



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
بيت الحكمة

أَسْأَلُكَ يَا طَلِّبُ عَنْ النُّحُورِ وَالْبَلَاغِيَّاتِ

تأليف الدكتور قيس سامعيل الأوسي

أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٥٤ لسنة ١٩٨٨



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
بيت الحكمة

أَسْأَلُكَ يَا طَلَبُ عَنْ الْخَوَافِ وَالْبَلَاغَيْنِ

تَأَلَّفَ

الدكتور قيس أسما عيل الأوسي

أستاذ مساعد - كلية التربية
جامعة بغداد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ لَمْ يَكُنْ لِي بَرٌّ عَمَّا

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

اهْدَاء

الْبَيْتِ . وَلَدِي . أَهْدِي هَذَا لِيَمِينِ ، لِأَنْتِ
حَاطَمَتِي أَوَّالُ عَسَاكِرِ الْعَرَبِ وَاللَّهُ بِسَمْعِ ، وَلَهُ الْفَتْحُ فِيهِمَا ،
وَلَهُ الْقُوَّةُ فَجَدِّي فِي هَرَمَتِهِمَا ، الْأَخْمَا جَزُورَنَا ، وَهَوْنَتَنَا ، وَسَاعَتَنَا
ضَرْبُ الشُّعُوبِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ

قَدِيرٌ

الفصل الاول

٢٣ - ٨٠

النَّحْوُ وَعِلْمُ الْمَعَانِي

٢٣

- النَّحْوُ وَعِلْمُ الْمَعَانِي

٢٧

- سيبويه

٣٣

- المبرد

٣٤

- ابن جنبي

٤٧

- أحمد بن فارس

٤٩

- طُغْيَانُ النَّزْعَةِ الْمَنْطِقِيَّةِ

٦٠

- عبد القاهر الجرجاني

٦٨

- الزمخشري

٧٣

- السكاكي

٧٦

- (عِلْمُ الْمَعَانِي) بين (النَّحْوِ) و (الْبَلَاغَةِ)

الفصل الثاني

٨١ - ٢١٣

أَسْلُوبُ الْأَمْرِ

٨٣

أَسْلُوبُ الْأَمْرِ

٨٥

- دِلَالَةُ (الْأَمْرِ) عَلَى (الاستعلاء)

٩٣

- دِلَالَةُ (الْأَمْرِ) عَلَى (الْوُجُوبِ)

١٠١

- دِلَالَةُ (الْأَمْرِ) عَلَى (الزَّمَنِ)

١١٠

- دِلَالَةُ (الْأَمْرِ) عَلَى (الْمِقْدَارِ)

١١٣

- صَبَغُ الْأَمْرِ

١١٣

١- الْأَمْرُ بِصِغَةِ (افْعَلْ)

١٢٦

عِلَّةُ الْإِسْكَانِ فِي فِعْلِ الْأَمْرِ

١٣٠

تَضَمُّنُ فِعْلِ الْأَمْرِ الْمُسْتَنْدِ إِلَيْهِ (الْفَاعِلِ)

١٣٢

إِضْمَارُ فِعْلِ الْأَمْرِ

١٤١

أَمْرُ الْوَاحِدِ بِلَفْظِ أَمْرِ الْاِثْنَيْنِ

١٤٦	٢ - الأَمْرُ بِصِيغَةِ (لِيَفْعَلْ)
١٤٧	عِلَّةُ الْجَزْمِ فِي صِيغَةِ (لِيَفْعَلْ)
١٤٨	حَرَكََةُ (لَامِ) الأَمْرِ
١٥٠	حَذْفُ (لَامِ) الأَمْرِ
١٥٧	٣ - الأَمْرُ بِصِيغَةِ الْمَصْدَرِ
١٦٣	الْفَرْضُ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَصْدَرِ فِي الأَمْرِ
١٦٥	الْمَصَادِرُ الْمُثْنَاءُ
١٦٧	٤ - الأَمْرُ بِمَا أَسمَاءُ النَحَاةِ وَالبَلَاغِيُونَ (أَسمَاءُ الأَفْعَالِ)
١٧١	أ - أفعالُ الأَمْرِ الْمَرْكَبَةُ
١٧١	١ - (هَلُمَّ)
١٧٥	٢ - (حَيْهَلْ)
ب - ١٧٨	ب - مُتَعَلِّقَاتُ فِعْلِ الأَمْرِ
١٨٥	ج - الأَفْعَالُ الْقَدِيمَةُ الْجَامِدةُ
١٩٠	د - صِيغَةُ الأَمْرِ (فَعَالٍ)
١٩٥	الْفَرْضُ مِنْ اسْتِعْمَالِ صِيغَةِ (فَعَالٍ)
١٩٧	ه - الْمَصَادِرُ الْمَنْصُوبَةُ عَلَى الأَمْرِ
٢٠٠	٥ - الأَمْرُ بِصِيغَةِ الْخَبَرِ
٢٠٣	الْفَرْضُ مِنْ اسْتِعْمَالِ الأَمْرِ بِصِيغَةِ الْخَبَرِ
٢٠٦	- خُرُوجُ صِيغَةِ الأَمْرِ عَنْ مَعْنَاهَا الْأَصْلِي

الفصل الثالث

٢١٥ - ٢٠٣	أَسْلُوبُ النِّدَاءِ
٢١٧	- النِّدَاءُ
٢٢٠	- أَدَوَاتُ النِّدَاءِ
٢٢١	١ - (الهمزة)
٢٢٢	٢ - (يَا)
٢٢٦	٣ - (أَيُّ)
٢٢٧	٤ - (أَيَا) وَ (هَيَا)
٢٢٨	٥ - (وَا)

٢٢٩

٦ - (آ) و (آئي)

٢٣٠

- (المُنَادَى) وَغَامِلُ النَّصْبِ فِيهِ

٢٤٦

- المُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٢٥٧

- زِيَادَةُ (اللَّامِ) بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ

٢٥٨

- المُنَادَى الْمُعْرُوفُ بِـ (أَلْ)

٢٦٤

- المعنى الذي يُفِيدُهُ اسْتِعْمَالُ (يَا أَيُّهَا)

٢٦٦

- تَكَرُّرُ النَّدَاءِ

٢٦٧

- تَخْصِيصُ النَّدَاءِ

٢٦٧

- حَذْفُ أَدَاةِ النَّدَاءِ

٢٧٦

- حَذْفُ المُنَادَى

٢٨٠

- التَّرْخِيمُ

٢٨٤

- اسْتِعْمَالُ النَّدَاءِ فِي غَيْرِ مَعْنَاهِ الْأَصْلِيِّ

الفصل الرابع

٢٠٥ - ٤٦٠

أسلوب الاستفهام

٢٠٧

- الاستفهام

٢١٠

- الاستفهامُ لَهُ الصُّدَارَةُ فِي الْكَلَامِ

٢١١

- دِلَالَةُ الاستفهامِ عَلَى الزَّمَنِ

٢١٥

- المُسْتَفْهِمُ عَنْهُ

٢١٩

- حَذْفُ المُسْتَفْهِمِ عَنْهُ

٢١٩

- أَدَوَاتُ الاستفهامِ

٢١٩

١ - الهمزة

٢٢٥

مَا تَخْتَصُّ بِهِ (هَمْزَةُ) الاستفهامِ

٢٢٥

أ - اسْتِعْمَالُهَا لَطَلْبِ التَّصَوُّرِ وَالتَّضْدِيقِ

٢٣٠

ب - جَوَازُ حَذْفِهَا

٢٣٧

ج - جَوَازُ تَقْدِيمِ الْاسْمِ عَلَى الْفِعْلِ بَعْدَهَا

٢٤٣

د - وَجُوبُ تَقْدِيمِهَا عَلَى حُرُوفِ الْعَطْفِ

٢٤٦

هـ - اسْتِعْمَالُهَا فِي غَيْرِ مَعْنَى الاستفهامِ

٢٥٢

و - اسْتِعْمَالُهَا مَعَ (أَمْ) الْمُتَّصِلَةِ

٢٥٥

ز - وَقُوعُهَا بَدَلًا مِنْ أَسْمَاءِ الاستفهامِ

٣٥٥	ح - جَوَّازُ حِكَايَةِ الْكَلَامِ مَعَهَا
٣٥٧	ط - اسْتِعْمَالُهَا مَعَ (أَمْ) لِلتَّسْوِيَةِ
٣٥٧	ي - إِفَادَتُهَا إِثْبَاتَ مَا يُسْتَفْتَى عَنْهُ
٣٥٨	ك - دُخُولُهَا عَلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ
٣٥٩	ل - دُخُولُهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُؤَكَّدَةِ بِـ (إِنَّ)
٣٥٩	م - اسْتِعْمَالُهَا مَعَ حُرُوفِ الْإِنْكَارِ
٣٦٠	ن - وَقُوعُهَا عِوَضًا مِنْ (وَائِ) الْقَسَمِ
٣٦١	٢ - (هَلْ)
٣٦١	أَقْسَامُ (هَلْ)
٣٦٢	حَقِيقَةُ كَوْنِهَا بِمَعْنَى (قَدْ)
٣٦٩	اسْتِعْمَالُهَا مَعَ الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَةِ
٣٧٠	اسْتِعْمَالُهَا فِي مَعْنَى التَّوَكِيدِ
٣٧١	اسْتِعْمَالُهَا فِي مَعْنَى النِّفْيِ
٣٧٣	زِيَادَةُ (مِنْ) مَعَ (هَلْ)
٣٧٨	٣ - (مَا)
٣٨١	اتِّصَالُ حَرْفِ الْجَرِّ بِهَا
٣٨٥	اِقْتِرَانُ (مَا) بِـ (ذَا)
٣٨٨	٤ - (مَنْ)
٣٨٩	إِفَادَتُهَا بِمَعْنَى النِّفْيِ
٣٩٠	٥ - (أَيَّ)
٣٩٣	٦ - (كَمْ)
٣٩٥	أَصْلُ (كَمْ)
٣٩٦	٧ - (كَيْفَ)
٣٩٨	مَوْقِعُهَا مِنَ الْإِعْرَابِ
٤٠٠	اسْتِعْمَالُهَا فِي مَعْنَى النِّفْيِ
٤٠١	٨ - (أَيْنَ)
٤٠٢	٩ - (مَتَى)
٤٠٢	١٠ - (أَيْيَانَ)
٤٠٥	أَصْلُ (أَيْيَانَ)

٤٠٧

١١ - (أُنِي)

٤١٠

١٢ - مَهْمَ

٤١٠

١٣ - مَهْمَا

٤١١

- خُرُوجُ الاستفهام عَنْ أَصْلٍ مَعْنَاهُ

٤٢١

- الْمَقَانِي التِّي يَخْرُجُ إِلَيْهَا الاستفهام

الفصل الخامس

أَسَالِيْبُ الطَّلَبِ الْآخَرَى

٥٨٦ - ٤٦١

٤٨٩ - ٤٦٣

١ - أَسْلُوبُ النَّهْيِ

٤٦٥

- النَّهْيِ

٤٦٥

دَلَالَتُهُ عَلَى (الْإِسْتِغْلَاءِ)

٤٦٨

دَلَالَتُهُ عَلَى (الْوُجُوبِ)

٤٦٩

دَلَالَتُهُ عَلَى (الزَّمَنِ)

٤٧٠

دَلَالَتُهُ عَلَى (الْمِقْدَارِ)

٤٧٢

أَدَاةُ النَّهْيِ

٤٨٢

أَصْلُ أَدَاةِ النَّهْيِ

٤٨٣

صِيغَةُ النَّهْيِ بِلَفْظِ الْخَبَرِ

٤٨٤

اسْتِعْمَالُ (النَّهْيِ) فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ

٥١٤ - ٤٩١

٢ - أَسْلُوبُ الْعَرْضِ وَالتَّخْضِيزِ

٤٩٣

- الْعَرْضُ وَالتَّخْضِيزُ

٤٩٨

أَدَوَاتُ الْعَرْضِ وَالتَّخْضِيزِ

٤٩٨

١ - لَوْلَا

٥٠٠

٢ - لَوْمًا

٥٠١

٣ - هَلَّا

٥٠٢

٤ - أَلَّا

٥٠٣

٥ - أَلَا

٥٠٦

٦ - لَوْ

٥٠٦

٧ - أَلَمْ

٥٠٧

٨ - أَمَّا

٥٠٧

٩ - هَلْ

٥١٠

غَمَلُ أَدَوَاتِ الْعَرْضِ وَالتَّخْضِيزِ

٥١٥ - ٥٣٩	٣ - أَسْلُوبُ التَّمَنِّي
٥١٧	- التَّمَنِّي
٥٢٣	أَدَوَاتُ التَّمَنِّي
٥٢٣	١ - لَيْتَ
٥٣١	٢ - لَوْ
٥٣٤	٣ - أَلَا
٥٣٦	٤ - لَعَلَّ
٥٣٨	٥ - هَلْ
٥٤١ - ٥٨٦	٤ - أَسْلُوبُ التَّرْجِي
٥٤٣	- التَّرْجِي
٥٥٠	أَدَوَاتُ التَّرْجِي
٥٥١	أ - لَعَلَّ
٥٦٢	أَوْجُهُ اسْتِعْمَالِهَا
٥٦٥	٢ - عَسَى
٥٧٥	أَوْجُهُ اسْتِعْمَالِهَا
٥٨٦	٣ - حَرَى
٥٨٦	٤ - اخْلَوْلَقْ
٥٨٧ - ٥٩٠	- الخاتمة
٥٩١ - ٦٠٢	- المصادر والمراجع
١ - ٣	- مُلَخَّصُ الْكِتَابِ بِاللُّغَةِ الْإِنْكِلِيزِيَّةِ

مُقَدِّمَةٌ

إنَّ كتب النحو وإن كانت قد خلت من وجود أبواب مستقلة بدراسة أساليب الطلب ، وذلك لخضوعها للمنهج المنطقي ، واستنادها الى فكرة (العامل) التي كانت محور الدراسة فيها ، إلاَّ أنها قد تَضَمَّنَتْ - ولا سيَّما كتبُ النحاة الأوائل - ملاحظات كثيرة ، ولكنَّها متفرقة ، تتعلق بطبيعة هذه الأساليب ، وأدواتها ، والمعنى الدقيق الذي تستعمل فيه كلُّ أداة ، والزمن الذي يمكن أن تدلَّ عليه ، والأوجه التي تستعمل فيها . وأسباب الحسن أو القبح فيها ، والمعاني الإضافية التي تخرج إليها .

وقد حاول بعض علماء العربية أن يفرد لهذه الأساليب أبواباً مستقلة ، فجدد ابن فارس في كتابه « الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها » يتحدث في « باب معاني الكلام » عن أساليب « الاستخبار » ، و « الأمر » و « النهي » ، و « الدعاء والطلب » ، و « العرض والتحضيض » ، و « التمني » . وقد حدَّد المعنى الاصطلاحي لهذه الأساليب ، وتحدَّث عن بعض مسائلها وصيغها ، وذكر المعاني المجازية التي تستعمل فيها .

وحين استقلَّت (البلاغة) عن (النحو) ، وحُصِرَتْ مسائلها ، وضُطِّبَتْ أصولُها وفصولُها ، وأُدْخِلَ (علمُ المعاني) فيها ، استقلَّت أساليبُ الطلب بأبواب خاصة في الكتب البلاغية .

وتكمن قيمة هذا البحث في كونه دراسة لواقع أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، للتعرف على مآقره النحاة فيها ، وما أضافه البلاغيون إليها . ولم يقف البحث عند دراسة واقع أساليب الطلب ، وإنما تجاوز ذلك الى مناقشة آراء النحويين والبلاغيين ، ومحاولة الخروج بنتائج تسهم في فهم أعمق لأسرار هذه الأساليب ، أو في تيسير القواعد المتعقِّلة بها ، وكان سبيلي الى ذلك هو الالتزام بتطبيق قاعدة كان قد قررها النحاة الأوائل ، وهي أن العلامات الإعرابية ترتبط بالمعاني الوظيفية لأجزاء العبارة .

يقع البحث في خمسة فصول ، كان الفصل الأول (النحو وعلم المعاني) قراءة جديدة لتأريخ صلة النحو بالمعاني ، استطاعت أن تتبين ، وبرؤية واضحة ، واقع هذه الصلة ، ومدى عمقها وقوتها ، وما أصابها من ضعف ، وما شهدته من محاولات لتأكيدھا وتمتينھا ، ثم الانقسام الذي أصابھا .

وفي الفصل الثاني (أسلوب الأمر) تناولنا معنى (الأمر) في أصل اللغة ، وتعريفه في اصطلاح النحويين والبلاغيين ، ودلالته على الاستعلاء ، والوجوب ، والزمن ، والمقدار . ثم درسنا الصيغ التي تؤدي معنى الأمر في العربية ، وهي : الأمر بصيغة (أفعل) ، والأمر بصيغة (ليَفْعَل) ، والأمر بصيغة المصدر ، والأمر بما أسماه النحاة والبلاغيون (أسماء الأفعال) ، والأمر بصيغة الخبر . ثم تعرّفنا على المعاني التي تخرج إليها صيغة الأمر ، وعلى مَنْ سَبَقَ إليها من النحويين أو البلاغيين .

وخصّص الفصل الثالث (أسلوب النداء) لدراسة معنى (النداء) في أصل اللغة ، وتعريفه في اصطلاح النحاة والبلاغيين ، وأدواته ، وما تختص به كلّ واحدة منها ، والمنادي وعامل النصب فيه ، والمنادي المضاف الى ياء المتكلم ، والمنادي المعروف بأل ، وحذف أداة النداء ، وحذف المنادي ، والترخيم ، ثم وقفنا على المعاني التي يخرج إليها النداء ، وعلى مَنْ سبق إليها .

وجعلنا الفصل الرابع (أسلوب الاستفهام) دراسة للاستفهام في أصل اللغة وفي اصطلاح النحويين والبلاغيين ، وتعرّفنا على الزمن الذي يدل عليه ، والمستفهم عنه في الكلام ، وأدوات الاستفهام وما تختص به كل وحدة منها ، والمعاني التي يخرج إليها الاستفهام ومَنْ سبق إليها .

وفي الفصل الخامس (أساليب الطلب الأخرى) تناولنا أساليب (النهي) و (العرض والتحضيض) و (التمني) و (الترجي) ، فدرسنا معانيها في أصل اللغة ، وحدودها في اصطلاح النحاة والبلاغيين ، وأدواتها وما يتصل بها من المسائل ، ثم المعاني التي تخرج إليها ومَنْ سبق إليها . وجعلنا للبحث خاتمة سجّلت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها .

ويمكنني تقسيم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها هذه الدراسة وتقويمها على النحو الآتي :

١ - مصادر النحو ومراجعته :

كان أمرا طبيعيا أن يعتمد هذا البحث على أمهات كتب النحو في دراسة الموضوع ، وكان طبيعيا أيضا أن اعتمدها جميعا مصادر أساسية ، في سبيل أن أحيط بموقف النحاة من مسائل هذا البحث ، وكنت أتحرى في ذلك مواقف البصريين والكوفيين ، ومواقف الإجماع والشذوذ ، وسوف تجد عند كل موقف سجلته للنحاة رصيذا ضخما من المصادر يدعم حقيقة ذلك الموقف .

ويأتي في مقدمة هذه المصادر كتاب سيبويه ، الذي يطالعك رأى مؤلفه في كل زاوية من زوايا البحث ، وذلك لأنه كتاب النحو ، حيث لم يغادر صغيرة من قضايا النحو ولا كبيرة إلا أحصاها ، ولأنه كان يمثل منهاجاً رائعا للبحث النحوي ، حيث العناية بأساليب الكلام ، والعناية بالمعنى قدر العناية باللفظ . وكان عيب النحاة بعده أنهم وقفوا أمامه وقوفهم أمام قمة لا يمكن قهرها ، فتملكهم شعور بالعجز ، وظلوا دائما على رهبة واستحياء منه ، فلم يستطع أكثرهم أن يجاوزوه الى شيء جديد ، وهم فوق ذلك قد انحرفوا شيئا فشيئا عن منهجه ، فتمسكوا بدراسة الألفاظ وتخلوا عن دورهم وواجبهم في دراسة المعاني وما يتعلق بها من نظم الكلام وأساليب القول .

وقد استفدت من كتاب « الخصائص » ما أدركه ابن جني من خصائص العربية وأسرارها .

وكان لـ « شرح الكافية » دوره المتميز في هذا البحث ، وذلك لأن الاسترادي كان متميزا بين النحاة في تحليل مسائل النحو واتخاذ المواقف منها .

واحتلت مصادر النحو التي اختصت بأدوات المعاني مكانة خاصة في هذه القراءة ، ومنها : « كتاب اللامات » للزجاجي ، و « معاني الحروف » للرماني ، و « الأزهية في علم الحروف » للهروي ، و « رصف المباني في شرح حروف المعاني » للمعالي ، و « الجنى الداني في حروف المعاني » للمراي ، و « مغني اللبيب » لابن هشام .

واعتمدت كذلك على المؤلفات التي خصصها أصحابها لدراسة شواهد الكتب العربية وما يتعلق بها ، وتأتي في مقدمتها « خزانة الأدب » للبغدادي ، واسم الكتاب يُفصَح عن مادته الغنية وقيمتها الجليلة .

أما المراجع الحديثة فقد اعتمدت على الكتب التي حرص مؤلفوها على تيسير النحو، ومنها، «أحياء النحو» للأستاذ إبراهيم مصطفى، و«نحو التيسير» و«نحو الفعل» و«نحو القرآن» للأستاذ الدكتور أحمد عبدالستار الجواري، و«في النحو العربي» - نقد وتوجيه - للأستاذ الدكتور مهدي المخزومي.

٢ - مصادر البلاغة ومراجعها :

إن المصادر البلاغية التي تناولت بالدراسة أساليب الطلب هي، «مفتاح العلوم» للسكاكي، و«الايضاح» للقزويني، و«شرح التلخيص» وهي، «عروس الأفراح» للسبكي، و«مواهب الفتاح» للمغربي، و«مختصر التفتازاني»، و«حاشية الدسوقي»، وقد اعتمدتها جميعا مصادر أساسية، في سبيل تكوين موقف بلاغي من مسائل هذا البحث.

أما المراجع البلاغية الحديثة فإن كتاب «البلاغة عند السكاكي» للأستاذ الدكتور أحمد مطلوب، يشكل مرجعا أساسيا في كتابة (الفصل الأول) من الرسالة، وذلك لأنه أكثر الكتب الحديثة دقة وانصافا وإحاطة بدراسة أثر النحويين في البحث البلاغي، وفي تقييم خطوة السكاكي في فصل (المعاني) عن (النحو)، وتوضيح أثرها في الإساءة إلى درس النحوي. وقد وجدت أثر هذا الكتاب في البحوث التي تناولت فيما بعد أثر النحاة في البحث البلاغي، أو التي سجلت تطور البلاغة وتاريخها، واضحا كل الوضوح، يكاد يلمس لمس اليد.

٣ - مصادر الدراسات القرآنية ومراجعها :

لما كان القرآن الكريم كتاب العربية الأول، والمثل الأعلى في الفصاحة والبلاغة، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا تحكم آياته ما تحكم شواهد الشعر من الضرورات والمسوغات، واختلاف الروايات، والتحريف، فقد جعلت الشاهد القرآني في المقام الأول من حيث الاستخدام في هذه الدراسة.

وكانت الدراسات القرآنية التي اعتمدت عليها في هذا البحث متعددة ومتنوعة، واستطيع تصنيفها على الوجه الآتي :

أ - كتب القراءات :

ويأتي في مقدمتها « المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها » لابن جني ، وهذا كتاب لا حدود لمقداره ، ويعلم ذلك مَنْ يلازمه ويعايشه ، وتكمن قيمته في كونه قد وُظِفَ للكشف عن المعاني البلاغية التي تقف وراء اختلاف القراءات لآيات القرآن الكريم .

ب - كتب التفسير :

وقد اعتمدت على العديد منها ، وتأتي في مقدمتها أربعة ، (الأول) : « مجاز القرآن » لأبي عبيدة ، وهو كتاب قد تكلم في معاني القرآن ، وفُسرَ غريبه ، وتعرض لإعرابه ، وشرح أساليب تعبيره ، وكان أبو عبيدة في ذلك كله مدركاً لأساليب العربية واستعمالاتها ، محيطاً بخصائص التعبير فيها . (الثاني) : « معاني القرآن » للفراء ، وقد أفادني كثيرا في الوقوف على آراء الكوفيين في بعض مسائل البحث . (الثالث) : « الكشف » للزمخشري ، وقد خالط بحث قدر مخالطتي له ، وذلك لأنه من أهم مصادر التفسير عناية بدراسة النظم القرآني وأساليب الكلام فيه . (الرابع) : « البحر المحيط » وقد أحاط فيه أبو حيان بأسرار الإعجاز القرآني ، كما أحاط بآراء المفسرين والنحاة في تفسير الآيات وإعرابها .

ج - كتب علوم القرآن :

وفي طليعتها : « البرهان في علوم القرآن » للزركشي ، و « الاتقان في علوم القرآن » للسيوطي .

د - كتب إعراب القرآن :

ومنها ، « إعراب القرآن » للنحاس ، و « مشكل إعراب القرآن » للقيسي . وقد اعتمدت على مراجع كثيرة في الدراسات القرآنية ، وكان أكثرها احاطة وقيمة ، كتاب « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » للاستاذ محمد عبد الخالق عزيمة ، وقد أفادني كثيرا في دراسته لبعض أساليب الطلب .

٤ - مصادر ومراجع أخرى :

وتشمل : علم الحديث ، وأصول الفقه ، والطبقات والتراجم ، والملل والنحل ، والاصطلاحات ، وشروح المعلقات ، ودواوين الشعر ، والمعاجم .

ولا بدّ هنا من التنويه بذكر « معجم شواهد العربية » لعبد السلام محمد هارون ، و « المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم » لمحمد فؤاد عبد الباقي ، فقد استفدت منهما كثيراً ، فالأول يدلّك على المواضع التي وردت فيها الشواهد في مصادر دراسة العربية والثاني يعينك على عمل احصائيات لاستعمال الصيغ في القرآن الكريم .

لن يعرف قيمة هذه الدراسة إلا مَنْ يقفُ عليها من ذوي الاختصاص ، لأنني في دراستي لأساليب الطلب قد ألزمت نفسي أن أقلي مصادر البحث ومراجعة عبارة ، بل كلمة كلمة ، من أجل أن أحيط بما لم يحيط به أحد قبلي في دراسة هذه الأساليب . ثم إن السنوات التي أعقبت حصولي على شهادة الدكتوراه ، كانت فرصتي للبحث والتنقيب في العديد من المصادر والمراجع التي لم يسمح الوقت المُقَرَّر للدراسة بالوقوف عليها ، فذهبتُ أفتشُ فيها عن كُلِّ مألّة علاقة بهذه الأساليب ، أدرسه وأثبته في موضعه من هذا الكتاب الذي أردتُ له أن يكون موسوعةً في موضوعه ، حتى إن القارئ له ليعجز أن يُصيب في غيره ما يجده فيه .

وإذا كان لي أن أقرر بانجازي هذا البحث ، فأنا أفخر أولاً بالمشرفة عليه الأستاذة الدكتورة خديجة الحديثي ، فقد أنفقت على هذا البحث من علمها ووقتها بغير حساب ، وخطوتُ كُلَّ خطوة فيه على عَينٍ منها ، ومن عظيم ما لمستّه فيها أنّها قد تركت لي المجال رحباً لأن أتحرّك في هذا البحث ، وأستطلع ، وأرى . وكنت كلما رجعت إليها وجدتها تشاورني في الأمور بما يُعزّز في نفسي القدرة على أن أنجز أكثر وأعمق .

وقد كان من حسن الطالع لي ولهذه الرسالة أن يكون أستاذي الدكتور أحمد مطلوب مُشرفاً مشاركاً ، فقد قام بدور رئيس في الإشراف على الجانب البلاغي للبحث ، فأغناه بملاحظاته الدقيقة ، والتي واكبت مسيرة البحث منذ مراحل تحديد المصادر ، وجمع المادة ، وحتى كتابة الفصول والانتهاء من الرسالة . وقد وجدته دوماً حفيّاً بطلابه ، يحسن رعايتهم ، ولا يَمَلُّ زيارتهم ، وكذلك هي صفة

علمائنا من السلف الصالح ، وَلَا عَجَبُ أَنْ يكون أستاذى على صفتهم ، فقد اجتمعت فيه أصالة العروبة وروح هذا الدين .

وبعد .. فَحَسْبِي أَجْراً على ما بذلته في هذه الدراسة من وقتٍ وجهدٍ أنها جاءت إسهاماً في خدمة لغة القرآن الكريم .

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللّٰهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ «

بغداد ٨ شعبان ١٤٠٢ هـ

الأول من حزيران ١٩٨٢ م

قيس اسماعيل الأوسي

الفصل الأول

النحو وعلم المعاني

النحو وعلم المعاني

نشأ علم النحو وهو على صلة وثيقة بالمعاني ، فكانت للنحاة الأوائل عنايتهم الفائقة بدراسة الكلام العربي ، والوقوف على أساليب التعبير به ، والبحث فيما يعرض لها من تعريف وتنكير ، وتقديم وتأخير ، واضمار واظهار ، وفق ما تقتضيه معاني الكلام وظروف القول ومناسباته .

كان ذلك كله يقع ضمن اختصاص الدرس النحوي ، لأن (النَحْو) في أصله إنما يُراد به القصد نحو كلام العرب ، والوقوف على أساليب التعبير به ، في سبيل الاقتدار على فهمها والافهام بها ، جاء في « كتاب العين » ، « (النَحْو) ، الْقَصْدُ نَحْوُ الشَّيْءِ . (نَحَوْتُ نَحْوَهُ) أَي ، قَصَدْتُ قَصْدَهُ . وبلغنا أَنَّ أبا الاسود وضع وجوه العربية . فقال للناس : « آنحوا نَحْوَ هذا » ، فسمي نحوا » (١) .

فموضوع دراسة (علم النحو) إنما هو الكلام العربي ، والوقوف على أساليب نظمه وتركيبه ، ولذلك حذَّه ابن السراج بقوله : « (النحو) ، إنما أريد به أن ينحَوَ المتكلم إذا تعلمه كلام العرب ، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب ، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة . فباستقراء كلام العرب قَاعَلِمَ ، أَنَّ الفاعل رَفَعَ ، والمفعول به نَصَبٌ .. » (٢) ، وحذَّه ابن جنى بأنه : « انتحاء سَمَتِ كلام العرب ، في تصرفه من إعراب وغيره ، كالثنائية ، والجمع ، والتحقيق ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شَدَّ بعضهم عنها رَدُّ به إليها » (٣) .

(١) كتاب العين ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) ، تحقيق :

الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٨١ ، (نحو) ، وينظر :

لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين بن مكرم بن منظور ، بيروت ١٩٥٦ ، (نحو) .

(٢) الاصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق : الدكتور

عبد الحسين الفتلي ، النجف ١٩٧٣ ، ج ١ ص ٣٧ .

(٣) الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة

الثانية - بيروت ، ج ١ ص ٢٤ ، وينظر : الترميمات ، لملي بن محمد الشريف الجرجاني

(ت ٨١٦ هـ) ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٢٥٩ - ٣٦٠ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ، لمحمد علي

الفاروقي التهانوي ، تحقيق : الدكتور لطفي عبد البديع ، القاهرة ١٩٦٢ ، ج ١ ص ٢٢ -

وكانت وسيلة النحاة الى ادراك أسرار تركيب الكلام تتلخص في استقرار المأثور من كلام العرب، وتحليله، وقياس بعضه على بعض، واستخلاص الضوابط منه. وكان الغرض من استخلاص هذه الضوابط هو الاستعانة بها على فهم كلام العرب. واحتذاء سننهم في تركيب الكلام وتأليفه على أنماط أو أشكال خاصة وفق ما تقتضيه المعاني التي يراد الافصاح عنها^(١).

لذلك نجد للنحويين - منذ ظهورهم مع أواخر القرن الأول وحتى نهاية القرن الثالث الهجري - عناية بالغة بدراسة النصوص من آيات القرآن الكريم وأبيات الشعر والأمثلة المأثورة، وتبيين خصائصها التعبيرية والاسلوبية، وكانت لهم في ذلك نظرات فاحصة دقيقة^(٢).

كان (النحو) عندهم، كما نراه في كتاب سيبويه، وكما يؤخذ من مجالس القدماء ومناظراتهم، دراسة للغة وأساليب التعبير المختلفة، قوامها النصوص من القرآن والشعر والكلام، يستشهدون بها، وقيسون عليها، ويستنبطون منها الأحكام^(٣).

وهكذا حوت كتبهم الى جانب القواعد النحوية التي وضعت حفاظا على اللغة العربية وسلامتها، احساسا دقيقا بفقهاء اللغة، وتحليلا رائعا لأسرار أساليبها وتراكيبها، واستنباطا لخواصها ومعانيها، فلقد كانوا نحاة باحثين ناقدين^(٤).

ونستطيع القول: إن كتب النحاة الأوائل، مثل كتاب سيبويه، كانت تمثل صورة من الموسوعة العربية التي تضم الكثير من موضوعات اللغة، والنحو، والأدب، والأصوات، والقراءات^(٥)، لأنهم كانوا يرون في الوقوف على ذلك كله انتحاءا لسمت كلام العرب أو علاجا للحن في شتى صورة^(٦).

(٤) ينظر: البيان العربي، للدكتور بدوي طبانة، الطبعة الخامسة، بيروت ١٩٧٢، ص ١٤.

(٥) ينظر: البلاغة تطور وقاريغ، للدكتور شوقي ضيف، القاهرة ١٩٦٥، ص ٢٨ - ٢٩، ٢٢.

(٦) ينظر: سيبويه امام النحاة، لملي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر - القاهرة، ص ٢٧.

(٧) ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي، للدكتور عبد القادر حسين، دار نهضة مصر للطباعة والنشر القاهرة، ١٩٧٥، ص ٦٧.

(٨) ينظر: الفاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديشي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤، ص ٢١، وأعلام في النحو العربي، للدكتور مهدي المخزومي، وزارة الثقافة والاعلام - بغداد، ١٩٨٠، ص ٤ - ٥.

(٩) ينظر: البيان العربي، ص ١٢.

ولما كان النحو على صلة وثيقة محكمة باللغة والأدب ، لم يكن يُفصل بين النحويين واللغويين ، أو بين النحويين والأدباء ، في واقع الحياة الفكرية ، كما لم يُفصل بينهم في كتب الطبقات والتراجم^(١٠) .

ولأجل أن ندرك حقيقة الصلة بين النحو والمعاني ، لابد لنا من أن نقف عند بعض النحاة ، لتتعرف على واقع هذه الصلة ، ومدى عمقها وقوتها ، وما أصابها من ضعف ، وما شهدته من محاولات لتأكيدھا وتمتينھا ، ثم على الانقسام الذي أصابھا .

سيبويه (ت ١٨٠ هـ)

إن سيبويه في « الكتاب » لا يعلم قواعد العربية فحسب ، بل يعلم أساليبها وطرقها في التعبير أيضاً ، فهو يحرص على الاحاطة بالخصائص البيانية أو البلاغية للأساليب العربية قدر حرضه على الاحاطة بخصائصها اللغوية والنحوية ، لذلك نجده وهو يدرس اساليب الكلام في الامثلة والنصوص لا يقف عند الصحة أو الخطأ فيها ، بل يتجاوز ذلك الى البحث عن أسباب الحسن أو القبح ، والقوة أو الضعف فيها ، مثال ذلك قوله في « باب مالا يجوز أن يُندب » ، « وذلك قوله » (وارجلاه) و (يارجلاه) . وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يقال . وقال الخليل رحمه الله : إنما قبح لأنك أبهمت ، ألا ترى أنك لو قلت : (واهذاه) كان قبيحاً ، لأنك اذا ندبت فأنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء ، وأن تخص ولاتبهم ، لأن الندبة على البيان ، ولو جاز هذا لجاز (يا رجلاً ظريفاً) فكنت نادباً نكرة ، وأنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يحتلطوا^(١١) وأن يتفجعوا على غير معروف ، فكذلك تفاحش عندهم في المتهمة لإبهامه ، لأنك اذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تبهم . وكذلك ، (وا من في الداراه) في القبح . وزعم أنه لا يستقبح (وامن خفر بئر زمزماه) لأن هذا معروف بعينه ،^(١٢) وكان التبين في الندبة عذر للتفجع . فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب^(١٣) .

(١٠) ينظر : سيبويه امام النحاة ، ص ٢٨ - ٢٩ ، والبيان العربي ، ص ١٤ .

(١١) الاحتلاط ، الضجر والفضب .

(١٢) معروف لانه عبد المطلب جد النبي (ص) .

(١٣) الكتاب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار القلم ، ١٩٦٦ ، ج ٢ ص ٢٧٧ - ٢٢٨ .

ويقول في « باب الأفعال التي تستعمل وتلغى » . وهي . (ظننت) و (حسبت) و (خلئت) و (رأيت) و (زعمت) وما يتصرف من أفعالهن . فإذا جاءت مُستعملةً فهي بمنزلة (رأيت) و (ضربت) و (أعطيت) في الاعمال والبناء على الأول . في الخبر والاستفهام وفي كل شيء . وذلك قولك . (أظنُّ زيداً منطلقاً) و (أظنُّ عمرًا ذاهباً) و (زيداً أظنُّ أخاك) و (عمرًا زعمتُ أباك) ... فان ألغيت قلت . (عبد الله اظنُّ ذاهباً) و (هذا إخالُ أخوك) و (فيها أرى أبوك) . وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى . (١٤) وكلَّ عربيٍّ جيدٌ .. وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين . أو بعد ما يبتدىء وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك . كما تقول . (عبد الله صاحبٌ ذاك بلغني) . وكما قال . (من يقول ذاك تدري ؟) . فأخّر مالم يعمل في أول كلامه . وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين . وفيما يدري . فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك عملَ الفعل قدّم أو أخر . كما قال . (زيداً رأيت) و (رأيت زيداً) . وكلما طال الكلام ضَعُفَ التأخير إذا عملت . وذلك قولك . (زيداً أخاك اظنُّ) . فهذا ضعيفٌ كما يَضَعُفُ . (زيداً قائماً ضربت) . لأن الحدّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا أَعْمِلَ . (١٥)

وفي مواضع كثيرة من « الكتاب » نجد سيبويه لا يعنى بالاعراب في الكلمة قدر عنايته بصوغ العبارات وتأليف الجمل وفق ما تقتضيه معاني الكلام . مثال ذلك قوله في « باب (أم) » إذا كان الكلام بها بمنزلة (أيها) و (أيهم) . « وذلك قولك . (أزيد عندك أم عمرو ؟) و (أزيداً لقيت أم بشراً ؟) فانت الآن مُدْعُ أَنْ عنده أحدهما . لِأَنَّكَ إذا قلت . (أيهما عندك ؟) و (أيهما لقيت ؟) فانت مدّع أَنْ المسئول قد لقي أحدهما أو أَنْ عنده أحدهما . إلّا أن علمك قد استوى فيهما لاتدري أيهما هو .

.. واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن . لأنك لاتسأله عن اللقى . وإنما تسأله عن أحد الاسمين لاتدري أيهما هو . فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصد أن يبين لك أي الاسمين في هذا الحال . وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأول .

(١٤) أي . أن الإلغاء مع تأخير هذه الأفعال أقوى منه حين تتوسط .

(١٥) الكتاب . ج ١ ص ١١٨ - ١٢٠ .

فصار الذي لاتسأل عنه بينهما، ولو قلت ، (ألقيت زيدا أم عمراً ؟) كان جائزاً حسناً ، أو قلت ، (أعندك زيد أم عمرو ؟) كان كذلك . « (١٦)

ونجد سيبويه في كتابه حريصاً الحرص كله على توضيح المعاني التي تتحكم بالألفاظ وبحركات إعرابها ، ومن ذلك قوله في « باب يُختار فيه الرفع » ، « وذلك قولك ، (له عِلْمٌ عِلْمُ الْفُقَهَاء) و (له رأيٌ رأيُ الْأَصْلَاء) ، وإنما كان (الرفع) في هذا الوجه لأن هذه خصال تذكرها في الرجل ، كالحلم والعقل والفضل ، ولم ترد أن تُخبر بأنك مررت برجل في حال تعلم ولا تفهم ، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه . وإن تجعل ذلك خصلة قد استكملها ، كقولك ، (له حَسَبٌ حَسَبُ الْعَالِحِينَ) ، لأن هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحلية عند الناس وعلامات . وعلى هذا الوجه رفع الصوت .

وان شئت نصبت فقلت ، (له عِلْمٌ عِلْمُ الْفُقَهَاء) ، كأنك مررت به في حال تعلم وتفهم ، وكأنه لم يستكمل أن يقال له ، (عَالِمٌ) « (١٧)

ويقول في « باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور » ، « وتقول ، (أما العلمُ فعالمٌ بالعلم) و (أما العلمُ فعالمٌ بالعلم) ، ف (النصب) على أنك لم تجعل العلم الثاني العلم الأول الذي لفظت به قبله ، كأنك قلت ، (أما العلمُ فعالمٌ بالأشياء) . وأما (الرفع) فعلى أنه جعل العلم الآخر هو العلم الأول ، فصار كقولك ، (أما العلمُ فأنا عالمٌ به) و (أما العلمُ فما أعلمني به) « (١٨)

ويقول في « باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصدر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول فيه » ، « وذلك قولك ، (كلمته فاه إلى فيي) و (بايغته يدا بيد) ، كأنه قال ، بايغته نقداً ، وكلمته مشافهةً ، أي ، كلمته في هذه الحال .

وبعض العرب يقول ، (كلمته فوه إلى فيي) ، كأنه يقول ، كلمته وفوه إلى فيي ، أي ، كلمته وهذه حاله . ف (الرفع) على قوله ، كلمته وهذه حاله ، و (النصب) على قوله ، كلمته في هذه الحال ، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل .

(١٦) الكتاب ، ج ٢ ، ص ١٦٩ - ١٧٠ .

(١٧) الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

(١٨) الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٨٥ .

وأما (بايعته يدأ بيد) فليس فيه إلا (النصب) ، لأنه لا يحسن أن تقول : بايعته ويد بيد ، ولم يرد أن يخبر أنه بايعه ويده في يده ، ولكنه أراد أن يقول : بايعته بالتعجيل ، ولا يبالى أقریباً كان أم بعيداً . وإذا قال : (كلفته قوة الى في) فإنما يريد أن يخبر عن قربه منه ، وأنه شافه ولم يكن بينهما أحد « (١٩)

وإذا كنا نعرف أن (الحذف) من خصائص أساليب الكلام العربي ، فقد حرص سيويه على أن يبين لنا أن الحذف إنما يجوز في مواضع ، ولا يجوز في غيرها ، استمع اليه وهو يقول ، « ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك : (بعث الشاء شاة ودرهما) و (قامرته درهما في درهم) و (بعته داري ذراعاً بدرهم) و (بعث البر قفيزين بدرهم) و (أخذت زكاة ماله درهما لكل اربعين درهما) و (بينت له حسابه باباً باباً) و (تصدقت بمالي درهما درهما) .

... ولا يجوز ان تقول : (بعث داري ذراعاً) ، وأنت تريد : (بدرهم) ، فيرى المخاطب أن الدار كلها ذراع . ولا يجوز ان تقول : (بعث شائي شاة شاة) ، وانت تريد : (بدرهم) ، فيرى المخاطب أنك بعثها الأول فالأول على الولاء ، ولا يجوز ان تقول : (بينت له حسابه باباً باباً) ، فيرى المخاطب أنك إنما جعلت له حسابه باباً واحداً غير مفسر . ولا يجوز (تصدقت بمالي درهما) ، فيرى المخاطب أنك تصدقت بدرهم واحد . وكذلك هذا وما اشبهه .

وأما قول الناس : (كان البر قفيزين) و (كان السمن منوين) ، فإنما استغنوا هاهنا عن ذكر (الدرهم) لما في صدورهم من علمه ، ولأن (الدرهم) هو الذي يسفر عليه ، فكانهم انما يسألون عن ثمن (الدرهم) في هذا الموضع .. وكذلك هذا وما أشبهه فأجره كما أجرته العرب » . (٢٠)

ونستطيع القول ، إن (النحو) عند سيويه كان يعنى الوقوف على نظم الكلام وتأليفه ، وبسبب هذا الفهم كانت عنايته في « الكتاب » بدراسة اساليب الكلام العربي والتعرف على الخصائص الاسلوبية له ، من مثل التقديم والتأخير ، والتعريف والتنكير ، والحذف ، والمعاني المختلفة للأدوات والحروف ، واناابة بعضها عن بعض ، وأثر ذلك كله في صحة النظم أو فسادة . ويكفي في ذلك أن نشير الى أنه قد عقد في أول كتابه فصلاً خاصاً بنظم الكلام سماه « باب الاستقامة من الكلام

(١٩) الكتاب ، ج ١ ص ٢٩١ .

(٢٠) الكتاب ، ج ١ ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

والاحالة « قَسَمَ فِيهِ الْكَلَامَ إِلَى : « مُسْتَقِيمٌ حَسَنٌ ، وَمَحَالٌ ، وَمُسْتَقِيمٌ كَذِبٌ ، وَمُسْتَقِيمٌ قَبِيحٌ ، وَمَا هُوَ مُحَالٌ كَذِبٌ .

فَأَمَّا الْمُسْتَقِيمُ الْحَسَنُ فَقَوْلُهُ : (أَتَيْتَكَ أُمْسُ) و (سَأَتِيكَ غَدًا) . وَأَمَّا الْمُحَالُ فَأَن تَنْقُضَ أَوَّلَ كَلَامِكَ بِآخِرِهِ فَقَوْلُهُ : (أَتَيْتَكَ غَدًا) و (سَأَتِيكَ أُمْسُ) .
وَأَمَّا الْمُسْتَقِيمُ الْكَذِبُ فَقَوْلُهُ : (حَمَلْتُ الْجَبَلَ) و (شَرَبْتُ مَاءَ الْبَحْرِ) وَنَحْوَهُ .
وَأَمَّا الْمُسْتَقِيمُ الْقَبِيحُ فَأَن تَضَعِ اللَّفْظَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : (قَدْ زِيدَا رَأَيْتَ) و (كَيْ زِيدَا يَأْتِيكَ) وَأَشْبَاهَ هَذَا .

وَأَمَّا الْمُحَالُ الْكَذِبُ فَأَن تَقُولَ : (سَوْفَ أَشْرَبُ مَاءَ الْبَحْرِ أُمْسُ) « (٢١) » فَالْكَلَامُ عِنْدَ سَيَبُويه قَائِمٌ عَلَى أُسَاسٍ مِنْ تَأْلِيفِ الْعِبَارَةِ وَصَدَقَ الْمَعْنَى ، فَعَلَى قَدْرِ اسْتِقَامَةِ الْعِبَارَةِ فِي تَأْلِيفِهَا وَالْمَعْنَى فِي صَدَقِهِ تَكُونُ قِيَمَةُ الْكَلَامِ وَحْسَنَهُ . (٢٢)

وهكذا نجد سيبويه قد استوعب مفهوم نظم الكلام ، وأكَّدَ قيمته في سلامة التعبير وفصاحته ، وذلك من خلال دقته في دراسة اساليب التعبير ، وتحليلها ، والموازنة بينها ، وهو في ذلك كله لا يبعد عن المراد بـ (النظم) في أدق معناه وأن لم يسمَّه باسمه . (٢٣)

وسيبويه حين تحدَّثَ عن هذه المباحث ، لم يكن يحسُّها أو يراها إلا على أنها مادة النحو ، أو داخله في صميم معناه . وحين جاء عبد القاهر الجرجاني بعده بزمان طويل ، كان مدفوعاً بهذا الاحساس نفسه أو بهذه الرؤية نفسها ، ولذلك اقتبس من سيبويه هذه المباحث في أماكن من كتابيه « أسرار البلاغة » و « دلائل الإعجاز » . (٢٤) بل إنه اقتبس ما وراءها من العناية بالنظم وتأليف الكلام ، في محاولة منه لتأكيد حقيقة (النحو) ومعناه وتطويرهما . إلا أنه قد جاء من بعده من رأي في هذه المباحث رأياً آخر ، اذ عدها من موضوعات البلاغة ، فسلخها من النحو ، وادخلها في علم البلاغة . وقد عزَّ على كثير من الباحثين المحدثين أن يروا

(٢١) الكتاب ، ج ١ ص ٢٥ - ٢٦ .

(٢٢) ينظر : سيبويه امام النحاة ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(٢٣) ينظر : أثر النحاة في البحث البلاغي ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٢٤) للوقوف على أماكن الاقتباس هذه ينظر : عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة

العربية ، للدكتور احمد احمد بدوي ، مكتبة مصر - القاهرة ، ص ٢٩٠ - ٢٩١ ، وسيبويه

امام النحاة ، ص ١٨٩ - ١٩١ . وأثر النحاة في البحث البلاغي ، ص ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٢ ،

٨٤ ، ١١٢ .

هذه المباحث التي قررها سيبويه ، يستأثر بها غير النحويين ، وهذا ما دفع بعضهم ، مثل الاستاذ علي النجدي ناصف - في رد فعل غير صحيح - الى القول ، « إن سيبويه بما عرض له في الكتاب من البلاغة ، وما أكثر فيه من التحليل والموازنة ، واستخراج الأحكام ، وتصحيحها بالقياس ، وما جمع فيه من القضايا والمسائل التي يعتمد عليها اصول الفقه ، والنقد الادبي ، والتجويد ، يُعَدُّ واضع هذه العلوم الأربعة ، أو يُعَدُّ في الأقل واضع البلاغة » . (٢٥) وهذا القول - كما يرى الدكتور احمد مطلوب - قول متطرف ، لأن سيبويه عندما بحث في كتابه هذه المسائل ، لم يكن يقصد الى علم غير النحو ، ولم ير علماً خاصاً هو علم البلاغة أو أحد فنونها الثلاثة (٢٦)

فينبغي أن نعلم بأنه لم يطف بذهن سيبويه ، أو بأذهان المعاصرين له ، أن يفصلوا بين هذا الفن وذاك من فنون العربية ، وانما كانت هذه الفنون وقتئذ متداخلة ، يصب بعضها في بعض ، ويثري بعضها بعضاً ، فاللغة والنحو والأدب والبلاغة كانت روافد متعددة تصب في مجرى واحد هو اثر اللغة ، والمحافظة على سلامتها ، وابرار جمالها ، مما يحقق معنى (النحو) عندهم . (٢٧)

وهكذا كان سيبويه مدركاً تمام الادراك ارتباط النحو بالمعاني ، أما حرصه على دراسة اساليب العرب في كلامهم ، وطرائقهم في التعبير ، والمفاضلة بينها ، وبيان مواطن الحسن والقبح فيها ، فلم يكن جهداً خارجاً على نطاق الدرس النحوي ودائرته لديه ، لأن (النحو) لم يكن - عنده - إلا دراسة لنظم الكلام ، وكشفاً عن اسرار تأليف العبارة ، وبياناً لما يعرض لها من ظروف القول . وهكذا توصل سيبويه ، على علم منه وبصيرة ، الى ربط النحو بالمعاني ، مما جعل (النحو) مادة حيّة ترفد المتحدثين والمنشئين .

(٢٥) سيبويه امام النحاة ، ص ١٩٢ .

(٢٦) البلاغة عند السكاكي ، للدكتور احمد مطلوب ، مكتبة النهضة - بغداد ، الطبعة الاولى

١٩٦٤ ، ص ٨٠ .

(٢٧) ينظر ، اثر النحاة في البحث البلاغي ، ص ١٢٧ - ١٢٨ .

بأن ما ذكره المبرد في كتابه «المقتضب» من مسائل تتعلق بنظم الكلام ودراسة أساليبه، يكاد يكون تكراراً لما عرضه سيبويه في كتابه. ولم يكن وقوفنا عنده إلا بسبب ملاحظة له تدلنا بوضوح على مدى ارتباط النحو بالمعاني. وعلى مقدار عناية النحاة بنظم الكلام ومراعاة معانيه، فقد أورد الجرجاني أنه «رُوي عن ابن الأنباري أنه قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشواً، فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: جد العرب يقولون: (عبدالله قائم)، ثم يقولون: (إن عبدالله قائم)، ثم يقولون: (إن عبدالله قائم)، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد.

فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم (عبدالله قائم): إخبار عن قيامه، وقولهم (إن عبدالله قائم): جواب عن سؤال سائل، وقولهم (إن عبدالله قائم): جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني. قال: فما أحرار المتفلسف جواباً «(٢٨)

وهكذا نجد المبرد قد لاحظ أن بين العبارات فروقاً خفية، تجهلها العامة وكثير من الخاصة، وما كان له أن يدرك هذه الدقائق أو الفروق لولا أنه قد استقرى وتنوع مواقع (إن) في الكلام، وألطف النظر وأكثر التدبر فيها، ثم انتهى إلى أن نظم الكلام يختلف ويتنوع معها وفق اختلاف المعاني وتنوعها.

وقد عقد البلاغيون لهذه الإجابة فصلاً في علم المعاني سموه (أضرب الخبر)، وسموا الخبر الأول في سؤال الكندي وإجابة المبرد: ابتدائياً، والثاني: طلبياً، والثالث: انكارياً. (٢٩)

وهكذا نجد أن البحث في أساليب الكلام وصور التعبير ودراسة معانيها إنما هو في نفسه من موضوعات الدرس النحوي.

(٢٨) دلائل الإعجاز، للامام عبدالقاهر الجرجاني، تعليق وشرح: محمد عبد المنعم

خفاجي، مكتبة القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٦٩، ص ٢٠٢.

٢٩ - ينظر، البلاغة عند السكاكي، ص ١٣٢ - ١٣٣، والبلاغة تطور وتاريخ، ص ٦٠ - ٦١،

١٨١ - ١٨٢، والثر النحاة في البحث البلاغي، ص ٢٠٨.

يَعُدُّ ابْنُ جَنِي فِي كِتَابِهِ « الْخَصَائِص » أَرْوَعَ صُورَةً لِعُنَايَةِ النِّحَاةِ بِنَظْمِ الْكَلَامِ وَتَأْكِيدِهِمْ ارْتِبَاطَ النِّحْوِ بِالمَعَانِي ، وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ أَنْ نَشِيرَ إِلَى الْفَصْلِ الَّذِي عَقَدَهُ بِعُنْوَانٍ ، « بَابُ فِي الرِّدِّ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَى الْعَرَبِ عُنَايَتَهَا بِالْأَلْفَاظِ وَاغْفَالَهَا بِالمَعَانِي » ، فَقَدْ أَكَّدَ فِيهِ أَنَّ الْعَرَبَ إِنَّمَا تَعْنِي بِنَظْمِ أَلْفَاظِهَا وَتَرْتِيبِهَا لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ طَرِيقُهَا إِلَى أَظْهَارِ أَغْرَاضِهَا وَمَعَانِيهَا ، يَقُولُ : « فَأَوَّلُ ذَلِكَ عُنَايَتُهَا بِأَلْفَاظِهَا ، فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ عُنْوَانَ مَعَانِيهَا ، وَطَرِيقًا إِلَى أَظْهَارِ أَغْرَاضِهَا وَمَرَامِيهَا ، أَصْلَحُوهَا وَرَتَّبُوهَا ، وَبَالِغُوا فِي تَجْهِيرِهَا وَتَحْسِينِهَا ، لِيَكُونَ ذَلِكَ أَوْقَعَ لَهَا فِي السَّمْعِ ، وَأَذْهَبَ بِهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْقَصْدِ » . (٣٠) وَقَدْ جَعَلَ ابْنُ جَنِي مِنْ دِرَاسَةِ نصوصِ الشَّعْرِ وَتَحْلِيلِهَا وَسِيلَتَهُ إِلَى تَقْرِيرِ ذَلِكَ وَاثْبَاتِهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ :

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مَنَى كُلِّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ
أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمُطَيِّ الْأَبَاطِيحِ (٣١)

« وَأَمَّا الْبَيْتُ الثَّانِي فَإِنَّ فِيهِ « أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا » وَفِي هَذَا مَا أَذْكُرُهُ لِنَرَاهُ فَتَعَجَّبَ مِمَّنْ عَجِبَ مِنْهُ وَوَضَعَ مِنْ مَعْنَاهُ . وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ : (أَخَذْنَا فِي أَحَادِيثِنَا) وَنَحْوِ ذَلِكَ ، لَكَانَ فِيهِ مَعْنَى يُكَبِّرُهُ أَهْلُ النَّسِيبِ ، وَتَعْنُوا لَهُ مِيعَةُ الْمَاضِي الصَّالِبِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَدْ شَاعَ عَنْهُمْ وَاتَّسَعَ فِي مُحَاوَرَاتِهِمْ عُلُوُّ قَدْرِ الْحَدِيثِ بَيْنَ الْأَلْيَفِينَ ، وَالْفَكَاهَةِ بِجَمْعِ شَمْلِ الْمُتَوَاصِلِينَ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الْآخِرِ . (٣٢)

وَحَدَّثَنِي يَا سَعْدُ عَنْهَا فَرَدْتَنِي جَنُونًا فَرَدْتَنِي مِنْ حَدِيثِكَ يَا سَعْدُ
فَإِذَا كَانَ قَدْرُ الْحَدِيثِ - مُرْسَلًا - عَنْهُمْ هَذَا عَلَى مَا تَرَى ، فَكَيْفَ بِهِ إِذَا قَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ : « بِأَطْرَافِ

٣٠ - الْخَصَائِص ، ج ١ ص ٢١٥ - ٢١٦ .

(٣١) يَنْسَبُ هَذَانِ الْبَيْتَانِ إِلَى : يَزِيدَ بْنِ الطُّشَرِيَّةِ ، أَوْ كَثِيرِ عَزَّةٍ ، أَوْ الْمَضْرِبِ ابْنِ كَمْبِ بْنِ زُهَيْرٍ . وَهَذَا مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ ، وَقَدْ وَرَدَ كَذَلِكَ فِي : أَمَالِي الْقَالِي ، ج ٢ ص ١١٦ ، دَلَالِلُ الْإِعْجَازِ ، ص ١١٢ - ١١٤ ، أَسْرَارُ الْبَلَاغَةِ ، ص ٢٠ - ٢٤ ، وَالْمَثَلُ السَّائِرُ ، ج ٢ ص ٦٦ . (مَعْجَمُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ، لِمُعِدِّ السَّلَامِ مُحَمَّدِ هَارُونَ ، مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ بِمِصْرَ ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى ، ١٩٧٢ ، ج ١ ص ٨٤) .

(٣٢) الْبَيْتُ لِلْمُبَاسِّ بْنِ الْأَحْنَفِ ، وَهُوَ مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ ، وَقَدْ وَرَدَ كَذَلِكَ فِي : زَهْرُ الْأَدَابِ ، ص ١٧٢ ، دِيْوَانُهُ ، ص ٩٨ .

(مَعْجَمُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ، ج ١ ص ١٠٠) .

الأحاديث « وذلك أن في قوله (أطراف الأحاديث » وخياً خفياً ، ورمزاً خلواً ، ألا ترى أنه يريد بأطرافها ما يتعاطاه المحبون ، ويتفاوضه ذوو الضباية المتيّمون ، من التعريض والتلويح ، والإيماء دون التصريح ، وذلك أحلى وأدمث ، وأغزل وأنسب ، من أن يكون مشافهةً وكشفاً ، ومصارحةً وجهراً ، وإذا كان كذلك فمعنى هذين البيتين أعلى عندهم ، وأشدُّ تقدماً في نفوسهم ، من لفظهما وإن غُذِبَ موقعه ، وأُنقِ له مُسْتَمَعُهُ .

نعم ، وفي قوله « وسالت بأعناق المطيِّ الأباطح » من الفصاحة مالاخفاء به ، ولأمر في هذا أسير وأعرف وأشهر .

فكانَّ العرب إنما تُخَلِّي ألفاظها وتدبجها وتشيها وتزخرُفها ، عنايةً بالمعاني تنمي وراءها ، وتوصلًا بها الى ادراك مطالبها » . (٣٣)

وقد وقف عبدالقاهر الجرجاني على هذا الباب ، وعند هذين البيتين ، واستفاد من تحليل ابن جنى لهما ، فأكد أن الحسن فيهما لا يرجع الى اللفظ ، ولا الى المعنى ، ونكن الى سلامة النظم أو تركيب الكلام ، الذي ترتبط به سلامة المعنى . (٣٤)

وعقد ابن جنى فصلاً بعنوان « باب في شجاعة العربية » (٣٥) فجاء خير شاهد على عناية النحاة بدراسة نظم الكلام ، وأساليبه ، وما يطرأ على الجملة من : تحذف ، والزيادة ، والتقديم ، والتأخير ، والحمل على المعنى ، وعلاقة ذلك بحسبات القول وظروفه .

وفي كتابه « المحتسب » نجده قد عقَدَ يده على أسرار اللغة العربية ، فهو يوظفُ معرفته بدقائق العربية ، واحاطته بأسرارها ، للكشف عن المعاني البلاغية الرائعة تنمي تقف وراء اختلاف القراءات القرآنية ، حيث تُحرَّكُ الالفاظ وتتلعَّبُ بها ، ومن خلال ذلك كله يقف ابن جنى ليؤكد لنا أن العرب قد تفسد الإعراب أو تضحى به من أجل صحة المعنى وتقويته وتوكيده . يقول في قراءة الأعرج ومسلم بن جندب

(٣٣) الخصائص ، ج ١ ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٣٤) ينظر : أسرار البلاغة ، لميدالقاهر الجرجاني ، تحقيق : هـ . ريتز ، مطبعة وزارة

المعارف ، استانبول ١٩٥٤ ، ص ٢٠ - ٢٤ ، ودلائل الإعجاز ، ص ١١٢ - ١١٤ .

(٣٥) الخصائص ، ج ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦٦ .

وأبي الزناد « يَأْخُزُهُ عَلَى الْعِبَادِ » (٣٦) - بالهاء ساكنة - ، « .. وإذا كان جميع ما أوردناه ونحوه مما استطلناه فحذفناه يدلُّ أَنَّ الأصوات تابعة للمعاني ، فمتى قويت قويت ، ومتى ضعفت ضعفت ، وكيفيك من ذلك قولهم : (قَطَعَ) و (قَطْعٌ) و (كَسَرَ) و (كَسْرٌ) ، زادوا في الصوت لزيادة المعنى ، واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه - علمت أَنَّ قراءة مَنْ قرأ ، « يَأْخُزُهُ عَلَى الْعِبَادِ » - بالهاء ساكنة - إنما هو لتقوية المعنى في النفس ، وذلك أَنَّهُ في موضع وَعَظٌ وَتَنْبِيهِ ، وإيقاظ وتحذير ، فطال الوقوف على « الهاء » كما يفعله المستعظمُ للأمر ، المتعجبُ منه ، الدالُّ على أَنَّهُ قد بَهَرَهُ ، وَمَلَكَ عليه لفظه وخاطره . ثم قال مِنْ بَعْدِ : « على العباد » ، عاذراً لنفسه في الوقوف على الموصول دون صلته لما كان فيه ، ودالاً للسامع على أَنَّهُ إنما تجشم ذلك - على حاجة الموصول الى صلته وضعف الإعراب وتحجره على جملة - ليفيد السامعُ منه ذهاب الصورة بالناطق .

ولا يَجُفُ ذلك عليك على ما به من ظاهر انتقاض صناعته ، فإنَّ العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تُفسد الإعراب لصحة المعنى . ألا ترى إلى أَنَّ أقوى اللغتين - وهي الحجازية في الاستفهام عن الأعلام نحو قولهم فيمن قال : مررت بزيد - : (مَنْ زَيْدٌ ؟) . فالجر حكايةً لَجَرِ المسؤل عنه ، فهذا ممَّا احتُمِل فيه إضعاف الإعراب لتقوية المعنى . ألا ترى أَنَّهُ لو رَكَّب اللغة التيمية طلباً لإصابة الإعراب فقال : (مَنْ زَيْدٌ؟) لم يَضُحْ من ظاهر اللفظ أَنَّهُ إنما يسأل عن زيد هذا المذكور آنفاً ، ولم يؤمن أَنَّ يظن به أَنَّهُ إنما ارتجل سؤالاً عن زيد آخر مستأنفاً ؟ .

ومن الحمل على اللفظ للمعنى قوله : (٣٧)

* يَا يُوسُفُ لِلْجَهْلِ ضَرَّارٌ لِأَقْوَامِ *

فتجسَّم الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه بـ (لام الجر) لما يعقبه من توكيد معنى الإضافة . فهذا ونظائره يؤكد أَنَّ المعاني تَتَلَعَّبُ بالألفاظ . تارة كذا ، وأخرى كذا .

(٣٦) سورة يس ، الآية ٢٠ « يَأْخُزُهُ عَلَى الْعِبَادِ » .

(٣٧) صدره : « قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالِئُ ابْنِي أُمِّد » والبيت للنابغة الذبياني . وهو من البسيط ،

وقد ورد كذلك في : الكتاب ، ج ١ ص ٢٤٦ ، المقتضب ، ج ١ ص ٢٥٢ . انجس . للزجاجي ،

ص ١٨٧ ، الخصائص ، ج ٢ ص ١٠٦ ، أمالي ابن الفجري ، ج ٢ ص ٨٢ . ديوانه ص ٧١ .

(مجمع شواهد نثرية ج ١ ص ٢٦٩) .

وفيه بيان لما مضى « (٣٨) » .

ويقول في قوله تعالى « ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً » (٣٩) : « أي : أطفالا ، وحسن لفظ الواحد هنا ، لأنه موضع تصغير لشأن الانسان ، وتحقير لأمره ، فلاق به ذكر الواحد لذلك ، لقلته عن الجماعة ، ولأن معناه أيضا : نخرج كل واحد منكم طفلا .. وهذا مما إذ سئل الناس عنه قالوا : وضع الواحد موضع الجماعة اتساعا في اللغة ، وأنسوا حفظ المعنى ومقابلة اللفظ به ، لتقوى دلالته عليه ، وتنضم بالشبه إليه » (٤٠) ويقول في قراءة « وَيُخْرِجُ أَصْفَانَكُمْ » (٤١) - برفع الجيم - : « هو على القطع ، تقديره : « إِنْ يَسْأَلُكُمْوهَا فَيُخَفِّكُمْ تبخلوا » ، ثم الكلام هنا ، ثم استأنف فقال : وهو « يُخْرِجُ أَصْفَانَكُمْ » على كلِّ حال ، أي : هذا مما يصح منه ، فاحذروه أن يتم منه عليكم ، فهو راجع بالمعنى الى معنى الجزم، وهذا كقولك : (اذا زرتني فأنا مِمَّنَّ يحسن إليك) ، أي : فَخَرَى بِي أَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ . ولو جاء بالفعل مُضَارِحاً به فقال : (اذا زرتني أحسنت إليك) ، لم يكن في لفظه ذكر عادته . التي يستعملها من الإحسان إلى زائره ، وجاز أيضا أَنْ يُظَنَّ به عجز عنه ، أو وَنِيٌّ وفتور دونه . فاذا ذكر أن ذلك عادته ، وَمِطْنَةٌ منه ، كانت النفس الى وقوعه أسكن ، وبه أوثق . فاعرف هذه المعارض في القول . ولاتَرَيْنَهَا تصرفا واتساعا في اللغة ، مجردة من الأغراض المرادة فيها ، والمعاني المحمولة عليها » (٤٢) .

وابن جنى لا يقنع بالمعاني التي ألفها النحاة وتعارفوا عليها ، وإنما هو فيهم طليعة رائدة ، همة أن يستطلع اللغة ويستكشف فيها أسرارها الجديدة . ومن ذلك

(٣٨) الْمُخْتَصَبُ فِي تَبْيِينِ وُجُوهِ شَوَازِ الْقَرَاءَاتِ وَالْإِيضَاحِ عَنْهَا ، لِأَبِي الْفَتْحِ عِشْمَانَ بْنِ جَنِيٍّ ، تَحْقِيقُ : عَلِيِّ النَّجْدِيِّ نَاصِفٍ ، وَالْدَكْتُورِ عَبْدِ الْحَلِيمِ النَّجَّارِ وَالْدَكْتُورِ عَبْدِ الْفَتَّاحِ إِسْمَاعِيلِ شَلْبِي ، الْقَاهِرَةُ ١٣٨٦ هـ ، ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١١

(٣٩) سُورَةُ الْحَجِّ : الْآيَةُ ٥ .

(٤٠) الْمُخْتَصَبُ ، ج ٢ ص ٢٦٧ ، وَيَنْظُرُ : ص ٢٣٦ .

(٤١) سُورَةُ مُحَمَّدٍ : الْآيَةُ ٥ .

(٤٢) الْمُخْتَصَبُ ، ج ٢ ص ٢٧٤

أَنَّ النحاة قد تعارفوا على أَنَّ حذفَ بعض الاسم المنادى إِنَّمَا يكون للترخيم ، فلما سمع بعضُ السلف قراءةَ «وَنَادَوْا يَا مَالٍ» - (٣٧) بحذف (الكاف) من (مالك) - أنكرها فقال : « ما أشغل أهل النار عن الترخيم ! » ، (٣٨) وذلك لِأَنَّ (الترخيم) - وهو تخفيفُ الكلام وتليينه - إِنَّمَا يستعمله القادرُ على التصرف في منطقهِ ، وأهل النار في حالٍ لا يملكون معها القدرةَ على ذلك . وقد كشف ابنُ جنبي سرّاً جديداً للحذف حين قال في هذه القراءة : « هذا المذهب المألوف في الترخيم . إِلَّا أَنَّ فيه في هذا الموضع سرّاً جديداً ، وذلك أَنَّهُم - لعظم ما هم عليه - ضَعُفَت قواهُم ، وذَلَّتْ أَنفُسُهُم ، وصغر كلامُهُم ، فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه ، ووقوفوا دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالكُ لقوله ، القادرُ على التصرف في منطقِهِ » . (٣٩)

وهكذا يمكننا القول إن ابن جنبي قد أَكَّد ارتباط النحو بالمعاني وإنَّ على يديه قد تطورت دراسة تأليف الكلام وأساليب التعبير تطوراً كبيراً ، ولا يشك في أَنَّهُ بذلك قد أثار أكبر الأثر في الجرجاني وفي تطور فهمه لوظيفة الدرس النحوي . (٤٠)

ولهذا فإنَّ ابن جنبي يستحق منا وقفةً خاصة قد تطول ، وذلك لفهمه حقيقة (الإعراب) ، وربطه الواعي الدقيق بين العلامات الإعرابية والمعاني الوظيفية لأجزاء السياق وعناصره . إنَّ ادراك حقيقة هذا الارتباط يمثل القيمة الحقيقية للإعراب ، لأنَّنا بادراك هذه العلاقة نستطيعُ فهمَ الكلام العربي ونتمكن من ضبط قواعده . وادراك هذه الحقيقة كان الغاية من وجود (الإعراب) وعلاماته ، وقد سعى النحاة الأوائل إلى تقريرها وتأكيدِها ، ولكنَّ غفلة المتأخرين عنها هي التي أسلمت (الإعراب) إلى أن يكون صناعة منطقية استغرقت تفكير النحاة وجهدهم ونشاطهم

(٤٣) سورة الزخرف ، الآية ٧٧ ، وهي قراءة علي بن أبي طالب وابن مسعود ويحيى والأعمش رضي الله عنهم .

(ينظر : المحتسب ، ج ٢ ص ٢٥٧ وتأويل مشكل القرآن ، ص ٢٠٦)

(٤٤) البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، دار احياء الكتب العربية ، ١٩٥٧ ، ج ٢ ص ١١٨ .

(٤٥) المحتسب ، ج ٢ ص ٢٥٧ ، وينظر : الكشاف ، ج ٢ ص ٤٩٦ ، والصاحبي ، ص ٢٢٩ .

(٤٦) ينظر : البلاغة تطور وتاريخ ، ص ١٦٧ ، وأثر النحاة في البحث البلاغي ، ص ٢١٢ ، ٢٢٧ .

حتى أصبح (الإعراب) عندهم هو (عِلْمُ النحو) كله، يقول التهانوي: «عِلْمُ النحو» ويُسمَّى (عِلْمُ الإعراب) أيضاً..» (٤٧)

لم يكن (الإعراب) عند ابن جنبي يعني اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً وتقديراً كما يعرفه النحاة المتأخرون، حيث يقولون: «(الإعراب): هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً وتقديراً» (٤٨) أو يقولون: «ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف». (٤٩) وإنما (الإعراب) لديه هو: «الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت (أكرم سعيداً أباه)، و (شكر سعيداً أبوه)، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجاً (٥٠) واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه.. وأما لفظه فإنه مصدر (أغرَبْتُ عن الشيء) إذا أوضحت عنه، و (فلان مُغرِبٌ غمّاً في نفسه) أي: مبين له وموضح عنه... وأصل هذا كله قولهم: (العرب)، وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة، والإعراب، والبيان» (٥١).

فابن جنبي لم ينظر إلى (الإعراب) على أنه تغَيَّر أو آخر الكلم لتغَيَّر العوامل، وإنما هو دليل المعاني، يُستعان به على ادراكها، يقول: «موضوع (الإعراب) على مخالفة بعضه بعضاً، من حيث كان إنما جيء به دالاً على اختلاف المعاني» (٥٢). وهكذا نجده قد فهم وظيفة (الإعراب) فهما عميقاً وإعياً، فهو عنده الدليل على اختلاف المعنى الوظيفي لأجزاء العبارة وعناصرها.

ومما هو جدير بالملاحظة أن القول بأن العلامات الاعرابية قد وضعت للدلالة على اختلاف المعاني، إنما هو قول النحاة الأوائل جميعاً يقول ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) في «باب ذكر العرب وما خُصَّهم الله به»: «ولها (الاعراب) الذي جعله الله وشياً لكلامها، وحليّة لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين

(٤٧) كشاف اصطلاحات الفنون، ج ١ ص ٢٢.

(٤٨) التمرينات، ص ٣١.

(٤٩) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٥٥، ج ١ ص ١٩.

(٥٠) أي: نوعاً

(٥١) إحصائيات، ج ١ ص ٢٥ - ٢٦.

(٥٢) المصدر نفسه، ج ١ ص ١٧٥.

وَالْمَعْنَيْنِ المختلفين ، كالفاعل والمفعول لا يُفَرَّقُ بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما الـبـالـاعـراب .

ولو أن قاتلاً قال : (هذا قاتل أخِي) - بالتنوين - ، وقال آخر : (هذا قاتلُ أخِي) - بالاضافة - ، لدلَّ التنوينُ على أنه لم يقتله ، ودلَّ حذفُ التنوين على أنه قد قتله .

.. وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « لا يُقْتَلُ قرشي ضرباً بعد اليوم » ، فمن رواه جزمًا أوجب ظاهر الكلام للقرشي ألا يقتل إن ارتد ، ولا يقتص منه إن قتل ، ومن رواه رفعاً انصرف التأويلُ إلى الخبر عن قريش : أنه لا يرتد منها أحدٌ عن الاسلام فيستحقَّ القتل . أفما ترى (الإعراب) كيف فرق بين هذين المعنيين «^(٩٢)» ويقول الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) في « باب القول في (الإعراب) » لم دخل في الكلام : « فإن قلت : فقد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام ، فما الذي دعا اليه واحتج اليه من أجله ؟

الجواب أن يقال : إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلةً ، ومفعولةً ، ومضافاً اليه ، ولم تكن في صورها وأبنيتهأ أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني ، فقالوا : (ضَرَبَ زيدٌ عمراً) ، فدلوا برفع (زيد) على أن الفعل له ، وبنصب (زيد) على أن الفعل واقع به . وقالوا : (ضَرَبَ زيدٌ) ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع (زيد) على أن الفعل مالمَّ يُسَمَّ فاعله وأن المفعول قد ناب منابه . وقالوا : (هذا غلامٌ زيدٌ) ، فدلوا بخفض (زيد) على إضافة الغلام إليه . وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل لمن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة الى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني . هذا قول جميع النحويين .. «^(٩٣)» .

(٩٢) تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، شرحه ونشره : السيد أحمد صقر ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٤ - ١٥ ، وينظر : الأشباه والنظائر ج ١ ص ١٠٢ - ١١٣ ، ج ٢ ص ٢١٥ .

(٩٣) الايضاح في علل النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٦٩ - ٧٠ ، وينظر : الجمل ، للزجاجي ، تحقيق : ابن أبي شنب ، الطبعة الثانية ، باريس ١٩٥٧ ، ص ٢٦٠ - ٢٦٢ ، ومسائل خلافية في النحو ، لأبي البقاء عبد الله المكبرى (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق : محمد الحلواني ، ص ٩٥ - ٩٦ .

لم تكن الحركات أو العلامات الاعرابية عند ابن جني نتيجة عمل عامل ، وإنما الذي يرفع وينصب ويخفض ويجزم هو المتكلم نفسه ، إذ هو بذلك يبين عن المعاني التي يريد بها بالألفاظ ، ففي قوله : (أَكْرَمَ سَعِيدٌ أَبَاهُ) تعرف برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، يقول في « باب في مقاييس اللغة » : « وإنما قال النحويون : (عامل لفظي) و (عامل معنوي) لِئُرْوِكَ أَنَّ بعضَ العمل يأتي مُسَبِّباً عن لفظ يصحبه كـ (مررت بزيد) و (ليت عمراً قائم) ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول ، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنّما قالوا (لفظي) و (معنوي) لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح » (٥٥) .

وهو يرى أنّ المتكلم حين يرفع أو ينصب أو يجر ، إنّما يتأمل مواقع الكلام ، ويعطيه في كل موضع حقه وحصته من الإعراب ، على بصيرة منه ، وليس استرسالاً ولا ترجيحاً ، يقول : « وسألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوثي التميمي فقلت له : كيف تقول (ضربت أخوك) ؟ ، فقال : أقول (ضربت أخاك) ، فأدرته على الرفع فأبى وقال : لا أقول (أخوك) أبداً . قلت : فكيف تقول (ضربني أخوك) ؟ ، فرفع ، فقلت : ألسنت زعمت أنك لاتقول (أخوك) أبداً ؟ ، فقال : أيش هذا ! اختلفت جهتا الكلام . فهل هذا إلا أدلّ شيء على تأملهم مواقع الكلام ، وإعطائهم إيّاه في كلّ موضع حقه وحصته من الإعراب ، عن ميزة ، وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيحاً ، ولو كان كما توهمه هذا السائل لكثير اختلافه ، وانتشرت جهاته ، ولم تتنقذ مقاييسه » (٥٥) .

وذهب ابن جني الى أنّ (الرفع) في حقيقته علّم (الإسناد) ، ودليل على أنّ الكلمة يُراد أنّ يسند إليها ويُحدث عنها ، وأنّ (النصب) علّم على أنّ الكلمة (فضلة) قد جاءت بعد ركني الاسناد ، يقول في « باب الردّ على مَنْ اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلّة » : « اعلم أنّ هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر مَنْ ترى ، وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم ، فيرى لذلك أنّ ما

(٥٤) الخصائص ، ج ١ ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٥٥) الخصائص ، ج ١ ص ٧٦ - ٧٧ .

أوردوه من العلة ضعيف وإه ساقط غير متعالٍ . وهذا كقولهم : يقول النحويون إنَّ الفاعل رَفَعَ ، والمفعول به نَضَبٌ ، وقد ترى الأمر بضد ذلك ، ألا تَرَانَا نقول : (ضَرِبَ زيدٌ) فنرفعه وإن كان مفعولاً به ، ونقول : (إنَّ زيدا قام) فننصبه وإن كان فاعلاً ، ونقول : (عَجبت من قيام زيد) فنجره وإن كان فاعلاً^(٥٦) .

ومثل هذا يُتَعَبُ مع هذه الطائفة ، لاسيما إذا كان السائل عنه مَنْ يلزم الصبر عليه ، ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهَوَسُ وذا اللغْوُ ، ألا ترى أنه لو عرف أنَّ الفاعل عند أهل العربية ليس كلُّ من كان فاعلاً في المعنى ، وأنَّ الفاعل عندهم إِنَّمَا هو كلُّ اسم ذكرته بعد الفعل ، وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ، وأنَّ الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء ، لسقط صاعِ هذا المضعوف السؤال .

وكذلك القول على المفعول إنَّه إِنَّمَا يَنْصَبُ إذا أُسِنِدَ الفعل الى الفاعل فجاء هو فضلة^(٥٧) .

ويذهب ابن جنى إلى أنَّ المتكلمين قد يتجاوزون بالكلمة حدَّ كونها فضلة ، فيعطونها (الرفع) ويعقدونها على أنها صاحبة الجملة ، يقول : . إنَّ أصلَ وضع المفعول أن يكون فضلةً وبعدَ الفاعل ، كـ (ضَرِبَ زيدٌ عمرًا) ، فإذا عناهم ذكرُ المفعول قَدَّموه على الفاعلِ ، فقالوا : : (ضَرِبَ عمرًا زيدٌ) ، فإنَّ ازدادت عنايتهم به قَدَّموه على الفعلِ النَّاصِبِ فقالوا : (عمرًا ضَرِبَ زيدٌ) ، فإنَّ تظاهرت العناية به عقدوه على أنَّه رَبُّ الجملة ، وتجاوزوا به حدَّ كونه فضلة ، فقالوا : (عمرو ضَرَبَهُ زيدٌ) ، فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة ، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا : (عمرو ضَرِبَ زيدٌ) ، فحذفوا ضميره ونَوَّوه ولم ينصبوه على ظاهر أمره ، رغبةً به عن صورة الفضلة ، وتحامياً لنصبه الدالَّ على كون غيره صاحبَ الجملة ، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له ، وبنوه على أنه مخصوص به ، وألغوا ذكرَ الفاعلِ مُظْهِراً أو مضمراً ، فقالوا : (ضَرِبَ

(٥٦) يعنى (زيد) فاعل القيام المجرور به .

(٥٧) الفصائل ، ج ١ ص ١٨٤ - ١٨٥ ، وينظر : كتاب المقصد في شرح الايضاح ، للجرجاني ، ج ١ ص ٢٢٧ .

عمرو ، فاطرح ذكرُ الفاعل البتة . نعم ، وأسندوا بعض الأفعال الى المفعول دون
الفاعل ألبتة ، وهو قولهم : (أولعتُ بالشيء) ، ولا يقولون : (أولعني به كذا) ،
وقالوا : (ثلج فؤادُ الرجل) ، ولم يقولوا : (ثلجته كذا) ، وقالوا : (امتنع لونه) ،
ولم يقولوا : (امتنعه كذا) ، ولهذا نظائر ، فرفضُ الفاعل هنا ألبتة واعتماد
المفعول به ألبتة دليل على ماقلناه فاعرفه « (٥٨) .

ويرى ابن جني أن القول : إن (النصب) في (زيداً) من قولك (ضربتُ
زيداً) علامة على كون الكلمة (فضلة) ، يكفي ، وأن تسميتها بـ (المفعول به)
زيادة لضرورة بك اليها إلا لتمييزها عن غيرها من الفضلات ، يقول في « باب في الزيادة في
صفة العلة لضرب من الاحتياط » : « ومن ذلك قولك في جواب من سألك عن علة انتصاب
(زيد) من قولك (ضربتُ زيداً) ، إنه إنما انتصب لأنه (فضلة) و (مفعول به) .
فالجواب قد استقل بقولك ، (لأنه فضلة) ، وقولك من بعد : (ومفعول به)
تأنيس وتأييد لضرورة بك إليه ، ألا ترى أنك تقول في نصب (نفس) من قولك
(طُبت به نفساً) ، إنما انتصب لأنه فضلة ، وإن كانت (النفس) هنا فاعلة في
المعنى . فقد علمت بذلك أن قولك (ومفعول به) زيادة على العلة تطوَّعت بها .
غير أنه في ذكر كونه (مفعولاً) معنى ما وإن كان صغيراً ، وذلك أنه قد ثبت
وشاع في الكلام أن الفاعل رَفَعَ ، والمفعول به نُصِبَ ، وكأنك أنستَ بذلك شيئاً .
وأيضاً فإن فيه ضرباً من الشرح ، وذلك أن كون الشيء فضلة لا يدل على أنه لا بد
من أن يكون مفعولاً به ، ألا ترى أن الفضلات كثيرة ، كالمفعول به ، والظرف ،
والمفعول له ، والمفعول معه ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، فلما قلتُ
(ومفعول به) مَيَّزْتُ أي الفضلات هو . فأعِرف ذلك وقسه « (٥٩) .

لقد جاء بعد ابن جني بعضُ النحاة الذين كانت لهم عناية بدراسة علاقة
العلامات الاعرابية بالمعاني الوظيفية لأجزاء الكلام ، منهم : ابن فارس (٦٠)

(٥٨) المحتسب ، ج ١ ص ٦٥ ، وينظر ، ص ١٧٩ ، ٢٦٢ ، ج ٢ ص ٢٨٤ .

(٥٩) الخصائص ، ص ١٣ ، ١٩٦ - ١٩٧ .

(٦٠) ينظر ، الصاحبي ، ص ٦٦ ، ٧٧ ، ١٩٠ - ١٩١ .

والجرجاني^(٦١) الزمخشري^(٦٢) وابن يعيش^(٦٣) والسيوطي^(٦٤). ولكن الاسترابادي كان أكثر هؤلاء النحاة جهداً في توضيح هذه العلاقة وتفسيرها.

يرى الاسترابادي أن (الرفع) عِلْمٌ كون الاسم عمدة الكلام و (النصب) عِلْمٌ كون الاسم فضلة، و (الجر) عِلْمٌ كون الاسم مضافاً إليه، يقول: « (الرفع): عِلْمٌ كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمد. و (النصب): عِلْمٌ الفضلية في الأصل، ثم يدخل في العمد تشبيهاً بالفضلات.. وأمّا (الجر): فَعِلْمٌ الإضافة، أي: كون الاسم مضافاً إليه معنى أو لفظاً كما في (غلام زيد) و (حسن الوجه) »^(٦٥). وهو يرى أن عَمَدَ الكلام هي الفاعل والمبتدأ والخبر، وأنَّ النصب قد يدخل في بعض العمد تشبيهاً لها بالفضلات، يقول: « (المرفوع) عمدة الكلام ك (الفاعل) و (المبتدأ) و (الخبر)، والبواقي محمولة عليها. و (المنصوب) في الأصل فضلة، لكن يشبه بها بعضُ العمد ك (اسم إن) و (خبر كان) واخواتها و (خبر ما ولا) »^(٦٦).

و (الرفع) عنده أصلٌ في جميع العمد، يقول: « (المرفوعات): ما اشتمل على عِلْمِ العمد، لأنَّ الرفع في (المبتدأ) و (الخبر) وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع (الفاعل) كما بينا، بل هو أصلٌ في جميع العمد على ما تقرر قبل »^(٦٧).

وفي رأي الاسترابادي أن (الرفع) قد جُعِلَ في العمد لأنه أقوى الحركات، وأنَّ (النصب) وهو أخفها قد جعل للفضلات لأنها أضعف من العمد وأكثر منها، يقول:

(٦١) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الايضاح، ١٣ ص ٩٧ - ١٠٢، ٢١٠، ٢٢٩.

(٦٢) ينظر: المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الطبعة الثانية، دار الجيل - بيروت، ص ١٨.

(٦٣) ينظر: شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، مكتبة المتنبى - القاهرة، ج ١ ص ٧٢ - ٧٤.

(٦٤) ينظر: معجم الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار المعرفة - بيروت، ج ١ ص ٩٢.

(٦٥) شرح الكافية في النحو، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، دار الكتب العلمية - بيروت، ج ١ ص ٢٤.

(٦٦) شرح الكافية، ج ١ ص ٧٠.

(٦٧) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

« وَجُعِلَ (الرفع) الذي هو أقوى الحركات للعمد .. وَجُعِلَ (النصب) للفضلات .. وَإِنَّمَا جُعِلَ للفضلات (النصب) الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمدة وأكثر منها » (٦٨).

وهو يرى ما يراه ابن جني من كون المتكلم هو المُخْدِث للمعاني الاعرابية ولعلاماتها ، ولكنَّ النحاة نسبوا إحدَث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم ، فسموه عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى ، يقول : « أَعْلَمُ أَنَّ مُجْدَث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم ، وكذا محدث علاماتها . لكنَّه نُسِبَ إحدَث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم ، فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما أنَّه كالسبب للمعنى المُعْلَم ، فقليل : العامل في الفاعل هو الفعل لِأَنَّهُ به صار أحد جزئي الكلام .. » (٦٩) ، ويقول في ذلك أيضاً : « إِنَّ معنى (الفاعلية) و (المفعولية) و (الاضافة) : كون الكلمة عمدة ، أو فضلة ، أو مضافاً إليها ، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل ، فالْمُوجِد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم ، والآلة العامل ومحلها الاسم ، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ، لكنَّ النحاة جعلوا الآلة كأنَّها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلها سميت الآلات عوامل » (٧٠) .

إِنَّ الداعين الى تيسير النحو وتذليل صعوباته ، قديمهم وحديثهم ، قد استندوا الى رأي ابن جني في حقيقة الاعراب والعلامات الاعرابية ، فمن القدماء نجد ابن مضاء القرطبي يستند الى رأي ابن جني في دعوته الى الغاء نظرية العامل ، ولكنه بحكم مذهبه الظاهري يرى أَنَّ الاعراب والعلامات الاعرابية إنما هي من عمل الله تعالى لا المتكلم ، يقول : « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأنبئه على ما أجمعوا على الخطأ فيه . فمن ذلك ادعاؤهم أَنَّ (النصب) و (الخفض) و (الجزم) لا يكون إلا بعامل لفظي ، وَأَنَّ (الرفع) منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ، وَغَبَرُوا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضَرَبَ زيدٌ عمراً) أَنَّ الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إِنَّمَا أحدثه (ضَرَبَ) .. فظاهر هذا أَنَّ العامل أحدث الاعراب ، وذلك بَيِّن الفساد .

(٦٨) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٢٠ ، وينظر : المفصل ، ج ١ ص ٤٩ ، ودلائل الإعجاز ، ص ٤٥٤ .

(٦٩) شرح الكافية ، ج ١ ص ٢١ .

(٧٠) شرح الكافية ، ج ١ ص ٢٥ ، وينظر ، ص ١٨ .

وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره ، قال أبو الفتح في « خصائصه » بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : « وأما في الحقيقة ومحصل الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره » ، فأكد (المتكلم » ب « نفسه » ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله « لا لشيء غيره » ، وهذا قول المعتزلة ، وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب الى الانسان كما ينسب اليه سائر أفعاله الاختيارية « (١) .

ومن الباحثين المحدثين نجد الاستاذ ابراهيم مصطفى صاحب المبادرة الأولى لاصلاح النحو وتيسيره في العصر الحديث ، يُدير كتابه « إحياء النحو » على فكرة ابن جني في ارتباط العلامات الاعرابية بالمعاني الوظيفية لأجزاء الكلام ، يقول : « لقد أطلتُ تتنَّع الكلام ، أبحث عن معانٍ لهذه العلامات الاعرابية ، ولقد هداني الله - وله خالص الإخبات والشكر - الى شيء أراه قريباً واضحاً ، وأبادر اليك الآن بتخليصه :

- ١ - إن (الرفع) عَلمُ الإسناد ودليل أن الكلمة يتحدث عنها .
- ٢ - إن (الجر) عَلمُ الإضافة سواء أكانت بحرف أم بغير حرف .
- ٣ - إن (الفتحة) ليست بعَلمٍ على إعراب ، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم « . (٢)

وقد وهم بعض الباحثين حين ظنوا أن الاستاذ ابراهيم مصطفى قد ابتكر نظرية في النحو حين قال بأن الذي يرفع ويجر وينصب هو المتكلم لاغير وأن الحركات الاعرابية تدل على معان وظيفية لأجزاء الكلام ، ومن هؤلاء الدكتور طه عبد الحميد الذي يقول في الاستاذ ابراهيم مصطفى : « إنه ابتكر نظرية تقعيدية أخرى ، حيث رأى أن (الضمة) عَلمُ الإسناد ، و (الكسرة) عَلمُ الإضافة ، و (الفتحة) حركة لاتدل على شيء ، وإنما هي الراحة في النطق « . (٣) .

(١) الرد على النحاة ، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ، الطبعة الاولى ، ١٩٤٧ ، ص ٨٥ - ٨٧ .

(٢) إحياء النحو ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ، ١٩٥٩ ، مقدمة الكتاب ص (و - ز) ، وينظر : ص ٤٩ - ٥٠ .

(٣) دراسات في النحو ، للدكتور طه عبد الحميد ، مكتبة سميد رافت - القاهرة ، ١٩٧١ ، مقدمة الكتاب ص (ط) ، وينظر : ص ٩٧ .

فلقد وقفنا على هذه النظرة لحقيقة الاعراب والعلامات الاعرابية عند ابن جني وعند النحاة الآخرين من بعده ، وكلّ الجديد الذي جاء به الأستاذ ابراهيم مصطفى هو قوله بأنّ (الفتحة) ليست بعلم على إعراب ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يحبّ العرب أن يختموا بها كلماتهم . وأرى أنّ قول ابن جني بأنّ (الفتحة) في الكلمة علم على كونها فضلة ، أي : ليست مسنداً ولا مضافاً اليه ، هو رأى أقرب الى الفهم والقبول من رأى الأستاذ ابراهيم مصطفى فيها .

أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ)

ألّف ابن فارس كتابه « الصحابي » في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها ، تحدث فيه عن موضوعات كثيرة ، كالمجاز ، والاستعارة ، والحذف ، والزيادة ، والاضمار ، والتعويض ، والتقديم ، والتأخير ، والكناية ، وحروف المعاني . وكان فصل « معاني الكلام » أهم موضوعات هذا الكتاب ، إذ بحث فيه أساليب ، الخبر ، والاستفهام ، والأمر والنهي ، والدعاء ، والطلب ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني ، والتعجب ، وقد حدّد فيه المعنى الاصطلاحي لكل أسلوب ، وذكر المعاني المجازية التي يستعمل فيها .^(٧٤)

وإنّ كان هناك نحاة آخرون قد سبقوا ابن فارس الى تقسيم الكلام الى مثل هذه المعاني^(٧٥) فإنّ « الصحابي » يبقى من أهم المصادر التي اعتمد عليها البلاغيون المتأخرون في بحث (علم المعاني) ، ولاسيما « باب معاني الكلام » .^(٧٦)

ويرجّح الدكتور أحمد مطلوب أن يكون السكاكي قد اطلع على هذا الكتاب ، واستفاد من هذا الفصل ، وكان عمدة ما كتب في (علم المعاني) وإنّ لم يشر اليه . ومما جعله يرجّح ذلك : أنّه ليس في المتقدمين من بحث هذه الموضوعات

(٧٤) ينظر : الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لأحمد بن فارس ، المكتبة

السلفية - القاهرة ، ١٩١٠ ، ص ١٥٠ - ١٦٠ .

(٧٥) كابن الحسن الأخفش (ت ٢١٥ هـ) وابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ، وقد أشار ابن فارس نفسه

الى ذلك بقوله : « باب معاني الكلام » ، وهي عند بعض أهل العلم عشرة . ينظر في

ذلك ، أثر النحاة في البحث البلاغي ، ص ٣٤٠ .

(٧٦) ينظر : البيان العربي ، ص ١٢٨ - ١٢٩ ، ١٣٣ ، والبلاغة عند السكاكي ، ص ٩٤ ، ٣٠٨ .

بالتفصيل كابن فارس ، وأن كتاب « الصاحبى » كان من الكتب الذائعة المنتشرة في بيئة السكاكى ، ثم أن بحث الطلب متشابه عند الرجلين ، فقد اتبع السكاكى ترتيب ابن فارس في بحث موضوعات الطلب تقريباً ، فكان ابن فارس قد رتبها هكذا : الاستفهام ، والأمر والنهى ، والتمنى . ورتبها السكاكى هذا الترتيب : التمنى ، والاستفهام ، والأمر ، والنهى .

ولم يقدم السكاكى (التمنى) على أنواع الطلب الأخرى إلا لأنه حصر موضوعات الطلب حصراً منطقياً فلسفياً ، فقدّم (التمنى) لأنه عنده لا يستدعى في مطلوبه إمكان الحصول ، ورُتِبَ بقية موضوعات الطلب ترتيب ابن فارس لأنها تستدعى عنده إمكان الحصول .^(٧) يقول السكاكى في ذلك : « و (الطلب) اذا تأملت نوعان : نوع لا يستدعى في مطلوبه إمكان الحصول . وقولنا : (لا يستدعى أن يمكن) أعم من قولنا : (يستدعى أن لا يمكن) .

ونوع يستدعى فيه إمكان الحصول ، والمطلوب بالنظر الى أن لا واسطة بين الثبوت والانتفاء يستلزم انحصاره في قسمين : حصول ثبوت متصور ، وحصول انتفاء متصور .

وبالنظر الى كون الحصول ذهنياً وخارجياً يستلزم انقساماً الى أربعة أقسام : حصولين في الذهن ، وحصولين في الخارج . ثم إذ لم يزد الحصول في الذهن على التصور والتصديق لم يتجاوز أقسام المطلوب ستة : حصول تصور أو تصديق في الذهن ، وحصول انتفاء تصور أو تصديق فيه ، وحصول ثبوت تصور أو انتفائه في الخارج .

وطلب حصول التصور في الذهن لا يرجع إلا الى تفصيل مجمل ، أو تفصيل مفصل بالنسبة . ووجه ذلك أن الانسان اذا صح منه الطلب بأن أدرك بالاجمال لشيء ما أو بالتفصيل بالنسبة الى شيء ما ثم طلب حصولاً لذلك في الذهن وامتنع طلب الحاصل توجه الى غير حاصل وهو تفصيل المجمل أو تفصيل المفصل بالنسبة .

أما النوع الأول من الطلب فهو (التمنى) ، أو ما ترى كيف تقول ، (ليت زيدا جاءني) فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعاً فيه مع حكم العقل بامتناعه . أو كيف تقول ، (ليت الشباب يعود) فتطلب عود الشباب مع جزمك بأنه لا يعود . أو

(٧٧) البلاغة عند السكاكى ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ ، ٢٦٢ .

كيف تقول ، (ليت زيدا يأتيني) أو (ليتك تحدثني) فتطلب أتيان زيد أو حديث صاحبك في حال لا تتوقعهما ، ولا لك طماعية في وقوعهما ، إذ لو توقعت أو طمعت لاستعملت (لعل) أو (عسى) .

وأما (الاستفهام) و (الأمر) و (النهي) و (النداء) فمن النوع الثاني « . (٧٨)
وكانت استعانة السكاكي بالمنطق والفلسفة ومصطلحاتهما في تقسيم موضوعات
الطلب ودراستها السبب في تعقيدها وتنفير الدارسين منها . (٧٩)

طغيان النزعة المنطقية :

إن أثر المنطق في (النحو) وأصوله واضح كلّ الوضوح ، نكاد نلمس أثر التوجيه المنطقي فيه منذ عصوره الاولى ، فالحق قد بني مستنداً الى نظرية منطقية هي نظرية العامل . (٨٠)

إن كثيراً من الباحثين يرون أنّ نحاة البصرة كانوا أسبق الى الانتفاع بالمنطق ، وأنّ عقولهم كانت أكثر خضوعاً واذعاناً لسلطانه ومناهجه . وهم يرون أنّ سبق البصريين الى الانتفاع بالمنطق لم يكن محض اتفاق . وإنما يعود الى صلة البصرة المبكرة بالدراسات المنطقية والفلسفية ، ولذلك ظهر تأثير المذاهب المنطقية والفلسفية في البصرة قبل ظهوره في غيرها . كما كان بين نحاة البصرة كثير من المتكلمين والمعتزلة (٨١) الذين حرصوا على الاحاطة بعلوم الفلسفة والمنطق ، والتعمق فيها .

(٧٨) مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ، الطبعة الاولى ، ١٩٣٧ ، ص ١٤٥ - ١٤٦ .

(٧٩) ينظر : البلاغة عند السكاكي ، ص ١٦٨ - ١٧٠ .

(٨٠) ينظر : المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٢٨ ، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، بغداد ١٩٧١ ، ص ٦٢٤٥٤ .

(٨١) (المعتزلة) : من الفرق الاسلامية ، ويسمون (اصحاب العدل والتوحيد) ، ويلقبون بـ (القدريّة) ، رأسهم واصل بن عطاء الغزال (ت ١٢١ هـ) ، كان تلميذ الحسن البصري ، يقرأ عليه العلوم والأخبار ، ثم خالفه في حكم الفاسق ، فاعتزل مجلسه ، وسُمي أتباعه معتزلة .

(ينظر : الملل والنحل ، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ) ، تحقيق : الدكتور البير نصري نادر ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٨٣ : والملل والنحل ، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ) القاهرة ١٣٢٠ هـ ، ص ٥٤ - ٦١) .

والتسلح بها لدفع الشبهات عن القرآن ، ثم أفسحوا السبيل بعد ذلك لهذه العلوم لكي تؤثر في دراستهم للنحو . وكان نتيجة خضوع نواة البصرة لسلطان المنطق ومناهجه أن سُموا « أهل المنطق » تمييزاً لهم عن نواة الكوفة . (٨٢)

والذي يظهر بوضوح أن تأثير المنطق في العصر الأول لوضع النحو كان تأثيراً ضعيفاً خافت الصدى ، وكان من أوضح آثاره استخدام آلة القياس والتوسع بواسطتها في وضع القواعد النحوية . (٨٣) وقد أجمعت كتب تراجم النحويين وطبقاتهم على أن عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) يُعَدُّ أعلمَ البصريين . لأنه أول من فَرَّعَ النحو ، واشتقَّ قواعده ، وطرَدَ القياس فيها ، وعَلَّلَهَا تعليلاً يُمكنُ لها في ذهن الدارسين . (٨٤)

وقد ظل الدرس النحوي محافظاً على أصالته طوال هذه المرحلة . يظهر ذلك بوضوح في محافظة النحاة والدراسات النحوية على الغرض أو الغاية التي وضع النحو من أجلها ، وهي « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه » ، فبقي النحو دراسة للأساليب التعبيرية الى جانب عنايته بالاعراب والبناء ، وقد وجدنا لهذه الروح الأصلية امتداداً في المرحلة التالية .

(٨٢) ينظر : تاريخ الفلسفة في الاسلام ، للاستاذ ت . ج . دي بور ، ترجمة : الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريده ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٥٥ - ٥٦ ، والمدارس النحوية ، ص ١٦٧ ، ومذهب الكسائي في النحو ، لجعفر هادي الكريم ، رسالة ماجستير مخطوطة - مكتبة الدراسات العليا / كلية الآداب - جامعة بغداد / تحت رقم ٢٠٢ ، ص ٢٧٩ .

(٨٣) ينظر : ضحى الاسلام ، لاحمد امين ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٩٥٦ ، ج ٢ ص ٢٩٢ ، وتقويم الفكر النحوي ، للدكتور علي ابو المكارم ، الطبعة الاولى ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ٩١ - ٩٢ ، والحياة الأدبية في البصرة الى نهاية القرن الثاني الهجري ، للدكتور أحمد كمال زكي ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ١٦١ - ١٧٧ .

(٨٤) ينظر : طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي (ت ٢٢١ هـ) ، قرأه وشرحه : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة ، ج ١ ص ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ومراتب النحويين ، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت ٢٥١ هـ) ، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، مطبعة نهضة مصر بالقاهرة ، ص ١٢ ، وأخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ، تحقيق : طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ٢٠ ، وطبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٣١ - ٣٢ ، والشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ، والمدارس النحوية ، ص ٢٢ - ٢٥ .

وفي المرحلة التالية ، ولا سيّما في القرن الرابع ، انفتح المجتمع الاسلامي أكثر على ثقافات العالم ، وتوسع في نقل العلوم ولا سيّما علوم المنطق والفلسفة ، وقد انبهر علماء هذه المرحلة - ومنهم النحاة - بهذه الثقافات المختلفة في مصادرها ، والمتنوعة في فنونها ، وقد حرصوا على الالمام بها ، بل أجهدوا أنفسهم في استيعابها وتمثلها ، حتى أصبح بعضهم موسوعةً لثقافات عصره . (٨٥)

إنّ النحاة في هذه المرحلة قد أخضعوا الدرس النحوي في منهجه وتفصيله لمناهج هذه الثقافات التي أحاطوا بها ، جعلوه - كما جُعِلَتْ بقية العلوم العربية - ميدانا لتطبيق مناهج هذه الثقافات ، ممّا جعله يفقد سماته الأصيلة ، بل يفقد سبيله وغايته ، ويكاد يكون صناعة معقدة يصعب على الدارسين تناولها وهضمها . (٨٦)

ولكن لما كان مقدار أخذ النحاة من هذه الثقافات ليس متساويا ، حيث كان فيهم المسرف وفيهم المقتصد ، فقد كان أثر هذه الثقافات في الدرس النحوي وتعميده لديهم متباينا . وهذا ما نجده واضحا كلّ الوضوح عند وقوفنا على مادة الدرس النحوي لدى نحاة هذه المرحلة ، بل كان تلاميذهم أوّل من لمس ذلك ، فقد أوردت كتب الطبقات ، « قَالَ بعضُ أهل الأدب : كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين ، فمنهم مَنْ لا نفهم من كلامه شيئا ، ومنهم مَنْ نفهم بعض كلامه دون البعض ، ومنهم من نفهم جميع كلامه . فَأَمَّا مَنْ لا نفهم من كلامه شيئا فأبو الحسن الرماني ، وأما مَنْ نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي ، وأما مَنْ نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي » (٨٧) .

(٨٥) ينظر : الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، للدكتور مازن المبارك ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٢٢٦ .

(٨٦) ينظر : ضحى الاسلام ، ج ٢ ص ٢٩٢ ، وتقويم الفكر النحوي ، ص ٩٢ - ٩٤ ، والدراسات النحوية واللفوية عند الزمخشري ، ص ٧٤ ، وأعلام في النحو العربي ، ص ٨ - ٩ ، واللفظة والنحو بين القديم والحديث ، لمباس حسن ، الطبعة الثانية ، مصر ١٩٧١ ، ص ١٤٢ - ١٧٨ .

(٨٧) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق : الدكتور ابراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٥٩ ، ص ٢١٨ ، وينظر : معجم الأدباء ، لأبي عبدالله ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) ، مكتبة عيسى البابي الحلبي بمصر ، ج ١٤ ص ٧٥ .

إن تاريخ الدرس النحوي قد سجّل لنا محاولات بعض نحاة هذه المرحلة الحفاظ على أصالة الدرس النحوي ، والوقوف في وجه هذه الثقافات لئلا تعصف بالنحو ، أو تأخذه بعيداً عن طبيعته منهجه ، ومن هؤلاء أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) الذي أنكر على النحاة أخذهم في النحو بحدود المنطقيين ، ودعا إلى أن تكون لهم حدودهم الخاصة المستنبطة من أوضاع النحو نفسه ، وحاول أن يبين لهم أن (النحو) يختلف عن (المنطق) في المغزى والغرض ، يقول في حدّ (الاسم) : « (الاسم) في كلام العرب : ما كان فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو واقعاً في حيّز

الفاعل والمفعول به . هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم البتة ، ولا يدخل فيه ما ليس باسم . وإنما قلنا : « في كلام العرب » لأننا له نقصد ، وعليه نتكلم ، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدّوه حدّاً خارجاً عن أوضاع النحو ، فقالوا : « (الاسم) : صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان »^(٨) ، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين . وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا ، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح .. »^(٨)

لأبْدُ لنا أن نقف عند (الرمانى) لأنه أفضل مثال لعلماء هذه الفترة الذين التقت فيهم ثقافات عصرهم ، ولأنه أكثر نحاة هذه المرحلة تأثراً بهذه الثقافات ، وأكثرهم تأثيراً في الدرس النحوي وإساءة إليه .

كان أبو الحسن علي بن عيسى الرمانى (ت ٣٨٤ هـ) متفنناً في علوم كثيرة ، منها : النحو ، واللغة ، والعروض ، والفقه ، والمنطق ، والنجوم ، والكلام على مذهب المعتزلة^(٩) . وقد ظهر أثر هذه الثقافات الواسعة في مؤلفاته التي تجاوزت (المئة)

(٨٨) إن الرمانى - وهو من النحاة المشتغلين بالمنطق والاختصاص به في حدود موضوعات النحو - قد حدّ (الاسم) حدّاً قريباً من هذا ، وذلك قوله : « (الاسم) : كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان » .

(الحدود في النحو ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرمانى ، تحقيق : الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني ، ضمن (رسائل في النحو واللغة) ، بغداد ١٩٦٩ ، ص ٢٨) .

(٨٩) الايضاح في علل النحو ، ص ٤٨ ، وينظر : الرمانى النحوي ، ص ٣٨ - ٤٠ ، ٤٤ .

(٩٠) ينظر : نزهة الألباء ، ص ٢١٨ ، ومعجم الأدباء ، ج ١٤ ص ٧٤ ، والامتناع والموانسة ، لأبي

حيان التوحيدى (ت ٤١٤ هـ) ، تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين ، منشورات دار مكتبة

العيادة - بيروت ، ج ١ ص ١٢٢ .

حيث تناولت موضوعات : النحو ، واللغة ، والقرآن ، والفلسفة ، والكلام . ومن الكتب التي وضعها في الكلام والاعتزال : « مقالة المعتزلة » و « الرد على الدهرية » و « صنعة الاستدلال » و « أصول الجدل » و « وأدب الجدل » و « الرسائل في الكلام » و « جوامع العلم في التوحيد » . وكان من عنايته بهذه العلوم الكثيرة ، ووضعه فيها الكثير من الكتب ، أن أصبح معروفا بـ « الجامع » و « صاحب التصانيف المشهورة في كل فن »^(٩١) .

لقد كان من مزج الرماني لثقافات عصره ، وخلطه لها ، أن تداخلت عنده ألوان العلوم التي بحث فيها ، حتى غدت ممسوخة مشوهة ، فأذكرها أصحاب الاختصاص فيها على أيامه ، يقول أبو حيان التوحيدي (ت ٤١٤ هـ) فيه : « .. وأصحابنا يأبون طريقتَه . وكان البديهي^(٩٢) يقول فيه : ما رأيتُ على سَنِي وتجوالي وحسن انصافي لمن صغ يده بالأدب ، أحداً أغرى من الفضائل كلها ، ولا أشدُّ ادعاءً لها من صاحب « الحدود »^(٩٣) .. راجعتُ العلماء في أمره ، فقال المتكلمون : ليس فنُه في الكلام فنُّنا ، وقال النحويون : ليس شأنه في النحو شأننا ، وقال المنطقيون : ليس ما يزعمُ أنه منطق منطقاً عندنا . وقد خفي مع ذلك أمرُه على عامة من ترى »^(٩٤)

وإذا أردنا التحدث عن الرماني النحوي ، فهو تلميذ ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) الذي انتهت إليه رئاسة النحو البصري بعد الزجاج .^(٩٥) ويعدُّ ابنُ السراج من أوائل نحاة هذه المرحلة ، الذين أفادوا من الثقافات الجديدة ، وأفسحوا لها السبيل لكي تؤثر في الدرس النحوي تأثيراً واضحاً وفاعلاً^(٩٦) . وكان من انبهاره بهذه الثقافات

(٩١) ينظر : الرماني النحوي ، ص ٥٢ - ٥٦ ، ٨٦ - ١٠٣ ، ٢٢٦ - ٢٤٥ .

(٩٢) هو أبو الحسن علي بن محمد (ت ٢٨٠ هـ) من شعراء « يتيمة الدهر » .

(ينظر : يتيمة الدهر في محاسن أهل مصر ، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل الضالبي (ت ٤٢٩ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٦ ، ج ٢ ص ٢٤٢ - ٢٤٥) .

(٩٣) يريد : كتاب « الحدود » للرماني في النحو .

(٩٤) البصائر والذخائر ، لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق : الدكتور إبراهيم الكيلاني ، مطبعة الانشاء ١٩٦٤ ، ج ١ ص ١٧١ ، وينظر : الامتاع والموانسة ، ج ١ ص ١٣٣ ، والرماني النحوي ، ص ٢٤٢ - ٢٤٥ .

(٩٥) ينظر : طبقات النحويين واللغويين ، ص ١١٢ ، ١٢٠ ، ومجموع الأدباء ، ج ١٤ ، ص ٧٤ .

(٩٦) ينظر : أعلام في النحو العربي ، ص ٦ ، وتقويم الفكر النحوي ، ص ٩٣ .

أنه ترك الاشتغال بالنحو، لأنه - كما تحدّث هو - قد شغل عنه بالمنطق والموسيقى، ولما عاود الاشتغال به صَنَّف كتابه «الأصول في النحو»^(٩٧)، ومادة هذا الكتاب منتزعة من كتاب سيبويه، لم يصف إليها ابن السراج شيئاً سوى أنه قَسَمَهَا وصَنَّفَهَا وشكَّلَهَا وفقَّ منهج منطقي، وقد أورد القفطي قول أبي عبيدالله المرزباني (ت ٣٨٤ هـ) في ذلك: «صَنَّف - يعني ابن السراج - كتاباً في النحو سَمَّاهُ «الأصول» انتزعه من أبواب «كتاب سيبويه» وجَعَلَ أضافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين، فأعجب بهذا اللفظ الفيلسفيون. وإنما ادَّخَلَ فيه لفظ التقاسيم، فأما المعنى فهو كله من «كتاب سيبويه» على ما قَسَمَهُ ورَتَّبَهُ ..»^(٩٨).

وقد سار الرمانى - ولا سيَّما في شرحه لكتاب سيبويه - على خطى استاذه، فأخذ مادة الكتاب، لم يصف إليها سوى أنه قَسَمَهَا وصَنَّفَهَا وشكَّلَهَا وفقَّ منهج منطقي^(٩٩). وكان من اغراقه في هذا المنهج أن أصبح النحو على يديه مادة غريبة قوامها الحدود المنطقية، والتعليقات الفلسفية، فأنكرها النحاة ولا سيَّما المعاصرون له، يقول أبو علي (ت ٣٧٧ هـ): «إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرمانى فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء»^(١٠٠)، وقد غلَّق أبو حيان التوحيدى (ت ٤١٤ هـ) على ذلك بقوله: «النحو ما يقوله أبو علي، ومتى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق، وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه، ومعاصريهما، ومن بعدهما بدهر، لم يعهد فيه شيء من ذلك»^(١٠١).

إن من يقف على «شرح كتاب سيبويه» للرمانى لا يسعه إلا أن ينكر أن يكون هذا الشرح مادة نحوية، إذ يجد نفسه أمام مادة ليست مشحونة بالفاظ

(٩٧) ينظر: إنباء الزواة على أنباء النحاة، لجمال الدين أبى الحسن على بن يوسف القفطي (ت ٦٩٦ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار الكتب المصرية، ١٩٥٥، ج ٢ ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٩٨) إنباء الرواة، ج ٢ ص ١٤٩.

(٩٩) ينظر، الرمانى النحوي، ص ٢٤٤.

(١٠٠) نزهة الألباء، ص ٢١٨، وينظر: معجم الأدباء، ج ١٤ ص ٧٤ - ٧٥، والبُلغة في تاريخ أئمة اللغة، لمحمد بن يعقوب الفيروزبادي (ت ٨١٧ هـ)، تحقيق: محمد المصري، دمشق ١٩٧٢ ص ١٥٩ - ١٦٠.

(١٠١) بنية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطى (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مصر ١٩٦٥، ج ٢ ص ١٨١.

المنطقيين وتراكيبيهم وحدودهم فحسب ، بل هي مؤسسة وقائمة على منهج البحث المنطقي من حيث البناء والتقسيم والتعليل^(١٣) ، مثال ذلك قوله في « باب الاستثناء من موجب » : « .. ولا يجوز في الاستثناء من موجب البدل ، لأنه لو جاز البدل جاز تفرغ العامل لما بعد إلا ، وليس يجوز ذلك في الإيجاب ، لأنه يضمن الكلام بعدلول لا يدل عليه ، وليس كذلك النفي لأنه يدل إذا أطلق على أعم العام ، وليس يعارض هذا أن الإيجاب إذا أطلق يدل على أخص الخاص ، لأن أخص الخاص لا يستثنى منه شيء نحو زيد وعمرو ، مع أن أخص الخاص ينقسم قسمة تبطل دلالة الفعل عليه حتى يكون مستغنى عنه ، وليس كذلك أحد ، لأن الفعل المنفي إذا أطلق في الاستثناء دل عليه دلالة توجب أنه مستغنى عن ذكره ، وليس في الإيجاب مثل هذا »^(١٣) .

لقد أصبح من أهم سمات الدرس النحوي في هذه المرحلة الإسراف في الافتراض والتعليل ، والحرص على الحدود والاصطلاحات ، والاعراق في تتبع أثر العامل في الألفاظ الى الحد الذي جعل الدرس النحوي يتخلل عن مهمته في دراسة أساليب الكلام والتمييز بينها ، وأصبحنا نفتقد فيه ما كنا نجده في كتاب سيبويه من عناية بدراسة الجوانب الفنية في أساليب التعبير، وأصبح (النحو) عندهم باختصار (علم الإعراب) ، ولم يعد وسيلة لتتبع أساليب العرب في الكلام وطرائقهم في التأليف والتعبير ، في سبيل الاقتدار على فهمها والتعبير بمثلها ، ولم يعد (الإعراب) نفسه وسيلة المتكلم للإبانة عن المعاني بالعلامات الاعرابية ، وإنما أصبح - كما عرّفه الرّمانى بقوله : « تغيير آخر الاسم بعامل »^(١٤) أو كما عرّفه ابن هشام : « أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع »^(١٥) .

(١٢) ينظر ، الرمانى النحوي ، ص ٢٢٧ - ٢٤٥ .

(١٣) شرح كتاب سيبويه ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرمانى (ت ٢٨٤ هـ) ، نسخة مضمّنة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم ١٨٢ / نحو ، ج ٢ ص ٢٧ - نقلا عن كتاب ، الرمانى النحوي ، الملحق (نماذج محققة من شرح الرمانى على كتاب سيبويه) ، ص ٤٠١ ، وينظر ، ص ٢٢٧ - ٢٤٥ .

(١٤) الصدود في النحو - رسائل في النحو واللغة ، ص ٢٨ .

(١٥) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لعبدالله جمال الدين بن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، ص ٢٢ .

وهكذا سلك النحو سبيلاً غير سبيله ، خرجت به عن الغاية التي وُضع لها وهي حفظُ كلام العرب من اللحن ، وصيانته عن التغير ، وأصبح صناعةً منطقية وعرةً المسالك . ولعلَّ أروع مَنْ صَوَّرَ انحرافَ الدرس النحوي عن غايته ، ابنُ مضاء القرطبي حين قال : « وإنِّي رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعةً النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانته عن التغير ، فبلغوا من ذلك الى الغاية التي أُمُوا ، وانتهوا الى المطلوب الذي ابتغوا ، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم ، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوا منها ، فتوغرت مسالكها ، ووهنت مبانيها ، وانحطت عن رتبة الإقناع حُججها » . (١٦)

وكان من نتائج خضوع النحاة للمنهج المنطقي ، واستنادهم الى فكرة (العامل) جعلها محور دراستهم ، أنهم أغفلوا دراسة أساليب الكلام ، فهم أصلاً قد مروا بأساليب الكلام من غير درس إلا ما كان منها ماساً بالاعراب أو متصلاً بأحكامه (١٧) ، وهم في ذلك أيضاً قد مزقوا دراسة الأسلوب الواحد ، فالنفي مثلاً كثير الدوران في الكلام ، مختلف الأساليب ، متعدد الأدوات ، إلا أنهم بدلاً من أن يدرسوه منفرداً للتعرف على خصائص أدواته وعلى المعنى الدقيق الذي تختص به وتستعمل فيه كل واحدة منها ، درسوا أدواته مفرقةً في أبواب مختلفة ، ووجهت العناية كلها الى بيان ما تحدثه من أثر في الإعراب ، وأغفل شراً اغفال درس معانيها ، فأدوات لنفس ، تُدرس في النحو على أنها إما عوامل تؤثر في الاسم فيكون موضعها مع الجمل الاسمية ، وإما عوامل تعمل في الفعل فتدرس حيث تدرس الأفعال ، وليس في منهاج النحو باب يجمعها ليقف الدارس على خصائصها واستعمالاتها المختلفة وأغراضها المتنوعة . (١٨)

وكان من مظاهر قصور النحو في دراسة أساليب الكلام ، نتيجة الاستناد الى فكرة (العامل) ، أنهم خلطوا أدوات من أساليب مختلفة ، جمعوها في باب واحد ، وإن اختلفت في الدلالة والوظيفة ، وكان يكفي عندهم لجمعها ملاحظوه من اشتراكها في العمل ، فجمعوا (إن) التي تفيد التوكيد ، و (أن) التي تفيد الوصل ، و (ليت) التي تفيد التمني ، و (لعل) التي تفيد الترجي ، و (كأن) التي تفيد التشبيه ، و

(١٦) الرد على النحاة ، ص ٨٠ .

(١٧) ينظر : أحياء النحو ، ص ٢٠ .

(١٨) ينظر : المرجع نفسه ، ص ٢ - ٧ ، ونحو التيسير ، للدكتور احمد عبدالستار الجوارى ،

جمعية نشر العلوم والثقافة - بغداد ، ١٩٦٢ ، ص ١١٧ - ١١٩ .

(لكن) التي تفيد الاستدراك ، وذلك لمجرد أنها تتماثل في العمل وإن تباعد ما بينها في المعنى والغرض . (١٠٩)

وكان طبيعياً أن يترتب على ابتعاد الدرس النحوي عن وظيفته في دراسة الأساليب ، أن يصبح هذا الدرس قاصراً عن خلق القدرة في دراسيه على الفهم الدقيق والتذوق السليم لأساليب العربية ، أو التعبير الصحيح المصيب عن الأفكار والمشاعر على النحو الذي نحاه العرب والقصد الذي قصدوا اليه . (١١٠)

وقد تنبّه ابن خلدون في ذكاء ووعي مفرطين إلى أن كتب النحاة المتأخرين لم تعجز عن تعليم دارسيها ملكة اللسان العربي إلا لكونها خرجت على منهج كتاب سيبويه ، فاقترصت على قوانين الإعراب فقط ، فأحكمت صناعة العربية علماً ، ولكنها خلت من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم وما يتصل بتعليم هذه الملكة عملاً ، وبذلك قطعت نظر دارسيها عن التفقه في تراكيب كلام العرب ، وكان من نتائج ذلك أن « أصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطقي العقلية أو الجدلي ، وبعدت عن مناحي اللسان وملكته .. وما ذلك إلا لغدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه وتمييز أساليبه ، وغفلتهم عن المران في ذلك للمتعلم ، فهو أحسن ما تفيد الملكة في اللسان . وتلك القوانين إنما هي وسائل للتعليم ، لكنهم أجروها على غير ما قصد بها ، وأصاروها علماً بحثاً ، وبعدوا عن ثمرتها . » (١١١)

ومما هو جدير بالملاحظة أن المدرسة الكوفية لم تكن تختلف عن المدرسة البصرية في الأصول العامة للنحو ، فالكوفيون قد بنوا نحوهم على ما أحكمته البصرة من تلك الأصول ، وذلك لأن أئمة النحو الكوفي قد أخذوا النحو من مدرسة البصرة ، فالكسائي قد تتلمذ على الخليل بن أحمد ، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش ، والفراء

(١٠٩) ينظر : احياء النحو ، ص ٥ - ٦ . وفي النحو العربي - نقد وتوجيه ، للدكتور مهدي المخزومي ، منشورات المكتبة المصرية - بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٩٦٤ ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(١١٠) ينظر : نحو الفعل ، للدكتور احمد عبد الستار الجوارى ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٧٤ ، ص ١٢ - ١٣ .

(١١١) كتاب المبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، لمبد الرحمن بن خلدون المغربي ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٩٦٧ ، المجلد الاول (مقدمة ابن خلدون) ، ص ١٠٨١ - ١٠٨٤ .

قد رحل الى البصرة وتلمذ على يونس بن حبيب ، وأكْبَّ على كتاب سيبويه يقرؤه ويدرسه ، كما أكْبَّ عليه جميع أئمة الكوفة من بعده . وكلُّ خلافتهم مع البصريين إنما كان في بعض المصطلحات النحوية وفي جوانب من العوامل والمعاملات . (١١٢)

وهكذا نستطيع القول إنَّ الكوفيين لم يكونوا يُشكِّلُون مدرسة نحوية تتميز بأسلوبها الخاص ومنهجها الذاتي ، وذلك لأنهم لم يخرجوا على منهج المدرسة البصرية في دراسة النحو ، فالبصريون والكوفيون يتحركون في إطارات متشابهة ويطبِّقون أصولاً واحدة ، وإن اختلفوا فيما بينهم في بعض الجزئيات فإنه اختلاف لا ينفي عنهم وحدة المنهج واتفاق الأصول . (١١٣)

ومن يرجع الى كتاب « الانصاف في مسائل الخلاف » يجد أنَّ عامة المسائل التي خالف فيها الكوفيون البصريين لا يمكن أن تجعل من الكوفيين نخاة من نمط جديد ، أو تجعل آراءهم التي جاءوا بها تؤلف مدرسة نحوية متميِّزة ، وبهذا يصبح كلُّ ما قيل في عصرنا هذا من كلام صيغ في الثناء على الكوفيين لتميُّزهم في العمل النحوي أمراً مبالغاً فيه . (١١٤)

وليس صحيحاً ما ذكره بعض الباحثين المعاصرين من أنَّ الكوفيين كانوا أقلَّ من البصريين انتفاعاً بعلوم المنطق والفلسفة واستعانة بها في ضبط أصول النحو وقواعده . (١١٥) . فالكوفيون لم يختلفوا عن متأخري البصريين في مقدار الأخذ أو الاستفادة من المنطق والفلسفة ، يقول الاستاذ أحمد امين : « وكان للفراء أثر واسع في التفسير وفي اللغة وفي النحو ، وقد طلب اليه المأمون أن يجمع أصول النحو ، وأن يجمع ما سمع من العرب .. فعكف على ذلك وألَّف الكتب ، وضبط النحو وفلسفه ، فألَّف فيه كتاب « الحدود » واسم الكتاب يدل على تأثره بالمنطق ، فهو يريد بـ (الحدود) : التعاريف ، كـ (حدِّ المعرفة والنكرة) و (حدِّ النداء) و (حدِّ

(١١٢) ينظر : المدارس النحوية ، ص ١٥٨ - ١٥٩ ، ١٦٨ - ١٦٩ .

(١١٣) ينظر : تقويم الفكر النحوي ، ص ٢٤٢ - ٢٤٤ ، وخطى متَّفَترة على طريق تجديد النحو العربي (الاخفش - الكوفيون) ، للدكتور عفيف دمشقية ، دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٠ ، ص ١١٢ .

(١١٤) ينظر : النحو العربي - نقد وبناء ، للدكتور ابراهيم السامرائي . دار الصادق - بيروت ، ص ٥٥ - ٥٧ .

(١١٥) ينظر : تاريخ الفلسفة في الاسلام ، ص ٥٥ . ومذهب الكسائي في النحو ، ص ٢٧٩ .

الترخيم) .. الخ ، وهذه أمور لم يعن بها سيبويه في كتابه كثيراً ، وهي أثر من آثار الفلسفة والمنطق « . (١١٦)

فالنحاة الكوفيون ومتأخرو البصريين كانوا سواء في اهتمامهم بالمنطق ، فقد سلكوا سبل المنهج الكلامي نفسها ، هذا المنهج الذي يقوم على المحاكمة المنطقية . أما ما كنّا نأخذُه على الأقدمين من تمسّكهم بالعامل ، فهو منصبٌ على البصريين والكوفيين على السواء ، فقد قال الكوفيون بالعامل وتمسكوا به كما فعل البصريون تماماً ، فالطرفان لم يختلفا في جذور نظرية العامل ، وربما اختلفا في ضبط هذا العامل وتعيينه في المسائل التي اختلفا فيها ، (١١٧) كاختلافهم في رافع خبر المبتدأ ، فذهب الكوفيون الى أنّ المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما مترافعان . وذهب البصريون الى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه ، فذهب قوم الى أنّه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون الى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، وذهب آخرون الى أنّه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء . (١١٨)

.. وبعد فإنّ الضرر الذي لحق بالدرس النحوي على أيدي النحاة المتأخرين ، نتيجة اعتمادهم المنهج المنطقي وتمكينه من أصول النحو وقواعده ، إنّما يتمثل في اقتصار النحو على دراسة الاعراب والبناء في الألفاظ وتبيين أثر العامل فيها ، وانصرافه عن العناية بالمعنى وأساليب الكلام والموازنة بينها ، مما أدى الى انقطاعه عن مباحث البيان والبلاغة . وما كنت أظنّ أحداً من الباحثين المعاصرين يرضى بهذا الانقطاع ، الى أن وجدت الدكتور شوقي ضيف يرضاه ويباركه بقوله : « والحق أنّ اللغويين بعد القرن الثالث أخذوا يتوسعون في المباحث اللغوية الخالصة ، منحازين عن مباحث البيان والبلاغة ، وكأنّهم رأوا - محقّين - أنّها ميدان آخر غير ميدانهم » . (١١٩) فلقد رأينا أنّ هذه المباحث كانت ميدانهم ، وكانوا أول الفرسان

(١١٦) ضحى الاسلام ، ج ٢ ص ٢٠٨ .

(١١٧) ينظر : النحو العربي - نقد وبناء ، ص ٥٢ - ٥٧ ، وخطى متمشدة ، ص ١٥٢ ، والمدارس النحوية ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(١١٨) للوقوف على نماذج من هذه المسائل التي لم يختلف فيها الطرفان على جذور نظرية (العامل) ، وانما الخلاف في ضبط هذا العامل وتعيينه ، ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد مجيب الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة - مصر ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦١ ، المسألة ٥ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٧٤ ، ٨٢ ، ٨٤ .

(١١٩) البلاغة تطور وتاريخ ، ص ٦٢ .

فيها ، وكيف أنها قد خالطت فكرهم وكتاباتهم ، وكانت السبب في جعل النحو عندهم دراسة حية وهم يتتبعون أساليب العرب في كلامهم وطرائقهم في التعبير في سبيل الاقتدار على فهمها والتعبير بمثلها . علما بأن الدكتور شوقي ضيف نفسه يرى أن انفراد كتاب سيبويه بالقدرة على تعليم قارئه دقة الحس اللغوي وتلقيه سليقة العربية والحس بها حساً دقيقاً مرهفاً ، والشعور بها شعوراً رقيقاً حاداً ، إنما كان بسبب كونه لا يقف عند الإحاطة بالخصائص اللغوية والنحوية ، بل يمتد أيضاً إلى الإحاطة بالخصائص البيانية والأدبية. (١٣٠)

عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ أو ٤٧٤ هـ) :

كان عبد القاهر الجرجاني من أكابر النحويين في القرن الخامس للهجرة . (١٣١) وكان من عنايته بالنحو ، وجهوده فيه ، وشهرته بذلك ، أن عرفته كتب التراجم نحويًا ، وكادت تغفل منزلته البلاغية والأدبية (١٣٢) . وكان لاحاطته بحقيقة علم النحو وفهمه للغاية من وضعه ، أن أدرك سوء الحالة التي آل إليها هذا العلم في عصره ، ومقدار الضرر الذي أصاب مفهومه في أذهان المشتغلين به وغيرهم على حد سواء ، حيث كانت دراسته بعيدة عن واقع اللغة وعن ادراك فن القول ، وكانت عنايته مقتصرة على ملاحظة أواخر الكلمات وما يطرأ عليها من تغير حركات الإعراب ، وكان (النحو) بهذا الواقع وبهذا الفهم لا يؤدي إلى هدف يخدم اللغة والأدب ويظهر إعجاز كتاب الله ، وبكلمة موجزة وجد الجرجاني (النحو) في زمانه يكاد يحضر . (١٣٣) .

وجد الجرجاني (النحو) على عهده صناعة منطقية قد أنكر الناس كثيراً من مسائله العويصة المتكلفة ، يقول : « فإن قالوا ، إننا لم نأب صحة هذا العلم ، ولم ننكر مكان الحاجة إليه في معرفة كتاب الله تعالى ، وإنما أنكرنا أشياء كثرتموه

(١٣٠) ينظر ، المدارس النحوية ، ص ١٦٢ .

(١٣١) ينظر ، نزهة الالباء ، ص ٢٤٨ ، وبغية الوعاة ، ج ٢ ص ١٠٦ .

(١٣٢) ينظر ، عبد القاهر الجرجاني - بلاغته ونقده ، للدكتور احمد مطلوب ، بيروت ١٩٧٢ ، الطبعة الاولى ، ص ١٩ .

(١٣٣) ينظر ، المرجع نفسه ، ص ٢٢٦ .

بها ، وفضول قولٍ تكلفتوها ، ومسائل عويصة تجشمت الفكر فيها ، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تُغربوا على السامعين ، وتُعَايَوا بها الحاضرين » . (١٣٤)

وَوَجَدَ النَّاسَ قَدَسَاءَ اعْتِقَادِهِمْ بِالنَّحْوِ ، فَهُوَ لَا يَرُونَ لَهُ فَضْلًا إِلَّا فِي مَعْرِفَةِ الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ ، وَأَنْ مَا زَادَ مِنْهُ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ فَضْلٌ لَا يَجْدَى نَفْعًا ، يَقُولُ : « وَأَمَّا (النحو) فَظَنَنْتُهُ ضَرْبًا مِنَ التَّكْلِيفِ ، وَبَابًا مِنَ التَّعَسُّفِ ، وَشَيْئًا لَا يَسْتَنْدُ إِلَى أَصْلِ ، وَلَا يُعْتَمَدُ فِيهِ عَلَى عَقْلِ ، وَأَنْ مَا زَادَ مِنْهُ عَلَى مَعْرِفَةِ الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ ، وَمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ مِمَّا تَجَدُّهُ فِي الْمَبَادِيءِ ، فَهُوَ فَضْلٌ لَا يَجْدَى نَفْعًا ، وَلَا تَحْصُلُ مِنْهُ عَلَى فَائِدَةٍ ، وَضَرَبُوا لَهُ الْمَثَلَ بِالْمَلْحِ - كَمَا عَرَفْتَ (١٣٥) - إِلَى أَشْيَاءَ لَهُذِهِ الظُّنُونُ فِي الْقَبِيلَيْنِ وَآرَاءَ لَوْ عَلِمُوا مَعْبَتَهَا وَمَا تَقَوَّدَ إِلَيْهِ لَتَعَوَّدُوا بِاللَّهِ مِنْهَا ، وَلَافْتَوْا لِأَنْفُسِهِمْ مِنَ الرِّضَا بِهَا ، وَذَاكَ لِأَنَّهُمْ بِإِيثارِهِمُ الْجَهْلَ بِذَلِكَ عَلَى الْعِلْمِ ، فِي مَعْنَى الصَّادِّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُبْتَغَى إِطْفَاءَ نَوْرِ اللَّهِ تَعَالَى » (١٣٦) .

ووجد الجرجاني النحاة لا يعنون بتأليف الكلام ونظمه ، ولا ينظرون فيما يتعلق به من الحذف والتكرار ، والإظهار والإضمار ، والفصل والوصل ، فذهب بهم ذلك عن معرفة بلاغة القول ، ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها ، يقول : « .. وكذلك صنعوا في سائر الأبواب ، فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتكرار ، والإظهار والإضمار ، والفصل والوصل ، ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه ، إِلَّا نظَرَكَ فيما غَيْرُهُ أَهْمٌ لَكَ ، بَلْ فِيمَا إِنْ لَمْ تَعْلَمْهُ لَمْ يَضُرَّكَ . لَا جَزَمَ أَنَّ ذَلِكَ قَدْ ذَهَبَ بِهِمْ عَنْ مَعْرِفَةِ الْبَلَاغَةِ ، وَمَنْعَهُمْ أَنْ يَعْرِفُوا مَقَادِيرَهَا ، وَصَدُّ أَوْجُهُمْ عَنِ الْجِهَةِ الَّتِي هِيَ فِيهَا ، وَالشَّقِ الَّذِي يَحْوِيهَا » (١٣٧) .

ولما انتهى واقع النحو بالناس إلى الزهد فيه ، والاحتقار له ، ذهب الجرجاني يدافع عنه ، ويوضح لهم حقيقته الأصلية التي وُضِعَ مِنْ أَجْلِهَا ، والتي وقف هو عليها وأمن بها ، وراح يدعوهم إلى تجاوز ما يجدونه من (نحو) قد اعتكرت مادته وصدأ معدنه ، والرجوع ثانية إلى كتب النحاة الأوائل ، لِأَخْذِ (النحو) مِنْ أَصْلِ مَصْنَعِهِ وَمَعْنَاهِ ، يَقُولُ : « وَأَمَّا زَهْدُهُمْ فِي النَّحْوِ ، وَاحْتِقَارُهُمْ لَهُ ، وَاصْغَارُهُمْ أَمْرَهُ ، وَتَهَاوُنُهُمْ

(١٣٤) دلائل الإعجاز ، ص ٧٥ .

(١٣٥) أي : كما عرفت من قولهم : « النحو في الكلام كالملح في الطعام » .

(١٣٦) دلائل الإعجاز ، ص ٥٦ - ٥٧ .

(١٣٧) المصدر نفسه ، ص ١٣٩ .

به ، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تَقَدَّمَ ، وأشبه بأن يكون صدأ عن كتاب الله ، وعن معرفة معانيه ، وذلك لِأَنَّهُمْ لا يجدون بُدًّا من أن يعترفوا بالحاجة اليه فيه ، إذ كان قد عَلِمَ أن الالفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون (الإعراب) هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذي لا يَتَّبَعُ نُقْصَانُ كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع اليه ، ولا ينكر ذلك إِلَّا مَنْ يُنْكَرُ حِسَّهُ ، وَإِلَّا مَنْ غَالَطَ في الحقائق نفسه . وإذا كان الأمرُ كذلك فليت شعري ما عذر من تهاون به ، وزهد فيه ، ولم يَرِ أن يستسقيه من مصبِّه ، ويأخذه من معدنه « (١٢٨) » .

إن حرص الجرجاني على انقاز (النحو) من الحال التي انتهى اليها ، دفعه الى أن يبتكر نظريته في (النظم) ، وذلك بعد أن استوعب منهج النحاة الأوائل في الدرس النحوي ، في محاولة منه لا لمجرد إحياء ذلك المنهج بل لدفعه الى مراحل متقدمة ومتطورة ، وذلك بالتأكيد على العناية بنظم الكلام .

ولفظ (النظم) ومفهومُه في : (ردِّ حسن الكلام أو قبحه الى طريقة تركيب الكلام وائتلاف بعضه مع بعض) كانا واضحين ومعروفين وشائعين على ألسنة النحاة منذ عهد سيبويه ، أولئك النحاة الذين أدركوا أن (النحو) ليس مقصورا على معرفة الاعراب والبناء ، بل يتعدى ذلك الى تأليف الكلمات وارتباط الجمل ، وكانت لهم اسهامات رائعة في دراسة الجملة وتحليلها والبحث فيما يعرض لها من تعريف وتنكير ، وتقديم وتأخير ، واضمار واطهار ، وفق ما تقتضيه معاني الكلام وظروف القول ومناسباته (١٢٩) ، وقد أشار الجرجاني نفسه الى ذلك بقوله : « وقد عَلِمْتُ إطباق العلماء على تمظيم شأن (النظم) وتفخيم قدره ، والتنويه بذكره ، واجماعهم أن لا فضل مع عدمه ، ولا قدر لكلام اذا هو لم يستقم له . ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ ، وَبَتَّهِمُ الحُكْمُ بأنَّه الذي لا تمام دونه ، وَلَا قِوَامُ إِلَّا به ، وأنه القطب الذي عليه المدار ، والعمود الذي به الاستقلال ، وما كان بهذا المحل من الشرف ، وفي هذه المنزلة من الفضل ، وموضوعا هذا الموضع من المزية ، وبالغا هذا المبلغ من

(١٢٨) دلائل الاعجاز ، ص ٧٥ .

(١٢٩) ينظر : أثر النحاة في البحث البلاغي ، ص ٣٦١ - ٣٦٥ .

الفضيلة ، كان خَرَى بأن توقظ له الهمم ، وتوكل به النفوس ، وتحرك له الأفكار ، وتستخدم فيه الخواطر « (١٣٠)

ولكنَّ عبد القاهر الجرجاني لم يكتف بمجرد الإلمام بمساهمات النحاة الأوائل لبيان قيمة (النظم) ، وإنما استوعب هو (نفسه) هذه المساهمات وخلق منها نظرية قائمة ، واضحة المعالم ، يتركز عليها في فهم الأساليب والإفهام بها ، وأكَّد عليها باعتبارها روح النحو ، أو الغاية التي وُضع من أجلها ، وراح يطبقها على الكثير من الأساليب (١٣١) . وعلى هذا فليس صحيحا ما حاوله بعض الباحثين من نسبة نظرية (النظم) الى النحاة الأوائل وربطها بهم ، لأننا بذلك نسلب الجرجاني الأصالة والتجديد (١٣٢)

إن نظرية (النظم) عند عبد القاهر الجرجاني تقوم على توخي معاني (النحو) في الكلام ، وهي القطب الذي أدار عليه كتابه «دلائل الإعجاز» يقول : « وأعلم أن ليس (النظم) إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو) ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نُهَجَتْ فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها ، وذلك أننا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر الى الوجوه التي تراها في قولك ، زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق .

وفي الشرط والجزاء الى الوجوه التي تراها في قولك ، إن تخرج أخرج ، وإن خرجت خرجت ، وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إن خرجت ، وأنا إن خرجت خارج .

وفي الحال الى الوجوه التي تراها في قولك ، جاءني زيد مسرعا ، وجاءني يسرعا ، وجاءني وهو مسرع أو هو يسرع ، وجاءني قد أسرع ، وجاءني وقد أسرع . فيعرف لكل من ذلك موضعه ، ويحيى به من حيث ينبغي له .

(١٣٠) دلائل الإعجاز ، ص ١١٦ - ١١٧ .

(١٣١) ينظر ، البلاغة تطور وتاريخ ، ص ١٦٧ ، ١٨٩ ، وائر النحاة في البحث البلاغي ، ص ٢٦١ -

٢٦٨ ، ٢٧٢ - ٢٧٥ ، وعبد القاهر الجرجاني ، للدكتور احمد بدوي ، ص ٢٥٦ - ٢٦٩ ، ٢٧٦ .

(١٣٢) ينظر ، عبد القاهر الجرجاني ، للدكتور احمد مطلوب ، ص ٥٢ .

وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى ، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه ، نحو أن يجيء بـ (ما) في نفي الحال ، وبـ (لا) إذا أراد نفي الاستقبال ، و بـ (إن) فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون ، و بـ (إذا) فيما علم أنه كائن .

وينظر في الجمل التي تسرد ، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل . ثم يعرف فيما حقه الوصل : موضع (الواو) من موضع (الفاء) ، وموضع (الفاء) من موضع (ثم) ، وموضع (أو) من موضع (أم) ، وموضع (لكن) من موضع (بل) . ويتصرف في التعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير ، في الكلام كله ، وفي الحذف والتكرار ، والإضمار والإظهار ، فيضع كلا من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له .

هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ إلى (النظم) ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى من معاني (النحو) قد أصيب به موضعه ووضع في حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساد ، أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه .

هذه جملة لا تزداد فيها نظرا إلا ازدادت لها تصورا وازدادت عندك صحة وازددت بها ثقة ، ولس من أحد تحركه لأن يقول في أمر النظم شيئا إلا وجدته قد اعترف لك بها أو بيعضها ووافق فيها ، درى ذلك أو لم يدر . ويكفيك أنهم قد كشفوا عن وجه ما أردناه ، حيث ذكروا فساد النظم ، فليس من أحد يخالف في نحو قول الفرزدق (١٣١) ،

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه يُقاربُه

(١٣٢) البيت من البحر الطويل ، وقد ورد كذلك في : الخصائص ، ج ١ ص ١٤٦ ، ٢٢٩ ، ج ٢ ص ٢٩٢ ، أسرار البلاغة ، ص ٢٦ ، ٨١ ، ديوانه ص ١٠٨ ، وقد نص جامعهم على أنه لم يرد في أصول الديوان .

(مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ٤٢) .

.. وفي نظائر ذلك مما وصفوه بفساد النظم وعابوه من جهة سوء التأليف ، أن الفساد والخلل كانا من أن تعاطى الشاعر ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب ، وصنع في تقديم أو تأخير أو حذف وإضمار أو غير ذلك مما ليس له أن يصنعه وما لا يسوغ ولا يصح على أصول هذا العلم .

وإذا ثبت أن سبب فساد النظم واختلاله أن لا يعمل بقوانين هذا الشأن ، ثبت أن سبب صحته أن يعمل عليها . ثم إذا ثبت أن مستنبط صحته وفساده من هذا العلم ، ثبت أن الحكم كذلك في مزيته والفضيلة التي تعرض فيه . وإذا ثبت جميع ذلك ثبت أن ليس هو شيئاً غير توخي معاني هذا العلم وأحكامه فيما بين الكلم « (١٣٤) » .

وهكذا وجدنا من خلال صور التعبير المختلفة التي عرضها الجرجاني ، كيف يترتب على اختلاف النظم أو صورة التركيب اختلاف المعنى النحوي ، ورأينا كيف برهن من خلال ذلك كله على أن نظريته في (النظم) تقوم على توخي معاني النحو .

وإذا ثبت أن (النظم) ليس شيئاً غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم ، ثبت من ذلك أن طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن لا يطلبه إلا في معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه ، « فإذا ثبت الآن أن لا شك ولا مرية في أن ليس النظم شيئاً غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم ، ثبت من ذلك أن طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه في معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه ، ولم يعلم أنها معدنه ومعانه ، وموضعه ومكانه ، وأنه لا مستنبط له سواها ، وأن لا وجه لطلبه فيما عداها ، غار نفسه بالكاذب من الطمع ، ومسلم لها إلى الخدع ، وأنه إن أبى أن يكون فيها كان قد أبى أن يكون القرآن معجزاً بنظمه ، ولزمه أن يثبت شيئاً آخر يكون معجزاً به ، وأن يلحق بأصحاب الصرفة فيدفع الإعجاز من أصله . وهذا تقرير لا يدفعه إلا معاند بعد الرجوع عن باطل قد اعتقده عجزاً ، والثبات عليه من بعد لزوم الحجة جليداً ، ومن وضع نفسه في هذه المنزلة كان قد باعدها من الإنسانية » (١٣٥) .

(١٣٤) دلائل الإعجاز ، ص ١١٧ - ١٢٠ .

(١٣٥) دلائل الإعجاز ، ص ٤٥٨ - ٤٥٩ .

وَلَا بُدَّ من أن نعرف أَنَّ هذه النظرية لم تنفصل عند عبدالقاهر عن النصوص ، وإنَّما كان يستقرها استقراء رائعا من خلال نصوص كثيرة من التنزيل والشعر والنثر ، وهي نصوص قد حلَّلتها تحليلًا ذوقيا رائعا على هدي من النظرية ، وبذلك اكتمل عنده (النظم) نظرية وتطبيقا (١٣) ..

إنَّ كتاب « دلائل الإعجاز » يكاد ينفرد بدراسة الموضوعات النحوية من الوجهة البلاغية ، ويختلف منهج الجرجاني في فهمها وتفسيرها وبحثها عن منهج النحاة المتأخرين اختلافا كبيرا ، فقد أعطى هذه الموضوعات حياة كانت قد فقدتها على يد الذين نظروا الى النحو نظرة ضيقة تنحصر في الاعراب والبناء ، ومن خلال النماذج الأدبية التي عرضها وحلَّلتها في هذا الكتاب كلَّها نجد قواعد النحو قد صارت على يديه وسيلة من وسائل التصوير ، ومقياسا يُهتدى به الى الجودة ، وبذلك نقل علم النحو من الاهتمام بأواخر الكلمات الى جو رحب يفيض حركة وحياة (١٤) . وقد أراد عبدالقاهر بذلك أن يرتَّب معنى (النحو) وماذته الترتيب الصحيح في أذهان المشتغلين به وغيرهم على حدِّ سواء ، وأن يضعه على الطريق الصحيح الذي كان عليه عند النحاة الأوائل ، وعمل على دفعه الى مراحل متقدمة في التطور من خلال توسيع أفقه ، وإغناء مادته ، والتأكيد على أنَّ وظيفته هي دراسة التركيب اللغوي في الأساليب المتنوعة للتعبير عن المعاني ، وفي ذلك يقول الدكتور أحمد مطلوب : « ف (النظم) عنده ليس إلاَّ توخي معاني النحو وأحكامه بين الكلم ، وهو لا يقصد بـ (النحو) معناه الضيق الذي فهمه المتأخرون ، وإنَّما يريد المعاني الإضافية التي يصورها النحو . وبذلك رسم في كتابه « دلائل الإعجاز » طريقاً جديداً للبحث النحوي تجاوز أواخر الكلمة وعلامات الاعراب ، وَبَيَّنَّ أنَّ للكلام نظاماً ، وأنَّ رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل الى الإبانة والإفهام .. وكان عبد القاهر سباقاً الى نظرية النظم ، ومن أوائل الذين حلَّلوا الكلام تحليلًا

(١٣٦) ينظر : البيان العربي ، ص ١٦٨ - ١٦٩ ، ١٧٧ - ١٧٨ ، والبلاغة عند السكاكي ، ص ٢١٠ ، والبلاغة تطوُّر وتاريخ ، ص ٢٧١ .

(١٣٧) ينظر : عبدالقاهر الجرجاني ، للدكتور أحمد مطلوب ، ص ٦٠ - ٦٥ ، ٢٢٦ - ٢٢٧ ، واثر النحاة في البحث البلاغي ، ص ٣٨٢ .

يعتمد على نظرية النظم ، ومنهجه منهج النقد اللغوي ، لِأَنَّهُ اهتمَّ بـ (النحو)
معناه الواسع « (١٣٨) .

وتجدر الإشارة هنا الى أَنَّ عبد القاهر ، شأنه شأن من سبقوه وعاصروه ، لم يحاول
نفسيم البلاغة الى علومها الثلاثة : المعاني ، البيان ، والبديع . فهو لم يكن بلاغياً ينهجُ منهجَ
البلاغيين المتأخرين في التماس الحدّ الجامع المانع لكلِّ فنٍّ من فنونها ، والعناية باستخراج
الأقسام واستيفائها ، وطلب الشواهد لكلِّ فنٍّ من فنونها ولكل قسم من أقسامها (١٣٩) .
وقد جانب الدكتور عبد العزيز عتيق الصواب حين عدَّ عبد القاهر الجرجاني
المؤسس لنظرية (علم المعاني) والواضع لقواعدها في كتابه « دلائل الإعجاز »
والمؤسس لنظرية (علم البيان) والواضع لقواعدها في كتابه « أسرار البلاغة » (١٤٠) .
فعبد القاهر الجرجاني وإن تناول موضوعات البلاغة في هذين الكتابين ، إلّا أَنَّهُ لم
يفرق بينها ، ولم يحصر موضوعات كل علم كما حصرها المتأخرون ، لم يقل هذه
موضوعات علم المعاني ، وهذه مباحث علم البيان ، وهذه من فنون البديع ، وإنما
بحث مسائلها وموضوعاتها بلا تمييز بينها ، إذ لم يكن يعنيه من أمرها - أو هي لم
تكن تعني عنده - سوى كونها أداة يستعين بها على دراسة (نظم) الكلام
وأساليبه ، ومعرفة الكلام البليغ من الرديء ، والجميل من القبيح ، والوقوف على
أسباب الجمال والقبح ، يقول الدكتور أحمد مطلوب : « فعبد القاهر الجرجاني ،
وهو قَمَّةُ البلاغة العربية ، بحث البلاغة على أَنَّها موضوع واحد يرمي الى معرفة
الكلام البليغ من الرديء ، والجميل من القبيح .. وبذلك جاء كتاباه بما يغذي
العقل ، ويربِّي الملكة الأدبية ، ويهذب الذوق الفني الذي يميز الكلام
والأساليب » (١٤١) ، وهو بذلك قد أكَّد نهج النحاة الأوائل وطوره ، وكان جهده في

(١٣٨) البلاغة عند السكاكي ، ص ٢١٠ ، وينظر : عبد القاهر الجرجاني ، للدكتور أحمد
مطلوب ، ص ٦٢ - ٦٥ ، وأحياء النحو ، ص ١٦ - ٢٠ ، وفي النحو العربي - نقد
وتوجيه ، ص ٢٨ - ٢٩ ، واللفة العربية - معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ ، ص ٢٢٦ .

(١٣٩) ينظر : البيان العربي ، ص ١٦٢ - ١٦٣ ، ١٩٤ .

(١٤٠) ينظر : علم المعاني ، للدكتور عبد العزيز عتيق ، دار النهضة العربية - بيروت ،
١٩٧١ ، ص ٢٥ - ٢٦ ، ٢٥ .

(١٤١) البلاغة عند السكاكي ، ص ٩٩ - ١٠٠ ، وينظر : ص ١١٦ .

ذلك أكبر الجهود التي بذلت في سبيل توضيح ارتباط النحو بدراسة نظم الكلام وتأليفه وتأكيد هذا الارتباط ، ولهذا استحق الألقاب التي أطلقها عليه مؤرخوه كلها ، من مثل : « إمام النحاة » و « من أكابر النحويين » و « من كبار أئمة العربية والبيان » .

الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)

كان الزمخشري تلميذا للجرجاني ، فقد درس آراء عبد القاهر في « دلائل الإعجاز » و « أسرار البلاغة » وتمثلها تمثلا منقطع النظير ، حتى استحالت في يده أداة للإحاطة بخواص العبارات والتراكيب ، وللكشف عن دلالات الأساليب^(١٢٢) .

ففي تفسيره « الكشف » اعتمد الزمخشري على نظرية الجرجاني في (النظم) ، واتخذها أساسا في تفسير كتاب الله وتحليل آياته ، فكان بذلك أول من يطبق نظرية (النظم) تطبيقا عمليا على نطاق واسع^(١٢٣) ، فكانت عنايته في هذا التفسير تنصب أكثر ما تنصب على بيان نسق (النظم) أو الأسلوب في القرآن ، وبيان تعلق الآيات بعضها ببعض ، تعلق عباراتها وألفاظها تعلقا يكشف في ثناياه عن جميع وجوده النظم ، أو بعبارة أخرى يكشف عن علاقة النحو بالمعنى^(١٢٤) ، مثال ذلك قوله في تفسير الآية « وَإِنْ يِقَاتِلُوكُمْ يُولُوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ »^(١٢٥) ، « فَإِنْ قُلْتَ ، هَلَّا جُزِمَ الْمُعْطُوفُ فِي قَوْلِهِ « ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ » ؟ ، قُلْتُ : غِذْلٌ بِهِ عَنْ حُكْمِ الْجُزْأِ إِلَى حُكْمِ الْإِخْبَارِ ابْتِدَاءً كَأَنَّهُ قِيلَ : ثُمَّ أَخْبَرَكُمْ أَنَّهُمْ لَا يَنْصُرُونَ .

فإِنْ قُلْتَ : فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ رَفْعِهِ وَجُزْمِهِ فِي الْمَعْنَى ؟ ، قُلْتُ : لَوْ جُزِمَ لَكَانَ نَفْيُ النَّصْرِ مُقَيَّدًا بِمَقَاتِلَتِهِمْ كَتَوْلِيَةِ الْأَدْبَارِ ، وَحِينَ رُفِعَ كَانَ نَفْيُ النَّصْرِ وَعَدًا مُطْلَقًا كَأَنَّهُ

(١٤٢) ينظر : البلاغة تطور وتاريخ ، ص ٢٤٢ .

(١٤٣) ينظر : البلاغة عند السكاكي ، ص ٢٢٥ ، وعبد القاهر الجرجاني ، للدكتور أحمد

مطلوب ، ص ٨٥ ، ومع البلاغة العربية في تاريخها ، للدكتور محمد علي السلطاني ، دار

المأمون للتراث - دمشق ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٩ ، ص ١٩٨ .

(١٤٤) ينظر : البلاغة تطور وتاريخ ، ص ٢٢٤ - ٢٤٢ ، ٢٧١ ، والدراسات النحوية واللغوية

عند الزمخشري ، ص ٢٢٥ - ٢٢٨ .

(١٤٥) سورة آل عمران ، الآية ١١١ .

فَالِئُمْ شَأْنُهُمْ وَقَصَّتُهُمُ الَّتِي أَخْبَرَكُمْ عَنْهَا وَأَبَشَّرَكُمْ بِهَا بَعْدَ التَّوْلِيَةِ أَنَّهُمْ مَخْذُولُونَ مُتَنَبِّ عَنْهُمْ النَّصْرُ وَالْقُوَّةُ لَا يَنْهَضُونَ بَعْدَهَا بِجَنَاحٍ وَلَا يَسْتَقِيمُ لَهُمْ أَمْرٌ» (١١٦).

ويقول في قوله تعالى « وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ » (١١٧) ، في بناء « الْحَيَوَان » زيادة معنى ليس في بناء (الحياة) ، وهي ما في بناء (فعلان) من معنى الحركة والاضطراب ، ك (النزوان) و (النغضان) و (اللهبان) وما أشبه ذلك ، والحياة حركة كما أَنَّ الموت سكون ، فمجيئه على بناء دال على معنى الحركة مبالغة في معنى الحياة ، ولذلك اختيرت على (الحياة) في هذا الموضع المقتضي للمبالغة » (١١٨)

ويقول في قوله تعالى « صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ » (١١٩) ، « صِبْغَةَ اللَّهِ » : مصدر مؤكد منتصب عن قوله « آمنا بالله » ، .. وقوله « ونحن له عابدون » : عطف على « آمنا بالله » ، وهذا العطف يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ « صِبْغَةَ اللَّهِ » بدل من « مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ » ، أو نصب على الإغراء بمعنى (عليكم صبغة الله) ، لما فيه من فكّ النظم وإخراج الكلام عن التآمة واتساقه . وانتصابها على أنها مصدر مؤكد هو الذي ذكره سيبويه ، والقول ما قالت خُذَامُ » (١٢٠)

ويقول : « فَإِنْ قُلْتَ : أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ قَوْلِهِ « اجْعَلْ هَذَا بِلَدًا آمِنًا » (١٢١) وَبَيْنَ قَوْلِهِ « اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا » (١٢٢) ؟ ، قُلْتَ : قد سأل في الأول أن يجعله من جملة البلاد التي يَأْمَنُ أَهْلُهَا وَلَا يَخَافُونَ ، وفي الثاني أن يُخْرِجَهُ مِنْ صِفَةِ كَانِ عَلَيْهَا مِنَ الْخَوْفِ إِلَى ضِدِّهَا مِنَ الْأَمْنِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : هو بلد مخوف فَاجْعَلْهُ آمِنًا » (١٢٣) .

(١٢٦) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، دار الفكر - بيروت ، ج١ ص ٤٥٥ .

(١٢٧) سورة النكبات ، الآية ٦٤ .

(١٢٨) الكشاف ، ج٢ ص ٢١٢ .

(١٢٩) سورة البقرة ، الآية ١٣٨ .

(١٣٠) الكشاف ، ج١ ص ٣١٥ - ٣١٦ ، وينظر : الكتاب ، ج١ ص ٣٨٠ - ٣٨٤ ، ومجاز القرآن ، ج٢ ص ١٢٢ في تفسير قوله تعالى « فطرة الله التي فطر الناس عليها » (سورة الروم ، الآية ٢٠) .

(١٣١) سورة البقرة ، الآية ١٢٦ .

(١٣٢) سورة إبراهيم ، الآية ٣٥ .

(١٣٣) الكشاف ، ج٢ ص ٢٧٩ .

ويقول في قوله تعالى « فَلَا تَخْسِبَنَّ اللَّهُ مَخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ » (١٥٤) :
« فإن قلت : هَلَّا قِيلَ : (مَخْلِفَ رُسُلِهِ وَعْدَهُ) ؟ ، وَلَمْ قَدِّمَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي عَلَى
الأول ؟ ، قُلْتُ : قَدَّمَ (الْوَعْدَ) لِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَخْلِفُ الْوَعْدَ أَصْلًا ، كَقَوْلِهِ : « إِنَّ اللَّهَ لَا
يَخْلِفُ الْمِيعَادَ » (١٥٥) ، ثُمَّ قَالَ : « رُسُلَهُ » لِيُؤْذَنَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخْلِفْ وَعْدَهُ أَحَدًا ، وَلَيْسَ
مِنْ شَأْنِهِ اخْلَافُ الْمَوَاعِيدِ ، كَيْفَ يَخْلِفُهُ رُسُلُهُ الَّذِينَ هُمْ خَيْرَتُهُ وَصَفَوْتُهُ ؟ » (١٥٦) .

ويقول في قوله تعالى « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ : مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا : أَسَاطِيرُ
الأُولَئِينَ .. وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا : مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا : خَيْرًا » (١٥٧) ، « خَيْرًا » ،
أُنْزِلَ خَيْرًا . فَإِنْ قُلْتُ : لِمَ نَصَبَ هَذَا وَرَفَعَ الْأَوَّلَ ؟ ، قُلْتُ : فَصْلًا بَيْنَ جَوَابِ الْمُقَرَّرِ
وَجَوَابِ الْجَاحِدِ ، يَعْنِي أَنَّ هَؤُلَاءِ لَمَّا سُئِلُوا لِمَ يَتْلَعْتُمُوا ، وَأَطْبَقُوا الْجَوَابَ عَلَى السُّؤَالِ
بَيِّنًا مَكْشُوفًا مَفْعُولًا لِلْإِنْزَالِ فَقَالُوا : « خَيْرًا » أَي : أُنْزِلَ خَيْرًا . وَأَوَّلُكَ عَدَلُوا
بِالْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ فَقَالُوا : « أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ » ، وَلَيْسَ مِنَ الْإِنْزَالِ فِي شَيْءٍ » (١٥٨) .

ويقول في قوله تعالى « وَلَقَدْ مَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى ، إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ
مَائِوَحَى ، أَنْ أَقْذِفِي فِي التَّابُوتِ فَأَقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي
وَعَدُوٌّ لَهُ » (١٥٩) : « الضَّمَائِرُ كُلُّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى (مُوسَى) ، وَرَجَعُوا بَعْضُهَا إِلَيْهِ وَبَعْضُهَا
إِلَى (التَّابُوتِ) فِيهِ هَجَنَةٌ لِمَا يُؤْدِي إِلَيْهِ مِنْ تَنَافُرِ النِّظْمِ . فَإِنْ قُلْتُ : الْمَقْذُوفُ فِي
الْبَحْرِ هُوَ التَّابُوتُ وَكَذَلِكَ الْمُلْقَى إِلَى السَّاحِلِ ، قُلْتُ : مَا ضَرُّكَ لَوْ قُلْتُ : الْمَقْذُوفُ
وَالْمُلْقَى هُوَ (مُوسَى) فِي جَوْفِ (التَّابُوتِ) ؟ ، حَتَّى لَا تَفْرُقَ الضَّمَائِرَ فَيَتَنَافَرُ عَلَيْكَ
(النِّظْمُ) الَّذِي هُوَ أَمُّ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ ، وَالْقَانُونُ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ التَّحْدِيدُ ، وَمِرَاعَاتُهُ أَهَمُّ
مَا يَجِبُ عَلَى الْمُفَسِّرِ » (١٦٠) .

(١٥٩) سورة إبراهيم ، الآية ٤٧ .

(١٥٥) سورة آل عمران ، الآية ٩ ، وسورة الرعد ، الآية ٢١ .

(١٥٦) الكهاف ، ج ٢ ص ٢٨٤ .

(١٥٧) سورة النحل ، الآية ٢٤ - ٣٠ .

(١٥٨) الكهاف ، ج ٢ ص ٤٠٧ .

(١٥٩) سورة طه ، الآية ٢٩ .

(١٦٠) الكهاف ، ج ٢ ص ٥٣٦ .

ويقول في قوله تعالى « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً »^(١٦١) : « إِنْ قُلْتَ : هَلَّا قِيلَ (فَأُصْبِحَتْ) وَلِمَ صُرِفَ إِلَى لَفْظِ الْمَضَارِعِ ؟ ، فَلَمْ تُنْكِتْ فِيهِ وَهِيَ إِفَادَةُ بَقَاءِ أَثَرِ الْمَطَرِ زَمَانًا بَعْدَ زَمَانٍ ، كَمَا تَقُولُ : (أَنْعَمَ عَلَيَّ فُلَانٌ عَامَ كَذَا فَأَرْوَحُ وَأَغْدُو نَ كَرًّا لَهُ) ، وَلَوْ قُلْتَ : (فَرَحْتُ وَغَدَوْتُ) لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ الْمَوْقِعُ . فَإِنْ قُلْتَ : مِمَّا بِالْهَمْزِ وَلَمْ يُنْصَبْ جَوَابًا لِلِاسْتِفْهَامِ ؟ ، قُلْتَ : لَوْ نُصِبَ لِأَعْطَى مَا هُوَ عَكْسُ الْعَرَضِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ إِثْبَاتُ الْإِخْضَارِ ، فَيَنْقَلِبُ بِالنَّصْبِ إِلَى نَفْيِ الْإِخْضَارِ ، مِثَالُهُ أَنْ نَقُولَ لِصَاحِبِكَ : (أَلَمْ تَرَ أَنِّي أَنْعَمْتُ عَلَيْكَ فَتَشْكُرُ) ، إِنْ نَصَبْتَهُ فَأَنْتَ نَافٍ لَشُكْرِهِ شَاكٍ تَفْرِيطُهُ فِيهِ ، وَإِنْ رَفَعْتَهُ فَأَنْتَ مُثَبِّتٌ لِلشُّكْرِ . وَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِمَّا يَجِبُ أَنْ يَرْغَبَ لَهُ مَنْ اتَّسَمَ بِالْعِلْمِ فِي عِلْمِ الْأَعْرَابِ وَتَوْقِيرِ أَهْلِهِ »^(١٦٢) .

ويقول في قوله تعالى « وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ »^(١٦٣) : « فَإِنْ قُلْتَ : أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ قَوْلِكَ (وَظَنُّوا أَنَّ حُصُونَهُمْ تَمْنَعُهُمْ ، أَوْ مَانِعَتُهُمْ) وَبَيْنَ النَّظْمِ الَّذِي جَاءَتْ عَلَيْهِ ؟ ، قُلْتَ : فِي تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ دَلِيلٌ عَلَى فَرْطِ وَثُوقِهِمْ بِحَصَانَتِهَا وَمَنْعِهَا إِيَّاهُمْ . وَفِي تَصْيِيرِ ضَمِيرِهِمْ اسْمًا لـ « أَنْ » وَإِسْنَادِ الْجُمْلَةِ إِلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى اعْتِقَادِهِمْ فِي أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ فِي عِزَّةٍ وَمَنْعَةٍ لَا يُبَالِي مَعَهَا بِأَحَدٍ يَتَعَرَّضُ لَهُمْ أَوْ يَطْمَعُ فِي مَغَازِتِهِمْ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي قَوْلِكَ (وَظَنُّوا أَنَّ حُصُونَهُمْ تَمْنَعُهُمْ) »^(١٦٤) .

وفي كتابه « الْمُفَصَّل » كانت عنايته بالنظر في علاقة النحو بالمعنى واضحة ، مثال ذلك ما ذكره في معنى رفع الفعل المضارع بعد الحروف الناصبة له : « وَلَيْسَ بِحَتْمٍ أَنْ يُنْصَبَ الْفِعْلُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، بَلْ لِلْعُدُولِ بِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعْنَى وَجْهَةٍ مِنَ الْأَعْرَابِ مَسَاغٌ ، فَلَهُ بَعْدَ (حَتَّى) حَالَتَانِ : هُوَ فِي إِحْدَاهُمَا مُسْتَقْبَلٌ أَوْ فِي حَكْمِ الْمُسْتَقْبَلِ فَيُنْصَبُ ، وَفِي الْأُخْرَى خَالٍ أَوْ فِي حَكْمِ الْحَالِ فَيُرْفَعُ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : (سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُهَا ، وَحَتَّى أَدْخَلْتُهَا) ، تَنْصَبُ إِذَا كَانَ دَحْوُكَ مَتَرَقِّبًا لِمَا يَوْجَدُ .

(١٦١) سورة الحج ، الآية ٦٢ .

(١٦٢) الكشاف ، ٢٣ ص ٢١ .

(١٦٣) سورة الصفر ، الآية ٢ .

(١٦٤) الكشاف ، ٤٣ ص ٨٠ ، وينظر : ٢٣ ص ٢٠٥ في تفسير قوله تعالى « وَإِنْ تُدْعِ مُثْقَلَةٌ إِلَى

حِمْلِهَا لَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى » (سورة فاطر : الآية ١٨) ، و ص ٥٦٩ -

٥٧٠ في تفسير قوله تعالى « قُلْ لَمْ تَلْمُونِي وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا » (سورة الحجرات : الآية

كأنك قلت : سرت كي أدخلها ، ومنه قولهم : (أسلُمتُ حتى أدخل الجنة) و (كلُمتُه حتى يأمر لي بشيء) ، أو كان متقضيًا إلا أنه في حكم المستقبل من حيث أنه في وقت وجود السير المفعول من أجله كان مُترقيًا . وترفع إذا كان الدخول يوجد في الحال ، كأنك قلت : (حتى أنا أدخلها الآن) ، ومنه قولهم : (مرض حتى لا يرجونه) و (شربت الإبل حتى يجيء البعير يجز بطنه) ، أو تَقْضَى إلا أنك تحكي الحال الماضية . وقرئ قوله تعالى « وزُلْزِلُوا حتى يقول الرسول » (١٣٥) منصوباً ومرفوعاً « (١٣٦) » .

وكان الزمخشري يملك إدراكاً رائعاً لأسرار أساليب التعبير في العربية ، حتى أنه حاول أن يخلص بعضها من تقديرات النحويين التي كانت تخل بمعانيها ، (١٣٧) من ذلك أن النحاة يقولون في صيغة التعجب (أَفْعَلْ بِهِ) ، إِنْ (أَفْعَلْ) فعل ماض جاء على صورة الأمر ، أصله ، (أَفْعَلْ) أي ، صار ذا كذا ، ك (أَغْدُ البعير) أي ، صار ذا غدة ، فغَيَّرَ اللفظ ، وَزِيدَتْ (الباء) في الفاعل لاصلاح اللفظ لأنهم استقبحوا اسناد صورة الأمر الى الاسم الظاهر ، فزادوا (الباء) ليكون على صورة الفضلة ، ثُمَّ لَزِمَتْ في هذا الموضع . (١٣٨) وقد أدرك الزمخشري ما في هذا التقدير من التعسف فقال : « وأما (أَكْرَمَ بزيد) فقيل : أصله ، (أَكْرَمَ زيدَ) أي ، صار ذا كرم ، ك (أَغْدُ البعير) أي ، صار ذا غدة ، إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر ، كما أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم : (رَحِمَهُ الله) ، و (الباء) مثلها في (كَفَى بالله) . وفي هذا ضَرْبٌ من التعسف ، وعندي أن أسهل منه مأخذاً أن يقال : إنه أمرٌ لكلٍ أحدٍ بأن يجعل زيدا كريماً ، أي ، بأن يصفه بالكرم ، و (الباء) : مزيدة مثلها في قوله تعالى « وَلَا تَلْقُوا بأيديكم الى التهلكة » (١٣٩) للتأكيد والاختصاص . (١٤٠) »

(١٦٥) سورة البقرة : الآية ٢١٤ ، وينظر الكشاف ، ج ١ ص ٢٥٦ .

(١٦٦) المفصل ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ، وينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ١٦ - ٢٧ ، والمقتضب ، ج ٢ ص

٤٢ - ٤٣ ، ومغني اللبيب ، ج ١ ص ١١٢ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص

١٠٨٢ - ١٠٨٧ .

(١٦٧) ينظر : الدراسات النحوية واللفوية عند الزمخشري ، ص ٢٤٥ .

(١٦٨) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لعبدالله جمال الدين بن هشام ، تحقيق : محمد

معيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٩٦٢ ، ص

٢٢٠ .

(١٦٩) سورة البقرة : الآية ١٩٥ .

(١٧٠) المفصل ، ص ٢٧٦ .

كان السكاكي متأثراً متأثراً واضحاً وكبيراً بعبد القاهر الجرجاني ، ولأسيماً بكتايبه « أسرار البلاغة » و « دلائل الاعجاز » ونستطيع القول إنه كان تلميذاً في مدرسة الجرجاني أو كان امتداداً لها ، ولكنه امتداد منحرف ، إذ انحرف بالبلاغة عن منهج الجرجاني ، وذلك بتحكيمة الفلسفة والمنطق فيها ، وفصلها عن روح التحليل والنقد الأدبي . (١٣١)

وكان حرصه على تبويب مسائل البلاغة وحصرها وضبط علومها وأصولها وفصولها ، السبب الذي جعل كتب البلاغة عند المتأخرين لاتعنى إلا بتقرير القواعد وما يتصل به من الجدل العلمي ، وبذلك اتجه المؤلفون الى الشرح والتلخيص ، وخدمة كتب البلاغة ، لخدمة البلاغة نفسها وخدمة الفن الأدبي ، ومن ثم كان السبب في ازهاق روح البلاغة حين فصلها عن دائرة الأدب (١٣٢)

كان السكاكي أول من نبّأ البلاغة وقسمها الى اقسامها الثلاثة : المعاني ، والبيان ، والبديع . وهو أول من أدخل (علم المعاني) في البلاغة على الوجه الذي نراه في « مفتاح العلوم » . و (علم المعاني) في أصله هو مباحث (النظم) أو (توخي معاني النحو) التي تتناول التقديم والتأخير ، والحذف والذكر ، والفصل والوصل ، وغيرها ، فقد سبق القول إن نظرية (النظم) عند الجرجاني تقوم على (توخي معاني النحو) ، وقد أبى السكاكي إلا أن يفصل (النظم) أو (توخي معاني النحو) عن (النحو) ، بترّ عبارة (معاني النحو) فأصبحت عنده (علم المعاني) ، وعُدّه القسم الأول من أقسام البلاغة ، (١٣٣) يقول الاستاذ ابراهيم مصطفى : « كان أبو بكر يُبدي ويعيد في أنّها (معاني النحو) ، فسَمَوْا علمهم (المعاني) وبتروا الاسم هذا البتر المضلل » . (١٣٤)

-
- (١٧١) ينظر : البلاغة عند السكاكي ، ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، وعلم المعاني ، ص ٢٧ - ٢٨ .
 (١٧٢) ينظر : البلاغة عند السكاكي ، ص ١٨٧ ، ٢٩٢ ، والبلاغة تطور وتاريخ ، ص ٢٧٢ - ٢٨٩ .
 (١٧٣) البلاغة عند السكاكي ، ص ٢٨١ - ٢٨٢ ، ٢٠٤ ، وينظر : البلاغة تطور وتاريخ ، ص ١١٨ - ١١٩ ، ١٦٩ - ١٧٠ ، وعبد القاهر الجرجاني ، للدكتور احمد مطلوب ، ص ٦٢ .
 (١٧٤) احياء النحو ، ص ١٩ .

وعلى الرغم من أن السكاكي هو الذي فصل (علم المعاني) عن (علم النحو) ،
 إلا أننا نجد فهمه للعلمين متداخلاً . فلم يستطع أن يُحكّم الفصل بينهما بأن يضع
 جُداً فاصلاً بين الاثنين ، يقول في تعريف (علم المعاني) : « اعْلَمْ أَنَّ (علم
 المعاني) هو تتنّع خواص تركيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان
 وغيره ، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال
 ذكره » (١٧٥) وهذا التعريف لا يختلف في شيء عن تعريفه لـ (علم النحو) : « اعْلَمْ
 أَنَّ (علم النحو) هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل
 المعنى مطلقاً ، بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ،
 ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية ، وأعني بـ (كيفية
 التركيب) : تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات أذاك » (١٧٦)
 فموضوع العلمين عنده واحد وهو معرفة كيفية تركيب الكلام . وهكذا نجد أن الصلة
 بين (النحو) و (المعاني) كانت وثيقة وقوية عند السكاكي ، كما أنها كذلك في واقع
 الأمر . حتى أننا نجده عاجزاً عن وضع حدّ فاصل بين الموضوعين يمنع اشتباكهما
 وتداخلهما ، فجاء تعريفه لهما متداخلاً في مفهومه ومعناه .

وليس أدلّ على الصلة الوثيقة بين الموضوعين ، من نصّ السكاكي على أنه لم يورد
 (علم المعاني) في كتابه « مفتاح العلوم » إلا لأنه تنمّة لـ (علم النحو) ، يقول :
 « وأوردت (علم النحو) بتمامه ، وتمامه بعلمي المعاني والبيان » . (١٧٧) .

ومن أدلة ذلك أيضاً أن معالجته لموضوعات (علم المعاني) لم تختلف عن
 معالجة النحاة لها ، يقول الدكتور أحمد مطلوب : « إنه عالِم موضوعات (علم
 المعاني) كما عالِم موضوعات (النحو) أو كما عالِمها غيره من النحاة .. وبذلك لم
 يخرج بحثه في هذا الموضوع عن دائرة بحث النحوي ، ولم يقدّم شيئاً ذا أهمية
 كبيرة .. وبذلك يتضح لنا كيف تكلف السكاكي في فصل هذه المباحث عن علم
 النحو ووضعها في علم جديد ، فأزهق روح النحو بهذا الفصل ، وجعل من (النحو)
 و (علم المعاني) قواعد جامدة وأصولاً جافة لاتفيد كثيراً في تنمية الملكة الأدبية
 وتفهم الأساليب المختلفة وأغراضها ومراميها » . (١٧٨)

(١٧٥) مفتاح العلوم ، ص ٧٧ .

(١٧٦) مفتاح العلوم ، ص ٣٧ .

(١٧٧) مفتاح العلوم ، ص ٢ ، وينظر : البيان العربي ، ص ٢٥٢ .

(١٧٨) البلاغة عند السكاكي ، ص ٢٨٥ - ٢٨٨ .

لقد فصل السكاكي النحو الى قسمين : قسم أدخله في النحو ، وآخر تكلّم عليه في علم المعاني . ولو أنه لم يفعل ذلك وأثر السير على نهج الجرجاني في ربط النحو بمعانيه ، لكان قد ترك نظرية (النظم) تواصل مسيرها وتقدّمها وتطوّرها ، وتؤدي دورها وغايتها ، ولأصبحت - كما أراد لها الجرجاني - طريقاً رائعاً للبحث النحوي .

إن فصل السكاكي لموضوعات (علم المعاني) عن (النحو) قد أدّى من الناحية العملية الى ازهاق روح نظرية (النظم) ، ومن ثمّ أساء الى الدرس النحوي إساءة بالغة ، يقول الاستاذ ابراهيم مصطفى : « وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبدالقاهر بيانا لرأيه وتأييدا لمذهبه ، وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سمّوه (علم المعاني) ، وفصلوه عن (النحو) فصلا أزحق روح الفكرة وذهب بنورها »^(١٧٩) ، وذلك لأنّه من حيث يدري أو لا يدري ، قد قاد النحاة الى الارتداد عن الطريق الذي رسمه عبدالقاهر للبحث النحوي ، والذي كان على النحاة أن يسلكوه لكي يصلوا الى معرفة أسرار تركيب الكلام ، بعد أن طال وقوفهم عند الألفاظ يرقبون ما يعرض لها من الإعراب أو البناء ، يقول الدكتور أحمد مطلوب : « وقد كان لما قام به السكاكي من فصل بين (النحو) و (المعاني) على هذا الوجه ، أثر سيئ في دراسة النحو ، فقد نظر النحاة الى عمله فوجدوه قسّم النحو الى بحثين : سمّى الأول منهما (علم النحو) كما سماه المتقدمون ، واصطلحوا عليه ، وسمّى الثاني (علم المعاني) كما فهم من معنى (النظم) أو (توخّي معاني النحو) عند عبدالقاهر ، وبذلك قصروا بحوثهم النحوية على أواخر الكلمات ، وضيعوا كثيراً من أحكام النظم وأسرار تأليف العبارة »^(١٨٠) .

وهكذا كُتِب لمؤلفات الجرجاني والزمخشري أن تكون في آن واحد قمة النحو وآخر عهده بالحياة ، حيث فتحت أمامه آفاقاً رحبة للعناية بخواص نظم الكلام والوقوف على أسرار أساليب الكلام ، وتتبع ذلك واستقرائه في النصوص الأدبية الراقية . فلقد أجهض السكاكي هذا كله ، وعاد النحو سيرته الأولى من الاقتصار على العناية بالإعراب والبناء ، والعلامات الإعرابية ، والعامل ، والأمثلة المصطنعة والمنقطعة عن واقع الاستعمال اللغوي والتي لا يعرفها الذوق والاستعمال العربي .

(١٧٩) احياء النحو ، ص ١٩ .

(١٨٠) البلاغة عند السكاكي ، ص ٢٩١ .

وانتهى (النحو) الى أن يُعرَف : « وأما في الاصطلاح فـ (النحو) : عِلْمٌ بأصول يعرف به أحوال أو آخر الكلم اعرابا وبناء » (١٨١) .

(علم المعاني) بين (النحو) و (البلاغة)

إذا علمنا أن موضوع الدرس النحوي هو معرفة كيفية تركيب الكلام ، تأكّد لنا أن (علم المعاني) إنما هو موضوع أو مادة نحوية ، بل هو روح النحو ، لأن دراسة تركيب الكلام تستند اليه وتعتمد عليه ، وقد أدّى فصل مباحثه عن (النحو) الى تجريد النحو عن روحه ، فأصبح قواعد جافّة قاصرة عن خلق القدرة في دارسيها على الفهم الدقيق والتذوق السليم لأساليب العربية أو التعبير الصحيح المصيب عن الأفكار والمشاعر على النحو الذي نحاه العرب والقصد الذي قصدوا اليه ، وهذه حقيقة يكاد يُجمع عليها الباحثون المعاصرون ، وفيما يأتي استعراض لآراء بعضهم في ذلك :

يقول الاستاذ ابراهيم مصطفى : « وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبدالقاهر بياناً لرأيه وتأييداً لمذهبه ، وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة سمّوه (علم المعاني) ، وفصلوه عن النحو فصلاً أزرق روح الفكرة وذهب بنورها . وقد كان أبو بكر يبدى ويعيد في أنها (معاني النحو) ، فسمّوا علمهم (المعاني) ، وبتروا الاسم هذا البتر المُضِل » (١٨٢) .

ويقول الدكتور أحمد مطلوب : « وبذلك يتضح لنا كيف تكلف السكاكي في فصل هذه المباحث عن علم النحو ، ووضعها في علم جديد ، فأزرق روح النحو بهذا الفصل ، وجعل من (النحو) و (علم المعاني) قواعد جامدة وأصولاً جافة لا تفيد كثيراً في تنمية الملكة الأدبية وتفهم الأساليب المختلفة وأغراضها ومراميها » (١٨٣) .

(١٨١) شرح الازهرية في علم العربية ، للشيخ خالد بن عبدالله بن ابي بكر الازهري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ، الطبعة الثانية ١٩٥٥ ، ص ٨ .

(١٨٢) احياء النحو ، ص ١٩ .

(١٨٣) البلاغة عند السكاكي ، ص ٢٨٨ .

ويقول الدكتور مصطفى جواد : « والمفهوم من كلام كثير من قدماء النحاة أن ما يسمّى (علم المعاني) إنما كان من (النحو) ، وقد اختلّ النحو اختلالاً فاحشاً بفسله عنه ، لأن منطق تركيب الكلام مستند اليه ومعتمد عليه » (١٨٤) .

ويقول الاستاذ علي النجدي ناصف : « هذا وإنّ للبلاغة ولا سيّما (المعاني) صلة وثيقة بالنحو كما لا يخفى .. حتى ليصحّ أن يسمّى بـ (البلاغة النحوية) أو بـ (النحو البلاغي » (١٨٥) .

ويقول الدكتور مهدي المخزومي : « وكان لإهمال النحاة هذه الملاحظة (ملاحظة المناسبات القولية ، والعلاقة بين المتكلمين والمخاطبين) أثر في فصل دراسة النحو عن دراسة المعاني ، وفي ذهاب كل فريق من الدارسين بشطر من شطري الدراسة الواحدة ، وفي ظهور تعبيرات ومصطلحات مصطنعة لتقسيم دراسة واحدة لها موضوع واحد هو الجملة » (١٨٦) .

ويقول الدكتور ثَمَام حَسَن : « والواقع أنّ هذه الدراسة للمعنى - وهي دراسة معانٍ وظيفية في صميمها - تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي الذي أريد بها خطأ أن تكونه ، ومن هنا نشأت هذه الفكرة التي تتردد على الخواطر منذ زمن طويل ، أنّ النحو العربي أحوج ما يكون الى أن يدعى لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمّى (علم المعاني) ، حتى إنّهُ ليحسن في رأيي أن يكون (علم المعاني) قِمة الدراسة النحوية أو فلسفتها إن صحّ هذا التعبير » (١٨٧) .

ويقول الدكتور أحمد عبدالستار الجوّاري : « وَلَعَلَّ أهم وأخطر ما يمكن أن تؤكد هذه الدراسة ، حقيقة قال بها غير واحد من الباحثين ، وهي أنّ عزل (معاني النحو) عن (النحو) مساءة به بالغة ، وجنوح به عن السبيل السوي أيّ جنوح ، وتجريد للنحو من روحه حتى يصير جسماً بلا روح وإهاباً بلا محتوى » (١٨٨) .

(١٨٤) المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية المصرية ، مطبعة الماني - بغداد ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٥ ، ص ٩ - ١٠ .

(١٨٥) سيبويه امام النحاة ، ص ١٨٩ .

(١٨٦) في النحو العربي - نقد وتوجيه ، ص ٢٢٦ ، وينظر : ص ٢٢٨ ، ٢٥ .

(١٨٧) اللغة العربية ، ص ١٨ - ١٩ ، وينظر : ص ٣٣٦ .

(١٨٨) نحو القرآن ، للدكتور احمد عبدالستار الجوّاري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ،

١٩٧٤ ، ص ١٥ - ١٦ ، وينظر : ص ٤٣ - ٤٤ ، ١٠١ .

وبعد هذا فإنني مع أستاذي الدكتور أحمد مطلوب في الوقوف بوجه دعوة بعض الباحثين الى الغاء (علم المعاني) من الدرس البلاغي إلغاء تاماً ، ودمج مباحثه بالنحو الذي سبق أن اقتطعت منه^(١٨٨) ، وذلك لأن البلاغة التي نريدها منهاجاً للنقد الأدبي ، لا يمكن أن تستغني عن مباحثه ، ولا نريد لها ذلك . ولكن من جانب آخر لا يمكننا قبول هذا الانفصام الذي حصل بين (النحو) و (المعاني) في العصور المتأخرة والتسليم به ، حين قسّموا دراسة الموضوع الواحد ، فجعلوا وظيفة (النحو) عند البحث في (أدوات الاستفهام) مثلاً مقتصرة على ادراك الجانب اللفظي فيها ، وجعلوا وظيفة (علم المعاني) أن يدرك معانيها الخفية وأسرارها البلاغية ، يقول السبكي : « إنَّ النحوي ينظر في (الترجي) و (التمني) الى اللفظ ، والبيان يَنْظُر الى المعنى »^(١٩٠)

أقول لا يمكننا قبول هذا الانفصام والتسليم به ، لأنه يتناقض كل التناقض مع الغاية التي وضع من أجلها النحو وهي انتحاء سمت كلام العرب والوقوف على أساليب التعبير به وطرقه ، ويتعارض مع ما نريده للنحو من أن يكون منهجاً للنقد اللغوي ، ومن ثمّ فلا يمكن الفصل بين اختصاص النحويين واختصاص أهل المعاني لأننا لا يمكن في واقع الاستعمال اللغوي أن نفصل بين صحة الكلام وفصاحته . ثمّ إنّ قصرَ عمل (النحو) على ادراك الجانب اللفظي للموضوعات ، وقصرَ عمل (علم المعاني) على بيان معانيها الخفية وأسرارها البلاغية ، إنّما هو تجزئة للعمل الواحد ، فسوف تقدّم للدارس في كتب النحو موضوعات ناقصة ، لن يجد بقيّتها وتتمّتها إلّا في كتب البلاغة ، وقد سبق للأستاذ الدكتور أحمد مطلوب أن أدرك هذه الحقيقة ، حين غدّد كثرة عبارات السكاكي في « مفتاح العلوم » التي يُحِيل فيها دارس موضوعات (النحو) على موضوعات (علم المعاني) دليلاً على الصلة الوثيقة بين المعاني والنحو ، يقول : « ويشير السكاكي منذ البداية الى الصلة الوثيقة بين المعاني والنحو ، فهو كثيراً ما يذكر أنّه سيفصّل في بعض الأمور اذا ما وصل الى بحث علم المعاني ، وكثيراً ما يكرّر مثل هذه العبارات وهو يبحث في النحو : « وسيطلعك على أمثال هذه المعاني علم المعاني » أو « وبسطُ الكلام في معاني هذه

(١٨٩) ينظر : البلاغة عند السكاكي ، ص ٢٨٩ - ٢٩٠ .

(١٩٠) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤٥ .

الأسماء موضعه علم المعاني ، وغيرها من العبارات التي يحيل فيها القارئ الى علم المعاني . (١٩١)

إن السكاكي ليحس بالصلة الوثيقة بين النحو والمعاني ، وأن كلاً منهما مرتبط بالآخر ارتباطاً قوياً ، ولكن لماذا فصل المعاني عن النحو ما دام يشعر بهذا الارتباط ، وما دام قد فهم النحو فهما لا يختلف عمّا نريده اليوم ؟ « (١٩٢) .

وبعد هذا كله أقول : لن يفيدنا ولا العربية أن يتنازع الباحثون في الدرس النحوي (علم المعاني) مع الباحثين في الدرس البلاغي ، إذ ليس بمستطاع الدرس النحوي ولا الدرس البلاغي الاستغناء عن مباحثه ، لا أقول هذا فصلاً لنزاع أو ترضية لأحد ، بل إقراراً للحقيقة ، لأن البلاغة التي نريدها منها للنقد الأدبي ، لا بُدّ لمباحث علم المعاني من أن تُشكّل واحداً من أهم أدواته المستخدمة في دراسة النصوص الأدبية ، وتحليلها ، وتدقيقها ، والحكم عليها . أما فيما يخص (النحو) فلا شك في أن موضوع الدرس النحوي هو الجملة والكلام ، ولما كان منطق تركيب الكلام يستند الى مباحث علم المعاني ويعتمد عليها ، فلا بُدّ إذن لهذه المباحث من أن تعود ثانية - وكما أراد لها الجرجاني - لتمازج منهج الدرس النحوي ، حتى تكون روحه ، وذوقه ، وعينه الفاحصة ، وذلك إذا أردنا للنحو أن يخرج من ضيق معناه لدى المتأخرين الى سعة معناه لدى الأوائل ، والذي زاده الجرجاني سعة ، فنتجاوز بالنحو مجرد العناية بأواخر الكلمات وعلامات الإعراب ، الى العناية بالنظم ، ليعود ثانية منهاجاً للنقد اللغوي زاخراً بالحياة : « ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا وأن يكون هو سبيل البحث النحوي ، فإن من العقول ما أفاق لحظه من التفكير والتحرر ، وإن الحس اللغوي أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب ويزنها بقدرتها على رسم المعاني والتأثير بها ، من بعد ما عاف الصناعات اللفظية وسئم زخارفها » (١٩٣) .

وأخيراً يجب أن نُطمئن الى أن دعوة الدرس البلاغي والدرس النحوي كليهما للاستفادة من مباحث علم المعاني ، لن تعني أن هناك موضوعات بعينها سوف يتكرر بحثها في الدرسين ، وذلك لأن الاستفادة البلاغة من هذه المباحث تبقى في

(١٩١) ينظر: مفتاح العلوم ، ص ٣٧ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٤ .

(١٩٢) البلاغة عند السكاكي ، ص ٢٨٤ .

(١٩٣) احياء النحو ، ص ١٩ .

حدود كون البلاغة منهجاً للنقد الأدبي ، وتبقى استفادة النحو في حدود كونه منهجاً
للقدر اللغوي .

الفصل الثاني، ٤

أسلوب الأمر

معنى (الأمر) في أصل اللغة معروف ، وهو نقيض النهي ، ^(١) لأنَّ الأمر طلب لإيقاع الفعل ، والنهي طلب لترك إيقاعه . ^(٢) أمَّا التعريف الاصطلاحي له فهو : « طلبُ إيجاد الفعل » ^(٣) أو « قول القائل لمن دونه : أَفْعَلْ » ^(٤) . ويعرفه العلوي من البلاغيين بقوله : « الأمرُ : وهو صيغة تستدعي الفعل ، أو قول ينبيء عن استدعاء الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء ؛ فقولنا : « صيغة تستدعي ، أو قول ينبيء » ، ولم نقل : (أَفْعَلْ) و (لَتَفْعَلْ) كما يقول المتكلمون والأصوليون ، لتدخل جميع الأقوال الدالة على استدعاء الفعل ، نحو قولنا : (نَزَالِ) و (ضَعْ) فإنهما دالَّان على الاستدعاء من غير صيغة (أَفْعَلْ) » ^(٥) .

ونحن إذا رجعنا الى كتب النحو المتأخرة فلن نجد بحثا مستقلا بأسلوب الأمر ، يجمع صيغته وتراكيبه ، ويبحث في طبيعته ، وأصل معناه ، والمعاني الإضافية التي يمكن أن يستعمل فيها ، وإنما نجد النحاة قد تناولوا مباحثه في أبواب متفرقة ، فتناولوا صيغة أمر المخاطب (أَفْعَلْ) ضمن موضوع (المعرب والمبني) ، وتناولوا صيغة أمر غير المخاطب (لَيَفْعَلْ) ضمن موضوع (عوامل الجزم) ، وتناولوا صيغة الأمر بالمصدر ضمن موضوع (إعمال المصدر) ، وتناولوا الألفاظ الأخرى الدالة على الأمر - والتي أطلق النحاة عليها اسم (أسماء الأفعال) - ضمن موضوع خاص بها . ^(٦)

ولكننا إذا رجعنا الى كتاب سيبويه ، نجده قد أفرد بابا خاصا للأمر والنهي بعنوان : « باب الأمر والنهي » ، ^(٧) أحاط فيه بأدق الأمور المتعلقة بأسلوب

(١) ينظر : لسان العرب : (أمر) .

(٢) ينظر : المرتجل ، لأبي محمد عبدالله بن احمد العشاب (ت ٥٦٧ هـ) ، تحقيق : علي

حيدر ، دمشق ١٩٧٢ ، ص ٢١٥ .

(٣) البحر المحيط ، ج ١ ص ١٨١ .

(٤) الترميزات ، ص ٢٨ .

(٥) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز ، ليحيى بن حمزة العلوي ،

القاهرة ١٩١٤ ، ج ٣ ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٦) ينظر : شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني

المصري (ت ٧٦٩ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة الثالثة عشرة ،

القاهرة ١٩٦٢ ، ج ١ ص ٢٢ ، ج ٢ ص ٧٨ ، ٢٢٧ ، ٢٨٧ .

(٧) الكتاب ، ج ١ ص ١٣٧ - ١٤٤ .

الأمر ، فقد أوضح فيه أن الأمر سياق فعلي . لا يكون إلا بفعل . وذكر فيه صيغته المختلفة : (أفعل) ، و (يُفعل) ، واستعمال الخبر بمعنى الأمر . كما تحدث عن تراكيبه المختلفة ، وبيّن المستقيم وغير المستقيم منها ، وتجاوز ذلك الى بيان الجيد والحسن فيها . وكان حريصا على بيان أسباب الاستقامة أو الجودة وتوضيحها . وهو في ذلك كله يستقرئ الشواهد من آيات القرآن الكريم وكلام العرب الفصيح . وتحدث فيه أيضا عن خروج الأمر عن أصل معناه الى معان أخرى .

أما البلاغيون فقد كانت لهم عناية خاصة في بحث دلالة الأمر على الاستعلاء ، والوجوب ، والزمن ، والمقدار . والبحث في دلالة الأمر على هذه المسائل يعود في أصله الى منهج أصول الفقه ، وإنما تناوله البلاغيون في علم المعاني لأن بعضهم ، مثل السكاكي ، كانت له مشاركته الهامة في أصول الفقه ^(٨) ، وإلى هذا السبب يعود التداخل الذي حصل بين علمي أصول الفقه والمعاني . يقول السبكي : « وأعلم أن علمي أصول الفقه والمعاني في غاية التداخل ، فإن الخبر والانشاء اللذين يتكلم فيهما المعاني هما موضوع غالب الأصول ، وأن كل ما يتكلم عليه الأصولي من كون الأمر للوجوب ، والنهي للتحريم ، ومسائل الإخبار ، والعموم والخصوص ، والإطلاق والتقيد ، والإجمال والتفصيل ، والتراجيح ، كلها ترجع الى موضوع علم المعاني » . ^(٩)

وأوضح دليل على التداخل الحاصل بين هذين العلمين ، أن اختلاف البلاغيين في بعض مسائل أسلوب الأمر ، كان يقوم على أساس اختلاف الأصوليين فيها ، وكان البلاغيون اذا اخدمت خلافهم وطال حجاجهم في بعض هذه المسائل ، يحيلون القاريء على أصول الفقه وكتبه . مثال ذلك قول السبكي : « وأما القول بأن (الأمر) على (التراخي) بمعنى : أنه يجب تأخيره . فقال إمام الحرمين في « البرهان » وفي « الملخص » : « إنه ليس معتقد أحد » . قلت : ورأيت في « العدة في الأصول » لإبن الصباغ ، أن طائفة من (الواقفية) ^(١٠) قالوا : « لا يجوز فعله على الفور » ، وهذا

(٨) ينظر : البلاغة عند السكاكي ، للدكتور احمد مطلوب ، ص ٥٧ - ٥٩ ، والبحث النحوي

عند الأصوليين ، للدكتور مصطفى جمال الدين ، بغداد ١٩٨٠ ، ص ١٥ .

(٩) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ١ ص ٥٣ .

(١٠) الواقفية ، من يتوقفون في الآيات المتشابهات ، فلاهم يجرونها على ظواهرها ولا هم يتأولونها ، وذلك صدورا عن موقف مؤذاه ، منع إعمال العقل في مثل هذه المسائل العقيدية .

(ينظر ، دراسات في الفرق والمقائد الاسلامية ، للدكتور عرفان عبد الحميد ، الطبعة

الاولى ، بغداد ١٩٦٧ ، ص ٢٠٩ - ٢١٥) .

يخدش في قول الإمام «إنه ليس معتقد أحد». لكن قال عنهم إنهم خرقوا الاجماع .
وقيل بالوقف بمعنى : (لا أدري) . وقيل بالوقوف بمعنى : (أنه مشترك) .
ومحل الحجاج على هذه المسألة أصول الفقه .. ولم يتعرض المصنف لكون (الأمر)
للتكرار أو المرة ، ولا لغيره من مسائل الأمر ، لأنه أحاله على كتب الأصول « (١١) »

دلالة (الأمر) على (الاستعلاء)

ذهب كثير من الأصوليين الى اشتراط (الاستعلاء) في (الأمر) ، احترازاً عن
(الدعاء) و (الالتماس) ، يقول الآمدي في حدّ (الأمر) : « والأقرب في ذلك إنما
هو القول الجاري على قاعدة الأصحاب ، وهو أن يقال : (الأمر : طلب الفعل على
جهة الاستعلاء) ، فقولنا (طلب الفعل) احتراز عن (النهي) وغيره من أقسام
الكلام ، وقولنا (على جهة الاستعلاء) احتراز عن الطلب بجهة (الدعاء) و
(الالتماس) » (١٢) . فالاستعلاء شرط في الأمر عند أكثر المشايخ
(الماتريدية) ، (١٣) والآمدي من (الأشعرية) ، (١٤) وضّحه فخر الدين الرازي من
الأشعرية أيضاً ، وهو رأي أبي الحسين من المعتزلة ، ودليلهم على ذلك أن العقلاء
يذمون الأدنى إذا أمر الأعلى فقال له : (أمرتك بكذا) ، فلو لم يكن (الاستعلاء)
معتبراً لما توجه الذم اليه . وعند أكثر المعتزلة يجب (العلو) في (الأمر) وإلا كان
(دعاءً) أو (التماساً) ، يقولون في حده : « الأمر : هو قول القائل لمن دونه
(افعل) أو ما يقوم مقامه في الدلالة على مدلوله » (١٥) . وهو فاسد عند الآمدي ، لأن

(١١) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٢ - ٢٢٤ ، وينظر : الايضاح ، ج ١

ص ١٤٥ ، ومواهب الفتاح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١١ .

(١٢) الإحكام في أصول الأحكام ، ج ٢ ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(١٣) الماتريدية ، مدرسة كلامية توفيقية منسوبة الى الامام أبي منصور الماتريدي الحنفي
المتوفى سنة ٣٢٢ هـ .

(ينظر : دراسات في الفرق والمقائد الاسلامية ، ص ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٩ ، ١٩٢) .

(١٤) الأشعرية ، مدرسة كلامية منسوبة الى مؤسسها الامام علي بن اسماعيل الأشعري المتوفى
سنة ٣٢٤ هـ الذي نصر السنة على مذهب الاعتزال .

(ينظر : الملل والنحل ، للهرستاني ، ج ١ ص ١١٩ ، ودراسات في الفرق والمقائد

الاسلامية ، ص ١١٥ ، ١٢٢ - ١٤٠ ، ودائرة معارف القرن العشرين ، لمحمد فريد وجدي ،

لبنان ١٩٧١ ، ج ٥ ص ٤٠٠ - ٤٠١) .

(١٥) الإحكام في أصول الأحكام ، ج ٢ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

ذلك قد يُوجَد فيما ليس بأمر بالاتفاق ، كالتهديد في قوله تعالى : « اعملوا ما شئتم » ، (١٦) والإباحة في قوله : « وإذا خللتم فأصطادوا » ، (١٧) والامتنان كقوله : « كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ » ، (١٨) والإكرام كقوله « ادخلوها بسلام آمنين » ، (١٩) إلى غير ذلك من المحامل ، ثم أنه قد يَرِدُ مثلُ هذه الصيغة من الأعلى نحو الأدنى ولا يكون أمراً ، بأن يكون ذلك على سبيل التضرع والخضوع ، وقد يَرِدُ من الأدنى نحو الأعلى ويكون أمراً ، إذا كانت على سبيل الاستعلاء ، لا على سبيل الخضوع والتذلل ، ولذلك يُوصَفُ قائلها بالجهل والحمق بأمره لمن هو أعلى رتبةً منه . (٢٠)

وأكثرُ الأشعرية لا يشترطون (العلو) ولا (الاستعلاء) في (الأمر) ، يقولون في حده : « الأمر ، هو القول المقتضي طاعةَ الأمور بفعلِ الأمرِ به » (٢١) ، وبه قال أكثر (الشافعية) ، (٢٢) مستدلين بقوله تعالى حكايةً عن فرعون : « قَالَ لِلْمَلَأِ حَوْلَهُ ، إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ، يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ؟ » ، (٢٣) ولم يكن للقوم (علو) عنده ولا (استعلاء) لأنه كان يدعي الألوهية ، ولأنهم كانوا من حماقتهم يظنونهم رباً . ومن اشترط (الاستعلاء) في الأمر من الأصوليين قالوا في هذا الحد : « هو باطل لما فيه من تعريف (الأمر) بـ (الأمر) و (الأمور به) وهما مشتقان من (الأمر) ، والمشتق من الشيء أخفى من ذلك الشيء ، وتعريف الشيء بما لا يعرف إلا بعد معرفة ذلك الشيء محال » ، (٢٤) وقالوا : لأحجة في « ماذا تأمرون ؟ » إما لأن فرعون إذ ذاك كان

(١٦) سورة فصلت ، الآية ٤٠ .

(١٧) سورة المائدة ، الآية ٢ .

(١٨) سورة الأنعام ، الآية ١٤٢ .

(١٩) سورة العنكبوت ، الآية ٤٦ .

(٢٠) ينظر : الإحكام في أصول الأحكام ، ج ٢ ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٢١) الإحكام في أصول الأحكام ، ج ٢ ص ٢٠٣ .

(٢٢) الشافعية ، مذهب فقهي ينسب الى الامام محمد بن ادریس الشافعی المتوفى سنة ٢٠٤ هـ .

(ينظر : مقدمة ابن خلدون ، ص ٤٢٠ ، ودائرة معارف القرن العشرين ، ج ٥

ص ٤٠٣ - ٤٠٤) .

(٢٣) سورة الشعراء ، الآية ٣٤ - ٣٥ .

(٢٤) الإحكام في أصول الأحكام ، ج ٢ ص ٢٠٤ .

مُسْتَعْلِيًا لَهُمْ لِظَنِّهِ إِيَّاهُمْ عُلَمَاءَ وَظَنَّهُمْ أَنْفُسَهُمْ كَذَلِكَ ، وَلِلْعِلْمِ دَرَجَةٌ ، وَإِنَّمَا لِكُونِهِ مُشْتَقًّا مِنْ (الْمُوَامَرَةِ) أَيْ : (الْمَشَاوَرَةِ) . (٢٥)

والإمام الغزالي من الأصوليين الذين لم يشترطوا (الاستعلاء) في الأمر ، لِأَنَّهُ يرى أن لا حاجة إلى الاحتراز بذلك عن إطلاق تسمية (الأمر) على (الدعاء) و (الالتماس) ، لِأَنَّهُ لا يمتنع في تصوُّره أمرُ العبد سيِّدهُ والولد والدُّهُ ، وإن لم تجب عليهما الطاعة ، يقول : « حُدَّ (الأمر) » ، أَنَّهُ القولُ المقتضي طاعةَ المأمور بفعل المأمور به) .. وقيل في حُدَّ (الأمر) : (إِنَّهُ طلبُ الفعل واقتضائه على غير وجه المسألة وَمِمَّنْ هو دون الأمر في الدرجة) احترازاً عن قوله : (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي) ، وعن سؤال العبد من سيده ، والولد من والده . ولا حاجة إلى هذا الاحتراز ، بل يُتَصَوَّرُ من العبد والولد أمرُ السيِّد والوالد ، وإن لم تجب عليهما الطاعة ، فليس من ضرورة كلِّ أمر أن يكون واجبَ الطاعة ، بل الطاعة لاتجب إلاَّ للهِ تعالى ، والعرب قد تقول : (فَلَنْ أَمُرَ أَبَاهُ) و (الْعَبْدُ أَمَرَ سَيِّدَهُ) ، ومن يعلم أن طلب الطاعة لا يحسن منه فيرون ذلك أمراً وإن لم يستحسنوه . وكذلك قوله (اغْفِرْ لِي) فلا يستحيل أن يقوم بذاته اقتضاء الطاعة من الله تعالى أو من غيره ، فيكون أمراً ويكون عاصياً بأمره » . (٢٦)

أما البلاغيون ، فقد اشترطوا (الاستعلاء) في تعريفهم للأمر . ولَمَّا كان الأصوليون لم يقطعوا بأنَّ صيغة الأمر موضوعةٌ لِتستعمل على سبيل (الاستعلاء) ، ذهب البلاغيون إلى أن الأظهر فيها أنها موضوعة لذلك ، يقول السكاكي : « و (الأمر) في لغة العرب عبارة عن استعمالها - أعني : استعمال نحو (لِيَنْزِلْ) و (انْزِلْ) و (نَزَالِ) و (ضَعْ) - على سبيل (الاستعلاء) . وأما أن هذه الصور والتي هي من قبيلها هل هي موضوعة لِتستعمل على سبيل (الاستعلاء) أم لا ؟ فالأظهر أنها موضوعة لذلك » . (٢٧)

(٢٥) ينظر : فواتح الرحموت ، لعبد الطلي محمد بن نظام الدين الأنصاري ، مطبوع مع كتاب « المستصفى » للغزالي ، الطبعة الأولى ، مصر ١٣٢٤ هـ ، ج ١ ص ٢٦٩ - ٢٧١ .

ويقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى على لسان فرعون « ماذا تأمرون ؟ » ، « تأمرون » ، من (الموامرة) وهي المشاورة ، أو من (الأمر) الذي هو ضد النهي ، جمل الصبيد آمرين ورؤسهم مأموراً لما استولى عليه من فرط الدهش والعيرة « (الكشف ، ج ٢ ص ١١١ ، وينظر : ج ٢ ص ١٠٢ في تفسير قوله تعالى « ماذا تأمرون ؟ » (سورة الأعراف ، الآية ١١٠) .

(٢٦) المستصفى من علم الأصول ، الطبعة الأولى ، مصر ١٣٢٤ هـ ، ج ١ ص ٤١١ - ٤١٢ .

(٢٧) مفتاح العلوم ، ص ١٥٢ ، وينظر : الإيضاح ، ج ١ ص ١٤٢ .

وَفُسِّرَ البلاغيون عبارة « موضوعة لطلب الفعل استعلاءً » بأنها موضوعة على سبيل طلب الأمر العلوّ، بأن يعدّ نفسه أعلى من المخاطب، وأرفع منه شأنًا، وذلك باظهار حالة التعالي، لكون كلامه على جهة الغلظة والقوة، لا على جهة التواضع والانخفاض، فَسُمِّيَ عَرَفًا مِيلَهُ فِي كَلَامِهِ إِلَى الْعُلُوِّ طَلِبًا لَهُ، سواء أكانَ عَالِيًا فِي نَفْسِهِ حَقِيقَةً أَمْ لَا، (٢٨) ولذلك قالوا بأنَّ مَنْ كان أدنى رتبةً إذا قال لِمَنْ هو أعلى منه: (افْعَلْ) على سبيل الأمر، لا على سبيل التضرّع أو الدعاء، يُعَدُّ أَمْرًا لَهُ، فلو قال العبدُ لسيِّده على سبيل الغلظة: (أُعْتِقْنِي) كان أَمْرًا لَهُ، ولذلك يُعَدُّ الأَمْرُ مِنَ الْعَبْدِ عِنْدَهُمْ سَوْءَ أَدَبٍ، لِأَنَّ الأَمْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ (استعلاء). (٢٩)

وخلاصة القول عند البلاغيين، « أنَّ مناط (الأمرية) في الطلب هو الاستعلاء ولو مِن الأدنى ومناط (الدعاء) فيه التضرّع والخضوع ولو من الأعلى، كالسيّد مع عبده، ولا يكاد يتصوّر على حقيقته. ومناط (الالتماس) فيه التساوي مع نفى التضرّع والاستعلاء ». (٣٠)

ولذلك كان قولك لِمَنْ هو أعلى رتبةً، (افْعَلْ) على سبيل (التضرّع) أو (الدعاء)، أو لِمَنْ هو مساوٍ في الرتبة على سبيل (الالتماس)، يخرج عندهم من اصطلاح (الأمر)، لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ (الأمر) و (الاستعلاء). (٣١) وهم قد قطعوا بأنَّ « الطلب على سبيل التضرّع، أو التساوي، لا يُسَمَّى (أمرًا) لا لغةً ولا اصطلاحاً ». (٣٢) وإنما كانوا يسمّونه (دعاءً)، أو (التماساً)، ويعتدون صيغة (افْعَلْ) مستعملةً فيهما حقيقة، فلا يصحُّ عندهم أن يُعَدَّامَا خرجت فيه صيغة الأمر عن حقيقته، يقول السبكي، « قُلْتُ، و (الدعاء) و (الالتماس) استعمال (افْعَلْ) لهما حقيقة، فلا ينبغي أن يُعَدَّامَا خرجت فيه صيغة الأمر عن حقيقته ». (٣٣)

(٢٨) ينظر: مختصر التفتازاني - شروح التلخيص، ج ٢ ص ٣١١ - ٣١٢، ومواهب الفتح - شروح التلخيص، ج ٢ ص ٣٠٩، ٣١١.

(٢٩) ينظر: مواهب الفتح - شروح التلخيص، ج ٢ ص ٣٢٠.

(٣٠) مواهب الفتح - شروح التلخيص، ج ٢ ص ٣٢١.

(٣١) ينظر: عروس الافراح - شروح التلخيص، ج ٢ ص ٣١١.

(٣٢) كشاف اصطلاحات الفنون، ج ١ ص ١٠٠.

(٣٣) عروس الافراح - شروح التلخيص، ج ٢ ص ٣٢٠.

وكذلك فعل بعض المفسرين ، حين عدّوا صيغة الأمر المستعملة في (الأمر) و (الدعاء) و (الالتماس) مستعملة في معناها الحقيقي ، يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى « اهدنا الصراط المستقيم »^(٣٦) : « وصيغة (الأمر) و (الدعاء) واحدة ، لأنّ كلّ واحد منهما طلب ، وإنّما يتفاوتان في الرتبة » ،^(٣٧) ويقول السيد الشريف الجرجاني في شرحه لقول الزمخشري : « قوله « لأنّ كلّ واحد منهما طلب وإنّما يتفاوتان في الرتبة » إشارة إلى أنّ تلك الصيغة موضوعة لطلب الفعل مطلقاً ، لكنّه من الأعلى أمر ، ومن الأدنى دعاء ، ومن المساوي إلتماس ، واللفظ في الأحوال كلّها مستعمل في معناه الحقيقي . واعتبر أبو الحسين في (الأمر) الاستعلاء ، وفي (الدعاء) التضرّع ، وفي (الالتماس) عدمهما ، وهو أولى » .^(٣٨)

وهم أيضاً يشترطون (الاستعلاء) في (الأمر) ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ »^(٣٩) : « (المطاع) مجاز في (المشفع) ، لأنّ حقيقة (الطاعة) نحو حقيقة (الأمر) في أنها لا تكون إلّا لمن فوقك » .^(٤٠)

أما النحاة فإنهم فرّقوا بين استعمال الصيغة في (الأمر) وبين استعمالها في (الدعاء) ، يقول سيبويه : « واعلم أنّ (الدعاء) بمنزلة (الأمر) و (النهي) ، وإنّما قيل : (دعاء) لأنّه استُعْظِمَ أن يقال : (أمر) أو (نهْي) » .^(٤١) ويقول أيضاً : « واعلم أنّ هذه (اللام) و (لا) في (الدعاء) بمنزلة (الأمر) و (النهي) ، وذلك قولك : (لا يقطع الله يمينك) و (ليُخْزِرَ الله خيراً) » .^(٤٢) ويقول المبرد : « و (الدعاء) يجري مجرى (الأمر) و (النهي) ، وإنّما سُمّي هذا (أمراً) و (نهياً) وقيل للآخر (طلب) للمعنى ، فأما اللفظ فواحد ، وذلك قولك في الطلب : (اللهم اغفر لي) و (لا يقطع الله يد زيد) و (ليَغْفِرَ لخالِد) ، فإنّما تقول : (سألت الله) ولا تقل : (أمرت الله) ، وكذلك لو قلت للخليفة : (انظر في

(٣٦) سورة الفاتحة : الآية ٦ .

(٣٧) الكشاف ، ج ١ ص ٦٧ .

(٣٨) حاشية السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني ، مطبوعة مع كتاب « الكشاف » ، ج ١ ص ٦٧ .

(٣٩) سورة طه ، الآية ١٨ .

(٤٠) الكشاف ، ج ٢ ص ٤٢٠ .

(٤١) الكتاب ، ج ١ ص ١٤٢ .

(٤٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٨ .

أمري ، أنصفتني (لقلت ، (سألته) ولم تقل ، (أمرته) » .^(١١) ويقول كذلك : « واعلم أن (الدعاء) بمنزلة (الأمر) و (النهي) في الجزم والحذف عند المخاطبة وإنما قيل ، (دعاء) و (طلب) للمعنى ، لأنك تأمر من هو دونك ، وتطلب إلى من أنت دونه ، وذلك قولك ، (ليغفر الله لزيد) ، وتقول ، (اللهم اغفر لي) كما تقول ، (اضرب عمراً) » .^(١٢) ويقول أيضاً ، « كما تقول ، (زيد لا تغفر له) فهذا (الدعاء) يَنْجِزُ بِمَا يَنْجِزُ بِهِ (الأمر) و (النهي) كما تقول ، (زيد ليقم)

و (زيد لا يترك) » .^(١٣) ولكن أكثرهم لم يشترطوا (الاستعلاء) لأجل تسمية الصيغة أمراً ، فـ (الأمر) في اصطلاح النحاة يسمون به كل ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب ، سواء طلب به الفعل على سبيل (الاستعلاء) ، وهو المسمى (أمراً) عند الأصوليين والبلاغيين ، أو طلب به الفعل على وجه الخضوع ، وهو (الدعاء) ، أو لم يطلب به الفعل ، بل كان إما على (الإباحة) أو (التهديد) أو غير ذلك من المعاني التي تخرج إليها صيغة الأمر ، وإنما سمي النحاة في اصطلاحهم جميع ذلك أمراً من باب التغليب ، يقول الاسترأبادي ، « قوله ، (مثال الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة) .. لو قال : (صيغة يصح أن يطلب بها الفعل) لكان أصرح في عمومها لكل ما يسميه النحاة أمراً ، وذلك أنهم يسمون به كل ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة ، سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء ، وهو المسمى أمراً عند الأصوليين ، نحو قولك ، (اضرب) على وجه الاستعلاء ، أو طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى ، وهو الدعاء ، نحو : (اللهم ارحم) ، أو من غيره وهو الشفاعة ، أو لم يطلب به الفعل بل كان إما على الإباحة نحو ، « كلوا واشربوا »^(١٤) ، أو للتهديد نحو ، « اعملوا ما شئتم »^(١٥) ، أو غير ذلك من محامل هذه الصيغة ، وإنما سمي النحاة جميع ذلك أمراً ، لأن استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء ، وهو الأمر حقيقة ، أغلب وأكثر ، وذلك كما سموا نحو (المائت) و (الضائق) اسم الفاعل ، لأن استعمال هذه الصيغة فيما هو

(٤١) المقتضب ، ج ٢ ص ٤٤ .

(٤٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ١٣٢ .

(٤٣) الكامل ، ج ١ ص ١٢٠ .

(٤٤) سورة البقرة ، الآية ٦٠ .

(٤٥) سورة فصلت ، الآية ٤٠ .

فاعل حقيقة كـ (الضارب) و (القاتل) أكثر . وكذا الكلام في النهي ، فإن قولك (لاتؤاخذني) ، في نحو (اللهم لاتؤاخذني بما فعلت) ، نهى في اصطلاح النحاة وإن كان دعاء في الحقيقة « (١٦) » .

ولكننا نجد من النحاة ولاسيما المتأخرين من أخذ بما قال به الأصوليون والبلاغيون ، فابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) يشترط (الاستعلاء) لأجل أن يُسمَّى الصيغة أمراً ، وهو لا يرتضي تسميتها (أمراً) مع عدم (الاستعلاء) ، وعلى هذا الأساس قسّم تسمية صيغة (افعل) الى (أمر) و (طلب) و (دعاء) ، قال : « اعلم أن (الأمر) معناه : طلب الفعل بصيغة مخصوصة ، وله ولصيغته أسماء بحسب إضافاته ، فإن كان من الأعلى الى من دونه قيل له : (أمر) ، وإن كان من النظير الى النظير قيل له : (طلب) ، وإن كان من الأدنى الى الأعلى قيل له : (دعاء) . وأما قول عمرو بن العاص لمعاوية ،

* أَمَرْتُكَ أَمراً جَازِماً فَعَصَيْتَنِي * (١٧)

فيحتمل أن يكون عمرو يرى نفسه فوق معاوية من جهة الرأي والإصابة في المشورة ، مع أن الشعر موضع ضرورة ، فجاز أن يستعير فيه لفظ الأمر في موضع الطلب والدعاء « (١٨) » .

وهذا ما فعله أيضاً ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ، الذي قسّم تسمية صيغة (لِفْعَل) الى : (أمر) و (دعاء) و (التماس) ، وعَدَّ الصيغة مستعملة في هذه المعاني الثلاثة حقيقة ، فقال : « وَلَا فَرْقَ فِي اقْتِضَاءِ (اللَّامِ) الطِّلْبِيَّةِ لِلْجَزْمِ بَيْنَ كَوْنِ الطَّلَبِ (أَمْراً)

(٤٦) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٦٧ ، وينظر : كشاف اصطلاحات الفنون ، ج ١ ص ٩٩ ، ووصف المباني في شرح حروف المعاني ، لاحمد بن عبيد النور المالقي ، تحقيق : احمد محمد الصراط ، دمشق ١٩٧٥ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

ومثل العبارة قوله تعالى (قال : لاتؤاخذني بما نسيت) الكهف ، ٧٤ .

(٤٧) هذا صدر بيت من البحر الطويل ، عجزه : (فأصبحت مسلوب الإمارة نادماً) . ينسب

الى عمرو بن العاص ، أو حصين بن المنذر ، ورد في : شرح المفصل ، ج ٢ ص ٣٧ ، ج ٧ ص ٥٨ ، وفواتح الرحموت ، ج ١ ص ٣٧ ، وولعة صفين ، لنصر بن مزاحم ، ص ٣٤٩ .

(مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ٣٦٢ ، ج ٢ ص ٥٧١) .

(٤٨) شرح المفصل ، ج ٧ ص ٥٨ ، وينظر : فواتح الرحموت ، ج ١ ص ٣٧٠ .

نحو: « لينفق ذو سعة »، (١١) أو (دعاء) نحو: « ليقض علينا ربك » (١٢)، أو (التماساً) كقولك لمن يسألك: « ليفعل فلان كذا » إذا لم ترد الاستعلاء عليه، وكذا لو خرجت عن الطلب الى غيره، كالتي يراد بها وبمصحوبها (الخبر) نحو: « من كان في الضلالة فلينمذذ له الرحمن مداً » (١٣) .. « (١٤) »، وكذلك فعل السيوطي. (١٥)

ولاشك أن تقسيم بعض الأصوليين والبلاغيين والنحويين، لصيغة الطلب الى أنواع متعددة، كالأمر، والدعاء، والالتماس، وغيرها، لا معنى له سوى الحرص على التنوع في الاصطلاح، وإلا فإن (الأمر) في حقيقته صيغة واحدة، سواء أكان من الأعلى الى الأدنى، أم من المثل الى المثل، أم من الأدنى الى الأعلى. فليس صحيحاً أن نقول بأن (الدعاء) و (الالتماس) تستعمل لهما صيغة (افعل) أو (ليفعل) حقيقة، وإنما الصحيح أن يعدّا مآخِز خرجت فيه صيغة الأمر عن حقيقته.

وهذا ما ذهب اليه بعض الأصوليين، يقول الآمدي، « وقد اتفقوا (الأصوليون) على أنها (صيغة الأمر) مجازاً فيما سوى (الطلب) و (التهديد) و (الإباحة)، غير أنهم اختلفوا، فمنهم من قال، إنها مشتركة، كاشتراك لفظ (القرء)، بين (الطلب) للفعل، وبين (التهديد) المستدعي لترك الفعل، وبين (الإباحة) المخيرة بين الفعل والترك. ومنهم من قال، إنها حقيقة في (الإباحة)، مجازاً فيما سواها. ومنهم من قال، إنها حقيقة في (الطلب)، ومجازاً فيما سواه. وهذا هو الأصح، وذلك لأن إذا سمعنا أن أحداً قال لغيره، (افعل كذا)، وتجرد ذلك عن جميع القرائن، وفرضناه كذلك، فإنه يسبق الى الأفهام منه (طلب الفعل) واقتضاؤه من غير توقف على أمر خارج، دون (التهديد) المستدعي لترك الفعل، و (الإباحة) المخيرة بين الفعل والترك. ولو كان مشتركاً أو ظاهراً في (الإباحة) لما كان

(٤٩) سورة الطلاق، الآية ٧.

(٥٠) سورة الزخرف، الآية ٧٧.

(٥١) سورة مريم، الآية ٧٥.

(٥٢) مغني اللبيب، ج ١ ص ٢٢٢.

(٥٣) ينظر، الالتقان في علوم القرآن، الطبعة الثالثة، مصر ١٩٥١، ج ١ ص ١٧١، وممترك القرآن في اعجاز القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، ١٩٧٠، ج ٢ ص ٢٤١ - ٢٤٢.

كذلك . وإذا كان (الطلب) هو السابق الى الفهم عند عدم القرائن مطلقاً ، دل ذلك على كون صيغة (أفعل) ظاهرة فيه « (٤٤) »

دلالة الأمر على الوجوب :

صيغة الأمر تستعمل في معان كثيرة . لذلك اختلف الأصوليون في حقيقة المعنى الذي وضعت له صيغة الأمر اختلافاً كثيراً ، فقليل ، وضعت للوجوب (٤٥) فقط ، وهو مذهب الجمهور . وقيل ، للندب (٤٦) فقط . وقيل ، هي مشتركة بين الوجوب والندب ، بأن وضعت لكل منهما استقلالاً . وقيل ، للقدر المشترك بينهما ، وهو مجرد الطلب على وجه الاستعلاء . وقيل ، للإباحة فقط (٤٧) . وقيل ، هي مشتركة بين الوجوب والندب والإباحة . وقيل ، للقدر المشترك بين الثلاثة ، وهو مجرد الإذن في الفعل . وتوقف فيها جماعة من الأصوليين ، (٤٨) فقالوا ، لا ندري هي لأي من هذه المعاني بخصوصه ، فلم يعينوها لشيء مما ذكر ، لأنه لامفهوم لها إلا بقرينة مخصصة لها بإحدى جهات الاحتمال . (٤٩)

(٤٤) (الإحكام في أصول الأحكام ، ج ٢ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٥٥) قال الفزائي في تعريف (الواجب) : « قيل في حذ (الواجب) : (ما يستحق العقاب على تركه) .. وقيل : (ماورد الوعيد على تركه) .. فوجب تعديده بـ (ماورد اللوم على تركه ، أو بما يعصى تاركه) ، فإن المصيان اسم ذم يقضي العقل باجتنابه » .

(المنقول من تعليقات الأصول ، لأبي حامد محمد الفزائي ، تحقيق : محمد حسن هيتو ، ص ١٣٦ - ١٣٧ . وينظر ، الأحكام في أصول الأحكام ، ص ١٣٧ - ١٣٩) .

(٥٦) قال الفزائي في تعريف (المندوب) : « وأما (المندوب) : فكل مأمور لا لوم على تركه » . (المنقول ، ص ١٣٧) ، وينظر ، الأحكام في أصول الأحكام ، ج ١ ص ١٧٠ - ١٧٣)

(٥٧) قال الفزائي في تعريف (الإباحة) : « وأما (الإباحة) : فتطهير بين فطين لا يتميز أحدهما عن الآخر بندب ولا كراهية » .

(المنقول ، ص ١٣٧) ، وينظر ، الأحكام في أصول الأحكام ، ج ١ ص ١٧٥ - ١٧٦)

(٥٨) يقول الأمدي في تعريف (الوالف) : « أن (الوالف) غير حاكم ، بل هو ساكت عن الحكم » .

(الإحكام في أصول الأحكام ، ج ٢ ص ٢١٢)

(٥٩) ينظر ، المنقول ، ص ١٦٤ - ١٦٧ ، والمستقصى ، ج ١ ص ٤٢٣ والإحكام في أصول الأحكام ، ج ١ ص ٢٦٥ - ٢٦٥ ، ج ٢ ص ٢٠٩ - ٢٢٥ ، وفواتح الرحموت ، ج ١ ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ومواهب الفتاح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١١ .

وليس أدلّ على حيرة الأصوليين واضطرابهم في تحديد المعنى الذي وُضِعَتْ له صيغة الأمر، من تناقض أقوال بعضهم فيها، فقد روى عن الشافعي قوله بأنّها للوجوب فقط، وروى عنه أيضاً بأنّها للندب فقط، وروى عنه كذلك بأنّها مشتركة بينهما اشتراكاً لفظياً^(٦٠)، ومن الذين تناقضت أقوالهم فيها أيضاً الغزالي، الذي ذهب في كتابه «المُستصفى من علم الأصول» إلى التوقف في مقتضى صيغة الأمر، فقال: «وقد ذهب ذاهبون إلى أنّ وضعه للوجوب، وقال قوم، هو للندب، وقال قوم، يتوقف فيه، ثم منهم من قال، هو مُشترك كلفظ (العين)، ومنهم من قال، لأنّ دري أيضاً أنّه مُشترك، أو وُضِعَ لأحدهما واستعمل في الثاني مجازاً. والمُختار أنّه مُتَوَقَّف فيه»^(٦١). وكان من رأيه أنّه لا يتعين للوجوب إلاّ بدلالة القرائن القاطعة بذلك، ولذلك قال بعد الاستدلال على وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج بالقرائن القاطعة لا بمجرد الأمر، «فلذلك قطعوا به، لا بمجرد الأمر الذي منتهاه أن يكون ظاهراً فيتطرق إليه الاحتمال»^(٦٢). ولكنّه ذهب في كتابه «المنحول من تعليقات الأصول» إلى أنّ مقتضى صيغة الأمر طلبُ جازم، إلاّ أنّه تمسك أيضاً بأنّ الوجوب لا يتعين فيها إلاّ بدلالة القرائن فقال، «وإذا أبطلنا المذاهب، فالمختار، أنّ مقتضى صيغة الأمر في اللسان طلبُ جازم، إلاّ أن تغيّره قرينة، وقد فهمنا ذلك على الضرورة من فرق العرب بين قولهم (افْعَلْ) و (لَا تَفْعَلْ)، وتسميتهم أحدهما أمراً والآخر نهياً. وإنكار ذلك خلاف لما عليه أهل اللغة قاطبة. ولكنّ الوجوب يُتَلَقَّى من قرينة أخرى، إذ لا يتقرّر معناه مالم يُخَفَّ الْعِقَابُ على تركه، ومجرّد الصيغة لا يُشْعِرُ بعقاب. والشافعي حَمَلَ أوامر الشرع على الوجوب، وقد أصاب، إذ ثَبَتَ لنا بالقرائن أنّ مَنْ خالف أمرَ رسول الله (ص) عَصَى وَتَعَرَّضَ للعقاب»^(٦٣). وذهب في موضع آخر من كتابه هذا إلى القول بأنّ «ظاهر الأمر الوجوب، وما غداه فالصيغة مُستعارة فيه»^(٦٤).

(٦٠) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، ج ٢ ص ٢١٠، وفوائد الرحمت ج ١ ص ٢٧٢.

(٦١) المستصفى، ج ١ ص ٤٢٣.

(٦٢) المستصفى، ج ١ ص ٤٢٥.

(٦٣) المنحول، ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

وجمهور الأصوليين الذين قالوا بأن صيغة الأمر (أفعل) ، المطلقة العارية عن
القرائن ، موضوعة أصلاً للوجوب ، استدلوا على ذلك بدلائل شرعية ، ولغوية ،
وعقلية .

أما (الشرعية) فمنها ما يرجع الى (الكتاب) ، ومنها ما يرجع الى (السُّنة) ، ومنها
ما يرجع الى (الإجماع) .

ومما استدلوا به من (الكتاب) قوله تعالى ، « أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا
الرَّسُولَ » ، (٦٥) ثُمَّ هَدَىٰ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ ، « فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا
حُمِّلْتُمْ » ، (٦٥) والتهديد على المخالفة دليل الوجوب . وأيضاً قوله تعالى ، « فليحذر
الذين يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » ، (٦٦) ووجه
الاستدلال به ماسبق في الآية التي قبلها . وأيضاً قوله تعالى ، « وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا
لَا يَرْكَعُونَ » ، (٦٧) دَمَّهِمْ عَلَى الْمَخَالَفَةِ ، وهو دليل الوجوب . وأيضاً قوله تعالى ،
« وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مَوْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ تَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ
أَمْرِهِمْ » (٦٨) ، وَمَا لِاخِيَرَةٍ فِيهِ مِنَ الْمَأْمُورَاتِ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاجِبًا . وأيضاً قوله تعالى ،
« أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ؟ » (٦٩) وقوله ، « لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ » (٧٠) وقوله ، « لَا أَغْصِي
لَكَ أَمْرًا » ، (٧١) وَصَفَ مُخَالَفَ الْأَمْرِ بِالْعَصِيَانِ ، وهو اسم دَمْرٍ ، وذلك لَا يَكُونُ فِي
غَيْرِ الْوَجُوبِ .

ومما استدلوا به من (السُّنة) قوله - صلى الله عليه وسلم - لبريرة وقد عَتَقَتْ
تحت عبْدٍ وكرهته ، « لَوْ رَاجَعْتِهِ . فَقَالَتْ : بِأَمْرِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ : لَا ، إِنَّمَا
أَنَا شَافِعٌ . فَقَالَتْ ، لِأَحَاجَةٍ لِي فِيهِ » ، فَقَدْ عَقَلَتْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَمْرًا لَكَانَ وَاجِبًا . وأيضاً
قوله ، « لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي ، لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ » ، وهو دليل
الوجوب ، وَإِلَّا فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ لِلنَّدْبِ ، فَالسَّوَاكُ مَنْدُوبٌ .

(٦٥) سورة النور ، الآية ٥٤ .

(٦٦) سورة النور ، الآية ٦٢ .

(٦٧) سورة المرسلات ، الآية ٤٨ .

(٦٨) سورة الأحزاب ، الآية ٣٦ .

(٦٩) سورة طه ، الآية ٩٢ .

(٧٠) سورة التحريم ، الآية ٦ .

(٧١) سورة الكهف ، الآية ٦٩ .

وأما (الإجماع) فهو أَنَّ الأُمَّةَ في كلِّ عصرٍ لم تزل راجعةً في إيجاب العبادات الى الأوامر من قوله تعالى : « أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَآتُوا الزَّكَاةَ » (٣) إلى غير ذلك ، من غير توقُّفٍ ، وما كانوا يعدلون إلى غير الوجوب إلَّا لمعارضٍ . وأيضاً فإنَّ أبا بكر - رضي الله عنه - استدلَّ على وجوب الزكاة على أهل الرِّدَّةِ بقوله تعالى : « وَآتُوا الزَّكَاةَ » ، ولم يُنكِّرْ عليه أحدٌ من الصحابة ، فكان ذلك إجماعاً .

وأما من جهة (اللغة) فمن وجوه ، منها : وصف أهل اللغة مَنْ خالف الأمر بكونه عاصياً ، ومنه قولهم : (أمرتكَ - فعصيتني) ، وقوله تعالى : « أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ؟ » ، وقول الشاعر :

* أمرتكَ إمرأ حازماً فعصيتني *

و (العصيان) اسمُ ذمٍّ ، وذلك في غير الوجوب ممتنع . وأيضاً فإنَّ السيّد إذا أمر عبده بأمرٍ ، فخالفه ، حسن الحكم من أهل اللغة بذمِّه واستحقاقه للعقاب ، ولولا أَنَّ الأمر للوجوب لما كان كذلك .

وأما من جهة (العقل) فمن وجوه ، منها : أَنَّ الإيجاب من المهمات في مخاطبة أهل اللغة ، فلو لم يكن الأمر للوجوب لخلَّ الوجوب عن لفظ يدلُّ عليه ، وهو مُمتنعٌ مع دعوة الحاجة اليه . وأيضاً فإنَّ (الأمر) موضوع لإفادة معنى ، وهو : (إيجاب الفعل) ، فكان مانعاً من تقيضه كالخبر . وأيضاً فإنَّ (الأمر) مُقابلٌ للنهي ، و (النهي) يقتضي ترك الفعل والامتناع من الفعل جزماً ، فـ (الأمر) يجب أن يكون مقتضياً للفعل ومانعاً من الترك جزماً (٣) .

(٧٢) سورة البقرة ، الآية ٤٣ .

(٧٣) ينظر : الإحكام في أصول الأحكام ، ج ٢ ص ٢١٢ - ٢٢٥ .

أما البلاغيون فقد ذهب السكاكي منهم الى أَنَّ صيغة الأمر حقيقة في الأمر ووجوبه ، واستدلَّ على ذلك بتبادر معنى الأمر الى الذهن عند استماع نحو (قُمْ) و (لِيَقُمْ) ، وتوقَّف ما سواه على اعتبار القرائن . واستدلَّ على ذلك أيضا بإطباق أئمة اللغة على اضافتهم نحو (قُمْ) وَ (لِيَقُمْ) الى الأمر ، بقولهم : صيغة الأمر ، وَلَمْ الأمر ، دون أن يقولوا : صيغة الإباحة ، وَلَمْ الإباحة . واستدلَّ كذلك بأن الطلب على سبيل (الاستعلاء) ، وَلَاسِيَّما مِمَّنْ هُوَ أَعْلَى رتبةً من المأمور ، يُورثُ وجوب الإتيان به على المطلوب منه ، يقول متحدثاً عن صيغ الأمر وصوره : « وهي حقيقة فيه^(٧٤) لتبادر الفهم عند استماع نحو (قُمْ) وَ (لِيَقُمْ زيد) الى جانب الأمر ، وتوقَّف ما سواه من الدعاء والالتماس والندب والإباحة والتهديد على اعتبار القرائن . وإطباق أئمة اللغة على اضافتهم نحو (قُمْ) وَ (لِيَقُمْ) الى (الأمر) بقولهم : صيغة الأمر ، وَمِثَالُ الأمر ، وَلَمْ الأمر ، دون أن يقولوا : صيغة الإباحة ، وَلَمْ الإباحة ، مثلاً يمدُّ ذلك لك .. وَلَا شَبَهَةَ فِي أَنَّ طلب المتصور على سبيل (الاستعلاء) يورث ايجاب الاتيان به على المطلوب منه ، ثم اذا كان الاستعلاء مِمَّنْ هُوَ أَعْلَى رتبةً من المأمور استتبع ايجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة ، وإلَّا لم يستتبعه . فاذا صادفت هذه أصل الاستعمال بالشرط المذكور أفادت الوجوب ، وإلَّا لم تفد غير الطلب ، ثم أنَّها حينئذ تولد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام ، إن استعملت على سبيل التضرع كقولنا ، (اللَّهُمَّ اغْفِرْ وارْحَمْ) وَلَدَّت الدعاء .. » .^(٧٥)

والخطيب القزويني لم يجزم بشيء في المعنى الذي وضعت له صيغة الأمر حقيقة ، ولكنه أشار الى ما هو الأظهر عنده لقوة إمارته ، فقال بأنَّ الأظهر في صيغته أنَّها موضوعة لطلب الفعل (استعلاء) . وقال عن استدلال السكاكي على دلالة الصيغة على الأمر حقيقة بإطباق أئمة اللغة على اضافة صيغته الى الأمر ، بأنَّه فيه نظر : « والأظهر أَنَّ صيغته .. موضوعة لطلب الفعل استعلاء ، لتبادر الذهن عند

(٧٤) أي ، أَنَّ صيغة الأمر حقيقة في الأمر .

(٧٥) مفتاح العلوم ، ص ١٥٢ ، وينظر : ص (١٧٠) من طبعة المطبعة الادبية بمصر ، الطبعة الاولى ، ١٣١٧ هـ .

سماعها الى ذلك ، وتوقف ماسواه على القرينة . قال السكاكي : ولإطباق أئمة اللغة على إضافتها الى الأمر بقولهم : صيغة الأمر ، ومثال الأمر ، ولأم الأمر . وفيه نظر لا يخفى على المتأمل »^(٧٦) . وهذا الذي استظهره القزويني مخالف لمذهب جمهور الأصوليين كما تقدم من أنها حقيقة في الوجوب^(٧٧) .

أما التفتازاني فقد أشار الى أن الدلائل ليست مفيدة للقطع بشيء مما قاله الأصوليون في حقيقة المعنى الذي وضعت له صيغة الأمر^(٧٨) . وكان من رأى المغربي في صيغة الأمر أن « الراجح فيها أنها تسمى أمراً حقيقة سواء كانت فيما استعملت فيه للوجوب أو لغيره »^(٧٩) .

وجمهور المفسرين يرون أن (الأمر) للوجوب في أصله ، إلا أن يدل دليل على خلاف الوجوب ، يقول الطبري : « فإن قال قائل : فإن أمر الله ونهيته على (الإيجاب والإلزام) حتى تقوم حجة بأن ذلك على (التأديب) و (الإرشاد) و (الإعلام) ، وقد قال تعالى ذكره : « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء »^(٨٠) ، وذلك أمر ، فهل من دليل على أنه من الأمر الذي هو على غير وجه الإلزام والایجاب ؟ ، قيل : نعم ، والدليل على ذلك قوله : « فإن خفتن ألا تعدلوا فواحدة »^(٨١) ، فكان معلوماً بذلك أن قوله « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء » وإن كان مخرجه مخرج الأمر ، فإنه بمعنى الدلالة على النهي عن نكاح ما خاف النكاح الجور فيه من عدد النساء ، لا بمعنى الأمر بالنكاح ، فإن المعنى به : وإن خفتن ألا تقسطوا في اليتامى فتحرجتم فيهن ، فكذاك فخرجوا في النساء ، فلا تنكحوا إلا ما أمنت الجور فيه منهن ، ما أحلته لكم من الواحدة الى الأربع . وقد بينا في غير هذا الموضع بأن العرب تخرج الكلام بلفظ (الأمر) ومعناها فيه (النهي) أو (التهديد والوعيد) ، كما قال جل ثناؤه : « فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر »^(٨٢) ، وكما قال :

(٧٦) الايضاح ، ج ١ ص ١٤٢ ، وينظر : مختصر التفتازاني - شروح التلخيص ، ج ٢ ص

٢١٠ - ٢١١ .

(٧٧) ينظر : مواهب الفتاح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢١٢ .

(٧٨) ينظر : مختصر التفتازاني - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢١٠ .

(٧٩) مواهب الفتاح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٨٠) سورة النساء ، الآية ٢ .

(٨١) سورة الكهف ، الآية ٢٩ .

« لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ » (٨٢) ، فخرج ذلك مخرج الأمر ، والمقصود به التهديد والوعيد والزجر والنهي .. » (٨٣) ويقول الزمخشري : « (الأمر) للوجوب في أصله ، إلا أن يدل دليل على خلاف الوجوب ، كما دل في قوله : « فاصطادوا » ، (٨٤) « فانتشروا » ، (٨٥) ونحو ذلك » (٨٦) .

أما النحاة فقد أشار سيبويه منهم الى أن الاستفهام سياق فعلي ، وذلك لأنه يشارك الأمر في أنه غير واجب ، بمعنى أنه يجوز أن يقع وأن لا يقع ، « وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل ، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدؤا بعدها الأسماء ، والأصل غير ذلك ، ألا ترى أنهم يقولون : (هل زيد منطلق ؟) و (هل زيد في الدار ؟) و (كيف زيد أخذ ؟) . فإن قلت ، (هل زيداً رأيت ؟) و (هل زيد ذهب ؟) فبفتح ولم يجز إلا في الشعر ، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل .. وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب ، وأنه يريد به من المخاطب أمراً لم يستقر عند السائل » (٨٧) ، وقد أشار سيبويه الى ذلك أيضاً في « باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي » : « وهي حروف النفي ، شبهوها بحروف الاستفهام حيث قدم الاسم قبل الفعل ، لأنهن غير واجبات ، كما أن الألف وحروف الجزاء غير واجبة ، وكما أن الأمر والنهي غير واجبتين » (٨٨) .

وتابعه في ذلك المبرد حيث قال في « باب النونين الثقيلة والخفيفة » : « إعلم أنهما لا تدخلان من الأفعال إلا على ما لم يجب ، ولا يكون من ذلك إلا في الفعل الذي يؤكد ليقع ، وذلك ما لم يكن خبراً فيما ضارع القسم ، .. فمن مواضعهما ،

(٨٢) سورة النحل ، الآية ٥٥ .

(٨٣) جامع البيان ، ج ٤ ص ٢٢٨ .

(٨٤) سورة المائدة ، الآية ٢ .

(٨٥) سورة الأحزاب ، الآية ٥٢ ، وسورة الجمعة ، الآية ١٠ .

(٨٦) الكشاف ، ج ١ ص ٢٤٢ - ٢٤٤ ، وينظر : ص ٤٠٢ في تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه » (سورة البقرة : الآية ٢٨٢) ، ص ٥٠٢ في تفسير قوله تعالى : « وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه » (سورة النساء : الآية ٨) .

(٨٧) الكتاب ، ج ١ ص ٩٨ - ٩٩ ، وينظر : ص ١٣٧ - ١٣٨ ، ١٤٤ .

(٨٨) المصدر نفسه ، ج ١ ص ١٤٥ ، وينظر : ج ٢ ص ٥١٢ .

(الأمر) و (النهي) لأنهما غير واجبين .. ومن مواضعهما (الاستفهام) لأنه غير واجب « (٨) » .

ووافقه في ذلك الجرجاني الذي يرى أن (الأمر) لا يدل على ثبوت ، لأنه لا يصح إلا فيما يُستقبل ، والمستقبل مما لم يثبت ، يقول : « والثابت لا يفتقر إلى التأكيد كما يفتقر إليه ما لم يثبت ، وهو المستقبل ، ولهذا دخل في (الأمر) و (النهي) ، نحو : (لا يخرجن زيد) و (اضربن عمرا) ، لأن ذلك مما لم يثبت ، إذ (الأمر) و (النهي) لا يصحان إلا فيما يُستقبل ، من حيث إن الحاصل لا يحصل » (٩) .

أما ابن فارس فكان يرى أن صيغة الأمر تدل على الوجوب ، فقال في تعريفه للأمر : « (الأمر) : وهو عند العرب ما إذا لم يفعله المأمور به سُمي عاصياً » (١٠) ، واستدل على ذلك بأن العادة جارية بأن من أمر خادمه بفعل معين فلم يفعل ، فإن خادمه عاص وإن الأمر معصي ، « فإن قال قائل ، فما حال الأمر في وجوبه وغير وجوبه ؟ ، قيل له : أما العرب فليس يحفظ عنهم في ذلك شيء ، غير أن العادة جارية بأن من أمر خادمه بسقيه ماء فلم يفعل ، فإن خادمه عاص وإن الأمر معصي . وكذلك إذا نهى خادمه عن الكلام فتكلم ، لا فرق عندهم في ذلك بين الأمر والنهي » (١١) .

أما السيوطي فقد نص على أن صيغة الأمر حقيقة في الوجوب ، وأن استعمالها لِمَعَانٍ أُخْرَى إنما هو من المجاز فقال : « (الأمر) : وهو طلب فعل غير كف . وصيغته (افعل) و (لتفعل) ، وهي حقيقة في الإيجاب ، نحو « أقيموا الصلاة » (١٢) ، (فليصلوا معك) (١٣) . وترد مجازاً لِمَعَانٍ أُخْرٍ ، منها : (الندب)

(٨٩) المقتضب ، ج ٢ ص ١١ - ١٢ .

(٩٠) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ٢ ص ١١٢٩ - ١١٣٠ .

(٩١) الصاحبي ، ص ١٥٤ .

(٩٢) الصاحبي ، ص ١٥٧ .

(٩٣) سورة البقرة ، الآية ٤٣ .

(٩٤) سورة النساء ، الآية ١٠٢ .

نحو « وإذا قُرِئَ القرآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا »^(٩٥)، و (الإباحة) نحو (فَكَاتِبُوهُمْ)^(٩٦) نَصُّ الشافعي على أَنَّ الامر فيه للإباحة^(٩٧).

والذي أراه أَنَّ القول بِأَنَّ صيغة الأمر موضوعة حقيقة للوجوب، وأن استعمالها في معاني (النَدْب) و (الإباحة) وغيرها إنما هو ممَّا خرجت فيه الصيغة عن حقيقتها، هو الصحيح، لِأَنَّهُ يقود الى المحافظة على وحدة تسمية الصيغة. وعلى العكس من ذلك القول بان الصيغة مشتركة بين الوجوب والنَدْب والإباحة، فإنه يقود الى تجزئة الصيغة الى تسميات متعددة.

دلالة الأمر على الزمن

وَضَعَ الأصوليون أقسامَ الزمن الثلاثة أساساً لتقسيم الفعل: « (الفعل) : مَا دُلَّ عَلَى حَدَثٍ مُقْتَرِنٍ بِزَمَانٍ مُحْصَلٍ .. و (الزَمَانُ المُحْصَلُ) : الماضي، والحال، والمستقبل. وهو^(٩٨) منقسم بحسب الزمان : ف (الماضي) منه ك (قام) و (قعد) . و (الحاضر) و (المستقبل) في اللفظ واحدٌ، ويسمى (المضارع)، وهو ما في أولِهِ إحدى الزوائد الأربع .. وتخليصُ (المستقبل) عن (الحاضر) بدخول (السين) أو (سوف) عليه، كقولك : (سيقوم) و (سوف يقوم) . وأما (فعلُ الأمر) : فما نَزَعَ مِنْهُ حرفُ المضارعة لا غيرُ، كقولك في (يقوم) : (قُمْ) ، ونحوه^(٩٩).

وقد اختلف الأصوليون في الزمن الذي تقتضيه صيغة الأمر المطلقة، فقال بعضهم : تقتضي الفور^(١٠٠)، قال به مَنْ قال بِأَنَّ الأمر للوجوب، لِأَنَّ تجويز التأخير بالتوسُّع أو بالتأخير يناقض الوجوب عندهم، كما قال به مَنْ قال بِأَنَّ

(٩٥) سورة الاعراف، الآية ٢٠٤.

(٩٦) سورة النور، الآية ٢٢.

(٩٧) الالتقان، ج ٢ ص ٨١، وينظر: معترك الاقتران، ج ١ ص ٤٤١.

(٩٨) أي: الفعل.

(٩٩) الأحكام في أصول الأحكام، ج ١ ص ٨٢ - ٨٤.

(١٠٠) الفور: «مصدر من (فارت القدر) إذا غلت، فاستمير للسرعة، ثم سُمِّيَتْ به

الحالة التي لا ريث فيها ولا تمريج على شيء من صاحبها، فقليل، (خرج

من فوره) كما تقول: (من ساعته)، لم يلبث» (الكشاف، ج ١

ص ٤٦٢).

الأمر للتكرار، لِأنَّهم يُوجبون استغراق الأوقات بعد وُرُود الأمر، لذلك تجب المبادرة عندهم. وقال آخرون تقتضي التراخي. ومنهم مَنْ قال بالتوقُّف في التراخي، لِأنَّ المُبادر مُمثِّل قطعاً، لكنَّ المؤخِّر لا يُعلِّم هل هو ممثِّل أم لا؟. ومنهم مَنْ قال بالتوقُّف مُطلقاً في الفور والتراخي، لِاحتمال وجوب التراخي، فَلَعَلَّه يَأْتُمُّ إِنْ بَادَرَ (١٠١).

واختار الغزالي أَنَّ الأمر لا يقتضي إلَّا الامتثال، فيستوي فيه البدار والتأخير فقال، «والمُختار أَنَّهُ لا يقتضي إلَّا الامتثال، ويستوي فيه البدار والتأخير» (١٠٢). واختار الأنصاري أَنَّهُ لا يَدُلُّ إلَّا على الطلب في المستقبل مُطلقاً فقال: «لا يَدُلُّ إلَّا على الطلب في المستقبل في أيِّ جُزء كان منه» (١٠٣).

لقد فَرَّق الأنصاري بين زمان الطلب في صيغة الأمر وزمان المطلوب: «الحاضر في الأمر زمان الطلب، فَإِنَّ الطلب فيه في الحال، ولا يقتضي ذلك أَنْ يكون زمانُ المطلوب حاضراً» (١٠٤). وَلَمَّا كان البحث في زمن الأمر يعني عنده البحث في زمن المطلوب، أو في زمن الامتثال للأمر، فقد مَنَعَ الدلالة على الحال في الأمر، لِأنَّ الحاصل لا يُطلب، وقال في رَدِّهِ على القائلين بالفور، بِأنَّهُ لا يمكن في الأمر إلَّا الاستقبال، إمَّا فُوراً (عند مَنْ قال بالفور)، أو بعده (عند مَنْ قال بالتراخي)، أو مُطلقاً كما قال هو، «إِنَّ الحال في الأمر ممتنع، فَإِنَّ الحاصل لا يُطلب.. فلا يمكن فيه إلَّا الاستقبال، إمَّا (فُوراً) كما عندكم، أو (بعده) كما قيل، أو (مطلقاً) كما نقول» (١٠٥).

وواضح أَنَّ أكثر الأصوليين لم يكونوا يبحثون في زمن صيغة الأمر نفسها، وإنما كانوا يبحثون في زمن امتثال المخاطب لها، وكان اختلافهم قائماً على هذا الأساس، «قال الشافعي: وجوب البدار الى المأمور به لا يفهم من مطلق الأمر، خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله وجماعة من الأصوليين.. وتمسك الشافعي رضي الله عنه بأنَّ

(١٠١) ينظر: المستصفى، ج ٢ ص ٩، والاحكام في اصول الاحكام، ج ١ ص ١٤٩ - ١٥٧، ج ٢ ص ٢٤٢، وفواتح الرحموت، ج ١ ص ٢٨٧ - ٢٨٨.

(١٠٢) المستصفى، ج ٢ ص ٩.

(١٠٣) فواتح الرحموت، ج ١ ص ٢٨٨.

(١٠٤) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(١٠٥) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

الامتثال مفهوم ، وليس فيه تعرض للوقت ، ولا يختص بزمن « (١٦) . ولذلك فنحن نجد من الأصوليين مَنْ لم يلمح في الأمر سوى دلالة على طلب الامتثال ، ولم يلمح في صيغته ذاتها تعرضاً للوقت ولا اختصاصاً بزمن ، يقول الامدي : « والمختار أنه مهما فعل ، مقدماً أو مؤخراً ، كان ممثلاً للأمر ، ولا إثم عليه بالتأخير . والدليل على ذلك أن الأمر حقيقة في (طلب الفعل) لاغير ، فمهما أتى بالفعل في أي زمان كان ، مقدماً أو مؤخراً ، كان اتياً بمدلول الأمر ، فيكون ممثلاً للأمر ، ولا إثم عليه بالتأخير ، لكونه اتياً بما أمر به على الوجه الذي أمر به . وبيان أن مدلول الأمر (طلب الفعل) لاغير ، وجهان :

(الأول) ، أنه دليل على طلب الفعل بالاجماع ، والأصل عدم دلالة على أمر خارج ، والزمان - وإن كان لا بُدَّ منه من ضرورة وقوع الفعل المأمور به - لا يلزم أن يكون داخلاً في مدلول الأمر ، فإن اللازم من الشيء أعم من الداخل في معناه ، ولا أن يكون متعيناً ، كما لا تتعين الآلة في الضرب ، ولا الشخص المضروب ، وإن كان ذلك من ضرورات امتثال الأمر بالضرب .

(الوجه الثاني) ، أنه يجوز ورود الأمر بالفعل على الفور وعلى التراخي ، ويصح مع ذلك أن يقال بوجود الأمر في الصورتين ، والأصل في الإطلاق الحقيقية ، ولا مشترك بين الصورتين سوى (طلب الفعل) ، لأن الأصل عدم ماسوأة ، فيجب أن يكون هو مدلول الأمر في الصورتين ، دون ما به الاقتران من الزمان وغيره ، نفياً للتجوُّز والاشتراك عن اللفظ « (١٧) ، ويقول العاملي ، « إن المتبادر من الأمر طلب إيجاد حقيقة الفعل ، والمرة والتكرار خارجان عن حقيقته ، كالزمان والمكان ونحوهما ، فكما أن قول القائل (اضرِبْ) غير متناول لمكان ، ولا زمان ، ولا آلة يقع بها الضرب ، كذلك غير متناول للعدد في كثرة ولا قلة « (١٨) .

(١٦) المنطوق ، ص ١١١ - ١١٢ ، وينظر ، الاحكام في أصول الاحكام ج ٢ ص ٢٤٢ - ٢٥٠ ، والبحر المحيط ج ١ ص ١٥٢

(١٧) الإحكام في أصول الأحكام ، ج ٢ ص ٢٤٢ - ٢٤٣ ، وينظر ، ص ٢٤٢ - ٢٥٠ ، ج ١ ص ٨٢ - ٨٤ .

(١٨) معالم الدين ، لحسن بن زيد الدين العاملي (ت ١٠١١ هـ) ، مطبعة الاداب في النجف ، ص ٢١٦ - نقلاً عن : البحث النحوي عند الأصوليين ، ص ١٥٤ .

وكما اختلف الأصوليون في الزمن الذي تقتضيه صيغة الأمر المطلقة ، اختلف فيه البلاغيون أيضاً ، فقد ذهب السكاكي منهم الى أن الأمر حقّه الفور ، بمعنى أنه اذا قيل (افعل) فمعناه : افعل فوراً ، ولا يدلّ على التراخي إلا بقرينة ، ومتى انتفت انصرف للفور . واستدلّ على ذلك بأنّ الفور هو الظاهر من الطلب ، لأنّ مقتضى الطبع في كون الشيء مطلوباً ، أنه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه في الحين ، وهذا شأن الطلب في الجملة عند الانصاف ، وكل ما يعرض من غير هذا فليس من مقتضى الطلب . وقد قاس الأمر في ذلك على الاستفهام والنداء ، فإنه لاختفاء أنهما يقتضيان الفور ، فالأول يقتضي فوريةً الجواب عن المستفهم عنه ، والثاني يقتضي فوريةً اقبال المنادى . واستدلّ كذلك بتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه الى تغيير الأمر الأول ، دون الجمع وإرادة التراخي ، يقول : « والأمر والنهي حقهما الفور ، والتراخي يوقف على قرائن الأحوال ، لكونهما للطلب ، ولكون الطلب في استدعاء تعجيل المطلوب أظهر منه في عدم الاستدعاء له عند الانصاف ، والنظر الى حال المطلوب بأخويهما وهما الاستفهام والنداء مُنبّه على ذلك صالح ، ومما يُنبّه على ذلك تبادر الفهم إذا أمر المولى عبده بالقيام ، ثم أمره قبل أن يقوم بأن يضطجع وينام حتى المساء ، الى أن المولى غيّر الأمر دون تقدير الجمع بينهما في الأمر وإرادة التراخي للقيام ، وكذا استحسان العقلاء عند أمر المولى عبده بالقيام أو القعود أو عند نهيه إيّاه ، إذا لم يتبادر الى ذلك ذمّه » (١٠٩) .

والخصيب القزويني لم يسلم بما قاله السكاكي من كون الأمر للفور ، وذلك لما تبيّن خلافه في أصول الفقه ، قال : « ثم (الأمر) قال السكاكي ، حقّه الفور ، لأنه الظاهر من الطلب ، ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه ، الى تغيير الأمر الأول دون الجمع وإرادة التراخي . والحق خلافه ، لما تبيّن في أصول الفقه » (١١٠) .

(١٠٩) مفتاح العلوم ، ص ١٥٢ .

(١١٠) الايضاح ، ج ١ ص ١٤٥ .

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْبَلَاغِيْنَ كَانُوا كَالْأَصُولِيِّينَ يَبْحَثُونَ فِي زَمَنِ امْتِثَالِ الْمُخَاطَبِ لِلْأَمْرِ ،
 لَا فِي الزَّمَنِ الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ تَدُلَّ عَلَيْهِ صِيغَةُ فِعْلِ الْأَمْرِ ذَاتِهَا ،
 يَقُولُ السَّبْكِى : « اختلف الناس في صيغة الأمر عند تجرّدها عن القرائن ، هل
 تقتضي الامتثال على الفور ؟ أم على التراخي ؟ أم لاتدلّ على أحدهما بل على
 الأعم ؟ » (١١١) . ويقول ابن يعقوب المغربي : « ثم (الأمر) أي : صيغته ، إذا
 استعملت في شيء فاختلف في المطلوب بها .. فقليل : حقه مطلقا كونه مطلوباً
 فيمتثل بالفور أو بالتراخي ، ولا يتعيّن أحدهما في مدلولها إلا بقرينة . وقال
 السكاكي : حقه الفور » (١١٢) . ولهذا ذهب بعضهم الى أنّ مدلول صيغة الأمر هو طلب
 ماهية الفعل مطلقاً من غير قيد الزمن ، أمّا الامتثال للأمر فإنّ المأمور يكون ممثلاً
 للأمر بالأتیان بالفعل المأمور به على سبيل الفور أو التراخي ، ولا يتعيّن أحدهما
 في مدلوله إلا بقرينة فقال : « إنّ صيغة الأمر مدلولها طلب ماهية الفعل مطلقاً ،
 لا بقيد المرة أو التكرار ، ولا بقيد الفورية أو التراخي . فيكون المأمور ممثلاً للأمر
 بالأتیان بالفعل المأمور به على سبيل الفور أو التراخي ، ولا يتعيّن أحدهما في
 مدلولها إلا بقرينة » (١١٣) .

أما النحاة فهم أيضاً قد وضعوا أقسام الزمن الثلاثة أساساً لتقسيم الفعل ، يقول
 سيبويه : « وأما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ،
 ولما يكون ولم يقع ، ولما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء ماضى ف (ذهب) و
 (سمع) و (مكث) و (حمد) ، وأما بناء مالم يقع فإنه قولك أمراً : (اذهب) و
 (اقتل) و (اضرب) ، ومخبراً : (يقتل) و (يذهب) و (يضرب) و (يقتل) و
 (يضرب) ، وكذلك بناء مالم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت » (١١٤) . فالفعل عندهم
 ثلاثة أقسام ، لأنّ أقسام الزمن ثلاثة ، فربطوا كلّ قسم من أقسام الفعل بقسم من
 أقسام الزمن : « إنّ قال قائل : لم كانت الأفعال ثلاثة : ماض ، وحاضر ،
 ومستقبل ؟ قيل : لأنّ الأزمنة ثلاثة ، ولمّا كانت ثلاثة وجب أن تكون الأفعال

(١١١) عروس الأفراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٢ .

(١١٢) مواهب الفتاح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٢ .

(١١٣) حاشية الدسوقي على شرح السمع - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٢ .

(١١٤) الكتاب ، ج ١ ص ١٢ .

ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل « (١١٥) . وهكذا خصصوا الفعل الماضي بالزمن الماضي ، وخصصوا فعل الأمر بالزمن المستقبل ، وجعلوا المضارع صالحاً للحال والاستقبال ، « وتنقسم وضماً الى : ماضٍ بوضعه ك (فعل) ، ومستقبل بوضعه ك (أفعل) ، ومبهم بين الحال والاستقبال وهو ما في أوَّلِهِ إحدى الزوائد الأربع ، يجمعها : أُنِيتُ » (١١٦) . وهم قد خصَّصوا فعل الأمر بالزمن المستقبل مُطلقاً ، « والأمر مُستقبل أبداً ، لِأنَّه مطلوب به حصول ما لَمْ يحصل أو دَوَّام ما حَصَلَ » (١١٧) .

على أنَّنا نجد من النحاة مَنْ لم يلمح في الأمر سوى دلالته على الأمر ، ولم يلمح فيه دلالة على الزمن ، فالجرجاني يرى الفعل ثلاثة أقسام ، فينصُّ على أنَّ الفعل الماضي يكون للزمن الماضي خاصة ، والمضارع يصلح للحال والاستقبال ، أما الأمر فقد اكتفى فيه بالقول بأنه ، « يكون أمراً للمخاطب » (١١٨) ، فهو لا يشير الى أية دلالة له على الزمن . بل نجده في موضع آخر ينص على أنَّ فعل الأمر يفيد الدلالة على الطلب فقط ولا يفيد الدلالة على الزمن ، فيقول : « ألا ترى أنك إذا قلت : (اضرب) لم يكن في ضمنه أنَّه يفعل هذا الفعل فيما يستقبل ، وإنما يفيد أنَّكَ تطلبه فقط » (١١٩) .

وذلك لأنَّ (الزمن) لا يتعلق بـ (صيغة الأمر) وإنما هو يتعلق بـ (المأمور به) ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ : كُنْ فَيَكُونُ » (١٢٠) : « كُنْ فيكون » : من (كَانَ) التامة التي بمعنى (الحدث) و (الوجود) ، أي : إذا أردنا وجودَ شيء فليس إلَّا أن نقول له : (احدث) فهو يحدث

-
- (١١٥) أسرار العربية ، ص ٣١٥ ، وينظر : المرتجل ، ص ١٤ ، وشرح المفصل ، ج ٧ ص ٤ .
(١١٦) الفصول الخمسون ، لأبي الحسين يحيى بن عبد المصطفى المغربي (ت ٦٢٨ هـ) ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٧٠ .
(١١٧) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، للسيوطي ، دار المعرفة - بيروت ، ج ١ ص ٧٠ ، وينظر : شرح المفصل ، ج ٧ ص ٥٩ .
(١١٨) الجمل ، للجرجاني ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢ ، ص ٥ ، وينظر : المرتجل ، ص ٢١ - ٢٢ .
(١١٩) شرح التكملة (مخطوط) ، المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ٣٥٤ ، ص ٢٢٧ - نقلاً عن : منهج البحث النحوي عند الجرجاني (رسالة ماجستير مخطوطة) ، لمحمد كاظم البكاء ، مكتبة الدراسات العليا - كلية الاداب / جامعة بغداد ، برقم ١٣٣٤٤ ، ص ١٤٩ .
(١٢٠) سورة النحل ، الآية ٤٠ .

عقيب ذلك لا يتوقف . وهذا مثَلُ لأن مراداً لا يمتنع عليه ، وأن وجوده عند إرادته تعالى غير متوقف كوجود (المأمور به) عند أمر الأمر المطاع اذا وَرَدَ على المأمور المطيع الممثل « (١٣١) .

وذلك لأن التلفظ بصيغة الأمر أو النهي واقع لحينه ، أما الأحداث الواقعة أمراً أو نهياً ، أي (المأمور بها) أو (المنهي عنها) ، فإنها تُقَيَّدُ بالظروف ، وقد نقل البغدادي قول السهيلي في بيت لبيد بن ربيعة : (١٣٢)

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَنْكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ
« لَمْ يُرِدِ الشَّاعِرُ إِيقَاعَ التَّسْلِيمِ عَلَيْهِ لِحِينِهِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَهُ بَعْدَ الْحَوْلِ ، فَلَوْ قَالَ : (ثُمَّ السَّلامُ عَلَيْكُمَا) لَكَانَ مُسَلِّمًا فِي وَقْتِهِ الَّذِي نَطَقَ بِهِ فِي الْبَيْتِ ، فَلِذَا ذَكَرَ الْاسْمَ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ اللَّفْظِ ، أَيْ إِنَّمَا لَفِظَ بِالتَّسْلِيمِ بَعْدَ الْحَوْلِ ، وَذَلِكَ السَّلامُ دَعَاءٌ ، فَلَا يَتَّقَيَّدُ بِالزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ لِحِينُهُ ، فَلَا يُقَالُ : (بَعْدَ الْجُمُعَةِ اللَّهُمَّ ارْحَمْ زَيْدًا) ، وَإِنَّمَا يُقَالُ : (اغْفِرْ لِي بَعْدَ الْمَوْتِ) ، وَ (بَعْدَ) ظَرْفٌ لِلْمَغْفِرَةِ ، وَالدَّعَاءُ وَاقِعٌ لِحِينُهُ ، فَإِنْ أُرِدْتَ أَنْ تَجْعَلَ الْوَقْتَ ظَرْفًا لِلدَّعَاءِ صُرِّحَتْ بِلَفْظِ الْفِعْلِ فَقُلْتَ : (بَعْدَ الْجُمُعَةِ أَدْعُو بِكَذَا وَالْفِظْهُ) وَنَحْوَهُ ، لِأَنَّ الظَّرُوفَ إِنَّمَا تُقَيَّدُ بِهَا الْأَحْدَاثُ الْوَاقِعَةُ خَبَرًا أَوْ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا ، وَأَمَّا غَيْرُهَا مِنَ الْمَعَانِي كَالْعُقُودِ وَالْقَسَمِ وَالدَّعَاءِ وَالتَّمْنِيِ وَالِاسْتِفْهَامِ ، فَإِنَّهَا وَاقِعَةٌ لِحِينَ النُّطْقِ بِهَا ، فَإِذَا قَالَ : (بَعْدَ الْحَوْلِ وَاللَّهُ لِأَخْرَجَنَّ) فَقَدْ انْعَقَدَ الْيَمِينُ حِينَ نَطَقَ بِهِ ، وَلَا يَنْفَعُهُ أَنْ يَقُولَ : أُرِدْتُ أَنْ لَا أَوْقَعَ الْيَمِينَ إِلَّا بَعْدَ الْحَوْلِ ، فَإِنَّهُ لَوْ أَرَادَ ذَلِكَ قَالَ : (بَعْدَ الْحَوْلِ أَحْلَفُ أَوْ أَلْفِظُ بِالْيَمِينِ) . فَأَمَّا (الْأَمْرُ) وَ (النَّهْيُ) وَ (الْخَبَرُ) فَإِنَّمَا تُقَيَّدُ بِالظَّرُوفِ لِأَنَّ الظَّرُوفَ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا يَقَعُ فِيهَا (الْفِعْلُ الْمَأْمُورُ بِهِ) أَوْ

(١٣١) الكشاف ، ج ٢ ص ٤١٠ ، وينظر ، ص ٥٠٩ في تفسير قوله تعالى : « إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ ، كُنْ فَيَكُونُ » (سورة ال عمران ، الآية ٤٧) ، وج ٢ ص ٢٢٢ في تفسير قوله تعالى : « إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » (سورة يس ، الآية ٨٢)
(١٣٢) البيت من الطويل ، وقد ورد كذلك في : أصالي الزجاجي ، ص ٦٣ ، والخصائص ، ج ٢ ص ٢٩ ، والمنصف ، ج ٢ ص ١٢٥ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٤ ، والمقرب ، ص ٤٥ ، وفتح الهوامع ، ج ٢ ص ٤٩ ، ١٥٨ ، وديوانه ، ص ٢١٤ .
(مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ١٢٢)

(المخبر عنه)، دون (الأمر) و(الخبر) فإنهما واقعان لحين النطق بهما، فإذا قلت: (اضرب زيدا يوم الجمعة) فـ (الضرب) واقع في اليوم وأنت اليوم أمره. فلو أن ليبدأ قال: (إلى الحول ثم السلام عليكما) كان مسلماً لحينه، وقد أراد: إني لا ألفظ بالتسليم والوداع إلا بعد الحول، ولذا ذكر الاسم، الذي هو اللفظ، ليكون بعد الحول ظرفاً «(١٣٣)»

ويرى ابن هشام هو الآخر أن صيغة الأمر (افعل) إنما هي لطلب القيام بالفعل ليس غير، وليس فيها إشارة للزمن المستقبل، فمدلول الصيغة، وهو الطلب الصادر عن المتكلم، حاصل عند التلفظ بها، لا يتأخر عنها، وإنما يتأخر عنها ويدل على الاستقبال الامتثال والاستجابة للطلب من قبل المخاطب، وهو خارج عن مدلول صيغة الأمر، يقول: «إن الطلب من أقسام الإنشاء، وإن مدلول (قم) حاصل عند التلفظ به، لا يتأخر عنه، وإنما يتأخر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ» (١٣٤). فابن هشام يرى أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمن، وكون فعل الأمر من أفعال الإنشاء يقود عنده إلى الأشكال في فعليته، لأنه يعني تجرده عن الزمن، والفعل لا يكون فعلاً إلا بالزمن، لأن الزمن عنصر أساس في الفعل. ولكن المنقذ لفعل الأمر من أن تشكل فعليته، في رأي ابن هشام، هو أن نأخذ بقول الكوفيين بأن فعل الأمر (افعل) أصله معرب مجزوم: (لتفعل)، وعند ذلك يكون الدال على الإنشاء في الأمر هو (اللام) لا (الفعل)، يقول: «إن الفعل إنما وُضع لتقيد الحدث بالزمان المحض، وكونه أمراً أو خبراً خارجاً عن مقصوده.. إن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان، كـ (يفت) و (أقسمت) و (قيلت)،

(١٣٣) خزانه الأدب، ج ٤، ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

(١٣٤) شرح شذور الذهب، ص ٢٢.

وهذا المعنى هو ما يذهب إليه أيضاً الدكتور الجوارى في قوله: «أما الإنشاء، ولا سيما الطلب المحض، فليس فيه أثارة من معنى الزمن بهال، فإذا قلت لمخاطب: (ادخل) فإنك تطلب منه فعل الدخول، أي أنك تطلب منه القيام بالفعل ليس غير، فإذا استجاب فإنه يقوم بفعل مستقل عن فعل الطلب، دالا على معنى الاستقبال، تقول له: (ادخل)، فيدخل. فالفعل الذي دل على معنى الاستقبال هو الفعل الذي اجيب به الطلب، لا فعل الطلب نفسه». (نحو الفعل، ص ٥٩ - ٦٠).

وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأنَّ تجرُّدها عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر ، ولا يمكن إدعاء ذلك في نحو (قُمْ) لِأَنَّهُ ليس له حالة غير هذه ، وحينئذ فتشكل فعليته ، فاذا أدعِيَ أَنَّ أصله ، (لَتَقُمْ) ، كان الدال على الإنشاء (اللام) لا (الفعل) « (١٢٥) » .

فواضح من كلام ابن هشام أَنَّ فعلَ الأمر ، باعتباره فعلاً انشائياً ، مجرد عن الزمن ، وهو لذلك تشكل فعليته ، ولكنَّ المقول بما قاله الكوفيون بأنَّ الأمر (أفعل) في أصله مضارع مجزوم : (لَتَفْعَلْ) ، يجعل الفعل ذالاً على الزمن باعتباره فعلاً مضارعاً مجزوماً باللام ، ويجعل الدلالة على الأمر ، وهو المعنى الانشائي في فعل الأمر ، من نصيب (لام الأمر) أو اختصاصها لا من نصيب (الفعل) . وإذا ما تأكدَ لَدَيْنَا أَنَّ الأمر مُستقل بصيغته ، وليس مُقتطعاً من المضارع (١٢٦) ، فإنه عندئذ يسقط هذا التوجيه الذي ذكره ابن هشام ، ولا يبقى في الأمر إلا أن يكون مجرداً عن الزمن ، وعندئذ تشكل فعليته حقاً ، وهذا هو الصحيح ، فالأمر في حقيقته ليس فعلاً ، لِأَنَّهُ لا يدلُّ على زمن يتلبس فيه الفاعل بالفعل كما لو قلنا : (قَامَ زيد) و (يقومُ سعيد) ، فقولنا (قُمْ) مُجرَّد صيغة يُطلب بها الفعل من المُخاطَب . وهذا ما يذهب إليه باحثون معاصرون ، فالاستاذ ابراهيم مصطفى يرى أَنَّ صيغ الأفعال التي تدلُّ على الزمن في العربية إنما هي : الماضي والمضارع فقط ، واستثنى الأمر لِأَنَّهُ « من الواضح أَنَّ الأمر طُلِب ، فليس مما يبين به أزمان الخبر » (١٢٧) .

وفي رأي الدكتور الجواري أَنَّ الأمر « ليس فعلاً واقعاً في الماضي ، ولا الحاضر ، ولا المستقبل ، وإنما هو فعل يطلب وقوعه بهذا الأسلوب » (١٢٨) ، وهو يرى أَنَّ صيغة الأمر لا تدلُّ على معنى زمني ، وإنما تدلُّ على طلب حصول الفعل فقط ، ومن ثمَّ « فهي إذن لا تشتمل على معنى الفعل تاماً بشطريه : الحَدَث والزمن » (١٢٩) . وذهب الدكتور مهدي المخزومي الى أَنَّ « أكبر الظنَّ أَنَّ بناء (أفعل) ليس بفعل ،

(١٢٥) مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٢٧ ، وينظر : حاشية الدسوقي على مفني اللبيب ، لمصطفى

محمد عرفة الدسوقي ، القاهرة ١٣٨٦ هـ ، ج ١ ص ٢٢٩ .

(١٢٦) سياقي تأكيد ذلك عند البحث في أصل صيغة (أفعل) .

(١٢٧) احياء النحو ، ص ٦ - ٧ .

(١٢٨) نحو التيسير ، ص ١١٦ .

(١٢٩) نحو الفعل ، ص ٢٤ ، وينظر : ص ٣٠ - ٣١ ، ٥٩ .

كما يُفهم من هذه الكلمة ، لِأَنَّ الفعل يتميز بشيئين : (أولهما) : أَنَّهُ مقترن بالدلالة على الزمان ، (وثانيهما) : أَنَّهُ يُبنى على المُسند اليه ويُحمل عليه . وبناء (أَفْعَلْ) خَلَوْ من هاتين الميزتين ، فَلَا دَلَالَةَ له على الزمان بصيغته ، وَلَا اسنادَ فيه . أمَّا كونه خلوا من الزمن فَلِأَنَّ المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل ، وَلَا دَلَالَةَ له على شيء من هذا . إِنَّ الذي يدلُّ عليه هو طلب الفعل حسب ، فليس هناك من فعل ، ولا زمان يتلبس فيه الفاعل بالفعل « (١٣٠) » .

دلالة الأمر على المقدار :

كَمَا أَنَّ صيغة الأمر في نفسها تَتَرَدَّد بين الوجوب والنَّدب ، وكما أَنَّهَا بالإضافة الى الزمن تَتَرَدَّد بين الفُور والتَّراخي ، فهي بالإضافة الى المقدار تَتَرَدَّد بين المَرَّة الواحدة واستغراق العُمر .

وكما اختلف الأصوليون في دلالة الأمر على الوجوب ، وفي دلالته على الزمن ، اختلفوا أيضاً في حقيقة المقدار الذي وُضِعَتْ له صيغة الأمر المطلقة ، وهي قول القائل : (أَفْعَلْ) . فتَوَقَّف الواقفية فيه . وزعم غيرُهم أَنَّهُ يختص بفعل واحد ، والمأمور بالقيام تَبَرُّاً ذِمَّتُهُ من وجوب الأمر عليه بِقُوَّة واحدة ، وإليه صار الشافعي - رضي الله عنه - وأكثر الفقهاء . وقال قوم : هو لِلْمَرَّة وَيُحْتَمَل التكرار . وقال أبو اسحق الاسفرايني ، إِنَّهُ لَا بُدَّ من قيام مُسْتَدَام ينبغي أن يَعْمُ كُلَّ زمان ، فهو عنده للتكرار المستوعب لزمان العمر ، وكذا عند المعتزلة وعند أبي حنيفة - رضي الله عنه - « (١٣١) » .

والصحيح ما اختاره الغزالي مِنْ أَنَّ المَرَّة الواحدة أو الفعلة الواحدة معلومة ومفهومة قطعاً ، وما عداها مُتَوَقَّف فيه على بيان دليل ، يقول : « فالمُختار ، أَنَّ الفعلة الواحدة مفهومة قطعاً ، وما عداها مُتَرَدَّد فيه ، مُتَوَقَّف الى بيان قرينة ، ودليل ذلك بطلان ما عداها من المذاهب » « (١٣٢) » . وذلك لِأَنَّ اللفظ بوضعه ليس فيه دلالة

(١٣٠) في النحو العربي - لقد وتوجيه ، ص ١٢٠ .

(١٣١) ينظر ، المنحول ، ص ١٠٨ - ١١١ ، والمستقصى ، ج ٢ ص ٢ - ٦ ، والإحكام في أصول الأحكام ، ج ٢ ص ٢٢٥ .

(١٣٢) المنحول ، ص ١١١ .

على نفى الزيادة ولا على اثباتها ، فهو خال من التعرُّض لِكَمِّيَةِ المأمور به ، لكن يُحتمل الإتمام ببيان الكميَّة ، فيتحصل من هذا أنه تبرأ ذمَّة المأمور بالمرَّة الواحدة لأنَّ وجوبها معلوم ، والزيادة لا دليل على وجوبها إذا لم يتعرَّض اللفظ لها ، هذا هو الظاهر من مطلق اللفظ المجرد من الكميَّة ، ويعتضد هذا باليمين ، فإنه لو قال (والله لأصومن) لَبُرَّ بيوم واحد ، ولو قال (لله عليَّ صوم) لَبُرَّتْ ذمَّتُه من عهدة النذر بيوم واحد ، لأنَّ الزائد لم يتعرَّض له (١٣٣) .

وهذا ما اختاره الأمدي أيضاً ، يقول : « والمُختارُ أنَّ المرَّة الواحدة لا بدَّ منها في الامتثال ، وهو معلوم قطعاً ، والتكرارُ مُحتملٌ ، فإن اقترنت به قرينةٌ أشعرت بإرادة المتكلم التكرارَ حُمِلَ عليه ، وإلا كان الاقتصارُ على المرَّة الواحدة كافياً . والدليل على ذلك أنه إذا قال له : (صَلِّ) أم (صُمْ) فقد أمره بإيقاع فعل (الصلاة) و (الصوم) وهو مصدر (افعل) ، والمصدرُ مُحتملٌ للإستغراقِ والعدد ، ولهذا يصحُّ تفسيره به ... فإذا قال : (صَلِّ) فقد أمره بإيقاع المصدر ، وهو (الصلاة) ، والمصدرُ مُحتملٌ للعدد ، فإن اقترنت به قرينةٌ مُشيرةٌ بإرادة العدد حُمِلَ عليه ، وإلا فالمرَّة الواحدة تكونُ كافية . ولهذا فإنه لو أمر عبده أن يتصدق صدقةً ، أو يشتري خبزاً أو لحماً ، فإنه يُكتفى منه بصدقة واحدة وشراء واحد ، ولو زاد على ذلك فإنه يستحقُّ اللومَ والتوبيخَ لعدم القرينة الصارفة إليه ، وإن كان اللفظُ مُحتملاً له ، وإنما كان كذلك لأنَّ حال (الأمر) مُتَرَدِّدٌ بين إرادة العدد وعدم إرادته ، وإنما يجبُ العددُ مع ظهور الإرادة (١٣٤) .

والزمخشري - من النحويين والمفسرين - قد أَلَمَحَ إلى أنَّ صيغة الأمر قد تفيد معنى الاستمرار والثبات إذا طُلِبَ بها من المخاطب أن يثبت على حاله التي هو عليها ، يقول في قوله تعالى : « قُلْ : يا قوم اعملوا على مَكَاتِبِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدارِ » (١٣٥) ، « قوله « اعملوا على مكاتبتكم » يَحتمل : اعملوا على تمكينكم من أمركم وأقصى استطاعتكم وإمكانكم ، أو : اعملوا على جهتكم وحالكم التي أنتم عليها ، يُقَالُ لرجل إذا أَمِرَ أن يثبت على حاله : (على مكاتبتك يا فلان) أي : اثبت على ما أنت عليه لا تنحرف عنه . « إِنِّي عاملٌ » أي : عامل على

(١٣٣) ينظر : المستصفى ، ج ٢ ص ٢٠ - ٤ .

(١٣٤) الإحكام في أصول الأحكام ، ج ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(١٣٥) سورة الأنعام ، الآية ١٢٥ .

مكانتي التي أنا عليها . والمعنى : اثبتوا على كفركم وعداوتكم لي فإنني ثابت على الاسلام وعلى مصابرتكم .. وطريقة هذا الأمر طريقة قوله « اعملوا ما شئتم » (١٣٦) وهي التخليه والتسجيل على المأمور بأنه لا يأتي منه إلا الشر ، فكأنه مأمور به . وهو واجب عليه حتى ليس له أن يتفصى عنه ويعمل بخلافه » (١٣٧) . ويقول في قوله تعالى « وعلى الله فليتوكل المتوكلون » (١٣٨) : « معناه : فليثبت المتوكلون على ما استحدثوا من توكلهم » (١٣٩) . ويقول في قوله تعالى « وإذ قال ابراهيم : رب اجعل هذا البلد آمناً واجنبني وبني أن نعبد الأصنام » (١٤٠) : « واجنبني » المعنى : ثبتنا وأدمننا على اجتناب عبادتها » (١٤١) . ويقول في قوله تعالى « يا أيها النبي اتق الله » (١٤٢) : « واطب على ما أنت عليه من التقوى ، واثبت عليه ، وازدد منه ، وذلك لأن التقوى باب لا يبلغ آخره » (١٤٣) .

أما البلاغيون فقد تناول السكاكي من بينهم هذا الموضوع . وهو يرى أن الأ شبه في الأمر أن يكون للمرء إذا كان الطلب به راجعاً الى قطع الواقع ، كقولك في الأمر للساكن : (تحرك) . وأن الأ شبه في الأمر أن يكون للاستمرار إن كان الطلب به راجعاً الى اتصال الواقع ، كقولك في الأمر للمتحرك : (تحرك) ، يقول : « وأما الكلام في أن الأمر أصل في المرء أم في الاستمرار ، وأن النهي أصل في الاستمرار أم في المرء . كما هو مذهب البعض ، فالوجه هو أن ينظر إن كان الطلب بهما راجعاً الى قطع الواقع ، كقولك في الأمر للساكن : (تحرك) ، وفي النهي للمتحرك : (لا

(١٣٦) سورة فصلت : الآية ٤٠ .

(١٣٧) الكشاف ، ج ٢ ص ٥٢ .

(١٣٨) سورة ابراهيم : الآية ١٢ .

(١٣٩) الكشاف ، ج ٢ ص ٣٧٠ .

(١٤٠) سورة ابراهيم : الآية ٢٥ .

(١٤١) الكشاف ، ج ٢ ص ٣٧٩ .

(١٤٢) سورة الأحزاب : الآية ١ .

(١٤٣) الكشاف ، ج ١ ص ٢٤٨ ، وينظر : ج ٢ ص ٤٢٢ في تفسير قوله تعالى « وسبح بحمدي ربك بالضحى والليل » (سورة غافر : الآية ٥٥) . و ص ٥٢٥ في تفسير قوله تعالى « واشتغف ربك » (سورة محمد : الآية ١٩) ، و ج ٤ ص ١٧٦ في تفسير قوله تعالى « واذكر اسم ربك » (سورة المزمل : الآية ٨) ، و ص ٢٠٠ في تفسير قوله تعالى « واذكر اسم ربك بكرة وأصيل » (سورة الانسان : الآية ٢٥) .

تَتَحَرَّكُ) ، فالأشبه المرّة . وإن كان الطلب بهما راجعاً الى اتصال الواقع ، كقولك في الأمر للمتحرّك ، (تَحَرَّكُ) ، ولا تُظَنُّ هذا طلباً للحاصل ، فإنَّ الطلب حال وقوعه يتوجّه الى الاستقبال كما نَبَّهْتُ عليه في صدر القانون ، ولا وجود في الاستقبال قبل صيرورته حالاً ، وقولك في النّهي للمتحرّك ، (لا تُسْكُنْ) ، فالأشبه الاستمرار « (١١١) » .

صِيغُ الأَمْرِ :

إنَّ الصَّيغَ التي تُؤَدِّي معنى الأَمْرِ في العربيّة هي :

- ١ - الأَمْر بصيغة (أَفْعَلْ) .
- ٢ - الأَمْر بصيغة (لِيَفْعَلْ) .
- ٣ - الأَمْر بصيغة المصدر .
- ٤ - الأَمْر بما أسماه النحاة والبلاغيون (أسماء الأفعال) .
- ٥ - الأَمْر بصيغة الخبر .

١ - الأَمْر بصيغة (أَفْعَلْ) :

يُسَمَّى النحاة صيغة (أَفْعَلْ) ، فعلَ الأَمْرِ ، وعلامته التي يُعرف بها عندهم مرّبة من مجموع أشياء ، وهي : دلالتُه على الطلب ، وقبولُه ياء المخاطبة ونون التوكيد ، فلو لم تدلّ الكلمة على الطلب وقبلت ياء المخاطبة نحو (تقومين) ، أو دلّت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة أو نون التوكيد نحو (نَزَالِ يا هند) ، فليست بفعل أمر . (١١٥)

وقد اختلف النحاة في أصل فعل الأَمْرِ ، فذهب الكوفيون الى أنّه مُقتطع من المضارع ، وذهب البصريون الى أنّه أصلٌ برأسه : « ذهب الكوفيون الى أنّ أصولَ الفعل : الماضي والمضارع فقط ، وأنَّ الأَمْر مُقتطع من المضارع ، إذ أصل (أَفْعَلْ) : (لِيَفْعَلْ) .. والبصريون على أنّه أصلٌ برأسه » . (١١٦)

(١١٤) مفتاح العلوم ، ص ١٥٢ .

(١١٥) ينظر : شرح قطر الندى ، ص ٣٠ ، وشرح شذور الذهب ، ص ٢٢ ، وجمع الهوامع ، ج ١ ص ٧ .

(١١٦) جمع الهوامع ، ج ١ ص ٩ . وينظر : ص ١٥ ، والافشاء والنظائر ، ج ٢ ص ١٨١ - ١٨٢ .

وَتَرْتَّبَ عَلَى خِلَافِهِمْ فِي أَصْلِ فِعْلِ الْأَمْرِ، خِلَافُهُمْ فِيهِ، أَمْعَزَبَ هُوَ أَم مَبْنِي؟ فَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مُعَرَّبٌ مَجْزُومٌ، لِأَنَّ أَصْلَ (أَفْعَلُ) عِنْدَهُمْ: (لِتَفْعَلُ)، كَقَوْلِهِمْ فِي الْأَمْرِ لِلْغَائِبِ: (لِيَفْعَلُ)، وَلَمَّا كَانَ أَمْرُ الْمُخَاطَبِ أَكْثَرَ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ مِنْ أَمْرِ الْغَائِبِ، اسْتَقْبَلُوا مَجِيئَ (الْأَمْرِ) فِيهِ، فَحَذَفُوهَا حَذْفًا مُسْتَمِرًّا مَعَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ، طَلِبًا لِلتَّخْفِيفِ مَعَ كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَكَذَلِكَ لِدَلَالَةِ الْخُطَابِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْحَذْفَ طَلِبًا لِلتَّخْفِيفِ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ «أَيْشٍ» وَالْأَصْلُ فِيهِ: (أَيُّ شَيْءٍ)، وَقَوْلُهُمْ «عَمَّ صَبَاحًا» وَالْأَصْلُ فِيهِ: (أَنْعَمَ صَبَاحًا)، وَقَوْلُهُمْ (وَيُلْمُهُ) وَالْأَصْلُ فِيهِ: (وَيُلْأَمُهُ)، إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَكَذَلِكَ فِي (لِتَفْعَلُ) حَذَفُوا (الْأَمْرَ) فِيهَا مَعَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ طَلِبًا لِلتَّخْفِيفِ مَعَ كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَلَكِنَّ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ لَا يَكُونُ مُزِيلًا لِهَذِهِ الصِّيغَةِ عَنْ أَصْلِهَا، وَلَا مُبْطِلًا لِعَمَلِ الْأَمْرِ، (١١٧) لِأَنَّ مَا حُذِفَ لِلتَّخْفِيفِ فَهُوَ فِي حَكْمِ الْمَلْفُوظِ بِهِ، فَكَانَ فِعْلُ الْأَمْرِ (أَفْعَلُ) مُعَرَّبًا مَجْزُومًا بِذَلِكَ الْحَرْفِ الْمُقَدَّرِ. (١١٨)

ومما يؤيد عندهم كون فعل الأمر مُعَرَّبًا مَجْزُومًا كذلك، أَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ حَذْفُ (الْأَمْرِ) فِي الشَّعْرِ، وَبَقَاءُ عَمَلِهَا (الْجَزْمِ) فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، فِي شَوَاهِدٍ كَثِيرَةٍ، (١١٩) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: (١٢٠)

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَأَخْمِشِي لَكَ الْوَيْلُ حُرَّ الْوُجْهِ أَوْيْنِكَ مَنْ بَكَى

أَرَادَ: (لِيَبْكِي)، فَحَذَفَ (لَامَ) الْأَمْرِ، وَأَبْقَى عَمَلَهَا (الْجَزْمَ) فِي الْفِعْلِ. فَقَالُوا: إِذَا جَازَ أَنْ يَعْمَلَ حَرْفُ الْجَزْمِ مَعَ الْحَذْفِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، جَازَ أَنْ يَعْمَلَ مَعَ صِيغَةِ الْأَمْرِ (أَفْعَلُ) مَعَ الْحَذْفِ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ. (١٢١)

(١٤٧) ينظر، الانصاف، ج ٢ ص ٥٢٤ - ٥٢٨، وفتح الهوامع، ج ١ ص ٩، وشرح ابن عقيل ج ١ ص ٣٥.

(١٤٨) ينظر، كتاب اللامات، ص ٩١، شرح المفصل، ج ٧ ص ٦١.

(١٤٩) سوف نناقش هذه الشواهد عند البحث في صيغة الأمر (لِيَفْعَلُ).

(١٥٠) البيت لمتنم بن نويرة، وهو من الطويل، ورد في كتاب: سيبويه، ج ١ ص ٤٠٩،

والمقتضب، ج ٢ ص ١٣٢، وشرح المفصل، ج ٧ ص ٦٠، ٦٢، والانصاف، ج ٢

ص ٥٢٢، ومفني اللبيب، ج ١ ص ٢٢٥.

(مجمع شواهد العربية، ج ١ ص ٤٢٩ - ٤٣٠).

(١٥١) ينظر، الانصاف، ج ٢ ص ٥٢٠ - ٥٢٤، واللامات، ص ٩٢ - ٩٤.

ومما يُؤيد كذلك كون صيغة (أَفْعَلْ) أصلها (لِتَفْعَلْ) عند الكوفيين ، أنه قد جاء أمر المُخَاطَبِ بصيغة (لِتَفْعَلْ) في شواهد كثيرة سليمة وموثوقة من أحاديث النبي (ص) وأبيات الشعر ، ومن ذلك قوله (ص) : « لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ » ، (١٥٢) ومن ذلك أيضا قول الشاعر : (١٥٣)

لَتَقَمَّ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ فَلِتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ
وقول عمر بن أبي ربيعة : (١٥٤)

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ وَلَتَكُنْ
خَطَاكَ خَفَافًا إِنَّ حُرَاسَنَا أَسَدَا

فقال الكوفيون بأن العرب قد نطقت في هذه الشواهد بذلك الأصل المتروك ، فجاءت صيغة (لِتَفْعَلْ) فيها على الأصل في أمر المخاطب . (١٥٥) وقد عُدَّ النُّحَاةُ البصريون هذه الشواهد نادرة ، محفوظة ، لا يُقَاسُ عليها ، يقول أبو حيان : « استعمال أمر المُخَاطَبِ بقاء الخطاب هو من القلة بحيث ينبغي أن لا يُقَاسَ عليه ، فالفصح المستعمل : (أَضْرِبْ) » ، (١٥٦) كما وَصَمُوا هذه الشواهد بالشذوذ . (١٥٧)

(١٥٢) مصادر النحو تستشهد بهذا الحديث بهذا اللفظ نفسه . وفي مصادر الحديث جاء حديث بلفظ آخر فيه الشاهد نفسه ، وهو قوله (ص) : « لَتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ » .

(صحيح مسلم ، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١ هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقى ، القاهرة ١٩٥٤ ، ج ٢ ص ٩٤٢ ، والجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٥٤ ، ج ٢ ص ١٢٢) .

(١٥٣) البيت لا يعرف قائله ، وهو من الخفيف ، وقد ورد في : الانصاف ، ج ٢ ص ٥٢٥ ، ومغني اللبيب ، ج ١ ص ٢٢٧ ، ج ٢ ص ٥٥٢ .

(معجم شواهد العربية ، ج ١ ص ٢٩٠) .

(١٥٤) البيت من الطويل ، وقد ورد في : خزانة الأدب ، ج ٢ ص ١٤٤ ، ومغني اللبيب ، ج ١ ص ٣٧ ، وشرح شواهد المغني ، ج ١ ص ١٢٢ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٢٤ ، وليس في ديوانه .

(معجم شواهد العربية ، ج ١ ص ٩٢)

(١٥٥) ينظر : الانصاف ، ج ٢ ص ٥٢٤ - ٥٢٨ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٥٢ .

(١٥٦) البحر المحيط ، لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف ، الطبعة الأولى ، مصر ١٣٢٨ هـ ،

ج ٨ ص ٧ . وينظر : رصف المباني ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(١٥٧) ينظر : شرح المفصل ، ج ٧ ص ٦١ ، والبحر المحيط ، ج ٨ ص ٧ .

وقد جاءت صيغة (لَتَفْعَلْ) كذلك في قراءة قوله تعالى «فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا تَجْمَعُونَ» - (١٣٨) ب (تاء المخاطب) بدل (ياء الغائب) - ، وهذه القراءة بالخطاب قراءة عشرية قد رويت عن رسول الله في حديث حسن. (١٣٩) وقد عُدَّ الفراء هذه القراءة على الأصل في بناء فعل الأمر للمخاطب فقال : «ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ «فبذلك فلتفرحوا» أي : يا أصحاب محمد - بالتاء - .. وقوى قول زيد أنها في قراءة أبيي «فبذلك فافرحوا» ، وهو البناء الذي خُلِقَ للأمر اذا واجهت به أو لم تواجهه ، إلا أن العرب حذف (اللام) من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم ، فحذفوا (اللام) كما حذفوا (التاء) من الفعل .. وكان الكسائي يعيب قولهم «فَلْتَفْرَحُوا» لأنه وجد قليلا فجعله غيبا ، وهو الأصل . ولقد سمعت عن النبي (ص) أنه قال في بعض المشاهد : «لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ» يريد به : خُذُوا مَصَافِكُمْ» ، فالأصل عند الفراء في فعل الأمر للمخاطب أن يكون بصيغة المضارع المسبوق بلام الأمر ، ولذلك أجاز القراءة - بالتاء - وأجاز الحديث النبوي أيضا . (١٤٠) ولكن لما كان أمرُ المخاطب حيث وقع في القرآن الكريم يقع بغير (اللام) ، (١٤١) فقد وصف البصريون قراءة «فَلْتَفْرَحُوا» بالشذوذ. (١٤٢) وأوغروا في تخريجها ، يقول الزركشي : «وجهه أنه من باب حمل المخاطب على الغائب الى الخطاب ، فكأنه لا غائب ولا حاضر ، وذلك لأن قوله تعالى : «قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا» فيه خطاب للنبي (ص) مع المؤمنين ، وخطابُ الله تعالى مع النبي للمؤمنين كخطاب الله تعالى لهم ، فكأنهما اتخذا في الحكم ووجود الاستماع والاتباع ، فصار المؤمنون كأنهم مخاطبون في المعنى.

(١٥٨) سورة يونس : الآية ٥٨ .

(١٥٩) ينظر : البحر المحيط ، ج ٥ ص ١٧٢ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، لمحمد عبدالحال عضية ، الطبعة الاولى ، مصر ١٩٧٢ ، ج ٢ ص ٥٠٧ ، ٥٠٩ ، وأثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ، للدكتور عبدالعال سالم مكرم ، الكويت ١٩٧٨ ، ص ٦٠ - ٦١ .

(١٦٠) معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٥٥ ، ج ١ ص ٤٦٩ - ٤٧٠ .

(١٦١) ينظر : مؤلف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، للدكتورة خديجة العديشي ، بغداد ١٩٨١ ، ٨٢ - ٨٤ .

(١٦٢) ينظر : البرهان في علوم القرآن ، ج ٢ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(١٦٣) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٦٨ ، والبحر المحيط ، ج ٨ ص ٧ .

فأتى بـ (اللام) كَأَنَّهُ يَأْمُرُ قَوْماً غَيْباً ، وبـ (التاء) للخطاب كأنه يأمر حضوراً « (١٦٤) .

وخلاصة القول : إن الذي حمل الكوفيين على القول بأن فعل الأمر معرب مجزوم ، والجازم مقدر ، هو قياس أمر المُخاطَب على أمر الغائب ، ومجيئه باللام في شواهد من القرآن والحديث والشعر ، ومعاملة آخره معاملة المجزوم ، والحمل على (لا) النهي فإنها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب . (١٦٥)

أما البصريون فقد منعوا ما قاله الكوفيون في أصل فعل الأمر ، وقالوا بأن فعل الأمر أصل برأسه ، وأنه باقٍ على أصله في البناء : « إن فعل الأمر صيغة مُرْتَجَلَةٌ قائمة بنفسها ، باقية في البناء على أصلها » . (١٦٦)

يقول الزجاجي في ذلك : « وأجمع البصريون على أن هذا الفعل (فعل الأمر) إذا كان بغير اللام فهو غير معرب ، قولك : (اذهب يا زيد ، واركب ، وانطلق) وما أشبه ذلك . ودليلهم على انه غير معرب أنه لا بد للمعرب من عامل يدخل عليه فيعربه ، لأن الشيء لا يعرب نفسه ، فكما أنه لا يجوز أن يكون مرفوع ولا منصوب ولا مخفوض بغير رافع ولا ناصب ولا خافض ، فكذلك لا يكون مجزوم بغير جازم ، وليس في قولك : (اذهب) و (اركب) وما أشبه ذلك جازم يَجْزِمُهُ ، وفي قولك : (ليذهب زيد وليركب) جازم وهو اللام .

قالوا ، وأما ما ذهب اليه الكوفيون من إضمار اللام فخطأ ، وذلك أن إعراب الأفعال محمول على إعراب الأسماء ، وعوامل الأفعال ، باتفاق من الجميع ، أضعف من عوامل الأسماء ، وأضعف إعراب الأسماء الخفض ، لأنه لا يتصرف المخفوض تصرف المرفوع والمنصوب ، لأن الخافض لا يفارق مخفوضه كما يفارق

(١٦٤) البرهان ، ج ٢ ص ٣٧٤ - ٣٧٥ ، وينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٥٢ ، ومعجم الهوامع ، ج ٢ ص ٥٥ .

(١٦٥) ينظر : الانصاف ، ج ٢ ص ٥٢٤ - ٥٢٤ ، وأسرار العربية ، ص ٢١٧ - ٢١٩ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٥٢ .

(١٦٦) الانصاف ، ج ٢ ص ٥٤٨ - ٥٤٩ ، وينظر : معجم الهوامع ، ج ١ ص ٩ ، ١٥ ، والاشباه والنظائر ، ج ٢ ص ١٨١ - ١٨٢ ، ٢٠٤ ، واللامات ، ص ٩١ - ٩٤ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ١٢٢ ، ج ٢ ص ١٠٩٤ .

الرافع والناصب المرفوع والمنصوب ، وكذلك أجمعوا على أنه لا يجوز إضمار الخافض لضعفه . والجزم في الأفعال ، باتفاق من الجميع ، نظير الخفض في الأسماء ، فهو أضعف من الخفض على الأصول المتفق عليها ، فلما كان إضمار الخافض في الأسماء غير جائز، كان إضمار الجازم في الأفعال الذي هو أضعف من الخافض أشد امتناعاً . قالوا : فلذلك لم يجز إضمار لام الأمر على ما ادعى الكوفيون .

قالوا : ومن الدليل القاطع على أن اللام غير مضمرة ، وأنه ليس كما ذهبوا إليه ، أن اللام لو كانت مضمرة لما تغير بناء الفعل ، لأن إضمار العوامل لا يوجب تغير بناء المعمول فيه ، لأن إضماره بمنزلة إظهاره .. فليس إضمار العوامل بموجب تغيير بناء المعمول فيه ، فلو كان تقدير (اذهب يا زيد ، واركب) : (لتذهب ولتركب) ، كان سبيله إذا ضميرت اللام أن يبقى الفعل على بنائه فيقال : (تذهب يا زيد) و (تركب يا عمرو) ، وهذا لازم لهم لا زيادة عليه ، ومن الدليل على صحته أن الشاعر قد يضطر إلى حذف اللام من فعل المأمور المخاطب ، في لغة من يقول ، (يا زيد لتذهب) ، فيحذفها ويضميرها ويترك الفعل على بنائه ، وعلى ذلك قول الشاعر ، أنشد سيويه وغيره :

مُحَمَّدُ تَفِدَ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا
فَأَضْمَرَ اللَّامَ وَتَرَكَ الْفِعْلَ عَلَى بِنَائِهِ كَمَا يَوْجِبُهُ الْقِيَاسُ » . (١٧٧)

وقد منع بعض البصريين إضمار لام الأمر وإبقاء عملها حتى في ضرورة الشعر . يقول المبرد : « والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر ، ويستشهدون على ذلك .. فلا أرى ذلك على ما قالوا ، لأن عوامل الأفعال لا تضم . وأضعفها الجازمة ، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء » . (١٧٨)

ومنعوا كذلك أن تعطف المضارع مجزوماً لقصد الأمر على فعل الأمر . يقول الجرجاني : « إن المبني لا يعطف عليه المَعْرَبُ . ألا تراك لا تقول : (اذهب وتعط زيداً) ولا (أكرم وتحسن إلى أخيك) ، فتجزم الثاني لقصد الأمر ، لأجل أن السكون

(١٧٧) كتاب اللامات ، ص ٩١ - ٩٤ .

(١٧٨) المقتضب ، ج ٢ ص ١٣٢ - ١٣٣ . وينظر : الأشباه والنظائر ، ج ٢ ص ١٣٩ - ١٤٠ ،

١٨١ - ١٨٢ .

في الأمر ليس بعاملٍ ، وإنما هو بمنزلة السكون في (قد) و (بل) ، فلا يجوز أن تعطف عليه مُعَرِّباً وتجعل لفظه كلفظه من غير عاملٍ . (١٦٩)

على أن المفهوم من كلام كثير من البصريين أن فعل الأمر (افعل) أصله عندهم أيضاً ، (لَتَفْعَلْ) ، إلا أنه قد استغني عنه بصيغة (افعل) ، يقول سيبويه : « كما استغنيت بقولك (اضرب) عن (لَتَضْرِبْ » (١٧٠) ويقول المبرد : « (اللام) في الأمر للغائب ، ولكل من كان غير مخاطب .. ولو كانت للمخاطب لكان جيداً على الأصل ، وإن كان في ذلك أكثر لأستغنائهم بقولهم (افعل) عن (لَتَفْعَلْ) » ، (١٧١) وقال المبرد في قراءة : « فلتفرحوا » بأنها جاءت على أصل الأمر للحاضر المخاطب . (١٧٢) ويقول ابن جني في هذه القراءة أيضاً : « خرجت على أصلها ، وذلك أن أهل الأمر أن يكون بحرف الأمر ، وهو (اللام) ، فأصل (اضرب) ، لَتَضْرِبْ ، وأصل (قُمْ) ، لَتَقُمْ ، كما تقول للغائب ، (ليقم زيد) و (لَتَضْرِبْ هند) ، لكن لما كثر أمر الحاضر ، نحو ، (قُمْ) و (اقعُدْ) و (ادخلْ) و (اخرجْ) و (خُذْ) و (دَعْ) ، حذفوا حرف المضارعة تخفيفاً - بقي ما بعده ، ودل حاضراً الحال على أن المأمور هو الحاضر المخاطب ، فلما حذف حرف المضارعة بقي ما بعده في أكثر الأمر ساكناً ، فاحتيج إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها ، فقليل ، (اضرب) و (اذهب) ونحو ذلك . فإن قيل ، ولم كان أمر الحاضر أكثر حتى دعت الحال إلى تخفيفه لكثرتة ؟ قيل ، لأن الغائب بعيد عنك ، فإذا أردت أن تأمره احتجت إلى أن تأمر الحاضر لتؤدي إليه أنك تأمره ، فقلت ، (يا زيد قل لعمرو ، قُمْ) ، فلا تصل إلى أمر الغائب إلا بعد أن تأمر الحاضر أن يؤدي إليه أمرك إياه ، والحاضر لا يحتاج إلى ذلك ، لأن خطابك إياه قد أغنى عن تكليفك غيره أن يتحمل إليه أمرك له . ويدل ذلك على تمكن أمر الحاضر أنك لا تأمر الغائب بالأسماء المُسَمَّى بها الفعل في الأمر ، نحو ، (ضَعْ) و (مَعْ) و (خَيِّهْ) و (دونك) و (عندك) ونحو ذلك ، لا تقول ، (دونة زيداً) ولا (عليه جعفرأ) كقولك ، (دونك زيداً) و (عليك

(١٦٩) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ٢ ص ١٠٧٦ .

(١٧٠) الكتاب ، ج ٢ ص ١٩٧ .

(١٧١) المقتضب ، ج ٢ ص ٤٤ - ٤٥ ، ١٢١ .

(١٧٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ١٢١ ، وينظر : المحتسب ، ج ١ ص ٢١٢ .

سعداً) .. فهذا كُلُّهُ يُرِيكَ استغناءً هم بـ (قُمْ) عن (لتقم) ونحوه « (١٣٠) » ويقول
الزمخشري فيها ، « وَقُرِءَ » فلتفرحوا « - بالتاء - وهو الأصل والقياس ، وهي
قراءة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، و « لتأخذوا مضاجعكم » قالها في بعض
الغزوات ، وفي قراءة أبيي « فافرحوا » هو راجع إلى ذلك « (١٣١) » فالنحاة البصريون
اعتبروا الأصل في أمر المخاطب أن يكون بحرف الأمر (اللام) أيضاً كالفائض .
فاذا قلت ، (اضرب) فأصله : (لِتَضْرِبْ) ، لكن لما كثر استعماله حذف (اللام)
وحرف المضارعة ، تخفيفاً ولدلالة الحال عليه ، (١٣٢) » وبني أو عاد إلى أصله من البناء
لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة . (١٣٣) وهكذا نجد أن البصريين متفقون
مع الكوفيين في أصل فعل الأمر ، وكل خلافهم معهم ، أمرب هو أم مبني ؟

وحاول الجرجاني أن يمنع البصريين من الوقوع في الوهم الذي وقع فيه
الكوفيون ، يقول ، « وأما (اللام) فتختص بالغائب في الأكثر نحو ، (ليضرب
زيد) و (ليمثل أمري) ، وقد تكون للمخاطب نحو قراءة من قرأ « فذلك
فلفتحوا » . وهذا موضع لبس ، وذلك أن صاحب الكتاب زعم أن الأصل أمر
المخاطب باللام ، نحو ، (لِتَضْرِبْ يا زيد) .. وأقول ، لا ينبغي أن يتوهم أن
صاحب الكتاب أشار إلى ما يحكى عن الفراء من أن الأصل : (لِتَضْرِبْ) ثم حذف
(اللام) و (التاء) وأدخل (همزة الوصل) على الكلمة ليتوصل إلى اللفظ بالسكون ،
لأجل أنه قد نص على أن مثال الأمر مبني بمنزلة (هل) و (قد) ، ولو كانت
(اللام) مضمرة لم يكن مبنياً » . (١٣٤)

لقد انتصر ابن هشام لرأي الكوفيين في أصل فعل الأمر ، وضّم صوته إلى صوتهم
في أنه معرب مجزوم فقال ، « وزعم الكوفيون ، وأبو الحسن ، أن (لام) الطلب
حُذفت حذفاً مستمراً في نحو (قُمْ) و (اقْعُد) ، وأن الأصل : (لِتَقُمْ) و (لِتَقْعُد) ،
فَحُذفت (اللام) للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة . وبقولهم أقول ، لأن الأمر

(١٣٢) المحتسب ، ج١ ص ٢١٢ - ٢١٤ ، وينظر ، ج٢ ص ١٠٦ في قراءة « ولتقفوا ولتضفحوا » -
بالتاء - ، و ج٢ ص ٩١ في تفسير قوله تعالى « والقيث عليك محبة مني ولتصنع على
عينى » .

(١٣٤) الكشاف ، ج٢ ص ٢٤٢ .

(١٣٥) ينظر ، فرج المفضل ، ج٢ ص ٦١ .

(١٣٦) ينظر ، فرج الكافية ، ج٢ ص ٢٥٢ .

(١٣٧) كتاب المفصلة في فرج الايضاح ، ج٢ ص ١٠٩٢ - ١٠٩٤ .

معنى حقه أن يؤذى بالحرف ، ولأنه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف ..
ولأنك تقول : (اغز) و (اخش) و (ازم) و (اضربا) و (اضربوا) و (اضربي)
كما تقول في الجزم ، ولأن البناء لم يُعهد كونه بالحذف . (١٧٨)

وابن هشام في هذا قد قال بحقيقة من حقائق اللغة العربية ، وهي أن المعاني
فيها تؤدى بالحروف . وقد سبقه الى تقرير ذلك نحاة متقدمون ، منهم أبو علي ، فقد
نقل الجرجاني قوله : « إن الأصل أن يكون الأمر بحرف كما كان
النهي كذلك » (١٧٩) ، ويقول ابن يعيش في ذلك : « الأصل في
الأمر أن تدخل عليه (اللام) وتلزمه لإفادة معنى الأمر ، إذ الحروف
هي الموضوعة لإفادة المعاني » (١٨٠) . وقد قال بها بعد ذلك نحاة آخرون ،
كالسيوطي الذي يقول : « الأصل أن يكون الأمر كله باللام ، من حيث كان معنى
من المعاني ، والمعاني إنما الموضوع لها الحروف ، فجاء الأمر ماعدا المخاطب لازم
(اللام) على الأصل ، واستغني في فعل المخاطب عنها ، فحذفت هي وحروف
المضارعة لدلالة الخطاب على المعنى المراد ، وقد يؤتى بها على الأصل كقوله تعالى
« فبذلك فلتفرحوا » (١٨١) .

ولكن الذي فات الكوفيين وابن هشام هو أن تضمن صيغة (افعل) لمعنى
(لام) الأمر ، كان يوجب بناءها لا اعرابها ، فكما يقول الأنباري في معرض رده
على الكوفيين « لو قدرنا أن الأصل فيه ماصرتم إليه إلا أنه قد تضمن معنى لام
الأمر ، فاذا تضمن معنى لام الأمر فقد تضمن معنى الحرف ، وإذا تضمن معنى
الحرف وجب أن يكون مبنياً » (١٨٢) .

(١٧٩) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ١٠٩٤ .

(١٧٨) مغني اللبيب ، ج ١ ص ٢٢٧ .

(١٨٠) شرح المفصل ، ج ٧ ص ٥٩ .

(١٨١) الاشباه والنظائر في النحو ، تحقيق : طه عبد الرؤف سعد ، القاهرة ١٩٧٥ ، ج ١ ص ٦٤ .

وينظر ، شرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٢٩ - ٣٠ .

(١٨٢) الانصاف ، ج ٢ ص ٥٤١ .

وذلك لأن الإعراب قد وجد في الكلام من أجل أن تُعرَّب أو تكشف علاماتُه عن المعاني وتنوعها ، وفعل الأمر بتضمُّنه معنى الحرف (لام الأمر) قد تحدد بأداء معنى وظيفي معين ، فبعدَّ بذلك عن موجب الإعراب ، واستحقَّ (البناء) الذي هو دليل الثبات وعدم التغير في الدلالة . ولعلَّ هذا يفسِّر قول سيويهِ : « و (الوقف) : قولهم (اضرب) في الأمر ، لم يُحركوها لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة ، فبعدَّت عن المضارعة بعدَّ (كم) و (إذ) من المتمكنة . وكذلك كُلُّ بناء من الفعل كان معناه : (أفعل) » (١٨٣) .

وقد قال بهذا الرأي باحثون معاصرون ، منهم الدكتور الجواري الذي يقول : « والواقع أنَّ فعل الأمر أبعد صيغ الأفعال عن موجب الإعراب ، وأقربها الى معنى الحرف ، وأحقها بالبناء ، لأنه يؤدي معنى ، والمعاني حقها أن تؤدِّي بالحرف » (١٨٤) . والدكتور المخزومي لا يؤيد الكوفيين في ذهابهم الى أن فعل الأمر معرب مجزوم ، إذ ليس في الفعل إعراب كإعراب الأسماء (١٨٥) ، ويرى أنه قد « كانت مقالة البصريين ببناء الفعل الماضي وفعل الأمر مبنية على أساس من فهم وإع لطبيعة الفعل ، ولإباء الفعل من حيث هيئته ودلالته أن يتحمَّل معنى من المعاني الاعرابية كما يتحمَّله الاسم » (١٨٦) .

وفي رأبي أنَّ محاولة الكوفيين والبصريين الكشف عن أصل فعل الأمر ، وخلافهم الذي ترتَّب على ذلك ، لم تكن له ثمرة إلاَّ الابتعاد عن منهج البحث اللغوي السليم ، هذا الخلاف لم يفد الدرس النحوي سوى شحنة بالمزيد من الخلافات التي خرجت بالنحو عن غايته ، وبالتالي كانت السبب في تعقيده وتنفير الدارسين منه . وكان الأجدى لهذا الدرس ولنا ، لو أنهم تركوا البحث والخلاف في الأصل الذي افترضوه لفعل الأمر ، واكتفوا بدراسة الفعل في حدود واقعه اللغوي ، والتسليم بأنَّه مبني لتضمنه معنى الأمر .

(١٨٣) الكتاب ، ١٦ ص ١٧ .

(١٨٤) نحو الفعل ، ص ٥٩ ، وينظر : نحو التيسير ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(١٨٥) ينظر : في النحو العربي - نقد وتوجيه ، ص ١٢٠ .

(١٨٦) المرجع نفسه ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

أقول إنَّ خلاف المدرستين في أصل فعل الأمر ، لم يكن قائما على أساس من البحث اللغوي السليم ، لِأَنَّهُ كان يستند الى وجود شواهد كثيرة من الشعر ، والأحاديث ، والقرآن ، تشهد على استعمال صيغة (لِتَفْعَلْ) في أمر المُخاطَب ، قالوا بِأَنَّهَا تُمَثِّلُ الأصلَ المهجور أو المتروك لصيغة (افْعَلْ) . وكان يجب أن تَحْمِلَ هذه الشواهد الطرفين على التسليم بِأَنَّ (لِتَفْعَلْ) ليست أصلا متروكا لصيغة (افْعَلْ) ، وإنَّما هي صيغة ثانية في أمر المُخاطَب ، تقف الى جانب صيغة (افْعَلْ) . وهذا مَاحَمَلٌ فعلا طائفةً من النحاة على التسليم بذلك ، يقول ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، « وأما (لام الأمر) فنحو قولك : (لِيَقُمْ زيد) وَ (لِيَقْعُدْ عمرو) ، وَ (لِتَقُمْ يا فلان) ، تأمر بها المُخاطَب كما تأمر الغائب ، وقال عَزَّ وَجَلَّ : « فبذلك فلتفرحوا » . »^(١٨٧) وأورد السيوطي قول « الشلوبين في « شرح الجزولية » : الفاعل إذا كان مُخاطَباً ، في أمره وجهان :

(أحدهما) ، أن يُبنى فعل الفاعل بناءً مخصوصا بالأمر ، وهو بناء (افْعَلْ) وما هو بمعناه ، نحو : قُمْ ، وَأَقْعُدْ .

(الثاني) ، أن يدخل (لام) الطلب على فعله المضارع ، فيقال : (لِتَقُمْ) ، وَ (لِتَقْعُدْ) »^(١٨٨) ، وهذا ما قال به أيضا الزجاجي^(١٨٩) وأبو حيان^(١٩٠) والمرادي^(١٩١) وابن عصفور^(١٩٢) .

(١٨٧) الأصول في النحو ، ج ٢ ص ١٦٢ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ١٠٩٢ - ١٠٩٤ .

(١٨٨) الاشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٢ .

(١٨٩) ينظر : اللامات ، ص ٩٤ .

(١٩٠) ينظر : ارتقاف الضرب من لسان العرب ، لاثير الدين محمد بن يوسف بن حيان ، تحقيق : مصطفى النحاس ، رسالة دكتوراه مطبوعة ، مكتبة جامعة القاهرة ، تحت رقم ١٩١٤ ، ج ٢ ص ٧٩٨ .

(١٩١) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم بن عبدالله المرادي ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، الطبعة الاولى ، حلب ١٩٧٢ ، ص ١١١ .

(١٩٢) ينظر : المقرب ، لملي بن مؤمن المعروف بـ (ابن عصفور) ، تحقيق : احمد عبد الستار الجوارى وعبدالله الجبوري ، بغداد ١٩٧١ ، ج ١ ص ٢٧١ .

وقد وصف بعض النحاة صيغة (لَتَفْعَلْ) في أمر المُخاطَب بأنها لغة رديئة^(١٩٣) قليلة^(١٩٤)، ووصفها البعض الآخر بأنها جيدة^(١٩٥). ومهما تكن صفتها عندهم، فلاشكّ عندي في أنّ (لَتَفْعَلْ) صيغة ثانية في أمر المخاطب، ولاشكّ في أنّها تختلف عن صيغة (أَفْعَلْ)، ولكنّ هذا الاختلاف لا يعود - كما تصوّر بعض النحاة - إلى الاختصار، إذ تصوّروا صيغة (أَفْعَلْ) مختصرة من صيغة (لَتَفْعَلْ)^(١٩٦)، وإنّما هذا الاختلاف يعود إلى الدقّة في الاستعمال، والزيادة في الدلالة على المعنى، فأنت تأمر

(١٩٣) جاء في «لسان العرب»: «قال الأخفش: إدخال (اللام) في أمر المُخاطَب لغة رديئة، لأن هذه (اللام) إنّما تدخل في الموضع الذي لا يُقدَّر فيه على (الفعل)، تقول: (لَيَقُمَ زيد) لأنك لا تقدر على (الفعل)، وإذا خاطبت قلت: (قُم) لأنك لا تستفنيث عنها».

(لسان العرب: ق ا)

(١٩٤) يقول أبو حيان: «استعمال أمر المُخاطَب بتاء الخطاب هو من القلة بحيث ينبغي أن لا يقاس عليه، فالفصيح المستعمل: (أضرب)، وقيل: (لَتَضْرِبْ). بل نص النحويون على أنّها لغة رديئة، قليلة، إذ لا تكاد تحفظ إلا قراءة شاذة»، فبذلك فلتفرحوا - بالتاء للخطاب -، وما أثر المحدثون من قوله عليه الصلاة والسلام: «لتأخذوا مصافكم» مع احتمال أنّ الراوي روى بالمعنى، وقول الشاعر:

لتقم أنت يا ابن خير قريش
فتقضي حوائج المسلميننا
وزعم الزجاج أنّها لغة جيدة، وذلك خلاف ما زعم النحويون.

(البحر المحيط، ج ٨ ص ٧، وينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ج ٢ ص ١٠٩٣ - ١٠٩٤ والمفصل، ص ٢٥٧، والمرتل، ص ٢١٥، ومعاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة ١٩٧٢، ص ٥٧، ومعني اللبيب، ج ١ ص ٢٤٤، وفتح الهوامع، ج ٢ ص ٥٥، والأشباه والنظائر، ج ١ ص ٦٤).

(١٩٥) يقول الزجاجي: «الأمر من المخاطب مبني على الوقف.. وإذا كان الأمر للمخاطب باللام كان مجزوماً بها كقولك: (لَتَخْرُجَ يازيد) و: (لتركب ياعمرؤ)، وهي لغة جيدة، وروى أن رسول الله (ص) قرأ: «فبذلك فلتفرحوا» - بالتاء -، وقال عليه السلام في بعض المفازي: «لتأخذوا مصافكم».

(الجميل، ص ٢١٦، وينظر: ارتشاف الضرب، ج ٢ ص ٧٩٨، والجنى الداني، ص ١١١).

(١٩٦) ينظر، الأشباه والنظائر، ج ١ ص ٣٣.

المخاطب فتقول له : (افعل) ، فاذا أردت تأكيد الأمر قلت له : (لتفعل) ، ومعنى التوكيد واضح في هذه الصيغة ، لأنك « اذا أمرت مخاطباً فإنك غير محتاج الى (اللام) كقولك : (اذهب يا زيد) و ، (اركب) و ، (انطلق) وكذلك ما أشبهه ، وربما أدخلت (اللام) في هذا الفعل أيضاً توكيداً قهرياً ، (لتذهب يا زيد) و ، (لتزك) و ، (لتنطلق) ، وعلى هذا قرئ « فبذلك فلتفرحوا » على الخطاب .. وروي أن النبي (ص) قال في بعض معازيره لبعض أصحابه : « لتأخذوا مضافكم » فأدخل (اللام) في فعل الخطاب « (١٩٧) » .

وقد نبه ابن جنبي على أن (التاء) في قراءة « فبذلك فلتفرحوا » تفيد تقوية الخطاب وتأكيد الأمر ، يقول : « وكان الذي حسن (التاء) هنا أنه أمر لهم بالفرح ، فخطبوا بـ (التاء) لأنها أذهب في قوة الخطاب ، فأعزفه . ولأنه قياسي على ذلك ، (فبذلك فلتفرحوا) ، لأن الخزن لا تقبله النفس قبول الفرح ، إلا أن تريد إصغارهم وإرغامهم ، فتؤكد ذلك بـ (التاء) على ما مضى » . (١٩٨)

وهذا خلاف لما ذهب اليه الأستاذ الدكتور الجواري ، الذي يرى أن صيغة فعل الأمر المألوفة (افعل) تغني عن صيغة (لتفعل) ، لأنها أوجز منها لفظاً ، وأدل على معنى الأمر ، وأقوى ، وأشد ، في حين أن صيغة (لتفعل) ليست بالكثيرة ، ولا المألوفة ، وفيها شيء من اللين والتلطيف يكاد يقربها من الرجاء والالتماس وبذل النصيحة ، (١٩٩) وخلاصة الرأي عنده : « أن صيغة (افعل) في الأمر صيغة مستقلة بالمخاطب ، شائعة فيه ، لا يُغندل عنها الى (لتفعل) إلا اذا أريد معنى التلطيف ، وبذل النصيحة ، ونحو ذلك من المعاني » . (٢٠٠)

واذا كانت صيغة الأمر (لتفعل) ليست بالكثيرة ، ولا المألوفة في استخدامنا اللغوي - كما يرى الدكتور الجواري - فإنما كان ذلك بسبب جناية خلاف النحويين عليها ، فقد كان استعمالها من الأسس التي استند اليها الكوفيون في

(١٩٧) اللامات ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٢٣٧ هـ) ، تحقيق :

الدكتور مازن المبارك ، دمشق ١٩٦٩ ، ص ٨٨ - ٨٩ .

(١٩٨) المحتسب ، ج ١ ص ٢١٤ .

(١٩٩) ينظر : نحو الفعل ، ص ٥٧ - ٥٨ .

(٢٠٠) المرجع نفسه ، ص ٥٩ .

خلافهم مع البصريين ، حيث استندوا الى الشواهد التي استعملت فيها هذه الصيغة ، من الشعر والحديث والقرآن ، في قولهم بأنها الأصل المتروك لفعل الأمر المعرب المجزوم (أفعل) . وهذا ما حمل بعض البصريين - في رد فعل غير مُتَرَن - على أن يصموا كل الشواهد التي استعملت فيها ، وهي شواهد كثيرة ، بأنها نادرة ، بل شاذة ، وحكموا عليها بأنها محفوظة لا يقاس عليها ، وكان لذلك كله أثره في تراجع هذه الصيغة ، وانزوائها في شواهدا محفوظة في كتب النحو ، والتي حُرِّم على الناس أن يقيسوا عليها . وأرجو أن يكون قد آن لهذه الصيغة أن يُطلق سراحها في استعمالنا اللغوي ، اذا ما تأكَّد لنا فصاحتها وخصوصيتها في أسلوب الأمر .

أما البلاغيون فلم أقف لهم على مشاركة في البحث عن أصل صيغة الأمر (أفعل) ، وكأنهم بذلك قد ابتعدوا عن مشاركة النحويين في افتراضاتهم العقلية في بحث هذه المسألة ، هذه الافتراضات التي دفعتهم الى الحرص على التأويل والتقدير عند شرحهم النصوص ، ممَّا كان يذهب بقيمة الكلام وحلاوته ، مثال ذلك ما يقوله أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) ، وهو من الكوفيين^(٢٠١) في شرح قول امرئ القيس^(٢٠٢) :

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ
بَسْقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ وَخَوْلٍ
«وموضع «قفا» : جزم بلام ساقطة ، والتقدير : (لِتَقَفَا) ، فسقطت (اللام) و(التاء) لكثرة الاستعمال ، والأصل فيه بعد ذلك : (أَوْقَفَا) ، فيجب أن تسقط (الواو) من الأمر بناءً على سقوطها من المستقبل ، فاذا سقطت (الواو) سقطت (الألف) التي من أجل سكونها دخلت ، فتصير : (قفا) ، وعلامة الجزم في (قفا) ، سقوط النون » . (٢٠٣)

عِلَّةُ الإسْكَانِ فِي فِعْلِ الْأَمْرِ :

لقد وَجَدَ (الإعراب) أصلا من أجل أن تُكشِفَ علاماته عن تنوع دلالات الألفاظ في الكلام ، من خلال تنوعها هي في أواخر الألفاظ . وعكسه (البناء) الذي جعلوه

(٢٠١) ينظر : طبقات النحويين واللغويين ، لابي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، مصر ١٩٧٢ ، ص ١٥٢ - ١٥٤ .

(٢٠٢) ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ ، ص

(٢٠٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لابي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق :

عبد السلام محمد هارون ، مصر ١٩٦٩ ، ص ١٨ .

دليل الثبات وعدم التغير في الدلالة ، فهو يعني انعدام علامة الإعراب والتجرد منها : « وعلى مذهب من قال : (الإعراب) : الاختلاف ، قال : (الرفع) : انتقال الآخر الى علامة العُدة ، و (النصب) : انتقاله الى علامة الفضلة ، و (الجر) : انتقاله الى علامة الإضافة . والظاهر في اصطلاحهم أن (الإعراب) هو : الاختلاف ، ألا ترى أن (البناء) ضده ، وهو : عدم الاختلاف ، اتفاقاً . ولا يُطلق (البناء) على الحركات » (٢٠٤) ، « اعلم أن (البناء) نقيض (الإعراب) ، لأن حقيقة أن يثبت آخر الكلمة على صورة واحدة ، فلا يتغير بدخول العوامل المختلفة » (٢٠٥) .

وعُدَّ البصريون البناء أصلاً في الفعل لأن « الأصل في الأفعال أن تكون مبنية » (٢٠٦) ، وذلك لأن سبب الإعراب ، وهو التصرف في المعاني والدلالات ، لا وجود له فيه ، ولذلك قالوا : « وأما إعراب الفعل فليس بأصل فيه ولا حقيقي كما كان الاسم ، لأنه عارٍ من المعاني التي أوجبت الإعراب للاسم ، وهي الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، ولأنه باختلاف صيغه يدل على الزمان ، وبحروفه يدل على ما يتضمّنه من الحدث ، فلم يفتقر الى إعراب يكشف عن معانيه ، فإعرابه على هذا غير حقيقي ، ومعنى (غير حقيقي) : أنه لا يستحقّه بحكم الأصل ، وإنما يستحقّه بشبهه بالاسم ، وإنما كان كذلك لأن المعاني الموجبة للإعراب لا توجد فيه ، ألا ترى أنه لا يكون فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا مضافاً اليه على حد الإضافة الى الأسماء » (٢٠٧) .

(٢٠٤) شرح الكافية ، ج ١ ص ٢٤ ، وينظر : الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٦٨ .

(٢٠٥) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ١٢٥ .

(٢٠٦) الانصاف ، ج ٢ ص ٥٣٤ ، وينظر : شرح الكافية ، ج ١ ص ١٦ ، وشرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٢٤ .

(٢٠٧) المرتجل ، ص ٢٢٢ - ٢٢٤ ، وينظر : الايضاح في علل النحو ، ص ٧٧ ، وكتاب المقتصد

في شرح الايضاح ، ج ١ ص ١٠٧ - ١٠٨ ، ١٢٢ ، والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٨٢ ، ٢٢٥ .

وهذا ما يذهب اليه باحثون معاصرون ، يقول الدكتور المخزومي : « كانت مقالة البصريين ببناء الفعل الماضي وفعل الأمر ، مبنية على أساس من فهم واع لطبيعة الفعل ، ولإباء الفعل من حيث هيئته ودلالته أن يتحمل معنى من المعاني الاعرابية كما يتحملة الاسم » .

(في النحو العربي - نقد وتوجيه ، ص ١٣٤ - ١٣٥) .

ويقول الدكتور الجواري : « أما الأفعال فيكثر فيها البناء ويطلب عليها حتى يكاد يكون هو الأصل فيها ، لأن معنى الفعل بوجه عام أدنى ما يكون الى الثبوت ، والاستقرار ، وأبعد ما يكون في الغالب عن التصرف والتغير . بل انه يتصرف في ذاته تصرفاً يفنيه عن الاعراب » . (نحو التيسير ، ص ٩٧) .

وعلى هذا فإن فعل الأمر قد استحق البناء عند البصريين . لأن استعماله في معنى الأمر تحديد لمعناه . فلا يعود قابلاً للتصرف في المعاني والدلالات » و (الوقف) قولهم ، (اضرب) في الأمر . لم يَحْرُكُوهَا لِأَنَّهَا لَا يُوصَفُ بِهَا . ولا تقع موقع المضارعة . فبعدت عن المضارعة بُعْدَ (كَمْ) و (إِذْ) من المتمكنة . وكذلك كُلُّ بناء من الفعل كان معناه : افْعَلْ « (٢٠٨) .

وكان بناؤه على السكون - عندهم - للدلالة على عدم التمكن ، « وأما المبني على الفتح من الفعل فجميع أمثلة الماضي .. وكان الأصل السكون على ما ذكرنا ، إلا أنهم بنوا هذا القبيل على الحركة للدلالة على التمكن ، وذاك أن مثال الماضي قد حصل له تمكّن ليس لمثال الأمر . لأنك تقول ، (مررتُ برجلٍ ضَرَبَ زيداً) فيقع موقع الاسم ، وتقول ، (إِنْ فَعَلْتُ فَعَلْتُ) فيقع موقع المضارع ، لأن المعنى ، إِنْ تَفْعَلْ أَفْعَلْ . ألا ترى أنك تقول ، (إِنْ فَعَلْتَ غداً فَعَلْتُ) كما تقول ، (إِنْ تَفْعَلْ غداً) . وفعل الأمر ليس له هذا التمكن . لأنه لا يُوصَفُ به . ألا ترى أنك لا تقول ، (مررتُ برجلٍ اضْرَبَ زيداً) ، ولا تقول ، (اضْرَبْ اضْرَبْ) بمعنى ، إِنْ تُضْرِبْ اضْرَبْ . فلما خَصَلَ لمثال الماضي تمكّن ليس لمثال الأمر بُنِيَ على أقوى العلامتين ، وهي (الحركة) إذ هي أقوى من (السكون) .. وجعلت الحركة دليلاً على قوته . فمثال الأمر نحو ، (اضرب) بمنزلة (كَمْ) و (مَن) في أنه بُنِيَ على أصل البناء ، الذي هو (السكون) ، لِتَعْرِيهِ من التمكن « (٢٠٩) .

فالبصريون قالوا ببناء فعل الأمر على السكون . لأن الأصل في البناء عندهم أن يكون على السكون ، « إنما قلنا إنه مبني على السكون ، لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، والأصل في البناء أن يكون على السكون » (٢١٠) . وقد غلّوا كون السكون أصل البناء بأنه تقيض الحركة ، « وأصل البناء السكون ، لأنه إذا كان تقيض الإعراب وجب أن يكون بنقيض الحركة التي باختلافها يحصل الإعراب » (٢١١) .

(٢٠٨) الكتاب ، ج ١ ص ١٧ ، وينظر : مسائل خلافية في النحو ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٢٠٩) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ١ ص ١٣٦ ، وينظر : المحتسب ، ج ١ ص ٢٨ .

(٢١٠) الانصاف ، ج ٢ ص ٥٢٤ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ١ ص ١٣٢ .

(٢١١) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٦ .

كما غلّوا كون السكون أصل البناء بأنه أخف من الحركة ، « والأصل في البناء أن يكون على السكون ، لأنه أخف من الحركة » (٢١٢) .

وأرى قولهم « إن السكون أخف من الحركة » ، لا يليق بالسكون ولا يصلح أن يكون علّة للتزامه في الأمر ، وإنما يليق به ويصلح له القول بأنه قد التزم في الأمر علامة للتشديد والبت في الطلب . وهذا ما يذهب اليه الاستاذ ابراهيم مصطفى حيث يقول : « وقد جعلوا (الإسكان) علامة التشديد والبت في الطلب ، كما ترى التزامه في الأمر ، وفي (لَتَفْعَلْ) و (لَا تَفْعَلْ) . وأنت تعلم ما يستدعيه الأمر في أغلب حاله من البت ، والتشدد ، والجزم . ورُبما أتوا بالسكون في غير الأمر دلالة على التأكيد وتقوية الكلام ، كما ترى في قول امرئ القيس (٢١٣) :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْبِبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاغِلَ

.. بل إن أبا عمرو بن العلاء - من القراء السبعة ، ومن أئمة النحاة - قرأ : « إن الله يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً » (٢١٤) بإسكان الراء تشديداً للأمر (٢١٥) . ويقول أيضاً : « والأمر وحده يُبْنَى على السكون ، وقد تقدّم الإشارة الى أن هذا لما في الأمر من معنى القوة ، والبت ، والتشدد في الطلب ، وذلك أليق بالسكون وما فيه من شدة النطق » (٢١٦) .

(٢١٢) شرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٢٧ ، وينظر : مع الهوامع ، ج ١ ص ٢٠ - ٢١ ، وينظر :

كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ١٦٨ ، والأشباه والنظائر ، ج ٢ ص ٢٢ .

(٢١٣) البيت في ديوانه ، ص ١٢٢ ، وهو من السريع ، وهذه روايته في نسخة السكري وابن

النحاس وأبي سهل ، أما روايته في نسخة الأعلام فهي : « فاليوم أَشَقَى » . حول ذلك

ينظر : الديوان ، ص ٤١٢ .

(٢١٤) سورة البقرة ، الآية ٦٧ .

(٢١٥) احياء النحو ، ص ٨٦ - ٨٧ . وهذا خلاف ما يراه ابن جنبي في الآية الكريمة وفي قول

امرئ القيس وفيما جرى مجراها ، حيث يرى (التسين) فيها « علته توالي

الحركات مع الضمات ، فيثقل ذلك عليهم فيُغْفَقُونَ بإسكان حركة الإعراب » (ينظر :

المحتسب ، ج ١ ص ١٠٩ - ١١١ ، ١٢٢ - ١٢٣ ، ٢٢٧ ، ٢٥٧ ، ٢٧٢ ، ج ٢ ص ٢٣٨ ، ٢٤٦ ،

وخزانة الأدب ، ج ٢ ص ٤٦٢) .

(٢١٦) المرجع نفسه ، ص ١٠٧ .

تَضْمُنُ فِعْلَ الْأَمْرِ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ (الْفَاعِلُ) :

إِنَّ مِنْ أَصُولِ النُّحَوِيِّينَ : أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ ، وَلِذَلِكَ هُمْ يَقْدَرُونَ لِبِنَاءِ الْأَمْرِ (أَفْعَلَ) فَاعِلًا ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا وَجُوبًا ، لَا يَجُوزُ إِبْرَازُهُ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ مَحَلُّهُ الظَّاهِرُ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ بِنَاءُ الْأَمْرِ لِلوَاحِدِ الْمُخَاطَبِ . فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ لَوَاحِدَةٍ ، أَوْ لِاثْنَيْنِ ، أَوْ لَجَمَاعَةٍ ، بَرَزَ الضَّمِيرُ نَحْوُ : (اضْرِبِي) ، وَ (اضْرِبَا) ، وَ (اضْرِبُوا) ، وَ (اضْرِبْنَ) (٢١٧) .

يَقُولُ الْجَرَجَانِيُّ فِي ذَلِكَ : « إِنَّ فِي (اذْهَبْ) ضَمِيرًا مُسْتَكْنًا لِلْمَأْمُورِ ، وَكَذَلِكَ (لَا تَضْرِبْ) فِيهِ ضَمِيرٌ لِلْمَنْهِيِّ ، وَيَدُلُّ عَلَى تَقْدِيرِ ذَلِكَ أَنَّكَ تَأْتِي بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ تَأْكِيدًا لَهُ ، فَتَقُولُ : (اذْهَبْ أَنْتَ وَزَيْدٌ) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » (٢١٨) ، فَقَوْلُكَ (اذْهَبْ) مَعَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ (ضَرَبَ زَيْدٌ) فِي أَنَّكَ أَسْنَدْتَ الْفِعْلَ إِلَى الْأِسْمِ » (٢١٩) .

وَإِنِّي أَرَى مَا يَزَاهُ بَاحْثُونَ مُعَاصِرُونَ مِنْ أَنَّ صِيغَةَ الْأَمْرِ (أَفْعَلَ) لَا إِسْنَادَ فِيهَا ، وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ يَكُونَ فِيهَا إِسْنَادٌ ، لِأَنَّهَا مُجَرَّدُ صِيغَةٍ لِيَطْلُبَ الْفِعْلُ مِنَ الْمُخَاطَبِ . عِلْمًا بِأَنَّ بَعْضَ النَّحَاةِ قَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّ (يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ) وَ (أَلْفَ الْاِثْنَيْنِ) وَ (وَاوَ الْجَمَاعَةِ) وَ (نُونَ النِّسْوَةِ) الَّتِي تَتَّصِلُ بِالْفِعْلِ لَيْسَتْ ضَمَائِرَ بَارِزَةً ، وَإِنَّمَا هِيَ حُرُوفٌ تُشِيرُ إِلَى جِنْسِ الْمُخَاطَبِ أَوْ عَدَدِهِ ، كَ (التَّاءِ) فِي (ذَهَبَتْ هُنْدٌ) ، وَ (الْأَلْفِ) فِي (ضَارَبَانِ) ، وَ (الْوَاوِ) فِي (حَسَنُونَ) ، « وَقِيلَ : (الْأَرْبَعَةُ) : (النُّونُ) وَ (الْأَلْفُ) وَ (الْوَاوُ) وَ (الْيَاءُ) حُرُوفٌ عَلَامَاتُ كَ (تَاءِ) التَّأْنِيثِ فِي (قَامَتْ) لَا ضَمَائِرَ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَكْنٌ فِي الْفِعْلِ . وَعَلَيْهِ الْمَازَنِيُّ ، وَوَاقِفُهُ الْأَخْفَشُ فِي (الْيَاءِ) . وَشَبَهَ الْمَازَنِيُّ : أَنَّ الْمُضْمَرَ لَمَّا اسْتَكْنَّ فِي (فَعَلَ) وَ (فَعَلَتْ) ، اسْتَكْنَّ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَجِيءَ بِالْعَلَامَاتِ لِلْفَرْقِ كَمَا جِيءَ بِ (التَّاءِ) فِي (فَعَلَتْ) لِلْفَرْقِ .. » (٢٢٠) .

(٢١٧) يُنْظَرُ : شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ، ج ١ ص ٨٥ .

(٢١٨) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : آيَةُ ٢٥ .

(٢١٩) كِتَابُ الْمُقْتَصَدِ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ ، ج ١ ص ٨١ ، وَيُنْظَرُ : ج ٢ ص ٧٦٥ .

(٢٢٠) مَعِ الْهُوَامِعِ ، ج ١ ص ٥٧ ، وَيُنْظَرُ : الْكَشَافُ ، ج ٢ ص ٤٥٩ ، وَشَرْحُ الْمِفْصَلِ ، ج ٢ ص ٨٨ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ، ج ٢ ص ٩ ، وَالْمُقْتَصَدُ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ ، ج ١ ص ١٧٥ .

يرى الأستاذ برجشتراسر أن صيغة (أفعل) ليست بجملة ، ولا قسم من جملة ، وهي مع ذلك كلام ، وتُشبه الجملة في أنها مستقلة بنفسها ، ولا تحتاج الى غيرها مُظهراً كان أو مُقدراً . فالأمر مجردُ مادة الفعل بغير ضمير ، وهو يُقارب ما سَمَاه النحويون بـ (الأصوات) التي يُفِيدُ كثيرٌ منها الأمر نحو (مَ) للزجر والمنع عن الشيء ، والتي يُكتفى بها في الاستعمال ، بل إنَّ الأمر كان منها في الأصل ، غير أنه أُدْخِلَ نظامُ الفعل بمنزلة واحدٍ من أشكال المُخاطب ، مع أنه لا يوجد فيه ضميرٌ للمُخاطب أصلاً^(٢٣١) .

ويرى الدكتور الجوّاري أن صيغة الأمر (أفعل) لا إسناد فيها ، فهي تَأبى إظهارَ الفاعل أو تقديره ، لأنها ليست فعلاً كباقي الأفعال ، وإنما هي مجرد صيغة طلب الفعل من المُواجَه بالطلب أو الأمر ، وإنَّ علاقة الأمر بمن يُطلب منه القيام به ، ليست علاقة إسناد أو فاعلية على أيِّ حال ، وإنَّ مَنْ يُطلب منه القيام بالفعل لا يُمكن أن يُذكر مع الأمر على الإطلاق ، لسبب واضح وهو أنه هو المُخاطب^(٢٣٢) .

أما الدكتور المخزومي فيرى أيضاً أن صيغة الأمر (أفعل) لا إسناد فيها الى ما أسَموه بالضامرات البارزة ، لأنَّ (ياء المُخاطبة) و (ألف الاثنين) و (واو الجماعة) و (نون النسوة) ليست ضمائر كما يزعم النحاة ، بل هي كِنَايَات أو إشارات تُشير الى جنس المُخاطب أو عدده . ولأنَّ النحاة كانوا قد صرَّحوا في أكثر من موضع بحرفيّة (الواو) في مثل قوله تعالى : « وَأَسْرُوا النَّجْوى الَّذِينَ ظَلَمُوا »^(٢٣٣) ، وفي مثل قول العرب ، « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ » ، إذ أعربوا الاسم الموصول « الذين » في الآية ، و « البراغِيثَ » في المثال فاعلين . كما أنهم يُؤكِّدون حرفيّة (ألف) الاثنين و (واو) الجماعة في (المثنى) و (جمع المذكر السالم)^(٢٣٤) .

(٢٣١) ينظر : التطور النحوي للغة العربية ، لبرجشتراسر (استاذ اللغات السامية بجامعة ميونخ) ، القاهرة ١٩٢٩ ، ص ٨١ - ٨٢ .

(٢٣٢) ينظر : نحو التيسير ، ص ١١٥ - ١١٦ .

(٢٣٣) سورة الانبياء ، الآية ٢ .

(٢٣٤) ينظر : في النحو العربي - نقد وتوجيه ، ص ١٢٠ - ١٢١ ، وفي النحو العربي - قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، للدكتور مهدي المخزومي ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٢٧ .

إضمار فعل الأمر :

يرى البصريون أن من الأحكام المختصة بأسلوب الأمر ، أنه يُستغنى فيه عن ذكر ألفاظ أفعاله ، فَيترك إظهارها ، وذلك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام . ويكون الحذف عند علم المُخاطب أن الكلام مَحْمُول على الأمر ، فَيُحذف لفظ الفعل استغناءً بشواهد الحال ، وذلك عندما يكون سياق الكلام سياق طلب . يقول ابن الخشاب : « الاختصار يقتضي حذفاً ، والحذف يكون مع قوّة العلم بالمحذوف ، وهذا حكم مختص بالأمر ، لأنّ الأمر يُستغنى فيه ، في كثير من الأمر ، عن ذكر ألفاظ أفعاله ، بشواهد الحال ، كقولك لِمَنْ رأيتَه قد أشرع رمحاً ، أو سدّد سهماً ، أو أشال سوطاً ، أو شهَرَ سيفاً ، (زيداً) ، أو ، (عمراً) ، وتستغني بشاهد الحال عن أن تقول : (اطعن) ، أو ، (اضرب) ، ويكفي من ذلك الإشارة ، أو غيرها ممّا ليس بلفظ بل يقوم مقامه . و (الخبر) ليس كـ (الأمر) في ذلك » (٢٢٥) .

وعلى هذا الأساس ، أحسن البصريون - وعلى رأسهم الخليل وسيبويه - مُعالجة طائفة من الألفاظ الملازمة للنصب في العربية ، حين عُدوها منصوبةً على إضمار فعل الأمر ، يقول سيبويه في « هذا باب يُحذفُ منه الفعل لكثرتِه في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل » : « وَمِمَّا يَنْتَصِبُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ : « انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ » (٢٢٣) ، وَ « وَرَأَيْكَ أَوْسَعُ لَكَ » ، وَ « حَسْبُكَ خَيْرًا لَكَ » ، إِذَا كُنْتَ تَأْمُرُ .. وَإِنَّمَا نَصَبْتُ (خَيْرًا لَكَ) وَ « أَوْسَعُ لَكَ » لِأَنَّكَ حِينَ قُلْتَ : (انْتِه) فَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنْ أَمْرٍ وَتُدْخِلَهُ فِي آخَرٍ .

وقال الخليل : كأنك تحمله على ذلك المعنى ، كأنك قلت : (انتِه وادخل فيما هو خير لك) ، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له : (انتِه) أنك تحمله على أمر آخر ، فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم المُخاطب أنه مَحْمُول على أمر حين قال له : (انتِه) ، فَصَارَ بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ (انْتِه) خَيْرًا لَكَ) وَ (ادخل فيما هو خير لك) » (٢٢٧) .

(٢٢٥) المرتجل ، ص ٢٥٠ ، وينظر ، الكتاب ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

(٢٢٦) سورة النساء ، الآية ١٧١ .

(٢٢٧) الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٨٢ - ٢٨٤ ، وينظر ، مجاز القرآن ، ج ١ ، ص ٥٧ ، والمقتضب ، ج ٢ ، ص ٢١٦ ، ٢٢٦ ، ٢٦٧ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ، ص ٢٧ - ٢٨ .

يقول الزمخشري في قوله تعالى « يا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ » (٢٣٨) : « فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ » وكذلك « انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ » : انتصابه بمضمر ، وذلك أنه لما بعثهم على الإيمان وعلى الانتهاء من التثليث علم أنه يحملهم على أمر فقال : « خيراً لكم » أي : اقصدوا أو اتوا أمراً خيراً لكم مما أنتم فيه من الكفر والتثليث وهو الإيمان والتوحيد » (٢٣٩) .

وهذه الألفاظ الملازمة للنصب لا تستعمل إلا في سياق أمر ، لأن الأمر إنما يسوق المأمور إلى أمر يحدثه ، فله قوة الإضمار ، وحكم ليس لغيره ، لذلك لا يجوز أن تستعمل في سياق خبر أو استفهام ، يقول سيبويه : « ولا يجوز أن تقول : (ينتهي خيراً له) ولا (أنتهي خيراً لي ؟) لأنك إذا نهيت فأنت ترجيه إلى أمر ، وإذا أخبرت أو استفهمت فأنت لست تريدين شيئاً من ذلك ، إنما تعلم خبراً أو تسترشدين مخبراً .. و (الخير) أو (الشر) لا يكون محمولاً على (ينتهي) وشبهه ، لا تستطيع أن تقول : (انتهيت خيراً) كما تقول : (قد أصبت خيراً) » (٢٤٠) .

ولم يُحسن الكوفيون معالجة هذه الألفاظ المنصوبة ، ويكفي لمعرفة ذلك أن نقف على مقدار حيرتهم في نصب « خيراً » في قوله تعالى « انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ » ، فقد تكلفوا في تفسير الناصب ما تكلفوا من تقديرات وتأويلات ، فحمله الفراء على أنه صفة لمصدر محذوف ، أي : انتهوا انتهاء خيراً لكم . وحمله الكسائي على إضمار (كان) ، أي : يكن الانتهاء خيراً لكم . وحمله بعضهم على أنه حال (٢٤١) .

وقد أحسن الزركشي الرد على تقديرات الكوفيين وتأويلاتهم حين قال : « وَرَدَّ مذهبه (٢٤٢) ومذهب الكسائي بقوله تعالى « وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ » ، لو

(٢٣٨) سورة النساء ، الآية ١٧٠ .

(٢٣٩) الكشاف ، ج ١ ص ٥٨٤ ، وينظر : ج ٢ ص ٢٢٢ في تفسير قوله تعالى « فَأَمِنُوا وَجْهَكَ لِلَّذِينَ حَنِفُوا فِطْرَةَ اللَّهِ » (سورة الروم ، الآية ٢٠) ، و ج ٤ ص ١١٦ في تفسير قوله تعالى « فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْأَلُوا وَاطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لَأَنْفُسِكُمْ » (سورة التغابن ، الآية ١٦) .

(٢٤٠) الكتاب ، ج ١ ص ٢٨٩ .

(٢٤١) ينظر : معاني القرآن ، ج ١ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ ، ومجاز القرآن ، ج ١ ص ١٤٢ ، ومشكل أعراب

القرآن ، ج ١ ص ٢١٢ - ٢١٤ ، والبرهان ، ج ٢ ص ٢٠٢ .

(٢٤٢) أي : مذهب الفراء .

حَمَلَ عَلَى مَا قَالَا لَا يَكُونُ خَيْرًا ، لِأَنَّ مَنْ انْتَهَى عَنِ التَّثْلِيثِ وَكَانَ مُعْطِلًا لَا يَكُونُ خَيْرًا لَهُ . وَقَوْلُ سِيبَوِيهِ : « وَائْتِ خَيْرًا » يَكُونُ أَمْرًا بِالتَّوْحِيدِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ . فَلِلَّهِ دَرُ الْخَلِيلِ وَسِيبَوِيهِ مَا أَطْلَعَهَا عَلَى الْمَعَانِي (٢٣٣) .

وَمِمَّا يَنْتَضِبُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ الْأَمْرِ ، الْأَسْمَاءُ الْمَنْصُوبَةُ فِي (بَابِ التَّحْذِيرِ وَالْإِغْرَاءِ) ، وَقَدْ أَضْمِرَتْ الْأَفْعَالُ مَعَهَا لِكثْرَةِ دَوْرَانِهَا فِي الْكَلَامِ ، وَاسْتِغْنَاءُ بِمَا يَرَوْنَ مِنَ الْحَالِ ، أَوْ بِمَا جَرَى مِنَ الذِّكْرِ ، يَقُولُ سِيبَوِيهِ فِي « بَابِ مَا جَرَى مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمُسْتَعْمَلِ إِظْهَارَهُ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الرَّجُلَ مُسْتَفْنٍ عَنْ لَفْظِكَ بِالْفِعْلِ » ، « وَذَلِكَ قَوْلُكَ : (زَيْدًا) ، وَ : (عَمْرًا) ، وَ : (رَأْسَهُ) ، وَذَلِكَ أَنَّكَ رَأَيْتَ رَجُلًا يَضْرِبُ أَوْ يَشْتِمُ أَوْ يَقْتُلُ ، فَكَتَفَيْتَ بِمَا هُوَ فِيهِ مِنْ عَمَلِهِ أَنْ تَلْفَظَ لَهُ بِعَمَلِهِ فَقُلْتَ : (زَيْدًا) أَيْ ، أَوْقَعْ عَمَلَكَ بِزَيْدٍ ، أَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا يَقُولُ : (أَضْرِبْ شَرُّ النَّاسِ) فَقُلْتَ : (زَيْدًا) ، أَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا يُحَدِّثُ حَدِيثًا فَقَطَعَهُ فَقُلْتَ : (حَدِيثُكَ) ، أَوْ قَدِمَ رَجُلٌ مِنْ سَفَرٍ فَقُلْتَ : (حَدِيثُكَ) ، اسْتَغْنَيْتَ عَنِ الْفِعْلِ بِعِلْمِهِ أَنَّهُ مُسْتَخْبِرٌ ، فَقُلِيَ هَذَا يَجُوزُ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ .

وَأَمَّا النَّهْيُ فَإِنَّهُ (التَّحْذِيرُ) ، كَقَوْلِكَ : (الْأَسَدُ الْأَسَدُ) ، وَ : (الْجِدَارُ الْجِدَارُ) ، وَ : (الصَّبِيُّ الصَّبِيُّ) ، وَإِنَّمَا نَهَيْتَهُ أَنْ يَقْرُبَ الْجِدَارَ الْمَخُوفَ الْمَائِلَ ، أَوْ يَقْرُبَ الْأَسَدَ ، أَوْ يُوْطِئَ الصَّبِيَّ » . (٢٣٤)

وَالنَّحَاةُ قَدْ عَالَجُوا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ الْمَنْصُوبَةَ عَلَى أَنَّهَا قَدْ جُعِلَتْ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِفِعْلِ الْأَمْرِ ، يَقُولُ سِيبَوِيهِ : « وَمِمَّا جُعِلَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ قَوْلُهُمْ : (الْحَذَرُ الْحَذَرُ) وَ (النَّجَاءُ النَّجَاءُ) وَ (ضَرْبًا ضَرْبًا) ، فَإِنَّمَا انْتَضَبَ هَذَا عَلَى : (الزَّمِ الزَّمِ) وَ (عَلَيْكَ النَّجَاءُ) ، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ (أَفْعَلْ) ، وَدَخُولِ (الزَّمِ) وَ (عَلَيْكَ) عَلَى (أَفْعَلْ) مُحَالٌ » . (٢٣٥)

(٢٣٣) البرهان ، ج ٢ ص ٢٠٢ ، وينظر : ابن السجري ومنهجه في النحو ، لعبد المنعم أحمد التكريتي ، بغداد ١٩٧٥ ، ص ١٣٩ .

(٢٣٤) الكتاب ، ج ١ ص ٢٥٢ ، وينظر : مقدمة في النحو ، لغلاف بن حيان الأحمر البصري (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق : عز الدين التنوخي ، دمشق ١٩٦١ ، ص ٨١ - ٨٢ ، والمقتضب ، ج ٢ ص ٢١٥ - ٢١٦ ، ٢٦٧ ، والمصالح ج ١ ص ٢٦٤ - ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ج ٢ ص ٢٦٠ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ٢٥ ، ٢٩ ، ومغني اللبيب ، ج ٢ ص ٦٠٢ .

(٢٣٥) الكتاب ، ج ١ ص ٢٧٥ - ٢٧٦ ، وينظر : ص ٢٢١ ، ٢٩٥ ، ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢٢٥ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٨٢ ، وشرح شذور الذهب ، ص ٢٢٢ ، وفتح البوامع ، ج ١ ص ١٦٩ - ١٧٠ .

وفعل الأمر الذي تُضمِره إنما يكون للمُخاطَب، فلا يجوز أن تُضمِرَ فعل الغائب، وذلك كراهية الالتباس، يقول سيبويه: «واعلم أنه لا يجوز أن تقول: (زيد) وأنت تريد أن تقول: (لِيُضْرَبَ زيد) أو (لِيُضْرَبَ زيد) إذا كان فاعلاً، ولا: (زيداً) وأنت تريد: (لِيُضْرَبَ عمرو زيداً)، ولا يجوز: (زيدَ عمراً) إذا كنت لا تُخاطِبُ زيداً، إذا أردت: (لِيُضْرَبَ زيدَ عمراً) وأنت تُخاطِبُنِي، فإنما تريد أن أُبلِّغَ أنا عنك أنك قد أمرتَ أن يُضْرَبَ عمراً، وزيدَ وعمرو غائبان، فلا يكون أن تُضمِرَ فعل الغائب. وكذلك لا يجوز: (زيداً) وأنت تريد أن أُبلِّغَ أنا عنك أن يُضْرَبَ زيداً، لأنك إذا أضمرتَ فعل الغائب ظَنُّ السامعِ الشاهد إذا قلت: (زيداً) أنك تأمره هو بزيد، فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يُؤخذ من الفعل، نحو قولك: (عليك)، أن يقولوا: (عليه زيداً)، لئلا يُشبهَ مالم يُؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل. وكرهوا هذا في الالتباس وَضعفَ حيث لم يُخاطِبِ المأمور، كما كرهَ وَضعفَ أن يُشَبَّهَ (عليك) و (رُوِيَ) بالفعل،^(٣٣) ويقول أيضاً: «وإنما أضمرتَ الفعل هاهنا وأنت تُخاطِبُ لأنَّ المخاطَبَ المُخْبِرَ لستَ تجعل له فعلاً آخرَ يعمل في المُخْبِرِ عنه، وأنت في الأمر للغائب قد جعلت له فعلاً آخرَ يعمل، كأنك قلت: (قُلْ له لِيُضْرَبَ زيداً) أو (قُلْ له أضرب زيداً) أو (مره أن يضرب زيداً)، فَضعفَ عندهم مع ما يدخل من اللبس في أمر واحد أن يُضمَرَ فيه فِعْلانٍ لشيئين». (٣٣)

وجمهور النحاة يجمعون على وجوب إضمار الفعل إذا كان (التحذير) بـ (إِيَّاكَ) كقولهم: (إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ)، أو إذا كان (المُحَذَّرُ مِنْهُ) أو (المُغْرَى بِهِ) مُكْرَراً أو معطوفاً عليه كقولهم: (الْأَسَدَ الْأَسَدَ) و: (أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ)، يقول سيبويه في «باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه»: «هذا باب ما جرى منه على (الأمر) و (التحذير)، وذلك قولك إذا كنت تُحَذِّرُ، (إِيَّاكَ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (إِيَّاكَ نَحْ) .. إِلَّا أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِظْهَارُ مَا أُضْمِرْتَ، وَلَكِنْ ذَكَرْتَهُ لِإِمْتِثَالِ لِكَ مَا لَا يَظْهَرُ إِضْمَارُهُ .. وَحَذَفُوا الْفِعْلَ مِنْ (إِيَّاكَ) لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ فِي الْكَلَامِ، فَصَارَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ ..

(٢٢٦) الكتاب، ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٢٢٧) المصدر نفسه، ج ١ ص ٢٥٨.

ومثل ذلك، (أَهْلَكَ وَاللَّيْلُ)، كَأَنَّهُ قَالَ، بِإِذْنِ أَهْلِكَ قَبْلَ اللَّيْلِ.. وَإِنَّمَا حَذَفُوا الْفِعْلَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ حِينَ ثَنَوْا^(١٣٣) لِكثْرَتِهَا فِي كَلَامِهِمْ، وَاسْتِغْنَاءً بِمَا يَرَوْنَ مِنَ الْحَالِ، وَبِمَا جَرَى مِنَ الذِّكْرِ، وَصَارَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ بِالْفِعْلِ حِينَ صَارَ عِنْدَهُمْ مِثْلُ (إِيَّاكَ)، وَلَمْ يَكُنْ مِثْلُ (إِيَّاكَ) لَوْ أَفْرَدَتْهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكْثُرْ فِي كَلَامِهِمْ كَثْرَةً (إِيَّاكَ)، فَشُبِّهَتْ بِـ (إِيَّاكَ) حَيْثُ طَالَ الْكَلَامُ وَكَانَ كَثِيرًا فِي الْكَلَامِ.

فَلَوْ قُلْتَ: (نَفْسَكَ)، أَوْ: (رَأْسَكَ)، أَوْ: (الْجِدَارَ)، كَانَ إِظْهَارُ الْفِعْلِ جَائِزًا، نَحْوَ قَوْلِكَ: (أَتَيْ رَأْسَكَ)، وَ: (أَحْفَظُ نَفْسَكَ)، وَ: (أَتَيْ الْجِدَارَ)، فَلَمَّا ثَنَيْتُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ (إِيَّاكَ)، وَ (إِيَّاكَ) بَدَلٌ مِنَ الْفِعْلِ بِالْفِعْلِ، كَمَا كَانَتْ الْمَصَادِرُ كَذَلِكَ نَحْوِ: (الْحَذَرُ الْحَذَرُ) «^(١٣٤)».

وَلَكِنْ أَكْثَرَهُمْ لَمْ يَقْدُمُوا لَنَا تَعْلِيلًا مَقْنَعًا لِتَكَرُّارِ (الْمُحَذَّرِ مِنْهُ) وَلِوُجُوبِ إِضْمَارِ الْفِعْلِ مَعَهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ فِكْرَةَ الْعَامِلِ كَانَتْ تَمْلِكُ عَلَيْهِمْ تَفْكِيرَهُمْ إِلَى الْحَذِّ الَّذِي عَطَلَتْ فِيهِمُ الْقُدْرَةُ عَلَى إِدْرَاكِ أَسْرَارِ الْعِبَارَةِ فِي هَذِهِ اللَّفْظِ، يَقُولُ أَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ: «إِنْ قَالَ قَائِلٌ، مَا وَجْهَ (التَّكْرِيرِ) إِذَا أَرَادُوا (التَّحْذِيرَ) فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (الْأَسَدُ الْأَسَدُ)؟، قِيلَ: لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوا أَحَدَ الْإِسْمَيْنِ قَائِمًا مَقَامَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ (أَحْذَرُ)، وَلِهَذَا إِذَا كَرَّرُوا لَمْ يَجِزْ إِظْهَارُ الْفِعْلِ، وَإِذَا حَذَفُوا أَحَدَ الْإِسْمَيْنِ جَازَ إِظْهَارُ الْفِعْلِ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ أَحَدَ الْإِسْمَيْنِ قَائِمٌ مَقَامَ الْفِعْلِ، فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ الْإِسْمَيْنِ أَوْلَى بِأَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْفِعْلِ؟، قِيلَ: أَوْلَى الْإِسْمَيْنِ بِأَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْفِعْلِ هُوَ الْأَوَّلُ، لِأَنَّ الْفِعْلَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُقَدِّمًا عَلَى الْإِسْمِ الثَّانِي لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ، فَكَذَلِكَ الْإِسْمُ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَ الْفِعْلِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُقَدِّمًا «^(١٣٥)».

(٢٢٦) أ يعنى ، ذكروا بعدها شيئاً ثانياً .

(٢٢٧) أ الكتاب ، جـ ٢ ص ٢٧٢ - ٢٧٥ ، وينظر : ص ٢٩٦ - ٢٩٧ ، جـ ١ ص ١٠٦ - ٢٥٢ - ٢٥٤ ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ ، والمقتضب ، جـ ٢ ص ٢١٢ ، ٢١٥ - ٢١٦ ، وتسهيل الفوائد ، ص ١٩٢ - ١٩٣ ، وشرح الكافية ، جـ ١ ص ١٨٢ ، ١٨٣ ، والبحر المحيط ، جـ ٨ ص ٤٨١ ، وشرح الأشموني ، جـ ٢ ص ٤٨٠ - ٤٨١ ، وشرح شذور الذهب ، ص ٢٢٢ ، وشرح ابن عقيل ، جـ ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٧ ، وفتح الهوامع ، جـ ١ ص ٢٦٩ ، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، جـ ٢ ص ٧٥٤ .

(٢٢٨) أسرار العربية ، ص ١٦٨ ، وينظر : الكتاب ، جـ ١ ص ٢٧٥ ، وشرح المفصل ، جـ ٢ ص ٢٩٩ ، وفتح الهوامع ، جـ ١ ص ١٦٩ ، وشرح شواهد المفني ، جـ ٢ ص ٨٥٧ ، والأشباه والنظائر ، جـ ١ ص ١٦٢ .

وانفرد بعضهم بتقديم تعليل صحيح ومُنْعٍ لهذه المسألة ، وعلى رأس هؤلاء الاسترابادي الذي يقول : « إِنَّ كُلَّ مَعْمُولٍ مُكْرَّرٌ مُوجِبٌ لِحذف عامله ، وحكمة اختصاص وجوب الحذف بِالْمُحَذَّرِ مِنْهُ الْمُكْرَّرِ ، كَوْنُ تَكَرُّرِهِ ذَالاً عَلَى مُقَابَرَةِ الْمُحَذَّرِ مِنْهُ لِلْمُحَذَّرِ بِحَيْثُ يَضِيقُ الْوَقْتُ إِلَّا عَنْ ذِكْرِ الْمُحَذَّرِ مِنْهُ عَلَى أَبْلَغِ مَا يُمْكِنُ وَذَلِكَ بِتَكَرُّرِهِ ، وَلَا يَتَسَعُّ لَذِكْرِ الْعَامِلِ مَعَ هَذَا الْمُكْرَّرِ . وَإِذَا لَمْ يُكْرَّرِ الْأِسْمُ جَازَ إِظْهَارُ الْعَامِلِ اتِّفَاقاً ..

وإنما وجب الحذف لِأَنَّ الْقَصْدَ - كَمَا قُلْنَا فِي النَّدَاءِ - أَنْ يَفْرَعَ الْمُتَكَلِّمُ سَرِيعاً مِنْ لَفْظِ التَّحْذِيرِ حَتَّى يَأْخُذَ الْمُخَاطَبُ حَذَرَهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَحْذُوفِ^(٢٢٩) . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ هَذِهِ الْأَلْفَافِ إِلَّا إِذَا شَارَفَ الْمَكْرُوهَ أَنْ يَرْهَقَ^(٢٣٠) .^(٢٣١)

وما ذكره الاسترابادي تعليلاً لوجوب حذف الفعل مع المُحَذَّرِ مِنْهُ الْمُكْرَّرِ ، قَدْ سَحَبَهُ نَحَاةً آخَرُونَ عَلَى (بَابِ التَّحْذِيرِ وَالْإِغْرَاءِ) جَمِيعاً ، فَقَدْ ذَكَرَ السِّيُوطِيُّ أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ (إِيجَازِ الْحَذْفِ) : « التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الزَّمَانَ يَتَقَاصِرُ عَنِ الْإِثْيَانِ بِالْمَحْذُوفِ ، وَأَنَّ الْإِشْتَغَالَ بِذِكْرِهِ يَفْضِي إِلَى تَفْوِيتِ الْمَهْمِ ، وَهَذِهِ هِيَ فَائِدَةُ (بَابِ التَّحْذِيرِ وَالْإِغْرَاءِ) » .^(٢٣٢) وَنَقَلَ السِّيُوطِيُّ قَوْلَ الرَّمَانِيِّ فِي سَبَبِ لَزُومِ إِضْمَارِ الْفِعْلِ فِي (بَابِ التَّحْذِيرِ) : « لِأَنَّ (التَّحْذِيرَ) مِمَّا يُخَافُ مِنْهُ وَقُوعُ الْخَوْفِ ، فَهُوَ مَوْضِعُ إِعْجَالٍ لَا يَحْتَمِلُ تَطْوِيلَ الْكَلَامِ لئَلَّا يَقَعَ الْخَوْفُ بِالْمُخَاطَبِ قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ » .^(٢٣٣)

وَمَعَ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافِ قَدْ جَاءَتْ فِي الْإِسْتِعْمَالِ مَنْصُوبَةً عَلَى التَّحْذِيرِ وَالْإِغْرَاءِ ، وَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ فِعْلٌ يَنْصُبُهَا ، إِلَّا أَنَّ النُّحَاةَ يُوْجِبُونَ عَلَيْكَ تَقْدِيرَهُ ، يَقُولُ الْجَرَجَانِيُّ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ خَيْرِ (كَادَ) : « وَلَوْ كَانَ امْتِنَاعُهُمْ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْأِسْمِ هُنَا يَمْنَعُ مِنْ تَقْدِيرِهِ ، لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ فِي قَوْلِكَ (إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا) : إِنَّ (إِيَّاكَ) مَنْصُوبٌ بِغَيْرِ فِعْلٍ الْبَتَّةُ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ فِي اللَّفْظِ فِعْلٌ يَنْصُبُهُ ، وَذَلِكَ

(٢٢٩) كَذَا هِيَ فِي الْأَصْلِ ، وَالصَّحِيحُ : (الْمَحْذُورُ) .

(٢٣٠) أَيِ : يَفْضِي .

(٢٣١) شَرْحُ الْكَافِيَةِ ، ج ١ ص ١٨٢ .

(٢٣٢) الْإِتْقَانُ ، ج ٢ ص ٥٧ ، وَيَنْظُرُ : مِمْتَرِكُ الْأَقْرَانِ ، ج ١ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ ، وَالْبَرْهَانُ ، ج ٢

ص ١٠٥ .

(٢٣٣) الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ، ج ١ ص ٢٦٨ .

لا يقوله أحد ، لأنَّ النصبَ لا بُدَّ له من عاملٍ ، فإذا رأيتَ الكلامَ مُستمرّاً على أن يكونَ له عاملٌ ، نحو قولك : (رأيتَ زيداً) ، ثُمَّ وَجَدْتَهُ في موضعٍ من غير عاملٍ يظهرُ إلى اللفظ ، وَجَبَ عليك تقديره ، نحو أن تقولَ : (إِيَّاكَ باعِذْ) أو (إِيَّاكَ نَحْ) كما تقولُ : (نفسَكَ باعِذْ) ، ولو لم يَكُنْ فيه هذا الفعلُ لم يقولوا : (إِيَّاكَ أَنْتَ وزيدٌ) كما تقولُ : (باعِذْ أَنْتَ وزيدٌ) كبيت الكتاب : (٢٤٤)

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدَ الْمَسِيحِ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ « (٢٤٥)

وعلى الرغم من عدم سماع ذكر الفعل مع المُحذَرِ مِنْهُ المُكْرَرِ ، فقد أجاز بعضهم ظهورَ الفعل مع هذا القسم ، فأجازوا أن تقولَ : (احْذَرِ الْأَسَدَ الْأَسَدَ) ، وَحَجَّتْهُمْ في ذلك ، « أَنْ تَكْرِيرَ المَعْمُولِ للتأكيد ، لَا يُوجِبُ حذفَ العاملِ ، كقوله تعالى « دَكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا » (٢٤٦) » وقد فات هؤلاء أن يُدركوا الفرقَ بين (التحذير) و (التأكيد) ، وأن ما يوجبُه (التحذير) من حذف الفعل ، غير ما يوجبُه (التأكيد) من ذكره .

والكوفيون يُجَوِّزون في الأسماء المنصوبة على الأمر في (باب التحذير والإغراء) ، ولا سميّاً المُكْرَرَةَ منها ، أن تأتي مرفوعةً على إضمار رافع ، كما يجوز فيها أن تأتي منصوبةً على إضمار ناصب ، يقول الفراء في قوله تعالى « فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا » : (٢٤٨) « نُصِبَتْ « الناقة » على التحذير ، حَذَرَهُمْ إِيَّاهَا ، وَكُلُّ تحذير

(٢٤٤) البيت يُنسب إلى جرير ، وهو من المتقارب ، وقد ورد كذلك في : كتاب سيبويه ، ج١ ص ١٤٠ ، والمقتضب ، ج٢ ص ٢١٢ ، وليس في ديوانه . (مجمع شواهد العربية ، ج١ ص ١٣٠)

(٢٤٥) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج٢ ص ١٠٤٧ .

(٢٤٦) سورة الفجر : الآية ٢١ .

(٢٤٧) شرح الكافية ، ج١ ص ١٨١ - ١٨٢ ، وينظر : شرح الأشموني ، ج٢ ص ٤٨١ - ٤٨٢ ، وجمع الهوامع ، ج١ ص ١٦٩ .

(٢٤٨) سورة الشمس : الآية ١٣ .

علماً بأن قراءة النصب هي قراءة الجمهور ، يقول أبو حيان : « قرأ الجمهور « ناقة الله » - بنصب « التاء » - ، وهو منصوب على التحذير مما يجب إضمار عامله ، لأنه قد عطف عليه فصار حكمه بالخطف حكم المكرر ، كقولك (الأسد الأسد) ، أي : احذروا ناقة الله وسقياها فلا تفعلوا ذلك » .

(البحر المحيط ، ج٨ ص ٤٨١ ، وينظر : الكشاف ، ج٤ ص ٢٦٠) .

فهو نَصَبٌ ، ولو رُفِعَ على ضمير ، (هذه ناقةُ الله) فإنَّ العرب قد ترفعه وفيه معنى التحذير ، ألا ترى أنَّ العرب تقول ، (هذا العدوُّ هذا العدوُّ فاهربوا) وفيه التحذير ، و : (هذا الليلُ فارتحلوا) . فلو قرأ قارئٌ بالرفع كان مُصيّباً . أنشدني بعضهم ، (٢٩٩)

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عَمِيرٌ وَأَشْبَا هُ عَمِيرٌ وَمِنْهُمْ السُّفَاخُ
لَجْدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النَّجْدَةِ ، السَّلَاحُ السَّلَاحُ

فرغ وفيه الأمر بلباس السلاح « (٢٥٠) » .

وهم يُجَوِّزون فيه (الرفع) على أن يكون (خبراً) فيه معنى (الأمر) ، يقول الفراء في قوله تعالى « غُفْرَانُكَ رَبَّنَا » (٢٥١) ، « مصدر وقع في موضع أمر فنُصِبَ ، ومثله ، (الصلاة الصلاة) ، وجميع الأسماء من المصادر وغيرها إذا نويت الأمر نصبت . فأما الأسماء فقولك ،

(الله الله يا قوم) ، ولو رفع على قولك ، (هو الله) فيكون خبراً وفيه تأويل الأمر لجاز ، أنشدني بعضهم ،

إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عَمِيرٌ وَأَشْبَا هُ عَمِيرٌ وَمِنْهُمْ السُّفَاخُ
لَجْدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النَّجْدَةِ ، السَّلَاحُ السَّلَاحُ

(٢٤٩) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما من الضعيف ، وقد وردا في : معاني القرآن ، ج ١ ص ١٨٨ ، ج ٢ ص ٢٦٩ ، والمصالح ، ج ٢ ص ١٠٢ ، وشرح شواهد شروح الألفية ، ج ٤ ص ٢٠٦ ، ومعجم الهوامع ، ج ١ ص ١٧٠ ، والدرر اللوامع ، ج ١ ص ١٤٦ ، وشرح الأشموني ، ج ٢ ص ١٩٢ .

(معجم شواهد العربية ، ج ١ ص ٨٧) .

(٢٥٠) معاني القرآن ، ج ٢ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ ، وينظر : توجيه إعراب أبيات ملفزة الاعراب ، لطى بن عيسى الرمانى ، تحقيق : سعيد الافغانى ، دمشق ١٩٥٨ ، ص ٧٩ - ٨٠ ، وشرح الأشموني ، ج ٢ ص ٤٨٢ ، والدرر اللوامع على معجم الهوامع ، لأحمد بن الامين الشنقيطى ، الطبعة الاولى ، مصر ١٣٢٨ هـ ، ص ١٤٦ .

(٢٥١) سورة البقرة ، الآية ٢٨٥ .

ومثله أن تقول: (ياهؤلاء الليلُ فبادروا) أنت تريد: هذا الليلُ فبادروا. وَمَنْ نَصَبَ (الليل) أَعْمَلَ فِيهِ فعلاً مُضمرًا قبله. ولو قيل: (غفرانُك رَبُّنا) لَجَازَ «(٢٥٢)».

وتابعهم بعض متأخري البصريين فأجازوا في المُكْرَرِ في (باب التحذير والإغراء) أن يُرفع، ولكن عباراتهم تُشعر بأن ذلك قليل، يقول ابن مالك: « وَرُبَّمَا رَفَعَ الْمُكْرَرُ » «(٢٥٣)»، ويقول الأشموني: « قد يُرفع المُكْرَرُ في الإغراء والتحذير » «(٢٥٤)»، ويقول السيوطي: « وقد يُرفع المُكْرَرُ » «(٢٥٥)».

وأرى أن نصب الأسماء على (التحذير والإغراء) هو الأصح لأنه أدل على معنى (الأمر) فيها، وذلك لأن (باب التحذير والإغراء) إنما هو من الأمر، والأمر في أصله سياق فعلي لا يكون إلا بفعل، « إعلم أن (الأمر) و (النهي) يكونان بالفعل، فينبغي أن يقع الابتداء به فيهما، نحو: (اضرب زيدا) و (لا تضرب عمراً) و (زيداً اضربه) و (عمراً لا تكرمه)، لأنك إذا نصبت أضمرت الفعل على شريطة التفسير، حتى كأنك قلت: (اضرب زيدا اضربه) و (لا تضرب زيدا لا تضربه)، وإذا رفعت فقلت: (زيداً اضربه) و (عمراً لا تكرمه) لم يكن هنا إضمارٌ وكان مرفوعاً بالابتداء، وليس هذا بالمستحسن، لما ذكرنا من أن الأمر والنهي يجب أن يكون الابتداء بهما بالفعل دون الاسم، ليحصل التجانس بين المعنى واللفظ ». «(٢٥٦)» فنصب هذه الأسماء على إضمار فعل أمر ناصب أصح وأدل على معنى الأمر من رفعها على أنها بَيِّنَةٌ جملة خبرية فيها معنى الأمر، وإلى هذا أشار سيبويه بقوله: « وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فعلٍ قد عمل في الاسم، لأنك لا تَلْفِظُ بالفعلِ فارغاً، فَمِنْ ثَمَّ لم يكن فيه الرفع في

(٢٥٢) معاني القرآن، ج ١ ص ١٨٨، وينظر، ص ٢٦٠، ومجاز القرآن، ج ١ ص ١٦٥ - ١٦٦ في تفسير قوله تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » (سورة المائدة - الآية ٢٨)، وجامع البيان، ج ٢ ص ١٥٢ في تفسير قوله تعالى « غفرانك ربنا » (سورة البقرة - الآية ٢٨٥).

(٢٥٣) تسهيل الفوائد، ص ١٩٢.

(٢٥٤) شرح الأشموني، ج ٢ ص ٤٨٢.

(٢٥٥) همج الهوامع، ج ١ ص ١٧٠، وينظر: الدرر اللوامع، ج ١ ص ١٤٦.

(٢٥٦) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، ج ١ ص ٢٥٢، وينظر، ص ٢١٨.

كلامهم لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ اللَّفْظِ بِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ صَارَ كَأَنَّهُ فَعَلَ قَدْ لَفِظَ بِهِ ، فَأَوَّلَى مَا عَمِلَ فِيهِ مَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ اللَّفْظِ بِهِ « (٢٥٧) .

أَمْرُ الْوَاحِدِ بِلَفْظِ أَمْرِ الْاِثْنَيْنِ

هذا موضوع اختلف فيه النحويون والمفسرون كثيرا ، وكان الباعث على ذلك قوله تعالى « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ » (٢٥٨) ، وشواهد كثيرة من الشعر ، كقول امرئ القيس (٢٥٩) ،

قَفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ وَخَوْمِلٍ
فَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : إِنَّ مِنْ سُنَنِ الْعَرَبِ فِي كَلَامِهِمْ ، أَنْ يَأْمُرُوا الْوَاحِدَ بِلَفْظِ أَمْرِ الْاِثْنَيْنِ ،
فَيَقُولُونَ لِلرَّجُلِ : (قِفَا) ، وَ : (اركبا) على التثنية . وَعَلَّةُ هَذَا عِنْدَهُمْ أَنَّ أَقْلَ الرِّقَّةِ
ثَلَاثَةٌ ، فَجَرَى كَلَامُ الرَّجُلِ عَلَى مَا قَدْ أَلْفَ مِنْ خُطَابِهِ لِصَاحِبِيهِ . وَدَلِيلُهُمْ عَلَى ذَلِكَ
أَنَّ الشُّعْرَاءَ أَكْثَرَ النَّاسِ قَوْلًا : (يَا صَاحِبِي) وَ : (يَا خَلِيلِي) . يَقُولُ الْفَرَّاءُ فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ » : « الْعَرَبُ تَأْمُرُ الْوَاحِدَ وَالْقَوْمَ بِمَا يُؤْمَرُ بِهِ
الْاِثْنَانِ ، فَيَقُولُونَ لِلرَّجُلِ : (قُومَا عَنَّا) ، وَسَمِعْتُ بَعْضَهُمْ : « وَيَحْكُ ! أَرْحَلَاهَا
وَأَزْجَرَاهَا » ، وَأَنْشَدَنِي بَعْضُهُمْ (٢٦٠) ،

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَخِيسَانَا بِنَزْعِ أَصُولِهِ ، وَاجْتِزْ شَيْحَا

(٢٥٧) الكتاب ، ج١ ص ٢٢٢ ، وينظر : ص ٢٢٢ .

(٢٥٨) سورة ق ، الآية ٢٤ .

(٢٥٩) البيت من الطويل ، وقد ورد في : ديوانه ، ص ٨ .

(٢٦٠) البيت لمضر بن ريمي الفقمي ، أو يزيد بن الطثرية ، وهو من الوافر وقد ورد كذلك في : اسرار البلاغة ، ص ٦٤ ، وشرح المفصل ، ج ١ ص ٤٩ ، والمقرب ، ص ١٠٨ وروايته : « لَا تَحْبِسْنَا » ، وشرح القصائد السبع ، ص ١٦ ، وشرح الاشموني ، ج ٤ ص ٢٢٢ .

(مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ٨٠) .

.. وأنشدني أبو ثروان (٢٣١) :

وإن تزجرائي يا ابن عَفَّانَ أنزجر
وإن تدعاني أحم عرضاً ممعاً

ونرى أن ذلك منهم أن الرجل أدنى أعوانه في إبله وغنمه اثنان ، وكذلك الرِّفقة أدنى ما يكونون ثلاثة ، فجرى كلام الواحد على صاحبيه ، ألا ترى الشعراء أكثر شيء قِيلاً ، (يا صاحبي) ، (يا خليلي) ، فقال امرؤ القيس (٢٣٢) :

خَلِيلِي ، مَرَا يَبِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ
نُقْصُ لُبَانَاتِ الْفَوَادِ الْمَعْدَبِ

ثم قال (٢٣٣) :

أَلَمْ تَرَ أَنِّي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقًا
وَجَدْتُ بِهَا طِيبًا وَإِنْ لَمْ تَطِيبْ

فقال : « أَلَمْ تَرَ » فرجع الى الواحد ، وأوّل كلامه اثنان « (٢٣٤) .

وقد أنكر البصريون هذا ، لأنه اذا خُوطب الواحد مخاطبة الاثنين وَقَعَ الإشكال (٢٣٥) . وقال المبرد منهم : إن قوله تعالى « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ » : خطاب

(٢٦١) البيت لسويد بن كراع ، وهو من الطويل ، وقد ورد كذلك في : شرح القصائد السبع ، ص ١٦ ، والاعاني ، ج ١١ ص ١٢٢ .

(معجم شواهد العربية ، ج ١ ص ٢١) .

(٢٦٢) البيت من الطويل ، وقد ورد كذلك في : شرح القصائد السبع ، ص ١٦ ، وديوانه ، ص ٤١ .

(٢٦٣) البيت من الطويل ، وقد ورد كذلك في : شرح القصائد السبع ، ص ١٦ ، وديوانه ، ص ٤١ ،

وروايته في نسخة الأعلام الفنتمري : « أَلَمْ تَرِيَانِي » ، وفي نسخ الطوسي والسكري وابن النحاس : « أَلَمْ تَرَائِي » .

(٢٦٤) معاني القرآن ، ج ٢ ص ٧٨ - ٧٩ ، وينظر : جامع البيان ، ج ٢٦ ص ١٦٥ - ١٦٦ ، وشرح

القصائد السبع ، ص ١٦ ، وشرح القصائد التسع المشهورات ، لأبي جعفر أحمد بن محمد

النحاس ، تحقيق : أحمد خطاب ، بغداد ١٩٧٣ ، ج ١ ص ٩٨ - ٩٩ ، والصاحبي ، ص ١٨٦ ،

٢١٢ ، والاصناف ، ج ١ ص ٨٠ ، والمزهر في علوم اللغة وانواعها ، لجلال الدين السيوطي ،

تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، وعليه محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل ابراهيم ،

دار احياء الكتب العربية بالقاهرة ، ج ١ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٢٦٥) ينظر : شرح القصائد التسع ، ج ١ ص ٩٩ ، وشرح الاشعار الستة الجاهلية ، لأبي بكر

عاصم بن أيوب البطليوسي ، تحقيق : ناصيف سليمان عواد ، بغداد ١٩٧٩ ، ج ١

ص ٦٨ - ٦٩ ، وخزانة الأدب ، ج ٦ ص ١٤٨ - ١٤٩ .

للوّاحِد ، وتثنية الفاعل فيه نَزَلَتْ منزلةً تثنية الفعل لاتحادهما ، كأنّه قيل : (أَلْقِ أَلْقِ) للتأكيد والمبالغة ، وكذا قول امرئ القيس « قَفَا » يؤدي معنى : (قَفَّ قَفَّ) ، فإلحاق (الألف) إمارةً دالةً على أنّ المراد تكرير اللفظ للتأكيد^(٢٦٦) ، يؤيد ذلك قول أبي عثمان المازني في قوله تعالى « قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ »^(٢٦٧) ، إنّ المراد منه : (أرجعني أرجعني أرجعني) ، فجعلت « الواو » علماً مُشعراً بأنّ المراد تكرير اللفظ مراراً^(٢٦٨) . يقول الاستزبادي في ذلك : « وأما نحو قوله تعالى « رَبِّ ارْجِعُونِ » على تأويل : أرجعني أرجعني أرجعني ، وقول الحجاج : « يا حرسى اضربا عنقه » أي : اضرب اضرب . فليس الأول بجمع والثاني بتثنية ، إذ التثنية : ضم مفرد إلى مثله في اللفظ غيره في المعنى ، والجمع : ضم مفرد إلى مثليه أو أكثر في اللفظ غيره في المعنى ، و « أرجعوني » و « اضربا » بمعنى التكرير كما ذكرنا ، والتكرير : ضم الشيء إلى مثله في اللفظ مع كونه إياه في المعنى للتأكيد والتقريب . والغالب فيما يفيد التأكيد أن يذكر بلفظين فصاعداً ، لكنهم اختصروا في بعض المواضع بأجرائه مجرى المثني والمجموع لمشابهته لهما من حيث أنّ التأكيد اللفظي أيضاً : ضم الشيء إلى مثله في اللفظ وإن كان إياه في المعنى أيضاً ، فقوله « اضربا عنقه » مثل (لُبَيْكُ) و (سَعْدِيكُ) وقوله تعالى « ارجع البصر كرتين » في كون اللفظ في صورة المثني وليس به «^(٢٦٩)» .

وقال آخرون في « أَلْقِيَا » : إنّ المراد : (أَلْقِيَا) - بالنون الخفيفة - فَأَجْرِيّ الوصل فيه مجرى الوقف^(٢٧٠) ، ويؤيد قولهم قراءة مَنْ قرأ : « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ » - بالنون الخفيفة - ، يقول ابن جني في هذه القراءة : « هذا يؤكد قول أصحابنا في

(٢٦٦) ينظر : شرح القصائد السبع ، ص ١٧ ، وشرح القصائد التسع ، ج ١ ص ٩٩ ، والكشاف ،

ج ٤ ص ٨ ، والبحر المحيط ، ج ٨ ص ١٢٦ ، وخزانة الأدب ، ج ٧ ص ٢٢١ .

(٢٦٧) سورة المؤمنون ، الآية ٩٩ .

(٢٦٨) ينظر : مشكل أعراب القرآن ، ج ٢ ص ١١٢ - ١١٤ ، وشرح المطلقات السبع ، لأبي عبد الله

الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٤ . وتأويل مشكل القرآن ،

ص ٢٩٢ ، علماً بأنّ الزمخشري قد قال في تفسيره : « خطاب الله بلفظ الجمع للمتظيم »

(الكشاف ، ج ٢ ص ٤٢) .

(٢٦٩) شرح الكافية ، ج ١ ص ١٥ .

(٢٧٠) ينظر : شرح القصائد السبع ، ص ١٧ ، والمحاسب ، ج ٢ ص ٢٨٤ ، وشرح المفصل ، ج ٩

ص ٨٩ - ٩٠ ، وخزانة الأدب ، ج ٦ ص ٢٢٩ - ٢٤٠ ، ج ٧ ص ٢٢٢ .

« أَلْقِيَا » ، إنه أراد (أَلْقِيَا) ، وأجرى الوصل فيه مجرى الوقف ، كقوله : « يا خَرَسِيْ
أَضْرِبَا عُنُقَهُ » (٣٣) .

وقد أنكر جمهور البصريين هذا أيضا ، وقالوا : إن قوله تعالى « أَلْقِيَا » : مُخَاطَبَةٌ
لِلْمَلَائِكَةِ ، السائق والشهيد ، وكذا قول امرئ القيس « قِفَا » : إنما يخاطب
صاحبيه (٣٣) .

ولعلَّ أصدق ما يَصَوِّرُ حيرة النحاة والمفسرين في هذه الصيغة ، هو مجموعة
آرائهم التي عرضها أبو حيان في تفسير قوله تعالى « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ » ، حيث يقول :
« الخطاب من الله للملكين السائق والشهيد ، وقيل : للملكين من ملائكة العذاب .
فعلى هذا (الألف) : ضمير الاثنين .

وقال مجاهد وجماعة : هو قول إما للسائق ، وإما للذي هو من الزبانية . وعلى
أنه خطاب للواحد .

وقال المبرد : معناه ، (أَلْقِيَا) فَنَتْنَى .

وقال الفراء : هو من خطاب الواحد بخطاب الاثنين .

وقيل ، (الألف) بدل من (النون) الخفيفة ، أَجْرِي الوصل مجرى الوقف .

وهذه أقوال مرغوب عنها ، ولا ضرورة تدعو الى الخروج عن ظاهر اللفظ لقول
مجاهد .

وقرأ الحسن : « أَلْقَيْنَ » - بنون التوكيد الخفيفة - ، وهي شاذة مخالفة لنقل
التواتر بالألف (٣٣) .

وقد أضاف بعضهم الى هذه الآراء ، القول بأن الخطاب في الآية لخزنة النار
والزبانية ، فيكون من خطاب الجمع بلفظ الاثنين (٣٤) . يقول ابن قتيبة في « باب
مخالفة ظاهر اللفظ معناه » : « ومنه أن تأمر الواحد والاثنين والثلاثة فما فوق أمرَك
الاثنين ، فتقول : (أفعل) . قال الله تعالى : « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلُّ كَفَّارٍ غَنِيْدٌ » ،
الخطاب لخزنة جهنم أوزبانيتهما (٣٥) .

(٢٧١) المحتسب ، ج ٢ ص ٢٨٤ .

(٢٧٢) ينظر ، شرح القوائد التسع ، ج ١ ص ٩٩ ، وشرح الاشعار الستة ، ج ١ ص ٦٨ - ٦٩ ،
وخزانة الأدب ، ج ٦ ص ١٤٩ .

(٢٧٣) البحر المحيط ، ج ٨ ص ١٢٦ ، وينظر ، شرح القوائد السبع ، ص ١٦ - ١٧ ، ومشكل

اهراب القرآن ، ج ٢ ص ١١٢ - ١١٤ ، ٣٢٠ - ٣٢١ ، والكشاف ، ج ٤ ص ٧ - ٨ .

(٢٧٤) ينظر ، الالتقان ، ج ٢ ص ٣٣ ، ومعتزك الأقران ، ج ١ ص ٢٢٤ .

(٢٧٥) تأويل مشكل القرآن ، ص ٢٩١ ، وينظر ، ص ٢٩٢ .

وقد التزم السيوطي رأي أبي حيان في عدم الخروج عن ظاهر اللفظ في الآية ،
فرأى أَنَّ الخطاب للملكين ، السائق والشهيد ، وَمِمَّا يؤيد عنده كون الخطاب على
الأصل للاثنتين ، قوله تعالى « فَأَلْقِيَا فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ » (٢٣٦) ، وهو يرى ما سوى
ذلك من الآراء تَكَلُّفًا بعيداً (٢٣٧) .

ولكنه ارتدَّ عن موقفه هذا في شرحه لشواهد المغني ، فقال في بيت لبيد بن
ربيعة ،
الْأَتَسْأَلَانِ الْمَمْرَةَ مَاذَا يُحَاوِلُ
أَنْحَبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ ؟

« تسألان » ، خطاب للاثنتين ، وأرادَ به الواحد ، لأنَّ من عادة العرب أن
يخاطبوا الواحد بصيغة الاثنين ، كما في « ألقيا في جهنم » ، وكأنهم يريدون بها
التكرار للتأكيد ، فكان المعنى : « ألتسأل » (٢٣٨) . ويقول في قول امرئ القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان
ورسم عفت آياته منذ أزمان

« قوله » قفا « ، خطاب لاثنتين ، والمراد واحد ، ومن عادتهم أنهم يُخاطَبُ
الواحد بصيغة الاثنين ، كما في قوله تعالى : « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ » ، ويراد به التكرير ،
كأنه قال ، (قِفْ قِفْ) و (أَلْقِ أَلْقِ) . ويُقال ، (الألف) فيه ليست للثنائية ، وإنما
هي مبدلة من (نون التوكيد) ، وأصله ، (قِفْنِ) « (٢٣٩) .

والصحيح في هذه الصيغة أنها مُستعملة في الآية ، وفي غيرها من الشواهد ، على
الأصل في خطاب الاثنين ، لأنَّ القول بأنها مستعملة في خطاب المفرد يقود الى
الإشكال ، وذلك لأنَّ الخروج عن ظاهر اللفظ في الكلام ، يقود الى انفلات الضوابط
والقوانين في استخدام الصيغ ، كما أنه يقود الى إعمال الظن والتأويل لأجل فهم

(٢٣٦) سورة ق ، الآية ٢٦ .

(٢٣٧) ينظر ، معترك الاقربان ، ج١ ص ٥٤٤ .

(٢٣٨) شرح شواهد المغني ، ج١ ص ١٥١ .

(٢٣٩) المصدر نفسه ، ج١ ص ٢٧٥ ، وينظر ، ص ٤٦٤ ، والأشياء والنظائر ، ج٢ ص ٢٤ .

المعنى الباطن الذي استُخدمت فيه الصيغة . وإذا كان لنا أن نُسَلِّمَ بأن هذه الصيغة مستعملة في خطاب المفرد في هذه الشواهد ، فإنَّ اختلاف النحويين والمفسرين وحيرتهم فيها . يدلان دلالة قاطعة على أنها لم تكن صيغة معروفة أو شائعة في استخدامهم اللغوي ، أي أنها كانت صيغة مهجورة .

٢ - الأمر بصيغة (لِيَفْعَلْ) :

ويكون باستخدام أداة الأمر (الَّلَام) التي تدخل على الفعل لِتؤذن أنه مطلوب للمتكلم ، « لام الأمر ، وهو لام يُطلب به الفعل » . (٢٨٠)

والأصل في هذه (الَّلَام) أن تُستعمل في الأمر عند انتفاء الخطاب ، لِأنَّ أمرَ غير المخاطب لا يكون إلَّا بادخال (الَّلَام) ، « ف (الَّلَام) في الأمر للغائب ولكل مَنْ كان غيرَ مُخاطَب » . (٢٨١) وصيغة (لِيَفْعَلْ) في أمر غير المُخاطَب بمنزلة (افْعَلْ) في أمر المُخاطَب ، « ومنه : (زيدا لِيَضْرِبْهُ عمرو) ، (يشرأ لِيَقْتُلْ أباه بكرٌ) ، لِأنَّه أمرٌ للغائب بمنزلة (افْعَلْ) للمخاطب » . (٢٨٢)

والنحاة يجمعون على أنَّ دخول هذه (الَّلَام) يكثر ويطرَد في فعل الغائب ، وأنَّ دخولها على فعل المتكلم قليل ، نحو قول القائل ، (قُمْ وَلَأْتَمَّ مَعَكَ) ، وأنَّ الأقلَّ منه دخولها على فعل المخاطب . (٢٨٣)

ومَّا أجمع عليه النحاة صحيح ، فقد وردت (لام) الأمر في ثمانين موضعا من القرآن الكريم ، دخلت على فعل المتكلم في آية واحدة : (وَلَنُخَمِّلْ خَطَايَاكُمْ » ، (٢٨٤) وفي قراءة شاذة في آية أخرى ، حيث قرأ أبي بن كعب قوله تعالى « فإذا جاء وَعْدُ

(٢٨٠) التمریقات ، ص ٢٠٠ .

(٢٨١) المقتضب ، ج ٢ ، ص ٤٤ .

(٢٨٢) الكتاب ، ج ١ ، ص ١٣٨ .

(٢٨٣) ينظر : المرتجل ، ص ٢١٥ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٢٥٢ ، ومغني اللبيب ، ج ١ ، ص ٢٢٤ .

وهمع الهوامع ، ج ٢ ، ص ٥٥ ، والاتقان ، ج ١ ، ص ١٧١ ، ومعتزك الأقران ، ج ٢ ، ص ٢٤١ -

٢٤٢ .

(٢٨٤) سورة النكبات : الآية ١٢ .

الْآخِرَةَ لِيَسْؤُوا وَجُوهَكُمْ» : (٢٨٥) «لِنَسْؤُنَ» . ودخلت على فعل المخاطب في قراءة عشرية في قوله تعالى «فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا» (٢٨٦) - بالتاء - وفي قراءة شاذة في آية أخرى ، حيث قرأ قوله تعالى «وَلْيَغْفُوا وَلْيَصْفَحُوا» (٢٨٧) - بالتاء - . وكان دخولها في جميع المواضع الباقية على فعل الغائب . (٢٨٨)

علة الجزم في صيغة (لِيَفْعَلْ) :

(لام) الأمر من الأدوات العاملة الجازمة للفعل عند النحاة ، يقول سيبويه في « باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها ، وذلك : (لَمْ) ، و (لَمَّا) ، و (أَلَام) التي في الأمر ، وذلك قولك : (لِيَفْعَلْ) ، و (لَا) في النهي ، وذلك قولك : (لَا تَفْعَلْ) ، فإنما هي بمنزلة (لَمْ) » . (٢٨٩)

وهم يعدون (الجزم) حالة إعرابية يختص بها الفعل المضارع ، يقول سيبويه : «وَأَعْلَمُ أَنَّ حُرُوفَ الْجَزْمِ لَا تَجْزِمُ إِلَّا الْأَفْعَالُ ، وَلَا يَكُونُ الْجَزْمُ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعَةِ لِلْأَسْمَاءِ ، كَمَا أَنَّ الْجَزْمَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ » . (٢٩٠)

وهم يرون (الجزم) تخفيفاً ، لذلك هو يليق بالأفعال لثقلها ، ولا يليق بالأسماء لخفتها ، « ولما كان الجزم حذفاً ، والحذف تخفيفاً ، والتخفيف لا يليق بالخفيف وإنما يليق بالثقل ، لذلك جُزِمَتِ الْأَفْعَالُ وَلَمْ تُجْزَمْ الْأَسْمَاءُ » . (٢٩١)

و (الجزم) في أصل اللغة بمعنى : القطع ، وهو في الإعراب كالسكون في البناء ، وذلك لأنه يقطع الحركة أو الإعراب عن آخر الفعل المضارع ، وهذا يقود الى سكونه . (٢٩٢) ومن هنا كان (الجزم) و (السكون) بمعنى واحد : « الْجَزْمُ

(٢٨٥) سورة الاسراء ، الآية ٧ .

(٢٨٦) سورة يونس ، الآية ٥٨ .

(٢٨٧) سورة النور ، الآية ٢٢ .

(٢٨٨) ينظر : المحتسب ، ج٢ ص ١٥ ، ١٠٦ ، والكشاف ، ج٢ ص ٤٢٩ ، والبحر المحيط ، ج٦ ص ٤٤٠ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج٢ ص ٥٠٧ - ٥٠٩ .

(٢٨٩) الكتاب ، ج٢ ص ٨ .

(٢٩٠) الكتاب ، ج٢ ص ٩ .

(٢٩١) الأشباه والنظائر ، ج١ ص ١٢٩ .

(٢٩٢) ينظر : لسان العرب ، ج١٢ ص ٩٧ ، والكتاب ، ج١ ص ١٣ ، وكتاب الأفعال ، ج١ ص ١٦٧ .

(بمعنى : القَطْع) والوقوف والسكون بمعنى واحد . والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف ، فَسُمِّيَ (الإِعْرَابُ) جزماً ، و (البناء) وقفاً وسكوناً . (٢٩٣)

والجزم في صيغة (لِيَفْعَلْ) ليس حالة اعرابية يسببها العامل - كما يزعم النحاة - وإنما هو قد التزم فيها علامة على الأمر ، فَجُعِلَتْ صيغة (لِيَفْعَلْ) مثل صيغة (أَفْعَلْ) ساكنة الآخر ، وذلك لأنها تلتقي معها في الدلالة على الأمر ، وهذا ما أُلْمِحَ اليه بعضهم : « ذهب أبو سعيد السيرافي الى أن (لام) الأمر إنما جزمت ، لِأَنَّ الأمر للمخاطب موقوف الآخر ، نحو : (اذْهَبْ) ، فَيُجْعَل لفظ المعرب كلفظ المبني لِأَنَّهُ مثله في المعنى » . (٢٩٤) وعلى هذا نستطيع القول : إنَّ العرب قد التزمت الجزم أو الإسكان في (لِيَفْعَلْ) ، كما التزمت الإسكان في (أَفْعَلْ) ، علامة على الأمر والتشديد والبت في الطلب : « وقد جعلوا (الإسكان) علامة التشدد والبت في الطلب ، كما ترى التزامه في الأمر ، وفي (لِيَفْعَلْ) ، و (لَا تَفْعَلْ) . وأنت تعلم ما يستدعيه الأمر في أغلب حاله من البت ، والتشدد ، والجزم » . (٢٩٥)

حركة (لام) الأمر :

إنَّ (لام) الأمر مكسورة إذا ابتدأت بها ، فإذا كان قبلها (واو) العطف أو (فاؤه) جاز كسر (اللام) على الأصل ، وإسكانها تخفيفاً ، وهو الأكثر على الألسن . فإذا كان قبلها (ثَمَّ) فإنَّ الوجه كسر اللام ، يقول الزجاجي في ذلك : « وإذا كان قبل (لام) الأمر (واو) العطف أو (فاؤه) ، جاز كسر (اللام) على الأصل ، وإسكانها تخفيفاً ، لِأَنَّ (الفاء) و (الواو) يتصلان بالكلمة كأنهما منها ، ولا يمكن الوقوف على واحد منهما ، وذلك قولك : (فَلْيَنْطَلِقْ زَيْدٌ) ، (وَلْيَنْطَلِقْ) ، إنَّ شئتَ كسرت (اللام) ، وإنَّ شئتَ أسكنتها ، وكذلك قرأت القراء : « وَلْيَغْفُوا وَلْيَضْفَحُوا » (٢٩٦) - بالوجهين - ، والإسكان فيهما أكثر في الكلام . فإذا كان قبلها (ثَمَّ) فإنَّ الوجه كسر (اللام) ، لِأَنَّ (ثَمَّ) حرف يقوم بنفسه ، ويمكن الوقوف عليه والابتداء

(٢٩٣) شرح الكافية ، ج ١ ص ٢٤ ، وينظر ، الايضاح في علل النحو ، ص ٩٢ - ٩٤ .

(٢٩٤) الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ١٩١ .

(٢٩٥) احياء النحو ، ص ٨٦ ، وينظر ، ص ١٠٧ .

(٢٩٦) سورة النور ، الآية ٢٢ .

بما بعده ، و (الواو) و (الفاء) لا يُمكن ذلك فيهما ، وذلك قولك : (ثُمَّ لِيُخْرِجْ (زيدٌ)) ، (ثُمَّ لِيَرْكَبْ عمرو) ، والوجه كسر (اللام) ، بل لا يُجيزُ البصريون غيره . وقد أجازَ بعضُ النحويين اسكانها مع (ثُمَّ) أيضاً ، حملاً على (الواو) و (الفاء) ، وعلى ذلك قرأ بعضُ القراء : « ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ » - (٢٨٧) بالإسكان - ، والكسرُ أجودُ لما ذكرتُ لك من العلة . (٢٨٨)

وقد اشتطَّ المبردُ فلحنَ قراءةَ التسين : « وأما قراءةُ من قرأ « ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ » (٢٨٩) فإنَّ الإسكانَ في لام « فليُنظر » جيّد ، وفي لام « ليقطع » لحنٌ ، لأنَّ (ثُمَّ) منفصلةٌ من الكلمة . (٢٩٠) وقال البغدادي في قراءة التسين : « إنَّ أصحابنا أنكروا على الكسائي وغيره في قراءته : « ثُمَّ لِيَقْطَعْ » - بسكون اللام - ، وكذلك : « ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ » ، لأنَّ (ثُمَّ) قائمة بنفسها ، لأنها على أكثر من حرف واحد ، وليست كواو العطف وفائه ، لأنَّ تينك ضعيفتان متصلتان بما بعدهما ، فلطفتا عن نيّة فصلهما وقيامهما بأنفسهما » . (٢٩١)

ولم يلحن ابنُ جنبي هذه القراءة ، ولم يُنكرها ، حيث قال : « إنَّ هذا الإسكان إنما كثر عنهم في لام الأمر ، نحو قوله تعالى : « ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيُطَوِّفُوا » ، وإنما أسكنت تخفيفاً لثقل الكسرة فيها ، وفرقوا بينها وبين لام (كي) بأن لم يسكنوها .. وأيضاً فإنَّ الأمر موضع إيجاز واستغناء » . (٢٩٢)

وفي القرآن الكريم جاءت (لام) الأمر من غير عاطف في ثلاثة مواضع ، وسبقها (الفاء) في (٥٥) موضعاً ، وسبقها (الواو) في (٢٠) موضعاً ، وسبقها (ثُمَّ) في موضعين ، وفي هذين الموضعين قريء في السع بتسكينها وكسرها . (٢٩٣)

(٢٩٧) سورة الحج ، الآية ٢٩ .

(٢٩٨) كتاب الألامات ، ص ٨٩ - ٩٠ ، وينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٢٤ .

ومفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(٢٩٩) سورة الحج ، الآية ١٥ .

(٣٠٠) المقتضب ، ج ٢ ص ١٢٤ .

(٣٠١) خزائن الأدب ، ج ٧ ص ٢٠٠ .

(٣٠٢) المحتسب ، ج ١ ص ٢٢٧ - ٢٢٨ ، وينظر : ص ٢٥٩ .

(٣٠٣) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج ٢ ص ٥٠٧ - ٥١٦ .

حذف (لام) الأمر :

جمهور البصريين يُجيزون في ضرورة الشعر أن تُحذف (لام) الأمر ويبقى عملها ، وقد استندوا في اجازة ذلك الى شواهد كثيرة جاء فيها المضارع مبنياً أو ساكن الحركة ، قال سيبويه ، « واعلم أنَّ هذه (اللام) قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مُضْمَرَةً ، كأنهم شَبَّهوها بـ (أن) إذا أعملوها مضمرة .. قال مُتَمِّم بن نُؤَيْرَة ، (٣٤)

على مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَأَخْمَشِي لَكَ الْوَيْلُ حُرُّ الْوَجْهِ أَوْيَيْكَ مَنْ بَكَى
أَرَادَ بَرِيَّتِكَ » (٣٥) .

وَمَنْعَ الْمَبْرُذِ مِنْهُمْ حَذْفَ (اللَّامِ) وإبقاء عملها حتى في ضرورة الشعر ، لِأَنَّهُ يمنع إضمارَ عوامل الأفعال فقال : « والنحويون يجيزون إضمار هذه اللَّام للشاعر اذا اضطرَّ ويستشهدون على ذلك .. فلا أرى ذلك على ما قالوا ، لِأَنَّ عوامل الأفعال لا تُضْمَرُ ، وَأَضْعَفُهَا الْجَازِمَةُ ، لِأَنَّ الْجَزْمَ فِي الْأَفْعَالِ نَظِيرُ الْخَفْضِ فِي الْأَسْمَاءِ » ، وقد فَنَّدَ بعضُ الشواهد التي استند اليها غيره من النحاة في اجازة ذلك ، كما أنكرَ بعضها (٣٦) ، من أَنَّ المضارع المجزوم من غير وجود (اللام) كثير في أشعار العرب (٣٧) ، ولم يوافقهُ الأنباري في التشكيك بصحتها (٣٨) .

(٣٤) ينظر ، ص ١١٤ من هذا الفصل .

(٣٥) الكتاب ، ج ٢ ص ٨ - ٩ ، وينظر ، الانصاف ، ج ٢ ص ٥٤٧ ، و اسرار المربية ، ص ٣٢١ ، واللامات ، ص ٩٢ - ٩٤ ، وشرح ابيات سيبويه ، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، تحقيق ، الدكتور محمد علي الريح هاشم ، القاهرة ١٩٧٤ ، ج ٢ ص ١٠٦ ، والمفصل ، ص ٣٢٧ ، والصاحبي ، ص ١١٤ ، وشرح المفصل ، ج ٩ ص ٢٤ - ٢٥ ، والمقرب ، ج ١ ص ٣٧١ - ٣٧٢ ، ومفني اللبيب ، ج ٢ ص ٦٤١ . وهذا خلاف رأي السيوطي الذي زعم أَنَّ البصريين يمنون ذلك مطلقاً ، يقول : « هل يجوز اضمار (لام) الجزم وإبقاء عمله ؟ فمذهب البصريين ، لا ، وأنه لا يجوز حذف شيء من الجوازم أصلاً وإبقاء عمله . ومذهب الكوفيين ، نعم » . (الاشباه والنظائر ، ج ٢ ص ١٤١) .

(٣٦) المقتضب ، ج ٢ ص ١٣٢ - ١٣٣ .

(٣٧) ينظر ، الانصاف ، ج ٢ ص ٥٣٠ - ٥٣٣ .

(٣٨) ينظر ، الانصاف ، ج ٢ ص ٥٤٤ .

وأجاز الزمخشري حذف (لام) الأمر حتى في غير الشعر ، يقول في قوله تعالى « هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » (٢٠٩) ، « فَإِنْ قُلْتُ ، فَمَا وَجْهُ قِرَاءَةِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : « تَوَّعُّبًا .. وَتُجَاهِدُوا » ؟ ، قُلْتُ ، وَجْهٌ أَنْ تَكُونَ عَلَى إِضْمارِ (لَام) الْأَمْرِ ، كَقَوْلِهِ ،

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا » (٢١٠) .

أمَّا الكوفيون ، فهم إلى جانب تجويزهم حذف لام الأمر في الشعر (٢١١) ، قد أجازوا حذفها في النثر ، لكن بشرط تقدّم (قُلْ) نحو : (قُلْ لَهُ يَفْعَلْ) ، وجعلوا منه قوله تعالى ، « قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ » (٢١٢) ، أي ، ليقيموها (٢١٣) . وقد وافقهم في ذلك بعض متأخري البصريين ، ومن هؤلاء الأشموني الذي يرى أنَّ حذف (لام) الأمر وبقاء عملها كثير مُطَّرَد بعد أمر بقول (٢١٤) .

لقد اختلف البصريون في جازم نحو « يقيموا » في قوله تعالى « قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ » ، فوافق ابن مالك رأي الكوفيين على أنَّ الجزم بـ (لام) محذوفة . والجمهور على أنَّ الجزم في جواب شرط مقدر ، مثله في قولك : (ائْتِنِي أَكْرَمَكَ) . وقال المبرد : هو جواب لأمر محذوف تقديره : (قُلْ لَهُمْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ يُقِيمُوا) . ووافقه في هذا الزمخشري الذي يقول : « المقول محذوف لأنَّ جواب (الأمر) قد يدلُّ عليه ، وتقديره ، (قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا ، أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا ، يقيموا الصَّلَاةَ وَيَنْفَقُوا) . وجُوزَ أَنْ يَكُونَ (يقيموا) و (ينفقوا) بمعنى (ليقيموا) و (لينفقوا) ، ويكون هذا هو المقول ، قالوا : وإنما جاز حذف (اللام)

(٢٠٩) سورة الصف ، الآية ١٠ - ١١ .

(٢١٠) الكشاف ، ج ٤ ص ١٠٠ .

(٢١١) ينظر : الانصاف ، ج ٢ ص ٥٣٠ - ٥٣٢ ، ٥٤٤ .

(٢١٢) سورة ابراهيم ، الآية ٣١ .

(٢١٣) ينظر : معاني القرآن ، ج ٢ ص ٧٧ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٥٢ ، وارتشاف الضرب ،

ج ٢ ص ٧٩٧ - ٧٩٨ ، والجنى الداني ، ص ١١٢ - ١١٤ ، وفتح الهوامع ، ج ٢ ص ٥٥ ،

وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، لفتحي عبدالفتاح الدجني ، الطبعة الأولى ، الكويت

١٩٧٤ ، ص ٤٧٤ .

(٢١٤) ينظر : شرح الأشموني ، ج ٢ ص ٥٧٤ - ٥٧٥ .

لأنَّ الأمر - الذي هو (قُلْ) - عوضٌ منه ، ولو قيل : (يقيموا الصلاة وينفقوا) ابتداءً - بحذف اللام - لم يجز^(٣٥) . وقال الأخفش : هو جواب الأمر (قُلْ) . وقد تنازعوا هذه الآراء ، ولم يستقرُّوا على شيء منها^(٣٦) .

وأبو حيان قد عرض هذه الآراء جميعاً ، وذكر في آخرها الرأي الآتي : « وقيل : هو مضارع بلفظ الخبر صُرِفَ عن لفظ الأمر ، والمعنى : (أقيموا) ، قاله أبو علي وقرقه . ورُدُّ بأنَّه لو كان مضارعاً بلفظ الخبر ومعناه الأمر ، لبقِيَ على أعرابه بالنون ، كقوله « هل أدلُّكم على تجارة »^(٣٧) ، ثم قال « تؤمنون »^(٣٨) والمعنى : (آمِنُوا) . واعتلَّ أبو علي لذلك بأنَّه لمَّا كان بمعنى الأمر بُنِيَ ، يعني : على حذف (النون) ، لأنَّ المراد : أقيموا »^(٣٩) . وذكر ابن هشام هذا الرأي أيضاً فقال : « وقيل : « يقيموا » مبني لحلوله محل (أقيموا) وهو مبني » ووصفه بقوله « وليس بشيء »^(٤٠) .

وأرى أنَّ رأي أبي علي ، الذي ذكره أبو حيان ، والذي لم يرتضه ابن هشام ، هو المفتاح لهذه القضية ، نستطيع به أنْ نفَسِّرَ كُلَّ هذه الشواهد التي جاء فيها المضارع مبنيّاً أو ساكن الحركة ، ونتخلص بذلك من تقديرات النحويين وتكويلاتهم وخلافاتهم فيها ، فنقول ، إنَّ السكون أو البناء قد التزَّم في هذه الأفعال المضارعة لأنَّها مستعملةٌ بمعنى الأمر ، وهو قد التزَّم فيها كما التزَّم في صيغة الأمر (افْعَلْ) و (لْتَفْعَلْ) ، لأنَّها تلتقي جميعاً في الدلالة على الطلب .

أمَّا البلاغيون فقد شَغَلَهُم أمرُ المضارع الذي يقع مجزوماً في جواب الطلب (الواقع في جواب الأمر ، أو النَّهْي ، أو الاستفهام ، أو التَّمَنِّي) ، فقالوا بأنَّ أساليب الطلب هذه تُعَيِّنُ على تقدير الشرط بعدها ، يقول السكاكي : « واعلم أنَّ هذه الأبواب الأربعة : التَّمَنِّي ، والاستفهام ، والأمر ، والنَّهْي ، تشترك في الاعانة على تقدير الشرط بعدها ، كقولك في التَّمَنِّي : (ليت لي مالاً أنْفَقَهُ) على معنى : (إنْ أُرْزَقَهُ أنْفَقَهُ) .

(٢١٥) الكشاف ، ج ٢ ص ٣٧٨ .

(٢١٦) ينظر : مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٢٥ - ٢٢٧ ، ومشكل أعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب

القيسي ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، دمشق ١٩٧٤ ، ج ١ ص ٤٥١ .

(٢١٧) سورة الصف : الآية ١٠ .

(٢١٨) سورة الصف : الآية ١١ .

(٢١٩) البحر المحيط ، ج ٥ ص ٤٢٦ .

(٢٢٠) مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٢٧ .

وقولك في الاستفهام ، (أَيْنَ بَيْتِكَ أَزْرُكَ؟) على معنى ، (إِنْ تُعَرِّفْنِيهِ أَوْ إِنْ أَعْرِفُهُ أَزْرُكَ) .. وقولك في الأمر ، (أَكْرِمْنِي أَكْرَمَكَ) .. قال تعالى ، « قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ .. » ، ومنهم من يُضمر (لَمْ) الأمر مع « يُقِيمُوا » ، إِلَّا أَنَّ إِضْمَارَ الْجَازِمِ نَظِيرَ إِضْمَارِ الْجَارِ فَانْظُرْ « (٣٣) .

وعلى هذا يكون الفعل المضارع الواقع بعد الطلب ، مجزوماً عند البلاغيين في جواب شرط مقدّر بعد الطلب ، وجازمه (إِنْ) الشرطية المضمرّة ، يقول التفتازاني ، « وهذه الأربعة ، يعني ، التمني ، والاستفهام ، والأمر ، والنهي ، يجوز تقدير الشرط بعدها ، وإيراد الجزاء عقيبها مجزوماً بـ (إِنْ) المضمر مع الشرط » . (٣٣)

وكان النحاة قد اختلفوا في جازم المضارع الواقع بعد أساليب الطلب ، يقول أبو حيان في قوله تعالى « وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ » (٣٣) ، « انجزام المضارع بعد الأمر ، نحو ، (اضرب زيدا يغضب) ، يدل على معنى شرط سابق ، وإلا فنفس الأمر - وهو طلب ايجاد الفعل - لا يقتضي شيئاً آخر ، ولذلك يجوز الاقتصار عليه فتقول ، (اضرب زيدا) ، فلا يترتب على الطلب بما هو طلب شيء أصلاً ، لكن إذا لوحظ معنى شرط سابق ترتب عليه مقتضاه . وقد اختلف النحويون في ذلك ، فذهب بعضهم الى أَنَّ جملة الأمر ضُمّت معنى الشرط ، فإذا قلت ، (اضرب زيدا يغضب) ضَمَنَ (اضرب) معنى (إِنْ تضرب) ، وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن ابن خروف . وذهب بعضهم الى أَنَّ جملة الأمر نابت مناب الشرط ، ومعنى (النيابة) أنه كان التقدير ، (اضرب زيدا إِنْ تضرب زيدا يغضب) ، ثُمَّ حُذِفَتْ جملة الشرط ، وَأُنْبِئَتْ جملة الأمر منابها . وعلى القول الأول ليس ثم جملة محذوفة ، بل عملت الجملة الأولى الجزم لتضمّن الشرط ، كما عملت (مَنْ) الشرطية الجزم لتضمّن معنى (إِنْ) . وعلى القول الثاني عملت الجزم لنيابتها مناب الجملة الشرطية . وفي الحقيقة العمل أنما هو للشرط المقدّر ، وهو اختيار أبي علي والسيрани ، وهو الذي نصّ عليه سيبويه عن الخليل ، والترجيح بين القولين يذكر في (علم النحو) « (٣٤) .

(٢٢١) مفتاح العلوم ، ص ١٥٢ ، وينظر ، الايضاح ، ج ١ ص ١٤٥ - ١٤٦ .

(٢٢٢) مختصر التفتازاني - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٧ - ٢٢٨ ، وينظر ، مواهب الفتاح -

شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٧ .

(٢٢٣) سورة البقرة ، الآية ٤٠ .

(٢٢٤) البحر المحيط ، ج ١ ص ١٧٥ .

وكان أبو علي قد قال في ذلك ، « قد يُحذف الشرط من مواضع ، فلا يؤتى به لدلالة ما ذكر عليه ، وتلك المواضع : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، تقول : (أكرمني أكرمك) والتأويل : (أكرمني فإنك إن تُكرمني أكرمك) . والنهي : (لاتفعل يكن خيراً لك) ، والاستفهام : (أين بيتك أزرك) .. فمعنى ذلك كله : إن تفعل أفعل » . (٣٣٠)

ولما كان جازم المضارع الواقع بعد أساليب الطلب ، موضع خلاف بين النحويين ، فقد عرض السبكي أقوال النحويين في ذلك فقال : « وفي جازمه أقوال :

(الأول) : أن كلاً منها ضَمَّن معنى حرف الشرط وفعله ، فمعنى (أَسْلِمَ تَسْلَمَ) : (إن تَسْلِمَ) ، وَضَمَّن (أَسْلِمَ) معنى (إن تَسْلِمَ) . ونسب هذا للخليل وسيبويه ، واختاره ابن مالك .

(الثاني) : أن جملة الشرط حُذفت ، ونابت هذه الأشياء عنها في العمل . وهذا مذهب أبي علي والسيرافي ، وصححه ابن عصفور .

(الثالث) : أن الجزم بـ (لام) مُقَدَّرَةٌ .

(الرابع) : أنها مجزومة بشرط مُقَدَّرٌ قبلها ، واختاره شيخنا أبو حيان ، أي : قبل المجزوم ، وبعد هذه الأمور ، وهذا هو الذي قاله المصنف « (٣٣) » .

وأرى أن قول النحويين بأن الفعل المضارع الواقع بعد الطلب مجزوم بعامل محذوف أو مضمَر ، وهو ما أخذ به البلاغيون ، إنما كان بسبب ابتعادهم عن المنهج السليم في البحث اللغوي ، وحرصهم على التأويل والتقدير ، ولو أنهم كانوا قد أخذوا بمنهج الخليل بن أحمد لكانوا كفوا أنفسهم ، وكفوا دراسة النحو مشقة التأويل والتقدير والخلاف في بحث هذه المسألة ، فالخليل يرى أن الفعل المضارع الواقع بعد الطلب ، يُجْزَمُ بالطلب نفسه إذا كان جواباً وجزاءً له ، كما يُجْزَمُ جواب الشرط

(٢٢٥) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ٢ ص ١١٢٢ ، وينظر : الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ١٠٠ .

(٢٢٦) عروس الأفراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٨ .

بالشرط نفسه ، وذلك لأنهم يريدون بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء ، فجعلوه جواباً مُعلّقاً بالطلب الذي قبله ، غير مستغن عنه ، كما أن قولك : (إن تَأْتِنِي) غير مستغني عن (أَتَيْكَ) في الشرط . يقول سيبويه في « هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهى أو استفهام أو تَمَنٍّ أو عَرْضٍ » ، « فَأَما ما انجزم بالأمر فقولك : (أَتَيْتِي أَتَيْكَ) ، وأما ما انجزم بالنهي فقولك : (لا تفعلْ يَكُنْ خيراً لك) .. وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تَأْتِنِي) بـ (إن تَأْتِنِي) ، لأنهم جعلوه مُعلّقاً بالأوّل غير مُستغن عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أن (إن تَأْتِنِي) غير مستغني عن (أَتَيْكَ) . وزعم الخليل ، أن هذه الأوائل كلّها فيها معنى (إن) ، فلذلك انجزم الجواب « (٣٧) » .

لقد كان رأى الخليل واضحاً لا لبس فيه لدى النحاة ، فلاسترابادي يقول : « وانجزام الجزاء بهذه أشياء لا بـ (إن) مُقدّرة ظاهر مذهب الخليل ، لأنه قال : « إن هذه الأوائل كلّها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب » . ومذهب غيره أن (إن مع الشرط) مُقدّرة بعدها ، وهي ذالّة على ذلك المُقدّر « (٣٨) » . وابن هشام يقول أيضاً ، « .. والجمهور على أن الجزم في الآية مثله في قولك (أَتَيْتِي أَكْرَمُكَ) ، وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال ،

(أحدها) للخليل وسيبويه ، أنه بنفس الطلب ، لما تضمّنه من معنى (إن) الشرطية ، كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك .

(والثاني) للسيرافي وأبي علي ، أنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المُقدّر ، كما أن النصب بـ (ضَرْباً) في قولك : (ضرباً زيداً) لنيابته عن (اضْرِبْ) ، لا لتضمّنه معناه .

(والثالث) للجمهور ، أنه بشرط مُقدّر بعد الطلب « (٣٩) » .

ولكن حرص أكثر النحاة على التأويل والتقدير هو الذي حملهم على عدم الأخذ برأى الخليل ، حتى أن ابن هشام قد جعل من الأمور التي يجب الحذر منها ،

(٣٣٧) الكتاب ، ج ٢ ص ٩٢ - ٩٤ ، وينظر : مجاز القرآن ، ج ٢ ص ١ .

(٣٣٨) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٦٥ .

(٣٣٩) مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٢٦ ، وينظر : شرح شواهد المفني ، ج ١ ص ٤٦٤ .

« قولهم في نحو (ائْتِنِي أَكْرَمَكَ) ، إِنَّ الفعل مجزوم في جواب الأمر . والصحيح أنه جواب لشرط مُقَدَّر ، وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين » (٣٠) .

كَمَا أَنَّ الجرجاني قد تعسّف في السبب الذي منع من أجله أن يقال ، (إِنَّ الفعل مجزوم بنفس الطلب) ، يقول في ذلك : « اعلم أن فعل الشرط يُضَمَّرُ بعد هذه الأشياء الخمسة لدليلها عليه ، فالأول : (الأمر) ، كقولك : (ائْتِنِي أَكْرَمَكَ) والتقدير : ائْتِنِي فَإِنَّكَ إِن تَأْتِنِي أَكْرَمَكَ . ولو حَمَلْتَ الكلام على ظاهره أَحَلَّتْ . لِأَجْلِ أَنَّ الأَمْرَ بالإتيان لا يكون موجباً الاكرام ، وَإِنَّمَا يُوجِبُ ذَلِكَ الإتيان ، ولو كان جَزْمُ (أَكْرَمَكَ) بِنَفْسِ (ائْتِنِي) ، على ما يَظُنُّهُ مَنْ لاخبرة له بهذا العلم . لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ ، إِنَّ المعنى في قولك (ائْتِنِي أَكْرَمَكَ) ، إِنَّ أَمْرَكَ بالإتيان أَكْرَمَكَ . والثاني : (النهي) ، كقولك : (لا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْراً لَكَ) التقدير : لا تَفْعَلْ فَإِنَّكَ إِن لا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْراً لَكَ . ولو كَانَ الْجَزْمُ بِالنَّهْيِ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ المعنى : إِن أَنَّهُكَ يَكُنْ خَيْراً لَكَ » (٣١) .

وكانت طائفة من النحاة قد أخذت برأي الخليل ، ومن هؤلاء المبرد الذي يقول : « واعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي ، كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء ، وذلك لِأَنَّ جواب الأمر والنهي يرجع الى أن يكون جزاء صحيحاً ، وذلك قولك (ائْتِنِي أَكْرَمَكَ) ، لِأَنَّ المعنى : (فَإِنَّكَ إِن تَأْتِنِي أَكْرَمَكَ) ، الْآخَرُ أَنَّ الإكرامَ إِنَّمَا يَسْتَحَقُّ بِالْإِيتِيَانِ » (٣٢) . وكان أبو جعفر النحاس في شرحه لقول امرئ القيس (٣٣) :

* قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِ حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ *

قد اكتفى بالقول : « قوله » نَبْكَ « مجزوم لِأَنَّهُ جواب الأمر » (٣٤) . وكذلك فعل أبو بكر الأنباري (٣٥) والجرجاني في « دلائل الاعجاز » (٣٦) .

(٢٢٠) مفني اللبيب ، ج ٢ ص ٦٥٢ .

(٢٢١) كتاب المقتصد في شرح الانصاح ، ج ٢ ص ١١٢٤ .

(٢٢٢) المقتضب ، ج ٢ ص ١٢٥ ، وينظر : ص ٨٢ ، والكامل ، ج ١ ص ٢٨٦ .

(٢٢٣) ديوانه ، ص ٨ .

(٢٢٤) شرح القصائد التسع ، ج ١ ص ٩٩ .

(٢٢٥) شرح القصائد السبع ، ص ١٥ .

(٢٢٦) دلائل الاعجاز ، ص ٢٤٠ ، ٢٧٠ ، ٣٨١ ، ٤١٧ .

وهكذا نستطيع حَسْمَ هذا الموضوع وتيسيره ، وذلك بالاكْتفاء بالقول : (إِنْ المضارع الواقع بعد الطلب ، يُجْزَم بالطلب نفسه إذا كان جواباً وجزاءً له) . ولا نحتاج بعد ذلك إلى تأويلات النحويين وتعليلاتهم ، التي أخذ بها البلاغيون ، من مثل قولهم : « قولهم (زُرْنِي أُرْزُكْ) حقيقة ، (زُرْنِي فَإِنَّكَ إِنْ تَزُرْنِي أُرْزُكْ) ، فَخُذِفَتْ جملة الشرط ، وَجُعِلَ الأمر عوضاً منها » (٣٧) . فهل يحتمل الكلام العربي حقاً مثل هذه الحقيقة المحذوفة ؟ !

ومِمَّا هو جدير بالذكر أَنَّ الطلب قد يُجَاب بالفاء ، كما يُجَاب بالفعل المجزوم ، كما هو الحال في الجملة الشرطية ، وما ذلك إِلَّا لتَضَمَّن الطلب معنى الشرط ، ومن ذلك قوله تعالى « اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ فِيهَا مَا سَأَلْتُمْ » (٣٨) . يقول أبو حيان في تفسير الآية : « هذه الجملة جواب للأمر ، كما يُجَاب بالفعل المجزوم ، ويجري فيه الخلاف : هل ضَمَّن « اهْبِطُوا » معنى : إِنْ تهبطوا ، أو أَضْمَرَ الشرط وفعله بعد فعل الأمر ؟ » (٣٩) .

٢ - الأمر بصيغة المصدر

يُسْتَعْمَل المصدر منصوباً على الأمر ، كقوله تعالى : « فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبُ الرِّقَابِ » (٢٤٠) ، فَيُؤَمَّرُ بالمصدر نكرةً ، ومعرفاً بـ (أَل) ، ومعرفاً بالاضافة ، كل ذلك مُطَّرَدٌ فيه (٢٤١) .

ففي موضع الأمر ، يُجْعَل المصدرُ بدلاً من اللفظ بالفعل ، ومستعملاً في موضعه : « لَكَ أَنْ تَقُولَ ، (ضرباً زيداً) ، لَا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ (ضرباً) توكيداً للفعل الناصب لـ (زيد) ، بل عَلَى أَنْ تُبَدِّلَهُ مِنْهُ ، فَتَقِيْمَهُ مَقَامَهُ ، فَتَنْصِبَ بِهِ

(٢٣٧) الاشياء والنظائر ، ج ١ ص ١٢٨ .

(٢٣٨) سورة البقرة ، الآية ٦١ .

(٢٣٩) البحر المحيط ، ج ١ ص ٢٢٥ ، وينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج ١ ص ٤٩٣ - ٤٩٤ .

(٢٤٠) سورة محمد ، الآية ٤ .

(٢٤١) ينظر : المقتضب ، ج ٢ ص ٣١٦ ، وخزانة الأدب ، ج ٦ ص ٥٤٨ .

(زيدا) «(٢١٢)» ، فيجري مجرى الفعل ، يدلُّ على ما يدلُّ عليه ، ويؤدِّي ما يؤدِّيهِ من معنى الأمر ، يقول سيبويه : « وَمِمَّا أَجْرِي مجرى الفعلِ من المصادر قولُ الشاعر ، (٢١٣) »

على حينَ أُلْهِى النَّاسَ جُلٌّ أُمُورِهِمْ
فَنَذَلَا زَرْيَقُ الْمَالِ نَذْلُ الثَّعَالِبِ

كَأَنَّهُ قَالَ ، (أَنْدَلَجَ) «(٢١٤)» ، يقول ابن جني : « فهذا ونحوه لم يُرْفَضْ ناصبُهُ لثقله بل لِأَنَّ مَا نَابَ عَنْهُ جَارٍ عِنْدَهُمْ مَجْرَاهُ ، ومؤدَّى تأديته » (٢١٥) .

وإنَّما جاز في هذا الموضع ، أن تجعل المصدرَ بدلًا من اللفظِ بالفعل ، لِأَنَّ السِّياقَ يدلُّ عليه ، فالأمرُ سياقٌ فعليٌّ ، لا يكونُ إلا بفعلٍ : «... إلَّا أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ أَمْرٍ ، فَتُضْمِرُ ، وَتُصَيِّرُ الْمَصْدَرَ بَدَلًا مِنْ الْفِظِ بِالْفِعْلِ . وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ خَاصَّةً ، لِأَنَّهُمَا لَا يَكُونَانِ إِلَّا بِفِعْلٍ » (٢١٦) .

وكان سيبويه قد عَدَّ المصدرَ في مثل هذا الموضع قد أَجْرِي مجرى فعل الأمر أو جَعَلَ بَدَلًا مِنَ الْفِظِ بِالْفِعْلِ (٢١٨) ، وقد وافقه في هذا بعضُ النحاة ، مثل السيوطي الذي يقول في قول امرئ القيس :

أَفَاطُمُ مَهَلًا بَعْضُ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمَلِي

(٢٤٢) المصالح ، ج١ ص ٢٨٨ ، وينظر : مجاز القرآن ، ج١ ص ٢٠٢ ، وكتاب المقتصد في شرح الأيضاح ج١ ص ٥٩٠ .

(٢٤٣) البيت ينسب إلى جرير ، وهو من الطويل ، وقد ورد كذلك في : المصالح ، ج١ ص ١٢٠ ، والانصاف ، ص ٢٩٢ ، شرح الأشموني ، ج٢ ص ١١٦ ، وملحقات ديوانه ، ص ٢٨٩ . (معجم شواهد العربية ، ج١ ص ٥٥)

(٢٤٤) الكتاب ، ج١ ص ١١٥ - ١١٦ ، وينظر : شرح ابن عقيل ، ج١ ص ٤٨٠ .

(٢٤٥) المصدر نفسه ، ج١ ص ٢٦٤ .

(٢٤٦) المقتضب ، ج٢ ص ٢٢٦ ، وينظر : ص ٢٦٨ .

(٢٤٧) ينظر : الكتاب ، ج١ ص ١١٥ - ١١٦ .

(٢٤٨) ينظر : الكتاب ، ج١ ص ٢٧٥ ، ٢١٢ .

« مهلا » : مصدر (أمهل) ، وأصله : (امهالاً) ، حذف زائده ، وجعل بدلاً من التلغظ بالفعل كـ (ضرباً زيداً) . (٢٤٩) ولكن نحاة آخرين قالوا بأن المصادر المستعملة في الأمر إنما هي منصوبة بفعل مُقَدَّر محذوف ، وأُقيمت هي مقامه ، يقول المبرد : « وإنما يَحْسُنُ الإِضْمَارُ وَيَطْرُدُ فِي مَوْضِعِ الْأَمْرِ ، لِأَنَّ الْأَمْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِفَعْلٍ ، نَحْوَ قَوْلِكَ ، (ضَرْباً زَيْدًا) إِنَّمَا أَرَدْتُ : (اضْرِبْ ضَرْباً) . وكذلك : (ضَرْبَ زَيْدٍ) ، نصبت (الضرب) بـ (اضْرِبْ) ، ثم أضفته إلى (زيد) لما حذفته التوين » . (٢٥٠) ويقول المبرد أيضاً في قول الشاعر :

* فَذَلَا زُرَيْقُ الْمَالِ نَذَلَ الثَّعَالِبَ *

« نصب » نَذَلَ « بفعل مُضَمَّر وهو (أنذلي) ، وهذا في الأمر ، تقول ، (ضَرْباً زَيْدًا) و (شتماً عبداً لله) ، لأن الأمر لا يكون إلا بفعل ، فكان الفعل فيه أقوى ، ولذلك أضمرته ، ودلَّ المصدر على الفعل المضمر ، ولو كان خبراً لم يجز فيه الإِضْمَارُ ، لأنَّ الخبر يكون بالفعل وغيره ، والأمر لا يكون إلا بالفعل ، قال الله عزَّ وجلَّ : « فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبُ الرِّقَابِ » (٢٣٨) ، فكان في موضع (اضربوا) ، حتى كأنَّ القائل قال : (فاضربوا) ، ألا ترى أنه ذكر بعده الفعل مَحْضًا في قوله : « حَتَّى إِذَا أَثْنَتُمُوهُمْ فَشَدُّوا الْوُثَاقَ » (٢٣٩) ، ولو نُؤْنُ مَنُونٌ في غير القرآن لَنَصَبَ « الرقاب » ، وكذلك كل موضع هو بالفعل أولى » (٢٤٠) . ويقول ابن عقيل : « واحترز بقوله « بلا تأثر » عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو (ضرباً زيداً) فإنه نائب مناب (اضرب) ، وليس بمبني ، لتأثره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف » (٢٤١) .

وترتب على هذا الاختلاف اختلافهم في العامل في الأسماء المنصوبة الواقعة بعد هذه المصادر ، يقول ابن عقيل : « اختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل ، هل يعمل

(٢٤٩) شرح شواهد المغني ، ج ١ ص ٢٠ .

(٢٥٠) المقتضب ، ج ٢ ص ٢٢٦ ، وينظر : ص ٢٦٨ ، والمصالح ، ج ١ ص ٢٦٤ .

(٢٥١) سورة محمد ، الآية ٤ .

(٢٥٢) الكامل ، ج ١ ص ١٨٦ - ١٨٧ ، وينظر : الكشاف ، ج ٢ ص ٥٢٠ في تفسير « لَضَرْبِ الرقاب » ، وشرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٤٧٨ .

(٢٥٣) شرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٢٠ .

أولاً؟. والصحيح أنه يعمل ، فـ (زيداً) في قولك (ضرباً زيداً) منصوب بـ (ضرباً) على الأصح . وقيل : إنه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو (اُضْرِبْ) . فعلى القول الأول ناب (ضرباً) عن (اُضْرِبْ) في الدلالة على معناه وفي العمل ، وعلى القول الثاني ناب عنه في الدلالة على المعنى دون العمل « (٣٥١) »

فمن النحاة مَنْ حَكَمَ بوجوب تقدير الفعل وكأنه في حكم المذكور ، يقول الجرجاني : « إِنَّا نَقُولُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ « فَضْرَبَ الرَّقَابَ » : إِنَّ الْمَصْدَرَ بِمَعْنَى (الأَمْر) كَقَوْلِكَ : (فَاضْرِبِ الرَّقَابَ) ، وَلَا نَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ (الضَّرْب) صِغَةً قَصْدُ أَنْ تُجْعَلَ عَلَمًا لِلأَمْرِ كَمَا قَصِدَ ذَلِكَ فِي (اُضْرِبْ) مَثَلًا ، وَلَكِنَّا نَعْنِي أَنَّ ذَكَرَ الْمَصْدَرَ مَنْصُوبًا يَدُلُّ عَلَى تَقْدِيرِ الْفِعْلِ وَثَبَاتِهِ فِي نِيَّةِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَإِذَا قَالَ « فَضْرَبَ الرَّقَابَ » فَهُمْ مِنْهُ أَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ (اُضْرِبْ) حُكْمًا وَإِنْ لَمْ يَبْرِزْ إِلَى اللَّفْظِ ، وَإِذَا فَهِمَ ذَكَرَ (اُضْرِبْ) فَهُمْ الْأَمْرُ ، فَإِذَا يَدُلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ بِوَاسِطَةِ « (٣٥٥) » .

والبلاغيون قالوا بما قال به النحاة من تقدير فعل ناصب للمصدر ، قال ابن الأثير : « ومن حذف الفعل باب يسمى (إقامة المصدر مقام الفعل) .. كقوله تعالى : « فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضْرَبُوا الرَّقَابَ » ، قوله « فَضْرَبَ الرَّقَابَ » أَصْلُهُ : فَاضْرِبُوا الرَّقَابَ ضَرْبًا ، فَحُذِفَ الْفِعْلُ ، وَأُقِيمَ الْمَصْدَرُ مَقَامَهُ » . « (٣٥٦) »

والصحيح في هذه المصادر ، القول بأنها منصوبة على الأمر ، وأنها قد صارت أمراً بمادتها ومعناها ، فدلالته على الأمر مُحَقَّقَةٌ بنفس صيغتها ، وليست بحاجة إلى ما زعمه النحاة والبلاغيون من تقدير فعل ناصب لها . وهذا ما يذهب إليه الدكتور المخزومي ، الذي يرى أَنَّ قول سيبويه بأن هذه المصادر منصوبة على إضمار الفعل المتروك اظهاره ، كان أصدق من قول النحاة المتأخرين والبلاغيين بأنها منصوبة على حذف الفعل ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يُذَكَّرْ أَصْلًا ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَقْلْ بِحَذْفِهِ ، لِأَنَّ الْقَوْلَ

(٣٥٤) المصدر نفسه ، ج١ ص ٤٧٨ ، وينظر : شرح شواهد المفني ، ج١ ص ٢٠ ، والأشباه والنظائر ، ج١ ص ٢٠٥ .

(٣٥٥) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ج٢ ص ١٠١٥ - ١٠١٦ .

(٣٥٦) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، تحقيق الدكتور أحمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٠ ، ج٢ ص ٢٠١ ، والجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ، تحقيق : الدكتور مصطفى جواد والدكتور جميل سميد ، بغداد ١٩٥٦ ، ص ١٢٨ .

بحذفه يُشعر بسبق ذكره ، وهذا مالم يكن . فقولك (ضرباً زيداً) ليس فيه ما يُشير الى ماكان عليه الأصل الذي افترضوه ، ولا إلى فعل يُنسب اليه النصب . فالقول بحذف الفعل حملهم على افتراض سبق ذكره ، وهذا ما جعلهم يُقدّرونه في الكلام ، وهو لم يكن فيه أصلاً ، وإنما كان من صنع خيالهم . (٢٥٧)

وهذه المصادر إنما تُستعمل في الأمر مع المخاطب ، ولا تُستعمل مع الغائب . يقول ابن عقيل : « المنقول أن المصدر لا ينبو مناب فعل الأمر للغائب ، وإنما ينبو مناب فعل الأمر للمخاطب ، نحو : (ضرباً زيداً) أي : اضرب زيداً » . (٢٥٨)

وتُستعمل هذه المصادر للمؤنث والمذكر ، المفرد والمثنى والجمع على السواء . يقول أبو عبيدة : « قولك (مهلاً) للأنثى والذكر والاثنتين والجميع ، وهي في موضع (أمهل) ، وقد فعلوا هذا في غير مصدر أمروا به » . (٢٥٩)

والمصدر الواقع بدلاً من فعله هو مقيس في الأمر والنهي ، نحو : (قياماً لا قعوداً) أي ، قم قياماً ولا تقعد قعوداً . (٢٦٠)

وقد يرد المصدر المستعمل في معنى الأمر مرفوعاً ، ولكنه دون (النصب) في الكثرة والجودة ، يقول سيبويه : « ومثل ذلك قول الشاعر :

يشكو إليّ جملي طول السرى صبر جميل فكلانا مبتلى
والنصب أكثر وأجود ، لأنه يأمره » . (٢٦١) ويقول الجرجاني : « وأما قوله تعالى « فصبر جميل » . (٢٦٢) فأشبهه به ، لأن هذا يستعمل بمعنى الأمر ، كقوله :
يشكو إليّ جملي طول السرى صبر جميل فكلانا مبتلى

ويلتزم حذف المبتدأ في هذا الموضع ، وتكون الجملة من المبتدأ والخبر بمعنى الأمر ، كأنه إذا قيل ، (أمرى صبر جميل) فقد قيل ، (اصبر) ، كما أن قولهم ،

(٢٥٧) ينظر ، في النحو العربي - نقد وتوجيه ، ص ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢٢٢ ، وفي النحو العربي -

قواعد وتطبيق ، ص ١٢٥ - ١٢٨ .

(٢٥٨) شرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٤٨٠ .

(٢٥٩) مجاز القرآن ، ج ٢ ص ٢١٤ .

(٢٦٠) شرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٤٧٨ .

(٢٦١) الكتاب ، ج ١ ص ٢٢١ .

(٢٦٢) سورة يوسف ، الآية ١٨ .

(رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ) بمعنى : (رَحْمَةُ اللَّهِ)، و (الدعاء) بمنزلة (الأمر) و (النهي) ، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَعْظِمَ أَنْ يُقَالَ : (أَمَرَ) و (نَهَى) ، فَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ (أَمَرِي) و (شَأْنِي) . « (٣١٣) »

وَكَانَ رَفَعَ الْمَصْدَرَ الْمَنْصُوبَ فِي مَوْضِعِ الْأَمْرِ لَزِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ فِي الدَّوَامِ وَالِدَّلَالَةِ عَلَى الثَّبَاتِ . (٣١٤)

وَيَقُولُ الْفَرَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « غُفْرَانُكَ رَبَّنَا » : (٣١٥) « مَصْدَرٌ وَقَعَ فِي مَوْضِعِ أَمْرٍ فَنُصِبَ ، وَمِثْلُهُ : (الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ) ، وَجَمِيعُ الْأَسْمَاءِ مِنَ الْمَصَادِرِ وَغَيْرِهَا إِذَا نُوِيَتْ الْأَمْرُ نَصِبَتْ ، فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَقَوْلُكَ : (اللَّهُ اللَّهُ يَا قَوْمُ) ، وَلَوْ رَفَعَ عَلَى قَوْلِكَ : (هُوَ اللَّهُ) فَيَكُونُ خَبَرًا وَفِيهِ تَأْوِيلُ الْأَمْرِ لَجَازَ .. وَلَوْ قِيلَ : (غُفْرَانُكَ رَبَّنَا) لَجَازَ » (٣١٦)

وَيَقُولُ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ : « فَإِنْ قَالَ لَنَا قَائِلٌ : فَمَا الَّذِي نَصَبَ قَوْلَهُ « غُفْرَانُكَ » ؟ قِيلَ لَهُ : وَقَوَّعَهُ - وَهُوَ مَصْدَرٌ - مَوْضِعَ الْأَمْرِ ، وَكَذَلِكَ تَفْعُلُ الْعَرَبُ بِالْمَصَادِرِ وَالْأَسْمَاءِ إِذَا حَلَّتْ مَحَلُّ الْأَمْرِ وَأُذْتُ عَنْ مَعْنَى الْأَمْرِ نَصَبْتُهَا ، فَيَقُولُونَ : (شَكَرَ لِلَّهِ يَا فَلَانُ وَحَمْدًا لَهُ) بِمَعْنَى : اشْكُرْ اللَّهَ وَاحْمَدُهُ ، و (الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ) بِمَعْنَى : صَلُّوا ، وَيَقُولُونَ فِي الْأَسْمَاءِ : (اللَّهُ اللَّهُ يَا قَوْمُ) ، وَلَوْ رَفَعَ بِمَعْنَى (هُوَ اللَّهُ) أَوْ (هَذَا اللَّهُ) وَوَجَّهَ إِلَى الْخَبَرِ وَفِيهِ تَأْوِيلُ الْأَمْرِ كَانَ جَائِزًا .. وَلَوْ كَانَ قَوْلُهُ « غُفْرَانُكَ رَبَّنَا » جَاءَ رَفْعًا فِي الْقِرَاءَةِ لَمْ يَكُنْ خَطَأً ، بَلْ كَانَ صَوَابًا عَلَى مَا وَصَفْنَا » . (٣١٧)

وَيَرَى أَبُو عُبَيْدَةَ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ يُنْصَبُ وَيُؤَدِّي مَعْنَى الْأَمْرِ ، وَإِذَا كَانَ مُوصُوفًا يُرْفَعُ وَلَا يُؤَدِّي مَعْنَى الْأَمْرِ ، يَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « فَصَبْرٌ جَمِيلٌ » : « مَرْفُوعَانِ لِأَنَّ « جَمِيلٌ » صِفَةٌ لِلصَّبْرِ ، وَلَوْ كَانَ (الصَّبْرُ) وَحْدَهُ لَنَصَبُوهُ ، كَقَوْلِكَ :

(٣١٣) كِتَابُ الْمُقْتَصَدِ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ ، ج ١ ص ٢٠ - ٢٠١ .

(٣١٤) يُنْظَرُ : خَزَائِنُ الْأَدَبِ ، ج ٢ ص ٢٤ - ٢٧ .

(٣١٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، آيَةُ ٢٨٥ .

(٣١٦) مَعَانِي الْقُرْآنِ ، ج ١ ص ١٨٨ .

(٣١٧) جَامِعُ الْبَيَانِ ، ج ٢ ص ١٥٢ .

(صَبْرًا) ، لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ (اضْبِرْ) ، وَإِذَا وَصَفُوهُ رَفَعُوهُ وَاسْتَغْنَوْا عَنْ مَعْنَى (اضْبِرْ) .
قال الراجز :

يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى
صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَّانَا مُبْتَلَى
قال أبو الحسن الأثرم : سَمِعْتُ مَنْ يُنْشِدُ : « صَبْرًا جَمِيلٌ » أَرَادَ نِدَاءَ
(يَا جَمِيلٌ) . (٣٨)

الغرض من استعمال المصدر في الأمر :

أكثر النحاة لا يرون في استعمال المصدر في الأمر ، سوى كونه بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ ، مُسْتَعْمَلًا فِي مَوْضِعِهِ ، وَبِمَنْزِلَتِهِ ، ذَالًا عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ . (٣٩) وابن فارس يرى في إقامة المصدر مقام الأمر ، دلالة على الأمر والاعراء بالفعل : « وَمِنْ سُنَنِ الْعَرَبِ : (التَّوَعُّيْضُ) ، وَهُوَ : إِقَامَةُ الْكَلِمَةِ مَقَامَ الْكَلِمَةِ .. وَمِنْ ذَلِكَ إِقَامَةُ الْمَصْدَرِ مَقَامَ الْأَمْرِ ، كَقَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاهُ « فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ » .. (٣٧) فتأويل الآية : سَبَّحُوا لِلَّهِ جَلَّ ثَنَاهُ ، فَصَارَ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ وَالْإِعْرَاءِ ، كَقَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاهُ « فَضْرَبَ الرِّقَابَ » . (٣٨)

وذهب الزمخشري إلى أَنَّ إِبَابَةَ الْمَصْدَرِ مِنْابَ الْفِعْلِ فِيهِ اخْتِصَارٌ مَعَ إِعْطَاءِ مَعْنَى التَّوَكِيدِ ، يَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « فَضْرَبَ الرِّقَابِ » : « أَصْلُهُ : (فَاضْرِبُوا الرِّقَابَ ضَرْبًا) ، فَحُذِفَ الْفِعْلُ ، وَقُدِّمَ الْمَصْدَرُ فَأُنِيبَ مِنْابُهُ مُضَافًا إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَفِيهِ (اخْتِصَارٌ) مَعَ إِعْطَاءِ مَعْنَى (التَّوَكِيدِ) ، لِأَنَّكَ تَذَكَّرُ الْمَصْدَرَ وَتَدُلُّ عَلَى الْفِعْلِ بِالنَّصْبَةِ الَّتِي فِيهِ » . (٣٩)

(٣٦٨) مجاز القرآن ، ج ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٤ .

(٣٦٩) ينظر : المقتضب ، ج ٢ ص ٢٦٧ ، ج ٤ ص ١٥٧ ، والخصائص ، ج ١ ص ٢٦٤ ، ٢٨٨ .

والبرهان ، ج ٢ ص ٢٠٧ .

(٣٦٧) سورة الروم : الآية ١٧ .

(٣٦٨) الصاحبي ، ص ١٩٩ .

(٣٦٩) الكشاف ، ج ٢ ص ٥٢٠ .

ومن النحاة المتأخرين ابن الناظم الذي ذهب إلى أنَّ المصدر في نحو (ضرباً زيداً) يُفيد تأكيد الأمر، وقد اعترض عليه ابن عقيل بقوله: «إنَّ (ضرباً زيداً) ليس من التأكيد في شيء، بل هو أمرٌ خالٍ من التأكيد بمثابة (اضرب زيداً)، لأنَّه واقع موقعه، فكما أنَّ (اضرب زيداً) لا تأكيد فيه، كذلك (ضرباً زيداً)، وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء، لأنَّ المصدر فيها نائبٌ مناب العامل، دالٌّ على ما يدلُّ عليه، وهو عوض منه. ويدلُّ على ذلك عَدَمُ جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكِّدات يمتنعُ الجمعُ بينهما وبين المؤكِّد» (٣٧٠).

أما البلاغيون، فيرى ابنُ الأثير منهم في استعمال المصدر ضرباً من الاختصار، والمبالغة، والتوكيد، فهو يقول: «ومن حذف الفعل باب يُسمَّى (إقامة المصدر مقامَ الفعل)، وهو باب لطيف المأخذ، وإنَّما يَفْعَلُ ذلك لِضَرْبٍ من المبالغة، والتوكيد، كقوله تعالى «فإذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبُ الرِّقَابِ»، قوله «فَضَرْبُ الرِّقَابِ» أَضْلُهُ: فَاضْرِبُوا الْأَعْنَاقَ ضَرْباً، فَحُذِفَ الفعل، وأُقيِمَ المصدرُ مقامه، وفي ذلك اختصار، مع إعطاء معنى التوكيد المصدرى» (٣٧١).

أما الباحثون المعاصرون، فالدكتور المخزومي (٣٧٢) والجواري (٣٧٣) منهم لا يلمحان فيه أكثر من الدلالة على الأمر، فهو مُستعمل في معنى الفعل:

أما الدكتور تَمَامُ حَسَّان فيرى أنَّ المصدر (ضرباً زيداً) يُشابهُ الفعلَ (اضرب زيداً) في المادَّة الاشتقاقية، ولكن يختلف عنه ولا يساويه من حيث الدلالة، فالفعل للطلب المحض، وهذا المصدر يُفيد إلى جانب الطلب معنى آخر اِفْصاحياً انفعالياً، فيه من الحَثِّ والحَضِّ على الفعل ما لا يُوْجَدُ في صيغة الأمر المُجَرَّدَةِ (٣٧٤).

ولَعَلَّ ما رآه ابن فارس من معنى الإغراء بالفعل، وهو ما يراه الدكتور تَمَامُ حَسَّان من معنى الحَثِّ والحَضِّ على الفعل، هو الصحيح في استعمال العرب صيغة الأمر بالمصدر، وذلك إلى جانب دلالتها على الأمر كالفعل.

(٣٧٠) شرح ابن عقيل، ج ١ ص ٤٧٧ - ٤٧٨.

(٣٧١) الجامع الكبير، ص ١٢٨، وينظر، المثل السائر، ج ٢ ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(٣٧٢) ينظر: في النحو العربي - نقد وتوجيه، ص ٢١٤.

(٣٧٣) ينظر: نحو التيسير، ص ١١٦ - ١١٧.

(٣٧٤) ينظر: اللغة العربية، ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

المصادرُ المثناة :

قد سَمِعَ استعمالُ بعض المصادرِ مثناةً في الأمرِ ، ومن ذلك تثنية (خَنَائِكَ) و (خَذَائِكَ) ، وكانَ هذه التثنية تأكيداً لمعنى الأمرِ فيها ، يقول سيبويه في « باب ما يجيء من المصادرِ مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره » : « وذلك قولك : (خَنَائِكَ) ، كأنه قال : (تَحْنُنُ) بعد تَحْنَنٍ ، كأنه يسترحمه ليرحمه ، ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صارَ بدلاً منه .

ولا يكونُ هذا مثنى إلا في حالِ إضافة ، كما لم يكن (سُبْحَانَ اللَّهِ) و (مَعَاذَ اللَّهِ) إلا مضافين . فـ (خَنَائِكَ) لا يتصرفُ ، كما لم يتصرف (سُبْحَانَ اللَّهِ) وما أشبه ذلك . قال الشاعر ، وهو طرفة بن العبد :

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِ بَعْضَنَا
خَنَائِكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

وَزَعَمَ الْخَلِيلُ - رحمه الله - أن معنى التثنية أنه أراد : تَحْنُنُ بعد تَحْنَنٍ ، كأنه قال : كلما كنت في رحمة وخير منك فلا يَنْقُطِعَنَّ وَلَيْكُنْ موصولاً بآخر من رحمتك .

.. وسمعنا من العربِ مَنْ يقول : « سُبْحَانَ اللَّهِ وَخَنَانِيهِ » ، كأنه قال : سبحان الله واسترحاماً ، كما قال : « سُبْحَانَ اللَّهِ وَرَيْحَانَهُ » يريد : واسترآقه .

.. ومثل ذلك : (خَذَائِكَ) ، كأنه قال : لِيَكُنْ مِنْكَ خَذَرٌ بعد خَذَرٍ ، كما أنه أراد بقوله (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ) ، إجابة بعد إجابة ، كأنه قال : كُلَّمَا أَجَبْتُكَ فِي أَمْرٍ فَأَنَا فِي الْأَمْرِ الْآخِرِ مُجِيبٌ . وكانَ هذه التثنية أشدَّ تأكيداً « (٣٠) » .

فـ (خَنَائِكَ) ونحوها لفظُها لفظ التثنية ، ومعناها طلب التكرير والاستمرار في الفعل ، وبهذا فسرَها الخليل ، حيث يقول سيبويه : « وَزَعَمَ الْخَلِيلُ - رحمه الله - أن معنى التثنية أنه أراد : تَحْنُنُ بعد تَحْنَنٍ ، كأنه قال : كلما كنت في رحمة وخير منك فلا يَنْقُطِعَنَّ وَلَيْكُنْ موصولاً بآخر من رحمتك » (٣١) . وهذا ما أكده ابن جني

(٣٧٥) الكتاب ، ج ١ ص ٢٤٨ - ٢٥٠ ، وينظر ، ص ٢٢٠ ، ومجاز القرآن ، ج ٢ ص ٢ - ٣ ، والكشاف ، ج ٢ ص ٥٠٤ .

(٣٧٦) الكتاب ، ج ١ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ ، وينظر ، خزائن الأدب ، ج ٢ ص ١١٢ .

بقوله ، « إِنَّ قِرَاءَةَ الْعَامَّةِ ، الَّتِي هِيَ « فَأُصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ » (٣٧) ، لَفْظُهَا لَفْظُ التَّثْنِيَةِ ، وَمَعْنَاهَا الْجَمَاعَةُ ، أَيْ ، كُلُّ اثْنَيْنِ فَصَاعِداً مِنَ الْمُسْلِمِينَ اقْتَتَلَا فَأُصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا حُكْمٌ عَامٌ فِي الْجَمَاعَةِ ، وَلَيْسَ يَخْتَصُّ بِهِ مِنْهُمْ اثْنَانِ مَقْصُودَانِ ؟ ، فِيهِ إِذْنٌ شَيْئَانِ ، (أَحَدُهُمَا) : لَفْظُ التَّثْنِيَةِ يَرَادُ بِهِ الْجَمَاعَةُ . (وَالْآخَرُ) : لَفْظُ الْإِضَافَةِ لِمَعْنَى الْجِنْسِ . وَكِلَاهُمَا قَدْ جَاءَ مِنْهُ قَوْلُهُمْ : (لَبَّيْكَ) وَ (سَعْدَيْكَ) ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا ، (أَجَابَتَيْنِ ثَنَتَيْنِ) وَلَا (إِسْعَادَيْنِ اثْنَيْنِ) ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْخَلِيلَ فَسَّرَهُ فَقَالَ : « مَعْنَاهُ : كُلَّمَا كُنْتُ فِي أَمْرٍ فَدَعَوْتَنِي لَهُ أَجَبْتُكَ إِلَيْهِ وَسَاعَدْتُكَ عَلَيْهِ » ، فَقَوْلُهُ « كُلَّمَا » يُؤَكِّدُ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَجَّاجِ :

* ضَرْباً هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخْضاً *

أَيُّ ، هَذَا بَعْدَ هَذَا ، لَا هَذَيْنِ اثْنَيْنِ لَيْسَ غَيْرُ . وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ (٣٧٨) .
فَهَذِهِ الْمَصَادِرُ لَا تَكُونُ إِلَّا مَنْصُوبَةً ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا مِزَاجَةً . وَاخْتَلَفَ فِي (الْكَافِ) الَّتِي تَلْحَقُ هَذِهِ الْمَصَادِرُ الْوَاقِعَةُ مَوْقِعَ الطَّلَبِ ، فَذَهَبَ أَبُو حَيَّانَ إِلَى أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ ، وَذَهَبَ الْأَعْلَمُ إِلَى أَنَّهَا حَرْفُ خُطَابٍ ، فَلَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ (٣٧٩) .

وَذَهَبَ ابْنُ فَارِسٍ إِلَى أَنَّ « مِنْ الْإِثْنَيْنِ الَّذِي لَا وَاحِدَ لِهَمَا لَفْظاً قَوْلُهُمْ : (لَبَّيْكَ) وَ (سَعْدَيْكَ) وَ (خَنَانِيكَ) . وَقَدْ قِيلَ إِنَّ وَاحِدَ (خَنَانِيكَ) : (خَنَانٌ) ، وَيُنْشَدُ :

فَقَالَتْ : خَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَا هُنَا

أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ غَارِفُ ؟ (٣٨٠) .

وَعَلَى هَذَا لَا يُلْزَمُ فِي (خَنَانِيكَ) أَنْ يَكُونَ لِلتَّكْرِيرِ ، بَلْ قَدْ يَكُونُ لَهُ وَقَدْ لَا يَكُونُ ، بَلْ قَدْ اسْتَعْمَلَ مَفْرُداً كَمَا فِي هَذَا الْبَيْتِ (٣٨١) .

(٣٧٧) سورة الحجرات ، الآية ١٠ .

(٣٧٨) المعتمد ، ج ٢ ص ٢٧٨ - ٢٧٩ ، وينظر : خزنة الأدب ، ج ٢ ص ١٠٦ - ١٠٨ .

(٣٧٩) ينظر : خزنة الأدب ، ج ٢ ص ٩٢ - ٩٦ .

(٣٨٠) الصاحبى ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٣٨١) ينظر : خزنة الأدب ، ج ٢ ص ١١٢ .

٤ - الأمر بما أسماء النحاة والبلاغيون (أسماء الأفعال)

التعريف الاصطلاحي لِ (أسماء أفعال) : « ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها ، وفي عملها » (٣٨٢) . والذي حمل النحاة على القول بأن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال صريحة ، مع تأديتها معاني الأفعال وعملها ، أمرٌ لفظي وهو أنَّ صيغها مخالفة لصيغ الأفعال ، وأنها لا تتصرف تصرفها (٣٨٣) ، فهي تخالف الأفعال في كونها لا تتصل بها نون التوكيد (٣٨٤) . وتكون على لفظ واحد مع المفرد والمثنى والجمع والمؤنث والمذكر ، فلا تتصل بها الضمائر البارزة (٣٨٥) ولا يجوز فيها تقديم معمولاتها عليها (٣٨٦) ، ولا تستعمل إلا مع المُخاطَب (٣٨٧) . يُضاف الى ذلك كَوْن بعضها ظرفاً ، وبعضها جاراً ومجروراً (٣٨٨) .

ومن ناحية أخرى فإنهم لم يعتدوا هذه الألفاظ أفعالاً ، مع تأديتها معاني الأفعال وعملها ، لأنهم وجدوها تقبل بعض علامات الأسماء وخواصها ، وقد ذكر منها ابن جني ، قبولها التنوين الذي هو غَلْمُ التنكير كما في قولهم (صِه) ، والتثنية التي يُراد بها تكرير المعنى وتوكيده كما في قولهم (ذَهْرَيْنِ) أي : بَطْلٌ بَطْلاً بعد بَطْلٍ ، والجمع كما في (هِيَهَات) ، والتأنيث كما في (أُمِّي) (٣٨٩) ، والإضافة كما في (دُونِكَ) ، ولام التعريف كما في (النِّجَاءُكَ) فهو اسم (أَنْجٍ) ، والتصغير كما في

(٣٨٢) شرح ابن عقيل ، ج ٢ ص ٢٢٧ ، وينظر : الكتاب ، ج ١ ص ٢٧٧ .

(٣٨٣) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون ، ج ٤ ص ٧٢ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٦٦ .

(٣٨٤) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٥٢٩ ، والمقتضب ، ج ٢ ص ٢٥ ، وشرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٢٤ - ٢٥ .

(٣٨٥) الكتاب ، ج ٢ ص ٥٢٩ .

(٣٨٦) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ ، وينظر : معجم الهوامع ، ج ٢ ص ١٠٥ .

(٣٨٧) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، وينظر : المقتضب ، ج ٢ ص ٢٠٢ .

(٣٨٨) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٦٦ .

(٣٨٩) في (أَف) ثمانى لغات ، الفتح والتنوين ، (أَف) و (أَفَّا) ، والكسر والتنوين : (أَفٍّ) و (أَفٍّ) ، والضم والتنوين : (أَفْ) و (أَفٍّ) ، و (أَفٍّ) ، و (أَفٍّ) خفيفة ساكنة .

(ينظر : الحجة في القراءات السبع ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت

٣٧٠ هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٧٧ ، ص

٢١٥ ، والمحتسب ، ج ٢ ص ١٨ ، وشرح المفصل ، ج ٤ ص ٧٠ ، والكشاف ، ج ٢ ص ٤٤٤ ،

ج ٢ ص ٥٢٢) .

(رُؤْيَدُكَ) (٢٩٠). وهي عندهم غير متصرفة ، لاتصرف الأفعال إذ لاتختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، ولاتصرف الأسماء إذ لايسند اليها فتكون مبتدأة وفاعلة ، ولايُخبر عنها فتكون مفعولاً بها أو مجرورة . (٢٩١)

والدليل عندهم على أَنَّ هذه الكلمَ أسماء ، وليست بحروف ، « أَنَّ كُلَّ واحدٍ من هذه الأسماء يستقلُّ به الكلام ، فإذا قُلْتُ ، (صَه) كان كلاماً تاماً ، ولو كان حرفاً لم يكن كذلك ، لأنَّ الحرف لا يستقلُّ به الكلام ، فقد عَلِمْتُ أَنَّهُ اسمٌ للفعل ، وإذا كان اسماً للفعل كان لذلك الفعل فاعِلٌ ، فتحصل الجملة » (٢٩٢).

أما علَّة استعمال هذه الأسماء في موضع الأفعال التي تدلُّ عليها ، فيعود عندهم الى : الاتساع في اللغة ، والى ما في هذه الأسماء من المبالغة في المعنى ، والاختصار في الكلام . أما المبالغة فلأنَّ قولك (هيهات) اسمٌ للفظ (بَعْد) ، وفيه مع ذلك زيادة عليه هي المبالغة في المعنى ، لأنَّه يدلُّ على شِدَّة بَعْد الشيء الى حَدِّ التَّيْس منهُ . أما الاختصار فلأنَّ اسم الفعل بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع والمؤنث والمذكر . (٢٩٣)

وقال النحاة بأنَّ هذه الأسماء مبنية لِأَنَّها في معنى (افْعَل) (٢٩٤) أو لتضمَّنْها معنى (لام) الأمر : « ألا ترى أَنَّ (صَه) بمعنى : (اسْكُت) ، وَأَنَّ أصل (اسْكُت) ، (لِسْكُت) .. فَلَمَّا ضُمَّتْ هذه الأسماء معنى (لام) الأمر ، شابَّهت الحروف فَبْنِيَتْ » (٢٩٥) . أو لِأَنَّها أشبَّهت الحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثير بالعامل ، فقد ذَكَرَ ابنُ عَقِيلٍ مِنْ (وجوه شبه الاسم بالحرف) : « شبهة له في النيابة عن الفعل وعدم التأثير بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو : (ذَرَاكَ

(٢٩٠) ينظر : الخصائص ، ج٢ ص ٤٤ - ٤٥ ، والأشباه والنظائر ، ج٢ ص ٤٧ .

(٢٩١) ينظر : همع الهوامع ، ج٢ ص ١٠٥ .

(٢٩٢) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج١ ص ٥٧٢ - ٥٧٤ .

(٢٩٣) ينظر : الخصائص ، ج٢ ص ٤٦ - ٤٧ ، والمرآة ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩ ، وشرح الكافية ، ج٢

ص ٦٨ ، والأشباه والنظائر ، ج١ ص ٢٩ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج١

ص ٥٦٩ - ٥٧٠ ، وخزانة الأدب ، ج٦ ص ٢٨٥ .

(٢٩٤) ينظر : المقتضب ، ج٢ ص ١٧٩ ، والأشباه والنظائر ، ج٢ ص ٣٤ .

(٢٩٥) الخصائص ، ج٢ ص ٤٩ ، وينظر : ج٢ ص ٢٠٠ ، وشرح المفصل ، ج٤ ص ٥٠ .

زيداً) ، فـ (ذَرَاكَ) : مبنيٌّ لشبهه بالحرف في كونه يعملُ ، ولا يعملُ فيه غيرهُ ، كما أنَّ الحرفَ كذلك . واحترز بقوله « بلا تأثر » عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامِل ، نحو : (ضرباً زيداً) فإنه نائب مناب (اضرب) وليس بمبني ، لتأثره بالعامِل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف (ذَرَاكَ) فإنه وإن كان نائباً عن (أذرك) فليس متأثراً بالعامِل . وحاصلُ ما ذكره المصنّف أنَّ المصدرَ الموضوعَ موضعَ الفعلِ وأسماء الأفعال اشتركا في النيابة منابَ الفعل ، لكنَّ المصدرَ متأثر بالعامِل ، فأعرب لعدم مشابهته الحرف ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامِل ، فَبَيَّنْتَ لمسابتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به « (٣٩١) ويرى الاسترابادي أنَّ عِلَّةَ بنائها كونها أسماء لما أصله البناء وهو مطلق الفعل (٣٩٢) .

وأما الأسماء المُسمَّى بها الفعل في الخبر ، نحو (أَفِي) و (هَيْهَات) ، فقالوا إنها مبنية حملاً على الأسماء المُسمَّى بها في الأمر (٣٩٣) .

وقد قُسم النحاة أسماء الأفعال الى متعديّة ولأزمنة (٣٩٤) . كما قُسموها من حيث الدلالة على الزمن الى :

- ١ - اسم الفعل الماضي ، نحو : شَتَّانَ ، وَهَيْهَاتَ .
- ٢ - اسم الفعل المضارع ، نحو : وَيْ ، وَأَفِيْ .
- ٣ - اسم فعل الأمر ، وهو الكثير فيها نحو : حَيْهَلْ ، وَهَلْمْ ، وَصَهْ ، وَمَهْ ، وَإِيْلِكَ ، وَدُونِكَ ، وَنَزَالِ ، وَرَوَيْدَ (٣٩٥) .

وقال النحاة إنَّ أسماء الأفعال بابها الأمر ، لأنَّ الأمر سياق فعلي لا يكون إلا بفعل ، فلما قويت الدلالة فيه على الفعل ، حُسِّنَ حذفُ الفعل وإقامة غيره مقامه (٣٩٦) ، كما أنَّه موضعٌ يُستغنى فيه بالإشارة في أكثر الأحوال عن النطق بلفظ

(٣٩٦) شرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٢٠ - ٢١ .

(٣٩٧) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٦٥ - ٦٦ .

(٣٩٨) ينظر : شرح المفصل ، ج ٤ ص ٥٠ ، والأشياء والنظائر ، ج ١ ص ١١٥ - ١١٦ .

(٣٩٩) ينظر : الكتاب ، ج ١ ص ٢٤١ - ٢٤٢ ، ٢٤٨ - ٢٤٩ ، والأشياء والنظائر ، ج ٢ ص ١٤٨ .

(٤٠٠) ينظر : شرح ابن عقيل ، ج ٢ ص ٢٣٧ - ٢٣٩ .

(٤٠١) ينظر : الخصائص ، ج ٢ ص ٣٧ .

الفعل ، وهذا يُناسب ما في هذه الأسماء من الاختصار^(٤٢) ، يقول الجرجاني في ذلك : « أكثر ما تُستعمل هذه الأسماء في الأمر والنهي ، لأن الأمر والنهي قد يُستغنى بدلالة الأحوال فيهما عن الأفعال ، ألا ترى أنك تقول لمن أشال سوطاً أو شَهَرَ سيفاً ، (زيداً) ، وتُستغنى عن أن تقول : (اضرب) ، لدلالة الحال عليه ، فكذلك استُغنى عن الأفعال بالفاظ هذه الأسماء التي سُميت بها ، وذلك نحو قولك : (رويد زيداً) تريد : أروُدُ زيداً .. »^(٤٣) لذلك كانت عندهم « التسمية للفعل في باب الخبر ليست في قوّة تسميته في باب الأمر »^(٤٤) ، وبهذا يفسرون كون أسماء الأفعال المُستعملة في الخبر قليلة قياساً الى المستعملة في الأمر^(٤٥) .

والمُلاحظ أنَّ ما يطلقون عليه (اسم فعل الأمر) يضمُّ أبنيةً مختلفة ، لم يُحسن النحاة تصنيفها ودراستها ، وإنما حَشَرُوها حَشْراً تحت هذه التسمية لمجرد اشتراكها في الدلالة على الأمر . ولا يكفي في ذلك ما حاولوه من تصنيفها ، لأنَّه تصنيف لا يخرج على نطاق هذه التسمية ، قال ابن الخشاب : « وفي هذه الكلم المُسمَّى بها الأفعال ، أحكام كثيرة من أحكام الأفعال ، منها أنَّ فيها : الموضوع ، والمنقول ، والمشتق ، كما في الأفعال ، فالموضوع : (صَ ، وَمَ) ، والمنقول ك (عَلَيْكَ ، وإِليك ، وَدُونِكَ) ، والمشتق ك (تَرَكَ ، وَنَزَلَ) »^(٤٦) .

أما البلاغيون ، فقد تابعوا النحويين في اطلاق تسمية (أسماء الأفعال) على هذه الأبنية المختلفة والمتنوعة كلها^(٤٧) .

ووجدت من خلال دراستي لموضوع (أسماء الأفعال) في كتب النحو ، قديمها وحديثها ، أنَّ هذه التسمية لا تنطبق حقيقة على ما تحتها من مواد وأبنية ، وأنَّ أغلب هذه الأبنية لا تخرج في حقيقتها واستعمالها عن الأقسام المعروفة للكلام . ولَمَّا كانت أكثر هذه الأبنية مُستعملة في أسلوب الأمر ، أرى أن يُلغى (باب أسماء الأفعال) في دراستنا المعاصرة للنحو ، وأنَّ تُصنَّفَ مادَّته وتُدْرَسَ في أسلوب الأمر ، وعلى الصورة الآتية :

(٤٠٢) ينظر ، المرتجل ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٦٨ .

(٤٠٣) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ٥٦٩ .

(٤٠٤) الفصائص ، ج ٢ ص ٣٧ .

(٤٠٥) ينظر : المرتجل ، ص ٢٥٠ .

(٤٠٦) المرتجل ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٤٠٧) ينظر : مفتاح العلوم ، ص ٢٨ ، وشرح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٠٩ ، ٣١١ .

أ - أفعال الأمر المُرَكَّبَة :

والمفهوم من كلام النحاة أنَّها تَرَكَّبَت أو امترجت مع ألفاظ تلازمت معها في الاستعمال ، ومن هذه الأفعال :

١ - (هَلُمُّ) :

وهو عند النحاة اسمٌ (ائْتِ) أو (أَقْبِلْ) أو (تَعَالِ) . وقد قالوا بتركيبه ، وأصله عند البصريين ، (هَا) التنبيه ، لِحَقَّتْ فَعْلُ الأمر (لَمْ) أي : لَمْ بِنَا ، فكثرت استعمالهما ، وَخَلَطَت (هَا) بـ (لَمْ) توكيداً للمعنى لِشِدَّةِ الاتصال بينهما ، ثم حُذِفَت أَلِفُ (هَا) تخفيفاً ، فصارت (هَلُمُّ) . يقول سيبويه : « وَأَمَّا (هَلُمُّ) فَزَعَمَ أَنَّهَا حِكَايَةٌ فِي اللَّفْتَيْنِ جَمِيعاً . كَأَنَّهَا (لَمْ) ادْخَلْتُ عَلَيْهَا (الْهَاءَ) ، كَمَا ادْخَلْتُ (هَا) عَلَى (ذَا) ، لِأَنِّي لَمْ أَرْ فِعْلاً قَطُّ بَنِي عَلَى ذَا ، وَلَا اسْماً ، وَلَا شَيْئاً يَوْضَعُ مَوْضِعَ الْفِعْلِ ، وَلَيْسَ مِنَ الْفِعْلِ . وَقَوْلُ بَنِي تَمِيمٍ : (هَلُمُّنْ) يُقَوِّي ذَا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : (الْمُمْنَ) فَأَذْهَبَتْ أَلِفُ الْوَصْلِ »^(١٠٨) . وَمِمَّا يُؤَيِّدُ عِنْدَهُمْ صَحَّةَ تَرْكِيبِهَا مِنْ (هَا) وَ (لَمْ) ، أَنَّ الْعَرَبَ نَطَقُوا بِهِ فَقَالُوا : (هَالُمُّ)^(١٠٩) .

وأصله عند الكوفيين : (هَلْ) التي للحث والاستعجال ، ادْخَلْتُ عَلَى (أُمُّ) بمعنى : أَقْصِدْ ، كَأَنَّهَا كَانَتْ (هَلْ أُمُّ) أي : اعْجَلْ وَأَقْصِدْ ، فَأَلْزِمَتْ (الْهَمْزَةُ) فِي (أُمُّ) التَّخْفِيفَ ، فَقِيلَ : (هَلُمُّ) ، يَقُولُ الْفَرَّاءُ : « نَرَى أَنَّ قَوْلَ الْعَرَبِ : (هَلُمُّ إِلَيْنَا) .. إِنَّمَا كَانَتْ : (هَلْ) فَضُمَّ إِلَيْهَا (أُمُّ) فَتَرَكَّتْ عَلَى نَصَبِهَا »^(١١٠) . وَيَقُولُ أَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ : « مَعْنَى (هَلُمُّ) : أَقْبِلْ . وَأَصْلُهُ : (أُمُّ يَارْجُلُ) أي : أَقْصِدْ ، فَضُمُّوا (هَلْ) إِلَى (أُمُّ) وَجَعَلُوهُمَا حَرْفًا وَاحِدًا ، وَأَزَالُوا (أُمُّ) عَنِ التَّصْرِفِ ، وَخَوَّلُوا ضَمَّةَ

(٤٠٨) الكتاب ، ج ٢ ص ٣٣٢ - ٣٣٣ ، وينظر : الخصائص ، ج ١ ص ٢٧٨ ، وقاويل مشكل القرآن ،

ص ٥٥٧ ، والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٣٢٠ ، ج ٢ ص ٣٦ .

(٤٠٩) ينظر : معجم الهوامع ، ج ٢ ص ١٠٦ .

(٤١٠) معاني القرآن ، ج ١ ص ٢٠٢ ، وينظر : الخصائص ، ج ١ ص ٢٧٨ ، ج ٢ ص ٢٥٥ ، والانصاف ،

ج ١ ص ٢٤١ - ٢٤٥ ، والصاحبي ، ص ١٤٦ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٧٢ - ٧٢ .

همزة (أُمُّ) الى اللّام ، وأسقطوا الهمزة . فاتصلت الميم باللّام ، هذا مذهب الفراء « (١١١) » . وكذلك هي عند البغداديين مرگبةٌ من (هَلْ) و (أُمُّ) . (١١٢)

فالنحاة البصريون والكوفيون متفقون على تركيب (هَلُمُّ) ، وإنما اختلفوا فيما رُكِبَتْ منه ، والذي حمل النحويين على القول بالتركيب ، وإن كان يجوز أن تكون كلمة برأسها ، أنهم رأوا بني تميم يصرفونها تصرف الأفعال فتكون فعلاً ، ولا تكون فعلاً إلا إذا قيل إنها مرگبة ، والتركيب عندهم مألوف . (١١٣)

وقد ذكر النحاة أن (هَلُمُّ) في لغة أهل الحجاز تقع موقع أسماء الأفعال ، وتُعامل معاملتها ، فلا تدخلها نون التوكيد ، وتلزم حالة واحدة مع المفرد ، والمثنى ، والجمع ، ومع المذكر ، والمؤنث . في حين أنها في لغة بني تميم تدخلها نون التوكيد ، لأنها تُعامل معاملة الفعل ، وذلك نظراً الى أصلها ، فيَجْرُونَهَا مُجْرَى (لَمْ) أو (أُمُّ) ، فيغَيِّرونها بقدر المخاطب ، ولذلك تتصل بها الضمائر ، يقول سيبويه في « باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة » : « وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل ، وذلك نحو : (إِيْهِ) و (صَهْ) و (مَهْ) وأشباهاها . و (هَلُمُّ) في لغة أهل الحجاز كذلك ، ألا تراهم جعلوها للواحد ، والاثنين ، والجميع ، والذكر ، والأنثى ، سواء . وزعم أنها (لَمْ) ألحقها (هَاء) للتنبية في اللغتين .

وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في (هَلُمُّ) في لغة بني تميم لأنها عندهم بمنزلة : (رُدُّ) و (رُدَّا) و (رُدَّى) و (اِزْدَدَنَّ) ، كما تقول : (هَلُمُّ) و (هَلُمَّا) و (هَلُمِّي) و (هَلُمُّنِ) . و (الهاء) ، فَضَّلْ ، إنما هي (ها) التي للتنبية ، ولكنهم حذفوا (الألف) لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم « (١١٤) » ، ويقول : « واعلم أن ناساً من العرب يجعلون (هَلُمُّ) بمنزلة الأمثلة التي أُخِذَتْ من الفعل ، يقولون : (هَلُمُّ) و (هَلُمِّي) و (هَلُمَّا) و (هَلُمُّوا) » (١١٥) .

(٤١١) الزاهر في معاني كلمات الناس ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، بغداد ١٩٧٩ ، ج ٢ ص ٢٦٥ ، وينظر : تأويل مشكل القرآن ، ص ٥٥٧ .

(٤١٢) ينظر : خزائن الأدب ، ج ٢ ص ٩٧ .

(٤١٣) ينظر : الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ١٢٠ .

(٤١٤) الكتاب ، ج ٢ ص ٥٢٩ ، وينظر : ج ١ ص ٢٥٢ ، ومجاز القرآن ، ج ١ ص ٢٠٨ ، ومشكل اعراب القرآن ، ج ٢ ص ١٩٤ - ١٩٥ ، والكشاف ، ج ٢ ص ٢٥٥ ، ج ٢ ص ٥٩ .

(٤١٥) الكتاب ، ج ١ ص ٢٥٢ ، وينظر : تأويل مشكل القرآن ، ص ٥٥٧ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ٢٠١ .

ويرى النحاة أَنَّ لغة بني تميم تُغْلِبُ في (هَلُمُّ) جانب الفعل فيه^(١١٦)، أو أَنَّها تراعي الأصل فيه، وَلَا تَلْتَفِت إلى الزيادة، يقول أبو بكر الأنباري: « ويجوز أن يقال للرجلين: (هَلُمَّا)، وللرجال: (هَلُمُّوا)، وللمرأة: (هَلْمِي)، وللمرأتين: (هَلْمَا)، وللنساء: (هَلْمُنَّ) و (هَلْمُنَّ)، وحكى أبو عمرو عن العرب: (هَلْمَيْنِ يانسوة). والحجّة لأصحاب هذه اللغة: أَنَّ أصل (هَلُمُّ) التصرف إذ: من (أَمَمْتُ)، (أَوُمُّ)، (أُمًّا)، فعملوا على الأصل ولم يلتفتوا إلى الزيادة، فإذا قال الرجل للرجل: (هَلُمُّ)، فأراد أن يقول: (لَا أَفْعَلُ)، قال: (لَا أَهَلُمُّ) و (لَا أَهَلُمُّ) «^(١١٧)». وَعَلَّلُوا عَدَمَ تَصَرُّفِ أَهْلِ الْحِجَاز فِيهِ، مَعَ أَنَّ أَصْلَهُ التَّصَرُّفُ، بِثِقَلِ التَّرْكِيبِ^(١١٨). علما بأنَّ استعمالها في القرآن الكريم قد جاء بلغة أهل الحجاز^(١١٩)، ومن ذلك قوله تعالى: «وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا»^(١٢٠)، ولهذا عُدَّ النحاة اللغة الحجازية هي الأعلى والأفصح في ذلك^(١٢١).

وَلِأَنَّ (هَلُمُّ) قد اختلف استعمالها في اللغتين الحجازية والتميمية، اختلف النحاة في حقيقتها، فقال بعضهم: إنها في لغة أهل الحجاز اسم فعل، وفي لغة بني تميم فعل صحيح متصَرِّف، تتصل به الضمائر بمنزلة سائر الأفعال^(١٢٢)، وقال آخرون: إن بني تميم وإن كانوا يجرونها مجرى الفعل، لشدة شبهها بالفعل وفادتها فائدة الفعل، فهي عندهم أيضا اسم للفعل، وليست مُبَقَّاةً على أصلها من الفعلية قبل التركيب^(١٢٣).

(١١٦) ينظر: شرح المفصل، ج٤ ص ٤٢.

(١١٧) الزاهر، ج٢ ص ٢٦٦.

(١١٨) ينظر: شرح الكافية، ج٢ ص ٧٢.

(١١٩) ينظر: الالتقان، ج١ ص ١٧٨.

(١٢٠) سورة الاحزاب، الآية ١٨.

(١٢١) ينظر: الفصائص، ج٢ ص ٢٦، وشرح الكافية، ج٢ ص ٧٢ - ٧٢.

(١٢٢) ينظر: المقتضب، ج٢ ص ٢٥، ٢٠٢، وشرح قطر الندى، ص ٢١، وفتح الهوامع، ج٢ ص ١٠٧، والأشياء والنظائر، ج١ ص ٩٨، ٩٩، ١٧٧، ومجاز القرآن، ج١ ص ٢٠٨.

(١٢٣) ينظر: الفصائص، ج٢ ص ٢٦ - ٢٧، وشرح المفصل، ج٢ ص ٤٢، والأشياء والنظائر، ج١ ص ١٢٠ - ١٢١.

والصحيح والواضح في (هَلُمُّ) أنه فعل أمر مُرْكَب ، يدلُّ على ماتدلُّ عليه سائر أفعال الأمر من طلب إحداث الفعل . ويرى الدكتور المخزومي أنَّ (هَلُمُّ) في لغة أهل الحجاز ، هي (هَلُمُّ) في لغة بني تميم بناءً ودلالة ، فهي فعل مُرْكَب في اللغتين ، وأن ما تمسك به النحاة ، في القول بفعليتها في لغة بني تميم وحدها ، من اتصال الضمائر البارزة بها ، لا يقوم دليلاً على الفرق بينهما ، لأنَّ هذه التي أسموها ضمائر بارزة ، ليست إلا علامات تدلُّ على نوع المخاطب وعدده ، وهي كما تتصل بالأفعال تتصل بالأسماء أيضاً ، وبالتالي فإنَّ فعليتها إنما تثبت بما تدلُّ عليه من طلب إحداث فعل ، وهذا المعنى مستفاد منها في الحالتين وفي اللغتين جميعاً^(١٢٤) .

أمَّا الدكتور مصطفى جواد فيرى أنَّ (هَلُمُّ) من الأفعال القديمة الجامدة ، وأنه في لغة بني تميم في دور التطور من الجمود إلى التصرف الابتدائي^(١٢٥) .

وإجماع النحويين منعقد على أنَّ لـ (هَلُمُّ) معنيين :

- ١ - (تَعَال) فتكون قاصرة ، كقوله تعالى « هَلُمُّ إِلَيْنَا » أي : تعالوا إلينا .
- ٢ - (أَحْضِرْ) فتكون متعدية ، كقوله تعالى « هَلُمُّ شُهَدَاءَكُمْ » أي : أحضروهم^(١٢٦) .

وإجماع النحويين منعقد على أنَّ لـ (هَلُمُّ) معنيين :

- ١ - (تَعَال) فتكون قاصرة ، كقوله تعالى « هَلُمُّ إِلَيْنَا » أي : تعالوا إلينا .
- ٢ - (أَحْضِرْ) فتكون متعدية ، كقوله تعالى « هَلُمُّ شُهَدَاءَكُمْ » أي : أحضروهم^(١٢٧) .

وقد تجبى (لَكَ) بعد (هَلُمُّ) في قولك ، (هَلُمُّ لَكَ) ، فتفيد (الكاف) المجرورة باللام تبين المخاطب وتخصيصه ، وذلك إذا خفت التباسه بغيره . وتُحذف (لَكَ) من الكلام إذا كان المُخاطَبُ مُقْبِلًا عَلَيْكَ مُنْصِتًا لَكَ ، فتقول له : (هَلُمُّ) ، وتترك (لَكَ) استغناءً بإقباله عليك ، وعلمه أنَّك لاتعني غيره . وقد لا تتركها في هذا الموضع أيضاً ، فتقول لِمَنْ هُوَ مُقْبِلٌ عَلَيْكَ ، مُنْصِتٌ لَكَ ، لاتخافُ أَنْ يَلْتَبِسَ بِسِوَاهُ : (هَلُمُّ لَكَ) توكيداً للتنبيه^(١٢٨) .

(١٢٤) ينظر : في النحو العربي - فقد وتوجيه ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(١٢٥) ينظر : المباحث اللغوية في العراق ، ص ٧ .

(١٢٦) ينظر : الأشباه والنظائر ، ج ٢ ، ص ٢٩١ .

(١٢٧) ينظر : الكتاب ، ج ١٣ ، ص ٢٤٤ - ٢٤٦ ، ومجاز القرآن ، ج ١٣ ، ص ٣٥٥ ، وتأويل مشكل

القرآن ، ص ٥٥٧ ، والمحتسب ، ج ١٣ ، ص ٢٢٨ ، والكشاف ، ج ٢ ، ص ٢١٠ .

ذهب النحاة الى أَنَّ (حَيْهَلْ) اسم فعل أمر : « ومنها قول العرب : (حَيْهَلْ الثريد) ، وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب يقول : (حَيْهَلْ الصلاة) ، فهذا اسم : (اثبت الصلاة) ، أي : (اتوا الثريد) و (اتوا الصلاة) » (١٢٨)

وقالوا . بأنه اسم فعل مركب ، وقد استدلوا على تركيبه بقولهم (حيّ على الصلاة) ، يقول سيويه : « وأما (حَيْهَلْ) التي للأمر فمن شيئين ، يدلّك على ذلك : (حيّ على الصلاة) . وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقول : (حيّ هَلْ الصلاة) » (١٢٩) ، كما يستدل على ذلك بتركيب (حيّ) مع (على) في (حَيْهَلْ) ، يقول الخليل بن أحمد في (حَيْهَلْ) : « إِنَّ (الْعَيْنَ) لا تَأْتَلُفُ مع (الحاء) في كلمة واحدة لِقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا إِلَّا أَنْ يُشْتَقَّ فَعْلٌ مِنْ جَمْعٍ بَيْنَ كَلِمَتَيْنِ مِثْلَ (حيّ على) كقول الشاعر (١٣٠) :

أَلَا رُبَّ طَيْفٍ بَاتَ مِنْكَ مُعَاتِقِي إِلَى أَنْ دَعَا دَاعِي الْفَلَاحِ فَحَيْهَلَا

يريد : قال : (حيّ على الفلاح) ، أو كما قال الآخر (١٣١) :

فَبَاتَ خِيَالُ طَيْفِكَ لِي عَنِيْقًا إِلَى أَنْ حَيْهَلْ الدَّاعِي الْفَلَاحَا

أو كما قال الثالث (١٣٢) :

أَقُولُ لَهَا وَدَمْعُ الْعَيْنِ جَارِ أَلَمْ يُخْزِنْكِ حَيْهَلَةُ الْمُنَادِي

فهذه كلمة جُمِعَتْ من (حيّ) ومن (على) ، وتقول منه : (حَيْهَلْ) . (يُحَيْهَلْ) ، (حَيْهَلَةٌ) ، و (قد أَكْثَرَتْ مِنَ الحَيْعَلَةِ) أي : من قولك : (حيّ على) . وهذا يشبه قولهم : (تَعَبَشَمَ الرَّجُلُ) و (تَعَبَقَسَ) و (رَجُلٌ عَبْشِمِي) ، إذا كان من (عَبْدِ شَمْسٍ) أو من (عَبْدِ قَيْسٍ) ، فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة ، واشتقوا فعلا .. فهذا من النَّحْتِ ، فهذا من الْحُجَّةِ في قولهم : (حَيْهَلْ) ، (حَيْهَلَةٌ) ، فإنّها مأخوذة من كلمتين : (حيّ على) » (١٣٣) .

(٤٢٨) الكتاب ، ج ١ ص ٢٤١ .

(٤٢٩) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٢٠٥ .

(٤٣٠) لم اعرف - بعد البحث - قائلها هذه الأبيات .

(٤٣١) كتاب العين : (حيمل) ، ج ١ ص ٦٠ - ٦١ ، وينظر : صاحبى ، ص ٢٧١ .

و (خَيْهَل) مُرَكَّبٌ عندهم من اسمين من أسماء الأفعال^(١٣١)، وهما (خَيْ) و (هَلْ)، ومعناهما: الحث والاستعجال، فُجِّعَ بينهما وُسْمِيٌّ بهما للمبالغة في افادة هذا الـ: (١٣٢).

وهذا المركَّب يُستعمل بمعنى (أَسْرِعْ)، أو بمعنى (أَقْبِلْ)، أو بمعنى (اثْبِتْ): «وقد يُرَكَّب (خَيْ) مع (هَلْ) الذي بمعنى: أَسْرِعْ واستعجل، فيكون المركَّب بمعنى (اسْرِعْ) أيضا، فَيَعْدَى إِمَّا بـ (إِلَى) نحو (خَيْهَلِ إِلَى الثَّرِيدِ)، وإِمَّا بـ (الْبَاءِ) نحو (خَيْهَلًا بِعَمْرٍ) أي: اسْرِعْ بذكره، و (الْبَاءِ) للتعدية كـ (ذَهَبَ بِهِ). أو بمعنى (أَقْبِلْ)، فيتعدى بـ (عَلَى) نحو (خَيْهَلِ عَلَى زَيْدٍ). أو بمعنى (اثْبِتْ) فيتعدى بنفسه نحو (خَيْهَلِ الثَّرِيدَ)»^(١٣١).

وفي هذا الرُّكْبُ لُغَاتٌ، فمن العرب مَنْ يُثَبِّتُ (هَاءَ السَّكْتِ) فِيهِ إِذَا وَقَفَ، فيقول: (خَيْهَلْ)، لِأَنَّهُ مَتَحَرِّكٌ لَيْسَتْ حَرَكَتُهُ إِعْرَافِيَّةً، لِذَلِكَ يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ^(١٣٥). ومنهم مَنْ يُثَبِّتُ (الْأَلْفَ) فِيهِ إِذَا وَقَفَ، فيقول: (خَيْهَلًا) - بِلَا تَتْوِينٍ^(١٣٦) -، اسْتَعْمَلُوا (الْأَلْفَ) مَكَانَ (هَاءِ السَّكْتِ) لِمَشَابَهَتِهَا لَهَا^(١٣٧)، و (هَاءَ السَّكْتِ) هِيَ الْأَصْلُ، و (الْأَلْفَ) قَدْ نَابَتْ عَنْهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَكَأَنَّهَا عَوِضُ عَنْهَا^(١٣٨) فَإِذَا وَصَلَ اسْقَطَ الْأَلْفَ فَقَالَ: (خَيْهَلًا بِعَمْرٍ) - بِالتَّوْنِينِ -،^(١٣٩) و (خَيْهَلًا بِعَمْرٍ) - بِفَتْحِ اللَّامِ -^(١٤٠). ومنهم مَنْ يَثْبِتُ (الْأَلْفَ) فِي الْوَصْلِ.

(١٣٢) ينظر: المقتضب، ٢٣ ص ٢٥٥، والأشباه والنظائر، ٢٣ ص ١٢.

(١٣٣) ينظر: شرح المفصل، ٤٣ ص ٤٥، ٤٧، وخزانة الأدب، ٢٣ ص ٢٧٢، ٦٣ ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

(١٣٤) شرح الكافية، ٢٣ ص ٧٢، وينظر: شرح المفصل، ٤٣ ص ٤٥ - ٤٦، وخزانة الأدب، ٦٣ ص ٢٢٨ - ٢٢٩، ٢٦٢ - ٢٦٤.

(١٣٥) ينظر: المفصل، ص ٢٢٢، والأشباه والنظائر، ٢٣ ص ١٦٠ - ١٦١.

(١٣٦) ينظر: الكتاب، ٢٣ ص ٢٠١.

(١٣٧) ينظر: شرح الكافية، ٢٣ ص ٤٠٨.

(١٣٨) ينظر: الأشباه والنظائر، ١٣ ص ١٦٠ - ١٦١.

(١٣٩) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، ١٣ ص ٥٧٢، والزاهر، ١٣ ص ١٢٠، وشرح المفصل، ٤٣ ص ٤٥.

(١٤٠) ينظر: الكتاب، ٢٣ ص ٢٠١، والزاهر، ١٣ ص ١٢٠.

فيقول : (خَيْهَلًا بِعَمَرَ) - بلا تنوين - ، و (الألف) أصلها أن تلحق في الوقف ، ثم يبقى حكم الوقف في الوصل^(١١١) ، وهذه لغة وصفها ابن يعيش والاستربادي بأنها « لغة رديئة » خاصة بالشعر^(١١٢) ، ولم يصفها آخرون بذلك^(١١٣) . ومنهم من لا يثبت (الألف) في الوقف والوصل^(١١٤) ، فيقول : (خَيْهَل) و (خَيْهَلٌ بِعَمَرَ) - ببناء (خَي) و (هَل) على الفتح ك (خمسة عَشْر)^(١١٥) . ومنهم من يقول : (خَيْهَل) و (خَيْهَلٌ بِعَمَرَ) - بتسكين (اللام) على أصل البناء -^(١١٦) ، وذهب الاستربادي الى أنه لا يجوز تسكين (اللام) في غير الوقف^(١١٧) ، وقال البغدادي : « إن تسكين (اللام) لغة سواء كان في الوقف أم في الدُّرَج »^(١١٨) . كما قالوا : (خَيْهَل) - بسكون (الهاء) وفتح (اللام) - ، و (خَيْهَلًا) - بسكون (الهاء) مع (الألف) - ، وإنما أسكنوا (الهاء) في هاتين اللغتين لأن (خَيْهَل) لما رُكِبَت وصارت كلمة واحدة استقلوا اجتماع المتحرّكات ، فَسَكَنُوا (الهاء) فيها كما سَكَنُوا (الشين) في (إحدى عَشْرَة) ونظائره لاجتماع المتحرّكات^(١١٩) . وقالوا : (خَيْهَل) - بكسر اللام وتنوينه -^(١٢٠) ويرى النحاة أنَّ التنوين قد دخل هذه اللغة للتذكير ، كما دخل في (ضِه) ونحوها .^(١٢١) وقد تلحق كاف الخطاب هذا المركّب فيقال : (خَيْهَلُكَ)^(١٢٢) .

-
- (٤٤١) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ١٣ ص ٥٧٢ ، وشرح المفصل ، ٤٣ ص ٤٥ .
(٤٤٢) ينظر : شرح المفصل ، ٤٣ ص ٤٥ ، وشرح الكافية ، ٢٣ ص ٧٢ ، وخزانة الأدب ، ٦٣ ص ٢٥٨ .
(٤٤٣) ينظر : خزانة الأدب ، ٦٣ ص ٢٦٢ - ٢٦٢ .
(٤٤٤) ينظر : الكتاب ، ٢٣ ص ٢٠١ .
(٤٤٥) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ١٣ ص ٥٧٢ ، وشرح المفصل ، ٤٣ ص ٤٥ .
(٤٤٦) ينظر : شرح المفصل ، ٤٣ ص ٤٥ ، والزاهر ، ١٣ ص ١٢٠ .
(٤٤٧) ينظر : شرح الكافية ، ٢٣ ص ٧٢ .
(٤٤٨) خزانة الأدب ، ٦٣ ص ٢٥٨ .
(٤٤٩) ينظر : الزاهر ، ١٣ ص ١٢٠ ، وشرح المفصل ، ٤٣ ص ٤٥ .
(٤٥٠) ينظر : شرح الكافية ، ٢ ص ٧٢ .
(٤٥١) ينظر : شرح المفصل ، ٤٣ ص ٤٥ ، وخزانة الأدب ، ٦٣ ص ٢٠٦ .
(٤٥٢) ينظر : شرح الكافية ، ٢٣ ص ٧٢ ، وخزانة الأدب ، ٦٣ ص ٢٦٠ ، ٢٦٢ .

والصحيح في (حَيْهَل) أنه فعل مُرَكَّب ، يدلُّ على ماتدلُّ عليه أفعال الأمر من طلب إحداث الفعل ، وهو مُرَكَّب من فعلين من أفعال الطلب القديمة الجامدة ، هما (حَيَّ) و (هَلَّ) (١٥٢) .

ويرى الدكتور المخزومي أن (حَيْهَل) : « فعل مُرَكَّب أَشْكَلُ أمره على النحاة فجعلوه في أسماء الأفعال ، لأنه يدلُّ على الحدث ، فهو فعل في المعنى ، ولكنه لا يقبل إحدى علاماته » (١٥٣) .

ب - متعلقات فعل الأمر

لقد جعل النحاة من أسماء الأفعال طائفة من (الظروف) و (الجار والمجرور) ، قالوا بأنها منقولة الى باب (أسماء الأفعال) (١٥٤) ، ومنها : (إليك) و (عليك) و (دونك) ، وهي لا تكون إلا منصوبةً المواضع ملازمةً للاضافة (١٥٥) . وما كان منها مستعملًا في معنى الأمر ، يقع المضارع مجزومًا في جوابه كما يقع في جواب فعل الأمر ، يقول البغدادي في قول الفرزدق :

يا أيها النابح العاوي لِشِقُونِهِ إليك أُخْبِرْكَ عَمَّا تجهلُ الخبرا

« (إليك) » : اسمُ فعلٍ .. و « أُخْبِرْكَ » : جزم في جوابه « (١٥٦) » . وقالوا بأنها لا تستعمل إلا في أمر المُخاطَب . وما جاء من استعمالها في أمر المتكلم أو الغائب في شواهد معدودة ، فقد منعوا القياس عليه (١٥٨) يقول سيوييه : « وَحَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُقَالُ لَهُ : (إِلَيْكَ) ، فيقول : (إِلَيَّ) ، كأنه قيل له :

(١٥٢) سوف يأتي بحث (الأفعال القديمة الجامدة) في هذا الفصل .

(١٥٤) في النحو العربي - نقد وتوجيه ، ص ١٩٩ .

(١٥٥) ينظر : المرتجل ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(١٥٦) ينظر : خزنة الأدب ، ج ٢ ، ص ٩٤ .

(١٥٧) خزنة الأدب ، ج ٤ ، ص ٢١ .

(١٥٨) ينظر : الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ ، ٢٥٥ ، وأسرار العربية ، ص ١٦٢ - ١٦٤ ، والأشباه

والنظائر ، ج ٢ ، ص ٢٠٦ .

(تَنَحَّى) فقال ، (اُتَنَحَّى) . ولا يُقال إذا قيل لأحدهم (دونك) : (دوني) ولا (عليّ) . هذا النحو إنما سمعناه في هذا الحرف وحده ، وليس لها قوّة الفعل فتقاس .. ولا يجوز أن تقول : (رُوِيْدُهُ زَيْدًا) و (دُونُهُ عَمْرًا) وأنت تريد غير المخاطب ، لأنّه ليس بفعل ولا يتصرف تصرفه . وحذّثني من سمعه أن بعضهم قال : « عليه رجلًا لَيْسَنِي » ، وهذا قليل شَبَّهوه بالفعل « (١٢٩) » ، ويقول : « واعلم أنّه لا يجوز لك أن تقول : (عَلِيّهُ زَيْدًا) ، تريد به الأمر كما أردت ذلك في الفعل حين قلت : (لِيضْرِبْ زَيْدًا) ، لأنّ (عَلِيّهُ) ليس من الفعل ، و (دُونُكَ) لم يُؤْخَذْ من فعل ، ولا (عِنْدُكَ) ، فإنما تنتهي فيها حيث انتهت العرب » (١٣٠) . ويقول ابن جنبي ، « إنك لا تأمر الغائب بالأسماء المسمّى بها الفعل في الأمر .. لا تقول : (دُونُهُ زَيْدًا) ولا (عَلِيّهُ جَعْفَرًا) كقولك : (دُونُكَ زَيْدًا) ولا (عَلِيْكَ سَعْدًا) ، وقد شدّ حرف من ذلك فقالوا : (عَلِيّهُ رجلًا لَيْسَنِي) » (١٣١) . ويرى ابن عصفور أن وضع (الظرف) أو (المجرور) موضع فعل الأمر لا يجوز إلّا فيما سُمع عن العرب ، نحو : (عليك) و (دونك) و (مكانك) و (وراءك) و (أمامك) و (إليك) ، فمنع القياس عليها ، وزدّ قول من أجاز وضع سائر الظروف والمجرورات موضع فعل الأمر (١٣٢) .

وقد قسّمها النحاة الى متعدية ولازمة ، « فأما ما يتعدى المأمور الى مأمور به فهو قولك : (عليك زَيْدًا) ، و (دُونُكَ زَيْدًا) ، و (عِنْدُكَ زَيْدًا) ، تأمره به .. وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهي فقولك : (مَكَانُكَ) ، و (بَعْدُكَ) ، اذا قلت : (تأخّر) ، أو حذّرتَه شيئًا خلفه .. » (١٣٣) .

وقد منع البصريون تقديم معمولها عليها ، لأنّها فرغ على الفعل في العمل ، فينبغي ألاّ تتصرف تصرفه ، يقول سيبويه ، « واعلم أنّه يقبَح (زَيْدًا عليك) و (زَيْدًا حَذَرَكَ) ، لأنّه ليس من أمثلة الفعل ، فقبَحُ أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها . إلّا أن تقول : (زَيْدًا) فتتصبّ بإضمارك الفعل ، ثمّ تذكر (عليك) بعد

(٤٥٩) الكتاب ، ج ١ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٤٦٠) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٢٥٢ .

(٤٦١) المحتسب ، ج ١ ص ٢١٤ .

(٤٦٢) ينظر ، الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٣٨٢ .

(٤٦٣) الكتاب ، ج ١ ص ٢٤٩ .

ذلك . فليس يَقْوَى هذا قَوْهَ الفعلِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بفعلٍ ، ولا يتصَرَّفُ تصَرَّفَ الفاعلِ الذي في معنى يَفْعَلُ « (١٦١) . وأجاز الكوفيون ذلك ، واستدلوا عليه بقوله تعالى « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » (١٦٥) ، فقالوا : نصب « كِتَابَ اللَّهِ » بـ « عَلَيْكُمْ » . وردَّ البصريون عليهم بأنَّه ليس منصوباً بـ « عَلَيْكُمْ » ، وإنما هو منصوب على المصدر بفعل مُقَدَّرٌ (١٦٦) . يقول سيبويه في « باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصياً » : « لَمَّا قَالَ : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ » (١٦٧) حتى انقضى الكلام ، غلم المخاطبون أَنَّ هذا مكتوبٌ عليهم ، مثبتٌ عليهم ، وقال : « كِتَابَ اللَّهِ » توكيداً .. وقد زعم بعضهم أَنَّ « كِتَابَ اللَّهِ » نصب على قوله : عليكم كِتَابَ اللَّهِ .

.. واعلم أَنَّ نصب هذا الباب المؤكِّد به العامُّ منه وما وُكِّدَ به نفسه ، ينصب على إضمار فعل غيرِ كلامك الأولِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ في معنى (كيف ؟) (١٦٨) ولا (لِمَ ؟) (١٦٩) ، كَأَنَّهُ قَالَ ، (كَتَبَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كِتَابَهُ) ، ولكن لا يَظْهَرُ الفعلُ لِأَنَّهُ صار بدلاً منه بمنزلة (سقياً) « (١٧٠) . ويقول أبو علي : « ولا يجوز أن يتقدَّم شيءٌ من مفعول هذه الكلم عليها ، لِأَنَّهُا ليست كالأفعال في قوتها ، وقوله تعالى « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » ليس ينتصبُ على (عليكم كِتَابَ اللَّهِ) ، ولكن « كِتَابَ » مصدرٌ دلَّ على الفعل الناصب له ما تقدَّم ، وذلك أَنَّ قوله تعالى « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ » فيه دلالة على أَنَّ ذلك مكتوبٌ عليهم ، فانتصب « كِتَابَ اللَّهِ » بهذا الفعل الذي دلَّ عليه ما تقدَّمه من الكلام « (١٧١) .

ومِمَّا يُوَيِّدُ رأيَ البصريين في أَنَّ « عَلَيْكُمْ » في الآية متعلقة بـ « كِتَابَ » ، وليست اسماً سُمِّيَ به الفعل ، قراءة من قرأ « كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ » ، يقول ابن جني

(٤٦٤) الكتاب ، ج١ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ ، وينظر : الأشباه والنظائر ، ج٢ ص ٢٦٢ .

(٤٦٥) سورة النساء : الآية ٢٤ .

(٤٦٦) ينظر : أسرار العربية ، ص ١٦٥ - ١٦٦ ، وشرح الكافية ، ج٢ ص ٦٨ ، وخزانة الأدب ج١

ص ٢٠ - ٢٠٣ ، والأشباه والنظائر ، ج١ ص ٢١٥ .

(٤٦٧) سورة النساء : الآية ٢٢ .

(٤٦٨) يعني : ليس بحال ، لِأَنَّ (الحال) جواب (كيف ؟)

(٤٦٩) يعني : ليس بمفعول له ، لِأَنَّ (المفعول له) جواب (لِمَ ؟) .

(٤٧٠) الكتاب ، ج١ ص ٢٨٠ - ٢٨٤ .

(٤٧١) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج١ ص ٥٧٥ - ٥٧٦ .

في هذه القراءة : « في هذه القراءة دليل على أن قوله « عليكم » من قوله « كتاب الله عليكم » في قراءة الجماعة مُعلّقة بنفس « كتاب » ، كما تعلّقت في « كتب الله عليكم » بنفس « كُتِب » ، وأنه ليس « عليكم » من « كتاب الله عليكم » اسماً سُمي به الفعل ، كقولهم ، (عليك زيداً) إذا أردت ، خُذْ زيداً ، وذلك أن (عليك) و (دونك) و (عندك) إذا جُعِلْنَ أسماء للفعل لسن منصوبات المواضع ، ولاهن متعلقات بالفعل مظهرأ ولا مضمراً ، ولا الفتحة في نحو ، (دونك زيداً) فتحة إعراب كفتحة الظرف في نحو قولك ، (جلست دونك) ، بل هي فتحة بناء ، لأن الاسم الذي هو (عندك زيداً) بمنزلة (صة) و (مة) لا إعراب فيه ، كما لا إعراب في (صة) و (مة) و (حَيْهَل) ، غير أنه بُني على الحركة التي كانت له في حال الظرفية ... وكذلك قول الله تعالى :

« مكانكم أنتم وشركاؤكم » ، الفتحة في نون « مكانكم » فتحة بناء ، لأنه اسم لقولك ، اثبتوا ، وليست كفتحة النون من قولك ، (الزموا مكانكم) ، هذه إعراب ، وتلك في الآية بناء .. وكذلك قوله تعالى : « كُتِبَ الله عليكم » و « كِتَابَ الله عليكم » ، « عليكم » في الموضعين جميعاً منصوبة الموضع بنفس « كُتِب » و « كِتَاب » ، ولو قلت ، (عليكم كتاب الله) لما كان لقولك (عليكم) موضع من الإعراب أصلاً ، ولا كانت متعلقة بشيء ظاهر ولا محذوف ولا مضمّر على ما تقدّم^(١٣) . ويقول الزمخشري في قوله تعالى « كِتَابَ الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلك » : « مصدر مؤكّد ، أي : كتب الله ذلك عليكم كتاباً وفرضه فرضاً ، وهو تحريم ما حرّم . فإن قلت : غلام عطف قوله « وأحل لكم » ؟ ، قلت : على الفعل المضمّر الذي نَصَبَ « كتاب الله » ، أي : كتب الله عليكم تحريم ذلك وأحل لكم ما وراء ذلكم . ويدل عليه قراءة اليماني : « كُتِبَ الله عليكم وأحل لكم »^(١٣) .

والواضح من كلام الفراء أنه قد تأنّع رأي البصريين في كون « كتاب الله » في الآية منصوب على المصدر المؤكّد لما قبله ، ووصف هذا الرأي بأنه « أشبه بالصواب » ، وأشار أيضاً إلى الرأي المقابل الذي يقول ، إن « كتاب الله » منصوب

(٤٧٢) المحتسب ، ج ١ ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٤٧٢) الكشاف ، ج ١ ص ٥١٨ ، وينظر ، مجاز القرآن ، ج ١ ص ١٢٢ - ١٢٣ .

بـ «عليكم» ، بمعنى أن يكون «عليكم» اسم فعل أمر ، على تقدير : (عليكم كتاب الله) ، وَوَصَفَ هذا الاستعمال ، الذي يتقدم فيه معمول أسماء الأفعال عليها ، بأنه قليل في كلام العرب ، وَمَعَ أَنَّهُ قد أَجَارَهُ إِلَّا أَنَّ الاسم المتقدم في هذا الاستعمال منصوب عنده ، كما كان منصوباً عند سيبويه ، بفعل مُضَمَّر قبله ، يقول الفراء : «وقوله «كتاب الله عليكم» كقولك : كتاباً من الله عليكم . وقد قال بعض أهل النحو : معناه : عليكم كتاب الله . والأول أشبه بالصواب . وقلما تقول العرب : (زيداً عليك) أو (زيداً دونك) ، وهو جائز ، كأنه منصوب بشيء مُضَمَّر قبله ، وقال الشاعر :

يا أَيُّها المائحُ ذلوي دونكا إني رأيتُ الناسَ يَحْمَدُونكا

«الذلو» رفع ، كقولك : (زيد فاضربوه) ، والعرب تقول : (الليلُ فبادروا) و (الليلُ فبادروا) ، وتنصب «الذلو» بمضمر في الخِلْفَةِ (١٧٨) ، كأنك قلت : (دونك ذلوي دونك) «(١٧٩)» .

وقد وَهَمَ البغدادي في ظَنِّهِ أَنَّ الفراء قد صَرَّحَ في هذا النص بجواز عمل اسم الفاعل مؤخراً ومحدوفاً (١٨٠) .

والصحيح في هذه المواد من (الظروف) و (الجار والمجرور) ، أنها ليست (أفعالا) ولا (أسماء أفعال) ، وإنما هي في الأصل من متعلقات أفعال الأمر ، حيث كانت تُستعمل مع فعل الأمر في جمل طلبية ، ولكن ظروف القول ومناسباته دعت إلى حذف الفعل فيها اختصاراً للكلام ، وذلك لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة الممكنة ، ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل فوات الفرصة . وهذا ما فطن إليه الاسترابادي فقال : «وأما (الظرف) و (الجار والمجرور) ، فَلِأَنَّ نحو (أمامك ، ودونك زيدا) بنصب (زيد) ، كان في الأصل : (أمامك زيد ، ودونك زيد فخذهُ فَقَدْ أمكنك) ، فَاخْتَصِرَ هذا الكلام الطويل ، لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ، ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنه زيد . وكذا كان أصل (عليك زيدا) ، (وجب عليك أخذ زيد) ، و (إليك غني) أي : (ضم رجلك . وثقلك

(١٧٤) الخلفة - بالكسر - الذي يخلف صاحبه ، يذهب هذا ويجهى هذا .

(١٧٥) معاني القرآن ، ج١ ص ٢٦٠ ، وينظر : الكتاب ، ج١ ص ٢٥٢ - ٢٥٣

(١٧٦) ينظر : خزنة الأدب ، ج٦ ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

إليكِ وَاذْهَبْ عَنِّي) ، و (وِرَاءَكَ) أي : (تَأَخَّرَ) . فَجَرَى فِي كُلِّهَا الْإِخْتِصَارَ
لِغَرَضِ التَّأْكِيدِ « (١٣٧) » .

وهذا ما أَلَمَحَ إِلَيْهِ أَيْضاً بَعْضُ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ ، يَقُولُ ابْنُ فَارِسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
« مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ » (١٣٨) ، « كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُمْ : انْتَظِرُوا مَكَانَكُمْ حَتَّى يُفْصَلَ
بَيْنَكُمْ » (١٣٩) ، وَيَقُولُ الزَّمَخْشَرِيُّ : « وَنَظِيرُهُ فِي حَذْفِ مُتَعَلِّقِ الْجَارِ قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ :
« فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ » (١٤٠) أَيِ : اذْهَبْ فِي تِسْعِ آيَاتٍ » (١٤١) ، وَيَقُولُ
الْبَغْدَادِيُّ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَقُلْتُ ، إِلَى الطَّعَامِ ، فَقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ ، نَحْسُدُ الْإِنْسَ الطَّعَامَا
« قَوْلُهُ « إِلَى الطَّعَامِ » مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ مُحذُوفٍ ، أَيِ : هَلُمُّوا إِلَيْهِ . وَأَوْرَدَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي أَوَّلِ
« الْكَشَافِ » عَلَى أَنَّهُ حُذِفَ مُتَعَلِّقُ الْجَارِ مِنْ « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » كَمَا حُذِفَ
مُتَعَلِّقُ « إِلَى الطَّعَامِ » ، وَهَذَا الْمُحذُوفُ فِي حَكْمِ الْمَوْجُودِ .. وَقَالَ ابْنُ خُرُوفٍ : يَجُوزُ
أَنْ تَكُونَ « إِلَى » اسْمَ فِعْلٍ . وَجَزَمَ اللَّخْمِيُّ بِأَنْ « إِلَى » هُنَا إِغْرَاءً « (١٤٢) » .

وَقَدْ يُصْرَحُ بِلَفْظِ فِعْلِ الْأَمْرِ مَعَ هَذِهِ الْمُتَعَلِّقَاتِ ، وَمِنْ ذَلِكَ التَّصْرِيحِ بِلَفْظِ
الْفِعْلِ « ارْجِعُوا » مَعَ مُتَعَلِّقَةِ « وَرَاءَكُمْ » فِي : قَوْلِهِ تَعَالَى : « ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا
نُوراً » (١٤٣) .

وَقَدْ نَبَّهَ الْاِسْتِرْبَادِيُّ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْمُتَعَلِّقَاتِ ، لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا وَحَدَّثَهَا ، صَارَتْ
تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْإِفْعَالِ الَّتِي كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِهَا ، وَتَوْذِي عَمَلُهَا ، فَاسْتُغْنِيَ بِهَا
عَنْهَا : « ف (عِنْدَكَ) ، و (دُونَكَ) ، و (لَدَيْكَ) بِمَعْنَى : خُذْ ، وَالْأَصْلُ : (عِنْدَكَ
زَيْدٌ فَخُذْهُ) ، وَكَذَا (لَدَيْكَ زَيْدٌ) ، و (دُونَكَ زَيْدٌ) ، يُرْفَعُ مَا بَعْدَهَا عَلَى
الْإِبْتِدَاءِ ، فَاقْتَصَرَ مِنَ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ بَعْدَهَا عَلَى الظَّرْفِ ، فَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا
حَتَّى صَارَ بِمَعْنَى (خُذْ) ، فَعْمَلُ عَمَلِهِ » (١٤٤) .

(١٤٧) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٦٨ .

(١٤٥) سورة يونس : الآية ٢٨ .

(١٤٦) الصاحبي ، ص ٢٦٤ .

(١٤٧) سورة النمل : الآية ١٢ .

(١٤٨) الكشاف ، ج ١ ص ٢٧ .

(١٤٩) خزانة الأدب ، ج ٦ ص ١٧١ - ١٧٢ ، وينظر : الكشاف ، ج ١ ص ٢٦ - ٢٨ .

(١٥٠) سورة الحديد : الآية ١٢ .

(١٥١) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٧٥ .

وهذا ما يذهب اليه باحثون معاصرون ، منهم الدكتور مصطفى جواد ، حيث يقول ، « وهذه أسماء الأفعال المنقولة التي لا يحتمل الفكر الثاقب ثقلها .. وما هي في الحقيقة إلا جمل ذوات أفعال محذوفة لكثرة الاستعمال هي وتوابعها ، فالأصل في (عليك حَقَّكَ) ، (أُمْسِكْ عليك حَقَّكَ) ، كقوله تعالى في سورة الأحزاب ، « وإذ تقول لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ، أُمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ، وَاتَّقِ اللَّهَ .. » (٤٨٢) . » (٤٨٣)

وهذا ما يراه الدكتور المخزومي أيضا ، يقول ، « وهذه الظروف من متعلقات الأفعال ، ولكن كثر استعمالها وحدها ، لتؤدي الأغراض التي تؤدي بالأفعال في أقصر لفظ ، وأسرع دلالة ، فكانها تحملت معاني الأفعال التي تعلقت بها ، وليست هي الأفعال ، ولا بأسماء الأفعال ، ولكنها ظروف استعملت حيث تستعمل الأفعال التي لم يُصرَّح بها بدلالة قرائن القول ومناسباته ، كما تقول لمن تراه يُسدِّدُ سَهْمًا ، (القرطاس) ، وكأنك تقول له ، ازم القرطاس ، ولاتجد فرصة أن تقول ، (ازم) ، لأنَّ السهم يوشك أن ينطلق من قوله ، ولاتجد فرصة تسمح لك بالتصريح بلفظ الفعل ، ولاتجد لزما عليك أن تُصرَّح بالفعل ، لأن ملاسبات القول تُشعر به ، وتُشير اليه ، فكَذلك إذا قلتَ له ، (مكانك) مثلا ، وكأنَّ تقدير الكلام ، (اثبت مكانك) ، ولكنك لم تجد فرصة للتصريح بلفظ الفعل ، فقد يقع المُخاطب في خطر قبل أن تنتهي من اللفظ بالفعل ، أو لم تجد ما يلزمك بالتصريح به ، لأن ملاسبات القول ، وتهيؤُ المخاطب بالتحرك مما يدلُّ على الفعل ، ويُشير اليه ، فلا حاجة بك الى إظهاره » . (١٨٤)

ويرى الدكتور ابراهيم السامرائي كذلك أنه ، « لا يمكن أن يكون (إليك) اسم فعل بمعنى ، (تَنَحَّجْ) ، ولا (عليك) و (دونك) ، غير أنَّ هذه المواد استخدمت في جمل طلبية ، فقالوا ، (عليك نفسك) أي ، (الزمها) ، و (إليك غني) أي ، (تَنَحَّجْ) ، و (دونك الكتاب) أي ، (خذْه) . وحقيقة الأمر في هذه الجملة الطلبية أنَّ فعل الأمر الذي يدلُّ به على الطلب قد استغني عنه لشيوخ هذه الألفاظ ، وهي (الجار والمجرور) و (الظرف) ، ووقعها في حيِّزه ، فاستغني بها عنه » . (١٨٥)

(٤٨٢) سورة الاحزاب ، الآية ٢٧ .

(٤٨٣) المباحث اللغوية في العراق ، ص ٧ .

(٤٨٤) في النحو العربي - لقد وتوجيه ، ص ٢٠٤ ، وينظر ، ص ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، وفي النحو العربي -

قواعد وتطبيق ، ص ١٤٢ .

(٤٨٥) النحو العربي - لقد وبناء ، ص ١١٨ .

وإذا تأكد لنا أَنَّ (مكانك) و (دونك) و (عندك) ، وغيرها من الظروف المستعملة في معنى الأمر ، ليست أسماء أفعال ، بل من متعلقات فعل الأمر المحذوف من الجملة ، فتكون الفتحة فيها فتحة اعراب ، كفتحة بقية الظروف ، وليست فتحة بناء كما ذهب إليه النحاة .

ج - الأفعال القديمة الجامدة :

جعل النحاة البصريون من (أسماء الأفعال) ألفاظاً غدوها مرتجلة أو موضوعة أصلاً أسماء أفعال^(١٨١) وقسموها حسب دلالتها على الزمن ، الى ماضية ، ومضارعة ، وأمر ، والأمر هو الكثير فيها ، من مثل (صَ) بمعنى : اسكتْ ، و (مَ) بمعنى : انكفِ .^(١٨٢) وقالوا بأن هذه الأسماء تتضمن فاعلاً مضمراً^(١٨٣) ، لأنها كالفعل المأمور به^(١٨٤) ، ويرى ابن يعيش « أَنَّ هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير تستقل به ، فليس ذلك على حده في الفعل ، ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملةً ، وليست هذه الأسماء كذلك ، بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة ، على حده في اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والظرف » .^(١٨٥)

وهي عندهم مبنية لأنها بمعنى (افْعَلْ) .^(١٨٦) أو لتضمنها معنى لام الأمر^(١٨٧) ، وجعلوا التنوين الذي يلحقها فرقاً بين المعرفة والنكرة فيها^(١٨٨) ، وأسموه (تنوين التنكير) ، وعرفوه بقولهم :

« تنوين يلحق الاسم المبنى فرقاً بين المعرفة والنكرة ، كقولك : (صَ ، وصَهِ) ، و (مَ ، ومَهِ) ، فهذا الاسم وما جرى مجراه ، اذا لم تنونه كان معرفةً ، واذا نونتُه

(١٨٦) ينظر : المرتجل ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ ، وشرح المفصل ، ج ٤ ص ٢٩ .

(١٨٧) ينظر : مع الهوامع ، ج ٢ ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(١٨٨) ينظر : الكتاب ، ج ١ ص ٢٤٢ ، ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(١٨٩) ينظر : المقتضب ، ج ٢ ص ١٧٩ .

(١٩٠) شرح المفصل ، ج ٤ ص ٢٥ .

(١٩١) ينظر : المقتضب ، ج ٢ ص ١٧٩ .

(١٩٢) ينظر : الفصائل ، ج ٢ ص ٤٩ ، والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ١١٥ - ١١٦ .

(١٩٣) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٢٠١ - ٢٠٢ ، والمقتضب ، ج ٢ ص ١٧٩ - ١٨٠ ، والخصائص ، ج ٢

ص ٤٤ ، وشرح شذور الذهب ، ص ٤٠٩ ، والأشباه والنظائر ، ج ٢ ص ١٤٧ - ١٤٨ .

كان نكرة ، فاذا قلت ، (صَه) كان كأنك قلت ، (أفعل السكوت) ، وإذا قلت ، (صِه) كان كأنك قلت ، (أفعل سُكوتاً) ،^(١١٦) والتذكير فيه كأنه للإيهام والتفخيم ، فكان معنى (صِه) : اسكت سكوتاً وأي سكوت ، أي : سكوتاً بليغاً ، أي : اسكت عن كل كلام .^(١١٧) وتابعهم في ذلك البلاغيون .^(١١٨)

ولما كانت هذه الألفاظ مستعملة في معنى الأفعال ، تدلُّ على ما تدلُّ عليه سائر الأفعال من الحدث والزمن ، فإنَّ لبعض البصريين رأياً غريباً في دلالة هذه الألفاظ عليهما ، إذ يرون أنَّ هذه الألفاظ لما كانت أسماء أفعال ، فإنَّ مدلولها لفظ الفعل لا معناه ، فهي لاتدلُّ على معنى الفعل من الحدث والزمن ، بل تدلُّ على ما يدلُّ على الحدث والزمن وهو لفظ الفعل ، فالدلالة على الحدث والزمن مُستفادة من مدلول هذه الألفاظ لا منها ، « فإنَّ قيل ، هذه تعمل عمل الأفعال ، وتفيد فائدة الأفعال من الأمر والنهي والزمان الخاص ، ألا تراك إذا قلت ، (هيهات) ، فهمت ، البعد في زمان ماض ، وهذه دلالة الفعل ، فهلاً قلت ، إنها أفعال ، وتكون من قبيل الألفاظ المترادفة ، ف (صَه) و (اسكت) بمنزلة (ذهب) و (مضى) ، و (قعد) و (جلس) . قيل ، قد تقدَّمت الدلالة على اسمية هذه الكلم بما فيه مقنع ، وأما إعمالها عمل الأفعال فللشبه الواقع بينها وبين الأفعال ، وأما دلالتها على ما تدلُّ عليه الأفعال من الأمر والنهي والزمان الخاص ، فإنما استفيد من مدلولها لا منها نفسها ، فاذا قلت ، (صَه) دلَّ ذلك على ، (اسكت) ، والأمر مفهوم منه ، أي من المسمى الذي هو (اسكت) . و (هيهات) اسم ، ومُسماه لفظ آخر وهو (بعد) ، فالزمان معلوم من المسمى لا من الاسم » .^(١١٩)

(٤٩٤) المرتجل ، ص ٩ ، وينظر : مغني اللبيب ، ج ٢ ص ٣٤٠ ، والاشباه والنظائر ، ج ٢ ص ١١٦ ، ج ٢ ص ٣١١ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٦٩ ، وخزانة الأدب ، ج ٦ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ . يجدر بالملاحظة أنَّ للجوهري وابن السكيت رأياً آخر في هذا التنوين الذي يلحق هذه الألفاظ ، وهو أنَّ دخوله فيما يدخل عليه منها ، دليل كونه موصولاً بما بعده ، وحذف دليل الوقف عليه ، تقول : (صِه يا زيد) بالتنوين دليلاً على كونه موصولاً بما بعده غير موقوف عليه ، وتقول : (صَه) بسكون (الهاء) دليلاً على كونه موقوفاً عليه .
(ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٦٩) .

(٤٩٥) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٦٩ .

(٤٩٦) ينظر : مفتاح العلوم ، ص ٥٦ .

(٤٩٧) شرح المفصل ، ج ٤ ص ٢٨ - ٢٩ ، وينظر : المرتجل ، ص ٤٨ ، وجمع الهوامع ، ج ٢ ص ١٠٥ .

وذهب آخرون منهم الى أنَّ هذه الألفاظ تُفيدُ الحَدَثَ والزمنَ ، فهي عندهم اسمٌ لمعنى الفعل لا للفظه ، وقيل هو ظاهر كلام سيبويه والجمهور .^(١٧٨) ومن الذين قالوا بذلك الاسترابادي ، الذي أحسنَ الردَّ على الرأي السابق بقوله : « وليس ما قال بعضهم أنَّ (صة) مثلاً اسم للفظ (اسكت) الذي هو ذالٌّ على معنى الفعل ، فهو عِلْمٌ للفظ الفعل لا لمعناه ، بشيء ، إذا العربي الفَحَّ رُبَّمَا يقول (صة) مع أنَّه لا يخطر بباله لفظ (اسكت) ، وربما لم يسمعه أصلاً . ولو قلت إنه اسم لـ (اصمت) أو (امتنع) أو (كُف عن الكلام) أو غير ذلك مِمَّا يؤدي هذا المعنى ، لَصَحَّ . فَعَلِمْنَا أنَّ المقصود منه المعنى لا اللفظ » .^(١٧٩) ولما كانت هذه الألفاظ تُفيد الحَدَثَ والزمن قال بعض البصريين : « إنها أفعال استعملت استعمالَ الأسماء » .^(١٨٠)

ولاشكَّ أنَّ النحاة البصريين كانوا يدركون مقدارَ ما هم فيه من خَرَجٍ باطلاقتهم تسمية (الأسماء) على هذه الألفاظ التي تفيدُ ما تفيدُه الأفعالُ من معنى وعملٍ ، وبَدَلًا مِنْ أن يتراجعوا عن هذه التسمية التي أشكلت على دارسي اللغة ، راحوا يُفَتِّشُونَ لها عن حلٍ ، ومن هؤلاء الجرجاني الذي يقول : « فَإِنْ قُلْتُ : فقد أجمعتم على تسمية (رويد) و (صة) و (مة) أسماءً ، وغدَّوْهُمُها في قبيل الأسماء التي تعملُ عملَ الفعل ، وليس في شيء منها ما اعتبرت من المعاني في هذا الحدِّ ، وكيف يُتَصَوَّرُ أن يكون متضمنًا معاني هي من خصائص الاسم وهي تُفيدُ ما تُفيدُه الأفعال من المعنى ، فـ (صة) يدلُّ على مايدلُّ عليه (اسكت) ، و (رويد) على مايدلُّ عليه (أمهل) ، و (هيهات) على مايدلُّ عليه (بَعْدَ) ، و (شَتَان) على مايدلُّ عليه (افترق) . فَإِذَنْ جميعها دالَّةٌ على اقترانِ حَدَثٍ بزمانٍ ، وأوَّلُ ما اشترطت في حَدِّ الأسمِ ، التعرِّي من الدلالة على الزمان .

فالجوابُ ، أنَّ هذا موضعٌ يحتاج فيه إلى فَضْلٍ تَأْمُلٍ ودَقَّةِ نظرٍ ، وأقْدَمُ لَكَ مَقْدَمَةٌ ثُمَّ أخرج منها إلى حَلِّ هذه الشبهةِ « ...^(١٨١) ولم يستطع الجرجاني ، ولا البصريون كلُّهم ، حلَّ هذه الشبهة .^(١٨٢)

(٤٩٨) ينظر : مع الهوامع ، ج ٢ ص ١٠٥ .

(٤٩٩) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٦٧ .

(٥٠٠) شرح الاشموني ، ج ٢ ص ٤٨٦ .

(٥٠١) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ١٥٢ .

(٥٠٢) ينظر : المصدر نفسه ، ج ١ ص ١٥٢ - ١٥٣ ، للوقوف على محاولة الجرجاني لايحاده حل هذه المسألة .

أما النحاة الكوفيون فلم يجعلوا هذه الألفاظ قسماً قائماً بذاته ، وإنما عدوها أفعالا حقيقية ، وذلك لدلالاتها على ماتدلُّ عليه سائر الأفعال من الحَدَث والزمن ، قال السيوطي ، « وزعمها الكوفيَّة أفعالا لدلالاتها على الحَدَث والزمان » . (٥٣)

والصحيح في (أسماء الأفعال) هذه ، التي أسموها بـ (الموضوعة) أو (المرتجلة) ، أنها أفعال ، وذلك لِأَنَّها تُستخدَمُ استخدامَ الأفعال ، وتدلُّ على ماتدلُّ عليه سائرُ الأفعال من الحدث والزمن . ولكنها أفعال قديمة ، متخلّفة ، جمدت على حال واحدة ، ولم تتصرّف تصرّف الأفعال . وهذا ما يذهب اليه باحثون معاصرون ، مثل الدكتور مصطفى جواد في قوله : « وهذه - أسماء الأفعال المرتجلة - ماهي إلا (أفعال قديمة جامدة) ، ومنها ماهو في دور التطور من الجمود الى التصرف الابتدائي ، مثل (هَلُم) .. فلماذا لا تُضاف أسماء الأفعال الى (الأفعال الجامدة) ؟ » . (٥٤)

والدكتور المخزومي يُسمِّيها (الأفعال المُتخلّفة) ، ويرى أنَّ « هذه الكلمات الشاذة أفعال حقيقية ، كما قال الكوفيون ، ولكنها تَخَلّفت عن سائر الأفعال ، فلم تسلك سبيل الأفعال في تصرّفها ، ولا في صياغتها ، ولا في اتصالها باللواحق ، من ضمير وتاء تأنيث » . (٥٥) والدليل عنده على فعلية هذه الألفاظ ، أنها تملك بعض أحكام الأفعال المتطورة ، ومن ذلك أنها تُسند الى الفاعل اسناد الأفعال المتطورة إليه ، « وأكبرُ الظنِّ أنَّ الكوفيين كانوا على حق في عدّها أفعالا حقيقية ، لِأَنَّها أفعال في دلالاتها واستعمالاتها ، فقد يليها الفاعل فيرتفع ، أي ، أنها تُسند الى الفاعل اسناد الأفعال اليه ، وذلك نحو قول الشاعر ، (٥٦)

فهيئات هيئات العقيقُ ومنْ به وهيئات خِلُ بالعقيق نواصلة
فـ « هيئات » : فعل ماض ، و « العقيق » : فاعله .

(٥٣) : معجم الهوامع ، ج ٢ ص ١٠٥ ، وينظر : شرح الأشموني ، ج ٢ ص ٤٨٤ ، ومدرسة الكوفة ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٥٤) : المباحث اللغوية في العراق ، ص ٧ .

(٥٥) : في النحو العربي - قواعد وتطبيق ، ص ١٤٠ - ١٤١ ، وينظر : ص ١٥ ، ١٣٤ .

(٥٦) : البيت لجرير ، وهو من الطويل ، وقد ورد في : النقاظ ، لأبي عبيدة ، ص ٦٢٢ ،

والخصائص ، ج ٢ ص ٤٢ ، وشرح المفصل ، ج ٤ ص ٢٥ ، والمقرب ، ص ٢٦ ، وشرح شذور

الذهب ، ص ٤٠٢ ، ومعجم الهوامع ، ج ٢ ص ١١١ ، وديوانه ، ص ٤٧٩ .

(معجم شواهد العربية ، ج ١ ص ٢٨٦) .

.. وكل ما جعل النحاة يختلفون فيها ، هو أنها وصلت إليهم على هيئات ليس في هيئات الأفعال ما يشبهها ، يضاف الى ذلك أنهم رأوا بعضها مما يدخله التنوين . وما هي في واقع أمرها - في أغلب الظن - إلا أفعال جامدة ، تَخَلَّفَتْ عن سائر الأفعال ، فلم تتخذ لها صيغها ، ولم تتصرف تصرفها » . (٥٧)

وهذه الأفعال القديمة الجامدة ، يقرب أكثرها في حقيقته من الأصوات ، وكثير منها يُفيد الأمر أو الطلب ، نحو (مَ) الصوت المُستعمل في الزجر والمنع عن الشيء ، و (صَ) الصوت المُستعمل في طلب السكوت . (٥٨) وبعضها يُستعمل للإفصاح الذاتي عما تجيش به النفس ، نحو (أَفَ) و (أوه) و (وَيَ) ، وهي لاتساوي مطلقا معاني الأفعال التي قالوا بأنها قد استعملت في مواضعها ، ففرق كبير بين قولك : (أوه) وهو صوت للإفصاح عن احساسك بألم مفاجيء ، وبين قولك : (أَتَوَجَّعُ) الذي هو إخبار . (٥٩)

ولمَّا كانت أكثر هذه الأفعال القديمة الجامدة تقرب في حقيقتها من الأصوات ، فقد كان رأي الدكتور ابراهيم السامرائي فيها أنها « من الأصوات الانسانية الأولى ، وما زالت كل لغة تحتفظ بشيء من ذلك ، مما يمكن أن نُسَدِّلُ به على قدم هذه المواد ، وأن كثيرا من المعاني الانسانية ولأسيما ما اختص منها بالغرائز يدرك بهذه الأصوات . غير أن العربية حين احتفظت بهذه المواد أدخلتها في استعمالها ، والاستعمال أكسبها شيئا من الطوعية فصارت ألفاظا ، وبما أنها من (مواد المعنى) استخدمت استخدام الأفعال ، وليس من فائدة في اطلاق مُصطلح « اسم الفعل » عليها » . (٦٠)

والذي يُقَوِّي كون هذه الألفاظ مواد لغوية قديمة - كما يرى الدكتور ابراهيم السامرائي - هو أنها أصوات ثنائية تُقرب عن هذه المعاني الانسانية الأولى ، مثل (وَيَ) و (أَفَ) و (صَ) و (مَ) ، غير أن العربية أخضعها للاستعمال ، واخضاعها للاستعمال كان السبب في جعل البعض منها ثلاثيا ، وما بقي منها على

(٥٧) في النحو العربي - نقد وتوجيه ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٥٨) ينظر : التطور النحوي ، ص ٨١ - ٨٢ .

(٥٩) ينظر : اللغة العربية ، ص ٨٨ - ٨٩ ، ١١٢ - ١١٨ .

(٦٠) النحو العربي - نقد وبناء ، ص ١١٨ ، وينظر : الفعل زمانه وأبنيته ، للدكتور ابراهيم

السامرائي ، بغداد ١٩٦٦ ، ص ١٢١ ، ١٢٤ .

ثُنَائِيَّتِهِ أَضِيفَ التَّنْوِينُ إِلَيْهِ ، حَتَّى يَصِيرَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَذَلِكَ لِيَسْتَقِيمَ مَعَ نَظَائِرِهِ مِنَ الْكَلِمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ ، لِأَنَّ مَوَادَّ الْعَرَبِيَّةِ ثَلَاثِيَّةٌ ، وَالثَّلَاثِيَّةُ صِفَةٌ فِيهَا كَمَا هِيَ صِفَةٌ فِي الْكَلِمَاتِ السَّامِيَّةِ بِوَجْهِ عَامٍ ، فَالْثَّلَاثِي فِي الْكَلِمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ أَهْضِلٌ فِي الدَّرَجِ وَالْوَصْلُ مِنَ الثَّنَائِي ، بَلْ رُبَّمَا كَانَتْ هَذِهِ الثَّنَائِيَّاتُ فِي أَصْلِهَا صَوْتًا وَاحِدًا ، وَهُوَ الصَّادُ فِي (صَهْ) ، وَالْمِيمُ فِي (مَهْ) ، أَمَّا (هَاهْ) فَهُوَ حَرْفٌ آخِرٌ يَحْسَنُ السَّكُوتَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ يُسَاعِدُ أَيْضًا عَلَى أَنْ تَنْتَقِلَ الْكَلِمَةُ بِهِ مِنْ صَوْتٍ بَسِيطٍ إِلَى مُرَكَّبٍ فَتَكُونُ كَلِمَةً . وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ عِنْدَهُ أَنَّ غَامِثِيَّةَ أَهْلِ الْعِرَاقِ مَازَلَتْ تَسْتَعْمَلُ صَوْتَ (الصَّادِ) أَوْ (السِّينِ) لِيَطْلُبَ السَّكُوتَ ، وَرُبَّمَا تَحَوَّلَ هَذَا الصَّوْتُ الْبَسِيطُ لَدَى الْعَوَامِ إِلَى ثُنَائِيٍّ هُوَ (أَضْ) أَوْ (أَسْ) يَهْمَزُ أَوَّلُهُ ، أَوْ (هُضْ) بِ (هَاءٍ) قَبْلَ (الصَّادِ) . (١١١)

د - صِيغَةُ الْأَمْرِ (فَعَالٍ) :

جَمَلَ النُّحَاةُ الْبَصْرِيُّونَ مِنْ (أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ) مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (فَعَالٍ) ذَالًا عَلَى الْأَمْرِ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ : « وَأَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ (فَعَالٍ) ، وَأَنْتَ تَأْمُرُ امْرَأَةً ، أَوْ رَجُلًا ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، أَنَّهُ عَلَى لَفْظِكَ إِذَا كُنْتَ تَأْمُرُ رَجُلًا وَاحِدًا ، وَلَا يَكُونُ مَا بَعْدَهُ إِلَّا نَصْبًا ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ (أَفْعَلْ) ، كَمَا أَنَّ مَا بَعْدَ (أَفْعَلْ) لَا يَكُونُ إِلَّا نَصْبًا ، وَإِنَّمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يُضْمِرُوا فِي (فَعَالٍ) ، الْاِثْنَيْنِ ، وَالْجَمْعِ ، وَالْمَرْأَةِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ » (١١٢) .

وَهُوَ مَبْنِيٌّ عِنْدَهُمْ لَوُقُوعِهِ مَوْقِعَ فِعْلِ الْأَمْرِ ، أَوْ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى (لَامِ) الْأَمْرِ ، لِأَنَّ (نَزَالَ) بِمَعْنَى (انْزَلَ) ، وَأَصْلُ (انْزَلَ) ، (لِنَزَلَ) ، فَلَمَّا تَضَمَّنْ مَعْنَى (لَامِ) الْأَمْرِ شَابَهُ الْحَرْفَ فَبْنِي . وَقَالُوا : إِنَّ حَقَّهُ أَنْ يَكُونَ سَاكِنًا الْآخِرَ كَ (صَهْ) وَ (مَهْ) ، إِلَّا أَنَّهُ التَّقَى فِي آخِرِهِ سَاكِنَانِ ، (الْأَلْفُ) الزَّائِدَةُ وَ (لَامِ) الْكَلِمَةِ ، فَوُجِبَ تَحْرِيكُ (اللَّامِ) لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَكَانَ الْكَسْرُ أَوَّلَى لَوَجْهِينِ ، (أَحَدُهُمَا) : أَنْ (نَزَالَ) بِأَبْهٍ مُؤَنَّثٍ ، وَالْكَسْرُ مِنْ عِلْمِ التَّأْنِيثِ ، فَحَرَّكَ بِأَشْكَالِ الْحَرَكَاتِ بِهِ . (وَثَانِيَهُمَا) : أَنَّهُ كُسِرَ عَلَى حَدِّ مَا يُوْجِبُهُ اتِّقَاءُ السَّاكِنَيْنِ (١١٣) .

(١١١) ينظر : النحو العربي - فقد وبناء ، ص ١١٧ - ١١٨ ، ١٩٠ ، وفقه اللغة المقارن ، ص ١٤٦ ،

وفي النحو العربي - فقد وتوجيه ، ص ٢٠٢ .

(١١٢) الكتاب ، ج ٢ ص ٢٨٠ .

(١١٣) ينظر : شرح المفصل ، ج ٤ ص ٥٠ ، والكتاب ، ج ٢ ص ٢٧٢ .

ومذهب أكثر البصريين أَنَّ (فَعَالٍ) في الأمر معدول عن لفظ فعل الأمر (افْعَلْ) ؛ « فالحَدُّ في جميع هذا : (افْعَلْ) ، ولكنه مَعْدُولٌ عَنْ حَدِّهِ » (١١١) . وهم يرون أَنَّ صيغة (فَعَالٍ) مَعْدُولَةٌ عن صيغة الأمر الفعلية (افْعَلْ) لِلْمَبَالِغَةِ في الأمر ، كـ (فَعَالٍ) و (فَعُولٍ) مُبَالِغَةٌ (فَاعِلٍ) (١١٢) .

وقد أنكر الاسترابادي أَنَّ يكون اسم الفعل (فَعَالٍ) معدولاً عن صيغة (افْعَلْ) ، لِأَنَّهُ لو كان كذلك لَمَّا خَرَجَ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ إِلَى الْإِسْمِيَّةِ ؛ « إِنَّ مذهب النحاة أَنَّ (فَعَالٍ) هذه معدولة عن الأمر الفعلية للمبالغة .. والذي أرى أَنَّ كَوْنَ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ معدولة عن ألفاظ الفعل شيء لا دليل لَهُمْ عَلَيْهِ ، الْأَصْلُ فِي كُلِّ مَعْدُولٍ عن شيء أَنَّ لا يخرج عن نَوْعِ الْمَعْدُولِ عَنْهُ ، أَخْذاً من استقراء كلامهم ، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية ؟ » (١١٣) .

ويرى سيبويه أَنَّ الْأَصْلَ في صيغة (فَعَالٍ) في الأمر أَنَّ تكون على صيغة (افْعَلْ) ، وَلَكِنَهَا صيغة معدولة عن أصلها ، وَخُرُكُ آخِرِهَا لِأَنَّهُ لا يكون بعد (الْألف) ساكن ، وَخُرُكُ بِالْكَسْرِ لِأَنَّ الْكَسْرَ مِمَّا يُؤْنِثُ بِهِ ، وَعَلَى هَذَا تكون صيغة (فَعَالٍ) مؤنثة عنده ، وعبارته توحى أَنَّها صيغة مأخوذة من الفعل المؤنث (افْعَلِي) ، وإذا كانت (الياء) في (افْعَلِي) ضميراً للمؤنث ، فَإِنَّ (الكسرة) في (فَعَالٍ) من (الياء) ، فهي الأخرى علامة تأنيث ، يقول سيبويه في « باب ما جاء معدولاً عن حَدِّهِ مِنَ الْمُؤْنِثِ » : « أَمَا مَا جَاءَ اسماً لِلْفِعْلِ وَصَارَ بِمَنْزِلَتِهِ فَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا

.. وَيُقَالُ : (نَزَالٍ) أَي : انزَلَ .. فَالْحَدُّ فِي جَمِيعِ هَذَا : (افْعَلْ) ، وَلَكِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ حَدِّهِ . وَخُرُكُ آخِرُهُ لِأَنَّهُ لا يكون بعد (الْألف) ساكن ، وَخُرُكُ بِالْكَسْرِ لِأَنَّ الْكَسْرَ مِمَّا يُؤْنِثُ بِهِ ، تَقُولُ : (إِنَّكِ ذَاهِبَةٌ) و (أَنْتِ ذَاهِبَةٌ) ، وَتَقُولُ : (هَاتِي هَذَا) لِلْجَارِيَةِ ، وَتَقُولُ : (هَذِي أُمَةُ اللَّهِ) و (اضْرِبِي) إِذَا أَرَدْتَ الْمُؤْنِثَ ، وَإِنَّمَا (الكسرة) مِنْ (الياء) » (١١٧) .

(٥١٤) الكتاب ، ج ٢ ص ٢٧٢ .

(٥١٥) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٧٦ ، وشرح المفصل ، ج ٤ ص ٥٠ ، ٥٢ .

(٥١٦) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٧٦ .

(٥١٧) الكتاب ، ج ٢ ص ٢٧٠ - ٢٧٢ ، وينظر : ص ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، وشرح المفصل ، ج ٤ ص ٥٠ .

ومِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صِيغَةَ (فَعَالٍ) مُؤَنَّثَةٌ عِنْدَهُ ، أَنَّهُ إِذَا أَسْنَدَ إِلَيْهَا فِعْلًا ، لَحَقَتْ
عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ الْفِعْلَ الْمَسْنَدَ إِلَيْهَا ، يَقُولُ سَيَبُويه معلقاً على قول زهير ،

وَلِنِغَمٍ خَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ
« وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ (فَعَالٍ) مُؤَنَّثَةٌ ، قَوْلُهُ ، « دُعِيتَ نَزَالٍ » ، وَلَمْ يَقُلْ ،
(دُعِيَ نَزَالٍ) » (١٨٨) .

وَاسْتَدَّ أَبُو عَلِيٍّ وَالْجَرَجَانِيُّ إِلَى رَأْيِ سَيَبُويه فِي قَوْلِهِمَا ، إِنَّ صِيغَةَ (فَعَالٍ)
مَعْدُولَةٌ أَوْ مَأْخُودَةٌ مِنْ صِيغَةِ فِعْلِ أَمْرٍ مُؤَنَّثٍ (أَفْعَلِي) ، وَإِنَّ التَّأْنِيثَ فِيهَا يَفِيدُ
تَكَرِيرَ لَفْظِ الْفِعْلِ ، وَمِنْ ثَمَّ يُوْذِي مَعْنَى التَّكْثِيرِ وَالْمُبَالَغَةِ ، يَقُولُ الْجَرَجَانِيُّ ،
« اَعْلَمْ أَنَّ (نَزَالٍ) مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ ، وَهُوَ اسْمٌ لِلْفِعْلِ ، وَ (فَعَالٍ) لَا يُغْدَلُ إِلَّا عَنْ
مُؤَنَّثٍ ، نَحْوِ ، (خَذَامٍ) لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ (خَاذِمَةٍ) ، وَ (قَطَامٍ) عَنْ (قَاطِمَةٍ) ،
وَلَيْسَ فِي الظَّاهِرِ شَيْءٌ مُؤَنَّثٌ يَقَالُ إِنَّ (نَزَالٍ) مَقْدُولٌ عَنْهُ ، وَقَدْ أَثْبَتْنَاهَا كَقَوْلِهِ ،

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةٍ إِذَا دُعِيتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

قَالَ شَيْخُنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، فَالْتَقْدِيرُ فِيهِ أَنَّهُ عُدِلَ عَنْ (انْزَلِي) ، وَأَنْتَ الْفَاعِلُ
لِقَصْدِ تَأْنِيثِ الْفِعْلِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ كَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ ، فَيَدْخُلُ أَحَدُهُمَا مَا يَدْخُلُ
الْآخَرَ ، فَكَمَا قِيلَ ، (ضَرَبْتُ هَنْدًا) فَأَنْتَ (ضَرَبْتُ) ، وَالتَّأْنِيثُ لـ (هَنْدٍ) ، كَذَلِكَ
قَالُوا ، (انْزَلِي) فَأَنْتُمْ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْخَطَابُ إِلَى مُؤَنَّثٍ لِقَصْدِهِمْ تَأْنِيثَ الْفِعْلِ ،
وَشَبَّهَهُ شَيْخُنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِقَوْلِ أَبِي عِثْمَانَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ » : « إِنَّ
الْمَعْنَى (أَلْقِ أَلْقِي) ، فَتَنْتَهَى الْفَاعِلُ وَالْقَصْدُ الدَّلَالَةُ عَلَى تَكَرِيرِ لَفْظِ الْفِعْلِ ، وَمِثْلُهُ مَا
يُحْكِي عَنْ الْحِجَاجِ مِنْ قَوْلِهِ ، « يَا حَرَسِي أَضْرِبَا عُقْقَةَ » الْمَعْنَى ، أَضْرِبْ أَضْرِبْ ،
وَعَلَى ذَا حَمَلٍ أَبُو الْعَبَّاسِ مَا يَجِيءُ فِي الشَّعْرِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ ،

* قَفَا نَبْكَ مِنْ ذَكَرِي حَبِيبٍ وَمَنْزَلِ *

كَأَنَّهُ قَالَ ، قِفْ قِفْ ، فَكَمَا دَلَّ (الْأَلْفُ) فِي « أَضْرِبَا » وَ « أَلْقِيَا » ، الَّذِي هُوَ
مَوْضُوعٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَسْمَيْنِ مُضْمَرَيْنِ ، عَلَى قَصْدِ تَكَرِيرِ لَفْظِ الْفِعْلِ ، كَذَلِكَ الْمَقْدُولُ

(٥١٨) الْكِتَابُ ، ج ٢ ص ٢٧٩ ، وَيَنْظُرْ ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ، ج ٤ ص ٥٠ ، ٥٢ ، وَخَزَائِنُ الْأَدَبِ ، ج ٦
ص ٢١٦ - ٢١٨ .

عنه (نَزَالِ) ، الذي هو (انزلي) ، يدلُّ (الياء) فيه على قصدِ تأنيثِ الفعلِ ، وإن كان (الياء) موضوعاً للدلالة على فاعلٍ مؤنَّثٍ « (٥١٩) » .

أما المبرد فيرى أنه معدول عن مصدر مؤنَّث يدلُّ على الأمر : « أمّا ما كان في معنى الأمر (فَعَالٍ) ، فإنّما كان حقّه أن يكون موقوفاً ، لأنّه معدول عن مصدر فِعْلٍ موقوفٍ موضوع في موضعه ، فإنّما مجازاه مجازُ المصادر ، إلّا أنّها المصادر التي يُؤمَرُ بها نحو : (ضَرْباً زِيداً) .. إلّا أنّ المصدر مُقَدَّرٌ مؤنَّثاً علّمه لهذا المعنى « (٥٢٠) » . ويقول في ذلك أيضاً ، « فَمِمّا لا يكون إلّا معرفةً مكسوراً ما كان اسماً للفعل نحو : (نَزَالِ يا فتى) ومعناه : (انزِل) ، وكذلك : (تَرَكَ زِيداً) أي : (اتركه) ، فهما معدولان عن (الْمَتَارَكَةِ) و (الْمَنَازِلَةِ) وهما مؤنثان معرفتان « (٥٢١) » .

وتابعه في ذلك نحاة آخرون ، منهم ابن يعيش الذي يرى أنّ (فَعَالٍ) إنّما كانت صيغةً مؤنثةً لأنها بمعنى المصدر المؤنَّث (المفاعلة) ، يقول : « (نَزَالِ) بمعنى : (المنازلة) ، ولذلك كان مؤنثاً في قوله :

وَلِنَفْعٍ حَشُو الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ « (٥٢٢) »

ويرى بعضُ النحاة أنّ القول بتأنيث صيغة (فَعَالٍ) ليس على وجه التحقيق بل على وجه التقدير ، لذلك فهم مترددون في كونها مؤنثة ، لأنّه لم يَقم دليلٌ قاطع على تأنيثها « (٥٢٣) » .

و (فَعَالٍ) في الأمر عند سيبويه : اسم فعل قياسي يَطْرُدُ في جميع الأفعال الثلاثية ، وذلك لكثرة ما ورد منه عنهم ، فُلِّمًا كثر ذلك في كلامهم جَعَلَهُ أَصْلاً وَقَاسَ عليه ، يقول : « وَأَعْلَمُ أَنَّ (فَعَالٍ) جائزة من كُلِّ ما كان على بناء (فَعَلٍ) أو (فَعَلَ) أو (فَعِلَ) ، ولا يجوز من (أَفْعَلْتُ) ، لِأَنَّا لم نسمعه من بَنَاتِ الأربعة ،

(٥١٩) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج٢ ص ١٠١٩ - ١٠٢١ ، وينظر : خزانة الأدب ، ج٥ ص ٢٩٩ - ٣٠٠ .

(٥٢٠) المقتضب ، ج٢ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٥٢١) الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف ، تحقيق : مازن المبارك ، مصر ١٩٢٧ ، ج٢ ص ٤١٣ .

(٥٢٢) شرح المفصل ، ج٤ ص ٥٠ ، وينظر : ص ٥٢ .

(٥٢٣) ينظر : شرح الكافية ، ج٢ ص ٧٦ - ٧٧ ، وخزانة الأدب ، ج٦ ص ٢٢٨ - ٢٢٢ .

إلا أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزة، فمن ذلك، (قَرَّارٍ) و (عَزَّارٍ) «(٥٢١)»، وقال: «واغْلَمْ أَنَّ (فَعَالٍ) ليس بِمُطَّرِدٍ في الصفات نحو: (خَلَّاقٍ)، ولا في مصدر نحو: (فَجَّارٍ)، وإنَّما يَطَّرِدُ هذا الباب في النداء وفي الأمر» (٥٢٥).

أمَّا المبرد فقال بأنَّ (فَعَالٍ) في الأمر من الثلاثي مسموع، فوقف عند ما جاء عن العرب منه، وَمَنَعَ أَنْ يُقَاسَ عليه، فَلَا يُقَالُ في (قَمٌ) و (أَقْعُدْ)؛ (قَوَامٌ) و (قَعَادٌ)، لِأَنَّ (فَعَالٍ) اسم وضعته العرب موضع (أَفْعُلْ)، وليس لِأحد أن يتدع اسماً لم يتكلم به العرب (٥٢٣). ووافقه في ذلك أبو حيان، وهو يتأول ما قاله سيبويه بأنه أراد بـ (الاطراد)، الكثرة، فكأنه قياس لكثرتها (٥٢٧).

أمَّا الكوفيون فقد نقل أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) عن الفراء قوله بأنَّ صيغة (فَعَالٍ) مصروفة عن المصدر الى الأمر: «قال الفراء: كان الأصل في هذه الأشياء مصدراً، فصرفت عن المصدر الى الأمر، ففُتِحَ أولُها ليفرق بين الأمر والمصدر، وكُسِرَ آخرها لِأَنَّ المجزوم إذا حُرِّك حُرِّك الى الخفض» (٥٢٨).

والواضح أنَّ الكوفيين لم يخالفوا البصريين في حقيقة كون (فَعَالٍ) اسم فعل أمر، وإنَّما خالفوه في علته، بنائه، فقد نقل أبو البركات الأنباري قولهم: «إنَّا نقول: إِنَّمَا بُنِيَ (نَزَالٍ) لتضمنه معنى (لام) الأمر، ألا ترى أنَّ (نَزَالٍ) اسم (أَنْزَلَ)، وأصله: (لِتَنْزَلِ)» (٥٢٩).

وينسب الدكتور المخزومي الى الكوفيين اعتبارهم هذه الصيغة فعلاً حقيقياً فيقول: «أمَّا بناء (فَعَالٍ) فعند البصريين، اسم فعل، وعند الكوفيين: فعل حقيقي» (٥٣٠).

(٥٢٤) الكتاب، ج٢ ص ٢٨٠، وينظر: المفضل، ص ١٥٦، وشرح المفصل، ج٤ ص ٥٢.

(٥٢٥) الكتاب، ج٢ ص ٢٨٠.

(٥٢٦) ينظر: شرح الكافية، ج٢ ص ٧٦، وشرح المفصل، ج٤ ص ٥٢.

(٥٢٧) ينظر: شرح الكافية، ج٢ ص ٧٦.

(٥٢٨) شرح القصائد السبع، ص ١١.

(٥٢٩) الانصاف، المسألة (٧٢)، ج٢ ص ٥٢٤، وينظر: ص ٥٤٨ - ٥٤٩.

(٥٣٠) في النحو العربي - قواعد وتطبيق، هامش ص ٢٤.

والصحيح في (فَعَالٍ) أنها ليست اسم فعل أمر، وإنما هي صيغة ثانية للأمر. تقف الى جانب صيغة (أَفْعُلْ) في طلب إحداث الفعل من المخاطب، وذلك لأنها صيغة مُطْرَدَة في الثلاثي، تجرى في الأفعال على صيغة واحدة كجريان صيغة (أَفْعُلْ). وهذا ما نَبَّه عليه ابن الحاجب، قال الاسترابادي في صيغة (فَعَالٍ)، «قال سيبويه: «هو مُطْرَد في الثلاثي نَظْراً الى كثرته فيه»، قال المصنّف، لو قيل على مذهبه، إن هذه الصيغة من الثلاثي فعل أمر، لا اسم فعل، لم يكن بعيداً، لأنها جرت من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة (أَفْعُلْ)» (٥٣).

أما الدكتور مهدي المخزومي فهو يرى أن صيغة (فَعَالٍ) بدل من صيغة (أَفْعُلْ)، يقول: «إن هذا البناء، (فَعَالٍ) طلب ك (أَفْعُلْ)، يَدُلُّ على طلب إحداث الفعل فوراً، كما يَدُلُّ عليه (أَفْعُلْ)، وأنه بدل من صيغة الفعل الساكن الأول الذي تزداد في أوله هَمْزة وصل» (٥٣). ولكنه ينصُّ أيضاً على أنها صيغة أخرى للأمر مساوية لصيغة (أَفْعُلْ) فيقول: «إنه صيغة أخرى للأمر، مساوية في معناها ودلالاتها للصيغة المألوفة، (أَفْعُلْ)، وتُصاغ بتحريك أوله الساكن بعد حذف ما يُسمَّى بحرف المضارعة» (٥٣).

الغرض من استعمال صيغة (فَعَالٍ)

ذهب النحاة الى أن صيغة (فَعَالٍ) معدولة أو مأخوذة من صيغة الأمر (أَفْعُلْ) للمبالغة في الأمر، فقال الاسترابادي: «واعلم أن مذهب النحاة أن (فَعَالٍ) هذه معدولة عن الأمر الفعلی للمبالغة، وهذه الصيغة للمبالغة في الأمر، ك (فَعَالٍ) و (فَعُولٍ) مُبَالَغَةٌ (فَاعِلٍ)» (٥٣) وقال ابن يعيش: «وإنما أُتِيَ بهذه الأسماء لما ذكرناه من إرادة الإيجاز والمبالغة في المعنى، ف (نَزَالٍ) أبلغ في المعنى من (انزل)، و (تَرَكَ) أبلغ من (اترك)، وإنما غَيَّرَ لفظُ الفعل الواقعة هذه الأسماء موقعه، ليكون ذلك أدلَّ على الفعل وأبلغ في إفادة معناه» (٥٣).

(٥٣١) شرح الكافية، ج ٢، ص ٧٥ - ٧٦، وينظر، شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٨٤.

(٥٣٢) في النحو العربي - نقد وتوجيه، ص ٢٠٦.

(٥٣٣) المرجع نفسه، الموضع نفسه، وينظر، في النحو العربي - قواعد وتطبيقات، ص ٢٢ -

(٥٣٤) شرح الكافية، ج ٢، ص ٧٦، وينظر، شرح المفصل، ج ٤، ص ٥٠.

(٥٣٥) شرح المفصل، ج ٤، ص ٥٠.

وذهب أبو علي والجرجاني إلى أَنَّ صيغة (فَعَالٍ) معدولة أو مأخوذة من صيغة فعل أمر مؤنث (افْعَلِي) لتأكيد الأمر والمبالغة فيه ، وذلك من خلال إفادتها معنى تكرير الفعل ، يقول الجرجاني ، « فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ ، هَبْ أَنْكَ تُشَبِّهِ (نَزَالَ) ، الذي هو في تقدير (انزَلْ) ، بِمَا ذَكَرْتُ عَلَى أَنْ تَجْعَلَ تَأْنِيثَ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ دَلِيلًا عَلَى تَأْنِيثِ الْفِعْلِ ، كَمَا كَانَ تَثْنِيَةُ الضَّمِيرِ دَالًّا عَلَى تَكْرِيرِ الْفِعْلِ ، فَأَخْبَرْنَا عَنْ الْفَائِدَةِ فِي تَأْنِيثِ الْفِعْلِ هُنَا ، فَإِنَّا قَدْ عَرَفْنَا الْفَائِدَةَ فِي قَصْدِ تَثْنِيَةِ لَفْظِ الْفِعْلِ فِي نَحْوِ (أَلْقِيَا) وَهُوَ التَّأْكِيدُ وَالْمِبَالِغَةُ ، فَالْجَوَابُ ، أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا زَعَمْتُ ، لَكِنَّا نُبَيِّنُ وَجْهَ الْفَائِدَةِ تَبْيِينًا يُسَوِّي بَيْنَهُ وَبَيْنَ (أَلْقِيَا) ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَصْدَ هُنَا الْمِبَالِغَةُ أَيْضًا ، فَقَدِّرْ (انزَلِي) عَلَى مَعْنَى (انزَلْ) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَإِذَا حَصَلَ (انزَلْ) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ جُعِلَ (الْيَاءُ) ، الَّذِي يَكُونُ ضَمِيرَ الْجَمَاعَةِ فِي قَوْلِكَ (افْعَلِي يَا جَمَاعَةُ كَذَا) ، دَلِيلًا عَلَى قَصْدِ تَكْرِيرِ الْفِعْلِ وَجَمْعِهِ مَرَّاتٍ ، كَمَا جُعِلَ (الْأَلْفُ) فِي (أَلْقِيَا) دَلِيلًا عَلَى تَكْرِيرِ لَفْظِ الْفِعْلِ مَرَّتَيْنِ ، وَيزِيدُ فِي وَضُوحِ ذَلِكَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا (التَّاءَ) عَلَامَةً لِلتَّكْثِيرِ فِي (رَاوِيَةٍ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ التَّكْثِيرُ ضَرْبًا مِنَ الْجَمْعِ ، وَكَانَ الْجَمْعُ يُصَاحِبُهُ (التَّاءُ) ، فَكَذَلِكَ إِذَا قُصِدَ كَثْرَةُ لَفْظِ الْفِعْلِ جَازَ أَنْ يَدُلَّ التَّأْنِيثُ عَلَيْهِ ، فَاعْرِضْهُ » (٥٣٧) .

ويقول الاستربادي في توضيح رأي الجرجاني ، « قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ ، أَوَّلُ (انزَلِي) ، (انزَلْ انزَلْ انزَلْ) ثَلَاثًا أَوْ أَكْثَرَ ، وَالثَّلَاثُ وَمَا فَوْقَهَا جَمْعٌ ، وَالْجَمْعُ مُؤَنَّثٌ ، فَقِيلَ ، (انزَلِي) ، أَلْحَقُوا الْفِعْلَ (الْيَاءُ) الَّتِي هِيَ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ دَلِيلًا عَلَى التَّكَرُّارِ الْمَثَلِثِ ، كَمَا أَلْحَقُوا (الْأَلْفَ) فِي « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ » دَلِيلًا عَلَى التَّكَرُّارِ الْمَثْنَى ، وَأَصْلُهُ ، (أَلْقِي أَلْقِي) ، وَالْمُرَادُ بِالتَّكَرُّارِ الْمِبَالِغَةُ ، ثُمَّ عَدَلُوا (نَزَالَ) عَنْ (انزَلِي) ، فَ (نَزَالَ) إِذَنْ مُؤَنَّثٌ كَ (انزَلِي) ، يَعْنِي أَنَّهُمْ جَعَلُوا (الْأَلْفَ) الَّتِي هِيَ دَلِيلُ تَثْنِيَةِ الْفَاعِلِ دَلِيلُ تَثْنِيَةِ الْفِعْلِ لِلتَّكْرِيرِ ، وَ (الْيَاءُ) الَّتِي هِيَ دَلِيلُ تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ عَلَامَةً تَأْنِيثِ الْفِعْلِ ، أَيُّ كَوْنِهِ مَكْرَرًا ثَلَاثًا أَوْ أَكْثَرَ ، قَالَ ، وَدَلِيلُ تَأْنِيثِ (فَعَالٍ) الْأَمْرِيِّ قَوْلُهُ :

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالَ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ » (٥٣٨)

(٥٣٧) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ٢ ، ص ١٠٢٠ - ١٠٢١ ، وينظر : ص ١٠١٩ - ١٠٢٠ .

(٥٣٨) شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٧٦ .

ويرى الاستربادي أَنَّ المبالغة ثابتة في (فَعَالٍ) ثبَاتُهَا في جميع أسماء الأفعال ، ولكنه رَفَضَ رأي الجرجاني في أن يكون تأنيث الفعل في « دُعِيْتُ نَزَالٍ » دالاً على أن أصل (نَزَالٍ) فعل أمر مكرّر^(١٠٣) .

والدكتور المخزومي لا يرى فيها سوى صيغة مساوية لصيغة (أَفْعُلْ) في المعنى والدلالة : « إِنَّهُ صِيغَةٌ أُخْرَى لِلْأَمْرِ ، مَسَاوِيَةٌ فِي مَعْنَاهَا وَدَلَالَتِهَا الصِّيغَةُ الْمَأْلُوفَةُ (أَفْعُلْ) »^(١٠٤)

والذي أراه أَنَّ صيغة (فَعَالٍ) ليست مساوية لصيغة (أَفْعُلْ) في المعنى والدلالة ، وإنما هي تزيد عليها في افادة معنى حثّ المخاطب على الفعل ، لا التوكيد ، وهذا هو الفرق في استعمال (ذَهَابٍ يَزِيد) في موضع وَ (اذْهَبْ يَزِيد) في موضع آخر .

هـ - المصادر المنصوبة على الأمر

ذهب النحاة الى أَنَّ (رُوَيْدَ) و (تَيْدَ) و (بَلَهَ) تُسْتَعْمَلُ مَرَّةً مَصَادِرُ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْأَمْرِ ، وَتُسْتَعْمَلُ مَرَّةً أُخْرَى أَسْمَاءُ أَفْعَالٍ مَبْنِيَّةٍ . يقول سيبويه في « باب مَنْصَرَفِ رُوَيْدَ » : « تَقُولُ ، (رُوَيْدَ زَيْدًا) ، وَإِنَّمَا تَرِيدُ ، أَرُوْذَ زَيْدًا .. فَقَدْ تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ (رُوَيْدَ) فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ .. وَحَدَّثْنَا مَنْ لَا نَتَّهَمُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ ، (رُوَيْدَ نَفْسِهِ) .. جَعَلَهُ مَصْدَرًا كَقَوْلِهِ « فَضْرَبِ الرَّقَابِ » . »^(١٠٥)

ويقول الجرجاني ، « وفي (رُوَيْدَ) ثلاثة أوجه ، (أَحْذَهَا) ، ما ذكرنا من كونه اسمَ فعلٍ . (والثاني) ، أن يكون مصدرًا فيُضَافُ الى المفعول . يُقَالُ ، (رُوَيْدَ زَيْدٍ) كَأَنَّهُ قِيلَ ، (ارْوَادُ زَيْدٍ) وَالْأَصْلُ ، (ارْوَادُ لَزَيْدٍ) عَلَى مَعْنَى ، (أَرُوْذَ إِرْوَادُ زَيْدًا) . ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ . وَأُضِيفَ الْمَصْدَرُ الى المفعول ، ف (رُوَيْدَ) فِي هَذَا الْوَجْهِ مَصْدَرٌ حُذِفَ زَوَائِدُهُ وَتُرِكَ عَلَى مَصْدَرِيَّتِهِ »^(١٠٦) .

(١٠٣) ينظر ، شرح الكافية ، ج ٢ ص ٧٦ .

(١٠٤) في النحو العربي - نقد وتوجيه ، ص ٢٠٦ .

(١٠٥) الكتاب ، ج ١ ص ٢٤٣ - ٢٤٥ ، وينظر ، ص ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٣٧٧ .

(١٠٦) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ١ ص ٥٧٠ - ٥٧١ ، وينظر ، شرح شواهد المغني ،

ج ٢ ص ٨٥٤ .

ويقول السيوطي في (تَيْد) : « و (رويد) و (تيد) كلاهما بمعنى : (أمهل) . وقد يردان مصدرين مُعربين » (٥١٢)

ويقول الجرجاني في (بَلَّه) : « اعْلَمْ أَنَّ مَنْ قَالَ : (بَلَّهَ زَيْدًا) جعله اسماً للفعل بمنزلة (رُويِد) ، وَمَنْ جَرَّ جعله مصدرًا مضافاً الى المفعول بمنزلة قولك : (تَرَكَ زَيْد) ، الأصل : اترَكَ تركاً زَيْدًا ، ثُمَّ حُذِفَ الفعل فبقي (تركاً زَيْدًا) ، ثُمَّ أُضِيفَ الى المفعول فبقي : (تَرَكَ زَيْد) ، وكذا قوله تعالى « فَضْرَبَ الرَّقَابِ » الأصل : فاضْرَبَ ضَرْباً الرَّقَابِ ، ثُمَّ : ضَرْباً الرَّقَابِ ، ثُمَّ أُضِيفَ الى المفعول فـ (بَلَّهَ زَيْد) وإن لم يكن له فعلٌ كما كَانََ للتركِ فَإِنَّهُ محمولٌ عليه ، وهو بمنزلة قولك : (وَيْحاً لَهُ) في أَنَّهُ مصدرٌ لم يُستعمل فعله ، ولكونه مصدرًا جاءَ فيه القلبُ ، نحو : (بَهْلُ زَيْد) حكى ذلك أبو زيد ، لِأَنَّ القلبَ تَغْيِيرٌ وَتَضَرُّفٌ ، وأسماءُ الفعلِ مبنيةٌ بمنزلةِ الحروفِ فلا يليقُ بها ذلك » . (٥١٣)

ويقول ابن يعيش في (بَلَّه) : « اعْلَمْ أَنَّ (بَلَّهَ) تكون على ضربين : (أحدهما) : أن تكون اسماً من أسماء الأفعال كـ (صَه) و (مَه) . (والآخر) : أن تكون مصدرًا مضافاً الى ما بعده كما كانت (رُويِدَ زَيْد) كذلك » (٥١٤) .

وجعلوا الفاصل في ذلك : أَنَّهُا تكون مصادر مُعرَبة إذا كان ما بعدها مُضافاً اليها ، وتكون أسماء أفعال مبنية إذا كان ما بعدها منصوباً ، يقول ابن هشام : « ومن أحكام اسم الفعل ، أَنَّهُ لَا يُضَافُ ، كما أَنَّ مُسْمَاءَ - وهو الفعل - كذلك . ومن ثم قالوا ، إذا قلت : (بَلَّهَ زَيْد) و (رُويِدَ زَيْد) بالخفض كانا مصدرين ، والفتحة فيهما فتحة إعراب . وإذا قلت : (بَلَّهَ زَيْدًا) و (رُويِدَ زَيْدًا) كانا اسمي فعلين ، ومعلوم أَنَّ الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء لِغَدَمِ التنوين » (٥١٥) .

ولا أدري ما الذي مَنَعَ النحاة من جعل هذه الألفاظ مصادر قديمة منصوبة على الأمر في الحاليتين ، يجوز فيها ما يجوز في غيرها من المصادر المنصوبة على الأمر من الإضافة أو الإفراد ، نحو : (ضَرَبَ الرَّقَابِ) و (ضَرْبُ الرَّقَابِ) ، ولا اعتبار لعدم

(٥١٢) همج الهوامع ، ج٢ ص ١٠٥ ، وينظر : شرح المفصل ، ج٤ ص ٢٩ - ٣٠ .

(٥١٣) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج١ ص ٥٧٣ .

(٥١٤) شرح المفصل ، ج٤ ص ٤٨ ، وينظر : الكتاب ، ج٤ ص ٢٢٢ .

(٥١٥) شرح شذور الذهب ، ص ٤٠٧ ، وينظر : شرح المفصل ، ج٤ ص ٤٨ - ٤٩ ، وهمج الهوامع ، ج٢ ص ١٠٥ ، وخزانة الأدب ، ج٦ ص ٢١٢ - ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ .

التنوين فيها في نحو: (رُوَيْدٌ زَيْدًا) ، (،) ، علماً بأن النحاة قد أجازوا فيها أن تُستعمل استعمال المصادر المنصوبة على الأمر ، فيجوز فيها حينئذ التنوين ونصب ما بعدها بها ، يقول الأشموني ، « فَأَمَّا (رُوَيْدٌ زَيْدًا) فأصله : (أُرُوْدُ زَيْدًا إِرْوَادًا) بمعنى : أمهلته إمهالاً ، ثم صَغَرُوا (الإرواد) تصغيرَ الترخيم ، وأقاموه مَقَامَ فعله ، واستعملوه تارةً مُضَافاً الى مفعوله فقالوا : (رُوَيْدٌ زَيْدٌ) ، وتارةً مُنَوَّنًا ناصباً للمفعول فقالوا : (رُوَيْدًا زَيْدًا) . ثم إنهم نَقَلُوهُ وَسَمُّوا به فعله ، فقالوا : (رُوَيْدٌ زَيْدًا) .. والدليل على أن هذا اسمٌ فعلٌ كونه مَبْنِيًّا ، والدليل على بنيائه عَدَمُ تنوينه .

وَأَمَّا (بَلَّةٌ) فهو في الأصل مصدر فعل مُهْمَلٌ مُرَادِفٌ لـ (دَعُ) و (اَتَرَكَ) ، فقليل فيه ، (بَلَّةٌ زَيْدٌ) بالإضافة الى مفعوله ، كما يُقال ، (تَرَكَ زَيْدٌ) ، ثم قيل ، (بَلَّةٌ زَيْدًا) بنصب المفعول وبناء (بَلَّةٌ) على أنه اسمٌ فعل ..

وأشار الى استعمالها الأصلي بقوله : « وَيَعْمَلَانِ الْخَفَضَ مَضْدَرَيْنِ » أي ، مُغَرَّبَيْنِ بالنصب ذَالَيْنِ على الطلب أيضا ، لكن لأعلى أنهما اسما فعل ، بل على أن كُلًّا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو : (رُوَيْدٌ زَيْدٌ) و (بَلَّةٌ عمروٌ) أي ، (إمهالٌ زَيْدٌ) و (تَرَكَ عمروٌ) .. ويجوز فيهما حينئذ التنوين ونصب ما بعدهما بهما ، وهو الأصل في المصدر المضاف ، نحو : (رُوَيْدًا زَيْدًا) و (بَلَّةً عمرواً) «^(٥٦)» . بل قد نَصَّ بعضُ النحاة على أن هذه الألفاظ مصادر في أصلها ، يقول الجرجاني في (رويد) : « وهو مصدرٌ في الأصل مِن : أُرُوْدُ يُرُوْدُ إِرْوَادًا »^(٥٧) .

وقد تَلَحَّقَ (رويد) الكافُ لِتَبَيُّنِ الْمُخَاطَبِ وَتَخْصُّصِهِ ، فتفيد في هذا ما يفيدُه (النداء) من معنى تبيين المخاطب وتخصيصه : « واعلم أن (رُوَيْدًا) تَلَحَّقَهَا (الكاف) وهي في موضع (افعل) ، وذلك قولك : (رُوَيْدُكَ زَيْدًا) و (رُوَيْدُكُمْ زَيْدًا) . وهذه (الكاف) التي لحقت (رويدًا) إنما لَحِقَتْ لِتَبَيُّنِ الْمُخَاطَبِ الْمَخْصُوصِ ، لَأَنَّ (رويد) تقعُ للواحد والجميع والذكر والأنثى ، فإنما أَدْخَلَ (الكاف) حينَ خَافَ التَّباسَ مَنْ يَعْنِي بِمَنْ لَا يَعْنِي ، وإنما حذَفَهَا في الأولِ استغناءً بعلم المخاطب أنه لايعني غيره . فَلَخَاقَ (الكاف)

(٥٦) شرح الاشموني ، ج ٢ ص ٤٨٨ - ٤٨٩ ، وينظر : شرح ابن عقيل ، ٢٣ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ،

والمصاحبي ، ص ١٥٢ .

(٥٧) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ١٣ ص ٥٧٠ .

كقولك ، (يافلان) لِلرَّجُلِ حَتَّى يُقْبَلَ عَلَيْكَ . وتركها كقولك للرجل ، (أَنْتَ تفعل) إذا كان مُقبِلاً عليك بوجهه مُنصتاً لك ، فتركت (يافلان) حين قلت ، (أَنْتَ تفعل) استغناءً باقِباله عليك « (٥٤٨) .

وقد تلحقُ الكافُ (رويد) ، لا لِتَبَيَّنَ الْمُخاطَبُ وَتُخَصَّصَهُ ، وإنما توكيداً للتنبية ، وذلك عندما لا يُخاف أن يَلْتَبَسَ الْمُخاطَبُ بِسِوَاهُ ، « وقد تقول أيضاً ، (رويدك) لمن لا يُخاف أن يَلْتَبَسَ بِسِوَاهُ ، توكيداً ، كما تقول لِلْمُقْبِلِ عَلَيْكَ ، (أَنْتَ تفعلُ ذاك يافلان) توكيداً « (٥٤٩) .

فهذه (الكاف) ليست ضميراً للفاعل ، وإنما هي حرف زائد ذكر في المخاطبة توكيداً أو تخصيصاً ، فقولك ، (رويد) و (رويدك) « بمنزلة قول العرب ، (هاء) و (هاءك) و (هأ) و (هأك) ، وبمنزلة قولك ، (خيَهْل) و (خيَهْلُكَ) . فهذه (الكاف) لم تجيء علماً للمأمورين و المُنْهَيَّينَ الْمُضْمَرِينَ ، ولو كانت علماً لِلْمُضْمَرِينَ لكان خطأ ، لأنَّ الْمُضْمَرِينَ هاهنا فاعلون ، وعلامة المضمرين الفاعلين (الواو) ، كقولك ، (افعلوا) . وإنما جاءت هذه (الكاف) توكيداً أو تخصيصاً ، ولو كانت اسماً لكان (النجاءك) مُحالاً ، لأنَّه لا يُضَافُ الاسمُ الذي فيه الألف واللام « (٥٥٠) .

٥ - الأمر بصيغة الخبر

من أساليب الأمر في العربية ، الأمر بصيغة الخبر . يقول سيبويه في « باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ » ، « .. ومثل ذلك ، (اتَّقِ اللَّهَ أَمْرٌهُ وَقَعْلٌ خَيْرٌ يُثَبُّ عَلَيْهِ) ، لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى : لِيَتَّقِ اللَّهَ أَمْرٌهُ وَلِيَفْعَلْ خَيْرٌ . وكذلك ما أشبه هذا « (٥٥١) .

(٥٤٨) الكتاب ، ١٣ ص ٢٤٤ ، وينظر : تأويل مشكل القرآن ، ص ٥٥٩ .

(٥٤٩) الكتاب ، ١٣ ص ٢٤٤ .

(٥٥٠) الكتاب ، ١٣ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ ، وينظر : الصاحبى ، ص ١١١ ، وكتاب المقتصد في شرح

الايضاح ، ١٣ ص ٥٧١ - ٥٧٢ ، ٢٣ ص ٧٦٧ .

(٥٥١) الكتاب ، ٢٣ ص ١٠٠ ، وينظر : الخصائص ، ٢٣ ص ٣٠١ ، والصاحبى ، ص ١٥٠ ، والأشباه

والنظائر ، ١٣ ص ٢٢٤ .

فيكون الأمر بصيغة الخبر، لفظه وإعرابه لفظ الخبر وإعرابه، ومعناه معنى الأمر، « اتَّقَى الله امرؤ وعَمَلَ خيراً » إعرابه إعراب (فَعَلَ)، ومعناه معنى (لِيَفْعَلَ) وَ (لِيَفْعَلْ) « (٥٥٢) ».

يقول المبرد: « فأما قولك، (غَفَرَ اللهُ لزيد) و (رَحِمَ اللهُ زيداً) ونحو ذلك، فإن لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب. وإنما كان كذلك لِعَلِّمَ السامع أنك لا تُخْبِرُ عن الله - عزوجل - وإنما تسأله. كما أن قولك، (عَلِمَ اللهُ لَأَقُومَنَّ) إنما لفظه لفظ (رَزَقَ اللهُ) ومعناه القسم، لِأَنَّكَ في قولك، (عَلِمَ) مُسْتَشْهَدٌ « (٥٥٣) ».

وقيل في مثل قوله تعالى « فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ » (٥٥٤)، إخبار في معنى الأمر بتنزيه الله تعالى والثناء عليه في هذه الأوقات، أي: سَبَّحُوا الله تَسْبِيحاً. (٥٥٥)

ومن ذلك أيضاً قولهم في الأمثال، « أَفْرَخَ رَوْعَكَ »، لفظه لفظ الفعل الماضي ومعناه الأمر، أي: لِيَذْهَبَ رَوْعُكَ وَفَزَعُكَ، فإن الأمر ليس على ما تُحَاذِرُ. ومثله قولهم، (اتَّقَى اللهُ مَنَافِقَ عَلَى ذِمِّهِ) أي: لِيَتَّقِ اللهُ (٥٥٦).

ويأتي الأمر بصيغة الخبر مفيداً (الأمر الحقيقي) و (الدعاء)، يقول سيبويه: « وأعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل، (دعاء) لِأَنَّهُ اسْتَعْظِمَ أَنْ يُقَالَ: (أَمْرٌ) و (نَهْيٌ).. تقول، (زيداً قَطَعَ اللهُ يَدَهُ)، و (زيداً أَمَرَ اللهُ عليه العيش)، لِأَنَّ معناه معنى، زيداً لِيَقْطَعَ اللهُ يَدَهُ « (٥٥٧)، ويقول الجرجاني: « كما أن (يَغْفِرُ اللهُ لزيد) في اللفظ خَبَرٌ، وفي المعنى دُعَاءٌ مجزوم نحو، (لِيَغْفِرَ اللهُ لزيد).. لِأَنَّ أَصْلَ الدُّعَاءِ أَنْ يَكُونَ مجزوماً بِاللَّامِ « (٥٥٨) ».

(٥٥٢) الكتاب، ج ٢٣، ص ٥٠٤، وينظر، مشكل أعراب القرآن، ج ٢٣، ص ٣٧٤.

(٥٥٣) المقتضب، ج ٢، ص ١٢٢، وينظر، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، ج ١، ص ٣٧٧.

(٥٥٤) سورة الروم، الآية ١٧.

(٥٥٥) ينظر، حزانة الأدب، ج ٧، ص ٢٤١ - ٢٤٢.

(٥٥٦) ينظر، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، ص ٤٥١.

(٥٥٧) الكتاب، ج ١٣، ص ١٤٢.

(٥٥٨) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، ج ٢، ص ١١٠٤.

ومن استعمال الخبر بمعنى الأمر ، قوله تعالى « وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » (٥٥٨) ، « فهذا خبر معناه الأمر ، أي : لِيَتَرَبَّصِ الْمُطَلَّقاتُ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » (٥٦٠) .

والذي يَدُلُّ على أنَّ الخبر مُستعمل في معنى الأمر سياق الكلام ، وما يستوجبه من الالتزام ، يقول الزركشي في قوله تعالى « وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ » : « إنَّ السياق يَدُلُّ على أنَّ الله تعالى أمرَ بذلك ، لا أنَّه خَبَرٌ ، وإلَّا لَزِمَ الخلف في الخبر » (٥٦١) . ولذلك قالوا بأنَّ استعمال الخبر في معنى الأمر أو النهي في القرآن الكريم ، إنما هو من الصيغ المستعملة في الوجوب (٥٦٢) .

ولأنَّ الأمر بصيغة الخبر لا يختلف في دلالته عن صيغة الأمر الحقيقي ، فقد وقع المضارع مجزوماً في جوابه ، كما يقع مجزوماً في جواب (افعلْ) . ففي قوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » (٥٦٣) ، قوله تعالى « تُؤْمِنُونَ » و (تُجَاهِدُونَ » ، لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الأمر ، كأنه قال : (آمِنُوا) و (جَاهِدُوا) ، ولذلك قال ، « يَغْفِرْ لَكُمْ » و « يُدْخِلْكُمْ » (٥٦٤) - بالجزم - لِأنَّه جواب الأمر ، فهو محمول على المعنى ، تَدُلُّ على ذلك قراءة ابن مسعود : « آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُوا » على الأمر (٥٦٥) .

ويرى الفراء أنَّ قوله تعالى « يَغْفِرْ لَكُمْ » قد جُزِمَ لِأنَّه جواب الاستفهام المُتَضَمِّن معنى الأمر ، « هَلْ أَدُلُّكُمْ » ، يقول في قوله تعالى « وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ » (٥٦٦) ، « هو استفهام ومعناه أمر . ومثله قولُ الله « فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ » (٥٦٧) استفهام وتأويله : أَنتَهَوْا .. أَوَلَا تَرَى أَنَّكَ تقول للرجل :

(٥٥٩) سورة البقرة ، الآية ٢٢٨ .

(٥٦٠) المرتجل ، ص ١٤٨ .

(٥٦١) البرهان ، ج ٢ ، ص ٢٢٠ .

(٥٦٢) ينظر : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ .

(٥٦٣) سورة الصف ، الآية ١٠ - ١١ .

(٥٦٤) سورة الصف ، الآية ١٢ .

(٥٦٥) ينظر : مشكل اعراب القرآن ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ ، والكشاف ، ج ٤ ، ص ٩٩ - ١٠٠ ، والأشباه

والنظائر ، ج ٢ ، ص ١٦ .

(٥٦٦) سورة آل عمران ، الآية ٢٠ .

(٥٦٧) سورة المائدة ، الآية ٩١ .

(هَلْ أَنْتَ كَافٌ عَنَّا ؟) معناه ، اكفف ، تقول للرجل ، (أَيْنَ أَيْنَ ؟) ، أَقِمْ وَلَا تَتَبَرَّخْ . فلذلك جُوزِي في الاستفهام كما جُوزِي في الأمر . وفي قراءة عبدالله ، « هَلْ أَذْلُكُمْ عَلَى تِجَارَةِ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ . آمَنُوا » ، ففسر « هَلْ أَذْلُكُمْ » بالأمر ، وفي قراءةنا على الخبر ، فالمجازاة في قراءةنا على قوله « هَلْ أَذْلُكُمْ » ، والمجازاة في قراءة عبد الله على الأمر ، لأنه هو التفسير (٥٨) ، ويقول في قوله تعالى « يَغْفِرْ لَكُمْ » ، « جُزِمَتْ فِي قِرَاءَتِنَا فِي « هَلْ » . وفي قراءة عبد الله لِلأمر الظاهر ، لقوله ، « آمَنُوا » . وتأويل « هَلْ أَذْلُكُمْ » ، أمر أيضا في المعنى ، كقولك للرجل ، (هَلْ أَنْتَ سَاكِتٌ ؟) معناه ، اسكت (٥٩)

والنحاة البصريون يَجُوزُونَ رأيَ الفراء في جعل قوله تعالى « يَغْفِرْ لَكُمْ » جواباً للاستفهام « هَلْ أَذْلُكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ » ، إن كان يجعل « تَوَمَّنُونَ » و « تَجَاهِدُونَ » تفسيرا للتجارة ، يقول الزمخشري في « يَغْفِرْ لَكُمْ » ، « فَإِنْ قُلْتَ : هَلْ لِقَوْلِ الْفَرَّاءِ : « إِنَّهُ جَوَابُ « هَلْ أَذْلُكُمْ » وجه ؟ قُلْتَ ، وجهه أَنْ متعلق الدلالة هو التجارة ، و (التجارة) مفسرة بـ (الإيمان) و (الجهاد) ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ : هَلْ تَتَجَرَّوْنَ بِالْإِيمَانِ وَالْجِهَادِ يَغْفِرْ لَكُمْ ؟ » (٦٠) . وَلَا يَجُوزُونَ رأيَه إن لم يرد هذا المعنى ، لأنَّ المغفرة وإدخال الجنان لا يترتبان على مجرد الدلالة ، بل يترتبان على القبول والعمل (٦١) .

الفرض من استعمال الأمر بصيغة الخبر :

إنَّ استعمال الكلام في غير ما وضع له أصلاً أو إقامة صيغة مقام صيغة أخرى من أنواع المجاز (٦٢) . وقد وجدنا سبويه وَمَنْ جَاؤا بعده قد انتبهوا الى أنواعه ، وأساليبه المختلفة ، ومن ذلك ، (استعمال الخبر بمعنى الأمر) ، ولكنهم لم يَشِيرُوا الى الفرض الذي يدفع المتكلم للعدول عن الأمر بصيغة (أفعل) الى الأمر بصيغة

(٥٨) معاني القرآن ، ١٨ ص ٢٠٢ .

(٥٩) المصدر نفسه ، ٢٦ ص ١٥٤ .

(٥٧٠) الكشاف ، ٤ ص ١٠٠ ، وينظر ، مفصل اعراب القرآن ، ج ٢ ص ٣٧٤ - ٣٧٥ .

(٥٧١) ينظر ، مفصل اعراب القرآن ، ج ٢ ص ٣٧٥ ، والبرهان ، ج ٢ ص ٢٨٩ .

(٥٧٢) ينظر ، الالتقان ، ج ٢ ص ٢٩ .

الخبر ، وأول إشارة تُصادفنا في ذلك نجدها عند الزمخشري ، الذي يرى أن إخراج الأمر في صورة الخبر أبلغ من صريح الأمر ، لأنه يُفيد تأكيد الأمر والمبالغة في الحث عليه ، حتى كأنه سُورِع فيه الى الامتثال والانتهاء ، فهو يُخبر عنه ، يقول في قوله تعالى « وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبُّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » (٥٣) ، « فَإِنْ قُلْتَ ، فما معنى الإخبار عنهن بالتربُّص ؟ ، قُلْتَ ، هو خبرٌ في معنى الأمر ، وأصل الكلام ، (وَلِيَتَرَبُّصَ الْمُطَلَقَاتُ) ، وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقَى بالمُسارعة الى امتثاله ، فكأنهنَّ امتثلنَّ الأمر بالتربُّص فهو يُخبر عنه موجوداً . ونحوه قولهم في الدعاء ، (رَحِمَكَ اللَّهُ) ، أخرج في صورة الخبر ثقة بالاستجابة كأنما وَجَدَت الرحمة فهو يُخبر عنها . وبناؤه على المبتدأ مما زاده أيضاً فضل تأكيد ولو قيل ، (وَيَتَرَبُّصُ الْمُطَلَقَاتُ) لم يكن بتلك الوكادة » (٥٤) . ويقول في قوله تعالى « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » (٥٥) ، « يُرْضِعْنَ » مثل « يَتَرَبُّصْنَ » في أنه خبر في معنى الأمر المؤكد » (٥٦) . ويقول في قوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ . تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » ، « تُؤْمِنُونَ » ، استئناف ، كأنهم قالوا ، (كيف نعمل) ؟ ، فقال ، « تُؤْمِنُونَ » . وهو (خبر) في معنى (الأمر) ، ولهذا أُجيب بقوله ، « يَغْفِرْ لَكُمْ » ، وتدلُّ عليه قراءة ابن مسعود ، « آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُوا » . فإن قُلْتَ ، لم يجيء به على لفظ الخبر ؟ ، قُلْتَ ، للإيدان بوجوب الامتثال ، وكأنه أُمْتِثِلَ فهو يُخبر عن إيمان وجهاد موجودين ، ونظيره قول الداعي ، (غَفَرَ اللَّهُ لَكَ) و (يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ) ، جُعِلَتْ (المغفرة) لقوة الرجاء كأنها كانت ووجدت » (٥٧) . ويقول في قوله تعالى « قَالَ ، تَزْرَعُونَ سَنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرَوْهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ » (٥٨) . « تَزْرَعُونَ » ، خبرٌ في معنى الأمر ، كقوله « تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ » ، وإنما يُخْرِجُ الأمر في صورة

(٥٧٢) سورة البقرة ، الآية ٢٢٨ .

(٥٧٤) الكشاف ، ج ١ ص ٣٦٥ ، وينظر ، البرهان ، ج ٢ ص ٢٥١ ، وممترك الاقران ، ج ١ ص ٢٥٩ .

(٥٧٥) سورة البقرة ، الآية ٢٢٢ .

(٥٧٦) الكشاف ، ج ١ ص ٣٦٩ .

(٥٧٧) الكشاف ، ج ٤ ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٥٧٨) سورة يوسف ، الآية ٤٧ .

الخبر للمبالغة في إيجاب إيجاب المأمور به ، فيُخْفَلُ كأنه يُوجَدُ فهو يخبر عنه ،
والدليل على كونه في معنى الأمر قوله « فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ » (٥٨١) .

والذين جاؤا بعد الزمخشري لم يخرجوا في تفسيراتهم لاستعمال هذه الصيغة عما
فسره به . يقول ابن هشام في قوله تعالى « وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبُّصْنَ » و « الْوَالِدَاتُ
يُرْضِعْنَ » ، « وهذان الفعلان خبريان لفظاً ، طلبيان معنى ، ومثلهما (يَرْحَمُكَ
الله) ، وفائدة العدول بهما عن صيغة الأمر ، التوكيد والإشعار بأنهما جديران بأن
يَتَلَقَّيَا بالمسارعة ، فكأنهن امتثلن ، فهما مُخَبَّرٌ عنهما بموجودين » (٥٨٢) . ويقول
الزركشي ، « إنما يجيء الأمر بلفظ الخبر الحاصل تحقيقاً لثبوته ، وأنه مما ينبغي
أن يكون واقعاً وَلَا بُدَّ » (٥٨٣) ، ويقول في موضع آخر ، « وهذا النوع فيه تأكيد ، وهو
مجاز التشبيه ، شبه الطلب في تأكده بخبر الصادق الذي لَا بُدَّ من وقوعه ، وإذا
شبهه بالخبر الماضي كان أكد » (٥٨٤) .

أما البلاغيون فيرون أنَّ الأغراض المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب
هي :

١ - قصد (التفاؤل بالوقوع) ، كما إذا قيل لك في مقام الدعاء ، (غَفَرَ اللهُ لَكَ) ،
فإنه أبلغ من (رَبِّ اغْفِرْ لَه) ، ليتفاءل بلفظ الماضي على عدها من الأمور
الحاصلة ، التي حَقَّقَهَا الإخبار عنها بأفعال ماضية .

٢ - إظهار (الحرص على وقوعه) ، فالطالب متى اشتدَّ حرصه على ما يطلب ، ربما
ارتسمت في الخيال صورته لكثرة ما يناجي به نفسه ، فيخيل إليه غير الحاصل
حاصلاً .

٣ - (الاحتراز عن صورة الأمر) ، كقول العبد للمولى إذا حَوَّلَ عنه وجهه ، (يَنْظُرُ
المولى إِلَيَّ) ، فإنه أكثر تأكيداً من قوله ، (انظر إِلَيَّ) بصيغة الأمر .

٤ - (حمل المخاطب على المطلوب) ، بأن يكون المُخَاطَبُ مِمَّنْ لَا يَحِبُّ أَنْ
يُكَذِّبَ الطالب ، أي يُنسَبُ إليه الكذب ، كقولك لصاحبك الذي لَا يَحِبُّ
تكذيبك ، (تَأْتِينِي غداً) ، مقام (آتِينِي) ، تحمله بالطف وجهه على الإتيان ،

(٥٧٩) الكشاف ، ج ٢ ص ٢٢٥ .

(٥٨٠) شرح شذور الذهب ، ص ٦٩ .

(٥٨١) البرهان ، ج ٢ ص ٣٤٩ .

(٥٨٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٢٨٩ - ٢٩٠ .

لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذباً من حيث الظاهر ، لكون كلامك في صورة
الخبر . (٥٨٣)

خروج صيغة الأمر عن معناها الأصلي :

قد تخرج صيغة الأمر عن معناها الأصلي الذي وُضعت له ، وهو طلب الفعل ،
الى معانٍ أخرى تُستفاد من سياق الكلام وقرائن الأحوال .
فقد قال (سيويه) بخروج صيغة الأمر الى المعاني الآتية وإن لم يضع لبعضها
تسميات :

١ - الإباحة : « تقول : (جالسٌ غمراً أو خالداً أو بشراً) ، كأنك قلت : جالسٌ
أخذ هؤلاء ، ولم ترد انساناً بعينه ، ففي هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس . كأنك
قلت : جالسٌ هذا الضرب من الناس » . (٥٨٤)

وإذا دخل (النهي) على (الإباحة) امتنع فعل الجميع ، يقول سيويه : « وإن
نفيت هذا قلت : (لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمرأ) ، كأنك قلت : لا تأكل شيئاً من
هذه الاشياء . ونظير ذلك قوله عز وجل : « ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً » . (٥٨٥) أي :
لا تطع أحداً من هؤلاء » . (٥٨٦) ويقول ابن هشام : « وإذا دخلت (لا) الناهية امتنع
فعل الجميع ، نحو : « ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً » . إذ المعنى : لا تطع أحدهما
.. وتلخيصه : أنها تدخل للنهي عما كان مباحاً ، وكذا حكم النهي الداخل على
التخيير » . (٥٨٧) ويقول ابن جنبي في « باب في تدريج اللغة » : « فمن ذلك قولهم :
(جالس الحسن أو ابن سيرين) ، ولو جالسهما جميعاً لكان مصيباً مطيعاً لا
مخالفاً ، وإن كانت (أو) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشيئين . وإنما جاز ذلك

(٥٨٣) ينظر : مفتاح العلوم ، ص ١٥٤ - ١٥٥ ، والإيضاح ، ج ١ ص ١٤٦ - ١٤٧ ، وشروح

التلخيص ، ج ٢ ص ٣٢٨ - ٣٤٠ .

(٥٨٤) الكتاب ، ج ٢ ص ١٨٤ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ٢ ص ٩٤٠ ، ٩٤٢ .

(٥٨٥) سورة الانسان ، الآية ٢٤ .

(٥٨٦) الكتاب ، ج ٢ ص ١٨٤ ، وينظر : المقتضب ، ج ٢ ص ٢٠١ .

(٥٨٧) مفني اللبيب ، ج ١ ص ٦٢ ، وينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج ١ ص ٥٧٦ - ٥٧٧ .

في هذا الموضع ، لا لشيءٍ رجع إلى نفس (أو) بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو) . وذلك لأنه قد عرف أنه إنما رُغِبَ في مجالسة الحسن لما لمجالسه في ذلك من الحظ ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضاً ، وكأنه قال : جالس هذا الضرب من الناس . وعلى ذلك جرى النهي في هذا الطرز من القول في قول الله سبحانه «وَلَا تُطِغْ مِنْهُمْ أَمْناً أَوْ كُفُوراً» وكأنه - والله أعلم - قال : لَا تُطِغْ هذا الضرب من الناس . ثم إنه لما رأى (أو) في هذا الموضع قد جَرَتْ مجرى (الواو) .. « (٥٨) »

٢ - التخيير : « تقول : (كُلْ خبزاً أو تمرًا) أي : لَا تَجْمَعُهُمَا » . (٥٨) ويقول المبرد في ذلك : « فقولك : (إيت زيدا أو عمرا) أي : قد جعلتك في ذلك مُحْخِيراً » . (٥٩) »

٣ - التسوية : « وتقول : (خُذْهُ بِمَا عَزَّ أَوْ هَانَ) ، كأنه قال : خُذْهُ بهذا أو بهذا ، أي : لَا يَفُوتَنَّكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ » . (٥٩) »

٤ - الدُّعَاءُ : « وأعلم أن (الدُّعَاءَ) بمنزلة (الأمر) و (النهي) ، وإنما قيل : (دُعَاءٌ) لأنه استُعْظِمَ أن يقال : (أَمُرْ) و (نَهْيٌ) ، وذلك قولك : (اللَّهُمَّ زِيدْهُ فَأَغْفِرْ ذَنْبَهُ) » . (٥٩) »

ويرى أبو عبيدة أن صيغة الأمر قد تخرج الى معنى :

٥ - التهديد والوعيد : يقول في قوله تعالى « فتمتعوا فسوف تعلمون » (٥٩) : « مجازه مجاز التوعّد والتهدّد ، وليس بأمر طاعة وفريضة » . (٥٩) ويقول في قوله

(٥٨٨) الفصائل ، ج ١ ص ٣٤٧ - ٣٤٨ ، وينظر : خزائن الأدب ، ج ٥ ص ١٣٤ - ١٣٦ .

(٥٨٩) الكتاب ، ج ٢ ، ص ١٨٤ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ٩٤٢ .

(٥٩٠) المقتضب ، ج ٢ ص ٣٠١ ، وينظر : الكشاف ، ج ٢ ص ٤٧٠ في تفسير : « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن » .

(٥٩١) الكتاب ، ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٥٩٢) الكتاب ، ج ١ ص ١٤٢ .

(٥٩٣) سورة الروم : الآية ٣٤ .

(٥٩٤) مجاز القرآن ، ج ٢ ص ١٢٢ ، وينظر : ص ٢٧٠ في تفسير قوله تعالى « فذُرْهُمْ يَخُوضُوا

وِيلْمَبُوا » .

تعالى « اعملوا ما شئتم » : (٥٧) « لم يأمرهم بعمل الكفر ، إنما هو توعد » . (٥٦) ، ويقول ابن قتيبة في ذلك : « ومنه أن يأتي الكلام على لفظ (الأمر) وهو (تهديد) ، كقوله ، « اعملوا ما شئتم » ، (٥٧) ويقول المبرد في قوله عز وجل « ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَسْمَعُوا » . (٥٨) « إن قال قائل ، أأمر الله بذلك ليخوضوا ويلعبوا ؟ قيل : مخرجه من الله - عز وجل - على الوعيد ، كما قال عز وجل : « اعملوا ما شئتم » (٥٩) » (٦٠) وأضاف ابن قتيبة معنى :

٦ - التأييد : « يأتي على لفظ (الأمر) وهو (تأديب) ، كقوله ، « وأشهدوا ذوي عدلٍ منكم » (٦١) و « اهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُمْ » (٦٢) » (٦٣) . وأضاف المبرد إلى المعاني السابقة :

٧ - التعجب : « وتقول ، (يَا هَذَا أَحْسَنُ بَرِيدٍ) ، و (يَا رَجُلَانِ أَحْسَنُ بَرِيدٍ) ، لأنك لست تأمرهم أن يصنعوا شيئا ، وإنما المعنى ، مَا أَحْسَنَهُ ... ومن هذا الباب قول الله عز وجل ، « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » . (٦٤) ولا يقال لله عز وجل ، تَعَجَّب ، ولكنه خَرَجَ على كلام العباد ، أي ، هؤلاء مِنْ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ ، مَا أَسْمَعُهُمْ وَأَبْصُرُهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ » . (٦٥) .

(٥٩٥) سورة فصلت ، الآية ٤٠ .

(٥٩٦) مجاز القرآن ، ج ٢ ص ١٩٧ .

(٥٩٧) تأويل مشكل القرآن ، ص ٢٨٠ .

(٥٩٨) سورة الحجر ، الآية ٣ .

(٥٩٩) سورة فصلت ، الآية ٤٠ .

(٦٠٠) المقتضب ، ج ٢ ص ٨٦ ، وينظر ، الكشاف ، ج ٢ ص ٦٤ في تفسير قوله تعالى « قل انتظروا إنا منتظرون » ، و ص ٩٥ في تفسير قوله تعالى « فاصبروا حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين » ، و ص ١٨١ في تفسير قوله تعالى « فتربصوا حتى يأتي الله بأمره » ، و ج ٤ ص ١٤٧ في تفسير قوله تعالى « فذرني ومن يكذب بهذا الحديث » .

(٦٠١) سورة الطلاق ، الآية ٢ .

(٦٠٢) سورة النساء ، الآية ٣٤ .

(٦٠٣) تأويل مشكل القرآن ، ص ٢٨٠ .

(٦٠٤) سورة مريم ، الآية ٢٨ .

(٦٠٥) المقتضب ، ج ٤ ص ١٨٣ .

وهو صيغة مخصوصة لاتتغير ، « اعلم أن قولك ، (أكرم زيد) الأصل فيه ، (أكرم زيد) أي ، صار ذا كرم ، ثم أنه نُقل الى صيغة الأمر ، وأُدخل (الباء) مزيدة ليختص بالتعجب .. ولا يستعمل في (أكرم زيد) الرُّفْع ، فلا تقول ، (أكرم زيد) بهذا المعنى ، وذلك لما تقدّم من أنهم جعلوا هذا التغيير تنبيها على التعجب ، وقصدوا أن تكون الصيغة مخصوصة » . (٦٦)

وهو من استعمال لفظ (الأمر) في معنى (الإخبار) ، قال أبو علي : « والضرب الآخر من لفظي التعجب نحو ، (أكرم زيد) و (أعلم به) و (أطيب به) ، فاللفظ في هذا لفظ الأمر ، والمعنى معنى الإخبار ، المعنى ، صار زيد ذا علم وذا كرم ، والجار والمجرور في موضع رفع بأنه فاعل ، كما أنهما كذلك في قولهم (كفى بالله) و (ما جاءني من رجل) » . (٦٧)

والدليل على أنه (إخبار) بلفظ (الأمر) ، أنه يستعمل بصيغة واحدة مع المفرد والمثنى والجمع ومع المذكر والمؤنث ، فلا تلحقه الضمائر ، يقول الجرجاني : « والدليل على أن أصل (أكرم زيد) ، (أكرم زيد) على الإخبار بعلو رتبته في الكرم ، وأنه صار بحيث ينسب إليه فيقال : زيد صاحب كرم ، أنك تقول ، (يا رجل أكرم زيد) و (يا رجلان أكرم زيد) و (يا رجال أكرم زيد) و (يا هند أكرم زيد) و (يا هندان أكرم زيد) و (يا نسوة أكرم زيد) ، ولا تقول ، (أكرما) و (أكرموا) و (أكرمي) و (أكرمن) ، لأنه إخبار كقولك : (يا رجال أكرم زيد) ، وليس للمخاطبين حظ في الفعل فيضمروا فيه ، وإنما الفعل لزيد ، ولو كان على الظاهر لوجب أن يقال ، (أكرما) و (أكرموا) كما يقال : (اضربا) و (اضربوا) .. إن (أكرم زيد) اللفظ لفظ الأمر والمعنى معنى الخبر » . (٦٨)

وأما أبو البركات الأنباري فقد قال فيه ،
« إن قيل : فلم استعملوا لفظ الأمر في التعجب ، نحو : (أحسن زيد) وما أشبهه ؟
قيل : إنما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح » . (٦٩)

(٦٦) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٦٧) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٣٧٦ ، وينظر : ج ٢ ص ١٠٤٤ .

(٦٨) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ٢٧٧ .

(٦٩) اسرار العربية ، ص ١٢٢ ، وينظر : المرتجل ، ص ١٤٧ ، والبرهان ، ج ٢ ص ٢٥١ .

وقد خالف الكوفيون البصريين في معنى فعل الأمر في صيغة التعجب ، فقال الكوفيون ، إِنَّ معنى (أَفْعَلْ به) أَمُرْ كلفظه ، لأنَّ الأصل مطابقة المعنى للفظ . وأما البصريون فقالوا ، إِنَّ معناه التعجب لا الأمر . (٦٠)

وزاد (ابن جنى) المعنى الآتى :

٨ - الخبر : قال ، « قد تجدُ لفظ الأمر في معنى الخبر .. نحو قوله غَزَّ اسْمُهُ ، قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا » . (٦١) « أَيُّ ، فَلْيَمْدُنْ » . (٦٢)

يقول الزمخشري في معنى قوله تعالى « فَلْيَمْدُدْ » ، « أَيُّ ، مَدُّ له الرحمن ، يعنى ، أَمَهْلُهُ وأَمَلَى له في العمر ، فأخرج على لفظ الأمر إيدانا بوجوب ذلك ، وأنه مفعول لامحالة كالمأمور به الممثل ، ليقطع معاذير الضالِّ ، ويُقال له يوم القيامة ، « أَوْلَمْ نَعْمَرِكُمْ مَا يَنْتَذِرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ » . (٦٣) أو كقوله تعالى ، « إِنَّمَا نُفِلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا » . (٦٤) . (٦٥) ويقول أبو حيان في معناه ، « يحتمل أن يكون خبراً في المعنى ، وصورته صورة الأمر ، كأنه يقول ، مَنْ كَانَ ضَالًّا مِنَ الْأُمَمِ فَعَادَهُ اللَّهُ لَهُ أَنْ يَمُدَّ لَهُ وَلَا يَمَاجِلَهُ حَتَّى يَفْضِيَ ذَلِكَ إِلَى عَذَابِهِ فِي الْآخِرَةِ » . (٦٦)

وذكر ابن فارس في « باب الاشتراك » أنَّ من الالفاظ المحتملة لمعنيين وأكثر قوله تعالى ، « فاقذفه في اليمِّ فَلْيَلْقِهِ اليمُّ بالساحل » . (٦٧) فقوله « فَلْيَلْقِهِ » مشترك بين الخبر والأمر ، كأنه قال ، (فاقذفه في اليمِّ يَلْقِهِ اليمُّ) ، ومحتمل أن يكون اليمُّ قد أَمِرَ بِالْقَائِهِ . (٦٨)

(٦٠) ينظر ، الاشياء والنظائر ، ج١ ص ٦٤ ، ج٢ ص ١٩٧ .

(٦١) سورة مريم ، الآية ٧٥ .

(٦٢) المصالح ، ج٢ ص ٢٠١ .

(٦٣) سورة فاطر ، الآية ٣٧ .

(٦٤) سورة آل عمران ، الآية ١٧٨ .

(٦٥) الكشاف ، ج٢ ص ٥٢١ .

(٦٦) البحر المحيط ، ج٦ ص ٢١٢ ، وينظر ، البرهان ، ج٢ ص ٢٥٠ - ٢٥١ ، ج٢ ص ٢٩٠ ،

والاقتحان ، ج٢ ص ٢٩ - ٤٠ ، وممترك القرآن ، ج١ ص ٢٥٩ - ٢٦٠ ، وكتاب المقتصد في

شرح الايضاح ، ج٢ ، ص ١٠٤٤ - ١٠٤٥ ، والاشياء والنظائر ، ج٢ ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٦٧) سورة طه ، الآية ٢٩ .

(٦٨) الصاحبى ، ص ٢٦٩ .

و من استعمال (الأمر) في معنى (الخبر) قولهم في الأمثال : « وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبَرَ تَقْلَهُمْ » ، فأخرجوا الكلام على لفظ الأمر ومعناه الخبر ، يريدون ، أنك إذا خَبَرْتَ النَّاسَ قَلَيْتَهُمْ . (٦١١)

وَمِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى صِحَّةِ مَجِيءِ (الأمر) بِمَعْنَى (الخبر) وَقَوَعِ (التَّكْذِيبِ) بعده ، يقول أحمد المالكي في قوله تعالى « وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا ، اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ، وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ » ، إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ » ، (٦١٢) « فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ » نَكْتَةُ حُسْنَةِ يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى صِحَّةِ مَجِيءِ (الأمر) بِمَعْنَى (الخبر) ، فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَنْكَرَهُ وَالتَّزَمَ تَخْرِيجَ جَمِيعِ مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ عَلَى أَصْلِ (الأمر) ، وَلَمْ يَتِمَّ لَهُ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، لِإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَدَفَ قَوْلَهُ « وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ » - عَلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ - بِقَوْلِهِ « إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ » ، وَ (التَّكْذِيبِ) إِنَّمَا يَتَطَرَّقُ إِلَى (الْإِخْبَارِ) . (٦١٣)

كما زاد ابن جني معنى :

٩ - التَّبَكُّيْتُ : يقول في قوله تعالى « دُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ » ، (٦١٤) « إِنَّمَا هُوَ فِي النَّارِ الذَّلِيلُ الْمُهَانُ » ، لَكِنَّهُ خَوَّطَبَ بِمَا كَانَ يُخَاطَبُ بِهِ فِي الدُّنْيَا ، وَفِيهِ مَعَ هَذَا ضَرْبٌ مِنَ التَّبَكُّيْتِ لَهُ ، وَالْإِذْكَارُ بِسَوْءِ أَعْمَالِهِ . (٦١٥)
أَمَّا (ابن فارس) فَقَدْ زَادَ عَلَى مَا سَبَقَ الْمَعَانِي الْآتِيَةَ :

١٠ - التَّسْلِيمُ : « وَيَكُونُ اللَّفْظُ أَمْرًا ، وَالْمَعْنَى : تَسْلِيمٌ ، نَحْوُ قَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : « فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ » . (٦١٦)

(٦١٦) ينظر : فصل المقال ، ص ٢٩١ ، والمصباح : (خَبَرَ) .

(٦٢٠) سورة النكبات ، الآية ١٢ .

(٦٢١) الانتصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال ، ج ٢ ص ١٩٩ .

(٦٢٢) سورة الدخان ، الآية ٤٩ .

(٦٢٣) المحتسب ، ج ١ ص ١٠١ .

(٦٢٤) سورة طه : الآية ٧٢ .

١١ - التكوين : « ويكون أمراً ، والمعنى ، تكوين ، نحو قوله جل ثناؤه : « كُونُوا قَرَدَةً خَاسِئِينَ » . (١٢٥) وهذا لا يجوز أن يكون إلا من الله جل ثناؤه . »

١٢ - النذب : « ويكون أمراً ، وهو (نذب) ، نحو قوله جل ثناؤه : « فَأَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ » . (١٢٦)

١٣ - التعجيز : « ويكون أمراً ، وهو (تعجيز) ، نحو قوله جل ثناؤه : « فَأَنْتَفُذُوا ، لَا تَنْتَفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ » . (١٢٧)

١٤ - التمني : « ويكون أمراً ، وهو (تَمَنَّى) ، تقول لشخص تراه : (كُنْ فُلَانًا) . »

وأورد الخطيب القزويني قول امرئ القيس :
أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي

بَصُحْ ، وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

على أَنَّ صيغة الأمر فيه للتمني (١٢٨) ، ومعناه : تمنّي زوال ظلام الليل بضياء الصباح ، فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل ، لِأَنَّهُ لَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ ، وَلَكِنَّهُ يَتِمْنَاهُ تَخْلُصًا مِمَّا يَعْرِضُ لَهُ فِيهِ ، وَلَا سِطَالَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ كَأَنَّهُ لَا يَرْتَقِبُ انْجِلَاءَهَا وَلَا يَتَوَقَّعُهُ ، فَلِهَذَا حُمِلَ عَلَى التَّمْنَى دُونَ التَّرَجَّى . (١٢٩)

١٥ - التلهيف والتحسير : « ويكون اللفظ أمراً ، والمعنى (تلهيف وتحسير) .. وفي كتاب الله جل ثناؤه : « قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ » (١٣٠) . (١٣١)

(١٢٥) سورة البقرة : الآية ٦٥ .

(١٢٦) سورة الجمعة : الآية ١٠ .

(١٢٧) سورة الرحمن : الآية ٢٢ .

(١٢٨) ينظر : الايضاح ، ج ١ ص ٢٤٢ .

(١٢٩) ينظر : خزانة الأدب ، ج ٢ ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

(١٣٠) سورة آل عمران ، الآية ١١٩ .

(١٣١) الصاحبي ، ص ١٥٦ - ١٥٧ .

ومن البلاغيين زاد (السكاكي) المعنى الآتي :

١٦ - السؤال والالتماس : قال : « وإن استعملت صيغة الأمر على سبيل التلطّف كقول كلّ أحد لمن يساويه في الرتبة ، (أفعل) بدون استعلاء ، ولدت (السؤال) و (الالتماس) كيف عبّرت عنه » . (١٣٣)
وزاد (الخطيب القزويني) المعنى الآتي :

١٧ - الإهانة : (١٣٢) نحو : « كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً » ، (١٣٤) و « ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ العزيزُ الكريمُ » . (١٣٥)
أمّا بقية البلاغيين فلم يضيفوا الى ماسبق من المعاني شيئاً يذكر ، وإنما اختلفوا في تسمياتها . (١٣٦)

(١٣٢) مفتاح العلوم ، ص ١٥٢ .

(١٣٣) الايضاح ، ج ١ ص ١٤٤ .

(١٣٤) سورة الاسراء ، الآية ٥٠ .

(١٣٥) سورة الدخان ، الآية ٤٩ .

(١٣٦) ينظر : شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢١٢ - ٢٢٢ .

الفصل الثالث

أسلوب النداء

(النِّداء) في أصل اللغة : الصوت ، وهو مشتق من (النَّدَى) وهو : بُغْدُ الصوت . جاء في « لسان العرب » : (النِّداء) : الصوت .. وقد (ناداه) و (نادى به) ، و (ناداه مُناداة ، ونداء) أي : صاح به ، و (أُنْذَى الرجل) : اذا حَسَنَ صَوْتُهُ .

.. و (اُنْذَى) : بُغْدُ الصوت ، و (رجلٌ نَذَى الصوت) : يَبْعِدُهُ ، و (الإِنْداء) : بُغْدُ مَدَى الصوت ، و (نَذَى الصوت) : بُغْدُ مَذْهَبِهِ ، و (النِّداء) - ممدود - : الدُّعَاءُ بِأَرْفَعَ صوت .. و (فلانٌ أُنْذَى صوتاً من فلان) أي : أُنْبعَثُ مَذْهَباً وأَرْفَعُ صوتاً ^(١) . وفي هذا المعنى قول الشاعر ^(٢) :

فَقُلْتُ : آذِيعِي وَأَذْعُو ، إِنَّ أُنْذَى

لِلصُّوتِ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ

وهو في اصطلاح النحاة : « تنبيه المدعو ليقبل عليك » ^(٣) ، أو : « التصويت بِالنِّدَاءِ ليعطف على النِّدَائِي » ^(٤) . وكذلك هو في اصطلاح البلاغيين ، حيث يُعَرِّفُونَهُ بِأَنَّهُ : « طلب إقبال المدعو على الداعي بِأحد حروف مخصوصة » ^(٥) .

و (النِّداء) في أصل الاستعمال : مَدَى الصوت لنداء البعيد ، يدلُّ على ذلك قوله تعالى : « وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا » ^(٦) ، فقد بَيَّنَّ تعالى أَنَّهُ كما ناداه ناجاه أيضاً ، وروي أَنَّ أعرابياً قال لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « أَقْرَبُ رَبُّنَا فَتَنَاجِيهِ ، أَمْ بَعِيدٌ فَتَنَادِيهِ ؟ » ، فنزلت الآية الكريمة : « وَإِذَا سَأَلَكَ »

(١) لسان العرب : (ندى) ، وينظر : كتاب الأفعال ، ج ٢ ص ٢٧٦ ، وشرح شواهد المفني ص ٨٢٧ .

(٢) البيت يُنسَبُ إلى الأعشى ، وهو من الوافر ، ورد في : الكتاب ، ج ١ ص ٤٢٦ ، ومجالس طُلب ، ص ٥٢٤ ، والانصاف ، ص ٤٢١ ، وشرح المفصل ، ج ٧ ص ٣٢ ، ومفني اللبيب ، ص ٣٩٧ . وليس في ديوانه .

(مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ٤٠٥)

(٣) الأصول في النحو ، ج ١ ص ٤٠١ ، وينظر : شرح المفصل ، ج ٨ ص ١٢٠ .

(٤) شرح المفصل ، ج ٨ ص ١١٨ .

(٥) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٣٢٢ .

(٦) سورة مريم ، الآية ٥٢ .

عبادي عني فإني قريب ، أُجيبُ دعوة الداع إذا دَعَانِ « (٧) . ف (النداء) : مخاطبة الأبعد ، و (المناجاة) : مخاطبة الأقرب . (٨) .

فالنِّداء خطابٌ بلا شُبْهة ، وهو كثير الدوران في كلام العرب ، إذ يُستعمل في أول كل كلامٍ لِعطف المُخاطَب على المتكلم ، فهو أشبه ما يكون بالأصوات المستعملة في التنبيه ، يقول سيبويه ، « .. وإنما فعلوا هذا بالنداء لكثرة في كلامهم ، لأن أول الكلام .. أبدأ النداء ، إلا أن تدعاه استغناءً بإقبال المُخاطَب عليك ، فهو أول كل كلام لك ، به تمطُّفُ المُكَلِّم عليك ، فلما كثر وكان الأول في كل موضع ، حذفوا منه تخفيفاً ، لأنهم مما يُغيرون الأكثر في كلامهم ، حتى جعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصوات من غير الأسماء المتمكنة » (٩) .

ومع كثرة (النداء) في الكلام ، فهو ليس مقصوداً بالذات ، بل هو لتنبيه المخاطب ليفضي إلى ما يجيء بعده من الكلام المُنادي له ، فأنت تلجأ إلى النداء لتنبيه المخاطب وعطفه عليك ، حتى تختصه من بين الناس بأمرك ، أو نهيك ، أو استفهامك ، أو خبرك ، يقول سيبويه ،

« إن المُنادي مختص من بين أُمته لأمرك ، أو نهيك ، أو خبرك » (١٠) ويقول الزجاجي في ذلك ، « قال سيبويه ، أول كل كلامٍ النداء ، وإنما يترك في بعضه تخفيفاً ، وذلك أن سبيل المتكلم أن يُنادي من يُخاطبه ليُقبل عليه ، ثم يُخاطبه مخبراً له ، أو مُستفهماً ، أو أمراً ، أو ناهياً ، وما أشبه ذلك ، فإنما يترك النداء إذا علم إقبال المُخاطَب على المتكلم استغناءً بذلك . قال ، « وربما أقبل المتكلم على مخاطبه وهو مُنصت له ، مُقبل عليه ، مُصغ إليه ، فيقول له ، (يا فلان) توكيداً ثم يُخاطبه » (١١) .

وهذا مانجده متحققاً في القرآن الكريم ، حيث يصحب النداء فيه في الأكثر الأمر والنهي ، كقوله تعالى ، « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ » (١٢) ، و « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا

(٧) سورة البقرة ، الآية ١٨٦ ، وينظر ، الكشاف ، ج ١ ص ٢٣٧ .

(٨) ينظر ، البرهان ، ج ٢ ص ٢٢٤ ، وأساس البلاغة ، (ندي)

(٩) الكتاب ، ج ٢ ص ٢٠٨ ، وينظر ، البرهان ، ج ٢ ص ٢٢٥ .

(١٠) الكتاب ، ج ٢ ص ٢٢١ - ٢٢٢ ، وينظر ، المقتضب ، ج ٢ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ ، والأُمات ،

ص ١١١ - ١١٢ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٥٢ ، والبحر المحيط ، ج ١ ص ١٥٥ .

(١١) كتاب الأُمات ، ص ١١١ - ١١٢ .

(١٢) سورة البقرة ، الآية ٢١ .

لَا تَقْتَدِرُوا الْيَوْمَ» (١٣)، وقد يصحب الجملة الخبرية فتعقبها جملة الأمر نحو: « يا أيها الناس ضَرْبٌ مِثْلُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ » (١٤)، وقد لاتعقبها نحو « يا أيها الناس أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ » (١٥)، وقد يصحب الجملة الاستفهامية نحو: « يا أيها الذين آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ؟ » (١٦)، ولذلك يرى الزمخشري أَنَّ كُلَّ نداءٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ يَعْقِبُهُ فِيهِمُ فِي الدِّينِ (١٧).

ولمَّا كَانَ النداء لَيْسَ مَقْصُوداً بِالذَّاتِ كَانَ مَوْضِعُ تَخْفِيفٍ، فَيُحْذَفُ مِنَ الْمَنَادَى: التَّنْوِينُ، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ لِلتَّرْخِيمِ، إِذْ يَقْصِدُونَ الْإِنْتِهَاءَ مِنَ النَّدَاءِ بِسُرْعَةٍ لِيَتَفَرَّغُوا إِلَى الْمَقْصُودِ مِنَ الْكَلَامِ (١٨).

وَقَدْ يَحْذِفُونَ (النداء) نَفْسَهُ مِنَ الْكَلَامِ، إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ مُقْبِلاً عَلَيْكَ مُنْصِئاً لَكَ، وَلَا يَسْتَعْمِلُونَهُ مَعَهُ إِلَّا تَوْكِيداً لِلتَّنْبِيهِ: « فَلَخَاقُ (الكاف) » (١٩) كَقَوْلِكَ: (يَا فُلَانُ) لِلرَّجُلِ حَتَّى يَقْبَلَ عَلَيْكَ، وَتَرْكُهَا كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ: (أَنْتَ تَفْعَلُ) إِذَا كَانَ مُقْبِلاً عَلَيْكَ بِوَجْهِهِ مُنْصِئاً لَكَ، فَتَرْكُ (يَا فُلَانُ) حَيْثُ قُلْتَ: (أَنْتَ تَفْعَلُ) اسْتِغْنَاءٌ بِإِقْبَالِهِ عَلَيْكَ. وَقَدْ تَقُولُ أَيْضاً: (رُؤَيْدُكَ) لِمَنْ لَا يَخَافُ أَنْ يَلْتَبَسَ بِسَوَاهِ، تَوْكِيداً، كَمَا تَقُولُ لِلْمُقْبِلِ عَلَيْكَ الْمُنْصِئِ لَكَ: (أَنْتَ تَفْعَلُ يَا فُلَانُ) تَوْكِيداً (٢٠).

وَالْأَسْمَاءُ كُلُّهَا يَجُوزُ نَدَاؤُهَا إِلَّا الْمَضْمَرَاتِ، وَقَدْ يُنَادَى الْمُضْمَرُ الْمُخَاطَبُ فِي نَادِرٍ كَلَامٍ أَوْ ضَرُورَةٍ شَعْرٍ، وَتَكُونُ صِفَتُهُ صِغَةً الْمَنْصُوبِ، نَحْوُ مَا حُكِيَ مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: « يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ »، وَقَدْ تَكُونُ صِفَتُهُ صِغَةً الْمَرْفُوعِ (٢١) نَحْوِ

(١٢) سورة التحريم، الآية ٧.

(١٤) سورة الحج، الآية ٧٣.

(١٥) سورة فاطر، الآية ١٥.

(١٦) سورة التحريم، الآية ١. وينظر: الانصاف، المسألة (١٤)، ج ١ ص ١٠٢، ١٢٠ - ١٢١.

والاثنان، ج ٢ ص ٨٢.

(١٧) ينظر: الكشاف، ج ١ ص ٢٢٤، والبرهان، ج ٢ ص ٢٢٤.

(١٨) ينظر: شرح الكافية، ج ١ ص ١٤٧، واللامات، ص ١١٢.

(١٩) أي: لحاق (الكاف) بـ (رؤيد) في قولك: (رؤيدك).

(٢٠) الكتاب، ج ١ ص ٢٤٤، وينظر: ص ٢٤٥.

(٢١) ينظر: المقرَّب، ج ١ ص ١٧٦.

يَا أَبْجَرُ بَنَ أَبْجَرَ يَا أَنْتَا أنت الذي طَلَّقْتَ عَامَ جُفْتَا
وظاهرُ كلام الاستربادي أَنَّ نداء الضمير مطَّرد ، وأنه لافرق بين نداء الضمير
المرفوع والضمير المنصوب ، « وإن وقع المُضَمَّر منادى جاز (يا أَنْتَ) نظراً الى
المظهر ، قال :

* يا أبجر بن أبجر يا أنتا *

وجاز (يا إِيَّاكَ) نظراً الى كونه مفعولاً ، كما ورد في كلام ابن الأحوص :
« يا إِيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ » (٢٣) .

وذهب أبو حيان الى أَنَّ نداء الضمير المرفوع شاذ ، لأن النداء موضع نصب ،
(أَنْتَ) ضمير رفع ، فحقه أن لا يجوز (يَا أَنْتَا) ، لكن بعض العرب قد جعل بعض
الضمائر نائباً عن غيره ، كقولهم ، (رَأَيْتُكَ أَنْتَ) بمعنى ، (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ) ، فَنَابَ
ضميرُ الرفع عن ضمير النصب ، وكذلك قالوا ، (يَا أَنْتَا) والأصل ، (يا إِيَّاكَ) (٢٤) .

وأنما لم يُجمع بين حرف النداء وضمير المخاطب في الكلام ، لأنَّ أحدهما
يُغْنِي عن الآخر ، فلم يُجمع بينهما إلا في ضرورة شعر . وإنَّ العرب لاتنادي ضميرَ
المتكلم فلا تقول ، (يا أَنَا) ، ولا ضميرَ الغائب فلا تقول ، (يا إِيَّاهُ) ولا (يا هُوَ) ،
وذلك لأنَّ ضمير المتكلم وضمير الغائب مناقضان لحرف النداء الذي يقتضي
الخطاب ، ولهذا فإنَّ كلام جهلة الصوفية في نداء الله تعالى ، (يا هُوَ) ليس جارياً
على كلام العرب . (٢٥)

أدوات النداء :

إنَّ معنى (النداء) ، وهو رفع الصوت ومده لتنبيه المنادى وحمله على
الالتفات ، تؤدِّيه الأدوات الآتية ، وهي في حقيقتها أصوات يهتف بها الرجل عند
إرادة تنبيه المنادى فيمتدُّ بها الصوت ويرتفع (٢٦) .

(٢٢) رجز ينسب الى سالم بن دارة ، أو الأحوص ، ورد في : نوادر أبي زيد ، ص ١٦٣ ، وأما
ابن الفجري ، ج ٢ ص ٧٩ ، والانصاف ، ص ٢٢٥ ، ٢٨٢ وشرح المفصل ، ج ١ ص ١٢٧ ، ١٣٠ ،
المقرب ، ص ٣٧ ، وخزانة الأدب ج ١ ص ٢٨٩ (معجم شواهد العربية ، ج ١ ص ٤٤٨) .

(٢٣) شرح الكافية ، ج ١ ص ١٢٢ .

(٢٤) ينظر : خزانة الأدب ، ج ٢ ص ١٤٠ .

(٢٥) ينظر : المصدر نفسه ، الموضع نفسه .

(٢٦) ينظر : الكشاف ، ج ١ ص ٢٢٤ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٥٠ .

١ - (الهمزة) :

وتُستعمل لتنبية القريب المُصغى إليك الذي لا يحتاج الى مد الصوت في ندائه ، (٣٧) ومن ذلك قول امرئ القيس : (٣٨)

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضُ هَذَا التَّدْلِيلِ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَرَمَعْتَ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

والنحاة يجمعون على أن (الهمزة) موضوعة لنداء القريب ، وأنه لا يُنادى بها البعيد (٣٩) . وقد خَرَقَ شيخُ ابنِ الخَبَّازِ اجماع النحويين على هذا ، فزعم أنها للمتوسط في البعد ، وأن الذي للقريب (يا) (٣٠) .

والصحيح فيها ما أجمع عليه النحاة من كونها لنداء القريب ، لأنها صوت مقطوع لأمَد فيه ، فهي لاتصلح لنداء غير القريب ، يقول سيبويه في ذلك : « وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع (الألف) ، ولا يستعملون (الألف) في هذه المواضع التي يمدون فيها » (٣١) ، ويقول ابن يعيش : « ولا يجوز نداء البعيد بـ (الهمزة) لعدم المد فيها » . (٣٢)

ويرى النحاة أن (الهمزة) أقلُّ استعمالاً من (يا) ، يقول المالقي : « وهي أقلُّ استعمالاً من (يا) ، لأنها لا تُستعمل إلا في القريب المُصغى إليك ، و (يا) تُستعمل في القريب والبعيد لأنها أكثر منها حروفاً وأكثر مداً » (٣٣) . وقد ردَّ السيوطي قول بعضهم إن النداء بها قليل في كلام العرب ، فقال : « وَذَكَرَ فِي « شرح التسهيل » أن النداء بها قليل في كلام العرب ، وتبعه ابن الصائغ في « حواشي المغني » . وماقالاه مردود ، فقد وقفت لذلك على أكثر من ثلثمائة شاهد ، وأفردتها

(٢٧) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٢٩٩ - ٢٢٠ ، والمقتضب ، ج ٤ ص ٢٢٢ ، والكشاف ، ج ١ ص ٢٢٤ ، وشرح شواهد المغني ، ج ١ ص ٢٠ .

(٢٨) البيت من الطويل ، وقد ورد في ديوانه ، ص ١٢ .

(٢٩) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٢٢٠ ، والاصول في النحو ، ج ١ ص ٤٠٠ - ٤٠١ ، والمرتجل ، ص ١٩١ .

وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٥ ، ج ٨ ص ١١٨ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٧٢ .

(٣٠) ينظر : مغني اللبيب ، ج ١ ص ١٣ ، والاشباه والنظائر ، ج ٢ ص ٦٠ .

(٣١) الكتاب ، ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٣٢) شرح المفصل ، ج ٢ ص ١٥ ، وينظر : ج ٨ ص ١١٨ .

(٣٣) رصف المباني ، ص ٥٢ ، وينظر : الاشباه والنظائر ، ج ٢ ص ٩٨ .

بتأليف « (٣١) ولكن على الرغم من كثرة هذه الشواهد التي وقف عليها السيوطي وأفردها بتأليف ، تبقى الحقيقة هي أنَّ أداة النداء (يا) أكثر وأوسع استعمالاً من (الهمزة) في واقع الاستخدام اللغوي .

٢ - (يا) :

أداة تنتهي بـ (الألف) الملازمة للمد ، لذلك فهي تستعمل في نداء البعيد لإمكان امتداد الصوت ورفعها بها (٣٢) . وهي تستعمل في نداء البعيد حقيقةً أو حكماً ، لأنهم قد يستعملونها في نداء الانسان الساهي أو الغافل أو النائم وإن كان قريباً منهم ، تنزيلاً له منزلة مَنْ بَعْدَ ، لأنهم يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد في رفع الصوت ومده . (٣٣)

وقد ذهب طائفة من النحاة الى أنَّ الأصل في الأداة (يا) أن تستعمل في نداء البعيد حقيقةً أو حكماً ، وأن استعمالها في نداء القريب الفطن إنما هو من المجاز الذي يُراد به التأكيد ، يقول الزمخشري ، « (يا) ، حرف وضع في أصله لنداء البعيد ، صوت يهتف به الرجل بمن يناديه .. فاذا نُودي به القريب المُفَاطِن فذلك للتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذي يتلوه معنيٌّ به جداً » (٣٤) . ولذلك غُذُوا (يا)

(٣٤) همج الهوامع ، ج١ ص ١٧٣ .

(٣٥) ينظر : الكتاب ، ج٢ ص ٢٩٩ - ٢٣٠ ، والمقتضب ، ج٤ ص ٢٣٢ ، وشرح المفصل ، ج٨ ص ١١٨ .

(٣٦) ينظر : الكتاب ، ج٢ ص ٢٣٠ ، والكشاف ، ج١ ص ٢٢٤ .

(٣٧) الكشاف ، ج١ ص ٢٢٤ ، وينظر : الجنى الداني ، ص ٣٥٤ - ٣٥٨ .

وقد ذهب كثير من النحاة الى أنَّ استعمال أدوات النداء جميعاً في نداء القريب منك ، المستمع والمنصت لك ، يفيد التوكيد ، يقول سيبويه : « وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريباً منك ، مقبلاً عليك ، توكيداً » ، ويقول أيضاً ، « كما تقول للذي هو مقبلاً عليك بوجهه ، مستمع منصت لك ، (كذا كان الأمر ياأبا فلان) توكيداً » .

(الكتاب ، ج٢ ص ٢٣٠ ، ٢٢٢ ، وينظر : الاصول في النحو ، ج١ ص ٤٠٠ - ٤٠١ ، والامات ، ص ١١١ - ١١٢ ، وشرح المفصل ، ج٢ ص ١٥ ، ج٨ ص ١١٨ ، والجنى الداني ، ص ٣٥٤ - ٣٥٨) .

من أدوات التأكيد اذا نُودي بها القريب الفُطِن، (٣٨) كما في قول امرئ القيس (٣٩) ،

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْفَيْطُ بِنَا مَعَا عَقَرْتُ بَعِيرِي يَا امْرَأَ الْقَيْسِ فَأَنْزِلِ

وذكر الزمخشري أن استعمال (يا) في نداء القريب قد يفيد كذلك معنى (الاستبعاد) ، يقول : « فَإِنْ قُلْتُ ، فما بال الداعي يقول في جُواره ، (٤٠) (يارب) و (يَاالله) ، وهو أقرب إليه من جبل الوريد وأَسْمَعُ بِهِ وَأَبْصُرُ ؟ ، قلت : هو استقصار منه لنفسه ، واستبعاد لها مِنْ مِظَانِ الزَّلْفَى وَمَا يَقْرَبُ إِلَى رِضْوَانِ اللَّهِ وَمَنَازِلِ الْمُقَرَّبِينَ ، هُضْمًا لِنَفْسِهِ وَإِقْرَارًا عَلَيْهَا بِالتَّفْرِيطِ فِي جَنْبِ اللَّهِ ، مع فَرْطِ التَّهَالُكِ عَلَى اسْتِجَابَةِ دَعْوَتِهِ وَالْإِذْنِ لِنَدَائِهِ وَابْتِهَالِهِ » . (٤١)

وَتَوَسَّعَ السُّيُوطِيُّ فِي ذِكْرِ الْمَعَانِي الْمَجَازِيَةِ الَّتِي يَفِيدُهَا اسْتِعْمَالُ (يا) فِي نَدَاءِ الْقَرِيبِ ، يقول : « أَصْلُ النِّدَاءِ بـ (يا) أَنْ تَكُونَ لِلْبَعِيدِ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا ، وَقَدْ يُنَادَى بِهَا الْقَرِيبُ لِنَكْتٍ ، مِنْهَا ، (اظْهَارِ الْحَرَصَ فِي وَقْعِهِ عَلَى إِقْبَالِ الْمَدْعُوِّ) نَحْوُ : « يَا مُوسَى أَقْبِلْ » ، (٤٢) وَمِنْهَا ، (كَوْنِ الْخُطَابِ الْمَتْلُوِّ مَعْنًى بِهِ) نَحْوُ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ » (٤٣) ، وَمِنْهَا ، (قَصْدُ تَعْظِيمِ شَأْنِ الْمَدْعُوِّ) نَحْوُ : (يَا رَبِّ) وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : « فَأَنِّي قَرِيبٌ » (٤٤) ، وَمِنْهَا ، (قَصْدُ انْحِطَاطِهِ) كَقَوْلِ فِرْعَوْنَ ، « وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا » (٤٥) ، (٤٦) .

ودهبت طائفة أخرى من النحاة إلى أن (يا) موضوعة أصلاً لنداء البعيد والقريب على السواء ، يقول المبرد : « اذا كان صاحبك قريباً منك أو بعيداً ناديته

(٣٨) ينظر ، البرهان ، ج ٢ ص ٤١٥ .

(٣٩) البيت من الطويل ، وقد ورد في ديوانه ، ص ١١ .

(٤٠) الجَوَازُ ، التَّضَرُّعُ إِلَى اللَّهِ بِالْإِعْجَازِ .

(٤١) الكشاف ، ج ١ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ، وينظر ، المفصل ، ص ٣٠٩ ، وشرح المفصل ، ج ٨ ص ١٢١ .

(٤٢) سورة القصص ، الآية ٣١ .

(٤٣) سورة البقرة ، الآية ٢١ .

(٤٤) سورة البقرة ، الآية ١٨٦ .

(٤٥) سورة الاسراء ، الآية ١٠١ .

(٤٦) الاتقان ، ج ٢ ص ٨٢ ، وينظر ، مشترك الاقتران ، ج ١ ص ٤٤٨ ، والبرهان ، ج ٤ ص ٤٥٥ .

بـ (يا) «^(٧٧)، ويقول ابن الخشاب : « (يا) ، وهي الأصل ، تكون للقريب والبعيد »^(٧٨) . فهي عندهم مشتركة بين القريب والبعيد ، وذلك لكثرة استعمالها فيهما ،^(٧٩) وقالوا : إنَّ استعمالها في نداء القريب والبعيد على السواء هو الظاهر من استقراء كلام العرب ،^(٨٠) وقد أنكروا دعوى المجاز في استعمالها في نداء القريب ، يقول الاسترابادي ، « استعمالها في القريب والبعيد على السواء ، ودعوى المجاز في أحدهما أو التأويل خلاف الأصل »^(٨١) .

والذي أراه أنَّ استعمال (يا) في نداء البعيد والقريب ليس على السواء ، وإنَّما الأصل فيها أن تستعمل في نداء البعيد ، يؤيد ذلك أنَّها تنتهي بـ (الألف) المُلازمة لِمَدِّ الصوت ، وأنَّ استعمالها في نداء القريب إنَّما هو لإفادة معنى التوكيد في تنبيه المخاطب .

والأداة (يا) أعمُّ أدوات النداء وأوسعها استعمالاً ، لأنَّها تدور في جميع وجوهه ، فهي تستعمل في نداء القريب والبعيد ، والمستيقظ والنائم ، والغافل والمقبل ، كما تستعمل في الاستغاثة والتعجب ، وقد تدخل في النُدبة بدلاً من (وا) ، فلمَّا كانت تدور فيه هذا الدوران غدَّها النحاة أُمُّ الباب وأصلُّ أدوات النداء .^(٨٢)

والنحاة يُجمعون على أنَّ (يا) أكثر أدوات النداء استعمالاً .^(٨٣) وما أجمعوا عليه صحيح ، فالقرآن المجيد على كثرة استعمال النداء فيه لم يقع نداء فيه إلَّا بها .^(٨٤) وقال بعض القُرَّاء ، إنَّ (الهمزة) في قوله تعالى « أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ آَنَاءُ اللَّيْلِ »^(٨٥) - بقراءة تخفيف (الميم) - مستعملة أداة للنداء ، وقد استحسَن القُرَّاء

(٤٧) المقتضب ، ج ٤ ص ٢٢٥ .

(٤٨) المرتجل ، ص ١٩١ .

(٤٩) ينظر : الجنى الداني ، ص ٣٥٤ - ٣٥٨ ، ومفني اللبيب ، ج ٢ ص ٣٧٣ .

(٥٠) ينظر : همع الهوامع ، ج ١ ص ١٧٢ .

(٥١) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٣٨١ .

(٥٢) ينظر : المرتجل ، ص ١٩١ ، وشرح المفصل ، ج ٨ ص ١١٨ ، والمقرب ، ج ١ ص ١٧٥ - ١٧٦ ،

والاشباه والنظائر ، ج ٢ ص ٩٨ ، وهمع الهوامع ، ج ١ ص ١٧٢ .

(٥٣) ينظر : شرح المفصل ، ج ٨ ص ١١٨ ، ووصف المباني ، ص ٥٢ ، ومفني اللبيب ، ج ٢

ص ٣٧٣ ، والاشباه والنظائر ، ج ٢ ص ٩٨ .

(٥٤) ينظر : البحر المحيط ، ج ١ ص ٩٢ - ٩٣ ، والاشباه والنظائر ، ج ٢ ص ٩٨ ، ودراسات

لاسلوب القرآن الكريم ، ج ٢ ص ٦٢٥ .

(٥٥) سورة الزمر : الآية ٩ .

هذا الوجه ، يقول : « وقوله » أَمِنْ « هو قَانَتْ أَنَاءَ اللَّيْلِ » قرأها يحيى بن وثَّاب بالتخفيف ، وذكر ذلك عن نافع وحمة ، وفسروها ، يريد : (يا مَنْ هو قانت) . وهو وجه حَسَن ، العرب تدعو بـ (أَلْف) كما يدعون بـ (يا) ، فيقولون : (يا زَيْدُ أَقْبَلْ) و (أَزَيْدُ أَقْبَلْ) .. وهو كثير في الشعر . فيكون المعنى مردوداً بالدعاء كالمسوق ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ النَّاسِيَ الْكَافِرَ ثُمَّ قَصَّ قِصَّةَ الصَّالِحِ بِالْإِدَاءِ ، كما تقول في الكلام : (فلان لا يُصَلِّي ولا يصوم فَيَا مَنْ يُصَلِّي ويصوم أَبْشِرْ) ، فهذا هو معناه ، والله أعلم » (٥٦) . وأجاز فيها وجهاً ثانياً ، فقال : « وقد تكون (الألف) استفهاماً بتأويل (أَمْ) ، لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَضَعُ (أَمْ) فِي مَوْضِعِ (الْأَلْفِ) إِذَا سَبَقَهَا كَلَامٌ .. فيكون المعنى : أَمِنْ هو قانت - خفيف - كالأول الذي ذُكِرَ بالنسيان والكفر ؟ » (٥٧) .

وكون (الهمزة) في الآية للنداء بعيد ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي التَّنْزِيلِ نَدَاءٌ بِغَيْرِ الْأَدَاةِ (يا) ، والأقرب والأقوى أن تكون للاستفهام الذي يفيد التنبيه ، (٥٨) ، وتكون « مَنْ » مبتدأ ، وخبره محذوف لدلالة الكلام عليه ، تقديره : (أَمِنْ هو قانت گَمَنْ ليس كذلك ؟) (٥٩) . وقد ورد استعمال (الهمزة) للاستفهام في تراكيب مماثلة في آيات كثيرة ولم يُصَرِّحْ فيها بخبر المبتدأ نحو قوله تعالى : « أَفَمَنْ زَيْنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ؟ » (٦٠) ، وقوله : « أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ ؟ » (٦١) . وقد جاء هذا الخبر مُصَرِّحاً به في تراكيب أخرى مماثلة في نحو قوله تعالى : « أَفَمَنْ كَانَ عَلَى يَتِيئَةٍ مِنْ رَبِّهِ گَمَنْ زَيْنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ ؟ » (٦٢) وقوله تعالى : « أَفَمَنْ أَتَّبَعَ رِضْوَانُ اللَّهِ گَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ ؟ » (٦٣) يقول ابن هشام في قوله

(٥٦) معاني القرآن ، ج ٢ ص ٤١٦ .

(٥٧) معاني القرآن ، ج ٢ ص ٤١٦ ، وينظر : الصَّحَّةُ فِي الْقَرَامَاتِ السَّبْعِ ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ ، والبرهان ، ج ٤ ص ٤٥٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج ١ ص ٢١٧ .

(٥٨) ينظر : مفصل اعراب القرآن ، ج ٢ ص ٢٥٨ .

(٥٩) ينظر : الجنى الدانى ، ص ٢٦ ، والكشاف ، ج ٢ ص ٣٩٠ .

(٦٠) سورة فاطر ، الآية ٨ ، وينظر : الكشاف ، ج ٢ ص ٢١٠ .

(٦١) سورة الزمر ، الآية ٢٢ ، وينظر : الكشاف ، ج ٢ ص ٣٩٤ .

(٦٢) سورة محمد ، الآية ١٤ .

(٦٣) سورة آل عمران ، الآية ١٦٢ .

تعالى « أَمَنْ هُوَ قَانَتْ أَنَاءَ اللَّيْلِ » - بقراءة تخفيف « الميم » - « وكون » الهمزة « فيه للنداء هو قولُ الفراء ، وَيُبَعِّدُهُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي التَّنْزِيلِ نَدَاءٌ بِغَيْرِ (يا) ، وَيُقَرَّبُهُ سَلَامَتُهُ مِنْ دَعْوَى الْمَجَازِ ، إِذْ لَا يَكُونُ الِاسْتِفْهَامُ مِنْهُ تَعَالَى عَلَى حَقِيقَتِهِ ، وَمِنْ دَعْوَى كَثْرَةِ الْحَذَفِ ، إِذْ التَّقْدِيرُ عِنْدَ مَنْ جَعَلَهَا لِلِاسْتِفْهَامِ ، (أَمَنْ هُوَ قَانَتْ خَيْرٌ أَمْ هَذَا الْكَافِرُ ؟) أَيْ ، الْمُخَاطَبُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ، « قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا »^(٦٤) ، فَحُذِفَ شَيْئَانِ ، مُعَادِلُ الهمزة والخبر ...

وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ : .. لِحَاجَةٍ فِي الْآيَةِ إِلَى تَقْدِيرِ مُعَادِلٍ ، لَصِحَّةِ تَقْدِيرِ الْخَبَرِ بِقَوْلِكَ ، (كَمَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ ؟) ، وَقَدْ قَالُوا فِي قَوْلِهِ « أَمَنْ هُوَ قَانَتْ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ؟ »^(٦٥) ، إِنَّ التَّقْدِيرَ ، (كَمَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ ؟) .. وَقَالُوا : التَّقْدِيرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « أَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ »^(٦٦) أَيْ ، (كَمَنْ يَنْتَعِمُ فِي الْجَنَّةِ ؟ »^(٦٧)

٣ - أَيْ

أداة موضوعة لنداء البعيد أو المتوسط أو القريب ، على خلاف للنحاة في ذلك^(٦٨) ، حيث ذهب بعضهم إلى أنها موضوعة لمد الصوت في نداء البعيد^(٦٩) ، وذهب آخرون إلى أنها موضوعة كالهمزة لنداء القريب^(٧٠) ، ويرى ابن الخشاب أن (أَيْ) للقريب ، و (الهمزة) لما هو أقرب^(٧١) ، وقد تناقضت فيها أقوال بعضهم مثل ابن يعيش ، حيث قال ، إنها موضوعة لرفع الصوت ومدّه في نداء البعيد^(٧٢) ، وقال في موضع آخر ، إنها تستعمل استعمال (الهمزة) في نداء القريب^(٧٣) .

(٦٤) سورة الزمر ، الآية ٨ .

(٦٥) سورة الرعد ، الآية ٢٢ .

(٦٦) سورة الزمر ، الآية ٢٤ ، وينظر : الكشاف ، ج ٢ ص ٢٩٦ .

(٦٧) مفني اللبيب ، ج ١ ص ١٢ - ١٤ .

(٦٨) ينظر : مفني اللبيب ، ج ١ ص ٧٦ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٧٢ ، وشرح شواهد المفني ج ١ ص ٢٣٤ .

(٦٩) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ، والمقتضب ، ج ٤ ص ٢٢٢ ، والاصول في النحو ، ج ١ ص ٤٠٠ - ٤٠١ ، والمقرب ، ج ١ ص ١٧٥ - ١٧٦ ، وشرح ابن عقيل ، ج ٢ ص ٢٠١ .

(٧٠) ينظر : المفصل ، ص ٢٠٩ ، والكشاف ، ج ١ ص ٢٢٤ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٨١ .

(٧١) ينظر : المرتجل ، ص ١٩١ .

(٧٢) ينظر : شرح المفصل ، ج ٢ ص ١٥ .

(٧٣) ينظر : المصدر نفسه ، ج ٨ ص ١١٨ .

وأرى أَنَّ الأداة (أَي) لاتصلح أن تكون أداة لنداء البعيد ، وإنَّما هي تصلح أن تكون أداة لتنبيه القريب ، وذلك لِأَنَّ سكون (الياء) فيها لَا يُعِينُ على مدِّ الصوت ورفعها بها ، وهي على العكس من ذلك لو كانت (الياء) فيها مفتوحةً ، كما هو الحال في الأداة (أَيَا) ، فَإِنَّهَا تُعِينُ على مدِّ الصوت ورفعها بها . مع أَنَّهُ لَاشَكُّ في أَنَّ المدَّ فيها أَكْثَرُ منه في (الهزة) ، ولذلك فليس بعيداً القول ، إِنَّ (أَي) لتنبيه القريب ، و (الهزة) لتنبيه مَنْ هو أَقْرَبُ .

ومن استعمال (أَي) في النداء قول الشاعر ،^(٧٤)

أَلَمْ تَسْمَعِي أَيَّ عَبْدٍ فِي رَوْنَقِ الصُّحَى بكاء حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ

٤ - (أَيَا) وَ (هَيَا) :

أداتان قد أُجمِعَتِ النحاةُ على أَنَّهُما موضوعتان لِمدِّ الصوت في نداء البعيد^(٧٥) ، وَخَرَقَ الجوهرى هذا الاجماعَ فقال ، إِنَّ (أَيَا) يُنادى بها القريب والبعيد .^(٧٦)

وَلَاشَكُّ في أَنَّ المدَّ في هاتين الأداتين أَكْثَرُ منه في (يَا) ، ولذلك فهما لَاتُستخدَمان إِلَّا في نداء البعيد . ويرى ابن الخشاب أَنَّ (أَيَا) لِمَا بَعْدَ ، و (هَيَا) لما هو أَبْعَدُ مِنَ الْمُنَادَى بـ (أَيَا)^(٧٧) .

وقد اختلفت النحاة في أصل (هَيَا) ، فذهب أَكْثَرُهُم إلى أَنَّها أصل قائم بنفسه^(٧٨) . وذهب آخرون إلى أَنَّ أصلها هو ، (أَيَا) أَبْدَلَتْ هَمْزُهَا هاء .^(٧٩) وذهب بعضهم إلى أَنَّ أصلها هو ، (يَا) أَدْخَلَتْ عَلَيْهَا (هاء) التنبيه مبالغة .^(٨٠)

(٧٤) البيت لكثير عزة ، وهو من الطويل ، وقد ورد في : الجمل ، للزجاجي ، ص ١٦٨ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ٧٦ ، ومع الهوامع ، ج ١ ص ١٧٢ ، وديوانه ، ج ١ ص ٢٢١ .
(مجموع شواهد العربية ، ج ١ ص ١٥٧) :

(٧٥) ينظر ، الكتاب ، ج ٢ ص ٢٩٩ - ٢٢٠ ، والمقتضب ، ج ٤ ص ٢٢٥ ، والمفصل ، ص ٢٠٩ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٥ ، ج ٨ ص ١١٨ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٨١ .

(٧٦) ينظر ، مختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٦٦٠ هـ) ، القاهرة ١٩٥٠ ، (أَيَا) ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٠ ، ومع الهوامع ، ج ١ ص ١٧٢ .

(٧٧) ينظر ، المرجل ، ص ١٩١ .

(٧٨) ينظر ، شرح المفصل ، ج ٨ ص ١١٨ ، ومع الهوامع ، ج ١ ص ١٧٢ .

(٧٩) ينظر ، المرجل ، ص ١٩١ ، وشرح المفصل ، ج ٨ ص ١١٨ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٠ .

(٨٠) ينظر ، شرح المفصل ، ج ٨ ص ١١٩ .

وليس بعيداً أن تكون (هَيَا) في أصلها (أَيَا) ، وذلك لأن (أَيَا) أكثر استعمالاً من (هَيَا) ^(٨١) ، ولأن من سُنن العرب في كلامهم ابدال (الهمزة) هاء ، فقالوا ، (أَيَا) و (هَيَا) ، و (إِيَاكَ) و (هِيَاكَ) ، و (أَتَمَّالُ السَّنَامِ) و (أَتَمَّهْلُ) إذا انتصب ، و (أَرَحْتُ دَابَّتِي) و (هَرَحْتُهَا) ، و (أَرَقْتُ الْمَاءَ) و (هَرَقْتُهُ) . ^(٨٢)

ومن استعمالهما أداتين للنداء قول الشاعر ، ^(٨٣)

أَيَا جَبَلِي نَعْمَانَ بِاللَّهِ خَلِيَا نَسِيمَ الصَّبَا يُخْلِصُ إِلَيَّ نَسِيمَهَا

وقول الآخر ، ^(٨٤)

فَأَصَاحُ يَزْجُو أَنْ يَكُونَ حَيَا ويقولُ مِنْ فَرَجٍ هَيَا رَبَّأ

٥ - (وا)

أداة تستعمل في الندبة ، و (الندبة) ، نداء خاص لأنها نداء الهالك ، لذلك فهي موضع يقتضي رفع الصوت ومده ، لأنها تفجّع على مَنْ مَاتَ وَبَعْدَ عَنْهُمْ ، ولما كانوا يرفعون أصواتهم عندها ويمدّونها لإسماع جميع الحاضرين ، فهم يستعملون فيها أدوات المدّ (وا) و (يا) ، وقد لا يكتفون بما فيهما من مدّ ، فيلحقون آخر الاسم المندوب مدّاً آخر ، هو (الألف) التي تلحقها (الهاء) في الوقف ، مبالغة في مدّ الصوت والترنم به لأنّ الهالك في غاية البعد ، يقول سيبويه ، « و (الندبة) يلزمها (يا) و (وا) ، لأنهم يختلطون ويذعنون ما قد فاتَ وَبَعْدَ عَنْهُمْ ، ومع ذلك أنّ (الندبة)

(٨١) ينظر : المصدر نفسه ، الموضع نفسه .

(٨٢) ينظر : الصاحبي ، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ ، والمزهر ، ج ١ ص ٤٦٢ ، وتأويل مشكل القرآن ،

ص ٢٠٢ - ٢٠٣ ، والمحتسب ، ج ١ ص ٣٩ - ٤٠ .

(٨٣) البيت لمجنون ليلى ، وهو من الطويل ، وقد ورد في : مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٠ ،

والاغاني ، ج ١ ص ١٧٠ ، ج ٥ ص ٢٤ ، وديوانه ، ص ٢٥١ .

(مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ٢٤٥) .

(٨٤) البيت لا يعرف قاله ، وهو من الكامل ، وقد ورد في : الخصائص ، ج ١ ص ٢٩ ، ٢١٩ ،

ومفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٠ .

(مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ٢٢) .

كَأَنَّهُمْ يَتَرَنَّمُونَ فِيهَا ، فَمَنْ ثَمَّ أَلْزَمَهَا الْمَدَّ ، وَأَلْحَقُوا آخَرَ الْأَسْمِ الْمَدَّ مِبَالِغَةً فِي التَّرَنُّمِ « (٨٥) .

وَالْأَدَاةُ (وَا) أَكْثَرُ اخْتِصَاصًا بِالنَّدْبَةِ مِنْ (يَا) ، لِأَنَّ الْمَدَّ الْكَائِنَ فِي الْوَاوِ وَالْأَلْفِ (وَا) أَكْثَرُ مِنَ الْمَدَّ الْكَائِنِ فِي الْيَاءِ وَالْأَلْفِ (يَا) (٨٦) .

وَجَهْورُ النُّحَاةِ عَلَى أَنَّ (وَا) مَخْتَصَّةٌ بِالنَّدْبَةِ ، لَا تَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهَا ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا قَدْ تَسْتَعْمَلُ فِي النَّدَاءِ الْمُحْضِ فَيَقَالُ : (وَازِيدُ أَقْبِلْ) ، وَهُوَ قَلِيلٌ (٨٧) .

وَذَكَرَ الْمُرَادِيُّ أَنَّ النُّحَوِيِّينَ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي أَصْلِ (وَا) ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا أَصْلُ بَرَأْسِهِ ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ أَصْلَهَا هُوَ ، (يَا) أُبْدِلَتْ يَأُوهَا وَآوَأُ (٨٨) . وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الرَّأْيَ الْأَوَّلَ هُوَ الْأَقْوَى ، وَالرَّأْيَ الثَّانِي ضَعِيفٌ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُرَادِيُّ نَفْسَهُ (٨٩) .

٦ - (آ) وَ (آئِي)

لَمْ يَذْكُرْ سِيبَوِيهِ الْأَدَاتَيْنِ : (آ) بِالْمَدِّ ، وَ (آئِي) بِالْمَدِّ وَالسَّكُونِ ، وَذَكَرَهُمَا بَعْضُ النُّحَاةِ ، وَقَالُوا : إِنَّهُمَا تَسْتَعْمَلَانِ فِي نَدَاءِ الْبَعِيدِ (٩٠) . وَهُمَا فِي الْأَصْلِ مِمَّا حَكَاهُ الْكُوفِيُّونَ عَنِ الْعَرَبِ الَّذِينَ وَثَقُوا بِعَرَبِيَّتِهِمْ وَتَوَسَّعُوا فِي الْأَخْذِ عَنْهُمْ (٩١) .

أَمَّا رَأْيُ الْبَلَاغِيِّينَ فِي أَدَوَاتِ النَّدَاءِ وَاسْتِعْمَالَاتِهَا وَمَعَانِيهَا ، فَتَحَنَّنْ نَجْدَ السَّكَائِي فِي قِسْمِ « عِلْمُ الْمَعَانِي » مِنْ كِتَابِهِ « مِفْتَاحُ الْعُلُومِ » يُحِيلُ الْقَارِئَ عَلَى قِسْمِ « عِلْمُ النُّحُو » مِنَ الْكِتَابِ نَفْسَهُ لِلْوُقُوفِ عَلَى « مَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّدَاءِ مِنْ حُرُوفِهِ ، وَتَفْصِيلِ الْكَلَامِ فِي مَعَانِيهَا » (٩٢) ، وَهُوَ لَا يَضِيفُ شَيْئًا عَلَى مَا قَالَهُ النُّحَاةُ فِيهَا ، فَهُوَ يَرَى أَنَّ

(٨٥) الْكِتَابُ ، ج ٢ ص ٢٢١ ، وَيَنْظُرُ : الْمُقْتَضِبُ ، ج ٤ ص ٢٢٢ ، وَالْأَصُولُ فِي النُّحُو ، ج ١ ص ٤٢٢ - ٤٢٣ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَّةُ ، ج ١ ص ١٥٦ ، وَالْمَحْتَسِبُ ، ج ١ ص ٢٢٢ .

(٨٦) يَنْظُرُ : شَرَحَ الْمَفْصَلُ ، ج ٨ ص ١٢٠ .

(٨٧) يَنْظُرُ : شَرَحَ الْكَافِيَّةُ ، ج ١ ص ١٥٦ ، ج ٢ ص ٢٨١ ، وَالْجَنَى الدَّانِي ، ص ٢٥٢ ، وَمَفْنَى اللَّبِيبِ ، ج ٢ ص ٣٦٩ ، وَهَمَّعَ الْهَوَامِعُ ، ج ١ ص ١٧٢ .

(٨٨) يَنْظُرُ : الْجَنَى الدَّانِي ، ص ٢٥٢ .

(٨٩) يَنْظُرُ : شَرَحَ الْكَافِيَّةُ ، ج ٢ ص ٢٨١ ، وَمَفْنَى اللَّبِيبِ ، ج ١ ص ٢٠ .

(٩٠) يَنْظُرُ : هَمَّعَ الْهَوَامِعُ ، ج ١ ص ١٧٢ .

(٩١) مِفْتَاحُ الْعُلُومِ ، ص ١٥٤ .

الأدوات (يا) و (أيا) و (هيا) تستعمل لنداء البعيد حقيقةً أو حكماً ، وأن استعمالها في نداء القريب الفطن إنما هو من المجاز الذي يراد به معنى (الاستبعاد) ، أو (التعظيم) . وأن (أي) و (الهمة) لنداء القريب ، وقد تستعمل فيه (يا) أيضاً . و (وا) للندبة خاصة . (١٣) .

أما الخطيب القزويني فقد أمسك عن الكلام في أدوات النداء ومعانيها (١٤) ، وتابعه في ذلك التفتازاني (١٥) ، والسبكي الذي يقول في (النداء) : « وأحكامه معلومة في النحو » (١٦) ، ولم يفضل الحديث فيها من أصحاب شروح التلخيص سوى ابن يعقوب المغربي الذي تحدث بما تحدث به النحاة عن علة استعمال أدوات النداء الموضوعة للبعيد في نداء القريب ، ولكنه زاد عليهم القول : إن (الهمة) و (أي) الموضوعتين أصلاً لنداء القريب ، قد تستعملان في نداء البعيد تنزيلاً له منزلة القريب ، وذلك لحضوره في القلب حتى صار كالمشهود الحاضر (١٧) .

(المنادى) وعامل النصب فيه

(المنادى) في اصطلاح النحاة : « هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديرًا » (١٨) .

إنّ (النداء) - كما في قولنا (يا زيد) - ليس بجملة ، ولا قسم من جملة ، وهو مع ذلك كلام تام ، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه ، يؤدي معنى طلب اقبال المخاطب ، ولا يحتاج في ذلك الى غيره مظهراً كان أو مقدراً ، يقول ابن الخشاب : « إنّ الحرف لا يستقلّ به مع الاسم كلام تام إلا في النداء نحو قولك : (يا زيد) » (١٩) .

(٩٢) ينظر : مفتاح العلوم ، ص ٤٩ .

(٩٣) ينظر : الايضاح ، ج ١ ص ١٤٦ .

(٩٤) ينظر : مختصر التفتازاني - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٣٣٢ - ٣٣٨ .

(٩٥) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٣٣٢ - ٣٣٤ .

(٩٦) ينظر : مواهب الفتاح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٣٣٢ - ٣٣٤ ، وحاشية الدسوقي -

شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٣٣٤ .

(٩٧) التمریفات ، ص ٢٥٠ ، وينظر : شرح الكافية ، ج ١ ص ١٣١ ، وممترك الاقران ، ج ١

ص ٤٤٦ - ٤٤٧ .

(٩٨) المرتجل ، ص ٢٦ - ٢٧ .

ولكنَّ النحاة لم يسلّموا بهذه الحقيقة ، وأنما راحوا يحقّقون الأمر ، ثم انتهوا الى القول ، إنّ (النداء) إنّما كان كلاما تاما بتقدير فعل مضمر ، يقول الجرجاني : « وجملّة الأمر ، أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلا ، ولا من حرف واسم إلا في النداء ، نحو (يا عبدالله) ، وذلك أيضا اذا حقق الأمر كان كلاما بتقدير الفعل المضمر الذي هو (أعني) و (أريد) و (أدعو) . و (يا) دليل عليه وعلى قيام معناه في النفس » (١٩) .

وكان الدافع للنحاة على سلوك هذا السبيل ، أنهم وجدوا الاسم المنادى يقع منصوبا بعد أداة النداء ، إلا اذا كان علما مفرداً أو نكرة مقصودة فيضم ، وكان من قواعدهم أنه لا يعمل النصب في الأسماء إلا الأفعال ، ولذلك هم قدّروا للمنادى فعلا ناصبا ، يقول سيبويه ،

« ومما ينتصب في غير الأمر والنهي ، على الفعل المتروك اظهاره ، قولك (يا عبدالله) والنداء كله . وأما (يا زيد) فله علّة سترها في باب النداء إن شاء الله تعالى . حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل ، كأنه قال ، (ياأريذ عبدالله) ، فحذف (أريد) ، وصارت (يا) بدلا منها ، لأنك اذا قلت ، (يا فلان) علّم أنك تريده » (٢٠) .

فالنحاة قد عالجوا (المنادى) على أنه مفعول به ، يقول أبو البركات الأنباري ، « فإن قيل ، فلم كان المضاف والنكرة منصوبين ؟ قيل ، لأنّ الأصل في كل منادى أن يكون منصوبا لأنّه مفعول ، إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه ، فبقي ما سواه على الأصل » (٢١) .

واستدلوا على أنّ الأصل في كلّ منادى النصب على أنه مفعول به ، بقول العرب ، (ياإياك) ، فقالوا ، إنّ العرب قد كنّوا عن المنادى بضمير النصب لما كان في أصله منصوبا . علما بأنّ العرب قد كنّوا عنه بضمير الرفع أيضا فقالوا ، (ياأنت) ، يقول

(٩٩) دلائل الإعجاز ، ص ٤٧ .

(١٠٠) الكتاب ، ج ١ ص ٢٩١ ، وينظر ، ص ٢٩٤ ، ٢٩٦ - ٢٩٧ ، ٤٢١ .

(١٠١) أسرار العربية ، ص ٢٢٩ ، وينظر ، شرح المفصل ، ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ ، وشرح لفظ الندي ، ص ٢٠٢ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٧٢ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ٧٥٤ ، ٧٦٩ ، وخزانة الأدب ، ج ١ ص ٤٢٠ .

سيبويه ، « ومما يدلّك على أنه ينتصب على الفعل ، وأنّ (يا) صارت بدلا من اللفظ بالفعل ، قولُ العرب ، (ياإِيّاكَ) ، إنّما قلتُ ، (ياإِيّاكَ أعني) ، ولكنهم حذفوا الفعلَ ، وصار (يا) و (أيّا) و (أي) بدلا من اللفظ بالفعل . وزعم الخليل رحمه الله أنّه سمعَ بعضَ العرب يقول ، (ياأنتَ) ، فزعم أنّهم جعلوه موضعَ المفرد »^(١٣) . كما استدلوا على ذلك أيضا بنصب المنادى المضاف نحو (يا عبدالله) ، والمشابه له نحو (ياخيّرأ من زيد) ، والمنكور نحو (يارجلا)^(١٤) .

فمذهب جمهور البصريين أنّ العاملَ في المنادى فعلٌ قد أُضمر إضماراً لازماً طلباً للخفة ، وأقيمت أداة النداء مقامه ، يقول السيوطي ، « إنّما وجب اضمار الفعل العامل في المنادى .. لأنّ الواضع تصوّر في ذهنه أنه لو نطقَ به لكثُر استعماله ، فألزمه الإضمار طلباً للخفة ، لأنّ كثرة الاستعمال مظنة التخفيف ، وأقام مقامه في النداء حرفاً يدلّ عليه في محله »^(١٥) .

ومع أنّ أداة النداء قد أقيمت مقامَ الفعل ، وأبدلت منه ، إلّا أنّ المنادى عندهم منصوب على الفعل المحذوف ، يقول المبرد ، « اعلم أنّك إذا دعوتَ مضافا نصبته ، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك (يا عبدالله) ، لأنّ (يا) بدل من قولك (أدعو عبدالله وأريد) ، لا أنّك تُخبر أنّك تفعل ، ولكن بها وقع أنّك قد أوقعت فعلا ، فاذا قلتُ ، (يا عبدالله) فقد وقع دعاؤك بـ (عبدالله) ، فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلُك . وكذلك كلّ ما كان نكرة »^(١٦) .

وقد ألمح ابنُ جنّي الى فساد قول النحاة بتقدير فعل ناصب محذوف في النداء ، وذلك لأنّ إظهار هذا الفعل يزيلُ غرضَ الكلام ، فيحيل معنى النداء ويفسده ، إذ يقبله من الإنشاء الى الخبر ، يقول في « باب الاعتلام لهم بأفعالهم » : « ظاهر هذا الحديث طريف ، ومحصوله صحيح ، وذلك اذا كان الأول المردود اليه الثاني جاريا على صحّة عِلّة .

(١٣) الكتاب ، ج١ ص ٢٩١ .

(١٤) ينظر ، شرح المفصل ، ج١ ص ١٢٧ .

(١٥) الاشباه والنظائر ، ج١ ص ٢٦٩ ، وينظر ، ص ٤٩ ، ١٢٦ .

(١٥) المقتضب ، ج١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

من ذلك أن يقول قائل ، اذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى ، كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأجس ، ألا ترى أنهم يقولون ، (الذي في الدار زيد) وأصله ، (الذي استقر أو ثبت في الدار زيد) ، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنى ، ولا يزال غرضاً . فكيف بهم في ترك اظهاره في النداء ، ألا ترى أنه لو تُجسِمَ إظهاره فقيلاً ، (أدعو زيدا) و (أنادي زيدا) ، لاستحال أمر النداء ، فصار الى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، و (النداء) ممّا لا يصحّ فيد تصديق ولا تكذيب « (١٠٦) .

وقد استند ابنُ مضاء بعد ذلك الى رأي ابن جنبي ، وأنكر على النحاة تكلفهم في تقدير العوامل المحذوفة ، تطبيقاً لقاعدتهم بأن كل منصوب لابد له من ناصب ، ممّا كان يؤدي بصناعة النحو الى « تغيير كلام العرب ، وحطه عن رتبة البلاغة الى هُجْنَةٍ عَمِيٍّ ، وادعاء النقصان فيما هو كامل ، وتحريف المعاني عن المقصود بها » (١٠٧) . وقد قسم العوامل المحذوفة في صناعة النحويين الى ثلاثة أقسام ، وقال في (القسم الثالث) ، « .. وأما القسم الثالث فهو مضمّر ، اذا أظهر تغيّر الكلام عما كان عليه قبل إظهاره . كقولنا ، (يا عبد الله) ، وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم (عبد الله) ، و (عبد الله) عندهم منصوب بفعل مضمّر تقديره ، (أدعو) أو (أنادي) ، وهذا اذا أظهر تغيّر المعنى وصار النداء خبراً » (١٠٨) .

وقد احتاط بعضُ النحاة لهذا الأمر فأكدوا على امتناع اظهار الفعل المضمّر في النداء ، وامتناع التلّفظ به ، لكيلا ينقلب النداء من الإنشاء الى الخبر يقول الجرجاني ، « اعلم أن أصل المُنَادَى المفعولية ، على تقدير (أدعو) أو (أريد) ، إلا أنهم تركوا إظهارَ هذا الفعل ، وجعلوا (يا) كَالْخَلْفِ منه لدلالته عليه ، وكان في ذلك اختصارٌ ورفَعٌ لبسٌ ، إذ لو قيل ، (أدعو زيدا) أو (أريد زيدا) لجاز أن يُظنّ بالمتكلّم أنه قصّد الاخبارَ بدعائه زيدا فيما يُستقبلُ ، لِأَن (أفعل) لا يختصّ بالحال ، بل يكونُ مشتركاً بينه وبين الاستقبال ، فلما كان كذلك التزم ترك اظهار هذا الفعل ، وجعل (يا) كالنائب عنه ، فصار قولك (يا عبد الله) و (يا غلام

(١٠٦) الفصائل ، ج ١ ص ١٨٦ .

(١٠٧) الرد على النحاة ، ص ٨٨ .

(١٠٨) الرد على النحاة ، ص ٨٨ - ٩٠ .

زيد) يَفِيدُ في أَنْكَ في حالِ دُعائه ، وَأَنَّ في نَفْسِكَ ارادةً متوجهةً اليه وَقَصْداً مختصاً به . وقال صاحبُ الكتاب ، « إِنَّ الْأَصْلَ أَنْ تَقُولَ ، (يَاإِيَّاكَ أَعْنِي) » ، فمعنى هذا أَنَّ الْمُنَادَى مَنْصُوبٌ وَمُخَاطَبٌ ، فَالْأَصْلُ أَنْ يُؤْتَى بِالضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ ، الَّذِي هُوَ (إِيَّاكَ) ، إِلَّا أَنَّ الْأِسْمَ الظَّاهِرَ ، نَحْوُ ، (عِبَادَ اللَّهِ) ، قَامَ مَقَامَهُ ، وَنَابَ (يَا) عَنِ الْفِعْلِ النَّاصِبِ لَهُ ، وَكَأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ (يَا) وَبَيْنَ (أَعْنِي) لِيَجْعَلَ (يَا) دَلِيلًا عَلَى كَوْنِ الْمُتَكَلِّمِ فِي حَالِ الدُّعَاءِ وَتَنْبِيْهُا عَلَى ذَلِكَ ، غَيْرَ أَنَّهُمْ اخْتَصَرُوا فَاضْمَرُوا هَذَا الْفِعْلَ اضْمَارًا لَازِمًا ، وَصَارَ (يَا) كَالْعَوَظِ مِنْهُ . وَكَانَ هَذَا أَذْهَبَ فِي الْجَزْمِ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ لَا يَلْتَبَسُ بِالْخَبَرِ^(١٠٩) ، وَيَقُولُ ابْنُ الْخَشَابِ ، « إِنَّ (الْمُنَادَى) مَفْعُولٌ ، وَحَرْفُ النَّدَاءِ نَائِبٌ عَنِ الْفِعْلِ ، إِلَّا أَنَّهُ فِعْلٌ لَا يَصِحُّ أَظْهَارُهُ ، لِأَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ لَكَانَ خَبْرًا ، وَ (النَّدَاءُ) لَيْسَ بِخَبَرٍ ، لِأَنَّهُ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الْكَلَامِ لَا يَحْتَمِلُ الْبُصْدُقَ وَلَا الْكُذْبَ^(١١٠) . وَيَقُولُ ابْنُ يَعِيشَ ، « وَالنَّاصِبُ لَهُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ تَقْدِيرُهُ ، (أَنْادِي زَيْدًا) ، أَوْ (أُرِيدُ) ، أَوْ (أَدْعُو) ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ . وَلَا يَجُوزُ أَظْهَارُ ذَلِكَ ، وَلَا اللَّفْظُ بِهِ ، لِأَنَّ (يَا) قَدْ نَابَتْ عَنْهُ ، وَلِأَنَّكَ إِذَا صَرَّحْتَ بِالْفِعْلِ وَقُلْتَ ، (أَنْادِي) أَوْ (أُرِيدُ) كَانَ إِخْبَارًا عَنْ نَفْسِكَ ، وَ (النَّدَاءُ) لَيْسَ بِإِخْبَارٍ ، وَأَمَّا هُوَ نَفْسُ التَّصْوِيتِ بِالْمُنَادَى ، ثُمَّ يَقَعُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ فِيمَا بَعْدَ فَتَقُولُ ، (نَادَيْتُ زَيْدًا)^(١١١) .

كما احتاط له آخرون بالقول ، إِنَّ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ لَا يَخْرُجُ بِالنَّدَاءِ مِنَ الْإِنْشَاءِ إِلَى الْخَبَرِ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ مَقْصُودٌ بِهِ الْإِنْشَاءُ ، يَقُولُ الْاِسْتِرْبَادِي ، « وَمَا أورد ههنا الزاما من أَنَّ الْفِعْلَ لَوْ كَانَ مَقْدَرًا ، أَوْ كَانَ (يَا) عَوْضًا مِنْهُ ، لَكَانَ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً ، غَيْرَ لَازِمٍ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ مَقْصُودٌ بِهِ الْإِنْشَاءُ ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقْدَرَ بِلَفْظِ الْمَاضِي ، أَيْ ، (دَعَوْتَ) أَوْ (نَادَيْتَ) ، لِأَنَّ الْأَغْلَبَ فِي الْأَفْعَالِ الْإِنْشَائِيَّةَ مَجِيئُهَا بِلَفْظِ الْمَاضِي^(١١٢) . وَيَقُولُ ابْنُ هِشَامٍ فِي ذَلِكَ أَيْضًا ، « (الْمُنَادَى) ، نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَفْعُولِ بِهِ .. وَبَيَانُ كَوْنِهِ مَفْعُولًا بِهِ أَنَّ قَوْلَكَ (يَا عِبَادَ اللَّهِ) أَصْلُهُ ، (يَا أَدْعُو

(١٠٩) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ٧٥٢ - ٧٥٤ .

(١١٠) المرتجل ، ص ١٩١ - ١٩٢ .

(١١١) شرح المفصل ، ج ١ ص ١٢٧ ، وينظر : همع الهوامع ، ج ١ ص ١٧١ ، والأشباه والنظائر ،

ج ١ ص ١٦٢ .

(١١٢) شرح الكافية ، ج ١ ص ١٣٢ .

عبدالله (ف (يا) ، حرف تنبيه ، و (أدعو) ، فعل مضارع قصد به الإنشاء لا الإخبار ، وفاعله مستتر ، و (عبد الله) ، مفعول به « (١١٣) » .

وذهب بعض البصريين الى أن العامل في المنادى ليس فعلاً مضمرًا ، وإنما هو أداة النداء نفسها ، وذلك لقوتها في نفسها ، وشبهها الفعل ، وسدّها مسدّه ، يقول ابن جني : « .. فلما قويت (يا) في نفسها ، وأوغلت في شبه الفعل ، تولّت بنفسها العمل .. لأنك اذا قلت ، (يا عبدالله) تم الكلام بها وبمنصوبها بعدها ، فوجب أن تكون هي كأنها الفعل المستقلّ بفاعله ، والمنصوب هو المفعول بعدها » (١١٤) . وقد خالفهم آخرون ، يقول السيوطي ، « وأما حرف النداء فعامل في المنادى عند بعضهم ، والذي يظهر خلافه ، ولو كان عاملاً لما جاز حذفه وإبقاء عمله » (١١٥) .

ونقل قول ابن مالك ، « إن المرب لم تقدر أحرف النداء عوضاً من (أدعو) أو (أنادي) لإجازتهم حذفها » (١١٦) ، ونقل قول الشلوين ، « الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الأفعال خاصة ، لأنها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها ، إذ ليس حرف معنى يخلو من معنى الفعل ، فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها ، وإنما يعمل منها ما توفرت فيه أشباه الفعل ، كتوفرها في (إن وأخواتها) و (ما الحجازية) ، ولهذا لم تعمل (يا) في النداء لأن تلك الأشياء ليست موجودة فيها » (١١٧) .

وذهب أبو علي الى أن أدوات النداء ليست بحروف ، وإنما هي أسماء أفعال بمعنى ، (أدعو) ، ك (أف) بمعنى ، (اتضرّج) ، وليس ثم فعل مقتر (١١٨) ، ومنع بعض النحاة ذلك ، يقول الاسترابادي ، « ومنع بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين ، و (الهمزة) من أدوات النداء ... وقيل : لو كان اسم فعل لم معنى دون المنادى لكونه جملة » (١١٩) .

(١١٢) شرح شذور الذهب ، ص ٢١٥ ، وينظر : مفتي اللبيب ، ج ٢ ص ٢٧٢ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٧١ .

(١١٤) الخصائص ، ج ٢ ص ٢٧٧ - ٢٧٨ ، وينظر : اللامات ، ص ٥٨ ، وشرح المفصل ، ج ٨ ص ١٢٠ - ١٢١ .

(١١٥) الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٤٤ ، وينظر : ج ٢ ص ٢١ .

(١١٦) الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ١٦٩ .

(١١٧) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٢٠٤ .

(١١٨) ينظر : شرح المفصل ، ج ١ ص ١٢٧ ، ج ٨ ص ١٢١ ، والأشباه والنظائر ، ج ٢ ص ١٢ .

(١١٩) شرح الكافية ، ج ١ ص ١٢٢ ، وينظر : شرح المفصل ، ج ٨ ص ١٢١ .

وذهب الجرجاني إلى أن أدوات النداء بمنزلة الأفعال ، أو هي أفعال في المعنى ، « فَلَمَّا أَمَالُوا (يا) عَلِمْتُ أَنْ ذَلِكَ لِنِيَابَتِهِ عَنِ الْفِعْلِ ، وَاكْتِسَابِهِ أَدْنَى تَمَكُّنٍ ، فَصَارَ قَوْلُكَ (يَازَيْدُ) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ (رَمَى زَيْدٌ) ، فِي أَنَّهُ فِعْلٌ فِي الْمَعْنَى ، وَلِذَلِكَ جَازٍ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى الْحَرْفِ ، نَحْوُ : (يَا زَيْدُ) ، كَمَا يَدْخُلُ فِي : (نَصَحْتُكَ) وَ (نَصَحْتُ لَكَ) ، وَلَوْلَا كَوْنُهُ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الْحَرْفِ ، لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يِعْمَلُ فِي الْحَرْفِ » (١٣٠) .

وذهب آخرون إلى أن أدوات النداء أفعال . وَرُدُّ بِأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ اتِّصَالُ الضَّمِيرِ بِهَا كَمَا يَتَّصِلُ بِسَائِرِ الْعَوَامِلِ ، فَدُلُّ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ مَحْذُوفٌ . (١٣١) .

وذهب بعضهم إلى أن الناصب للمنادى معنوي ، وهو (القصد) . وَرُدُّ بِأَنَّهُ لَمْ يَعْهَدْ فِي عَوَامِلِ النَّصْبِ (١٣٢) .

أما المنادى المفرد المعرفة ، فهو مبني عندهم على الضم في موضع نصب بهذا العامل الذي أفترضوه لأن مفعول به ، سواء أكان معرفة قبل النداء (وهو ، العلم) أم كان متعرباً بالنداء (وهو ، النكرة المقصودة) (١٣٣) .

واستدلوا على كونه مبنيًا على الضم وليس معرباً ، بحذف التنوين منه ، قالوا : لو كان معرباً لما حذف التنوين منه كما لم يحذف من النكرة في نحو : (يَارَاكِبًا) . واستدلوا على كونه مبنيًا على الضم في موضع نصب ، بنصب المضاف إذا وقع موقعه ، وبجواز النصب على الموضع في نعمته وفيما عُطِفَ عَلَيْهِ (١٣٤) .

وعلة بناء المنادى المفرد المعرفة - مع أن الأصل في المنادى عندهم أن يكون معرباً منصوباً - هي أنه واقع موقع الضمير ، لأنك إذا أردت أن تحدث المخاطب عن نفسه تأتي بضميره فتقول : (قَمْتُ) وَ (ذَهَبْتُ) ، وَلَمَّا كَانَ الْندَاءُ حَالاً

(١٢٠) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ١ ص ٩٥ - ٩٦ .

(١٢١) ينظر : معجم الهوامع ، ج ١ ص ١٧١ .

(١٢٢) ينظر : المصدر نفسه ، الموضع نفسه .

(١٢٣) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ١٨٢ ، ١٨٥ ، والمفصل ، ص ٣٦ - ٣٧ ، وشرح المفصل ، ج ١ ص ١٢٨ - ١٢٩ ، وشرح قطر الندى ، ص ٢٠٤ ، وشرح شذور الذهب ، ص ١١٠ - ١١١ ، ٢١٥ -

٢١٦ ، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح ج ٢ ص ٣٦٩

(١٢٤) ينظر : الجمل ، للجرجاني ، ص ٢١ - ٢٢ ، والانصاف ، ج ١ ص ٢٢٧ ، وشرح المفصل ،

ج ١ ص ١٢٩ ، والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٣٦٠ .

خطاب ، والمنادى مخاطب ، كان القياس في قولك (يا زيد) أن تقول : (يا إِيَّاكَ) و (يا أَنْتَ) ، واستدلوا على ذلك أَنَّ من العرب مَنْ يستعمل ضمير المخاطب على الأصل في نداء صاحبه فيقول : (يا إِيَّاكَ) و (يا أَنْتَ) إذا كان مقبلاً عليه وأمن الالتباس . غير أَنَّ المنادى قد يكون بعيداً منك أو غافلاً عنك ، فإذا ناديته بـ (يا أَنْتَ) أو (يا إِيَّاكَ) لم يعلم أتخاطبه أم تخاطب غيره ؟ ، فجئت بالاسم الذي يخصه دون غيره فقلت : (يا زيد) ، فلما وقع المنادى المفرد المعرفة موقع ضمير المخاطب المبني بني^(١٣٥) . واحتجّ لذلك آخرون بأنّ قولك (يا زيد) بمنزلة (أدعوك) ، فالمنادى المفرد المعرفة يشبه (كاف) الخطاب ، وذلك من ثلاثة أوجه ، الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ، فلما أشبه (كاف) الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيًا كما أَنَّ (كاف) الخطاب مبنية^(١٣٦) . واحتجّ بعضهم بشبه المنادى للأصوات ومضارعتة لها ، لِأَنَّهُ صار غايةً ينقطع عندها الصوت ، والأصوات مبنيةً ، فكذلك ما أشبهها^(١٣٧) .

وأما سبب بناء المنادى المفرد المعرفة على الحركة ، في نحو قولك : (يا زيد) ، فلأنهم يجعلون الحركة دليلاً على التمكّن ، وفرقاً بين ما يكون البناء فيه عارضاً وبين ما يكون عريق البناء ، وذلك أَنَّ (زيداً) يُعرب ، فتقول ، (هذا زيدٌ) و (رأيتُ زيداً) و (مررتُ بزيدٍ) ، فإذا أريد بناء هذه الكلمة ، التي أعربت في مواضع ، بُنيت على الحركة فرقاً بينها وبين (كُمْ) وما أشبهه ممّا ليس له تمكّن^(١٣٨) .

والمنادى المفرد المعرفة قد استحق البناء على الضم عند البصريين لأسباب :

(الأول) : شبهه بالغايات نحو (قبل) و (بعد) ، ووجه الشبه بينهما أَنَّ المنادى إذا أُضيف أو بُكّر أُعرب ، وإذا أُفرد بُني ، كما أَنَّ (قبل) و (بعد) تعربان مضافتين ومنكورتين ، وتبنيان في غير ذلك ، فكما بني (قبل) و (بعد) على الضم كذلك المنادى المفرد يبنى على الضم .

(١٣٥) ينظر ، الكتاب ، ج ١ ص ٢٩١ ، والمقتضب ، ج ٤ ص ٢٠٤ - ٢٠٥ ، والمرتجل ، ص ١٠٢ ،

١١٠ ، وشرح المفصل ، ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ ، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ١ ص

١٤٧ ، ج ٢ ص ٧٦١ - ٧٦٢ ، ٧٦٧ .

(١٣٦) ينظر ، الانصاف ، ج ١ ص ٣٢٤ - ٣٢٥ .

(١٣٧) ينظر ، اسرار العربية ، ص ٢٤٤ ، وخزانة الأدب ، ج ٢ ص ١٢٩ ، ١٥٠ .

(١٣٨) ينظر ، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ١ ص ١٤٦ - ١٤٧ ، ج ٢ ص ٧٦٧ .

(الثاني) ، أنّ المنادى اذا كان مضافا الى المتكلم ، كان الاختيار حذف ياء المتكلم والاكتفاء بالكسر منها ، واذا كان مضافا الى غائب كان منصوبا ، وكذلك اذا كان منكورا ، فلما كان (الفتح) و (الكسر) للمنادى في حال اعرابه ، جعل له (الضم) في حال بنائه لئلا يلتبس بغيره (١٣٩) .

(الثالث) ، أنّ (الضمة) أقوى الحركات ، والموضع موضع الدلالة على التمكن ، فيختار أقوى هذه الحركات ليكون أبلغ في التمكن (١٤٠) .

وخلاصة القول : إنّ جمهور البصريين كانوا متفقين على أن الأصل في المنادى أن يكون منصوبا على أنه مفعول به ، ولذلك فإنّ المنادى النكرة والمضاف لما لم يعرض لهما ما يوجب بناءهما كالمفرد المعرفة بقيا على أصلهما في " صب (١٤١) . وكلّ اختلافهم إنما كان في ضبط العامل فيه أو تشخيصه .

وذهب أبو علي إلى أن الأصل في المنادى أن يُبنى على الضم لوقوعه موقع ضمائر المخاطب ، كما في المنادى المفرد المعرفة ، أما المفرد النكرة فلم يُبنى لأنه لم يقع هذا الموقع بدلالة أنه شائع ، وكذلك المضاف لأنّ تعرفه بالاضافة وليس بالوقوع موقع ضمائر الخطاب ، يقول في ذلك ، « وأما المعرفة فعلى ضربين ، (أحدهما) ما كان معرفة قبل النداء ، والآخر ما كان متعرفاً في النداء لتوجيه الخطاب إليه وتخصّصه به من بين جنسه ، وكلا الضربين مبنيّ على الضمّ ، .. فهذان الضربان بُنِيا على الضمّ لوقوعهما موقع أسماء الخطاب ، .. فأما المفرد النكرة فلم يُبنى لأنه لم يقع هذا الموقع بدلالة أن نداءه شائع ، وكذلك المضاف لأنّ تعرفه بالاضافة دون الوقوع موقع حروف الخطاب » (١٤٢) .

على ان ابا علي لم يخرج في هذا على البصريين ، إذ هو الآخر يتعامل مع المنادى على أنّه من منصوبات الأسماء ، لذلك كان المنادى المفرد المعرفة عنده في محلّ نصب ، يدلّ على ذلك قوله ، « فإن وصفت المفرد بالمفرد كان في الوصف ضربان : (الرفع) و (النصب) ، فالرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع » (١٤٣) .

(١٣٩) ينظر ، الانصاف ، ج ١ ص ٢٢٦ ، واسرار العربية ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ، وشرح المفصل ، ج ١ ص ١٢٠ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

(١٤١) ينظر ، الانصاف ، ج ١ ص ٢٤٧ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٧٢ .

(١٤٠) ينظر ، كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ١٤٦ - ١٤٧ ، ج ٢ ص ٣٦٨ .

(١٣٢) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ٧٥٤ - ٣٦٨ .

(١٣٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٣٦٩ .

ويقول الجرجاني في توضيح هذا الرأي : « اعلم أن الشيخ أبا علي قد سَوَّى بين العلم والنكرة في أن كل واحد منهما قد تعرّف بوقوعه موقع أسماء الخطاب ، ويُبنى لذلك ، فلا فَضْلَ بين قولك (يازيدُ) و (يارجلُ) في أن التعريف بوقوعه موقع أسماء الخطاب ، ألا ترى أنه جعل سبب الثبات على الأصل ، الذي هو النصب ، في النكرة أنها لم تقع موقع أسماء الخطاب ، ووقع (يارجلُ) و (يازيدُ) ، وذلك أنها شائعة ، فلا يختص الخطاب إذا قُلْتُ ، (يارجلُ) بواحد من الأمة دون غيره ، كما يكون إذا قُلْتُ ، (يارجلُ) ، فلما لم يتعرّف لم يجر مجرى (أنت) و (إياك) ، فلم يُبنَ كما بُنِيَ (يارجلُ) . لما وقع موقع (أنت) وتَنَزَّلَ منزلته .

وأما المضاف كقولك ، (ياغلام زيد) فإنه وإن كان واقعا موقع أسماء الخطاب ، فإن تعرّفه بالاضافة دون الوقوع موقع المضمرات ، هذا قول الشيخ أبي علي كما ترى ، فلما لم يكن يكتسي التعريف من الوقوع موقع المضمرات لم يُبنَ كما بُنِيَ (يارجلُ) . ولو كان مذهب الشيخ أبي علي أن زيدا في قولك ، (يازيدُ) لم يتعرّف بتخصيصه بالخطاب من بين الزيدين تخصيص (رَجُلُ) ، في قولك ، (يارجلُ) ، من بين الرجال ، لم يجعل العلة في الثبات على الأصل في المضاف أنه لم يتعرّف بالنداء ، إذ لو كان (زيد) ، في قولك ، (يازيدُ) ، باقيا على العلمية لم يُبنَ ، لأنه كان يجري مجرى المضمرات ولا يكتسي ما فيها من التعريف كما لم يكتسبه المضاف في قولك ، (ياغلام زيد) » (١٣٤) .

وإذا كان (المنادى المفرد المعرفة) قد وقع موقع ضمائر الخطاب عند أبي علي ، فلماذا لم يقع (المنادى المضاف) موقعها ؟ ! ، وإذا كان (المنادى المفرد المعرفة) و (المنادى المضاف) كلاهما قد وقعا موقع ضمائر الخطاب عند الجرجاني ، فلا أدري لماذا لم يَجْرِ المنادى المضاف مجرى المضمرات ولم يكتس ما فيها من تعريف وبناء كما اكتسها المفرد المعرفة ؟ !

وجدير بالملاحظة أن الخليل بن أحمد يجعل المنادى بمنزلة (قبل) و (بعد) ، فإذا كان مفردا شبهه في رفعه بهما مفردين ، وإذا طال بالتنوين أو بالاضافة شبهه في نصبه بهما مضافين ، يقول سيبويه : « اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على اضممار الفعل المتروك اظهاره . والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب .

وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو ، (يا عبد الله) و (يا أخانا) ،
والنكرة حين قالوا : (يارجلاً صالحاً) ، حين طال الكلام كما نصبوا (هو قبلك)
و (هو بعدك) . ورفعوا المفرد كما رفعوا (قبْلُ) و (بعدُ) وموضعهما واحد ،
وذلك قولك ، (يا زيد) و (يا عمرو) . وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في
(قبْلُ) « . (١٣٥)

وقد هم بعض الباحثين حين ظنوا أن الخليل لم يستند بكيفية البصريين الى
فكرة العامل في تعليل النصب والرفع في المنادى ، ومن هؤلاء الدكتور المخزومي
الذي يعلق على رأي الخليل بقوله : « ... فالخليل هنا - فيما يبدو - كان بعيداً عن
التحمل في تعليل النصب والرفع ، وكان يبدو مستوعباً لأساليب العرب في كلامهم ،
في شعرهم وخطبهم واحاديثهم ، مستقرئاً ما يجري للكلام في الاستعمال ، واعياً
لظواهر اللغوية والعوارض النحوية ، ولم يكن في كلامهم هنا وفي المواضع الأخرى
مانحس فيه بأثر لمنطق أو فلسفة ، اشارة لعمل ، أو ذكر لعامل . فالمنادى
المضاف ، والمنادى الذي يسميه المتأخرون بالشبيه بالمضاف ، والمنادى النكرة ،
كل هؤلاء منصوب ، لا لِأَنَّهُ معمول لعامل ، ولا لِأَنَّهُ مفعول لفعل محذوف ناب عنه
النداء ، ولكن لِأَنّ الكلام فيها كان قد طال ، فقد طال المضاف بالمضاف اليه ،
والشبيه بالمضاف بما اتصل به من مفعول أو غيره ، وطالت النكرة موصوفةً وغير
موصوفة بالتنوين ، واذا طال الكلام ثقل ، فاستعين على ثقله بالحركة الخفيفة التي
يستريح اليها العرب كلما مالوا الى تخفيف .. على هذا النحو كان الخليل يعالج مثل
هذا الموضوع ، وهو نوع من المعالجة ينبغي الأخذ بها في تفسير كثير من الظواهر
النحوية .. والذي يستخلص من كلام الخليل هو ، أن حركات المناديات ليست آثاراً
لعوامل ، وليس بفعل محذوف نابت (يا) منابه ، وأنها تُنصب اذا طالت بالاضافة
أو التنوين ، وتُرفع اذا أُفردت وقَصُدتْ قَصْدَ شيء بعينه » . (١٣٦)

إنّ الخليل كان يرى ما يراه البصريون أن الأصل في المنادى أن يكون
منصوباً ، وأنّ ما كان مرفوعاً فهو في موضع نصب ، يقول سيبويه : « قال الخليل
رحمه الله : اذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة ، لأنّ التنوين لحقها

(١٣٥) الكتاب ، ج ٢ ص ١٨٢ - ١٨٣ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ج ٢ ص ٧٨٢ .

(١٣٦) في النحو العربي - نقد وتوجيه ، ص ٢٠٦ - ٢٠٩ ، وينظر : ص ٨١ - ٨٤ .

فطالَتْ . فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نُصِبَ ورُدَّ الى الأصل ، كما فُعِلَ ذلك
بـ (قَبْلُ) و (بَعْدُ) . « (١٢٧)

ويتضح رأيه هذا أيضا من خلال هذه المحاوراة التي أدارها سيبويه معه ،
« قُلْتُ ، أَرَأَيْتَ قَوْلَهُمْ (يَزِيدُ الطَّوِيلُ) ، عَلَامَ نَصَبُوا (الطَّوِيلُ) ؟
قال ، نُصِبَ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِمَنْصُوبٍ . وقال ، وَإِنْ شِئْتَ كَانَ نَصَبًا عَلَى (أَغْنَى) .
قُلْتُ ، أَرَأَيْتَ الرَّفْعَ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ هُوَ إِذَا قَالَ ، (يَزِيدُ الطَّوِيلُ) ؟
قال ، هُوَ صِفَةٌ لِمَرْفُوعٍ .

قُلْتُ ، أَلَسْتَ قَدْ زَعَمْتَ أَنَّ هَذَا الْمَرْفُوعَ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ؟ (١٢٨)

وأوضح سيبويه ذلك أيضا من خلال شرحه لكلام الخليل ، يقول ، « إِنَّمَا جَعَلَ
الخليل - رحمه الله - المُنَادَى بِمَنْزِلَةِ (قَبْلُ) و (بَعْدُ) ، وَشَبَّهَهُ بِهِمَا مَفْرُودَيْنِ إِذَا
كَانَ مَفْرُودًا ، فَإِذَا طَالَ وَأُضِيفَ شَبَّهَهُ بِهِمَا مَضَافَيْنِ إِذَا كَانَ مَضَافًا ، لِأَنَّ الْمَفْرُودَ فِي
النِّدَاءِ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ، كَمَا أَنَّ (قَبْلُ) و (بَعْدُ) قَدْ يَكُونَانِ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ وَجَرَّ
وَلَفْظُهُمَا مَرْفُوعٌ ، فَإِذَا أُضِفَتْهُمَا رَدَدَتْهُمَا إِلَى الْأَصْلِ » (١٢٩) .

لقد ذكر السيوطي أَنَّ العباس بن الفرّج الرياشي (ت ٢٥٧ هـ) قد خرق مذهب
جمهور البصريين ، فزعم أَنَّ المُنَادَى مُعَرَّبٌ ، وَأَنَّ الضَّمَّةَ فِيهِ إِعْرَابٌ لِابْنَاءِ (١٣٠) .
ولكنَّا لا نعرف بماذا يعلِّلُ الرَّفْعَ فِي الْمُنَادَى الْعِلْمَ الْمَفْرُودَ ، وَالنَّصَبَ فِي الْمُنَادَى
الْمُضَافَ وَالشَّبِيهَ بِهِ وَالنَّكَرَةَ غَيْرَ الْمَقْصُودَةَ .

أما الكوفيون فقال الكسائي منهم ، إِنَّ الْمُنَادَى الْمَفْرُودَ الْمَعْرُوفَ مُعَرَّبٌ مَرْفُوعٌ مِنْ
غَيْرِ تَنْوِينٍ ، وَذَلِكَ لِتَجْرَدِهِ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، حَيْثُ لَا مُعَرَّبَ لَهُ يَصْحَبُهُ مِنْ رَافِعٍ
وَلَا نَاصِبٍ وَلَا خَافِضٍ . وَلَا يَعْنِي هَذَا أَنَّ التَّجْرَدَ هُوَ عَامِلُ الرَّفْعِ فِيهِ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ
فِي الْمَبْتَدَأِ . بَلِ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ سَبَبُ الْبِنَاءِ حَتَّى يَبْنَى . فَلَا بَدَّ فِيهِ مِنْ
الْإِعْرَابِ . ثُمَّ إِنَّا لَوْ جَرَرْنَاهُ لِشَابِهِ الْمُنَادَى الْمُضَافَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا حَذَفَتْ الْيَاءُ ،
وَلَوْ فَتَحْنَاهُ لِشَابِهِ الْمُنَادَى الْمَفْرُودَ النَّكَرَةَ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ ، فَرَفَعْنَاهُ وَلَمْ نَنْوُنْهُ

(١٢٧) (الكتاب ، ج ٢ ص ١٩٩ .

(١٢٨) (المصدر نفسه ، ج ٢ ص ١٨٢ .

(١٢٩) (الكتاب ، ج ٢ ص ١٩٩ ، وينظر ، ص ٢٢٨ .

(١٣٠) (ينظر ، مع الهوامع ، ج ١ ص ١٧٢ .

ليكون فرقا بينه وبين ما رُفِعَ بعاملٍ رافع صحيح . فأما المنادى المضاف فنُصِبَ لطلوله ولأنَّ المنصوبات في كلام العرب أكثر . وعلى هذا فالمنادى عنده معرب مرفوع أو منصوب بلا عامل^(١٤١) .

وقال الفراء منهم : الأصل في النداء أن يقال : (يا زيدا) ليكون المنادى بين صوتين مديدين ، والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه . فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول - وهو (يا) في أوله - عن الثاني - وهو (الألف) في آخره - فحذفوه ، فصار كالفائيات فبُني على الضم تشبيها بـ (قَبْلُ) و (بَعْدُ) . لأنَّ (الألف) لما حُذِفَتْ وهي مرادة معه . والاسم كالمضاف إليها إذ كان متعلقا بها ، أشبه آخره آخر ما حُذِفَ منه المضاف إليه وهو مرادٌ معه نحو (جئت من قبل ومن بعد) أي : من قبل ذلك ومن بعد ذلك . أما المضاف فقد فُتِحَ لوقوع المضاف إليه موضع ألف (يا زيدا) ، فحركته ليست نصبا^(١٤٢) .

أما البلاغيون فقد عالج السكاكي منهم هذا الموضوع في قسم (علم النحو) من كتابه « مفتاح العلوم » ، وهو يرى أنَّ أدوات النداء من الأدوات العاملة الناصبة للأسماء ، فتنصب المنادى لفظا إذا كان مضافا ، أو مضارعا للمضاف ، أو نكرة غير مقصودة . وتنصبه تقديرا إذا كان مفردا معرفة^(١٤٣) .

والواضح من كلام غيره من البلاغيين أنَّ أداة النداء نائبة مناب الفعل (أدعو) ، يقول التفتازاني في تعريف (النداء) : « هو طلب الاقبال بحرف نائب مناب (أدعو) لفظا أو تقديرا »^(١٤٤) .

إنَّ للباحثين المعاصرين عناية شديدة في بحث موضوع النداء ، وكانوا حريصين على تخليصه من فكرة العامل ، وبالتالي من تقدير فعل ناصب محذوف ، فالاستاذ برجشتراسر يرى أنَّ النداء ليس بجملة ، ولا قسم من جملة ، فهو تركيب غير اسنادي ، وهو مع ذلك كلام ، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه ، ولا يحتاج الى

(١٤١) ينظر : الانصاف ، المسألة (٤٥) ، ج١ ص ٢٢٢ ، وشرح الكافية ، ج١ ص ١٢٢ ، وجمع الهوامع ، ج١ ص ١٧٢ .

(١٤٢) ينظر : الانصاف ، ج١ ص ٢٢٢ - ٢٢٤ ، وشرح الكافية ، ج١ ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(١٤٣) ينظر : مفتاح العلوم ، ص ٤٩ ، ١٥٤ .

(١٤٤) مختصر التفتازاني - شروح التلخيص ، ج٢ ص ٢٢٤ ، وينظر : مواهب

الفتاح - شروح التلخيص ، ج٢ ص ٢٢٢ ، وحاشية الدوالي - شروح التلخيص ، ج٢ ص ٢٢٤ .

غيره مظهراً كان أو مقدراً، وأنَّ النصب في المنادى بسبب كونه من التراكيب المقاربة للمهتاف والتصويت، وأنَّ العربية تستعمل النصب كثيراً في مثل هذه التراكيب. ولكنه لا يملك تفسيراً للرفع في المنادى المفرد المعرفة. وهو يرى أنَّ المنادى يعدم التنوين نحو (ياغلام) عند إرادة تعيينه أو تعريفه كما يعدمه المعروف بآل، ومما يؤكد ذلك عنده أنهم إذا نادوا واحداً غير معين من جماعة كانوا يلحقون به التنوين للإشارة إلى التنكير نحو (ياغلاماً) أي، ياواحدًا من الغلمان^(١١٥).

والى قريب من هذا الرأي يذهب الاستاذ ابراهيم مصطفى الذي يرى أنَّ المنادى ليس بمسند إليه، ولا بمضاف، فحقه النصب، لأنَّ (الفتحة) لاتدل على معنى، بعكس (الضمة) التي تدل على الاسناد، و (الكسرة) التي تدل على الاضافة، ف (الفتحة) ليست علامة إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يحبون أن يشكّل بها آخرُ كُلِّ كلمةٍ في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية. وهو يرى أنَّ المنادى إذا لم يكن مضافاً كان المنتظر أن يدخله (التنوين) إذ لا مانع منه، ولكن التنوين يدل على التنكير، وقد يُراد أن ينادى معين يقصد اليه، ك (يا محمد) و (يا رجل)، فيحذف التنوين، والعلة في حذفه إرادة التعريف والقصد إلى معين، فإذا بقي للاسم بعد حذف التنوين حكمه وهو النصب، اشبه بالمضاف إلى ياء المتكلم، لأنَّ ياء الاضافة قد تقلب في النداء ألفاً، تقول، (ياغلامي) و (ياغلاماً)، وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة اليها فيقال، (ياغلام) و (ياغلام)، ففرؤا من (النصب) و (الجر) إلى (الضم) حيث لاشبهة بـ (ياء) المتكلم^(١١٦). وهو ينتهي في ذلك إلى صياغة قاعدة، فيقول، « ويمكن صوغ هذه القاعدة في وضع أصح وأوضح من كلام النحاة، وأغنى عن تجديد اصطلاح خاص بهذا الباب، وهو: متى أُريد بالمنادى المنون معين، حُرِمَ التنوين الذي هو علامة التنكير، ومتى حُرِمَ التنوين ضُمَّ آخره فراراً من شبهة الاضافة إلى ضمير المتكلم)، وكانت قاعدة صحيحة دالة على روح العربية، ووجه إبانته عن المعاني، واحتياطها لبعض اللبس. وقد وُفِّقَ النحاة حين جعلوا هذه الحركة ضمة بناءً لحركة إعراب »^(١١٧).

(١١٥) ينظر: التطور النحوي، ص ٨١، ٨٢ - ٨٤.

(١١٦) ينظر: أحياء النحو، ص ٥٠، ٦١ - ٦٢.

(١١٧) أحياء النحو، ص ٦٢.

وتابعه في هذا الرأي الدكتور مهدي المخزومي ، حيث يقول : « (المنادى) ، مَرَكَبٌ لفظي ، يُستخدم لتأدية غرض لغوي خاص ، وليس فيه إسناد ، ولا إضافة ، ولا مفعولية ، فحقه أن ينصب ، وإذا كان المنادى معرفة لم ينون ، لِأَنَّ التَّنوينَ علم التنكير ، فلو أُريدَ إلى نصبه ، غيّر مُنُونٌ ، ولا مضاف ، لاشتبه بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم في بعض حالاته .. فلزم (الضم) اتقاء لمثل هذه الشبهة » . (١٨)

ومما هو جدير بالملاحظة أَنَّ الأستاذ ابراهيم مصطفى قد وهم حين ظنَّ أَنَّهُ قد اهتدى قبل غيره إلى أَنَّ (التَّنوينَ) في باب النداء للتنكير وحذفه للتعين ، وظنَّ أَنَّ النحاة لا يقبلون القول بهذه الحقيقة ، يقول : « ولا يقبلُ النحاةُ أن يكون (التَّنوينَ) في باب النداء للتنكير وحذفه للتعين ، ولكنَّ لفظهم يشهدُ به فيقولون ، « تُنَوِّنُ النكرة غير المقصودة ، ولا تُنَوِّنُ النكرة المقصودة » ، وهل معنى القصد في النداء إِلَّا أن تكون مريداً إلى معيَّن ؟ وكل ما عمله النحاة أَنَّهُم فَرَّوْا من وصف النكرة بالتعنين أو التعريف وقالوا : (نكرة مقصودة) ، ولا نريد أن يخدعنا هذا الاصطلاح عن الحقيقة ، فالمنادى المعين أو المعروف يُمنَعُ التَّنوينُ لتعنيته » . (١٩)

فالنحاة - وعلى رأسهم الخليل وسيبويه - قد سبقوا الأستاذ ابراهيم مصطفى إلى تقرير حقيقة أَنَّ (التَّنوينَ) في باب النداء للتنكير وحذفه للتعين ، يقول سيبويه : « وزعم الخليل - رحمه الله - أَنَّ الألف واللام إِنَّمَا مَنَعَهُمَا أن يدخلَا في النداء من قبل أن كُلَّ اسم في النداء مرفوع معرفة . وذلك أَنَّهُ إذا قال : (يارجلُ) و (يافاسقُ) فمعناه كمعنى (يأيُّها الفاسقُ) و (يأيُّها الرجلُ) ، وصار معرفةً لِأَنَّكَ أَشرتَ إليه وَقَصَدْتَ قصده ، واكْتَفَيْتَ بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو (هذا) وما أشبه ذلك ، وصار معرفةً بغير ألفٍ ولام ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا قَصَدْتَ قصدَ شيءٍ بعينه ، وصار هذا بدلا في النداء من الألف واللام ، واستغني به عنهما .. ومِمَّا يَقْوِي أَنَّهُ معرفةً تركُ (التَّنوينَ) فيه ، لِأَنَّهُ ليس اسمٌ يُشَبِّه الأصوات فيكون معرفةً إِلَّا لم ينون ، وينون إذا كان نكرةً » . (٢٠)

(١٨) في النحو العربي - قواعد وتطبيق ، ص ٢٠ ، وينظر : ص ٧٠ - ٧١ ، ٢١٨ - ٢١٩ ، وفي

النحو العربي - نقد وتوجيه ، ص ٢٠٦ - ٢١١ .

(١٩) أحياء النحو ، ص ٦٢ .

(٢٠) الكتاب ، ج ٢ ص ١٩٧ - ١٩٩ .

والذي أراه في موضوع (النداء) ، أن العلامات الاعرابية قد وُجدت في العربية - على ماقرَّره النحاة - للدلالة على المعاني الوظيفية لأجزاء العبارة ، وأن (الرفع) هو « علَّم كون الاسم عمدة الكلام » ، (١٣١) و (المرفوع) هو « عمدة الكلام ك (الفاعل) و (المبتدأ) و (الخبر) ، والبواقي محمولة عليها » ، (١٣٢) وعلى هذا الأساس نستطيع أن نقول ، إن (الرفع) هو الأصل في حركة المنادى ، وأن (المنادى) محمول في رفعه على عمد الكلام ، لِأَنَّهُ يستقل به مع أداة النداء كلام تام يُؤدِّي معنى طلب إقبال المخاطب ، وكان النحاة قد قالوا ، « إن الحرف لا يستقل به مع الأسم كلاً تام إلا في النداء نحو قولك ، (يازيدُ) » . (١٣٣) وأن عدم التنوين فيه إنما بسبب ارادة التعريف فيه ، وكان سببويه قد قال ، « ومما يقوِّي أَنَّهُ معرفة ترك (التنوين) فيه ، لِأَنَّهُ ليس اسمٌ يشبه الأصوات فيكون معرفة إلا لم ينون ، وينون إذا كان نكرة » . (١٣٤) و (الرفع) يطرد في النداء في كل مفرد معرفة حتى قال الخليل بن أحمد ، « لما أطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل » ، (١٣٥) وقال ابن جنبي ، « إن قولك ، (يازيدُ) لما أطرد فيه الضمُّ وتمُّ به القول جري مجرى ما أرتفع بفعله أو بالابتداء » . (١٣٦)

أما المنادى (المضاف) و (الشبيه بالمضاف) و (النكرة غير المقصودة) فقد تُرك فيه (الرفع) لِأَنَّ الكلام قد طال في المضاف بالمضاف اليه ، وفي الشبيه بالمضاف بما اتصل به من مفعول ، وفي النكرة بالتنوين ، فجنحوا فيه الى (النصب) لِأَنَّهُ أخف . علماً بأن النحاة قد أجمعوا على أن النداء موضع تخفيف (١٣٧) ، وأن له حكماً في التغيير ليس لغيره (١٣٨) ، كما أنهم قد نصّوا على أن (الفتحة) أخف الحركات ، وأن العرب قد يجنحون اليها لخفتها ، يقول ابن جنبي ،

(١٥١) شرح الكافية ، ج١ ص ٢٤ .

(١٥٢) المصدر نفسه ، ج١ ص ٧٠ .

(١٥٣) المرتجل ، ص ٢٦ - ٢٧ ، وينظر : دلائل الاعجاز ، ص ٤٧ ، وشرح شواهد المفني ، ج١ ص ٢١٢ .

(١٥٤) الكتاب ، ج٢ ص ١٩٩ .

(١٥٥) المصدر نفسه ، ج٢ ص ١٨٢ .

(١٥٦) الخصائص ، ج٢ ص ٢٧٨ .

(١٥٧) ينظر : شرح الكافية ، ج١ ص ١٤٧ .

(١٥٨) ينظر : المختضب ، ج٤ ص ٢٥٢ ، والمرتجل ، ص ١٠٨ ، وشرح المفصل ، ج٢ ص ١١ .

« .. ثُمَّ مِيلُوا بَيْنَ الْحَرَكَاتِ فَانْخَوْا عَلَى (الضمة) و (الكسرة) لثقلهما ، وأَجْمَوْا (الفتحة) في غالب الأمر لخِفَّتِها ، فهل هذا إِلَّا لِقُوَّةِ نَظَرِهِمْ وَلُطْفِ اسْتِشْفَافِهِمْ وَتَصَفُّحِهِمْ .. وَسَأَلْتُ غُلَامًا مِنْ آلِ الْمَيِّتِ فَصِيحًا عَنْ لَفْظَةٍ مِنْ كَلَامِهِ لَا يَحْضُرُنِي الْآنَ ذَكَرَهَا ، فَقُلْتُ : « أَكْذَا أَمْ كَذَا ؟ » ، فَقَالَ : « كَذَا - بِالنَّصْبِ - لِأَنَّهُ أَخَفَّ » ، فَجَنَحَ إِلَى الْخَفَّةِ » (١٥٩) .

المنادى المضاف الى ياء المتكلم :

ذَهَبَ الزمخشري إلى أَنَّ إضافة المنادى الى ياء المتكلم دليلُ المجاملة واللطف والرفق واللين والأدب الجميل والخلق الحسن ، (١٦٠) كما أَنَّها تُفِيدُ التَّوَسُّلَ الى الْمُخَاطَبِ واستعطافه ، يقول في قوله تعالى « وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صَدِيقًا نَبِيًّا ، إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ ، يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا ؟ ... قَالَ : أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ؟ » ، (١٦١) « صَدَّرَ كُلَّ نَصِيحَةٍ مِنَ النَّصَائِحِ الْأَرْبَعِ بِقَوْلِهِ ، « يَا أَبَتِ » تَوَسُّلًا إِلَيْهِ واستعطافاً .. وَأَقْبَلَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ بِفِظَاظَةِ الْكُفْرِ وَغِلْظَةِ الْعِنَادِ فَنَادَاهُ بِاسْمِهِ ، وَلَمْ يَقَابِلْ « يَا أَبَتِ » بِ (يَا بُنَيَّ) » . (١٦٢)

ويرى أبو حيان أَنَّ إقبالَكَ على المُخَاطَبِ بالنداء ، وإضافته الى نفسك ، كما في قولك ، (يا أخِي) و (يا صديقي) ، يُشْعِرُهُ بالتَّحَنُّنِ عَلَيْهِ ، وَأَنَّكَ مِنْهُ وَهُوَ مِنْكَ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ سَبَبًا لِقَبُولِ مَا يُلْقَى إِلَيْهِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ نَادَيْتَهُ بِاسْمِهِ . (١٦٣)

وإذا أُضِيفَ المنادى الى (ياء المتكلم) ففيه اللغات الآتية :

(الأولى) : حذف (الياء) تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وابقاء (الكسرة) دليلاً عليها ، فتقول ، (يا غلام أَقْبِلْ) . وقد عُدَّ النحاةُ حذفَ الياء هو الوجه الأكثر

(١٥٩) المصالح ، ج ١ ص ٧٨ .

(١٦٠) ينظر ، الكشاف ، ج ٢ ص ٥١٠ .

(١٦١) سورة مريم ، الآية ٤١ - ٤٦ .

(١٦٢) الكشاف ، ج ٢ ص ٥١١ .

(١٦٣) ينظر ، البحر المحيط ، ج ١ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ٢

والأجود والمختار فيها ، وذلك لِأَنَّ النداء باب حذف وتغيير ، وياء الاضافة في الاسم بمنزلة التنوين في الضعف والاتصال، فكما لم يثبتوا التنوين في المنادى المفرد نحو (يازيدُ) ، لم يثبتوا الياء ههنا . ولا يخلُ حذفُها بالمقصود ، إذ يبقى في اللفظ ما يدل عليها وهو (الكسرة) قبلها .^(١٦٤)

ويرى الاسترابادي أَنَّ هذه اللغة لا تجوز في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم ، وإنما تكون في الاسماء التي غلبت عليها الاضافة الى (الياء) واشتهرت بها ، لتدلّ الشهرة على (الياء) المغيّرة بالحذف^(١٦٥) .

وقد كثرت هذه اللغة في القرآن الكريم^(١٦٦) ، ومن ذلك قوله تعالى : « يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا »^(١٦٧) ، و « يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ »^(١٦٨) .

(الثانية) : إثبات (الياء) ساكنة في الوقف والوصل ، فتقول : (يا غلامِ) أو (يا غلامُ)^(١٦٩) . وإثباتها إنما هو لمنع التباس المنادى المضاف بالمنادى المفرد ، وذلك لِأَنَّكَ إذا حذفْتَ (الياء) تقول في الوصل : (يا غلامِ أَقْبِلْ) ، فتكون (الكسرة) دليلًا عليها ، ولكنك إذا وقفت على (الميم) فإنما تقف عليها ساكنة ، فيلتبس المنادى المضاف بالمفرد ، فكان إثبات (الياء) لمنع ذلك^(١٧٠) .

(١٦٤) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٢٠٩ ، والمقتضب ، ج ٤ ص ٢٤٥ - ٢٤٦ ، والجمل ، للزجاجي ، ص ١٧١ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١١ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٧ ، وشرح ابن عقيل ، ج ٢ ص ٢١٦ ، ومجاز القرآن ، ج ٢ ص ١٥٩ ، والمحتسب ، ج ٢ ص ٢١٢ ، وشرح شواهد المفني ، ج ٢ ص ٦٨١ ، ومعاني القرآن ، ج ٢ ص ٤٢١ .

(١٦٥) ينظر : شرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٧ .

(١٦٦) ينظر : المقتضب ، ج ٤ ص ٢٤٥ - ٢٤٦ ، والبحر المحيط ، ج ١ ص ٢٠٦ ، والبرهان ، ج ٢ ص ١٨٠ .

(١٦٧) سورة هود ، الآية ٥١ .

(١٦٨) سورة الزمر ، الآية ١٦ .

(١٦٩) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

(١٧٠) ينظر : المقتضب ، ج ٤ ص ٢٤٧ .

وإثباتُ (الياء) هو الأصلُ (١٣) ويرى بعض النحاة أنَّ اثبات (الياء) ليس بالمختار (١٣) ، أو هو دون حذفها في الكثرة (١٣) . وقد جاءت هذه اللغة في القرآن الكريم في قراءة أبي عمرو ، « يَاعِبَادِي فَاتَّقُونِ » (١٤) .

(الثالثة) ، اثبات (الياء) محرَّكة بالفتح ، فتقول ، (يَاغُلَامِي أَقْبِلْ) .

وقد اختلف النحاة في ياء المتكلم ، فقال بعضهم أصلها الحركة ، ودليلهم في ذلك ، « أنها اسم على حرف ، ولا يكون اسم على حرف إلَّا وذلك الحرف متحرك لئلاَّ يَسْكُنَ وهو على أقل ما يكون عليه الكَلِمُ فيختلُّ . ألا ترى أن (الكاف) متحركة من ، (ضربتُكَ) ، و (مررتُ بِكَ) . و (قمتُ) ، و (قمتَ يافتى) ، و (قمتَ يا امرأة) ، (التاء) متحركة لأنها اسم » (١٥) .

وقالوا ، إِنَّمَا حُرِّكَتْ ياء المتكلم بالفتح ، لِأَنَّ هذه (الياء) تكسر الاسم المضاف إليها ، تقول ، (هذا غلامي) و (رأيتُ غلامي) ، فتكسر المرفوع والمنصوب ، و (الياء) إذا كُسِرَ ما قبلها لا يدخلها خفض ولا رفع لثقل ذلك ، فلذلك بنيت على الفتح (١٦) . وعلى هذا تكون (الياء) المحرَّكة بالفتح في قولك ، (يَا غُلَامِي أَقْبِلْ) محرَّكة على الأصل فيها ، وبالتالي لا يكون تسكينها إلَّا ضرباً من التخفيف (١٧) .

وقال آخرون ، أصلها الإسكان . ويرى الاسترابادى أنَّ هذا القول هو الأولى بالقبول ، لِأَنَّ السكون هو الأصل ، وهو يرى أنَّ اسكان ياء المتكلم أكثر استعمالاً إذا لم يلزم اجتماع ساكنين . وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها أبداً بعد كلمة أخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة . (١٨)

(١٧١) ينظر ، الكشاف ، ج ٢ ص ٩٠ .

(١٧٢) ينظر ، شرح المفصل ، ج ٢ ص ١١ .

(١٧٣) ينظر ، شرح ابن عقيل ، ج ٢ ص ٢١٦ .

(١٧٤) سورة الزمر ، الآية ١٦ ، وينظر ، الكتاب ، ج ٢ ص ٢١٠ ، والمقتضب ، ج ٤ ص ٢٤٧ .

والكشاف ، ج ٢ ص ٢٩٢ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١١ ، والبحر المحيط ، ج ١ ص ٢٠٦ ،

وشرح قطر الندى ، ص ٢٠٤ ، والبرهان ، ج ٢ ص ١٨٠ .

(١٧٥) المقتضب ، ج ٤ ص ٢٤٧ ، وينظر ، الجمل ، للزجاجي ، ص ١٧١ .

(١٧٦) ينظر ، المقتضب ، ج ٤ ص ٢٤٨ ، والمرتعيل ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(١٧٧) ينظر ، الكشاف ، ج ٢ ص ٢٠١ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١١ .

(١٧٨) ينظر ، شرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٧ .

وقد جاء في القرآن اثبات (الياء) مُحَرَّكَةً بالفتح، كقراءة مَنْ قرأ: «قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ» (١٧٩) (الرابعة): قَلْبُ (الياء): (أَلْفًا) لِأَنَّهَا أَخْفَ، فتقول: (ياغلاماً أَقْبِلْ) (١٨٠)، وذلك لِأَنَّهُمْ اسْتَقْلَوْا (الياء) وقبلها كسرة، فأبدلوا من الكسرة فتحة، وكانت (الياء) مُحَرَّكَةً، فانقلبت أَلْفًا لِتَحَرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها، فقالوا: (ياغلاماً) و (يازيكاً) في (ياغلامي) و (يازيدي) (١٨١)، فاذا وقفوا قالوا: (ياغلاماه) و (يازيكاه) فيلحقونه هاء السكت ليكون أوضح للألف لِأَنَّهَا خَفِيَّةٌ (١٨٢).

وهذا البديل إنما بابه النداء (١٨٣) ويرى بعض النحاة أَنَّ هذه اللغة جائزة في كل اسم مضاف الى ياء المتكلم في النداء، لأنه لا لبس فيها، وهي أَخْفَ (١٨٤). في حين يرى آخرون أنها لاتجوز في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم، بل تكون في الاسماء التي غلبت عليها الاضافة الى (الياء) واشتهرت بها، لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالقلب (١٨٥). ويرى بعضهم أَنَّ هذه اللغة قليلة (١٨٦).

وقد جاء في القرآن الكريم قلب ياء المتكلم أَلْفًا في السبع، في نحو قوله تعالى «أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي» (١٨٧)، فالألف في «حسرتا» إنما هي بَدَلٌ من ياء (حَسْرَتِي)، أُبْدِلت (الياء) أَلْفًا هرباً إلى خَفَةِ الألف من ثَقُلِ الياء (١٨٨).

-
- (١٧٩) سورة الزمر، الآية ٥٢، وينظر: شرح قطر الندى، ص ٢٠٥، والبرهان، ج ٢ ص ١٨٠.
- (١٨٠) ينظر: الكتاب، ج ٢ ص ٢١٠، والمحتسب، ج ٢ ص ٢١٢، وخزانة الأدب، ج ٧ ص ٤٢٢، وفصل المقال، ص ٢٩٢ - ٢٩٤.
- (١٨١) ينظر: المقتضب، ج ٤ ص ٢٥٢، والجمل، للزجاجي، ص ١٧١ - ١٧٢، وشرح المفصل، ج ٢ ص ١١، والمحتسب، ج ٢ ص ٢١٢، والكشاف، ج ٢ ص ٥٢٣، ج ٢ ص ٩٠.
- (١٨٢) ينظر: الكتاب، ج ٢ ص ٢١٠، وشرح المفصل، ج ٢ ص ١١، وشرح الكافية، ج ١ ص ١٤٨، ١٥٨، وشرح قطر الندى، ص ٢٠٥. (١٨٣) المحتسب، ج ٢ ص ٢٢٨.
- (١٨٤) ينظر: المقتضب، ج ٤ ص ٢٥٢، والمحتسب ج ٢ ص ٢١٢.
- (١٨٥) ينظر: شرح الكافية، ج ١ ص ١٤٧.
- (١٨٦) ينظر: شرح المفصل، ج ٢ ص ١١.
- (١٨٧) سورة الزمر، الآية ٥٦، وينظر: المحتسب، ج ٢ ص ٢١٢، وشرح قطر الندى، ص ٢٠٥، والبرهان، ج ٢ ص ١٨٠، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم، ج ٢ ص ٦٢٥، ٦٢٢ - ٦٢٤. ويقول الزمخشري في قراءة قوله تعالى «قالت ياويلتي» - بقلب (الياء) أَلْفًا -، «الألف في «ياويلتا» مبدلة من ياء الاضافة، وكذلك (يايلها) و (ياعجبها)». وقرأ الحسن، «ياويلتي» - بالياء على الأصل «(الكشاف، ج ٢ ص ٢٨١).
- (١٨٨) ينظر: المحتسب، ج ٢ ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

ويقول الفراء فيها ، « وقوله » ياخسرتا « : ياويلتا ، مضاف إلى المتكلم ، يحول العرب (الياء) إلى (الألف) في كل كلام كان معناه الاستغاثة ، يخرج على لفظ الدعاء .. وربما أدخلت العرب (الهاء) بعد (الألف) التي في (حسرتا) فيخفضونها مرة ، ويرفعونها . قال ، أنشدني أبو قحس لبعض بني أسد :

يَا رَبِّ يَا رَبِّ يَا رَبِّ إِيَّاكَ أَسَلُ عَفْرَاءَ يَارَبَّاهِ مِنْ قَبْلِ الْأَجَلِ
فَخَفَضَ .. وَالْخَفَضُ أَكْثَرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ « (١٨٨) .

وظاهر كلام الفراء أَنَّ تحريك هاء السكت لا يختص بضرورة عند الكوفيين ، وهم يثبتونها وقفاً ووصلاً في الشعر وفي غيره . وأما عند البصريين فلا يجوز تحريكها ، وهي مختصة بحال الوقف ، فإذا أدرجت أسقطتها من الكلام (١٨٩) . يقول الزمخشري فيها ، « وحققها أن تكون ساكنة ، وتحريكها لحن ، ونحو ما في اصلاح ابن السكيت من قوله :

* يَامَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءِ *

مماً لا معرج عليه للقياس واستعمال الفصحاء ، ومعدرة من قال ذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، مع تشبيه هاء السكت بهاء الضمير « (١٩٠) . ويقول ابن يعيش فيها ، « اعلم أنه قد يؤتى بهذه (الهاء) لبيان حروف المد واللين ، كما يؤتى بها لبيان الحركات ، نحو : (وازيدها) ، لئلا يزيل الوقف ما فيها من المد ، ولا تكون هذه الهاء إلا ساكنة ، لأنها موضوعة للوقف ، والوقف إنما يكون على الساكن ، وتحريكها لحن وخروج عن كلام العرب ، لأنه لا يجوز ثبات هذه الهاء في الوصل فتتحرك ، بل إذا وصلت استغنيت عنها بما بعدها من الكلام ، تقول : (وازيدها) ، فإذا وصلت قلت : (وازيدا وعمرها) ، فتلحق الهاء الذي تقف عليه ، وتسقطها من الذي تصله . فأمّا قول الشاعر :

* يَامَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءِ *

(١٨٩) مصابيح اللسان ، ج ٢ ص ٤٢١ - ٤٢٢ .

(١٩٠) ينظر : شرح الكافية ، ج ١ ص ١٥٨ ، وخزانة الأدب ، ج ٧ ص ٢٧١ .

(١٩١) المفضل ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

فضرورة ، وهو رديء في الكلام لا يجوز» (١٣٢) . وذهب الاستربادي إلى أن اثباتها وصلاً بعد الألف ، مكسورة أو مضمومة ، لغة لا ضرورة : « وَيَحْرُكُهَا مَنْ يَثْبُتُهَا وَصَلاً بعد الألف ، مجرياً للوصل مجرى الوقف ، إما بالضمّة تشبيهاً لها بهاء الضمير ، أو بالكسرة للساكين » (١٣٣) .

وقرىء في العشر :

« يَاحْسَرَتَايَ » بالجمع بين العِوَض والمُعَوِّض منه ، أعني البدل والمبدل منه (الياء) و (الألف) . كما قرىء : « يَاحْسَرَتَايَ » - بتسكين الياء - وفيها جمع بين ساكنين (١٣٤) . ويرى ابن جنّي أن التسكين في هذه القراءة إنما كان لِأجل أن تتضاءل الياء ، وذلك لضعف القياس في إثباتها ، يقول في ذلك : « وأما اسكان (الياء) في « يَاحْسَرَتَايَ » في الرواية الثانية فهو على ماضى من قراءة نافع :

« محيائي ومماتي » (١٣٥) . وأرى مع هذا لهذا الاسكان هنا مزية على ذلك ، وذلك أنه قد كان ينبغي ألا يجمع بين الألف والياء ، إذ كانت الألف هي الياء ، إلا أنه لما صانع عن ذلك بما ذكرناه ، فألحق الياء على ما في ذلك ضعفت في نفسه ، لضعف القياس في إثباتها مع الألف ، فضاءً منها وألطفاً بالسكون شخصها » (١٣٦) .

(الخامسة) : حذف (الألف) ، وابقاء (الفتحة) دليلاً عليها ، فتقول ،

(يا غلام أقبل) (١٣٧) . وقد وصف الاستربادي هذه اللغة بالشذوذ (١٣٨) .

(السادسة) : حذف (الياء) ، وبناء المنادى على الضم فتقول ، (يا غلام أقبل) . ومن ذلك قول بعض العرب : « يَارَبُّ اغْفِرْ لِي » و « يا قوم لاتفعلوا » (١٣٩) . وهذه اللغة إنما تجوز في الاسماء التي غلبت عليها الإضافة إلى ياء

(١٩٢) شرح المفصل ، ج ٩ ص ٤٦ - ٤٧ ، وينظر : خزنة الأدب ، ج ٧ ص ٢٧٠ - ٢٧٨ .

(١٩٣) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٤٠٩ ، وينظر : ج ١ ص ١٥٨ .

(١٩٤) ينظر : المحتسب ، ج ٢ ص ٢٣٧ - ٢٣٩ ، والكشاف ، ج ٢ ص ٤٠٤ ، ودراسات لاسلوب

القرآن الكريم ، ج ٢ ص ٦٢٢ ، ٦٢٤ .

(١٩٥) سورة الأنعام : الآية ١٦٢ .

(١٩٦) المحتسب ، ج ٢ ص ٢٣٩ .

(١٩٧) ينظر : شرح قطر الندى ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(١٩٨) ينظر : شرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٧ .

(١٩٩) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٢٠٩ ، والجمل ، للزجاجي ، ص ١٧٢ .

المتكلم ، للعلم بالمراد ، لأنهم اذا لم يضيفوها الى ظاهر أو الى مضمرة غير ياء المتكلم ، علم أنها مضافة الى المتكلم ، والمتكلم أولى بذلك ، لأن ضميره (الياء) قد يحذف^(٢٠٠) .

ووصف ابن هشام هذه اللغة بأنها ضعيفة^(٢٠١) . وقد جاء استعمالها في القرآن الكريم في قراءة « قال رَبِّ اخْكُم بِالْحَقِّ »^(٢٠٢) - بضم الباء - وهي قراءة عشرية^(٢٠٣) قد وصفها الاسترابادى بالشذوذ^(٢٠٤) .

(السابعة) ، يطرّد في (يا أَيْبِي) و (يا أُمِّي) مافي سائر المناديات المضافة الى ياء المتكلم ، ويزيدان عليها بجواز حذف (الياء) والتعويض عنها بـ (تاء التانيث) ، فيقال ، (يا أَيْبَتِ لاتَفْعَلِ) ، و (يا أُمّتِ لاتَفْعَلِي)^(٢٠٥) ، وذلك لأن مَنْ قال ، (يا أَيْبِي لاتَفْعَلِ) و (يا أُمِّي لاتَفْعَلِي) ، لا يقول عند حذف ياء المتكلم ، (يا أَيْم) و (يا أَيْب) ، ولكن يقول ، (يا أَيْبَتِ) و (يا أُمّتِ) ، فيجعل (التاء) عوضاً من ياء الاضافة^(٢٠٦) .

وكون (التاء) في (يا أَيْبَتِ) و (يا أُمّتِ) عوضاً من (ياء المتكلم) هو قول البصريين ، ودليلهم على أنها عوض منها أَنَّ العرب لا يجمعون بينهما فاذا جاؤا بـ (الياء) حذفوا (التاء) فقالوا ، (يا أَيْبِي لاتَفْعَلِ) و (يا أُمِّي لاتَفْعَلِي)^(٢٠٧) ، ولا يقولون ، (يا أَيْبَتِي) ولا (يا أُمّتِي) لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه^(٢٠٨) . والدليل عندهم على كونها للتانيث بمنزلة التاء في (عَمّة) و (خالة) ، انقلابها في

-
- (٢٠٠) ينظر : شرح المفصل ، ج ٢ ص ١١ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٨ .
 (٢٠١) ينظر : شرح قطر الندى ، ص ٢٠٥ .
 (٢٠٢) سورة الانبياء ، الآية ١١٢ .
 (٢٠٣) ينظر : المقتضب ، ج ٤ ص ٢٦٢ ، والكشاف ، ج ٢ ص ٥٨٧ ، والبحر المحيط ، ج ١ ص ٢٠٦ ، ج ٦ ص ٢٤٥ ، وشرح قطر الندى ، ص ٢٠٥ .
 (٢٠٤) ينظر : شرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٨ .
 (٢٠٥) ينظر : شرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٨ ، وشرح قطر الندى ، ص ٢٠٦ ، والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٧١ ، والمحتسب ، ج ٢ ص ٢٢٩ .
 (٢٠٦) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٢١١ ، والمقتضب ، ج ٢ ص ١٦٩ ، والكشاف ، ج ٢ ص ٢٠١ .
 (٢٠٧) ينظر : شرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٨ .
 (٢٠٨) ينظر : المقتضب ، ج ٤ ص ٢٦٢ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٨ .
 (٢٠٩) ينظر : الكشاف ، ج ٢ ص ٥١٠ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١١ ، والأشباه والنظائر ج ١ ص

الوقف هاء ، فتقول ، (يا أُمّة) و (يا أبّة) كما تقول ، (يا عمّة) و (يا خالّة)^(٢١٠) ، فهي عندهم علامة تأنيث في وصلها ووقفها سواء^(٢١١) .

ويرى البصريون أنّ تاء التأنيث قد جعلت عوضاً عن ياء المتكلم لأنها تدل في بعض المواضع على المبالغة أو التفضيم كما في (علّمة) و (نَسّابة) ، و (الأم) و (الأب) مظلّتا المبالغة والتفضيم^(٢١٢) .

وقال الكوفيون ، إنّ (التاء) فيهما للتأنيث ، وياء الإضافة مقدّرة بعدها . وردّ عليهم الاسترابادى بقوله ، « لو كان الأمر كما قالوا لَسَمِعَ (يا أبتى) و (يا أمتي) أيضاً »^(٢١٣) .

والفراء يقف عليهما بالتاء ، لأنها ليست للتأنيث المحض ، كما هو الحال في (أخت) و (بنت) . وأما الاسترابادى فيرى أنّ الأولى الوقف عليهما بالهاء ، وذلك لانفتاح ما قبلها ، كما هو الحال في (ظلمة) و (غرفة) ، بخلاف تاء (أخت) و (بنت)^(٢١٤) . وعلى أية حال فَمَنْ وقف عليهما بالتاء كتبها تاء ، وَمَنْ وقف بالهاء كتبها هاء ، لِأَنَّ مَبْنَى الخط على الوقف^(٢١٥) .

وفي (يا أبت) و (يا أمت) لغات ، قالوا ، (يا أبت) و (يا أمت) بالكسر ، و (يا أبت) و (يا أمت) بالفتح ، و (يا أبتا) و (يا أمتا) بالألف ، و (يا أبتاه) و (يا أمتاه) بالهاء عند الوقف ، و (يا أبت) و (يا أمت) بالضم ، و (ياأبُّ) و (ياأُمُّ) بحذف التاء للترخيم . وفيما يأتي بيان ذلك ،

(٢١٠) ينظر ، الكتاب ، ج ٢ ص ٢١١ ، والكشاف ، ج ٢ ص ٣٠١ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١١ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٨ ، والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ١٢٤ .

(٢١١) ينظر ، المقتضب ، ج ٤ ص ٢٦٢ .

(٢١٢) ينظر ، المقتضب ، ج ٤ ص ٢٦٢ ، والكامل ، ج ١ ص ١٩٢ ، ج ٢ ص ١٧٤ ، ج ٢ ص ٢٩٩ ،

وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ٢ ص ١٠٢١ . وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٢ ، وشرح

الكافية ، ج ١ ص ١٤٨ ، والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٢١٣) شرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٨ .

(٢١٤) ينظر ، شرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٨ .

(٢١٥) ينظر ، الحجة في القراءات السبع ، ص ١٩١ - ١٩٢ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٨ .

١ - اثبات (التاء) محرّكة بالكسر ، فتقول : (يَأْبِتْ) و (يَأْمِتْ) . وفي رأى النحاة أنّ (التاء) فيهما قد ألزمت (الكسرة) لتدل على الياء المحذوفة (٣٣) . وهم يرون أنّ هذه اللفة هي الأكثر فيهما ، وذلك لمناسبة الكسرة للياء التي هي أصلها (٣٤) . وقد قرأ بها السبعة ما عدا ابن عامر في قوله تعالى « يَأْبِتْ » (٣٥) - بكسر التاء - .

٢ - اثبات (التاء) محرّكة بالفتح ، فتقول : (يَأْبِتْ) و (يَأْمِتْ) . وللنحاة في فتح (التاء) قولان :

(الأول) ، أنهما قد رُخِّما بحذف (التاء) ، ثم رُدّت التاء مفتوحةً ، فترُك الآخر يجرى على ما كان يجرى عليه في الترخيم من الفتح .

(الثاني) : أنهما في الأصل ، (يَأْبِتَا) و (يَأْمِتَا) ، ثم حذفت (الألف) تخفيفاً ، وبقيت (الفتحة) قبلها دليلاً عليها ، كما أنّ (الكسرة) تبقى دليلاً على (الياء) (٣٦) .

ويرى الاسترابادي أنّ القول الثاني ضعيف ، لِأَنَّ (الألف) خفيفة لا تُستثقل فتحذف . وهو يرى أنّ هذه (التاء) إنما تفتح لِأَنَّها بدل من (ياء) حركتها الفتح لو حُرِّكت (٣٧) .

(٢١٦) ينظر : المقتضب ، ج٢ ص ١٦٩ ، ج٤ ص ٢٦٢ ، وشرح المفصل ، ج٢ ص ١٢ ، والكشاف ، ج٢ ص ٢٠١ .

(٢١٧) ينظر : شرح الكافية ، ج١ ص ١٤٨ .

(٢١٨) سورة مريم : من الايات ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ . وسورة يوسف : من الايتين ٤ ، ١٠٠ ، وسورة القصص : من الاية ٢٦ ، وسورة الصافات : من الاية ١٠٢ ، وينظر : الحجة في القراءات السبع ، ص ١٩١ - ١٩٢ ، وشرح قطر الندى ، ص ٢٠٦ ، ودراسات لاسلوب القرآن ، ج٢ ص ٦٢٥ ، ٦٢٠ - ٦٢١ .

(٢١٩) ينظر : شرح المفصل ، ج٢ ص ١٢ ، والمحتسب ، ج١ ص ٢٧٧ ، ٢٢٢ ، والكشاف ، ج٢ ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٢٢٠) ينظر : شرح الكافية ، ج١ ص ١٤٨ .

ويرى بعض النحاة أنَّ هذه اللغة قليلة^(٢٣١). وقد قرأ بها ابن عامر من السبعة في قوله تعالى « يَا أَبَتِ » - بفتح التاء^(٢٣٢) -

٣ - اثبات (التاء) محرَّكة بالضم ، فتقول : (يَا أَبَتُ) و (يَا أُمْتُ) ، وذلك أَنَّهُمْ رَأَوْا اسماً في آخره تاءً تأنيث ، فأجروه مجرى الأسماء المؤنثة بالتاء ، فقالوا : (يَا أَبَتُ) كما تقول : (يَا بُنْتُ) ، من غير اعتبار لكونها عوضاً من ياء الإضافة^(٢٣٣) وقد سمع من العرب مَنْ يقول : (يَا أُمْتُ) لاتفعلي^(٢٣٤) . فذهب بعض النحاة الى أنَّ هذه اللغة أقلُّ من فتح (التاء) فيهما^(٢٣٥) . واثبت الزمخشري هذه اللغة فقال في قوله تعالى « يَا أَبَتِ » : « قرء بالحركات الثلاث »^(٢٣٦) .

٤ - أن تُلحق (التاء) أَلِفٌ ، فتقول : (يَا أَبَتَا) و (يَا أُمَّتَا) . ويرى النحاة أنَّ أصل هذه اللغة هو : (يَا أَبَتِي) و (يَا أُمَّتِي) ، إلَّا أَنَّهُمْ اسْتَقْلَوْهَا ، فَأَبْدَلُوا مِنَ الْكسرة (فتحة) ، ثُمَّ قَلَبُوا (الياء) (ألفا) لِأَنَّهَا متحركة مفتوح ما قبلها .^(٢٣٧) وَنَصَّ ابن جَنِّي على أَنَّ هذه اللغة قد جمعت بينِ الْعَوْضِ وَالْمُعَوَّضِ مِنْهُ ، أَعْنِي الْبَدَلَ وَالْمُبْدَلَ مِنْهُ ، فَالتاءُ فِي (يَا أُمَّتٍ) إِنَّمَا هِيَ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ فِي (يَا أُمِّي) ، فَجُمِعَ بَيْنَهُمَا فِي (يَا أُمَّتِي) ، ثُمَّ أُبْدِلَ مِنَ الْيَاءِ أَلْفًا فَقَالُوا : (يَا أُمَّتَا)^(٢٣٨) . وَنَصَّ ابن يعيش على أَنَّ اِبْدَالَ هذه الياء (ألفا) كثير في كلام العرب ، وهذا يزيد عنده قول مَنْ قال : « إِنَّ (يَا أَبَتِ) - بفتح التاء - أصله (يَا أَبَتَا) » قوة^(٢٣٩) .

(٢٣١) ينظر : شرح الكافية ، ج١ ص ١٤٨ .

(٢٣٢) ينظر : المحجة في القراءات السبع ، ص ١٩١ - ١٩٢ ، وشرح قطر الندى ، ص ٢٠٦ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج٢ ص ٦٢٥ ، ٦٢٠ - ٦٢١ .

(٢٣٣) ينظر : الكشاف ، ج٢ ص ٢٠٢ .

(٢٣٤) ينظر : الكتاب ، ج٢ ص ٢١١ .

(٢٣٥) ينظر : شرح الكافية ، ج١ ص ١٤٨ .

(٢٣٦) الكشاف ، ج٢ ص ٢٠١ ، وينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج٢ ص ٦٢١ .

(٢٣٧) ينظر : المحتسب ، ج٢ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ، والكشاف ، ج٢ ص ٢٠٢ ، ٥١٠ ، وشرح المفصل ، ج٢ ص ١٢ .

(٢٣٨) ينظر : المحتسب ، ج٢ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٢٣٩) ينظر : شرح المفصل ، ج٢ ص ١٢ .

ويرى الاسترابادي أنَّ هذه اللغة جائزة لِأَنَّها جمعت بين عوضين^(١٣٠) ، وذلك لِأَنَّهُمْ عَوَّضُوا عن ياء الإضافة (تاء) في نحو ، (يَأْبِت) و (يَأْمُت) ، كما عَوَّضُوا عنها (أَلْف) في نحو ، (يَأْبَا) و (يَأْمُتَا) ، فلها عوضان ، (التاء) و (الألف) ، ثُمَّ جَمَعُوا بينهما فقالوا ، (يَأْبِتَا) و (يَأْمُتَا) ، ولم يُعَدِّ ذلك جمعاً بين (العوض) و (المعوَّض عنه) ، لِأَنَّهُ جمع بين العوضين ، ولا يُكرَهُ عند النحاة الجمع بين العوضين كما يُكرَهُ الجمع بين (العوض) و (المعوَّض منه)^(١٣١) . ولكن ابن هشام وصفها بالقبح ، وقال ، « وبها قرىء شاذاً »^(١٣٢) .

٥ - أن تلحقَ (التاء) ياءً ، فتقول ، (يَأْبِتِي) و (يَأْمِتِي) . ويرى النحاة أنَّ هذه اللغة غير مسموعة^(١٣٣) ، وهي غير جائزة عندهم لِأَنَّها جمعت بين العوض والمعوَّض منه^(١٣٤) ، ومن قواعدهم عدم جواز الجمع بينهما^(١٣٥) . وقال ابن هشام إنَّ هذه اللغة قبيحة وينبغي أن لا تجوز إلَّا في ضرورة الشعر^(١٣٦) .

٦ - أن تحذف (التاء) للترخيم ، فتقول ، (يَأْمُ) و (يَأْبُ)^(١٣٧) . ويجوز فيهما عند المبرد حينئذ ما يجوز في المرخَّم من الرفع أو النصب^(١٣٨) . ويرى الاسترابادي لزوم الفتح فيهما لمنع التباسهما ببناء (الأَب) و (الأُم) بلا تاء^(١٣٩) .

أمَّا البلاغيون فقد أشار السكاكي منهم الى موضوع المنادى المضاف الى ياء المتكلم ، وقال إنَّ « من شأن المنادى اذا أُضيف الى المتكلم أن يقال في الأغلب ، (ياغلامِي) ، وفي غيره ، (ياغلامي) . (ياغلاما) . وقالوا ، (يَأْبِت) و

(٢٢٠) ينظر ، شرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٨ .

(٢٢١) ينظر ، الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ١٦٨ ، ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٢٢٢) شرح لطر الندى ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٢٢٣) ينظر ، شرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٨ .

(٢٢٤) ينظر ، شرح المفصل ، ج ٢ ص ١١ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٨ .

(٢٢٥) ينظر ، شرح ابن عقيل ، ج ٢ ص ٢١٧ ، والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ١٢٢ - ١٢٤ .

(٢٢٦) ينظر ، شرح لطر الندى ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٢٢٧) ينظر ، الكتاب ، ج ٢ ص ٢١٢ .

(٢٢٨) ينظر ، المقطع ، ج ٤ ص ٢٦٢ .

(٢٢٩) ينظر ، شرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٨ .

(يَا أُمَيَّة) معوضين تاء التانيث - بدليل انقلابها هاء في الوقف - عن ضمير المتكلم « (٢٤٠) » .

واني أرى ما يراه البصريون من أَنَّ (التاء) في (يَا أُمَيَّة) و (يَا أُمَيَّة) للتانيث ، وأنها تفيد فيهما معنى التعظيم أو التفخيم ، ولكنني لا أوافقهم في أنها عوض عن ياء الإضافة ، وإنما ياء الإضافة مرادة بعدها ، ولكنها حذفت للتخفيف ودل عليها بالكسرة .

ومن اضافة المنادى الى ياء المتكلم، إضافة (الأبناء) إلى (الأم) ، ومنه قول الشنفرى :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيئِكُمْ فَإِنِّي إِلَى قَوْمِ سِوَاكُمْ لَأُنْمِلُ

فقوله « بَنِي أُمِّي » منادى ، وأضاف الأبناء إلى الأم لأنها أشد شفقة ، كما قيل ذلك في قوله تعالى حكاية عن هارون ، « يَا ابْنَ أُمِّ » « (٢٤١) » .

زيادة (اللام) بين المضاف والمضاف إليه :

قد تدخل اللام (لَامُ الْجَر) في النداء مُقَحَّمَةً بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، غير فاصلة بينهما ، وغير مُعَيَّرَةٌ حُكْمَ الْإِضَافَةِ ، ولا مزيلة معناهاً ، بل تدخل بينهما مُشَدِّدَةً معنى الإضافة ومؤكدة له ، وذلك قولك ، (يَا بُوْسَ لَزِيْدِ) ، والتقدير : يَا بُوْسَ زِيْدِ ، فَأَدْخِلْتَ (اللام) مُقَحَّمَةً مَزِيْدَةً ، ولم تَفْصِلْ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وإنما أضافت النداء إلى ما اتصلت به ، ومن ذلك قول الشاعر ،

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُوْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَارًا لِّلْأَقْوَامِ

(٢٤٠) مفتاح العلوم ، ص ٥٠ .

(٢٤١) سورة طه ، الآية ٩٤ ، وينظر ، خزانة الأدب ، ج ٢ ص ٢٤١ .

فزيادة هذه (اللام) بين المضاف والمضاف إليه في النداء بمنزلة تكرير الاسم ، وتقدير إضافة الأول إلى ما بعد المكرر ، كقول العرب : (يازيد زيد عمرو) ، فإنما أقممت الثاني توكيداً (٢٤٢) .

ومن قال : (يابؤساً لزيد) جعل النداء بمعنى الدعاء على المذكور ، ومثله : (يابؤس للحرب) كأنه دعاء على الحرب (٢٤٣) وهو نداء أو دعاء مستعمل في معنى التعجب ، أي : ما أبأس الحرب وما أضرها للناس (٢٤٤) .

المنادى المعروف بأل

لقد اختلف النحاة في نداء الاسم المعروف بـ (أل) ، فذهب البصريون الى عدم جواز الجمع بين (يا) و (أل) ، فلا تقول : (يا الرجل) . وذلك لأن (أل) تفيد التعريف ، و (يا) تفيد التعريف ، فلم يجمعوا بين علامتي تعريف ، لأن من أصول النحو عندهم أن لا تجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة (٢٤٥) . يقول المبرد : « واعلم أن الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ، لأنك اذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة (هذا) و (ذاك) ، ولا يدخل تعريف على تعريف ، فمن ثم لا تقول : (يا الرجلُ تعالى) » (٢٤٦) .

وقالوا في أسباب منع الجمع بينهما كذلك ، إن (أل) تفيد تعريف العهد ، وهو معنى الغيبة ، وذلك أن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب ، (والنداء) خطاب لحاضر ، فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين (٢٤٧) .

(٢٤٢) ينظر : اللامات ، ص ٩٩ - ١١٢ ، ١٦٥ ، والكتاب ، ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٨٦ ، ومغني اللبيب ،

ج ١ ص ٢١٦ ، والمعتصم ، ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٢٤٣) ينظر : خزانة الأدب ، ج ١ ص ٤٦٩ .

(٢٤٤) ينظر : المصدر نفسه ، ج ٢ ص ١٣٢ .

(٢٤٥) ينظر : الجمل ، للزجاجي ، ص ١٦١ - ١٦٢ ، والانصاف ، المسألة (٤٦) ، ج ١ ص ٢٢٥ -

٢٢٨ ، واسرار الصربية ، ص ٢٢٩ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٤١ ، وجمع الهوامع ، ج ١

ص ١٧٤ ، ومجاز القرآن ، ج ٢ ص ١٤٣ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ٧٥٥

(٢٤٦) المقتضب ، ج ٤ ص ٢٢٩ ، وينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٢٤٧) ينظر : شرح المفصل ، ج ٢ ص ٨ - ٩ .

وقد استثنى البصريون اسمَ (الله) تبارك وتعالى من بين الأسماء المعروفة بأل . فأجازوا فيه أن تباشره أداة النداء (يا) فتقول : (ياالله اغفر لنا) ، وسبب ذلك عندهم أن (أل) لا تفارقه ، فتنزّلت منزلة الحروف الأصلية للاسم ، ولذلك جاز فيه ما لا يجوز في غيره ، يقول سيبويه ، « واعلم أنه لا يجوز لك أن تُنادي اسما فيه الألف واللام البتة ، إلا أنهم قد قالوا ، (ياالله اغفر لنا) ، وذلك من قبل أنه اسمٌ يُلزِمُه الألف واللام لا يُفارقانه ، وكثر في كلامهم ، فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف » (٢٨) .

وذهب أبو علي الى أن (أل) في اسم (الله) تُفيد التعريف ، وزيادة على ذلك هي عوضٌ من (الهمزة) المحذوفة من (إله) ، فإذا باشرت أداة النداء اسمَ (الله) مَحْضُوا (أل) فيه للتغويض ، ونزعوا منها معنى التعريف ، وقطعوا همزة الوصل إيداناً بأنها قد صارت من نفس الكلمة ، يقول الجرجاني في ذلك : « جُعِلَ (الألف واللام) في اسم (الله) عوضاً من (الهمزة) المحذوفة من (إله) ، بدلالة ما ذكرنا من أنهم لا يقولون ، (الإله) ، مع أنهما يفيدان التعريف الذي وُضِعَا لَهُ في سائر الكلام ، فَعَمَلًا هُنَا عَمَلُهُمَا فِي (الحسن) و (العباس) و (الرجل) وزيادة وهي كونُهُمَا عوضاً من (الهمزة) المحذوفة من (إله) ، ثم أنهم لما قصدوا الدعاء ، وكانوا لا يجمعون بين تعريفين ، نحو : (ياالرجل) ، مَحْضُوهُمَا للتغويض ونزعوا منهما معنى التعريف ، وقطعوا همزة الوصل إيداناً بأنَّهُمَا قد صارا من نفس الكلمة ، ك (الألف واللام) في (السِّنة) مثلاً » (٢٩) .

وفي ندائه لغات ، « قال بعضهم ، (ياالله) ، وبعضهم ، (ياالله) ، وبعضهم ، (يالله) ، وبعضهم ، (يالله) ، فحذف ألف (يا) لالتقاء الساكنين » (٣٠) .

ويرى البصريون أن العرب لما أرادوا نداء الاسم المعرف بأل وهو على لفظه ، ولم يكن من أصول كلامهم ايلاء أداة النداء ما فيه أل ، توصلوا الى ذلك باستعمال

(٢٤٨) الكتاب ، ج ٢ ص ١٩٥ ، وينظر ، المختضب ، ج ٤ ص ٢٢٩ - ٢٤٠ ، والانصاف ، ج ١ ص ٣٢٩ - ٢٤٠ ، واسرار العربية ، ص ٢٢١ ، والكشاف ، ج ١ ص ٢٥ - ٣٦ ، ٤٢١ ، ج ٢ ص ٥١٧ ، والأشباه والنظائر ، ج ٢ ص ١٢٤ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٥ ، وخزانة الأدب ، ج ٢ ص ٢٦٦ - ٢٦٩ ، ٢٨٠ - ٢٨٧ .

(٢٤٩) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ٧٥٩ ، وينظر ، خزانة الأدب ، ج ٢ ص ٢٦٦ .
(٢٥٠) المختضب ، ج ١ ص ٢٤٩ .

(أي) أو (هذا) ، فيقولون ، (ياأيها الرجل) أو (ياهذا الرجل) . وإنما توصلوا بـ (أي) الى نداء ما فيه (أل) لأنها مُبهمَة ، يصحُّ تفسيرها بكلِّ ما فيه (أل) ، والغرض هنا أن يأتي ما فيه (أل) تفسيراً لها ، فلما كانت كذلك صلحت لهذا المعنى . والذي يدلُّ على ذلك أنَّ أسماء الإشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع ، فقيل ، (ياهذا الرجل) و (ياهؤلاء الرجال) (٢٨١) وقالوا ، إنَّ الوصلة (أي) أو (هذا) هي المنادى في اللفظ . و (الرجل) صفة للوصلة ملازمة لها ، لأنَّه لا يتم النداء إلا بها . إذ هي المنادى الحقيقي في الحكم والتقدير ، ولذلك صارت مع الوصلة بمنزلة اسم واحد ، يقول سيبويه في « باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا » ، « وذلك قولك ، (ياأيها الرجل) و (ياأيها الرجلان) و (ياأيتهما المرأتان) ، فـ (أي) ههنا فيما زعم الخليل — رحمه الله — كقولك ، (ياهذا) ، و (الرجل) ، وصف له كما يكون وصفا لـ (هذا) . وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول (ياأي) ولا (ياأيها) وتسكت ، لأنَّه مُبهم يلزمه التفسير ، فصار هو و (الرجل) بمنزلة اسم واحد كأنك قلت ، (يارجل) . واعلم أنَّ الأسماء المُبهمَة التي توصف بالأسماء التي فيها الالف واللام تنزلُ بمنزلة (أي) ، وهي ، (هذا) ، و (هؤلاء) ، و (أولئك) وما أشبهها ، وتوصف بالأسماء ، وذلك قولك ، (ياهذا الرجل) ، و (ياهذان الرجلان) ، صار المُبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد » (٢٨٢) .

ومذهب جمهور البصريين أنَّ الاسم المعرّف بآل في نحو (ياأيها الرجل) و (ياهذا الرجل) هو نعت لـ (أي) أو (هذا) (٢٨٣) . وذهب بعضهم الى أنَّه عطف بيان وليس نعتا ، لأنَّه اسم جنس غير مشتق ، يقول ابن يعيش ، « واعلم أنَّ حقيقة هذا النعت وما كان مثله في نحو (هذا الرجل) إنما هو عطف بيان ، وقول النحويين ، «إنَّه نعت» تقريب ، وذلك لأنَّ النعت تحلية الموصوف بمعنى فيه أو في شيء من سببه ، وهذه أجناس فهي شرح وبيان للأول كالبدل والتأكيد ، لذلك كان عطف بيان ولم يكن نعتا » (٢٨٤) .

(٢٨١) ينظر ، الأشباه والنظائر ، ج١ ص ٢٨٢ .

(٢٨٢) الكتاب ، ج٢ ص ١٨٨ - ١٨٩ ، وينظر ، ص ١٠٦ ، والجمل ، للجرجاني ، ص ٢١ - ٢٢ ، والمرتعجل ، ص ١٩٤ - ١٩٥ ، وشرح المفصل ، ج١ ص ١٢٠ ، ج٢ ص ٢ - ٤ ، ٧ ، والأشباه والنظائر ، ج١ ص ٢١٠ .

(٢٨٣) ينظر ، شرح الكافية ، ج١ ص ١٤٢ .

(٢٨٤) شرح المفصل ، ج١ ص ١٢٠ ، وينظر ، مع الهوامع ، ج١ ص ١٧٥ .

وقد رَدَّ الاسترابادي على هذا الرأي بقوله : « والأكثر على أن ذا اللام وصف لاسم الإشارة في النداء وغيره ، لأنه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية ، وهذا حدّ (النعت) كما يجيء ، أي : ما دلّ على معنى في متبوعه . وقال بعضهم : « هو عطف بيان لعدم الاشتقاق » ، والجواب : إن الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجيء في بابهِ ، ولا يوصف اسم الإشارة إلا بـ (اسم الجنس المعروف باللام) كما يأتي في باب النعت ، أمّا (اسم الجنس) فَلأنّه هو الدال على الماهية من بين الاسماء ، والمحتاج اليه في نعت اسماء الإشارة بيان ماهية المشار اليه ، فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة إلا بما يخص بعض الماهيات نحو : (هذا العالم) ، فقبح : (هذا الأبيض) .. » (٢٠٠)

ومذهب جمهور البصريين أنّه لا يجوز في المعروف بأل الواقع صفة لـ (أي) في نحو قولك (يأيها الرجل) إلا الرفع ، إشعاراً بأنّه صفة لازمة أصبحت وما قبلها بمنزلة الشيء الواحد ، وإيداناً بأنّه هو المقصود بالنداء ، يقول المبرد : « وإذا كانت الصفة لازمة ، تحل محلّ الصلة في أنّه لا يستغنى عنها لإبهام الموصوف ، لم يكن إلا رفعاً ، لأنها وما قبلها بمنزلة الشيء الواحد ، لأنك إنما ذكرت ما قبلها لتصل به الى ندائها ، فهي المدعو في المعنى ، وذلك قولك (يأيها الرجل أقبل) : (أي) ، مدعو ، و (الرجل) : نعت لها ، و (ها) : للتنبية ، لأنّ الأسماء التي فيها الألف واللام صفات للمبهمة ، مبيّنة عنها .. فاذا قلت : (يأيها الرجل) لم يصلح في (الرجل) إلا (الرفع) لأنه المنادى في الحقيقة ، و (أي) : مبهم متوصل به اليه . وكذلك (يا هذا الرجل) اذا جعلت (هذا) سبباً الى نداء (الرجل) » (٢٠١) ، ويقول الجرجاني : « وَوَجَبَ (الرُّفْعُ) لِأَمْرَيْنِ : (أحدهما) : أنّ (الرجل) وإن كان في اللفظ صفة لـ (أي) ، كما كان (الظريف) صفة لـ (زيد) ، فإنه المقصود بالنداء ، إذ ليس (أي) باسم مقصود قَصْدُهُ ودالٌّ على شيء منفرداً كـ (زيد) ، وإذا كان كذلك جعل التزام الرفع في (الرجل) مع كونه صفة إيداناً بأنّه المقصود بالنداء ، فيجب أن يكون لفظه موافقاً للفظ المنادى ، إذ لا فصل بين

(٢٠٠) شرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٢ .

(٢٠١) المقتضب ، ج ٤ ص ٢١٦ - ٢١٧ ، وينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ١٨٨ - ١٨٩ ، والجميل ،

للزجاجي ، ص ١٦٢ ، والمرتل ، ص ١٩٤ ، وأسرار العربية ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ، وشرح

المفصل ، ج ٢ ص ٧ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ٧٧٨ .

(الرفع) و (الضم) ، فحركة لام (الرجل) في قولك ، (يا أيها الرجل) بمنزلة حركته في قولك ، (يارجل) من جهة اللفظ ، وإن كانت تلك حركة أعراب مثلها في قولك ، (جاءني زيد) ، وهذه حركة بناء مثلها في (قَبْلُ وَبَعْدُ) . (والثاني) ، أن الصفة كالجاء من الموصوف ، وإذا لزمته قوي الاتصال ، فيجري (اللام) من (الرجل) في قولك ، (يا أيها الرجل) مجرى آخر الكلمة ، فكما أن آخر الكلمة في نحو (يا جعفر) يُضْمُ ، كذلك جُعِلَ حركة (اللام) في قولك ، (يا أيها الرجل) الرفع ، ليكون مشاكلاً لذلك في اللفظ ، وينفصل مما لا يلزم نحو (يا زيد الظريف) ، ألا ترى أنك لو قلت ، (يا زيد) استغنيت عن (الظريف) ، ولو قلت : (يا أي) لم يَجْزُ ، لِأَنَّ (أيًا) مُبْتَهَمٌ لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ ، فاعرفه «(٢٥٧)» . ويقول الاسترابادي : « والتزموا رفع (الرجل) ، أي : اسم الجنس الواقع صفة لـ (أي) و (هذا) .. نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصوداً بالبداء فكأنه باشره حرف النداء «(٢٥٨)» .

وذهب أبو عثمان المازني الى جواز النصب فيه حملاً على موضع (أي) ، فتقول ، (يا أيها الرجل) ، وقد قاس ذلك على صفة المنادى المفرد المعرفة ، حيث يجوز فيها الرفع حملاً على اللفظ نحو (يا زيد الظريف) ، والنصب حملاً على الموضع نحو (يا زيد الظريف) . وقد أنكر رأي البصريون «(٢٥٩)» ورؤى بأنه لم يثبت في الاستعمال «(٢٦٠)» ، وبأن كلام العرب يخالف قياسه ، «(٢٦١)» وبأن الحمل على الموضع إنما يكون بعد تمام الكلام ، والنداء لم يتم بـ (يا أيها) ، فلا بُدَّ من (الرجل) إذ هو المنادى في الحكم والتقدير ، وعلى هذا لا يجوز إلا الرفع «(٢٦٢)» .

ويرى ابن يعيش أن (ها) التنبيه في (يا أيها الرجل) زيدت لازمة عوضاً مما حُذِفَ منها ، والذي حُذِفَ منها (الإضافة) في قولك (أي الرجلين) ، و (الصلة) التي في نظيرها وهي (مَنْ) ، ألا ترى أنك إذا ناديت (مَنْ) قلت ، (يامن في الدار) «(٢٦٣)» .

(٢٥٧) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج٢ ص ٧٧٨ .

(٢٥٨) شرح الكافية ، ج١ ص ١٤٢ .

(٢٥٩) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج٢ ص ٧٧٨ .

(٢٦٠) ينظر : أسرار العربية ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ، وشرح الكافية ، ج١ ص ١٤٢ .

(٢٦١) ينظر : المرتجل ، ص ١٩٤ .

(٢٦٢) ينظر : شرح المفصل ، ج٢ ص ٢ - ٤ ، ٧ - ٨ ، وفتح الهوامع ، ج١ ص ١٧٥ .

(٢٦٣) ينظر : الأشباه والنظائر ، ج١ ص ١٦٢ ، ٢٨٢ .

أما الكوفيون فقد أجازوا إيلاء أداة النداء المنادى المعروف بأل مطلقاً في السعة ، فتقول ، (يا الرجل) و (يا الغلام) ، (٢٦٤) واستدلوا على جواز ذلك ببعض الشواهد التي باشرت فيها أداة النداء المنادى المعروف بأل ، نحو قول الشاعر ، (٢٦٥)

فيا الغلامان اللذان فَرًّا إياكما أن تكسانني شَرًّا

أما البلاغيون فقد أشار السكاكي منهم الى هذا الموضوع ، والواضح من كلامه أنه يرى رأى البصريين في عدم جواز إيلاء أداة النداء المنادى المعروف بأل ، يقول ، « وأما نحو ، (يا الغلام) مما يجمع فيه بين الضم وحرف التعريف ، فلا يجوز إلا عند الكوفيين . والألف واللام في قولهم ، (يا الله) ليستا حرف تعريف ، استدلالاً بانتفاء اللزوم - وهو قطع الهمزة - على انتفاء الملزوم » . (٢٦٦)

وأرى أن أماذهب اليه البصريون من منع الجمع بين (يا) و (أل) التعريف ، هو الصحيح ، يؤيدهم في ذلك الاستخدام اللغوي ، فالعرف بأل لاتباشره (يا) في الكلام العربي ، فلا يقال ، (يا الرجل) إذ يمتنع نداؤه على هذه الحالة (٢٦٧) ، حيث يلتقي فيه ساكنان ، ألف (يا) ولام (أل) ، فكان يلزم حذف الألف من (يا) لالتقاء الساكنين ، وإذا حذفت الألف لم يعد في (يا) ما يعينها على تأدية وظيفتها في مد الصوت ورفعها ، لذلك استعان العرب في ندائه باستعمال (يا أَيُّهَا) ، من أجل أن تقي (أَيُّهَا) الألف في (يا) من الحذف وتعين على مد الصوت فيها . (٢٦٨) ولم يمتنع عندهم (يا الله) لأن الأكثر فيه قطع همزة (الله) ، وعلى هذا لا يلتقي فيه ساكنان ، ومن ثم فلا إشكال في اجتماع (يا) و (أل) فيه ، بعكس (يا الرجل) وسائر المناديات المعروفة بأل ، فإن الهمزة في (أل) التعريف همزة وصل تسقط في درج الكلام . (٢٦٩)

(٢٦٤) ينظر ، الانصاف ، ج١ ص ٢٢٥ - ٢٤٠ ، وشرح الكافية ، ج١ ص ١٤٦ ، وفتح الهوامع ، ج١ ص ١٧٤ .

(٢٦٥) رجز لا يعرف قاله ، ورد في ، المقتضب ، ج٤ ص ٢٤٢ ، والانصاف ، ج١ ص ٢٢٦ ، وأسرار العربية ، ص ٢٢٠ ، وشرح المفصل ، ج٢ ص ٩ ، والمقرب ، ص ٣٧ ، ٨٥ ، وفتح الهوامع ، ج١ ص ١٧٤ . (مجمع شواهد العربية ، ج٢ ص ٤٧٢) .

(٢٦٦) مفتاح العلوم ، ص ٤٩ .

(٢٦٧) ينظر ، شرح المفصل ، ج٢ ص ٧ .

(٢٦٨) ينظر ، في النحو العربي - قواعد وتطبيقات ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢٦٩) ينظر ، شرح الكافية ، ج١ ص ١٤٥ ، والمرجل ، ص ١٩٦ ، وكتاب المقتصد في شرح

الايضاح ، ج٢ ص ٥٧٥ - ٥٥٩ ، والكشاف ، ج١ ص ٢٥ - ٢٦ ، ٤٢١ .

أما ماذهب اليه الكوفيون من اجازة الجمع بين (يا) و (أل) مطلقا في الاختيار ، واحتجاجهم لذلك ببعض الشواهد ، مثل قول الشاعر :

فيا الفلّامان اللذان فرّا إياكما أن تكسانني شرّا

فإنما هو من القياس على المسموع النادر أو الشاذ ، فنحن نعرف أن الكوفيين قد توسّعوا في الأخذ عن الأعراب الذين اختلطوا بال حضر ولأنت فصاحتهم ، وقاسوا على المسموع النادر أو الشاذ ، بل قاسوا بلا استناد الى سماع ، على العكس من البصريين الذين حرصوا على صفاء اللغة التي يجمعونها وفصاحتها ، ولم يقيسوا إلا على المسموع الكثير من الفصح (٣٧) ، لذلك منع البصريون القياس على الشواهد التي احتج بها الكوفيون في جواز الجمع بين (يا) و (أل) لأنها غير فصيحة وشاذة في القياس والاستعمال . (٣٨)

المعنى الذي يفيد استعمال (يا أيّها) :

لقد أشار سيبويه الى أن (يا أيّها) أكد في التنبيه ، وأن التأكيد فيها مستفاد من وجود (ها) ، اذ هي تفيد ماتفيده (يا) من تنبيه ، فكأنك اذا قلت ، (يا أيّها) قد كرّرت (يا) مرتين ، يقول « وأما (الألف والهاء) اللتان لحقتا (أي) توكيدا ، فكأنك كرّرت (يا) مرتين اذا قلت ، (يا أيّها) ، وصار الاسم بينهما كما صار (هو) بين (ها) و (ذا) اذا قلت : (ها هوذا) » . (٣٩) ويقول أيضا ، « اختص النداء بـ (يا أيّها الرجل) ، ولا يكون هذا في غير النداء ، لأنهم جعلوها (٣٩) تنبيها فيها بمنزلة (يا) ، وأكدوا التنبيه بـ (ها) حين جعلوا (يا) مع (ها) ، فمن ثم لم يجز لهم أن يسكتوا على (أي) ولزمه التفسير » . (٣٩)

(٣٧٠) ينظر : مفهـى اللبـيب ، جـ ١ ص ٩١ ، والشاهد وأصول النحو ، ص ١٤٨ - ١٥٧ ، ٢٢٩ -

٢٤٨ ، والدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشرى ، ص ١٩٢ .

(٣٧١) ينظر : المختضب ، جـ ٤ ص ٢٤١ - ٢٤٢ ، والانصاف ، جـ ١ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ، وأسرار

العربية ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ ، والمفصل ، ص ٤١ - ٤٢ ، وشرح المفصل ، جـ ٢ ص ٨ - ٩ ،

وشرح الكافية ، جـ ١ ص ١٤٥ - ١٤٦ .

(٣٧٢) الكتاب ، جـ ٢ ص ١٩٧ .

(٣٧٣) كذا هي في نص الكتاب ، ولعل الصحيح « جعلوا (ها) » .

(٣٧٤) الكتاب ، جـ ٢ ص ٢١١ - ٢١٢ .

ولاشك في أن الزمخشري قد وقف على رأي سيبويه ، فذهب الى أن النداء بـ (يأَيُّهَا) قد كثر في القرآن الكريم دون غيره ، وذلك لِأَنَّهُ أكد وأبلغ من بقية أدوات النداء ، يقول في تفسير قوله تبارك وتعالى « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ » (٢٣٥) ، « فَإِنْ قُلْتَ ، لَمْ كَثُرْ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْندَاءُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مَا لَمْ يَكْثُرْ فِي غَيْرِهِ ؟ ، قُلْتَ ، لِاسْتِقْلَالِهِ بِأَوْجِهٍ مِنَ التَّأْكِيدِ وَأَسْبَابٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ ، لِأَنَّ كُلَّ مَا نَادَى اللَّهُ لَهُ عِبَادَهُ مِنْ أَوَامِرِهِ ، وَنَوَاهِيهِ ، وَعِظَاتِهِ ، وَزَوَاجِرِهِ ، وَوَعِيدِهِ ، وَوَعِيدِهِ ، واقتصاص أخبار الأمم الدارجة عليهم ، وغير ذلك مما أنطق به كتابه ، أمور عظام ، وخطوب جسام ، ومعانٍ عليهم أن يتيقظوا لها ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم إليها ، وهم عنها غافلون ، فاقترض الحال أن ينادوا بالأكّد الأبلغ » . (٢٣٦)

ويرى الزمخشري أن التأكيد في (يَا أَيُّهَا) مستفاد من معاضده (ها) التنبيه أداة النداء بتأكيد معناها ، ومن التدرج من الإبهام في (أَيُّ) الى التوضيح في صفته ، يقول : « (أَيُّ) : وصلة الى نداء ما فيه الألف واللام .. وهو اسم مبهم مفتقر الى ما يوضحه ويزيل إبهامه ، فَلَا بُدَّ أَنْ يردفه اسم جنس أو ما يجري مجراه ، يتصف به حتى يتضح المقصود بالنداء ، فالذي يعمل فيه حرف النداء هو (أَيُّ) ، والاسم التابع له صفته ، كقولك (يازيدُ الظريف) ، إِلَّا أَنْ (أَيُّ) لا يستقل بنفسه استقلال (زيد) ، فلم ينفك من الصفة . وفي هذا التدرج من الإبهام الى التوضيح ضرب من التأكيد والتشديد . وكلمة التنبيه المقحمة بين الصفحة وموصوفها لفائدتين ، معاضدة خرف النداء ومكانفته بتأكيد معناه ، ووقوعها عوضاً مما يستحقّه ، أي : من الإضافة » . (٢٣٧)

وقد تنبّه بعض النحاة الى استفادة الزمخشري من رأي سيبويه ، ومن هؤلاء الزركشي الذي يقول : « قال سيبويه : « وأما (الألف والهاء) اللتان لحقتا (أَيُّ) تأكيداً ، فكأنك كررت (يا) مرتين اذا قلت : (يَا أَيُّهَا) ، وصار الاسم بينهما » ، هذا كلامه ، وهو حسن جداً ، وقد وقع عليه الزمخشري فقال : « وكلمة التنبيه

(٢٣٥) سورة البقرة : الآية ٢١ .

(٢٣٦) الكشاف ، ج١ ص ٢٥٥ ، وينظر : الالتقان ، ج٢ ص ٨٢ ، والأشباه والنظائر ، ج٢ ص ١٢٩ - ١٤٠ .

(٢٣٧) الكشاف ، ج١ ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ، وينظر : مشترك الاقران ، ج١ ص ٤٤٨ .

المقحمة بين الصفة وموصوفها لفائدتين ، معاضدة حرف النداء ومكانفته بتأكيد معناه ، ووقوعها عوضاً مما يستحقه ، أي : من الإضافة « . » . (٢٧٨)

تكرير النداء :

- ١ - يرى الزمخشري أن (النداء) يأتي مكرراً في الكلام لأحد الأسباب الآتية :
للدلالة على التضرع واللجوء الى الله ، كما في قوله تعالى على لسان ابراهيم ، « رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ، رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ ، رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ » . (٢٧٨)
- ٢ - للحث على التضرع الى الله والاستغاثة به ، كما في قوله تعالى : « قُلْ ، رَبِّ إِنَّمَا تُرِنِّي مَا يُوَعْدُونَ رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ » . (٢٨٠)
- ٣ - لزيادة تنبيه المخاطب ، تلطفاً به ، وخملاً له على قبول نصحك ، يقول في قوله تعالى « وَقَالَ الَّذِي آمَنَ ، يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ ، يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ .. وَيَا قَوْمِ مَالِي أَذْغَوْكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَذَعُونَني إِلَى النَّارِ » (٢٨١) ، « فَإِنْ قُلْتُ ، لِمَ كَرَّرَ نداء قومه ؟ .. قُلْتُ ، أُمَّا تَكْرِيرُ النداء ففيه زيادة تنبيه لهم وإيقاظاً عن سنة الغفلة ، وفيه أنهم قومهم وعشيرته ، وهم فيما يُوبقهم ، وهو يعلم وجه خلاصهم ، ونصيحتهم عليه واجبة ، فهو يتحزن لهم ويتلطف بهم ، ويستدعي بذلك أن لا يتهموه ، فَإِنْ سرورهم سرورة وغمهم غمه ، وينزلوا على تنصيحهم لهم ، كما كرر ابراهيم - عليه السلام - في نصيحة أبيه ، « يَا أَبَتِ » ، ويقول في قوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدَمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ ، إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ » (٢٨٢) ، « إعادة النداء عليهم استدعاء منهم لتجديد الاستبصار عند كل خطاب وارد ، وتطرية

(٢٧٨) البرهان ، ج ٢ ص ٤١٥ .

(٢٧٩) سورة ابراهيم ، الآية ٤٠ - ٤١ ، وينظر ، الكشاف ، ج ٢ ص ٢٨١ .

(٢٨٠) سورة المؤمنون ، الآية ٩٢ - ٩٤ ، وينظر ، الكشاف ، ج ٢ ص ٤١ ، ٤٢ .

(٢٨١) سورة طه ، الآية ٢٨ - ٤١ .

(٢٨٢) الكشاف ، ج ٢ ص ٤٢٩ .

(٢٨٣) سورة العنكبوت ، الآية ١ - ٢ .

الإنصات لكلِّ حكم نازل ، وتحريك منهم لئلا يفثروا ويففلوا عن تأملهم » . (٢٨٤)

تخصيص النداء :

قد تخصَّ بندائك شخصاً مُعيَّناً ، وتعمُّ بخطابك الآخرين ، وذلك لِأَنَّ مَنْ تناديه هو إمامُ الناس الذين تخاطبهم وقوتهم ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ » (٢٨٥) ، « خَصَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالنِّدَاءِ وَعَمَّ بِالْخُطَابِ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ إِمَامُ أُمَّتِهِ وَقُدُوتُهُمْ ، كَمَا يُقَالُ لِرَأْسِ الْقَوْمِ وَكَبِيرِهِمْ ، (يَا أَفْلَانَ افْعَلُوا كَيْتَ وَكَيْتَ) إِظْهَاراً لِتَقَدُّمِهِ وَاعْتِبَاراً لِتَرَوُّسِهِ ، وَأَنَّهُ مَدْرَةٌ قَوْمِهِ وَلِسَانُهُمْ ، وَالَّذِي يَصْدُرُونَ عَنْ رَأْيِهِ وَلَا يَسْتَبْذُونَ بِأَمْرِ دُونِهِ ، فَكَانَ هُوَ وَحْدَهُ فِي حُكْمِ كُلِّهِمْ وَسَادّاً مُسَدِّ جَمِيعِهِمْ » (٢٨٦) ، وعلى هذا جرى قولُه تعالى حكاية عن فرعون : « قَالَ ، فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى » ، فأفرد موسى بالنداء لِأَنَّهُ كَانَ أَجَلُ الْاِثْنَيْنِ - عَلَيْهِمَا السَّلَام - وَعَمَّهُمَا بِالْخُطَابِ (٢٨٧) .

حذف أداة النداء :

يرى النحاة أَنَّ حذف حروف المعاني ليس بالقياس ، لِأَنَّ حروف المعاني إِنَّمَا جِيءَ بِهَا اختصاراً ونائبَةً عن الأفعال ، ف (ما) النافية نائبة عن (أنفي) ، و (همزة) الاستفهام نائبة عن (أَسْتَفْهِمُ) ، وحروف العطف نائبة عن (أعطف) ، وحروف النداء نائبة عن (أَنَادِي) .. فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً ، واختصارُ المختصرِ إجحافٌ به ، ومع ذلك فقد ورد حذفُها في الكلام عند قوة الدلالة عليها فتصير مع القرائن الدالة عليها كالمُتَلَقِّظِ بِهَا . (٢٨٨)

(٢٨٤) الكشاف ، ج ٢ ص ٥٥٤ .

(٢٨٥) سورة الطلاق ، الآية ١ .

(٢٨٦) الكشاف ، ج ٤ ص ١١٧ .

(٢٨٧) ينظر ، الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، ج ٤ ص ١١٧ .

(٢٨٨) ينظر ، الخصائص ، ج ٢ ص ٢٧٢ - ٢٨٤ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٥ ، والاشباه

والنظائر ، ج ١ ص ٢٢ - ٢٥ ، ١٢٢ ، وشرح شواهد المفني ، ج ٢ ص ٨٨٦ .

لقد أجاز النحاة حذف أداة النداء من الكلام تخفيفاً ، إذا كان المنادى مقبلاً عليك متنبهاً لما تقوله له (٢٨٩) ، ولذلك جعلوه خاصاً بالمنادى القريب ، (٢٩٠) يقول سيويوه ، « وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَهُنَّ كُلَّهُنَّ اسْتِغْنَاءً ، كَقَوْلِكَ : (حَارَ بَنُ كَعْبٍ) ، وذلك أَنَّهُ جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ هُوَ مُقْبِلٌ عَلَيْهِ بِحَضْرَتِهِ يَخَاطِبُهُ » (٢٩١) .

ويرى الزمخشري أَنَّ حذف أداة النداء فيه تقريبٌ لِلْمُنَادَى مِنَ الْمُتَكَلِّمِ ، وتلطيفٌ لمحلِّه عنده ، يقول في قوله تعالى « يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا » (٢٩٢) : « يوسُفُ » : حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ النِّدَاءِ لِأَنَّهُ مُنَادَى قَرِيبٌ مِفَاطُنٌ لِلْحَدِيثِ ، وفيه تَقْرِيبٌ لَهُ وَتَلَطُّيفٌ لِمَحَلِّهِ » . (٢٩٣)

ولاشك في أَنَّ أداة النداء يجوز حذفها إذا لم تكن بمفردها مناطاً للمعنى ، فتُحذفُ الأداة ويؤمن اللبس في الكلام أو النص إذا كانت القرائن الأخرى تتظافر وتتعاقد في أداء المعنى بحيث تُغني عن ذكر الأداة ، لذلك قد يُستغنى عن أداة النداء بقرينة قصده ونغمته ، فتسقط الأداة ويبقى النداء مفهوماً . (٢٩٤)

وقد جاء حذف أداة النداء في القرآن الكريم ، في قوله تعالى : « يوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا » (٢٩٥) ، وهو يكثر في المنادى المضاف (٢٩٦) نحو « فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » (٢٩٧) ، وَلَاسِيَّماً في نداء (الرَّبِّ) سبحانه (٢٩٨) نحو : « رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً » (٢٩٩) ، فقد حُذفت معه في خمسة وستين موضعاً ، ولم تذكر معه إلا في موضعين (٣٠٠) وحكمة ذلك - كما يرى الزركشي - : « دلالتُه

(٢٨٩) ينظر : شرح الكافية ، ج ١ ص ١٥٩ ، والبرهان ، ج ٢ ص ١٠٦ ، ومعتزك الاقرا ن ، ج ١ ص ٢٠٦ ، ٢٢٩ .

(٢٩٠) ينظر : شرح المفصل ، ج ٢ ص ١٥ .

(٢٩١) الكتاب ، ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٢٩٢) سورة يوسف ، الآية ٢٩ .

(٢٩٣) الكشاف ، ج ٢ ص ٣١٥ .

(٢٩٤) ينظر : اللغة العربية ، ص ٢٢٠ ، ٢٢٩ .

(٢٩٥) سورة يوسف ، الآية ٢٩ .

(٢٩٦) ينظر : شرح المفصل ، ج ٢ ص ١٥ .

(٢٩٧) سورة يوسف ، الآية ١٠١ .

(٢٩٨) ينظر : البرهان ، ج ٢ ص ٢١٢ .

(٢٩٩) سورة مريم ، الآية ٤ .

(٣٠٠) ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه : محمد فؤاد عبدالباقى ، مصر ١٣٧٨ هـ ، ص ٢٨٧ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج ٢ ص ٦٢٤ .

على التعظيم والتنزيه ، لِأَنَّ النداء يتشرب معنى الأمر ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ (يَا زَيْدٌ) فمعناه : أَدْعُوكَ يَا زَيْدٌ ، فَحُذِفَتْ (يَا) مِنْ نَدَاءِ (الرَّبِّ) لِيزول معنى الأمر ، ويتمحض التعظيم والإجلال « (٣١) » .

ويرى الجرجاني أَنَّ حَذْفَ الْأَدَاةِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَعْلَامِ : « لَا يُحَذَفُ مِنْ جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ الْمُنَادَاةِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَعْلَامِ ، نَحْوُ : « يَوْسُفُ » ، وَلَا يُقَالُ : (رَجُلٌ تَعَالَى) وَلَا (رَجُلًا خَذُ بِيَدِي) ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ نَدَاءَ الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ أَكْثَرُ ، فَيُطْلَبُ فِيهَا مِنَ التَّخْفِيفِ مَا لَا يُطْلَبُ فِي غَيْرِهَا ، وَلِذَلِكَ حُضَّتْ بِالترخيم « (٣٢) » .

وَإِنَّمَا كَانَ الْحَذْفُ مِنْ خَصَائِصِ الْأَعْلَامِ لِأَنَّ النَّدَاءَ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ أَكْثَرُ مِنَ النَّدَاءِ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ نَكَرَاتٌ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ ، لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْأَعْلَامَ الْمُسْتَعْمَلَةَ فِي النَّدَاءِ يُنْتَزَعُ مِنْهَا مَعْنَى الْعَلَمِيَّةِ ، ثُمَّ تُعَرَّفُ بِالنَّدَاءِ ، يَقُولُ فِي ذَلِكَ : « فَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ (الضَّمَّ) وَادْخَالَ (يَا) مِنْ أَسْبَابِ التَّعْرِيفِ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) فِي قَوْلِكَ (يَا زَيْدٌ) قَدْ انْتَزَعَ مِنْهُ مَعْنَى الْعَلَمِيَّةِ ، فَجُعِلَ شَائِعًا فِي أُمَّةٍ ، نَحْوُ قَوْلِكَ ، (وَاحِدٌ مِنَ الزُّيْدِينَ) ، ثُمَّ عُرِفَ بِالنَّدَاءِ فَقِيلَ ، (يَا زَيْدٌ) كَمَا يُقَالُ ، (يَا رَجُلٌ) » « (٣٣) » .

وقد استثنى النحاة من جواز الحذف المناديات الآتية :

١ - النكرة غير المقصودة : فلا يجوز أن تقول : (رَجُلًا أَقْبَلَ) وَأَنْتَ تَرِيدُ ، (يَا رَجُلًا) ، يَقُولُ الْمَبْرَدُ فِي أَسْبَابِ مَنَعِ ذَلِكَ : « لِأَنَّهَا شَائِعَةٌ ، فَتَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَلْزِمَهَا الدَّلِيلُ عَلَى النَّدَاءِ ، وَإِلَّا فَالْكَلَامُ مُلْتَبِسٌ » « (٣٤) » . وَيَقُولُ الْأَسْتَرَابَادِيُّ : « وَإِنَّمَا لَا تَحْذِفُهُ مِنَ النُّكْرَةِ لِأَنَّ حَرْفَ التَّنْبِيهِ إِنَّمَا يُسْتَفْنَى عَنْهُ إِذَا كَانَ الْمُنَادَى مُقْبِلًا عَلَيْكَ مُتَنَبِّهًا لِمَا تَقُولُ لَهُ ، وَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا فِي الْمَعْرِفَةِ لِأَنَّهَا مُقْصُودَةٌ قَصْدُهَا » « (٣٥) » .

(٢٠١) البرهان ، ج ٢ ص ٢١٢ .

(٢٠٢) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ٧٨٠ ، وينظر : خزائن الأدب ، ج ٢ ص ١٢٦ .

(٢٠٣) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ٧٥٦ ، وينظر : ص ٧٥٥ - ٧٦٠ .

(٢٠٤) المقتضب ، ج ٤ ص ٢٦١ .

(٢٠٥) شرح الكافية ، ج ١ ص ١٥٩ .

وقد أجاز بعض المتأخرين ذلك ، مستدلين بقول الشاعر^(٣٦) :

فشايع وَشط دُودُك مقبئاً لِتُحَسِّبَ سَيِّداً ضُبْعاً يَبُولُ
أي : (يا ضبعاً) . والنحاة الأولون حملوا ذلك على الشذوذ والضرورة^(٣٧) .

٢ - النكرة المقصودة : وهو ما كان متعرِّفاً بالنداء ، فلا يحسن في ندائه أن تقول : (رَجُلٌ) وأنت تريد : (يارجلٌ)^(٣٨) . يقول الاسترابادي في أسباب ذلك : « وإنما لا تحذفه من المعرفة المتعرِّفة بحرف النداء ، إذ هي إذن حرفُ تعريف ، وحرف التعريف لا يُحذف مِمَّا تعرَّف به حتى لا يُظن بقاؤه على أصل التنكير . ألا ترى أنَّ (لام) التعريف لا تحذف من المتعرِّف بها ، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف ، إذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب »^(٣٩) .

وقد أجاز النحاة حذف أداة النداء من النكرة المقصودة في ضرورة الشعر ، نحو قول الشاعر^(٤٠) :

* جاري لا تستنكري غذيبي *

يريد : (يا جارية) . كما أجازوا حذفها في الأمثال ، نحو : « اِفْتَدِ مَخْنُوقٌ » و « أَصْبَحَ لَيْلٌ » و « أَطْرُقُ كَرَا » . وقد وصف سيبويه ذلك بقوله : « وليس هذا بكثير ولا بقوي »^(٤١) . ووصفه الزمخشري بالشذوذ^(٤٢) . وإنما أجازوا حذفها في

(٢٠٦) البيت للأعلم الهذلي ، وهو من البسيط ، وقد ورد في : الفصائل ، ج ٢ ص ١٩٦ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٧٤ ، وديوان الهذليين ، ج ٢ ص ٨٦ .
(مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ٢٩٥) .

(٢٠٧) ينظر : فتح الهوامع ، ج ١ ص ١٧٤ .

(٢٠٨) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٢٠٩) شرح الكافية ، ج ١ ص ١٥٩ .

(٢١٠) رجز للمجاج ، ورد في : الكتاب ، ج ١ ص ٣٢٥ ، ٣٢٠ . والمقتضب ، ج ٤ ص ٢٦٠ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٦ ، ٢٠ . والمقرب ، ص ٣٧ ، وديوانه ، ص ٢٦ .
(مجمع شواهد العربية ، ج ٢ ص ٤٨٢) .

(٢١١) الكتاب ، ج ٢ ص ٢٢١ ، وينظر : شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٢٨ هـ) ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، الطبعة الأولى ، النجف ١٩٧٤ ، ص ١٨٤ .

(٢١٢) ينظر : المفصل ، ص ٤٤ - ٤٥ .

الأمثال لِأَنَّ الأمثال كثيرة الاستعمال ، فجاز فيها ما يجوز في الشعر^(٣٢) ، أو لِأَنَّ هذه الأمثال معروفة ، فَجَزَتْ لذلك مجرى العَلَم في جواز حذف حرف النداء منها^(٣٤) .

٣ - اسم الإشارة : مَنَعَ البصريون حذف أداة النداء من اسم الإشارة ، فلا تقول ، (هذا أَقْبَلُ) وأنت تريد ، (يا هذا)^(٣٥) . يقول الاسترابادي في أسباب ذلك ، « وإِنَّمَا لم يجرز الحذف عند البصريين مع اسم الإشارة - وإن كان متعرفاً قبل النداء - لِمَا ذكرنا قبل من أَنَّهُ موضوع في الأصل لما يُشار اليه للمخاطب ، وبين كون الاسم مشاراً اليه وكونه منادى (أي ، مخاطباً) تنافر ظاهر ، فَلَمَّا أُخْرِج في النداء عن ذلك الأصل وجُعِل مخاطباً ، احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطباً ، وهي حرف النداء »^(٣٦) . ونقل السيوطي قول ابن فلاح في تعليل ذلك ، « إِنَّمَا امتنع حذف حرف النداء من اسم الإشارة عند البصريين لِئَلَّا تلتبس الإشارة المقترنة بقصد النداء بالإشارة العارية عن قصد النداء . لا يُقال ، ينتقض هذا بالعلم ، لِأَنَّهُ تلتبس العَلَمِيَّة المقترنة بقصد النداء بالعَلَمِيَّة العارية عن قصد النداء ، لِأَنَّا نقول ، بناؤه على الضم في أعم الصور قرينة تدل على النداء ، وهذه القرينة منتفية في اسم الإشارة »^(٣٧) .

وقد أجاز الكوفيون حذف أداة النداء من اسم الإشارة ، اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء ، واستشهاداً بقوله تعالى « ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم »^(٣٨) قالوا ، المراد ، (ياهؤلاء)^(٣٩) .

(٢١٢) ينظر ، المقتضب ، ج ٤ ص ٢٦١ .

(٢١٤) ينظر ، شرح المفصل ، ج ٢ ص ١٦ .

(٢١٥) ينظر ، الكتاب ، ج ٢ ص ٢٢٠ ، والمقتضب ، ج ٤ ص ٢٥٨ - ٢٥٩ ، والجمل ، للزجاجي ،

ص ١٦٩ .

(٢١٦) شرح الكافية ، ج ١ ص ١٥٩ - ١٦٠ ، وينظر ، شرح المفصل ، ج ٢ ص ١٦ .

(٢١٧) الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٣٣٨ .

(٢١٨) سورة البقرة ، الآية ٨٥ .

(٢١٩) ينظر ، شرح المفصل ، ج ٢ ص ١٦ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٦٠ .

والبصريون يرون أنَّ الآية لا حجة فيها ولا دليل ، لاحتمال أن يكون « هؤلاء » منصوباً على (الاختصاص) باضمار (أغني) ، ويكون « أنتم » : مبتدأ ، و « تقتلون » : الخبر . ويحتمل أن يكون « أنتم » : مبتدأ ، و « هؤلاء » : الخبر ، و « تقتلون أنفسكم » من صلة « هؤلاء » ، وبالتالي فلا نداء فيها^(٣٢٠) ، وحملوا ما ورد من ذلك في الشعر على الشذوذ والضرورة^(٣٢١) .

٤ - المُستغاث به : فلا يجوز أن تقول : (لزيد) وأنت تريد : (يا لزيد) . فأداة النداء تلزم (الاستغاثة) لأنها من المواضع التي يلزم فيها رفع الصوت ومده ، فالمستغيث يبالغ في رفع صوته لتوهّمه في المستغاث به الغفلة والتراخي^(٣٢٢) ، أو للمبالغة في تنبيهه لكون المستغاث له أمراً مهماً^(٣٢٣) .

كما قالوا في أسباب ذلك : « إنّما امتنع حذف حرف النداء من (المُستغاث به) لئلا يلتبس لأمه بلام الابتداء ، فإنّها مفتوحة مثلها ، ولا يكفي الإعراب فارقاً لوجود اللبس في المقصور والمبني في حالة الوقف »^(٣٢٤) .

٥ - المندوب : فلا يجوز أن تقول : (زيداه) وأنت تريد : (وازيداه) . فأداة النداء تلزم (الندبة) لأنها كذلك من المواضع التي يلزم فيها رفع الصوت ومده ، وذلك لأنهم يجتهدون في التعبير عن انفعالهم وهم يدعون من قدماء وبعده عنهم ، ولذلك هم يلحقون آخر الاسم المد أيضاً بمبالغة في مد الصوت والترنم به^(٣٢٥) .

(٣٢٠) ينظر : مفكّل اعراب القرآن ، ج١ ص ٥٩ ، وشرح المفصل ، ج٢ ص ١٦ ، وشرح الكافية ، ج١ ص ١٦٠ .

(٣٢١) ينظر : معجم الهوامع ، ج١ ص ١٧٤ .

(٣٢٢) ينظر : الكتاب ، ج٢ ص ٢٢٠ ، ٢٢١ ، وشرح المفصل ، ج٢ ص ١٦ .

(٣٢٣) ينظر : شرح الكافية ، ج١ ص ١٦٠ .

(٣٢٤) الأشباه والنظائر ، ج١ ص ٣٢٨ - ٣٢٩ ، وينظر : ج٢ ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٣٢٥) ينظر : الكتاب ، ج٢ ص ٢٢٠ ، ٢٢١ ، والمقتضب ، ج٤ ص ٢٦٨ ، وشرح المفصل ، ج٢ ص ١٦٠ .

٦ - المتعجب منه : فلا يجوز أن تقول : (لَلْمَاء) وانت تريد : (يا للماء) (٣٣١) وسبب ذلك - كما يرى الاسترابادي - أنه منادى مجازاً ، ولا يقصد فيه حقيقة التنبيه وطلب الإقبال كما في النداء المحض ، فَلَمَّا نُقِلَ عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيه مجازاً ، ألزِمَ أداة النداء تنبيهها على الحقيقة التي نُقِلَ منها (٣٣٢) .

٧ - اسم (الله) تعالى : فلا يجوز أن تقول : (الله) وأنت تريد (يا الله) ، وتُحذف منه الأداة اذا لحقته (الميم) المشددة في آخره فتقول : (اللّهُم) (٣٣٣) .

و (اللّهُم) ، من الأسماء الخاصة بالنداء ، وقد كثر في الكلام حتى خُففت ميمه في بعض اللغات (٣٣٤) وأصله عند البصريين : (يا الله) ، فُحذفت أداة النداء ، وَعَوِضَ منها (الميم) المشددة في آخره ، وَبُنيت (الهاء) على الضم لِأَنَّهُ نداء (٣٣٥) . ودليلهم على ذلك أَنَّ (اللّهُم) يفيد ما يفيد (يا الله) من معنى النداء ، وَأَنَّ العرب لا تجمع بين أداة النداء والميم في (اللّهُم) ، فَذَلِكُمْ ذلك على أَنَّ (الميم) عوض من (يا) ، لِأَنَّ العِوضَ ما قام مقام المعوِّض وافاد فائدته . ولهذا لا يجوز عندهم الجمع بينهما إلّا في ضرورة شعر ، وهذا من أصولهم (٣٣٦) .

وذهب الكوفيون الى أَنَّ (الميم) في (اللّهُم) ليست عوضاً من (يا) التي للتنبيه في النداء ، وإنما هي بقية من جملة محذوفة ، فأصل (اللّهُم) عندهم : (يا الله أُمَّنَا بخير) ، إلّا أَنَّهُ لَمَّا كثر في كلام العرب استعمالها وجرت على ألسنتهم ، حذفوا

(٣٣٦) ينظر ، الكتاب ، ج ٢ ص ٢٢٠ ، ٢٢١ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٧٢ .

(٣٣٧) ينظر ، شرح الكافية ، ج ١ ص ١٦٠ .

(٣٣٨) ينظر ، شرح الكافية ، ج ١ ص ١٦٠ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٧٢ .

(٣٣٩) ينظر ، خزائن الأدب ، ج ٢ ص ٣٦٨ - ٣٦٩ .

(٣٤٠) ينظر ، الكتاب ، ج ٢ ص ١٩٦ ، والمقتضب ، ج ٤ ص ٢٢٩ ، والمحتسب ، ج ٢ ص ٢٢٨ -

٢٢٩ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٦٠ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٧٨ ، والاتقان ، ج ١ ص ١٥٢ ،

واللامات ، ص ٨٥ ، وجامع البيان ، ج ٢ ص ٢٢٠ - ٢٢١ ، والكشاف ، ج ١ ص ٤٢١ ، ٦٥٤ .

ج ٢ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٣٤١) ينظر ، الانصاف ، المسألة (٤٧) ، ج ١ ص ٢٤١ - ٢٤٤ ، وأسرار العربية ، ص ٢٢٢ ،

وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٦٠ ، والاشباه والنظائر ، ج ١ ص ١٢٤ ، ١٧٦ ، ج ٢ ص ١٥٦ - ١٥٧ ،

واللامات ، ص ٥٨ .

بعضها تخفيفاً ، فأصبحت : (يا اللَّهُ أُمَّ) ، ثم حُذفت (الهمزة) من فعل الأمر تخفيفاً ، واتصلت (الميم) المشددة باسم (الله) فامتزجا وصارا كلمة واحدة . يقول الفراء : « اللَّهُمَّ » : كلمة تنصبها العرب .. ونرى أنها كانت كلمة ضُم إليها (أُمَّ) ، تريد : (يا اللَّهُ أُمَّنا بخير) ، فكثرت في الكلام فاختلطت . فالرفعة التي في (الهاء) من همزة (أُمَّ) لما تركت انتقلت الى ما قبلها « (٣٣) . وقالوا : لا يُستتكر تركيب فعل الأمر مع غيره ، بدليل (هَلُمَّ) فإنها مركبة عند البصريين من حرف التنبيه (ها) و (لَمْ) ، وعندنا من (هَلْ) و (أُمَّ) « (٣٣) . وقالوا : الدليل على أن (الميم) المشددة ليست عوضاً من (يا) أنهم جمعوا بينهما ، كما في قول الشاعر (٣٤) :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثَ أَلْسَمًا أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا إِلَهَهُمَا

فجمع بين (الميم) و (يا) ، ولو كانت (الميم) عوضاً من (يا) لما جاز أن يجمع بينهما ، لِأَنَّ الْعِوَضَ وَالْمُعَوِّضَ لَا يَجْتَمِعَانِ (٣٥) . وقد بنى الكوفيون على هذا جواز الجمع بين (يا) و (اللَّهُمَّ) في النداء (٣٦) .

ورد عليهم أبو البركات الأنباري بأن هذا الشعر لا يُعرف قائله ، فلا يكون فيه حجة ، وحتى إن صحَّ عن العرب فيكون الجمع بينهما لضرورة الشعر (٣٧) . وأما قولهم : إن أصل (اللَّهُمَّ) : « يا اللَّهُ أُمَّنا بخير » ، فقد وصفه بأنه « قول فاسد » ،

(٢٢٢) معاني القرآن ، ج ١ ص ٢٠٣ ، وينظر : الصاحبي ، ١٤٦ ، والانصاف ، ج ١ ص ٢٤١ ، وأسرار العربية ، ص ٢٢٢ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٦ ، والاشباه والنظائر ، ج ١ ص ١٧٦ - ١٧٧ ، وجامع البيان ، ج ٢ ص ٢٢١ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ٥٥٧ .

(٢٢٣) ينظر : معاني القرآن ، ج ١ ص ٢٠٣ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٦ ، والاشباه والنظائر ، ج ١ ص ١٧٦ - ١٧٧ ، وجامع البيان ، ج ٢ ص ٢٢١ .

(٢٢٤) رجز لامية بن أبي الصلت ، أو لأبي خراش الهذلي ، ورد في : المقتضب ، ج ٤ ص ٢٤٢ ، والمحتسب ، ج ٢ ص ٢٢٨ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٦ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٧٨ . (مجمع شواهد العربية ، ج ٢ ص ٥٣٠ ، ٥٣١) .

(٢٢٥) ينظر : الانصاف ، ج ١ ص ٢٤١ - ٢٤٢ ، وأسرار العربية ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٢٢٦) ينظر : الاشباه والنظائر ، ج ٢ ص ١٥٦ - ١٥٧ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٧٨ .

(٢٢٧) ينظر : الانصاف ، ج ١ ص ٢٤٥ ، والمحتسب ، ج ٢ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ، واللامات ، ص ٨٦ ، وخزاة الأدب ، ج ٤ ص ٤٦٠ .

لأنه لو كان الأمر على ما ذكروا وذهبوا اليه ، لما جاز استعماله في المكاره ، لأنه يكون تناقضاً ، ففي قوله تعالى : « وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنْ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » (٣٨) لو كان الأمر على ما ذهبوا اليه لكان التقدير فيه : « يَا اللَّهُ أَمْنَا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنْ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » ، ولا شك في أَنَّ هذا التقدير ظاهر الفساد ، اذ لا يكون أمهم بالخير بأن يَمْطِرْ عليهم حجارة من السماء أو يُؤْتُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٩) .

ووصف ابن يعيش رأى الكوفيين بأنه « وإِهْ جَدًّا » ؛ لأنه لو كان (اللَّهُمَّ) أصله : (يَا اللَّهُ أَمْنَا بخير) لما حسن أن يقال : (اللَّهُمَّ أَمْنَا بخير) لأنه يكون تكراراً ، فلما حسن من غير قبح دلّ على فساد ما ذهبوا اليه (٤٠) .

ووصف أبو حيان رأيهم بأنه : « قول سخي لا يحسن أن يقوله مَنْ عنده علم » (٤١) .

وأرى أَنَّ الخوض والاختلاف في أصل (اللَّهُمَّ) في الدراسات النحوية المعاصرة لن ينفع في شيء ، ويكفي في (اللَّهُمَّ) القول : إنه من الأسماء المختصة بالنداء ، ودلالته على النداء واضحة ، وهو لا يحتاج في ذلك الى استعمال أداة النداء معه ، وقد جاء استعمالها معه لضرورة الشعر في شواهد معدودة .

أما البلاغيون فقد أشار السكاكي منهم الى موضوع حذف أداة النداء ، وهو يرى : « أَنَّ حذف حرف النداء إنما يجوز في غير اسماء الإشارة وغير ما لا يمتنع عن لام التعريف اذا لم يكن مستغاثاً ولا مندوباً . ونحو : « أَطْرِقْ كراً » و « جَارِي لا تَسْتَكْرِيرِي غِذِيرِي » من الشواذ » (٤٢) .

(٢٢٨) سورة الانفال : الآية ٣٢ .

(٢٢٩) ينظر : اسرار العربية ، ص ٢٢٢ - ٢٢٤ .

(٢٤٠) ينظر : شرح المفصل ، ج ٢ ص ١٦ .

(٢٤١) ارتقاف الضرب من لسان الرب ، لأبي حيان النحوي ، مخطوطة معهد احياء

المخطوطات في جامعة الدول العربية سنة ١١١٧ هـ (نسخة مصورة) ، ص (٢٠٩ - أ) ،

وينظر : الاشياء والنظائر ، ج ٢ ص ١٥٧ .

(٢٤٢) مفتاح العلوم ، ص ٥٠ .

حذف المنادى

لقد اختلف النحاة في الأداة (يا) اذا وليها ما ليس بمنادى ، كالحرف في قوله تعالى : « ياليتني كنتُ تُراباً » (٢٤٣) . وقول امرئ القيس (٢٤٤) :

وياربُ يومٍ قد لهوتُ وليلةً بأنسةٍ كأنها خطٌ تمثال

والجملة الاسمية في نحو (يا بؤسٌ لزيد) ، وافعال التعجب والمدح والذم نحو : (يانعمُ المولى ونعمُ النصير) ، وفعل الأمر نحو قوله تعالى : « ألا يسجدوا » (٢٤٥) - بتخفيف (ألا) - .

فذهب بعضهم الى أن (يا) مستعملة في هذه المواضع جميعاً أداة للدعاء والمنادى محذوف ، فيرى القراء أن قراءة « ألا يسجدوا » على حذف المنادى ، أي : ياهؤلاء

(٢٤٣) سورة النبأ ، الآية ٤٢ .

(٢٤٤) البيت من الطويل ، وقد ورد في : ديوانه ، ص ٢٩ .

(٢٤٥) سورة النمل ، الآية ٢٥ .

قرأها الجمهور بتشديد « ألا » على أن (أن) الناصبة للفعل دخلت عليها (لا) النافية ، والفعل المضارع بعدها منصوب ، وحذف (النون) علامة النصب .

وقرأها ابن عباس وابو جعفر والزهرى والسلمى والحسن وحيد والكسائي بتخفيف « ألا » ، على أن تكون (ألا) : حرف تنبيه ، و « يا » : أداة نداء ، والمنادى محذوف ، و « اسجدوا » : فعل أمر ، والتقدير : (ألا ياهؤلاء اسجدوا) . أو على أن تكون « يا » : حرف تنبيه أكد به « ألا » التي للتنبيه ، ولا منادى هناك ، وجمع بين تنبيهين مبالغة في التنبيه أو تأكيداً له ، لأن الأمر قد يحتاج الى استدعاء اقبال المأمور على الأمر . أو على أن تكون (يا) زائدة قبل ألف « اسجدوا » ، تردها العرب للتنبيه إذا كانت ألف الأمر التي فيها من ألفات الوصل . وسقطت خطاً ألف « يا » وألف الوصل في « اسجدوا » لما سقطا لفظاً .

(ينظر : معاني القرآن ، ج ٢ ص ٢٩٠ ، والحجة في القراءات السبع ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ ، والصاحبي ، ص ١٩٦ ، والانصاف ، ج ١ ص ٩٩ ، والكشاف ، ج ٣ ص ١٤٥ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ٢٤ - ٢٥ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٦٠ ، والبحر المحيط ، ج ٧ ص ٦٨ - ٦٩ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ، لمحمد بن احمد بن جزى الكلبي ، الطبعة الاولى ، مصر ١٣٥٥ ، ج ٢ ص ٩٥ ، ومجاز القرآن ، ج ٢ ص ٩٣ - ٩٤ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ١ ص ١٢٧) .

اسجدوا^(٢٢٦). ويقول المبرد في ذلك : « وتقول : (يَاللَّعَجِبِ) إذا كنت تدعو إليه ،
و (يا) لِغَيْرِ الْعَجَبِ ، كأنك قلت : (يَاللَّنَّاسِ لِلْعَجَبِ) ، وينشد هذا البيت :

يَالْعَنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِم
وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِنْعَانٍ مِنْ جَارٍ

ف (يا) لِغَيْرِ اللَّعْنَةِ ، كأنه قال : (يا قوم لعنة الله والأقوام كلهم .. »^(٢٢٧) . ويقول
ابن قتيبة : « ومن الحذف قوله سبحانه « أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ » أراد :
أَلَا يَاهَؤُلَاءِ اسجدوا لله »^(٢٢٨) . ويقول الزمخشري في قوله تعالى « أَلَا
يَتَّقُونَ »^(٢٢٩) : « وفي « أَلَا يَتَّقُونَ » - بالياء وكسر النون - وجه آخر ، وهو أن
يكون المعنى : أَلَا يَنَاسُ اتَّقُونَ ، كقوله : « أَلَا يالاسجدوا »^(٢٣٠) . ويقول
الزمخشري : « وقد يُحذف المنادى فيقال : (يا بؤس لزيد) بمعنى : يا قوم بؤس
لزيد . ومن أبيات الكتاب :

يَالْعَنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِم
وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِنْعَانٍ مِنْ جَارٍ^(٢٣١)

وفي التنزيل : « أَلَا يَاسْجُدُوا »^(٢٣٢) . وحجتهم في ذلك أنه كما جاز حذف أداة
النداء لدلالة المنادى عليها ، كذلك يجوز حذف المنادى لدلالة أداة النداء عليه^(٢٣٣) .

(٢٤٦) ينظر : معاني القرآن ، ج ٢ ص ٢٩٠ .

(٢٤٧) الكامل ، ج ٢ ص ٢٧١ .

(٢٤٨) تأويل مشكل القرآن ، ص ٢٢٢ ، وينظر ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ ، وخزانة الأدب ، ج ٧ ص ١١٩ -
١٢٠ ، ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٢٤٩) سورة الشعراء : الآية ١١ .

(٢٥٠) الكشاف ، ج ٢ ص ١٠٦ .

(٢٥١) البيت لا يعرف قائله ، وهو من البسيط ، وقد ورد كذلك في : الكتاب ، ج ١ ص ٣٢٠ .

والكامل ، ص ٤٧ ، ٤٨ ، وأما ابن حجرى ، ج ١ ص ٢٢٥ ، ج ٢ ص ١٥٤ ، والانصاف ،

ص ١١٨ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ٢٤ ، ٤٠ ، ٨٥ ص ١٢٠ ، ومفني اللبيب ، ص ٣٧٣ ،

وهمع الهوامع ، ج ١ ص ٧٤ ، ج ٢ ص ٧٠ ، وشرح ديهوان الحامسة ، ص ١٥٩٢ .

(مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ١٨٢) .

(٢٥٢) المفصل ، ص ٤٨ ، وينظر : الكشاف ، ج ٢ ص ١٤٥ ، وعراب القرآن ، المنسوب الى

الزجاج ، تحقيق : ابراهيم الايبارى ، مصر ١٩٦٤ ، ج ٢ ص ٦٥٠ ، والانصاف ، ج ١ ص

٩٩ - ١٢١ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٦٠ ، ج ٢ ص ٣٨١ ، وشرح شواهد المفني ، ج ٢ ص

٧٩٦ ، ٧٩٧ ، وخزانة الأدب ج ١ ص ٤٦٩ ، ج ٢ ص ١٩٥ .

(٢٥٣) ينظر : شرح المفصل ، ج ٢ ص ٢٤ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٦٠ .

وقد عُدَّ ابنُ فارس اضممار المنادى في مثل هذه المواضع من سنن العرب في كلامهم^(٢٥١)، كما عُدَّ الآلوسي بلاغةً وإحكاماً، لا تكلفاً وضرورة^(٢٥٢).

وذهب آخرون الى أنَّ المنادى إنما يُقدَّر محذوفاً اذا ولي أداة النداء فعلُ أمر وما جرى مجراه، يقول ابن مالك، «وقد يُحذفُ المُنَادى قبل الأمر والدعاء فتلزم (يا)، وإن وليها (كَيْتَ) أو (رُبَّ) أو (حبذا) فهي للتنبيه لا للنداء»^(٢٥٣). وقالوا: إنما اختص هذا التقدير بفعل الأمر لسببين، (الأول): أنَّ النداء لا يكاد ينفك عن الأمر وما جرى مجراه من الطلب والنهي، حتى صار الموضع منبهاً على المنادى اذا حذف وبقيت الأداة (يا). (الثاني): أنَّ (المنادى) مخاطبٌ و (المأمور) مخاطبٌ، فحذفوا الأول من المخاطبين اكتفاءً بالثاني عنه^(٢٥٤).

وأنكر بعضهم جميع ذلك وقالوا: إنَّ (يا) في مثل هذه التراكيب الواردة عن العرب، ليست أداة نداء والمنادى محذوف، وأنما هي مجرد أداة تنبيه، لأنَّ المنادى لا يجوز حذفه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها، لأنَّه قد حُذف الفعل العامل في النداء، وانحذف فاعله لحذفه، ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء وحذف متعلِّقه وهو المنادى. فكان ذلك إخلالاً كبيراً، إضافة الى أنَّ (المنادى) مُعْتَمَدُ المقصد، فاذا حُذِفَ تناقض المراد^(٢٥٥).

وكان سببويه أول مَنْ أشار الى أنَّ (يا) مستخدمة في مثل هذه المواضع لمجرد التنبيه، فهي عنده كما تستخدم في النداء لتنبيه المنادى، قد تستخدم في الأمر

(٢٥٤) ينظر: الصحابي، ص ١٩٦، والمزهر، ج ١ ص ٢٢٧.

(٢٥٥) ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود شكرى الآلوسي، مكتبة دار البيان - بغداد، ص ٢٢٦ - ٢٢٨.

(٢٥٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لأبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، مصر ١٩٦٧، ص ١٧٩.

(٢٥٧) ينظر: الانصاف، ج ١ ص ٩٩ - ١٠٢، والجنى الداني، ص ٣٥٥ - ٣٥٧، ومفني اللبيب، ج ٢ ص ٢٧٢ - ٢٧٤، وفتح الهوامع، ج ١ ص ١٧٤.

(٢٥٨) ينظر: رصف المباني، ص ٤٥٢ - ٤٥٣، والبحر المحيط، ج ٤ ص ١٠٣، ج ٧ ص ٦٨ - ٦٩، وفتح الهوامع، ج ١ ص ١٧٤، والائقان، ج ١ ص ١٧٩، والصحابي، ص ١٤٩، ومجاز القرآن، ج ١ ص ٢٦١، ج ٢ ص ٩٢ - ٩٤.

لتنبيه المأمور ، يقول : « وأما (يا) فتنبيه ، ألا تراها في النداء ، وفي الأمر كأنك تنبه المأمور ، قال الشاعر (وهو الشماخ) (٣٥٩)

ألا يا سقياني قبل غارة سنجالِ وقَبْلَ منايا قد حَضَرْنَ وآجالِ « (٣٦٠)

ويرى ابن جني أَنَّ (يا) المستعملة في النداء ، في نحو (يا زيد) ، تفيد معنيين : (التنبيه) و (النداء) ، ولكنها في مواضع أخرى قد تخلع معنى (النداء) وتخلص لمعنى (التنبيه) ، يقول في « باب في خلع الأدلة » : « ومن ذلك : (يا) في النداء ، تكون (تنبيهاً) و (نداءً) في نحو (يا زيد) و (يا عبد الله) . وقد تجرّدها من النداء للتنبيه البتّة ، نحو قول الله تعالى : « ألا يا سجدوا » كأنه قال : ألا هاأسجدوا .. وهو كقولهم : (هَلُم) في التنبيه على الأمر . وأما قول أبي العباس : « إنه أراد : ألا ياهؤلاء اسجدوا » فمردود عندنا « (٣٦١) ، ويقول أيضاً : « فإن قلت : فقد قال الله سبحانه : « ألا ياأسجدوا » .. فجاء بـ « يا » ولا منادى معها ، قيل : « يا » في هذه الأماكن قد جُرّدت من معنى (النداء) و خَلَصَتْ (تنبيهاً) . ونظيرها في الخلع من أحد المعنيين وإفراد الآخر : (ألا) ، لها في الكلام معنيان : (افتتاح الكلام) و (التنبيه) ، نحو قول الله سبحانه : « ألا إنهم من إفيكهم ليَقُولون » (٣٦٢) .. فإذا دخلت على (يا) خلصت (ألا) افتتاحاً وخَصَّ التنبيه بـ (يا) ، وذلك كقول نُصَيْب (٣٦٣) :

ألا يا صبا نجد متى هَجَتِ مِنْ نَجْدٍ فقد زَادَنِي مَسْرَاكِ وَجْدًا عَلَى وَجْدٍ « (٣٦٤)

(٢٥٩) البيت من الطويل ، وقد ورد كذلك في : المقرب : ج١ ص ٧٠ ، ومفني اللبيب ، ج٢ ص ٢٧٢ برواية « وأوجال » ، ولسان العرب : (سنجل) .

(مجمع شواهد العربية ، ج١ ص ٢١١) .

(٣٦٠) الكتاب ، ج٤ ص ٢٢٤ ، وينظر ، ج٢ ص ٢١٩ ، وشرح أبيات سيبويه ، للسيرافي ، ج٢ ص ٢٨٢ .

(٣٦١) الفصائل ، ج٢ ص ١٩٦ .

(٣٦٢) سورة الصافات ، الآية ١٥١ .

(٣٦٣) البيت لابن الدمينه ، وهو من الطويل ، وقد ورد كذلك في : المنصف ، ج٢ ص ١١٧ ، وشرح المفصل ، ج٢ ص ١١٩ ، وشرح ديوان الحماسة ، ص ١٢٩٨ ، وديوانه ، ص ٨٥ .

(مجمع شواهد العربية ، ج١ ص ١٠٩) .

(٣٦٤) الفصائل ، ج٢ ص ٢٧٨ - ٢٧٩ ، وينظر ، ص ٢٧٦ - ٢٧٧ ، والاشباه والنظائر ، ج١ ص ١٩٩ .

وهذا ما يراه أبو حيان حيث يقول : « (يا) : حرف نداء .. وقد تتجرّد للتنبيه فيليها المبتدأ ، والأمر ، والتمني ، والتعليل ، والأصح أن لا ينوى بعدها منادى » (٣٥) .

ويقول السيوطي في قول أبي ذؤيب الهذلي :
فقلت لقلبي : يالك الخير إنما
يُذْلك للموت الجديد حبابها

« قوله » يالك الخير « ، قال السكري : أي : (ياقلب لك الخير) ، فهو على حذف المنادى ، انتهى . ويجوز أن يكون (يا) للتنبيه ، وهو الأولى في أمثاله عند ابن مالك . قلت : ويحسنه هنا أن القلب لما اشتغل بحبها فكأنه دخل في غمرة وغفلة فحسن تنبيهه بحرفه » (٣٦) .

أما البلاغيون فقد أشار السكاكي منهم الى هذا الموضوع ، وهو يرى أن (يا) في هذه المواضع مستعملة أداة للنداء والمنادى محذوف ، يقول : « وإن حذف المنادى كنحو (يا بؤس لزيد) و (ألا ياسلمي) جائز » (٣٧) .

وأرى أن القول : إن الأداة (يا) مستعملة في هذه المواضع لمجرد التنبيه ولا منادى هناك ، هو الصحيح ، لأنها لم يقصد فيها الى نداء ، وبالتالي فهي لا تحتمل ولا تحتاج إضمار المنادى أو تقديره ، فلو رحت تقدر منادى محذوفاً بعد (يا) في هذه المواضع ، تكون قد أخرجت (يا) عن الغرض الذي استعملت من أجله ، وهو مجرد التنبيه .

الترخيم

وهو في أصل اللغة بمعنى : (التليين) أو (الحذف) ، جاء في « لسان العرب » :
« (الترخيم) : التليين ، ومنه الترخيم في الاسماء لأنهم إنما يحذفون أو اخرها ليسهلوا

(٣٦٥) البحر المحيط ، ج ١ ص ٩٢ - ٩٣ ، وينظر : ج ٢ ص ٢٩٢ ، ج ٤ ص ١٠٢ ، ج ٧ ص ٦٨ - ٦٩ ، واهو حيان النحوي ، للدكتورة خديجة الصديقي ، الطبعة الاولى ، بغداد ١٩٦٦ ، ص ٢٥٧ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ١ ص ١٢٧ ، ج ٢ ص ٦٢٧ - ٦٢٨ .

(٣٦٦) شرح شواهد المفني ، ج ١ ص ٢٨ ، وينظر : ج ٢ ص ٦١٩ ، ٧٩٧ .

(٣٦٧) مفتاح العلوم ، ص ٥٠ .

النطق بها . وقيل : (الترخيم) : الحذف ، ومنه ترخيم الاسم في النداء ، وهو أن يُحذف من آخره حرف أو أكثر ، كقولك إذا ناديت (حَارِثًا) : يا حَرِ ، و (مالكا) : يا مال ، سُمِّيَ ترخيما لتلين المُنادي صوته بحذف الحرف » . (٣٨)

أو هو بمعنى : (القطع) ، يقول ابن الخشاب : « معنى (الترخيم) : القطع ، من قولهم (رَحِمَتِ الدَّجَاجَةُ) إذا انقطع بيضها ، كما تقول : (أَصَفَت) ، ومنه (صوت رخيم) إذا لم يكن جهوراً ، وفي الصوت إذا ضَعُفَ تقطيعُ » . (٣٩)

و (الترخيم) في اصطلاح النحاة : « حَذَفُ أواخرِ الأسماءِ المُفْرَدَةِ المَعْرِفَةِ في النداء » (٣٩) ، أو « حذف آخر الاسم تخفيفاً » ، (٣٨) وهو عندهم من خصائص المنادى ، وذلك لكثرة النداء في كلام العرب وسعة استعماله ، والكلمة إذا كثر استعمالُ العرب لها أجازوا فيها من التخفيف ما لم يجيزوه في غيرها ، فلذلك رَحِمُوا المنادى فحذفوا آخره ، كما حذفوا منه (التنوين) في نحو (يارجل) ، وحذفوا (ياء الإضافة) في نحو (يا قوم) . وأنما كان (الترخيم) من خصائص المنادى كذلك لِأَنَّ المقصود في النداء هو المنادى له من الأمر أو النهي أو الاستفهام ، فعمدوا إلى الترخيم بحذف آخر المنادى تخفيفاً بقصد سرعة الفراغ من النداء والافضاء إلى المقصود . ومن أجل ذلك لا يجوز عندهم (الترخيم) في غير النداء إلا لضرورة الشعر ، يقول سيبويه : « واعلم أَنَّ (الترخيم) لا يكون إلا في النداء إلا أن يُضطرُّ شاعر ، وأنما كان ذلك في النداء لكثرتِه في كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا (التنوين) ، وكما حذفوا (الياء) من (قَوْمِي) ونحوه في النداء » . (٣٣) وهذا ما يراه السكاكي من البلاغيين أيضاً ، حيث يقول : « واعلم أَنَّ (الترخيم) عندنا من خصائص المنادى ، لا يجوز في غيره إلا لضرورة الشعر » . (٣٣)

(٣٨) لسان العرب : (رخم) ، وينظر : شرح المفصل ، ج ٢ ص ١٩ ، وشرح شواهد المفني ج ٢ ص ٦٢٠ .

(٣٩) المرتجل ، ص ١٩٨ .

(٣٧) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ٢ ص ٧٩١ .

(٣٧١) التعريفات ، ص ٥٨ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ، ج ٢ ص ٨٠ .

(٣٧٢) الكتاب ، ج ٢ ص ٢٢٩ ، وينظر : أسرار العربية ، ص ٢٢٦ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٩ .

وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٤٩ ، والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٦٩ .

(٣٧٣) مفتاح العلوم ، ص ٥٠ .

و (الترخيم) يكون على وجهين : (الأول) : وهو الأكثر ، أن يُحذف آخر الاسم ، ويترك ما قبل المحذوف على حاله في حركته أو سكونه ، فنقول في (حارث) : حار ، وفي (سلمة) : ياسلّم ، وفي (بُزْئُر) : يابْزُ ، و (هِرْقُل) : ياهرُق . (الثاني) : أن يُحذف ما يُحذف من آخره ويبقى الاسم كأنه قائم برأسه غير منقوص منه ، فيعامل معاملة الأسماء التامة من البناء على الضم ، فيقال في (حارث) : ياحارُ ، وفي (سلمة) : ياسلّم ، وفي (بُزْئُر) : يابْزُ وفي (هِرْقُل) : ياهرُق ، (٣٧٤) فالمحذوف هنا ساقط لفظاً وحكماً ، وفي الوجه الأول ساقط لفظاً لاحقاً (٣٧٥) .

وقد اشترط البصريون في ترخيم المنادى أن يكون علماً ، مفرداً ، زائداً على ثلاثة أحرف ، وأن لا يكون مندوباً . ولا مستغاثاً . فإن كان في آخره تاء التأنيث جاز ترخيمه وإن كان نكرةً أو على ثلاثة أحرف . (٣٧٦) ونداء ما فيه التاء مَرَحْماً أكثر من نداءه تاماً . (٣٧٧) وجاء في الاستعمال : (ياصاح) وهو ترخيم (صاحب) لأنهم يستعملونه في النداء كثيراً . (٣٧٨)

وإنما اشترط البصريون في المَرَحْم أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، لأن الترخيم تخفيف ، وما كان على ثلاثة أحرف فهو في غاية الخفة ، لذلك لا يحتمل الحذف ، يقول سيبويه : « واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يُحذف منه شيء إذا لم تكن آخره الهاء . فزعم الخليل رحمه الله أنهم خففوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة ، وما كان على أربعة على ثلاثة . فإنما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة أو يصيروه إليها ، وكان غاية التخفيف

(٣٧٤) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٢٤١ ، ٢٤٥ - ٢٤٧ ، ٢٥٠ - ٢٥١ ، والجمال ، للزجاجي ، ص ١٨١ -

١٨٢ ، والانصاف ، ج ١ ص ٢٦١ - ٢٦٢ ، واسرار العربية ، ص ٢٤٢ ، وشرح المفصل ، ج ٢

ص ٢١ - ٢٢ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٥٢ - ١٥٥ ، والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٤٠ .

(٣٧٥) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ٧٩٢ .

(٣٧٦) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٢٤٠ - ٢٤١ ، والجمال ، للزجاجي ، ص ٢٢ ، والمفصل ، ص ٤٧ ،

وهمع الهوامع ، ج ١ ص ١٨١ .

(٣٧٧) ينظر : شرح شواهد المفني ، ج ١ ص ٢٠ - ٢١ .

(٣٧٨) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ٧٩١ .

عندهم ، لِأَنَّهُ أَخْفَ شَيْءٌ عِنْدَهُمْ فِي كَلَامِهِمْ مَالٌ يُنْتَقَصُ ، فَكَرِهُوا أَنْ يَحْذِفُوهُ إِذَا صَارَ قُصَارَاهُمْ أَنْ يَنْتَهَوْا إِلَيْهِ . » (٣٨١)

وقد خالف الكوفيون شروط البصريين في الاسم المرخَّم ، فأجازوا ترخيمَ الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحرِّكاً ، فتقول في (عُنُق) ، ياعُنْ ، وفي (حَجَر) ، ياحِجْ ، وفي (كَيْف) ، ياكَيْفْ . وأجازوا ترخيم المضاف ، يُوقعونه في آخر المضاف إليه ، فيقولون في (آل مالك) ، يالْ مالٍ ، وفي (آل عامر) ، يالْ عامٍ . وإلى جانب ذلك فإنَّ البصريين قالوا ، إنَّ ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط ، وخالفهم الكوفيون في هذا أيضاً فذهبوا إلى أنَّ ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير منه والساكن الذي قبله ، فيقولون في (قِمَطَر) ، ياقِمْ ، وفي (سَيْطَر) ، ياسِبْ (٣٨٢) .

وكان البغداديون أيضاً قد جَوَّزوا ترخيم الاسم الثلاثي ، وذكر الجرجاني أنَّ البصريين لا يُنْكَرُونَهُ ، « وقد جَوَّزَ البغداديون ترخيمَ ما كان على ثلاثة أحرف إذا تَحَرَّكَ أَوْسَطُهُ ، نحو (عَمَر) يقولون : (ياعَمْ) ، ولم يُنْكَرْهُ أصحابنا لِأَنَّهُ قِيَاسٌ ، وذلك أَنَّهُمْ يَنْزِلُونَ الحَرَكَهَ مَنْزِلَةَ الحَرْفِ » . (٣٨٣)

ولاشك في أنَّ هذه الشروط التي وَضَعَهَا النحاة للاسم المرخَّم ، والتي اختلفوا عليها ، قد جعلت من الترقيم موضوعاً كبيراً يشغل مساحةً واسعة في كتب النحو ، وإني أوافق الدكتور ابراهيم السامرائي على رأيه في أنَّ (الترقيم) من الأمور التي

(٣٧٩) الكتاب ، ج٢ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ ، وينظر ، الفصائل ، ج١ ص ٥٥ - ٥٦ ، والمرتلل ، ص ١٩٩ ، وشرح المفصل ، ج٢ ص ٢٠ .

ولي رأي ابن جنى أنَّ الثلاثي كان أَكْثَرَ الأبنية استعمالاً وأَعَدَّهَا تركيباً ، وذلك لِأَنَّهُ حَرْفٌ مُبْتَدَأٌ بِهِ ، وحَرْفٌ يُحْفَى بِهِ ، وحَرْفٌ يُؤَلَّفُ عَلَيْهِ ، وليس اعتدال الثلاثي عنده بِقَلْبَةِ حُرُوفِهِ فحسب ، لِأَنَّهُ لو كان كذلك لكان الثنائي أَكْثَرَ مِنْهُ ، وليس كذلك ، بل له وَلَهُمْ آخَرٌ ، وهو خَفِزُ الحَقْوِ - الذي هو عَيْنٌ - بَيْنَ فَالِهِ وَلامِهِ ، وذلك لِتَبَايُنِهِمَا وَلِتَعَادِي حَالِيهِمَا ، لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ بِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَحَرِّكاً ، والموقوف عليه لَا يَكُونُ إِلَّا سَاكِناً ، فَلَمَّا تَنَافَرَتَا خَالَفَتْهُمَا وَسَطُوهَا (المِين) حاجزاً بَيْنَهُمَا لِئَلَّا يُفْجَأَ الْعَيْنُ بَضْبٍ مَا كَانَ أَخْذاً فِيهِ وَمُنْصَباً إِلَيْهِ .

(ينظر ، الفصائل ، ج١ ص ٥٥ - ٥٦ ، والأشباه والنظائر ، ج٢ ص ١٦٥ - ١٦٦ ، وخزانة الأدب ، ج٢ ص ٣٨٩) .

(٣٨٠) ينظر ، الانصاف ، المسألة ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، واسرار العربية ، ص ٢٣٦ - ٢٤٢ ، وشرح المفصل ، ج٢ ص ١٩ - ٢٠ ، وشرح الكافية ، ج١ ص ١٤٩ - ١٥١ .

(٣٨١) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج٢ ص ٧٩١ .

اقتضتها لغة الشعر وضرورته ، يقول : « والذي دلّ عليه الاستقراء أنّ (الترخيم) يكاد يكون مختصاً بالشعر ، وعلى هذا فهو أمر اقتضته لغة الشعر وضرورته ، غير أنّ الحدود والشروط التي وضعها النحاة تخرج هذا الموضوع عن كونه مسألة ثانوية اقتضتها لغة الشعر .. وتجعل من الموضوع شيئاً كبيراً ، والذي نعرفه أنّ العربية قد خلت من (مجي) أي : مجيد ، و (منص) أي : منصور ، و (ثمي) أي : ثمود . وقد رأينا أنّ ماجاء مَرَّحاً ورد في الشعر ، وهذا يقوِّي الرأي أنّ للشعر لغة خاصة بسبب من الوزن والقيود الشعرية الأخرى ، وأنّ مسألة الضرائر الشعرية لهي دليل على أنّ هذه اللغة خاصة » . (٢٨٢)

استعمال النداء في غير معناه الأصلي :

قد يُستعمل النداء في غير معناه الأصلي ، وهو طلب الإقبال ، فيفيد المعاني الآتية :

١ - النُدْبَة

وهي نداء الهالك ، وذلك بأن تدعو النادبة الميت بحسن الثناء ، وهي في أصل اللغة مأخوذة من (النُدْب) للجراح ، لأنها اختراقٌ ولذغٌ من الحزن . جاء في « لسان العرب » ، (النُدْبَة) ، أثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد ، والجمع : (نَدَب) و (أُنْدَاب) و (نُدُوب) .. و (نَدَب الميت) أي : بكى عليه وعدّد محاسنه ، يُنَدِّبُهُ نَدْباً ، والاسم : (النُدْبَة) بالضم .. وهو من (النُدْب) للجراح . لأنه احتراقٌ ولذغٌ من الحزن . و (النُدْب) ، أنّ تدعو النادبة الميت بحسن الثناء في قولها ، (وأفلناه) ، (وأهناه) ، واسم ذلك الفعل : (النُدْبَة) ، وهو من أبواب النحو . كلُّ شيءٍ في ندائه (وا) فهو من (باب النُدْبَة) . وفي الحديث : « كلُّ نادبة كاذبة إلا نادبة سَعِيد » هو من ذلك ، وأن تذكر النائحة الميت بأحسن أوصافه وأفعاله » . (٢٨٣)

(٢٨٢) النحو العربي - نقد وبناء ، ص ١١٥ - ١١٦ ، وينظر : ص ١٨٨ - ١٨٩ ، وفقه اللغة

المقارن ، ص ١٤٥ - ١٤٦ .

(٢٨٣) لسان العرب : (ندب) ، وينظر : كتاب الأفعال ، ج ٢ ص ٢٢٠ ، وأساس البلاغة ،

(ندب) ، وخزانة الأدب ، ج ١ ص ١٩٢ - ١٩٣ .

و (المندوب) في اصطلاح النحاة هو : « الْمُتَفَجِّعُ عليه ب (يا) أو (وا) » (٢٨٤) ، أو هو : « منادى على وجه التفجع » ، (٢٨٥) يقول ابن يعيش فيه : « اعلم أن (المندوب) مدعو ولذلك دُكر مع فصول النداء ، لكنه على سبيل التفجع ، فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب ، كما تدعو المُستغاث به وإن كان بحيث لا يسمع ، كأنه تعذه حاضراً ، وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن » . (٢٨٦)

ولما كان (المندوب) منادى على سبيل التفجع ، كانت (الندبة) من مواضع مد الصوت إعلاماً للسامعين بالفجيعة أو المصيبة ، ولذلك عاملوا (المندوب) معاملة البعيد ، ولهم في نديته مذهبان :

(الأول) : أن تلزمه في أوله أداة المد (يا) أو (وا) ، و (وا) هي الغالبة عليه والمختصة به ، لأن المد الكائن في الواو والألف (وا) أكثر من المد الكائن في الياء والألف (يا) ، فتقول : (وازيد) أو (يازيد) بالضم ، و (وابدالله) أو (يابدالله) بالنصب ، فيجري لفظه مجرى لفظ المنادى ، ويأخذ حكمه في الإعراب والبناء ، ولا يلتبس بالمنادى اذ قرينة الحال تدل عليه .

(الثاني) : وهو الأكثر ، أن تحلق آخره ألف الندبة ليمتد بها الصوت ويرتفع ، فيكون (المندوب) بين صوتين مديدين مبالغة في الترثم ، لأنهم يترنمون في (الندبة) . فاذا وقفت على (الألف) ألحقت (الهاء) محافظةً عليها وتبييناً لها لـخفائفها ، وإن وصلت أسقطت (الهاء) لأن خفاء (الألف) قد زال بما اتصل بها ، فتقول : (وازيدا وعمراه) ، تسقط (الهاء) من الأول لاتصاله بالثاني ، وتثبتها في الثاني لأنك وقفت عليه . (٢٨٧)

(٢٨٤) التصريفات ، ص ٢٥٠ ، وينظر : شرح الكافية ، ج ١ ص ١٥٦ .

(٢٨٥) شرح الكافية ، ج ١ ص ١٢١ ، وينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٢٨٦) شرح المفصل ، ج ٢ ص ١٢ .

(٢٨٧) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٢٢٠ ، ٢٢١ ، والمقتضب ج ٤ ص ٣٦٨ ، والاصول في النحو ، ج ١

ص ٤٢٢ - ٤٢٣ ، واسرار العربية ، ص ٢٤٢ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٢ - ١٤ ، ج ٨ ص

١٢٠ ، والمقرب ، ج ١ ص ١٨٤ - ١٨٥ ، والاشباه والنظائر ، ج ١ ص ١٦٥ ، ومجاز القرآن ،

ج ١ ص ٢١٦ .

يقول المبرد في قول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز :

حَمَلْتُ أَمْرًا جَسِيمًا فَاصْطَبْرْتُ لَهُ

وَقُمْتُ فِيهِ بِحَقِّ اللَّهِ يَا عُمَرَا

« قوله » يا عُمَرَا « : نُدْبَةٌ ، أراد : (يا عُمَرَا) ، وإنما (الألف) لِلدُّبَّةِ وحدها ، و (الهاء) تُرَادُّ فِي الْوَقْفِ لِحَفَاءِ (الألف) ، فإذا وَصَلَتْ لم تَزِدْهَا ، تقول : (يا عُمَرَا ذَا الْفَضْلِ) ، فإذا وَقَفْتَ قُلْتَ : (يا عُمَرَا) . فَحَذَفَ (الهاء) فِي الْقَافِيَةِ لاسْتِفْنَائِهِ عَنْهَا » (٢٣٨) .

وقد اشترط البصريون في الاسم (المندوب) : « أن يكون معرفة مشهورا » (٢٣٨) ، لذلك منعوا ندبة المُبْهَم من ضمير ، واسم اشارة ، وموصول ، واسم جنس ، ونكرة (٢٣٩) ، بل منعوا ندبة العلم إن كان غير مشهور (٢٤٠) ، وَأَمَّا ذَلِكَ لِتَحْصِيلِ عَذْرِ النَّادِبِ فِي النَّدْبَةِ ، لِأَنَّ النَّدْبَةَ بكَاءٍ وَنُوحٍ بِتَعْدَادِ مَآثِرِ الْمُنْدُوبِ وَفَضَائِلِهِ ، وَإِظْهَارِ ذَلِكَ ضَعْفٍ وَخُورٍ ، حَتَّى كَانَتْ فِي الْأَكْثَرِ مِنْ كَلَامِ النِّسَاءِ لَضَعْفِهِنَّ عَنْ الْإِحْتِمَالِ وَقَلَّةِ صَبْرِهِنَّ ، لِذَلِكَ وَجِبَ أَنْ لَا يُنْدَبَ إِلَّا بِأَشْهُرِ أَسْمَاءِ الْمُنْدُوبِ وَأَعْرَفِهَا ، لِكَيْ يَعْرِفَهُ السَّامِعُونَ فَيَكُونَ عَذْرًا لِلنَّادِبِ عِنْدَهُمْ وَيَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي أَمْرٍ عَظِيمٍ لَا يَمْلِكُ التَّصَبُّرَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُمْ إِذَا عَذَرُوهُ شَارِكُوهُ فِي التَّفَجُّعِ وَالرَّزِيَةِ ، وَإِذَا شَارِكُوهُ فِي التَّفَجُّعِ تَأَسَّى بِذَلِكَ وَهَانَتْ عَلَيْهِ الْمَصِيبَةُ ، فَكَانَ التَّبَيُّنُ فِي النَّدْبَةِ عَذْرًا لِلتَّفَجُّعِ ، وَعَلَى هَذَا جَرَتْ النَّدْبَةُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَلِهَذَا السَّبَبُ لَا تُنْدَبُ نَكْرَةً وَلَا مُبْهَمٌ فَلَا يُقَالُ : (وَاِرْجَلَاهُ) وَلَا (وَاهْذَاهُ) لِإِبْهَامِهَا ، لِأَنَّهُ لَا يُعْذَرُ بِأَنْ يَتَفَجَّعَ وَيُبْهَمَ كَمَا لَا يُعْذَرُ بِأَنْ يَتَفَجَّعَ عَلَى غَيْرِ مَعْرُوفٍ أَوْ عَلَى مَنْ لَا يَعْنِيهِ أَمْرُهُ . وَلَا يَسْتَقْبَحُونَ نَحْوَ « وَأَمَنْ خَفَرَ بَثْرَ زَمْزَمَاهُ » لِأَنَّهُ مُنْقَبَةٌ وَفَضِيلَةٌ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ ، وَقَدْ اشتهر بذلك حتى صار عِلْمًا عَلَيْهِ يُعْرَفُ بِهِ بَعِينُهُ ، وَالْمُنْدُوبُ إِذَا كَانَ مَشْهُورًا بِذَلِكَ الْأَسْمِ جَازَتْ نَدْبَتُهُ (٢٤٢) .

(٢٣٨) الكامل ، ج ٢ ص ٢٧٢ .

(٢٣٩) شرح الكافية ، ج ١ ص ١٥٨ .

(٢٤٠) ينظر ، الجمل ، للزجاجي ، ص ١٩١ ، ومع الهوامع ، ج ١ ص ١٧٩ .

(٢٤١) ينظر ، شرح الكافية ، ج ١ ص ١٥٨ .

(٢٤٢) ينظر ، الكتاب ، ج ٢ ص ٢٢٧ - ٢٢٨ ، والمقتضب ، ج ٤ ص ٢٦٨ ، وإسرار العربية ، ص

٢٤٣ - ٢٤٤ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٤ - ١٥ ، والمحتسب ، ج ١ ص ١٦٩ .

وخالفهم الكوفيون فأجازوا ندبةً (النكرة) و (الاسم الموصول) ، وَحُجَّتْهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالاشارة نحو (وا راكبا) ، والاسم الموصول معرفة بصلته ، لذلك تجوز عندهم ندبتُهما كما تجوز ندبةُ الاسم العلم (٢٩٣) .

وما ذهب اليه البصريون هو الصحيح ، لِأَنَّ المعارف لِإِتْخُلُو مِنْ إِبْهَامٍ ، وَلِذَلِكَ هُمْ لَمْ يَشْتَرِطُوا فِي (المندوب) أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً فَحَسَبَ ، وَأَمَّا اشْتَرَطُوا فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً مَشْهُورًا ، وَلِذَلِكَ مَنَعُوا نَدْبَةَ الاسم غير المشهور حتى لو كان عِلْمًا ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ (الندبة) تَقْتَضِي أَنْ لَا يُنْدَب أَحَدٌ إِلَّا بِأَعْرَفِ أَسْمَائِهِ وَأَشْهَرِهَا ، لِيَكُونَ ذَلِكَ عَذْرًا لِلنَّادِبِ عِنْدَ السَّامِعِينَ ، وَحَمَلًا لَهُمْ عَلَى مِشَارَكَتِهِ فِي التَّفْجَعِ وَالرِّزْيَةِ .

و (الندبة) قد تستعمل في معنى (التوجع) ، لِذَلِكَ عَرَّفَ ابْنُ مَالِكٍ (المندوبَ) بِقَوْلِهِ : « هُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَ (يَا) أَوْ (وَ) تَفْجَعًا لِفَقْدِهِ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا ، أَوْ تَوْجَعًا لِكَوْنِهِ مَحَلًّا أَلَمٍ أَوْ سَبَبًا » (٢٩٤) ، وَعَرَّفَ الْمُرَادِي (النَّدْبَةَ) بِقَوْلِهِ : « هِيَ نِدَاءٌ (الْمُتَفَجِّعُ عَلَيْهِ) وَ (الْمُتَوَجِّعُ مِنْهُ) » (٢٩٥) .
وَمِنَ الْمُنْدُوبِ الْمُتَوَجِّعُ مِنْهُ قَوْلُ الْمُتَنَبِّي (٢٩٦) :

وَآخَرَ قَلْبَاءَ مِمَّنْ قَلْبُهُ شِمٌّ وَمَنْ يَحْجِمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمٌ

أما البلاغيون فقد أشار السكاكي منهم الى موضوع (الندبة) ، وَفِي رَأْيِهِ : « لَا يُنْدَبُ غَيْرُ الْمَعْرُوفِ ، وَكَثِيرًا مَا يَلْحَقُ آخِرُ الْمُنْدُوبِ أَلْفٌ وَهَاءٌ بَعْدَهَا لِلْوَقْفِ نَحْوَ (وَازِيدَاهُ) ، (وَغِلَامُ عِمْرَاهُ) ، (وَامَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَاهُ) » (٢٩٧) .

(٢٩٣) ينظر ، الانصاف ، المسألة (٥١) ، ج١ ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٢٩٤) تسهيل الفوائد ، ص ١٨٥ ، وينظر : شرح الكافية ، ج١ ص ١٢١ ، ١٥٦ .

(٢٩٥) الجنى الداني ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ ، وينظر : شرح لقطر الندى ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٢٩٦) البيت من البسيط ، وقد ورد في : شرح المفصل ، ج١ ص ١٠٤ ، وشرح لقطر الندى ، ص ٢٢٣ ، ودهرانه ، ج٢ ص ٢٥٤ .

(مجمع شواهد العربية ، ج١ ص ٢٤٧) .

(٢٩٧) مفتاح العلوم ، ص ٤٩ .

وهي في أصل اللغة بمعنى (طلب الإغاثة) ، جاء في « لسان العرب » :
 « غَوَّثَ الرجلُ (واستغاث) ، صاح : (وأغوثاه) .. و (استغاثني فلان فأغثته) ..
 ويقال : (استغثت فلانا فما كان لي عنده مَفْوْثَةٌ ولا غَوْثٌ) أي : إغاثة » (٢٧٨) .

ولأنَّ (المُستغِيثَ) يَصْرُخُ مُستغيثاً طالباً العونَ والنصرة ، و (المُغِيثَ) يَصْرُخُ
 لِشِعْمَرِ المُستغِيثِ بمجيءِ الاغاثةِ ووصولها اليه ، فقد أصبحت كلمة (صَارِخٌ) من
 الأضداد ، تُطلق على (المُستغِيثِ) و (المُغِيثِ) ، وكذلك كلمة (الصَّريخِ) تُطلق
 على (صوت المُستغِيثِ) وعلى (صوت المُغِيثِ) ، « (الصَّارِخُ) : (المُغِيثُ) ، (المُغِيثُ)
 و (المُستغِيثُ) رِضْدٌ ، ك (الصَّريخِ) فيهما ، و (المُضْرَخُ) : (المُغِيثُ) والمُعِينُ ..
 و (الصَّارِخَةُ) : الاغاثةُ وصوتُ الاستغاثةِ » (٢٧٩) .

كَمَا يُسْتَعْمَلُ (صَرَخَ) بمعنى (استغاث) و (أغاث) ، « (صَرَخَ صَراخاً) :
 (استغاث) وأيضاً (أغاث) رِضْدٌ » (٢٨٠) . يقول أبو بكر الأنباري في تعليل التضاد في
 هذه الكلمة ، « إذا وقع الحرفُ على معنيين متضادين فالأصلُ لمعنى واحد ، ثم
 تداخل الاثنان على جهة الاتساع .. وكذلك (الصَّارِخُ) : (المُغِيثُ) ، و (الصَّارِخُ) :
 المُستغِيثُ ، سُمِّيَا بذلك لأنَّ (المُغِيثَ) يَصْرُخُ بالاغاثةِ ، و (المُستغِيثَ) يَصْرُخُ
 بالاستغاثةِ ، فأصلهما من بابٍ واحد » (٢٨١) .

وقد جاء في القرآن الكريم استعمال (مُضْرَخٌ) بمعنى (مُغِيثٌ) ، يقول أبو
 عبيدة في تفسير قوله تعالى « مَا أَنَا بِمُضْرِخِكُمْ وَمَأْنِتُمْ بِمُضْرِحِي » (٢٨٢) : « أي :
 بِمُغِيثِكُمْ ، وَيُقَالُ : (استصرخني فأصرخته) أي : استعانني فأعنته واستغاثني
 فأغثته » (٢٨٣) . وجاء استعمال (يَستصرِخُ) بمعنى (يستغِيثُ) ، يقول أبو عبيدة

(٢٧٨) لسان العرب : (غوث) ، وينظر : شرح شواهد المفني ، ج ٢ ص ٥٩٦ .

(٢٧٩) القاموس المحيط : (صَرَخَ) .

(٢٨٠) كتاب الأفعال ، ج ٢ ص ٢٢٥ .

(٢٨١) الأضداد في اللغة ص ٨ .

(٢٨٢) سورة ابراهيم : الآية ٢٢ .

(٢٨٣) مجاز القرآن ، ج ٢ ص ٢٢٩ ، وينظر : الكشاف ، ج ٢ ص ٢٧٤ .

في تفسير قوله تعالى « فإذا الذي استنصره بالأمس يستصرخه »^(١٠١) : « هو من الصراخ ، يُقال : (يا آل بني فلان) ، (يا صاحبه) »^(١٠٢) .

كما جاء استعمال (صريخ) بمعنى (مغيث) ، يقول أبو عبيدة في تفسير قوله تعالى « إن نشأ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ »^(١٠٣) : « لا صريخَ لَهُمْ » ، لا مغيثَ لَهُمْ »^(١٠٤) ، ويقول أبو حيان في تفسيرها ، « (الصريخ) ، (فعيل) بمعنى (فاعل) ، أي : مستغيث ، وبمعنى (مصرخ) أي : مغيث ، وهذا معناه هنا ، أي : فلا مغيثَ لَهُمْ ولا معين . وقال الزمخشري : « (فلا صريخَ لَهُمْ » أي : فلا إغاثةَ لَهُمْ » ، كأنه جعله مصدراً من (أفعل) ، ويحتاج إلى نقل »^(١٠٥) . ويقول الزمخشري في قوله تعالى « وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبُّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً »^(١٠٦) ، « (يَصْطَرِخُونَ » : يَتَصَارَخُونَ ، يفعلون من (الصراخ) وهو الصياح بجهد وشدة .. واستعمل في (الاستغاثة) لجهد المستغيث صوته »^(١٠٧) .

و (المُستَغَاثُ) في اصطلاح النحاة هو ، « منادى دخله معنى الاستغاثة »^(١٠٨) . أو هو ، « كل اسم نودي ليُخلَصَ من شدة ، أو يُعَيَّنَ على دفع مُشَقَّة »^(١٠٩) .

ولابد في (الاستغاثة) من (مستغاث به) (مستغاث من أجله) ، فإذا ناديت شخصاً على جهة الاستغاثة فإنما تستغيث به وتدعوه لنصرة آخرين . وتدخل الاستغاثة لأم تُسمى (لام الاستغاثة) ، تدخل مع (المستغاث به) وتكون مفتوحة ، وتدخل مع (المستغاث من أجله) وتكون مكسورة ، وهما خافضتان جميعاً لِمَا تدخلان عليه ، فإذا قلت ، (يالزيد) - بفتح اللام - عَلمَ أَنَّهُ مستغاث به ، وإذا

(٤٠٤) سورة القصص ، الآية ١٨ .

(٤٠٥) مجاز القرآن ، ج ٢ ص ١٠٠ .

(٤٠٦) سورة يس ، الآية ٤٢ .

(٤٠٧) مجاز القرآن ، ج ٢ ص ١٦٢ ، وينظر ، الكشاف ، ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٤٠٨) البحر المحيط ، ج ٧ ص ٢٢٩ ، وينظر ، الكشاف ، ج ٢ ص ٢٨٨ ، وخزانة الأدب ، ج ٧ ص ٥٦٨ .

(٤٠٩) سورة فاطر ، الآية ٣٧ .

(٤١٠) الكشاف ، ج ٢ ص ٢١٠ .

(٤١١) شرح الكافية ، ج ١ ص ١٣١ .

(٤١٢) شرح قطر الندى ، ص ٢١٨ .

قلت ، (يا زَيْد) - بكسر اللام - عِلِمَ أَنَّهُ مُسْتَغَاثٌ مِنْ أَجَلِهِ^(١٣) . فَإِذَا قُلْتَ : (يا لَزِيدٍ لِعَمْرٍو) فَأَنْتَ مُسْتَفِيثٌ بِزَيْدٍ مِنْ أَجْلِ عَمْرٍو لِيَعِينَكَ عَلَيْهِ .

ومن ذلك ما يروى أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَمَّا طَعَنَهُ أَبُو لَوْلُؤَةَ الْفَارِسِيُّ صَاحِبَ : « يَا اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ » بِفَتْحِهَا فِي الْأَوَّلِ وَكسرها فِي الثَّانِي فَرَقَا بَيْنَ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ وَالْمُسْتَغَاثِ مِنْ أَجَلِهِ^(١٤) . وَأَصْلُ هَذَيْنِ اللَّامَيْنِ الْكُسْرُ ، لِأَنَّهُمَا اللَّامُ الْخَافِضَةُ فِي قَوْلِكَ ، (لَزِيدٍ) وَ (لِعَمْرٍو) ، وَإِنَّمَا قُتِبَتْ لَامُ (الْمُسْتَغَاثِ بِهِ) فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ (الْمُسْتَغَاثِ مِنْ أَجَلِهِ) ، وَكَانَتْ لَامُ (الْمُسْتَغَاثِ مِنْ أَجَلِهِ) أُولَى بِالْكَسْرِ وَلِأَنَّ تَبَقَّى عَلَى بَابِهَا - فِي رَأْيِ الزَّجَاجِيِّ - لِأَنَّ (الْمُسْتَغَاثَ مِنْ أَجَلِهِ) يُجْرَى إِلَيْهِ (الْمُسْتَغَاثُ بِهِ) وَيُطْلَبُ مِنْ أَجَلِهِ^(١٥) . وَاللَّامُ الْدَاخِلَةُ فِي (الْمُسْتَغَاثِ لَهُ) مُتَعَلِّقَةٌ بِمَا تَعَلَّقَتْ بِهِ اللَّامُ الْدَاخِلَةُ فِي (الْمُسْتَغَاثِ بِهِ) ، فَمَعْنَى (يَا اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ) : أَخَصُّ اللَّهُ بِالْدَّعَاءِ لِأَجْلِ الْمُسْلِمِينَ . وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ (الْمُسْتَغَاثُ لَهُ) بِ (مِنْ) نَحْوِ : (يَا اللَّهُ مِنْ أَلَمِ الْفِرَاقِ) ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ مِنْ الْكَلَامِ . أَيْ : أَسْتَفِيثُ بِاللَّهِ مِنْ أَلَمِ الْفِرَاقِ^(١٦) . وَإِنَّمَا يَفْتَحُونَ لَامَ الْجَزْمِ مَعَ الْمُضْمَرِّ فِي نَحْوِ : (لَكَ) وَ (لَنَا) ، وَفَتْحُهَا فِي الْإِسْتِغَاثَةِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْاسْمِ (الْمُسْتَغَاثُ بِهِ) لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الضَّمِيرَ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُنَادًى ، وَالْمُنَادَى يَحُلُّ مَحَلَّ (الْكَافِ) مِنْ نَحْوِ : (أَدْعُوكَ)^(١٧) .

(٤١٣) ينظر : الكتاب ، ج ٢ - ص ٢١٩ ، والمقتضب ، ج ٤ ص ٢٥٤ ، والصاحبي ، ص ٨٤ -

٨٥ ، وشرح المفصل ، ج ١ ص ١٣٠ - ١٣١ ، والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢١٩ ، وشرح شواهد المفني ، ج ٢ ص ٧٩١ ، ٧٩٢ .

(٤١٤) ينظر : المقتضب ، ج ٤ ص ٢٥٤ ، والجمل ، للجرجاني ، ص ٢٢ ، وشرح المفصل ، ج ١ ص ١٣١ ، والكامل ، ج ٢ ص ٢٧٠ - ٢٧١ ، واللامات ، ص ٨١ - ٨٢ ، وكتاب المقتصد في

شرح الإيضاح ج ٢ ص ٧٨٧ - ٧٨٩

(٤١٦) ينظر : اللامات ، ص ٨٢ .

(٤١٧) ينظر : شرح الكافية ، ج ١ ص ١٣٤ ، وخزانة الأدب ، ج ٢ ص ١٥٥ .

(٤١٨) ينظر : خزانة الأدب ، ج ٧ ص ١٧٥ ، ١٨٢ ، والكتاب ، ج ١ ص ٤٢١ ، والكامل ، ج ٢ ص

٢٧٠ - ٢٧١ ، والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ، وكتاب المقتصد في شرح

الإيضاح ، ج ٢ ص ٧٨٩ .

وللاستغاثة طريقة أخرى ، وهي أن تلحق آخر المُستغاث به ألف الاستغاثة ، فلا تلحقه حينئذ (اللام) من أوله ، فتقول : (يا زيدا لعمرو) ، فإذا وقفت عليها لحقتها (هاء) السكت فتقول : (يا زيدا) (١٢٩) .

ويرى الخليل بن أحمد أن (لام الاستغاثة) في (يا زيدا) هي بدل من (ألف الاستغاثة) في (يا زيدا) إذا مددت الصوت تستغيث به ، ولذلك تتعاقب (اللام) مع (الألف) في الاستغاثة فلا يجوز الجمع بينهما (١٣٠) . وقد التزم هذا الرأي نحاة اخرون (١٣١) . يقول المبرد : « وَزَعَم سيبويه أن هذه (اللام) التي للاستغاثة دليل ، بمنزلة (الألف) التي تُبَيِّنُ بـ (الهاء) في الوقف إذا أردت أن تُسَمِعَ بعيداً ، فإنما هي للاستغاثة بمنزلة هذه (اللام) ، وذلك قولك : (يا قَوْمَاهُ) ، على غير النُدْيَةِ ، ولكن للاستغاثة وَمَدَّ الصوت .

والقول كما قال ، محلّهما عند العرب محلّ واحد ، فإن وصلت حذفت (الهاء) ، لأنها زيدت في الوقف لِحَفَاءِ (الألف) ، كما تَزَادُ لبيان الحركة ، فإذا وَصَلَتْ أغنى ما بعدها عنها ، تقول : (يا قَوْمًا تَعَالَوْا) و (يا زيدا لا تَفْعَلْ) .

ولا يجوز أن تقول : (يا زيدا) وهو مُقْبِلٌ عليك ، وكذلك لا يجوز أن تقول : (يا زيدا) وهو معك ، إنما يُقال ذلك للبعيد ، أو يُنَبِّئُهُ به النائم (١٣٢) .

وفي رأي البصريين أن (لام الاستغاثة) في أصلها هي (لام الجر) (١٣٣) ونُسِبَ إلى الكوفيين القول ، إن أصل (يا زيدا) ، (يا آل زيد) ، فَخَفَّفَ بالحذف لكثرة الاستعمال ، وعلى هذا تكون (اللام) عندهم هي بقية كلمة (آل) (١٣٤) .

(٤٢٢) الكامل ، ج ٢ ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٤١٩) ينظر ، شرح قطر الندى ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٤٢٠) ينظر ، الكتاب ، ج ٢ ص ٢١٨ ، وشرح المفصل ، ج ١ ص ١٢١ ، وتسهيل الفوائد ، ص ١٨٤ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٢٤ ، والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ١٦٢ - ١٦٣ .

(٤٢١) ينظر ، المقتضب ، ج ٤ ص ٢٥٤ ، والجمل ، للزجاجي ، ص ١٨٠ - ١٨١ ، واللامات ، ص ٨٦ - ٨٧ ، وشرح شواهد المفني ، ج ٢ ص ٧٩١ .

(٤٢٢) الكامل ، ج ٢ ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٤٢٣) ينظر ، الأصول في النحو ، ج ١ ص ٤٣٧ ، واللامات ، ص ٨١ - ٨٧ ، والجمل ، للزجاجي ، ص ٢٢ ، والمقرب ، ج ١ ص ١٨٢ - ١٨٤ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٨١ ، والكامل ، ج ٢ ص ٢٧٠ .

(٤٢٤) ينظر ، شرح المفصل ، ج ١ ص ١٢١ ، وتسهيل الفوائد ، ص ١٨٤ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٢٤ ، والجمل ، ص ١٠٢ - ١٠٤ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ٢١٩ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٨١ .

ويرى البصريون أن هذا القول ضعيف ، لأن الاستغاثة قد تُقال فيما لا آل له نحو (يا لكه) ، (١٢١) ولأن (الآل) و (الأهل) واحد ، فلو كان الأصل ما ذكروه لجاز أن يقع (الأهل) موقعه في بعض الاستعمال ولم يرد . (١٢٠)

وللإستغاثة طريقة ثالثة ، وهي أن تُجرى لفظ (المستغاث به) مجرى لفظ المنادى ، وتُعطيه حُكمه في الاعراب ، ولا يلتبس بالمنادى إذ قرينة الحال تدلُّ عليه ، فتصح : (يا زيد) مستغياً به . (١٢٢)

وقد يستغنى عن (المُستغاث له) إذا كان معلوماً ، (١٢٣) كما يجوز العكس فيُحذف (المُستغاث به) ويبقى (المُستغاث من أجله) . (١٢٤)

٣ - التعجب :

ومعنى (التعجب) : « تعظيم الأمر في قلوب السامعين ، لأن التعجب لا يكون إلا من شيء خارج عن نظائره وأشكاله » . (١٢٥)

قد يستعمل النداء في معنى التعجب ، فتدخل المنادى المتعجب منه لآم مفتوحة أيضاً ، كقولهم : (يا للماء) و (ياللدواهي) إذا تعجبوا من كثرتهما ، وتكون هذه (اللام) علامةً للتعجب كما كانت علامةً للإستغاثة . (١٢٦) ويكون أسلوب التعجب بالنداء بأن تَرى أمراً تستعظمه فتنادي جنسه ، يقول سيبويه : « وقالوا : يا للتعجب » و (يا للماء) لَمَّا رأوا عجباً أو رأوا ماءً كثيراً ، كأنه يقول : تعال يا عجب أو تعال ياماء فإنه من أيامك وزمانك » . (١٢٧) ويقول الجرجاني : « والتعجب

(١٢٤) ينظر : شرح الكافية ، ج ١ ص ١٢٤ ، وخزانة الأدب ، ج ٢ ص ٧ .

(١٢٥) ينظر : شرح المفصل ، ج ١ ص ١٢١ .

(١٢٦) ينظر : شرح شواهد المغني ، ج ٢ ص ٧٨٤ .

(١٢٧) ينظر : شرح الكافية ، ج ١ ص ١٢٤ .

(١٢٨) ينظر : المقرَّب ، ج ١ ص ١٨٢ .

(١٢٩) الكشاف ، ج ٤ ص ٩٧ .

(١٣٠) ينظر : شرح المفصل ، ج ١ ص ١٢١ ، وتسهيل الفوائد ، ص ١٨٤ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٢٢ ، ١٢٤ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ٢١٤ .

(١٣١) الكتاب ، ج ٢ ص ٢١٧ ، وينظر : هج الهوامع ، ج ١ ص ١٨٠ ، والكامل ، ج ٢ ص ٢٥٧ .

والصاحبي ، ص ١١٤ ، والكشاف ، ج ٢ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

كقولك : (ياللماء) ، كأنك ترى ماءً يعجبك فتناديه تقول : تعال حتى ترى فإنك عجب الشأن فلا يعرفك كل أحد . (١٣١)

ويجوز في هذه (اللام) أن تكون مكسورة عندما تريد أن تنبه الآخرين للأمر الذي تعجبت منه ، يقول سيبويه في « باب ما تكون اللام فيه مكسورة لأنه مدعو له هاهنا وهو غير مدعو » : « وذلك قولك : (ياللعجب) و (ياللماء) كأنه نبه بقوله (يا) غير الماء للماء . وعلى ذلك قال أبو عمرو ، (يا ويل لك) و (يا ويح لك) كأنه نبه إنساناً ثم جعل الويل له » . (١٣٢) وفي رأي النحاة أن الكسر يطرد في لام المتعجب منه على تأويل أنه مدعو له والمنادى محذوف ، فإذا قلت : (ياللعجب) فالتقدير : يا قوم للتعجب أَدْعُو . (١٣٣)

وأرى أن الأداة (يا) في نحو (ياللعجب) مستعملة لمجرد التنبيه ولا منادى هناك ، لأنه لم يقصد فيها إلى نداء ، وإنما أرادوا التنبيه إلى معنى التعجب .

وقد تستعمل (اللام) مكسورة للتعجب من دون وجود أداة التنبيه (يا) كقولهم : (لله ذرة) ، (١٣٤) ومن ذلك قول ليلى بنت النضر بن الحارث ،

ظَلْتُ سَيْوْفَ بَنِي أَبِيهِ تَنْوُشُهُ
لِلَّهِ أَرْحَامَ هُنَاكَ تُشَقُّقُ

يقول السيوطي فيه : « (اللام) في « لله » للتعجب ، وهم إذا عظموا شيئاً نسبوه إليه تفخيماً لأمره » . (١٣٥)

ومن استعمال النداء في معنى التعجب قولهم في المدح ، (يالك فارساً) و (يالك من فارس) ، وقولهم في الذم : (يالك جاهلاً) و (يالك من جاهل) ، (١٣٦) ومن ذلك قول امرئ القيس : (١٣٧)

(١٣٢) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ٢ ص ٧٩ .
(١٣٣) الكتاب ، ج ٢ ص ٢١٨ - ٢١٩ ، وينظر : الصاحبى ، ص ١١٤ .
(١٣٤) ينظر : المقتضب ، ج ٤ ص ٢٥٤ ، وتسهيل الفوائد ، ص ١٨٤ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٢٤ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٨١ .

(١٣٥) ينظر : الصاحبى ، ص ١١٤ .
(١٣٦) شرح شواهد المفنى ، ج ٢ ص ٦٥ ، وينظر : خزانة الأدب ، ج ٤ ص ١٧٧ .
(١٣٧) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٢٢٧ - ٢٢٨ ، واللامات ، ص ٧٣ ، والصاحبى ، ص ١٤٨ ، ومفنى اللبيب ، ج ١ ص ٢١٤ - ٢١٥ ، وخزانة الأدب ، ج ١ ص ١٥٦ .
(١٣٨) البيت من الطويل ، وقد ورد في ديوانه ، ص ١٩ .

فِيَالِكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مَعَارِ الْقَتْلِ شُدَّتْ يَبْذُبُلْ

فهو يتعجب من طول الليل ، كأنه قال : يا ليل ما أطولك ، (١٣٠) و (اللام) في « يَالِكُ مِنْ لَيْلٍ » ، علامة التعجب ، (١٣١) وليست علامة للاستغاثه ، كما ذهب الى ذلك بعض النحاة . (١٣٢) ومنه أيضاً قول عقيبة بن هبيرة الأسدي :

* يَالِكِ أُمَّةٌ هَلَكَتْ ضِياعاً *

ويحسن دخول (مِنْ) على التمييز ، وهو المخصوص بالتعجب في هذه الصيغة ، وذلك إذا سبق ذكره في الكلام ، فتدخل (مِنْ) توكيداً لذلك الذكر . (١٣٣)

وقد يستعمل النداء في معنى التعجب ، دون أن تدخل المنادى المُتَعَجِّبُ منه لام ، فيُنْصَبُ المَنادى على التعجب منه مدحاً أو ذمّاً ، فيقولون : (يارجلأ لم أَرُ مثله !) و (ياطيبيك مِنْ لَيْلَةٍ !) و (ياشاعراً !) ، ومنه قول الصلتان العبدي :

أَيَا شاعراً لا شاعَرَ اليومَ مثله جَرِيرَ وَلَكِنْ فِي كَلِيبِ تَواضَعُ

وفيه معنى : (حَسْبُكَ به شاعراً) أو (يَالِكَ شاعراً) ، لِأَنَّ المَنادى قد يكون فيه معنى : (أَفْعَلْ به) ، (١٣٤) ومنه قول الحطيئة :

طَافَتْ أُمَامَةٌ بِالرُّكْبَانِ آوَنَةً يَاحُسْنُهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُتَنَقِّبَا

فقوله « يَاحُسْنُهُ » لفظه لفظُ النداء ، ومعناه التعجب ، (١٣٥) ومنه قول الفند الزُّمَانِي :

أَيَا طَعْنَةً مَا شَيْخَ كَبِيرٍ يَفْنُ بِالنَّيِّ

(٤٢٩) ينظر : شرح القصائد التسع ، ج١ ص ١٦٢ ، ووصف المباني ، ص ٢٢٠ ، وارتشاف الضرب ، ج١ ص ١٠١٤ .

(٤٤٠) ينظر : شرح الأشعار الستة الجاهلية ، ج١ ص ٩٦ .

(٤٤١) ينظر : شرح شواهد المفني ، ج٢ ص ٥٧٥ ، وخزانة الأدب ، ج٢ ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٤٤٢) ينظر : المقتضب ، ج٢ ص ٢٥ ، ٦٧ ، والكتاب ، ج٢ ص ١٧٤ ، وخزانة الأدب ، ج٢ ص ٣٦ .

(٤٤٣) ينظر : الكتاب ، ج٢ ص ٢٢٦ - ٢٢٨ ، وخزانة الأدب ، ج٢ ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٤٤٤) ينظر : خزانة الأدب ، ج٢ ص ٢٨٩ .

أَرَادَ ، (أيا طعنةً شيخ) ، و (ما) زائدة ، وهذا اللفظ لفظ النداء والمعنى معنى التعجب والتفخيم ، أَرَادَ ، ما أهولها من طعنة ، ويألها من طعنة بدرت من شيخ كبير السن فأنى القوى بالي الجسم . (١١٥)

ومن استعمال النداء في معنى التعجب قوله تعالى « قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ » . (١١٦) يقول القرطبي في تفسير الآية : « لم تُرد الدعاء على نفسها بالويل ، ولكنها كلمة تخف على أفواه النساء إذا طرأ عليهن ما يعجبن منه ، وعجبت من ولادتها وكون بعلمها شيخاً لخروجه عن العادة ، وما خرج عن العادة مستغرب ومستنكر » . (١١٧)

٤ - التهديد :

إذا استعمل النداء في معنى (التهديد) تدخل لام مفتوحة على المنادى المهْدَد . نحو قولك : (يا لزيدٍ لَأَقْتُلَنَّكَ) ، وتكون علامةً للتهديد كما كانت علامةً للاستغاثة والتعجب . (١١٨) ولا يجوز لهذه (اللام) أن تدخل على المنادى في غير هذه المعاني المذكورة ، فلو قلت : (يا لزيد قد كان كذا) وأنت تُحَدِّثُهُ لم يجز . (١١٩)

ويرى سيبويه أن (اللام) المستعملة في التهديد هي (لام) الاستغاثة قد أفادت التهديد والوعيد ، يقول في « باب ما يكون النداء فيه مضافاً الى المنادى بحرف الإضافة » : « وذلك في (الاستغاثة) و (التعجب) ، وذلك الحرف (اللام) المفتوحة ، وذلك قول الشاعر (وهو مهلهل) ، (١٢٠)

يا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلِّيَا يا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ ؟

(٤٤٥) ينظر : خزانة الأدب ، ج ٧ ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٤٤٦) سورة هود ، الآية ٧٢ .

(٤٤٧) الجامع لأحكام القرآن ، ج ٤ ص ٢٢٩٧ ، وينظر : البحر المحيط ، ج ٢ ص ٤٦٦ في تفسير قوله تعالى « يا ويلى أعجزت أن أكون مثلاً لهذا الغراب » ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج ٢ ص ٦٢٥ .

(٤٤٨) ينظر : شرح الكافية ، ج ١ ص ١٣٤ .

(٤٤٩) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٢١٨ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٣٤ .

(٤٥٠) البيت من المديد ، وقد ورد كذلك في الأغاني ، ج ٤ ص ١٩٤ ، والخصائص ، ج ٢ ص ٢٢٩ ، وخزانة الأدب ، ج ١ ص ٣٠٠ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٣٤ .

(معجم شواهد الصربية ، ج ١ ص ١٦٠) .

فاستغاث بهم لِيُنْشِرُوا لَهُ كَلْبِيَا ، وهذا منه وَعِيدٌ وتهْدَد . وأما قوله « يَا بَكْرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفَرَارِ » فَإِنَّمَا اسْتَغَاثَ بِهِمْ لَهُمْ ، أَي : (لَمْ تَفْرُوتُمْ ؟) اسْتَطَالَتْ عَلَيْهِمْ وَوَعِيدَا . (٤٥١)
ووافقه في ذلك ابنُ مالك حيث يقول : « وَرُبَّمَا كَانَ الْمُسْتَغَاثُ مُسْتَغَاثًا مِنْ أَجْلِهِ تَقْرِيعًا وَتَهْدِيدًا » . (٤٥٢)

والأصح والأوضح في هذه (اللام) أن يقال : إِنَّمَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِلتَّهْدِيدِ ، إِذْ لَا مَعْنَى لِلْإِسْتِغَاثَةِ فِيهِ ، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِسْتِرْبَادِيُّ حَيْثُ قَالَ : « وَهَذِهِ (اللام) الْمَفْتُوحَةُ تَدْخُلُ الْمُنَادَى إِذَا اسْتُغِيثَ بِهِ نَحْوُ : (يَا لَكُمُ) ، أَوْ تَعَجَّبَ مِنْهُ نَحْوُ (يَا لَلْمَاءِ) وَ (يَا لَلدَّوَاهِي) ، وَهِيَ لَا مِثْلَ التَّخْصِيصِ أَدْخَلَتْ عَلَامَةً لِلْإِسْتِغَاثَةِ وَالتَّعَجُّبِ .. وَقَدْ تَدْخُلُ (اللام) الْمَفْتُوحَةُ عَلَى الْمُنَادَى الْمَهْدَّدِ نَحْوُ : (يَا زَيْدُ لَأَقْتُلَنَّكَ) ، قَالَ مَهْلَهْلُ ،

يَا بَكْرُ أَنْشِرُوا لِي كَلْبِيَا يَا بَكْرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفَرَارُ ؟

وقولهم ، « إِنَّ هَذِهِ لَامُ الْإِسْتِغَاثَةِ ، كَأَنَّهُ اسْتَغَاثَ بِهِمْ لِنَشْرِ كَلْبِهِ ، وَاسْتَغَاثَ بِهِمْ لِلْفَرَارِ » تَكَلُّفٌ ، وَلَا مَعْنَى لِلْإِسْتِغَاثَةِ هَهُنَا لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا . (٤٥٣)

وقد استصوبَ البغدادي رأيَ الاستربادي في كون (اللام) في هذا الشاهد داخلَةً عَلَى الْمُنَادَى الْمَهْدَّدِ ، فَقَالَ : « وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْجَيِّدُ ، وَمَأْخُذُهُ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ وَاضِحٌ لَا خِفَاءَ بِهِ ، وَلَا مَعْنَى لِلْإِسْتِغَاثَةِ فِيهِ كَمَا حَقَّقَهُ الشَّارِحُ . وَفِيهِ مَخَالَفَةٌ لِسَيُوبِيهِ فِي جَعْلِهَا لِلْإِسْتِغَاثَةِ .. » (٤٥٤)

٥ - الاختصاص :

قد تستعمل صيغة النداء في معني (الاختصاص) ، وذلك بأن تأتي بـ (أَي) وتجريه مجراه في النداء ، فتضمه ، وتلحقه (ها) التنبيه ، وتصفه بالمعرف بـ (أَي) ، وذلك بعد ضمير المتكلم أو المخاطب ، لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير

(٤٥١) الكتاب ، ج ٢ ص ٢١٥ .

(٤٥٢) تسهيل الفوائد ، ص ١٨٤ .

(٤٥٣) شرح الكافية ، ج ١ ص ١٢٢ - ١٢٤ .

(٤٥٤) خزانة الأدب ، ج ٢ ص ١٦٢ .

من بين أمثاله بما نسب إليه ، كقولك ، (أنا أكرم الضيف أيُّها الرجل) أي ، أنا أختص من بين الرجال بإكرام الضيف . (١٠٠)

ويرى النحاة أن قولك ، (اللهم اغفر لنا أيُّتها العصابة) بضم (أيَّة) ورفع صفتها ، كما تقول ، (يا أيُّتها العصابة) ، كان حقه النصب كقولهم ، (نحنُ العَرَبُ أقرى الناس للضيف) ، ولكن كما كان اللفظ بمنزلة المُستعمل في النداء فقد أُعطي حُكمه ، وإن انتفى موجب البناء . (١٠١)

ولأنَّ النداء في نحو (أنا اكرم الضيف أيُّها الرجل) مستعمل في معنى الاختصاص ، فلا يجوز دخول أداة النداء (يا) على (أيُّها) فلا تقول ، (أنا أكرم الضيف يا أيُّها الرجل) ، وذلك لِأنَّه لم يبق فيه معنى النداء ، فأنت لاتنبه انسانا وأنما تختص ، و (يا) أنما هي تنبيه . (١٠٢)

وما جاء الاختصاص بلفظ النداء إلا لاشتراكهما في معنى الاختصاص ، إذ المنادى أيضا مختص بالخطاب من بين أمثاله ، يقول المبرد ، « ونظير إدخالهم التسوية على الاستفهام لاشتغال التسوية عليهما ، قولك ، (اللهم اغفر لنا أيُّتها العصابة) ، فأجروا حرف النداء على (العصابة) وليست مدعوَّة ، لأنَّ فيها الاختصاص الذي في النداء ، وأنما حقُّ النداء أن تُعطف به المخاطب عليك ، ثم تخبره ، أو تأمره ، أو تسأله ، أو غير ذلك ممَّا تُوقعه إليه ، فهو مختص من غيره في قولك ، (يا زيد) و (يا رجلاً) . فإذا قلت ، (اللهم اغفر لنا أيُّتها العصابة) فأنت لم تدع (العصابة) ، ولكنك اختصاصتها من غيرها كما تختص المدعو ، فجرى عليها اسمُ النداء - أعني ، (أيُّتها) - لمساواتها إياه في الاختصاص » . (١٠٣)

والاختصاص في نحو قولك (أنا أكرم الضيف أيُّها الرجل) متحقِّق في الواقع بذكر ضمير المتكلم (أنا) ، وأنما صيغة النداء بعده (أيُّها الرجل) تفيد تأكيد

(٤٥٥) ينظر ، شرح الكافية ، ج ١ ص ١٦١ .

(٤٥٦) ينظر ، الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٦٧ .

(٤٥٧) ينظر ، الكتاب ، ج ٢ ص ٢٢٢ ، والمقتضب ، ج ٢ ص ٢٩٩ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٧ ، وقسحيل الفوائد ، ص ١٩١ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٦١ ، والأشباه والنظائر ، ج ٢ ص ١٢٥ .

(٤٥٨) المقتضب ، ج ٢ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ ، وينظر ، الكتاب ، ج ٢ ص ٢٢١ - ٢٢٢ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٧ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٦١ ، والأشباه والنظائر ، ج ٢ ص ١٠٠ - ١٠١ .

الاختصاص ، يقول سيبويه ، « أردت أن تختص ولاتنهم حين قلت ، (أيثها العصابة) و (أيثها الرجل) ، أراد أن يؤكد لأنه قد اختص حين قال ، (أنا) ، ولكنه أكد كما تقول للذي هو مقبل عليك بوجهه مستمع منصت لك ، (كذا كان الأمر يا أبا فلان) توكيدا » . (١١١)

والاختصاص يُستعمل في معرض (التفاخر) نحو ، (أنا أكرم الضيف أيثها الرجل) ، أو في معرض (التصاغر) نحو ، (أنا الفقير الى الله أيثها الرجل) ، أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير ، لا للفتخار ولا للتصاغر ، نحو ، (نحن نقرأ أيثها القوم) . (١١٠)

٦ - تعظيم الامور :

إذا أرادت العرب أن تعظم أمرا من الأمور جعلته نداء ، يقول ابن النحاس في بيت امرئ القيس (١١٢) ،

ويوم عقرت للغدازى مطيئتي فيا عجباً من رخلها المتحمل

« ويقال ، كيف يجوز أن يُنادى (العجب) وهو مما لا يُجيب ولا يفهم ؟ ، فالجواب عن هذا ، إن العرب إذا أرادت أن تعظم الخبر جعلته نداء ، قال سيبويه ، « واذا قلت (يا عجباً) فكانك قلت ، تعال يا عجب فإن هذا من أيامك » (١١٣) ، فهذا أبلغ من قولك ، تعجبت » (١١٣) .

يقول الزمخشري في قوله تعالى « يا خسرأ على العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون » (١١٤) ، « يا خسرأ على العباد » ، نداء للحسرة عليهم ، كأنما قيل لها ، تعالي يا خسرأ فهذه من أحوالك التي حقك أن تحضري فيها ، وهي حال

(٤٥٩) الكتاب ، ج ٢ ص ٢٢٢ ، وينظر ، شرح المفصل ، ج ٢ ص ١٨ ، وتسهيل الفوائد ، ص ١٩١ .

(٤٦٠) ينظر ، شرح الكافية ، ج ١ ص ١٦١ .

(٤٦١) البيت من الطويل ، وقد ورد في ديوانه ، ص ١١ .

(٤٦٢) ينظر ، الكتاب ، ج ٢ ص ٢١٧ - ٢١٨ .

(٤٦٣) شرح القصائد التسع ، ج ١ ص ١١٣ ، وينظر ، شرح الاشعار الستة ، ج ١ ص ٧٥ .

(٤٦٤) سورة يس ، الآية ٢٠ .

استهزأهم بالرسول ، والمعنى ، أنهم أحقأ بأن يتحسّر عليهم المتحسرون ويتلّف على حالهم المتلّفون . أو هم متّحسّر عليهم من جهة الملائكة والمؤمنين من الثقلين . ويجوز أن يكون من الله تعالى على سبيل الاستعارة ، في - منى تعظيم ما جنوه على أنفسهم ومحنوها به ، وفرط إنكاره له وتعجيبه منه ، وقراءة من قرأ « ياخسرنا » تُعَضّد هذا الوجه ، لأنّ المعنى : ياخسرتي . وقرئ « ياخسرة العباد » على الإضافة إليهم ، لاختصاصها بهم من حيث إنّها موجهة إليهم ، و « ياخسرة على العباد » على إجراء الوصل مجرى الوقف « (١٦٥) » .

ويقول ابن جنى في القراءة الأخيرة ، « إن قراءة من قرأ « ياخسرة على العباد » - بالهاء ساكنة - إنما هي لتقوية المعنى في النفس ، وذلك أنّه في موضع وعظ وتنبيه ، وإيقاظ وتحذير ، فطال الوقوف على « الهاء » كما يفعله المستعظم للأمر ، المتعجب منه . الدالّ على أنّه قد بهرّ وملّك عليه لفظه وخاطرّه . ثم قال من بعد ، « على العباد » ، عاذراً نفسه في الوقوف على الموصول دون صلته لما كان فيه ، ودالاً للسامع على أنّه إنّما تحسّم ذلك - على حاجة الموصول إلى صلته ، وضعف الإعراب وتحجره على جملته - ليفيد السامع منه ذهاب الصورة بالناطق « (١٦٦) » .

ويقول أبو حيان في قوله تعالى « قالوا ياخسرتنا على ما فرطنا فيها » (١٦٧) ، « ونادوا (الحسرة) وإن كانت لا تجيب على طريق التعظيم ، قال سيبويه : « وكأنّ الذي ينادي (الحسرة) أو (العجب) أو (السرور) أو (الويل) يقول ، اقربى أو احضري فهذا أوأناك وزمنك » (١٦٨) ، وفي ذلك تعظيم للأمر على نفس المتكلم وعلى سامعه إن كان ثم سامع ، وهذا التعظيم على النفس والسامع هو المقصود أيضاً في نداء الجمادات كقولك ، (يادارُ) و (ياربُ) ، وفي نداء ما لا يعقل كقولهم ، (يا جملُ) « (١٦٩) » .

(١٦٥) الكشاف ، ج ٢ ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(١٦٦) المحتسب ، ج ٢ ص ٢٠٨ - ٢١١ .

(١٦٧) سورة الانعام ، الآية ٣١ .

(١٦٨) ينظر ، الكتاب ، ج ٢ ص ٢١٧ - ٢١٨ .

(١٦٩) البحر المحيط ، ج ٤ ص ١٠٧ .

٧ - الدعاء :

ذهب ابن فارس الى أن النداء في قولك : (يا الله) يفيد الدعاء^(١٧) ، وعده البلاغيون مُستعملًا في معنى الاستغاثة^(١٨) .

٨ - الاستهزاء :

قال الزمخشري في قوله تعالى « وقالوا يا أيُّها الذي نُزِّلَ عليه الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ »^(١٩) ، « وكأنَّ هذا النداء منهم على وجه الاستهزاء .. وكيف يَقْرُونُ بنزول الذكر عليه وينسبونه الى الجنون ؟ ، والتعكيس في كلامهم للاستهزاء والتهكم مذهب واسع »^(٢٠) .

وكان ابن فارس قد قال في « باب ما يجري من كلامهم مجرى التهكم والهزاء » : يقولون للرجل يُسْتَجْهَلُ ، (يا عاقل)^(٢١) ، فقولهم للجاهل أو للأحمق (يا عاقل) معناه : يا أيُّها العاقل عند نفسه أو عند مَنْ يظنُّه عاقلًا^(٢٢) . فقد جرى في كلامهم أن يُوصَفَ الرجل بما هو مُتَّصِفٌ بضدِّه تهكمًا به وسخرية . وهذا من أشدِّ سباب العرب . يقول الرجل لغيره : (يا عاقل) أو (يا حليم) إذا استجْهَلَهُ ، ونحوه قوله تعالى : « دَقُّ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ »^(٢٣) (٢٤) .

٩ - التلَّفُّفُ والتأسُّف :

ذهب ابن فارس إلى أن النداء في نحو قوله تعالى « يا خسرًا على العباد » يفيد معنى التلَّفُّفِ والتأسُّفِ^(٢٥) .

(٤٧٠) ينظر : الصاحبى ، ص ١٤٨ .

(٤٧١) ينظر : مختصر التفتازانى - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٧ ، ومواهب الفتاح - شروح

التلخيص ، ج ٢ ص ٢٣٧ .

(٤٧٢) سورة الحجر ، الآية ٦ .

(٤٧٣) الكشاف ، ج ٢ ص ٢٨٧ ، وينظر : البلاغة تطور وقاريخ ، ص ٢٥٥ .

(٤٧٤) الصاحبى ، ص ٢٥٥ .

(٤٧٥) ينظر : خزائن الأدب ، ج ٢ ص ٢٧٧ .

(٤٧٦) سورة الدخان ، الآية ٤٩ .

(٤٧٧) ينظر : خزائن الأدب ، ج ٢ ص ١١٠ .

(٤٧٨) ينظر : الصاحبى ، ص ١٧٨ .

١٠ - التلذذ :

ويرى ابن فارس أن النداء يفيد معنى التلذذ في نحو قول الراجز :
* يابَرِّدْهَا عَلَى الْفَوَادِ لَوْ يَقِفُ * (١٧٩)

١١ - التأسف والتشوق :

يرى الفراء أن النابغة الذبياني في قوله :

يَادَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسُّنْدِ أَقَوْتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ
قد نادى الدار لا أهلها ، أسفاً عليها وتشوقاً إلى أهلها (١٨٠) .

١٢ - الندم والجزع :

يقول الزمخشري في قوله تعالى « يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا » (١٨١) ، « يجوز أن يكون توبةً من الشرك وندماً على ما كان منه ودخولاً في الإيمان .. أو في مثل تلك الحال الشديد يتولى الله ويؤمن به كل مضطر . يعني أن قوله « يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا » كلمة ألجئ إليها فقالها جزعاً مما دهاه من شؤم كفره ، ولولا ذلك لم يقلها » (١٨٢) . وقريب من هذا المعنى (الإشفاق) كما في قوله تعالى « وَوَضَعَ الْكِتَابَ فَتَرَى الْمَجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا لِهَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا » (١٨٣) .

١٣ - التشهير بالشيء :

يقول الزمخشري في قوله تعالى « وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلِمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأَوْتَيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ » (١٨٤) ، « وقال يا أيها الناس : تشهيراً

(١٧٩) ينظر : الصاحبي ، ص ١٧٩ .

(١٨٠) ينظر : خزانة الأدب ، ج ٤ ص ٥ - ٦ .

(١٨١) سورة الكهف ، الآية ٤٢ .

(١٨٢) الكهف ، ج ٢ ص ٤٨٥ - ٤٨٦ .

(١٨٣) سورة الكهف ، الآية ٤٩ .

(١٨٤) سورة النمل ، الآية ١٦ .

لنعمة الله، وتنوياً بها، واعترافاً بمكانها، ودعاءً للناس الى التصديق بذكر المعجزة التي هي علم منطق الطير، وغير ذلك مما أوتيته من عظام الأمور» (١٨٧).

١٤ - التكريم والتنويه بالفضل :

إذا أردت تكريماً المخاطب والتنويه بفضله، تركت نداءه باسمه، وجعلت نداءه بصفاته الكريمة، فتقول له مثلاً: (يا كريم)، (يا أيها الفاضل)، وعلى العكس من ذلك إذا ناديته بصفاته القبيحة، فتقول له مثلاً: (يا لئيم)، (يا أيها الجبان). يقول الزمخشري في قوله تعالى «يا أيها النبي اتق الله» (١٨٦)، «جعل نداءه بـ «النبي» و «الرسول» في قوله «يا أيها النبي اتق الله»، «يا أيها النبي لم تحرم؟»، «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك»، وترك نداءه باسمه كما قال: «يا آدم»، «يا موسى»، «يا عيسى»، «يا داود»، كرامة له وتشريفاً ورباً بمجده وتنوياً بفضله. فإن قلت: إن لم يُوقع اسمه في (النداء) فقد أوقعه في (الإخبار) في قوله: «محمد رسول الله»، «وما محمد إلا رسول الله»، قلت: ذاك لتعليم الناس بأنه «رسول الله»، وتلقين لهم أن يسموه بذلك ويدعوه به، فلا تفاوت بين (النداء) و (الإخبار)، ألا ترى إلى ما لم يقصد به التعليم والتلقين من (الإخبار) كيف ذكره بنحو ما ذكره في (النداء): «لقد جاءكم رسول من أنفسكم».. «إن الله وملائكته يصلون على النبي» (١٨٧).

أما البلاغيون فقد أضافوا الى ما سبق المعنيين الآتيين :

١٥ - الإغراء :

ذهب السكاكي الى أن النداء قد يستعمل في معنى (الإغراء)، كقولك لمن أقبل يتظلم، (يا مظلوم)، وذلك إذا أردت ترغيب المخاطب في شكوى الظلم، وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى (١٨٨).

(١٨٥) الكشاف، ج ٢، ص ١٤٠.

(١٨٦) سورة الأحزاب، الآية ١.

(١٨٧) الكشاف، ج ٢، ص ٢٤٨، وينظر: الصاحبي، ص ٢١٠.

(١٨٨) ينظر: مفتاح العلوم، ص ١٤٧، الايضاح، ج ١، ص ١٤٦، وشروح التلخيص.

١٦ - التحسر والتوجع :

قال التفتازاني بأن نداء الأطلال ، والمنازل ، والمطايا ، يفيد معنى (التحسر والتوجع)^(٤٨٩) . وابن يعقوب المغربي يسميه (التحسر والتحزن) ، وجعل منه أيضاً نداء المتوجع منه والمتفجع عليه^(٤٩٠) . والسيوطي يجعل النداء مستعملاً في معنى (التحسر) في نحو قوله تعالى « ياليتني كنتُ ثراباً »^(٤٩١) . وكثر في النداء قولهم : (يالْهَفَ نفسي) و (يالْهَفَ أُمِّي) ، وكلمة (يالْهَفَ) يُتَحَسَّرُ بها على ما فات ، أي : يالْهَفُ اخْضُر^(٤٩٢) .

(٤٨٩) ينظر : مختصر التفتازاني - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٤٩٠) ينظر : مواهب الفتاح - شروح التلخيص ، ج ٦ ص ٢٢٧ .

(٤٩١) سورة النبأ ، الآية ٤٠ ، وينظر : الالتقان ، ج ٢ ص ٨٢ ، ومعتزك الاقران ، ج ١ ص ٤٤٧ ، وتاويل مهكل القرآن ، ص ٥٦١ .

(٤٩٢) ينظر : خزانة الأدب ، ج ٥ ص ١١٠ .

الفصل الرابع

أسلوب الاستفهام

الاستفهام :

في أصل اللغة هو : (طلبُ الفهم) ، جاء في « لسان العرب » : « اسْتَفْهَمَهُ : سَأَلَهُ أَنْ يُفْهَمَهُ . وقد اسْتَفْهَمْنِي الشَّيْءُ فَأَفْهَمْتُهُ وَفَهَّمْتُهُ تَفْهِيمًا »^(١) . وكذلك هو في اصطلاح النحاة : « (الاستفهام) : طلب الفهم »^(٢) . وقد وافقهم السبكي من البلاغيين فحدّده بأنّه : « طلب الفهم »^(٣) ، وحدّده غيره من أصحاب « شروح التلخيص » بأنّه « طلب حصول صورة الشَّيْء في الذهن »^(٤) .

و (الاستخبار) يختلف عن (الاستفهام) ، وذلك لِأَنَّهُ يفيد معنى : « طلب الخبر »^(٥) . ومن النحاة مَنْ قد سَوَّى بينهما ، يقول ابن فارس : « (الاستخبار) : طلبُ خبرٍ ما ليس عند المُسْتَخْبِر ، وهو (الاستفهام) »^(٦) . ويقول الجرجاني : « (إن (الاستفهام) : استخبارٌ ، و (الاستخبار) : هو طلبُ مِنَ المخاطَبِ أَنْ يُخْبِرَكَ »^(٧) ، وابن يعيش قد سَوَّى بين (الاستفهام) و (الاستعلام) و (الاستخبار) ، يقول : « (الاستفهام) و (الاستعلام) و (الاستخبار) بمعنى واحد ، ف (الاستفهام) مصدر (استفهمت) أي : طلبت الفهم ، وهذه (السين) تفيد الطلبَ ، وكذلك (الاستعلام) و (الاستخبار) مصدرًا (استعلمت) و (استخبرت) »^(٨) . وذكر بعض النحاة أَنَّ بين (الاستخبار) و (الاستفهام) أدنى فرق ، فقال بعضهم : إِنَّ (الاسْتِخْبَارَ) يسبق (الاستفهام) ، وذلك لِأَنَّكَ تستخبرُ فَتُجَابُ بشيء ، فربّما فهمته وربّما لم تفهمه ، فإذا سألت ثانية فأنت مستفهم ، تقول : أفهمني ما قلّته لي^(٩) . وقال آخرون : إِنَّ (الاستخبار) قد يكون تنبيهًا للمخاطب وتوبيخًا ، ولا يقتضي عدمَ الفهم ، و (الاستفهام) بخلاف

(١) لسان العرب : (فهم) ، وينظر : أساس البلاغة : (فهم) .

(٢) الحدود في النحو ، ص ٤٢ ، وينظر : مفني اللبيب ، ج ١ ص ١٢ ، وخزانة الأدب ، ج ٢ ص ٢٨ . والتعريفات ، ص ٢٧ .

(٣) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤٦ .

(٤) شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤٦ .

(٥) الحدود في النحو ، ص ٤٢ .

(٦) الصحابي ، ص ١٥١ .

(٧) دلائل الاعجاز ، ص ١٦٥ .

(٨) شرح المفصل ، ج ٨ ص ١٥٠ .

(٩) ينظر : الصحابي ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

ذلك^(١٠). ويرد على هؤلاء أن من النحاة من يستعمل (الاستخبار) بمعنى (الاستفهام) الذي يقتضي عدم الفهم، يقول المبرد: «إن المستخبر غير عالم، إنما يتوقع الجواب فيعلم به»^(١١).

و (الاستفهام) يُشارك (الشرط) في كونه كلاماً معقوداً على الشك. يقول الجرجاني فيهما، «وبينهما من المناسبة ما لا يخفى، ألا ترى أنك إذا قلت، (أضربت زيدا؟) كنت طالباً ما لم يستقر عندك، كما أنك إذا قلت، (إن تضربت زيدا أضرب) كان كلاماً معقوداً على الشك، من حيث أن كل واحد من الشرط والجزاء علّة لصاحبه، وليس فضاءك أن تثبت الضرب على الإطلاق»^(١٢).

لذلك كان الاستفهام سياقاً فعلياً، يقتضي الفعل ويطلبه، يقول ابن يعيش: «اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه، وذلك من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل، لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه وتجهل علمه، والشك إنما وقع في الفعل، وأما الأسم فمعلوم عندك، وإذا كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل لا للاسم، كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله»^(١٣).

ولكون الاستفهام طلب ما في الخارج أو تحصيله في الذهن، لزم ألا يكون حقيقياً إلا إذا صدر من شاك مصدق بإمكان الإعلام، فإن غير الشاك إذا استفهم يلزم تحصيل الحاصل، وإذا لم يصدق بإمكان الإعلام انتفت فائدة الاستفهام^(١٤). ولذلك ذهب النحاة إلى أن الاستفهام في القرآن يختلف عن الاستفهام في كلام البشر، وذلك لأن المستفهم غير عالم، إنما يتوقع الجواب فيعلم به، والله - عز وجل - منفي عنه ذلك، لأنه تعالى لا يستفهم خلقه عن شيء، فالاستفهام في القرآن غير حقيقي، لأنه واقع ممن يعلم ويستغني عن طلب الإفهام. وإنما يخرج الاستفهام في القرآن مخرج التوبيخ والتقرير، فإله تعالى يستفهم عباده ليقرّرهم ويذكرهم أنهم قد علموا حق ذلك الشيء، فإذا استفهموا أنفسهم عنه يجدونه عندها تخبرهم به^(١٥).

(١٠) ينظر، البرهان، ج٤ ص ٢٢٠.

(١١) المقتضب، ج٣ ص ٢٩٢.

(١٢) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، ج٢ ص ١١٢٠.

(١٣) شرح المفصل، ج١ ص ٨١.

(١٤) ينظر، البرهان، ج٢ ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(١٥) ينظر، المقتضب، ج٢ ص ٢٩٢، والبرهان، ج٢ ص ٢٢٧، والاتقان، ج٢ ص ٧٩، ومعتزك

الافران، ج١ ص ٤٣١ - ٤٣٢.

يقول الزمخشري في قوله تعالى « فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ . فَلَنَقْضُنَّ عَلَيْهِمْ بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ » (١٦) ، « فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ » معناه : « فَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ ، وَهُمْ الْأُمَمُ ، يَسْأَلُهُمْ عَمَّا أَجَابُوا عَنْهُ رُسُلُهُمْ ، كَمَا قَالَ : « وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ : مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ ؟ » . وَيَسْأَلُ الْمُرْسَلِينَ عَمَّا أُجِيبُوا بِهِ ، كَمَا قَالَ : « يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ : مَاذَا أَجَبْتُمْ ؟ » . « فَلَنَقْضُنَّ عَلَيْهِمْ » : على الرسل والمرسل إليهم ما كان منهم . « يَبْعَثُ » : عالمين بأحوالهم الظاهرة والباطنة وأقوالهم وأفعالهم . « وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ » : عنهم وَعَمَّا وَجَدَ مِنْهُمْ . فَإِنْ قُلْتُ : فَإِذَا كَانَ عَالِمًا بِذَلِكَ وَكَانَ يَقْضِيهِ عَلَيْهِمْ فَمَا مَعْنَى سُؤْلِهِمْ ؟ ، قُلْتُ : مَعْنَاهُ (التوبيخ) و (التقرير) و (التقرير) إذا فاهوا به بالستهم وشهد عليهم أنبياءهم » (١٧) .

ويقول في قوله تعالى « قَالَ : مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ؟ قَالَ : أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ » (١٨) ، « فَإِنْ قُلْتُ : لِمَ سَأَلَهُ عَنِ الْمَانِعِ مِنَ السُّجُودِ وَقَدْ عَلِمَ مَا مَنَعَهُ ؟ قُلْتُ : لِلتَّوْبِيخِ وَإِظْهَارِ مَعَانِدَتِهِ وَكُفْرِهِ وَكِبَرِهِ وَافْتِخَارِهِ بِأَصْلِهِ وَازْدِرَائِهِ بِأَصْلِ آدَمَ ، وَأَنَّهُ خَالَفَ أَمْرَ رَبِّهِ مَعْتَقِدًا أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَيْهِ لِمَا رَأَى أَنْ سَجُودَ الْفَاضِلِ لِلْمَفْضُولِ خَارِجٌ مِنَ الصَّوَابِ » . (١٩)

لذلك فَإِنَّ أَكْثَرَ اسْتِفْهَامَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لَا تَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ ، يَقُولُ أَبُو حَيَّانٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ » (٢٠) ، « هَذَا الاسْتِفْهَامُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ ، وَكَذَلِكَ أَكْثَرَ اسْتِفْهَامَاتِ الْقُرْآنِ ، لِأَنَّهَا مِنْ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، وَإِنَّمَا اسْتِفْهَامُهُ تَعَالَى تَقْرِيعٌ » (٢١) .

وعلى هذا لَا يَكُونُ الاسْتِفْهَامُ حَقِيقِيًّا إِلَّا إِذَا كَانَ لَفْظُهُ الظَّاهِرُ مُوَافِقًا لِمَعْنَاهُ الْبَاطِنِ عِنْدَ سُؤْلِكَ عَمَّا لَا تَعْلَمُهُ ، فَتَقُولُ : (مَا عِنْدَكَ ؟) و (مَنْ رَأَيْتَ ؟) . (٢٢)

(١٦) سورة الأعراف ، الآية ٦ - ٧ .

(١٧) الكشاف ، ج ٢ ص ٦٧ .

(١٨) سورة الأعراف ، الآية ١٢ .

(١٩) الكشاف ، ج ٢ ص ٦٨ .

(٢٠) سورة آل عمران ، الآية ٢٥ .

(٢١) البحر المحيط ، ج ٢ ص ٤١٨ .

(٢٢) ينظر : الصاحبى ، ص ١٨١ .

الاستفهام له الصدارة في الكلام

لقد ذهب النحاة الى أنَّ الاستفهام له الصدارة في الكلام ، « وللاستفهام صدر الكلام ، لا يجوز تقدم شيء مما في حيزه عليه ، لا تقول ، (ضربت أزيداً ؟) وما أشبه ذلك » . (٣١) فيجب أن تكون لأدوات الاستفهام الصدارة في الكلام ، لأجل أن تفيد فيه معنى الاستفهام ، شأنها في ذلك شأن أدوات المعاني الأخرى ، لأنها اذا تقدم عليها شيء من الجملة فقدت الدلالة على معنى الاستفهام ، يقول ابن يعيش ، « إنَّ الاستفهام له صدر الكلام من قبل أنه حرف دخل على جملة تامة خبرية ، فنقلها من الخبر الى الاستخبار ، فوجب أن يكون متقدماً عليها ليفيد ذلك المعنى فيها ، كما كانت (ما) النافية كذلك ، حيث دخلت على جملة ايجابية فنقلت معناها الى السلب ، فكما لا يتقدم على (ما) ما كان من جملة النفي ، كذلك لا يتقدم على (الهمزة) شيء من الجملة المستفهم عنها ، فلا تقول ، (ضربت أزيداً ؟) هكذا مثلاً صاحب الكتاب ، والجيد أن تقول ، (زيداً أضربت ؟) فتقدم المعمول على (الهمزة) ، لأنك اذا قدمت شيئاً من الجملة خرج عن حكم الاستفهام » (٣٢) ، ويقول الاسترابادي ، « وإنما وجب تصدر متضمن معنى الانشاء ، لأنه مؤثر في الكلام ، مخرج له عن الخبرية ، وكل ما أثر في معنى الجملة ، من الاستفهام ، والعرض ، والتمني ، والتشبيه ، ونحو ذلك ، فحقها صدر تلك الجملة ، خوفاً من أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير ، فإذا جاء المغير في آخرها تشوش خاطره ، لأنه يجوز رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثراً فيها ، ويجوز بقاء الجملة على حالها ، فيترقب جملة أخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها » (٣٣) ، ويقول ايضاً ، « كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فمرتبه الصدر .. وإنما لزم تصدير المغير الدال على قسر من أقسام الكلام ، لينهي السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم ، إذ لو جوزنا تأخير ذلك المغير فأخر ، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير من أول الأمر على كون مضمونه خالياً عن جميع المغيرات ، لتردد ذهنه في أن هذا التغيير راجع الى الكلام المتقدم الذي حمله

(٢٢) الفصل ، ص ٢٢٠ ، وينظر ، كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ، وخزانة

الأدب ، ج ٤ ص ٢٨٨ ، ج ٥ ص ١٠٤ .

(٢٤) شرح الفصل ، ج ٨ ص ١٥٥ ، وينظر ، المحتسب ج ٢ ص ٢٠٦ .

(٢٥) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٩٧ .

على أنه خالٍ عن جميع التغيرات ، أو أن المتكلم يذكرُ بعد ذلك المُغَيَّرُ كلاماً آخرَ
يُؤَوِّزُ فيه ذلك المُغَيَّرُ ، فيبقى في حيرة » . (٣١)

فتقديم أدوات الاستفهام ووضوعها في صدر الكلام ، هو الذي يُعَيِّنُ على إفادة
معنى الاستفهام فيها ، وهو الفارق الوحيد بين كونها مستعملة أداة للاستفهام ، وبين
كونها مستعملة ظرفاً مثلاً ، وذلك لأن الظرف يتقدم على مدخوله خلال الجملة ،
نحو ، (أزورك متى أهلك رمضان) ، ولكن هذا الظرف اذا تعدد معناه الوظيفي
فاستعمل أداة للاستفهام لزم الصدارة في الجملة ، فتصير الجملة الاستفهامية ، (متى
أهلك رمضان ؟) ، ولا تكون (متى) أداة للاستفهام إلا في هذا الموضع . فهذه إحدى
السمات التي تميز الأداة من الظرف ومن غيره من أقسام الكلم . (٣٢)

ولاشك أن تفسير النحاة للزوم أدوات الاستفهام صدر الكلام بالمحافظة على
تأدية معنى الاستفهام فيه ، كان قائماً على اساس من الملاحظة الدقيقة والواعية
لتعدد المعنى الوظيفي للأدوات في الكلام .

أما البلاغيون فقد ذهب السكاكي منهم الى أن سبب لزوم أدوات الاستفهام صدر
الكلام ، هو كون الاستفهام طلباً ، والطلب مما يهَمُّ السامع ويعنيه ، يقول ، « واذ
قد عرفت أن هذه الكلمات للاستفهام ، وعرفت أن الاستفهام طلب ، وليس بخفي
أن الطلب إنما يكون لما يهَمُّك ويعنيك شأنه ، لآلما وجوده وعدمه بمنزلة ، وقد
سبق أن كون الشيء مهماً جهة مستدعية لتقديمه في الكلام ، فلا يجيبك لزوم
كلمات الاستفهام صدر الكلام ووجوب التقديم في نحو ، (كيف زيد ؟) و (أين
عمرو ؟) و (متى الجواب ؟) وما شاكل ذلك » . (٣٣)

دلالة الاستفهام على الزمن :

ذهب ابن سيده الى أن كل فعل يستفهم عنه لا يكون إلا مستقبلاً . وخالفه في
ذلك نحاة آخرون ، قالوا لا يمنع أن يكون الفعل المستفهم عنه دالاً على غير
الاستقبال ، ومن هؤلاء الأعلام « فقد زعم ابن سيده في كلامه على إثبات الجمل ، أن

(٢٦) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٣٤٧ ، وينظر : الاشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٢٧) ينظر ، اللغة العربية ، ص ١٢٩ .

(٢٨) مفتاح العلوم ، ص ١٥٢ .

كل فعل يستفهم عنه لا يكون إلا مستقبلا . وردّ عليه الأعلام وقال : هذا باطل ، ولم يمنع أحد ، (هل قام زيد أمس ؟) و (هل أنت قائم أمس ؟) ، وقد قال تعالى : « فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا » ، (٢١) فهذا كله ماض غير آت . (٢٢) ومن هؤلاء أيضا ابن هشام الذي يقول : « وأما قول ابن سيده في « شرح الجمل » : لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلا ، فسهو ، قال الله سبحانه وتعالى : « فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا » . » (٢٣)

وما ذهب اليه هؤلاء هو الصحيح ، فالجملة الاستفهامية تتوافق فيها الدلالة الزمنية للصفة صرفيا ونحويا ، فيدلّ فيها (فَعَلَ) على الماضي ، ويدلّ (يفعلُ) على الحال أو الاستقبال بحسب الضامم والقرائن ، فالاستفهام من جملة الإثبات يتم بوضع الأداة قبلها ، والاستفهام من جملة النفي يتم بوضع الأداة قبلها كذلك . وتبقى كل من الجملتين ، بعد أن توضع الأداة ، على حالها التي كانت عليها قبل وضع الأداة من حيث الدلالة الزمنية . (٢٤)

أما سيبويه فلم يبحث من زمن الفعل في الجملة الاستفهامية سوى زمن الفعل المضارع الواقع بعد أداة الاستفهام (هل) . وهو يرى أن الفعل المضارع الواقع بعد (هل) يدل على الاستقبال لا على الحال ، في حين أن الفعل المضارع الواقع بعد (الهمزة) قد يدل على الحال ، يقول : « إِنَّ (هل) ليست بمنزلة (ألف) الاستفهام ، لأنك إذا قلت ، (هل تضربُ زيدا ؟) ، فلا يكون أن تدعي أن الضرب واقع . وقد تقول : (أتضربُ زيدا ؟) ، وأنت تدعي أن الضرب واقع » . (٢٥) وقد تابعه في ذلك ابن هشام ، فقال إن (هل) تخصص المضارع بالاستقبال ، بخلاف (الهمزة) فإن المضارع بعدها قد يدل على الحال ، فهو قد ذكر من خصائص (هل) : « تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو : (هل تسافر ؟) . بخلاف (الهمزة) نحو : (أظنّه قائما ؟) » . (٢٦)

(٢٩) سورة الاعراف ، الآية ٤٤ .

(٣٠) البرهان ، ج ٢ ص ٢٥١ .

(٣١) مفني اللبيب ، ج ٢ ص ٢٥٠ .

(٣٢) ينظر : اللغة العربية ، ص ٢٤٨ - ٢٥٠ .

(٣٣) الكتاب ، ج ٢ ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٣٤) مفني اللبيب ، ج ٢ ص ٢٥٠ .

والبلاغيون أيضا لم يبحثوا من زمن الفعل في الجملة الاستفهامية سوى زمن الفعل المضارع الواقع بعد أداة الاستفهام (هل) ، ولاشك في أنهم قد تابعوا سبويه في القول بأن (هل) تخصص المضارع بالاستقبال ، ولذلك منعوا استعمالها فيما يراد به الحال ، « وَلَا بُدَّ لـ (هل) من أن يخصّص الفعل المضارع بالاستقبال ، فلا يصح أن يقال : (هل تضرب زيدا وهو أخوك ؟) على نحو : (أتضرب زيدا وهو أخوك ؟) في أن يكون (الضرب) واقعا في الحال » . (٢٥) وقد عكّل السبكي ذلك بأن (هل) كما لم تكن أصلا في الاستفهام بل فرعا ، تقاصرت عن (الهمزة) فاخصّص المضارع بعدها بالاستقبال ، فلا يجوز أن تقول : (هل تضرب زيدا وهو أخرك ؟) ، لأنّ هذا استفهام توبيخ ، والتوبيخ لا يكون على المستقبل ، إنما يكون على الحال أو الماضي ، ويصح أن تقول : (أتضرب زيدا وهو أخوك ؟) توبيخا على ضرب واقع . (٢٦) وفي رأي التفتازاني أنّ (هل) تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف ، فلا يصح (هل تضرب زيدا وهو أخوك ؟) قصدا إلى إنكار الفعل الواقع في الحال ، لأنّ (هل) تخصص المضارع بالاستقبال ، فلا تصلح لأنكار الفعل الواقع في الحال ، بخلاف (الهمزة) فإنها تصلح لأنكار الفعل الواقع في الحال لأنها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال . (٢٧)

والذي أراه أنّ القول بأن أداة الاستفهام (هل) تنفرد من بين أدوات الاستفهام بتخصيص المضارع بالاستقبال ، بحجة أنها تخصّص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف ، أو بحجة أنها ليست أصلا في الاستفهام بل فرعا ، فتقاصرت عن (الهمزة) ، فاخصّص المضارع بعدها بالاستقبال ، إنما هو كلام لا دليل عليه . فليس هناك ما يمنع في (هل) أن يدل الفعل المضارع الواقع بعدها على الحال ، شأنها في ذلك شأن (الهمزة) ، فدلالة (هل) على الحال في قولك : (هل تظنه مسافرا ؟) ، لاتفرق في شيء عن دلالة (الهمزة) على الحال في قولك : (أتظنه مسافرا ؟) إذا كنت تستفهم المخاطب عن ظنّه الحاصل في الحال . وقد جاء استعمال (هل) دالا على الحال في شواهد كثيرة من آيات القرآن الكريم ، ومن ذلك قوله تعالى ، « وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَاهُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ انْصَرَفُوا »

(٢٥) مفتاح العلوم ، ص ١٤٨ ، وينظر : الإيضاح ، ج ١ ص ١٢٢ .

(٢٦) ينظر : عروس الأفراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٦١ .

(٢٧) ينظر مختصر التفتازاني - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ» (٣٨) . يقول الزمخشري في تفسيره : « نظر بعضهم الى بعض » ، تغامزوا بالعيون إنكارا للوحي وسخرية به قائلين : « هل يراكم من أحد » من المسلمين ؟ . لنصرف فإننا لانصبر على استماعه . ويفلينا الضحك فخاف الاقتضاح بينهم . أو ترامقوا يتشاورون في تدبير الخروج والانسلال لو اذا يقولون ، « هل يراكم من أحد ؟ » (٣٩) . كما استعملت (هل) دالة على الحال في شواهد من الشعر ، ومن ذلك قول امرئ القيس ، (٤٠)

تَبْصُرُ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنِ سَوَالِكَ نَقْبًا يَتْنُ حَزْمِي شَعْبَبِ

وبالتالي فليس هناك ما يمنع صحة أن يقال في إنكار الفعل الواقع في الحال ، (هل تضرب زيدا وهو أخوك ؟) على نحو : (أتضرب زيدا وهو أخوك ؟) .

ومما هو جدير بالملاحظة أن بعض النحاة قد منعوا أيضا أن تقول : (هل تضرب زيدا وهو أخوك ؟) ، ولكن لَا لِأَنَّ (هل) تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح فيها أن تستعمل فيما يراد به الحال . بل لِأَنَّ قولك (أتضرب زيدا وهو أخوك ؟) تقرير على سبيل الإنكار ، وهم يرون أن هذا المعنى لا يستعمل فيه غير الهمزة ، « وَتُقَرَّرُ بالهمزة فتقول ، (أَتَضْرِبُ زيدا وهو أخوك ؟) فهذا تقرير على سبيل الإنكار ، ولا يستعمل غير الهمزة في هذا ، ومنه قوله تعالى « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ » (٤١) (٤٢) ، وإذا ما تأكد لنا أَنَّ الأداة (هل) تشارك (الهمزة) في الاستعمال للتقرير على سبيل الإنكار (٤٣) ، فلا يمتنع فيها من هذا الوجه أيضا أن تقول : (هل تضرب زيدا وهو أخوك ؟) .

(٣٨) سورة التوبة ، الآية ١٢٨ ، وينظر : المائدة : ٦٢ ، ١١٥ ، والانعام : ١٥٨ ،

والتوبة : ٥٢ ، ويونس : ٥٢ ، ويوسف : ٦٤ ، والكهف : ٩٥ ، ومريم : ٦٥ ،

٩٩ ، وطه : ٤٠ ، ١٢٠ ، والشمراء : ٩٢ - ٩٣ ، ٢٢١ ، والقصص : ١٢ ، وسبا : ٧ ،

والصف : ١٠ .

(٣٩) (الكشاف ، ج٢ ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ، وينظر : البحر المحيط ، ج٥ ص ١١٧ .

(٤٠) البيت من الطويل ، وقد ورد في ديوانه ، ص ٤٢ ، وينظر : ص ٢٨١ .

(٤١) سورة الاعراف ، الآية ١٧٢ .

(٤٢) شرح المفصل ، ج٢ ص ١٥١ ، وينظر : المفصل ، ص ٣١٩ ، والبرهان ، ج٢ ص ٣٤٨ .

(٤٣) سياهي بيان ذلك في موضعه من هذا الفصل .

أَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ لَا يَتَعَدَّى أَحَدَ أَمْرَيْنِ :

١ - الاستفهام عن النسبة ، ويكون بالاستفهام عن نسبة المسند الى المسند اليه أو عن مضمون الجملة ، فإذا استفهمْتَ المخاطَبَ بقولك ، (هل جاء زيد ؟) ، دلت بذلك على أنك تشك في مضمون الجملة ، فأنت لا تستفهم عن (المجيء) وحده ولا عن (زيد) وحده ، وإنما تستفهم عن صحة وقوع مضمون الجملة ، أو عن صحة نسبة المسند الى المسند اليه . والجواب عن هذا السؤال يكون بـ (نعم) أو (لا) .

٢ - الاستفهام عن المفرد ، فإذا استفهمْتَ المخاطَبَ بقولك ، (متى جاء زيد ؟) ، دلت بذلك على أن مجيء زيد معروفٌ لديك ، فأنت تعرف نسبة المسند الى المسند اليه ، ولا تجهل إلا وقت مجيئه ، فهو سؤال مطلوب فيه معرفة المفرد ، وهو (الوقت) ، ويكون الجواب عن مثل هذا السؤال بالنص على ما تسأل عنه ، فيقال ، (أمس) أو ما أشبه ذلك (١) .

وكان سببويه أول من أوضح الفرقَ بين الاستفهام عن مضمون الجملة والاستفهام عن تعيين المفرد ، فقد أشار في الاستفهام عن المفرد ، الى أن السائل يعلم بحصول أو وقوع النسبة بين المسند والمسند اليه ، وإنما هو يطلب التعيين ، والدليل على ذلك أن الجواب لا يكون بالنفي أو بالايجاب ، وإنما بتعيين ما يسأل عنه ، يقول في ، « باب (أَمْ) إذا كان الكلام بها بمنزلة (أَيْهَا) و (أَيْهَم) » ، « وذلك قولك ، (أزيدُ عندك أم عمرو ؟) و (أزيدا لقيتُ أم بشرًا ؟) ، فأنت الآن مدّع أن عنده أحدهما ، لأنك إذا قلت ، (أَيْهَمَا عندك ؟) و (أَيْهَمَا لقيتُ ؟) ، فأنت مدّع أن المسؤول قد لقي أحدهما أو أن عنده أحدهما ، إلا أن عِلْمَكَ قد استوى فيهما ، لا تدري أَيْهَمَا هو .

والدليل على أن قولك (أزيد عندك أم عمرو ؟) بمنزلة قولك ، (أَيْهَمَا عندك ؟) ، أنك لو قلت ، (أزيد عندك أم بشر ؟) ، فقال المسؤول ، (لا) كان محالاً ، كما أنه إذا قال ، (أَيْهَمَا عندك ؟) ، فقال ، (لا) فقد أحال .

(٤٤) ينظر ، الكتاب ، ج ٢ ص ١٦٩ - ١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ١٥ ، ودلائل الاعجاز ص ١٦٧ ، والأشباه والنظائر ، ج ٤ ص ٧٠ - ٧٢ ، والتطور النحوي ، ص ١٠٨ .

واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ، لأنك لا تسأله عن اللقى .
وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو ، فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصد أن
يبين لك أي الاسمين في هذا الحال ، وجعلت الاسم الآخر عديلاً للآخر ، فصار الذي
لا تسأل عنه بينهما « (١٥) » .

وقد أشار سيبويه في الاستفهام عن النسبة ، الى أن السائل يشك في مضمون
الجملة أو في نسبة المسند الى المسند اليه ، وأن حاجته من المسئول أن تكون
الاجابة عما يسأل إثباتاً أو نفياً . يقول ، « تقول ، (ألقيت زيدا أو عمرا أو
خالدا ؟) و (أعندك زيد أو خالد أو عمرو ؟) ، كأنك قلت ، (أعندك أحد من
هؤلاء ؟) ، وذلك أنك لم تدع أن أحدا منهم ثم ، ألا ترى أنه إذا أجابك قال ،
(لا) ، كما يقول اذا قلت ، (أعندك أحد من هؤلاء ؟) .

واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتأخير الاسم أحسن ، لأنك إنما تسأل عن الفعل
بمن وقع « (١٦) » .

ثم جاء الهروى (ت ٤١٥ هـ) فأوضح الفرق بين الاستفهام عن النسبة والاستفهام
عن المفرد ، من خلال توضيح الفرق بين (أو) و (أم) في الاستفهام والجواب
فيهما ، يقول ، « اعلم أن (أو) هي للسؤال عن شيء بغير عينه ، والجواب فيها
(نعم) أو (لا) . و (أم) لسؤال عن شيء بعينه ، والجواب فيها أن تذكر أحد
الاسمين .

وذلك اذا سأل سائل ، (أقام زيد أو عمرو ؟) ، فإنه لا يعلم أقام أحدهما أو لم
يقم ، فاستفهم عن قيام أحدهما هل وقع أم لا ، والجواب أن تقول ، (نعم) أو
(لا) ، ولا يجوز أن تقول ، (زيد) أو (عمرو) ، لأن معناه أقام أحد هذين ؟
فالجواب ، (نعم) أو (لا) .

.. واذا قال ، (أقام زيد أم عمرو ؟) ، فعطفت بـ (أم) ، فقد علم بأن أحدهما
قام ، لكنه لم يعلم أيهما هو ، فاستفهم ليعرف القائم منهما ، والجواب أن تقول له ،

(٤٥) الكتاب ، جزء ٢ ص ١٦٩ - ١٧٠ ، وينظر ، ص ١٧٥ ، والمصاحبي ، ص ١٢٧ .

(٤٦) الكتاب جزء ٢ ص ١٧٩ .

(زيد) أو (عمرو) ، ولا يجوز أن تقول ، (نعم) ولا (لا) ، لِأَن تَأويله ، أيهما قام إذا أم ذا ؟ ، فجوابه التعيين ، كقولك ، (زيد) ، أو ، (عمرو) « (٤٧) .

وأوضح الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ) الفرق بين الاستفهام عن النسبة والاستفهام عن المفرد ، من خلال توضيحه الفرق بين تقديم النكرة على الفعل في الاستفهام ، وبين تقديم الفعل عليها ، يقول في فصل « هذا كلام في النكرة إذا قُدِّمَت على الفعل أو قُدِّم الفعل عليها » ، « إذا قُلْتُ ، (أَجاءَكَ رجلٌ ؟) فأنت تريد أن تسأله ، هل كان مجيءً من أحد الرجال إليه ؟ .

فإن قُدِّمَت الاسم فقلت ، (أَرَجُلٌ جاءَكَ ؟) فأنت تسأله عن جنس من جاءه ، أَرَجُلٌ هو أم امرأة ؟ ، ويكون هذا منك إذا كُنْتَ علمت أنه قد أتاه آتٍ ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي ، فسبيلك في ذلك سبيلك إذا أردت أن تعرف عين الآتي فقلت ، (أزيدُ جاءَكَ أم عمرو ؟) . ولا يجوز تقديم الاسم في المسألة الأولى ، لِأَن تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل ، والسؤال عن الفاعل يكون إما عن عينه أو جنسه ولا ثالث ، وإذا كان كذلك كان مُحالاً أن تُقَدِّم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس ، لِأَنه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلق ، من حيث لا يبقى بعد الجنس إلا العين ، والنكرة لاتدل على عين شيء فَيُسئَل بها عنه « (٤٨) .

أما البلاغيون فقد فرقوا بين الاستفهام عن النسبة والاستفهام عن المفرد بالتسمية أيضاً ، فهم يسمون الاستفهام عن إدراك النسبة ومعرفتها ، (تصديقاً) ، ويسمون الاستفهام عن إدراك المفرد ومعرفته ، (تصوراً) ، يقول السبكي ، « الاستفهام عن (التصديق) يكون عن نسبة تردّد الذهن بين ثبوتها وانتفاءها ، والاستفهام عن (التصور) يكون عند التردد في تعيين أحد شيئين ، فبالاستفهام يعلم أنه أحاط العلم بأحدهما لا بعينه ، مسندين ، أم مسنداً إليهما ، أم من متعلقات الاسناد » . (٤٩)

والسبكي قد وافق ابن مالك في وضع ضابط لتمييز الاستفهام الذي يطلب به التصديق ، عن الاستفهام الذي يطلب به التصور ، « الاستفهام عن التصديق حقه أن

(٤٧) الأزهية في علم الحروف ، لملي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق : عبد الممين الملوح ، دمشق ١٩٧١ ، ص ١٤٢ - ١٤٤ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ٩٤٩ .

(٤٨) دلائل الاعجاز ، ص ١٦٧ ، وينظر ، ص ١٦٥ - ١٦٦ ، ١٦٨ - ١٦٩ .

(٤٩) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤٧ ، وينظر : مفتاح العلوم ، ص ١٤٦ ، ١٤٨ .

يؤتى بعده بـ (أم) المنقطعة دون المتصلة ، والاستفهام عن التصور ما صَلَحَ أن يؤتى بعده بـ (أم) المتصلة دون المنقطعة . وبعد أن كتبت هذا الضابط بفكري ، رأيتُ ابنَ مالك صرح به في « المصباح » بلفظه ولله الحمد . (٥٠)

وقد قسم البلاغيون أدوات الاستفهام بحسب (التصور) و (التصديق) ثلاثة أقسام ،

١ - ما يطلب به حصول (التصديق) تارة ، و (التصور) تارة أخرى ، وهو (الهمزة) . فإذا قيل ، (أيسافر سعيد ؟) أو (أوسعيد مسافر ؟) كان استفهاماً عن النسبة (التصديق) ، وإذا قيل ، (أيسافر سعيد أم يقيم ؟) أو (أوسعيد مسافر أم هشام ؟) كان استفهاماً عن المفرد (التصور) .

٢ - ما يختص بطلب حصول (التصديق) فقط ، وهو (هل) ، كقولك ، (هل حصل الانطلاق ؟) و (هل زيد منطلق ؟) .

٣ - ما يختص بطلب حصول (التصور) فقط ، وهو بقية أدوات الاستفهام ، التي لا يكون السؤال بها إلا عن المفرد الذي يُكْنَى بها عنه ، فيستفهم بـ (من) عن الشخص ، و بـ (ما) عن الشيء ، و بـ (أين) عن المكان ، و بـ (كيف) عن الحال ، وهكذا بقية أدوات الاستفهام (٥١) .

وقد اعتمد النحاة المتأخرون هذا التقسيم لأدوات الاستفهام ، ومنهم ابن هشام الذي يقول في خصائص (همزة) الاستفهام ، « أنها تردُ لطلب التصور نحو ، (أزيد قائم أم عمرو ؟) ، ولطلب التصديق نحو ، (أزيد قائم ؟) . و (هل) مختصة بطلب التصديق نحو ، (هل قام زيد ؟) . وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور نحو ، (مَنْ جاءك ؟) و (ما صنعت ؟) و (كم مأك ؟) و (أين بيتك ؟) و (متى سفرتك ؟) » (٥٢)

(٥٠) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤٧ .

(٥١) ينظر : مفتاح العلوم ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(٥٢) مفني اللبيب ، ج ١ ص ١٥ ، وينظر : البرهان ، ج ٢ ص ٣٤٧ ، والاتقان ، ج ١ ص ١٤٦ ، وجمع

الهوامع ، ج ٢ ص ٦٩ ، والأشباه والنظائر ، ج ٤ ص ٧٠ - ٧١ .

حذف المُستفهم عنه :

قد يُحذف المُستفهم عنه اعتماداً على فهم السامع ، ومن ذلك قوله : (٥٣)

تَقُولُ ، يَا رَبَّاهُ ، يَا رَبَّ هَلْ إِنَّ كُنْتُ مِنْ هَذَا مُنْجِي أَخْبَلِي
إِنَّمَا بِتَطْلِيْقٍ وَإِنَّمَا بِإِرْخَالِي أَوْ أَرِمُ فِي وَجْعَائِهِ بِذَمَلٍ

فقد حكى هذا الشاعرُ عن امرأةٍ أنها دَعَتْ على زوجها وطلَبَتْ الراحةَ منه . وقولها « هَلْ » أرادت : هل تُحَسِّنُ إلَيَّ بتفريق ما بيني وبينه من الوصلةِ وعَقْدِ التزويج ؟
فحذف المستفهم عنه اعتماداً على فهم السامع . (٥٤)

أدوات الاستفهام :

١ - الهمزة :

يرى النحاة أَنَّ (الهمزة) هي أُمُّ باب الاستفهام ، كما كانت (إِنْ) أُمُّ باب الشرط . ويرى أكثرهم أنها وحدها الأداة الأصيلة في الاستفهام ، التي لا تستعمل في غيره ، وَأَنَّ بقية أدوات الاستفهام قد تضمنت معنى همزة الاستفهام ، فحملت عليها واستعملت استعمالها ، وَأَنَّ معنى الاستفهام عارض فيها مستفاد من همزة مقدرة معها . يقول سيبويه في (همزة) الاستفهام : « أَنَّها حرفُ الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره . وإنما تركوا (الألف) في (مَنْ) و (متى) و (هل) ونحوهن ، حيث أُمِنُوا الالتباسَ . ألا ترى أَنَّكَ تُدْخِلُها على (مَنْ) إذا تَمَّتْ بصلتها ، كقول الله عزَّ وجل : « أَقْمَنُ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْنُ يَأْتِي آمِناً يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . (٥٥) وتقول : (أُمُّ هَلْ) ، فَإِنَّمَا هي بمنزلة (قد) ، ولكنهم تركوا (الألف) استغناءً ، إذ كان هذا الكلام لا يقع إلا في الاستفهام .. فهي ههنا بمنزلة

(٥٣) هذا رجز لجندل بن المشني ، أو لسلمى الهذلية .

(خزانة الأدب ، ج ٧ ص ٤٠٦ .)

(٥٤) ينظر : خزانة الأدب ، ج ٧ ص ٤٠٦ - ٤٠٧ .

(٥٥) سورة فصلت : الآية ٤٠ .

(إن) في باب الجزاء «^(٥٦)». ويقول الزمخشري في قوله تعالى «كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ» : «^(٥٧)» معنى (الهمزة) التي في «كَيْفَ» ، مثله في قولك : (أتكفرون بالله ومعكم ما يصرف عن الكفر ويدعو إلى الإيمان ؟) ، وهو : الإنكار والتعجب . «^(٥٨)» .

ويرى النحاة أن أسماء الاستفهام إنما بُنيت لِأَنَّهَا تَضَمَّنَتْ معنى (همزة الاستفهام) . يقول الجرجاني : «وَأَمَّا سَبَبُ الْبِنَاءِ فَتَضَمُّنُ الْحَرْفِيَّةِ فِي (كَيْفَ) وَ (أَيْنَ) .. وَلَمَّا تَضَمَّنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْنَى حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ بُنِيَ كَمَا يَكُونُ الْحَرْفُ مَبْنِيًّا» . «^(٥٩)» ويقول : «قالوا : (كَمْ رَجُلًا جَاءَكَ ؟) وَ (مَنْ لَقِيتَ ؟) فَبَنُوهُمَا لِتَضَمُّنِهِمَا مَعْنَى الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ (هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ) فِي قَوْلِكَ : أَعَشْرُونَ رَجُلًا جَاءَكَ أَمْ ثَلَاثُونَ ؟» . «^(٦٠)» ويقول ابن عصفور : «وَالْأَسْمَاءُ كُلُّهَا مُغْرَبَةٌ إِلَّا مَا أَشْبَهَ الْحَرْفَ .. أَوْ تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ ، كَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ فَإِنَّهَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى (إِنْ) ، وَأَسْمَاءَ الْاسْتِفْهَامِ فَإِنَّهَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى (الْهَمْزَةُ)» . «^(٦١)» .

ويرى ابن يعيش أن تَضَمَّنَ أَسْمَاءَ الْاسْتِفْهَامِ لِمَعْنَى (الْهَمْزَةُ) يُوجِبُ الْبِنَاءَ فِيهَا ، يقول : «وليس (الظرف) مُتَضَمِّنًا مَعْنَى (فِي) فَيَجِبُ بِنَاؤُهُ لِذَلِكَ كَمَا وَجِبَ بِنَاءُ نَحْوِ (مَنْ) وَ (كَمْ) فِي الْاسْتِفْهَامِ .. وَلَا يَجُوزُ ظُهُورُ (الْهَمْزَةُ) مَعَ (مَنْ) وَ (كَمْ) فِي الْاسْتِفْهَامِ ، فَلَا يُقَالُ : (أَمَنْ) وَلَا (أَكَمْ) ، وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ (مَنْ) وَ (كَمْ) لَمَّا تَضَمَّنَا مَعْنَى (الْهَمْزَةُ) صَارَا كَالْمُشْتَمِلَيْنِ عَلَيْهَا ، فَظَهَرَ (الْهَمْزَةُ) حِينَئِذٍ كَالْتِكْرَارِ» . «^(٦٢)» وَأَوْرَدَ السُّيُوطِيُّ قَوْلَ الْأَنْدَلُسِيِّ فِي «شرح المفصل» : «الْأَسْمَاءُ الْمُتَضَمِّنَةُ لِلْحَرْفِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ : ضَرْبٌ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الْحَرْفِ مَعَهُ ، نَحْوِ : (مَنْ) وَ (كَمْ) ، فَيُبْنَى لِمَحَالَّةٍ» . «^(٦٣)» وَذَهَبَ الْجَرَجَانِيُّ إِلَى أَنَّ تَضَمَّنَ أَسْمَاءَ الْاسْتِفْهَامِ لِمَعْنَى الْحَرْفِ ، الَّذِي هُوَ (هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ) ، (٥٦) الْكِتَابُ ، ج ١ ص ٩٩ - ١٠٠ ، وَيَنْظُرُ : الْمُقْتَضِبُ ، ج ٢ ص ٢٨٩ - ٢٩١ ، وَكِتَابُ الْمُقْتَصِدِ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ ، ج ١ ص ١٢٤ - ١٢٥ ، وَالْكَهَافُ ، ج ١ ص ٢٦٩ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ، ج ١ ص ١٢ ، وَشَرْحُ الْمِفْصَلِ ، ج ١ ص ٩٢ - ٩٤ ، وَالْخَصَالِصُ ، ج ٢ ص ٨١ - ٨٢ . (٥٧) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، آيَةُ ٢٨ . (٥٨) الْكَهَافُ ، ج ١ ص ٢٦٩ . (٥٩) كِتَابُ الْمُقْتَصِدِ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ ، ج ١ ص ١٢٤ - ١٢٥ ، وَيَنْظُرُ : شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ج ١ ص ٢٨ - ٢٩ .

(٦٠) الْمَصْدَرُ لِنَفْسِهِ ، ج ١ ص ١٠٨ ، وَيَنْظُرُ : ص ١٢٧ .

(٦١) الْمُقَرَّبُ ، ج ١ ص ٢٨٩ ، وَيَنْظُرُ : الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ، ج ١ ص ٣٠٨ ، ج ٤ ص ٧١ - ٧٢ .

(٦٢) شَرْحُ الْمِفْصَلِ ، ج ٢ ص ٤١ ، وَيَنْظُرُ : الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ج ١ ص ١٢٤ .

(٦٣) الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ، ج ١ ص ١٣٧ .

لا يُوجِبُ البناءُ فيها ، وإنَّما يجوز ذلك ، يقول الجرجاني : « وينبغي أن تعلم أنَّ الأسماء إذا حصل بينها وبين الحرف مشابهة لم يجب بناؤها ، وإنَّما يجوز ذلك ، لأنَّه يصحُّ أن لا يُعتدَّ بالمشابهة ويُترك على الأصل ، ألا ترى أنَّ (أيا) فيه معنى الاستفهام ، كما أنَّ (كيف) كذلك ، وهو مُغرَّبٌ مع ذلك ، فينبغي أن يفصل بين الجواز والوجوب » . (٦٤)

ولا تشارك (الهمزة) في الأصالة عندهم سوى (أَمْ) ، ولذلك امتنع في (أَمْ) أن تدخل على (الهمزة) ، وجاز دخولها على بقية أدوات الاستفهام ، يقول سيبويه في « باب تبيان (أَمْ) لَمْ دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على (الألف) ؟ » ، « تقول : أَمْ مَنْ تقول ؟ » ، (أَمْ هل تقول ؟) ، ولا تقول ، (أَمْ أتقول ؟) ، وذلك لأنَّ (أَمْ) بمنزلة (الألف) ، وليست (أَي) و (مَنْ) و (مَا) و (مَتَى) بمنزلة (الألف) ، وإنَّما هي أسماء بمنزلة (هذا) و (ذاك) ، إلا أنَّهم تركوا (أَلْف) الاستفهام ههنا ، إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلَّا في المسألة ، فلمَّا علموا أنه لا يكون إلَّا كذلك استغنوا عن (الألف) ، وكذلك (هل) إنما تكون بمنزلة (قد) ، ولكنَّهم تركوا (الألف) إذ كانت (هل) لاتقع إلَّا في الاستفهام » . (٦٥)

والصحيح أن (هل) أداة موضوعة هي الأخرى أصلاً للاستفهام ، فهي تشارك (الهمزة) أصلتها في الاستفهام ، وذلك على الرغم من أنها قد مُنعت بعض ما يجوز في (الهمزة) ، وأوضح دليل على ذلك أنها لاتستعمل إلَّا في الاستفهام ، وأما ما قاله بعض النحاة من أنها تستعمل بمعنى (قد) ، أو بمعنى أداة النفي ، فإنَّما هي معان مستفادة من الاستفهام بها عند خروجه عن حقيقته .

وكون الأداة (هل) تشارك (الهمزة) أصلتها في الاستفهام ، وكون الاستفهام فيها مستفاد بطريق الأصالة ، لا بتقدير (همزة) الاستفهام معها ، قد قالت به طائفة من النحويين ، ومن هؤلاء الخليل بن أحمد الذي يقول في (هل) : « (هل) - خفيفة - : استفهام ، تقول : (هل كان كذا وكذا ؟) و (هل لك في كذا وكذا ؟) ، وقول زهير ، (٦٦)

(٦٤) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج١ ص ١٢١ .

(٦٥) الكتاب ، ج٢ ص ١٨٩ ، وينظر البحر المحيط ج٥ ص ٣٧٩ ، وشرح الكافية ج٢ ص ٣٦٢ .

(٦٦) سيأتي تفصيل ذلك عند بحث الأداة (هل) في هذا الفصل .

(٦٧) ديوانه ، ص ١٤٢ ، إلا أنَّ الرواية فيه : « بما لا وما يدري بألك واصله » ولا شاهد فيه .

وذي نسبٍ ناءٍ بعيدٍ وصلته بِمَالِكَ لا يَدري أَهلُ أَنتَ واصلُهُ ؟

اضطراراً. لِأَنَّ (هل) حرف استفهام وكذلك (الألف) ، ولا يُستفهم بِحرفي استفهام « .^(٦٨) ويقول السيرافي أيضاً في (هل) : « والذي يؤيد أنها للاستفهام بطريق الأصل ، أنه لا يجوز أن تدخل عليها (همزة) الاستفهام ، إذ من المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد ، فإن قيل : فقد تدخل عليها (أم) ، وهي استفهام ، نحو قوله :^(٦٩) »

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحْيَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

.. قيل : (أم) فيها معنيان : (أحدهما) : الاستفهام ، (والآخر) : العطف ، فلما احتيج الى معنى العطف فيها مع (هل) ، خلع منها دلالة الاستفهام ، وبقي العطف بمعنى (بل) للترك .. وقد أجاز المبرد دخول (همزة) الاستفهام على (هل) وعلى سائر أسماء الاستفهام ، وأنشد ،^(٧٠)

* سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ .. الخ *

(٦٨) كتاب العين ، (هل) ، وينظر : مجالس العلماء ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، الكويت ١٩٦٢ ، رقم المجلس (١٠٤) ، ص ٢٢١ ، والمحتسب ، ج ١ ص ٥١ .

(٦٩) البيت لملقمة الفحل ، وهو من البسيط ، وقد ورد كذلك في : الكتاب ، ج ١ ص ٤٨٧ ، والمقتضب ، ج ٢ ص ٢٩٠ ، وشرح المفصل ، ج ٤ ص ١٨ ، ج ٨ ص ١٥٢ ، وفتح الهوامع ، ج ٢ ص ٧٧ ، وديوانه ، ص ١٢٩ .

(مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ٢٤٩) .

(٧٠) البيت كما انشده المبرد :

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِفَدَتِنَا أَهْلُ رَأُونَا بِسُفْحِ الْقَفِّ ذِي الْأَعْمِ

والبيت لزيد الخيل ، وهو من البسيط ، وقد ورد في : المقتضب ، ج ١ ص ٤٤ ، ج ٢ ص ٢٩١ ، والفصائص ، ج ٢ ص ٤٦٢ ، وشرح المفصل ، ج ٨ ص ١٥٢ ، ١٥٣ ، ومفني اللبيب ، ج ٢ ص ٢٥٢ ، وفتح الهوامع ، ج ٢ ص ٧٧ .

(مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ٢٦٧)

علما بأن ابن هشام قد قال في هذا البيت : « وقد رأيت عن السيرافي أَنَّ الرواية الصحيحة : « أَمْ هَلْ » ، و « أَمْ » هذه منقطعة بمعنى (بل) ، فلا دليل ، وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذٌ ، فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد . »

(مفني اللبيب ، ج ٢ ص ٢٥٢) .

وهو قليل لا يقاس عليه « (٦١) »

أما بقية الأدوات المستعملة في الاستفهام، والتي يسمونها (أسماء الاستفهام)، فالصحيح فيها أنها ليست أدوات أصيلة للاستفهام، فالاستفهام عارض فيها: « الاستفهام عارض في الأسماء، لأن الاستفهام وما أشبهه للخروف في الأصل، (٦٢) » الأسماء المستفهم بها، نحو (كم) و (من) و (أي) و (كيف) و (متى) و (أين) و بقية الباب، فإن الاستفهام معنى حادث فيها على ما وضعت له الأسماء من إفادة معانيها « (٦٣) » فهي في حقيقتها أسماء بمنزلة (هذا) و (ذاك): « وليست (أي) و (من) و (ما) و (متى) بمنزلة (الألف)، وإنما هي أسماء بمنزلة (هذا) و (ذاك) » (٦٤) وهي تستعمل في الاستفهام كما تستعمل في غيره، ولكنها لاتستعمل أدوات للاستفهام إلا بوضعها في صدر الكلام، في حين أنها تفقد الصدارة اذا استعملت في غير الاستفهام، فهي إذن لاتفيد معنى الاستفهام إلا عند تصدرها الكلام، وبالتالي فإن معنى الاستفهام لا يستفاد منها، أو من همزة مقدرة معها كما قال النحاة، وإنما يستفاد من تصدرها عند إرادة معنى الاستفهام فيها، وهذا هو السبب في أن « للاستفهام صدر الكلام، لا يجوز تقدم شيء مما في حيزه عليه » (٦٥)

والى هذا المعنى يذهب الدكتور مهدي المخزومي، الذي يرى أن الاستفهام بأسماء الاستفهام، التي يسميها بـ (الكنائيات)، يقوم على أساس (التقديم والتأخير): « فليس هناك أداة استفهام، والقول يتضمن هذه الكنائيات معنى الاستفهام، يقوم على أساس ما يدل عليه الكلام المصدر باحدى هذه الكنائيات من استفهام، حيث لم تذكر أداة استفهام، ولم يقولوا بتقديرها قبلها، ولم يصح ذلك فيها، غير أن الدارس يرى أن لها استعمالات مختلفة أكثرها في غير الاستفهام، وأن مكانها في أكثر استعمالاتها في أثناء الجملة لا في صدرها، وتقديمها ووضعها في صدر الكلام عند إرادة الاستفهام هو الذي خلصت به الجملة للاستفهام، فمن المقبول الذهاب الى أن الاستفهام في جميع هذه الكنائيات يستند الى ما طرأ على نظام الجملة

(٦١) شرح المفصل، ج٨ ص ١٥٢ - ١٥٣، وينظر: الجنى الداني، ص ٣١٨ - ٣١٩، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج١ ص ٢١٢ - ٢١٥.

(٦٢) كتاب المقتصد في شرح الايضاح، ج١ ص ٣٣٥.

(٦٣) المفصائل، ج٢ ص ٨١ - ٨٢.

(٦٤) الكتاب، ج٢ ص ١٨٩.

(٦٥) المفصل، ص ٢٢٠.

من تغير بتقديم الكنايات ، فالاستفهام إذن بهذه الكنايات ليس بالأداة ، ولا بها نفسها ، ولكنه بالتقديم والتأخير ، أي بتقديم ماحقه التأخير ، وتأخير ماحقه التقديم . (٧١)

ومما هو جدير بالذكر أَنَّ النحاة قد نبهوا على أَنَّ استعمال هذه الأسماء أدوات للاستفهام إِنَّمَا كان طلباً للاختصار ، لِأَنَّ استعمالها يغني عن الكلام الكثير . غير المتناهي في الأبعاد والطول ، فيما لو أردنا أن نستعمل حرف الاستفهام (الهمزة) في مواضعها ، فـ (همزة) الاستفهام لا يمكن أن تحيط إحاطة هذه الأسماء في طلب تصور المستفهم عنه بها ، يقول ابن جنبي « ألم تسمع الى ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها ، كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير غير المتناهي في الأبعاد والطول ، فمن ذلك قولك ، (كم مآلك ؟) ، ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك ، عشرة مآلك ، أم عشرون ، أم ثلاثون ، أم مائة ، أم ألف ؟ فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً ، لأنه غير متناه ، فلما قلت ، (كم) أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ولا المستدركة . وكذلك (أين بيتك ؟) قد أغنتك (أين) عن ذكر الأماكن كلها . وكذلك (من عندك ؟) قد أغناك عن ذكر الناس كلهم . وكذلك (متى تقوم ؟) قد غيّت بذلك عن ذكر الأزمنة على بعدها . وعلى هذا بقية الأسماء من نحو (كيف) و (أي) و (أيان) و (أنى) » . (٧٢)

فهذه الأسماء تفيد العموم والاستغراق الذي لا يمكن للهمزة أن تفيدهما لو استعملت مكانها ، « وأما سبب البناء فتضمن الحرفية في (كيف) و (أين) ، لِأَنَّ (أين) سؤال عن الأمكنة ، كأنه أريد أن يقال ، أفي الدار زيد أم في المسجد أم في السوق أم بالبصرة أم بالكوفة ؟ » ، فوجد ذلك يطول ويمتنع من أن يستوعب ، فطلب شيء يشتمل على الأماكن كلها ، فقل ، (أين زيد ؟) ، فقد دخل تحته كل مكان ، وإذا اشتمل على الجنس كان مكان زيد الذي يجهله السائل داخلاً تحته . ونظيره (متى) في الأزمنة ، و (كيف) سؤال عن الحال ، إذا قلت ، (كيف زيد ؟) فكأنك قلت ، (أسقيم أم صحيح ؟ أعاقل أم جاهل ؟) ، غير أنه أتت

(٧٦) في النحو العربي - نقد وتوجيه ، ص ٢٧٥ .

(٧٧) الخصائص ، ج ١ ص ٨٢ ، وينظر : الأصول في النحو ، ج ٢ ص ١٢٩ ، والمقتضب ج ٢ ص ٥٥ .

والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٩ ، ٣١ ، وشرح المفصل ، ج ١ ص ٩٢ - ٩٤ .

بـ (كيف) للغموم والاستفراق ، كما قلنا في (أين) ، فإذا قلت : (كيف زيد ؟)
اشتمل على جميع الأحوال ، كما أنك إذا قلت : (أين زيد ؟) كان مشتملا على كافة
الأماكن . « (٧٨)

أما البلاغيون فقد نصّ السكاكي منهم على أنّ أدوات الاستفهام كلها إنما هي
كلمات موضوعة للاستفهام ، ولكنه لم يذكر ما كان منها أصلا أو غير أصل في
الاستفهام ، قال : « للاستفهام كلمات موضوعة ، وهي : (الهمزة) و (أم) و (هل)
و (ما) و (من) و (أي) و (كم) و (كيف) و (أين) و (أنى) و (متى) و
(أيا) » . (٧٩) أما الخطيب القزويني فقد أشار الى الرأي القائل بأنّ أصل (هل)
أن تكون بمعنى (قد) ، وأنّ الاستفهام فيها مستفاد من (همزة) مقدرة قبلها ،
وذلك في معرض حديثه عن سبب القبح في دخول (هل) على اسم بعده فعل نحو
(هل رجلٌ عَرَفَ ؟) . (٨٠) وشراح التلخيص قد ذكروا أنّ المعنى المستفاد من كلام
الخطيب القزويني ، هو أنّ (هل) متطفلة على (الهمزة) في الاستفهام ، وأنها
منقولة للاستفهام ، وليست أصلا فيه . (٨١)

ما تختص به (همزة) الاستفهام :

إنّ (الهمزة) أوسع استعمالا وتصرفا في الاستفهام من بقية الأدوات ، ولذلك
اختصت بأحكام لا تكون في غيرها ، ومنها :

أ - استعمالها لطلب التصديق والتصديق

تستعمل (الهمزة) لطلب التصديق ، كما تستعمل لطلب التصديق . في حين أنّ
(هل) تختص بطلب التصديق فقط . وبقية أدوات الاستفهام تختص بطلب التصديق
فقط (٨٢) .

(٧٨) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ١٣٤ ، وينظر : ج ٢ ص ١١٠٨ .

(٧٩) مفتاح العلوم ، ص ١٤٨ .

(٨٠) ينظر ، الايضاح ، ج ١ ص ١٣٢ .

(٨١) ينظر : شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٨٢) ينظر : معني اللبيب ، ج ١ ص ١٥ ، والأشباه والنظائر ، ج ٤ ص ٧٠ - ٧٢ .

وقد ذهب سيويه الى أن (الهمزة) اذا كانت للاستفهام عن التصور ، فكان مطلوباً بها وبـ (أم) المعادلة تعيينُ المفرد ، فيكون الأحسن فيها تقديم المفرد المستفهم عنه ، اسماً كان أو فعلاً ، وتجعل الآخر معادلاً له مؤخراً ، يقول في « باب (أم) اذا كان الكلام بها بمنزلة (أيهما) و (أيهم) » : « وذلك قولك : (أزيدُ عندك أم عمرو ؟) و (أزيدا لقيتُ أم بشرا ؟) .. واعلم أنك اذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ، لأنك لا تسأله عن اللقي ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو ، فبدأت بالاسم لأنك تقصد قَصْدَ أن يبين لك أي الاسمين في هذا الحال ، وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأول ، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما .

.. وتقول ، (أضربتَ زيداً أم قتلته ؟) ، فالبدءُ ههنا بالفعل أحسن ، لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان ، ولا تسأل عن موضع أحدهما ، فالبدءُ بالفعل ههنا أحسن ، كما كان البدءُ بالاسم ثم فيما ذكرنا أحسن « (٨٣) .

وذهب سيويه الى أن تأخير الاسمين جميعاً جائز حسن ، « ولو قلت ، (أَلقيتَ زيداً أم عمراً ؟) كان جائزاً حسناً ، أو قلت ، (أعندك زيد أم عمرو ؟) كان كذلك « (٨٤) .

كما ذهب الى أن تقديم الاسمين أو الفعلين جميعاً جائز أيضاً ، ولكنه أضعف من تأخيرهما ، « تقديم الاسمين جميعاً مثله وهو مؤخرٌ وإن كانت أضعف « (٨٥) ، فأجاز أن تقول ، « (أضربتَ أم قتلْتَ زيداً ؟) ، لأنك مُدْعٍ أحدَ الفعلين ، ولا تدري أيهما هو ، كأنك قلت ، أي ذاك كان بزید ؟ « (٨٦) .

أما الجرجاني فقد جعل المستفهم عنه بالهمزة هو ما يليها ، فاذا قلت : (أضربتَ زيداً ؟) ، فبدأت بالفعل ، كان الشك في الفعل نفسه ، وكان استفهامك عنه ، لأنك تريد أن تعلم وجوده . واذا قلت ، (أأنتَ ضربتَ زيداً ؟) ، فبدأت بالاسم ، كان الشك في الفاعل مَنْ هو ، وكان استفهامك عنه . وهكذا اذا قلت : (أزيدا ضربتَ ؟) كان استفهاماً عن المفعول : « وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن

(٨٣) الكتاب ، ج ٢ ص ١٦٩ - ١٧١ ، وينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ج ١

ص ٢٩٧ ، ٢٠٢ - ٢٠٥ .

(٨٤) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ١٧٠ .

(٨٥) الكتاب ، ج ٢ ص ١٨٠ .

(٨٦) الكتاب ، ج ٢ ص ١٧١ ، وينظر : المقتضب ، ج ٢ ص ٢٩٢ .

يستنتج من التفرقة بين تقديم ما قدّم فيها ، وتَرْكِ تقديمه ، ومن أبيّن شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة ، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت : (أفعلت ؟) فبدأت بالفعل ، كان الشك في الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده . وإذا قلت : (أأنتَ فعلت ؟) فبدأت بالاسم ، كان الشك في الفاعل مَنْ هو ، وكان التردد فيه . ومثال ذلك أنك تقول : (أبنيّت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟) .. تبدأ في هذا ونحوه بالفعل ، لأنّ السؤال عن الفعل نفسه ، والشك فيه ، لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه ، مجوّز أن يكون قد كان ، وأن يكون لم يكن .

وتقول : (أأنتَ بنيّت هذا الدار ؟) ، (أأنتَ قلت هذا الشعر ؟) ، (أأنتَ كتبت هذا الكتاب ؟) ، فتبدأ في ذلك كله بالاسم ، وذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان ، كيف وقد أشرت الى الدار مبنية ، والشعر مقولا ، والكتاب مكتوبا ، وإنما شككت في الفاعل مَنْ هو . فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ، ولا يشك فيه شاك ، ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر « (٨٧) » .

وتابعه في رأيه هذا البلاغيون ، مثل ابن الأثير الذي يقول : « اعلم أنك إذا بدأت في الاستفهام بالفعل فقلت : (أفعلت كذا وكذا ؟) ، كان الشك في الفعل ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده لا غير . وإذا قلت : (أأنتَ فعلت ؟) فبدأت بالاسم ، كان الشك في الفاعل وحده . وهذا المعنى قائم في (الهمزة) اذ هي كانت للتقرير « (٨٨) » .

وقد جزم بذلك الخطيب القزويني الذي يقول : « والمسئول عنه بها هو ما يليها ، فتقول : (أضربت زيدا ؟) اذا كان الشك في الفعل نفسه ، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده . وتقول : (أأنتَ ضربت زيدا ؟) اذا كان الشك في الفاعل : مَنْ هو ؟ ، وتقول : (أزيذا ضربت ؟) اذا كان الشك في المفعول : من هو ؟ « (٨٩) » .

وذهب السبكي الى أنّ ما جزموا به من أن المستفهم عنه بالهمزة هو ما يليها ، تخدش فيه أمور :

(٨٧) دلائل الاعجاز ، ص ١٤١ ، وينظر ، كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ١٠٨٧ - ١٠٨٨ .

(٨٨) الجامع الكبير ، ص ١١٤ .

(٨٩) الايضاح ، ج ١ ص ١٣٢ .

(أحدها) ، أنه إذا كان مع الهمزة (أم) ، وجعلنا المستفهم عنه ما يليها ، يلزم تقديم الاسمين جميعا ، لأنَّ المستفهم عنه أحدهما ، فلا يحصل تقديم المستفهم عنه إلا بتقديمهما ، فيلزم القول : (أقائم أم قاعد زيد ؟) ، وقد قال سييويه ، أنه ضعيف .

(الثاني) : أن السكاكي والخطيب القزويني جعلاً من أمثلة الاستفهام عن التصديق قولك : (أزيد منطلق ؟) ، ولو كان المستفهم عنه هو ما يليها ، لكان المستفهم عنه في هذا المثال هو (زيد) ، ولكان ذلك طلباً للتصور لا للتصديق .

(الثالث) : أن التصديق ليس له لفظ واحد يلي (الهمزة) ، بل معناه دائر بين المبتدأ والخبر ، فلا يمكن أن يلي لفظة (الهمزة) ، إلا أن يقال : المعتبر فيه هو الفعل .

(الرابع) : يستحيل أن يلي (الهمزة) المستفهم عنه ، بل بعضه ، ألا ترى أن المستفهم عنه في قولك (أزيذا ضربت أم عمرا ؟) هو المضروب منهما ، لا (زيد) فقط .

(الخامس) : أن قولهم « المسؤول عنه بها هو ما يليها » يقتضي أن غيرها من أدوات الاستفهام لا يطلب بها ما يليها ، وليس كذلك ، بل غيرها يشاركها في ذلك^(٩٠) .

والذي أراه أن ما قاله الجرجاني والبلاغيون من بعده ، من أن المسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها ، صحيح ، ولا يخدش فيه شيء مما قاله السبكي ، وذلك أن (الهمزة) إذا كانت لطلب التصديق ، فهي للاستفهام عن مضمون الجملة التي تليها ، وكان الشك في صحة نسبة المسند الى المسند اليه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم صحة هذه النسبة . ولذلك قال الجرجاني : « فإن موضع الكلام على أنك اذا قلت : (أفعلت ؟) فبدأت بالفعل ، كان الشك في الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده »^(٩١) . ولذلك لا يكون الاستفهام في مثل

(٩٠) ينظر : عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٥٢ - ٢٥٤ .

(٩١) دلائل الاعجاز ، ص ١٤١ .

قولك (أضربت زيدا ؟) إلا لطلب التصديق ، أي للاستفهام عن مضمون الجملة التي تليها ، وقد قال بذلك السبكي نفسه حين تحدث عن استعمال (همزة) الاستفهام في معنى التقرير : « يكون المقرّر به تاليا (الهمزة) ، كما مرّ من أن المستفهم عنه ما يلي (الهمزة) ، وقد تقدم ما عليه من الأسئلة ، فإن أردت التقرير بالجملة قلت ، (أفعلت ؟) ، وإن أردت التقرير بالمفعول قلت ، (أزيدا ضربت ؟) ، وإن أردت التقرير بالفاعل قلت ، (أأنت فعلت ؟) » (١٢) . وليس صحيحا ما قاله التفتازاني من أنّ قولك (أضربت زيدا ؟) *يحتمل أن يكون لطلب تصور المسند ، أي للاستفهام عن المفرد : « والمسئول عنه بها - أي ، بالهمزة - هو ما يليها ، كالفعل في (أضربت زيدا ؟) ، إذا كان الشك في نفس الفعل ، أعني (الضرب) الصادر من المخاطب الواقع على (زيد) ، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده ، فيكون لطلب التصديق . ويحتمل أن يكون لطلب تصور المسند ، بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد ، لكن لا تعرف أنه (ضرب) أو (إكرام) » (١٣) ، وذلك أنه لا يكون لطلب التصور وإرادة التعيين إلا مع وجود معادل ، بأن تقول ، (أضربت زيدا أم أكرمته ؟) . وكذلك يكون الاستفهام في قولك (أزيد منطلق ؟) لطلب التصديق ، أي ، للاستفهام عن مضمون الجملة الاسمية ، ولا يكون لطلب التصور إلا مع وجود معادل ، نحو : (أزيد منطلق أم سعيد ؟) .

أما إذا كانت (الهمزة) لطلب التصور ، ولا يكون الاستفهام لطلب التصور إلا بعد حصول التصديق بأصل النسبة ، فعند ذاك تكون (الهمزة) للاستفهام عن المفرد الذي يليها ، سواء أكان فاعلا نحو (أأنت ضربت زيدا ؟) إذا كان الشك في الفاعل من هو ، أم مفعولا نحو (أزيدا ضربت ؟) إذا كان الشك في المفعول من هو ، ولذلك قال الجرجاني : « وتقول : (أأنت بنيت هذا الدار ؟) ، (أأنت قلت هذا الشعر ؟) ، (أأنت كتبت هذا الكتاب ؟) ، فتبدأ في ذلك كله بالاسم ، ذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان ، كيف وقد أشرت إلى الدار مبنية ، والشعر مقولا ، والكتاب مكتوبا ، وإنما شككت في الفاعل من هو » (١٤) .

(٩٢) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج٢ ص ٢٩٢ .

(٩٣) مختصر التفتازاني - شروح التلخيص ، ج٢ ص ٢٥٢ .

(٩٤) دلائل الاعجاز ، ص ١٤١ .

أما إذا كان مع الهمزة (أم) ، في نحو : (أزيد قائم أم عمرو ؟) ، فإنه مع وجود المعادل ، يصح فيه أيضا قول الجرجاني ومن تابعه بأن المستفهم عنه ما يلي الهمزة ، وإن كان المستفهم عنه كلا من (زيد) و (عمرو) ، لأنه يمكن القول بأن مقصودهم ، في مثل هذا التركيب ، هو ما يليها من مستفهم عنه مع معادله ، وبالتالي لا يلزم فيه تقديم الاسمين جميعا حتى يصح ذلك فيه ، فلا يلزم أن تقول (أزيد أم عمرو قائم ؟) ، وقد أشار الى ذلك السبكي نفسه في موضع آخر حين قال : « قولهم : « أن المستفهم عنه ما يلي الهمزة » ، وإن كان المستفهم عنه في قولك (أزيد قائم أم عمرو ؟) كلا من (زيد) و (عمرو) ، ولكن مقصودهم : ما يليها من مسند مع معادله ، أو مسند اليه كذلك » (٩٥) .

إن قولهم « المسئول عنه بالهمزة هو ما يليها » ، لا يقتضي أن غيرها من أدوات الاستفهام لا يطلب بها ما يليها ، بل غيرها يشاركها في ذلك ، ولكن لا يجرى فيه هذا التفصيل الذي يجرى في (الهمزة) ، فلا يكون للاستفهام عن الفاعل أو المفعول ، لأنه لا يجوز في غير (الهمزة) أن تفصل بين أداة الاستفهام والفعل ، وقد أشار الى ذلك النحاة : « وتقول : (أزيدا ضربت ؟) ، فتقدم المفعول وتفصل به بين (همزة) الاستفهام والفعل ، ولا يجوز ذلك في غيرها مما تستفهم به ، فلا تقول : (هل زيدا ضربت ؟) ولا : (متى زيدا ضربت ؟) » (٩٦) .

ب - جواز حذفها

لقد ذهب النحاة الى أن (الهمزة) أصل أدوات الاستفهام ، ولهذا كان الحذف تخفيفا من خصائصها ، فلا يُقدَّر عند الحذف سواها (٩٧) . وقد حصر سيبويه جواز حذفها بضرورة الشعر (٩٨) وجعل منه قول عمر بن أبي ربيعة (٩٩) :

(٩٥) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٩٦) شرح المفصل ، ج ٨ ص ١٥١ ، وينظر : المفصل ، ص ٢١٩ .

(٩٧) ينظر : مفني اللبيب ، ج ١ ص ١٤ ، ومع الهوامع ، ج ٢ ص ٦٩ ، والمختضب ج ٢ ص ٢٠٥ ، ٢٥٤ ، ٢٢٢ .

(٩٨) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ١٧٤ - ١٧٥ ، والكامل ، ج ٢ ص ٢٤٤ ، ج ٢ ص ١٧٧ - ١٧٨ ، والكشاف ، ج ٢ ص ١٨٩ .

(٩٩) البيت من الطويل ، وقد ورد في : الكتاب ، ج ١ ص ٤٨٥ ، والمختضب ، ج ٢ ص ٢٩٤ ،

والمحتضب ، ج ١ ص ٥٠ ، وشرح المفصل ، ج ٨ ص ١٥٤ ، ومفني اللبيب ، ص ١٤ ، ومع

الهوامع ، ج ٢ ص ١٢٢ ، وديوانه ، ص ٢٩٧ .

٣٣٠ (معجم شواهد العربية ، ج ١ ص ٢٩٧)

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ ذَارِيَا يَسْتَعِ رَمِيْنُ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ ؟

ويشترط أكثر البصريين لجواز حذفها أن يكون في الكلام ما يدلُّ عليها ،
وَلَأَسَيِّمًا وجود (أم) المعادلة لها^(١٠٠) ، يقول المبرِّد في قول عمر بن أبي ربيعة :

ثُمَّ قَالُوا تَحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا عَذَّ النَّجْمِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ

« قال قوم ، أراد بقوله « تُحِبُّهَا » الاستفهام ، كما قال امرؤ القيس :

* أَحَارُ تَرَى بَرِّقًا أُرِيكَ وَمِيضَةً ؟ *

فَحَذَفَ (أَلَفَ) الاستفهام وهو يريد (أترى ؟) ، وقالوا : أرادَ (أَتَحِبُّهَا ؟) .
وهذا خطأ فاحش ، إِنَّمَا يجوزُ حذفُ (الألف) إذا كان في الكلام دليلٌ عليها ،
وَسَنَفَسَرُ هذا ونذكرُ الصوابَ منه - إن شاء الله - . قوله « تحبُّها » إيجابٌ عليه ، غيرُ
استفهام ، إِنَّمَا قالوا : (أَنْتَ تُحِبُّهَا) أي : قد علمنا ذلك ، فهذا معنى صحيح لا
ضرورةَ فيه . وأما قولُ امرئ القيس فإنَّما جازَ لِأَنَّهُ جَعَلَ (الألف) التي تكونُ
للاستفهام تنبيهًا للنداء ، واستغنى بها ، وَذَلَّتْ على أن بعدها ألفاً منوثةً ، فَحَذَفَتْ
ضرورةً لِدلالةِ هذه عليها .. كما قال التميمي :

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ ذَارِيَا شُعَيْثُ بْنُ سَهْرٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقِرٍ ؟

يُرِيدُ : (أَشُعَيْثُ ؟) ، فَذَلَّتْ (أَمْ) على (أَلِفَ) الاستفهام . وقال ابن أبي
ربيعة :

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ ذَارِيَا يَسْتَعِ رَمِيْنُ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ ؟

مثل ذلك . وبيت الأخطيل فيه قولان ، وهو :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطِ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرُّبَابِ خِيَالَا

(١٠٠) ينظر ، المحقق ، ج ١ ص ٥٠ ، وشرح المفصل ، ج ٨ ص ١٥٤ - ١٥٥ ، وأعراب القرآن ،

قالوا ، أراد (أَكْذَبْتُكَ عَيْنُكَ ؟) كما قلنا فيما قبله ، وليس هذا بالأجود ، ولكنه
 آتَبَدَأُ مُتَبَقِّنَا ثُمَّ شَكَّ فَأَدْخَلَ (أَمْ) ، كقولك ، (إِنَّهَا لِإِبْلِ) ، ثُمَّ تَشَكُّ فَتَقُولُ ، (أَمْ
 شَاءَ يَأْقُومُ) « (١١) » . يقول الزمخشري ، « أَنْ حُرِفَ الِاسْتِفْهَامُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ إِلَّا فِي
 مِثْلِ قَوْلِكَ ، (زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَلَى السُّطْحِ ؟) ، لِأَنَّ (أَمْ) الْعَدِيلَةُ لِلْهَمْزَةِ تَدُلُّ عَلَيْهَا .
 وَلَوْ قُلْتُ ، (زَيْدٌ فِي الدَّارِ ؟) وَأَنْتَ تَرِيدُ الِاسْتِفْهَامَ كُنْتُ مَخْطِئًا عِنْدَ
 الْبَصَرِيِّينَ » (١٢) . ويقول البطليوسي في قول امرئ القيس (١٣) :

أَحَارَ تَرَى بَرْقًا كَأَنَّ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ

« قوله « ترى برقًا » أراد ، (أترى برقًا ؟) فحذف (أَلْفَ) الِاسْتِفْهَامَ ، وهو غير
 حسن أن يحذفها بغير دليل على حذفها ، والذي يدل عليها (أَمْ) .. والأحسن في هذا
 البيت أن يقدر على الإلزام بغير (أَلْفَ) الِاسْتِفْهَامَ ، كأنه قال ، (أنت ترى برقًا
 على كل حال) » (١٤) .

وكان ابن جني قد قال في قراءة « أُنْذَرْتَهُمْ » (١٥) - بهمزة واحدة - : « الذي
 ينبغي أن يُعْتَقَدَ في هذا أن يكون أراد (همزة الِاسْتِفْهَامِ) كقراءة العامة :
 « أُنْذَرْتَهُمْ » ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ (الهمزة) تخفيفاً وهو يريدُها ، كما قال الكميّ ،

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لِبَعَا مَنِيَّ وَدُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟

(١٠١) الكامل ، ج ٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ ، وينظر : ج ٢ ص ١٧٧ - ١٧٨ ، ومجاز القرآن ، ج ٢ ص ٢٢٢
 في تفسير قوله تعالى « لَمَّا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ أَمْ يَقُولُونَ » (سورة
 الطور : الآية ٢٩ - ٣٠)

(١٠٢) الفائق في غريب الحديث ، للزمخشري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ومحمد ابو
 الفضل ابراهيم ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ج ١ ص ٣٦٤ ، وينظر : الكشاف ، ج ٢ ص ٢٨٠
 في تفسير قوله تعالى : « اتَّخَذْنَاهُمْ سِغْرًا أَمْ رَأَيْتَ عَنْهُمْ الْاَبْصَارَ ؟ » ، و ص ٢٨٢ في
 تفسير قوله تعالى : « اسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْغَالِينَ ؟ » ، و ج ٤ ص ١١٠ - ١١١ في تفسير
 قوله تعالى : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ اسْتَفْغَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ » .

(١٠٣) البيت من الطويل ، وقد ورد في : ديوانه ، ص ٢٤ .

(١٠٤) شرح الاشارة الستة الجاهلية ، ج ١ ص ١٠٨ ، وينظر : شرح القصائد التسع المشهورات ،
 ج ١ ص ١٨٩ - ١٩٠ ، وخزانة الأدب ، ج ٢ ص ٤٢٠ .

(١٠٥) سورة يس : الآية ١٠ .

قالوا ، معناه (أَوْدُو الشَّيْبَ يَلْعَبُ ؟) تناكراً لذلك وتعجباً ، وكبيت الكتاب ،
لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَنقَرٍ ؟

يريد (أَشُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَنقَرٍ ؟) . ويدلُّ على إرادة هذه القراءة
(الهمزة) ، وأنها إنما حُذِفَتْ لما ذكرنا ، بقاء « أَمْ » بعدها « (١٠٦) » .

ويقبَحُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ حَذْفُهَا حَتَّى مَعَ دَلَالَةِ مَعْنَى الْكَلَامِ عَلَيْهَا ، وَلَا يَحْسُنُ حَذْفُهَا
عِنْدَهُمْ إِلَّا مَعَ وَجُودِ دَلِيلٍ لَفْظِي عَلَيْهَا ، يَقُولُ الْبَغْدَادِيُّ فِي قَوْلِ حَضْرَمِيِّ بْنِ عَامِرٍ ،

أَفْرَحُ أَنْ أَرْزَأَ الْكَرَامَ وَأَنْ أُورِثَ ذُوداً شَصَائِصاً نَبَلًا ؟

« قَوْلُهُ « أَفْرَحُ » أَرَادَ ، (أَفْرَحُ ؟) عَلَى مَعْنَى التَّقْرِيرِ وَالْإِنْكَارِ ، فَتَرَكْ ذَكَرَ
(الهمزة) وَهُوَ يَرِيدُهَا حِينَ فُهِمَ مَا أَرَادَ ، وَهَذَا قَبِيحٌ ، وَإِنَّمَا يَحْسُنُ حَذْفُهَا مَعَ
(أَمْ) « (١٠٧) » .

وهؤلاء قد منعوا القياس في حذف أداة الاستفهام ، وذلك لِأَنَّ أدوات المعاني -
كما يرون - إِنَّمَا جِيءَ بِهَا اخْتِصَارًا وَنَائِبَةً عَنِ الْأَفْعَالِ ، فَفِي قَوْلِكَ مَثَلًا ، (هَلْ قَامَ
أُخُوكَ ؟) قَدْ نَابَتْ (هَلْ) عَنِ (أَسْتَفْهَمُ) ، فَلَوْ ذَهَبَتْ تَحْذِفُهَا لَكُنْتَ مَخْتَصِرًا لَهَا
هِيَ أَيْضًا ، وَاخْتِصَارُ الْمَخْتَصَرِ إِجْحَافٌ بِهِ . وَلَكِنْ مَعَ أَنَّ الْقِيَاسَ عِنْدَهُمْ عَدَمُ جَوَازِ
حَذْفِ أَدَاةِ الْاسْتِفْهَامِ ، فَقَدْ جَاءَ فِي شَوَاهِدٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ حَذْفُهَا ، وَعُدَّ الْحَذْفُ
عِنْدَهُمْ قُوَّةَ الْمَعْرِفَةِ بِالْمَوْضِعِ ، فَقَالُوا بَأَنَّ (هَمْزَةً) الْاسْتِفْهَامِ قَدْ حُذِفَتْ فِي هَذِهِ
الشَّوَاهِدِ لِقُوَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهَا ، فَصَارَتِ الْقُرَائِنُ الدَّالَّةُ عَلَيْهَا كَالْتَلَفُظِ بِهَا (١٠٨) .

وبعضهم يقيس حذف (هَمْزَةً) الْاسْتِفْهَامِ فِي الْاخْتِيَارِ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ (١٠٩) ،
وَوُجُودِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا (١١٠) ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى « وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ » (١١١) .

(١٠٦) الْمُحْتَسِبُ ، ج ٢ ص ٢٠٥ .

(١٠٧) خَزَاةُ الْأَدَبِ ، ج ٢ ص ٤٢٩ - ٤٣٠ ، وَيَنْظُرُ ، ج ٦ ص ١٢ .

(١٠٨) يَنْظُرُ ، الْمَصَالِحُ ، ج ٢ ص ٢٧٢ - ٢٨٤ ، ٢٨١ ، وَالْمُحْتَسِبُ ، ج ١ ص ٥١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ،

ج ٢ ص ١٥ ، وَالْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ، ج ١ ص ٣٣ - ٢٥ .

(١٠٩) يَنْظُرُ ، مِفْهَى اللَّبِيبِ ، ج ١ ص ١٥ .

(١١٠) يَنْظُرُ ، أَعْرَابُ الْقُرْآنِ ، ج ١ ص ٢٥٢ .

(١١١) سُورَةُ الْفُصْرَاءِ ، آيَةُ ٢٢ .

وقوله تعالى « هذا رَبِّي » (١١٣) ، وقراءة « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ » (١١٣) -
بهزمة واحدة من غير مد ...

وأجاز ابنُ هشام حذفَ (همزة) الاستفهام سواء وجدَ في الكلام ما يدل عليها ،
وهو (أم) المعادلة لها ، كقول عمر بن أبي ربيعة ،

لعمرك ما أدري وإن كنتُ داريا بسبعٍ رمينَ الجمرَ أمِ شِمان ؟

أم لم يوجد ، كقول الكميت بن زيد : (١١٤)
طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لِعِبَا مِثْنِي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟
أراد ، أودُو الشيب يلعب ؟ (١١٥)

وما ذهب إليه ابن هشام صحيح ، فقد تُحذف (همزة) الاستفهام عند وجود
قرينة لفظية تدل عليها ، فيبقى لذلك معنى الاستفهام قائماً في الكلام ، وذلك أن
الأداة لا تتقف وحدها قرينة في الجملة على إرادة المعنى ، وإنما تتضافر معها قرائن
أخرى على إفادة ذلك المعنى ، فإذا كانت القرائن الأخرى بحيث تغني عن ذكر
الأداة ، فلا تكون الأداة بمفردها مناط المعنى ، فإن النص حينئذ يمكن أن يؤمن
فيه اللبس بلا ذكر للأداة . فمن ذلك أن التلازم الذي بين (الهمزة) التي للتسوية
أو للتعين وبين (أم) ، يجعل (أم) هذه قرينة على (الهمزة) ، فيستغني أحياناً
عن ذكر (الهمزة) بقرينة ذكر (أم) ، ويتم الاستفهام من غير أن تذكر
الأداة . (١١٦)

ومع عدم وجود قرينة لفظية في الكلام ، يمكن الاستغناء بقرينة (النغمة) عن
ذكر أداة الاستفهام . و (النغمة) هي الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في
السياق . فالجمل العربية تقع في صيغ وموازين صوتية تنغيمية ذات أشكال محددة ،

(١١٢) سورة الانعام ، الآية ٧٦ .

(١١٣) سورة البقرة ، الآية ٦ ، وينظر : المحتسب ، ج ١ ص ٥٠ ، والمصاحبي ، ص ١٥٤ ،
والبرهان ، ج ٢ ص ٢٤٩ .

(١١٤) البيت من الطويل ، وقد ورد في : الضمائم ، ج ٢ ص ٢٨١ ، والمحتسب ، ج ١ ص ٥٠ ،
ومفني اللبيب ، ج ١ ص ١٩ ، ومعجم الهواجج ، ج ١ ص ١٩٥ ، ج ٢ ص ٦٩ .
(مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ٢٥) .

(١١٥) ينظر : مفني اللبيب ، ج ١ ص ١٤ .

(١١٦) ينظر : اللغة العربية ، ص ٢٢٠ .

فالهيكل التنغيبي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض ، غير الهيكل التنغيبي لجملة الإثبات ، وهن يختلفن من حيث التنغيبي عن الجملة المؤكدة . فلكل جملة من هذه صيغة تنغيبية خاصة بها تُعين على الكشف عن معناها النحوي ، وفي قول عمر بن أبي ربيعة : (١١٧)

ثُمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ؟ ، قُلْتُ : بَهْرَا عَدَدَ الرُّمْلِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ

قد أغنت النغمة الاستفهامية في قوله « تحبها ؟ » عن أداة الاستفهام ، فحذفت الأداة وبقي معنى الاستفهام مفهوماً من البيت . ولكن يمكن في هذا البيت مع تغير النغمة أن يفهم منه معنى التقرير للتأنيب أو التعبير أو الإلجاء الى الاعتراف . ولذلك قال ابن هشام : « واختلف في قول عمر ابن أبي ربيعة .. فقيل : أراد (أتحبها ؟) ، وقيل : أنه خبر ، أي : (أنت تحبها) . » (١١٨)

إن مجرد قبول احتمال من هذا النوع ليبرر موقف الأقدمين حين حافظوا على ذكر الأدوات باطراد ، وأنكرو حذفها من غير وجود قرينة لفظية تدل عليها ، لأن التراث مكتوب ، تتضح فيه العلاقات بالأدوات ، وليس منطوقاً تتضح فيه العلاقات بالنغمات . (١١٩) ولذلك قال النحاس : « أجاز النحويون : (زيدٌ عندك أم عمرو ؟) يريدون : (أزيد عندك أم عمرو ؟) ، لأن (أم) قد دلت على معنى الاستفهام . فأما بغير دلالة فلا يجوز ، لو قلت : (زيدٌ عندك) وأنت تريد الاستفهام لم يجوز . وقد أنكر على عمر بن أبي ربيعة قوله .. قالوا : لأنه أراد : (أتحبها ؟) ثم أسقط (ألف) الاستفهام . وهذا عند أبي العباس ليس باستفهام ، وإنما هو على الإلزام والتوبيخ كأنه قال : (أنت تحبها) . » (١٢٠)

(١١٧) البيت من الغفيف ، وقد ورد في : الكتاب ، ج١ ص ١٥٧ ، والخصائص ، ج٢ ص ٢٨١ ، وشرح المفصل ، ج١ ص ١٢١ ، ومفني اللبيب ، ج١ ص ١٥ ، وديوانه ، ٤٢٢ .
(مصجم شواهد العربية ج١ ص ٦٧)

(١١٨) مفني اللبيب ، ج١ ص ١٥ ، وينظر : خزنة الأدب ، ج٤ ص ٢١٦ - ٢١٧ .

(١١٩) ينظر : اللغة العربية ، ص ٢٢٦ - ٢٢٨ ، وفي النحو العربي - نقد وتوجيه ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(١٢٠) شرح القصائد السبع المشهورات ، ج١ ص ١٨٦ - ١٩٠ .

ومع أَنَّ الزمخشري قد منع حذف (همزة الاستفهام) إذا لم توجد في الكلام قرينة لفظية دالة عليها ، وهي (أم) المعادلة لها ، إلا أنه أجاز أن يعرى الكلام من (همزة الاستفهام) المستعملة في معنى الإنكار ، فيأتي في صورة الإثبات ومعناه النفي والإنكار ، وهو فوق ذلك قد كشف السر البلاغي لهذه التعرية ، فقال : « فَإِنْ قُلْتُ ، ما معنى قوله تعالى « مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ .. كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ » (١٣) ؟ ، قُلْتُ ، هو كلام في صورة الإثبات ومعناه النفي والإنكار ، لَانطوائيه تحت حكم كلام مُضَدَّر بحرف الإنكار ودخوله في حَيْزِهِ وانخراطه في سلكه ، وهو قوله تعالى « أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ؟ » (١٣) ، فكأنه قيل ، (أمثل الجنة كمن هو خالد في النار ؟) أي ، كمثل جزء من هو خالد في النار ؟ . فَإِنْ قُلْتُ ، فَلِمَ عري من حرف الإنكار وما فائدة التعرية ؟ ، قُلْتُ ، تعريته من حرف الإنكار فيها زيادة تصوير لمكابرة من يسوي بين المتمسك بالبيئة والتابع لهواه ، وأنه بمنزلة من يثبت التسوية بين الجنة التي تجري فيها تلك الانهار وبين النار التي يُسقى أهلها الحميم ، ونظيره قول القائل ،

أَفْرَحُ أَنْ أَزْزَا الْكَرَامَ وَأَنْ أَرْتُ ذُوداً شَصَائِصاً نَسَبلاً ؟

هو كلام منكر للفرح برزيه الكرام ووراثه الذود ، مع تعريه عن حرف الإنكار ، لَانطوائيه تحت حكم مَنْ قَالَ ، أَتَفْرَحُ بِمَوْتِ أَخِيكَ وَبِوَرَاثَةِ إِبْلِهِ ؟ ، والذي طرح لِأجله حرف الإنكار إرادة أَنْ يَصُوِّرَ قَبْحَ مَا أَزْنُ بِهِ ، فكأنه قال له ، نَعَمْ مِثْلِي يَفْرَحُ بِمِرْزَاةِ الْكَرَامِ وَبِأَنْ يَسْتَبْدِلَ مِنْهُمْ ذُوداً يَقْلُ طَائِلُهُ . وهو من التسليم الذي تحته كُلُّ إنكار . (١٣)

والبلاغيون يوافقون النحويين في أنه لا يقدر من أدوات الاستفهام عند الحذف سوى (الهمزة) ، يقول السكاكي في خصائص (همزة) الاستفهام : « وتستعمل ظاهرة كما ترى ، ومقدرة أخرى كنعو قوله :
* بَسْنَعِ رَمِيْنُ الْجَمْرُ أَمْ بِثَمَانٍ * » (١٣١)

(١٣١) سورة محمد ، الآية ١٥ .

(١٣٢) سورة محمد ، الآية ١٤ .

(١٣٣) الكشاف ، ج ٢ ص ٥٣٢ - ٥٣٤ .

(١٣٤) مفتاح العلوم ، ص ٥٥ .

والقول بأنه لا يقدّر من أدوات الاستفهام عند الحذف سوى (الهمزة) هو الصحيح ، وذلك لِأَنَّ (همزة) الاستفهام أوسع استعمالاً وتصرفاً من غيرها من أدوات الاستفهام ، ولذلك عدّها النحاة أصل أدوات الاستفهام أو أمّ الباب . ولِأَنَّ للاستفهام بها اسلوباً متميزاً في الغالب ، كورود (أم) بعدها في سياق الكلام . ولِأَنَّ غيرها من أدوات الاستفهام لو حُذِف لذهب حذفه بالدلالة على الاستفهام ، فالأداة (هل) لها دلالة خاصة يُخشى ذهابها إذا حُذفت ، وهي الاستفهام عن النسبة ، وأما بقية أدوات الاستفهام ، مثل (ما) أو (مَنْ) أو (أَيْنَ) ، فَلِأَنَّ المسئول عنه بها إنما هو منها ، وممدول لها ، فإذا حُذفت ضاعت الدلالة وذهب الاستفهام .^(١٣٥)

وكما يجوز حذف (همزة) الاستفهام ، يجوز حذف مَعَادِلِهَا ، ومن ذلك قوله تعالى « وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَضْبِرُونَ ؟ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا » ،^(١٣٦) ومنه أيضاً قول أبي ذؤيب الهذلي ،
دعاني إليها القلب ، إني لأمره

سَمِيعٌ ، فَمَا أَدْرِي أَرَشُدُ طِلَابَهَا ؟

تقديره ، أم غي ؟^(١٣٧)

ج - جواز تقديم الاسم على الفعل بعدها :

يذهب سيبويه إلى أَنَّ الاستفهام سياق فعلي ، وأنَّ الأصل في أدوات الاستفهام أن لا يليها إلا الفعل ، إلا أنهم قد توسعوا فيها فاستعملوها مع الجملة الاسمية ، نحو : (هل زيد منطلق ؟) و (كيف زيد أخذ ؟) . فإذا جاء بعد أداة الاستفهام كلام فيه اسم وفعل ، كان تقديم الفعل أولى حملاً على الأصل فيها ، وتقديم الاسم قبيح ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، يقول : « وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل ، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدؤا بعدها الأسماء ، والأصل غير ذلك ، ألا ترى أنهم يقولون : (هل زيد منطلق ؟) و (هل زيد في الدار ؟) و (كيف زيد أخذ ؟) . فإن قلت ، (هل زيداً رأيت ؟) و (هل زيد ذهب ؟) قُبِحَ ولم يَجْزِ إلا

(١٣٥) ينظر : في النحو العربي - لقد وتوجيه ، ص ٢٧٦ .

(١٣٦) سورة الفرقان ، الآية ٢٠ .

(١٣٧) ينظر : مغني اللبيب ، ج ١ ص ١٢ - ١٤ .

في الشعر، لِأَنَّهُ لَمَّا اجتمع الاسمُ والفعل حملوه على الأصل « (١٣٨) ». ويقول أيضاً :
« واعلم أنه اذا اجتمع بعد حروف الاستفهام ، نحو : (هل) و (كيف) و (من) ،
اسمٌ وفعل . كان الفعلُ بأن يلي حرفَ الاستفهام أولُ ، لِأَنَّهَا عندهم في الأصل من
الحروف التي يُذكر بعدها الفعلُ » (١٣٩)

وما ذهبَ اليه سيبويه هو القياس عند الجرجاني ، حيث يقول : « إنَّ الاستفهامَ
واقعٌ على الفعل في التقدير والمعنى ، ألا ترى أَنَّكَ اذا قلتَ ، (أضربتَ زيداً ؟) لم
تكن مُستفهماً عن (زيد) وإنما تُستفهمُ عن (ضربه) ، فإذا كان الاستفهامُ مُشتملاً
على الفعل كان القياسُ أن يلي حروفُهُ ولا يليها الاسمُ مع وجود الفعل » (١٤٠)

وسيبويه يعكس اختصاص أدوات الاستفهام بالدخول على الفعل ، بأنَّها تشبه الأمرَ
وأدوات الشرط في كونها لاتدل على وجوب ، بل هي أدوات يطلب بها من
المخاطب أمرٌ لم يستقر عند السائل ، فهي تشارك أدوات الشرط في الدلالة على
الاحتمال وعدم الوجوب ، وبالتالي فأدوات الاستفهام لاتليها إلا الأفعال ، لِأَنَّ
الأفعال هي التي يمكن أن تدل على الاحتمال ، بعكس الأسماء التي تدل على معانٍ
ثابتة قائمة ، فأدوات الاستفهام في ذلك تشبه أدوات الشرط ، ولذلك يأتي جوابُها
مجزوماً كجواب الشرط ، يقول ، « وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لِأَنَّهُ كالأمر في أنه
غير واجب ، وأنه يريد به من المخاطب أمراً لم يستقرَّ عند السائل ، ألا ترى أَنَّ
جوابه جَزَمَ ، فلهذا آخِثِيرُ النَّصْبِ وَكَرَهُوا تقديمَ الاسم ، لِأَنَّهَا حروف ضارَعَت بما
بعدها ما بعد حروف الجزاء ، وجوابُها كجوابه ، وقد يصير معنى حديثها اليه ،
وهي غير واجبة كالجزاء ، فقَبَّحَ تقديمَ الاسم لهذا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ اذا قلتَ ، (أينَ
عبدالله آتِه) فكأنَّكَ قلتَ ، (حيثما يَكُنْ آتِه) » (١٤١)

ولاشك في أَنَّ سيبويه في هذا كان أكثر فهماً واقناعاً من نحاة آخرين ، مثل
الاسترابادي الذي تحدّث عن الفروق بين (الهمزة) و (هل) ، فَمَنَعَ هو الآخرُ

(١٣٨) الكتاب ، ج ١ ص ٩٨ - ٩٩ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ٨٧ -
٨٨ ، وفتح الهوامع ، ج ٢ ص ٧٧ .

(١٣٩) الكتاب ، ج ٢ ص ١١٥ ، وينظر : ج ١ ص ١٣٦ ، ١٣٧ - ١٣٨ ، والمقتضب ، ج ٢ ص ٧٤ -
٧٥ ، وشرح المفصل ، ج ١ ص ٨١ - ٨٢ .

(١٤٠) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ٨٧ .

(١٤١) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٩٩ ، وينظر : ص ١٤٤ ، ج ٢ ص ٥١٣ .

دخول (هل) على جملة اسمية خبرها فعل، إلا على شنوذ، ولكنه علل ذلك بأن أصل (هل) أن تكون بمعنى (قد)، فلزمت (هل) لذلك الأفعال، لأن (قد) من لوازم الأفعال، يقول: «إن (الهمزة) تدخل على كل اسمية، سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً، بخلاف (هل) فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل، نحو (هل زيد قام؟)، إلا على شنوذ، وذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى (قد)، فقليل (أهل) .. وكثر استعمالها كذلك، ثم حذفت (الهمزة) لكثرة الاستعمال، استغناءً بها عنها، وإقامة لها مقامها، .. فلما كان أصلها، (قد)، وهي من لوازم الأفعال، ثم تطفلت على (الهمزة)، فإن رأيت فعلاً في حيزها تذكّرت عهداً بالحمى، وحنت إلى الإلف المألوف، وعانقته، وإن لم تره في حيزها تسكت عند ذاهلة. ومع وجود الفعل لا تنقح به مفسراً أيضاً للفعل المقدر بعدها، فلا يجوز اختياراً، (هل زيداً ضربته؟)» (١٣).

وقد استثنى سيبويه (الهمزة) من بين أدوات الاستفهام، فأجاز فيها، بلا قبح أو ضرورة، أن يتقدم الاسم فيها قبل الفعل، وذلك لأنها أصل أدوات الاستفهام، ولأنها لا تستعمل في غيره، يقول: «وأما (الألف) فتقدم الاسم فيها قبل الفعل جائز .. وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره، .. فهي هنا بمنزلة (إن) في (باب الجزاء)، فجاز تقديم الاسم فيها كما جاز في قولك: (إن الله أمكنني من فلان فعلت كذا وكذا). ويختار فيها (النصب)، لأنك تضيّر الفعل فيها، لأن الفعل أولى إذا اجتمع هو والاسم. وكذلك كنت فاعلاً في (إن) لأنها إنما هي للفعل .. فـ (الألف) - إذا كان معها فعل - بمنزلة (لولا) و (هلا)، إلا أنك إن شئت رفعت فيها. وهو (١٣) في (الألف) أمثل منه في (متى) ونحوها، لأنه قد صار فيها - مع أنك تبتدئ بعدها الأسماء - أنك تقدم الاسم قبل الفعل. (١٤) و (الرفع) فيها على الجواز. (١٣)» (١٣).

(١٣٢) شرح الكافية، ج ٢، ص ٢٨٨.

(١٣٣) أي: الرفع.

(١٣٤) أي: الاسم المنصوب الذي يعمل فيه الفعل بعده.

(١٣٥) أي: على أنه جائز لا على أنه مختار.

(١٣٦) الكتاب، ج ١، ص ٩٩ - ١٠٠، وينظر: ص ١٢٤، والأشباه والنظائر، ج ١، ص ٢٩٤.

ويقول أيضاً ، « واعلم أنَّ حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم . إذا كان الفعلُ بعد الاسم ، لو قلت ، (هل زيدٌ قام ؟) و (أين زيدٌ ضربته ؟) ، لم يجز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبته . إلا (الألف) فإنه يجوز فيها الرفع والنصب ، لأنَّ (الألف) قد يُبتدأ بعدها الاسم » . (١٣٧)

وسيبيوه في هذا لم يعطنا تعليلاً مقبولاً لجواز تقديم الاسم فيها قبل الفعل . أما البلاغيون فقد عللوا ذلك تعليلاً صحيحاً ، حيث قالوا بأنَّ الهمزة لما كانت تستعمل لطلب التصور ، كما تستعمل لطلب التصديق ، فلا يقبح فيها أن تقول ، (أزيدُ قام ؟) و (أعمراً عرفت ؟) ، لأنَّها تكون مستعملة لطلب التصور . ولما كانت (هل) لاتستعمل إلا لطلب التصديق ، فيقبح فيها أن تقول ، (هل رجلٌ عَرَفَ ؟) و (هل زيداً عرفت ؟) ، لأنَّ تقديم الاسم يستدعي أنَّ الشكَّ فيه ، وتأخير الفعل يستدعي أنَّ النسبة متحققة قد حصل التصديق بها ، فيكون بينه وبين (هل) تعارضٌ وتناقضٌ ، لأنَّ (هل) تكون بذلك مستعملة لطلب حصول الحاصل ، وهو محال . يقول السكاكي في (هل) ، « ولاختصاصه بالتصديق .. قَبَحَ ، (هل رجل عرف ؟) و (هل زيداً عرفت ؟) ، دون (هل زيداً عرفته ؟) ، ولم يقبح ، (أرجل عرف ؟) و (أزيداً عرفت ؟) ، لما سبق أنَّ التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل ، فبينه وبين (هل) تدافع » . (١٣٨)

ويقول ابن يعقوب المغربي في توضيح ذلك ، « ولمجيء (الهمزة) لطلب التصور ، دون (هل) فإنَّها للتصديق فقط كما يأتي ، لم يقبح ورودها في التركيب الذي يكون الاستفهام فيه لطلب التصور ، كطلب تصور الفاعل في قولك ، (أزيد قام ؟) ، بخلاف ورود (هل) في هذا التركيب الذي هو لطلب التصور غالباً ، فلا يقال (هل زيد قام ؟) إلا على قبح . وكطلب تصور المفعول في قولك (أعمراً عرفت ؟) ، بخلاف ورود (هل) فيه فيقبح ، فلا يقال (هل عمراً عرفت ؟) إلا على قبح أيضاً » . (١٣٩)

(١٣٧) الكتاب ، ج ١ ص ١٠١ ، وينظر ، المختضب ، ج ٢ ص ٧٤ - ٧٥ ، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ١ ص ٨٧ - ٨٨ ، وشرح المفصل ، ج ١ ص ٨١ - ٨٢ ، والأشباه والنظائر ، ج ٢ ص ١٤١ .

(١٣٨) مفتاح العلوم ، ص ١٤٨ ، وينظر ، الإيضاح ، ج ١ ص ١٣٢ .

(١٣٩) مواهب الفتح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٥١ .

ويقول السبكي في ذلك أيضاً، «قوله « وقبح (هل زيدا ضربت ؟) » لِأَنَّ التقديمَ على ما قرره يستدعي حصولَ التصديق بنفس الفعل ، والمُستفهم عنه لا بد أن يكون غير حاصل وقت الطلب ، فقولك (هل زيدا ضربت ؟) لا يكون استفهاماً عن (التصديق) لِأَنَّهُ تحصيل الحاصل ، ولا عن (التصور) لِأَنَّ (هل) لم توضح له . » (١١٠)

والى هذا المعنى ذهب من النحاة المتأخرين ابن هشام اذ يقول : « (هل) : حرفٌ موضوع لطلب التصديق الإيجابي ، دون التصور ، ودون التصديق السلبي . فيمتنع نحو (هل زيدا ضربت ؟) . لِأَنَّ تقديم الاسم يُشعر بحصول التصديق بنفس النسبة » (١١١) .

وذكر الخطيب القزويني وأصحابُ شروح التلخيص ، أَنَّ غير السكاكي قد عللَ القبحَ في (هل رجل عرف ؟) و (هل زيد عرف ؟) ، بأنَّ أصل (هل) أن تكون بمعنى (قد) ، إلَّا أنهم تركوا (الهمزة) قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام ، و (قد) من خواص الأفعال ، وكذلك ما هي بمعناها . وكما قُبِحَ (قد زيد عرف) ، يقبَحُ (هل زيد عرف ؟) (١١٢) . وعلى كون (هل) بمعنى (قد) ، فقد عللوا عدم قبح (هل زيد قائم ؟) بقولهم : « وإنما لم يقبح (هل زيد قائم ؟) ، لِأَنَّهَا إذا لم ترَ الفعلَ في حيزها ذهلت عنه وتسكت . بخلاف ما إذا رأتها تذكّرت العهد . وحتت إلى الإلف المألوف . فلم ترض بافتراق الاسم بينهما » (١١٣) . ولعلَّ البلاغيين كانوا يشيرون بقولهم ، « وقد عللَ غير السكاكي » ، إلى الاسترابادي الذي سبقت الإشارة إلى أنه قد قال بهذا التعليل . (١١٤)

(١٥٠) هروس الافراح - شروح التلخيص ، ج٢ ص ٢٥٨ .

(١٥١) مفني اللبيب ، ج٢ ص ٢٤٩ ، وينظر : الألفاظ والنظائر ، ج٤ ص ٧٠ - ٧٢ .

(١٥٢) ينظر : الايضاح ، ج١ ص ١٢٢ . وهروس الافراح - شروح التلخيص ، ج٢ ص ٢٦٠ .

(١٥٣) مختصر الفتاواني - شروح التلخيص ، ج٢ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

(١٥٤) ينظر : ص ٢٢٨ - ٢٢٩ من هذا البحث .

والملاحظ أن البلاغيين قد قالوا كما قال سيبويه بقبح (هل زيداً ضربت ؟) ، ولكنهم لم يجعلوه كما جعله سيبويه خاصاً بضرورة الشعر . وهم فوق ذلك يجوزون (هل زيداً ضربته ؟)^(١١٥) ، لجواز تقدير الفعل المحذوف المفسر قبل (زيداً) ، فيكون التقدير : (هل ضربت زيداً ضربته ؟)^(١١٦) ، وذلك لأن القبح في (هل زيداً ضربت ؟) ، كان بسبب تقديم (زيداً) الذي يقتضي تقديمه حصول التصديق بنفس النسبة ، وهذا يتعارض مع (هل) التي هي لطلب التصديق ، وأما قولهم (هل زيداً ضربته ؟) ، فمع تقديرهم العامل المحذوف قبل (زيداً) ، يكون الأصل : (هل ضربت زيداً ضربته ؟) ، فلا يكون فيه تقديم يقتضي حصول التصديق بنفس النسبة ، فصح فيه الاستفهام بـ (هل) عن التصديق .^(١١٧)

والبلاغيون في هذا قد خالفوا النحويين الذين قالوا بقبح تقديم الاسم على الفعل بعد أداة الاستفهام ، حتى مع اشتغال الفعل بضمير عائد على الاسم المقدم ، ومنعوا هذه الصورة إلا في ضرورة الشعر ، يقول سيبويه : « واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم ، إذا كان الفعل بعد الاسم ، لو قلت : (هل زيد قام ؟) و (أين زيد ضربته ؟) لم يجز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصيبته »^(١١٨) ، ويقول الاسترابادي : « و (الهمزة) أعظم ، يعني : أنها تستعمل فيما لم يستعمل فيه (هل) ، منها أنه لا يقال : (هل زيد خرج ؟) لا على كون (زيد) مبتدأ ولا على كونه فاعلاً لفعل مقتر ، ولا يقال (هل زيداً ضربت ؟) على أن (زيداً) منصوب بما بعده ، ولا يقال (هل زيداً ضربته ؟) على أن (زيداً) منصوب بمقتر » .^(١١٩)

ولاشك أن قولك (هل زيداً ضربته ؟) يمتنع كما يمتنع (هل زيداً ضربت ؟) ، لأن تقديم الأسم يقتضي حصول التصديق بالنسبة ، وهذا يتعارض مع (هل) التي هي لطلب التصديق . ولاشك أن البلاغيين قد أسرفوا في تعليل عدم القبح في (هل زيداً ضربته ؟) ، لأن تقدير عامل محذوف ، نحو (هل ضربت زيداً ضربته ؟) ، هو خروج على أصل وضع الكلام ، وافترض لأصل غير موجود . ولذلك

(١١٥) ينظر ، مفتاح العلوم ، ص ١٤٨ .

(١١٦) ينظر ، الإيضاح ، ج ١ ، ص ١٢٢ ، ومختصر التفاتراني - شروح التلخيص ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

(١١٧) ينظر ، مواهب الفتاح - شروح التلخيص ، للمفري ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(١١٨) الكتاب ، ج ١ ، ص ١٠١ .

(١١٩) شرح الكافية ، ج ١ ، ص ٢٨٨ .

خالف السبكي البلاغيين في هذه المسألة ، والتزم رأي النحاة فقال : « قلت ، وما ذكره المصنف من صحة (هل زيدا ضربته ؟) وعدم قبحه ، ومن قبح (هل زيدا ضربت ؟) المقتضي لجوازه في الجملة ، ممنوع ، فإن أدوات الاستفهام ، غير (الهمزة) ، اذا وقع بعدها الفعل والأسم ، قدم الفعل على الاسم ، ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل إلا في ضرورة شعر . هذا نص ابن عصفور في « المقرب » . (١٥٠) وقال سيبويه في « باب ما يختار فيه النصب » (١٥١) من أبواب الاشتغال ، ولو قلت : (هل زيد ذهب ؟) لم يجز . وكذلك قال غيره . وقال شيخنا أبو حيان : لو قلت : (هل زيد ضربت ؟) لم يجز إلا في الشعر ، فاذا جاء في الكلام (هل زيدا ضربته) كان ذلك على الاشتغال . هذا مذهب سيبويه ، وخالفه السكاكي وجوز أن يليها الاسم وإن جاء بعده الفعل » . (١٥٢)

د - وجوب تقديمها على حروف العطف :

ذهب النحاة الى أن همزة الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بـ (الفاء) أو (الواو) أو (ثم) ، فإنها تتقدم على العاطف ، تنبيهاً على أصالتها في التصدير ، مثال ذلك : « أَوْكَلَّمَا عَاهِدُوا عَهْدًا ؟ » . (١٥٣) « أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ؟ » . (١٥٤) « أَتُمْ اذا ما وقع ؟ » . (١٥٥) في حين أن أدوات الاستفهام الأخرى تتأخر عنه ، كما هو القياس في جميع أجزاء الجملة المعطوفة . (١٥٦) مثال ذلك : « وكيف تكفرون ؟ » . (١٥٧) « فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ؟ » . (١٥٨)

-
- (١٥٠) ينظر ، المقرب ، ج١ ص ٩١ .
(١٥١) ينظر ، الكتاب ، ج١ ص ١٠١ .
(١٥٢) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج٢ ص ٢٥٩ .
(١٥٣) سورة البقرة ، الآية ١٠٠ .
(١٥٤) سورة الاعراف ، الآية ٩٧ .
(١٥٥) سورة يونس ، الآية ٥١ .
(١٥٦) ينظر ، الكتاب ، ج٢ ص ١٨٧ - ١٨٩ ، ومجاز القرآن ، ج٢ ص ١٣٣ ، ١٥٦ ، ١٦٨ ، ٢٥١ ، وشرح المفصل ، ج٨ ص ١٥١ ، وتسهيل الفوائد ، ص ٢٤٢ ، والالتقان ، ج١ ص ١٤٦ ، ومعتزلة الاقران ، ج١ ص ٥٧٢ ، والصاحبي ، ص ١١٩ - ١٢٠ ، والأشباه والنظائر ، ج٢ ص ١٤١ .
(١٥٧) سورة آل عمران ، الآية ١٠١ .
(١٥٨) سورة التكوين ، الآية ٣٦ .

وقال ابن هشام ، أنَّ القول بتقديم (همزة) الاستفهام على العاطف هو مذهب سيبويه والجمهور ، وأنه قد خالفهم جماعة ، أولهم الزمخشري ، فزعموا أنَّ (الهمزة) في تلك المواضع في محلها الأصلي ، وأنَّ العطف على جملة مَقْدَرَة بينها وبين العاطف ، فيكون التقدير في مثل قوله تعالى « أَفَأَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ ؟ » ، (١٥٩) (أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم ؟) . (١٦٠) يقول أبو حيان في قوله تعالى « أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ » ، (١٦١) « (الفاء) بعد « الهمزة » أصلها التقديم عليها ، والتقدير ، (فَاتَطْمَعُونَ ؟) ، ف (الفاء) للعطف ، لكنه اعتنَى بهمزة الاستفهام فَقَدِّمَتْ عليها . والزمخشري يزعم أنَّ بين (الهمزة) و (الفاء) فعلاً محذوفاً ، ويقرُّ (الفاء) على حالها حتى تعطف الجملة بعدها على الجملة المحذوفة قبلها . وهو خلاف مذهب سيبويه ، ومحجوج بمواضع لا يمكن تقدير فعل فيها ، نحو قوله ، « أَوْ مِنْ يَنْشَأُ فِي الْحَيَّةِ » ، (١٦٢) « أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّما أَنْزَلَ إِلَيْكَ » ، (١٦٣) « أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ » ، (١٦٤) ويقول في قوله تعالى « أَوْ كَلِمَاتٍ عَاهَدُوا عَهْداً ؟ » ، « قد تقدَّم أنَّ مذهب سيبويه والنحويين أنَّ الأصل تقديم هذه (الواو) و (الفاء) و (ثم) على (همزة) الاستفهام ، وإنما قُدِّمَتْ (الهمزة) لِأَنَّ لها صدرَ الكلام . وإنَّ الزمخشري يذهب إلى أنَّ ثم محذوفاً معطوفاً عليه مقدراً بين (الهمزة) و (حرف العطف) ، ولذلك قَدَّرَه هنا ، (أَكْفَرُوا بِالْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ وَكَلَّمَا عَاهَدُوا) . وقد رجع الزمخشري عن اختياره إلى قول الجماعة . وقد أمعنا الكلام على ذلك في كتابنا المسمَّى بـ « التكميل لشرح التسهيل » ، (١٦٥) والصحيح في هذا الرأي ما قاله ابن هشام من أنَّه ضعيف لما فيه من التكلف ، وأنه غير مطرد في جميع المواضع ، (١٦٦) وقال فيه أبو حيان أيضاً ، « هو تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة إليه » . (١٦٧)

(١٥٩) سورة آل عمران ، الآية ١٤٤ .

(١٦٠) ينظر ، مفني اللبيب ، ج ١ ص ١٦ .

(١٦١) سورة البقرة ، الآية ٧٥ .

(١٦٢) سورة الزخرف ، الآية ١٨ .

(١٦٣) سورة الرعد ، الآية ١٩ .

(١٦٤) سورة الرعد ، الآية ٣٣ .

(١٦٥) البحر المحيط ، ج ١ ص ٢٧١ .

(١٦٦) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٢٢٢ ، وينظر ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ ، ٢٠٠ .

(١٦٧) ينظر ، مفني اللبيب ، ج ١ ص ١٦ .

(١٦٨) هج الهوامع ، ج ٢ ص ٦٩ .

وحقيقة موقف الزمخشري في هذه المسألة ، أنه قد قال فيها في كتابة « الفصل » بما قال به سيبويه والجمهور ، وذلك قوله في خصائص (الهمزة) ، « وتوقعها قبل (الواو) و (الفاء) و (ثم) ، قال الله تعالى « أَوْكُلُّمَّا عَاهِدُوا عَهْدًا ؟ » ، وقال « أفمن كان على بينة من ربه ؟ » ، (١٣١) وقال تعالى « أئنم اذا ما وقع ؟ » . ولاتقع (هل) في هذه المواضع » . (١٣٢) ولكننا نجد الزمخشري في كتابه « الكشف » يذكر هذا الرأي ، ويذكر رأيا آخر متكلفاً ، هو أن يكون العطف على جملة محذوفة مقدرة بين الهمزة وحرف العطف ، ولاتقديم ولا تأخير على هذا الرأي ، ومن أمثلة ذلك قوله في الآية « أَوْكُلُّمَّا عَاهِدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ ؟ » « (الواو) : للعطف على محذوف ، معناه ، أَكْفَرُوا بِالآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ وَكَلِمَا عَاهِدُوا » ، (١٣٣) ويقول في قوله تعالى « أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يُخْصِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ ؟ » ، (١٣٤) « أَفَأَمِنْتُمْ ؟ » (الهمزة) للإنكار ، و (الفاء) للعطف على محذوف تقديره ، أَنْجَوْتُمْ فَأَمِنْتُمْ » . (١٣٥)

وقد نبّه أبو حيان على اضطراب رأي الزمخشري في هذه المسألة ، يقول في قوله تعالى « أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ؟ » ، (١٣٦) « أَفَلَا تَعْقِلُونَ ؟ » ، مذهب سيبويه والنحويين أن أصل الكلام كان تقديم حرف العطف على (الهمزة) في مثل هذا ومثل ، « أَوَلَمْ يَسِيرُوا ؟ » ، « أئنم إذا ما وقع ؟ » ، لكن لما كانت (الهمزة) لها صدرُ الكلام قُدِّمت على حرف العطف ، وذلك بخلاف (هل) . وزعم الزمخشري أن (الواو) و (الفاء) و (ثم) بعد (الهمزة) واقعة موقعها ، ولا تقديم ولا تأخير ، ويجعل بين (الهمزة) و (حرف العطف) جملة مقدرة يصح العطف عليها ، وكأنه رأى أن الحذف أولى من

(١٦٩) سورة محمد ، الآية ١٤ ، وسورة هود ، الآية ١٧ .

(١٧٠) الفصل ، ص ٣١٩ ، وينظر ، شرح المفصل ، ج ٨ ص ١٥١ .

(١٧١) الكشف ج ١ ص ٢٠٠ ، وينظر ، الفائق في غريب الحديث ، ج ١ ص ٢٥٨ ، ومفني اللبيب ،

ج ١ ص ١٦ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ٢ ص ٦١٢ .

(١٧٢) سورة الاسراء ، الآية ٦٨ .

(١٧٣) الكشف ج ٢ ص ٤٥٧ ، وينظر ، ج ١ ص ٢٩٤ - ٢٩٥ في تفسير قوله تعالى « أَفَكُلَّمَا

جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ؟ » ، و ص ٤٤١ في تفسير قوله تعالى « أَفَظَرَّ

دِينُ اللَّهِ بِظُهُونِ ؟ » ، و ص ٤٧٧ في تفسير قوله تعالى « أَوَلَمْ نَأْتِ بِكُم مِّن مَّصِيبَةٍ ؟ » ، و ج ٢

ص ٨٦ في تفسير قوله تعالى « أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ ؟ » ، و ج ٢ ص ٢٤١ في

تفسير قوله تعالى (أَلَمْ نَكُنْ بِمُتَّبِعِينَ ؟ » .

(١٧٤) سورة البقرة ، الآية ٤٤ .

التقديم والتأخير . وقد رجع عن هذا القول في بعض تصانيفه إلى قول الجماعة . وقد تكلمنا على هذه المسألة في شرحنا لكتاب « التسهيل » . فعلى قول الجماعة يكون التقدير ، (فألاً تعقلون ؟) ، وعلى قول الزمخشري يكون التقدير ، (أتغفلون فلا تعقلون ؟) ، (أمكنوا فلم يسيروا في الأرض ؟) ، أو ما كان شبه هذا الفعل مما يصح أن يعطف عليه الجملة التي بعد حرف العطف . (١٣٥)

وقد نبّه الرزكشي أيضاً على اضطراب رأي الزمخشري في هذه المسألة فقال ، « والزمخشري اضطرب كلامه ، فتارة يجمل (الهمزة) في مثل هذا داخلةً على محذوف عطف عليه الجملة التي بعدها ، فيقدر بينهما فعلاً محذوفاً تعطف (الفاء) عليه ما بعدها ، وتارة يجعلها متقدمة على العاطف كما ذكرناه ، وهو الأولى » . (١٣٦)

ولا شك في أن تقدير جملة محذوفة بين (الهمزة) و (حرف العطف) تكلف لا حاجة إليه . اضافة إلى أنه قد يخلُ بالمعنى اخلافاً جسيماً ، انظر إلى ما يقوله الزمخشري في قوله تعالى « أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ ؟ » ، (١٣٧) « المعنى ، (أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلِي فلم تكن آياتي تُتْلَى عَلَيْكُمْ ؟) ، فحذف المعطوف عليه » (١٣٨) .

والبلاغيون قد وافقوا النحويين في أن (الهمزة) تختص من بين أدوات الاستفهام بالتقديم على أدوات العطف . (١٣٩)

هـ - استعمالها في غير معنى الاستفهام

ذهب بعض النحاة إلى أن (الهمزة) قد تستعمل في غير معنى الاستفهام . فتختص بورودها لمعاني ، (التسوية) و (التقرير) و (الإنكار) و (التوبيخ) و (التهكم) و (الأمر) و (التعجب) و (الاستبطاء) ، وأن سائر الأدوات لا ترد لشيء من ذلك (١٤٠) .

(١٣٥) البحر المحيط ، ج ١ ص ١٨٢ ، وينظر ، ج ٤ ص ٢٤٩ .

(١٣٦) البرهان ، ج ٢ ص ٢٥٠ ، وينظر ، البحر المحيط ، ج ٢ ص ٢٤ ، ج ٦ ص ٢٠٧ .

(١٣٧) سورة الجاثية ، الآية ٤٤ .

(١٣٨) الكشاف ، ج ٢ ص ٥١٣ .

(١٣٩) ينظر ، مفتاح العلوم ، ص ٥٥ .

(١٤٠) ينظر ، هجج الهوامع ، ج ٢ ص ٦٩ .

وأول من نبّه على ذلك سيبويه ، الذي جعل من الفروق بين (الهمزة)
 و (هل) . أنّ (الهمزة) تختص بالاستعمال في معنى التوبيخ والتقرير ، يقول :
 « ومما يدلّك على أنّ (ألف) الاستفهام ليست بمنزلة (هل) ، أنّك تقول للرجل :
 (أطرباً ؟ !) وأنت تعلم أنّه قد طرب ، لتوبّخه وتقرّره . ولا تقول هذا بعد
 (هل) » (١٨١) .

وقد تابع بعض النحاة سيبويه في قوله بأنّ (الهمزة) تفترق عن (هل)
 باختصاصها بالاستعمال في معنى التقرير والإنكار والتوبيخ ، ومن هؤلاء المبرد
 الذي يقول : « ألا ترى أنّك تقول ، (أما زيد في الدار ؟) على التقرير . وتقول :
 (يازيد أسكوتاً والناس يتكلمون ؟) لتوبّخه بذلك وقد وقع منه السكوت . ولا تقع
 (هل) في هذا الموضع » (١٨٢) . ومنهم أبو حيان الذي أورد الزركشي رأيه فقال :
 « وقال الشيخ أبو حيان ، إن طُلِبَ بالاستفهام تقرير ، أو توبيخ ، أو إنكار ، أو
 تعجب ، كان بـ (الهمزة) دون (هل) » (١٨٣) . ومنهم أيضاً المالقي الذي رفض قول
 بعض النحاة بأنّ (هل) مستعملة للتقرير في قوله تعالى « هل أتى على الإنسان
 حينٌ من الدهر ؟ » (١٨٤) فقال : « وزعم بعضهم أنّ (هل) في الآية للتقرير ، وهذا
 مردود ، لأنّه لم يثبت في (هل) معنى التقرير فيحمل هذا عليه » (١٨٥) .

وهؤلاء يتأولون استعمال بقية أدوات الاستفهام في غير معنى الاستفهام على
 تقدير (الهمزة) ، فيجعلون معنى (التقرير) أو (الإنكار) أو (التعجب) من
 نصيب (الهمزة) المقدّرة ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « كيف تكفرون بالله
 وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه ترجعون ؟ » (١٨٦) ، معنى
 (الهمزة) التي في « كيف » مثله في قولك ، (أتكفرون بالله ومعكم ما يصرف عن
 الكفر ويدعو إلى الإيمان ؟) ، وهو (الإنكار والتعجب) ، ونظيره قولك ، (أظيرُ

(٨١) الكتاب ، ج ٢ ص ١٧٦ .

(١٨٢) المقتضب ، ج ٢ ص ٢٨٩ .

(١٨٣) البرهان ، ج ٢ ص ٢٤٨ .

(١٨٤) سورة الانسان ، الآية ١ .

(١٨٥) رصف المباحي ، ص ٤٠٧ .

(١٨٦) سورة البقرة ، الآية ٢٨ .

بغير جناح ؟) و (كيف تطيرُ بغير جناح ؟) .. إنَّ معنى الاستفهام في « كيف » : الإنكار^(١٨٧) ، ويقول في قوله تعالى « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ »^(١٨٨) ، « أَمْ » : متقطعة ، ومعنى (الهمزة) فيها للتقرير وإنكار الحسبان واستبعاده^(١٨٩) .

وذهب نحاة آخرون الى أنَّ بقية أدوات الاستفهام ، وَلَاسِيَّما (هل) ، تشارك (همزة) الاستفهام في الخروج الى مثل هذه المعاني . وهذا هو الصحيح . قال أبو بكر الأنباري ، « وقال بعضُ أهل اللغة : اذا دخلت (هل) للشيء المعلوم فمعناها الإيجاب ، والتأويل : (ألم يكن كذا وكذا ؟) على جهة التقرير والتوبيخ . ومن ذلك قوله جلَّ وعزَّ « كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا ؟ »^(١٩٠) ، ومنه أيضا « فأين تذهبون ؟ »^(١٩١) ، لم يُرَدِّ بهذين الاستفهامين حدوثُ علم لم يكن ، وانما أريد بهما التقرير والتوبيخ^(١٩٢) .

ويقول ابن قتيبة في « باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه » : « ومنه أن يأتي الكلام على مذهب (الاستفهام) وهو (تقرير) ، كقوله سبحانه : « أَلَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ، اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟ »^(١٩٣) و « مَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى ؟ »^(١٩٤) و « مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ ؟ »^(١٩٥) ، « قُلْ : مَنْ يَكْلُوْكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنْ الرُّحْمَنِ ؟ »^(١٩٦) ، ويقول في الأداة (هل) : « (هل) ، تكون للاستفهام ، ويدخلها من معنى (التقرير) و (التوبيخ) ما يدخل (الألف) التي يُسْتَفْهَمُ بها ، كقوله تعالى : « هَلْ لَكُمْ مِنْ مِثْلِ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ »

(١٨٧) الكهاف ، ج ١ ص ٢٦٩ .

(١٨٨) سورة البقرة ، الآية ٢١٤ .

(١٨٩) الكهاف ، ج ١ ص ٢٥٥ .

(١٩٠) سورة البقرة ، الآية ٢٨ .

(١٩١) سورة التكاوير ، الآية ٢٦ .

(١٩٢) الأضداد في اللغة ، ص ١٦٦ .

(١٩٣) سورة المائدة ، الآية ١١٦ .

(١٩٤) سورة طه ، الآية ١٧ .

(١٩٥) سورة القصص ، الآية ٦٥ .

(١٩٦) سورة الأنبياء ، الآية ٤٢ .

(١٩٧) تأويل مشكل القرآن ، ص ٢٧٩ .

من شُرَكَاءِ؟» (١٩٨) وهذا استفهام فيه تقرير وتوبيخ ، وكذلك قوله تعالى : « هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَمُنُّ بِالْخَلْقِ ثُمَّ يُعِيدُهُ ؟ » (١٩٩) (٢٠٠) .

وقد قال القيسي في قوله تعالى « هل أتى على الإنسان حين من الدهر ؟ » : « قيل ، « هل » بمعنى ، (قد) . والأحسن أن تكون (هل) على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير . وإنما هو تقرير لمن أنكر البعث ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ : نَعَمْ قَدْ مَضَى دَهْرٌ طَوِيلٌ لَا إِنْسَانَ فِيهِ » (٢٠١) .

وزهد الاسترابادي الى أَنَّ (الهمزة) تختص ، دون (هل) ، بالدخول على النافي لمحض التقرير ، نحو « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ؟ » (٢٠٢) . وَأَنَّ (هل) تختص ، دون (الهمزة) ، بكونها للتقرير في الإثبات ، كقوله تعالى « هَلْ ثَوَّبَ الْكُفَّارُ ؟ » (٢٠٣) أي ، ألم يثوب . (٢٠٤)

وقد أنكر ابن هشام قولَ بعضهم بأن (هل) لا تكون للاستفهام التقريري ، فقال ، « وقال بعضهم ، لا تكون (هل) للاستفهام التقريري ، وإنما ذلك من خصائص (الهمزة) . وليس كما قال » (٢٠٥) . وقد أشار الى أَنَّ جماعة من المفسرين قد صرّحوا بأن (هل) في قوله تعالى « هل أتى على الإنسان ؟ » مستعملة للاستفهام التقريري (٢٠٦) .

وذكر الزركشي جملةً من المعاني التي يمكن أن يخرج إليها الاستفهام بـ (هل) ، ومن ذلك أنها تكون للتقرير والإثبات ، كقوله تعالى « هل في ذلك قَسَمٌ لَّذِي هَجَرَ ؟ » (٢٠٧) أي ، في ذلك قَسَمٌ (٢٠٨) .

-
- (١٩٨) سورة الروم ، الآية ٢٨ .
 (١٩٩) سورة يونس ، الآية ٣٤ .
 (٢٠٠) تأويل مفصل القرآن ، ص ٥٢٨ .
 (٢٠١) مفصل اعراب القرآن ، ج ٢ ص ٤٢٤ ، وينظر : الخصائص ، ج ٢ ص ٢٦٢ - ٢٦٤ .
 (٢٠٢) سورة الفرق ، الآية ١ .
 (٢٠٣) سورة المطففين ، الآية ٣٦ .
 (٢٠٤) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .
 (٢٠٥) مفني اللبيب ، ج ٢ ص ٢٥٢ .
 (٢٠٦) ينظر : المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٢٥٢ .
 (٢٠٧) سورة الفجر ، الآية ٥ .
 (٢٠٨) ينظر : البرهان ، ج ٤ ص ٤٢٢ - ٤٢٤ .

وفي مواضع أخرى عديدة من «الكشاف» نجد ظاهر عبارة الزمخشري تشير إلى أن أدوات الاستفهام تشارك (الهمزة) في الخروج إلى المعاني المجازية، يقول الزمخشري، في قوله تعالى «قَالَ، هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَنْ لَا تُقَاتِلُوا»^(٢٠٩). «خير» عسيتم»، «أن لا تقاتلوا»، والشرط فاصل بينهما، والمعنى، هل قاربتم أن لا تقاتلوا؟، يعني، هل الأمر كما أتوقعه أنكم لا تقاتلون؟، أراد أن يقول، (عسيتم أن لا تقاتلوا) بمعنى، أتوقع جنكم عن القتال، فأدخل «هل» مستفهماً عما هو متوقع عنده ومظنون، وأراد بالاستفهام، التقرير وتثبيت أن المتوقع كائن وأنه صائب في توقعه، كقوله تعالى «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ؟» معناه، التقرير «(٢١٠)».

وهكذا نجد أن (هل) تستعمل حقيقة في تقرير مضمون الجملة، وبالتالي نستطيع القول بأن التقرير ليس خاصاً بالهمزة فقط، وإنما تشاركها فيه بقية أدوات الاستفهام، ولكن وفق الترتيب الذي ذكره البلاغيون.

فقد كان من رأي التفزازاني أن أدوات الاستفهام غير (الهمزة)، تستعمل هي الأخرى للتقرير والإنكار، ولكنها لا تكثر كثرة (الهمزة) في ذلك، ولا يجري فيها التفصيل الذي يكون في (الهمزة)، قال: «وأما غير (الهمزة) فيجيء للتقرير والإنكار، ولكن لا يجري فيه هذه التفاصيل، ولا يكثر كثرة الهمزة، فلذا لم يبحث عنه»^(٢١١).

ف (الهمزة) لم تختص وحدها بالتقرير، وإنما خصت من بين أدوات الاستفهام بإيلائها المقرر به، لأن التفصيل المذكور لا يجري إلا فيها، حيث تجيء للتقرير بالفعل، والفاعل، والمفعول، فتقول في تقرير المخاطب بالفعل: (أضربت زيداً؟) وفي تقريره بالفاعل: (أأنت ضربت؟)، وفي تقريره بالمفعول: (أزيداً ضربت؟). أما بقية أدوات الاستفهام فلا يجري فيها هذا التفصيل، فلا تكون

(٢٠٩) سورة البقرة، الآية ٢٤٦.

(٢١٠) الكشاف، ج ١، ص ٣٧٨، وينظر، ص ٢٥٤ في تفسير قوله تعالى «سَلِّ بِنِي إِسْرَافِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ؟»، و ص ٣٧٩ في تفسير قوله تعالى «لَا أَلَا، أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ؟»، و ص ٤٠٥ في تفسير قوله تعالى «كَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَلَكُمْ رَسُولٌ؟»، و ج ٢، ص ٤١٥ في تفسير قوله تعالى «فَاخْذُوهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ».

(٢١١) مختصر التفزازاني - شروح التلخيص، ج ٢، ص ٢٩٩.

للتقرير بالفعل أو الفاعل أو المفعول ، وإنما تكون (هل) للتقرير بنفس النسبة ، أي : للتقرير بمضمون الجملة فقط ، وتكون بقية أدوات الاستفهام للتقرير بمدلولاتها ، وهو ما يُطلب تصوُّره بها ، يقول المغربي : « وَخُصَّت (الهمزة) بايلائها المقرَّر به ، لِأَن التّفصيل المذكور لا يجري إلّا فيها ، بخلاف (هل) مثلاً فتكون للتقرير بنفس النسبة الحكيمة فقط ، كما يقال (هل زيد عاجز عن أذاتي ؟) عند ظهور عجزه . وكذا ما سواها من أدوات الاستفهام ، غير (الهمزة) ، فإنها للتقرير بما يُطلب تصوُّره بها ، ك (كم أعتك ؟) ، و (مَنْ ذا ضربت منكم ؟) ، و (ماذا صنعت معكم ؟) ، عند قيام القرينة في الكل على أَنَّ المراد (التقرير) ، لا (الإنكار) مثلاً » (٣٢) .

وهذا الترتيب الذي قاله البلاغيون في أدوات الاستفهام المستعملة في (التقرير) ، قالوه أيضاً في أدوات الاستفهام المستعملة في (الإنكار) . فـ (الهمزة) تختص من بين أدوات الاستفهام بايلائها المنكر ، فتكون لإنكار ما يليها ، كالفعل في نحو :

أَيَقْتُلْنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِمِي وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَيَابِ أَغْوَالٍ ؟ (٣٣)

والفاعل في نحو : « أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ ؟ » (٣٤) ، والمفعول في نحو : « أَغْيَرَ اللَّهُ أَنْخَذَ وَلِيًّا » (٣٥) . أما أدوات الاستفهام المستعملة في (الإنكار) ، فلا يجري فيها هذا التفصيل ، وإنما تكون لإنكار ما يطلب بها فقط . فتكون (هل) لإنكار النسبة في نحو : (هل المجرم محسن لأحد ؟) ، وتكون بقية الأدوات لإنكار مدلولاتها ، وهو ما يُطلب تصوُّره بها ، مثل : (كم تدعوني ؟) و (كيف تؤدي أباك ؟) (٣٦) . وكان الزمخشري قد قال في قوله تعالى « قَالُوا ، أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ » (٣٧) : « « أَنَّى » : (كيف) و (مِنْ أَيْنَ) ، وهو إنكارٌ لِتَمَلُّكِهِ عَلَيْهِمْ واستعبادَ له » (٣٨) .

(٢١٢) مواهب الفتح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٩٥ .

(٢١٣) البيت لامرئ القيس ، وهو من الطويل ، وقد ورد في : ديوانه ، ص ٢٢ .

(مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ٢١٠) .

(٢١٤) سورة الزخرف ، الآية ٢٢ .

(٢١٥) سورة الانعام ، الآية ١٤ .

(٢١٦) ينظر : مختصر التفتازاني - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٩٦ ، ومواهب الفتح - شروح

التلخيص ، ج ٢ ص ٢٩٦ .

(٢١٧) سورة البقرة ، الآية ٢٤٧ .

(٢١٨) الكشاف ، ج ١ ص ٢٧٩ .

ولا شك في أَنَّ هذا الترتيب الذي قرره البلاغيون في أدوات الاستفهام المستعملة في معنى (التقرير) أو (الإنكار) ، كان يستند الى ما قرره النحاة من جواز تقديم الاسم ، والفصل به بين (همزة) استفهام والفعل ، وعدم جواز ذلك في غيرها من أدوات الاستفهام ، يقول ابن يعيش ، « وتقول ، (أزيدا ضربت ؟) ، فَتَقْدِمُ المفعول ، وتفصل به بين (همزة) الاستفهام والفعل ، ولا يجوز ذلك في غيرها مما تستفهم به ، فلا تقول ، (هل زيدا ضربت ؟) ، ولا (متى زيدا ضربت ؟) » (٢١٩) .

و - استعمالها مع (أم) المتصلة :

ذهب أكثر النحاة الى أَنَّ (أم) المتصلة لا تُعَادِلُ إِلَّا بـ (الهمزة) ، ويكون الاستفهام بهما بمعنى (أَيْتَهُمَا) ، استفهاما عن المفرد وطلبا لتعيينه ، وإِنَّمَا سُمِّيَتْ (أم) المعادلة للهمزة (مُتَّصِلَةً) لإتصال ما بعدها بما قبلها وكونه كلاما واحدا . أما الأداة (هل) فلا تقع بعدها إِلَّا (أم) المنقطعة التي تفيد أَنَّ ما بعدها منقطع عما قبلها ، ويكون الاستفهام بهما على كلامين مستقلين . يقول أبو علي ، « وَمِمَّا لَا تَكُونُ (أم) فيه إِلَّا المنقطعة قولهم ، (هل عندك زيد أم عمرو ؟) ، فهذه التي لا تكون بمنزلة (أَيُّ) ، لِأَنَّكَ فِي (أَيُّ) تُثَبِّتُ أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الْأَشْيَاءِ وَتَدَّعِي أَحَدَهَا ، وهذا المعنى إِنَّمَا يَكُونُ فِي (الهمزة) بِدَلَالَةِ أَنَّكَ قَدْ تَسْتَفْهَمُ بِهَا وَأَنْتَ مُثَبِّتٌ ، كقوله ،

* أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَنْسَرِي ؟ *

ولا يجوز أَنْ تُثَبِّتَ بـ (هل) لو قُلْتَ ، (هَلْ طَرَبًا ؟) ، فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَكُنْ مَعَ (هَلْ) إِلَّا الْمُنْقَطِعَةُ « (٢٢٠) » . ويقول الجرجاني ، « اَعْلَمَنَّ أَنَّ (أم) لَا تُعَادِلُ غَيْرَ (الهمزة) ، لِأَنَّ مَعْنَى الْمَعَادِلَةِ أَنْ تَتَّصَلَ بِهَا وَيَجْرِي مَعَهَا مَجْرَى (أَيُّ) ، وَ (أَيُّ) لِلْإِثْبَاتِ وَاحِدٌ مِنْ شَيْئَيْنِ أَوْ أَكْثَرٍ ، فَإِذَا قُلْتَ ، (أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟) بِمَعْنَى ، أَيُّهُمَا عِنْدَكَ ؟ ، كُنْتَ قَدْ أَثْبَتْتَ وَاحِدًا مِنْ هَذَيْنِ بِغَيْرِ عَيْنِهِ . وَ (الهمزة) لَهَا أَصْلٌ فِي الْإِثْبَاتِ ، بِدَلَالَةِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّهَا تَجِيءُ لِلْإِثْبَاتِ كقوله ، (أَطْرَبًا ؟) ، لِأَنَّهُ لَمْ يُرَدَّ أَنْ يَسْتَفْهَمَ عَنْ طَرِيهِ ، وَإِنَّمَا أَثْبَتَ لَهُ ذَلِكَ فَوُجَّهَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَكُونُ

(٢١٩) شرح المفصل ، ج ٨ ص ١٥١ ، وينظر ، الكتاب ، ج ١ ص ١٠١ ، والمفصل ، ص ٢١٩ .

(٢٢٠) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ٩٥٥ .

هذا الإثبات في (هل) ، لو قُلْتَ ، (هل تخرج ؟) كان استفهاماً صريحاً ، ولم تكن عالماً بخروجه ، وإذا كان كذلك لم يَجْزُ أَنْ تقولَ ، (هل زيدٌ عندك أم عمرو ؟) بمعنى ، أيهما عندك ؟ ، كما قُلْتَ ، (أزيدٌ عندك أم عمرو ؟) « (٢٣١) » .

ويقول ابن يعيش ، « و (الهمزة) أعمُ تَصَرُّفاً في بابها من أختها ، وذلك إذا كانت يلزمها الاستفهام وتقعُ مواقعُ لا تقعُ أختها فيها ، ألا ترى أنك تقول ، (أزيدٌ عندك أم عمرو ؟) ، والمراد ، أيهما عندك ؟ ، ف (أم) ههنا مُعَادِلَةٌ لِهَمْزَةِ الاستفهام ، ولا تُعَادِلُ (أم) في هذا الموضع بغير (الهمزة) على ما سبق . ولا يُقال في هذا المعنى ، (هل زيدٌ عندك أم عمرو ؟) « (٢٣٢) » .

وذهب الاسترابادي الى أن (أم) المتصلة قد تقعُ على الشذوذ بعد (هل) في نحو (هل زيدٌ عندك أم عمرو ؟) ، فقال : « (المتصلة) تختصُّ بثلاثة أشياء ، (أحدها) ، تقدُّمُ (الهمزة) .. وربما يجيء (هل) قبل (المتصلة) على الشذوذ ، نحو (هل زيدٌ عندك أم عمرو ؟) . وإنما لزمتم (الهمزة) في الأغلب ، دون (هل) ، لِأَنَّ (أم) المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعاً ، وهي مع أداة الاستفهام التي قبلها بمعنى ، أي الشيءين ؟ « (٢٣٣) » .

وأجاز السيوطي أن تقع (أم) المتصلة بعد (هل) ، يقول في بيت الكميت بن معروف :

لَيْتَ شِغْرِي هَلْ تُمْ هَلْ آتَيْنَهُمْ أَمْ يَحْوُلُنْ دُونَ ذَاكَ حِمَامٌ ؟

« أم » في البيت مُنْقَطِعَةٌ لِأَنَّهَا مسبوقة بغير (الهمزة) ، ويجوز أن تكون مُتَّصِلَةٌ ، بمعنى : (أي الأمرين كائناً ؟) ، على سبيل التقدير ، لحصول العلم بكون أحدهما « (٢٣٤) » .

(٢٣١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٥٦ .

(٢٣٢) شرح المفصل ، ج ٨ ، ص ١٥١ ، وينظر : ص ٩٧ - ٩٨ ، والمقتضب ، ج ٢ ، ص ٢٨٩ ،

والمفصل ، ص ٣١٩ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ، ص ١٤ ، ٤١ ، والبرهان ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩ ،

والأشباه والنظائر ، ج ٢ ، ص ١٤١ ، ٢٥٨ ، ج ٤ ، ص ٧٢ - ٧٣ .

(٢٣٣) شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ .

(٢٣٤) شرح شواهد المفني ، ج ٢ ، ص ٧٧١ .

والصحيح في (أم) المتصلة أنها لا تقع إلا عديلة - (همزة) الاستفهام .
 وذلك لأنها عديلتها في طلب التصور . فالاستفهام بهما يكون بمعنى (أيهما)
 استفهاماً عن المفرد وطلباً لتعيينه . و (أم) المتصلة لا تقع بعد (هل) حتى ولو
 على الشذوذ . وذلك لأن وجودها يتناقض مع (هل) التي لا يكون الاستفهام بها
 إلا طلباً للتصديق . ولذلك لا يناسب (هل) إلا أن تقع بعدها (أم) المنقطعة .
 التي تفيد هي الأخرى طلب التصديق . فيكون الاستفهام بهما على كلامين
 مستقلين . وقد قال ابن هشام في (هل) : « ونظيرها في الاختصاص بطلب
 التصديق ، (أم) المنقطعة ، وعكسهما (أم) المتصلة » (٢٢٥) .

جاء في كتاب « بدائع الفوائد » قول ابن القيم في (أم) المتصلة : « وإنما
 جعلوها معادلة للهمزة دون (هل) و (متى) و (كيف) ، لأن (الهمزة) هي أم
 الباب ، والسؤال بها استفهام بسيط مطلق غير مقيد بوقت ولا حال ، والاستفهام
 بغيرها استفهام مركب مقيد إما بوقت ك (متى) ، وإما بمكان ك (أين) ، وإما
 بحال نحو (كيف) ، وإما بنسبة نحو ، (هل زيدٌ عندك ؟) ، ولهذا لا يقال :
 (كيف زيدٌ أم عمرو ؟) ولا (أين زيدٌ أم عمرو ؟) ولا (من زيدٌ أم عمرو ؟) .
 وأيضاً فلأن (الهمزة) و (أم) يصطحبان كثيراً » (٢٢٦) .

وهذا ما ذهب اليه البلاغيون ، فقد منعوا في (هل) أن تقع بعدها (أم)
 المتصلة ، يقول السكاكي في (هل) : « ولاختصاصه بالتصديق امتنع أن يقال ، (هل
 عندك عمرو أم بشر ؟) باتصال (أم) ، دون (أم عندك بشر ؟)
 بانقطاعها » (٢٢٧) ، قال السبكي في تعليل ذلك : « ولكون (هل) لا يُطلبُ بها إلا
 التصديق ، امتنع (هل زيدٌ قام أم عمرو ؟) ، لأن (أم) المتصلة إنما تُستعمل عند
 طلب التصور وإرادة التعيين بعد العلم بالنسبة ، والتصديق يُطلبُ النسبة ، فيلزم
 طلبها وكونها حاصلة وهما متنافيان .. قلت ، (أم) لا تقعُ بعد (هل) إلا
 منقطعةً ، لأنها لا يُطلبُ بها إلا التصديق ، ولا تكون (أم) معه إلا منقطعةً كما
 سبق ، ولأنه يشترط في اتصالها أن يكون قبلها استفهامٌ بالهمزة . قال ابن الصائغ ،
 ولا يجوز استعمال (أم) بعد (هل) إلا أن تُريدَ المنقطعة » (٢٢٨) .

(٢٢٥) مفني اللبيب ، ج ٢ ص ٢٤٩ .

(٢٢٦) بدائع الفوائد ، ج ١ ص ٢٠٢ ، وينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ١ ص ٢٠٢ .

(٢٢٧) مفتاح العلوم ، ص ١٤٨ ، وينظر : الايضاح ، ج ١ ص ١٢٢ .

(٢٢٨) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ ، وينظر : مختصر التفاتراني -

شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

ز - وقوعها بدلاً من أسماء الاستفهام :

إذا أُبدل من أسماء الاستفهام ، فلا يكون البدل إلا بهمزة الاستفهام ، كقولك : (كَمْ مَالُكَ أعشرون أم ثلاثون ؟) ، ولا يجوز أن تقول : (كَمْ مَالُكَ هَلْ عشرون أم ثلاثون ؟) (٢٣٩) .

ح - جواز حكاية الكلام معها :

الغرض من حكاية الكلام أن تَتَيَقَّنَ أَنَّ مَنْ تَسْأَلُ عَنْهُ هُوَ مَا ذَكَرَهُ الْمُتَحَدِّثُ بِعَيْنِهِ لَا غَيْرَهُ ، فتحكي العلامات الإعرابية للمستفهم عنه كما وردت في كلام المتحدِّث ، فالحكاية ذِكْرُ اللفظ المذكور بِعَيْنِهِ بلا زيادة أو نقصان ، ولَمَّا كانت الحكاية لدفع الاشتراك كانت بالأعلام أنسب (٢٤٠) .

ذكر سيبويه أَنَّ (الهمزة) تختص ، دون (هَلْ) ، بجواز حكاية الكلام معها ، فيُحذف معها بعضُ الجملة اعتماداً على ما سَبَقَ مِنْ ذِكْرِهِ فِي كَلَامٍ مُتَكَلِّمٍ آخَرَ ، نَحْوُ قَوْلِكَ مُسْتَثْبِتاً : (أَزِيدُ ؟) أَوْ (أَزِيدُ ؟) أَوْ (أَبْزِيدُ ؟) ، لَمَنْ قَالَ : (جَاءَنِي زَيْدٌ) أَوْ (رَأَيْتُ زَيْدًا) أَوْ (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) ، فتحكي الكلام فتُدْخِلُ (الهمزة) على بعض الجملة ، ولا يجوز مثْلُ ذَلِكَ فِي (هَلْ) ونحوها مِمَّا يُسْتَفْهَمُ بِهِ ، فلا تقول : (هَلْ زَيْدٌ ؟) أَوْ (هَلْ زَيْدٌ ؟) أَوْ (هَلْ بَزِيدٌ ؟) (٢٤١) .

وقد تحكي قول مُتَكَلِّمٍ ، لَا مُسْتَثْبِتاً ، وَلَكِنْ مُسْتَفْهَمًا مِنْهُ عَنْ شَخْصٍ ذَكَرَهُ فِي كَلَامِهِ ، وَعِنْدَ ذَلِكَ تَكُونُ حِكَايَةُ الْأَعْلَامِ بِ (مَنْ) دُونَ سَوَاهَا مِنْ أَسْمَاءِ الْاِسْتِفْهَامِ (٢٤٢) ، يَقُولُ الْمَبْرَدُ فِي عِلَّةِ (حِكَايَةِ الْكَلَامِ) بِ (مَنْ) : « .. وَنَظِيرُ ذَلِكَ (الْحِكَايَةُ) ، يَقُولُ الرَّجُلُ ، (رَأَيْتُ زَيْدًا) ، فَيَقُولُ : (مَنْ زَيْدٌ ؟) ، وَإِنَّمَا حَكَيْتُ قَوْلَهُ لِيَعْلَمَ أَنَّكَ إِنَّمَا تَسْتَفْهَمُهُ عَنِ الَّذِي ذَكَرَهُ بِعَيْنِهِ ، وَلَا تَسْأَلُهُ عَنِ (زَيْدٍ) غَيْرِهِ .

(٢٣٩) البيان في غريب اعراب القرآن ، ج ٢ ص ٢٢٥ ، وينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ٢ ص ٤٢٧ .

(٢٤٠) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٦١ - ٦٢ .

(٢٤١) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٨٢ - ٨٣ ، والمفصل ، ص ٢١٩ ، وشرح المفصل ، ج ٨ ص ١٥١ - ١٥٢ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٨٩ .

(٢٤٢) ينظر : الأشباه والنظائر ، ج ٢ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

والموضع موضع رفع ، لأنه ابتداء وخبر . فإن قلت : (وَمَنْ زَيْدٌ ؟) أو (فَمَنْ زَيْدٌ ؟) لم يكن إلا رفعاً ، لأنك عطفت على كلامه ، فاستغنيت عن (الحكاية) ، لأن العطف لا يكون مُستأنفاً « (١٣٣) .

و (حكاية الكلام) على اللغة الحجازية أقوى من الاستغناء عن الحكاية على اللغة التميمية ، يقول ابن جني في ذلك : « إن العرب قد تحمّل على ألفاظها لمعانيها حتى تُفسد الإعراب لصحة المعنى ، ألا ترى إلى أن أقوى اللغتين - وهي الحجازية - في الاستفهام عن الأعلام ، نحو قولهم فيمن قال (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) : (مَنْ زَيْدٌ ؟) ، فالجرُّ حكاية لجرّ المسئول عنه ، فهذا ممّا احتَمِلَ فيه إضعافُ الإعراب لِتقوية المعنى ، ألا ترى أنّه لو رَكِبَ اللغة التميمية طَلَباً لِإِصَابَةِ الإعراب فقال : (مَنْ زَيْدٌ ؟) لم يَضَحْ مِنْ ظاهر اللفظ أنّه إِنَّمَا يَسْأَلُ عَنْ (زَيْدٍ) هذا المذكور آنفاً ، ولم يُؤْمِنْ أَنْ يُظَنَّ بِهِ أنّه إِنَّمَا ارْتَجَلَ سَوْألاً عَنْ (زَيْدٍ) آخر مُستأنفاً « (١٣٤) .

وتُحكى النكرات بـ (مَنْ) أيضاً ، فتقول : (مَنْو ؟) في حكاية المرفوع في قول القائل : (جَاءَنِي رَجُلٌ) ، وتقول : (مَنْأ ؟) في حكاية المنصوب في قول القائل : (رَأَيْتُ رَجُلًا) ، وتقول : (مَنِي ؟) في حكاية المجرور في قول القائل : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ) . وقال ابنُ لبّ النحوي : إنّ (مَنْ) في هذه الأمثلة مبنية ، والعلامة التي لحقتها دليلُ الإعراب الذي في الاسم السابق ، وإنّ (مَنْ) مبتدأ ، وقد أغنت العلامة اللاحقة عن خبره وقامت مقامه ، ولذلك لا يُجمع بينها وبين الخبر ، فلا يقال : (مَنْو الرجل ؟) و (مَنْأ الرجل ؟) . ولكنّه ذهب إلى أنّ (مَنْ) في حكاية بعض العرب : (ضَرَبَ مَنْو مَنْأ ؟) ، سؤالاً عن (الضارب) وعن (المضروب) في قول القائل : (ضَرَبَ رَجُلٌ رَجُلًا) ، قد خرجت عن بنائها وعن الصدارة الواجبة لها ، وأنّ هذا نادرٌ في بابهِ « (١٣٥) .

(٢٢٢) الكامل ، ج ٢ ص ٢٧٢ ، وينظر : المحتسب ، ج ٢ ص ٢٠٨ - ٢١١ ، والأشباه والنظائر ، ج ٢ ص ٢٠٦ .

(٢٢٤) المحتسب ، ج ٢ ص ٢١١ .

(٢٢٥) ينظر : الأشباه والنظائر ، ج ٢ ص ٦٥ ، ٦٦ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٦١ - ٦٥ .

ط - استعمالها مع (أم) للتسوية :

ذكر الاسترابادي أَنَّ (الهمزة) تستعمل مطرداً مع (أم) للتسوية ، ولا تستعمل (هل) معها إلا شاذاً (٣٣) .

والصحيح أنه لا يستعمل للتسوية إلا (الهمزة) المعادلة بـ (أم) المتصلة ، لِأَجْلِ أَنْ يفيدا في التسوية معنى (أيهما) ، كما كانا يفيدان في الاستفهام هذا المعنى نفسه ، وذلك لِأَنَّك في التسوية تُخْبِرُ بَأَنَّ الأمرين عندك سواء ، كما أَنَّك في الاستفهام ، عند طلب التعيين ، تستخدم (الهمزة) المعادلة بـ (أم) المتصلة لِأَجْلِ الدلالة على أَنَّ الأمرين عندك سواء في طلب الفهم ، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله : « وَمِنْ هذا الباب قوله : (ما أَبَالِي أزيداً لقيت أم عمرًا) ، و (سواء عليّ أبشراً كلّمت أم زيداً) ، كما تقول : (ما أَبَالِي أيهما لقيت) . وإنّما جاز حرف الاستفهام هنا لِأَنَّك سَوَيْتَ الأمرين عليك ، كما استويا حين قلت : (أزيدُ عندك أم عمرو ؟) ..

وإنّما لزمّت (أم) هنا لِأَنَّك تريد معنى (أيهما) ، ألا ترى أَنَّك تقول : (ما أَبَالِي أيّ ذلك كان) ، و (سواء عليّ أيّ ذلك كان) ، فالمعنى واحد ، و (أيّ) هنا تحسّن وتجاوز كما جازت في المسألة « (٣٣٧) .

ي - إفادتها إثباتاً ما يُستفهم عنه

ذكر أبو حيان عن بعضهم أَنَّ (الهمزة) لا يُستفهم بها حتى يهجس في النفس إثباتاً ما يُستفهم عنه ، فإذا قلت : (أعندك زيدٌ ؟) ، فقد هجس في نفسك أنه عنده فأردت أَنَّ تَسْتَبْتَهُ . بخلاف (هل) فإنه لا يترجّح معها نفياً ولا إثباتاً ، فلا يكون المستفهم معها إلا فيما لا ظن له فيه البتة (٣٣٨) .

وابنُ جني يشير الى أَنَّ (هل) تشارك (الهمزة) في الاستفهام عن الأمر المُتَوَقَّع ، يقول : « إِنْ (قد) إنّما هي جوابٌ وقوعِ أمرٍ كان مُتَوَقَّعاً ، يقولُ القائلُ :

(٢٣٦) ينظر : شرح الكافية ، ج٢ ص ٢٨٩ .

(٢٣٧) الكتاب ، ج٢ ص ١٧٠ - ١٧١ ، وينظر : المقتضب ، ج٢ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٢٣٨) ينظر : البرهان ، ج٢ ص ٢٤٧ ، ج٤ ص ٤٣٣ ، واللائقان ، ج١ ص ١٤٦ ، ومعتزك

الاقتران ، ج١ ص ٥٧٢ .

(انظره أقامَ زيدٌ ؟) و (هلَ قامَ زيدٌ ؟) و (أرجو ألا يتأخَّرَ زيدٌ) ، فيقولُ
المُجيبُ ، (قد قامَ) أي ، قد وَقَعَ ما كانَ مُتَوَقَّعاً « (٢٣٩) .

ك - دخولها على جملة الشرط

ذكر الزركشي أَنَّ (الهمزة) تختص ، دون (هل) ، بالدخول على جملة
الشرط ، فتقول ، (أإن أكرمْتُكَ تُكرِّمُنِي ؟) . ولا تقول ، (هل إن أكرمْتُكَ
تكرِّمُنِي ؟) (٢٤٠)

وقد قال ابن فارس بأنَّ مِنْ دَقِيقِ بابِ الاستفهام أن يَدْخُلَ في الشرط ، وهو في
الحقيقة للجزاء ، فقولك (أإن أكرمْتُكَ تُكرِّمُنِي ؟) معناه ، أَتُكرِّمُنِي إنْ أكرمْتُكَ ؟ ،
وقوله تعالى « أَفإن ماتَ أو قُتِلَ انقلبتم على أعقابِكُمْ ؟ » (٢٤١) تأويله ، أَفتنقلبونَ على
أعقابكم إنْ ماتَ ؟ (٢٤٢) .

وإذا دخلت (همزة) الاستفهام على أداة الشرط ، يجعل سببويه الجواب لِأداة
الشرط ، فيجزمه إن كان مضارعاً ، كما في قولك ، (أإن تأتيني آتِك ؟) ، وتكون
همزة الاستفهام داخلة على جملتي الشرط والجزاء ، وذلك لِأَنَّكَ أدخَلْتَ (الهمزة)
على كلام قد عملَ بعضُهُ في بعض فَلَمْ تُغَيِّرْهُ ، و (الهمزة) لا تُغَيِّرُ الكلامَ عن حاله .
وأما يونس فيجعل الجواب لهمزة الاستفهام ، لِذلك إنْ كان الجواب مضارعاً فإنه
يرفعه لِأنَّهُ جواب الاستفهام ، فيقول ، (أإن تأتيني آتِك ؟) ، ويكون جواب الشرط
محذوفاً (٢٤٣) . ووصف سببويه هذا الاستعمال الذي أجازه يونس بقوله : « وهذا قبيحٌ
يُكرِّهه في الجزاء وإن كان في الاستفهام » . (٢٤٤)

ويرى الدكتور المخزومي أَنَّهُ لا يُستفهم بـ (هل) عن جملة الشرط ، لِأنَّ الجملة
الشرطية تدل على أَنَّ هناك شيئاً مُعلَّقاً وجودُهُ على وجود شيءٍ آخر ، والمعلَّق عليه لا يُشير إلى

(٢٣٩) المحتسب ، ج٢ ص ٢٩٧ .

(٢٤٠) ينظر : البرهان ، ج٢ ص ٢٤٩ ، والاتقان ، ج١ ص ١٤٦ .

(٢٤١) سورة آل عمران ، الآية ١٤٤ .

(٢٤٢) ينظر : الصاحبي ، ص ١٥٤ .

(٢٤٣) ينظر : الكتاب ، ج٢ ص ٨٢ - ٨٢ .

(٢٤٤) الكتاب ، ج٢ ص ٨٢ ، وينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج٢ ص ٢٥٤ - ٢٥٨ .

تحقيقه ولا الى عدم تحقيقه ، فطرفا التصور محتملان جميعا ، ولهذا لا مجال للاستفهام
بـ (هل) التي هي مختصة بالاستفهام عن تحقق النسبة (٢٤٥) .

ل - دخولها على الجملة المؤكدة بـ (إِنَّ)

ذكر السيوطي أَنَّ (الهمزة) تختص ، دون (هل) ، بالدخول على (إِنَّ) (٢٤٦)
نحو : « إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ ؟ » (٢٤٧) ، و « أَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ
النِّسَاءِ ؟ » (٢٤٨) ، و « إِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ ؟ » (٢٤٩) ، و « أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ
الْأَرْضَ ؟ » (٢٥٠) .

وهذا يُؤَيِّدُ القولَ بَأَنَّ (الهمزة) تُفِيدُ اثباتَ مَا يُسْتَفْهَمُ عَنْهُ ، فَلَا يُسْتَفْهَمُ بِهَا
حَتَّى يَهْجَسَ فِي النَّفْسِ إِثْبَاتُ مَا يُسْتَفْهَمُ عَنْهُ .

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أَنَّهُ لَا يُسْتَفْهَمُ بـ (هَلْ) عن جملةٍ مُصَدَّرَةٍ
بـ (إِنَّ) في التوكيد ، لِأَنَّ (هل) لطلب التصديق ، في حين أَنَّ وجودَ (إِنَّ) في
الكلام يدل على إرادة توكيد ما بعدها ، ومعنى هذا أَنَّ مضمون ما بعدها مَفْرُوعٌ مِنْ
تَحَقُّقِهِ ، فإِذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا واقِعًا ، وَمُوكَّدًا ، فلا سَبِيلَ للاستفهامِ عَنْهُ
بـ (هل) (٢٥١) .

م - استعمالها مع حرف الإنكار :

وحرفُ الإنكارِ زيادةٌ تَلْحَقُ آخِرَ الاسمِ المذكورِ في الاستفهام بالهمزة خاصةً ، إِذَا قُصِدَ
إنكارُ اعتقادِ السامعِ كونَ المذكورِ على ما ذُكِرَ ، أو إنكارُ كونه بخلاف ما ذُكِرَ ، كما
تقول مثلا : (جَاءَنِي زَيْدٌ) ، فيقول من يقصدُ تكذيبك وَأَنَّ زَيْدًا لَا يَأْتِيكَ :

(٢٤٥) ينظر : في النحو العربي - نقد وتوجيه ، ص ٢٦٧ .

(٢٤٦) ينظر : مع الهوامع ، ج ٢ ص ٦٩ .

(٢٤٧) سورة يوسف ، الآية ٩٠ .

(٢٤٨) سورة الأعراف ، الآية ٨١ .

(٢٤٩) سورة الصافات ، الآية ٥٢ .

(٢٥٠) سورة فصلت ، الآية ٩ .

(٢٥١) ينظر : في النحو العربي - نقد وتوجيه ، ص ٢٦٧ .

(أزدينيه ؟) أي ، كيف يجيئك ؟ ، فهذه العلامة يَبَيِّنُ أَنَّهُ لَا يَعْتَقِدُ أَنَّهُ أَتَاكَ .
ويقولُ ذَلِكَ أَيْضاً مَنْ لَا يَشْكُ أَنَّ زَيْداً جَاءَكَ ، وَيُنْكِرُ أَنْ لَا يَجِيئَكَ ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : مَنْ
يَشْكُ فِي هَذَا وَكَيْفَ لَا يَجِيئَكَ ؟ . وَإِنَّمَا تَلْحَقُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ بِشَرطِ : الْوَقْفِ ،
وَالْإِنْكَارِ بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ ، بِلَا فَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْاسْمِ الْمَذْكُورِ (٢٥٢) .

ن - وقوعها عوضاً من (واو) القسم

ذكر النحاة أَنَّ (الهمزة) تختص من بين أدوات الاستفهام بوقوعها عوضاً من
(الواو) في القسم ، فيجرون بها لنيابتها عنها ، يقول ابن جنى في قراءة « وَلَا نَنْكُتُمْ
شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ » (٢٥٣) ، « وَأما « اللَّهُ » - بالمد - فعلى أَنَّ (همزة)
الاستفهام صارت عوضاً من حرف القسم ، الْأَتْرَاكُ لَا تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فَيَقُولُ : (أَوَاللَّهِ
لَأَفْعَلَنَّ) » (٢٥٤) .

إِنَّ وَقُوعَ (همزة) الاستفهام عوضاً من (واو) القسم لَا يُفْقِدُهَا دَلَالَتُهَا عَلَى مَعْنَى
الاستفهام ، يقول الجرجاني : « قَوْلُهُم (اللَّهُ لَتَفْعَلَنَّ ؟) جَعَلُوا (همزة) الاستفهام
عِوَضاً مِنْ (واو) الْقَسَمِ ، بِدَلَالَةِ أَنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ : (أَوَاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ) فَيَجْمَعُ بَيْنَ
(الواو) وَ (الهمزة) ، فَقَدْ جُعِلَ (الهمزة) هُنَا عِوَضاً مِنْ (الواو) الْقَسَمِيَّةِ مَعَ
إِفَادَتِهَا الْمَعْنَى الْمَوْضُوعَةَ هِيَ لَهُ ، أَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ » (٢٥٥) .

وقد يُحذف حرفُ الْقَسَمِ وَلَا يُعَوِّضُ مِنْهُ (همزة) الاستفهام ، وَإِنَّمَا يُعَوِّضُ مِنْهُ
قُطْعَ هَمْزَةِ الْمَوْصِلِ ، يَقُولُ ابْنُ جَنِي : « وَأما (اللَّهُ) - مقصورة بالجر - فحكاها
سيبويه : أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَحذف حَرْفَ الْقَسَمِ وَلَا يُعَوِّضُ مِنْهُ (همزة) الاستفهام ،
فَيَقُولُ : (اللَّهُ لَقَدْ كَانَ كَذَا؟) ، قَالَ : وَذَلِكَ لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ » (٢٥٦) .

ويرى ابن جنى أَنَّ جَعَلَ (همزة) الاستفهام عوضاً من (واو) القسم يُفِيدُ
التَّهْيِيبَ ، يَقُولُ فِي قِرَاءَةِ « وَلَا نَنْكُتُمْ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ؟ » : « وَيُوكِّدُ عِنْدَكَ
شَدَّةَ الْإِهْتِمَامِ بِهَذَا الْقَسَمِ لِمَا فِيهِ ، مَجِيئُهُ وَحَرْفُ الْاسْتِفْهَامِ قَبْلَهُ ، فَكَأَنَّهُ - وَاللَّهِ

(٢٥٢) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٤٠٩ - ٤١١ ، وينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٨٢ - ٨٣ .

(٢٥٣) سورة المائدة ، الآية ١٠٩ .

(٢٥٤) المحتسب ، ج ١ ص ٢٢١ .

(٢٥٥) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ٢ ص ٧٥٩ ، وينظر : ص ٨٣٧ .

(٢٥٦) المحتسب ، ج ١ ص ٢٢١ ، وينظر : الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ .

أعلم - قال : أَنْقَسِمَ بِاللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ، ففي هذا تَهَيَّبَ مِنْهُمْ لِلْمَوْضِعِ ، وَتَكَمَّكَ عَنْ الْقَسَمِ عَلَيْهِ بِاسْتِحْقَاقِهِ الظُّلْمَ عَنْهُ ، كَأَنَّهُ يَرِيدُ الْقَسَمَ بِاللَّهِ عَلَيْهِ كَمَا أَقْسَمَ فِي الْآخَرَى بِلَا اسْتِفْهَامٍ ، ثُمَّ إِنَّهُ هَابَ ذَلِكَ فَأَخَذَ يُشَاوِرُ فِي ذَلِكَ كَالْقَائِلِ : أَوْقُدْ عَلَى هَذِهِ الْيَمِينِ يَا فُلَانُ أَمْ أَتَوَقَّفُ عَنْهَا إِعْظَامًا لَهَا وَلَا تَرْكَابَ مَا أَقْسِمُ عَلَيْهِ بِهَا ؟ « (٢٥٧) .

٢ - (هَلْ)

وهي أداة مختصة بطلب (التصديق) ، فلا يُسْتَفْهَمُ بِهَا إِلَّا عَنْ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ ، أَيْ عَنْ الْإِسْنَادِ الَّذِي فِيهَا ، وَلِذَلِكَ لَا يَكُونُ جَوَابُهَا إِلَّا (نَعَمْ) أَوْ (لَا) . وَيُسْتَفْهَمُ بِهَا عَلَى السَّوَاءِ عَنْ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ نَحْوَ (هَلْ قَامَ زَيْدٌ ؟) ، وَعَنْ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ نَحْوَ (هَلْ عَمِرُو قَاعِدٌ ؟) ، إِذَا كَانَ الْمَطْلُوبُ حَصُولَ التَّصْدِيقِ بَثْبُوتِ الْقِيَامِ لِلزَّمْدِ وَالْقَعْدِ لَعَمْرُو (٢٥٨) .

أَقْسَامُ (هَلْ)

ذهب البلاغيون إلى أَنَّ (هَلْ) قَسْمَانِ : (بَسِيطَةٌ) وَ (مُرَكَّبَةٌ) فَقَالَ الْخَطِيبُ الْقَزْوِينِي فِيهَا : « وَهِيَ قَسْمَانِ : (بَسِيطَةٌ) : وَهِيَ الَّتِي يُطْلَبُ بِهَا وَجُودُ الشَّيْءِ ، كَقَوْلِنَا : (هَلْ الْحَرَكَةُ مَوْجُودَةٌ ؟) . وَ (مُرَكَّبَةٌ) : وَهِيَ الَّتِي يُطْلَبُ بِهَا وَجُودُ شَيْءٍ لَشَيْءٍ ، كَقَوْلِنَا : (هَلْ الْحَرَكَةُ دَائِمَةٌ) » (٢٥٩) .

وَقَدْ عُدُّوا (هَلْ) فِي (هَلْ الْحَرَكَةُ مَوْجُودَةٌ ؟) بَسِيطَةً ، وَذَلِكَ لِبَسَاطَةِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ فِيهَا ، فَهِيَ سَأَلٌ عَنْ وَجُودِ الشَّيْءِ نَفْسَهُ أَوْ عَدَمِ وَجُودِهِ ، فَالْمَعْتَبَرُ فِيهِ (وَجُودُ الْحَرَكَةِ) فَقَطْ . وَعُدُّوا (هَلْ) فِي (هَلْ الْحَرَكَةُ دَائِمَةٌ ؟) مُرَكَّبَةً ، وَذَلِكَ لِتَرْكِيبِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ فِيهَا ، فَهِيَ سَأَلٌ عَنْ وَجُودِ الشَّيْءِ نَفْسَهُ لَشَيْءٍ آخَرَ أَوْ عَدَمِ وَجُودِهِ ، فَالْمَعْتَبَرُ فِيهِ (وَجُودُ الْحَرَكَةِ وَدَوَامُهَا) (٢٦٠) .

(٢٥٩) الْمُعْتَسَب ، ج ١ ص ٢٢٢ .

(٢٥٨) يَنْظُرُ : مَعَانِي الْحُرُوفِ ، ص ١٠٢ ، وَالْجَنَى الدَّانِي ، ص ٢٠ ، ٢٤١ ، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ ج ١ ص ٢٢١ .

(٢٥٩) الْإِيضَاح ، ج ١ ص ١٣٢ .

(٢٦٠) يَنْظُرُ : مُخْتَصَرُ التَّفْتَازَانِي - شُرُوحُ التَّلْخِيسِ ، ج ٢ ص ٢٧١ - ٢٧٢ ، وَمَوَاهِبُ الْفَتْاح - شُرُوحُ التَّلْخِيسِ ، ج ٢ ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

وواضح أنَّ البساطة والتركيب هما في المسئول عنه ، وليسا في (هل) كما زعم الخطيب القزويني ، وهذا مأثبة عليه السبكي بقوله : « البساطة والتركيب ليسا في (هل) ، بل في متعلقها » (٢٣١) .

حقيقة كونها بمعنى (قد)

لقد كان واضحا من كلام سيبويه أنَّ (هل) عنده ليست أداة أصلية في الاستفهام ، وإنما هي بمنزلة (قد) ، وأنَّ الاستفهام فيها مُستفاد من (همزة) مُقدَّرة معها ، فهو يقول : « وتقول : (أمْ هَلْ) ، فإنَّما هي بمنزلة (قد) ، ولكنَّهم تركوا (الألف) استغناءً ، إذ كان هذا الكلام لا يقع إلَّا في الاستفهام » (٢٣٢) . ويقول أيضا : « وكذلك (هَلْ) إنّما تكون بمنزلة (قد) ، ولكنَّهم تركوا (الألف) إذ كانت (هل) لاتقع إلَّا في الاستفهام » (٢٣٣) .

ولكنَّه في موضع ثالث يكتفي في (هل) بالقول : « (هل) : وهي للاستفهام » (٢٣٤) .

وأغلبُ الظنِّ - فيما أرى - أنَّ سيبويه لم يكن يقصد بقوله « وكذلك (هل) إنّما تكون بمنزلة (قد) » ، أن تكون (هل) في أصلها بمعنى (قد) ، وإنَّما أراد أنَّه : إذا اجتمع في الكلام اسمٌ وفعل ، فتكون (هل) بمنزلة (قد) في اختصاصها بالدخول على الفعل ، وفي قُبْح الدخول على الاسم .

وقد يكون هذا واضحا في قول سيبويه : « وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلَّا الفعل ، إلَّا أنَّهم قد توسعوا فيها فابتدعوا بعدها الأسماء ، والأصل غير ذلك ، ألا ترى أنَّهم يقولون : (هَلْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؟) و (هل زَيْدٌ في الدار ؟) و (كيفَ زَيْدٌ أَخِذٌ ؟) . فإن قلت : (هل زَيْدٌ رَأَيْتَ ؟) و (هل زَيْدٌ ذَهَبَ ؟) ، قُبْحٌ ولم يَجْزِ إلَّا في الشعر ، لِأَنَّهُ لَمَّا اجتمع الاسمُ والفعل حَمَلُوهُ على الأصل . فإن اضطرَّ شاعرٌ فَقَدَّم الاسمَ نصب ، كما كُنْتَ فاعلاً ذلك بـ (قد) ونحوها ، وهو في هذه أحسن ، لِأَنَّهُ يُبْتَدَأُ بعدها الأسماء » . (٢٣٥)

(٢٦١) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٧١ .

(٢٦٢) الكتاب ، ج ١ ص ١٠٠ .

(٢٦٣) الكتاب ، ج ٢ ص ١٨٩ ، وينظر : البحر المحيط ، ج ٢ ص ٢٧٩ .

(٢٦٤) الكتاب ، ج ٤ ص ٢٢٠ .

(٢٦٥) الكتاب ، ج ١ ص ٩٨ - ٩٩ .

ولعلَّ هذا يُفسَّرُ قولُ أبي حيان ، الذي أوردَهُ السيوطي في قوله : « إِنَّ (هَل) إذا كان في حَيِّزِها فعل ، وجب ايلأوها إِيَّاه ، فلا يُقال (هَلْ زيدٌ قامَ ؟) إلَّا في ضرورة .. قال أبو حيان : ويمتنع حينئذ أن تكون مبتدأ وخبرا ، بل يجب حمله على إضمار فعل ، قال : وسبب ذلك أنَّ (هَل) في الجملة الفعلية مثل (قد) ، فكما أنَّ (قد) لاتليها الجملة الابتدائية فكذلك (هَل) ، بخلاف (الهمزة) فتدخل على اسم بعده فعل اختيارا ، نحو « أَبْشَرًا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ ؟ » (٢٦٦) ، وتقول ، (أَرِيدُ قامَ ؟) على الابتداء والخبر ، لِأَنَّهَا أُمُّ أَدْوَاتِ الاستفهام فَاتَّسَعَ فِيهَا (٢٦٧) .

ولكنَّ بعض النحاة فهموا قول سيبويه « وكذلك (هَل) إِنَّمَا تكون بمنزلة (قد) » ، على أنَّ (هَل) في أصلها بمعنى (قد) . فالزمخشري يقول ، « وعند سيبويه أنَّ (هَل) بمعنى (قد) ، إلَّا أَنَّهُمْ تركوا (الألف) قبلها لِأَنَّهَا لاتقع إلَّا في الاستفهام ، وقد جاء دخولها عليها في قوله : (٢٦٨)

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهْلُ رَأُونَا بَسْفَحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ (٢٦٩) .

وهو يرى أنَّ (هَل) لا تُفيد معنى (قَدْ) إلَّا في سياق الاستفهام ، يقول في قوله تعالى « قُلْ إِنِّي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ » (٢٧٠) « و » « إِيْ » بمعنى : (نَعَمْ) في الْقَسَمِ خَاصَّةً ، كما كان (هَل) بمعنى (قَدْ) في الاستفهام خَاصَّةً (٢٧١) ، ويقول في قوله تعالى « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً » (٢٧٢) ، « هَلْ » بمعنى : (قَدْ) في الاستفهام خَاصَّةً ، والأصل : (أَهْل) ، بدليل قوله :

* أَهْلُ رَأُونَا بَسْفَحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ ؟ * (٢٧٣)
فالمعنى : (أَقْدَ أَتَى ؟) على التقرير والتقريب جميعاً ، أي : أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ .

(٢٦٦) سورة القمر ، الآية ٢٤ .

(٢٦٧) همع الهوامع ، ج٢ ص ٧٧ .

(٢٦٨) ينظر ، ص ٢٢٢ من هذا البحث .

(٢٦٩) المفصل ، ص ٢١٩ .

(٢٧٠) سورة يونس ، الآية ٥٢ .

(٢٧١) الكشف ، ج٢ ص ٢٤١ .

(٢٧٢) سورة الانسان ، الآية ١ .

(٢٧٣) الكشف ، ج٤ ص ١٩٤ .

وقال ابنُ يعيش في تفسير كلام سيويه : « كَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ أَصَلَ (هَلْ) أَنْ تكون بمعنى (قد) ، والاستفهام فيها بتقدير (ألف) الاستفهام » (٢٧٤) .

أما الاسترابادي فقد جزم بأنَّ أصل (هل) أن تكون معنى (قد) ، «إن (الهمزة) تدخل على كل اسمية ، سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً . بخلاف (هل) فإنَّها لا تدخل على اسمية خبرها فعل ، نحو : (هَلْ زَيْدٌ قَامَ ؟) ، إلا على شذوذ ، وذلك لِأَنَّ أَصْلَهَا أَنْ تَكُونَ بمعنى (قد) ، فقليل : (أَهْلٌ) .. وكثر استعمالها كذلك ، ثم حُذِفَت (الهمزة) لكثرة الاستعمال ، استغناءً بها عنها وإقامةً لها مقامها ، وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى : « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ » أي : قد أتى . فلما كان أصلها (قد) وهي من لوازم الأفعال ، ثم تَطَقَّطَتْ على (الهمزة) ، فإن رَأَتْ فعلاً في حَيْزِهَا تذكرت عهوداً بالحمى ، وَحَنَّتْ إلى الإلف المألوف وعانقته ، وإن لم تره في حيزها تسَلَّتْ عنه ذاهلة » (٢٧٥) . ولذلك يعدُّ الاسترابادي (هَلْ) دخيلةً في معنى الاستفهام فيقول : « أما (هل) فإنها دخيلة في معنى الاستفهام لِأَنَّ أَصْلَهَا (قد) » (٢٧٦) .

وعلى خلاف ذلك قال نحاة آخرون بأنَّ (هل) في أصلها للاستفهام ، وأنها قد تخرج عن حدِّ الاستفهام ، فتكون بمعنى (قد) في إفادة التحقيق أو التوكيد ، نحو قوله تعالى « هل أتى على الإنسان ؟ » ، وأولُ هؤلاء المبرِّد الذي يقول : « ومنها (هل) ، وهي للاستفهام ، نحو قولك (هل جاء زيد ؟) ، وتكون بمنزلة (قد) في قوله عزوجل « هل أتى على الإنسان حين من الدهر » لِأَنَّهَا تخرج عن حدِّ الاستفهام » (٢٧٧) ، ويقول أيضاً : « و (هل) تخرج من حدِّ المسألة فتصير بمنزلة (قد) نحو قوله عزوجل « هل أتى على الإنسان حين من الدهر ؟ » . » (٢٧٨) . وقد أوضح أبو بكر الأنباري ذلك غاية الإيضاح حين قال في (هل) : « وتكون استفهما عن ما يجله الإنسان ولا يعلمه ، فيقول : (هل قام عبدالله ؟) ملتصا

(٢٧٤) شرح المفصل ، ج ٨ ص ١٥٢ .

(٢٧٥) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٨٨ ، وينظر : تسهيل الفوائد ، ص ٢٤٢ ، والجنى الداني ،

ص ٢١٨ - ٢١٩ .

(٢٧٦) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٧٢ .

(٢٧٧) المقتضب ، ج ١ ص ٤٢ - ٤٤ ، وينظر : ج ٢ ص ٢٨٩ .

(٢٧٨) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٢٨٩ .

للعلم وزوال الشك . وتكون (هل) بمعنى (قد) في حال العلم واليقين وذُهاب الشك . فَأَمَّا كونها على معنى الاستفهام فلا يُحتاج فيه الى شاهد ، وأَمَّا كونها على معنى (قد) فشاهده قولُ الله عزَّوجلَّ « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ؟ » . قال جماعة من أهل العلم : معناه ، قد أتى على الإنسان « (٢٧٩) » .

وذهب السيرافي الى أن (هل) للاستفهام بطريق الأصل ، وهو يرى أن الذي حمل سيبويه على القول بأنها بمنزلة (قد) ، هو أنها قد مُنعت بعض ما يجوز في (همزة) الاستفهام : « قال السيرافي : وَأَمَّا (هَلْ) فَإِنَّهَا حُرِفَ دَخَلَتْ لِاسْتِقْبَالِ الاستفهام ، ومُنعت بعض ما يجوز في (الألف) ، وهو اقتطاعها بعض الجملة وجواز التعديل والمساواة بها ، فَلَمَّا دَخَلَتْ مَانَعَةَ لَشَيْءٍ وَمَجِيزَةً لَشَيْءٍ صَارَتْ كَأَنَّهَا لَيْسَتْ لِلِاسْتِفْهَامِ الْمُطْلَقِ ، فقال لذلك سيبويه : إِنَّهَا بِمَعْنَى (قد) . والذي يُؤَيِّدُ أَنَّهَا لِلِاسْتِفْهَامِ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الاستفهام ، إِذْ مِنَ الْمَحَالِ اجْتِمَاعُ حَرَفَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ » (٢٨٠) .

بل أَنَّا نجد ابنَ جني يذهب الى أن (هل) في قوله تعالى « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ » باقية على بابها من الاستفهام ، وَأَنَّهَا تُفِيدُ فِي الْآيَةِ مَعْنَى التقرير . يقول ابن جني في « باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ، ما لم يَدْغُ دَاعٍ إِلَى التَّرْكِ وَالتَّحْوِيلِ » : « فَأَمَّا (هَلْ) فَقَدْ أُخْرِجَتْ عَنْ بَابِهَا إِلَى مَعْنَى (قد) ، نحو قول الله سبحانه « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ » (٢٨١) ، قالوا ، معناه قد أتى عليه ذلك .

وقد يمكن عندي أن تكون مُبَقَّاة في هذا الموضع على بابها من الاستفهام ، فكَأَنَّهُ قَالَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : (هل أتى على الإنسان هذا ؟) ، فَلَا بُدَّ فِي جَوَابِهِ مِنْ (نَعَمْ) مَلْفُوظًا بِهَا أَوْ مُقَدَّرَةً ، أَيْ : فَكَمَا أَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَحْتَقِرَ نَفْسَهُ وَلَا يَبْأَى (٢٨٢) بِمَا فَتَحَ لَهُ . وهذا بقولك لِمَنْ تُرِيدُ الْاِحْتِجَاجَ عَلَيْهِ ، (بِاللَّهِ هَلْ سَأَلْتَنِي فَأَعْطَيْتَكَ أَمْ هَلْ زَرْتَنِي فَأَكْرَمْتَكَ ؟) أَيْ : فَكَمَا أَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَيَجِبُ أَنْ تَعْرِفَ حَقِّي عَلَيْكَ وَاحْسَانِي إِلَيْكَ . وَيُؤَكِّدُ هَذَا عِنْدَكَ قَوْلُهُ تَعَالَى « إِنَّا خَلَقْنَا

(٢٧٩) (الاضداد في اللغة ، ص ١٦٥ ، وينظر ، تأويل مشكل القرآن ، ص ٥٢٨ .

(٢٨٠) (شرح المفصل ، ج ٨ ص ١٥٢ ، وينظر : الجنى الداني ، ص ٣١٨ - ٣١٩ .

(٢٨١) (سورة الانسان ، الآية ١ .

(٢٨٢) (يفتخر

الإنسانَ من نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا . إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ « (٢٨٢) أفلا تراه - عز اسمه - كيف عدّد عليه أياديهِ وألطفاه له ... ومثله خروج (الهمزة) من الاستفهام الى التقرير « (٢٨٤)

وكون (هل) في قوله تعالى « هل أتى على الإنسان حين من الدهر ؟ » للاستفهام الذي معناه التقرير ، قد قالت به جماعة من المفسرين ، ومن هؤلاء الفراء الذي يقول : « معناه : قد أتى على الإنسان حين من الدهر . و (هل) قد تكون جحدا ، وتكون خبرا . فهذا من الخبر ، لأنك قد تقول : (فهل وعظتك ؟) ، (فهل أعطيتك ؟) تقرّره بأنك قد أعطيته ووعظته « (٢٨٥) ، ويقول القيسي : « قيل : « هل » بمعنى : (قد) . والأحسن أن تكون « هل » على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير ، وانما هو تقرير لمن أنكر البعث ، فلا بُدَّ أن يقول : (نعم ، قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه) « (٢٨٦) .

وقد أنكر أبو حيان أن تكون (هل) في الآية بمعنى (قد) ، قال السيوطي : « وأنكره قوم آخرهم أبو حيان ، وقال : لم يقم على ذلك دليل واضح ، وأنما هو شيء قاله المفسرون في الآية ، وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب ، ولا يرجع اليهم في مثل هذا ، وانما يرجع في ذلك الى أئمة النحو واللغة لا الى المفسرين « (٢٨٧) . وقال أبو حيان في تفسير الآية : « (هل) : حرف استفهام ، فإن دخلت على الجملة الاسمية لم يكن تأويله بـ (قد) ، لأن (قد) من خواص الأفعال ، فإن دخلت على الفعل فالأكثر أن تأتي للاستفهام المحض . وقال ابن عباس وقتادة : هي هنا بمعنى (قد) « (٢٨٨) ورفض قول ابن مالك بأن (هل) تتعين لمعنى (قد) اذا قرنت بالهمزة ، كما في قول الشاعر (٢٨٩) :

(٢٨٢) سورة الانسان : الآية ٢ - ٢ .

(٢٨٤) الفصائل ، ج ٢ ص ٤٦٢ - ٤٦٥ ، وينظر : الصاحبي ، ص ١٥٢ - ١٥٤ .

(٢٨٥) معاني القرآن ، ج ٢ ص ٢١٢ .

(٢٨٦) مشکل اعراب القرآن ، ج ٢ ص ٤٣٤ ، وينظر : الكشاف ، ج ٤ ص ١٩٤ ، ومفني اللبيب ،

ج ٢ ص ٢٥٢ .

(٢٨٧) همع الهوامع ، ج ٢ ص ٧٧ .

(٢٨٨) البحر المحيط ، ج ٨ ص ٣٩٢ ، وينظر : ص ٤٥٢ ، ٤٦٢ ، ج ٦ ص ٢٩٩ ، ودراسات لاسلوب

القران الكريم ، ج ٢ ص ٤٩٤ - ٤٩٧ .

(٢٨٩) ينظر ، ص ٣٢٢ من هذا البحث .

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا أَهْلُ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ

جاء في « همع الهوامع » : « وقال ابن مالك : تَتَعَيَّنُ له اذا قُرِئَتْ بالهمزة كالبيت السابق (٢٩٠) . قال أبو حيان : وَلَا دَلَالَةَ فِي ذَلِكَ عَلَى التَّعْيِينِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ كَثْرَةً تُوجِبُ الْقِيَاسَ ، إِنَّمَا جَاءَ مِنْهُ هَذَا الْبَيْتُ أَوْ بَيْتٌ آخَرُ إِنْ كَانَ جَاءَ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مِمَّا دَخَلَ فِيهِ أَدَاةُ الِاسْتِفْهَامِ عَلَى مِثْلِهَا عَلَى سَبِيلِ التَّوَكِيدِ .. وَإِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ لَمْ تَتَعَيَّنْ مُرَادِفَةُ (قَدْ) » (٢٩١) .

وكان من رأى ابن هشام أَنَّ (هَلْ) لَا تَأْتِي بِمَعْنَى (قَدْ) أَصْلًا ، يَقُولُ : « وَقَدْ عَكَسَ قَوْمٌ مَا قَالَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ ، فزَعَمُوا أَنَّ (هَلْ) لَا تَأْتِي بِمَعْنَى (قَدْ) أَصْلًا . وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ عِنْدِي ، إِذْ لَا مُتَمَسِّكَ لِمَنْ أَثَبَتَ ذَلِكَ إِلَّا أَحَدُ ثَلَاثَةِ أُمُورَ : (أَحَدُهَا) : تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ الِاسْتِفْهَامَ فِي الْآيَةِ لِلتَّقْرِيرِ ، وَلَيْسَ بِاسْتِفْهَامٍ حَقِيقِيٍّ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ .. وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا تَكُونُ (هَلْ) لِلِاسْتِفْهَامِ التَّقْرِيرِيِّ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ خِصَائِصِ (الْهَمْزَةِ) ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ ..

(والدليل الثاني) : قَوْلُ سِيبَوِيهِ الَّذِي شَافَهُ الْعَرَبُ وَفَهُمَ مَقَاصِدَهُمْ . وَقَدْ مَضَى أَنَّ سِيبَوِيهِ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ .

(والثالث) : دُخُولُ (الْهَمْزَةِ) عَلَيْهَا فِي الْبَيْتِ ، وَالْحَرْفُ لَا يَدْخُلُ عَلَى مِثْلِهِ فِي الْمَعْنَى . وَقَدْ رَأَيْتُ عَنِ السِّيرَافِيِّ أَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ : « أُمُّ هَلْ » ، وَ (أُمُّ) هَذِهِ مُنْقَطِعَةٌ بِمَعْنَى : (بَلْ) ، فَلَا دَلِيلَ . وَبِتَقْدِيرِ ثُبُوتِ تِلْكَ الرِّوَايَةِ فَالْبَيْتُ شَاذٌّ ، فَيُمْكِنُ تَخْرِيجُهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ الْجَمْعِ بَيْنَ حَرْفَيْنِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ عَلَى سَبِيلِ التَّوَكِيدِ » (٢٩٢) .

أما البلاغيون فقد ذهب السكاكي منهم إلى أَنَّ (هَلْ) لِلِاسْتِفْهَامِ كَالْهَمْزَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ أَقْلَ تَصَرُّفًا مِنْهَا ، وَلَكِنْ كَلَامُهُ يُشْعِرُ بِالْمُوَافَقَةِ عَلَى أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى (قَدْ) ، وَأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ فِيهَا مُسْتَفَادٌ مِنْ (هَمْزَةٍ) مُقَدَّرَةٍ مَعَهَا ، يَقُولُ : « (هَلْ) : لِلِاسْتِفْهَامِ كَالْهَمْزَةِ ، إِلَّا فِيمَا يَتَفَرَّعُ مِنَ الِاسْتِفْهَامِ ثُمَّ ، وَفِي الدُّخُولِ عَلَى (الْوَاوِ)

(٢٩٠) ينظر : تسهيل الفوائد ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٢٩١) همع الهوامع ، ج ٢ ، ص ٧٨ ، وينظر : الجنى الداني ، ص ٢١٨ - ٢١٩ .

(٢٩٢) مفني اللبيب ، ج ٢ ، ص ٢٥٢ - ٢٥٤ .

و(الفاء) و (ثم) . وعند سيبويه رحمه الله أنها بمعنى (قد) ، وافادتها معنى الاستفهام لتقدير (الهمزة) ، على نحو ما قال (٢٩٣) .

* أَهْلٌ رَأَوْنا يَسْفَحُ القاعِ ذِي الأَكمِ ؟ *
ويؤنس لقول سيبويه قلة تصرفها في الكلام « (٢٩١) » .

ويرى السيوطي أن السكاكي في هذا القول آخذ بما قاله الزمخشري في أصل معنى (هل) ، قال : « وقال الزمخشري في « المفصل » والسكاكي في « المفتاح » أبلغ من هذه الدعوى : هو معناها أبداً (٢٩٥) ، والاستفهام المفهوم منها إنما هو من همزة مُقدِّرة معها « (٢٩٦) » .

أمَّا الخطيب القزويني فقد أشار الى الرأي القائل بأن أصل (هل) أن تكون بمعنى (قد) ، وذلك حين قال في تعليل القُبْح في (هَلْ رَجُلٌ عَرَفَ ؟) و (هل زيدا ضربت ؟) : « وعُلِّلَ غيره (٢٩٧) القُبْحُ فيهما بأن أصل (هل) أن تكون بمعنى (قد) ، إلا أنهم تركوا (الهمزة) قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام « (٢٩٨) » .

وقد أوضح أصحابُ شروح التلخيص أن المعنى المُستفاد من كلام القزويني ، هو أن (هل) متطفلة على (الهمزة) في الاستفهام ، وأنها منقولة للاستفهام وليست أصلاً فيه (٢٩٩) . لذلك اعترض السبكي على القزويني فيما ذكره من أصل (هل) ، ووضح من كلامه أنه يمنع أن تكون في أصلها بمعنى (قد) ، وذلك في قوله ، « قُلْتُ ، قوله ، « أصلُ (هل) أن تكون بمعنى (قد) » ، إن عني به أنها حال كونها استفهامية بمعنى (قد) ، فهو بعيد ، لأن ذلك يُخالفُ إطباقَ المُعربين على تسميتها حرف استفهام . وإن عني أن معناها الأصلي (قد) ثم استعملت في الاستفهام ، فذلك ممنوع .. « (٣٠٠) » .

(٢٩٢) ينظر ، ص ٢٢٢ من هذا البحث .

(٢٩٤) مفتاح العلوم ، ص ٥٧ - ٥٨ .

(٢٩٥) أي : معنى (قد) هو معنى (هل) أبداً .

(٢٩٦) جمع الهوامع ، ج ٢ ص ٧٧ .

(٢٩٧) أي : غير السكاكي .

(٢٩٨) الايضاح ، ج ١ ص ١٣٢ .

(٢٩٩) ينظر ، شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٣٠٠) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

استعمالها مع الجملة الاسمية

يُسْتَفْهَمُ بـ (هل) عن مضمون الجملة الاسمية نحو (هل زيدٌ منطلقٌ ؟) ، كما يُسْتَفْهَمُ بها عن مضمون الجملة الفعلية نحو (هل انطلقَ زيدٌ ؟) .

وقد سبقت الإشارة إلى أن النحاة قالوا بأن الاستفهام سياقٌ فعلي ، وأن الأصل في (هل) وغيرها من أدوات الاستفهام ، أن لا يليها إلا الفعل ، إلا أنهم توسّعوا فيها فاستعملوها مع الجملة الاسمية . وقد علّل سيبويه اختصاص أدوات الاستفهام بالدخول على الفعل ، بأنها تُشبه أدوات الشرط في الدلالة على الاحتمال وعدم الوجوب ، وبالتالي فأدوات الاستفهام لا تليها إلا الأفعال ، لأن الأفعال هي التي يمكن أن تدل على الاحتمال ، بعكس الأسماء التي تدل على معان ثابتة قائمة^(٣١) .

أمّا البلاغيون فقد ذهبوا إلى أنّ (هل) أكثر اختصاصاً بالفعل من (الهمزة) ، والذي أوجب عندهم أن يكون لها مزيد اختصاص بالفعل ، أمران :

الأول : كونها لطلب التصديق فقط ، وذلك لأنّ (التصديق) هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء ، والنفي والاثبات إنّما يتوجّهان إلى المعاني والأحداث التي هي مدلولات الأفعال ، لا إلى الذوات التي هي مدلولات الأسماء .

(الثاني) : تخصيصها المضارع بالاستقبال ، لأنها إذا كانت تخصّص المضارع بالاستقبال صار لها في الفعل تأثيرٌ يوجب اختصاصها^(٣٢) .

ولأنّ لـ (هل) مزيد اختصاص بالفعل ، قال البلاغيون بأن استعمالها مع الجملة الاسمية ، والمبتدأ والخبر فيها اسمان ، نحو : « فهل أنتم شاكرون ؟ »^(٣٣) . لا يكون إلا من الكلام البليغ ، لأنه يكون أدلّ على الطلب وعلى كمال العناية بحصوله ، من استعمالها مع الجملة الفعلية نحو (فهل تشكرون ؟) ، وذلك لأنّ الجملة الاسمية تدلّ على الثبوت ، بعكس الجملة الفعلية التي تفيد الحدث والتجدّد . فيكون القصد من استعمال (هل) مع الجملة الاسمية في الدلالة على

(٣١) ينظر : ص ٢٣٧ - ٢٣٩ من هذا البحث .

(٣٢) ينظر : مفتاح العلوم ، ص ١٤٨ ، والإيضاح ، ج ١ ص ١٢٢ - ١٢٣ ، وشروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٦٦ - ٢٦٨ .

(٣٣) سورة الانبياء : الآية ٨٠ .

الطلب ، هو إبراز ما سَيُوجَد في صورة الموجود الثابت . وقالوا أيضا بأن استعمال (هل) مع الجملة الاسمية ، أدل على الطلب من استعمال (الهمزة) مع الجملة الاسمية ، لِأَنَّ (أفأنتم شاكرون ؟) وإن كانت صيغة للثبوت أيضا ، إلا أَنَّ (هل) أدعى للفعل من (الهمزة) ، فتركُّ الفعل مع (هل) أدلُّ على كمال العناية بحصوله ؛ « ولهذين - أعني : اختصاصها بالتصديق ، وتخصيصها المضارع بالاستقبال - كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا أظهر ، كالفعل .

أَمَّا الثاني فظاهرٌ ، وَأَمَّا الأولُ فَلِأَنَّ الفعلَ لا يكون إلا صفةً ، والتصديق حُكْمٌ بالثبوت أو الانتفاء ، والنفي والإثبات إنما يتوجهان الى الصفات لا الدُّوات .

ولهذا كان قوله تعالى : « فهل أنتم شاكرون » أدلُّ على طلب الشكر من قولنا : (فهل تشكرون ؟) وقولنا : (فهل أنتم تشكرون ؟) ، لِأَنَّ إبراز ما سَيُوجَد في معرض الثابت أدلُّ على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله ، وكذا من قولنا : (أفأنتم شاكرون ؟) وإن كانت صيغته للثبوت ، لِأَنَّ (هل) أدعى للفعل من (الهمزة) ، فتركة معه أدلُّ على كمال العناية بحصوله ، ولهذا لا يحسن (هل زيد منطلق ؟) إلا من البليغ « . (٣٠٤)

استعمالها في معنى التوكيد :

ذهب بعض النحاة الى أن (هل) تكون بمعنى (إن) في إفادة التوكيد ، وحملوا على ذلك قوله تعالى « هل في ذلك قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ » . يقول الهروي في (هل) : « وتكون بمعنى (إن) ، كقوله عزوجل « والفَجْرِ . وَلَيْالٍ عَشْرٍ . وَالشُّعْرِ وَالْوَتْرِ . وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ » . هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ » . (٣٠٥) معناه : إن في ذلك قَسَمًا لذي حجر « . (٣٠٦)

(٣٠٤) الايضاح ، ج١ ص ١٣٢ ، وينظر : مفتاح العلوم ، ص ١٤٨ ، وشروح التلخيص ، ج٢ ص ٢٦٨ - ٢٧١ .

(٣٠٥) سورة الفجر : الآية ١ - ٥ .

(٣٠٦) الازهية ، ص ٢١٧ ، وينظر : مفني اللبيب ، ج٢ ص ٢٥٢ .

وقد رفض أبو حيان أن تكون (هل) في الآية بمعنى (إن) ، لأنه مع تقدير أن يكون التركيب : (إن في ذلك قسماً لذي حجر) ، فإنَّ المُقَسَّم عليه لم يُذكر ، فيبقى قسماً بلا مُقَسَّم عليه . (٣٧)

والصحيح ما قاله آخرون بأنَّ (هل) في الآية على بابها من الاستفهام الذي يُفيد التقرير والإثبات ، أي : في ذلك قسماً . (٣٨)

استعمالها في معنى النفي :

يرى بعض النحاة والمفسرين أنه قد يُراد بالاستفهام بـ (هل) معنى النفي ، وقد عُدوا ذلك معنى معروفاً فيها ، يُخالف استعمالها في معنى الاستفهام المحض ، كما يُخالف استعمالها في معنى (قد) . يقول أبو عبيدة في قوله تعالى « مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ؟ » ، (٣٩) « قال » هل يستويان مثلاً « أي : لا يستوي المَثَلانِ مَثَلًا ، وليس موضعُ « هل » هاهنا موضعُ الاستفهام ، ولكن موضعها هاهنا موضع الإيجاب أنه لا يستويان ، وموضع تقرير وتخبير : أن هذا ليس كذلك . ولها في غير هذا موضع آخر : موضع (قد) ، قال : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » معناها : قد أتى على الإنسان . (٤٠) ويقول أبو بكر الأنباري : « وقول الله عزَّ وجلَّ « يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ : هل امتلأتِ ؟ ونقول : هل من مزيد ؟ » (٤١) معنى « هل » : (قد) عند بعض الناس ، والتأويل : قد امتلأت ، فقالت جهنم مُؤَكَّدَةً لِقَوْلِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ « هل من مزيد » أي : ما من مزيدٍ يارب . فـ « هل » الثانية معناها الجحد ، وهو معنى لها

(٣٧) ينظر : البحر المحيط ، ج ٨ ص ٤٦٨ - ٤٦٩ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ٢ ص ٤٩٨ .

(٣٨) ينظر : البرهان ، ج ٤ ص ٤٣٢ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ٢ ص ٤٩٨ .

(٣٩) سورة هود : الآية ٢٤ .

(٤٠) مجاز القرآن ، ج ١ ص ٢٨٧ ، وينظر : ج ٢ ص ١٤٩ في تفسير قوله تعالى « هل يُجْزَوْنَ إِلَّا

ما كانوا يعملون » ، و ص ٢٧٩ في تفسير قوله تعالى « هل أتى على الإنسان ؟ » .

(٤١) سورة ق : الآية ٣٠ .

معروف يخالف المعنيين الأولين، قال الله عزوجل « هل يَنْظُرُونَ إِلَّا الساعةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ » . (٣٢) معناه : مَا يَنْظُرُونَ . « (٣٢)

وهؤلاء يرون أن (هل) في هذا الموضع تفيد ما تُفِيدُهُ أداة النفي ، لذلك يجوز أو تدخل (إلا) على الخبر بعدها ، قَصْداً للإيجاب في القصر . يقول الاسترابادي في (هل) : « وافادتها فائدة النافي ، حتى جاز أن يجيء بعدها (إلا) قصداً للإيجاب ، كقوله تعالى « هل جزاء الإحسان إِلَّا الإحسان » (٣٤) أي ، ما جزاء الإحسان . وقال : (٣٥)

وهل أنا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ إِنْ غَوَتْ غَوَيْتُ وَإِنْ تَرَشَّدَ غَزِيَّةٌ أُرْشِدُ (٣٦)

ولذلك أيضا يجوز أن تدخل (الباء) زائدة على الخبر بعدها ، (٣٧) و (الباء) تُزاد عادة في خبر أداة النفي ، وذلك لتأكيد إرادة معنى النفي في الكلام . (٣٨) ومن ذلك قول الشاعر : (٣٩)

(٢١٢) سورة الزخرف ، الآية ٦٦ .

(٢١٣) الاضداد في اللغة ، ص ١٦٦ - ١٦٧ ، وينظر : تأويل مشكل القرآن ، ص ٥٢٨ - ٥٢٩ ، والكشاف ، ج ٤ ص ٩ - ١٠ ، والبحر المحيط ، ج ٤ ص ١٢٤ ، ٢٤٧ ، ج ٧ ص ١٧٠ .

(٢١٤) سورة الرحمن ، الآية ٦٠ .

(٢١٥) البيت لدريد بن الصمة ، وهو من الطويل ، وقد ورد كذلك في : مفني اللبيب ، ج ٢ ص ٦٥٠ ، وخزانة الأدب ، ج ٤ ص ٥١٣ ، وشرح ديوان الحماسة ، ص ٨١٥ ، والاصمعيات ، ص ١٠٧ .

(مجمع شواهد العربية ج ٢ ص ١١١) .

(٢١٦) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٨٩ ، وينظر : مجاز القرآن ، ج ٢ ص ١٤٩ في تفسير قوله تعالى « هل يجزون إلا ما كانوا يعملون ؟ » ، والكشاف ، ج ٢ ص ١٩ في تفسير قوله تعالى « هل يهلك إلا القوم الظالمون ؟ » ، والبحر المحيط ، ج ٢ ص ١٢٤ في تفسير قوله تعالى « هل يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ مِنَ الْفُجَاءِ وَالْمَلَائِكَةُ ؟ » .

(٢١٧) ينظر : مفني اللبيب ، ج ٢ ص ٣٥٠ - ٣٥١ ، وشرح شواهد المفني ، ج ٢ ص ٧٧٢ ، ٨٢٠ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ٢٦٨ ، وخزانة الأدب ، ج ٤ ص ١٤٢ .

(٢١٨) ينظر : همع الهوامع ، ج ٢ ص ١٢٧ .

(٢١٩) البيت للفرزدق ، وهو من الطويل ، وقد ورد في : المنصف ، ج ٢ ص ٦٧ ، ومفني اللبيب ، ج ٢ ص ٢٥١ ، وهمع الهوامع ، ج ١ ص ١٢٧ ، ج ٢ ص ٧٧ ، وشرح شواهد المفني ، للسيوطي ، ج ٢ ص ٧٧٢ ، وديوانه ، ص ٨٦٢ .

(مجمع شواهد العربية ج ٢ ص ٢٦٤)

يقول اذا اقلولى عليها واقردت ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم ؟

يقول الفراء في هذا البيت : « أدخل (الباء) في (هل) وهي استفهام ، وإنما تدخل (الباء) في (ما) الجحد ، كقولك : (ما أنت بقائل) ، قلما كانت النيئة في (هل) يُراد بها الجحد أدخلت لها (الباء) » . (٣٣٠)
وذهب البغدادي إلى أن (الاستفهام) أخو (النفي) في أكثر الأحكام ، يقول في رجز العجاج :

* جَاءُوا بِمَذْقِ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطُّ ؟ *

« و » قط « استعملت هنا مع الاستفهام ، مع أنها لا تستعمل إلا مع الماضي المنفي ، لِأَنَّ (الاستفهام) أخو (النفي) في أكثر الأحكام » . (٣٣١)

أما البلاغيون فقد أشار السبكي منهم الى هذا الموضوع ، حين ذكر رأي أبي حيان في أن الاستفهام إن أُريد به الجحد كان بـ (هل) ، دون (الهمزة) ، وأنه يتعين في (هل) التي للجحد الاستثناء في مثل « وهل نُجازي إلا الكفور » . (٣٣٢) ولا يجوز (أريد إلا قائم) . (٣٣٣)

زيادة (مِنْ) مع (هَلْ)

ذهب النحاة الى أن (مِنْ) التي تُفيد (استغراق الجنس) تُراد لغرضين :

(الأول) : التنصيص على العموم ، وهي الزائدة في نحو (ما جاءني مِنْ رَجُلٍ) .
لأنك اذا قلتَ (ما جاءني رجل) احتمل أن تكون نافيا لرجل واحد ، ولهذا يصح أن يقال (بل رجلان) ، واحتمل أن تكون نافيا لجميع جنس الرجال ، فاذا أدخلت (مِنْ) فقلت (ما جاءني مِنْ رجل) كنت نافيا لجميع الجنس ، فـ (مِنْ) هاهنا تُوجب استغراق الجنس .

(٣٢٠) معاني القرآن ، ج ١ ص ١٦٤ .

(٣٢١) خزانة الأدب ، ج ٢ ص ١١٠ ، وينظر ، ج ٧ ص ١٢٥ .

(٣٢٢) سورة سبا ، الآية ١٧ .

(٣٢٣) ينظر ، عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٠٨ .

(الثاني) : تأكيد العموم ، وهي الزائدة في نحو (ما جاءني من أحد ، أو من ديار) فإن (أحداً) و (دياراً) صيغتا عموم .

واشترطوا لزيادتها في التوعين ثلاثة أمور : (أحدها) : تقدم نفي ، أو نهي ، أو استفهام . (الثاني) : تنكير مجرورها . (الثالث) : كونه فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ (٣٢٤) .

وقد نص النحاة على أن زيادة (من) في الاستفهام إنما تكون مع الأداة (هل) فقط . فقد اشترط ابن هشام لزيادتها : « تقدم نفي ، أو نهي ، أو استفهام بـ (هل) » (٣٢٥) ، وقال السيوطي : « ... أو استفهام بـ (هل) ، نحو « هل ترى من فطور ؟ » (٣٢٦) . لا غيرها من سائر الأدوات ، (كيف) ونحوها ، إذ لم تحفظ . قاله أبو حيان (٣٢٧) . وبملاحظة النصوص التي زيدت فيها (من) مع (هل) ، مثل قول امرئ القيس (٣٢٨) :

وإن شِفاي عبْرَةً إنْ سَفَحْتُهَا وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مَعُولٍ

نجد أن (من) إنما تأتي زيادتها مع (هل) حين يستدعي الاستفهام بها الجواب بالنفي . وقد أشار النحاة إلى ذلك والمفسرون ، يقول أبو عبيدة في قول أبي ذؤيب الهذلي :

جَزَيْتُكَ ضِعْفَ الْحُبِّ لَمَّا اسْتَشْبَيْتِهِ وَكَمَا إِنْ جَزَاكَ الضَّعْفُ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي

« زَادَ (مِنْ) لِمَكَانِ النَّفْيِ ، وَلَا تَزَادُ (مِنْ) فِي أَمْرٍ وَاجِبٍ ، يُقَالُ : (مَا عِنْدِي مِنْ شَيْءٍ) وَ (مَا عِنْدَكَ مِنْ خَيْرٍ) وَ (هَلْ عِنْدَكَ مِنْ طَعَامٍ ؟) ، فَإِذَا كَانَ وَاجِباً

(٣٢٤) ينظر : مغني اللبيب ، ج ١ ص ٣٢٢ - ٣٢٣ ، ووصف المباني ، ص ٣٢٤ - ٣٢٦ ، والازهية ، ص ٣٢٤ - ٣٢٩ ، والمقتضب ، ج ٢ ص ٦٦ ، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ١ ص ٣٥٢ - ٣٥٤ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٠٠ ، وشرح ابن عقيل ، ج ٢ ص ١٦ ، والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٨٧ ، ج ٢ ص ٤٧ ، فلكشاف ، ج ٢ ص ٩٢ في تفسير « ما سبقكم بها من أحد »

(٣٢٥) مغني اللبيب ، ج ١ ص ٣٢٣ .

(٣٢٦) سورة الملك ، الآية ٢ .

(٣٢٧) همع الهوامع ، ج ٢ ص ٣٥ ، وينظر : شرح ابن عقيل ، ج ٢ ص ١٦ .

(٣٢٨) البيت من الطويل ، ولقد ورد في ديوانه ، ص ٩ .

لم يجر شيءٌ من هذا . فلا تقول : (عندي من خير) ولا (عندي من درهم) وأنت تريد : عندي درهم « (٣٢٩) . ويقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى « يقولون : هل لنا من الأمر من شيء ؟ » (٣٣٠) : « قيل معناه : هل لنا من التدبير من شيء ؟ ، يعنون : لم نملك شيئاً من التدبير » (٣٣١) . ويقول في (من) الثانية في قوله تعالى « هل لكم من ما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقكم ؟ » (٣٣٢) : « مَزِيْدَةٌ لِتَأْكِيْدِ الاستفهام الجاري مجرى النفي » (٣٣٣) . ويقول في قوله تعالى « فَأَعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِنْ سَبِيلٍ ؟ ، ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكَ بِهِ تُؤْمِنُوا » (٣٣٤) : « « فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ ؟ » أي : إلى نوعٍ من الخروج سريعٍ أو بطيءٍ مِنْ سَبِيلٍ قَطْ ، أَمْ الْيَأْسُ وَقَعَ دُونَ ذَلِكَ فَلَا خُرُوجَ وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ ؟ . وهذا كلامٌ مَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْيَأْسُ وَالْقَنُوطُ ، وَإِنَّمَا يَقُولُونَ ذَلِكَ تَعَلُّلاً وَتَحْيِيراً ، وَلِهَذَا جَاءَ الْجَوَابُ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ « ذَلِكُمْ » . أي : ذَلِكُمُ الَّذِي أَنْتُمْ فِيهِ ، وَأَنْ لَا سَبِيلَ لَكُمْ إِلَى خُرُوجٍ قَطْ بِسَبَبِ كُفْرِكُمْ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ وَإِيْمَانِكُمْ بِالْإِشْرَاقِ بِهِ » (٣٣٥) .

وَنَصَّ السَّيُوطِيُّ عَلَى أَنَّهُ ، « لَا تَدْخُلُ (مِنْ) مَعَ كُلِّ أَدَاةٍ اسْتِفْهَامٍ ، كَ (أَيْنَ) وَ (مَتَى) ، بَلْ مَعَ (هَلْ) وَمَا يَقُومُ مَقَامَهَا فِي اسْتِدْعَاءِ الْجَوَابِ بِالنَّفْيِ » (٣٣٦) . يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الْخَلِيلِ بَأَنَّ (لَا) النافية للجنس في نحو (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ) هِيَ جَوَابُ لِقَوْلِكَ (هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ؟) ، يَقُولُ سَيُوطِيه ، « ف (لَا) لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي نَكْرَةٍ ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا جَوَابٌ - فِيمَا زَعَمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ - لِقَوْلِهِ (هَلْ مِنْ عَبْدٍ أَوْ جَارِيَةٍ ؟) ، فَصَارَ الْجَوَابُ نَكْرَةً كَمَا أَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا نَكْرَةٌ » (٣٣٧) .

-
- (٢٢٩) مجاز القرآن ، ج٢ ص ٢١ ، وينظر : ص ١٢٢ في تفسير قوله تعالى « هل من شركائكم من يفعل من ذلکم من شيء ؟ » ، والصاحبي ، ص ١٧٣ ، وخزانة الأدب ، ج١ ص ٢٠١ ، ج٢ ص ٣٩٨ ، ج٤ ص ١٢٤ .
- (٢٣٠) سورة آل عمران ، الآية ١٥٤ .
- (٢٣١) الكشاف ، ج١ ص ٤٧٣ .
- (٢٣٢) سورة الروم ، الآية ٢٨ .
- (٢٣٣) الكشاف ، ج٢ ص ٢٢١ ، وينظر : البحر المحيط ، ج٧ ص ١٧٠ ، ١٧٥ .
- (٢٣٤) سورة غافر ، الآية ١١ - ١٢ .
- (٢٣٥) الكشاف ، ج٢ ص ٤١٨ - ٤١٩ .
- (٢٣٦) معجم الهوامع ، ج٢ ص ٢٥ .
- (٢٣٧) الكتاب ، ج٢ ص ٢٧٥ ، وينظر : ص ٢٧٦ ، ٢١٧ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج٢ ص ٧٠٥ .

يقول ابن جنبي في (لا) النافية للجنس ، « إن (لا) هذه النافية الناصبة للنكرة لا تدخل إلا نفيًا عامًا ، وذلك أنها جواب سؤال عام ، فقولك ، (لارجل عندي) جواب ، (هل من رجل عندك ؟) ، فقولك ، (هل من رجل عندك ؟) سؤال عام ، أي ، هل عندك قليل أو كثير من هذا الجنس الذي يقال لواحد ، (رجل) ؟ » (٣٨) . ويقول الجرجاني ، « اعلم أن حذف الخبر يكثر في النفي ، وذلك أنه يكون مبنياً على كلام متقدم قد جرى فيه ذكر الخبر ، كأن قائلًا يقول ، (هل من طعام عندك ؟) ، فتقول ، (لا طعام) ، ولا تذكر (عندي) لأن تقدم ذكره في السؤال يفنيك عن عادته . وعلى هذا قولك ، (لا إله إلا الله) ، لأنه رد على الجاحد ، حتى كأنه يقول ، (هل لنا من إله غير الله ؟) ، فتقول له ، (لا إله لنا إلا الله) » (٣٩) ويقول ابن مالك ، « يقال ، (هل من رجل قائم ؟) فتقول ، (لارجل) » . (٤٠)

والى قريب من هذا المعنى يذهب الاستاذ برجشتراسر ، الذي يرى أن (هل) « قد ترمز الى أن السائل يتوقع الجواب بـ (لا) ، ولذلك قد تقع بعدها (من) الخاصة بالسلب ، مثاله من القرآن الكريم « هل من مزيد » فكأن معناها ، ما من مزيد . فتقارب (هل) لـ (num) اللاتينية التي لا يستفهم بها إلا اذا توقع السائل النفي .. وضد هذا المعنى هو التوقع للجواب بـ (نعم) ، ويعبر عنه في كل اللغات

(٢٢٨) المحتسب ، ج ٢ ص ٢١٢ ، وينظر ، ص ١٢٠ .

(٢٢٩) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ٨٠ .

(٢٤٠) شرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

بالاستفهام المنفي، نحو: (has he not com'?) أَي: (أَلَمْ يَجِءْ؟)، يعني: (أَظُنُّ أَنَّهُ جَاءَ) فَأَكَّدَهُ. فالاستفهام المنفي فيه شيءٌ مِنَ الْحَصِّ «(٢٤١)».

أما البلاغيون فقد أشار ابن يعقوب المغربي منهم إلى أَنَّ (مِنْ) إِنَّمَا تَزَادُ فِي الاستفهام المنقول إلى النفي، وَأَنَّهَا تَزَادُ مَعَ (هَلْ) الْمُسْتَعْمَلَةِ لِلتَّمْنِي لِتَضْمِينِهَا التَّمْنِي الْمُسْتَلْزِمَ لِلنَّفْيِ الْمُتَمَنَّى: «وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ لِلتَّمْنِي لَفْظُ (هَلْ) الَّتِي هِيَ لِلِاسْتِفْهَامِ فِي الْأَصْلِ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ: (هَلْ لِي مِنْ شَفِيعٍ)، وَإِنَّمَا يُقَالُ هَذَا لِقَصْدِ التَّمْنِي حَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّ لَا شَفِيعَ يُطَمَعُ فِيهِ، وَلِتَضْمِينِهَا التَّمْنِي الْمُسْتَلْزِمَ لِلنَّفْيِ الْمُتَمَنَّى زِيدَتْ (مِنْ) الَّتِي لَا تَزَادُ فِي الْاسْتِفْهَامِ الْغَيْرِ الْمُنْقُولِ إِلَى النَّفْيِ» «(٢٤٢)».

(٢٤١) التطور النحوي، ص ١٠٩.

وجدير بالملاحظة أَنَّ النحاة قد أشاروا إلى أَنَّ الاستفهام المنفي يفيد إثبات ما يستفهم عنه، ولذلك قد تقع (نعم) في جوابه، «وَلَقَدْ تَقَعَ (نعم) فِي جَوَابِ النَّفْيِ الْمُصَاحِبِ لِأَدَاءِ الْاسْتِفْهَامِ، وَالْمُرَادُ إِجَابُ الْمُنْفِي، إِذَا أَمِنَ اللَّبْسَ، وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي الْمَعْنَى إِجَابٌ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قِيلَتْ (أَلَمْ يَقَمْ زَيْدٌ)، فَإِنَّمَا تَرِيدُ أَنْ تُثَبِّتَ لِلْمُخَاطَبِ قِيَامَ زَيْدٍ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أَمْ عَمْرُو. وَإِنَّا، فَذَلِكَ بِأَنَّ قَدَانِي

ثُمَّ قَالَ:

نَعَمْ، وَتَرَى السَّهْلَانِ كَمَا أَرَاهُ وَيَمْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي.»

(ابن عصفور، المقرب، ج ١، ص ٢٩٤ - ٢٩٥، وينظر: منازل الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: الدكتور مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، ضمن (رسائل في النحو واللفظ)، بغداد ١٩٦٩، ص ٥٢ - ٥٣، ومغني اللبيب، ج ١، ص ١١٢ - ١١٤، ج ٢، ص ٣٤٥ - ٣٤٨)

وَأَمَّا مَنْ نَظَرَ إِلَى (لَفْظِ) الْاسْتِفْهَامِ الْمُنْفِي دُونَ (الْمَعْنَى) فَفَرَّزَ أَنَّ إِجَابَ مَا يُجَابُ بِهِ النَّفْيِ الصَّرِيحِ أَوْ الْمَحْضِ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَعْنَى الْإِثْبَاتِ فِيهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ: أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟»، قَالُوا: بَلَى قَدْ شَهِدْنَا. فهذا موضعٌ يُلْحَظُ فِيهِ اللَّفْظُ دُونَ الْمَعْنَى.

(ينظر: البحر المحيط، ج ٢، ص ٢٩٨، والصاحبي، ص ١٤٥، ودراسات لأسلوب

القرآن الكريم، ج ٢، ص ٩١ - ٩٤)

(٢٤٢) مواهب الفتاح - شروح التلخيص، ج ٢، ص ٢٤٠.

وفي القرآن الكريم جاءت زيادة (مِنْ) في الاستفهام مع (هل) خاصة . وقد زيدت في المبتدأ كثيرا ، وفي الفاعل ، وفي المفعول . فقد جاءت زيادتها في المبتدأ في (ستة) مواضع ، ومن ذلك قوله تعالى « قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ؟ »^(٢٤٣) . وزيدت في المبتدأ مع حذف الخبر في (ثمانية) مواضع ، ومن ذلك قوله تعالى « فَتَقَبَّلُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَحِيصٍ ؟ »^(٢٤٤) . وزيدت في المفعول في (أربعة) مواضع ، ومن ذلك قوله تعالى « فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ؟ »^(٢٤٥) . وزيدت في الفاعل في قوله تعالى « وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ؟ »^(٢٤٦) .

٣ - (ما) :

ذهب النحاة الى أَنَّ (ما) تكون للسؤال عن الجنس ، تقول ، (ما هذا ؟) بمعنى : أي أجناس الأشياء هو ؟ ، فيكون جوابه : (انسان) ، أو (فرس) ، أو (ذهب) ، أو نحو ذلك . وتكون للسؤال عن حالٍ ما لا يَعْقِلُ وصفه ، ففي قوله تعالى « قَالُوا أَذُكُّ لَنَا رَبُّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا هِيَ ؟ » سؤال عن حال البقرة وصفتها . وتكون للسؤال عن صفات الأدميين ، تقول : (ما زيد ؟) ، فيقال : (جواد) ، أو (بخيل) ، أو نحو ذلك^(٢٤٧) وهي في ذلك تكون بمعنى : (أي شيء ؟)^(٢٤٨) .

يقول الزمخشري في قوله تعالى (مَا تَعْبُدُونَ ؟)^(٢٤٩) : « ما تعبدون ؟ » أي شيء تعبدون ؟ ، و (ما) عام في كل شيء ، فإذا عَلِمَ فرق بـ (ما) و (مَنْ) ، وكفأك دليلاً قول العلماء : « (مَنْ) لِمَا يَعْقِلُ » ، ولو قيل : (مَنْ تَعْبُدُونَ ؟) لم يعم إلا أولي العلم وحدهم . ويجوز أن يُقال : « ما تعبدون ؟ »

(٢٤٣) سورة الانعام ، الآية ١٤٨ .

(٢٤٤) سورة ق ، الآية ٣٦ ، وينظر : تفسير غريب القرآن ، ص ٤١٩ .

(٢٤٥) سورة القلم ، الآية ٨ .

(٢٤٦) سورة التوبة ، الآية ١٢٧ .

وينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ٢ ، ص ٤٨٦ ، ٤٩٣ - ٤٩٤ .

(٢٤٧) ينظر : المقتضب ، ج ١ ، ص ٤١ - ٤٢ ، ٤٨ ، ج ٢ ، ص ٥٢ ، ٢٩٦ ، ج ٣ ، ص ٦٣ ، والاصول في

النحو ، ج ٢ ، ص ١٣٩ ، ومجالس العلماء ، ص ١٤٥ ، ١٦٧ ، والكشاف ، ج ١ ، ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

(٢٤٨) ينظر : المقتضب ، ج ٢ ، ص ٦١ ، والازهية ، ص ٧١ .

(٢٤٩) سورة البقرة ، الآية ١٣٢ .

سؤال عن صفة المعبود ، كما تقول : (ما زيد ؟) تريد : أفتية أم طيب أم غير ذلك من الصفات ؟ » (٢٥١) . ويقول في قوله تعالى « مَا يَعْبُدُونَ ؟ » : « إِنَّ قُلْتَ : كيف صَحَّ استعمال (ما) في العقلاء ؟ ، قُلْتَ : هو موضوع على العموم للعقلاء وغيرهم ، بدليل قولك إذا رأيت شبحاً من بعيد ، (ما هو ؟) ، فإذا قيل لك : (إنسان) ، قُلْتَ حينئذ : (مَنْ هُوَ ؟) ، ويدلُّك قولهم ، « (مَنْ) لِمَا يَعْقِل » . أو أريد به الوصف .. ألا تراك تقول إذا أردت السؤال عن صفة (زيد) ، (ما زيد ؟) تعني : أطويل أم قصير ، أفتية أم طيب ؟ » (٢٥٢) .

ودَهَبَ الزمخشري إلى أن (ما) في قوله تعالى « قَالَ فرعون ، وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ » (٢٥٣) تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ سؤالاً عن (الجنس) ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ سؤالاً عن (المَاهِيَةِ) و (الحقيقة) ، يقول في ذلك : « وما رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ » يُرِيدُ : أَيُّ شَيْءِ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ ، وهذا السؤال لا يخلو إما أن يريد به : أَيُّ شَيْءٍ هُوَ مِنْ الْأَشْيَاءِ الَّتِي شُوهِدَتْ وَعُرِفَتْ أَجْنَاسُهَا ؟ ، فَأُجَابَ بِمَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَيْهِ مِنْ أَعْمَالِهِ الْخَاصَّةِ ، لِيَعْرِفَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ مِمَّا شُوهِدَ وَعُرِفَ مِنَ الْأَجْرَامِ وَالْأَعْرَاضِ ، وَأَنَّهُ شَيْءٌ مُخَالَفٌ لِجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ . وَإِمَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ : (أَيُّ شَيْءٍ هُوَ ؟) عَلَى الْإِطْلَاقِ ، تَفْتِيشاً عَنْ حَقِيقَتِهِ الْخَاصَّةِ مَا هِيَ ؟ ، فَأُجَابَهُ بِأَنَّ الَّذِي إِلَيْهِ السَّبِيلُ - وَهُوَ الْكَافِي فِي مَعْرِفَتِهِ - مَعْرِفَةُ ثَبَاتِهِ بِصِفَاتِهِ ، اسْتِدْلَالاً بِأَعْمَالِهِ الْخَاصَّةِ عَلَى ذَلِكَ . وَأَمَّا التَّفْتِيشُ عَنْ حَقِيقَتِهِ الْخَاصَّةِ ، الَّتِي هِيَ فَوْقَ فِطْرِ الْعُقُولِ ، فَتَفْتِيشٌ عَمَّا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ ، وَالسَّائِلُ عَنْهُ مُتَعَنِّتٌ غَيْرُ طَالِبٍ لِلْحَقِّ .

والذي يَلِيقُ بِحَالِ فرعون ويدلُّ عليه الكلام أن يكون سؤاله هذا إنكاراً لِأَنْ يَكُونَ لِلْعَالَمِينَ رَبٌّ سِوَاهُ لِادِّعَائِهِ الْإِلَهِيَّةِ ، فَلَمَّا أَجَابَ مُوسَى بِمَا أَجَابَ عَجَبَ قَوْمَهُ مِنْ جَوَابِهِ ، حَيْثُ نَسَبَ الرَّبُّوبِيَّةَ إِلَى غَيْرِهِ ، فَلَمَّا ثَنَّى بِتَقْرِيرِ قَوْلِهِ جَنُّنُهُ إِلَى قَوْمِهِ وَطَنَزَ بِهِ حَيْثُ سَمَّاهُ رُسُولَهُمْ ، فَلَمَّا ثَلَّثَ بِتَقْرِيرِ آخَرِ احْتَدَّ وَاحْتَدَّمَ وَقَالَ : « لَئِنْ اتَّخَذْتُ إِلَهًا غَيْرِي .. » (٢٥٤) ، وهذا يدلُّ على صحة هذا الوجه الأخير » (٢٥٥) .

(٢٥٠) الكشاف ، ج ١ ص ٢١٤ ، وينظر ، البحر المحيط ، ج ١ ص ٤٠٢ .

(٢٥١) سورة الفرقان ، الآية ١٧ .

(٢٥٢) الكشاف ، ج ٢ ص ٨٤ ، وينظر ، ص ٩٨ في تفسير قوله تعالى « قَالُوا ، وَمَا الرَّحْمَنُ ؟ » ،

والبحر المحيط ، ج ٦ ص ٥٠٩ .

(٢٥٣) سورة الشعراء ، الآية ٢٢ .

(٢٥٤) سورة الشعراء ، الآية ٢٩ .

(٢٥٥) الكشاف ، ج ٢ ص ١٠٩ ، وينظر ، البحر المحيط ، ج ٧ ص ١٢ ، وشرح الكافية ، ج ٢

والبلاغيون قد وافقوا النحويين في أن (ما) تكون للسؤال عن الجنس أو عن الصفات . وجعلوا من السؤال عن الجنس السؤال عن الماهية والحقيقة نحو : (ما الكلام ؟) ، و (ما الاسم ؟) ، و (ما الفعل ؟) ، ونحو ذلك (٢٥٦) .

وذهبوا الى أن سؤال فرعون « وما رب العالمين ؟ » (٢٥٧) يحتمل أن يكون سؤالاً عن الجنس لإعتقاده - لإجهله بالله تعالى - أن لا موجوداً مستقلاً بنفسه سوى الأجسام ، كائنه قال : أي أجناس الأجسام هو ؟ ، وحين كان موسى عالماً بالله أجاب بالوصف ، للتنبيه على النظر المؤدي إلى معرفته ، قال « رب السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين » (٢٥٨) ، لكن لما لم يطابق جوابه السؤال عند فرعون الجاهل ، عجب الجاهل الذين حولهُ من قول موسى ، بقوله لهم : « ألا تستمعون ؟ » (٢٥٩) ، ثم لما وجدَ مُصِرّاً على الجواب بالوصف ، اذ قال في المرة الثانية : « ربكم ورب آبائكم الأولين » (٢٦٠) ، استهزأ به وجنّته ، بقوله : « إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون » (٢٦١) ، وحين رآهم موسى عليه السلام لم يَفْطِنُوا لذلك في المرتين غلظَ عليهم في الثالثة بقوله : « رب المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون » (٢٦٢) .

ويحتمل أن يكون سؤالاً عن الوصف ، طمعاً في أن يسلك موسى في الجواب معه مسلك الحاضرين لو كانوا هم المسئولين مكانه ، وفرعون مشهورٌ بين قومه بـ (رب العالمين) ، الى درجة أن السحرة حين تبين لهم الحق أعقبوا قولهم « آمناً برَبِّ العالمين » (٢٦٣) بقولهم « رب موسى وهارون » (٢٦٤) نفياً للظن بأن يكونوا يقصدون فرعون . ولما سأل فرعون عن الوصف ، وجَدَ جوابَ موسى قد تعَدَّاه ، عَجَبَ من

(٢٥٦) ينظر : مفتاح العلوم ، ص ١٤٩ ، والايضاح ، ج ١ ص ١٢٢ - ١٢٤ ، وشروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٧٣ - ٢٨١ .

(٢٥٧) سورة الشعراء ، الآية ٢٢ .

(٢٥٨) سورة الشعراء ، الآية ٢٤ .

(٢٥٩) سورة الشعراء ، الآية ٢٥ .

(٢٦٠) سورة الشعراء ، الآية ٢٦ .

(٢٦١) سورة الشعراء ، الآية ٢٧ .

(٢٦٢) سورة الشعراء ، الآية ٢٨ .

(٢٦٣) سورة الشعراء ، الآية ٤٧ .

(٢٦٤) سورة الشعراء ، الآية ٤٨ .

موسى ، واستهزأ به ، ونسبه إلى الجنون ، وهَدَّده بقوله « لئن اتَّخَذْتُ إِلَهًا غَيْرِي لأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ » (٣٦٥) .

اتصال حرف الجر بها

ذهب النحاة إلى أَنَّ أَلِفَ (ما) الاستفهامية تُحذف إذا اتصل بها حرف جر ، وذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال (٣٦٦) أو دليلاً على التركيب ، حيث رُكِّبَ حرفُ الجر مع (ما) ، حتى صار المجموعُ ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام (٣٦٧) أو فرقاً بين الاستفهامية والموصولة (٣٦٨) ، فلهذا حُذِفَتْ في نحو ، « فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذَكَرَاهَا ؟ » (٣٦٩) « فَنَازِرَةٌ يَمْ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ؟ » (٣٧٠) « لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ؟ » (٣٧١) ، وثبتت في نحو ، « لَمَسْكُمْ فِيمَا أَفْضَئْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ » (٣٧٢) ، « يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ » (٣٧٣) ، « مَا مَعَكُمْ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي » (٣٧٤) .

وعندما تُحذف أَلِفُ (ما) تبقى (الفتحة) على (الميم) دليلاً عليها ، وقد تدخلها (هاء) السكت صيانةً للحركة عن الحذف ، فيقولون ، (لِمَه) و (فِيمَه) و (غَمَه) ، وقد يكون أُبْدِلَ (الهاء) من أَلِفِ (ما) ، كَمَا قَالُوا (أَنْتَ) في (أَنَا) (٣٧٥) ، ومن ذلك وقوف ابن كثير على قوله تعالى « عَمُ يَتَسَاءَلُونَ » (٣٧٦) - بالهاء - ، ووقوف البزري على قوله تعالى « فَلَمْ تَقْتُلُونْ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ ؟ » (٣٧٧) - بالهاء - .

(٣٦٥) سورة الشعراء ، الآية ٢٩ .

ينظر ، مفتاح العلوم ، ص ١٤٩ ، والإيضاح ، ج ١ ص ١٢٤ .

(٣٦٦) ينظر ، الانصاف ، ج ١ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ ، ج ٢ ص ٥٧٢ .

(٣٦٧) ينظر ، شرح الكافية ، ج ٢ ص ٥٤ .

(٣٦٨) ينظر ، مفصل أعراب القرآن ، ج ٢ ص ٤٤٩ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ ،

وغزاة الأدب ، ج ٢ ص ٤٣٩ .

(٣٦٩) سورة النازعات ، الآية ٤٢ .

(٣٧٠) سورة النمل ، الآية ٢٥ .

(٣٧١) سورة الصف ، الآية ٢ .

(٣٧٢) سورة النور ، الآية ١٤ .

(٣٧٣) سورة النساء ، الآية ١٦٢ .

(٣٧٤) سورة ص ، الآية ٧٥ .

(٣٧٥) ينظر ، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ٢ ص ١٠٥٢ .

(٣٧٦) سورة النبأ ، الآية ١ .

(٣٧٧) ينظر ، مفصل أعراب القرآن ، ج ٢ ص ٤٤٩ ، والمحتسب ، ج ١ ص ٢٧٧ .

(٣٧٨) سورة البقرة ، الآية ٩١ .

فيقول : « فَلِمَ » ، وغيره يقف « فَلِمَ » - بغيرهاء - (٣٧٩) . ويرى أبو حيان أن الوقوف بالهاء (لِمَ) لا يجوز « إلا للاختبار أو لانتطاع النفس » (٣٨٠) ، وذلك لأنها هاء استراحة تثبت في الوقف دون الوصل (٣٨١) . وَرُبَّمَا تَبَعَتِ الْفَتْحَةُ الْأَلْفَ فِي الحذف ، فيقفون عليها بالإسكان ، فيقولون : (لِمَ) و (فِيمَ) و (عَمَ) ، ومن ذلك وقوف جماعة من القراء على قوله تعالى « عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ » - بالإسكان - (٣٨٢) وقد تُسَكَّنُ في الوصل ، إجراء للوصل مجرى الوقف ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ؟ » (٣٨٣) : « لِمَ » : هي (لام) الإضافة دخلت على (ما) الاستفهامية ، كما دخل عليها غيرها من حروف الجر في قولك : (يَمَ) و (فِيمَ) و (مِمَّ) و (عَمَّ) و (إلامَ) و (غلامَ) ، وإنما حذفت (الألف) لأن (ما) و (الحرف) كشيء واحد ، ووقع استعمالهما كثيراً في كلام المستفهم . وقد جاء استعمال الأصل قليلاً والوقف على زيادة (هاء) السكت أو الإسكان . ومن أسكن في الوصل فلإجرائه مجرى الوقف « (٣٨٤) » .

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أن حذف الفتحة وإسكان الميم لا يجوز في اختيار الكلام وإنما يجوز في ضرورة الشعر ، (٣٨٥) وتابعه في ذلك ابن هشام . (٣٨٦) وذهب البغدادي إلى أنه جائز في الكلام ، غير مخصوص بالشعر « فقول ابن هشام : « إن تسكين (الميم) بعد حذف (الألف) مخصوص بالشعر » غير صحيح » (٣٨٧) .

وقد اختلف النحاة في حكم حذف ألف (ما) الاستفهامية عند اتصالها بحرف الجر ، فأجاز الفراء إثبات (الألف) ، يقول في قوله تعالى « وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهِدْيَةٍ فَأَتَابُونَنِي بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ » : (٣٨٨) « نَقِصَتْ (الألف) مِنْ قَوْلِهِ « بِمَ » لِأَنَّهَا

(٣٧٩) ينظر : البحر المحيط ، ج ١ ص ٣٠٧ .

(٣٨٠) البحر المحيط ، ج ١ ص ٣٠٧ .

(٣٨١) ينظر : الأشباه والنظائر ، ج ٢ ص ١٥١ .

(٣٨٢) ينظر : مفصل أعراب القرآن ، ج ٢ ص ٤٤٩ .

(٣٨٣) سورة الصف : الآية ٢ .

(٣٨٤) الكشاف ، ج ٤ ص ٩٦ .

(٣٨٥) ينظر : الانصاف ، ج ١ ص ٣٠١ .

(٣٨٦) ينظر : مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٣٨٧) خزانة الأدب ، ج ٧ ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٣٨٨) سورة النمل : الآية ٢٥ .

في معنى : (بأي شيء يرجع المرسلون ؟) ، وإذا كانت (ما) في موضع (أي) ثم وُصِلَتْ بحرفٍ خافضٍ نُقِصَتْ (الألف) من (ما) ليعرف الاستفهام من الخبر ، ومن ذلك قوله ، « فِيمَ كُنْتُمْ » (٢٨٩) و « عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ » ، وإنْ أْتَمَمْتُهَا فصواب ، وأنشدني المفضل (٢٩٠) :

إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سَرَاتَكُمْ أَهْلَ اللّٰوَاءِ فَفِيْمَا يَكْثُرُ الْقِيلُ

وأنشدني المفضل أيضا (٢٩١) :

على ما قام يشُئْمُنَا لئِيْمٌ كخنزير تمرغ في رَمَادٍ (٢٩٢) .

ويقول في قوله تعالى « قال ياليت قومي يعلمون . بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي » : (٢٩٣) : « و » بِمَا : تكون في موضع (الذي) ، وتكون « ما » و « غفر » في موضع مصدر . ولو جعلت (ما) في معنى (أي) كان صوابا ، يكون المعنى : (ليتهم يعلمون بأي شيء غفر لي ربي) ، ولو كان كذلك لجاز له فيه : (بِمَ غفر لي ربي) - بنقصان (الألف) - كما تقول (سَلَّ عَمَّ شَتَّ) ، وكما قال : « فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ » ، وقد أتمها الشاعر وهي استفهام فقال :

إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سَرَاتَكُمْ أَهْلَ اللّٰوَاءِ فَفِيْمَا يَكْثُرُ الْقِيلُ (٢٩٤) .

(٢٨٩) سورة النساء : الآية ٩٧ .

(٢٩٠) البيت لا يعرف قائله ، وهو من البسيط ، وقد ورد كذلك في : مغني اللبيب ، ج ١ ص ٢٩٩ .

(مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ٢٩٤)

(٢٩١) البيت لحسان بن المنذر ، أو حسان بن ثابت ، وهو من الوافر ، وقد ورد كذلك في : الأزهية ، ص ٨٤ ، وشرح المفضل ، ج ٤ ص ٩ ، ومغني اللبيب ج ١ ص ٢٩٩ ، برواية « دمان » ، وهم الهوامع ، ج ٢ ص ٢١٧ . وليس في ديوان حسان بن ثابت .

(مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ١٢٢ - ١٢٣) .

(٢٩٢) معاني القرآن ، ج ٢ ص ٢٩٢ .

(٢٩٣) سورة يس : الآية ٢٦ - ٢٧ .

(٢٩٤) معاني القرآن ، ج ١ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

وزهد الهروي الى أَنَّ إثبات (الألف) لغة ، يقول ، « وإثبات (الألف) في (ما) بمعنى الاستفهام مع اتصالها بـ (حرف الخفض) لغة » (٣٩٥).

ويرى ابن جنى أَنَّ إثبات (الألف) لغة ضعيفة ، يقول في قراءة عكرمة وعيسى « عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ » ، « هذه أضعف اللغتين ، أعني ، إثبات (الألف) في (ما) الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر » (٣٩٦).

وتناقضت فيه أقوال الزمخشري ، فذهب في موضع الى أَنَّ إثبات (الألف) جائز ، يقول في قوله تعالى « بِمَا غَفَر لِي رَبِّي » ، « ويحتمل أن تكون استفهامية ، يعني : (بأي شيء غفر لي ربي ؟) .. إلا أن قولك (بِمَ غَفَر لِي ؟) - بطرح (الألف) - أجود ، وإن كان إثباتها جائزا ، يقال : (قد علمت بِمَا صَنَعْتَ هذا ؟) أي ، بأي شيء صَنَعْتَ ؟ ، و : (بِمَ صَنَعْتَ ؟) » (٣٩٧) . وذهب في موضع آخر الى أَنَّ إثباتها قليل شاذ ، يقول في قوله تعالى « قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ » (٣٩٨) « وقيل : « ما » ، للاستفهام ، كأنه قيل : (بأي شيء أغويتني ؟) ، ثم ابتداء « لأَقْعُدَنَّ » . وإثبات (الألف) اذا أدخل حرف الجر على (ما) الاستفهامية قليل شاذ » (٣٩٩).

وزهد الاسترابادي الى أَنَّ حذف (الألف) هو الأغلب (٤٠٠) ، وتابعه في ذلك الزركشي (٤٠١).

وزهد نحاة آخرون الى وجوب حذف (الألف) ، لذلك ردّ الكسائي قول المفسرين بأن « ما » في « بِمَا غَفَر لِي رَبِّي » استفهامية ، وقال : إنما هي مصدرية ، التقدير : (بِمَقْفَرَةٍ رَبِّي) ، وَحُجَّتُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ « ما » في الآية لو كانت استفهامية لحذفت « الألف » لاتصالها بحرف الجر (٤٠٢) وكان رأي القيسي أنه لا يجوز إثبات

(٣٩٥) الأزهية ، ص ٨٤ ، وينظر : خزنة الأدب ، ج ٦ ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٣٩٦) المحاسب ، ج ٢ ص ٢٤٧ ، وينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ٢ ص ٩٧ ، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، لعبدالعالم سالم مكرم ، مصر ١٩٦٨ ، ص ٢٢٧ .

(٣٩٧) الكشاف ، ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٣٩٨) سورة الأعراف ، الآية ١٦ .

(٣٩٩) الكشاف ، ج ٢ ص ٧٠ ، وينظر : مغني اللبيب ، ج ١ ص ٢٩٩ ، والدراسات النحوية

واللغوية عند الزمخشري ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٤٠٠) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٥٤ ، وخزنة الأدب ، ج ٦ ص ٩٩ - ١٠٢ .

(٤٠١) ينظر : البرهان ، ج ٤ ص ٤٠٢ .

(٤٠٢) ينظر : الأزهية ، ص ٨٢ ، ومغني اللبيب ، ج ١ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

ألف (ما) الاستفهامية ، كما لا يجوز حذف ألف (ما) الخبرية ، عند اتصال حرف الجر بهما^(١٣) وتابعه في ذلك ابن هشام^(١٤) والسيوطي^(١٥) ويرى السيوطي أن حذف ألف (ما) الاستفهامية المجرورة مقيس ، وأن ابقاءها شاذ^(١٦) أما ابن هشام فكان يرى أن إثبات الألف في مثل قول حسان :

على ما قام يشتمني لئيم^١ كخنزير تَمَرَّغَ في رَمَسَد

إنما وقع لضرورة الشعر ، وأن إثبات الألف في قراءة عكرمة وعيسى : « عَمَّا يتساءلون » إنما هو نادر ، وأنه لا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه ، ولذلك وافق الكسائي في رفض قول المفسرين بأن (ما) في « بِمَا عَفَرَ لِي رَبِّي » استفهامية ، وتابعه في ذهابه الى كونها مصدرية^(١٧) .

اقتران (ما) ب (ذا) :

ذهب سيبويه الى أن (ماذا) يجوز فيها الوجهان الآتيان :

١ - أن تكون (ما) استفهامية ، و (ذا) موصولة بمنزلة (الذي) ، ومن ذلك قول لبيد بن ربيعة^(١٨) :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يَحَاوِلُ أَنْخَبَ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ ؟

وقال الفراء : إنَّ العرب قد تذهب ب (ذا) إلى معنى (الذي) فيقولون : (مَنْ ذا يقول ذاك ؟) في معنى : مَنْ الذي يقول ذاك ؟^(١٩) وذهب الاستربادي الى

(٤٠٢) ينظر : مشكل اعراب القرآن ، ج ٢ ص ٤٤٩ .

(٤٠٤) ينظر : مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٤٠٥) ينظر : الالتقان ، ج ١ ص ١٧٥ ، وممترك الاقتران ، ج ٢ ص ٥٥١ .

(٤٠٦) ينظر : همع الهوامع ، ج ٢ ص ٢١٧ .

(٤٠٧) ينظر : مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٩٩ ، وشرح شواهد المفني ، ج ٢ ص ٧١ .

(٤٠٨) البيت من الطويل ، وقد ورد في : الكتاب ، ج ٢ ص ٤١٧ ، ومعاني القرآن ، ج ١ ص ١٣٩ ،

والجمل ، للزجاجي ، ص ٣٢١ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٤٩ ، ج ٤ ص ٢٢ ، ومفني

اللبيب ، ج ١ ص ٣٠٠ .

(معجم شواهد العربية ، ج ١ ص ٢٨٣) .

(٤٠٩) ينظر : معاني القرآن ، ج ١ ص ١٣٨ ، وخزانة الأدب ، ج ٦ ص ٤١ - ٤٢ ، وشرح الكافية

ج ٢ ص ٤٢ .

أنه لم يثبت كون (ذا) موصولاً إلا مع (ما) ، لذلك صارت (ما) مع (ذا)
ككلمة واحدة . (١١٠)

٢ - أن يكون (ماذا) كُلهُ استفهاماً على التركيب ، بمنزلة اسم واحد ، فيكون
قولك (ماذا رأيت ؟) بمنزلة (ما رأيت ؟) ، ومن ذلك قوله تعالى « ماذا أنزلَ
رَبُّكُمْ ؟ قالوا : خيراً » . (١١١)

وقد تابعه في ذلك طائفة من النحويين والمفسرين . (١١٢) وذهب آخرون الى
احتمال أن تكون (ماذا) كلها اسماً موصولاً بمعنى (الذي) . (١١٣) ونسب أبو
حيان استعمال (ماذا) كلها اسماً موصولاً إلى سيبويه . (١١٤) ولم يذكر سيبويه أن
(ماذا) كلها تكون اسماً موصولاً ، وإنما ذكره السيرافي وغيره . (١١٥) أما ابن هشام
فقد عقد فصلاً في (لماذا) ، ذكر فيه أن (ماذا) تأتي في العربية على الأوجه
الآتية :

(أحدها) : أن تكون (ما) استفهامية ، و (ذا) إشارة ، نحو (ماذا التواني ؟) .
(الثاني) : أن تكون (ما) استفهامية ، و (ذا) موصولة ، كما في بيت لبيد
السابق .
(الثالث) : أن يكون (ماذا) كُلهُ استفهاماً على التركيب ، كقولك : (لماذا
جئت ؟) .

(الرابع) : أن يكون (ماذا) كُلهُ اسم جنس بمعنى (شيء) ، أو موصولاً بمعنى
(الذي) ، على خلاف في تخريج قول الشاعر : (١١٦)

(٤١٠) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٥٤ ، ٥٨ .

(٤١١) سورة النحل ، الآية ٣٠ ، وينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٤١٦ - ٤١٩ .

(٤١٢) ينظر : الازهية ، ص ٢١٦ ، ومشكل اعراب القرآن ، ج ٢ ص ٢٢٨ ، والكشاف ، ج ١ ص ٢٦٦
في تفسير قوله تعالى « ماذا أراد الله بهذا مثلاً ؟ » ، وجامع البيان ، ج ٢ ص ٢٤٢ - ٢٤٣
في تفسير قوله تعالى « يسئلونك ماذا ينفقون ؟ » ، والبحر المحيط ، ج ٧ ص ٩٨ في
تفسير قوله تعالى « أم ماذا كنتم تعملون ؟ » .

(٤١٣) ينظر : البحر المحيط ، ج ٧ ص ٧١ ، ١٩٥ .

(٤١٤) ينظر : البحر المحيط ، ج ٧ ص ١٨٥ .

(٤١٥) ينظر : خزانة الأدب ، ج ٦ ص ١٤٢ - ١٤٨ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج ٢
ص ١٠٢ .

(٤١٦) البيت لا يعرف قائله . ونسبه السيوطي الى المثنب العبدي ، وليس في المفضليات .
ونسبه الميني الى سحيم بن وثيل . وهو من الوافر . وقد ورد كذلك في : الكتاب ،
ج ١ ص ٤٠٥ ، وجمع الهوامع ، ج ١ ص ٨٤ .

مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ٤٠٩)

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتِيقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُفَيِّبِ نَسِيْنِي

(الخامس) ، أن تكونَ (ما) زائدةً ، و (ذا) للإشارة ، كقوله ، (٤١٧)

أَنوراً سَرَعَ مَاذَا يَافِرُوقُ وَحَبْلُ الوَضِلِ مُنْتَكِبٌ حَذِيقُ

(السادس) ، أن تكونَ (ما) استفهاماً ، و (ذا) زائدةً ، أَجَازُهُ جماعةٌ منهم ابن مالك في نحو (مَاذَا صَنَعْتَ ؟) . (٤١٨)

كثُر في الكلام استعمالُ صيغة الاستفهام (مَا بَالُ ؟) لإفادة معنى (التمعب) ، و (الْبَالُ) بمعنى : الشأن . وتأتي الحالُ بعد (مَا بَالُ ؟) كثيراً ، وقد وردت الحالُ بعده على وجوه ، منها :
١ - أن تأتي مُفْرَدَةً ، كقوله ،

فَمَا بَالُ النجومِ مُسَلِّقَاتٍ بِقَلْبِ الصَّبِّ لَيْسَ لَهَا بَرَاحُ ؟

٢ - أن تأتي جملةً ماضيةً مقرونةً بـ (قد) ، كقول العامري : ،

مَا بَالُ قَلْبِكَ يَاجْمَنُونَ قَدْ هَلَعَا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا تَرَى فِي نَيْلِهِ طَمَعًا ؟

٣ - أن تأتي جملةً ماضيةً مقرونةً بـ (قد) وبـ (الواو) معها ، كقول جرير : ،

مَا بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الْحِلْمِ وَالِدَيْنِ وَقَدْ غَلَكَ مَشِيبُ حِينٍ لَا حِينِ ؟

٤ - أن تأتي جملةً ماضيةً بدون (قد) ، كقوله أيضاً ،

فَمَا بَالُ قَلْبِي هَذِهِ الشَّوْقُ وَالْهَوَى وَهَذَا قَمِيصِي مِنْ جَوَى الْحُزَنِ بِالْيَا ؟

(٤١٧) البيت لأبي شقيق الباهلي ، وهو من الوافر ، وقد ورد كذلك في : المحتسب ، ج١ ص ١٨٢ .

(معجم شواهد العربية ، ج١ ص ٢٤٨)

(٤١٨) مفني اللبيب ، ج١ ص ٢٠٠ - ٢٠٢ ، وينظر : الالتقان ، ج١ ص ١٧٦ ، وممترك القرآن ، ج٢ ص ٥٥٤ .

٥ - أن تأتي جملة مضارعة مثبتة ، كقول أبي العتاهية :

مَا بَالُ دِينِكَ تَرْضَى أَنْ تُدْنِسَهُ وَثُوبُ دُنْيَاكَ مَغْسُولٌ مِنَ الدَّنَسِ ؟

٦ - أن تأتي جملة مضارعة مثبتة مقرونة بـ (الواو) ، كقوله :

فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لِأَجْبَرِ عَظْمَهُ حِفَاطًا ، وَيَنُوي مِنْ سَفَاهَتِهِ كُسْرِي ؟

٧ - أن تأتي جملة مضارعة منفيّة ، كقوله :

* وَقَائِلِي ، مَا بَالُهُ لَا يَزُورُهَا ؟ *

٨ - أن تأتي جملة اسمية غير مقترنة بـ (واو) ، كقول ذي الرمة :

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَفْرِئَةٍ سَرَبٌ ؟

٩ - وقد يأتي (مَا بَالُ) بدون الحال ، كقوله تعالى : « فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى ؟ » . (١١٩)

٤ - (مَنْ)

قال النحاة بأنها تكون للسؤال عن الناس (١٢٠) أو للسؤال عن كُلِّ مَا يَعْقِلُ . (١٢١)
أَمَّا البلاغيون فقد ذهب السكاكي منهم الى أَنَّهَا للسؤال عن الجنس من ذوي العلم ،
تقول : (مَنْ جَبْرِيلُ ؟) بمعنى : أَبَشَرٌ هُوَ ، أَمْ مَلَكٌ ، أَمْ جَنِّي ؟ وكذا ، (مَنْ
ابليس ؟) ، و (مَنْ فلان ؟) . (١٢٢)

(١١٩) سورة طه ، الآية ٥١ ، وينظر : خزانة الأدب ، ج ٢ ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(١٢٠) ينظر : الكتاب ، ج ٤ ص ٢٢٨ ، ٢٢٢ .

(١٢١) ينظر : المقتضب ، ج ٢ ص ٥٢ ، ٢٩٦ ، ج ٢ ص ٦٢ ، ومنازل العروف - رسائل في النحو

واللغة ، ص ٦٢ ، والصاحبي ، ص ١٤٤ .

(١٢٢) ينظر : مفتاح العلوم ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

أمّا الخطيب القزويني فلم يُسَلِّمْ بأن تكون (مَنْ) للسؤال عن الجنس ، وقال بأنّ الأظهر فيها أن تكون سؤالاً عَمَّا يُشَخَّصُ وَيُعَيَّنُ الْمَسْئُولُ عنه من بين ذوي العلم ، وهذا هو الصحيح ، لِأَنَّهُ إذا قيل : (مَنْ فُلَانٌ ؟) ، يُجَابُ بـ (زيد) ونحوه مما يفيد التشخيص ، ولا يصحُّ في جواب (مَنْ جبريلٌ ؟) ، أن يُقال : (مُلْكٌ) ، كما زعم السكاكي ، وإنّما يُقال فيه : (مُلْكٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يَأْتِي بِالْوَحْيِ لِلْأَنْبِيَاءِ) مِمَّا يُفِيدُ تشخيصه من بين أشخاص العقلاء . وعلى هذا يُسأل بـ (مَنْ) عن المشخّص ، أي : يُسأل بها عن الأسماء أو الصفات . (١٣٣)

إفادتها معنى النفي :

ذهب النحاة الى أنّ الاستفهام بـ (مَنْ) قد يفيد معنى النفي ، ففي قولك : (مَنْ قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ؟) قد أُشْرِبَتْ (مَنْ) الاستفهامية معنى النفي ، والمعنى : ما قامَ إِلَّا زَيْدٌ . ومن ذلك قوله تعالى « وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ؟ » (١٣٤) معناه : ليس يغفرُ الذنوبَ إِلَّا اللَّهُ . (١٣٥)

يقول ابن فارس في قوله تعالى « فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ ؟ » (١٣٦) « ظَاهِرُهُ استخبار ، والمعنى : لَا هَادِيَ لِمَنْ أَضَلَّ اللَّهُ ، والدليل على ذلك قوله في العطف عليه : « وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ » (١٣٧) . ويقول الزمخشري في قوله تعالى : « وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ؟ » (١٣٨) « مَنْ سَفِهَ » في محلّ الرفع على البدل من الضمير في « يرغب » ، وَصَحَّ الْبَدَلُ لِأَنَّ « مَنْ يَرْغَبُ » غيرُ مُوَجَّبِ كقولك : (هل جاءك أحدٌ إِلَّا زَيْدٌ ؟) . (١٣٩) ويقول أبو حيان في قوله

(٤٢٣) ينظر : الايضاح ، ج ١ ص ١٣٥ ، وشروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٤٢٤) سورة آل عمران ، الآية ١٣٥ .

(٤٢٥) ينظر : الازهية ، ص ١٠٧ ، ومشكل اعراب القرآن ، ج ١ ص ١٥٨ - ١٥٩ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٢٧ ، والكشاف ، ج ٢ ص ٣١٢ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج ١ ص ١٦٧ ،

ج ٢ ص ٢٨٣ .

(٤٢٦) سورة الروم : الآية ٢٩ .

(٤٢٧) الصاحبي ، ص ١٨٣ .

(٤٢٨) سورة البقرة : الآية ١٣٠ .

(٤٢٩) الكشاف ، ج ١ ص ٣١٢ ، وينظر : ج ٢ ص ٢٩٢ في تفسير قوله تعالى « قَالَ : وَمَنْ يَقْنُطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ؟ » .

تعالى « وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِنْفَةً ؟ » . (١٣٠) « هذا استفهام ومعناه النفي ، أي : ولا أحد أحسن من الله صِنْفَةً » . (١٣١)

واشترط ابنُ مالكٍ لذلك أن تقترن (مَنْ) بـ (الواو) فقال : « ويكثر قيامُ (مَنْ) مقرونةً بـ (الواو) مقامُ النَّافي فيجاء غالباً بـ (إلّا) قصداً للإيجاب » . (١٣٢)

وخالفه في ذلك ابنُ هشامٍ فقال : « وإذا قيل : (مَنْ يفعلُ هذا إلّا زيدٌ ؟) فهي (مَنْ) الاستفهامية أُشْرِبت معنى النفي .. ولا يتقيد جوازُ ذلك بأن يتقدمها (الواو) ، خلافاً لابنِ مالكٍ ، بدليل : « مَنْ ذا الذي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إلّا بِإِذْنِهِ ؟ » (١٣٣) . « وتابعه في هذا الزركشي . (١٣٤)

٥ - (أي)

ذهب النحاة الى أن (أيّا) هي بعضُ ما تُضاف اليه ، يُسأل بها عما يميزُ أحدَ المتشاركين في أمرٍ يعُمُّهما ، ولذلك تُفسَّرُ بـ (همزة) الاستفهام و(أم) في طلب التعيين ، قال المبرد : « اعلم أن (أيّا) تقع على شيءٍ هي بعضه ، لا تكون إلّا على ذلك في الاستفهام ، وذلك قولك : (أيُّ إختيك زيدٌ ؟) ، فقد علمت أن (زيداً) أحدهما ، ولم تدر أيُّهما هو .

.. واعلم أن كُلَّ ما وقعت عليه (أي) فتفسيره بـ (ألف) الاستفهام و (أم) ، لا تكون إلّا على ذلك ، لِأَنَّكَ إذا قلت : (أزيدُ في الدار أم عمرو ؟) فعبارةُ ، أيُّهما في الدار ؟ ولو قلت : (هل زيدٌ منطلق ؟) أو : (مَنْ زيدٌ ؟) أو : (مازيدٌ ؟) لم يكن لـ (أي) هاهنا مدخل ، فـ (أيُّ) واقعة على كل جماعة مما كانت إذا كانت (أي) بعضاً لها » . (١٣٥)

(١٣٠) سورة البقرة : الآية ١٢٨ .

(١٣١) البحر المحيط ، ج١ ص ٤١٢ ، وينظر : ص ٢٥٦ ، ج٢ ص ٥٠٥ .

(١٣٢) تسهيل الفوائد ، ص ٢٤٢ .

(١٣٣) سورة البقرة : الآية ٢٥٥ .

(١٣٤) مفني اللبيب ، ج١ ص ٢٢٧ .

(١٣٥) ينظر البرهان ، ج٤ ص ٤١١ .

(١٣٦) المتكضب ، ج٧ ص ٢٩٤ ، وينظر : ج٢ ص ٢٨٨ ، والكتاب ، ج٤ ص ٢٣٢ ، والاتقان ج١ ص ١٥٨ .

ويرى ابن جنبي أن أصل (أي) : أويّ ، يقول في ذلك : « إن (أيّا) عندنا مما عيّنه (واو) و لأمه (ياء) ، وهذا من باب (أويّت) ، هكذا موجب القياس والاشتقاق جميعا .

أما القياس فلأن ما عيّنه (واو) و لأمه (ياء) أضعاف ما لأمه وعيّنه (ياءان) ، ألا ترى إلى كثرة باب (لويّت) و (شويّت) و (طويّت) و (عويّت) يده (و زويّت) جانبته ، وإلى قلة باب (عيّنت) و (حيّت) ؛ فأصل (أي) على هذا : أويّ ، فاجتمع (الواو) و (الياء) ، وسبقت (الواو) بالسكون فقلبت (ياء) ، وأدغمت في (الياء) ، فصارت (أي) كقولهم : (طويّت الثوب طيّا) و (زوى وجهه زيا) .

وأما الاشتقاق فلأن (أيّا) أين وقعت غير متبّلغ بها ، فإنها بعض من كل ، كقولنا ، (أي الناس عندك ؟) و (أيهم قام قمت معه) ، وبعض الشيء أو إلى جميعه ، ألا ترى إلى قول المجلي في صفة البعير :

* يأيوي إلى ملط له وكلكل *

أي ، يَسَانِدُ إليها وَيَعْتَمِدُ عليها .. فأصل (أي) على هذا : أويّ ، ثم أدغمت (الواو) في (الياء) على ما مضى ، فصارت (أي) ، فإذا حذفت (الياء) تخفيفاً فإنها الثانية ، فإذا زالت الثانية أوجب القياس أن تعود الأولى إلى أصلها وهي (الواو) ، فيقال : (أوما الأجلين قضيت) « . (١٣٧)

وقال النحاة بأنها تستعمل لمن يعقل ولمن لا يعقل ، بحسب ما تضاف إليه ، لأنها بعض من كل ، فإن أضفتها إلى الزمان فهي زمان ، وإن أضفتها إلى المكان فهي مكان ، إلى أي شيء أضفتها كانت منه (١٣٨) .

وقالوا بأنها معربة من بين الأسماء المستفهم بها ، لعلة واحدة وهي الحمل على النظير ، أو النقيض ، أو عليهما ، والنظير لها (بعض) ، والنقيض لها (كل) ، وهما معربان ، فأعربت حملاً عليهما أو على أحدهما (١٣٩) .

(٤٣٧) المحتسب ، ج ٢ ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٤٣٨) ينظر ، المحتسب ، ج ١ ص ٢٦٨ ، ج ٢ ص ٢٨٨ ، وشرح المفصل ، ج ٧ ص ٤٤ ، والاشباه

والنظائر ، ج ٢ ص ٢١٥ .

(٤٣٩) ينظر ، المرتجل ، ص ٢٧٢ .

وإذا حذفت المضاف اليه من اللفظ كان مُقدراً في المعنى ، كقولك ، (أيُّ جاءك ؟) (٤٣) .

وقد تُؤنث (أي) إذا أُضيفت الى مؤنث ، فتلحقها تاء التأنيث ، والخليل يُشبهه تأنيث (أي) بتأنيث (كُل) ، يقول سيبويه ، « سألت الخليل - رحمه الله - عن قولهم ، (أَيُّهُنَّ فُلَانَةٌ) و (أَيُّتُهُنَّ فُلَانَةٌ) ، فقال ، إذا قُلْتَ ، (أي) فهو بمنزلة (كُل) ، لِأَنَّ (كُلًّا) مُذكر يقع للمذكر والمؤنث ، وهو أيضا بمنزلة (بَعْض) ، فإذا قُلْتَ ، (أَيُّتُهُنَّ) فإنك أردت أن تؤنث الاسم ، كما أن بعض العرب ، فيما زعم الخليل رحمه الله ، يقول ، (كَلَّتُهُنَّ مُنْطَلَقَةً) » (٤٤) .

وتجريدها من (التاء) أفصح ، يقول الاستربادي ، « وتجريدها من (التاء) مضافة إلى مؤنث أفصح من إلحاق (التاء) .. قال تعالى ، « بَأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ » (٤٥) ، « (٤٦) » . فاللغة المستفيضة فيها أن تكون بلفظ المذكر ، يقول الزمخشري في قوله تعالى ، « فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ؟ » ، « (٤٧) » ، « فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ » جاءت على اللغة المستفيضة ، وقولك (فَأَيَّةُ آيَاتِ اللَّهِ) قليل ، لِأَنَّ التفرقة بين المذكر والمؤنث في الأسماء غير الصفات ، نحو : (حمار) و (حمارة) ، غريب ، وهي في (أي) أغرب لإبهامه . » (٤٨) .

وقد يكون الاستفهام بـ (أي) في معنى (النفي) ، ومنه قول المتنخل الهذلي ،

فأذهب فأَيُّ فتى في الناس أحرزه من يومه ظلم دُعج ولاجبل

(٤٤٠) ينظر ، كتاب المقصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٤٤١) الكتاب ، ج ٢ ص ٤٠٧ .

(٤٤٢) سورة لقمان ، الآية ٢٤ .

(٤٤٣) شرح الكافية ، ج ١ ص ٢٩١ .

(٤٤٤) سورة غافر ، الآية ٨١ .

(٤٤٥) الكشاف ، ج ٢ ص ٤٢٩ .

فهذا الاستفهام معناه النفي ، ولذلك عطف عليه قوله « وَلَا جَبَلٌ » ، وهو عند الفراء « مِمَّا حِيلَ عَلَى مَعْنَى هُوَ مُخَالَفٌ لِمُصَاحِبِهِ فِي اللَّفْظِ » ، وقال فيه : « رَدُّ عَلَيْهِ بِ(لَا) ، كَأَنَّ مَعْنَى « أَيُّ فِتْنَى فِي النَّاسِ أَحْرَزَهُ » معناه : لَيْسَ يُخْرِزُ الْفِتْنَى مِنْ يَوْمِهِ ظَلَمٌ دُعُجٌّ وَلَا جَبَلٌ » . (١١٦)

والبلاغيون يوافقون النحويين في أَنَّهُ يُسَالُّ بِ (أَيُّ) عما يميز أحدَ المتشاركين في أمرٍ يَعُمُّهُمَا ، وهو مضمون ما أُضيف إليه (أَيُّ) ، يقول القائل : (عندي ثياب) ، فتقول : (أَيُّ الثَّيَابِ هِيَ ؟) ، فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية . (١١٧)

٦ - (كم)

يرى النحاة أنها تكون للاستفهام عن العدد ، ويكون تمييزها نكرة مفرداً منصوباً ، كما في قولك (كَمْ درهماً لك ؟) تُريد : (أَعْشَرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ ؟) وما أشبه ذلك . ويجوز في (كم) أن تفصل بينها وبين تمييزها ، إلا أن قولك (كَمْ درهماً لك ؟) و (كَمْ رجلاً أُنَاك ؟) أقوى من (كَمْ لك درهماً ؟) و (كَمْ أُنَاك رجلاً ؟) وإن كانت عريضة جيدة . وقد يُحذف التمييز فيقال (كَمْ عَبْدُ اللَّهِ مَا كَيْت ؟) أي : كَمْ يَوْمًا عَبْدُ اللَّهِ مَا كَيْت ؟ ، و (كَمْ غُلْمَانُكَ ؟) أي : كم غلاماً غُلْمَانُكَ ؟ . وأمَّا قولهم (على كَمْ جَذَعٍ يَبْتَكُ مِنْبِي ؟) فإن القياس فيه النصب لأنه ليس موضع تكثير وإنما هو سؤال عن عدة الجذوع ، و (النصب) هو الكثير فيه ، وهو قول جمهور النحويين ، وأمَّا الذين جَرُّوا فإنهم أرادوا معنًى (على كَمْ مِنْ جَذَعٍ) ، ولكنهم حَذَفُوا (مِنْ) ههنا تخفيفاً على اللسان ، وصارت (على) عوضاً عنها (١١٨) . أو قد

(٤٤٦) معاني القرآن ، ج ١ ص ١٦٤ ، وينظر : ص ٤٢٢ - ٤٢٤ ، وخرالة الأدب ، ج ٥ ص ١٢ -

١٤

(٤٤٧) ينظر : مفتاح العلوم ، ص ١٥٠ ، والإيضاح ، ج ١ ص ١٢٥ ، وشروح التلخيص ، ج ٢ ص

٢٨٢ - ٢٨٥ .

(٤٥٠) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ١٥٦ - ١٧٥ ، ج ٤ ص ٢٢٨ ، والجمل ، للزجاجي ، ص ١٤٥ -

١٤٦ ، وشرح المفصل ، ج ٤ ص ١٢٦ - ١٢٩ ، وتسهيل الفوائد ، ص ١٢٤ - ١٢٥ ، ومفني

اللبيب ، ج ١ ص ١٨٥ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ٢٥٤ ، وكتاب المقتصد في شرح

الإيضاح ، ج ٢ ص ٧٤٤ - ٧٤٦ ، والأشباه والنظائر ج ٢ ص ٢٧٠ - ٢٧٢

شُهِتَ فيها الاستفهامية بالخبرية فَجُرَّ بها . وهي صيغة جائزة عند البصريين على قُبْح (٤٥٢) .

يرى المبرد أن (كَمْ) تكون لِقَلِيلِ الْعَدَدِ وَكَثِيرِهِ : « فَلَمَّا اجْتَمَعَ فِي (كَمْ) الاستفهامية ، وَأَنَّهَا تَقَعُ سَوْأَلًا عَنْ وَاحِدٍ كَمَا تَقَعُ سَوْأَلًا عَنْ جَمْعٍ ، وَلَا تَخْصُ عَدَدًا دُونَ عَدَدٍ لِإِبْهَامِهَا ، لِأَنَّهَا لَوْ خُصَّتْ لَمْ تَكُنْ اسْتِفْهَامًا ، لِأَنَّهَا كَانَتْ تَكُونُ مَعْلُومَةً عِنْدَ السَّامِعِ » (٤٥٣) .

وذهب الجرجاني إلى أن (كَمْ) الاستفهامية مُتَضَمِّنٌ لِمَعْنَى الْكَثَرَةِ : « وَاعْلَمْ أَنَّ (كَمْ) فِي الْاسْتِفْهَامِ لَا يَعْرِى مِنْ مَعْنَى الْكَثَرَةِ ، فَإِذَا قُلْتَ ، (كَمْ رَجُلًا جَاءَكَ ؟) فَاَلْمَعْنَى : أَعَشْرُونَ رَجُلًا جَاءَكَ أَمْ ثَلَاثُونَ ؟ . وَلَمَّا كَانَ مُتَضَمِّنًا لِمَعْنَى الْكَثَرَةِ ، وَاحْتَاجُوا إِلَى الْفَصْلِ بَيْنَ الْخَبَرِ وَالْاسْتِفْهَامِ نَصَبُوا مُمَيِّزَهَا فِي الْاسْتِفْهَامِ ، وَالزَّمَوْهَا النُّكْرَةَ الْمَفْرَدَةَ ، لِأَنَّ الْمُمَيِّزَ الْمَنْصُوبَ لَمْ يَجِءْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَعْدَادِ مَجْمُوعًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ ، (عَشْرُونَ أَثَوَابًا) وَلَا (خَمْسَةُ عَشَرَ دِرَاهِمًا) ، وَقَدْ غَلَبَ الْمَفْرَدُ عَلَى التَّمْيِيزِ حَتَّى جَاءَ فِيمَا لَيْسَ بِعَدَدٍ ، نَحْوَمَا تَقْدُمُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا » (٤٥٤) ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِي الْاسْتِفْهَامِ ، (كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ ؟) كَمَا لَا تَقُولُ ، (أَعَشْرُونَ رَجُلًا عِنْدَكَ أَمْ ثَلَاثُونَ ؟) » (٤٥٥) .

وقد ذكر الاسترابادى أن (كَمْ) الاستفهامية تكون لِعَدَدٍ مُبْهَمٍ عِنْدَ الْمُتَدَرِّجِ : « مَعْلُومٍ فِي ظَرْفِهِ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ . وَأَنَّهُ إِذَا فُصِّلَ بَيْنَ (كَمْ) وَتَمْيِيزِهَا بِفِعْلِ مُتَعَدٍّ ، وَجِبَ الْإِتْيَانُ بِـ (مِنْ) لِّئَلَّا يَلْتَبِسَ التَّمْيِيزُ بِمَفْعُولِ ذَلِكَ الْمُتَعَدِّي » (٤٥٦) ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى « سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ » (٤٥٧) . فَقَدْ قَالَ أَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ بَأَنَّ (كَمْ) فِي الْآيَةِ اسْتِفْهَامِيَّةٌ (٤٥٨) ، وَأَجَارَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً أَوْ خَبَرِيَّةً (٤٥٩) .

(٤٥١) ينظر : خزانة الأدب ، ج ٦ ص ٤٨٦ .

(٤٥٢) ينظر : المقتضب ، ج ٢ ص ٥٦ - ٥٧ .

(٤٥٣) المقتضب ، ج ٢ ص ٦٦ .

(٤٥٤) سورة النساء ، الآية ٤ .

(٤٥٥) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ٢ ص ٧٤٤ .

(٤٥٦) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٩٦ ، ٩٧ .

(٤٥٧) سورة البقرة : الآية ٢١١ .

(٤٥٨) ينظر : مشكل أعراب القرآن ، ج ١ ص ٩١ - ٩٢ ، والبحر المحيط ، ج ٢ ص ١٢٧ .

(٤٥٩) ينظر : الكشف ، ج ١ ص ٢٥٤ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ٢ ص ٤٠٢ .

ويرى السيوطي أن (كَمْ) تكون لِقَلِيلِ العَدَدِ وكَثِيرِهِ، خِلَافًا لِمَا زعمه بعضهم من أنها تكون للتكثير^(١٦٠).

والبلاغيون قد وافقوا النحويين في كون (كم) للسؤال عن العدد ، وفي جواز حذف تمييزها ، وقالوا بأن (كم) في قوله تعالى « سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ » استفهامية^(١٦١) ، وأن الاستفهام في هذه الآية على غير ظاهره ، لأنه ليس القصد الى استعمال مقدار عدد الآيات من جهة بني اسرائيل ، وإنما الغرض من هذا الاستفهام هو التقرع والتوبيخ على عَدَمِ اتِّبَاعِ مُقْتَضَى الآيات مع كَثَرَتِهَا وِجَانِهَا^(١٦٢).

أَصْلُ (كَمْ)

لقد اختلف النحاة في أصل (كم) ، فذهب البصريون الى أنها في أصلها مفردة ، وذلك لِأَنَّ الإفرادَ هو الأصل ، وإنما التَّركيبُ فَرَعٌ . وذهب الكوفيون الى أنها مُركَّبة ، وأن الأصلَ فيها ، (ما) الاستفهامية زيدت عليها (كاف) التشبيه ، فَصَارَتَا جميعاً كلمةً واحدةً ، وكان الأصل أن يُقال في (كَمْ مَالُكَ ؟) ، (كَمَا مَالُكَ ؟) ، إلا أَنَّهُ لَمَّا كَثُرَتْ في كلامهم وجرت على ألسنتهم ، حُذِفَتْ (الألفُ) مِن آخِرِهَا ، وسكنت (مِيمُهَا) ، فَصَارَ (كَمْ مَالُكَ ؟) ، والمعنى ، كَأَيِّ شَيْءٍ مَالُكَ فِي الأعداد ؟ ، وَنَظِيرُ (كَمْ) في ذلك ، (لِمَ) ، فَإِنَّ الأصلَ فيها ، (مَا) أزيدت عليها (اللام) ، فَصَارَتَا جميعاً كلمةً واحدةً ، وَحُذِفَتْ (الألفُ) لكثرة الاستعمال ، وسكنت (مِيمُهَا) ، فقالوا ، (لِمَ فَعَلْتَ كَذَا ؟)^(١٦٣)

يقول الفراء في ذلك ، « ونرى أن قول العرب (كَمْ مَالُكَ ؟) أنها (ما) وَصِلَتْ مِن أَوَّلِهَا بِـ (كاف) ، ثُمَّ إِنَّ الكلامَ كَثُرَ بِـ (كَمْ) حتى حُذِفَتْ (الألفُ) مِن آخِرِهَا فسكنت (مِيمُهَا) ، كما قالوا ، (لِمَ قُلْتَ ذَاكَ ؟) ومعناه ، لِمَ قُلْتَ ذَاكَ ؟ .. وقال بعض العرب في كلامه ، وقيل لَهُ ، (مِنْذُ كَمْ قَعَدَ فُلَانٌ ؟) ، فقال ، (كُنْذُ

(٤٦٠) ينظر ، ومع الهوامع ، ج ٢ ص ٧٥ .

(٤٦١) ينظر ، مفتاح العلوم ، ص ١٥٠ ، والايضاح ، ج ١ ص ١٢٦ .

(٤٦٢) ينظر ، شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(٤٦٣) ينظر ، الانصاف ، ج ١ ص ٢٩٨ - ٢٠٠ ، ٢١١ - ٢١٦ ، والصاحبي ، ص ١٢٩ - ١٣٠ ، وشرح

الكافية ، ج ٢ ص ٩٥ ، ومع الهوامع ، ج ٢ ص ٧٥ ، والأشباه والنظائر ، ج ٢ ص ٢٧٢ .

أَخَذَتْ فِي حَدِيثِكَ) ، فَرَّقَهُ (الْكَافَ) فِي (مُذْ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (الْكَافَ) فِي (كَمْ) زَائِدَةٌ . وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُونَ : (كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟) فَيَقُولُ : (كَالْخَيْرِ) وَ (كَخَيْرٍ) . وَقِيلَ لِبَعْضِهِمْ : (كَيْفَ تَصْنَعُونَ الْأَقْطَ ؟) فَقَالَ : (كَهَيْئَةٍ) « (١١١) » .

وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصَرِيُّونَ مِنْ أَنَّ (كَمْ) فِي أَصْلِهَا مَفْرَدَةٌ ، يُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا رَدَّ بِهِ أَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ عَلَى الْكُوفِيِّينَ ، إِذْ قَالَ بِأَنَّهُ لَا يُسَلِّمُ بِمَا قَالُوهُ مِنْ كَوْنِ الْأَصْلِ فِي (كَمْ) : (مَا) زِيدَتْ عَلَيْهَا (الْكَافَ) ، لِأَنَّ هَذَا مَجْرَدُ دَعْوَى مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ وَلَا مَعْنَى . وَهُوَ لَا يُوَافِقُهُمْ فِي قَوْلِهِمْ بِأَنَّ (كَمْ) قَدْ رُبِّغَتْ كَمَا رُبِّغَتْ (لِمَ) ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ اسْكَانَ الْمِيمِ فِي (لِمَ) لَا يَجُوزُ فِي اخْتِيَارِ الْكَلَامِ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ حُجَّةٌ . ثُمَّ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمُوا ، وَأَنَّ (كَمْ) كَ (لِمَ) ، لَوَجِبَ أَنَّ يَجُوزَ فِيهَا الْأَصْلُ فَيَقَالُ (كَمَا مَالُكَ ؟) ، كَمَا يَجُوزُ الْأَصْلُ فِي (لِمَ) فَيَقَالُ (لِمَا فَعَلْتَ ؟) . وَأَنَّ يَجُوزَ فِيهَا الْفَتْحُ مَعَ حَذْفِ الْأَلْفِ فَيَقَالُ (كَمْ مَالُكَ ؟) ، كَمَا يَجُوزُ الْفَتْحُ فِي (لِمَ) فَيَقَالُ (لِمَ فَعَلْتَ ؟) . وَأَنَّ يَجُوزَ فِيهَا هَاءُ الْوَقْفِ فَيَقَالُ (كَمَ) ، كَمَا يَجُوزُ هَاءُ الْوَقْفِ فِي (لِمَ) فَيَقَالُ (لِمَ) . فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ فِي (كَمْ) دَلَّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا « (١١٢) » .

٧ - (كَيْفَ)

وَهِيَ بِمَعْنَى : (عَلَى أَيِّ حَالٍ ؟) « (١١٣) » . وَتُسْتَعْمَلُ لِلسُّؤَالِ عَنْ حَالٍ يَنْتَظِمُ جَمِيعُ الْأَحْوَالِ ، يُقَالُ (كَيْفَ أَنْتَ ؟) فَتَقُولُ : صَحِيحٌ ، وَآكِلٌ ، وَشَارِبٌ ، وَالْأَحْوَالُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحَاطَ بِهَا ، فَإِذَا قُلْتَ : (كَيْفَ) ، فَقَدْ أَغْنَى عَنْ ذِكْرِ ذَلِكَ كُلِّهِ « (١١٤) » .

وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ إِلَى أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ سَوْالًا مَحْضًا عَنْ الْحَالِ كَمَا فِي (كَيْفَ أَنْتَ ؟) ، وَتُسْتَعْمَلُ حَالًا لَا سَوْالَ مَعَهُ نَحْوَ (لَا أَكْرَمَنَكَ كَيْفَ كُنْتَ) أَيَّ : عَلَى أَيِّ

(٤٦٤) معاني القرآن ، ج ١ ص ٤٦٦ ، وينظر : خزائن الأدب ، ج ٧ ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(٤٦٥) ينظر : الانصاف ، ج ١ ص ٢٠٠ - ٢٠٢ ، والصاحبي ، ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(٤٦٦) ينظر : الكتاب ج ٢ ص ١٢٨ ، ج ٤ ص ٢٢٢ ، وتسهيل الفوائد ، ص ٢٤٢ ، وتأويل مشكل

القرآن ، ص ٥٢٠ .

(٤٦٧) ينظر : الأصول في النحو ، ج ٢ ص ١٤٠ .

حال كنت (١٣٠)، ومنه قوله تعالى : « الله الذي يُرْسِلُ الرياحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَيُبْسِطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ » (١٣١).

وقد يُخَفَّفُ لفظها فيقال : (كَيِّ) ، كما يُقال في (سوف) ، (سَوْ) . ومن ذلك قول الشاعر (١٣٢) :

كَيِّ تَجْنَحُونَ إِلَى سَلَمٍ وَمَا تُثَرَّتْ قَتْلَاكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّمُ ؟

أراد : (كَيْفَ) ، فحذَفَ (الفاء) اختصاراً (١٣٣) . وذهب بعضهم إلى أَنَّهَا لُغَةٌ ، يقول ابن يعيش : « وفي (كَيْفَ) لُغَتَانِ ، قالوا : (كَيْفَ) و (كَيِّ) » (١٣٤) . والصحيح أَنَّ قولهم (كَيِّ) مِنْ قَبِيلِ لُغَةِ الشَّعْرِ ، وهذا ما ذهب إليه البغدادي في قوله : « والظاهر أَنَّ هذا مِنْ قَبِيلِ ضَرْبِ الشَّعْرِ ، إِذْ لَوْ كَانَتْ (كَيِّ) مَوْضُوعَةً لِلِاسْتِفْهَامِ لَوَدَّتْ فِي النَّشْرِ ، وَلَوْ دَوَّنَتْ فِي كِتَابِ اللُّغَةِ كَسَائِرِ الْأَلْفَاظِ الْمَوْضُوعَةِ » (١٣٥) .

و (كَيْفَ) : اسمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، وَأَصْلُ الْبِنَاءِ عِنْدَ النِّحَاةِ أَنْ يَكُونَ عَلَى السَّكُونِ ، وَإِنَّمَا بُنِيَ (كَيْفَ) عَلَى الْحَرَكَةِ تَخْلُصاً مِنَ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، « وَأَصْلُ الْبِنَاءِ السَّكُونُ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ تَقْيِضُ الْإِعْرَابِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ بِنَقِيضِ الْحَرَكَةِ الَّتِي بَاخْتِلَافِهَا يَحْصُلُ الْإِعْرَابُ ، فَإِنْ وَجَدَ شَيْءٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْحَرَكَةِ فَلَاخِذَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : (أولها) : التَّقَاءُ السَّاكِنَيْنِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : (هُوَ لَاءِ) و (أَيْنَ) و (كَيْفَ) ، وَالْأَصْلُ السَّكُونُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا حَصَلَ قَبْلَ الْهَمْزَةِ فِي (هُوَ لَاءِ) سَاكِنٌ ، وَهُوَ (الْأَلْفُ) ، خَرَّكُوها لئَلَّا يَجْتَمَعَ سَاكِنَانِ ، وَهَكَذَا حُكِمَ (أَيْنَ) و (كَيْفَ) لِأَنَّ قَبْلَ الْحَرْفِ الْأَخِيرِ مِنْهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ » (١٣٦) . وَالْأَصْلُ فِي التَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ أَنْ يَكُونَ

(١٦٨) ينظر : الصاحبى ، ص ١٢٠ .

(١٦٩) سورة الروم : الآية ٤٨ .

(١٧٠) البيت لا يعرف قائله ، وهو من البسيط ، ورد في : مفهى اللبيب ، ج ١ ص ١٨٢ ، ٢٠٤ .

ومع الهوامع ، ج ١ ص ٢١٤ .

(معجم شواهد العربية ، ج ١ ص ٢٤٨)

(١٧١) ينظر : مفهى اللبيب ، ج ١ ص ١٨٢ ، ٢٠٤ .

(١٧٢) شرح المفصل ، ج ٤ ص ١١٠ .

(١٧٣) خزائن الأدب ، ج ٧ ص ١٠٧ ، وينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ١١٧ .

(١٧٤) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٦ .

بالكسر ، وإنما بُني (كيف) على الفتح استخفافاً وفراراً من الجمع بين (الياء) و (الكسرة) ، « أَمَا (أَيْنَ) فَبُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَأَصْلُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ الْكُسْرُ ، كَقَوْلِكَ ، (اضْرِبْ اضْرِبْ) ، وَإِنَّمَا اخْتِيرَ الْفَتْحُ اسْتِخْفَافاً وَفِرَاراً مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ (الْيَاءِ) وَ (الْكُسْرَةِ) ، وَهَذَا حَكْمُ (كَيْفَ) » (١٣٠) . وَإِنَّمَا عُنِيَ بِطَلْبِ الْخَفَةِ فِيهِ لِأَجْلِ كَثْرَتِهِ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، يَقُولُ الْجِرْجَانِيُّ ، « وَيُنَبِّئُ (جَيْرٌ) عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَلَمْ يُغْنِ بِطَلْبِ الْخَفَةِ فِيهِ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي (كَيْفَ) وَ (أَيْنَ) ، لِأَجْلِ قِلَّتِهِ فِي الِاسْتِعْمَالِ » (١٣١) .

والبلاغيون قد وافقوا النحويين في أن (كيف) للسؤال عن الحال ، قال السكاكي ، « وأما (كيف) فللسؤال عن الحال ، إذا قيل (كَيْفَ زَيْدٌ ؟) ، فجوابه ، (صَحِيحٌ) ، أو (سَقِيمٌ) ، أو (مَشْغُولٌ) ، أو (فَارِغٌ) ، أو (شَيْعٌ) ، أو (جَذْلَانٌ) ، يَنْتَظِمُ الْأَحْوَالُ كُلُّهَا » (١٣٢) . ورفض السبكي قولَ بعضهم بَأَنَّهُ يُسْأَلُ بِ (كَيْفَ) عَنِ الصِّفَاتِ الْغَرِيزِيَّةِ لَا الْخَارِجِيَّةِ فَقَالَ ، « وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ إِنَّمَا يُسْأَلُ بِهَا عَنِ الصِّفَاتِ الْغَرِيزِيَّةِ لَا الْخَارِجِيَّةِ ، وَأَنَّهُ لَا يُقَالُ (كَيْفَ زَيْدٌ ؟ أَقَاتِمُ أَمْ قَاعِدٌ ؟) . وَيُرَدُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى « أَنَّى شِئْتُمْ ؟ » (١٣٣) فَإِنَّهُ بِمَعْنَى ، (فَاتُوا خَزَنَتَكُمْ كَيْفَ شِئْتُمْ) عَلَى مَا ذَكَرَهُ هُوَ ، وَهِيَ حَالٌ غَيْرُ غَرِيزِيَّةٍ » (١٣٤) .

موقعها من الإعراب

قال بعض النحاة إِنَّ (كيف) ظرف عند سيبويه ، واسمٌ غير ظرف عند السيرافي والأخفش ، وَبَنُوا عَلَى هَذَا الْخِلَافِ أَنَّ مَوْضِعَهَا عِنْدَ سَيْبَوِيهِ نَصَبٌ دَائِمًا ، وَعِنْدَهُمَا رَفْعٌ مَعَ الْمَبْتَدَأِ وَنَصَبٌ مَعَ غَيْرِهِ ، لِأَنَّهَا تَقَعُ خَبَرًا قَبْلَ مَا لَا يُسْتَفْنَى بِهِ نَحْوُ (كَيْفَ أَنْتَ ؟) وَ (كَيْفَ كُنْتَ ؟) ، وَحَالًا قَبْلَ مَا يُسْتَفْنَى بِهِ نَحْوُ (كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ؟) أَيْ ، عَلَى أَيْ حَالَةٍ جَاءَ زَيْدٌ ؟ . وَمَفْعُولًا مُطْلَقًا نَحْوُ « كَيْفَ فَعَلَ رَيْكَ ؟ » (١٣٥) إِذِ الْمَعْنَى ، أَيْ فَعَلَ فَعَلَ رَبُّكَ (١٣٦) ؟ .

(١٣٥) المصدر نفسه ، ج ١ ص ١٣٤ .

(١٣٦) المصدر نفسه ، ج ١ ص ١٤١ .

(١٣٧) مفتاح العلوم ، ص ١٥٠ ، وينظر ، الايضاح ، ج ١ ص ١٣٦ .

(١٣٨) سورة البقرة ، الآية ٢٢٢ .

(١٣٩) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(١٤٠) سورة الفجر ، الآية ٦ ، وسورة الفيل ، الآية ١ .

(١٤١) ينظر ، مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٠٦ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ٢ ص ٤١٧ .

والصحيح ما ذهب إليه الجرجاني من أن (كيف) اسم مفرد عارٍ من الظرفية واضمار الفعل ، يقول : « وأما (كيف) فليس يتعلّق بفعلٍ ، وإنما هو اسم قد اشتمل على الأحوال ، كما أن (ما) في قولك (مَا عِنْدَكَ ؟) اسم قد اشتمل على الأشياء كلها ، بمنزلة (أَي شَيْءٍ عِنْدَكَ ؟) ، وكذا (مَنْ) قد تَصَمَّنَ جميع ما يَقَعُ واشتمل عليه ، فاذا قُلْتَ ، (كَيْفَ عَمِرُوا ؟) فكأنّك قُلْتَ ، أَسْقِمَ عَمِرُوا أم صحيح ؟ ، إلّا أنّك أتيت بـ (كَيْفَ) للعموم كما تقدّم قَبْلُ ، فكما أن (سَقِيمٌ) اسم غير ظرفٍ ، كذلك (كَيْفَ) لا يكون ظرفاً . فإن قُلْتَ ، فإنه بمعنى قولك ، (على أَيِّ حالٍ زَيْدٌ ؟) و(في أَيِّ حالٍ عَمِرُوا ؟) ، فالجواب : إنّ هذا يُستفادُ أيضاً من قولك ، (أَسْقِمَ زَيْدٌ أم صحيح ؟) ، ألا ترى أنّك تقول ، (في أَيِّ هاتين الحالتين هو ؟) ، فإن كان ذلك يُوجِبُ أن تكون (كيف) ظرفاً حتى يُقال ، إنه في موضع نصب كـ (أين) ، فينبغي أن يَجِبَ مثله في قولك ، (أَسْقِمَ زَيْدٌ أم صحيح ؟) . فقد علمت أن الأمر ليس على ما زعمت ، وأن الاعتبار بالتفصيل ، وهو أنّه لَمَّا جاز أن تقول ، (أفي الدارِ زَيْدٌ أم في المسجد ؟) ، فتُدْخِلُ حرفَ الجرِّ على ما هو تفصيلٌ له ، علمت أن (أين) في قولك (أين زَيْدٌ ؟) ظرفٌ منصوب ، ولذلك دَخَلَهُ الجارُ فقلت ، (من أين أنت ؟) كما تقول ، (أَمِنَ البصرة أنت أم من الكوفة ؟) . ولَمَّا لم يَجْز أن تقول ، (أفي سقيم زَيْدٌ أم في صحيح ؟) علمنا أن (كيف) ، الذي هو عبارة عنه ومُترَجِّمٌ له ، اسم مفرد عارٍ من الظرفية واضمار الفعل الذي هو (استقرُّ) ، ... وقد يُستدلُّ على مخالفة (كيف) لـ (أين) ، فيما ذكرنا ، بأنّه لَمَّا لم يَجْز أن يُقال ، (في كيف) أو (على كيف) ، فيدخل عليه الجارُ ، دَلَّ على كونه غير ظرفٍ ، كما أنّه لَمَّا جاز أن يُقال ، (من أين) دَلَّ على أنّه ظرفٌ ، وهذا تأنيسٌ وتقريبٌ « (١٨٢) » .

وهذا ما يذهب إليه ابنُ مالك ، حيث نقلَ ابنُ هشام قوله : « لم يقل أحد إن (كيف) ظرف ، إذ ليست زماناً ولا مكاناً ، ولكنها لَمَّا كانت تُفسَّرُ بقولك ، (على أَيِّ حال ؟) لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة ، سُمِّيَتْ ظرفاً ، لأنّها في تأويل الجار والمجرور ، واسمُ (الظرف) يُطلَقُ عليهما مجازاً « (١٨٣) » ، وقد استحسَنَ ابنُ هشام هذا الرأي ، وقال : « يُؤَيِّدُهُ الإجماعُ على أنّه يُقال في البدل : (كيف أنت ؟) صحيحٌ أم سَقِيمٌ ؟ » بالرفع ، ولا يُبدل المرفوعُ من المنصوب « (١٨٤) » .

(١٨٢) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(١٨٣) مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٠٦ ، وينظر : تسهيل الفوائد ، ص ٢٤٢ .

(١٨٤) المصدر نفسه ، الموضوع نفسه ، وينظر : شرح المفصل ، ج ٤ ص ١٠٩ .

وهذا ما يراه أيضا ابن يعقوب المغربي من البلاعيين ، يقول : « وَيُسَال (كيف) عن الحال ، فيقال (كيف وجدتَ زيدًا ؟) أَي : على أي حال وجدته ؟ ، فيقال في الجواب : (صحيحًا) ، أو (سقيمًا) . وليست ظرفًا ، ولو كان يُقال في تفسيرها ، (في أي حال وجدته ؟) ، لَأَنَّه تفسير معنوي ، كما يقال في تفسير الحال في قولنا (جاءَ زيدٌ راکبًا) أَي : (جاءَ في حال الركوب) . وإنما هي بحسب العوامل ، ففي المثال السابق تكون حالاً أو مفعولاً ، وفي قولنا (كيفَ زيدٌ ؟) تكون خبرًا » (٤٨٥) .

استعمالها في معنى النفي

ذكر ابن فارس أَنَّ الاستفهام بـ (كيف) قد يُراد به معنى النفي ، ومن ذلك قوله تعالى « كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ؟ » (٤٨٧) . وَلِتَضْمِنَهَا معنى (النفي) في مثل هذا الموضع ، شاع أن يقع بعدها (إِلَّا) (٤٨٨) ، ومن ذلك قوله تعالى « كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ غَاظَتْهُمْ » (٤٨٩) .

ويرى الفراء أَنَّ استعمال (الاستفهام) بمعنى (النفي) لا تختص به (هل) أو (مَنْ) أو (كَيْفَ) ، وإنما تُستعملُ فيه أدواتُ الاستفهام جميعًا ، يقول : « قوله » كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ « على التعجب كما تقول : (كيف يُسْتَبْقَى مثلكَ ؟) أَي : لا ينبغي أن يُسْتَبْقَى . وهو في قراءة عبدالله : « كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا ذِمَّةٌ » ، فجاز دخول (لا) مع (الواو) لِأَنَّ معنى أول الكلمة جحد ، وإذا استفهمت بشيء من حروف الاستفهام فَلَكَ أن تَدَعَه استفهامًا ، وَلَكَ أن تنوى به الجحد . من ذلك قولك : (هَلْ أَنْتَ إِلَّا كَوَاحِدٍ مِنَّا ؟) ومعناه : (مَا أَنْتَ إِلَّا وَاحِدٌ مِنَّا) ، وكذلك تقول : (هَلْ أَنْتَ بِذَاهِبٍ ؟) فَتَدْخِلُ (الباء) كما تقول : (مَا أَنْتَ بِذَاهِبٍ) . وقال الشاعر (٤٩٠) :

(٤٨٥) مواهب الفتاح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٤٨٦) ينظر : الصاحبي ، ص ١٢٠ - ١٢١ ، والبرهان ، ج ٤ ص ٣٢٠ - ٣٢٢ .

(٤٨٧) سورة آل عمران ، الآية ٨٦ .

(٤٨٨) ينظر : البرهان ، ج ٤ ص ٣٣١ .

(٤٨٩) سورة التوبة ، الآية ٧ ، وينظر : البحر المحيط ، ج ١٢ ص ١٢ ، ودراسات لاسلوب القرآن

الكريم ، ج ١ ص ١٦٧ - ١٦٨ ، ج ٢ ص ٤١٤ .

(٤٩٠) ينظر : ص ٣٧٢ - ٣٧٣ من هذا البحث .

يقول اذا اقلولى عليها وأقردت
 ألا هل أخو عيش لذيد بدائم
 وقال الشاعر (١١١) ،

فاذهب فأني فتى في الناس أحرزه من يومه ظلمك دُعج ولا جبل

فقال : « ولا جبل » للجحد ، وأوله استفهام ونيت الجحد ، معناه : ليس يحزره من يومه شيء . وزعم الكسائي أنه سمع العرب تقول : (أين كنت لئلا تنجوا مني) ، فهذه (اللام) إنما تدخل لـ (ما) التي يراد بها الجحد ، كقوله : « ما كانوا ليؤمنوا » (١١٢) ، « وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله » (١١٣) « (١١٤) .

٨ - (أين)

وهي بمعنى ، (أي مكان ؟) (١١٥) ، وهي اسم من أسماء الأماكن مبهم ، يقع على الجهات الست ، وكل مكان يستفهم بها عنه ، فيقال : (أين بيتك ؟) و (أين زيد ؟) (١١٦) .

وذلك هو معناها عند البلاغيين ، يقول السكاكي : « وأما (أين) فللسؤال عن المكان ، اذا قيل ، (أين زيد ؟) ، فجوابه : (في الدار) ، أو (في المسجد) ، أو (في السوق) ، ينتظم الأماكن كلها » (١١٧)

(٤٩١) البيت للمنتحل الهذلي ، وهو من البسيط ، وقد ورد كذلك في : معاني القرآن ، ج١ ص ١٦٤ ، والخصائص ، ج٢ ص ٤٣٣ ، والمحتسب ، ج٢ ص ١٩٥ ، ومفني اللبيب ، ج١ ص ٣٣٥ ، ولسان العرب ، (قلا) ، وديوان الهذليين ، ج٢ ص ٣٥ .
 (مجمع شواهد العربية ج١ ص ٢٩٢)

(٤٩٢) سورة الانعام ، الآية ١١١ .

(٤٩٣) سورة الاعراف ، الآية ٤٢ .

(٤٩٤) معاني القرآن ، ج١ ص ٤٢٣ - ٤٢٤ ، وينظر : ص ١٦٤ ، ج٢ ص ٢١٣ ، وخزانة الأدب ، ج٥ ص ١٢ - ١٤ .

(٤٩٥) ينظر ، الكتاب ، ج٤ ص ٢٣٢ ، ج١ ص ٢١٩ - ٢٢٠ ، ج٢ ص ١٢٨ .

(٤٩٦) ينظر : شرح المفصل ، ج٢ ص ٤٥ .

(٤٩٧) مفتاح العلوم ، ص ١٥٠ ، وينظر : الايضاح ، ج١ ص ١٣٦ .

٩ - (متى)

وهي بمعنى (أي حين ؟) أو (في أي زمان ؟)^(١٩٨)، وهي اسم مبني للسؤال عن الزمان، يُعني عن جميع أسماء الزمان، فقولك (متى السفر ؟) يُعني عن قولك (أيوم الجمعة السفر، أم يوم السبت ؟ أم شهر كذا ؟ أم سنة كذا ؟)^(١٩٩)، فهي في الزمان بمنزلة (أين) في المكان^(٢٠٠)، وتُسعمل في الاستفهام عن الزمان ماضياً كان أو مستقبلاً^(٢٠١).

والنحاة جعلوا (متى) ظرفاً للزمان لأنهم وجدوها سؤالاً عن الأزمنة، وكائنة بمنزلة، (أيوم الجمعة أم يوم السبت السفر ؟)^(٢٠٢).

والبلاغيون يوافقون النحويين في أن (متى) للسؤال عن الزمان^(٢٠٣)، وأنه يُسأل بها عن الزمان ماضياً كان أو مستقبلاً، فيقال في الماضي مثلاً، (متى جئت ؟)، والجواب: (سحراً) أو نحوه، وفي المستقبل: (متى تأتي ؟)، فيقال: (بعد شهر) مثلاً^(٢٠٤).

١٠ - (أيان)

وهي ظرف زمان بمعنى (متى)^(٢٠٥)، وكسر همزته لغة سليم، وبها قرأ عبد الرحمن السلمي في جميع القرآن^(٢٠٦)، ووصف الأشموني هذه القراءة بالشذوذ^(٢٠٧) وقد بُني لتضمنه معنى الاستفهام، وكان حقه الإسكان، ولكن خرك آخره لالتقاء

(٤٩٨) ينظر: الكتاب، ج ٤ ص ٢٢٢، ٢٢٥، ج ١ ص ٢١٧، ٢١٩ - ٢٢٠.

(٤٩٩) ينظر: الأصول في النحو، ج ٢ ص ١٤٠.

(٥٠٠) ينظر: شرح المفصل، ج ٧ ص ٤٥.

(٥٠١) ينظر: تسهيل الفوائد، ص ٢٣٦، وشرح الكافية، ج ٢ ص ١١٦.

(٥٠٢) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الايضاح، ج ١ ص ٢٢٨.

(٥٠٣) ينظر: مفتاح العلوم، ص ١٥٠، والايضاح، ج ١ ص ١٣٧.

(٥٠٤) ينظر: شروح التلخيص، ج ٢ ص ٢٨٧.

(٥٠٥) ينظر: الكتاب، ج ٤ ص ٢٢٥، والمقتضب، ج ١ ص ٥٢، ومجاز القرآن، ج ١ ص ٢٢٤.

(٢٥٧) ج ٢ ص ٩٥، والكشاف ج ٢ ص ١٣٤.

(٥٠٦) ينظر: المحتسب، ج ١ ص ٢٦٨، ٢٢٥، ج ٢ ص ٩، ٢٨٨، والبحر المحيط، ج ٤ ص ٤١٩.

وتسهيل الفوائد، ص ٢٣٦، وشرح الكافية، ج ٢ ص ١١٦، والالتقان، ج ١ ص ١٥٩.

ودراسات لاسلوب القرآن الكريم، ج ١ ص ٦٠١.

(٥٠٧) ينظر: شرح الأشموني، ج ١ ص ١٢.

الساكنين ، كـ (كَيْفَ) و (أَيْنَ)^(٥٨) ، وقد حَوَّكَ آخرُه بالفتح على طريق الاتباع لما قبله ، إذ (الألف) من جنس الفتحة ، أو إِتْبَاعًا لِلْفَتْحَةِ قبله ، إذ (الألف) حَاجِزٌ غيرُ حَصِينٍ ، كما فعلوا في (شَتَانٌ) كذلك^(٥٩) وجاء في « شرح الكافية » : « قال الأندلسي : كَسَرَ نُونَهَا لُغَةً ، والأولى الفتحُ لِمَجَاوِرَةِ الألف »^(٦٠)

وفَرَّقَ النحاةُ بينها وبين (متى) ، فذكر ابن يعيش أن (متى) أكثرُ استعمالاً من (أَيْنَ) ، وهي لكثرة استعمالها صارت أَظْهَرَ مِنْ (أَيْنَ) في الزمان . وذكر كذلك أن (متى) تُستعمل في كل زمان ، و (أَيْنَ) لَا تُستعمل إِلَّا فيما يُراد به تفخيمُ أمره وتَعْظِيمُهُ^(٦١) ، نحو قوله تعالى : (أَيْنَ مَرْسَاهَا)^(٦٢) ، « يَسْأَلُ أَيْنَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ »^(٦٣) ، « أَيْنَ يُبْعَثُونَ »^(٦٤) ، وقد وافقه نحاة آخرون في أن (أَيْنَ) تختصُّ بالاستفهام عن الأمور العظام ، ولذلك منع الاسترابادي أن يُقالَ (أَيْنَ نِمَتْ)^(٦٥) . والصحيح في (أَيْنَ) في مثل قوله تعالى « يَسْأَلُ أَيْنَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ؟ » أنها لم تُستعمل لتفخيم المُستفهم عنه بها « يوم القيامة » ، وذلك لِأَنَّهَا مُستعملةٌ على لسان انسان يجحد يوم القيامة ، يقول الزمخشري في تفسيره : « يَسْأَلُ سُؤَالَ مُتَعَيِّنٍ مُسْتَبْعِدٍ لِقِيَامِ السَّاعَةِ في قوله : « أَيْنَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ؟ » ، ونحوه : « يقولون : متى هذا الوعد ؟ »^(٦٦) أمَّا السيوطي فقد ذهب الى أن المشهور عند النحاة أَنَّهَا كـ (متى) تُستعمل في التفخيم وغيره ، قال : « والمَشْهُورُ عِنْدَ النحاة أَنَّهَا كـ (متى) تُستعملُ في التفخيم وغيره »^(٦٧) .

-
- (٥٨) ينظر : مهكل اعراب القرآن ، ج١ ص ٢٣٦ ، ج٢ ص ٤٢٠ ، والكشاف ، ج٢ ص ١٢٤ ، ٤٠٦ ،
ج٢ ص ١٥٦ ، ج٤ ص ١٥ ، وجمع الهوامع ، ج٢ ص ٥٧ ، واللهجات العربية في التراث ،
ج١ ص ١٦١ ، ٢٥٥ - ٢٥٦ .
- (٥٩) ينظر : شرح المفصل ، ج٤ ص ١٠٦ .
- (٥١٠) شرح الكافية ، ج٢ ص ١١٦ .
- (٥١١) ينظر : شرح المفصل ، ج٤ ص ١٠٦ ، والاشباه والنظائر ، ج٤ ص ٢١٢ .
- (٥١٢) سورة الاعراف : الآية ١٨٧ .
- (٥١٣) سورة القيامة ، الآية ٦ .
- (٥١٤) سورة النحل ، الآية ٢١ .
- (٥١٥) ينظر ، شرح الكافية ، ج٢ ص ١١٦ ، والبرهان ، ج٤ ص ٢٥١ .
- (٥١٦) الكشاف ، ج٤ ص ١٩٠ .
- (٥١٧) الالتقان ، ج١ ص ١٥٨ ، وينظر : معترك الاقارن ، ج١ ص ١٦٩ .

وذكر الاسترادي من الفروق بينهما ، أن (أَيْانَ) تختص بالمستقبل ، بخلاف (متى) فإنَّها تستعمل في الماضي والمستقبل .^(٥١٨) وكون (أَيْانَ) إنما يُستفهم بها عن الزمان المستقبل ، قد جزم به ابنُ مالك وأبو حيان ، ولم يذكر فيه خلافاً .^(٥١٩)

أما البلاغيون فقد ذهب السكاكي منهم الى أن (أَيْانَ) للسؤال عن الزمان ، أطلق أنَّها للزمان ، ولم يخصَّصها بزمان معيَّن ، ولكنَّه مثل لها بالماضي ، فقال : « وأما (متى) و (أَيْانَ) فهما للسؤال عن الزمان ، اذا قيل ، (متى جئتَ ؟) أو (أَيْانَ جئتَ ؟) ، قيل ، (يومَ الجمعة) ، أو (يومَ الخميس) ، أو (شهرَ كذا) ، أو (سنةَ كذا) » .^(٥٢٠) وكذلك قال الخطيب القزويني في « الايضاح » : « وأما (أَيْانَ) فللسؤال عن الزمان ، اذا قيل ، (أَيْانَ جئتَ ؟) ، قيل ، (يومَ الجمعة) .. » .^(٥٢١) أطلق هنا دلالتها على الزمان ولم يحدِّده فيها ، ولكنَّه قصرها على المستقبل في « تلخيص المفتاح » ، وهذا ما استصوبه السبكي في قوله ، « (أَيْانَ) ، يُستفهم بها عن الزمان ، تقول ، (أَيْانَ تجي ؟) . وقصرها المصنِّف على المستقبل في هذا المختصر ، ولكنه في « الايضاح » أطلق أنَّها للزمان ، وكذلك أطلقه السكاكي ، وقد مثلاه بـ (أَيْانَ جئتَ ؟) ، وهو صريح في أنَّها تُستعمل للماضي ، فهو مخالف لكلامه هنا .^(٥٢٢) لكنَّ ما ذكره هنا هو الصواب ، وهو الذي جزم به ابن مالك والشيخ أبو حيان ، ولم يذكر فيه خلافاً ، وحمل ذلك على ما اذا وليها فعلٌ ، دون ما اذا وقع بعدها اسمٌ كقوله تعالى « أَيْانَ مَرَّسَاها ؟ » ، وفيه نظر لأنَّ « مرساها » المراد به المستقبل ، فكذلك ما أشبهه » .^(٥٢٣)

والسكاكي لم ينص على أنَّ (أَيْانَ) تستعمل في مواضع التفخيم ، ولكنه ذكر أنَّ النحاة قد قالوا بذلك ، وروى ، « عن علي بن عيسى الربعي ، رحمة الله عليه ،

(٥١٨) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ١١٦ .

(٥١٩) ينظر : تسهيل الفوائد ، ص ٢٣٦ ، والبحر المحيط ، ج ٤ ص ٤١٩ ، والاتقان ، ج ١ ص ١٥٨ ، ومعتزك القرآن ، ج ١ ص ٩١٩ .

(٥٢٠) مفتاح العلوم ، ص ١٤٩ .

(٥٢١) الايضاح ، ج ١ ص ١٣٧ .

(٥٢٢) أي : في « تلخيص المفتاح » .

(٥٢٣) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

إمام أئمة بغداد في علم النحو ، أن (أَيْان) تستعمل في مواضع التفخيم ، كقوله عزّ قائلًا: « يَسْأَلُ أَيْانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، « يَسْأَلُونَ أَيْانَ يَوْمَ الدِّينِ » . (١٥٦) « (١٥٧) » ، وكذلك فعل الخطيب القزويني (١٥٨) . أما السبكي فهو لا يرى أن (أَيْان) في هذه الآيات مستعملة في موضع تفخيم ، لأنها مستعملة في بعضها في كلام محكي عن انسان لا يقرّ بيوم القيامة ، حيث قال ، « وقوله » : « قيل ، وتستعمل في مواضع التفخيم » ، ينبغي أن يقول : (لا تستعمل إلا في مواضع التفخيم) ، كما هو مقصوده على ما يظهر ، وقد نقله في « الايضاح » عن علي بن عيسى الربعي ، ومثله المصنّف بقوله تعالى « أَيْانَ يَوْمَ الدِّينِ ؟ » ، « أَيْانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ » . قلت ، وفي تمثيل المصنّف بهذه الآية نظر ، فإنه كلام محكي عن الانسان الذي يحسب « أن لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ » (١٥٩) ، وذلك لا يقصد تفخيم يوم القيامة الذي لا يقرّ به . والمشهور عند النحاة أنها ك (متى) تستعمل في التفخيم وغيره » . (١٦٠)

أصل (أَيْان)

ذكر المبرد أن (أَيْان) ثلاثي في أصله وإن زادت حروفه على ثلاثة أحرف ، يقول : « ونذكر من الآلات التي على ثلاثة أحرف ما يدل على ما بعده .. ومنها (أَيْان) وأصله الثلاثة وإن زادت حروفه » . (١٦١)

ويرى ابن جني أنه مأخوذ في الأصل من لفظ (أَيْ) ، لآمين (أَيْنَ) ، يقول ، « أما (أَيْان) يفتح الهمزة فـ (فَعْلان) ، وبكسرهما (فَعْلان) ، و (النون) فيهما زائدة حملا على الأكثر في زيادة النون في نحو ذلك .

(١٥٦) سورة الذاريات ، الآية ١٢ .

(١٥٧) مفتاح العلوم ، ص ١٥٠ .

وجدير بالملاحظة أن السيوطي له نسب إلى السكاكي نفسه القول بأن (أَيْان) لا تستعمل إلا في مواضع التفخيم ، « قال السكاكي ، لا تستعمل إلا في مواضع التفخيم .. والمشهور عند النحاة أنها ك (متى) تستعمل في التفخيم وغيره » . (الالتقان ، ج ١ ص ١٥٨ ، ومترك الاقتران ، ج ١ ص ٦١٩) .

(١٥٦) ينظر : الايضاح ، ج ١ ص ١٣٧ .

(١٥٧) سورة القيامة ، الآية ٢ .

(١٥٨) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٨٨ .

(١٥٩) المقتضب ، ج ١ ص ٥٢ .

فإن قيل : فَهَلَّا جعلتها (فِعَالًا) مِنْ لفظ (أَيَّ) ، قيل : يَمْنَعُ مِنْ ذلك أَنْ (أَيَّانَ) : ظرفُ زمان ، و (أَيَّ) : ظرفُ مكان . لكنَّها ينبغي أَنْ تكون مِنْ لفظ (أَيَّ) لِمَا ذكرناه مِنْ اعتبار زيادة (النون) في نحو هذا ، وَلَئِنْ (أَيَّ) استفهام كما أَنْ (أَيَّانَ) استفهام ، وَأَنْ (أَيَّا) أَيَّنَ كانت فهي بعضٌ مِنْ كُلِّ ، والبعضُ لَا يَخْصُ زمانًا مِنْ مكان ولا جوهرًا مِنْ حَدَث ، فحملها على (أَيَّ) أَوَّلَى مِنْ حملها على (أَيَّانَ) .^(٥٣٠) ويقول في ذلك ايضاً : « ينبغي أَنْ يكون (أَيَّانَ) مِنْ لَفْظِ (أَيَّ) لا مِنْ لفظ (أَيَّانَ) لِأَمْرَيْنِ : (أحدهما) : أَنْ (أَيَّ) مكان ، و (أَيَّانَ) زمان . (والآخر) : أَنْ يكون قَلَّةُ (فَعَالٍ) في الأسماء مع كثرة (فَعْلان) .. ومعنى (أَيَّ) : أَنَّها بعضٌ مِنْ كُلِّ ، فهي تصلح لِلأزمنة صلاحها لِغيرِها ، إِذْ كان البعضُ شاملاً لذلك كُلِّهِ » .^(٥٣١)

وذهب بعضهم الى أَنَّها في الأصل مُركبة من (أَيَّ أَوَّانَ) ، فلما كثر استعماله حُذفت (الهمزة) و (الواو) ، وَجُعِلَ الحرفان واحداً ، فصار (أَيَّانَ) .^(٥٣٢)

وقال آخرون بأنَّها في الأصل مُركبة مِنْ (أَيَّ آَنَ) أَيَّ ، أَيَّ حين ، فَخَفِفَ بحذف (الهمزة) فاتصلت (الألفُ والنون) بـ (أَيَّ) . وقال الاسترابادي في هذا القول : « فيه نظر ، لِأَنَّ (آَنَ) غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ بِغَيْرِ (لامٍ) التعريف ، و (أَيَّ) لَا يُضَافُ الى مفرد معرفة » .^(٥٣٣)

وذهب الزمخشري الى أَنَّها مشتقة مِنْ (آَنَ) ، يقول في قوله تعالى « وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ »^(٥٣٤) : « أَيَّانَ » بمعنى (متى) ، ولو سُمِّيَ به لَكَانَ (فَعَالًا) مِنْ (آَنَ يَتَيْنُ) ولا يُصَرَّفُ » .^(٥٣٥)

ولعلَّ أَصَحَّ هذه الآراء هو ما ذهب اليه أبو حيان مِنْ كون (أَيَّانَ) أداةً بسيطةً جامدة ، يقول : « وهي عندي حرفٌ بسيطٌ لَا مُرَكَّبٌ وَجَامِدٌ لَا مُشْتَقٌّ .. وَالْأَصْلُ

(٥٣٠) (المحتسب ، ج١ ص ٢٦٨ .

(٥٣١) (المحتسب ، ج٢ ص ٢٨٨ ، وينظر : الكشاف ، ج٢ ص ١٢٤ ، وشرح الكافية ، ج٢ ص ١١٦ ، والبحر المحيط ، ج٤ ص ٤١٩ .

(٥٣٢) (ينظر : تأويل مشكل القرآن ، ص ٥٢٢ ، والمصاحبي ، ص ١١٤ ، وشرح الكافية ، ج٢ ص ١١٦ ، والبحر المحيط ، ج٤ ص ٤١٩ .

(٥٣٣) (شرح الكافية ، ج٢ ص ١١٦ .

(٥٣٤) سورة النمل : الآية ٦٥ .

(٥٣٥) (الكشاف ، ج٢ ص ١٥٦ .

عدم التركيب ، وفي أسماء الاستفهام والشرط الجمود كـ (متى) و (حيثما)
(و أنى) و (اذا) . (٥٣٦)

أما السكاكي من البلاغيين ، فهو وإن لم يُعْطِ رأياً في أصل (أَيْانَ) ، إلا أنه
مَنْعَ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهَا (أَيْ أَوَان) فقال : « (أَيْانَ) : بفتح (الهمزة) ويكسرهما ،
وهذه اللفظة أعني كسرَ همزتها ، تقوِّي إِبَاءً أَنْ يَكُونَ أَصْلُهَا ، (أَيْ أَوَان) » (٥٣٧)

١١ - (أنى)

ذكر سيبويه أنَّهَا « تكون في معنى : كيف وأين » . (٥٣٨) . وقد فَصَّلَ النحاةُ
والمفسرون القول فيها ، فقالوا بأنَّهَا تكون بمعنى (كيف) كما في قوله تعالى « أنى
يُحْيِي هذه اللَّهَ بعد موتِهَا ؟ » ، (٥٣٩) وتكون بمعنى (مِنْ أين) كما في قوله تعالى
« أنى يَكُونُ لِي وَلَدٌ ؟ » . (٥٤٠) وواضحٌ أَنَّ الْمَعْنَيْنِ مُتَقَارِبَانِ فيها ، يجوزُ أَنْ يُتَأَوَّلَ
في كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الآخر ، وهذا ما أشارَ إليه بعضهم . (٥٤١) ولذلك كَانَ بَعْضُهُمْ
يُفَسِّرُهَا بِالْمَعْنَيْنِ معاً ، كما فعل سيبويه ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « فَأَنى
تُؤَفِّكُونَ ؟ » (٥٤٢) : « فكيف وَمِنْ أَيْ وَجِهٍ تُصَرِّفُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ إِلَى عِبَادَةِ
الْأَوْثَانِ ؟ » . (٥٤٣)

وقال النحاة والمفسرون بأنَّهَا لا تكون بمعنى (أين) ، وإنَّما تكون بمعنى
(مِنْ أين) ، يقول أبو عبيدة في تفسير قوله تعالى « قال ، يا مَرْيَمُ أَنى لَكَ هذا ؟ »

(٥٣٦) البحر المحيط ، ج ٤ ص ٤١٩ .

(٥٣٧) مفتاح العلوم ، ص ١٤٨ ، وينظر ، البرهان ، ج ٤ ص ٢٥١ .

(٥٣٨) الكتاب ، ج ٤ ص ٢٣٥ ، وينظر ، مجاز القرآن ، ج ٢ ص ١٥٠ في تفسير قوله تعالى « أنى
لهم ؟ » .

(٥٣٩) سورة البقرة ، الآية ٢٥٩ .

(٥٤٠) سورة آل عمران ، الآية ٤٧ .

(٥٤١) ينظر ، الصاحبى ، ص ١١٣ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ١١٦ ، والبرهان ، ج ٤ ص ٢٤٩ ،
تأويل مشكل القرآن ، ص ٥٢٥ ، وجامع البيان ، ج ٢ ص ٢٩٧ .

(٥٤٢) سورة غافر ، الآية ٦٢ .

(٥٤٣) الكشاف ، ج ٢ ص ٤٣٤ ، وينظر ، دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ١ ص ٥٦٩ - ٥٧٢ .

قَالَتْ : هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ « (١٠١) » « أَنَّى لَكَ هَذَا ؟ » أَيْ ، مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا ؟ « (١٠٢) .
 فَلَا يَكُونُ مَعْنَاهَا إِلَّا مَعَ حَرْفِ الْجَرِّ (مِنْ) ، لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى يَزِيدُ عَلَى (أَيْنَ) ،
 لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ ، (أَيْنَ لَكَ هَذَا ؟) كَانَ يَقْصُرُ عَنْ مَعْنَى « أَنَّى لَكَ هَذَا ؟ » (١٠٣) . فَلَا
 يَكُونُ مَعْنَاهَا إِلَّا مَعَ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَلِذَلِكَ وَقَعَ فِي الْجَوَابِ : « هُوَ مِنْ عِنْدِ
 اللَّهِ » (١٠٤) . وَلَمْ يَقُلْ ، هُوَ عِنْدَ اللَّهِ . (١٠٥) . وَكَذَلِكَ وَقَعَ فِي الْجَوَابِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
 « أَوَلَمْ أَضَايِبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ ، أَنَّى هَذَا ؟ ، قُلْ ، هُوَ مِنْ عِنْدِ
 أَنْفُسِكُمْ » . (١٠٦) يَقُولُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ : « أَنَّى هَذَا ؟ » ، مِنْ أَيْنَ
 هَذَا ؟ كَقَوْلِهِ تَعَالَى « أَنَّى لَكَ هَذَا ؟ » ، لِقَوْلِهِ : « مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ » وَقَوْلِهِ « مِنْ عِنْدِ
 اللَّهِ » . (١٠٧)

وَذَكَرَ بَعْضُ النُّحَاةِ لَهَا مَعْنَى ثَلَاثًا ، هُوَ ، (مَتَى) ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا لَهَا نَصًا
 تَتِمُّعِينَ فِيهِ لِهَذَا الْمَعْنَى ، يَقُولُ الزَّرْكَشِيُّ : « وَتَكُونُ بِمَعْنَى (مَتَى) كَقَوْلِهِ تَعَالَى ،
 « أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ؟ » (١٠٨) وَقَوْلِهِ : « قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا » ، (١٠٩) وَيَحْتَمِلُ
 أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ ، مِنْ أَيْنَ ؟ . (١١٠) وَيَقُولُ الْاِسْتِرَابَادِيُّ : « وَيَجِيءُ بِمَعْنَى ،
 (مَتَى) ، وَقَدْ أَوَّلَ قَوْلُهُ تَعَالَى (أَنَّى شِئْتُمْ) عَلَى الْأَوَجِ الثَّلَاثَةِ » . (١١١)

وَوَاضِحٌ أَنَّ (أَنَّى) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « نَسْأَلُكُمْ خِزْيًا لَكُمْ ، فَآتُوا خِزْيَكُمْ أَنَّى
 شِئْتُمْ » (١١٢) لَيْسَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً ، وَإِنَّمَا هِيَ شَرْطِيَّةٌ ، وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ أَبُو حَيَّانَ
 وَآخَرُونَ . (١١٣) يَقُولُ أَبُو حَيَّانَ : « لَا جَائِزَ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامًا ، لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ

(٥٤٤) سورة آل عمران ، الآية ٣٧ .

(٥٤٥) مجاز القرآن ، ج ١ ص ٩١ ، وينظر : تفسير غريب القرآن ، ص ١٠٤ ، والكشاف ، ج ١
 ص ٢٧٩ ، ٤٣٧ .

(٥٤٦) سورة آل عمران ، الآية ٣٧ .

(٥٤٧) ينظر : البرهان ، ج ٤ ص ٢٤٩ .

(٥٤٨) سورة آل عمران ، الآية ١٦٥ .

(٥٤٩) الكشاف ، ج ١ ص ٤٧٧ .

(٥٥٠) سورة البقرة ، الآية ٢٥٩ .

(٥٥١) سورة آل عمران ، الآية ١٦٥ .

(٥٥٢) البرهان ، ج ٤ ص ٢٥٠ ، وينظر : تسهيل الفوائد ، ص ٢٤٢ .

(٥٥٣) شرح الكافية ، ج ٢ ص ١١٦ .

(٥٥٤) سورة البقرة ، الآية ٢٢٢ .

(٥٥٥) ينظر : الالتقان ، ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ .

استفهماً اكتفت بما بعدها من (فعل) كقوله « أنى يكون لى ولد ؟ » ، أو من (اسم) كقوله « أنى لك هذا ؟ » ، ولا تفتقر الى غير ذلك . وهنا يظهر افتقارها وتعلقها بما قبلها .. والذي يظهر لى - والله أعلم - أنها تكون شرطاً ، لافتقارها الى جملة غير الجملة التي بعدها .. فلا يجوز هاهنا أن تكون استفهماً ، وإنما لحظ فيها معنى الشرط وارتباط الجملة بالأخرى ، وجواب الجملة محذوف ، ويدل عليه ما قبله ، وتقديره : (أنى شئتم فأتوه) . كما حذف جواب الشرط في قولك : (اضرب زيدا أنى لقيته) . (٥٥٦) وفوق ذلك هي في هذه الآية بمعنى (كيف) ، ولا تكون بمعنى (متى) اذ يرده سبب النزول ، يقول الزركشي : « وتأتى بمعنى (كيف) كقوله تعالى .. « فأتوا حرثكم أنى شئتم » أي ، (كيف شئتم مقابلة ومدبرة) ، وقال الضحاك : (متى شئتم) ، ويرده سبب نزول الآية . وقال بعضهم : (من أي جهة شئتم) ، وهو طبق سبب نزول الآية . (٥٥٧)

والطبري يرى أن (أنى) تكون بمعنى (من أي وجه ؟) ، وأسقط أن تكون بمعنى (أين) أو (كيف) أو (متى) ، يقول : « والصواب من القول في ذلك عندنا قول من قال ، معنى قوله « أنى شئتم » ، من أي وجه شئتم . وذلك أن (أنى) في كلام العرب كلمة تدل إذا ابتدئ بها في الكلام على المسئلة عن الوجوه والمذاهب ، فكان القائل اذا قال لرجل ، (أنى لك هذا المال ؟) يريد : من أي الوجوه لك ؟ ، ولذلك يجيب المجيب فيه بأن يقول : (من كذا وكذا) ، كما قال تعالى ذكره مخبراً عن زكريا في مسألته مريم : « أنى لك هذا ؟ » قالت : هو من عند الله » ، وهي مقاربة (أين) و (كيف) في المعنى ، ولذلك تداخلت معانيها ، فأشكلك (أنى) على سامعها ومتأولها ، حتى تأولها بعضهم بمعنى (أين) ، وبعضهم بمعنى (كيف) ، وآخرون بمعنى (متى) ، وهي مخالفة جميع ذلك في معناها وهن لها مخالفات .. وإنما يستدل على افتراق معاني هذه الحروف بافتراق الأجوبة عنها . (٥٥٨)

أما البلاغيون فقد قالوا بأن (أنى) تأتي لمعنيين فقط ، هما (كيف) و (من أين) ، يقول السكاكي : « وأما (أنى) فتستعمل تارة بمعنى (كيف) ، قال

(٥٥٦) البحر المحيط ، ج ٢ ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٥٥٧) البرهان ، ج ٤ ص ٢٤٩ ، وينظر ، تفسير غريب القرآن ، ص ٨٥ ، وجامع البيان ، ج ٢

ص ٢٩٧ - ٢٩٨ والكشاف ج ١ ص ٢٦٢

(٥٥٨) جامع البيان ، ج ٢ ص ٢٩٧ .

تعالى : « فَاتُوا حَرَّتَكُمْ أَنْتَى شَيْئَمْ » أَيِ : كيف شَيْئَمْ ، وأخرى بمعنى (مِنْ أَيْنَ) ، قال تعالى « أَنْتَى لَكَ هَذَا » أَيِ : مِنْ أَيْنَ . (٥٥١)

ويرى التفتازاني أنه يحتمل أن تكون (أَنْتَى) مُسْتَعْمَلَةٌ فِي هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ حَقِيقَةً فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ الْمَشْتَرَكِ ، وَأَنْ تَكُونَ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي أَحَدِهِمَا حَقِيقَةً وَفِي الْآخَرِ مَجَازًا . (٥٥٢)

والسبكي قد وافق النحويين في أَنَّهَا لَا تَكُونُ بِمَعْنَى (أَيْنَ) ، وَإِنَّمَا تَكُونُ بِمَعْنَى (مِنْ أَيْنَ) ، والفرق بين (أَيْنَ) و (مِنْ أَيْنَ) عِنْدَهُ : أَنَّ (أَيْنَ) سَوَالٌ عَنِ الْمَكَانِ الَّذِي حَلَّ فِيهِ الشَّيْءُ ، و (مِنْ أَيْنَ) سَوَالٌ عَنِ الْمَكَانِ الَّذِي بَرَزَ مِنْهُ الشَّيْءُ . كَمَا وَافَقَ أَبَا حِيَانَ فِي أَنَّهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « فَاتُوا حَرَّتَكُمْ أَنْتَى شَيْئَمْ » شَرْطِيَّةٌ وَلَيْسَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً . (٥٥٣)

١٢ - مَهْنِمٌ :

يقول المبرد : « (مَهْنِمٌ) : حَرْفٌ اسْتِفْهَامٌ ، (٥٥٤) مَعْنَاهُ : (مَا الْخَبَرُ ؟) وَ (مَا الْأَمْرُ ؟) ، فَهُوَ دَالٌّ عَلَى ذَلِكَ مُحَذَوْفُ الْخَبَرِ . وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَأَى بَعْبِدَ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ رَذَعُ خَلْقٍ (٥٥٥) فَقَالَ : « مَهْنِمٌ ؟ » ، فَقَالَ : « تَزَوَّجْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ » ، فَقَالَ : « أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ » . (٥٥٦)

١٣ - مَهْمَا :

ذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ مِنْ مَعَانِي (مَهْمَا) أَنْ تُسْتَعْمَلَ لِلِاسْتِفْهَامِ ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَلْقَطٍ الطَّائِي :

مَهْمَا لِيِ اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَةِ أَوْدَى يَنْفَعْلِي وَسِرْبَالِيَةِ

(٥٥٩) مَفْتَاحُ الْعُلُومِ ، ص ١٥٠ ، وَيَنْظُرُ : الْإِيضَاحُ ، ج ١ ص ١٣٦ - ١٣٧ ، وَشُرُوحُ التَّلْخِيصِ ، ج ٢ ص ٢٨٨ - ٢٩٠ .

(٥٦٠) يَنْظُرُ : مَخْتَصَرُ التَّفْتَازَانِيِّ - شُرُوحُ التَّلْخِيصِ ، ج ٢ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٥٦١) يَنْظُرُ : عُرُوسُ الْإِفْرَاحِ - شُرُوحُ التَّلْخِيصِ ، ج ٢ ص ٢٨٩ .

(٥٦٢) يَرِيدُ : كَلِمَةُ اسْتِفْهَامٍ .

(٥٦٣) الْخُلُوقُ : الطَّيِّبُ .

(٥٦٤) الْكَامِلُ ، ج ٢ ص ٢٥٦ ، وَيَنْظُرُ : شَرَحُ شَوَاهِدِ الْمَفْنِيِّ ، ج ١ ص ٢٩١ .

فرغموا أَنَّ (مَهْمَا) في البيت : اسم استفهام (مبتدأ) ، و (لِيَّ) : خبره ، وأُعيدت الجملة (مَهْمَا لِيَّ) توكيداً .

وفي رأي ابن هشام لا دليل في البيت ، لاحتمال أَنَّ التقدير : (مَهْمَا) : اسم فعل أمر بمعنى (اكف) ، ثُمَّ استأنَفَ استفهماً بـ (ما) وحدها . (٥٦٥)

خروج الاستفهام عن أصل معناه :

حقيقة الاستفهام هي طلبُ الفهمِ ، فأنْتَ تَسْأَلُ الْمُخَاطَبَ عَمَّا لَا تَعْلَمُهُ ، فتقول : (ما عندك ؟) و (مَنْ رَأَيْتَ ؟) ، وذلك طلباً لِلْعِلْمِ بِهِ . ولكنَّ الاستفهامَ قد يخرج عن حقيقته ، بأن يَقَعَ مِمَّنْ يَعْلَمُ وَيَسْتغْنِي عَنْ طَلْبِ الْإِفْهَامِ . والنحاة والمفسرون والبلاغيون كانوا حريصين على الوقوف على الأسباب أو الأغراض التي تدفع المتكلم إلى استعمال الاستفهام في غير معناه الحقيقي ، فأبو عبيدة يرى أَنَّ الاستفهام قد لا يَطْلُبُ بِهِ الْمُتَكَلِّمُ الْفَهْمَ لِنَفْسِهِ ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ بِهِ تَفْهِيمَ الْمُخَاطَبِ أَوِ السَّامِعِ ، فيخرج (الاستفهام) إلى معنى (النهي) أو (التهديد) أو (التحذير) ، يقول في قوله تعالى «أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ؟» : (٥٦٦) «هذا بَابُ تَفْهِيمٍ ، وليس باستفهامٍ عَنْ جَهْلٍ لِيَعْلَمَهُ ، وهو يخرجُ مَخْرَجَ الاستفهامِ ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ وَيَتَّهَدُّ بِهِ ، وقد علم قائله أَكَانَ ذَلِكَ أَمْ لَمْ يَكُنْ . ويقول الرجل لِعَبْدِهِ : (أَفَعَلْتَ كَذَا ؟) ، وهو يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ وَلَكِنْ يُحَذِّرُهُ . وقال جرير :

أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكَبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٌ رَاحِ

ولم يَسْتَفْهِمِ ، ولو كان استفهماً ما أعطاه عبد الملك مائةً مِنَ الْإِبِلِ بِرِعَايَتِهَا . (٥٦٧) ونجد المبرد يذكر أَنَّ الاستفهام ، وَلَاسِيَّماً فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، قد يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ معناه الحقيقي ، فلا يُرَادُ بِهِ طَلْبُ الْفَهْمِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ تَوْبِيخُ السَّامِعِ وَتَقْرِيرُهُ ، وذلك تنبيهاً له على خطئه ، وزجراً له عن ركوبِ مَا يُؤْذِي بِهِ إِلَى

(٥٦٥) ينظر : معنى اللبيب ، ج١ ص ٢٢٢ ، وشرح شواهد المفني ، ج١ ص ٢٢١ .

(٥٦٦) سورة المائدة : الآية ١١٦ .

(٥٦٧) مجاز القرآن ، ج١ ص ١٨٢ - ١٨٤ .

التهلكة . يقول المبرد : « فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ « أَلَمْ تَنْزِلِ الْكِتَابَ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ » . (٥٨) وقوله « أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا » . (٥٩) وما كان مثله نحو قوله عزوجل « أَمْ اتَّخَذَ مِنْهَا يَخْلُقُ بَنَاتٍ » . (٦٠) فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الاستفهام ، لِأَنَّ الْمُسْتَحْبِرَّ غَيْرَ عَالِمٍ ، إِنَّمَا يَتَوَقَّعُ الْجَوَابَ فَيَعْلَمُ بِهِ ، وَاللَّهُ - عزوجل - منفى عنه ذلك . وَإِنَّمَا تَخْرُجُ هَذِهِ الْحُرُوفُ فِي الْقُرْآنِ مَخْرَجَ التَّوْبِيخِ وَالتَّقْرِيرِ ، وَلَكِنَّهَا لِتَكْرِيرِ تَوْبِيخٍ بَعْدَ تَوْبِيخٍ عَلَيْهِمْ . أَلَا تَرَاهُ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ ، « أَفَمَنْ يَلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِيهِ آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ » (٦١) - وَقَدْ عَلِمَ الْمُسْتَمْعُونَ كَيْفَ ذَلِكَ - لِيَزْجُرَهُمْ عَنْ رُكُوبِ مَا يُؤْذِي إِلَى النَّارِ ، كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ ، (أَلَسَّاعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الشَّقَاءُ ؟) لِتَوَقُّفِهِ أَنَّهُ عَلَى خَطَأٍ وَعَلَى مَا يُصَيِّرُهُ إِلَى الشَّقَاءِ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ « أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ » (٦٢) (٥٣) .

ونجد ابن جنبي يفضل هذه الأسباب التي يسأل السائل عما يعرفه لأجلها وبسببها فيقول ، « واعلم أنه ليس شيء يخرج عن بابيه إلى غيره إلا لأمر قد كان وهو على بابيه ملاحظاً له ، وعلى صدق من الهجوم عليه . وذلك أن المستفهم عن الشيء قد يكون عارفاً به مع استفهامه في الظاهر عنه ، لكن غرضه في الاستفهام عنه أشياء ، منها أن يرى المسئول أنه قد خفي عليه ليسمع جوابه عنه . ومنها أن يتعرف حال المسئول هل هو عارف بما السائل عارف به . ومنها أن يُري الحاضر غيرهما أنه بصورة السائل المُسترشِد ، لما له في ذلك من الغرض . ومنها أن يُعد ذلك لما بعده مما يتوقعه ، حتى إن حلف بعد أن قد سأله عنه ، حلف صادقاً ، فأوضح بذلك عنرا . ولغير ذلك من المعاني التي يسأل السائل عما يعرفه لأجلها وبسببها .

فَلَمَّا كَانَ السَّائِلُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ قَدْ يَسْأَلُ عَمَّا هُوَ عَارِفُهُ ، أَخَذَ بِذَلِكَ طَرَفًا مِنَ الْإِيجَابِ ، لَا السُّؤَالَ عَنْ مَجْهُولِ الْحَالِ . (٥٤)

(٥٦٨) سورة السجدة ، الآية ١ - ٢ .

(٥٦٩) سورة القلم ، الآية ٤٦ .

(٥٧٠) سورة الزخرف ، الآية ١٦ .

(٥٧١) سورة فصلت ، الآية ٤٠ .

(٥٧٢) سورة الزمر ، الآية ٦٠ .

(٥٧٣) (المقتضب ، ج ٢ ص ٢٩٢ ، وينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٥٧٤) (الفصائل ، ج ٢ ص ٤٦٤ - ٤٦٥ .

يقول الزمخشري في قوله تعالى « وَآتِلْ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ ، إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ : مَا تَعْبُدُونَ ؟ » (٥٧٠) « كَانَ إِبْرَاهِيمُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَعْلَمُ أَنَّهُمْ عِبْدَةُ أَصْنَامَ ، وَلَكِنَّهُ سَأَلَهُمْ لِيَرِيَهُمْ أَنَّ مَا يَعْبُدُونَهُ لَيْسَ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْعِبَادَةِ فِي شَيْءٍ ، كَمَا تَقُولُ لِلتَّاجِرِ : (مَا مَالُكَ ؟) وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ مَالَهُ الرِّقِيقُ ، ثُمَّ تَقُولُ لَهُ : (الرِّقِيقُ جَمَالٌ وَلَيْسَ بِمَالٍ) » (٥٧١)

ويقول في قوله تعالى « وَيَوْمَ نَخْشِرُهُمْ جَمِيعًا ، ثُمَّ نَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ : أَهْؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ؟ » قالوا : سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ ، بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ ، أَكْثَرَهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ » (٥٧٢) « هَذَا الْكَلَامُ خُطَابٌ لِلْمَلَائِكَةِ وَتَقْرِيعٌ لِلْكَفَّارِ ، وَارِدٌ عَلَى الْمَثَلِ السَّائِرِ ، « إِيَّاكَ أَعْبَى وَاسْمِعِي يَا جَارَهُ » ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى « أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ : اتَّخَذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟ » ، وَقَدْ عَلِمَ سُبْحَانَهُ كَوْنُ الْمَلَائِكَةِ وَعِيسَى مِنْزَهَيْنِ بَرَاءَ مَا وَجَّهَ عَلَيْهِمْ مِنَ السُّؤَالِ الْوَاردِ عَلَى طَرِيقِ التَّقْرِيرِ ، وَالْغَرَضُ أَنْ يَقُولَ وَيَقُولُوا وَيَسْأَلَ وَيُجِيبُوا ، فَيَكُونُ تَقْرِيعُهُمْ أَشَدَّ وَتَعْيِيرُهُمْ أَبْلَغَ وَخَجْلُهُمْ أَعْظَمَ وَهَوَانُهُمْ أَلْزَمَ ، وَيَكُونُ اقْتِصَاصُ ذَلِكَ لُطْفًا لِمَنْ سَمِعَهُ وَزَجْرًا لِمَنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ » (٥٧٣)

ويقول في قوله تعالى « إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ عَنْ الْمُجْرِمِينَ : مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ؟ » قالوا : لَمْ نَكُ مِنَ الْمُضِلِّينَ » (٥٧٤) « فَإِنْ قُلْتَ : لَمْ يَسْأَلُونَهُمْ وَهُمْ عَالِمُونَ بِذَلِكَ ؟ قُلْتَ : تَوْبِيخًا لَهُمْ وَتَحْسِيرًا ، وَلِيَكُونَ حِكَايَةُ اللَّهِ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ تَذَكُّرًا لِلْسَّامِعِينَ » (٥٧٥)

والبلاغيون يطلقون تسمية (تجاهل العارف) على الاستفهام الواقع مِنَّنْ يَعْلَمُ وَيَسْتَفْنِي عَنْ طَلَبِ الْإِفْهَامِ ، وَيَعْرِفُونَهُ بِقَوْلِهِمْ : « (تجاهل العارف) : وَهُوَ سُؤَالُ الْمُتَكَلِّمِ عَمَّا يَعْلَمُهُ حَقِيقَةً تَجَاهِلًا مِنْهُ ، لِيُخْرِجَ كَلَامَهُ مَخْرَجَ الْمَدْحِ ، أَوِ الذَّمِّ ، أَوْ لِيُبدِلَ عَلَى شِدَّةِ التَّدْلِيلِ فِي الْحُبِّ ، أَوْ لِقَصْدِ التَّعْجَبِ ، أَوِ التَّوْبِيخِ ، أَوِ التَّقْرِيرِ » (٥٨١)

(٥٧٥) سورة الشعراء : الآية ٦٩ - ٧٠ .

(٥٧٦) الكشاف ، ج ٢ ص ١١٦ .

(٥٧٧) سورة سبأ ، الآية ٤٠ - ٤١ .

(٥٧٨) الكشاف ، ج ٢ ص ٢٩٢ .

(٥٧٩) سورة المدثر ، الآية ٢٩ - ٤٢ .

(٥٨٠) الكشاف ، ج ٤ ص ١٨٧ .

(٥٨١) حسن التوسل الى صناعة التوسل ، لشيخنا الديين محمود الحلبي (ت ٧٢٥ هـ) ، بغداد

١٩٨٠ ، ص ٢٣١ .

وقد استند السبكي ، من البلاغيين ، إلى رأى النحاة في ذلك ، فقال : «إن كون الاستفهام طلباً للفهم ، لايعني بالضرورة أن يكون طلباً لفهم المُستفهم فقط ، بل قد يكون طلباً لوقوع فهم السامع ، وعلى هذا الأساس لايمتنع في الاستفهام الوارد في القرآن ، أن يكون طلبُ الفهم فيه مصروفاً الى غير المستفهم والمستفهم منه ، وقال : «إن الاستفهام طلبُ الفهم ، ولكن طلبُ فهم المستفهم ، أو طلبُ وقوع فهم لمن يفهم كائناً مَنْ كان . فاذا قال مَنْ يَعْلَمُ قيامَ زيد ، لعمرٍو ، بحضور بكرٍ الذي لَا يَعْلَمُ قيامه ، (هل قامَ زيدٌ ؟) ، فقد طلب من المُخاطَب الفهم ، أعني : فهم بكرٍ . اذا تقررَ هذا فلا بدعٍ في صدور الاستفهام ممن يَعْلَمُ المُستفهم عنه . واذا سلمتَ بذلك انزاحت عنك شكوكٌ كثيرة ، وظهر لك أن الاستفهامات الواردة في القرآن لا مانع أن يكون طلبُ الفهم فيها مصروفاً الى غير المُستفهم والمُستفهم عنه ، (٥٨٢) فلا حاجة الى تعسفات كثيرة من المفسرين » . (٥٨٣)

واذا خرج الاستفهام عن حقيقته ، واستعمل في معانٍ أخرى ، هل نقول إن معنى الاستفهام موجود فيه وانضم اليه معنى آخر ؟ أو نقول إنه تجرد من الاستفهام بالكلية ؟ .

لقد عالج المفسرون هذا الموضوع ، فذهب أبو عبيدة إلى أن (الهمزة) المُستعملة في معنى (التقرير) تجرد من معنى (الاستفهام) ، بل هي أداة ثانية لا صلة لها بهمزة الاستفهام ، يقول في قوله تعالى « أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً ؟ » ، (٥٨٤) « (الألف) ليست ألف الاستفهام أو الشك ، إنما خرجت مخرج الاستفهام تقريراً بغير الاستفهام ، أي : وإن كَانَ آبَاؤُهُمْ » ، (٥٨٥) ويقول في قوله تعالى « أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ؟ » ، (٥٨٦) « مجازه مجاز الإيجاب ، لِأَنَّ هذه (الألف) يكون للاستفهام وللإيجاب ، فهي هاهنا للإيجاب ، وقال جرير :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا
وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٌ رَاحَ ؟

(٥٨٢) هكذا هي في نص الكتاب ، والسياق يقتضي أن تكون (المستفهم منه) .

(٥٨٣) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٠٧ .

(٥٨٤) سورة البقرة : الآية ١٧٠ .

(٥٨٥) مجاز القرآن ، ج ١ ص ٦٢ ، وينظر : ص ٢٥ - ٢٦ ، ج ٢ ص ١٥٦ .

(٥٨٦) سورة النكبات ، الآية ٦٨ .

فهذا لم يشك ، ولكن أوجب لهم أنهم كذلك ، ولولا ذلك ما أثابوه ، والرجل يُعَاتَبُ عبده وهو يقول له : (أفعلت كذا ؟) وهو لا يشك » : (٥٨٧) . ويقول في قوله تعالى « وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جميعاً ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ : أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كانوا يعبدون ؟ » : (٥٨٨) « مجاز (الألف) هاهنا مجاز الإيجاب والإخبار والتقرير ، وليست بألف الاستفهام ، بل هو تقرير للذين عبدوا الملائكة وأبس لهم » : (٥٨٩) . وكذلك ذهب أبو عبيدة إلى أن (هل) المستعملة في معنى (النفي) أو (التقرير) تتجرد من معنى (الاستفهام) ، بل هي ليست أداة استفهام . (٥٩٠)

ويرى الزمخشري أن (الهمزة) المُستعملة في معنى (التسوية) يَنْسَلِخُ عنها معنى (الاستفهام) ، يقول في قوله تعالى « سَاءَ عَلَيْهِمُ أَلَّذِينَ تَتَّبِعُهُمْ أَفْ كَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ » : (٥٩١) ، « (الهمزة) و (أم) مُجَرَّدَتَانِ لمعنى (الاستواء) ، وقد انسلخ عنهما معنى (الاستفهام) رأساً ، قال سيويه : « جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولك : (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَتَيْتُهَا الْعَصَابَةَ) » يعني : أن هذا جرى على صورة الاستفهام وَلَا استفهام كما أن ذلك جرى على صورة النداء ولا نداء » : (٥٩٢)

كما عالج النحاة هذا الموضوع ، ومنهم المبرد الذي ذهب الى أن أداة الاستفهام (هل) تتجرد من معنى الاستفهام بالكلية اذا استعملت في معنى التحقيق ، فتصير بمنزلة (قد) ، فقال : « و (هل) تخرج من حَدِّ المسألة فتصير بمنزلة (قد) ، نحو قوله عز وجل « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكوراً » » : (٥٩٣)

وقد عالج ابن جني هذا الموضوع في « باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأولى ما لم يدع داع إلى الترك والتحول » : (٥٩٤) ، وهو يرى أن استعمال الاستفهام في غير

(٥٨٧) مجاز القرآن ، ج ٢ ص ١١٨ ، وينظر : ص ١٣٢ .

(٥٨٨) سورة سبأ ، الآية ٤٠ .

(٥٨٩) مجاز القرآن ، ج ٢ ص ١٥٠ .

(٥٩٠) ينظر : مجاز القرآن ، ج ١ ص ٢٨٧ ، ج ٢ ص ١٤٩ ، ٢٧٩ .

(٥٩١) سورة البقرة الآية ٦ .

(٥٩٢) الكشاف ، ج ١ ص ١٥٢ - ١٥٣ .

(٥٩٣) المقتضب ، ج ٢ ص ٢٨٩ ، وينظر : ج ١ ص ٤٢ - ٤٤ .

(٥٩٤) الفصائل ، ج ٢ ص ٤٥٧ - ٤٦٥ .

معناه الحقيقي ، يجوز لأجله أن تجرد أداة الاستفهام في بعض الأحوال لصريح ذلك المعنى المستعملة فيه ، فتقع (هل) مثلا في بعض الأحوال موضع حرف التحقيق ، وذلك لِأَنَّ السائل كما كان ، « في جميع هذه الأحوال قد يسأل عما هو عارفه ، أخذ بذلك طرفاً من الإيجاب ، لا السؤال عن مجهول الحال ، وإذا كان ذلك كذلك جاز لأجله أن يجرد في بعض الأحوال ذلك الحرف لصريح ذلك المعنى ، فمن هنا جاز أن تقع (هل) في بعض الأحوال موضع (قد) » (١٠٠) . ومن ذلك أن (الهمزة) المستعملة في معنى (التقرير) ، تفارق الاستفهام ، لِأَنَّ التقرير ضرب من الخبر ، وذلك ضد الاستفهام الذي هو ضرب من الطلب ، يقول ابن جني ، « ومثله خروج (الهمزة) عن الاستفهام الى التقرير ، ألا ترى أن التقرير ضرب من الخبر ، وذلك ضد الاستفهام ، ويدل على أنه فارق الاستفهام امتناع النصب بالفاء في جوابه ، والجزم بغير الفاء في جوابه ، ألا تراك لا تقول (أَلَسْتُ صَاحِبًا فَتَكْرَمُكَ ؟) ، كما تقول (لَسْتُ صَاحِبًا فَتَكْرَمُكَ ؟) . ولا تقول في التقرير (أَلَنْتَ فِي الْجَيْشِ أُثْبِتَ اسْمُكَ ؟) ، كما تقول في الاستفهام الصريح (أَلَنْتَ فِي الْجَيْشِ أُثْبِتَ اسْمُكَ ؟) ، كما تقول (مَا اسْمُكَ أَذْكُرُكَ ؟) أي ، إن أعرفه أذكرك . ولأجل ما ذكرنا من حديث همزة التقرير ما صارت تنقل النفي الى الإثبات والإثبات الى النفي ، وذلك كقوله (١٠١) ،

الَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ يُطَوْنُ رَاحَ

أي ، أنتم كذلك ، وكقول الله عزوجل ، « اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ » (١٠٢) و « أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ » (١٠٣) أي ، لم يأذن لكم ، ولم تقل للناس ، اتخذوني وأمي إلهين . ولو كانت استفهاما محضا لَأَقَرَّتْ الإِثْبَاتُ عَلَى إِبْثَاتِهِ ، وَالنَّفْيُ عَلَى نَفْيِهِ .

(٥٩٥) الخصائص ، ج ٢ ص ٤٦٥ .

(٥٩٦) البيت لجبرير ، وهو من الوافر ، وقد ورد كذلك في ، شرح المفصل ، ج ٨ ص ١٢٢ .

ومفني اللبيب ، ج ١ ص ١٧ ، وديوانه ص ٩٨ .

(مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ٨٨) .

(٥٩٧) سورة يونس ، الآية ٥٩ .

(٥٩٨) سورة المائدة ، الآية ١١٦ .

.. ويدلُّك على صحَّة معنى التناكر في همزة التقرير ، أنها قد أُخْلِصَتْ لِلإنكار في نحو قولهم في جواب قوله (ضربتُ عُمَرَ) : أعمراه ! « (٥٩٩) » .

ويرى ابن جنى في موضع آخر أنَّ أداة الاستفهام المستعملة في الاستفهام غير الحقيقي ، تبقى على استفهامها ، يقول في « باب التفسير على المعنى دون اللفظ » : « ومن ذلك قولُ الله - عزَّوجلَّ - « يَوْمَ نَقُولُ لِجَنَّتِهِمْ : هل امتلأتِ ؟ ، ونَقُولُ : هل من مزيد ؟ » ، قالوا : « معناه : قد امتلأتِ » ، وهذا أيضا تفسير على المعنى دون اللفظ ، و (هل) مُبْقَاة على استفهامها ، وذلك كقولك للرجل لانتشك في ضعفه عن الأمر : « هل ضعفت عنه ؟ » ، وللإنسان يُحِبُّ الحياة ، هل تحبُّ الحياة ؟ ، أي ، فكما تحبُّها فليكن حفظك نفسك لها ، وكما ضعفت عن هذا الأمر فلا تتعرض لمثله ممَّا تضعف عنه . وكأنَّ الاستفهام إنما دخل هذا الموضع ليتبع الجواب عنه بأن يقال ، (نعم) ، فإن كان كذلك فيحتج عليه باعترافه به ، فيجعل ذلك طريقاً الى وعظه أو تبكيته ، ولو لم يعترف في ظاهر الأمر به لم يقو توقيفه عليه ، وتحذيره من مثله ، قُوَّتُهُ إذا اعترف به ، لِأَنَّ الاحتجاج على المُعترف أقوى منه على المُنكر أو المتوقَّف ، فكذلك قوله سبحانه « هل امتلأتِ ؟ » ، فكأنها قالت ، لا ، ف قيل لها ، بالغي في إحراق المُنكر كأن لك ، فيكون هذا خطاباً في اللفظ لِجَنَّتِهِمْ ، وفي المعنى لِلْكَفَّار . وكذلك جواب هذا من قولها « هل من مزيد ؟ » ، أي ، أتعلمُ ياربُّنا أنَّ عندي مزيداً ؟ ، فجواب هذا منه - عزَّ أسْمُهُ - ، لا ، أي ، فكما تعلم أن لا مزيدَ فحسبي ما عندي . فعليه قالوا في تفسيره : قد امتلأتِ ، فتقول : ما من مزيد . فاعرف هذا ونحوه « (٦٠٠) » .

ويرى الزركشي أنَّ بعض المعاني التي يخرج فيها الاستفهام عن حقيقته ، تتجرد عن الاستفهام بالكلية ، ومنها ما يبقى معنى الاستفهام قائماً فيها ، ومنها ما يحتمل هذا وذاك ، ويعرف ذلك بالتأمل « (٦٠١) » .

وقد عالج السبكي ، من بين البلاغيين ، هذا الموضوع ، ورأى أنَّ معنى الاستفهام موجود وبقا في أكثر المعاني والأغراض التي يخرج اليها الاستفهام ، قال : « هذا النوع من خروج الاستفهام عن حقيقته يُسمَّى : (الاعتات) ، وسمَّاه ابن المعتز (تجاهل العارف) ، وهل نقول : إنَّ معنى الاستفهام فيه موجود وانضم اليه

(٥٩٩) الخصائص ، ج ٢ ص ٤٦٢ - ٤٦٤ ، وينظر : الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

(٦٠٠) الخصائص ، ج ٢ ص ٢٦٢ - ٢٦٤ .

(٦٠١) ينظر : البرهان ، ج ٢ ص ٢٤٧ .

معنى آخر؟ أو تجرّد من الاستفهام بالكلية؟ ، محل نظر ، والذي يظهر الأول ، ويساعده ما قدمناه عن التنوخي من أن (لعل) تكون للاستفهام مع بقاء معنى الترجي .. ومِمَّا يَرُجَّحُ الأول أن (الاستبطاء) في قولك (كَمْ أَدْعُوكَ ؟) معناه : أن الدعاء قد وصل الى حد لا أعلم عدده ، فأنا أطلب أن أفهم عدده ، والعادة تقضي بأن الشخص إنما يستفهم عن عدد ما صدر منه اذا كثر فلم يعلمه ، وفي طلب فهم عدده ما يشعر بالاستبطاء . وأما (التعجب) فالاستفهام معه مستمر ، لِأَن مَنْ تعجب من شيء فهو بلسان الحال سائل عن سببه .. « (٦٢) » .

وذهب الى أن استفهام (التقرير) يكون خبراً صرفاً اذا كان المراد به الحكم بثبوته ، كقولك (قَرَرْتُ هذا الأمر) أي : أثبتته ، فيكون المذكور عقب الأداة واقعاً ، نفيّاً كان أم إثباتاً ، ومن ذلك قوله تعالى « هل أتى على الإنسان حين من الدهر ؟ » إن جعلناه تقريراً . ويكون معنى الاستفهام باقياً في استفهام التقرير اذا كان المراد طلب إقرار المخاطب به مع كون السائل يعلم ، فهو استفهام يقرّرُ المُخاطَبُ ، أي : يطلب منه أن يكون مقررّاً به ، ولا غرابة في صدور الاستفهام ممّن يعلم المستفهم عنه ، لِأَن الاستفهام طلبٌ للفهم ، ولا مانع أن يكون طلبُ الفهم فيه مصروحاً الى غير المستفهم والمستفهم منه ، كأن يكون مصروحاً الى غيرهما من الحاضرين أو المستمعين ، مثال ذلك قوله تعالى « أَنْتَ قُلْتَ للنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟ » ، فَإِنَّ استفهامَ تقرير طلب به أن يقرّ بذلك في ذلك المشهد العظيم تكديماً للنصاري وتحصيلاً لفهمهم أَنَّهُ لم يقل ذلك (٦٣) .

والذي أراه أن معنى الاستفهام يبقى قائماً عند خروج الاستفهام عن حقيقته ، فيبقى معنى الاستفهام موجوداً في المعاني أو الأغراض التي يخرج اليها الاستفهام كلّها ، ولاسيما التقرير ، فليس هناك استفهام يفيد التقرير أو التحقيق ويكون خبراً محضاً متجرّداً من الاستفهام بالكلية ، فلاشك أن هناك فرقاً واضحاً بين (قدأتى على الانسان حين من الدهر) وبين قوله تعالى « هل أتى على الانسان حين من الدهر؟ » ، وبين (أنت لم تقل للناس : اتخذوني وأمّي إلهين) وبين قوله تعالى « أَنْتَ قُلْتَ للنَّاسِ : اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ ؟ » ، وأن سبب هذا الفرق يعود الى أن معنى الاستفهام موجود في الآيتين وانضمّ اليه معنى التحقيق في الأولى ومعنى التقرير في الثانية .

(٦٢) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج٢ ص٢٠٦ - ٢٠٧ ، وينظر ، الاقتان ، ج٢ ص٨٠ -

٨١ ، ومعترك الاقران ، ج١ ص٤٢٩ .

(٦٣) ينظر ، عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج٢ ص٢٠٧ - ٢٠٨ .

ولاشك أن القول ببقاء الأداة على بابها من الاستفهام عند خروج الاستفهام بها عن معناه الحقيقي - فنقول بأن الاستفهام بالأداة (هل) مثلاً قد يخرج عن معناه الحقيقي فيفيد التحقيق ، أو الإثبات ، أو النفي - هو أفضل بكثير من القول بخروج الأداة من دائرة الاستفهام ، الذي يترتب عليه القول بأن استعمالها في تلك المعاني هو من استعمالها في غير الاستفهام ، وهذا ممّا دفع بعض النحاة الى أن يعدّدوا مواضع استعمال الأداة الواحدة ، فيجعلوا استعمالها في تلك المعاني موضوعات مستقلة عن موضع استعمالها في معنى الاستفهام ، ومن هؤلاء الهروي ، الذي ذكر أن للأداة (هل) أربعة مواضع : تكون استفهاماً كقولك (هل قام زيد ؟) ، وتكون بمعنى (قد) كقوله عز وجل « هل أتى على الإنسان حين من الدهر » ، وتكون بمعنى (إن) كقوله عز وجل « هل في ذلك قسمٌ لذي جحر » ، وتكون بمعنى (ما) النافية كقوله عز وجل « هل جزاء الإحسان إلا الإحسان »^(٦٤) . وهذا ما وقع فيه الدكتور مهدي المخزومي الذي يقول : « وقد تُستعمل (هل) في غير الاستفهام ، لتدل على ما لا تدل عليه في الاستفهام ، وذلك أنّها : (١) تُستعمل بمعنى (قد) لتؤدي ما تؤدّيه من تحقيق أو تقريب الزمان الماضي من الحاضر .. (٢) وتُستعمل نفيّاً بمنزلة (ما) »^(٦٥) .

والاستفهام المجازي لا يستدعي الجواب الذي يستدعيه الاستفهام الحقيقي ، وإنما يكون الجواب على حسب ما تعرف من الغرض في السؤال ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا ، فِيمَ كُنْتُمْ ؟ ، قَالُوا ، كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ، قَالُوا ، أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ؟ »^(٦٦) « قالوا » : قال الملائكة للمتوفين ، « فِيمَ كُنْتُمْ ؟ » : في أي شيء كنتم من أمر دينكم ؟ ، وهم ناس من أهل مكة أسلموا ولم يهاجروا حين كانت الهجرة فريضة . فإن قلت ، كيف ضحّ وقوع قوله « كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ » جواباً عن قوله « فِيمَ كُنْتُمْ ؟ » ، وكان حق الجواب أن يقولوا : (كُنَّا فِي كَذَا) أو (لم نكن في شيء) ؟ ، قلت : معنى « فِيمَ كُنْتُمْ ؟ » : التوبيخ بأنهم لم يكونوا في شيء من الدين ، حيث قدروا على الهجرة ولم يهاجروا ، فقالوا : « كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ » اعتذاراً ممّا وُجِّهوا به .

(٦٤) الأزهية ، ص ٢١٧ - ٢١٩ ، وينظر ، رصف المباني ، ص ٤٠٦ - ٤٠٧ .

(٦٥) في النحو العربي - نقد وتوجيه ، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٦٦) سورة النساء ، الآية ٩٧ .

واعتدلاً بالاستضعاف . وأنهم لم يتمكنوا من الهجرة حتى يكونوا في شيء ، فبكتهم الملائكة بقولهم « أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ؟ » . (٦٧)

ويقول في قوله تعالى « يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ : مَاذَا أَجَبْتُمْ ؟ قَالُوا : لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ » . (٦٨) « فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ يَقُولُونَ « لَا عِلْمَ لَنَا » وقد علموا بما أُجِيبُوا ؟ ، قُلْتَ : يَعْلَمُونَ أَنَّ الْغُرُضَ بِالسُّؤَالِ تَوْبِيخُ أَعْدَائِهِمْ ، فَيَكْلُونَ الْأَمْرَ إِلَى عِلْمِهِ وَإِحَاطَتِهِ بِمَا مُنُوا بِهِ مِنْهُمْ وَكَابَدُوا مِنْ سُوءِ إِجَابَتِهِمْ ، إِظْهَاراً لِلتَّشْكِيِّ وَاللَّجَأِ إِلَى رَبِّهِمْ فِي الْإِتْقَامِ مِنْهُمْ ، وَذَلِكَ أَعْظَمُ عَلَى الْكُفْرَةِ ، وَأَفْتَى فِي أَعْضَادِهِمْ ، وَأَجْلَبُ لِحَسْرَتِهِمْ وَسُقُوطِهِمْ فِي أَيْدِيهِمْ ، إِذَا اجْتَمَعَ تَوْبِيخُ اللَّهِ وَتَشْكِي أَنْبِيَائِهِ عَلَيْهِمْ . وَمِثَالُهُ أَنْ يَنْكِبَ بَعْضُ الْخَوَارِجِ عَلَى السُّلْطَانِ خَاصَّةً مِنْ خَوَاصِهِ نَكْبَةً قَدْ عَرَفَهَا السُّلْطَانُ ، وَاطَّلَعَ عَلَى كُنْهَيْهَا ، وَعَزَمَ عَلَى الْإِتِّصَارِ لَهُ مِنْهُ ، فَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَيَقُولُ لَهُ : (مَا فَعَلَ بِكَ هَذَا الْخَارِجِيُّ ؟) ، وَهُوَ عَالِمٌ بِمَا فَعَلَ بِهِ ، يَرِيدُ تَوْبِيخَهُ وَتَبْكِيَتَهُ ، فَيَقُولُ لَهُ : (أَنْتَ أَعْلَمُ بِمَا فَعَلَ بِي) ، تَفْوِيضاً لِلْأَمْرِ إِلَى عِلْمِ سُلْطَانِهِ ، وَاتِّكَالاً عَلَيْهِ ، وَإِظْهَاراً لِلشَّكَايَةِ ، وَتَعْظِيماً لِمَا حَلَّ بِهِ مِنْهُ » . (٦٩)

ويقول في قوله تعالى « وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ ، إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ : مَا تَعْبُدُونَ ؟ ، قَالُوا : نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَنْظِلُ لَهَا عَاكِفِينَ » . (٧٠) « كَانَ إِبْرَاهِيمُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَعْلَمُ أَنَّهُمْ عِبْدَةُ أَصْنَامٍ ، وَلَكِنَّهُ سَأَلَهُمْ لِيَرِيَهُمْ أَنَّ مَا يَعْبُدُونَهُ لَيْسَ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْعِبَادَةِ فِي شَيْءٍ .. فَإِنْ قُلْتَ : « مَا تَعْبُدُونَ ؟ » سَأَلَ عَنْ الْمَعْبُودِ فَحَسَبَ ، فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولُوا : (أَصْنَامًا) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ ، قُلْ : الْعَفْوَ » . « مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ؟ ، قَالُوا : الْحَقُّ » . « مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ ، قَالُوا : خَيْرًا) قُلْتَ : هَؤُلَاءِ قَدْ جَاءُوا بِقِصَّةٍ أَمْرَهُمْ كَامِلَةً كَالْمُبْتَهَجِينَ بِهَا وَالْمُفْتَخِرِينَ ، فَاشْتَمَلَتْ عَلَى جَوَابِ إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى مَا قَصَدُوهُ مِنْ إِظْهَارِ مَا فِي نَفْسِهِمْ مِنَ الْإِتْبَاهِجِ وَالْإِفْتَخَارِ ، أَلَا تَرَاهُمْ كَيْفَ عَظَفُوا عَلَى قَوْلِهِمْ « نَعْبُدُ » : « فَنَنْظِلُ لَهَا عَاكِفِينَ » ، وَلَمْ

(٦٧) الكشاف ، ج ١ ص ٥٥٦ .

(٦٨) سورة المائدة ، الآية ١٠٩ .

(٦٩) الكشاف ، ج ١ ص ٦٥٢ .

(٦١٠) سورة الشعراء ، الآية ٦٩ - ٧١ .

يَقْتَصِرُوا عَلَى زِيَادَةِ « نَعْبُدُ » وَحْدَهُ . وَمِثْلُهُ أَنْ تَقُولَ لِبَعْضِ الشُّطَّارِ : مَا تَلْبَسُ فِي بِلَادِكَ ؟ ، فَيَقُولَ : أَلْبَسُ الْبُرْدَ الْأَتْحَمِي فَأَجَزَ ذِيْلُهُ بَيْنَ جَوَارِي الْحَيِّ » . (٦١١)

وَيَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « وَيَقُولُونَ : مَتَى هَذَا الْفَتْحُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ؟ » ، قُلْ : يَوْمَ الْفَتْحِ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِيْمَانُهُمْ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ » . (٦١٢) « فَإِنْ قُلْتَ : قَدْ سَأَلُوا عَنْ وَقْتِ الْفَتْحِ ، فَكَيْفَ يَنْطَبِقُ هَذَا الْكَلَامُ جَوَاباً عَلَى سَوَالِهِمْ ؟ » ، قُلْتَ : كَانَ غَرَضُهُمْ فِي السَّوَالِ عَنْ وَقْتِ الْفَتْحِ اسْتِعْجَالاً مِنْهُمْ عَلَى وَجْهِ التَّكْذِيبِ وَالِاسْتِهْزَاءِ ، فَأَجِيبُوا عَلَى حَسَبِ مَا عَرَفْتُمْ مِنْ غَرَضِهِمْ فِي سَوَالِهِمْ فَقِيلَ لَهُمْ : لَا تَسْتَعْجِلُوا بِهِ وَلَا تَسْتَهْزِئُوا ، فَكَأَنِّي بِكُمْ وَقَدْ خُصَلْتُمْ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَأَمَنْتُمْ فَلَمْ يَنْفَعَكُمْ الْإِيْمَانُ ، وَاسْتَنْظَرْتُمْ فِي ادْرَاكِ الْعَذَابِ فَلَمْ تُنْظَرُوا » . (٦١٣)

المعاني التي يخرج اليها الاستفهام :

لَقَدْ كَانَ النِّحَاةُ ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ سَيَبُوهُ ، قَدْ تَنَبَّهُوا إِلَى خُرُوجِ الْاسْتِفْهَامِ عَنْ حَقِيقَتِهِ وَأَصْلِ مَعْنَاهُ ، فَكَانُوا أَوَّلَ مَنْ تَعَرَّضَ إِلَى اسْتِعْمَالِ الْاسْتِفْهَامِ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ ، فَجَدَّ (سَيَبُوهُ) يَذْكُرُ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي يَخْرُجُ إِلَيْهَا الْاسْتِفْهَامُ ،

١ - التَّوْبِيخُ

يَقُولُ سَيَبُوهُ : « وَذَلِكَ قَوْلُكَ (أَتَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًا أُخْرَى ؟) ، وَإِنَّمَا هَذَا أَنَّكَ رَأَيْتَ رَجُلًا فِي حَالِ تَلَوْنٍ وَتَنْقُلٍ ، فَقُلْتَ : (أَتَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًا أُخْرَى ؟) ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَتَحُولُ تَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًا أُخْرَى ؟ ، فَأَنْتَ فِي هَذِهِ الْحَالِ تَعْمَلُ فِي تَثْبِيتِ هَذَا لَهُ ، وَهُوَ عِنْدَكَ فِي تِلْكَ الْحَالِ فِي تَلَوْنٍ وَتَنْقُلٍ ، وَلَيْسَ يَسْأَلُهُ مُشْتَرِشِدًا عَنْ أَمْرِ هُوَ

(٦١١) الْكَشَافُ ، ج ٢ ، ص ١١٦ .

(٦١٢) سُورَةُ السَّجْدَةِ ، آيَةُ ٢٨ - ٢٩ .

(٦١٣) الْكَشَافُ ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ ، وَيَنْظُرُ : ص ٢٩٠ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى « وَيَقُولُونَ : مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ؟ » ، قُلْ : لَكُمْ مِيعَادٌ يَوْمَ لَا تَسْتَأْخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ » ، وَص ٢٢٥ - ٢٢٦ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى « قَالُوا : يَا وَيْلَنَا مَنْ بَقِيْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا ؟ » ، هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلُونَ » .

جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه ، ولكنه وبخه بذلك .. ومثل ذلك قول الشاعر (٦١) :

أفي السلم أعياراً جَفَاءً وَغَلْظَةً وفي الحربِ أشباهَ الإماءِ القوارِكِ ؟
أي : تنقلون وتلُون مرةً كذا ومرةً كذا (٦٢) .

وقد يجتمع الى (التوبيخ) معنى (الذم) و (التجهيل بمكان المنفعة) ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ ، وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا » (٦٣) ، « وَمَاذَا عَلَيْهِمْ ؟ » ، وأي تبعه ووبالٍ عليهم في الإيمان والإنفاق في سبيل الله ؟ ، والمراد : الذم والتوبيخ ، وإلا فكلُّ منفعة ومفلة في ذلك ، وهذا كما يقال للمنتقم : (ما ضُركَ لو عفوت ؟) ، وللعاق : (ما كان يرزؤك لو كنتَ باراً ؟) ، وقد علم أنه لا مضرّة ولا مرزأة في العفو والبر ، ولكنه ذم وتوبيخ وتجهيل بمكان المنفعة (٦٤) .

وقد يجتمع الى (التوبيخ) معنى (العتاب) و (التنبيه على الخطأ) ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُلْ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ ؟ » (٦٥) ، « أَلَمْ أَنْهَكُمَا ؟ » : عتاب من الله تعالى وتوبيخ وتنبيه على الخطأ ، حيث لم يتحدّرا ما حذرهما الله من عداوة إبليس (٦٦) .

وقد يجتمع الى (التوبيخ) معنى (التأنيب) ، يقول الطبري في قوله تعالى « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا ؟ » (٦٧) ، « توبيخٌ مُسْتَعْتَبٌ عبادة ، وتأنيبٌ مُسْتَرْجَعٌ خلقه من المعاصي الى الطاعة ، ومن الضلالة إلى الإنابة » (٦٨) .

(٦١٤) البيت لهند بنت عتبة ، وهو من الطويل ، وقد ورد كذلك في : المقتضب ، ج ٢ ص ٢٦٥ ، والمقرب ، ص ٥٦ .

(معجم شواهد العربية ، ج ١ ص ٢٥٨) .

(٦١٥) الكتاب ، ج ١ ص ٢٤٢ - ٢٤٤ .

(٦١٦) سورة النساء ، الآية ٢٩ .

(٦١٧) الكشاف ، ج ١ ص ٥٢٦ .

(٦١٨) سورة الأعراف ، الآية ٢٢ .

(٦١٩) الكشاف ، ج ٢ ص ٧٣ .

(٦٢٠) سورة البقرة ، الآية ٢٨ .

(٦٢١) جامع البيان ، ج ١ ص ١٨٨ .

وقد تستعمل (همزة) الاستفهام في معنى (التوبيخ والإنكار) ، وهي الداخلة على (لا) النافية للجنس ، يقول سيبويه : « واعلم أن (لا) في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر ، فمن ذلك قوله :

أَلَا طِعَانُ أَلَا قُرْسَانُ عَادِيَةٌ إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَانِيرِ « (٦٣٣) .

وزهد ابن هشام الى أن معنى (التوبيخ والإنكار) في البيت تفيد (ألا) على التركيب ، وعدها أحد أقسام الأداة (ألا) - بفتح الهمزة والتخفيف - . (٦٣٣) .

٢ - التعجب

يقول سيبويه : « إنك تقول (سُبْحَانَ اللَّهِ مَنْ هُوَ ، وما هو !) ، فهذا استفهام فيه معنى التعجب ، ولو كان خبرا لم يجز ذلك ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْخَبَرِ أَنْ تَقُولَ (مَنْ هُوَ ؟) وَتُسَكِّتَ « (٦٣٤) ويقول الزمخشري في قوله تعالى « فَقَتِلْ كَيْفَ قَدَّرَ ؟ » (٦٣٥) :

« تعجب من تقديره وإصابته فيه المحز ورميه الغرض الذي كانت تنتحيه قريش ، أو ثناء عليه على طريقة الاستهزاء به ، أو هي حكاية لما كَرَّوهُ مِنْ قَوْلِهِمْ « قَتِلْ كَيْفَ قَدَّرَ ؟ » تهكما بهم وبإعجابهم بتقديره واستعظامهم لقوله . ومعنى قول القائل « قَتَلَهُ اللَّهُ مَا أَشْجَعَهُ » و (أخزاه الله ما أشعره) : الإشعار بأنه قد بلغ المبلغ الذي هو حقيق بأن يُحَسَدَ ويدعو عليه حاسده بذلك « (٦٣٦) . ومن التعجب قول سويد الشكري :

كَيْفَ يَرْجُونَ سَقَاطِي بَعْدَ مَا جَلَّلَ الرَّأْسَ مَشِيبٌ وَصَلَعٌ « (٦٣٧)

(٦٣٢) الكتاب ، ج ٢ ص ٢٠٦ .

(٦٣٣) ينظر : مفني اللبيب ، ج ١ ص ٦٨ - ٦٩ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ٢٦١ - ٢٦٢ ، وخزانة الأدب ، ج ٤ ص ٦٩ - ٧٠ .

(٦٣٤) الكتاب ، ج ٢ ص ١٨١ ، وينظر : تفسير غريب القرآن ، ص ٩٢ في تفسير « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ » ، و ص ٩٤ في تفسير « أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ » ، والكشاف ، ج ١ ص ٢٧١ في تفسير « أَتَجَمَّلُ فِيهَا مَنْ يَفْسُدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدَّمَاءَ » .

(٦٣٥) سورة المدثر : الآية ١٩ .

(٦٣٦) الكشاف ، ج ٤ ص ١٨٢ ، وينظر : الصاحبي ، ١٨٨ .

(٦٣٧) ينظر : خزانة الأدب ، ج ٦ ص ١٢٥ .

ويرى ابن جني في « باب في نقض الأوضاع إذا ضامها طارئٌ عليها » ، أن الأوضاع تُنقض إذا طرأ عليها طارئٌ ، « من ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحالة خبراً ، وذلك قولك : (مررت برجلٍ أي رجل) ، فَأَنْتَ الْآنَ مُخْبِرٌ بِنَاهِي الرجل في الفضل ، وَلَسْتَ مُسْتَفْهِمًا . وكذلك : (مررت برجلٍ أيما رجل) ، لِأَنَّ (ما) زائدة . وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ أَصْلَ الاستفهام الخبر ، والتعجب ضرب من الخبر ، فَكَانَ التَّعْجِبُ لَمَّا طَرَأَ عَلَى الاستفهام إِنَّمَا أَعَادَهُ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الْخَبَرِيَّةِ . (١٢٧)

٣ - التنبيه على الضلال :

يقول سيبويه : « وبمنزلة (أم) هنا قوله عز وجل « أَلَمْ . تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ » (١٢٨) فجاء هذا الكلام على كلام العرب ، قد علم تبارك وتعالى ذلك من قولهم ، ولكن هذا على كلام العرب ليعرفوا ضلالتهم .

.. ومثل ذلك قوله تعالى « أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ » (١٢٩) ، فقد علم النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون أن الله عز وجل لم يتخذ ولداً ، ولكنه جاء على حرف الاستفهام لِيُبَيِّنُوا ضلالتهم . أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ لِلرَّجُلِ : (أَلْسَعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الشَّقَاءُ ؟) ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ السَّعَادَةَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الشَّقَاءِ ، وَأَنَّ الْمَسْئُولَ سَيَقُولُ : السَّعَادَةُ ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ صَاحِبَهُ وَأَنْ يَعْلَمَهُ » (١٣٠) .

٤ - التقرير :

يقول سيبويه : « إِنَّكَ تَقُولُ لِلرَّجُلِ : (أَطَرَبًا ؟ !) وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ طَرِبَ ، لَتَوْبَخَهُ وَتَقَرَّرَهُ » (١٣١) .

(١٢٧) (الفصائص ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ ، وينظر : الأشباه والنظائر ، ج ١ ، ص ٢٨٠ .

(١٢٨) (سورة السجدة : الآية ١ - ٢ .

(١٢٩) (سورة الزخرف : الآية ١٦ .

(١٣٠) (الكتاب ، ج ٢ ، ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(١٣١) (الكتاب ، ج ٢ ، ص ١٧٦ .

ويقول أبو عبيدة في قوله تعالى « أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ؟ » (١٦٣) ، « جاءت على لفظ الاستفهام ، والملائكة لم تستفهم ربّها ، وقد قال تبارك وتعالى : « إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً » (١٦٣) ، ولكن معناها معنى الايجاب ، أي إِنَّكَ ستفعل . وقال جرير ، فأوجب ولم يستفهم ، لعبد الملك بن مروان :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكَبَ الْمَطَايَا وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٌ رَاحَ

وتقول وأنتَ تضربُ الغلامَ على الذنب : (أَلَسْتَ الْفَاعِلُ كذا ؟) ، ليس باستفهام ولكن تقرير (١٦٣) .

وقال النحاة إِنَّ معنى (التقرير) هو « حمل المخاطب على أن يقرّ بأمر يعرفه » (١٦٤) أو « حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده ثبوته أو نفيه » (١٦٥) .

و (التقرير) لفظه لفظُ (الاستفهام) ومعناه (الخبر) ، يقول الطبري في قوله تعالى « أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ؟ » (١٦٦) ، « هذا تقرير ، وليس باستفهام ، إنما هو كقول جرير :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكَبَ الْمَطَايَا وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٌ رَاحَ ؟

إنما أخيرَ أَنَ لِّلْكَافِرِينَ بِاللَّهِ مَسْكَنًا فِي النَّارِ ، ومنزلاً يَثْوُونَ فِيهِ » (١٦٧) .

ولأن (الاستفهام) المُستعمل في معنى (التقرير) هو في حقيقته (إخبار) ، لذلك يصح أن يعطف عليه الخبرُ ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « أَوَلَمْ نَعْمَرْكُمْ مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرْ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ » (١٦٨) ، « فَإِنْ قُلْتَ ، غَلَامٌ عَطْفٌ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ » ؟ ، قُلْتَ ، على معنى « أَوَلَمْ نَعْمَرْكُمْ ؟ » ، لِأَنَّ لفظه لفظ (استخبار) ومعناه (إخبار) ، كأنه قيل ، قد عمرناكم وجاءكم النذير » (١٦٩) .

(١٦٢) سورة البقرة ، الآية ٢٠ .

(١٦٣) مجاز القرآن ، ج١ ص ٢٥ - ٢٦ ، وينظر : ج٢ ص ١١٨ ، ١٢٢ .

(١٦٤) شرح الكافية ، ج٢ ص ٢٨٨ .

(١٦٥) مفهـي اللـبيب ، ج١ ص ١٨ .

(١٦٦) سورة المنكـبوت ، الآية ٦٨ .

(١٦٧) جامع البيان ج١ ص ١٤ .

(١٦٨) سورة فاطر ، الآية ٢٧ .

(١٦٩) الكشاف ، ج٢ ص ٢١١ .

فالتقرير يفيد الإيجاب ، بعكس الاستفهام الحقيقي الذي يفيد الشك^(٦٤٠) .

وقد أوجب الجرجاني في (الهمزة) اذا كانت للتقرير ، أن يليها الشيء الذي تقرر المخاطب به ، كما وجب فيها اذا كانت للاستفهام المحض أن يليها الشيء المستفهم عنه فقال : « واعلم أنَّ هذا الذي ذكرت لك في (الهمزة) وهي للاستفهام ، قائم فيها اذا كانت للتقرير ، فاذا قلت : (أأنت فعلت ذاك ؟) كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل ، يبين ذلك قوله تعالى حكاية عن قوم نمرود : « أَأنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَنَّا يَا إِبْرَاهِيمَ »^(٦٤١) . لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقر بأن كسر الأصنام قد كان ، ولكن أن يقر بأنه منه كان ، وقد أشاروا له الى الفعل في قولهم « أَأنتَ فعلتَ هذا ؟ » ، وقال هو عليه السلام في الجواب : « بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا »^(٦٤٢) ، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب : (فعلت) أو (لم أفعل)^(٦٤٣) .

وقد تابعه في ذلك الزمخشري ، حيث أشار إلى أنك لا تلي همزة التقرير الفاعل أو المفعول إلا بعد وقوع الفعل وثبوته ، يقول في تفسير قوله تعالى « قُلْ أَبِاللّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ؟ »^(٦٤٤) : « جَعَلُوا كَأَنَّهُمْ مُّعْتَرِفُونَ بِاسْتِهْزَائِهِمْ وَبأنه موجودٌ منهم .. حيث جعل المستهزأ به يلي حرف التقرير ، وذلك إنما يستقيم بعد وقوع الاستهزاء وثبوته »^(٦٤٥) ، ويقول في قوله تعالى « أَفَأَنتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ »^(٦٤٦) : « يعني : إنما يَقْدِرُ على إكراههم واضطرارهم إلى الإيمان هوَ لَا أَنتَ ، وإيلاء الاسم حرف الاستفهام للإعلام بأن الإكراه مُمْكِنٌ مَقْدُورٌ عليه ، وإنما الشأن في المُكْرَهِ مَنْ هُوَ ؟ »^(٦٤٧) . ويقول في قوله تعالى « وَيَوْمَ نَخْشِرُهُمْ وَمَا يَعْشُرُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَنَقُولُ ،

(٦٤٠) ينظر ، كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ٨٢٩ - ٨٣٠ .

(٦٤١) سورة الانبياء ، الآية ٦٢ .

(٦٤٢) سورة الانبياء ، الآية ٦٣ .

(٦٤٣) دلائل الاعجاز ، ص ١٤٢ - ١٤٥ .

(٦٤٤) سورة التوبة ، الآية ٦٥ .

(٦٤٥) الكشاف ، ج ٢ ص ٢٠٠ .

(٦٤٦) سورة يونس ، الآية ٩٩ .

(٦٤٧) الكشاف ، ج ٢ ص ٢٥٤ .

أَنْتُمْ أَضَلُّتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ ؟ ، قَالُوا : سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَأَبَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا « (٦٤٨) » : « إِنْ قُلْتَ مَا فَائِدَةُ « أَنْتُمْ » وَ « هُمْ » ، وَهَلَّا قِيلَ : (أَضَلُّتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ ؟) ؟ ، قُلْتَ : لَيْسَ السُّؤَالُ عَنِ الْفِعْلِ وَوُجُودِهِ ، لِأَنَّهُ لَسُوْلَا وَوُجُودِهِ لَمَّا تَوَجَّهَ هَذَا الْعِتَابُ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ مَتَوَلِّيهِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ وَإِيلَائِهِ حَرْفَ الاسْتِفْهَامِ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ الْمَسْئُولُ عَنْهُ . فَإِنْ قُلْتَ : فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ بِالْمَسْئُولِ عَنْهُ ، فَمَا فَائِدَةُ هَذَا السُّؤَالِ ؟ ، قُلْتَ : فَائِدَتُهُ أَنْ يَجِيبُوا بِمَا أَجَابُوا بِهِ حَتَّى يُبَكِّتَ عَبْدَتَهُمْ بِتَكْذِيبِهِمْ إِيَّاهُمْ ، فَيَسْهتُوا وَيَنْخَدِلُوا وَتَزِيدَ حَسْرَتُهُمْ ، وَيَكُونَ ذَلِكَ نَوْعًا مِمَّا يُلْحَقُهُمْ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَعَذَابِهِ ، وَيَغْتَبِطُ الْمُؤْمِنُونَ وَيَفْرَحُوا بِحَالِهِمْ وَنَجَاتِهِمْ مِنْ فَضِيحَةِ أَوْلَئِكَ ، وَلِيَكُونَ حِكَايَةُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ لُطْفًا لِلْمُكَلِّفِينَ « (٦٤٩) » .

وقد تابعه ابن هشام في وجوب أن يلي (الهمزة) الشيء الذي تقرّر المخاطب به فقال : « ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به ، تقول في التقرير بالفعل ، (أَضْرَبْتَ زَيْدًا ؟) ، وبالفعل : (أَأَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا ؟) ، وبالمفعول : (أَزَيْدًا ضَرَبْتَ ؟) ، كما يجب ذلك في المستفهم عنه « (٦٥٠) » .

وقد أوضح الجرجاني الفرق بين تقديم الاسم وتقديم الفعل في استفهام التقرير في قوله : « فَإِنْ قُلْتَ : أَوَلَيْسَ إِذَا قَالَ : (أَفَعَلْتَ ؟) ، فهو يريد أيضا أن يقرّره بأن الفعل كان منه ، لا بأنّه كان على الجملة ؟ فأى فرق بين الحالين ؟

فإنه إذا قال : (أَفَعَلْتَ ؟) فهو يُقَرِّره بالفعل ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرَدِّدَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ ، وَكَانَ كَلَامُهُ كَلَامَ مَنْ يُوْهِمُ أَنَّهُ لَا يَدْرِي أَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ كَانَ عَلَى الْحَقِيقَةِ . وَإِذَا قَالَ : « أَأَنْتَ فَعَلْتَ ؟ » ، كَانَ قَدْ رَدَّدَ الْفِعْلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ فِي نَفْسِ الْفِعْلِ تَرَدُّدٌ . وَلَمْ يَكُنْ كَلَامُهُ كَلَامَ مَنْ يُوْهِمُ أَنَّهُ لَا يَدْرِي أَكَانَ الْفِعْلُ أَمْ لَمْ يَكُنْ ، بِدَلَالَةِ أَنْكَ تَقُولُ ذَلِكَ وَالْفِعْلُ ظَاهِرٌ مَوْجُودٌ مُشَارَ إِلَيْهِ ، كَمَا رَأَيْتَ فِي الْآيَةِ « (٦٥١) » .

وَلِإِنَّ الاسْتِفْهَامَ التَّقْرِيرِيَّ يَفِيدُ التَّحْقِيقَ وَالتَّثْبِيتَ ، فَقَدْ كَانَ الْجَرْجَانِيُّ يَرَى أَنَّ التَّقْرِيرَ قَدْ يَصْحَبُهُ مَعْنَى الْإِنْكَارِ وَالتَّوْبِيخِ ، فَهُوَ يَقُولُ : « وَاعْلَمْ أَنَّ (الهمزة) فِيمَا

(٦٤٨) سورة الفرقان : الآية ١٧ - ١٨ .

(٦٤٩) الكشاف ، ج ٢ ص ٨٤ - ٨٥ .

(٦٥٠) مفني اللبيب ، ج ١ ص ١٨ .

(٦٥١) دلائل الإعجاز ، ص ١٤٥ .

ذكرنا ، تقرير بفعل قد كان ، وإنكار له لم كان ، وتوبيخ لفاعله عليه ، (٦٠٢) وهذا ما أشار اليه سيبويه بقوله ، « إِنَّكَ تقول للرجل ، (أَطْرَبَا ؟) وأنت تعلم أنه قد طَرِبَ ، لتوبيخه وتقرّره » . (٦٠٣) كما سبق لِأبي بكر الأنباري أن أشار الى ذلك بقوله ، « وقال بعض أهل اللغة ، اذا دخلت (هل) للشيء المعلوم فمعناها الإيجاب ، والتأويل ، (أَلَمْ يكن كذا وكذا ؟) على جهة التقرير والتوبيخ . ومن ذلك قوله جَلَّ وعَزَّ « كَيْفَ تكفرونَ باللهِ وَكُنْتُمْ أمواتاً ؟ » ومنه ايضاً « فأين تذهبون ؟ » ، لم يُردَّ بهذين الاستفهامين حدوث علم لم يكن ، وإنما أُريدَ بهما التقرير والتوبيخ » . (٦٠٤)

وقد يتمخض الاستفهام التقريرى لمعنى (التوبيخ) ، يقول المبرد في قول عبدالله بن معاوية ،

أَنْتَ أَخِي مَا لَمْ تَكُنْ لِي حَاجَةً فَإِنْ عَرَضْتُ أُيَقِنْتُ أَنْ لَا أَخَا لِيَا ؟

« قوله » أَنْتَ أَخِي مَا لَمْ تَكُنْ لِي حَاجَةً ؟ « ، تقرير وليس باستفهام ، ولكن معناه ، اني قد بلوتك تظهر الإخاء ، فإذا بدت الحاجة لم أَرِ مِنْ إِخَائِكَ شيئاً . وقال الله - عَزَّوَجَلَّ - ، « أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ : اتَّخِذُونِي وَأُمِّي الْهَيْبِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟ » ، إنما هو (توبيخ) وليس باستفهام ، وهو - جَلَّ وعَزَّ - العالمُ بأنَّ عيسى لم يقله . وقد ذكرنا (التقرير) الواقع بلفظ (الاستفهام) في موضعه من الكتاب « المقتضب » مُسْتَقْصًى (٦٠٥) .

ويرى الزمخشري أَنَّ التقرير قد يصحبه معنى (التوبيخ) و (التعجيب) ، يقول في قوله تعالى « أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ؟ » (٦٠٦) ، « أَتَأْمُرُونَ ؟ » : (الهمزة) للتقرير مع (التوبيخ) و (التعجيب) مِنْ حالهم ، .. « أَفَلَا تعقلون ؟ » : توبيخ عظيم بمعنى ، أَفَلَا تفتننون لقبح ما أقدمتم عليه حتى يصدكم استقبحاه عن ارتكابه ؟ ، وكأنكم في ذلك

(٦٠٢) المصدر نفسه ، الموضع نفسه .

(٦٠٣) الكتاب ، ج ٢ ص ١٧٦ ، وينظر : خزانة الأدب ، ج ٧ ص ٢٩٩ .

(٦٠٤) الاضداد في اللغة ، ص ١٦٦ .

(٦٠٥) الكامل ، ج ١ ص ٢١٢ .

(٦٠٦) سورة البقرة ، الآية ٤٤ .

مسلوبو العقول ، لِأَنَّ العقول تَأْبَاهُ وَتُدْفَعُهُ « (٦٥٧) . وقد يصحبه معنى (التعجيب) فقط ، يقول في قوله تعالى « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ » (٦٥٨) ، « أَلَمْ تَرَ ؟ » ، تقرير لمن سمع بقصتهم من أهل الكتاب وأخبار الأولين وتعجيب من شأنهم ، ويجوز أن يخاطب به مَنْ لم ير ولم يسمع لِأَنَّ هذا الكلام جرى مجرى المثل في معنى التعجيب « (٦٥٩) . وقد يصحُّبُ (التقرير) معنى (التقريع) ، كما في قوله تعالى « أَوَلَمْ أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ : «أَنْتَ هَذَا ؟ » (٦٦٠) . أو يصحبه معنى (الإنكار) و (الاستبعاد) كما في قوله تعالى « أَيْنُكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى ؟ » (٦٦١) ، أو يصحبه معنى (الإنكار) و (التعظيم) كما في قوله تعالى « أَيْنُكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ ؟ » (٦٦٢) .

وإذا كانت (همزة) الاستفهام مستعملة في معنى (التقرير والتوبيخ) فإن الاسم يقع بعدها مصدراً منصوباً على اضرار الفعل المتروك إظهاره ، يقول سيبويه في « باب ما ينتصب فيه المصدر ، كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه ، على اضرار الفعل المتروك اظهاره ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ فِي الْإِخْبَارِ وَالِاسْتِفْهَامِ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ، كَمَا كَانَ (الْحَذَرُ) بَدَلًا مِنْ (اخْذَرُ) فِي الْأَمْرِ » ، « صار في الاستفهام والخبر بمنزلة في الأمر والنهي ، لِأَنَّ الفعل يقع هنا كما يقع فيهما ، وإن كان الأمر والنهي أقوى ، لِأَنَّهُمَا لَا يَكُونَانِ بِغَيْرِ فِعْلٍ ، فلم يمتنع المصدرُ هنا أن ينتصب ، لِأَنَّ العمل يقع هنا مع المصدر في الاستفهام والخبر ، كما يقع في الأمر والنهي ، وَالْآخِرُ غَيْرُ الْأَوَّلِ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، إِذَا قُلْتَ : (ضَرْبًا) ف (الضَّرْبُ) غَيْرُ الْمَأْمُورِ .

... وأما ما ينتصب في (الاستفهام) من هذا الباب فقولك : (أقياما يا فلان والناس قعوداً ؟) و (أجلسوا والناس يعلثون ؟) ، لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه

(٦٥٧) الكشاف ، ج١ ص ٢٧٧ ، وينظر ، ص ٢٩٤ في تفسير قوله تعالى « أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم » .

(٦٥٨) سورة البقرة ، الآية ٢٤٢ .

(٦٥٩) الكشاف ، ج١ ص ٢٧٧ ، وينظر ، ص ٢٨٧ في تفسير قوله تعالى « ألم تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ » .

(٦٦٠) سورة آل عمران ، الآية ١٦٥ ، وينظر ، الكشاف ، ج١ ص ٤٧٧ .

(٦٦١) سورة الأنعام ، الآية ١٩ ، وينظر ، الكشاف ج٢ ص ١٠ .

(٦٦٢) سورة الأعراف ، الآية ٨١ ، وينظر ، الكشاف ج٢ ص ٩٢ .

قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يُخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام . وقال
الراجز (وهو العجاج) :

* أَطْرَبَا وَأَنْتَ قَنْسِرِي ١٩ *

وإنما أراد ، (أَطْرَبَ ١٩) أي ، أنت في حال طَرَبٍ ، ولم يُرد أن يُخبر عما
مضى وَلَا عما يُستقبل . ومن ذلك قول بعض العرب ، « أَغْدَةُ كَغْدَةِ البعير وَمَوْتَا فِي
بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ ١٩ » كأنه إنما أراد ، أَغْدُ غَدَةُ كَغْدَةِ البعير وَأَمُوتَ مَوْتَا فِي بَيْتِ
سَلُولِيَّةٍ ١٩ ، وهو بمنزلة « أَطْرَبَا ١٩ » وتفسيره كتفسيره . وقال جرير ،

أَعْبَدَا حُلَّ فِي شُعْبَى غَرِيًّا أَلُومًا لَا أَبَا لَكَ واغترابا ١٩

يقول ، أَلُومًا لُومًا وَأَتَغْتَرِبُ اغترابًا ١٩ ، وحذف الفعلين في هذا الباب ، لِأَنَّهُمْ
جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، وهو كثير في كلام العرب . (٦٣)

ويأتي الاسم المنصوب بعدها كذلك اسماً مأخوذاً من الفعل ، يقول سيبويه في
« باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل ، استفهمت أو
لم تستفهم » ، « وذلك قولك ، (أقائمًا وقد قعد الناس ١٩) و (أقاعدًا وقد سار
الركب ١٩) .. وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبئه ،
فكانه لفظ بقوله ، (أتقوم قائماً ٩) و (أتقعد قاعداً ٩) ، ولكنه حذف استغناء بما
يرى من الحال ، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا
الموضع » . (٦٤)

كما يأتي الاسم المنصوب بعدها اسماً غير مأخوذ من الفعل ، يقول سيبويه في
« باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من
الفعل » : « وذلك قولك ، (أتميمًا مرةً وقيسيًا أخرى ١٩) ، وإنما هذا أنك رأيت
رجلاً في حال تلوّنٍ وتنقّلٍ ، فقلت ، (أتميمًا مرةً وقيسيًا أخرى ١٩) ، كأنك قلت ،
أتحوّل تميميًا مرةً وقيسيًا أخرى ١٩ ، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ،
وهو عندك في تلك الحال في تلوّنٍ وتنقّلٍ ، وليس يسأله مسترشداً عن أمره هو جاهل
به ليُفهّمه إياه ويُخبره عنه ، ولكنه وبّخه بذلك .. ومثل ذلك قول الشاعر :

(٦٦٢) الكتاب ، ج ١ ص ٢٢٥ - ٢٢٩ ، وينظر ، خزانة الأدب ، ج ٢ ص ١٨٢ - ١٨٤ .

(٦٦٤) الكتاب ، ج ١ ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

أَفِي السَّلْمِ أَغْيَاراً جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ الْإِمَاءِ الْعَوَارِكِ
 أَي : تَنْقَلُونَ وَتَكَلُّونَ كَذَا وَمَرَّةً كَذَا . (٦٦٥)

وإنما تذكر الاسم منصوباً في هذا الموضع ، دون ذكر الفعل ، من أجل أن يفيد معنى استمرار الفعل ، واتصال بعضه ببعض في أي الأحوال كان ، ومن أجل أن تعمل في تثبيته لك أو لغيرك ، يقول سيبويه : « وإذا ذكرت شيئاً من هذا الباب فالفعل مُتَّصِلٌ في حال ذكرك ، وأنت تعمل في تثبيته لك أو لغيرك في حال ذكرِك إِيَّاه » (٦٦٦) . وذكر الاسم منصوباً في هذا الموضع ، دون ذكر الفعل ، أعز وأبلغ في المراد ، وقد نقل السيوطي قول ابن يسعون في رجز العجّاج :

* أَطْرَباً وَأَنْتَ قَتْسِرِي ؟ ! *
 « إنما ذكر المصدر دون الفعل لأنه أعز وأبلغ في المراد » . (٦٦٧)

وقد عدّ سيبويه المصدر في هذا الموضع منصوباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، لأنه صار بدلاً من اللفظ بالفعل (٦٦٨) ، وعدّة آخرون منصوباً على حذف عامله ، يقول ابن عقيل : « يُحذف عاملُ المصدر وجوباً إذا وقع المصدرُ بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ ، نحو : (أَتَوَانِيَا وَقَدْ غَلَكَ الْمَشِيبُ ؟ !) أي : أَتَوَانِي وَقَدْ غَلَكَ ؟ » . (٦٦٩) فالمشهور أنه منصوب على أنه مفعول مطلق ، وقيل : إنه منصوب على الحال المؤكد ، فقله : « أَطْرَباً ؟ ! » أي : أَطْرَبُ في حال طرب ؟ ! (٦٧٠)

وأجاز النحاة في الاسم الواقع في هذا الموضع أن يأتي مرفوعاً ، تجعله مبنياً على اسم تَضْمِيرُهُ . ولكن يبقى (النصب) هو الوجه المختار في الاستعمال ، يقول سيبويه : « وزعم الخليل - رحمه الله - أن رجلاً لو قال : (أْتَمِيمِي) ، يريد : (أَنْتِ) وَيُضْمِرُهَا ، لَأَصَابَ . وإنما كان (النصب) هاهنا الوجه لأنه موضع يكون

(٦٦٥) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٢٤٢ - ٢٤٤ .

(٦٦٦) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٢٤١ ، وينظر : ص ٢٢٦ ، ٢٢٩ .

(٦٦٧) شرح شواهد المفني ، ج ١ ص ٤٩ .

(٦٦٨) ينظر : الكتاب ، ج ١ ص ٢٢٥ - ٢٢٩ .

(٦٦٩) شرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٤٧٨ .

(٦٧٠) ينظر : شرح شواهد المفني ، ج ١ ص ٤٩ .

(٦٧١) أي : أْتَمِيمِي مَرَّةً وَقَيْسِي أُخْرَى ١٩

الاسم فيه مُعاقِباً لِلْفِعْلِ بالفعل ، فاختر فيه كما يُخْتَارُ فيما مضى من المصادر التي في غير الأسماء . و (الرفع) جَيِّدٌ لِأَنَّهُ الْمُحَدَّثُ عنه وَالْمُسْتَفْهَمُ » (٦٧٣) .

٥ - التسوية

لقد أشار سيبويه الى أن (الهمزة) المستعملة في معنى (التسوية) هي في الأصل همزة الاستفهام : « ومثل ذلك : (ما أدري أزيداً مَرَرْتُ به أم عمراً) و (ما أبالي أعبداً لله لقيت أخاه أم عمراً) ، لِأَنَّهُ حَرْفُ الاستفهام ، وهي تلك (الالف) في قولك : (أزيداً لقيته أم عمراً ؟) » (٦٧٤) وهي تفيد مع (أم) (الإخبار بأن الأمرين عندك سواء ، كما أنها كانت تفيد مع (أم) في الاستفهام بأن الأمرين عندك سواء في طلب الفهم ، « ومن هذا الباب قوله : (ما أبالي أزيداً لقيت أم عمراً) ، و (سواء عليّ أيشرا كلمت أم زيداً) ، كما تقول : (ما أبالي أيهما لقيت) . وإنما جاز حرف الاستفهام هنا لِأَنَّهُ سَوِّيتُ الأمرين عليك ، كما استويا حين قلت : (أزيد عندك أم عمرو ؟) ، فجري هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم : (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ) » (٦٧٥) . وفي هذا المعنى يقول المبرد : « ويدخل في باب (التسوية) مثل قولك : (سواء عليّ أذهبت أم جئت) و (ما أبالي أقبلت أم أدبرت) و (ليت شعري أزيد في الدار أم عمرو) . فقولك (سَوَاءٌ عليّ) تُخْبِرُ أَنَّ الأمرين عندك واحد ، فأدخلت حروف الاستفهام هاهنا لإيجابها التسوية . ألا ترى أَنَّك إذا قلت : (أزيد في الدار أم عمرو ؟) أَنَّهما في عِلْمِكَ مُسْتَوِيَانِ ، فهذه مضارعة ، ولهذا تقول : (قد علمت أزيد في الدار أم عمرو) لِأَنَّهما قد استويا عند السامع كما استوى الأولان في عِلْمِكَ » (٦٧٥) .

وهكذا فإن (التسوية) لفظها لفظ الاستفهام ، وهي في حقيقتها إخبار ، يقول أبو عبيدة في قوله تعالى « سَوَاءٌ عليهم أُنذرتهم أم لم تُنذرهم لا يؤمنون » (٦٧٦) :

(٦٧٢) الكتاب ، ج ١ ص ٣٤٧ .

(٦٧٣) الكتاب ، ج ١ ص ١٠٢ .

(٦٧٤) الكتاب ، ج ٢ ص ١٧٠ - ١٧١ ، وينظر : ص ١٨٠ ، ١٨١ ، ج ١ ص ٢٣٦ ، ومجاز القرآن ج ١ ص ٢١ .

(٦٧٥) المقتضب ، ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ ، وينظر : الأشباه والنظائر ، ج ٢ ص ١٢٨ .

(٦٧٦) سورة يس : الآية ١٠ .

« لفظها لفظ الاستفهام وليس باستفهام .. فخرج لفظها على لفظ الاستفهام وإنما هو إخبار » . (٦٧)

و (الهمزة) حين تستعمل في معنى (التسوية) ينسلخ عنها معنى (الاستفهام) . يقول الزمخشري في قوله تعالى « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ » : (٦٨) « (الهمزة) و (أَمْ) مجردتان لمعنى (الاستواء) . وقد انسلخ عنهما معنى (الاستفهام) رأساً ، قال سيبويه : « جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولك : (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ) » يعنى : أن هذا جرى على صورة الاستفهام ولا استفهام كما أن ذلك جرى على صورة النداء ولا نداء » . (٦٩)

ويرى أبو حيان أن حكم اللفظ يغلب على المعنى في نحو (علمتُ أقامَ زيدٌ أم قعد) ، فلا يجوز تقديم الجملة على (علمت) وإن كان ما بعد (علمت) ليس استفهاماً بل (الهمزة) فيه للتسوية . (٧٠)

ويقع الفعل في باب (التسوية) في نحو (سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ) والمراد به المصدر . (٧١)

والملاحظ أن سيبويه قد وضع ضابطاً لهمزة التسوية ، وهو ، أن تلزم معها (أم) المتصلة . لأنك تريد معنى (أيهما) ، وقد جاء ذلك في قوله : « وإنما لزممت (أم) ههنا لأنك تريد معنى (أيهما) . ألا ترى أنك تقول : (ما بأبالي أي ذلك كان) و (سواءٌ عليّ أي ذلك كان) ، فالمعنى واحد ، و (أي) ههنا تحسن وتجاوز كما جازت في المسألة » . (٧٢) ووضع ابن هشام ضابطاً آخر لها ، وهو : « أنها (الهمزة) الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها ، نحو « سَوَاءٌ عَلَيْهِم

(٦٧) مجاز القرآن ، ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(٦٨) سورة البقرة ، الآية ٦ .

(٦٩) الكشاف ج ١ ص ١٥٢ - ١٥٣ .

(٧٠) ينظر : الاشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٢٢ .

(٧١) ينظر : المصدر نفسه ، ج ١ ص ٢٥٩ .

(٧٢) الكتاب ، ج ٢ ص ١٧١ .

أَسْتَغْفِرَتْ لَهُمْ أُمُّ كَلْمٍ تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ « (٦٨٣) ، ونحو (ما أبا لي أقمت أم قعدت) ، ألا ترى أنه يصح (سواء عليهم الاستغفار وعذمه) و (ما أبا لي بقيامك وعذمه) « (٦٨٤)

٦ - التنبيه والتحذير :

يقول سيويه : « حَدَّثَنَا بَعْضُ الْعَرَبِ ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ قَالَ يَوْمَ جَبَلَةَ ، وَاسْتَقْبَلَهُ بَعِيرٌ أَعْوَرَ فَتَطَيَّرَ مِنْهُ ، فَقَالَ : « يَا بَنِي أَسَدِ ، أَعْوَرَ وَذَا نَابٍ ؟ ! » ، فَلَمْ يرد أن يَسْتَرِشِدْهُمْ لِيُخْبِرُوهُ عَنْ عَوْرِهِ وَصَحَّتِهِ ، وَلَكِنَّهُ نَبَّهَهُمْ ، كَأَنَّهُ قَالَ ، أَسْتَغْفِرُونَ أَعْوَرَ وَذَا نَابٍ ؟ ! ، فَالاستقبال في حال تنبيهه إياهم كان واقعا .. وَأَرَادَ أَنْ يُثَبِّتَ لَهُمُ الْأَعْوَرَ لِيَحْذَرُوهُ « . (٦٨٥)

وذكر (أبو عبيدة) من المعاني التي يخرج إليها الاستفهام :

٧ - التوعد :

يقول في قوله تعالى « أفسخر هذا ؟ » (٦٨٦) ، « ليس باستفهام بل هو توعد » (٦٨٧) . ويقول الزمخشري في قوله تعالى « وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ » (٦٨٨) ، « يعني ، أي شيء ظنُّ المفتريين في ذلك اليوم ما يُصنع بهم فيه وهو يوم الجزاء بالإحسان والإساءة ؟ ، وهو وعيد عظيم حيثُ أُبهم أمره » . (٦٨٩)

(٦٨٣) سورة المنافقون : الآية ٦ .

(٦٨٤) مفهني اللبيب ، ج ١ ص ١٧ ، وينظر : الكشاف ، ج ١ ص ١٥١ ، والبرهان ، ج ٢ ص ٢٣٦ -

٢٣٧ .

(٦٨٥) الكتاب ، ج ١ ص ٢٤٢ ، وينظر : الصاحبى ، ص ٢٦٩ .

(٦٨٦) سورة الطور : الآية ١٥ .

(٦٨٧) مجاز القرآن ، ج ٢ ص ٢٢١ ، وينظر : ص ١٨١ في تفسير قوله تعالى « أم يُفعل الذين آمنوا

وعملوا الصالحات كالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ ؟ »

(٦٨٨) سورة يونس : الآية ٦٠ .

(٦٨٩) الكشاف ، ج ٢ ص ٢٤٢ .

وذكر (الفراء) من المعاني التي يخرج اليها الاستفهام :

٨ - الأمر

يقول : « قَوْلُهُ » وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأَمِينَ ، أَسْلَمْتُمْ ؟ « (٦٩٠) : هو استفهام ومعناه أمر . ومثله قول الله « فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُون ؟ » (٦٩١) استفهام وتأويله : انتهوا .. أَوْ لَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ لِلرَّجُلِ ، (هل أنت كاف عنا ؟) معناه : اكف ... فلذلك جوزي في الاستفهام كما جوزي في الأمر « (٦٩٢) .

والزمخشري يحمل (الاستفهام) في هاتين الآيتين على (التوبيخ) ، يقول في « أَسْلَمْتُمْ ؟ » : « يعني : أنه قد أتاكم من البينات ما يوجب الاسلام ويقتضي حصوله لا محالة ، فهل أسلمتم أم أنتم بعد على كفركم ؟ ، وهذا كقولك لِمَنْ لَخِصَتْ له المسألة ولم تُبَيَّنْ من طرق البيان والكشف طريقا إلا سلكته : (هل فهمتها لا أم لك ؟) ، ومنه قوله عز وعلا : « فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُون ؟ » بعد ما ذكر الصوارف عن الخمر والميسر ، وفي هذا استقصار وتعبير بالمعاندة وقلة الإنصاف ، لِأَنَّ المنصف اذا تجلّت له الحجة لم يتوقف إذعانه للحق ، وللمعاند بعد تجلي الحجة ما يضرب أسدادا بينه وبين الإذعان ، وكذلك في (هل فهمتها ؟) توبيخ بالبلادة وكلة القريحة ، وفي « فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُون » بالتقاعد عن الانتهاء والحرص الشديد على تعاطي المنهى عنه « (٦٩٣) . وحمل في موضع آخر الاستفهام في « فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُون ؟ » على (النهي) ، يقول : « قَوْلُهُ » فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُون ؟ « من أبلغ ما ينهى به ، كأنه قيل : قد تلي عليكم ما فيهما من أنواع الصوارف والموانع ، فهل أنتم مع هذه الصوارف منتهون أم أنتم على ما كنتم عليه كأن لم توعظوا ولم تزجروا ؟ » (٦٩٤) .

وذكر ابن قتيبة من المعاني التي يخرج اليها الاستفهام :

(٦٩٠) سورة آل عمران ، الآية ٢٠ .

(٦٩١) سورة المائدة ، الآية ٩١ .

(٦٩٢) معاني القرآن ، ج١ ص ٢٠٢ ، وينظر : ج٢ ص ١٥٤ ، والصاحبي ، ص ١٢٦ - ١٢٧ ، وخزانة

الأدب ، ج٢ ص ٢٩٦ .

(٦٩٣) الكشاف ، ج١ ص ٤١٩ - ٤٢٠ .

(٦٩٤) الكشاف ، ج١ ص ٦٤٢ ، وينظر : ج٢ ص ٢٦٢ .

٩ - التعظيم

يقول في قوله تعالى « لَأَيُّ يَوْمٍ أُجِّلْتُ ؟ ! » (٦٩٥) : « استفهام على التعظيم لليوم . كما يُقال : (ليومٍ أي يوم ؟) » (٦٩٦) ويرى الزركشي أَنَّ من التعظيم قوله تعالى « مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ؟ » (٦٩٧) وذكر (المبرد) من المعاني التي يخرج اليها الاستفهام :

١٠ - الإنكار

يقول : « قَوْلُكَ » (أقيماً وقد قعد الناس ؟) ، لم تُقل هذا سائلاً ، ولكن قلته مؤيخاً مُنكِراً لما هو عليه .. وإنما رأيته في حال قيام في وقت يجب فيه غيره ، فقلت له مُنكِراً . ومثله : (أفعولاً وقد سار الناس ؟) ، كما قال (٦٩٨) :

* أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَنْسَرِي *

فإنما قال إنكاراً على نفسه الطرب وهو على غير حينه « (٦٩٩) . ويقول في قول عمر ابن أبي ربيعة :

فَقَالَتْ ، أَتَحْقِيقًا لِمَا قَالَ كَاشِحٌ علينا ، وَتَضَدِيقًا لِمَا كَانَ يُؤَثِّرُ ؟

(٦٩٥) سورة المرسلات ، الآية ١٢ .

(٦٩٦) تفسير غريب القرآن ، ص ٥٠٦ .

(٦٩٧) سورة البقرة ، الآية ٢٥٥ ، وينظر ، البرهان ، ج ٢ ص ٢٣٧ - ٢٤٢ .

(٦٩٨) رجز للمجاج ، ورد كذلك في ، الكتاب ، ج ١ ص ١٧٠ ، ٤٨٥ ، وشرح المفصل ، ج ١

ص ١٢٢ ، والمقرب ، ص ٨٤ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ١٨ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٩٢ ،

وديوانه ، ص ٦٦ .

(مجمع شواهد العربية ، ج ٢ ص ٥٦١)

(٦٩٩) المقتضب ، ج ٢ ص ٢٨٨ ، وينظر ، المحتسب ، ج ٢ ص ١٩٤ في تفسير قوله تعالى « انحنُ

سُدُودًا كَمِ الْهَدْيِ بَعْدَ إِذَا جَاءَكُمُ » .

« قوله » فقالت ، «تحقيقاً ؟» أي ، أتعلمُ هذا تحقيقاً ؟ ، ومن كلام العرب :
« أَكُلُّ هذا بخلاً ؟ » ، وذلك أنه رآه يفعل شيئاً أنكره فقال : أتعلمُ كلُّ هذا
بخلاً ؟ » (٧٠٠) .

وذهب ابن جني الى أن (الهمزة) تكون للإنكار والتعجب ، كما في قول
الكميت :

طربتُ وما شوقاً الى البيض أطربُ وَلَا لِعِبَا مِنِّي وذو الشيب يلعبُ ؟

أراد : (أودو الشيب يلعبُ ؟) تَنَافَرُوا لِذَلِكَ وَتَعَجَّبُوا (٧٠١) .

ويرى الزمخشري أن (الهمزة) تكون للإنكار والتعجب كما في قوله تعالى
« أَفَتُخَذُّونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ؟ » (٧٠٢) . وقد يَسْتَقِلُّ الإنكار
بالتجھيل والتعجب ، يقول في قوله تعالى « وَقَالُوا لَوْلَا نَزَلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ
الْقُرَيْشِيِّنَ عَظِيمٍ ، أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ ؟ ! » (٧٠٣) ، « هذه (الهمزة) للإنكار
المستقل بالتجھيل والتعجب من اعتراضهم وتحكمهم وأن يكونوا هم المَدَّيْرِينَ لِأَمْرِ
النُّبُوَّةِ ، وَالْمُتَّخِذِينَ لَهَا مَنْ يَصْلَحُ لَهَا وَيَقُومُ بِهَا ، وَالْمُتَوَلِّينَ لِقِسْمَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ الَّتِي
لَا يَتَوَلَّاهَا إِلَّا هُوَ بِبَاهِرِ قُدْرَتِهِ وَبَالِغِ حِكْمَتِهِ » (٧٠٤) .

وقال ابن هشام : أن (الهمزة) في مثل هذا الاستفهام تفيد (الإنكار التوبيخي) ،
فيقتضي أن ما بعدها واقع ، وأن فاعله مَلُوم (٧٠٥) .

وقد فصل الجرجاني القول في الاستفهام الإنكاري ، فذكر أن (همزة) الاستفهام
تستعمل للإنكار التكذيبي ، فيكون الإنكار بها بمعنى (لم يكن) إن كان الفعل

(٧٠٠) الكامل ، ج ٢ ص ٢٥٠ ، وينظر : الكشاف ، ج ١ ص ١٨٢ في تفسير قوله تعالى « قالوا :
أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ؟ » ، و ص ٢٩١ في تفسير قوله تعالى « أَتُخَذُّونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ
عَلَيْكُمْ لِيُجَاهِدُوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ؟ » ، و ص ٤٤٠ في تفسير قوله تعالى
« أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ؟ » ، و ج ٢ ص ٢٢ في تفسير قوله تعالى « أَهَؤُلَاءِ
مَنْ أَلَّهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا ؟ » .

(٧٠١) ينظر : المحتسب ، ج ٢ ص ٢٥٠ ، وشرح شواهد المفني ، ج ١ ص ٨٨ .

(٧٠٢) سورة الكهف ، الآية ٥٠ ، وينظر : الكشاف ، ج ٢ ص ٤٨٨ .

(٧٠٣) سورة الزخرف ، الآية ٣١ - ٣٢ .

(٧٠٤) الكشاف ، ج ٢ ص ٤٨٦ .

(٧٠٥) ينظر : مفني اللبيب ، ج ١ ص ١٧ - ١٨ .

ماضيا ، وذلك في قوله : « ولها مذهب آخر ، وهو أن تكون لإنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله . ومثاله قوله تعالى « أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا » (٧٦) .. فهذا ردّ على المشركين ، وتكذيب لهم في قولهم ما يؤدّي الى هذا الجهل العظيم » (٧٧) .

ويكون الإنكار بها بمعنى (لا يكون) أو (لا ينبغي أن يكون) ، إن كان الفعل مضارعا يفيد الاستقبال ، وذلك أنك « إن أردت بـ (تفعل) المستقبل ، كان المعنى اذا بدأت بالفعل على أنك تعتمد بالإنكار الى الفعل نفسه ، وتزعم أنه (لا يكون) ، أو أنه (لا ينبغي أن يكون) . فمثال الأول ،

أَيَقْتُلْنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةُ زَرْقِ كَأَيَابِ أَغْوَالِ (٧٨)

فهذا تكذيب منه لإنسان تهدده بالقتل ، وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه .. ومثال الثاني ، قولك للرجل يركب الخطر ، (أخرج في هذا الوقت ؟) ، (أتذهب في غير الطريق ؟) ، (أتقرّر بنفسك ؟) .. كما قال (٧٩) ،

أَتَرَكُ أَنْ قَلْتُ دِرَاهِمُ خَالِدٍ زِيَارَتَهُ إِنِّي إِذَا لَلَيْمُ (٨٠)

وما نصّ عليه الجرجاني من أن الإنكار قد يكون على مستقبل ، هو الصحيح . وقد وافقه في ذلك البلاغيون (٨١) ، وهذا خلاف ما يراه الزركشي الذي نصّ على أنه لا يكون إلّا على ماض ، وزعم أن البيانيين قد أجمعوا على ذلك فقال : « استفهام

(٧٦) سورة الإسراء ، الآية ٤٠ .

(٧٧) دلائل الإعجاز ، ص ١٤٦ - ١٤٧ ، وينظر : الكشاف ، ج ٢ ص ٨٧ في تفسير قوله تعالى « قالوا ، أجهننا لنسبة الله وحده ونذّر ما كان يصبّه آبائنا ؟ » ، و ص ٢٢٤ في تفسير قوله تعالى « أكان للناس عجباً أن أوحينا إلى رجلهم منهم ؟ » .

(٧٨) ينظر : ص ٢٥١ من هذا البحث .

(٧٩) البيت لمبارة بن عقيل ، وهو من الطويل .

(مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ٢٤٢) .

(٨٠) دلائل الإعجاز ، ص ١٤٩ .

(٨١) ينظر : مفتاح العلوم ، ص ١٥١ ، والإيضاح ، ج ١ ص ١٣٨ - ١٣٩ .

الإنكار لا يكون إلا على ماضٍ . وخالف في ذلك صاحب «الأقصى القريب» (٧٢) وقال ، قد يكون عن مستقبل ، كقوله تعالى «أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ» (٧٣) ، وقوله تعالى «أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ» (٧٤) ، قال : أنكر أن حكم الجاهلية مما يُبغى لحقارته ، وأنكر عليهم سلب العزة عن الله تعالى ، وهو منكر في الماضي والحال والاستقبال .

وهذا الذي قاله مخالف لإجماع البيانين ، ولا دليل فيما ذكره ، بل الاستفهام في الآيتين عن ماضٍ ، ودخله الاستقبال تغليبا ، لعدم اختصاص المنكر بزمان (٧٥) . علما بأن السبكي من البلاغيين قد قال : يشهد لصاحب «الأقصى القريب» بأن الإنكار قد يكون عن مستقبل ، قوله تعالى «أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ؟» (٧٦) وكذلك قول الشاعر :

أَلْتَرَكُ أَنْ قَلْتُ دِرَاهِمُ خَالِدٍ زيارته ؟ إني إذا لكئيم (٧٧)

والإنكار عند الجرجاني كالتقرير ، يشترط فيه أن يلي المنكر (الهمزة) ، سواء أكان فعلاً ، أم فاعلاً ، أم مفعولاً . وقد وافقة في هذا الزمخشري الذي يقول في قوله تعالى «قُلْ ، أَغَيْرَ اللَّهِ أُتَّخَذُ وَلِيًّا؟» (٧٨) ، «أولى» غير الله «همزة الاستفهام ، دون الفعل الذي هو «أُتَّخَذُ» ، لِأَنَّ الْإِنْكَارَ فِي (اتَّخَذَ غَيْرَ اللَّهِ وَلِيًّا) لَا فِي (اتَّخَذَ الْوَلِيَّ) ، فكان أولى بالتقديم ، ونحوه : «أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ؟» (٧٩) ، «اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ؟» (٨٠) (٧٣) . ويقول في قوله تعالى «قَالَتْ رُسُلُهُمْ : أَلِىَّ اللَّهِ شَكٌّ؟» (٨١) ، «أَدْخَلْتُ (همزة الإنكار) على (الظرف) ، لِأَنَّ

(٧٢) هو التنوخي .

(٧٣) سورة المائدة ، الآية ٥٠ .

(٧٤) سورة الزمر ، الآية ٢٧ .

(٧٥) البرهان ، ج ٢ ص ٢٤٦ .

(٧٦) سورة طه ، الآية ٢٨ .

(٧٧) ينظر ، عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٧٨) سورة الأنعام ، الآية ١٤ .

(٧٩) سورة الزمر ، الآية ٦٤ .

(٨٠) سورة يونس ، الآية ٥٩ .

(٨١) الكشاف ، ج ٢ ص ٨ ، وينظر ، ص ٦٤ في تفسير قوله تعالى «قُلْ ، أَهِيَ اللَّهُ أَمْ يَكُنَّ

زُيَاً ؟» .

(٧٨٢) سورة ابراهيم ، الآية ١٠ .

الكلام لينس في (الشك) ، إنما هو في (المشكوك فيه) ، وأنه لا يحتمل الشك لظهور الأدلة وشهادتها عليه « (٧٣) . ويقول في قوله تعالى « قَالَ : أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنِ الْهَيْمِ يَا إِبْرَاهِيمُ ؟ » (٧٤) : « قَدْ مَتَدَّ الْخَبَرُ عَلَى الْخَبَرِ فِي قَوْلِهِ « أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنِ الْهَيْمِ يَا إِبْرَاهِيمُ ؟ » لِأَنَّهُ كَانَ أَهْمٌ عِنْدَهُ ، وَهُوَ عِنْدَهُ أَعْنَى : وَفِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّعَجُّبِ وَالْإِنْكَارِ لِرَغْبَتِهِ عَنِ الْهَيْمِ ، وَأَنَّ الْهَيْمَ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَرْغَبَ عَنْهَا أَحَدٌ » (٧٥) . ويقول في قوله تعالى « وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ : إِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أَخْرَجُ حَيًّا » (٧٦) : « وَتَقْدِيمُ (الظرف) وَإِلَّاؤُهُ (حرف الإنكار) مِنْ قَبْلِ أَنْ مَا بَعْدَ الْمَوْتِ هُوَ وَقْتُ كَوْنِ الْحَيَاةِ مَنْكَرَةً ، وَمِنْهُ جَاءَ انْكَارُهُمْ ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ لِلْمُسَيِّءِ إِلَى الْمُحْسِنِ : أُحِينَ تَمَّتْ عَلَيْكَ نِعْمَةٌ فَلَنْ أَسْأَلَ إِلَيْهِ ؟ » (٧٧) . ويقول في قوله تعالى « قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا : أَنْجِنَا صَدْدَنَاكُمْ عَنِ الْهَدْيِ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ ؟ بَلْ كُنْتُمْ مُجْرِمِينَ » (٧٨) : « أَوَّلَى الْأَسْمِ « نحن » حَرْفُ الْإِنْكَارِ ، لِأَنَّ الْفَرْضَ إِنْكَارُ أَنْ يَكُونُوا هُمُ الصَّادِقِينَ لَهُمْ . عَنِ الْإِيمَانِ ، وَاثْبَاتُ أَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ صَدُّوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْهُ ، وَأَنَّهُمْ أَتَوْا مِنْ قَبْلِ اخْتِيَارِهِمْ ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا : أَنْجِنَا أَجْبَرْنَاكُمْ وَحَلَلْنَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ كَوْنِكُمْ مُمْكِنِينَ مُخْتَارِينَ ؟ » (٧٩) . ويقول في قوله تعالى « أَفُفْكَأَ إِلَهَةٌ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ؟ » (٨٠) : « إِنَّمَا قَدْ م (المفعول) عَلَى (الفعل) لِلْعَنَايَةِ ، وَقَدْ م (المفعول له) عَلَى (المفعول به) لِأَنَّهُ كَانَ الْأَهَمُّ عِنْدَهُ أَنْ يَكْفَحَهُمْ بِأَنَّهُمْ عَلَى إِفْكِ وَبَاطِلٍ فِي شَرْكِهِمْ » (٨١) . ويقول في قوله تعالى « أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ؟ » (٨٢) : « قَوْلُهُ تَعَالَى « أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ ؟ » - بِإِدْخَالِ هَمْزَةِ الْإِنْكَارِ عَلَى الْمُكْرِهِ دُونَ فِعْلِهِ - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى هَذَا الْإِكْرَاهِ دُونَ غَيْرِهِ » (٨٣) .

(٧٢٢) الكهاف ، ج ٢ ص ٢٦٩ .

(٧٢٤) سورة مريم ، الآية ٤٦ .

(٧٢٥) الكهاف ، ج ٢ ص ٥١١ .

(٧٢٦) سورة مريم ، الآية ٦٦ .

(٧٢٧) الكهاف ، ج ٢ ص ٥١٧ - ٥١٨ .

(٧٢٨) سورة سبأ ، الآية ٢٢ .

(٧٢٩) الكهاف ، ج ٢ ص ٢٩٠ - ٢٩١ .

(٧٣٠) سورة الصافات ، الآية ٨٦ .

(٧٣١) الكهاف ، ج ٢ ص ٢٤٤ .

(٧٣٢) سورة يونس ، الآية ٩٩ .

(٧٣٣) الكهاف ، ج ٢ ص ٤٦١ ، وينظر ، ٤٨٩ في تفسير قوله تعالى « أَفَأَنْتَ تُنْصِخُ الضَّمَّ أَوْ تُبَدِّلُ الْفَتْحَ وَضَنَ كَانَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » .

ولكن إنكار الفعل قد يخرج في صورة أخرى ، هي صورة إنكار الفاعل . ليكون ذلك أشد لنفي الفعل وإبطاله ، وقد اتضح هذا في قول الجرجاني : « وقد تكون اذ يراد إنكار الفعل من أصله ، ثم يخرج اللفظ مخرجه اذا كان الإنكار في الفاعل ، مثال ذلك قوله تعالى « قُلْ : اللَّهُ أَذْنُ لَكُمْ ؟ » (٧٣١) الإذن راجع الى قوله « قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا ؟ » (٧٣٢) ومعلوم أنَّ المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذن فيما قالوه . من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله فأضافوه الى الله ، إلا أنَّ اللفظ أخرج مخرجه اذا كان الأمر كذلك ، لأن يجعلوا في صورة من غلط ، فأضاف الى الله تعالى إذا كان من غير الله ، فاذا حقق عليه ارتدع .. تضع الكلام وضعه اذا كنت علمت أنَّ ذلك القول قد كان من قائل ، لينصرف الإنكار الى الفاعل ، فيكون أشد لنفي ذلك وإبطاله » (٧٣٥)

وقد يخرج إنكار الفعل مخرجه اذا كان قد ثبت الفعل ثم أريد تعيين أحد متعلقاته ، « ونظير هذا قوله تعالى « قُلْ الذَّكْرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمْ مَا آسَمْتُمْ عَلَيْهِ أَرْحَامَ الْأُنثَيَيْنِ ؟ » (٧٣٦) أخرج اللفظ مخرجه اذا كان قد ثبت تحريم في أحد أشياء ، ثم أريد معرفة عين المحرم ، مع أنَّ المراد إنكار التحريم من أصله ، ونفي أن يكون قد حُرِّمَ شيء مما ذكروا أنه محرم . وذلك أن كان الكلام وضع على أن يجعل التحريم كأنه قد كان ، ثم يقال لهم : أخبرونا عن هذا التحريم الذي زعمتم فيم هو ؟ أفي هذا أم ذاك أم في الثالث ؟ ليتبين بطلان قولهم ، ويظهر مكان الفرية منهم على الله تعالى » (٧٣٧)

وقد يُذكر (الفعل) والغرض منه ذكر (المفعول) ، « قد يذكر (الفعل) كثيراً والغرض منه ذكر (المفعول) ، مثاله أنك تقول : (أضربت زيداً ؟) وأنت لا تُنكر أن يكونَ كانَ مِنَ الْمُخَاطَبِ (ضَرَبَ) ، وإنما تُنكر أن يكون وَقَعَ الضربُ مِنْهُ على (زيد) ، وأن يستحيز ذلك أو يستطيعه » (٧٣٨)

(٧٣٤) سورة يونس : الآية ٥٩ .

(٧٣٥) دلائل الإعجاز ، ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٧٣٦) سورة الانعام : الآية ١٤٣ .

(٧٣٧) دلائل الإعجاز ، ص ١٤٨ .

(٧٣٨) دلائل الإعجاز ، ص ١٧٩ .

ويرى الجرجاني أن الغرض من الاستفهام الإنكارى هو تنبيه السامع حتى يرجع الى نفسه فيخجل ويرتدع ، وذلك : « أَنَا وَإِنْ كُنَّا نَفْسَرُ الاستفهام في مثل هذا بالإنكار ، فَإِنَّ الذي هو محض المعنى أَنَّهُ لِيَتَنَبَّهُ السامعُ حتى يرجع الى نفسه ، فيخجل ويرتدع وَيَعْمَى بالجواب ، إِمَّا لِأَنَّهُ قد ادَّعى القدرة على فعلٍ لا يقدر عليه ، فإذا ثبت على دعواه قيل له : (فافعل) ، فيفضحه ذلك . وإِمَّا لِأَنَّهُ هَمَّ بِأَنْ يفعلَ مَا لَا يُسْتَصَوَّبُ فعلُهُ ، فإذا روجع فيه تنبه وعرف الخطأ . وإِمَّا لِأَنَّهُ جَوَّز وجودَ أمرٍ لَا يُوجدُ مثله ، فإذا ثبت على تجويزه وَبَّخَ على تَعَنُّتِهِ وقيل له : فَأَرِنَاهُ في موضعٍ وفي حال ، وأَقِمَّ شاهداً على أَنَّهُ كان في وقت » .^(٧٣٩)

وقد تَكَرَّرَ (همزة) الإنكار توكيداً ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « أَمَنْ حَقٌّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ؟ »^(٧٤٠) ، « أَصْلُ الْكَلَامِ : (أَمِنْ حَقٌّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ فَأَنْتَ تُنْقِذُهُ ؟) ، جملة شرطية دخل عليها (همزة) الإنكار ، و (الفاء) فاء الجزاء ، ثُمَّ دَخَلَتْ (الفاء) التي في أولها للعطف على محذوف يدلُّ عليه الخطاب ، تقديره : (أَأَنْتَ مَا لَيْكَ أَمْرُهُمْ فَمَنْ حَقٌّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ فَأَنْتَ تُنْقِذُهُ ؟) ، و (الهمزة) الثانية هي الأولى كُرِّرَتْ لتوكيد معنى الإنكار والاستبعاد ، ووضع « مَنْ فِي النَّارِ » موضع الضمير ، فالآية على هذا جملة واحدة »^(٧٤١) .

١١ - النهي

يقول المبرد : « إِذَا قُلْتَ : (مَا لَكَ وَزَيْدًا ؟) فَإِنَّمَا تَنْهَاهُ عَنْ مُلَابَسَتِهِ »^(٧٤٢) .

١٢ - التبكيت

يقول المبرد : « وَقَالَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ « وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ، بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ؟ »^(٧٤٣) ، إِنَّمَا تُسَالُ تَبْكِيتًا لِمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِهَا ، كَمَا قَالَ اللَّهُ

(٧٣٩) دلائل الإعجاز ، ص ١٥١ ، وينظر : الكشاف ، ج ١ ص ٢٦٩ في تفسير قوله تعالى « كيف

تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم »

(٧٤٠) سورة الزمر : الآية ١٩ .

(٧٤١) الكشاف ، ج ٢ ص ٢٩٢ .

(٧٤٢) الكامل ، ج ١ ص ٢٢٢ ، وينظر : الكتاب ، ج ١ ص ٢٠٧ - ٣١٠ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص

٥٠ ، وشرح الكافية ، ج ١ ص ١٩٧ ، وخزانة الأدب ، ج ٢ ص ١٤١ - ١٤٢ ، والبرهان ، ج ٢

ص ٢٢٧ .

(٧٤٣) سورة التكوين : الآية ٨ - ٩ .

تعالى « ياعيسى ابن مريم أَلَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ آتِخُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟ » (٧٤٤) « (٧٤٥) . وإنما يُسأل عيسى تبكيتاً للنصارى فيما ادَّعوه (٧٤٦) .

ويقول الزمخشري في قوله تعالى « حَتَّى إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكُذِّبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْماً أَمَّاذًا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ؟ » (٧٤٧) ، « أَمَّاذًا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ؟ » للتبكي لا غير ، وذلك أَنَّهُمْ لم يعملوا إِلَّا التَّكْذِيبَ ، فلا يقدرُونَ أَنْ يَكْذِبُوا ويقولوا ، قد صَدَّقْنَا بِهَا ، وليس إِلَّا التَّصْدِيقُ بِهَا أَوْ التَّكْذِيبُ . ومثاله أَنْ تقول لِرَاعِيكَ وقد عرفته رويعي سوء ، أَتَأْكُلُ نَعْمِي أَمْ مَاذَا تَعْمَلُ بِهَا ؟ ، فتجعل ما تبدى به أصل كلامك وأساسه ، وهو الذي صَحَّ عِنْدَكَ مِنْ أَكْلِهِ وَفْسَادِهِ ، وترى بقولك (أَمْ مَاذَا تَعْمَلُ بِهَا ؟) - مع علمك أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ بِهَا إِلَّا الْأَكْلُ - لِنَبْهَتِهِ ، وتعلمه عِلْمُكَ بِأَنَّهُ لَا يَحْيِيءُ مِنْهُ إِلَّا أَكْلُهَا ، وَأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَدَّعِي الْحِفْظَ وَالْإِصْلَاحَ لِمَا شَرَّ مِنْ خِلَافِ ذَلِكَ . أَوْ أَرَادَ ، (أَمَّا كَانَ لَكَ عَمَلٌ فِي الدُّنْيَا إِلَّا الْكُفْرَ وَالتَّكْذِيبَ بِآيَاتِ اللَّهِ أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ ؟) ، يعني ، أَنَّهُ لم يكن لَهُمْ عَمَلٌ غَيْرُهُ ، كَأَنَّهُمْ لم يُخْلَقُوا إِلَّا لِلْكَفْرِ وَالْمَعْصِيَةِ ، وَإِنَّمَا خُلِقُوا لِلْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ . يُخَاطَبُونَ بِهَذَا قَبْلَ كِبَرِهِمْ فِي النَّارِ » (٧٤٨) .

وأضاف (ابن فارس) الى ماسبق المعاني الآتية .

١٣- التفخيم أو التهويل :

نحو قوله تعالى « أَلْحَاقَةُ مَا أَلْحَاقَةُ ؟ » (٧٤٩) ، وقوله « مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ؟ » (٧٥٠) ، تفخيم للعذاب الذي يستعجلونه .

(٧٤٤) سورة المائدة ، الآية ١١٦ .

(٧٤٥) الكامل ، ج ٢ ، ص ٨٥ .

(٧٤٦) ينظر ، الصاحبى ، ص ١٥٢ .

(٧٤٧) سورة النمل ، الآية ٨٤ .

(٧٤٨) ينظر ، الكشاف ، ج ٢ ، ص ١٦١ ، وينظر ، ج ٢ ، ص ١٨ في تفسير قوله تعالى « قُلْ أَزِيدُكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغِيرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ؟ » ، ج ٢ ، ص ١١٦ في تفسير قوله تعالى « قَالُوا ، نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَنْظُرُ لَهَا عَاقِبِينَ ، قَالَ ، هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ؟ » .

(٧٤٩) سورة الحاقة ، الآية ١ .

(٧٥٠) سورة يونس ، الآية ٥٠ ، وينظر ، الصاحبى ، ص ١٨١ ، والكشاف ، ج ١ ، ص ٤٢١ في تفسير « فكيف إذا جُمِعَ نَارُهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ ؟ » و ج ٢ ، ص ١٧ في تفسير « هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين ؟ » .

يقول الزمخشري في تفسير الآية : « الأصل : (الحاقّة ما هي ؟) أي : أي شيء هي ؟ ، تفخيماً لإشأنها وتعظيماً لِهولها ، فوضع الظاهر موضع المضمّر لأنّه أهول لها » (٧٥١) .

فالتفخيم في الآية إنّما يفيدّه وضع الظاهر موضع المضمّر في الاسم المُكرّر الذي اقترن بحرف الاستفهام (٧٥٢) . وإذا اقترن بالاسم المُكرّر حرف الاستفهام بمعنى التعظيم والتعجب كان الباب الإظهار ، كقوله تعالى « الحاقّة ما الحاقّة ؟ » و « القارعة ما القارعة ؟ » . والإضمار جائز كما في قوله تعالى « فأُمّة هالوية . وما أدراك ما هيّة ؟ » (٧٥٣) ويقول الاسترادي في هذا : « وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف عند كثير ، نحو (زيدٌ ضربتُ زيداً) ، على إقامة الظاهر مقام الضمير ، لأنّ الضمير أخف ، إلّا أن يكون في موضع التفخيم ، نحو قوله تعالى « القارعة ما القارعة ؟ » » (٧٥٤) .

ويرى الزمخشري أنّ الاستفهام في قوله تعالى « فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ؟ ، وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ ؟ » (٧٥٥) يفيد التعجب من حال الفريقين في السعادة والشقاوة ، والمعنى : أي شيء هم ؟ » (٧٥٦) .

١٤ - التفجّع

نحو : « ما لهذا الكتابِ لا يُعَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ؟ » (٧٥٧) .

١٥ - الاسترشاد

نحو « أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ؟ » (٧٥٨) .

(٧٥١) الكشاف ، ج٤ ص ١٤٩ .

(٧٥٢) ينظر : خزانة الأدب ، ج١ ص ٣٧٩ .

(٧٥٣) ينظر : خزانة الأدب ، ج١ ص ٢٨٠ ، ج٢ ص ٢٠٨ - ٣١٠ ، ج٦ ص ٩٥ .

(٧٥٤) شرح الكافية ، ج١ ص ٢٧٠ ، وينظر : ج٢ ص ٥٢ .

(٧٥٥) سورة الواقعة ، الآية ٨ - ٩ .

(٧٥٦) الكشاف ، ج٤ ص ٥٢ .

(٧٥٧) سورة الكهف ، الآية ٤٩ .

(٧٥٨) سورة البقرة ، الآية ٢٠ .

١٦ - العَرَضُ

نحو : « أَلَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ؟ » (٧٥٩).

١٧ - التحضيض :

نحو « أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ؟ » (٧٦٠).

١٨ - الإِفْهَام :

نحو قوله تعالى « وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى ؟ » (٧٦١) فقد علم الله أن لها أمراً قد خفي على موسى عليه السلام ، فأعلمه من حالها ما لم يعلمه . ويقول الزمخشري في هذه الآية الكريمة : « إِنَّمَا سَأَلَهُ لِيَرِيهِ عَظَمَ مَا يَخْتَرِعُهُ غَزْوَعِلَا فِي الْخَشْبَةِ الْيَابِسَةِ مِنْ قَلْبِهَا حَيَّةً نَضَاضَةً ، وَلِيَقْرَرُ فِي نَفْسِهِ الْمَبَايِنَةَ الْبَعِيدَةَ بَيْنَ (الْمَقْلُوبِ عَنْهُ) (وَالْمَقْلُوبِ إِلَيْهِ) ، وَيَنْبُئُهُ عَلَى قُدْرَتِهِ الْبَاهِرَةِ ، وَنَظِيرُهُ أَنْ يَرِيكَ الزَّرَادَ زَبْرَةً مِنْ حَدِيدٍ وَيَقُولُ لَكَ : (مَا هِيَ ؟) ، فَتَقُولُ : (زَبْرَةٌ حَدِيدٌ) ، ثُمَّ يَرِيكَ بَعْدَ أَيَّامٍ لَبُوساً مُسَرِداً فَيَقُولُ لَكَ : هِيَ تِلْكَ الزَّبْرَةُ صَيَّرْتُهَا إِلَى مَا تَرَى مِنْ عَجِيبِ الصَّنْعَةِ وَأَنِيقِ السَّرْدِ ... وَقَالُوا : إِنَّمَا سَأَلَهُ لِيَنْسُطَ مِنْهُ وَيَقْلَلُ هَيْبَتَهُ » (٧٦٢).

١٩ - التَكْثِيرُ :

نحو قوله تعالى « وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ؟ » (٧٦٣).

٢٠ - النَفْيُ :

نحو قوله تعالى « فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ ؟ » (٧٦٤) أي : لا هادي لمن أضلَّ الله ، والدليل على ذلك قوله في العطف عليه « وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ » (٧٦٥) ومنه

(٧٥٩) سورة النور ، الآية ٢٢ ، وينظر ، الصاحبي ، ١٨٢ ، والكشاف ، ج ٢ ص ٢٤١ في تفسير قوله تعالى « قَالَ ، هَلْ أَنْتُمْ مُطِيعُونَ ؟ » .

(٧٦٠) سورة التوبة ، الآية ١٢ .

(٧٦١) سورة طه ، الآية ١٧ .

(٧٦٢) الكشاف ، ج ٢ ص ٥٣٢ .

(٧٦٣) سورة الاعراف ، الآية ٤ .

(٧٦٤) سورة الروم ، الآية ٢٩ .

(٧٦٥) سورة الروم ، الآية ٢٩ .

قوله تعالى « أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ؟ » (٧٦) أي : لست منقذهم . ويقول الزمخشري في قوله تعالى « فَكَيْفَ ءَأْسَى عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ ؟ » (٧٧) « يعني أنه لا يأسى عليهم ، لأنهم ليسوا أحقاء بالأسى » . (٧٨)

٢١ - الإخبار والتحقيق :
نحو قوله تعالى « هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر » . (٧٩) أي : قد أتى . (٨٠)

٢٢ - التنبيه :
فقد ذكر ابن فارس في (باب الاشتراك) أن من الألفاظ المشتركة المحتملة لمعنيين أو أكثر قولهم (أَرَأَيْتَ ؟) ، فهو مرّة للسؤال ، كقولك ، (أَرَأَيْتَ إِنْ صَلَّى الْإِمَامُ قَاعِدًا كَيْفَ يُصَلِّي مَنْ خَلْفَهُ ؟) ، ويكون مرّة للتنبيه ولا يقتضي مفعولاً ، قال الله جل ثناؤه ، « أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى ، أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ؟ » . (٨١)
وأضاف (ابن جني) المعنى الآتي :

٢٣ - التلصّب بالشخص والتهكم عليه :
يقول في قوله تعالى « أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُمْ بِهَذَا أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ؟ » ، (٨٢) « أي : بل أ هم قومٌ طاغون ؟ ، أخرجه مخرج الاستفهام ، وإن كانوا عنده - تعالى - قوماً طاغين ، تلصّباً بهم وتهكماً عليهم ، وهذا كقول الرجل لصاحبه الذي لا يشك في جهله ، (أجاهل أنت ؟) ، توبيخاً له وتقبيحاً عليه ، ومعناه ، (إنّي قد نبهتُك على حالك ، فانتبه لها واحتطّ لنفسك منها . قال صخر الغيّ ،

(٧٦٦) سورة الزمر ، الآية ١٩ .

(٧٦٧) سورة الأعراف ، الآية ٩٢ .

(٧٦٨) الكشاف ، ج ٢ ص ٩٧ .

(٧٦٩) سورة اللسان : الآية ١ .

(٧٧٠) ينظر : الصاحبي ، ص ١٨١ - ١٨٢ .

(٧٧١) سورة الطلق ، الآية ١٣ - ١٤ ، وينظر : الصاحبي ، ص ٢٦٩ .

(٧٧٢) سورة الطور ، الآية ٢٢ .

أَرَأَيْتَ أَنْتَ يَوْمَ اثْنَيْنِ أُمٍّ غَادِي وَلَمْ تُسَلِّمْ عَلَى رَيْحَانَةَ الْوَادِي ؟
 لَيْسَ يَسْتَفْهَمُ نَفْسَهُ عَمَّا هُوَ أَعْلَمُ بِهِ ، وَلَكِنَّهُ يَقْبَحُ هَذَا الرَّأْيَ لَهَا ، وَيَنْعَاهُ عَلَيْهَا .
 هَكَذَا مُقْتَادُ كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَاعْرِفْهُ وَأَنْتَ بِهِ « . (٧٣)

أما (الزمخشري) فقد أضاف معنى آخر هو :

٢٤ - السخرية والاستهزاء : (٧٤)

نحو قوله تعالى « قالوا ، يَا شُعَيْبُ أَصْلَواتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ
 آبَاؤُنَا ؟ » . (٧٥)
 وأضاف (الزركشي) المعاني الآتية :

٢٥ - التسهيل والتخفيف :

كقوله تعالى « ماذا عليهم لو آمنوا بالله ؟ » . (٧٦)

٢٦ - النهي :

كقوله تعالى « مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ؟ » (٧٧) أي لا يغرك . وقوله في سورة
 التوبة « أَتُخْشَوْنَهُمْ ؟ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ » . (٧٨) بدليل قوله « فَلَا تَخْشَوْا
 النَّاسَ » . (٧٩)

٢٧ - التحذير :

كقوله تعالى « أَلَمْ نَهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ؟ » (٨٠) أي : قدرنا عليهم فنقدر عليكم .

(٧٧٣) المحتسب ، ج ٢ ص ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٧٧٤) ينظر ، الكشاف ، ج ٢ ص ٢٨٩ .

(٧٧٥) سورة هود ، الآية ٨٧ .

(٧٧٦) سورة النساء ، الآية ٢٩ .

(٧٧٧) سورة الانفطار ، الآية ٦ .

(٧٧٨) سورة التوبة ، الآية ١٣ .

(٧٧٩) سورة المائدة ، الآية ٤٤ .

(٧٨٠) سورة المراتل ، الآية ١٦ .

٢٨ - التذكير :

كقوله تعالى « قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ؟ » . (٧٨١) وجعل بعضهم منه « أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ؟ » . (٧٨٢)

٢٩ - الترغيب :

كقوله تعالى « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ؟ » . (٧٨٣) و « هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ ؟ » . (٧٨٤)

٣٠ - التمني :

كقوله تعالى « فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ ؟ » . (٧٨٥)

٣١ - الدعاء :

وهو كاللهي ، إِلَّا أَنَّهُ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى . كقوله تعالى « أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الشُّفْعَاءُ مِنَّا ؟ » . (٧٨٦)

٣٢ - الإياس :

كقوله تعالى : « فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ؟ » . (٧٨٧)

٣٣ - الإيناس :

كقوله تعالى ، « وَمَا تِلْكَ يَتِيمِينَكَ يَا مُوسَى ؟ » . (٧٨٨)
وأضاف (السيوطي) معنى آخر الى المعاني السابقة وهو :

(٧٨١) سورة يوسف : الآية ٨٩ .

(٧٨٢) سورة الضحى : الآية ٦ .

(٧٨٣) سورة الحديد : الآية ١١ .

(٧٨٤) سورة الصل : الآية ١٠ .

(٧٨٥) سورة الأعراف : الآية ٥٢ .

(٧٨٦) سورة الأعراف : الآية ١٥٥ .

(٧٨٧) سورة التكويد : الآية ٢٦ .

(٧٨٨) سورة طه : الآية ١٧ ، وينظر : البرهان ، ج ٢ ص ٢٣٧ - ٢٤٢ .

٣٤ - العتاب : (٧٨٩) كقوله تعالى « أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ؟ » ، (٧٨٠) وقوله تعالى في عتاب خير خلقه ، « عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ ؟ » . (٧٨١)

وأضاف البغدادي إلى ما سبق المعنى الآتي :

٣٥ - التحزن والتوجع :

يقول في قول الشاعر :

أَسَأَلْتُ رَسْمَ الدَّارِ أَمْ لَمْ تَسْأَلِ
عَنِ السُّكْنِ أَمْ عَنْ عَهْدِهِ بِالْأَوَائِلِ
لِمَنْ طَلَّلَ بِالْمُنْتَضَى غَيْرَ حَائِلٍ
عَفَا بَعْدَ عَهْدٍ مِنْ قَطَارٍ وَوَابِلٍ

« خاطب نفسه على طريق (التحزن والتوجع) ، فقال : أَسَأَلْتُ رَسْمَ الدَّارِ لَمَّا وَقَفْتُ عَلَيْهَا عَنْ أَخْبَارِ سَكَانِهَا كَيْفَ انْتَقَلُوا ، وَإِلَى أَيْنَ صَارُوا ، أَوْ عَنْ مُدَّةِ عَهْدِهِ بِهِمْ ، وَمَذْكَمَ ارْتَحَلُوا ، وَمَتَى سَارُوا ، أَمْ لَمْ تَسْأَلِ ؟ .. وتلك الحالة من الدارِ مِمَّا يَزِيدُ فِي جَزَعِ الْوَاقِفِ عَلَيْهَا ، وَيَسْتَمُدُّ السُّؤَالَ عَلَى جِهَةِ التَّلَهُّفِ لَهَا ... وقوله « لِمَنْ طَلَّلَ .. الخ » هذا وجه آخر مِنْ (التحزن) ، كَأَنَّهُ اسْتَنْكَرَ أَنْ تَكُونَ دَارُهُمْ بِالْحَالَةِ الَّتِي رَأَاهَا ، فَجَعَلَ سُؤْلَهُ سُؤَالَ مَنْ لَا يُثْبِتُهَا ، تَعْظِيمًا لِلْأَمْرِ » . (٧٨٢)

وعند الوقوف على مساهمة (البلاغيين) في بحث المعاني التي يخرج اليها الاستفهام ، نجدهم قد تبنوا كُلَّ مَا قَرَّرَهُ الْجِرْجَانِي فِي الْاسْتِفْهَامِ التَّقْرِيرِيِّ وَالْإِنْكَارِيِّ ، بِاسْتِثْنَاءِ بَعْضِ التَّفْصِيلَاتِ الَّتِي اخْتَلَفُوا فِيهَا ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ السَّكَائِي وَابْنَ الْأَثِيرِ قَدْ تَابَعَا الْجِرْجَانِي فِي أَنَّ الْاسْتِفْهَامَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْئَةِ يَا إِبْرَاهِيمَ ؟ » (٧٨٣) يَرَادُ بِهِ التَّقْرِيرُ بِأَنَّهُ الْفَاعِلُ . (٧٨٤) وَالْخَطِيبُ الْقَزْوِينِي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْاسْتِفْهَامُ هُنَا عَلَى حَقِيقَتِهِ ، إِذْ لَيْسَ فِي السِّيَاقِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ

(٧٨٩) ينظر ، الالتقان ، ج ٢ ، ص ٨٠ .

(٧٩٠) سورة الحديد ، الآية ١٦ .

(٧٩١) سورة التوبة ، الآية ٤٢ .

(٧٩٢) خزائن الأدب ، ج ٥ ، ص ٤٩٢ - ٤٩٣ .

(٧٩٣) سورة الأنبياء ، الآية ٦٢ .

(٧٩٤) ينظر ، مفتاح العلوم ، ص ١٥١ ، والجامع الكبير ، ص ١١٤ .

كانوا عالمين بأنه هو الذي كسر أصنامهم ، فيقول : « وذهب الشيخ عبدالقاهر ، والسكاكي ، وغيرهما ، الى أن قوله « أَنْتَ فَعَلْتَ هذا بِالْهَتَا يَا إِبْرَاهِيمُ ؟ » من هذا الضرب .. وفيه نظرٌ ، لجواز أن تكون (الهمزة) فيه على أصلها ، اذ ليس في السِّياق ما يدلُّ على أنَّهم كانوا عالمين بأنه - عليه السلام - هو الذي كَسَرَ الأصنام » . (٧٩٥)
وتابعه في هذا الرأي من النحاة ابن هشام فقال : « وقوله تعالى « أَنْتَ فَعَلْتَ هذا ؟ » . محتملٌ لإرادة (الاستفهام الحقيقي) بأن يكونوا لم يعلموا أنَّه الفاعل ، وإرادة (التقرير) بأن يكونوا قد علموا » . (٧٩٦) وتابعه الزركشي في ذلك . (٧٩٧)

والصحيح أنَّ الاستفهام في هذه الآية ليس على حقيقته ، وأنه يفيد التقرير ، وذلك لِأَنَّ الدليل - كما يرى السبكي - (٧٩٨) لا ينحصر فيما تضمنه السياق ، فهم كانوا كفارا ، ولم يكن فيهم مَنْ يقدم على كسر أصنامهم . ولأنه توجد قرائنٌ سابقة تدل على أنَّهم كانوا عالمين بأنه هو الفاعل ، مثل قوله عليه السلام : « وَتَاللَّهِ لَا كِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ » . (٧٩٩) وقولهم : « قَالُوا : سَمِعْنَا فَتَى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ » . (٨٠٠)

ومن هذه التفصيلات التي اختلفوا فيها أيضا ، أنَّ الجرجاني قد عدَّ تقديم الاسم في نحو قوله تعالى « اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ؟ » (٨٠١) من إنكار الفعل من أصله في صورة إنكار الفاعل ، وقد عدَّ الجرجاني هذه الصورة أشدَّ لنفي الفعل وابطاله . (٨٠٢) وقد أكد الجرجاني على أنَّ الاستفهام في مثل هذه الآية ، وإن كان يراد به إنكار الفعل من أصله ، إنما جاء تقديم الاسم فيه ليفيد التخصيص في الإنكار ، الذي يفيد بدوره تقوية إنكار الفعل أصلا ، فقال في قوله تعالى « أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصَّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ ؟ » : (٨٠٣) « ثم المعنى في تقديم الاسم ، وأن لم يقل (أَسْمِعِ الصَّمَّ ؟) ، هو أن يقال للنبي (ص) : أَنْتَ خصوصا قد أوتيت أن تُسْمِعَ الصَّمَّ ؟ » . (٨٠٤)

(٧٩٥) الايضاح ، ج ١ ص ١٢٨ .

(٧٩٦) مفتي اللبيب ، ج ١ ص ١٨ .

(٧٩٧) ينظر : البرهان ، ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٧٩٨) ينظر : عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٩٥ .

(٧٩٩) سورة الانبياء : الآية ٥٧ .

(٨٠٠) سورة الانبياء : الآية ٦٠ .

(٨٠١) سورة يونس : الآية ٥٩ .

(٨٠٢) ينظر ، ص ٤٤١ من هذا البحث .

(٨٠٣) سورة الزخرف : الآية ٤٠ .

(٨٠٤) دلائل الاعجاز ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

أما السكاكي فإنه لم يحمل الاسم في مثل هذه الآيات على التقديم وإنما حمّله على الابتداء مراداً به تقوية حكم الإنكار، فقال: «وإِيَّاكَ أَنْ يَزِلَّ عَنْ خَاطِرِكَ التَّفْصِيلَ الَّذِي سَبَقَ فِي نَحْوِ: (أَنَا ضَرَبْتُ) ، وَ (أَنْتَ ضَرَبْتَ) ، وَ (هُوَ ضَرَبَ) ، مِنْ اِحْتِمَالِ الْاِبْتِدَاءِ ، وَاحْتِمَالِ التَّقْدِيمِ ، وَتَفَاوُتِ الْمَعْنَى فِي الْوَجْهِينِ ، فَلَا تَحْمِلُ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى «أَلَلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ؟» عَلَى التَّقْدِيمِ ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ الْإِذْنَ يَنْكُرُ مِنَ اللَّهِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَلَكِنْ اِحْمِلْهُ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ مُرَاداً مِنْهُ تَقْوِيَةَ حُكْمِ الْإِنْكَارِ . وَانْظُرْ فِي هَذَا السَّلَكِ قَوْلُهُ تَعَالَى «أَفَأَنْتَ تَكْذِبُ النَّاسَ؟»^(٨٥) وَقَوْلُهُ تَعَالَى «أَفَأَنْتَ تَسْمَعُ الصَّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعَمَى؟» وَقَوْلُهُ «أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ؟»^(٨٦) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ»^(٨٧).

والذي أراه أَنَّ رَأْيَ الْجِرْجَانِيِّ هُوَ الصَّحِيحُ ، فَقَدْ كَانَ وَاضِحاً أَنَّ حِمْلَ الْاسْمِ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ عَلَى التَّقْدِيمِ ، أَذُلُّ عَلَى تَقْوِيَةِ إِنْكَارِ الْفِعْلِ ، مِنْ حِمْلِ الْاسْمِ فِيهَا عَلَى الْاِبْتِدَاءِ . ثُمَّ إِنَّ قَوْلَ السَّكَاكِيِّ بِأَنَّ الْاسْمَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ مَحْمُولٌ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ ، دُونَ تَقْدِيرِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ ، قَدْ أَشْكَلَ عَلَى الْبَلَاغِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ فِيهِ الْخَطِيبُ الْقَزْوِينِيُّ : «وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّ نَحْوَ هَذَا التَّرْكِيْبِ - أَعْنِي مَا يَكُونُ الْاسْمُ الَّذِي يَلِي الْهَمْزَةَ فِيهِ مَظْهَراً - لَا يَفِيدُ تَوَجُّعَ الْإِنْكَارِ إِلَى كَوْنِهِ فَاعِلاً لِلْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهُ ، فَهُوَ مَمْنُوعٌ . وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ يَفِيدُ ذَلِكَ إِنْ قُدِّرَ تَقْدِيمٌ وَتَأخِيرٌ وَإِلَّا فَلَا - عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِيمَا سَبَقَ - فَهَذِهِ الصُّورَةُ مَمْنُوعٌ هُوَ ذَلِكَ فِيهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ»^(٨٨) . وَقَالَ فِيهِ السَّبْكِيُّ : «يَلْزَمُ أَنْ لَا يَحْصُلَ الْإِنْكَارُ فِي نَحْوِ (أَنْتَ فَعَلْتَ؟) عَلَى شَيْءٍ مِنَ التَّقَادِيرِ عِنْدَهُ . وَلَا شَكَّ أَنَّ كَلَامَهُ مُشْكَلٌ ، فَإِنَّ التَّقْدِيمَ وَالتَّأخِيرَ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِكَوْنِ الْمَنْكُرِ أَوْ الْمُسْتَفْهِمِ عَنْهُ - الْاسْمُ الَّذِي يَلِي الْهَمْزَةَ - مُقَدَّرُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ أَمْ لَا»^(٨٩).

من المسائل التي كان فيها شيء من الخلاف بين النحويين والبلاغيين، دخول همزة الاستفهام على الجملة المنفية، فقد أشار أبو عبيدة إلى أن (الهمزة) تكون

(٨٥) سورة يونس، الآية ٩٩.

(٨٦) سورة الزخرف، الآية ٢٢.

(٨٧) مفتاح العلوم، ص ١٥١ - ١٥٢.

(٨٨) الإيضاح، ج ١ ص ١٤١.

(٨٩) عروس الأفراح - شروح التلخيص، ج ٢ ص ٢٠١ - ٢٠٢.

مستعملة للتقرير بمضمون الجملة المنفية : « قال جرير ، فأوجب ولم يستفهم ، لعبد الملك بن مرون :

الستم خيرَ من ركب المطايا وأندى العالمين بطونَ راح ؟
وتقول وأنتَ تضربُ الغلامَ على الذنب : (ألسْتَ الفاعلُ كذا ؟) ، ليس باستفهام ولكن تقرير « (٨٠) » ، وأشار المبرد الى ذلك أيضاً فقال :

« وكذلك (الألف) في الاستفهام تدخل على كلِّ ضرب منه . وتتخطى ذلك الى (التقرير) .. فالتقرير قولك : (أما جئتني فأكرمتك) ، وقوله عز وجل : « أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ » (٨١) » « (٨٢) » . ويقول الزمخشري في قوله تعالى « أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ » (٨٣) : « « ألا » مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها ، والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقاً ، كقوله : « أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ ؟ » (٨٤) » .

لذلك قال ابن هشام في أداة التنبيه (ألا) : « تكون للتنبيه ، فتدل على تحقق ما بعدها . وتدخل على الجملتين . نحو : « أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ » . « أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ » . ويقول المعربون فيها : حرف استفتاح . فَيَبِينُونَ مكانها . ويهملون معناها . وأفادتها التحقيق من جهة تركيبها من (الهمزة) و (لا) . وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق . نحو : « أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّئَ الْمَوْتَى ؟ » . قال الزمخشري : ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مُصَدَّرَةٌ بنحو ما يُتَلَقَّى به الْقَسَمُ ، نحو : « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ » . وأختها (أما) من مَقْدِمَاتِ اليمين وطلائعه . كقوله :

أَمَّا وَالَّذِي لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ غَيْرُهُ وَيُخَيِّبِي الْعِظَامَ الْبَيْضَ وَهِيَ زَمِيمٌ « (٨٥) »

(٨١٠) مجاز القرآن ، ج١ ص ٢٥ - ٢٦ .

(٨١١) سورة الزمر ، الآية ٦٠ .

(٨١٢) المقتضب ، ج٢ ص ٥٢ ، وينظر ، ج٢ ص ٢٩٢ .

(٨١٣) سورة البقرة ، الآية ١٢ .

(٨١٤) الكشاف ، ج١ ص ١٨٠ ، وينظر ، ص ٢٠٢ ، وج٢ ص ٢١٦ في تفسير « أولم يسيروا فينظروا

كيف كان غالبية الذين من قبلهم » ؟ .

(٨١٥) مغني اللبيب ، ج١ ص ٦٨ .

ويقول أبو حيان في قوله تعالى « أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ عَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ؟ »^(٨١٦) : « أَلَمْ أَقُلْ ؟ » : تقرير ، لأن (الهمزة) إذا دخلت على (النفي) كان الكلام في كثير من المواضع تقريراً ، نحو قوله تعالى « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ » ، « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ؟ » ، « أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيداً ؟ » ولذلك جاز العطف على جملة إثباتية ، نحو « ووضعنا » ، « ولبثت »^(٨١٧) .

وقد قرّر الاسترابادي أن (همزة) الاستفهام إذا دخلت على أداة النفي ، فهي للاستفهام على سبيل التقرير ، وذلك « إذا دخلت (همزة) الاستفهام على (لم) و (لما) فهي للاستفهام على سبيل التقرير ، ومعنى (التقرير) : إلجاء المخاطب الى الإقرار بأمر يعرفه ، كقوله تعالى : « أَلَمْ نُرَبِّكَ ؟ »^(٨١٨) و « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ ؟ »^(٨١٩) . « (٨٢٠) » .

وكان ابن جني قد لاحظ أن هذه (الهمزة) تنقل النفي الى الإثبات ، كما أنها تنقل الإثبات الى النفي فقال : « ولأجل ما ذكرنا من حديث (همزة) التقرير ، ما صارت تنقل النفي الى الإثبات ، والإثبات الى النفي ، وذلك كقوله :^(٨٢١) »

أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونِ رَاحِ

أي : أنتم كذاكم . وكقول الله عز وجل : « اللَّهُ أَذُنٌ لَكُمْ » و « أَنْتَ قَلْتُ لِلنَّاسِ » أي : لم يأذن لكم ، ولم تقل للناس : اتخذوني وأمي إلهين . ولو كانت استفهاماً محضاً لَأَقَرَّتْ الإثبات على إثباته ، والنفي على نفيه . فإذا دخلت على الموجب نفته ، وإذا دخلت على النفي نفته ، ونفي النفي عائد به الى الإثبات^(٨٢٢) .

(٨١٦) سورة البقرة : الآية ٢٢ .

(٨١٧) البحر المحيط ، ج ١ ص ١٥٠ ، وينظر : ص ٢٤٤ - ٢٤٥ ، ج ٢ ص ٢٤٩ ، ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٨١٨) سورة الشعراء : الآية ١٨ .

(٨١٩) سورة الشرح : الآية ١ .

(٨٢٠) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٥١ .

(٨٢١) ينظر : ص ٤١٦ من هذا البحث .

(٨٢٢) الخصائص ، ج ٢ ص ٤٦٢ .

ولا شك أن هذه (الهمزة) ، عند دخولها على أداة النفي ، لا يراد بها التقرير بالنفي ، بل نقض النفي أو انكاره ، ولذلك ذهب ابن جني الى أنها تؤدي ما يؤديه الإنكار ، وذلك في قوله : « لفظ الواجب اذا لَحِقَتْهُ همزة التقرير عاد نفياً ، واذا لحقت لفظ النفي عاد إيجاباً . وذلك كقول الله سبحانه « أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ » أي : ما قُلْتَ لهم ، وقوله « اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ » أي : لَمْ يَأْذِنْ لَكُمْ . وأما دخولها على النفي فكقوله عزوجل « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ » (٨٣) أي : أنا كذلك ، وقول جرير :

* أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا *

أي : أنتم كذلك . وإنما كان (الإنكار) كذلك ، لِأَنَّ مُنْكَرَ الشَّيْءِ إنما غرضه أن يحيله الى عكسه وضده ، فلذلك استحال به الإيجاب نفياً ، والنفي إيجاباً » (٨٣٤) .

ولذلك ذهب بعض النحاة الى أَنَّ هذه (الهمزة) اذا دخلت على النافي فهي لتقرير المخاطب بالأمر الذي يعرفه ، ولكنها في الحقيقة للإنكار ، لأنها تفيد إنكار النفي ، وانكار النفي إثبات ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ » (٨٣٥) ، « أَلَيْسَ » : تقرير لثوائهم في جهنم كقوله :

* أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا *

.. وحقيقته أَنَّ « الهمزة » : همزة الإنكار دخلت على النفي فرجع الى معنى التقرير » (٨٣٦) . ويقول في قوله تعالى « يامَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا ؟ ، قَالُوا : شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا » (٨٣٧) ، « يُقَالُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى جِهَةِ التَّوْبِيخِ : « أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ ؟ » .. « قَالُوا : شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا » حكاية لتصديقهم وإيجابهم قوله « أَلَمْ يَأْتِكُمْ ؟ » ، لِأَنَّ (الهمزة) الداخلة على (نفي إتيان الرسل) للإنكار ، فكان تقريراً لهم » (٨٣٨) . ويقول في قوله تعالى « أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ؟ » (٨٣٩) ، « أَدْخَلَتْ

(٨٣٣) سورة الاحزاب ، الآية ١٧٢ .

(٨٣٤) الضمالات ، ج ٢ ص ٢٦٩ .

(٨٣٥) سورة النكبات ، الآية ٦٨ .

(٨٣٦) الكشاف ، ج ٢ ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(٨٣٧) سورة الأنعام ، الآية ١٢٠ .

(٨٣٨) الكشاف ، ج ٢ ص ٥٠ - ٥١ .

(٨٣٩) سورة الزمر ، الآية ٢٦ .

(همزة) الإنكار على كلمة النفي فأفيد معنى إثبات الكفاية وتقريرها « (٨٣٠) .
ويقول الاسترابادي : « وإذا دخلت (الهمزة) على النافي فلمحض التقرير ، أي :
حمل المخاطب على أن يقر بأمر يعرفه ، نحو : « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ ؟ » (٨٣١) . « أَلَمْ
يَجِدْكَ ؟ » (٨٣٢) ، و « أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ ؟ » (٨٣٣) . وهي في الحقيقة للإنكار ، وإنكار
النفي إثبات » (٨٣٤) .

ولكن الزمخشري قد شذَّ في موضع من تفسيره فذهب إلى أن (همزة) التقرير قد
يراد بها التقرير بالنفي ، يقول في قوله تعالى « قُلْتُمْ : لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ
رَسُولًا » (٨٣٥) : « ليس قولهم « لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا » بتصديق لرسالة
يوسف ، كيف وقد شكوا فيها وكفروا بها ، وإنما هو تكذيب لرسالة مَنْ بعده
مضموم الى تكذيب رسالته . وقرئ « أَلَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ ؟ » . على ادخال (همزة)
الاستفهام على (حرف النفي) ، كَأَنْ بَعْضَهُمْ يُقَرَّرُ بَعْضًا بنفي البعث » (٨٣٦) .

أما البلاغيون فقد قرَّر الخطيب القزويني منهم أَنَّ (الهمزة) المستعملة مع
الجملة المنفية إنما تكون للإنكار فقال : « ومن مجيء (الهمزة) للإنكار نحو قوله
تعالى « أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ؟ » (٨٣٧) ، وقول جرير :

أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكَبَ الْمَطَايَا وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاحِ

أي : الله كافي عبده . وأنتم خير مَنْ رَكَبَ الْمَطَايَا . لِأَنَّ نَفْيَ النفي إثبات .
وهذا مراد مَنْ قال : إِنْ (الهمزة) فيه للتقرير . أي : للتقرير بما دخله النفي . لا
التقرير بالانتفاء » (٨٣٨) .

(٨٣٠) الكشاف ، ج ٢ ص ٢٩٨ .

(٨٣١) سورة الفرق ، الآية ١ .

(٨٣٢) سورة الضحى ، الآية ٦ .

(٨٣٣) سورة القيامة ، الآية ٤٠ .

(٨٣٤) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٨٨ .

(٨٣٥) سورة طه ، الآية ٢٤ .

(٨٣٦) الكشاف ، ج ٢ ص ٤٢٧ .

(٨٣٧) سورة الزمر ، الآية ٣٦ .

(٨٣٨) الايضاح ، ج ١ ص ١٤٠ .

وقد تابعه في ذلك من النحويين ابنُ هشام ، فقرّر أنّ هذه (الهمزة) المستعملة مع الجملة المنفية تفيد (الإنكار الإبطالي) ، وهذه تقتضي أنّ ما بعدها غير واقع ، وأنّ مُدْعِيَه كاذب . ولما كانت هذه الهمزة تفيد نفياً ما بعدها ، لزم ثبوته إن كان منفيّاً ، لِأَنَّ نفياً النفى إثبات (٨٨٣) . وقد اعتذر ابنُ هشام عن الزمخشري لحمله (الهمزة) في قوله تعالى ، « أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ؟ » (٨٨٠) على التقرير (٨٨١) ، وقال بأنّ مراده التقرير بما بعد النفى ، لا التقرير بالنفى ، وأنّ الأولى أن تُحمَل الآية على الإنكار (٨٨٢) .

واني أرى أنّ القول بأن (الهمزة) الداخلة على النافي تكون للإنكار ، أولى من القول بأنّها تكون للتقرير ، وذلك لأنّه يستقيم مع القاعدة التي قررها الجرجاني ، والتي أخذ بها البلاغيون ، من وجوب أن يلي المنكر الهمزة ، فتكون الهمزة لإنكار ما يليها وهو الجملة المنفية ، مع ملاحظة أنّ كون (الهمزة) لإنكار النفى ، ليس المقصود منه مجرد العودة بمضمون الجملة الى الإثبات ، بل هو وسيلة للتحقيق والإثبات على أبلغ وجه .

أما القول بأنّها للتقرير فإنّه لا يستقيم مع قاعدة أن يلي المقرّر به الهمزة ، لأنها تكون للتقرير بالجملة التي دخلها النفى وهي (اللهُ كاف عبده) ، لا التقرير بالنفى .

أقول هذا لِأَنَّ بغض البلاغيين قد أساءوا فهم قول الخطيب القزويني : « وَمِنْ مَجِيءِ (الهمزة) للإنكار نحو قوله تعالى « أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ » .. لِأَنَّ نفى النفى إثبات . وهذا مراد من قال ، إنّ (الهمزة) فيه للتقرير ، أي ، للتقرير بما دخله النفى ، لا التقرير بالانتفاء » (٨٨٢) ، ففهموه على أنّه يصحّ في (الهمزة) الداخلة على النفى ، أن يقال إنّها للتقرير كما يصحّ أن يقال إنّها للإنكار ، قال الدسوقي معلقاً على ذلك ، « قوله » للتقرير بما دخله النفى « ، وعلى هذا فيصح أن يقال ، إنّ (الهمزة) فيه للتقرير ، كما يصح أن يقال إنّها للإنكار ، ومثل « أليس الله بكاف »

(٨٢٩) ينظر : مفني اللبيب ، ج ١ ص ١٧ .

(٨٦٠) سورة البقرة ، الآية ١٠٦ .

(٨٦١) ينظر : الكشاف ، ج ١ ص ٢٠٢ .

(٨٤٢) ينظر : مفني اللبيب ، ج ١ ص ١٨ .

(٨٤٢) الايضاح ، ج ١ ص ١٤٠ .

عبدَه ؟) قوله تعالى « ألم نشرح لك صدرك ؟ » و « ألم يجدك يتيما ؟ » ، فقد يقال : إنَّ (الهمزة) للانكار ، وقد يقال : إنها للتقرير ، وكلاهما حسن « (٨١١) .

وقد بنوا على هذا الفهم الخاطيء ، نقضهم لما اشترطه الخطيب القزويني في (التقرير) من وجوب أن يلي المقرَّر به الهمزة ، وذلك لأنَّ (الهمزة) في نحو « أليس الله بكاف عبده » - على ما فهموه - ليست للتقرير بما يليها من الكلام المنفي ، بل للتقرير بما يعرفه المخاطب ، قال التفتازاني : « فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة ، بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم إثباتا أو نفيا » (٨١٠) ، وقال ابن يعقوب المغربي : « فاستفيد من هذا الكلام أن التقرير يستلزم انكار غير المحمول على الاقرار به ، وأنه لا يجب أن يكون الاقرار فيه بالحكم الموالي للهمزة ، بل بما يعلمه المخاطب ، فيكون بالاثبات ولو وليها النفي كما في الآية ، ويكون بالنفي ولو وليها الاثبات » (٨١٦) ، وقال الدسوقي : « فَعَلِمَ أَنَّ التقرير ليس يجب أن يكون بما دخلت عليه الهمزة ، بل بما يعرفه المخاطب من الكلام الذي دخلت عليه الهمزة ... ومن هذا تعلم أنَّ شرط المصنف فيما سبق ايلاء المقرر به الهمزة ليس كليا . كذا ذكر الفري « (٨١٧) .

وقد اعتذر بعضهم عن سوء فهم التفتازاني لكلام الخطيب القزويني ، ودافع عن صحة ما اشترطه القزويني من وجوب ايلاء الهمزة المقرر به ، فقال : « وذكر العلامة يس أن قول الشارح (٨١٨) ، « فالتقرير لا يجب .. الخ » أي ، عند القائل إنَّ (الهمزة) في الآية المذكورة ونحوها للتقرير ، كالزمخشري في بعض المحالِّ ، لا عند المصنف (٨١٩) ، لأنَّ (الهمزة) في هذا عنده للانكار لا للتقرير .. وإنَّ قول مَنْ قال : « إنَّ قول المصنف سابقا ، « والتقرير ، بايلاء المقرر به الهمزة » لا يصح كليا » فيه نظر ، لأنَّ المصنف لا يوافق هذا القائل في جعل الهمزة للتقرير في هذا ، بل جعلها للانكار ، ولا شك أنَّ المنكر ولي فيها الهمزة ، ولما في هذا المثال من

(٨١٤) حاشية الدسوقي على شرح السمد - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٩٧ .

(٨١٥) مختصر التفتازاني - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٨١٦) مواهب الفتح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٩٨ .

(٨١٧) حاشية الدسوقي على شرح السمد - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٩٧ .

(٨١٨) يريد ، التفتازاني .

(٨١٩) يريد ، الخطيب القزويني .

الخلاف فصله بقوله: « ومنه » ، وحينئذ فكللام المصنف يصح كليا على مختاره « (٨٥٠) .

يضاف الى ذلك أن بعض البلاغيين قال بأن بعض الشواهد قد خرجت على ماشرطه الخطيب القزويني من وجوب ايلاء المقرر به الهمزة ، من ذلك قوله تعالى « أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟ » (٨٥١) فقد ذهب التفتازاني الى أن الآية ليست للتقرير بالمفرد الذي يليها ، أي ليست للتقرير بالفاعل ، بل هي للتقرير بنفس النسبة ، فقال : « فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة ، بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم اثباتا أو نفيا ، وعليه قوله تعالى ، « أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟ » ، فإن (الهمزة) فيه للتقرير ، أي بما يعرفه عيسى عليه الصلاة والسلام من هذا الحكم ، لا بأنه قد قال ذلك » (٨٥٢) ، وقد وافقه في هذا الرأي ابن يعقوب المغربي في قوله ، « إنَّ التقرير .. لا يجب أن يكون الإقرار فيه بالحكم الموالي للهمزة ، بل بما يعلمه المخاطب ، فيكون بالإثبات ولو وليها النفي كما في الآية ، ويكون بالنفي ولو وليها الإثبات كما في قوله تعالى « أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟ » ، فإن (الهمزة) فيه للتقرير بما يعلمه نبي الله عيسى - على نبينا وعليه الصلاة والسلام - ، والذي يعلمه هو أنه ما قال لهم اتخذوني ، لا أنه قال لهم ذلك ، فاذا أقر عيسى بما يعلم ، وهو أنه ما قال ذلك ، انقطعت أوهام الذين ينسبون اليه ادعاءه اللوهية ، وكذبهم اقرار عيسى - على نبينا وعليه الصلاة والسلام - فقامت الحجة عليهم . وهذه الآية مما خرج عما تقدم من أنه يلي المقرر به الهمزة ، لأن المقرر به فيها نفس النسبة ، اذ ليس المراد اظهار أن غير عيسى قال هذا القول دون عيسى ، بل المتبادر بيان أنه لم يقله تكذيبا للمدعين ، لا أن غيره قاله دونه هو » (٨٥٣) .

والصحيح ما ذهب اليه السبكي من أن هذه الآية لاتمثل خروجاً على قاعدة أن يلي المقرر به الهمزة ، لأن الهمزة فيها للتقرير بما يليها وهو الفاعل ، وهذا

(٨٥٠) حاشية الدسوقي - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٩٧ .

(٨٥١) سورة المائدة ، الآية ١١٦ .

(٨٥٢) مختصر التفتازاني - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٨٥٣) مواهب الفتاح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٩٨ .

لايتعارض مع كون المطلوب من عيسى أن يقرّ بالأمر الواقع ، وهو أنه لم يقل ذلك . يقول : « إِنَّ الاستفهامات الواردة في القرآن ، لامانع أن يكون طلبُ الفهم فيها مصروفاً الى غير المستفهم والمستفهم منه ، فلا حاجة الى تعسفات كثير من المفسرين ، وبهذا انجلى لك أن الاستفهام التقريري بهذا المعنى حقيقة ، وإن قوله تعالى : « أأنت قلت للناس اتخذوني » حقيقة ، فإنه طلب به أن يقرّ بذلك في ذلك المشهد العظيم تكديباً للنصارى وتحصيلاً لفهمهم أنه لم يقل ذلك ، فَإِنْ قُلْتَ : المقرّر به هو ما يلي الهمزة كما تقرر ، فيلزم أن يكون طلب منه أن يقرّ بأنه قال ذلك ، وهذا لم يُطلب ، بل طلب منه أن يقرّ بالواقع ، والواقع أنه لم يقل ، قلت ، بل المطلوب منه أن يقرّ بالأمر الواقع ، ولا ينافي هذا قولهم : (إِنَّ المقرّر به هو ما يلي الهمزة) ، فَإِنَّ المراد أَنَّ المقرّر به هو الفاعل ، وتقديره : (أأنت فعلت أم غيرك ؟) ، فقد طلب منه أن يقرّ بالفاعل منه ومن غيره ، وهذا معنى قولهم : إِنَّ المستفهم عنه ما يلي الهمزة ، وأن كان المستفهم عنه في قولك (أزيد قائم أم عمرو ؟) كلا من زيد وعمرو ، ولكن مقصودهم ما يليها من مسند مع معادله ، أو مسند اليه كذلك » (٨٤١)

وقد أضاف البلاغيون المعاني الآتية التي يخرج اليها الاستفهام :

٣٦ - الاستخفاف والتحقير (٨٥٥)

كقوله تعالى « وَإِذَا رَأَوْكَ إِِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ؟ » (٨٥٦) ، وكقوله تعالى « أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ ؟ » (٨٥٧) .

٣٧ - الاستبطاء (٨٥٨)

نحو (كَمْ دَعَوْتُكَ ؟) ، وعليه قوله تعالى « حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ ، مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ؟ » (٨٥٩) ، والأحسن فيه - كما يرى السبكي - (٨٦٠) أَنْ يُجْعَلَ

(٨٥٤) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٨٥٥) ينظر : مفتاح العلوم ، ص ١٥٠ .

(٨٥٦) سورة الفرقان ، الآية ٤١ .

(٨٥٧) سورة الانبياء ، الآية ٣٦ .

(٨٥٨) ينظر : مفتاح العلوم ، ص ١٥٠ .

(٨٥٩) سورة البقرة ، الآية ٢١٤ .

(٨٦٠) ينظر : عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٩٠ - ٢٩١ .

الفعل مضارعاً ، فيقال (كم أدعوك ؟) ، لأنه أدل على بقاء الطلب والاستبطاء ، بخلاف (دعوتك) لأنه قد يصدر من موبخ قد انقطع غرضه من إجابة دعائه أو بعد تعذر الإجابة .

٣٨ - التهديد والوعيد (٨٦١)
كقوله تعالى « أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ؟ » (٨٦٢)

٣٩ - الاستبعاد (٨٦٣)
كقوله تعالى « أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ؟ » (٨٦٤) أي : يستبعد ذلك منهم بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا عنه .

وقد ذهب البلاغيون الى أَنَّ الاستفهام الواحد قد يخرج الى أكثر من معنى ، مثال ذلك قوله تعالى « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ، وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ، ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ، ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ، ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ » (٨٦٥) ، فقالوا بأنه يفيد التوبيخ والتعجب معاً : « أي : كيف تكفرون ، والحال أنكم عالمون بهذه القصة ؟ ، أما (التوبيخ) : فَلِأَنَّ الْكَفْرَ مع هذه الحال ينبئ عن الانهماك في الغفلة أو الجهل ، وأما (التعجب) : فَلِأَنَّ هذه الحال تأبى أن لا يكون للعاقل علم بالصانع ، وعلمه به يأبى أن يكفر ، وصدور الفعل مع الصارف القوي مِطْنَه تعجب » . (٨٦٦)

(٨٦١) ينظر : مفتاح العلوم ، ص ١٥٠ .

(٨٦٢) سورة المرسلات ، الآية ١٦ .

(٨٦٣) ينظر : مفتاح العلوم ، ص ١٥١ .

(٨٦٤) سورة الدخان ، الآية ١٢ .

(٨٦٥) سورة البقرة ، الآية ٢٨ .

(٨٦٦) الايضاح ، ج ١ ص ١٤٣ ، وينظر : مفتاح العلوم ، ص ١٥٠ - ١٥١ ، والبرهان ، ج ٢ ص ٢٤٤ .

الفصل الخامس

أساليب الطلب الأخرى

اولا :

أسلوب النهي



النهي :

معناه في أصل اللغة ، طلبُ الكفِّ عن الفعل ، جاء في « لسان العرب » :
 (النَّهْيُ) : خلافُ الأمرِ . (نهاه ، ينهاه نهياً) فـ (انتهى ، وتناهى) : كَفَّ ^(١) .
 وأما في اصطلاح النحاة فـ (النهي) : نَهْيُ الأمرِ ، يقول سيبويه : « إِنَّ (لا تُضْرِبْ)
 نَهْيٌ لقوله (أَضْرِبْ) » ^(٢) ، ويقول ابن السراج : « إِذَا قُلْتَ : (قُمْ) إِنَّمَا تَأْمُرُهُ بِأَنْ
 يَكُونَ مِنْ قِيَامٍ ، فَإِذَا نَهَيْتَ فَقُلْتَ : (لَا تَقُمْ) فَقَدْ أَرَدْتَ مِنْهُ نَهْيٌ ذَلِكَ ، فَكَمَا أَنَّ
 (الأَمْرَ) يُرَادُ بِهِ الْإِيجَابُ ، فَكَذَلِكَ (النَّهْيُ) يُرَادُ بِهِ النَّهْيُ » ^(٣) ، وذكر
 الزمخشري أَنَّ (لا) النافية تُسْتَعْمَلُ « لِنَهْيِ الأَمْرِ فِي قَوْلِكَ : (لَا تَفْعَلْ) وَيُسَمَّى
 (النَّهْيُ) » ^(٤) ، ويرى السيوطي أَنَّ النهيَ يَنْزِلُ مِنَ الأَمْرِ مَنْزِلَةً النَّهْيِ مِنْ
 الإيجاب . ^(٥)

دلالاته على (الاستعلاء) :

يشترط البلاغيون الاستعلاء في صيغة (لاتفعل) لِأَجْلِ تسميتها (نهياً) ، وإن لم
 تُسْتَعْمَلْ على سبيل الاستعلاء سَمَوَهَا (دُعَاءً) ، أَوْ (التماساً) ، يقول السكاكي :
 « و (النهي) محذوف به حذو (الأمر) في أَنَّ أصل استعمال (لاتفعل) أَنَّ يكون على
 سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور .. ثُمَّ إِنَّ اسْتُعْمِلَ على سبيل (التضرع) - كقول
 المبتهل الى الله : (لا تكلني الى نفسي) - سُمِّيَ (دُعَاءً) ، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ في حق
 المساوي الرتبة لا على سبيل الاستعلاء سُمِّيَ (التماساً) .. » ^(٦) وهم يرون أَنَّ

(١) لسان العرب : (نهى) ، وينظر : كتاب العين : (نهى) ، وأساس البلاغة : (نهى) ، وكتاب
 الافعال ، ج ٢ ص ٢٧٨ ، وخرافة الأدب ، ج ١ ص ١٩٢ .

(٢) الكتاب ، ج ١ ص ١٣٦ .

(٣) الاصول في النحو ، ج ٢ ص ١٦٢ .

(٤) المفصل ، ص ٢٠٦ ، وينظر : كشاف اصطلاحات الفنون ، ج ١ ص ١٠٣ ، والتعريفات ، ص ٢٠٠ ،
 ٢٦٨ .

(٥) ينظر : الأشباه والنظائر ، ج ٢ ص ٢٠٤ .

(٦) مفتاح العلوم ، ص ١٥٢ - ١٥٣ ، وينظر : الايضاح ، ج ١ ص ١٤٥ ، وشروح التلخيص ، ج ٢
 ص ٢٢٤ - ٢٢٧ .

صيغة (لاتفعَلْ) تُستعملُ في معنى (الدعاء) أو (الالتماس) استعمالها في معنى (النهي) حقيقة لامجازاً. (٧)

والنحاة قد فرّقوا بين استعمال صيغة (لاتفعَلْ) في معنى (النهي) وبين استعمالها في معنى (الطلب) أو (الدعاء) ، يقول المبرد : « واعلم أن (الطلب) من (النهي) بمنزلة من (الأمر) ، يجري على لفظه كما جرى على لفظ الأمر ، ألا ترى أنك لاتقول : (نهيْتُ مَنْ فَوْقِي) ولكن (طلبْتُ إليه) ، وذلك قولك : (لايقطع الله يد فلان) و (لايصنع الله لعمرو) ، فالمخرج واحد ، والمعنى مختلف » . (٨)

وبعض النحاة المتأخرين قد تابعوا البلاغيين في اشتراط الاستعلاء في صيغة (لا تفعل) لأجل تسميتها (نهياً) ، ولذلك هم يسمونها (دعاءً) إن استعملت على سبيل التضرع ، و (التماساً) إن استعملت في حق المساوي في الرتبة . وعدّوا صيغة (لاتفعَلْ) مستعملة في هذه المعاني حقيقة لا مجازاً ، يقول ابن هشام : « ولا فرق في اقتضاء (لا) الطلبية للجزم بين كونها مفيدة (للنهي) .. وكونها (للدعاء) كقوله تعالى « رَبَّنَا لَاتُؤَاخِذْنَا » (٩) .. ويحتمل (النهي) و (الدعاء) قول الفرزدق : (١٠)

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعدُّ لها أبداً ما دامَ فيها الجراضمُ ..
وكونها (للالتماس) كقولك لِنظيركَ غير مستعمل عليه : (لاتفعَلْ كذا) .. وكذا الحكم إذا خرجت من الطلب الى غيره ، ك (التهديد) في قولك لولدك أو عبدك : (لاتطعني) » . (١١)

(٧) ينظر ، عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج٢ ص ٢٢٧ ، وحاشية الدسوقي - شروح التلخيص ، ج٢ ص ٢٢٧ .

(٨) المقتضب ، ج٢ ص ١٢٥ ، وينظر ، ص ٤٤ ، ١٣٢ ، والكتاب ، ج١ ص ١٤٢ ، ج٢ ص ٨ .

(٩) سورة البقرة ، الآية ٢٨٦ .

(١٠) البيت من الطويل ، وقد ورد كذلك في : أمالي ابن الجبري ، ج٢ ص ٢٢٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح ، ج٢ ص ٢٤٦ . وليس في ديوان الفرزدق .

(مجمع شواهد العربية ، ج١ ص ٢٤٢)

(١١) مفهني اللبيب ، ج١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ، وينظر : شرح قطر الندى ، ص ٨٤ ، والجنى الداني ، ص ٢٨٤ .

والصحيح في صيغة (لا تفعل^٥) أنها تسمى (نهيا) وإن كانت مستعملة في (طلب ترك الفعل) على سبيل (الالتماس) أو (التضرع) لا (الاستعلاء) . يقول الاسترابادي : « إِنَّ قَوْلَكَ (لا تَوَاخِذْنِي) فِي نَحْوِ (اَللّٰهُمَّ لَا تَوَاخِذْنِي بِمَا فَعَلْتَ) : (نهى) في اصطلاح النحاة وإن كان (دعاء) في الحقيقة »^(١٢) ، وذلك لسبب واضح وهو أَنَّ معنى (طلب ترك الفعل) في صيغة (لا تفعل) - وهو معنى (النهي) - هو القاسم المشترك الذي يجمع معاني (النهي) و (الالتماس) و (الدعاء) التي تستعمل فيها صيغة (لا تفعل^٥) . يقول المالقي في مواضع استعمال (لا) : « .. (الموضع الثاني) : أن تكون (نهيا) .. (الموضع الثالث) : أن تكون حرف (دعاء) .. والفرق بين (الدعاء) و (النهي) : أَنَّ (الدعاء) يكون من الأدنى الى الأعلى ، و (النهي) يكون من الأعلى الى الأدنى . هذا تفصيل مَن تَحَقَّق ، والصحيح أَنَّ (الطلب) يجمعهما ، وإلاَّ فقد تكون صيغة (لا تفعل^٥) من المِثْل الى المِثْل فلا يُقال فيه : إِنَّهُ (دعاء) ، ولا : (نهى) ، ولكنه : (طلب ترك الفعل) »^(١٣) . ولا شك في أَنَّ تقسيم البلاغيين وبعض النحويين لصيغة (لا تفعل^٥) الى تسميات متعددة ، كـ (النهي) و (الدعاء) و (الالتماس) ، لا معنى له إلاَّ الحرص على التنوع في الاصطلاح ، وذلك لِأَنَّ معنى (طلب ترك الفعل) له صيغة واحدة هي صيغة (لا تفعل^٥) ، سواء أكانت مستعملةً مِنَ الأعلى الى الأدنى ، أم مِنَ المِثْل الى المِثْل ، أم من الأدنى الى الأعلى ، وبالتالي فليس صحيحا القول بأنَّ صيغة (لا تفعل^٥) مستعملة في معنى (الدعاء) أو (الالتماس) حقيقةً ، وإنَّما الصحيح أن يعدَّا ممَّا استعملت فيه صيغة النهي مجازا .

وهذا ما ذهب إليه الأمدي من الأصوليين ، يقول : « وَإِنَّ صِيغَةَ (لَا تَفْعَلْ) وَإِنْ تَرَدَّدَتْ بَيْنَ سَبْعَةِ مُحَامِلٍ ، وَهِيَ : (التَّحْرِيمُ) و (الكَرَاهَةُ) و (التَّحْقِيرُ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى « وَلَا تَمْدَنَّ عَيْنَيْكَ » ، و (بَيَانِ الْعَاقِبَةِ) كَقَوْلِهِ « وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا » ، و (الدَّعَاءُ) كَقَوْلِهِ « لَا تَكَلُّنَا إِلَى أَنْفُسِنَا » ، و (الْيَأْسُ) كَقَوْلِهِ « لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ » ، و (الْإِرْشَادُ) كَقَوْلِهِ « لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ » ، فَهِيَ حَقِيقَةٌ فِي طَلْبِ التَّرْكِ وَاقْتِضَائِهِ ، وَمَجَازٌ فِيمَا عَدَاهُ »^(١٤) .

(١٢) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٦٧ . ومثل العبارة قوله تعالى : « قَالَ لَا تَوَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا

تَرَهَّقْنِي مِنْ أَمْرِي » سورة الكهف ، الآية ٧٣ .

(١٣) رصف المباني ، ص ٢٦٧ - ٢٦٩ ، وينظر : البرهان ، ج ٤ ص ٢٥٥ .

(١٤) الإحكام في أصول الأحكام ، ج ٢ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

كما اختلف البلاغيون في دلالة صيغة الأمر على (وجوب الفعل) ، اختلفوا في صيغة النهي المطلقة ، هل هي موضوعة لطلب الترك الجازم (وهو : التحريم) ، أو لطلب الترك غير الجازم (وهو : الكراهة) ، أو للقدر المشترك بينهما (وهو : طلب الترك استعلاءً) فيشمل (التحريم) و (الكراهة) ؟ (١٥).

فذهب السكاكي منهم الى أَنَّ (النهي) إن استعمل على سبيل (الاستعلاء) فإنه يفيد (وجوب الترك) أو (التحريم) ، يقول : « و (النهي) محذوٌ به حذو (الأمر) في أَنَّ أصل استعمال (لاتفعل) أن يكون على سبيل (الاستعلاء) بالشرط المذكور ، فإن صادف ذلك أفاد (الوجوب) ، والأفاد (طلب الترك) فحسب » (١٦) ، وتابعه في ذلك السبكي الذي يرى أَنَّ صيغة (لاتفعل) حقيقة في (التحريم) (١٧).

واختار المغربي في صيغة (النهي) أنها موضوعة (لطلب الترك) فحسب ، يقول : « وكما قلنا في (الأمر) هنالك : « إن الأمر للطلب استعلاءً » ، فشم (الندب) و (الوجوب) ... نقول ههنا أيضا : « هي لطلب الكف استعلاءً » ، فيشمل (التحريم) و (الكراهة) » (١٨).

أما النحاة فذهب سيبويه منهم الى أَنَّ (النهي) سياق فعلي ، لا يقع إلا بالفعل ، وذلك لِأَنَّهُ يشارك (الأمر) في كونه غير واجب ، بمعنى أَنَّهُ يجوز أن يقع وأن لا يقع (١٩).

ويرى ابن فارس أَنَّ (النهي) لا يختلف عن (الأمر) في دلالته على (الوجوب) ، يقول : « فإن قال ، قائل : فما حال (الأمر) في وجوبه وغير وجوبه ؟ قيل له : أما العرب فليس يحفظ عنهم في ذلك شيء ، غير أَنَّ العادة جارية بأنَّ من أمر خادمه بسقيه ماء فلم يفعل ، أنَّ خادمه عاص ، وأنَّ الأمر معصيّ .

(١٥) ينظر : حاشية الدسوقي - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٥ .

(١٦) مفتاح العلوم ، ص ١٥٢ - ١٥٤ .

(١٧) ينظر : عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٤ .

(١٨) مواهب الفتح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٥ ، وينظر : حاشية الدسوقي - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٥ .

(١٩) ينظر : الكتاب ، ج ١ ص ٩٨ - ٩٩ ، ١٣٧ - ١٤٥ ، وفصل (الأمر) من هذا البحث ، ص ٩٩ .

وكذلك اذا نهى خادمه عن الكلام فتكلم ، لافرق عندهم في ذلك بين (الأمر) و (النهي) « (٢٠) .

وجزم السيوطي بأن صيغة النهي موضوعة أصلا للتحريم ، فقال : « (النهي) ، وهو طلب الكف عن فعل ، وصيغته ، (لاتفعل^٥) ، وهي حقيقة في (التحريم) ، وسرد مجازا لمعان منها ، (الكراهة) نحو : « وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا » (٢١) . « (٢٢) .

والصحيح في صيغة (النهي) أنها موضوعة (لطلب الكف عن الفعل) ، ولا يتعين فيها (التحريم) أو (الكراهة) إلا مع وجود قرينة تدل على ذلك .

دلالاته على (الزمن)

ذهب السكاكي الى أن (النهي) مثل (الأمر) حقه (الفور) ، يقول : « (الأمر) و (النهي) حَقَهُمَا (الفور) . و (التراخي) يوقف على قرائن الأحوال . لكونهما للطلب ، ولكون (الطلب) في استدعاء تعجيل المطلوب أظهر منه في عدم الاستدعاء له عند الانصاف ، والنظر الى حال المطلوب بأخيهما - وهما (الاستفهام) و (النداء) - منبه على ذلك صالح ، ومما ينبه على ذلك تبادل الفهم اذا أمر المولى عبده بالقيام ، ثم أمره قبل أن يقوم بأن يضطجع وينام حتى المساء ، الى أن المولى غير الأمر دون تقدير الجمع بينهما في الأمر وإرادة التراخي للقيام ، وكذا استحسان العقلاء عند أمر المولى عبده بالقيام أو القعود أو عند نهيه إياه اذا لم يتبادر الى ذلك ذهنه » (٢٣) .

وقد جزم المغربي بأن (النهي) للفور ، فقال : « إن (النهي) للفور والتكرار جزماً لأنه لدفع المفسدة ، فلشدة حالها لا بُدَّ فيها من الفور وتكرار الكف ليتحقق نفي المفسدة » (٢٤) . فعلى هذا اذا قيل للمخاطب ، (لا تشرب الخمر) ، لا يُعَدُّ

(٢٠) (صاحبى ، ص ١٥٧ ، وينظر ، ص ١٥٤ .

(٢١) (سورة الاسراء ، الآية ٣٧ ، وسورة لقمان ، الآية ١٨ .

(٢٢) (الالتقان ، ج ٢ ص ٨٢ ، وممترك الاقران ، ج ١ ص ٤٤٢ .

(٢٣) (مفتاح العلوم ، ص ١٥٣ .

(٢٤) (مواهب الفتاح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٥ .

ممتثلاً للنهي إلا إذا كفَّ عن الشرب في الحال ، فلو شرب بعد النهي ثم كفَّ لا يكون ممتثلاً وذلك لعدم الفور في الامتثال الذي اقتضاه النهي^(٢٥) .

والنحاة يجمعون على أنَّ (لا) الناهية تختصَّ بالدخول على الفعل المضارع فتقتضي، استقباله . يقول المالقي : « و (لا) هذه تخلص الفعل المضارع للاستقبال لأنها تقيضة لـ (تفعل) المخلصة للحال ، فإن قلت : (لا تفعل الآن) فعلى معنى تقريب المستقبل الى الحال »^(٢٦) .

والواضح أنَّ البلاغيين والنحويين لا يبحثون في الزمن الذي يمكن أن تدلَّ عليه صيغة^(٢٧) (النهي) ذاتها . وإنما هم يبحثون في زمن الامتثال للنهي . والصحيح في (النهي) أنه لا يدلُّ على زمن يتلبَّس فيه الفاعلُ بالفعل . وإنما هو مجرد صيغة يُطلب بها من المُخاطَب الكفَّ عن الفعل . كما كان (الأمر) مجرد صيغة يُطلب بها من المُخاطَب القيام بالفعل .

دلالتُه على (المقدار)

المح الزمخشري - من النحويين والمفسرين - إلى أنَّ صيغة النهي قد تفيد معنى الاستمرار والثبات إذا طُلب بها من المُخاطَب أن يثبت على الحالة التي هو عليها . يقول في قوله تعالى « لقد جاءك الحقُّ من ربِّك فلا تكوننَّ من المُمتَّرين . ولا تكوننَّ من الذين كذَّبوا بآيات الله فتكوننَّ من الخاسرين »^(٢٨) : « أي : فاثبت ودام على ما أنت عليه من انتفاء المرية عنك والتكذيب بآيات الله »^(٢٩) . ويقول في قوله تعالى « ولا تحسبنَّ الله غافلاً عما يعمل الظالمون »^(٣٠) : « إن كان خطاباً لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ففيه وجهان : (أحدهما) : التثبيت على ما كان عليه من أنه لا يحسب الله غافلاً . كقوله « ولا تكوننَّ من المشركين » و « لا

(٢٥) ينظر : حاشية الدسوقي - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٥ .

(٢٦) رصف المباني ، ص ٢٦٨ ، وينظر : المرتجل ، ص ٢١٤ - ٢١٥ ، وشرح المفصل ، ج ٧ ص ٤١ .

والجنس الداني ، ص ٢٨٤ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٤٦ ، والبرهان ، ج ٤ ص ٢٥٥ .

والاقتان ، ج ١ ص ١٧١ .

(٢٧) سورة يونس ، الآية ٩٤ - ٩٥ .

(٢٨) الكشاف ، ج ٢ ص ٢٥٢ .

(٢٩) سورة ابراهيم ، الآية ٤٢ .

تَدْعُ مع الله إليها آخر» . كما جاء في الأمر : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ » (٣) . ويقول في قوله تعالى في مخاطبة النبي « وَلَا تُطِيعُوا الْكَاذِبِينَ » (٣) : « معناه : الدوام والثبات على ما كان عليه ، أو التهيج » (٣) .

وأبو حيان يرى « أَنَّ النهي يقتضي الامتناع من المنهي عنه في كل الأزمان » (٣) .

اختلف البلاغيون في مقدار (الكف عن الفعل) الذي تدل عليه صيغة (النهي) المطلقة : هل تدل على (المرة) الواحدة ، أو على تكرار الكف (الاستمرار) ؟ .

فالسكاكي يرى أَنَّ كلاً من (الأمر) و (النهي) المطلق لا دلالة له على شيء من (المرة) أو (الاستمرار) ، بل كل منهما مفوض الى القرينة . فان كان المراد منهما معا قطع الفعل الواقع في الحال كانا للمرة ، وان كان المراد منهما اتصال الفعل الواقع كانا للاستمرار والدوام في جميع الأزمنة التي يقدر المكلف عليها . يقول : « وأما الكلام في أَنَّ (الأمر) أصل في (المرة) أم في (الاستمرار) . وَأَنَّ (النهي) أصل في (الاستمرار) أم في (المرة) كما هو مذهب البعض ؟ فالوجه هو أن ينظر : إن كان الطلبُ بهما راجعاً الى قطع الواقع - كقولك في الأمر للساكن : (تحرك) . وفي النهي للمتحرك : (لا تتحرك) - فالأشبه : (المرة) . وإن كان الطلبُ بهما راجعاً الى اتصال الواقع - كقولك في الأمر للمتحرك : (تحرك) . ولا تظن هذا طلباً للحاصل . فَإِنَّ الطلب حال وقوعه يتوجه الى الاستقبال كما نبهت عليه في صدر القانون . ولا وجود في الاستقبال قبل صيرورته حالا . وقولك في النهي للمتحرك : (لا تسكن) - فالأشبه : (الاستمرار) » (٣) .

اما المغربي فقد جزم بأن النهي للتكرار . يقول : « إِنَّ (النهي) للفور والتكرار جزماً لِأَنَّهُ لِدَفْعِ المفسدة . فلشدة حالها لَا بُدَّ فيها من (الفور) و (تكرار

(٢٠) الكشف ، ج ٢ ص ٢٨٢

(٢١) سورة الأحزاب ، الآية ٤٨ .

(٢٢) الكشف ، ج ٢ ص ٢٦٦ .

(٢٣) البحر المحيط ، ج ١ ص ٤٤٧ .

(٢٤) مفتاح العلوم ، ص ١٥٣ ، وينظر : مواهب الفتاح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٥ ، وحاشية

الدسوقي - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٥ .

(الكَفّ) ليتحقّق نفى المفسدة» (٣٥). والمراد بـ «تكرار الكَفّ» : دوامه واستمراره ، فإذا عاد بعد الكَفّ لا يكون ممثلاً (٣٦).

والصحيح في صيغة النهي المطلقة (لا تفعل) أنّها لا تتعرّض لمقدار (الكَفّ عن الفعل) ، اذ لا دلالة فيها على شيء من (المرّة) أو (الاستمرار) ، ولا يعيّن فيها شيئاً من ذلك إلا القرينة وطبيعة الشيء المنهَى عنه ، فلا شك في أنّ مقدار (الكَفّ عن الفعل) الذي يقتضيه (النهي) في قولك : (لا تشرب الخمر) هو غير المقدار الذي يقتضيه النهي في قولك : (لا تتكلّم) ، فالصورتان مُشتركتان في الدلالة على (طلب ترك الفعل) لا غير ، ومفترقتان في إرادة دوامه في الأولى ، وعدم إرادة دوامه في الثانية (٣٧).

أداة النهي :

للنهي أداة واحدة هي (لا) الناهية ، وهي التي يطلب بها ترك الفعل . والنحاة يجمعون على أنّ (لا) الناهية تختص بالدخول على الفعل المضارع فتقتضي جزمه ، يقول سيبويه في « باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها » : « وذلك ، (لم) ، و (لَمّا) ، و (اللام) التي في الأمر وذلك قولك : (ليُفعل) ، و (لا) في النهي وذلك قولك : (لا تفعل) ، فإنما هي بمنزلة (لم) .. واعلم أنّ حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء ، كما أنّ الجرّ لا يكون إلا في الأسماء » (٣٨) . ووافقهم في ذلك البلاغيون ، يقول السكاكي : « للنهي حرف واحد وهو (لا) الجازم في قولك : (لا تفعل) » (٣٩).

-
- (٣٥) مواهب الفتاح - شروح التلخيص ، ج٢ ص ٢٢٥ .
 (٣٦) ينظر : حاشية الدسوقي - شروح التلخيص ، ج٢ ص ٢٢٥ .
 (٣٧) ينظر ، الإحكام في أصول الأحكام ، ج٢ ص ٢٨٥ .
 (٣٨) الكتاب ، ج٢ ص ٨ - ٩ . وينظر ، المقتضب ، ج٢ ص ١٢٤ ، ومعاني الحروف ، ص ٨٢ ، والمرتعيل ، ص ٢١٤ ، وشرح المفصل ، ج٧ ص ٤٠ - ٤١ ، وشرح الكافية ، ج٢ ص ٢٥٢ ، ومفني اللبيب ، ج١ ص ٢٤٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٤ - ١٦٦ .
 (٣٩) مفتاح العلوم ، ص ١٥٢ ، وينظر ، الإيضاح ، ج١ ص ١٤٥ ، وشرح التلخيص ، ج٢ ص ٢٢٤ .

وأرى أَنَّ (الجزم) أو (الإسكان) في صيغة النهي (لا تفعل) ليس نتيجة عمل (لا) الناهية، وإنما هو قد التزم فيها كما التزم في صيغة الأمر (افعل) و (ليفعل) علامة على التشديد في الطلب، وهذا ما ألمح إليه بعض النحاة، حيث «ذهب أبو سعيد السيرافي إلى أَنَّ (لام) الأمر إنما جازمت لِأَنَّ الأمر للمخاطب موقوف الآخر، نحو (اذْهَبْ)، فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني لِأَنَّهُ مثله في المعنى، وخُملت عليها (لا) في النهي، من حيث كانت ضداً لها»^(١٠). يؤيد ذلك أَنَّ العرب قد يلتزمون (الجزم) أو (الإسكان) مع غير أدوات الجزم إذا أرادوا تقوية المعنى وتأكيده، كما فعلوا ذلك مع (لا) النافية في نحو قولهم: (جئتُه لا يَكُنْ له عَلى حِجَّة) (١١).

وفي مواضع كثيرة من القرآن الكريم جاء المضارع التالي للفاء الواقع بعد (لا) الناهية، يحتمل أن يكون منصوباً جواباً للنهي، وأن يكون مجزوماً عطفاً على النهي^(١٢)، يقول الفراء في قوله تعالى «وَلَا تَقْرَبْ هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ»^(١٣)، «إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ «فَتَكُونَا» جواباً منصباً، وَإِنْ شِئْتَ عَطَفْتَهُ عَلَى أَوَّلِ الْكَلَامِ فَكَانَ جَزْماً، مِثْلُ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

فَقُلْتُ لَهُ: صَوِّبْ وَلَا تَجْهَدْنَهُ فَيَذْرَكَ مِنْ أُخْرَى الْقُطَاةِ فَتَزَلِقُ

فجزم، ومعنى (الجزم): كأنه تكرير النهي، كقول القائل، لاتذهب ولا تعرض لأحد. ومعنى (الجواب والنصب): لاتفعل هذا فَيَفْعَلْ بك مجازاة، فَلَمَّا عَطَفَ حرف على غير ما يشاكله، وكان في أَوَّلِهِ حادثٌ لا يصلح في الثاني، نُصِبَ، ومثله قوله «وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي»^(١٤) و «لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْجِتْكُمْ بِعَذَابٍ»^(١٥)، .. ولا يجوز (الرفع) في واحدٍ من الوجهين إِلَّا أَنْ تَرِيدَ الاستئناف، بخلاف المعنيين، كقولك للرجل: لا تركب الى فلان فيركب إليك، تريد: لا تركب إليه فإنه سيركب

(١٠) الأشباه والنظائر، ج ١ ص ١٩١.

(١١) ينظر، شرح الكافية، ج ٢ ص ٢٥٢.

(١٢) ينظر، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦٤.

(١٣) سورة البقرة، الآية ٢٥.

(١٤) سورة طه، الآية ٨١.

(١٥) سورة طه، الآية ٦١.

إليك ، فهذا مخالف للمعنيين لِأَنَّهُ استئناف ... « (١٦) . ويقول ابن جنبي في قراءة « إِنْ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ » (١٧) - بكسر العين في « فيطمع » - : « قال أبو الفتح : هو معطوف على قول الله تعالى « فلا تخضعن بالقول » ، أي : (فلا يطمع الذي في قلبه مرض) ، فكلاهما منهي عنه ، إِلَّا أَنَّ النَّصْبَ أَقْوَى مَعْنَى ، وَأَشَدُّ أَصَابَةً لِلْعَذَرِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا نَصَبَ كَانَ مَعْنَاهُ أَنَّ طَمَعَهُ إِنَّمَا هُوَ مُسَبَّبٌ عَنْ خُضُوعِهِ بِالْقَوْلِ ، فَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مِنْهِيَ عَنْهُ ، وَالْمَنْهَى مُسَبَّبٌ عَنْ فَعْلِهِمْ ، وَإِذَا عَطَفَهُ كَانَ نَهْيًا لَهُنَّ وَلَهُ ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الطَّمَعَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَصْلِ إِلَيْهِنَّ ، وَوَاقِعٌ مِنْ أَجْلِهِنَّ » (١٨) .

ويرى ابن جنبي أَنَّ النهي للانسان إِنَّمَا يَكُونُ عَنْ فَعْلِهِ هُوَ ، يَقُولُ فِي قِرَاءَةِ « وَلَا تَنَاسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ » (١٩) : « الْفَرْقُ بَيْنَ « تَنَسَّوْا » وَ « تَنَاسَوْا » : أَنَّ « تَنَسَّوْا » نَهْيٌ عَنِ النِّسْيَانِ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، أَنْسَوْهُ أَوْ تَنَاسَوْهُ . فَأَمَّا « تَنَاسَوْا » فَإِنَّهُ نَهْيٌ عَنْ فَعْلِهِمُ الَّذِي اخْتَارَوْهُ ، كَقَوْلِكَ : (قَدْ تَغَافَلُ وَتَنَاسَّاهُ) إِذَا أَظْهَرَهُ مِنْ فَعْلِهِ وَتَعَاطَاهُ وَتَظَاهَرَ بِهِ .. وَيُحَسِّنُ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ أَنَّكَ إِنَّمَا تَنْهَى الْإِنْسَانَ عَنْ فَعْلِهِ هُوَ ، وَالتَّنَاسِي مِنْ فَعْلِهِ ، فَأَمَّا النِّسْيَانُ فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ مِنْ فَعْلٍ غَيْرِهِ بِهِ ، فَكَأَنَّهُ أَنْسَى فَنَسَى ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : « وَمَا أَنْسَانِيَةَ إِلَّا الشَّيْطَانُ » (٢٠) » (٢١) .

وأداة النهي (لا) تستعمل مع (المخاطب) و (الغائب) على السواء . يقول المبرد : « فَأَمَّا حَرْفُ النَّهْيِ فَهُوَ (لا) ، وَهُوَ يَقَعُ عَلَى فَعْلٍ (الشَّاهِد) و (الغائب) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : (لَا يَقُمْ زَيْدٌ) و (لَا تَقُمْ يَارْجُلُ) » (٢٢) ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْأَكْثَرَ فِيهَا كَوْنُهَا لِلْمَخَاطَبِ (٢٣) . وَيَجُوزُ فِيهَا قَلِيلًا أَنْ تَسْتَعْمَلَ مَعَ (الْمُتَكَلِّمِ)

(٤٦) معاني القرآن ، ج ١ ص ٢٦ - ٢٧ .

(٤٧) سورة الأحزاب : الآية ٢٢ .

(٤٨) المحتسب ، ج ٢ ص ١٨١ ، وينظر : البحر المحيط ، ج ٧ ص ٢٢٠ .

(٤٩) سورة البقرة : الآية ٢٢٧ .

(٥٠) سورة الكهف : الآية ٦٢ .

(٥١) المحتسب ، ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٥٢) المقتضب ، ج ٢ ص ١٢٤ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ١٠٩٣ .

والمرئجل ، ص ٢١٥ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٥٢ ، ومغني اللبيب ، ج ١ ص ٢٤٦ .

والبرهان ، ج ٤ ص ٣٥٤ .

(٥٣) ينظر : معجم الهوامع ، ج ٢ ص ٥٦ .

نحو : (لاَ أَرِيْنَكَ ههنا)^(٥١) . والمنهي في الحقيقة هنا هو المخاطب . أي : لا تكن ههنا حتى لا أراك^(٥٢) . وهو مما أقيم فيه المُسَبَّب مقام السبب . ومثله في الأمر : « وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً »^(٥٣) أي : وأغلظوا عليهم ليجدوا ذلك . وإنما عدل الى الأمر بالوجدان تنبيها على أنه المقصود بالذات . وأما الاغلاظ فلم يقصد لذاته . بل ليجدوه^(٥٤) . وقد يأتي نهى المخاطب في صورة نهى الغائب . كقوله تعالى : « لا يفتننكم الشيطان »^(٥٥) أي : لا تفتننوا بفتنة الشيطان . يقول أبو حيان : « هو نهى للشيطان . والمعنى : نههم أنفسهم عن الاصغاء اليه والطواعية لأمره . كما قالوا : « لا أَرِيْنَكَ ههنا » ومعناه : النهي عن الإقامة بحيث يراه »^(٥٦) . ويقول الزمخشري في قوله تعالى « يَا أَيُّهَا النَّملُ ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمانُ وجنوده »^(٥٧) : « إنه في معنى : (لا تكونوا حيث أنتم فيحطمكم) . على طريقة (لا أَرِيْنَكَ ههنا) . أراد : (لا يحطمنكم جنودُ سليمان) . فجاء بما هو أبلغ »^(٥٨) . ويقول أبو حيان فيه : « هو من باب « لا أَرِيْنَكَ ههنا » . نهت غير النمل والمراد نهى النمل . أي : (لا تظهروا بأرض الوادي فيحطمكم) . و : (لا تكن ههنا فأراك)^(٥٩) . وقال الزمخشري في قوله تعالى « فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَزَجٌ مِنْهُ »^(٦٠) : « فَإِنْ قُلْتَ : النهي في قوله « فَلَا يَكُنْ » متوجه الى (الحرج) فما وجهه ؟ قلت هو من قولهم (لا أَرِيْنَكَ ههنا) »^(٦١) . ومما جاء منه في الشعر قول جرير :

يَاتِيْمٌ تِيْمٌ غَدِيٌّ لَا أَبَالِكُمْ لَا يَلْقَيْنَكُمْ فِي سَوْءَةٍ غَمْرٌ

-
- (٥٤) ينظر ، الكتاب ، ج ٢ ص ١٠١ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٥٢ ، والبحر المحيط ، ج ٤ ص ٤٤ .
وهمع الهوامع ، ج ٢ ص ٥٦ ، وشرح شواهد المفني ، ج ٢ ص ٦٢٦ ، ٦٢٤ .
(٥٥) ينظر ، شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٥٢ .
(٥٦) سورة التوبة ، الآية ١٢٣ .
(٥٧) ينظر ، مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٤٦ .
(٥٨) سورة الاعراف ، الآية ٢٧ .
(٥٩) البحر المحيط ، ج ٢ ص ٢٨٢ ، وينظر ، مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٤٦ .
(٦٠) سورة النمل ، الآية ١٨ .
(٦١) الكشاف ، ج ٢ ص ١٤٢ .
(٦٢) البحر المحيط ، ج ٧ ص ٦١ - ٦٢ ، وينظر ، دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ٢ ص ٥١٩ .
(٦٣) سورة الاعراف ، الآية ٢ .
(٦٤) الكشاف ، ج ٢ ص ٦٦ .

فالنهي واقع في اللفظ على عمر ، وهو في المعنى واقع عليهم ، أي : لا يوقعنكم عمر في بليّة ومكرهه لأجل تعرّضه لي ، أي : امنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن أليكنم في بليّة ، فإنكم قادرون على كفه ، فاذا تركتم نهيه فكأنكم رضيتم بهجوه إياي (٢٠) .

وفي القرآن الكريم جاء استعمال (لا) في نهى (المخاطب) يزيد كثيراً عن استعمالها في نهى (الغائب) (٢١) ، ومن استعمالها في نهى (المخاطب) قوله تعالى : « لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ » (٢٢) ، ومن استعمالها في نهى (الغائب) قوله تعالى : « لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » (٢٣) . وجاءت (لا) لنهي المتكلم في قراءة شاذة في قوله تعالى « فَيَقْسِمَنَّ بِاللَّهِ إِنْ أَرَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَثِمِينَ » (٢٤) فقد قرأ الحسن والشعبي : « ولا نكتم » - بجزم « الميم » - نهياً أنفسهما عن كتمان الشهادة (٢٥) .

وقد ينهى المخاطب ويكون المراد نهى القوم جميعاً ، أو يراد به تثبيت المخاطب على التزامه ، والاستمرار في الانتهاء عما انتهى عنه . يقول الزمخشري في قوله تعالى « لَا يَغْرُنْكَ تَلَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ » (٢٦) ، « فإن قلت : كيف جاز أن يغتر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بذلك حتى ينهى عن الاعتزاز به ؟ ، قلت : فيه وجهان : (أحدهما) ، أن مدره القوم ومتقدمهم يُخاطب بشيء ، فيقوم خطابه مقام خطابهم جميعاً ، فكأنه قيل : لا يغرنكم . (والثاني) ، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان غير مغرور بحالهم ، فأكد عليه ما كان عليه ، وثبتت على التزامه ، كقوله : « ولا تكن من الكافرين » و « لا تكونن من المشركين » و « لا

(٦٥) ينظر : خزانة الأدب ، ج ٢ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٦٦) ينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ٢ ص ٥١٧ .

(٦٧) سورة الممتحنة ، الآية ١ .

(٦٨) سورة آل عمران ، الآية ٢٨ .

(٦٩) سورة المائدة ، الآية ١٠٦ .

(٧٠) ينظر : البحر المحيط ، ج ٤ ص ٤٤ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ٢ ص ٥١٧ .

وأرى أن (الجزم) أو (الاسكان) في هذه القراءة يجوز أن يكون قد التزم مع (لا) النافية لتقوية معنى النهي وتوكيده .

(٧١) سورة آل عمران ، الآية ١٩٦ .

تُطْعَمُ الْمَكْذِبِينَ» ، وهذا في (النهي) نظير قوله في (الأمر) : « أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ » و « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا » (٧٢) .

وقد يُقَامُ الْمُسَبَّبُ مَقَامَ السَّبَبِ فِي النَّهْيِ ، يَقُولُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا » (٧٣) : « يَعْنِي : وَلَا يَفْعَلَنَّ مَا يُوَدِّي مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ مِنْهُ إِلَى الشُّعُورِ بِنَا ، فَسَمِيَ ذَلِكَ إِشْعَارًا مِنْهُ بِهِمْ ، لِأَنَّهُ سَبَبٌ فِيهِ » (٧٤) . وَيَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدِي » (٧٥) : « فَإِنْ قُلْتُ : الْعِبَارَةُ لِنَهْيٍ مَنْ لَا يُؤْمِنُ عَنْ صَدِّ مُوسَى ، وَالْمَقْصُودُ نَهْيُ مُوسَى عَنِ التَّكْذِيبِ بِالْبَعْثِ ، أَوْ أَمْرُهُ بِالتَّصْدِيقِ ، فَكَيْفَ صَلَحَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ لِأَدَاءِ هَذَا الْمَقْصُودِ ؟ قُلْتُ : فِيهِ وَجْهَانِ ، (أَحَدُهُمَا) : أَنْ صَدَّ الْكَافِرُ عَنِ التَّصْدِيقِ بِهَا سَبَبٌ لِلتَّكْذِيبِ ، فَذَكَرَ السَّبَبَ لِيَدُلَّ عَلَى الْمُسَبَّبِ . (وَالثَّانِي) : أَنْ صَدَّ الْكَافِرُ مُسَبَّبٌ عَنْ رِخَاوَةِ الرَّجُلِ فِي الدِّينِ وَلِينِ شَكِيمَتِهِ ، فَذَكَرَ الْمُسَبَّبَ لِيَدُلَّ عَلَى السَّبَبِ ، كَقَوْلِهِمْ : (لَا أَرَيْتَكَ هَهْنَا) ، الْمُرَادُ : نَهْيُهُ عَنْ مَشَاهِدَتِهِ وَالْكُونِ بِحَضْرَتِهِ ، وَذَلِكَ سَبَبٌ رُؤْيَتِهِ إِيَّاهُ . فَكَانَ ذِكْرُ الْمُسَبَّبِ دَلِيلًا عَلَى السَّبَبِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : فَكُنْ شَدِيدَ الشَّكِيمَةِ صَلِيبَ الْمَعْجَمِ حَتَّى لَا يَتَلَوَّحَ مِنْكَ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالْبَعْثِ أَنْ يَطْمَعَ فِي صَدِّكَ عَمَّا أَنْتَ عَلَيْهِ ، يَعْنِي : أَنْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِالْآخِرَةِ هُمُ الْجَمُّ الْغَفِيرُ ، إِذْ لَا شَيْءَ أَطْمَعَ عَلَى الْكُفْرَةِ وَلَا هُمْ أَشَدُّ لَهُ نَكِيرًا مِنَ الْبَعْثِ ، فَلَا يَهْوُلُنكَ وَفُورُ دَهْمَائِهِمْ وَلَا عَظَمُ سَوَادِهِمْ ، وَلَا تَجْعَلِ الْكَثْرَةَ مَزَلَةً قَدَمَكَ ، وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ وَإِنْ كَثُرُوا تِلْكَ الْكَثْرَةُ فَقَدَوْتَهُمْ فِيمَا هُمْ فِيهِ هُوَ الْهَوَى وَاتِّبَاعُهُ لَا الْبِرْهَانَ وَتَدْبِيرَهُ . وَفِي هَذَا حَتْ عَظِيمٌ عَلَى الْعَمَلِ بِالْإِدْلِيلِ ، وَزَجَرَ بَلِيغٌ عَنِ التَّقْلِيدِ ، وَإِنْذَارٌ بِأَنَّ الْهَلَكَ وَالرَّدَى مَعَ التَّقْلِيدِ وَأَهْلَهُ » (٧٦) .

وَقَدْ يُنْهَى الْغَائِبُ وَيَكُونُ الْمُرَادُ نَهْيُ الْمَخَاطَبِ ، يَقُولُ ابْنُ جَنِّي فِي قِرَاءَةِ « رَبَّنَا لَا تَزِرْ قُلُوبُنَا » (٧٧) ، « هَذَا فِي الْمَعْنَى عَائِدٌ إِلَى قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ » لَا تَزِرْ

(٧٢) الْكَهَافُ ، ج ١ ص ٤٩٠ ، وَيَنْظُرُ : الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ ، ج ٢ ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٧٣) سُورَةُ الْكَهْفِ : الْآيَةُ ١٩ .

(٧٤) الْكَهَافُ ، ج ٢ ص ٤٧٧ .

(٧٥) سُورَةُ طه : الْآيَةُ ١٦ .

(٧٦) الْكَهَافُ ، ج ٢ ص ٤٣٣ ، وَيَنْظُرُ : ص ٥٥٥ فِي تَفْسِيرِ « فَلَقْنَا يَادَا أَدَمَ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ

فَلَا يُخْرِجُجْنِيكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَهْقَى » ، ج ٤ ص ١٤٤ فِي تَفْسِيرِ « فَانطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَفَتُونَ أَلَا

يَدْخُلْنَهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ » ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ ، ج ٦ ص ٢٣٣ .

(٧٧) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ : الْآيَةُ ٨ .

قلوبنا » ، وذلك أنه في الظاهر طلب من القلوب ورغبة إليها ، فهو كقول الراجز فيما أنشده ابن الأعرابي :

* يَارْبُ لَا يَرْجُ إلينا طِفِلا *

فظاهره الطلب والرغبة الى ذلك الانسان المدعو إليه ، وإنما المسؤول الله سبحانه ، حتى كأنه قال : اللهم لا ترجعه إلينا ، ويؤكد ذلك النداء في قوله تعالى « رَبَّنَا .. فقد علمت إذن معنى « لَا تَرْغُ قُلُوبُنَا » هو معنى « لَا تُرِغْ قُلُوبُنَا » ، ألا ترى أن القلوب لا تملك شيئاً فيطلب منها ، فالمسؤول إذن واحد وهو الله سبحانه »^(٧٨) . يقول الزمخشري في قوله تعالى « فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الأعداء »^(٧٩) ، « وقرئ » « فَلَا يَشْمِتْ بِيَ الأعداء » على نهى الأعداء عن الشماتة ، والمراد أن لا يحل به ما يشمتون به لِأجله »^(٨٠) . ويقول في قوله تعالى « إِنَّمَا المشركون نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا المسجد الحرامَ بعدَ عامهم هذا »^(٨١) : « نهى المشركين أن يقربوه راجع الى نهى المسلمين عن تمكينهم منه »^(٨٢) . ويقول في قوله تعالى « فَلَا يُنَازِعُكَ في الأمرِ »^(٨٣) : « هو نهى لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، أي : لا تلتفت الى قولهم ولا تُمكنهم من أن ينازعوك .. وقال الزجاج : هو نهى له - صلى الله عليه وسلم - عن منازعتهم ، كما تقول : (لا يضاربُكَ فلان) ، أي : لا تضاربه . وهذا جائز في الفعل الذي لا يكون إلا بين اثنين »^(٨٤) .

وجاء في القرآن الكريم النهي عن الإفساد في الأرض ، وهو مما أقيم فيه المسبب مقام السبب ، يقول أبو حيان في قوله تعالى « وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض »^(٨٥) : « النهي عن الإفساد في الأرض من (باب النهي عن المسبب والمراد

(٧٨) المحتسب ، ج ١ ص ١٥٤ .

(٧٩) سورة الأعراف : الآية ١٥٠ .

(٨٠) الكشاف ، ج ٢ ص ١٨٤ .

(٨١) سورة التوبة : الآية ٢٨ .

(٨٢) الكشاف ، ج ٢ ص ١٨٤ .

(٨٣) سورة الحج : الآية ٦٧ .

(٨٤) الكشاف ، ج ٢ ص ٢١٠ .

(٨٥) سورة البقرة : الآية ١١ .

النهي عن السبب) ، فمتعلق النهي حقيقة هو مضافة الكفار وممالاتهم على المؤمنين بإفشاء السر إليهم وتسليطهم عليهم ، لإفضاء ذلك الى هيج الفتن المؤدي إلى الإفساد في الأرض ، فجعل ما رتب على المنهي عنه حقيقة منهياً عنه لفظاً

والنهي عن الإفساد في الأرض هنا كالنهي في قوله تعالى « ولا تعثوا في الأرض مفسدين »^(٨٦) ، وليس ذكر (الأرض) لمجرد التوكيد ، بل في ذلك تنبيه على أن هذا المحل الذي فيه نشأتكم وتصرفكم ، ومنه مادة حياتكم ، وهو ستره أمواتكم ، جدير أن لا يفسد فيه . إذ محل الإصلاح لا ينبغي أن يجعل محل الإفساد ، ألا ترى الى قوله تعالى « ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها »^(٨٧) .. الى غير ذلك من الآيات المنبهة على الامتنان علينا بالأرض وما أودع الله فيها من المنافع التي لا تكاد تحصى . وقابلوا النهي عن الإفساد بقولهم : « إنما نحن مصلحون »^(٨٨) ، فأخرجوا الجواب جملة اسمية لتدل على ثبوت الوصف لهم ، وأكثروا بها (إنما) دلالة على قوة اتصافهم بالإصلاح »^(٨٩) .

كما جاء في القرآن الكريم النهي عن السبب ليمتنع المسبب ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « ولا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد »^(٩٠) : « قد جعل النهي في الظاهر للتقلب ، وهو في المعنى للمخاطب ، وهذا من تنزيل السبب منزلة المسبب ، لأنَّ التقلب لو غرَّه لا غرَّ به ، فمنع السبب ليمتنع المسبب »^(٩١) .

وكثر في القرآن الكريم النهي عن الكون على صفة من الصفات ، نحو قوله تعالى : « فلا تكوننَّ ظهيرا للكافرين »^(٩٢) ، « فلا تكوننَّ من الجاهلين »^(٩٣) ، « ولا تكوننَّ من الذين كذبوا بآيات الله »^(٩٤) ، « فلا تكن في مرية منه »^(٩٥) . ويرى ابو حيان أنَّ النهي عن الكون على صفة أبلغ من النهي عن تلك الصفة ، يقول في قوله

(٨٦) سورة البقرة : الآية ٦٠ .

(٨٧) سورة الأعراف : الآية ٥٦ .

(٨٨) سورة البقرة : الآية ١١ .

(٨٩) البحر المحيط ، ج ١ ص ٦٥ .

(٩٠) سورة آل عمران : الآية ١٩٦ .

(٩١) الكشاف ، ج ١ ص ٤٩٠ .

(٩٢) سورة القصص : الآية ٨٦ .

(٩٣) سورة الانعام : الآية ٣٥ .

(٩٤) سورة يونس : الآية ٩٥ .

(٩٥) سورة هود : الآية ١٧ .

تعالى «الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ»^(٩٦)، «نهى أن يكون منهم ، والنهي عن كونه منهم أبلغ من النهي عن نفس الفعل ، فقولك (لا تكن ظالماً) أبلغ من قولك (لا تظلم) ، لأن (لا تظلم) نهى عن الالتباس بالظلم ، وقولك (لا تكن ظالماً) نهى عن الكون بهذه الصفة ، والنهي عن الكون على صفة أبلغ من النهي عن تلك الصفة ، إذ النهي عن الكون على صفة يدل بالوضع على عموم الأكوان المستقبلية على تلك الصفة ، ويلزم من ذلك عموم تلك الصفة ، والنهي عن الصفة يدل بالوضع على عموم تلك الصفة ، وفرق بين ما يدل على عموم ويستلزم عموماً وبين ما يدل على عموم فقط ، فلذلك كان أبلغ ، ولذلك كثر النهي عن الكون .. والكينونة في الحقيقة ليست متعلق النهي ، والمعنى ، لا تظلم في كُلِّ أكوَانِكَ ، أي : في كُلِّ فرد فرد من أكوَانِكَ ، فلا يمر بك وقت يوجد فيه منك ظلم ، فتصير (كان) فيه نصّاً على سائر الأكوان ، بخلاف (لا تظلم)»^(٩٧) .

وكثر في القرآن الكريم كذلك النهي عن قربان فعل الشيء ، ومن ذلك قوله تعالى ، « تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا »^(٩٨) ، و « لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى »^(٩٩) ، و « لَا تَقْرَبُوا الزَّنى »^(١٠٠) ، و « لَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ »^(١٠١) . والنهي عن قربان فعل الشيء أبلغ من النهي عن فعله ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا » ، « إِنْ قُلْتَ : كَيْفَ قِيلَ « فلا تقربوها » مع قوله « فلا تعتدوها » و « مَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ ؟ » قُلْتُ : مَنْ كَانَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَالْعَمَلِ بِشَرَائِعِهِ فَهُوَ مُتَصَرِّفٌ فِي حَيْزِ الْحَقِّ ، فَنَهَى أَنْ يَتَعَدَّاهُ ، لِأَنَّ مَنْ تَعَدَّاهُ وَقَعَ فِي حَيْزِ الْبَاطِلِ ، ثُمَّ بُولِغَ فِي ذَلِكَ فَنَهَى أَنْ يَقْرُبَ الْحَدَّ الَّذِي هُوَ الْحَاجِزُ بَيْنَ حَيْزِي الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ لِئَلَّا يَدْنِيَ الْبَاطِلُ ، وَأَنْ يَكُونَ فِي الْوَاسِطَةِ مُتَبَاعِداً عَنِ الْطَرَفِ فَضْلاً عَنْ أَنْ يَتَخَطَّاهُ ، كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى ، وَحِمَى اللَّهِ مُحَارَمَهُ ، فَمَنْ رَتَعَ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ » ، فالرتع - حول الحمى وقربان حيزه واحد »^(١٠٢) . ويقول أبو حيان

(٩٦) سورة البقرة : الآية ١٧٧ .

(٩٧) البحر المحيط ، ج ١ ص ٤٣٦ - ٤٣٧ ، وينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ٢ ص ٥٢٠ .

(٩٨) سورة البقرة : الآية ١٨٧ .

(٩٩) سورة النساء : الآية ٤٣ .

(١٠٠) سورة الاسراء : الآية ٣٢ .

(١٠١) سورة الانعام : الآية ١٥١ .

(١٠٢) الكشاف ، ج ١ ص ٣٤٠ .

« النهي عن القربان للحدود أبلغ من النهي عن الالتباس بها . .. وما كان منهياً عن فعله كان النهي عن قربانه أبلغ »^(١٣) ، ويقول في قوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » : « بالغ تعالى في النهي عن أن يصلي المؤمن وهو سكران بقوله : « لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ » ، لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْقُرْبَانِ الصَّلَاةِ أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِهِ : (لَا تَصَلُّوا وَأَنْتُمْ سُكَارَى) »^(١٤) . ويقول أبو حيان أيضاً في قوله تعالى « وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ »^(١٥) : « نهاهما عن (القربان) ، وهو أبلغ من أن يقع النهي عن (الأكل) . .. لِأَنَّهُ إِذَا نُهِيَ عَنِ الْقُرْبَانِ فَكَيْفَ يَكُونُ الْأَكْلُ مِنْهَا ؟ ، والمعنى : لا تقرباها بالأكل »^(١٦) .

وأوضح الزمخشري سِرَّ الفصاحة والبلاغة في إدخال حرف النهي على ما ليس بمنهي عنه حقيقة ، في نحو قوله تعالى « فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ »^(١٧) ، يقول في تفسير الآية : « « فَلَا تَمُوتُنَّ » معناه : فلا يكن موتكم إلا على حال كونكم ثابتين على الاسلام ، فالنهي في الحقيقية عن كونهم على خلاف حال الاسلام إذا ماتوا ، كقولك : (لَا تَصَلِّ إِلَّا وَأَنْتَ خَاشِعٌ) ، فلا تنهاه عن الصلاة ، ولكن عن ترك الخشوع في حال صلاته . فَإِنْ قُلْتَ : فَأَيُّ نَكْتَةٍ فِي إِدْخَالِ (حرف النهي) على (الصلاة) وليس بمنهي عنها ؟ ، قُلْتُ : النكته فيه إظهار أن الصلاة التي لا خشوع فيها كلاصلاة . فكأنه قال : (أنهاك عنها إذا لم تصلها على هذه الحالة) ، ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام : « لَا صَلَاةَ لَجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ » ، فإنه كال تصريح بقولك لجار المسجد : (لَا تَصَلِّ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ) ، وكذلك المعنى في الآية : إظهار أن موتهم لا على حال الثبات على الاسلام موت لا خير فيه ، وأنه ليس بموت السعداء ، وَأَنَّ مِنْ حَقِّ هَذَا الْمَوْتِ أَنْ لَا يَحُلَّ فِيهِمْ . وتقول في (الأمر) أيضاً : (مِتْ وَأَنْتَ شَهِيدٌ) ، وليس مرادك الأمر بالموت ، ولكن بالكون على صفة

(١٣) البحر المحيط ، ج ٢ ص ٥٤ ، وينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ٢ ص ٥٢٢ .

(١٤) البحر المحيط ، ج ٢ ص ٢٥٥ .

(١٥) سورة البقرة : الآية ٢٥ .

(١٦) البحر المحيط ، ج ١ ص ١٥٨ .

(١٧) سورة البقرة : الآية ١٣٢ .

الشهداء إذا مات ، وإنما أمرته بالموت اعتداداً منك بميتته ، وإظهاراً لفضلها على غيرها ، وأنها حقيقة بأن يحث عليها « (١١٨) » .

أصل أداة النهي

الصحيح في (لا) الناهية أنها أداة أصيلة موضوعة أصلاً لطلب ترك الفعل (١١٩) . وزعم بعض النحاة أنَّ أصلها ، (لام الأمر) زيدت عليها (ألف) ، ففتحت لأجلها ، وانتقل بذلك معناها من الأمر الى النهي . وزعم السهيلي أنها ، (لا) النافية ، والجزم بعدها بـ (لام الأمر) مضمرة قبلها ، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ (١٢٠) ، وحجته في ذلك أنَّ الناهي يطلب نفي الفعل وتركه ، كما يطلب الأمر وجوده (١٢١) .

وقد أنكر أكثر النحاة هذين الرأيين (١٢٢) ، لأنهما ضعيفان (١٢٣) ، إذ لا دليل على صحتهما (١٢٤) . ولأسيماً الثاني منهما فهو في غاية الشذوذ ، لأنَّ فيه ادعاء اضمار لم يلفظ به قط ، فلا يحفظ من لسان العرب ، (للاتذهب) لا في نشر ولا في نظم . وأيضاً لأنَّ جمهور النحويين قد أجمعوا على أنَّ (لا) في (النهي) تفيد معنى النهي أو طلب الكف عن الفعل لا طلب النفي بمعنى الانتفاء (١٢٥) .

(١٠٨) الكشاف ، ج١ ص ٣١٢ ، وينظر : ص ٢٤٣ في تفسير قوله تعالى « وأنفقوا في سبيل الله ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » ، و ص ٢٧٣ في تفسير قوله تعالى « ولا تعزموا عقدة النكاح » ، و ص ٤٥٠ في تفسير قوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ » ، والبحر المحيط ، ج١ ص ٢٩٩ .

(١٠٩) ينظر : مفني اللبيب ، ج١ ص ٢٤٧ .

(١١٠) ينظر : الجنى الداني ، ص ٢٨٤ .

(١١١) ينظر : الاشياء والنظائر ، ج٢ ص ٦٢ .

(١١٢) ينظر : مفني اللبيب ، ج١ ص ٢٤٧ .

(١١٣) ينظر : شرح الاشموني ، ج٢ ص ٥٧٤ .

(١١٤) ينظر : مع الهوامع ، ج٢ ص ٥٦ .

(١١٥) ينظر : الاشياء والنظائر ، ج٢ ص ٦٢ ، وظاهرة الشذوذ ، ص ٤٢١ ، والاساليب الانشائية

في النحو العربي ، لمبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، مصر ١٩٧٩ ، ص ١٨٤ .

صيغة النهي بلفظ الخبر

قد يستعمل (الخبر) في معنى (النهي) ^(١١٦)، ومن ذلك قوله تعالى: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ» ^(١١٧) أي: لا تعبدوا، وقوله: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ» ^(١١٨) أي: لا تسفكوا) و (لا تخرجوا) ^(١١٩).

يقول ابن جني في قراءة «وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ» ^(١٢٠) - برفع «وَلَا يُضَارُّ» - : «إِنْ شئتَ كَانَ لَفْظُ (الخبر) عَلَى مَعْنَى (النهي) ، حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ ، (وَلَا يُضَارُّ) ، كَقَوْلِهِمْ فِي الدَّعَاءِ ، (يَرْحَمُهُ اللَّهُ) أَيْ ، لِيَرْحَمَهُ اللَّهُ ، وَ (يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ) أَيْ ، لِيَغْفِرَ اللَّهُ لَكَ ، وَ (لَا يَرْحَمُ اللَّهُ قَاتِلَكَ) فَرَفَعَ عَلَى لَفْظِ الْخَبَرِ وَأَنْتَ تَرِيدُ ، (لَا يَرْحَمُهُ اللَّهُ) جَزْماً ، فَتَأْتِي بِلَفْظِ (الخبر) وَأَنْتَ تَرِيدُ مَعْنَى (الأمر) وَ (النهي) عَلَى مَا ذَكَرْنَا» ^(١٢١).

ويرى الزمخشري أَنَّ (النهي) أَوْ (الأمر) بِلَفْظِ الْخَبَرِ أَبْلَغُ مِنْ صَرِيحِ النَّهْيِ وَالْأَمْرِ ، يَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ» ، «لَا تَعْبُدُونَ» ، (إِخْبَارٌ) فِي مَعْنَى (النهي) ، كَمَا تَقُولُ ، (تَذْهَبُ إِلَى فَلَانٍ تَقُولُ لَهُ هَذَا) تَرِيدُ (الأمر) ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ صَرِيحِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ سَوَّعَ إِلَى الْإِمْتِثَالِ وَالْإِتِّهَاءِ فَهُوَ يُخْبِرُ عَنْهُ . وَتَنْصُرُهُ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي ، «لَا تَعْبُدُوا» ^(١٢٢) . وَيَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيِّهِ سُلْطَاناً فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً» ^(١٢٣) ، «قَرَأَ أَبُو مُسْلِمٍ صَاحِبُ الدَّوْلَةِ ، «فَلَا يُسْرِفُ» - بِالرَّفْعِ - عَلَى أَنَّهُ (خَبَرٌ) فِي مَعْنَى (الأمر) ، وَفِيهِ مَبَالِغَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَمْرِ» ^(١٢٤) . وَيَقُولُ فِي

(١١٦) ينظر ، الصاحبى ، ص ١٥٠ .

(١١٧) سورة البقرة ، الآية ٨٢ .

(١١٨) سورة البقرة ، الآية ٨٤ .

(١١٩) ينظر ، البرهان ، ج ٢ ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(١٢٠) سورة البقرة ، الآية ٢٨٢ .

(١٢١) المحتسب ، ج ١ ص ١٤٩ .

(١٢٢) الكشاف ، ج ١ ص ٢٩٢ - ٢٩٣ ، وينظر ، البحر المحيط ، ج ١ ص ٢٨٢ .

٢٨٩ ، ونحو القرآن ، ص ٩٩ - ١٠١ .

(١٢٣) سورة الإسراء ، الآية ٢٢ .

(١٢٤) الكشاف ، ج ٢ ص ٤٤٨ .

قوله تعالى « الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً » (١٣٥) : « عن عمرو بن عبيد - رضي الله عنه - : « لَا يَنْكِحُ » - بالجزم - على النهي . والمرفوع فيه أيضاً معنى النهي ولكن أبلغ وأكد . كما أَنَّ (رَحِمَكَ اللَّهُ) و (يَرْحَمُكَ) أبلغ من (لِيَرْحَمَكَ) » (١٣٦) .

والبلاغيون قد فضلوا القول في الأسباب المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب ، ومن هذه الأسباب التي ذكروها : « حمل المخاطب على المذكور أبلغ حمل بألطف وجه .. قال تعالى : « وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ » في موضع : (لا تعبدوا) . « وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَائَكُمْ » في موضع : (لا تسفكوا) » (١٣٧) .

استعمال (النهي) في غير معناه الحقيقي :

قد يستعمل (النهي) في غير معناه الحقيقي ، فيفيد المعاني الاتية :

١ - الدعاء :

ذكر سيبويه أَنَّ (لا) الناهية قد تستعمل في معنى (الدعاء) (١٣٨) . وقد كثر ذلك في القرآن الكريم (١٣٩) . ومن ذلك قوله تعالى : « رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا . رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا اَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا . رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ . وَاعْفُ عَنَّا ، وَاعْفِرْ لَنَا ، وَارْحَمْنَا ، أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ » (١٤٠) . ومنه قول مُتَمِّم بن نويرة :

فَلَا تَفْرَحْنِ يَوْمًا بِنَفْسِكَ إِنِّي أَرَى الْمَوْتَ وَقَّاعًا عَلَى مَنْ تَشَجَّعَا

(١٢٥) سورة النور : الآية ٢ .

(١٢٦) الكشاف ، ج ٢ ص ٥٠ .

(١٢٧) مفتاح العلوم ، ص ١٥٥ ، وينظر : الايضاح ، ج ١ ص ١٤٦ - ١٤٧ ، وشروح

التلخيص ، ج ٢ ص ٣٣٨ - ٣٤٠ .

(١٢٨) ينظر : الكتاب ، ج ١ ص ١٤٢ ، ج ٢ ص ٨ ، والمقتضب ، ج ٢ ص ٤٤ .

(١٢٩) ينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ٢ ص ٥١٧ - ٥١٩ .

(١٣٠) سورة البقرة : الآية ٢٨٦ .

فَقَوْلُهُ « لَا تَفْرَحَنَّ يَوْمًا بِنَفْسِكَ » : دَعَاءٌ عَلَيْهِ ، أَيْ : لَا فَرَحْتَ بِنَفْسِكَ . وَقَوْلُهُ
أَيْضًا :

فَلَا يَهْنِيءُ الْوَاشِينَ مَقْتُلُ مَالِكٍ فَقَدْ آبَ شَانِيهِ إِيَابًا فَوْدَعَا

فَقَوْلُهُ « لَا يَهْنِيءُ الْوَاشِينَ » : دَعَاءٌ عَلَيْهِمْ فِي صُورَةِ النَّهْيِ ^(١٧) . وَمِنْ اسْتِعْمَالِ
(النَّهْيِ) فِي مَعْنَى (الدَّعَاءِ) أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَبَا عُرْوٍ لَا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتَةٍ فَيُجِيبُ

يَقُولُ الْبَغْدَادِيُّ فِي شَرْحِ هَذَا الْبَيْتِ : « أَبَا عُرْوٍ » : مُنَادَى بِحَرْفِ الدَّعَاءِ
الْمَحذُوفِ .. وَقَوْلُهُ « لَا تَبْعُدْ » أَيْ : لَا تَهْلِكْ . وَهُوَ (دَعَاءٌ) خَرَجَ بِلَفْظِ
(النَّهْيِ) . كَمَا يَخْرُجُ (الدَّعَاءُ) بِلَفْظِ (الْأَمْرِ) وَإِنْ كَانَ لَيْسَ بِأَمْرٍ . نَحْوُ :
(اَللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا) .. فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ قَالَ « لَا تَبْعُدْ » وَهُوَ قَدْ هَلَكَ ؟ . أُجِيبُ :
بَأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِاسْتِعْمَالِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي الدَّعَاءِ لِلْمَيِّتِ . وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ
غَرَضَانِ : (أَحَدُهُمَا) : أَنَّهُمْ يَرِيدُونَ بِذَلِكَ اسْتِعْظَامَ مَوْتِ الرَّجُلِ الْجَلِيلِ . وَكَأَنَّهُمْ
لَا يَصَدِّقُونَ بِمَوْتِهِ . وَقَدْ بَيَّنَّ هَذَا الْمَعْنَى النَّابِغَةُ الذِّبْيَانِيُّ بِقَوْلِهِ :

يَقُولُونَ « حِصْنٌ » ثُمَّ تَأْبَى نَفْسُهُمْ وَكَيْفَ يَحْضُرُ وَالْجِبَالُ جُنُوحُ ؟
وَلَمْ تَلْفِظْ الْمَوْتَى الْقُبُورُ وَلَمْ تَزَلْ نَجُومُ السَّمَاءِ . وَالْأَدِيمُ صَحِيحُ ؟

أَرَادَ : أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : (مَاتَ حِصْنٌ) . ثُمَّ يَسْتَعْظَمُونَ أَنْ يَنْطَقُوا بِذَلِكَ .
وَيَقُولُونَ : كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَمُوتَ . وَالْجِبَالُ لَمْ تُنْسَفْ وَالنَّجُومُ لَمْ تَتَكَبَّرْ . وَالْقُبُورُ لَمْ
تُخْرَجْ مَوْتَاهَا . وَجَرَمَ الْعَالَمُ صَحِيحٌ لَمْ يَحْدَثْ فِيهِ حَادِثٌ ؟ ! . وَهَكَذَا تَسْتَعْمَلُهُ
الْعَرَبُ فَيَمْنُ هَلْكَ فَتَقُ هَلَاكُهُ عَلَى مَنْ يَفْقَدُهُ . قَالَ الْفَرَّارُ السُّلَمِيُّ :

مَا كَانَ يَنْفَعُنِي مَقَالُ نَسَائِهِمْ وَقَتَلْتُ دُونَ رَجَالِهِمْ : لَا تَبْعُدْ ؟ !
وَمِثْلُهُ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ الرَّيْبِ :

(١٢١) يَنْظُرْ : خَزَائِنُ الْأَدَبِ ، جَدِّهِ ٢٤٧ - ٢٤٨ .

يقولون ، لا تَبْعِدْ ، وهم يدفنوني ، وأين مكان البُعدِ إلّا مكانيا ؟ !
 (والفرض الثاني) : أنهم يريدون الدعاء له بأن يبقى ذِكْرُهُ ولا يُنْسَى ، لِأَن
 بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته ، كما قال الشاعر ،
 فَإِنْ تَكَ أَفْتَنَهُ اللَّيَالِي فَأَوْشَكَتْ فَإِنْ لَهُ ذِكْرًا سَيُفْنِي اللَّيَالِي « (١٣) » .

٢ - المنع :

ذهب سيبويه إلى أن (النهي) إذا دخل على (التخيير) و (الإباحة) امتنع
 فعلُ الجميع ، يقول : « وإن نفيت هذا قلت ، (لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمراً) ،
 كأنك قلت ، لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء . ونظير ذلك قوله غزوجل ، « وَلَا تُطِغْ
 منهم أثماً أو كفوراً » (١٣٣) أي ، لا تُطِغْ أحداً من هؤلاء » (١٣٤) . ويقول ابن هشام ،
 « وإذا دخلت (لا) الناهية امتنع فعلُ الجميع ، نحو ، « وَلَا تُطِغْ منهم أثماً أو
 كفوراً » إذ المعنى ، لا تُطِغْ أحدهما .. وتلخيصه ، أنها تدخل للنهي عمّا كان
 مباحاً ، وكذا حكم (النهي) الداخل على (التخيير) » (١٣٥) .

٣ - التهيج والإلهاب :

ذهب الرمخشري إلى أن (النهي) يفيد معنى (التهيج والإلهاب) في نحو قوله
 تعالى « فَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُفْتَرِينَ » (١٣٦) و « لَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ » (١٣٧) . يقول في
 قوله تعالى « فَلَا تُطِغِ الْمُكَذِّبِينَ » (١٣٨) ، « تهيج وإلهاب للتصميم على معاصاتهم ،
 وكانوا قد أرادوه على أن يعبد الله مُدَّةً وألهم مُدَّةً ويكفؤا عنه غوائلهم » (١٣٩) .

(١٣٢) خزائن الأدب ، ج٢ ص ٣٣٦ - ٣٣٩ ، وينظر : ج٥ ص ٧ ، ٤٥ - ٤٧ .

(١٣٣) سورة الانسان ، الآية ٢٤ .

(١٣٤) الكتاب ، ج٢ ص ١٨٤ ، وينظر : المقتضب ، ج٢ ص ٣٠١ ، والخصائص ، ج١

ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ، وخزائن الأدب ، ج٥ ص ١٣٤ - ١٣٦ .

(١٣٥) مفهني اللبيب ، ج١ ص ٦٢ ، وينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج١

ص ٥٧٦ - ٥٧٧ .

(١٣٦) سورة الأنعام ، الآية ١١٤ .

(١٣٧) سورة الأنعام ، الآية ١٤ .

(١٣٨) سورة القلم ، الآية ٨ .

(١٣٩) الكشاف ، ج٤ ص ١٤٢ ، وينظر : ج٢ ص ٤٦ ، ج٢ ص ٩٦ ، ١٩٤ .

٤ - التسليّة والوعيد :

يقول الزمخشري في قوله تعالى « فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَؤُلَاءِ »^(١١٠) ، « أي ، فلا تشك بعدما أنزل عليك من هذه القصص في سوء عاقبة عبادتهم وتعرضهم بها لما أصاب أمثالهم قبلهم ، تسليّة لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعدة بالانتقام منهم ووعيداً لهم »^(١١١) . ومن الوعيد والتهديد قوله تعالى : « وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ »^(١١٢) .

٥ - التّأديب :

يقول الزمخشري في قوله تعالى « وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكْ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ »^(١١٣) ، « هذا نهي تأديب من الله لنبيه حين قالت اليهود لقريش ، سلوه عن الروح وعن أصحاب الكهف وذي القرنين) ، فسألوه ، فقال : (ائتوني غداً أخبركم) ولم يستثن ، فأبطأ عليه الوحي حتى شق عليه وكذّبتة قريش »^(١١٤) .

أما (البلاغيون) فقد أضاف (السكاكي) منهم المعاني الآتية ،

٦ - الالتماس :

كقولك لنظيرك المساوي في الرتبة ، لا على سبيل الاستعلاء ، (لا تفعل هذا) .

٧ - الإباحة :

وهو أن يستعمل في حق المستأذن ، وذلك في النهي بعد الإيجاب ، فإنه إباحة الترك .

(١٤٠) سورة هود ، الآية ١٠٩ .

(١٤١) الكهاف ، ج ٢ ص ٢٩٤ .

(١٤٢) سورة ابراهيم ، الآية ٤٢ ، وينظر ، الكهاف ، ج ٢ ص ٢٨٢ .

(١٤٣) سورة الكهف ، الآية ٢٢ .

(١٤٤) الكهاف ، ج ٢ ص ٤٨٠ .

٨ - التهديد :

كقولك لمن لا يمثل أمرك : (لا تمثلُ أمري) (١٤٥) .
واضاف (السبكي) المعاني والآية :

٩ - الكراهة :

نحو : « ولا تمش في الأرض مرحاً » (١٤٦) .

١٠ - بيان العاقبة :

كقوله تعالى : « ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء » (١٤٧) :
أي : عاقبة الجهاد الحياة لا الموت .

١١ - اليأس :

كقوله تعالى : « لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم » (١٤٨) .

١٢ - الارشاد :

كقوله تعالى : « لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم سوءكم » (١٤٩) .

١٣ - التسوية :

مثل : « اصبروا أو لا تصبروا » (١٥٠) .

١٤ - الالهانة :

نحو : « اخسأوا فيها ولا تكلمون » (١٥١) .

(١٤٥) ينظر ، مفتاح العلوم ، ص ١٥٢ - ١٥٣ ، والايضاح ، ج ١ ص ١٤٥ ، وعروس الافراح -

شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٧ .

(١٤٦) سورة الاسراء : الآية ٢٧ .

(١٤٧) سورة آل عمران : الآية ١٦٩ .

(١٤٨) سورة التحريم : الآية ٧ .

(١٤٩) سورة المائدة : الآية ١٠١ .

(١٥٠) سورة الطور : الآية ١٦ .

(١٥١) سورة المؤمنون : الآية ١٠٨ .

١٥ - التمني :
نحو قولك : (لَا تَرَحَّلْ أَيُّهَا الشَّابُّ) .

١٦ - الاحتقار والتقليل :
كقوله تعالى : « وَلَا تَمْدَنَّ عَيْنُكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ » (١٥٢) فهو احتقار
للدنيا (١٥٣) .

(١٥٢) سورة الحجر ، الآية ٨٨ .

(١٥٣) ينظر : عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٧ ، والاتقان ، ج ٢ ص ٨٢ .

ومعترك الافران ، ج ١ ص ٤٤٢ - ٤٤٤ .

ثانيا :

أسلوب العرض والتحضير

العرض والتضيض :

(العَرَضُ) في أصل اللغة بمعنى : عَرَضَ الشيءَ لِلنَّظَرِ فيه ، أو لِلْبَيْعِ ، أو مَا أشبه ذلك . جاء في « كتاب العين » : « فَلَانٌ يَعْرِضُ عَلَيْنَا الْمَتَاعَ عَرْضًا لِلْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَنَحْوَهُمَا »^(١) . وجاء في « لسان العرب » : « (عَرَضَ الشيءَ عليه ، يَعْرِضُهُ عَرْضًا) : أَرَاهُ إِيَّاهُ .. و (عَرَضْتُ الْجَارِيَةَ وَالْمَتَاعَ عَلَى الْبَيْعِ عَرْضًا) »^(٢) .

و (التَّضْيِضُ) بمعنى : (الْحَثُّ) و (التَّحْرِيزُ) ، جاء في « لسان العرب » : « (الْحَضُّ) : ضَرْبٌ مِنَ (الْحَثِّ) فِي السَّيْرِ وَالسُّوقِ وَكُلِّ شَيْءٍ . و (الْحَضُّ) أَيْضًا : أَنْ تَحْتَهُ عَلَى شَيْءٍ لَا سَيْرَ فِيهِ وَلَا سَوْقَ . (حَضَّهُ ، يَحْضُهُ حَضًّا) و (حَضَّضَهُ) و (هُم يَتَحَضَّضُونَ) .. ويقال : (حَضَّضْتُ الْقَوْمَ عَلَى الْقِتَالِ تَحْضِيزًا) : إِذَا حَرَّضْتَهُمْ .. و (حَضَّضَهُ) أَي : حَرَّضَهُ ، و (الْمَحَاضَةُ) : أَنْ يَحْثَّ كُلُّ وَاحِدٍ مَتْنَهَا صَاحِبَهُ ، و (التَّحَاضُّ) : التَّجَافُّ »^(٣) .

و (العَرَضُ) و (التَّضْيِضُ) في اصطلاح النحاة : « طَلَبُ الشَّيْءِ ، لَكِنَّ (العَرَضَ) : طَلَبُ بَلِينٍ ، و (التَّضْيِضَ) : طَلَبُ بَحْثٍ »^(٤) ، ويقول ابن فارس في الفرق بينهما : « (العَرَضُ) و (التَّضْيِضُ) متقاربان ، إِلَّا أَنَّ (العَرَضَ) أَرْفَقُ ، و (التَّضْيِضَ) أَعْزَمُ »^(٥) ، ويقول المرادي : « (التَّضْيِضُ) أَشَدُّ تَوْكِيدًا مِنْ (العَرَضِ) ، والفرق بينهما : أَنَّكَ فِي (العَرَضِ) تَعْرِضُ عَلَيْهِ الشَّيْءَ لِنَنْظَرِ فِيهِ ، وَفِي (التَّضْيِضِ) تَقُولُ : الْأَوَّلَى لَكَ أَنْ تَفْعَلَ فَلَا يَفُوتُكَ »^(٦) .

(١) كتاب العين : (عرض) .

(٢) لسان العرب : (عرض) .

(٣) المصدر نفسه : (عرض) .

(٤) مفني اللبيب ج ١ ص ٦٩ ، وينظر : ص ٢٧٤ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ، ج ٢ ص ٥٢ ، والبرهان ، ج ٤ ص ٢٣٥ ، وفتح الهوامع ، ج ٢ ص ٦٧ ، والاتقان ، ج ١ ص ١٥٢ ، وشرح الاشموني ، ج ٣ ص ٦٠٩ ، والأشباه والنظائر ، ج ٤ ص ١٧٩ .

(٥) الصاحبى ، ص ١٥٧ .

(٦) الجنى الداني ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

وكذلك هما في اصطلاح البلاغيين ، يقول المغربي : « (العرض) : هو طلب الشيء طلباً بلا حث ولا تأكيد .. و (التحضيض) : هو طلبه مع تأكيد وحث » (٧) .

ويرى الجرجاني أن (العرض) قريب من (التمني) ، لأن (العرض) حث على الفعل ، وأنت لا تحث المخاطب إلا على ما تؤدّه وتتمناه ، يقول : « و (العرض) قريب من (التمني) ، وذلك قولك ، (ألا تنزل فتصيب خيراً) ، كأنه قال ، (ألا يكون منك نزول فإصابة خير) . ومقاربة العرض للتمني من حيث أنك إذا عرضت عليه النزول فقد حثته عليه ، ولا تحث إلا على ما تؤدّه وتتمناه » (٨) .

ويرى النحاة أن (التحضيض) يفيد ما يفيد صيغة (افعل) من معنى (الأمر) ، يقول سيبويه : « تقول ، (هلاً تقولن) و (ألا تقولن) .. فكأنك قلت ، (افعل) » (٩) ويقول الهروي : « وحروف التحضيض أربعة ، (هلاً) و (ألاً) و (لوماً) و (لولا) ، تقول ، (هلاً تفعل) و (ألاً تفعل) و (لولا تفعل) و (لوماً تفعل) والمعنى : (افعل) » (١٠) . ويقول ابن فارس : « والحث والتحضيض كالأمر ، ومنه قوله عز وجل ، « أنزلت القوم الظالمين قوم فرعون ألا يتقون » (١١) فهذا من الحث والتحضيض ، معناه : ايتهم ومرهم بالأتقاء » (١٢) . ويقول الزمخشري في (لولا) التحضيضية ، « كونها في حكم (الأمر) من قبيل أن (الأمر) باعث على الفعل ، و (الباعث) و (المحضض) من وإد واحد » (١٣) .

والصحيح أن (التحضيض) لا يفيد الأمر المجرد ، وإنما يفيد الحث عليه ، وهذا ما ذهب إليه الجرجاني في قوله : « قولك (لولا فعلت كذا) فكأنك قلت له ، (إفعل كذا) ، غير أنك قصدت أن لا تأتي بمجرد الأمر ، فجنحت إلى جانب الحث والتحضيض » (١٤) .

(٧) مواهب الفتح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٨) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ٢ ص ١٠٦٤ .

(٩) الكتاب ، ج ٢ ص ٥١٤ .

(١٠) الازهية ، ص ١٧٨ .

(١١) سورة الشعراء ، الآية ١٠ - ١١ .

(١٢) صاحبى ، ص ١٥٨ ، وينظر ، البحر المحيط ، ج ٤ ص ١٣٤ .

(١٣) الكشاف ، ج ٢ ص ١٨٢ - ١٨٣ .

(١٤) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ٨٦ .

وجمهور النحاة يجمعون على أَنَّ (التحضيض) سياق فعلي، تختص أدواته بالدخول على الفعل، يقول سيبويه في «باب الحروف التي لا يليها بعدها إلّا الفعل»، «ومثل ذلك، (هَلَّا) و (لولا) و (لوما) و (أَلَّا) .. أخلصوهنَّ للفعل حيث دخل فيهنَّ معنى (التحضيض)»^(١٥). فـ (التحضيض) لا يكون إلّا بفعل مظهر أو مضمّر، مقدّم أو مؤخر، يقول سيبويه: «إِنَّ من الحروف حروفا لا يُذكر بعدها إلّا الفعل، ولا يكون الذي يليها غيره مظهرا أو مضمرا .»

.. وأمّا ما يجوز فيه الفعل مضمرا ومظهرا، مقدّما ومؤخرا، ولا يستقيم أن يبتدأ بعدها الأسماء، فـ (هَلَّا) و (لولا) و (لوما) و (أَلَّا)، لو قلت، (هَلَّا زيدا ضربت) و (لولا زيدا ضربت) و (أَلَّا زيدا قتلت) جاز، ولو قلت، (أَلَّا زيدا) و (هَلَّا زيدا) - على اضممار الفعل ولا تذكره - جاز. وإنّما جاز ذلك لأنّ فيه معنى التحضيض والأمر، فجاز فيه ما يجوز في ذلك»^(١٦). والاسم الواقع بعد أدوات التحضيض يجوز فيه (النصب) على اضممار فعل ناصب، و (الرفع) على اضممار فعل رافع، يقول سيبويه: «ومما ينتصب على اضممار الفعل المستعمل اظهارة، قولك، (هَلَّا خيرا من ذلك)، و (أَلَّا خيرا من ذلك)، أو غير ذلك، كأنك قلت، (أَلَّا تفعل خيرا من ذلك) أو (أَلَّا تفعل غير ذلك) و (هَلَّا تأتي خيرا من ذلك) .. وإن شئت رفعتهُ، فقد سمعنا رفع بعضه من العرب وممن سمعه من العرب. فجاز اضممار ما يرفع كما جاز اضممار ما ينصب»^(١٧).

ومنعوا أن تحمل المرفوع على الابتداء، «إِنَّ الاسم بعد (لولا) هذه لا يرتفع بالابتداء، من حيث كان معناها التحضيض، والتحضيض يقع على الفعل»^(١٨).

(١٥) الكتاب، ج٢ ص ١١٥.

(١٦) الكتاب، ج١ ص ٩٨، وينظر، ص ٩٩، ١٠٠، ٢٦٨، ج٢ ص ٢٠٨، ج٢ ص ١٠، والازهية، ص ١٧٩، وشرح المفصل، ج٨ ص ١٤٤ - ١٤٥، وشرح جمل الزجاجي، ج٢ ص ٢٢٤، وتسهيل الفوائد، ص ٢٤٢ - ٢٤٤، وشرح الكافية، ج٢ ص ٢٨٧، ووصف المباني، ص ٧٩، ٨٤، ٢٩٢، ٢٩٧، ٤٠٨، ومفني اللبيب، ج١ ص ٦٩، ٧٤، ٢٧٤، وشرح ابن عقيل، ج٢ ص ٢١١، والكامل، ج١ ص ٢٧٨.

(١٧) الكتاب، ج١ ص ٢٦٨، وينظر، المفصل، ص ٢١٦، وشرح المفصل، ج٨ ص ١٤٤ - ١٤٥، وشرح ابن عقيل، ج٢ ص ٢١١ - ٢١٢.

(١٨) كتاب المقتصد في شرح الايضاح، ج١ ص ٢١٨.

واجاز بعضهم مجيء الجملة الاسمية بعد ادوات التحضيض^(١٩)، مستدلا بقول الشاعر^(٢٠) :

ونبتت ليلي أرسلت بشفاعة اليّ فهلاً نفس ليلي شفيعتها

والنحاة يحملون هذا البيت على أنّ (هلاً) داخلة على فعل محذوف تقديره : (فهلاً كان هو) أي : الشأن ، أو : (فهلاً شفعت نفس ليلي) والاضمار من جنس المذكور عندهم أقيس ، و « شفيعتها » على هذا خبر لمحذوف ، أي : (هي شفيعتها)^(٢١) . أو على أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية^(٢٢) . أو على أنّ الجملة الاسمية وليتها لضرورة الشعر^(٢٣) أو شذوذاً^(٢٤) . وهذا هو الصحيح ، لأنّه يكفيننا مشقّة تقدير محذوف لا دليل على حذفه . وكان البغدادي قد نقل قول ابن جني فيه : « (هلاً) من حروف التحضيض ، وبابه الفعل ، إلّا أنّه في هذا الموضع استعمل الجملة المركّبة من المبتدأ والخبر في موضع المركّبة من الفعل والفاعل ، وهذا في نحو هذا الموضع عزيز جدّاً »^(٢٥) .

والبلاغيون قد وافقوا النحويين في أنّ أدوات التحضيض تختص بالفعل ، يقول السكاكي : « (هلاً) و (آلاً) و (لولا) و (لوما) : للتحضيض ، وهي تختص بالفعل »^(٢٦) .

(١٩) ينظر : همع الهوامع ، ج٢ ص ٦٧ ، وشرح الاشموني ، ج٢ ص ٦١ .
(٢٠) البيت من الطويل ، وينسب الى الضمّة القشيري ، او المجنون ، او ابن الدمينّة ، او ابراهيم الصولي ، وقد ورد في : مغني اللبيب ، ص ٧٤ ، ٢٦٩ ، ٢٠٧ ، ٥٨٢ ، وشرح شواهد شروح الالفية ، ج٢ ص ٤١٦ ، ج٤ ص ٤٥٧ ، ٤٧٨ ، والتصريح بضمون التوضيح ، ج٢ ص ٤١ ، ٢٦٢ ، وهمع الهوامع ، ج٢ ص ٦٧ ، وشرح الاشموني ، ج٢ ص ٤٥٩ ، ج٤ ص ٥٢ .
(مجمع شواهد العربية ، ج١ ص ٢٢٤) .

(٢١) ينظر : مغني اللبيب ، ج١ ص ٧٤ ، ج٢ ص ٥٨٢ ، وشرح الاشموني ج٢ ص ٦١ .
(٢٢) ينظر : مغني اللبيب ، ج١ ص ٢٠٧ ، ج٢ ص ٥٨٢ .
(٢٣) ينظر : شرح كافية ، ج٢ ص ٢٨٧ .
(٢٤) ينظر : رصف المباني ، ص ٤٠٨ ، ومغني اللبيب ، ج١ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ ، وشرح الكافية ج١ ص ١٧٧ .

(٢٦) مفتاح العلوم ، ص ٥٩ .

(٢٧) رصف المباني ، ص ٢٩٧ .

(٢٥) خزانة الأدب ، ج٢ ص ٦١ .

(٢٦) مفتاح العلوم ، ص ٥٩ .

والصحيح في العرض والتحضيض أنه سياق فعلي ، لا يكون إلا بفعل ، لأنه طلب يفيد في الغالب معنى الأمر ، والطلب عادة لا يكون إلا بالفعل ، وهذا ما نصّ عليه النحاة ، يقول المالقي في الأداة (لوما) : « لا تدخل أبداً إلا على الأفعال ، لأنّ (التحضيض) طلب في المعنى ، والطلب يكون بالفعل ، فإن جاء شيء منه بالاسم فإلى الفعل يرجع ، فإن وجد الاسم بعد (لوما) فعلى تقدير الفعل ، فإذا قال القائل : (لوما زيداً) فالتقدير : (لوما تكرمُ زيداً) أو (تضربه) أو غير ذلك مما تدلّ عليه قرينة الكلام»^(٢٧) . ويقول ابن يعيش في أدوات التحضيض : « وحيث حصل فيها معنى (التحضيض) - وهو الحثّ على إيجاد الفعل وطلبه - جرت مجرى حروف الشرط في اقتضاءها الأفعال ، فلا يقع بعدها (مبتدأ) ولا غيره من الاسماء .. فان وقع بعدها (اسم) كان في نيّة التأخير ، نحو قولك : (هَلَّا زيداً ضربتَ) والمراد : هَلَّا ضربتَ زيداً ، أو على تقدير فعل محذوف ، نحو قولك لفاعل الاكرام : (هَلَّا زيداً) أي : هَلَّا أكرمتَ زيداً»^(٢٨) .

وقد يُستعمل العرض والتحضيض مع (المتكلم) استعماله مع (المُخاطَب) ، يقول سيبويه : « ومما ينتصب على اضممار الفعل المستعمل اظهاره ، قولك : (هَلَّا خيراً من ذلك) .. كأنك قلتَ : (هَلَّا تأتي خيراً من ذلك) . وربما عرضت هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطَب ، كقولك : (هَلَّا أفعل) و (أَلَّا أفعل) »^(٢٩) .

منع الجرجاني أن يكون للتحضيض جواب ، فقال : « و (لولا) (لولا) للتحضيض لا تقتضي الجواب ، ألا ترى أنك تقول : (لولا ضربتَ زيداً) وتسكت ، كما تقول : (اضربْ زيداً) ، ولا تقول : (لولا ضربتَ زيداً لَضْرَبَكَ) ولا شيئاً من هذا النحو»^(٣٠) .

ولم يمنع ذلك آخرون ، يقول الفراء في قوله تعالى « لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا . أَوْ يُلْقَى إِلَيْهِ كَنْزٌ ، أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا »^(٣١) : « فيكون

(٢٧) رصف المباني ، ص ٢٩٧ .

(٢٨) شرح المفصل ، ج ٨ ص ١٤٤ .

(٢٩) الكتاب ، ج ١ ص ٢٦٨ .

(٣٠) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ٨٦ .

(٣١) سورة الفرقان : الآية ٧ - ٨ .

معه « : جواب بالفاء ، لِأَنَّ (لولا) بمنزلة (هَلَّا) . قوله « أو يلقى إليه كنزٌ أو يكونُ » : مرفوعان على الردِّ على (لولا) ، كقولك في الكلام : أو هَلَّا يلقى إليه كنزٌ » (٣١) .

ويرى الزمخشري أَنَّ التحضيض حكمه حكم الاستفهام والأمر في جواز أن يكون له جواب منصوب ، يقول في قوله تعالى « لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا » (٣٢) : « والنصب في « فَيَكُونُ » لِأَنَّهُ جواب « لولا » بمعنى : (هَلَّا) ، وحكمه حكم الاستفهام » (٣٣) . ويقول في قوله تعالى « وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنُتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » (٣٤) : « لولا » الأولى : امتناعية وجوابها محذوف ، و (الثانية) : تحضيضية ، وإحدى الفئتين للعطف ، والأخرى جواب (لولا) لكونها في حكم الأمر ، مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْأَمْرَ بَاعِثٌ عَلَى الْفِعْلِ ، و (الباعثُ) و (المحضُّ) مِنْ وَادٍ واحد » (٣٥) .

أدوات العرض والتحضيض

تؤدي معنى العرض والتحضيض في اللغة العربية الادوات الآتية :

١ - (لولا)

يرى أكثر النحاة أنها أداة مركبة من (لو) الشرطية الامتناعية و (لا) النافية ، وتصير (لو) بالتركيب مع (لا) في معنى آخر ، حيث يدخل فيها معنى (التحضيض) ، يقول سيبويه : « وتكون (لا) نفياً لقوله (يفعلُ) ولم يقع الفعل ، فتقول : (لا يفعلُ) . وقد تغير الشيء عن حاله كما تفعل (ما) ، وذلك قولك : (لولا) ، صارت (لو) في معنى آخر كما صارت حين قلت : (لوما) ، تغيرت كما

(٣٢) معاني القرآن ، ج٢ ص ٢٦٦ - ٢٦٢ .

(٣٣) سورة الفرقان : الآية ٧ .

(٣٤) الكهاف ، ج٢ ص ٨٢ - ٨٣ .

(٣٥) سورة القصص : الآية ٤٧ .

(٣٦) الكهاف ، ج٢ ص ١٨٢ - ١٨٣ .

تَغَيَّرَتْ (حيث) بـ (ما) ، و(إِنْ) بـ (ما) ، « (٣٧) ويقول أيضا ، « (هَلَا) (و) (لولا) و (أَلَا) (أَلَمْ يَكُنْ) (لا) ، وجعلوا كُلَّ واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهنَّ للفعل حيث دخل فيهن معنى (التحضيض) » . (٣٨) ويقول ابن يعيش في أدوات التحضيض : « اعلم أنَّ هذه الحروف مركبة ، تدل مفرداتها على معنى ، وبالضم والتركيب تدل على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب وهو (التحضيض) ، .. فـ (لولا) التي للتحضيض مركبة من (لو) و (لا) ، فـ (لو) معناها : امتناع الشيء لامتناع غيره ، ومعنى (لا) : النفي ؛ و (التحضيض) ليس واحد منهما » . (٣٩)

والصحيح في (لولا) ماذهب اليه بعضهم من أنها بسيطة غير مركبة ، لأنَّ الأصل عدم التركيب . (٤٠)

وقد كثر في القرآن الكريم استعمال (لولا) التحضيضية . (٤١) ومن ذلك قوله تعالى « فلولوا تشكرون » (٤٢) و « فلولوا تذكرون » . (٤٣)

وجاء في القرآن الكريم الفصل بين (لولا) وبين (الفعل) بالظرف ، ومن ذلك قوله تعالى « وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ : مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ » . (٤٤) يقول الزمخشري في بيان ذلك : « فَإِنْ قُلْتَ : كيف جاز الفصل بين « لولا » و « قُلْتُمْ » ؟ قُلْتَ : للظروف شأن ، وهو تنزلها من الأشياء منزلة أنفسيها لوقوعها فيها وأنَّها لاتنفك عنها ، فلذلك يتسع فيها مالا يتسع في غيرها . فَإِنْ قُلْتَ : فأَيُّ فائدة في تقديم الظرف حتى أوقع فصلاً ؟ قُلْتَ : الفائدة في بيان أنه كان الواجب عليهم أن يتفادوا أول ماسمعوا بالإفك عن التكلم به . فَلَمَّا كَانَ ذِكْرُ الْوَقْتِ أَهَمَّ وَجَبَ التقديم » . (٤٥)

(٣٧) الكتاب ، ج ٤ ص ٢٢٢ ، وينظر ، الكامل ، ج ١ ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٣٨) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ١١٥ ، وينظر ، ص ٢٢٢ . والكشاف ، ج ٢ ص ٣٨٧ .

(٣٩) شرح المفصل ، ج ٨ ص ١٤٤ .

(٤٠) ينظر ، البرهان ، ج ٤ ص ٢٧٦ ، وفتح الهوامع ، ج ٢ ص ٦٧ .

(٤١) ينظر ، البحر المحيط ، ج ٣ ص ٢٩٨ ، ج ٥ ص ١٩٢ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ،

ج ٢ ص ٦٩٠ - ٦٩٦ .

(٤٢) سورة الواقعة ، الآية ٧٠ .

(٤٣) سورة الواقعة ، الآية ٦٢ .

(٤٤) سورة النور ، الآية ١٦ .

(٤٥) الكشاف ، ج ٢ ص ٥٤ - ٥٥ ، وينظر ، البحر المحيط ، ج ٤ ص ١٢٠ ، ج ٦ ص ١٢٩ ، ١٢٨ .

وذهب ابن فارس إلى أن (لولا) : « ربّما كان تأويلها النفي ، كقوله جلّ ثناؤه « لولا يأتون عليهم بسلطان بين »^(٤٦) المعنى : اتّخذوا من دونه آلهة لا يأتون عليهم بسلطان بين »^(٤٧) .

٢ - (لوما)

ذهب أكثر النحاة إلى أنّها أداة مركبة من (لو) الشرطية الامتناعية و (ما) النافية ، وتدل بالتركيب على معنى (التحضيض) .^(٤٨)
والصحيح فيها أيضا ما ذهب إليه بعضهم من أنّها بسيطة غير مركبة ، لأنّ الأصل عدم التركيب .^(٤٩)

وزعم المالقي « أنّ (لوما) لم تجيء في كلام العرب إلّا لمعنى (التحضيض) » .^(٥٠) وردّ عليه ابن هشام بأنّها قد تستعمل في معنى الشرط (أداة امتناع لوجود) .^(٥١) كما في قول الشاعر :^(٥٢)

لوما الاصاخة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء

(٤٦) سورة الكهف : الآية ١٥ .

(٤٧) الصاحبي ، ص ١٨٨ .

(٤٨) ينظر : الكتاب ، ج ٤ ص ٢٢٢ ، ج ٢ ص ١١٥ ، ٢٢٢ ، ومنازل الحروف - رسائل في النحو واللفظ ، ص ٦٢ ، والكشاف ، ج ٢ ص ٢٨٧ ، وشرح المفصل ، ج ٨ ص ١٤٤ ، والبرهان ، ج ٤ ص ٤٠٨ .

(٤٩) ينظر : همع الهوامع ، ج ٢ ص ٦٧ .

(٥٠) رصف المباني ، ص ٢٩٧ ، وينظر : همع الهوامع ، ج ٢ ص ٦٧ ، والاتقان ، ج ١ ص ١٧٥ ، وممترك الاقتران ، ج ١ ص ١٧٥ .

(٥١) ينظر : مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٧٦ .

(٥٢) البيت للمتنبي ، وهو من الكامل ، وقد ورد في : مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٧٦ ، وديوانه ، ج ١ ص ١٣ .

(مجموعه شواهد العربية . ج ١ ص ٢٢٢)

وفي القرآن الكريم لم تستعمل (لوما) إلا في معنى (التحضيض) ، وذلك في آية واحدة^(٥٣) هي قوله تعالى « وقالوا يا أيُّها الذي نَزَلَ عليه الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ . لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَأْنِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ » .^(٥٤)

٣ - (هَلَا)

يرى أكثر النحاة أنها أداة مركبة من (هَل) الاستفهامية و (لا) النافية ، وتدل بالتركيب على معنى التحضيض ، يقول سيبويه : « ومن ذلك أيضا : (هَلَا فَعَلْتَ) ، فتصير (هَل) مع (لا) في معنى آخر » .^(٥٥) وذهب بعضهم الى أنها بسيطة غير مركبة .^(٥٦)

وليس لـ (هَلَا) في الكلام إلا موضع واحد وهو أن تكون تحضيضا ، يقول الزمخشري : « وَأَمَّا (هَل) فلم تَرْكَبْ إِلَّا مع (لا) وحدها للتحضيض » .^(٥٧)

ويحتمل أن تكون (الهاء) في (هَلَا) بدلا من (الهمزة) ، فيكون الأصل : (أَلَا) ، كما قالوا : (أَرَحْتُ) و (هَرَحْتُ) ، ويحتمل أن تكون أصلا بنفسها ، وهو الأول عند المالقي لِأَنَّ (هَلَا) أكثر استعمالا من (أَلَا) ، ومنع فيها أن يدعى أن (الهمزة) بدل من (الهاء) وذلك لِقَلَّةِ ابدال (الهمزة) من (الهاء) .^(٥٨)

ويرى سيبويه أن (هَلَا) لاتتجرد من الاستفهام ، وإنما معنى (العرض) مستفاد من الاستفهام فيها : « تقول : (هَلَا تقولن) .. فكأنك قلت : (افعل) ، لِأَنَّهُ استفهام فيه معنى العرض » .^(٥٩) وذهب بعضهم الى أنها تتجرد من معنى الاستفهام ، يقول الزركشي : « وَمِمَّا يَتَغَيَّرُ بالتركيب .. (هَلَا) زال عنها الاستفهام جملة » .^(٦٠)

(٥٣) ينظر ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج٢ ص ٦٩٧ .

(٥٤) سورة الحجر ، الآية ٦ - ٧ ، وينظر ، تفسير غريب القرآن ، ص ٢٢٥ ، والبحر المحيط ج٥ ص ٤٤٢ .

(٥٥) الكتاب ، ج٤ ص ٢٢٢ ، وينظر ، ج٢ ص ١١٥ ، والانصاف ، ج١ ص ٢١٢ ، وشرح المفصل ، ج٨ ص ١٤٤ ، والاشباه والنظائر ، ج١ ص ٩٦ ، والصاحبي ، ص ١٨٢ .

(٥٦) ينظر ، جمع الهوامع ، ج٢ ص ٦٧ .

(٥٧) الكشف ، ج٢ ص ٢٨٧ .

(٥٨) ينظر ، وصف المباني ، ص ٨٤ - ٨٥ ، ٤٠٧ - ٤٠٨ ، والاشباه والنظائر ، ج١ ص ١٨٤ .

(٥٩) الكتاب ، ج٢ ص ٥١٤ .

(٦٠) البرهان ، ج٤ ص ٣٧٦ .

وفي القرآن الكريم لم تستعمل (هَلَا) ^(٦١)، ولكن قوله تعالى «أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ» ^(٦٢) قد جاء «في حرف عبدالله - وهي قراءة الأعشى - «هَلَا» .. وعن عبدالله : «هَلَا تسجدون» بمعنى : (أَلَا تسجدون) - على الخطاب - ^(٦٣) . كما قرأ أبي عبدالله قوله تعالى «فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها» ^(٦٤) : «فَهَلَا كانت» ^(٦٥)، وكذا هو في مصحفيهما ^(٦٦)، وهذه القراءة تؤيد أن (لولا) في الآية أداة للتحييض ^(٦٧)، وليست أداة للنفي كما زعم ابن فارس ^(٦٨) والهروي ^(٦٩).

٤ - (أَلَا)

يرى أكثر النحاة أنها أداة مركبة من (أَنْ) الناصبة و (لَا) النافية، وتدل بالتركيب على معنى العرض والتحييض ^(٧٠)، ولا تستعمل في الكلام إلا في هذا المعنى ^(٧١)، وذهب بعضهم إلى أنها بسيطة غير مركبة ^(٧٢)، وقيل : (أَلَا) - المشددة - أصل، و (أَلَا) - المخففة - فرع، وقيل : بالعكس.

وقيل : (الهمزة) في (أَلَا) بدل من (الهاء) في (هَلَا)، وقيل : بالعكس ^(٧٣)، والمالقي يجوز أن تكون (أَلَا) أصلاً لـ (هَلَا)، ولكنه يمنع

-
- (٦١) ينظر : دراهات لأسلوب القرآن الكريم ، ج٢ ص ٦٩٠ .
 (٦٢) سورة النمل ، الآية ٢٥ .
 (٦٣) الكشاف ، ج٢ ص ١٤٥ .
 (٦٤) سورة يونس ، الآية ٩٨ .
 (٦٥) ينظر : معاني القرآن ، ج١ ص ٤٧٩ ، والكشاف ، ج٢ ص ٢٥٤ .
 (٦٦) ينظر : البحر المحيط ، ج٥ ص ١٩٢ ، والبرهان ، ج٤ ص ٣٧٩ .
 (٦٧) ينظر : الكشاف ، ج٢ ص ٢٥٣ - ٢٥٤ ، والبحر المحيط ، ج٥ ص ١٩٢ ، ومفني اللبيب ، ج١ ص ٢٧٥ ، والبرهان ، ج٤ ص ٣٧٨ - ٣٧٩ ، ومعجم الهوامع ، ج٢ ص ٦٧ ، والالتقان ، ج١ ص ١٧٥ ، ومعترك الاقراء ، ج٢ ص ٢٥٨ .
 (٦٨) ينظر : الصاحبى ، ص ١٢٥ .
 (٦٩) ينظر : الأزهية ، ص ١٧٨ .
 (٧٠) ينظر : الكتاب ، ج٢ ص ١٦٥ ، وشرح المفصل ، ج٨ ص ١٤٤ ، والبرهان ، ج٤ ص ٢٣٦ .
 (٧١) ينظر : رصف المباني ، ص ٨٤ .
 (٧٢) ينظر : معجم الهوامع ، ج٢ ص ٦٧ ، ورصف المباني ، ص ٨٤ - ٨٥ .
 (٧٣) ينظر : البرهان ، ج٤ ص ٢٣٦ .

العكس . يقول في (أَلَا) : « وتبدل همزتها (هاء) فيقال : (هَلَا تقوم) .. ولا تنعكس القضية فتقول : إِنَّ (الهمزة) بدل من (الهاء) ، لِأَنَّ بدل (الهاء) من (الهمزة) أكثر من بدل (الهمزة) من (الهاء) .. فالحمل على الأكثر أولى » . (٧٥)

ولم يقع في القرآن الكريم استعمال (أَلَا) في معنى التحضيض . (٧٥) ولكن قرأ أبيّ قوله تعالى « أَلَا يسجدوا لله » (٧٦) ، « أَلَا تسجدون لله » ، جاء في « الكشف » : « وفي حرف عبدالله - وهي قراءة الأعمش - : « هَلَا » ، و (هَلَا) بقلب الهمزة (هاء) . وعن عبدالله : « هَلَا تسجدون » بمعنى (أَلَا تسجدون) - على الخطاب - . وفي قراءة أبيّ : « أَلَا تسجدون لله الذي يخرج الخبء من السماء والأرض ويعلم سركم وما تعلنون » . (٧٧) والسيوطي يخرج قوله تعالى « أَلَا يسجدوا لله » على معنى التحضيض . يقول : (أَلَا) - بالفتح والتشديد - حرف تحضيض . لم يقع في القرآن لهذا المعنى فيما أعلم . إلا أنه يجوز عندي أن يخرج عليه : « أَلَا يسجدوا لله » . (٧٨) . وقد منع بعض النحاة أن تكون (أَلَا) في هذه الآية أداة للتحضيض . وذلك لِأَنَّ أدوات التحضيض مع اختصاصها بالأفعال غير عاملة . وعلى هذا فالفعل المضارع في الآية منصوب عندهم بـ (أن) الناصبة للفعل التي دخلت عليها (لا) النافية . (٧٩)

٥ - (أَلَا) :

من معاني (أَلَا) : (العرض والتحضيض) . إن استعمالها في هذا المعنى هو غير استعمالها في معنى (التمني) . يقول سيبويه : « سألت الخليل - رحمه الله - عن قوله :

أَلَا رجلاً جزاءَ اللهُ خيراً يدلُّ على مُخَصَّلةٍ تَبَيَّنَتْ

(٧٤) رصف المباني ، ص ٨٤ - ٨٥ ، وينظر ، ص ٤٠٧ - ٤٠٨ والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ١٨٤ .

(٧٥) ينظر ، الالتقان ، ج ١ ص ١٥٢ ، وممترك القرآن ، ج ١ ص ٩٤ .

(٧٦) سورة النمل ، الآية ٢٥ .

(٧٧) الكشف ، ج ٢ ص ١٤٥ .

(٧٨) الالتقان ، ج ١ ص ١٥٢ ، وينظر ، البرهان ، ج ٤ ص ٢٣٦ ، وممترك القرآن ، ج ١ ص ٩٤ .

(٧٩) ينظر ، رصف المباني ، ص ٨٤ - ٨٥ .

فزعم أنه ليس على (التمني) ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : (فهُلَّا خيراً مِنْ ذلك) ، كأنه قال : أَلَا تُرَوِّنِي رَجُلًا جزاه الله خيراً » . (٨٠)

وتختص (ألا) هذه بالفعلية ، نحو : « أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ » (٨١) و « أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ » (٨٢) وقد يُحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى ، كما في البيت السابق ، وتقديره عند الخليل : (أَلَا تُرَوِّنِي رَجُلًا هذه صفته) . وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير ، أي : (أَلَا جَزَى اللَّهُ رَجُلًا جَزَاءَ خيراً) ، و (ألا) على هذا للتنبيه . وقال يونس : (أَلَا) للتمني ، وَتَوَنَّى اسْمٌ (لا) للضرورة . وقول الخليل أولى عند ابن هشام ، لِأَنَّهُ لاضرورة في إضمار الفعل ، بخلاف التنوين . وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره ، لِأَنَّهُ لم يُرِدْ أَنْ يدَعُوْا لرجل على هذه الصفة ، وإنما قصده طلبه . (٨٣)

وذهب الاستربادي الى أنه قد اختلف في اختصاص (ألا) بالأفعال ، يقول : « لاشك أَنَّ (التحضيض) و (العرض) و (الاستفهام) و (النفي) و (الشرط) و (النهي) و (التمني) معان تليق بالفعل ، فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالأفعال ، إِلَّا أَنَّ بعضها بقيت على ذلك الأصل من الاختصاص بحروف التحضيض ، وبعضها اختصت بالاسمية ك (ليت) و (لعل) ، وبعضها استعملت في القليلين مع أولويتها بالأفعال ك (همزة) الاستفهام و (ما) و (لا) للنفي ، وبعضها اختلف في اختصاصها بالأفعال ك (ألا) للعرض » . (٨٤) وذلك أَنَّ قول الشاعر : « أَلَا رَجُلًا » رُوي أيضاً بالرفع وبالجر ، فالرفع اختاره الجوهري على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، أي : (أَلَا يَدُلُّ رَجُلًا) . والجرُّ على تقدير : (أَلَا دَلَالَةً رَجُلًا) فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله . أو على معنى : (أَمَّا مِنْ رَجُلٍ) . ووصف البغدادي هذين التقديرين بقوله : « وهما ضعيفان » . (٨٥)

(٨٠) الكتاب ، ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٨١) سورة النور ، الآية ٢٢ .

(٨٢) سورة التوبة ، الآية ١٢ .

(٨٣) ينظر : مفني اللبيب ، ج ١ ص ٦٩ - ٧٠ ، وخزانة الأدب ، ج ٢ ص ٥١ - ٥٢ ، ج ٤ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٨٤) شرح الكافية ، ج ١ ص ١٧٧ ، وينظر : ص ٢٦٢ .

(٨٥) ينظر : خزانة الأدب ، ج ٢ ص ٥١ - ٥٢ ، ج ٤ ص ٨٩ - ٩٠ ، ١٨٣ - ١٨٤ ، ١٩٥ .

وذهب أكثر النحاة الى أنَّ (أَلَا) أداة «مركبة من (همزة) الاستفهام و (لا) النافية فصار فيها معنى (الحث) و (التحضيض)»^(٨٦)، يقول الزمخشري في قوله تعالى «أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ»^(٨٧) «دخلت «الهمزة» على «لا تقاتلون» تقريراً بانتفاء المقاتلة، ومعناه: الحَضُّ عليها على سبيل المبالغة»^(٨٨)، وذهب بعضهم الى أنَّها أداة بسيطة غير مركبة^(٨٩).

ويرى سيبويه أنَّ (أَلَا) مثل (هَلَا) لا تتجرّد من معنى الاستفهام، وأنما معنى (العرض) أو (التحضيض) مستفاد من الاستفهام فيها: «تقول: (هَلَا تقولن) و (أَلَا تقولن).... فكأنك قلت: (افعل)»^(٩٠)، لِأَنَّهُ (استفهام) فيه معنى (العرض)»^(٩١)، ومن النحاة مَنْ جعل (العرض) في (أَلَا) استفهاماً، ومنهم من جعله قسماً برأسه^(٩٢).

والجرجاني يُنكِزُ أن يكون (العرض) في (أَلَا) استفهاماً، يقول: «وليس هذا باستفهام، لِأَنَّكَ لا تقصدُ بقولك (أَلَا تنزل) أن تستفهمه عن تركِ النزول، وإنما القصدُ أن تُذكّره ذلك وتعرضه عليه فقط»^(٩٣).

وقد كثر في القرآن الكريم استعمال (أَلَا) أداة للعرض والتحضيض^(٩٤).

(٨٦) البحر المحيط، ج٥ ص١٦، وينظر: شرح المفصل، ج٧ ص٤٨ - ٤٩، ج٨ ص١١٥، والمقرب، ج١ ص١٩٢، وشرح جمل الزجاجي، ج٢ ص٢٢٤، والجنى الداني، ص٢٨٢ - ٢٨٣، والبرهان، ج٤ ص٢٢٥، وشرح الاشموني، ج١ ص١٥٤، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم، ج١ ص١٢٨ - ١٣٠.

(٨٧) سورة التوبة، الآية ١٢.

(٨٨) الكشاف، ج٢ ص١٧٧، وينظر، ج٤ ص١٨ في تفسير «أَلَا تَأْكُلُونَ» (سورة الذاريات، الآية ٢٧).

(٨٩) ينظر: صف المباني، ص٧٨ - ٨٠، والجنى الداني، ص٢٨٣ - ٢٨٤.

(٩٠) الكتاب، ج٢ ص١٥٤، وينظر: شرح المفصل، ج٧ ص٤٩، والمصاحبي، ص١٨٢.

(٩١) ينظر: الجنى الداني، ص٢٨٢ - ٢٨٣.

(٩٢) كتاب المقتصد في شرح الايضاح، ج٢ ص١٠٦٤.

(٩٣) ينظر: الالتقان، ج١ ص١٥٢، ومترك الاقران، ج١ ص٥٩٢ - ٥٩٤، ودراسات لاسلوب

القران الكريم، ج١ ص١٢٨ - ١٣٠.

٦ - (لَوْ)

ذكر ابن فارس في (باب الإيماء) : « الْعَرَبُ تُشِيرُ إِلَى الْمَعْنَى إِشَارَةً وَتُؤَمِّئُ إِيْمَاءً دُونَ التَّصْرِيحِ ، فيقول القائل : (لَوْ أَنَّ لِي مَنْ يَقْبَلُ مَشُورَتِي لَأَشْرْتُ) ، وَإِنَّمَا يَحْتُ السَّامِعُ عَلَى قَبُولِ الْمَشُورَةِ » . (٩١)

ذهب ابن مالك إلى أَنَّ (لو) قد تستعمل أداة للعرض (٩٢) وتابعه في ذلك بعض النحاة . (٩٣) ونَصَّ الاسترابادي على أَنَّ (لو) المستعملة في (العرض) هي (لو) التي فيها معنى (التمني) نحو : (لو نَزَلَتْ فَأَكَلْتُ) . (٩٤)

٧ - (أَلَمْ)

ذكر ابن فارس أَنَّ (أَلَمْ) قد تستعمل في معنى الإغراء بالفعل والحث عليه . يقول : « و (الإغراء والحث) قولك : (أَلَمْ يَأْنِ لَكَ أَنْ تَطِيعَنِي) ، وفي كتاب الله جَلَّ ثَنَاهُ : « أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ » (٩٥) . » (٩٦)

والمفسرون يرون أَنَّ الآية تفيد معنى (الاستبطاء) و (العتاب) ، جاء في « الكشف » : « عن ابن مسعود : « ما كان بين أسلمنا وبين أن عوتبنا بهذه الآية إلا أربع سنين » . وعن ابن عباس رضي الله عنهما : « إِنْ اللَّهُ اسْتَبْطَأَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ فَعَاتَبَهُمْ عَلَى رَأْسِ ثَلَاثِ عَشْرَةَ مِنْ نَزُولِ الْقُرْآنِ » . وعن الحسن رضي الله عنه : « أَمَّا وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَبْطَأَهُمْ وَهُمْ يَقْرَأُونَ مِنَ الْقُرْآنِ أَقْلَ مِمَّا تَقْرَأُونَ ، فَاَنْظُرُوا فِي طَوْلِ مَا قَرَأْتُمْ مِنْهُ وَمَا ظَهَرَ فِيكُمْ مِنَ الْفُسْقِ » » . (٩٧)

وما ذهب إليه ابن فارس صحيح ، فلاشك في أَنَّ (الاستبطاء) و (العتاب) في الآية يصحبهما معنى الإغراء بالفعل والحث عليه .

(٩٤) الصاحبى ، ص ٢٤٨ .

(٩٥) ينظر : تسهيل الفوائد ، ص ٢٤٤ ، وشرح الأشموني ، ج ٢ ص ٥٩٦ .

(٩٦) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٨٧ ، ومغني اللبيب ، ج ١ ص ٢٦٧ ، ومعجم الهوامع ، ج ٢ ص ٦٧ .

(٩٧) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٨٧ .

(٩٨) سورة الحديد ، الآية ١٦ .

(٩٩) الصاحبى ، ص ١٥٨ .

(١٠٠) الكشف ، ج ٤ ص ٦٤ .

٨ - (أَمَا)

ذكر الاسترابادي أَنَّ (أَمَا) قد تستعمل أداة للعرض في نحو : (أَمَا تعطف عليّ) . (١١)

٩ - (هَلْ)

لم يصرِّح النحاة باستعمال (هَلْ) في معنى (العرض والتحضيض) ، ولكن ابن جنبي قد ألمح الى ذلك ، يقول في قوله تعالى « هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزْكِيَ؟ » (١٢) : « عادة الاستعمال : (هَلْ لَكَ فِي كَذَا ؟) ، لكنه كما كان معناه : (أدعوك إلى أَنْ تَزْكِيَ) ، استعمل (إلى) هنا تطاولاً نحو المعنى . وقد تقدّم هذا ، وهو غورٌ عظيم » (١٣) . ويقول أبو حيان في الآية : « قول موسى « هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزْكِيَ » هو غرض فيه مناصحة » . (١٤) وجاء في « خزانة الأدب » قول الفناري في شرح قول الشاعر :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومُنْ قَوْمَهُ زُهَيْراً عَلَى مَا جُرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ

« إِنَّ الذوق السليم يفهم من هذا البيت تحريض أقربائه على لومه . ولومهم على ترك لومه » . (١٥)

والصحيح في أدوات (العرض والتحضيض) ، أَنَّ (أَلَا) و (هَلَا) و (لَوْلَا) و (لَوْما) و (لَوْ) أدوات بسيطة غير مركبة . لِأَنَّ الأصل في الأدوات عدم التركيب . وهذا ما نصّ عليه بعض النحاة . (١٦) وبعض هذه الأدوات يستعمل في (التحضيض) وفي غيره . مثل (لَوْ) التي قد تستعمل أداة للتمني . أو أداة لمعنى امتناع الشيء لامتناع غيره . و (لَوْلَا) و (لَوْما) اللتين قد تستعملان أداتين لمعنى امتناع الشيء لوجود غيره .

(١١) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٣٨٧ .

(١٢) سورة النازعات ، الآية ٨ .

(١٣) المعتصم ، ج ٢ ص ٣٢١ .

(١٤) البحر المحيط ، ج ٦ ص ٢٨٥ .

(١٥) خزانة الأدب ، ج ١ ص ٢٩١ .

(١٦) ينظر : معجم الهوامع ، ج ٢ ص ٦٧ .

والواضح في (أَلَا) و (أَلَمْ) و (أَمَّا)، في نحو: (أَلَا تَقَاتِلُونَ) و (أَلَمْ يَأْنِ لَكَ أَنْ تَنْجَحَ) و (أَمَّا تَدْرُسُ)، أَنَّ معنى (الْعَرَضُ وَالتَّحْضِيزُ) فيها مستفاد من دخول (همزة) الاستفهام على أدوات النفي (لا) و (لم) و (ما)، فأفادت التقرير بانتفاء الفعل والحض عليه على سبيل المبالغة، وهذا ما نبّه عليه الزمخشري (١٠٧).

أما البلاغيون فالسكاكي منهم يسمي (هَلَا) و (أَلَا) و (لَوْلَا) و (لَوْما) «حروف التنديم والتحضيض»، ويرجح أن تكون مركبة من (هَلْ) و (لو) - المستعملتين أداتين للتمني - مع (لا) و (ما) الميزيتين، وأن معنى التنديم والتحضيض في هذه الأدوات متولد من معنى (التمني) القائم فيها، يقول في «باب التمني»: «اعلم أن الكلمة الموضوعة للتمني هي (ليت) وحدها، وأمّا (لو) و (هَلْ) في أفادتهما معنى (التمني) فالوجه ما سبق (١٠٨)، وكأن الحروف المسماة بـ (حروف التنديم والتحضيض) وهي: (هَلَا) و (أَلَا) و (لَوْلَا) و (لَوْما)، مأخوذة منهما، مركبة مع (لا) و (ما) الميزيتين، مطلوباً بالتزام التركيب التنبيه على الزام (هل) و (لو) معنى (التمني). فإذا قيل: (هَلَا أَكْرَمْتَ زَيْدًا)، أو: (أَلَا) - بقلب الهاء (همزة) -، أو: (لَوْلَا)، أو: (لَوْما)، فكان المعنى: (ليتكَ أَكْرَمْتَ زَيْدًا) متولداً منه معنى (التنديم). وإذا قيل: (هَلَا تَكْرُمُ زَيْدًا)، أو: (لَوْلَا)، فكان المعنى: (ليتكَ تَكْرُمَهُ) متولداً منه معنى السؤال (١٠٩)». (١١٠)

وقد التزم أكثر البلاغيين رأي السكاكي في تركيب أدوات (التنديم والتحضيض) وفي معناها دون تعليق منهم أو إضافة تذكر، (١١١) وانفرد المغربي بالقول: «وعبر

(١٠٧) ينظر، الكشف، ج ٢، ص ١٧٧.

(١٠٨) يريد بهذا قوله في «القانون الثاني من علم المعاني وهو (قانون الطلب)»: «إذا قلت: (هل

لِي مِنْ شَيْعٍ؟) لِي مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود الشئ امتنع إجراء الاستفهام على أصله، وولد بمحونة قرائن الأحوال معنى (التمني)، وكذا إذا قلت: (لو يأتيني زيد فيحدثني) - بالنصب - طالباً لحصول الوقوع فيما يفيد (لو) من تقدير غير الواقع واقماً ولد (التمني) ...».

(مفتاح العلوم، ص ١٤٦ - ١٤٧).

(١٠٩) يقصد بـ «السؤال»: (التحضيض) أو (الطلب).

(١١٠) مفتاح العلوم، ص ١٤٧ - ١٤٨.

(١١١) ينظر، الإيضاح، ج ١، ص ١٢١، وشروح التلخيص، ج ٢، ص ٢٤٢ - ٢٤٥.

بـ « كَأَنَّ » (١١٣) المقترضة لعدم الجزم ، لِأَنَّ أكثر النحويين على أَنَّ الحروف وضعت كذلك في أصلها ولا تصرف فيها ، فيحتمل أن تكون غير مأخوذة ممَّا ذكر . ثم أنَّه لم يجعل تركيبها لنفس (التنديم والتضيض) من أول وهلة ، بل بتوسط (التمني) ، لِأَنَّ (التنديم) متعلق بالمضي و (التضيض) بالمستقبل ، فكأنَّهما يختلفان ، فارتكبت معنى (التمني) واسطة لِأَنَّهُ طلب في المعنى ليكون كالجنس لهما ، فيكون في الحروف شبه تواطؤ لا شبه اشتراك ، لِأَنَّ (التواطؤ) أقرب من (الاشتراك) ، وإنَّما قلنا : « شبه » لِأَنَّ التواطؤ الحقيقي إنَّما يتصوَّر في غير الحروف » . (١١٣)

ويرى السكاكي أَنَّ (العرض) الذي تفيدُه (أَلَا) ليس باباً قائماً بنفسه ، وإنَّما هو مولد من (الاستفهام) ، يقول : « وأمَّا (العرض) كقولك : (أَلَا تنزل تصب خيراً) فليس باباً على حدة ، وإنَّما هو من مولدات الاستفهام » . (١١٤)

والخطيب القزويني قد وافق السكاكي في أَنَّ (العرض) مولد من (الاستفهام) ، إلَّا أَنَّهُ أَكَّدَ على تجرُّد (العرض) من معنى (الاستفهام) ، وذلك بسبب التعارض بين المعنيين ، يقول : « وأمَّا (العرض) كقولك لِمَنْ تراه لا ينزل : (أَلَا تنزل تصب خيراً) - أي : إن تنزل - فمولد من الاستفهام ، وليس به ، لِأَنَّ التقدير أَنَّهُ لا ينزل ، فالاستفهام عن عدم النزول طلب للحاصل ، وهو محال » . (١١٥)

ويرى المغربي أَنَّ (العرض) ليس مولداً من الاستفهام الحقيقي ، وإنَّما هو مولد من الاستفهام المجازي الذي يفيد معنى (الإنكار) ، يقول : « وإنَّما قلنا : إنَّ (العرض) داخل في (الاستفهام) لِأَنَّكَ إذا قلت : (أَلَا تنزل تصب خيراً) مثلاً ، فدالهمزة فيه للاستفهام في الأصل ، ومنع في الحال من إرادة الاستفهام كون عدم النزول في الحال وفي الاستقبال معلوماً بقرينة من القرائن ، أو نزل منزلة المعلوم ، أو كون السؤال عنه لا يتعلق به الغرض ، والاستفهام إنَّما يكون عن المجهول حالاً أو

(١١٢) يشير الى عبارة السكاكي : « وكان الحروف المسماة بـ (حروف التنديم والتضيض) » .

(١١٣) مواهب الفتاح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤٥ ، وينظر : حاشية الدوقي - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(١١٤) مفتاح العلوم ، ص ١٥٣ .

(١١٥) الايضاح ، ج ١ ص ١٤٦ .

استقبلاً مع تعلق الغرض، ولما تعدّر الاستفهام الحقيقي للعلم أو لعدم تعلق الغرض حمل على (الإنكار) بقرينة اظهار محبة ضد مدخولها، ومعلوم أن إنكار النفي يتولد منه طلب ضده، ومحبة، فتضمن الكلام طلب النزول وعرضه على المخاطب»، (١١٦) ولذلك اعترض على القول «إن الفعل المضارع يجزم في جواب (العرض) لأنه مولد عن (الاستفهام)» قائلًا: «يرد على هذا أن الطلب الذي هو (العرض) لم يتولد من الاستفهام الحقيقي الذي نحن بصدده، وإنما تولد من مجازيه الذي لم يذكر أن الجواب يجزم بعده». (١١٧)

وأشار السبكي الى أن هناك من يجعل (العرض) نوعاً من أنواع الطلب قائماً بنفسه، يقول: «وكان المصنف يريد أنه كما كان صيغة استفهام ألحق بالاستفهام، وكلام غيره يقتضي أنه نوع خامس من الطلب يُجزم الجواب بعده كما يُجزم بعد الأربعة» (١١٨) «(١١٩)».

عمل أدوات العرض والتحضيض

يجمع أكثر النحاة على أن أدوات (العرض والتحضيض) تختص بالأفعال، وتؤدي في الكلام ما تؤديه صيغة (افعل) من معنى الأمر، إلا أنها أدوات غير عاملة، فلا تجزم الفعل المضارع الواقع بعدها (١٢٠)، وإنما يكون مرفوعاً، وقد عكّل بعضهم عدم عملها بقوله: «وأنما لم تعمل أدوات التحضيض لأنها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غير مختصة بالفعل». (١٢١)

(١١٦) مواهب الفتاح - شروح التلخيص، ج ٢، ص ٢٢٠ - ٢٢١، وينظر، مختصر التفاتاني -

شروح التلخيص، ج ٢، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(١١٧) مواهب الفتاح - شروح التلخيص، ج ٢، ص ٢٢١.

(١١٨) يريد بـ «الأريمة»، (الأمر) و (التمني) و (الاستفهام) و (النهى).

(١١٩) عروس الافراح - شروح التلخيص، ج ٢، ص ٢٢١.

(١٢٠) ينظر: الكتاب، ج ٢، ص ١٠، ١١٤، ومعاني العروف، ص ١١٢، وشرح جمل الزجاجي،

ج ٢، ص ٢٢٤، ووصف المباني، ص ٨٤ - ٨٥، والكشاف، ج ٢، ص ٨٢ - ٨٣.

(١٢١) الاشباه والنظائر، ج ١، ص ٢٤٠.

وأرى أَنَّ هذا التعليل غير صحيح ، لِأَن تقديمَ الاسم على الفعل في العرض والتحضيض - في نحو : (هَلَّا زِيدًا تَضْرِبُ) - لا يغيِّرُ حقيقةَ كون الأداة مستعملةً في سياق فعلي ، وبالتالي لا يزيلُ اختصاصها بالأفعال .

والصحيح في هذه الأدوات أَنَّها لم تجزم الفعل المضارع الواقع بعدها ، لا لِأَنَّها أدوات غير عاملة ، بل لِأَنَّها لا تدلُّ على معنى الأمر الجازم الذي تدلُّ عليه صيغتا (افعلْ) و (ليفعلْ) ، فهي تفيد معنى الاغراء بالفعل والحث عليه ، وبالتالي فإنَّ (الجزمَ) أو (الاسكان) وما يدلُّ عليه من معنى (البتَّ) و (التشديد) لا يناسب معنى (العرض والتحضيض) ، يتضح هذا من خلال الفرق في المعنى بين قولك : (اذهب) وقولك : (هَلَّا تذهبُ) .

فرَّق بعض النحاة بين أدوات العرض والتحضيض على أساس العمل الوظيفي لها ، فجعلوا (أَلَّا) مختصةً بـ (العرض) ، و (أَلَّا) و (هَلَّا) و (لوما) و (لولا) مختصةً بـ (التحضيض) ، يقول المرادي : « (أَلَّا) : حرف يرد لمعنى (العرض) .. وقد تُذكر (أَلَّا) هذه مع أحرف (التحضيض) لكونها للطلب . ولكنَّ (التحضيض) أشدُّ تأكيداً من (العرض) ، والفرق بينهما : أَنَّك في (العرض) : تعرض عليه الشيء لينظر فيه ، وفي (التحضيض) تقول : الأولى لك أن تفعل فلا يفوتنك . وقيل : ولذلك يحسن قولُ العبدِ لسيده : (أَلَّا تعطيني) ، ويقبح : (لولا تعطيني) » . (١٣٣)

وتابعهم في هذا البلاغيون ، فجعلوا (أَلَّا) مختصةً بـ (العرض) ، و (أَلَّا) و (هَلَّا) و (لوما) و (لولا) مختصةً بـ (التنديم والتحضيض) ، تفيد معنى (التنديم) إذا استعملت مع الماضي ، فقولك : (هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا) معناه : (ليتك أَكْرَمْتَ زَيْدًا) متولِّداً منه معنى (التنديم) ، وتفيد معنى (التحضيض) إذا استعملت مع المضارع ، فقولك : (هَلَّا تَكْرُمُ زَيْدًا) معناه : (ليتك تَكْرُمُهُ) متولِّداً منه معنى (التحضيض) (١٣٣)

(١٣٢) الجنى الداني ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ ، وينظر : رصف المباني ، ص ٧٩ ، ٨٤ ، ٢٩٢ ، ٢٩٧ ، ٤٠٧ ، وشرح الاشموني ، ج ٢ ص ٦١٠ - ٦١١ .
(١٣٣) ينظر ، مفتاح العلوم ، ص ٥٩ ، ١٤٧ - ١٤٨ ، ١٥٢ ، والايضاح ، ج ١ ص ١٣١ ، ١٤٦ ، وشرح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤٢ - ٢٤٥ ، ٢٤٠ - ٢٣١ .

ولم يفرّق بينها نحة آخرون ، فأجازوا في (أَلَا) أن تستعملَ في (التحضيض) استعمالها في (العرض) ، ومن هؤلاء الخليل ، يقول سيبويه : « وسألتُ الخليل رحمه الله عن قوله : (١٢٤) »

أَلَا رجلاً جزاه اللهُ خيراً يدلّ على محضلة تبيت

فزعم أنّه ليس على التمنيّ ، ولكنّه بمنزلة قول الرجل ، (فَهَلَّا خيراً من ذلك) ، كأنّه قال ، (أَلَا تروني رجلاً جزاه الله خيراً) « (١٢٥) » ويقول أبو حيان في قوله تعالى « أَلَا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم » ، (١٢٦) « أَلَا » حرف (عرض) ومعناه هنا ، الحضّ على قتالهم . وزعموا أنّها مرغبة من (همزة) الاستفهام و (لا) النافية فصار فيها معنى (التحضيض) « (١٢٧) »

والصحيح في أدوات (العرض والتحضيض) ما ذكره فيها بعض النحاة من تفصيل ، فقالوا : إنّ الأدوات (هَلَّا) و (أَلَا) و (لَوْلا) و (لَوْما) إذا دخلت على (الماضي) أفادت معنى (التوبيخ) أو (التنديد) أو (اللوم) على ترك الفعل ، نحو قوله تعالى « لَوْلا جاءوا عليه بأربعة شهداء » (١٢٨) ، « فلو لا اذ جاءهم بأسنا تضرّعوا » (١٢٩) ، « لَوْلا اذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلّم بهذا » (١٣٠) ، « فلو لا كانت قرية آمّنت فنفّعها إيمانها » (١٣١) . ولا يمكن حمل (لَوْلا) في مثل هذه الشواهد على معنى (التحضيض) ، لأنّ التحضيض لا يكون في الماضي الذي قد فات ، ولكنّ عذر من جعلها للتحضيض أنّها لما كانت مستعملة في لوم المخاطب على

(١٢٤) البيت لمرو بن قناس أو قنساس ، وهو من الوافر ، وقد ورد كذلك في : شرح المفصل ، ج ٢ ص ١٠١ ، ١٠٢ ، ومفني اللبيب ، ص ٧٧ ، ٢١٩ ، وشرح الاشموني ، ج ٢ ص ١٦ .
(مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ٧١) .

(١٢٥) الكتاب ، ج ٢ ص ٢٠٨ .

(١٢٦) سورة الانفال ، الآية ١٢ .

(١٢٧) البحر المحيط ، ج ١ ص ١٦ ، وينظر : الصاحبي ، ص ١٥٧ - ١٥٨ ، والكشاف ، ج ٢

ص ١٧٧ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ٦٩ ، ٢٧٤ ، وشرح الاشموني ، ج ١ ص ١٥٤ ، وشرح ابن

عقيل ، ج ٢ ص ٢١١ .

(١٢٨) سورة النور ، الآية ١٢ .

(١٢٩) سورة الانعام ، الآية ٤٢ .

(١٣٠) سورة النور ، الآية ١٦ .

(١٣١) سورة يونس ، الآية ٩٨ .

أنه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل ، فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات .

وإذا دخلت على (المضارع) أفادت معنى (الحَضَ) على الفعل والطلب له ، فهي مع المضارع بمعنى الأمر . وتكون هذه الأدوات مستعملة أيضاً في معنى الحَضَ على الفعل والطلب له إذا دخلت على الماضي الذي يراد به الاستقبال ، نحو قوله تعالى ، « لولا أخرتني إلى أجل قريب » (١٣٣) ، وقوله : « فلولوا نفرًا من كُلِّ فرقةٍ منهم طائفة » (١٣٣) .

وقلما تستعمل هذه الأدوات مع المضارع أيضاً في غير موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه . فإن خلا الكلام من التوبيخ فهو (العرض) ، وتكون هذه الأدوات مستعملة في معنى العرض ، وتستعمل لهذا المعنى أيضاً : (أَلَا) المخففة ، و (لو) ، و (أَمَّا) (١٣٤) .

والنحاة الذين فرّقوا بين أدوات العرض والتحضيض على أساس عملها الوظيفي ، قالوا في بيت جرير :

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَيْمِ الْمُقْتَعَا

إن (لولا) تحضيضية ، لذلك لم يقدروا بعدها إلا الفعل المضارع لأنها مختصة به . ولما كان ابن هشام من النحاة الذين لم يفرّقوا بين أدوات العرض والتحضيض إلا على أساس المعنى الذي تؤديه في السياق ، فقد قال : إن (لولا) في البيت تفيد التوبيخ والتنديم لذلك تختص بالماضي ، وخالف النحويين في تقديرهم المضارع

(١٣٢) سورة المنافقون ، الآية ١٠ .

(١٣٢) سورة التوبة ، الآية ١٢٢ .

(١٣٤) ينظر ، شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٨٧ ، وشرح المفصل ، ج ٨ ص ١٤٤ ، وتسهيل الفوائد ،

ص ٢٤٢ - ٢٤٤ ، والبحر المحيط ، ج ٢ ص ٢٩٨ ، ٥٢٢ ، ج ٤ ص ٧٨ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ج ٥

ص ١٩٢ ، ج ٦ ص ١٠٦ ، ج ٧ ص ٨٢ ، ج ٨ ص ٢١١ ، ٢١٢ ، ومضني اللبيب ، ج ١ ص ٢٧٤ ،

والبرهان ، ج ٤ ص ٣٧٧ - ٣٧٨ ، ومع الهوامع ، ج ١ ص ٩ ، والاتقان ، ج ١ ص ١٧٥ ،

ومعترك الاقربان ، ج ٢ ص ٢٥٧ ، وشرح الاشموني ، ج ٢ ص ٦٠٩ - ٦١٠ ، وشرح ابن

عقيل ، ج ٢ ص ٢١١ ، والكشاف ، ج ٢ ص ١٨ - ١٩ في تفسير قوله تعالى « فلولوا إذ جاءهم

بأسنا فضرّوهوا » ، وخزانة الأدب ، ج ٢ ص ١٤ - ١٥ .

بعدها ، فقال : « إِنَّ الْفِعْلَ أَضْمَرَ ، أَي : (لولا عددتم) ، وقول النحويين : (لولا تعدُّون) مردود ، إذ لم يُرد أن يَحْضُرهم على أن يَعُدُّوا في المستقبل ، بل المراد توبيخهم على ترك عَدِّهِ في الماضي ، وإنما قال : « تَعُدُّون » على حكاية الحال ، فإن كان مراد النحويين ذلك فحسن » (١٣٥) .

(١٣٥) مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٧٦ - ٢٧٥ ، وينظر : خزنة الأدب ، ج ٢ ص ٥٥ - ٥٦ .

ثالثاً :

أسلوب التمني

التَّمَنِّي :

(التَّمَنِّي) في أصل اللغة بمعنى : (محبة حصول الشيء) ، جاء في « لسان العرب » ، « (التَّمَنِّي) : تشبهي حصول الأمر المرغوب فيه وحديث النفس بما يكون وما لا يكون .. (تَمَنَيْتُ الشيء) أي : قَدَرْتَهُ وَأَحْبَبْتُ أَنْ يَصِيرَ إِلَيَّ ، مِنْ (المني) وهو : القدر .. و (تَمَنَّى الشيء) ، أراده »^(١) .

وقد اختلف أهل العربية في حقيقة (التَّمَنِّي) : أَمِنْ (أعمال القلوب) هو أَمْ مِنْ (قول اللسان) ؟ ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « وَلَنْ يُتَمَنَّوْهُ أَبَدًا »^(٢) ، « فَإِنْ قُلْتُ : (التَّمَنِّي) مِنْ أعمال القلوب ، وهو سِرٌّ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ أَحَدٌ .. قُلْتُ : ليس (التَّمَنِّي) مِنْ أعمال القلوب ، إنما هو قول الانسان بلسانه : (لَيْتَ لِي كَذَا) ، فإذا قاله قالوا : (تَمَنَّى) ، و (لَيْتَ) : كلمة التَّمَنِّي »^(٣) . ويقول ابن يعيش : « (التَّمَنِّي) : نوع مِنَ الطلب ، والفرق بينه وبين الطلب : أَنَّ (الطلب) يتعلق باللسان ، و (التَّمَنِّي) شيء يهجس في القلب يقدره المتَّمَنِّي »^(٤) .

كما اختلفوا في حقيقة اسلوب (التَّمَنِّي) ، أ (إنشاء) هو أَمْ (خبر) يفيد معنى (النفي) ؟ ، يقول ابن فارس : « (التَّمَنِّي) : قولك : (وددتك عندنا) .. قال قوم : هو مِنْ (الإخبار) لِأَنَّ معناه : (ليس) . اذا قال القائل : (لَيْتَ لِي مَالًا) فمعناه : ليس لي مال . وآخرون يقولون : لو كان خبرًا لجاز تصديق قائله أو تكذيبه . وأهل العربية مختلفون فيه على هذين الوجهين »^(٥) .

وإمام النحاة سيبويه يرى أَنَّ (التَّمَنِّي) طلب ، وَلِأَنَّهُ طلب فهو مِنَ المواضع التي يُنصَبُ فيها الاسم على إضمار فعل الأمر ، يقول في « باب يُحذف منه الفعل

(١) لسان العرب ، (مني) .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٩٥ .

(٣) الكشاف ، ج ١ ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٤) شرح المفصل ، ج ٩ ص ١١ .

(٥) الصاحبي ، ص ١٥٨ ، وينظر : شرح المفصل ، ج ٧ ص ٢٥ - ٢٦ ، والبرهان ، ج ٢

ص ٣٢٢ - ٣٢٣ ، والاتقان ، ج ٢ ص ٨٢ ، وممترك الاقتران ، ج ١ ص ٤٤٤ - ٤٤٥ .

لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل ، « ومثل ذلك أيضاً قول الخليل - رحمه الله - ، وهو قول أبي عمرو ، (أَلَا رَجُلٌ إِذَا زِيدَ وَإِذَا عَمِرَ) ، لِأَنَّهُ حِينَ قَالَ : (أَلَا رَجُلٌ) فَهُوَ مُتَمَرِّ شَيْئاً يَسْأَلُهُ وَيُرِيدُهُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : (اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا) أَوْ (وَقَفُّ لِي زَيْدًا أَوْ عَمْرًا) . وَإِنْ شَاءَ أَظْهَرَهُ فِيهِ وَفِي جَمِيعِ هَذَا الَّذِي مُثِّلَ بِهِ ، وَإِنْ شَاءَ اكْتَفَى فَلَمْ يَذْكُرِ الْفِعْلَ ، لِأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ أَنَّهُ مُتَمَرِّ سَائِلٌ شَيْئاً وَطَالِبُهُ » (٦) .

ولكنه في موضع آخر قد قال كلاماً يفهم منه أن (التمني) و (الترجي) من (الخبر) ، فعند ذكره للمصادر المنصوبة على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، لأنها تصير في (الإخبار) بدلاً من اللفظ بالفعل ، قال : « وتقول : (زَيْدٌ سَيَرًا سِيرًا) و (إِنْ زَيْدًا سِيرًا سِيرًا) ، وكذلك في (ليت) و (لعل) و (لكن) و (كَأَنَّ) ، وما أشبه ذلك ، وكذلك إِنْ قُلْتَ (أَنْتَ الدَّهْرُ سَيَرًا سَيَرًا) .. واعلم أَنَّ (السَّيْرَ) إِذَا كُنْتَ تُخْبِرُ عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ فَإِنَّمَا تُخْبِرُ بِسَيْرٍ مُتَّصِلٍ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ فِي أَيِّ الْأَحْوَالِ كَانَ » (٧) .

وكان الفراء يرى أَنَّ تَمَنَّى مَا قَدْ مَضَى يَفِيدُ مَعْنَى (النفي) ، يقول : « إِنْ مَا تَمَنَّى مِمَّا قَدْ مَضَى فَكَأَنَّهُ مَجْهُودٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ « يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ » (٨) فَالْمَعْنَى : لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ » (٩) .

والصحيح في (التمني) أنه ليس خبراً يفيد معنى النفي ، وإنما هو من أقسام الانشاء الطلبي (١٠) ، يفيد طلب حصول شيء على سبيل المحبة ولو كان حصوله مشكوكاً فيه أو مستحيلًا ، وهذا ما جزم به كثير من النحاة ، يقول ابن يعيش في (الترجي) و (التمني) : « كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَطْلُوبُ الْحَصُولِ مَعَ الشَّكِّ فِيهِ . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا : أَنَّ (الترجي) : تَوَقُّعُ أَمْرٍ مَشْكُوكٍ فِيهِ أَوْ مَظْنُونٍ ، وَ (التمني) : طَلَبُ أَمْرٍ مُوَهُومٍ الْحَصُولِ وَرَبَّمَا كَانَ مُسْتَحِيلَ الْحَصُولِ » (١١) ، ويقول أيضاً :

(٦) الكتاب ، ج ١ ص ٢٨٦ .

(٧) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٨) سورة النساء ، الآية ٧٢ .

(٩) مصاني القرآن ، ج ١ ص ٢٧٦ .

(١٠) ينظر ، مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٨٧ .

(١١) شرح المفصل ، ج ٢ ص ٨٦ ، وينظر ، شرح لفظ الندى ، ص ١٤٨ - ١٤٩ ، والتعريفات ، ص ٩٩ ، والاتقان ، ج ٢ ص ٨٢ ، ومترك القرآن ، ج ١ ص ٤٤٤ .

« (التمني) : نوع من (الطلب) ، والفرق بينه وبين الطلب : أن (الطلب) يتعلق باللسان ، و (التمني) : شيء يهجس في القلب يقدره المتمني » (١٢) .

والدليل عندهم على أن (التمني) من أقسام (الطلب) أن الفعل المضارع قد يقع في جوابه مجزوماً أو منصوباً مقترناً بالفاء كما هو الحال في بقية أقسام الطلب . (١٣)

ولما كان (التمني) و (الترجي) يفيدان معنى (الطلب) فقد منع الاسترابادي في (ليت) و (لعل) أن تدخلا على مبتدأ في خبره معنى الطلب ، وقال في تعليل ذلك : « لأنهما لطلب مضمون الخبر ، فلا يتوجه الى ذلك المضمون طلب آخر ، اذ لا يجتمع عندهم طلبان على مطلوب » . (١٤)

وقد بنى كثير من النحاة كلامهم على أن (التمني) من أقسام الانشاء ، ولما أشكل دخول التكذيب في جوابه في قوله تعالى « فقالوا : ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين » (١٥) الى قوله « وأنهم لكاذبون » (١٦) ، حاولوا تخريج الآية بما يحفظ للتمني كونه انشاء لا يدخله الصدق والكذب .

فالقيسي يذهب الى ترجيح (الرفع) في قوله « ولا نكذب » و « نكون » على إرادة القطع والإخبار ، لا العطف على التمني ، يقول : « من رفع الفعلين عطفهما على « نرد » . وجعله كله ممّا تمنّاه الكفار يوم القيامة . تمنّوا ثلاثة أشياء . أن يُرَدُّوا . وتمنّوا ألا يكونوا قد كذبوا بآيات الله في الدنيا . وتمنّوا أن يكونوا من المؤمنين .

ويجوز أن يرفع « لانكذب » و « نكون » على القطع ، فلا يدخلان في التمني . تقديره : (ياليتنا نرد ونحن لانكذب ، ونحن نكون من المؤمنين ، رُدُّنا أو لم نرد) . كما حكى سيبويه : « دعني ولا أعود » - بالرفع - أي : (وأنا لأعود . تركنتي أو لم تتركني) ، ولم يسأل أن يجمع له الترك والعود . (١٧)

(١٢) شرح المفصل ، ج ٩ ص ١١ .

(١٣) ينظر ، وصف المباني ، ص ٣٧٤ .

(١٤) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٤٨ .

(١٥) سورة الانعام ، الآية ٢٧ .

(١٦) سورة الانعام ، الآية ٢٨ .

(١٧) ينظر ، الكتاب ، ج ٢ ص ٤٤ ، والكشاف ، ج ٢ ص ١٢ - ١٣ .

ويؤيد (الرفع) على القطع، على المعنى الذي ذكرناه، قوله جل ذكره: «وأنهم لكاذبون». فدلّ تكذيبهم أنهم أنما أخبروا عن أنفسهم بذلك ولم يتمنوه، لأنّ التمني لا يقع جوابه التكذيب، وأنما يكون التكذيب في الخبر^(١٨).

واجاب الزمخشري بأنّ (التمني) في الآية قد تضمّن معنى (العدة) فجاز لذلك أن يتعلّق به التكذيب، يقول في «ولانكذب» - بالرفع - : «.. ويجوز أن يكون معطوفاً على «نردّ»، أو حالاً على معنى: (ياليتنا نردّ غير مكذّبين وكائنين من المؤمنين)، فيدخل تحت حكم التمني. فإن قلت: يدفع ذلك قوله «وأنهم لكاذبون»، لأنّ التمني لا يكون كاذباً، قلت: هذا تمنّ قد تضمّن معنى (العدة) فجاز أن يتعلّق به التكذيب، كما يقول الرجل: (ليت الله يرزقني مالاً فأحسن اليك واكافئك على صنيعك) فهذا متمنّ في معنى الوعد، فلو رزق مالاً ولم يحسن الى صاحبه ولم يكافئه كذب. كأنه قال: إن رزقني الله مالاً كافأتك على الإحسان^(١٩).

وأبو حيان يخرج قوله تعالى «وأنهم لكاذبون» - في أحد وجهين - على الحكاية والإخبار، ولاتعلّق له بالتمني، يقول: «فإن قلت: (التمني): إنشاء، والإنشاء لا يدخله الصدق والكذب، فكيف جاء قوله «وأنهم لكاذبون» وظاهره أنّ الله أكذبهم في تمنّهم؟، فالجواب من وجهين: (أحدهما): أن يكون قوله «وأنهم لكاذبون» إخباراً من الله أنّ سجيّة هؤلاء الكفار هي الكذب، فيكون ذلك حكاية وإخباراً عن حالهم في الدنيا، لاتعلّق له بمتملّق التمني. (والوجه الآخر): أن هذا التمني قد تضمّن معنى الخبر والعدة، فاذا كانت سجيّة الإنسان شيئاً ثم تمنّى ما يخالف السجيّة وما هو بعيد أن يقع منها، صحّ أن يكذب على تجوّر..^(٢٠).

و (التمني) عند النحاة يُستعمل: «في (الممكن) و (المحال) .. وذلك لأنّ ماهيّة (التمني): مَحَبَّةُ حصول الشيء سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله أو

(١٨) مشكل اعراب القرآن، ج١ ص ٢٦٢.

(١٩) الكهاف، ج٢ ص ١٢.

(٢٠) البحر المحيط، ج٤ ص ١٠٢، وينظر: شرح المفصل، ج٧ ص ٢٥ - ٢٦، والبرهان، ج٢

ص ٢٢٢ - ٢٢٣، والاتقان، ج٢ ص ٨٢، ومصترك الاقران، ج١ ص ٤٤٤ - ٤٤٥.

لا . « (٣١) ومن استعمال (التمني) في (المحال) أو (الممتنع) قوله تعالى : « ياليتها كانت القاضية » (٣٢) ، « ياليتني مت قبل هذا » (٣٣) . يقول أبو حيان في قوله تعالى « فقالوا : ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا » : « إِنَّ (التمني) يكون في (الممكن) و (الممتنع) . بخلاف (الترجي) فإنه لا يكون إلا في (الممكن) . فورد (التمني) هنا على (الممتنع) وهو أحد قسمي ما يكون التمني له في لسان العرب » . (٣٤)

ومنع النحاة استعمال (التمني) في (الواجب) ، يقول الأشموني : « معنى (ليت) : التمني في (الممكن) و (المستحيل) ، لا في (الواجب) ، فلا يقال : (ليت غدا يجيء) . وأما قوله تعالى « فتمنوا الموت » (٣٥) مع أنه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته » . (٣٦)

و (التمني) قد يُستعمل في (الغبطة) أو (الحسد) . يقول الزمخشري : « (الغابط) : هو الذي يتمنى مثلَ نعمة صاحبه من غير أن تزول عنه . و (الخاسد) : هو الذي يتمنى أن تكون نعمة صاحبه له دونه . فَمِنْ (الغبطة) قوله تعالى : « يَالَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ » (٣٧) ، وَمِنْ (الحسد) قوله : « ولاتتمنوا ما فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ » (٣٨) ، (٣٩) .

وأكثر البلاغيين قد وافقوا النحويين في أَنَّ (التمني) من أقسام الانشاء الطلبي . يستعمل في (الممكن) و (المستحيل) ، واشتراطوا فيه إن كان مستعملاً في (الممكن) أن لا يكون لك توقع أو طمع في وقوعه . يقول السكاكي : « أمَّا النوع

(٢١) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٤٦ ، وينظر ، شرح المفصل ، ج ٨ ص ٨٦ ، والتمريقات ، ص ٦٩ ، والجنى الداني ، ص ٤٢٩ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٨٥ ، والاتقان ، ج ٢ ص ٨٢ ، ومعتلّق الاقارن ، ج ١ ص ٤٤٤ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٢٤ ، وشرح الاشموني ، ج ١ ص ١٣٦ .

(٢٢) سورة العاقله ، الاية ٢٧ .

(٢٣) سورة مريم ، الاية ٢٢ .

(٢٤) البحر المحيط ، ج ٤ ص ١٠٢ .

(٢٥) سورة البقرة ، الاية ٩٤ ، وسورة الجمعة ، الاية ٦ .

(٢٦) شرح الاشموني ، ج ١ ص ١٣٦ ، وينظر ، الكشاف ، ج ١ ص ٢٩٧ - ٢٩٨ ، ج ٤ ص ١٠٢ .

والجنى الداني ، ص ٤٢٩ .

(٢٧) سورة القصص ، الاية ٧٩ .

(٢٨) سورة النساء ، الاية ٢٢ .

(٢٩) الكشاف ، ج ٢ ص ١٩١ - ١٩٢ .

الاول من الطلب فهو ، (التمني) ، أو ما ترى كيف تقول : (ليت زيدا جاءني) ، فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعاً فيه مع حكم العقل بامتناعه ، أو كيف تقول : (ليت الشباب يعود) ، فتطلب عودَ الشاب مع جزمك بأنه لا يعود ، أو كيف تقول : (ليت زيدا يأتيني) ، أو : (ليتك تحدثني) ، فتطلب اتيان زيد أو حديث صاحبك في حال لا تتوقعهما ولا لك طماعية في وقوعهما ، اذ لو توقعت أو طمعت لاستعملت (لعل) أو (عسى) ، (٣٠) ويقول التفتازاني : « (التمني) : هو طلب حصول شيء على سبيل المحبة .. ولا يشترط امكان (التمني) بخلاف (المترجى) ، تقول : (ليت الشاب يعود) ، ولا تقول : (لعله يعود) . لكن اذا كان (التمني) ممكناً يجب أن لا يكون لك توقُّع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجياً » (٣١) .

وهم ينفون عن (التمني) أن يكون (خبراً) يحتمل الصدق والكذب ، يقول المغربي : « إن لفظ (ليت) موضوع لنفس التمني المتعلق بالنسبة ، فاذا قيل : (ليت لي مالاً) استفيد منه : أن المتكلم تمنى وجود المال ، وليست إخباراً عن وجود التمني والا كانت جملة ، بل هي حرف تصير به نسبة الكلام انشاءً بحيث لا يحتمل الصدق والكذب ، وتفيد أن في نفس المتكلم كيفية متعلقة بتلك النسبة ، فهي باعتبار تلك النسبة تفيد الانشاء فيها ، اذ لا يقال في المتكلم بقولنا (ليت لي مالاً أحج به) ، إنه صادق أو كاذب في نسبة الثبوت للمال ، لأنه متمن لتلك النسبة ، لاحاك لتحقيقها في الخارج ، وباعتبار ما وضعت لتشعر به عرفاً مستلزمة لخبر ، وهو أن هذا المتكلم يتمنى تلك النسبة ، ولهذا يقال : (الانشاء) يستلزم (الإخبار) » (٣٢) .

ولكن بعضهم أخرج (التمني) من أقسام (الطلب) ، وحجته في ذلك أن العاقل لا يطلب حصول ما يعلم استحالاته ، يقول السبكي في (التمني) : « بقي على المصنّف وعلى السكاكي سؤال آخر ، وهو : أن ما لا يتوقَّع كيف يطلب ؟ فالأصوب ما ذكره الإمام واتباعه من أن (التمني) و (الترجي) و (القَسَم) و (النداء) ليس فيها طلب بل تنبيه ، ولا بدع في تسميته انشاءً وأنما تنازع في جعله طلباً » (٣٣) .

(٢٠) مفتاح العلوم ، ص ١٤٦ ، وينظر : الايضاح ، ج ١ ص ١٢١ .

(٢١) مختصر التفتازاني - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ . وينظر : شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٢٢) مواهب الفتح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٢٣) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤٠ .

ويقول الدسوقي في أقسام الطلب : « هي على ما ذكره المصنف خمسة : (التمني) و (الاستفهام) و (الأمر) و (النهي) و (النداء) . ومنهم من يجعل (الترجي) قسماً سادساً . ومنهم من أخرج (التمني) و (النداء) من أقسام الطلب بناءً على أنَّ العاقل لا يطلب ما يعلم استحالاته ، ف (التمني) ليس طلباً ولا يستلزمه ، وأنَّ طلب الاقبال خارج عن مفهوم (النداء) الذي هو صوت يهتف به الرجل وإن كان يلزمه » . (٢١)

أدوات التمني

تؤدي معنى (التمني) في اللغة العربية الأدوات الآتية :

١ - (ليت)

يجمع النحاة على أنَّ الأداة الأصلية الموضوعة للتمني هي (ليت) ، ومعناها ، (أتمنى) . (٢٢) ووافقهم في ذلك البلاغيون ، يقول السكاكي . « اعلم أنَّ الكلمة الموضوعة للتمني هي (ليت) وحدها » . (٢٣)

وتختص بالدخول على الجملة الاسمية . فتعمل عند البصريين النصب في (الاسم) والرفع في (الخبر) ، يُعملونها عملَ (إن) لِشبهها بالفعل . فتقول : (ليت زيداً قائماً) و (ليت عبدالله ذاهب) . شُبِّهت من الأفعال بما تقدّم مفعولاً على فاعله (٢٤) .

وهم يعملون نصب الاسم ورفع الخبر بعد (إن) وأخواتها بقولهم : « لَمَّا كان لهذه الأحرف شبه بـ (كان) في لزوم المبتدأ والخبر . والاستغناء بهما . عملت عملها معكوساً . ليكونا معه كمفعول قُدِّم وفاعل أُخِر . تنبيهاً على الفرعية » (٢٥) .

(٢٤) حاشية الدسوقي - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٨ .

(٢٥) ينظر ، الكتاب ، ج ٤ ص ٢٣٢ ، والمقتضب ، ج ٤ ص ١٨ ، وشرح المفصل ، ج ٨ ص ٨٤ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٤٦ ، ووصف المباني ، ص ٢٩٨ ، والبرهان ، ج ٢ ص ٢٢١ .

(٢٦) مفتاح العلوم ، ص ١٤٧ ، وينظر : الإيضاح ، ج ١ ص ١٢١ ، وشروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٨ .

(٢٧) ينظر ، الكتاب ، ج ٢ ص ١٢١ ، وشرح المفصل ، ج ١ ص ١٠١ - ١٠٢ ، ج ٨ ص ٥٤ ، ووصف المباني ، ص ٢٩٨ ، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ١ ص ٤٤٤ .

(٢٨) هجج الهوامع ، ج ١ ص ١٣٤ ، وينظر ، شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٤٥ .

وَمَا هُوَ جَدِيرٌ بِالْمُلَاحِظَةِ أَنَّ اسْمَ (إِنَّ) قد ورد مرفوعاً في شواهد معدودة ، ومن ذلك قراءة قوله تعالى « قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ زَانٍ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ مِنْ أَرْضِكَ بِسِحْرِهِمَا » (٢٩) - برفع « هَٰذَا » (٣٠) - ، وقوله (ص) : « إِنَّ مِنْ أَشَدِّ أَهْلِ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، عَذَاباً ، الْمَصُورُونَ » (٣١) ، وكان من العرب من يقول :

« إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُذٌ » (٣٢) . وعطف عليه بالرفع في قوله تعالى « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَٰؤُلَاءِ الصَّابِرُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » (٣٣) ، وفي قوله : « إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ » (٣٤) ، وفي قراءة « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يَصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ » (٣٥) - برفع « مَلَائِكَتُهُ » (٣٦) - . يضاف الى ذلك أَنَّ من العرب مَنْ كان يُؤَكِّدُ اسْمَ (إِنَّ) بالرفع فيقول : « إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ » (٣٧) .

والنحاة يتأولون هذه الشواهد بما يحفظ سلامة قاعدتهم في أَنَّ اسم (إِنَّ) وأخواتها (لا يكون إلا منصوباً يقول سيبويه : « كما جاز لك أن تقول : (إِنَّ زَيْدًا فِيهَا وَعَمْرُو) ، ومثله : « إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ » ، فابتدأ ، لِأَنَّ معنى الحديث حين قال (إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ) : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وَلَكِنَّهُ أَكَّدَ بِ (إِنَّ) » (٣٨) ، ويقول : « واعلم أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَغْلَطُونَ فَيَقُولُونَ : (إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ) ، وَ (إِنَّكَ زَيْدٌ ذَاهِبَان) ، وَذَٰكَ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ ، فَيَرَى أَنَّهُ قَالَ : (هُمْ) ..

(٢٩) سورة طه : الآية ٦٢ .

(٣٠) ينظر : مهكل اعراب القرآن ، ج ٢ ص ٦٩ - ٧١ ، والكشاف ، ج ٢ ص ٥٤٣ ، والبحر المحيط ، ج ٦ ص ٢٥٥ .

(٣١) ورد الحديث بهذه الرواية ، كما ورد بروايتين أخريين ، هما : « إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ » ، و « أَشَدَّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ » .

(صحيح مسلم ، ج ٢ ص ١٦٧) .

(٣٢) الكتاب ، ج ٢ ص ١٢٤ - ١٢٦ .

(٣٣) سورة المائدة : الآية ٦٩ .

(٣٤) سورة التوبة : الآية ٢ . وينظر : الكشاف ، ج ٢ ص ١٧٣ ، والمفصل ، ص ٢٩٥ .

(٣٥) سورة الاحزاب : الآية ٥٦ .

(٣٦) ينظر : الكشاف ، ج ٢ ص ٢٧٢ .

(٣٧) الكتاب ، ج ٢ ص ١٥٥ .

(٣٨) الكتاب ، ج ١ ص ٢٢٨ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ٤٤٨ .

وأما قوله عز وجل : « والصَّابِئُونَ » فعلى التقديم والتأخير ، كأنه ابتدأ على قوله « والصَّابِئُونَ » بعد ما مضى الخبر « (٤٩) » .

ويقول أبو عبيدة في قوله تعالى « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى » : « رفع « الصَّابِئُونَ » لأنَّ العرب تُخْرِجُ الْمُشْرَكَ في المنصب الذي قبله من النصب الى الرفع على ضمير فعل يرفعه ، أو استئناف ، ولا يُعملون النصب فيه . ومع هذا إِنَّ معنى (إِنَّ) معنى الابتداء ، ألا ترى أَنَّها لا تعملُ إِلَّا فيما يليها ثُمَّ ترفع الذي بعد الذي يليها ، كقولك : (إِنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ) ، فـ (ذَاهِبٌ) رَفَعَ . وكذا إذا واليتَ بَيْنَ مُشْرَكَيْنِ رَفَعْتَ الْأَخِيرَ على معنى الابتداء ، سمعتُ غَيْرَ وَاحِدٍ يقول :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

وقد يفعلون هذا فيما هو أشدُّ تمكُّناً في النصب مِنْ (إِنَّ) ، سمعتُ غَيْرَ وَاحِدٍ يقول :

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ سَيِّدِهِمْ إِلَّا نَصِيرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
الظَّاعِنُونَ وَلَمَّا يُظْطَعُوا أَحَدًا وَالْقَائِلِينَ لِمَنْ دَارَ نُخْلِيهَا
وَرُبَّمَا رَفَعُوا « الْقَائِلِينَ » وَنَصَبُوا « الظَّاعِنِينَ » « (٥٠) » .

ويقول ابن فارس في « باب القول في اختلاف لغات العرب » : « ومنها الاختلاف في الإعراب ، نحو : (إِنَّ هَذَيْنِ) و (إِنَّ هَذَانِ) ، وهي بالألف لغة لبني الحارث بن كعب ، يقولون في كُلِّ ياء ساكنة انفتح ما قبلها ذلك ، .. وذهب بعض أهل العلم الى أَنَّ الإعراب يقتضي أَنْ يقال : (إِنَّ هَذَانِ) ، قال : وذلك أَنَّ (هذا) اسمٌ مَنهُوكٌ ، ونَهْكَهُ أَنَّهُ على حرفين ، أحدهما حرف علة وهي (الألف) ، و (ها) : كلمة تنبيه ليست من الاسم في شيء ، فلَمَّا تُنْهِى أُخْتِيجَ إلى (ألف) التثنية ، فلم يَوْصَلْ إليها لسكون (الألف) الأصلية ، واحتيجَ الى حذف إحدىهما ، فقالوا : إِنَّ

(٤٩) الكتاب ، ج ٢ ص ١٥٥ ، وينظر : ص ١٢٤ ، ومشكل اعراب القرآن ، ج ١ ص ٢٢٧ - ٢٢٩ ، ج ٢ ص ٦٩ - ٧١ ، والكشاف ، ج ١ ص ٦٢١ - ٦٢٢ ، ج ٢ ص ١٧٢ ، ٥٤٢ ، والمفصل ، ص ٢٩٥ - ٢٩٦ ، وشرح المفصل ، ج ٨ ص ٦٦ - ٧٠ ، ومفهم اللبيب ، ج ١ ص ٢٧ - ٢٨ ، ٢٨٧ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٥٥ ، ٣٦٢ .

(٥٠) مجاز القرآن ، ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣ ، وينظر : ج ٢ ص ٢١ - ٢٢ في تفسير قوله تعالى « إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ » .

حذفنا (الألف) الأصلية بقي الاسم على حرف واحد ، وإن أسقطنا (ألف) الثانية كان في (النون) منها عَوْضٌ ودلالة على معنى الثانية ، فحذفوا (ألف) الثانية ، فلما كانت (الألف) الباقية هي (ألف) الاسم ، واحتاجوا إلى إعراب الثانية لم يُغَيِّرُوا (الألف) عن صورتها ، لِأَنَّ الإعراب واختلافه في الثانية والجمع إنما يقع على الحرف الذي هو علامة الثانية والجمع ، فتركوها على حالها في النصب والخفض . قال : ومما يدلُّ على هذا المذهب قوله - جَلَّ ثَنَاهُ - : فذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ « (١) » . لم تُحذف (النون) ، لِأَنَّهُ لو حُذِفَتْ (النون) ، وقد أُضِيفَ ، لذهب معنى الثانية أصلاً ، لِأَنَّهُ لم يكن للتثنية ها هنا علامة إلَّا (النون) وحدها ، فإذا حُذِفَتْ أشبهت الواحد لذهاب علامة الثانية « (٢) » .

ويقول ابن قتيبة : « قد تكلم النحويون في هذه الحروف ، واعتلوا لكل حرف منها ، واستشهدوا الشعر ، فقالوا في قوله سبحانه « إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ » : هي لغة بلخَرث بن كعب ، يقولون : (مررت برجلان) و (قبضت منه درهمان) و (جلست بين يديه) و (ركبت علاه) .

.. وقالوا في قوله تبارك وتعالى « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ » : رفع (الصابئين) لِأَنَّهُ رَدُّ على موضع « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا » ، وموضعه رفع ، لِأَنَّ (إِنَّ) مُبْتَدَأَةٌ ، وليست تُخَدِّثُ في الكلام مَعْنًى كما تُخَدِّثُ أخواتها ، ألا ترى أَنَّكَ تقول : (زيدٌ قائمٌ) ، ثم تقول : (إِنَّ زَيْدًا قائمٌ) ، ولا يكون بين الكلامين فَرْقٌ في المعنى . وتقول : (زيدٌ قائمٌ) ، ثم تقول : (لعلَّ زَيْدًا قائمٌ) ، فَتُخَدِّثُ في الكلام معنى (الشك) . وتقول : (زيدٌ قائمٌ) ، ثم تقول : (ليت زَيْدًا قائمٌ) ، فَتُخَدِّثُ في الكلام معنى (التمني) . ويدلُّك على ذلك قولهم : (إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ قائمٌ وزيدٌ) ، فترفع (زيداً) ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : (عَبْدَ اللَّهِ قائمٌ وزيدٌ) ، وتقول : (لعلَّ عَبْدَ اللَّهِ قائمٌ وزيداً) ، فتنصب مع (لعلَّ) وترفع مع (إِنَّ) ، لِمَا أَحْدَثْتَهُ (لعلَّ) مِنْ معنى (الشك) في الكلام ، وَلِأَنَّ (إِنَّ) لم تُخَدِّثْ شيئاً . وكان الكسائي يُجيز : (إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ وزيدٌ قائمان) و (إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ وزيدٌ قائمٌ) ، والبصريون يُجيزونه ، ويحكون : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ » ، وينشدون :

(٥١) سورة القصص ، الآية ٢٢ .

(٥٢) الصاحبي ، ص ٤٩ - ٥٠ .

فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَعَرِيبٌ^(٥٣).
ويقول أبو حيان في قراءة « إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ » : « والذي نختاره في تخريج
هذه القراءة ، أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف
دائماً » .^(٥٤) وقال بعضهم في هذه القراءة : إِنَّ (لَام) الابتداء قد دخلت بعد (إِنَّ)
التي بمعنى (نَعَمْ) لشبهها في اللفظ بـ (إِنَّ) المؤكدة .^(٥٥) وقال أبو علي : أبدلت
(الألف) من (الياء) للتقارض .^(٥٦)

والاستاذ ابراهيم مصطفى يرى أَنَّ اسم (إِنَّ) مسند اليه ومتحدث عنه ، فحقه
أن يكون مرفوعاً على الأصل الذي قرره في (الرفع) من كونه : « علم الاسناد ،
ودليل أَنَّ الكلمة المرفوعة يُراد أن يسند اليها ويتحدث عنها » ، وهو يفسر مجيئه
منصوباً على نطاق واسع في الكلام العربي ، بالنصب على التوهم ، وذلك أَنَّ من
أسلوب العرب أَنَّ الأداة اذا دخلت على الضمير مال حسَم اللغوي الى أن يصلوا
بينهما ، فيستبدلون بضمير الرفع ضمير النصب ، لِأَنَّ ضمير الرفع لا يوصل إلا بالفعل ، ولِأَنَّ
الضمير المتصل أكثر في لسانهم ، وهم أحب استعمالاً له من المنفصل ، فلماً أكثروا
من اتباع (إِنَّ) بالضمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها ، وكثر هذا حتى غلب
على وهمهم أَنَّ الموضع للنصب ، فلماً جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً .^(٥٧)
ولا أوافقُ الاستاذَ ابراهيم مصطفى فيما ذهب اليه ، لِأَنَّ (الإعراب على التوهم)
مسألة محدودة في واقع اللغة العربية .^(٥٨) فلا يمكن أن نجعل منها مسألة مطردة
في اسم (إِنَّ) وأخواتها .

وتابعه الدكتور مهدي المخزومي ورأى أيضاً أَنَّ اسم (إِنَّ) حقه (الرفع) لِأَنَّهُ
مسند اليه ، ويُفسر مجيئه منصوباً في الكلام العربي ، بالنصب على التركيب مع
(إِنَّ) ، وذلك لِأَنَّهُمَا بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال . ويؤيد عنده كون (إِنَّ)
واسمها (بمنزلة المركب ، أَنَّ الاسم اذا فُصل عن (إِنَّ) جاز ارتفاعه ، ومن ذلك ما

(٥٣) تأويل مشكل القرآن ، ص ٥٠ - ٥٢ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١
ص ٤٤٨ .

(٥٤) البحر المحيط ، ج ٦ ص ٢٥٥ ، وينظر : ج ٧ ص ٢٤٨ ، ومع الهوامع ، ج ١ ص ٤٠ ، واللهجات
العربية في التراث ، ج ١ ص ٦١ ، وخزانة الأدب ، ج ٧ ص ٤٥٢ - ٤٥٣ .

(٥٥) ينظر : الكشاف ، ج ٢ ص ٥٤٢ ، والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢١٥ .

(٥٦) ينظر : خزانة الأدب ، ج ٤ ص ٤٢٩ .

(٥٧) ينظر : احياء النحو ، ص ٦٤ - ٧١ .

(٥٨) ينظر : مفتي اللبيب ، ج ٢ ص ٤٧٦ - ٤٨٠ .

رواه الخليل من « أَنْ ناسا يقولون : (إِنَّ بَكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ) » ، (٥٩) فجري اسم (إِنَّ) في فصله مجرى المركبات ، فكما يبطل التركيب اذا تباعد جزءا المركب ، يبطل التركيب أيضا اذا تباعد الاسم عن (إِنَّ) . (٦٠)

ولا أوافق الدكتور مهدي المخزومي في أن اسم (إِنَّ) وأخواتها منصوب على التركيب ، بدليل أن هذا الاسم يطرد فيه الفصل عن هذه الأدوات بالخبر الظرف أو الجار والمجرور ، نحو : « إِنَّ لَدِينَا أَنْكَالًا » ، (٦١) ويبقى (النصب) مع ذلك قائما فيه .

وإذا استندنا الى صلة العلامات الاعرابية بالمعاني الوظيفية لأجزاء العبارة ، نجد قول بعض النحاة : « إِنَّ (المرفوع) : عمدة الكلام ، ك (الفاعل) و (المتبدا) و (الخبر) ، والبواقي محمولة عليها . و (المنصوب) في الأصل : فضلة ، لكن يُشَبَّه بها بعض العمدة ك (اسم إِنَّ) » . (٦٢) يصلح أن يكون تعليلا سليما لنصب اسم (إِنَّ) وأخواتها ، وذلك لِأَنَّ معاني هذه الأدوات تنحصر في أخبارها ، لذلك أُعْطِيَ (الخبر) ما للعمدة من إعراب (الرفع) ، وأُعْطِيَ (الاسم) ما للفضلات من إعراب (النصب) ، وقد نصَّ على هذا بعض النحاة ، يقول ابن عصفور : « وَلَمَّا كَانَتْ معاني هذه الحروف في أخبارها ، أشبهت الأخبارُ العمدة فَرُفِعَتْ ، وأشبهت الأسماءُ الفضلات فَنُصِبَتْ » ، (٦٣) ويقول السيوطي في (إِنَّ) وأخواتها ، « وَلِأَنَّ معانيها في الأخبار فكانت كالعمدة ، والأسماء كالفضلات ، فأُعْطِيَ إعرابيها » . (٦٤)

والكوفيون يرون أن هذه الأدوات تنصب الأسماء فقط ، وأما أخبارها فمرتفعة عندهم بما ارتفعت به في حال الابتداء ، وَلَاعْمَلْ لهذه الأدوات فيها . (٦٥)

(٥٩) الكتاب ، ج ٢ ص ١٢٤ .

(٦٠) ينظر : في النحو العربي - نقد وتوجيه ، ص ٨٧ - ٨٨ .

(٦١) سورة المزمل : الآية ١٢ .

(٦٢) شرح الكافية ، ج ١ ص ٧٠ .

(٦٣) المقرب ، ج ١ ص ١٠٦ .

(٦٤) همج الهوامع ، ج ١ ص ١٢٤ .

(٦٥) ينظر : المفصل ، ص ٢٧ ، وشرح المفصل ، ج ١ ص ١٠٢ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٤٦ .

وهمج الهوامع ، ج ١ ص ١٢٤ .

ويخوز عندهم نصب الاسم والخبر جميعاً بعد (ليت) ، فيقولون : (ليت زيدا قائماً) ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر : (٦٦)

* يا ليت أيام الصبا راجعا *

وهما منصوبان عند الفراء بـ (ليت) نفسها ، يُعملها عملَ أفعال القلوب ، لأنها تجري عنده مجرى (أتمنى) ، فقوله : « يا ليت أيام الصبا راجعا » كقوله : (تمنيتُ أيام الصبا راجعا) . والكسائي يجيز ذلك على إضمار (كان) ، التقدير : (يا ليت أيام الصبا كانت راجعاً) . (٦٧)

والبصريون يمنعون ذلك ، لأن (ليت) متضمنة معنى الفعل ، بخلاف أفعال القلوب فإنها أفعال صريحة ، فلا تصل بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين . ورأي الكسائي ضعيف عندهم لأن (كان) و (يكون) لا يضمنان إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه ، فتكون الشهرة دليلاً عليهما ، كما في قولهم : (إن خيراً فخير) . (٦٨) والبصريون يحملون « راجعا » على الحالية ، وعامله خبر (ليت) المحذوف ، والتقدير : (يا ليت لنا أيام الصبا راجعا) ، أو : (يا ليت أيام الصبا أقبلت راجعا) . (٦٩)

إذا دخلت (الفاء) جواباً للتمني نُصب الفعل بعدها بإضمار (أن) ، وإن لم يكن دخولها جواباً للتمني رُفع الفعل بعدها عطفاً على الفعل قبلها لأنهما جميعاً

(٦٦) رجز للمعاج ، ورد في : الكتاب ، ج ١ ص ٢٨٤ ، ودلائل الاعجاز ، ص ٢١٠ ، وشرح المفصل ،

ج ١ ص ١٠٣ ، ١٠٤ ، ج ٨ ص ٨٤ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٨٥ ، ومع الهوامع ، ج ١ ص ١٣٤ ،

وديوانه (ملحقات الديوان) ، ص ٨٢ ، وهو من الخمسين .

(مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ٤٩٧) .

(٦٧) ينظر ، الاصول في النحو ، ج ١ ص ٣١٤ ، والمفصل ، ص ٢٠٢ ، وشرح المفصل ، ج ١ ص ١٠٢ -

١٠٤ ، ج ٨ ص ٨٤ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٧ ، ٢٨٥ ،

وشرح شواهد المفني ، ج ١ ص ١٢٢ ، وظاهرة الشذوذ ، ص ٢٩٨ .

(٦٨) ينظر ، شرح الكافية ، ج ٢ ص ٣٤٧ .

(٦٩) ينظر ، الكتاب ، ج ٢ ص ١٤١ - ١٤٢ ، وتوجيه اعراب ابیات ملفزة الاعراب ، ص ٩٦ - ٩٧ ،

ودلائل الاعجاز ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ ، والمفصل ، ص ٢٨ ، وشرح المفصل ، ج ١ ص ١٠٣ - ١٠٤ ،

ج ٨ ص ٨٤ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٤٧ ، ووصف المباني ، ص ٢٩٨ ، والجنى الداني ،

ص ٢٥٧ ، ٤٢٩ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٧ ، ٢٨٥ ، ومع الهوامع ، ج ١ ص ١٣٤ ، وشرح

شواهد المفني ، ج ١ ص ١٢٢ .

مُتَمَنِّينَ . يقول ابن جني في قراءة « يَالْيَتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزُ فَوْزاً عَظِيماً » - (٧٠) برفع « فأفوز » - : « محصول ذلك أنه يتمنى الفوز ، فكأنه قال : ياليتني أفوزُ فَوْزاً عظيماً ، ولو جعله جواباً لنصبه ، أي : (إن أكن معهم أفر) هذا إذا صرحت بالشرط ، إلا أن (الفاء) إن دخلت جواباً للتمني نصب الفعل بعدها بإضمار (أن) . وعطف « أفوز » على « كنت معهم » لأنهما جميعاً مُتَمَنِّينَ ، ألا أنه عطف جملة على جملة ، لا الفعل على انفراده على الفعل ، إذا كان الأول ماضياً والثاني مستقبلاً . وذهب أبو الحسن في قوله عز وجل « يَالْيَتَنَّا نَرُدُّ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » (٧١) - برفع « وَلَا نُكْذِبُ » - إلى أنه عطف على اللفظ ، ومعناه معنى الجواب ، قال : لأنهم لم يتمنوا ألا يكذبوا ، وإنما تمنوا الرد ، وضمنوا أنهم إن ردوا لن يكذبوا ، وعليه جاء قوله تعالى : « وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ » (٧٢) . (٧٣)

وقد تزايد (الباء) في اسم (ليت) كما في قول الحطيئة :

نَدِمْتُ عَلَى لِسَانِ كَانَ مِنِّي فَلَيْتَ بَأَنَّهُ فِي جَوْفِ عِمْ

فذهب أبو زيد في « نوادره » إلى أن (الباء) زائدة ، والوجه : (فليت أنه) أي : فليته . ويرى أبو علي في « التذكرة القصرية » أن وجه زيادة (الباء) في اسم (ليت) شبه (ليت) لنصبها ورفعها بالفعل ، والفعل يصل تارة بنفسه وأخرى بالباء ، قال تعالى : « أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى » (٧٤) و « يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِين » (٧٥) . ومثله النداء في أنه لما أشبه الفعل عُدِّي تعديته تارة بنفسه وأخرى بحرف الجر : (يازيد) و (يالزيد) (٧٦) .

-
- (٧٠) سورة النساء ، الآية ٧٢ .
 (٧١) سورة الأنعام ، الآية ٢٧ .
 (٧٢) سورة الأنعام ، الآية ٢٨ .
 (٧٣) المحتسب ، ج ١ ص ١٩٢ - ١٩٣ ، وينظر : ص ٢٥٢ ، ومعاني القرآن ، ج ١ ص ١٧٦ ، والبحر المحيط ، ج ٢ ص ٢٩٢ ، ج ٤ ص ١٠٢ .
 (٧٤) سورة الطلق ، الآية ١٤ .
 (٧٥) سورة النور ، الآية ٢٥ .
 (٧٦) ينظر ، شرح الكافية ، ج ١ ص ٢٦٨ ، وخزانة الأدب ، ج ٤ ص ١٥٢ - ١٥٣ .

وقد تقع (أن) المفتوحة بعدها ، تقول : (ليت أن زيدا خارج) وتسكت كما تسكت على (ظننت أن زيدا خارج)^(٣٧) ، فتكتفي بـ (أن) مع صلتها عن أن تأتي بخبر (ليت) ، لأن (أن) لما كانت داخلية على المبتدأ والخبر ، فقد تضمنت صلتها اسم (ليت) وخبرها^(٣٨) .

٢ - (لو)

قد تستعمل (لو) أداة للتمني ، فتشبه (ليت) في الاشعار بمعنى (التمني) ، فتقول : (لو تأتيني فتحدثني) كما تقول : (ليتك تأتيني فتحدثني) . يقول الزمخشري في قوله تعالى : « وقال الذين أتبعوا لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم كما تبرا منا »^(٣٩) « لو » : في معنى (التمني) ، ولذلك أجيب بـ (الفاء) الذي يجاب به التمني ، كأنه قيل : ليت لنا كرة فنتبرأ منهم^(٤٠) ، ويقول في قوله تعالى « فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين »^(٤١) : « لو » : في مثل هذا الموضع في معنى (التمني) ، كأنه قيل : (فليت لنا كرة) ، وذلك لما بين معنى (لو) و (ليت) من التلاقي في التقدير^(٤٢) .

ويقول في قوله تعالى « فلما أخذتهم الرجفة قال : رب لو شئت أهلكتهم من قبل وإياي »^(٤٣) ، « هذا تمن منه للإهلاك قبل أن يرى ما رأى من تبعة الرؤية ، كما يقول النادم على الأمر إذا رأى سوء المغبة : لو شاء الله لأهلكني قبل هذا »^(٤٤) .

(٧٧) ينظر : المفضل ، ص ٢٠٢ .

(٧٨) ينظر : شرح المفضل ، ج ٨ ص ٨٥ .

(٧٩) سورة البقرة : الآية ١٦٧ .

(٨٠) الكهاف ، ج ١ ص ٣٢٧ ، وينظر : ص ٢٩٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ووصف المباني ، ص ١٩١ - ١٩٢ ،

والبرهان ، ج ٢ ص ٣٢٢ ، ج ٤ ص ٢٧٥ ، والاتقان ، ج ٢ ص ٨٢ ، ومعتزك الاقران ، ج ١

ص ٤٤٥ ، وخزانة الأدب ، ج ١ ص ١٨٤ .

(٨١) سورة الشعراء : الآية ١٠٢ .

(٨٢) الكهاف ، ج ٢ ص ١١٩ ، وينظر : ج ٢ ص ٤٠٤ - ٤٠٥ ، ٢٤٢ ، والبحر المحيط ، ج ١ ص ٤٧٤ ،

ج ٧ ص ٢٨ ، ٢٠١ ، ٤٣٦ .

(٨٣) سورة الأعراف : الآية ١٥٥ .

(٨٤) الكهاف ، ج ٢ ص ١٢١ ، وينظر : ج ٢ ص ٢٢٠ في تفسير قوله تعالى « ولو ترى إذ المجرمون

ناكسوا رؤوسهم عند ربهم ربنا أضلنا وسخطنا » .

ويجوز في جواب (لو) في نحو قولك (لو تأتيني فتحدثني) : (النصب)
 و (الرفع) على معنى (التمني) ، ومثله قوله تعالى « وَذُؤا لَوُ تَذْهِنُ فَيَذْهِنُونَ »^(٨٥)
 جاء الجواب في بعض المصاحف منصوباً : « فيذهنوا »^(٨٦) .

واختلف في (لو) هذه على ثلاثة أقوال : (الأول) : أنها قسم برأسها ، لا تحتاج
 إلى جواب كجواب الشرط ، تقول : (لو اعطاني) ، (لو وهبني) . ولكن قد يؤتى
 لها بجواب كجواب (ليت) ، نحو قوله تعالى : « فلو أن لنا كرة فنكون من
 المؤمنين » ، فانتصب « فنكون » في جوابها كما انتصب « فافوز » في جواب « ليت »
 في قوله تعالى « ياليتني كنت معهم فأفوز »^(٨٧) . (الثاني) : أنها (لو) الشرطية
 أشربت معنى (التمني) . (الثالث) : أنها (لو) المصدرية أغنت عن فعل
 التمني^(٨٨) . ومن القائلين بالرأي الثالث ابن مالك ، الذي يرى أن التمني في (لو)
 إنما يفيد فعل محذوف ، والدليل عنده على أنها ليست موضوعة أصلاً للتمني جواز
 الجمع بينها وبين فعل التمني ، يقول أبو حيان في ذلك : « والصحيح أنها إذا
 أشربت معنى (التمني) يكون لها جواب كما لها إذا لم تشربه .. وقال الزمخشري :
 « وقد تجيء (لو) في معنى (التمني) ، كقولك : (لو تأتيني فتحدثني) كما
 تقول : (ليتك تأتيني فتحدثني) » ، فقال ابن مالك : « إن أراد به الحذف ، أي :
 (وددت لو تأتيني) ، فصحيح ، وإن أراد أنها موضوعة للتمني فغير صحيح ، لأنها لو
 كانت موضوعة للتمني ما جاز أن يجمع بينها وبين فعل التمني ، لا يقال :
 (تمنييت ليتك تفعل) ، ويجوز : (تمنييت لو تقوم) ، وكذلك امتنع الجمع بين
 (لعل) والترجي ، وبين (إلا) وأستشي »^(٨٩) .

(٨٥) سورة القلم : الآية ٩ .

(٨٦) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ٢٦ ، والمفصل ، ص ٢٢٢ ، والكشاف ، ج ٤ ص ١٤٢ ، وشرح
 المفصل ، ج ٩ ص ١١ ، والبحر المحيط ، ج ٨ ص ٢٠٩ .

(٨٧) سورة النساء : الآية ٧٢ .

(٨٨) ينظر : الجنى الداني ، ص ٢٧٦ - ٢٧٧ ، ومغني اللبيب ، ج ١ ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ، وفتح
 الهوامع ، ج ٢ ص ٦٦ ، وشرح الأشموني ، ج ٢ ص ٥٩٦ - ٥٩٨ ، والبحر المحيط ، ج ١

ص ٤٧٤ ، ج ٢ ص ٢١٤ ، ج ٧ ص ٢٨ ، ٤٣٦

(٨٩) البحر المحيط ، ج ٧ ص ٢٠١ .

وأرى القول بأنّ (لو) المستعملة أداة للتمني ليست قسما برأسها ، وأنما هي في الأصل (لو) الشرطية أشربت معنى (التمني) هو الصحيح ، لِأَنَّهُ يغنيها عن تكثير الأدوات والقواعد المتصلة بها ، وهذا ما نصّ عليه بعض النحاة (٩٠) .

والبلاغيون قد وافقوا النحويين في أنّ (لو) قد تستعمل في معنى (التمني) كما في قولك : (لو تأتيني فتحدثني) (٩١) . وعدّوا نصب المضارع في جوابها قرينة على أنّها مستعملة في معنى (التمني) (٩٢) .

ويرون أنّ (لو) المستعملة في (التمني) هي في الأصل (لو) الشرطية الامتناعية ، يقول المغربي : « وقد يتمنى أيضا بـ (لو) على وجه التوسع ولو كان أصلها الشرطية ، وذلك نحو قولك : (لو تأتيني فتحدثني) أي : (ليتك تأتيني فتحدثني) - بالنصب - .. فـ (النصب) دليل على خروج (لو) عن أصلها من الشرط .. ووجه استعمالها كثيرا للتمني أنّها في الأصل تدخل على الممنوع والمحال ، والمحال هو المتمنى كثيرا » (٩٣) .

ولكنهم لم يقطعوا فيها بشيء : هل بقي فيها معنى الشرط ، أم تجرّدت منه بالمرّة . يقول المغربي : « قيل : إنّها نقلت للتمني مستقلة من غير أن يبقى فيها معنى الشرطية . وقيل : بقي فيها معنى (الشرطية) وأشربت معنى (التمني) ، فاذا قيل على هذا : (لو تأتيني فتحدثني) فالمعنى : (لو حصل ما يتمنى - وهو : الاتيان فالتحديث - لسرنا ذلك) ونحو هذا » (٩٤) .

وذكر الدسوقي أنّ الدافع للعدول عن التمني بـ (ليت) الى التمني بـ (لو) هو : « الأشعار بغزّة متمناه ، حيث أبرزه في صورة ما لم يوجد . لأنّ (لو) بحسب أصلها حرف امتناع لامتناع » (٩٥) .

(٩٠) ينظر : معجم الهوامع ، ج ٢ ص ٦٦ .

(٩١) ينظر : مفتاح العلوم ، ص ٥٨ ، ١٤٧ ، والإيضاح ، ج ١ ص ١٣١ .

(٩٢) ينظر ، مختصر التفاتازاني - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤١ .

(٩٣) مواهب الفتح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤١ - ٢٤٢ ، وينظر : مفتاح العلوم ، ص ٥٨ ،

وحاشية الدسوقي - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤١ .

(٩٤) مواهب الفتح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤١ ، وينظر : حاشية الدسوقي - شروح

التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤١ .

(٩٥) حاشية الدسوقي - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤١ .

وزعم السبكي أَنَّ كثيرا من النحاة قد أنكروا استعمال (لو) بمعنى (التمني) ،
يقول : « ومجيء (لو) بمعنى (التمني) مذهب سيبويه ، وأنكره كثير من
النحاة » (٩٦) .

٣ - (ألا)

إذا دخلت (همزة) الاستفهام على (لا) النافية للجنس ودخل فيها معنى
(التمني) ، فمذهب جمهور النحويين أَنَّها تنصب ما بعدها بلا تنوين ، فتقول :
(ألا رجل في الدار) ، (ألا ماء أشربه) . ومع دخول معنى (التمني) فيها تستغني
عن الخبر ، إذ التمني يغنيها عن الخبر ، ويصير معنى اسمها معنى المفعول ، فمعنى
(ألا غلام) : أتمنى غلاماً ، فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر ، فهو كقولك :
(اللهم غلاماً) ، أي : هب لي غلاماً . ومنه قول المتمنية فريعة بنت همام :

ألا سبيل إلى خمر فأشربها ألا سبيل إلى نصير بن خجاج

فهي بمعنى (أتمنى) ، و (أتمنى) لا خبر له . فمن قال في الخبر : (لاغلام
أفضل منك) ، لا يقول في التمني إلا : (ألا غلام أفضل منك) - بنصب
(أفضل) - ، لأنه دخل فيه معنى (التمني) ، وصار مستغنيا عن الخبر (٩٧) .

وخالف المازني فقال : إن الحروف الدواخل على (لا) لا تغير حكمها ، فيكون
لها خبر مظهر أو مضمّر كما كان لها قبل دخول (الهمزة) ، فأجاز أن تقول : (ألا
رجل أفضل منك) ، فترفع (أفضل) خبراً لـ (لا) النافية للجنس التي دخلها معنى
(التمني) ، كما كنت تقول في النفي : (لا رجل أفضل منك) (٩٨) .

(٩٦) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج٢ ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٩٧) ينظر : الكتاب ، ج٢ ص ٢٠٧ - ٢٠٩ ، والازهية ، ص ١٧٢ - ١٧٣ ، وشرح المفصل ، ج٢
ص ٤٨ - ٤٩ ، والمقرب ، ج١ ص ١٩٢ ، ورسف المباني ، ص ٧٩ - ٨٠ ، والجنى الداني ،
ص ٢٤٨ - ٢٤٩ ، ومفني اللبيب ، ج١ ص ٦٩ ، وشرح الكافية ، ج١ ص ٢٦٢ ، وخزانة
الأدب ، ج٤ ص ٧٠ ، ٨٠ ، وشرح شواهد المفني ، ج١ ص ٢١٢ ، ٢١٤ ، والأشباه والنظائر ج١
ص ٢٠٠ .

(٩٨) ينظر : المقتضب ، ج٤ ص ٢٨٢ - ٢٨٣ ، وشرح الاشموني ، ج١ ص ١٥٢ - ١٥٤ ، وشرح
الكافية ج١ ص ٢٦٢ .

وقد يكون لها جواب مقرون بالفاء فينصب ، يقول ابن هشام في قول الشاعر :

أَلَا عُمَرَ وَلَى مُسْتَطَاعَ رَجوعُهُ فَيَرَأَبُ مَا أَثَّاتُ يَدُ الْعَفَلَاتِ

« نَصَبَ » يَرَأَبُ « لَأَنَّهُ جَوَابُ تَمَنَّى مَقْرُونٌ بِالْفَاءِ » (٩٩) .

وَيُرَوَّى الْإِلْغَاءُ فِي (أَلَا) الَّتِي لِلتَّمَنَّى ، نَحْوُ : (أَلَا رَجُلٌ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا) .
وَرَوَى : (أَلَا رَجُلًا) - بِالْجَزْ - أَي : أَلَا مِنْ رَجُلٍ (١٠٠) .

وَلَمَّا كَانَ التَّمَنَّى بِـ (أَلَا) مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُنْصَبُ فِيهَا الْاسْمُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ نَاصِبٍ ، كَانَ الْوَجْهَ فِي الْاسْمِ الْوَاقِعَ فِي سِيَاقِهِ ، بَعْدَ (إِمَّا) ، النِّصْبُ ، يَقُولُ سَيَبَوِيه فِي « بَابِ يُحْذَفُ مِنْهُ الْفِعْلُ لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَثَلِ » : « وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْخَلِيلِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو : (أَلَا رَجُلًا إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا) ، لِأَنَّهُ حِينَ قَالَ : (أَلَا رَجُلًا) فَهُوَ مُتَمَنَّي شَيْئًا يُسْأَلُهُ وَيُرِيدُهُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : (اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا) أَوْ (وَفَّقْ لِي زَيْدًا أَوْ عَمْرًا) ، وَإِنْ شَاءَ أَظْهَرَهُ فِيهِ وَفِي جَمِيعِ هَذَا الَّذِي مِثَّلَ بِهِ ، وَإِنْ شَاءَ اكْتَفَى فَلَمْ يَذْكُرِ الْفِعْلَ ، لِأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ أَنَّهُ مُتَمَنَّي سَائِلٌ شَيْئًا وَطَالِبُهُ .. وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : (أَلَا رَجُلًا إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا) ، كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ : (مَنْ هَذَا الْمُتَمَنَّي ؟) ، فَقَالَ : (زَيْدًا أَوْ عَمْرًا) » (١٠١) .

وَكَذَلِكَ الْحَالُ فِي الْاسْمِ الْوَاقِعَ بَعْدَ (لَوْ) فِي سِيَاقِ التَّمَنَّى بِـ (أَلَا) ، يَقُولُ سَيَبَوِيه : « وَمِمَّا يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمُسْتَفْعَلِ إِضْمَارُهُ قَوْلُكَ : (أَلَا طَعَامًا وَلَوْ تَمَرًا) ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : وَلَوْ كَانَ تَمَرًا .. وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : (أَلَا طَعَامًا وَلَوْ تَمَرًا) ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : وَلَوْ يَكُونُ عِنْدَنَا تَمَرٌ ، وَلَوْ سَقَطَ إِلَيْنَا تَمَرٌ » (١٠٢) .

وَلَكِنْ لَا يَحْسَنُ فِي الْاسْمِ الْوَاقِعَ بَعْدَ (لَوْ) إِلَّا النِّصْبُ إِذَا كَانَ صِفَةً لِمَا تَتَمَنَّا . يَقُولُ سَيَبَوِيه : « وَ (لَوْ) بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) ، لَا يَكُونُ بَعْدَهَا إِلَّا الْأَفْعَالُ ، فَإِنْ سَقَطَ بَعْدَهَا اسْمٌ فَفِيهِ فِعْلٌ مُضْمَرٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ تُبْنَى عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ ، فَلَوْ قُلْتَ : (أَلَا مَاءٌ وَلَوْ بَارِدًا) لَمْ يَحْسَنَ إِلَّا النِّصْبُ ، لِأَنَّ (بَارِدًا) صِفَةٌ » (١٠٣) .

(٩٩) مَفْنَى اللَّيْلِيَّةِ ، ج ١ ص ٦٩ ، وَيَنْظُرُ ، خَزَائِنُ الْأَدَبِ ، ج ٤ ص ٧٠ .

(١٠٠) يَنْظُرُ ، شَرْحُ الْكَافِيَّةِ ، ج ١ ص ٢٦٢ .

(١٠١) الْكِتَابُ ، ج ١ ص ٢٨٦ - ٢٨٩ .

(١٠٢) الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ ، ج ١ ص ٢٦٩ .

(١٠٣) الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ ، ج ١ ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .

أجاز البصريون في (لعل) أن تعطى حكم (ليت) في أن يكون لها جواب منصوب مقترن بالفاء ، وذلك إذا استعملت استعمالها في تمنى الشيء البعيد أو المستحيل ، واستدلوا على ذلك بقراءة « لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى »^(١٠٤) - بنصب « فأطلع » - ، يقول الزمخشري في هذه القراءة : « وقرئ » فأطلع « - بالنصب - على جواب الترجي ، تشبيها للترجي بالتمنى »^(١٠٥) ، ويقول في (لعل) : « قد لَمَحَ فيها معنى (التمني) مَنْ قرأ « فأطلع » - بالنصب - »^(١٠٦) .

وهم لا يعدّون « فأطلع » جواباً حقيقياً لـ (لعل) ، وإنما هو جواب لمعنى (التمني) فيها ، يقول ابن يعيش : « كأنّه جواب (لعل) إذ كانت في معنى (التمني) ، كأنّه شبه (الترجي) بـ (التمني) »^(١٠٧) ، لذلك عدّوا (لعل) مِنْ أدوات (التمني) إذا استعملت مع البعيد أو المستحيل ، يقول السيوطي : « وقد يتمنى بـ (لعل) في البعيد ، فتعطى حكم (ليت) في نصب الجواب ، نحو : « لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ » »^(١٠٨) .

والكوفيون يجوّزون أن يكون للترجي جواب منصوب بعد الفاء كجواب التمني ، يقول الفراء في قوله تعالى « فَأَطْلِعْ » : « ومن جعله جواباً لـ « لَعَلِّي » نصبه ، وقد قرأ به بعضُ القراء .. وأنشدني بعض العرب :^(١٠٩)

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتَهَا يَدْلُنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

(١٠٤) سورة المؤمن ، الآية ٢٦ - ٢٧ .

(١٠٥) الكشاف ، ج ٢ ص ٤٢٨ .

(١٠٦) الفصل ، ص ٢٠٢ ، وينظر : رصف المباني ، ص ٢٧٤ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٨٨ .

(١٠٧) شرح المفصل ، ج ٨ ص ٨٦ .

(١٠٨) الالتقان ، ج ٢ ص ٨٢ ، وينظر : معتزك الاقراّن ، ج ١ ص ٤٤٥ ، والبرهان ، ج ٢ ص ٣٢٢ .

(١٠٩) رجز لايمرف قاله ، وقد ورد كذلك في : الخصائص ، ج ١ ص ٢١٦ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ٢٩ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ١٥٥ ، وشرح الاشموني ، ج ٢ ص ٣١٢ ، ج ٤ ص ١١٨ .

وقوله « عَلَّ » لغة في (لعل) .

(معجم شواهد العربية ، ج ٢ ص ٤٥٢) .

* فتستريح النفس من زفرتها *

فنصب على الجواب بـ (لعل) « (١٣٠) »

ويرى ابن هشام أن (لعل) تختص بالمكن، يقول فيها: «لها معان، (أحدها): (التوقع)، وهو ترجي المحبوب والإشفاق من المكروه، نحو: (لعل الحبيب قادم) و (لعل الرقيب حاصل)، وتختص بالمكن، وقول فرعون: «لعلِّي أبلغ الأسباب أسباب السموات» إنما قاله جهلاً أو مخرفةً وإفكاً» (١٣١)

والبلاغيون قد وافقوا البصريين في أن (لعل) إذا استعملت مع البعيد أو المستحيل تكون أداة للتمني، فتعطي حكم (ليت) في نصب الخبر، يقول القزويني: «وقد يتمنى بـ (لعل) فتعطي حكم (ليت)، نحو: (لعلِّي أحج فأزورك) - بالنصب - لبعد المرجو عن الحصول، وعليه قراءة عاصم في رواية حفص: «لعلِّي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى» - بالنصب - « (١٣٢) »

وهم يمنعون - كالبصريين - أن يكون لـ (لعل) جواب منصوب إن لم تكن مستعملة في معنى (التمني)، يقول المغربي: «لا ينصب الجواب بعد (لعل) كما ينصب بعد أنواع الطلب، ولكن إذا استعمل لفظ (لعل) للتمني فحينئذ تعطي حكم (ليت) في نصب الجواب.. وإنما ينصب كذلك عند قصد (التمني) لبعد المرجو عن الحصول، فصار يشبه المحالات التي لاطمع فيها، فاستعملت فيه (لعل) كاستعمال (ليت) لمشابهة هذا المعنى لمعناها.. وهذا بناء على أن (لعل) لا جواب لها لما تقدم - وهو مذهب البصريين -، والآ لم يدل نصب الجواب بعدها على تضمين معنى (ليت) - كما هو مذهب الكوفيين - « (١٣٣) » ولذلك هم ينصون على أن الفعل المنصوب الواقع في جواب (لعل) ليس جواباً للترجي، وإنما هو جواب للتمني، يقول السبكي: «لا يقال في قوله تعالى «لعلِّي أبلغ الأسباب أسباب

(١١٠) معاني القرآن، ج٢ ص ٩، وينظر، مفني اللبيب، ج١ ص ١٥٥، ج٢ ص ١٢٠، والبحر

المحيط، ج١ ص ٩٩، ج٢ ص ٤٦٥ - ٤٦٦، ج٣ ص ٤٢٧.

(١١١) مفني اللبيب، ج١ ص ٢٨٧.

(١١٢) الإيضاح، ج١ ص ١٢١، وينظر، مفتاح العلوم، ص ٥٣، ومختصر التفتازاني - شروح

التلخيص، ج٢ ص ٢٤٥.

(١١٣) مواهب الفتح - شروح التلخيص، ج٢ ص ٢٤٥ - ٢٤٦، وينظر، حاشية الدسوقي -

شروح التلخيص، ج٢ ص ٢٤٥.

السموات» : « فَأُطْلِعَ » فيه جواب (الترجي) ، لِأَنَّا نقول : هذا (تمن) لا (ترج) . واستشهاد بعض النحاة على نصب جواب الترجي لا ينافي هذا ، لِأَنَّ النحوي ينظر في (الترجي) و (التمني) الى اللفظ ، والبياني ينظر الى المعنى . (١١٤)

٥ - (هل) :

ذهب النحاة الى أَنَّ (هل) قد تستعمل أداة للتمني في الموضع الذي يُعْلَمُ فيه انتفاء الشيء المُتَمَنَّى . يقول ابن جني في قراءة « أَوْ نُزِدْ » - (١١٥) - بنصب الدال - : « الذي قبله ممَّا هو مُتَعَلِّقُ به قوله « فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ؟ » ، ثُمَّ قَالَ : « أَوْ نُزِدْ فَنَعْمَلُ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ » ، فَعُطِفَ « نُزِدْ » عَلَى « يَشْفَعُوا » ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ لِأَنَّهُ جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ وَفِيهِ مَعْنَى التَّمَنَّى . وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَدْ عَمِلُوا أَنَّهُ لَاشْفِيعَ لَهُمْ ، وَإِنَّمَا يَتَمَنُّونَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ هُنَاكَ شَفْعَاءُ ، فَيُرْدُّوْا بِشَفَاعِهِمْ فَيَعْمَلُوا مَا كَانُوا لَا يَعْمَلُونَهُ مِنَ الطَّاعَةِ ، فَيَصِيرُ بِهِ الْمَعْنَى إِلَى أَنَّهُ كَأَنَّهُمْ قَالُوا : إِنْ نُرْزِقَ شَفْعَاءَ يَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُزِدْ . وَتَقْدِيرُهُ مَعَ رَفْعِ « نُزِدْ » - عَلَى قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ - : إِنْ نُرْزِقَ شَفْعَاءَ يَشْفَعُوا لَنَا ، وَإِنْ نُرَدِّدُ نَعْمَلُ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ . وَذَلِكَ أَنَّهُمْ مَعَ نَصْبِ « نُزِدْ » تَمَنَّوْا الشَّفْعَاءَ وَقَطَعُوا بِالشَّفَاعَةِ ، وَتَمَنَّوْا الرِّدَّ أَيْضًا . وَضَمَّنُوا عَمَلَ مَالِمَ يَكُونُوا يَعْمَلُونَهُ . أَيْ : إِنْ نُرَدِّدُ نَعْمَلُ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ هَلْ نُرَدِّدُ فَنَعْمَلُ » . (١١٦)

ويقول أبو حيان في قوله تعالى « هَلْ نَحْنُ مُنْظَرُونَ » : (١١٧) ، « هذا على جهة التمني منهم ، والرغبة حيث لاتنفع الرغبة » . (١١٨)

(١١٤) عروس الافراح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤٢ - ٢٤٥ .

(١١٥) سورة الاعراف ، الآية ٥٢ .

(١١٦) المحتسب ، ج ١ ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(١١٧) سورة الضراء ، الآية ٢٠٣ .

(١١٨) البحر المحيط ، ج ٦ ص ٤٢ ، وينظر ، ج ٤ ص ٢٠٦ في تفسير قوله تعالى « فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا » ، والكشاف ، ج ٢ ص ٣٦٤ في تفسير قوله تعالى « فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِنْ سَبِيلٍ » .

فـ (هَلْ) تستعمل في معنى (التمني) في الموضع الذي يعلم فيه فَقَدْ الشيء
الْمَتَمَنَّى ، يقول السيوطي : « وقد يُتَمَنَّى بـ (هل) حيث يُعْلَمُ فَقَدْهُ ، نحو : (فَهَلْ
لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ؟ » . (١١٩)

ووافقهم البلاغيون في أن (هل) قد تستعمل أداة للتمني في الموضع الذي يعلم
فيه انتفاء الشيء المتمنى ، يقول القزويني : « وقد يتمنى بـ (هل) كقول القائل :
(هَلْ لِي مِنْ شَفِيعٍ ؟) في مكان يعلم أنه لا شَفِيعَ له فيه ، لإبراز المتمنى - لكمال
العناية به - في صورة الممكن ، وعليه قوله تعالى حكايةً عن الكفار : « فَهَلْ لَنَا مِنْ
شَفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ؟ » (١٢٠) . (١٢١)

ولتضمن (هل) التمني المستلزم لنفي المتمنى تزداد (من) التي لاتزداد في
الاستفهام إلا مع (هل) خاصة ، وذلك اذا أريد بالاستفهام بها معنى (النفي) ،
فيكون وجودها في هذا الموضع قرينة تمنع حمل الكلام على الاستفهام الحقيقي
المقتضي لعدم العلم بالمستفهم عنه ثبوتاً أو نفياً . (١٢٢)

(١١٩) الاتقان ، ج ٢ ص ٨٢ ، وينظر ، معترك الأقران ، ج ١ ص ٤٤٥ ، والبرهان ، ج ٢ ص ٢٢١ .

(١٢٠) سورة الاعراف ، الآية ٥٢ .

(١٢١) الايضاح ، ج ١ ص ١٢١ ، وينظر ، مفتاح العلوم ، ص ١٤٧ ، وعروس الافراح - شروح
التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤١ .

(١٢٢) ينظر ، مواهب الفتاح - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤٠ ، ومختصر التفاتراني - شروح
التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤٠ ، وحاشية الدسوقي - شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٤٠ .

رابعاً :

أسلوب الترجي

الترجي :

في أصل اللغة بمعنى : (التَّوَقُّع) و (الأمل) ، وقد يستعمل في معنى (الخوف) ، جاء في « لسان العرب » : « (الرَّجَاء) من (الأمل) : تقيض اليأس .. وقد تكرر في الحديث ذكر (الرجاء) بمعنى : (التَّوَقُّع) و (الأمل) . و (رجيّه) و (رجاه) و (ارتجاه) و (ترجاه) بمعنى .

.. وقد يكون (الرَّجَاء) بمعنى : (الخوف) . وفي التنزيل العزيز « مالكم لا ترجون لله وقارا »^(١) . «^(٢) .

واستعمال (الرجاء) في معنى (الخوف) قال به المفسرون ، وبه فسروا قوله تعالى « مالكم لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً » أي : لاتخافون لِلَّهِ عِظْمَةً ،^(٣) لِأَنَّ الرَّاجِيَ ليس بمستيقن ، وَمَعَهُ طَرَفٌ مِنَ الْمَخَافَةِ .^(٤)

ويرى الفراء أن استعمال (الرجاء) في معنى (الخوف) إنما هو لغة تهامية ، يضعون (الرجاء) في معنى (الخوف) إذا كان معه (جحد) ، يقول في قوله تعالى « وقال الذين لا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ » :^(٥) « قوله » لا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا » : لا يخافون لقاءنا ، وهي لغة تهامية ، يضعون (الرجاء) في موضع (الخوف) إذا كان معه (جحد) . ومن ذلك قول الله « مالكم لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً » أي : لاتخافون له عِظْمَةً . وأنشدني بعضهم :

لا ترتجي حين تلاقي الذائدا أسبغة لآقت معاً أم وإحدا
يريد : لاتخاف ولا تبالي .^(٦)

(١) سورة نوح : الآية ١٢ ، وينظر : الكشاف ، ج ٤ ص ١٦٢ .

(٢) لسان العرب ، (رجأ) ، وينظر : كتاب الأفعال ، ج ٢ ص ٦٩ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ، ج ٢ ص ١٨٨ .

(٤) ينظر : مجاز القرآن ، ج ٢ ص ٢٧١ ، ٢١٠ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ١٩١ ، والكشاف ، ج ٤ ص ١٦٢ .

(٥) سورة الفرقان : الآية ٢١ .

(٦) معاني القرآن ، ج ٢ ص ٢٦٥ .

وذهب الفراء إلى أن (الخوف) لا يكون في معنى (الرجاء) إلا ومعه جحد ، كما أن (الرجاء) لا يكون في معنى (الخوف) إلا ومعه جحد ، ومنع استعمال (الرجاء) في معنى (الخوف) إذا لم يكن مسبوqa بحرف من حروف الجحد ، يقول في قوله تعالى « وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ » (٧) « قال بعض المفسرين : معنى « تَرْجُونَ » : تخافون . ولم نجد معنى (الخوف) يكون (رجاء) إلا ومعه (جحد) ، فإذا كان كذلك كان الخوف على جهة الرجاء والخوف ، وكان (الرجاء) كذلك ، كقوله تعالى « قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا للَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ » (٨) . هذه للذين لا يخافون أيام الله ، وكذلك قوله : « مالكم لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً » : لا تخافون لِلَّهِ عِظْمَةً . وهي لغة حجازية . وقال الراجز :

لا ترتجي حين تلاقي الذائد
أسبعة لاقت معاً أم واحدا
وقال الهذلي :

إذا لسعته النحل لم يرج لسعها
ولا يجوز (رجوتك) وأنت تريد : خفتك ، ولا (خفتك) وأنت تريد : رجوتك » (٩) .

ووافقه في ذلك بعض المفسرين ، ومنهم الطبري الذي يقول في قوله تعالى « وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ » : « قد ذكرنا عن بعضهم أنه كان يتأول قوله « وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ » : وتخافون من الله ما لا يخافون ، من قول الله « قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا للَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ » بمعنى : لا يخافون أيام الله . وغير معروف صرف (الرجاء) إلى معنى (الخوف) في كلام العرب إلا مع جحد سابق له ، كما قال جل ثناؤه : « مالكم لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً » بمعنى : لا تخافون لله عِظْمَةً .. وهي فيما بلغنا لغة أهل الحجاز يقولونها بمعنى (ما أبالي) و (ما أخفل) » (١٠) .

(٧) سورة النساء : الآية ١٠٤ .

(٨) سورة الجاثية : الآية ١٤ .

(٩) معاني القرآن ، ج ١ ص ٢٨٦ ، وينظر : خزانة الأدب ، ج ٤ ص ٤٩٩ .

(١٠) جامع البيان ، ج ٤ ص ٢٦٤ .

كما وافقه في ذلك بعض علماء اللغة ، ومنهم أبو بكر الأنباري الذي يقول :
 « كما قيل (راج) للطامع في الشيء ، و (راج) للخائف ، لِأَنَّ الرجاء يقتضي
 الخوفَ إذا لم يكن صاحبه منه على يقين ، قال الله عز وجل « وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا
 لَا يَرْجُونَ » ، فقال الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس : « معناه : وتخافون من
 الله ما لا يخافون » ، وقال الفراء : « العرب لاتذهب بالرجاء مذهب الخوف إلا مع
 الجحد ، كقولهم (ما رجوت فلاناً) أي : ماخفته ، قال الله - عز وجل - :
 « مالكم لاترجون لله وقارا » فمعناه : لاتخافون لله عظمة » .

.. قال أبو بكر : فكلام العرب في (الرجاء) على ما ذكر الفراء . وقال
 المفسرون - خلاف ما روى الكلبي في المعنى الذي أبطل صحته الفراء - : وترجون
 من ثواب الله وتطمعون من حسن العاقبة والظفر والغلبة لأعدائكم فيما لايطمع
 أعداؤكم ولا يؤملون مثله .

.. وقال سهل السجستاني : معنى قوله « فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ » : (١١) فَمَنْ
 كان يخاف لقاءَ رَبِّهِ . وهذا عندنا غلط ، لِأَنَّ العرب لاتذهب بالرجاء مذهب
 الخوف إلا مع حروف الجحد ، وقد استقصينا الشواهد لهذا » . (١٢)

ويرى بعض علماء اللغة أَنَّ استعمال (الرجاء) في معنى (الخوف) إنما هو من
 المجاز . (١٣)

أما الزمخشري فقد وافق الفراء في موضع من تفسيره في كون (الرجاء) المسبوق
 بحرف نفي قد يفيد معنى (الخوف) ، ولكنه لم يَعَيِّنْ لهذا المعنى ، يقول في قوله
 تعالى « وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا » : « أي : لا يأملون لقاءنا بالخير لأنهم كفره .
 أو : لا يخافون لقاءنا بالشر . و (الرجاء) في لغة تهامة : (الخوف) ، وبه فُسِّرَ قوله
 تعالى « لاترجون لله وقارا » . (١٤)

(١١) سورة الكهف : الآية ١١٠ .

(١٢) الأضداد في اللغة ، ص ٨ - ١٤ .

(١٣) ينظر : تأويل مشكل القرآن ، ص ١٩١ ، وأساس البلاغة : (رجو) .

(١٤) الكشف ، ج ٢ ص ٨٧ .

ولكنه في مواضع أخرى من تفسيره جعل كلمة (الرجاء) تدور بين معاني (التوقع) و (الأمل) و (الخوف) ، ولم يُخصَّصها أو يُرَجِّحها لواحد منها ، يقول في قوله تعالى « بل كانوا لا يرجون نُشوراً » : ^(١٥) « بل كانوا قوماً كفراً بالبعث لا يتوقعون نشوراً وعاقبة . فوضع (الرجاء) موضع (التوقع) لأنه إنما يتوقعُ العاقبة مَنْ يؤمن ، فمن ثم لم ينظروا ولم يذكروا ومروا بها كما مرَّت ركا بهم . أو لا يأملون نشوراً كما يأمله المؤمنون لطمعهم في الوصول الى ثواب أعمالهم . أو لا يخافون على اللغة التهامية » . ^(١٦)

وذهب بعض علماء اللغة إلى أن (الرجاء) من (الأضداد) في اللغة . لأنه يستعمل بمعنى (الشك) كما يستعمل بمعنى (اليقين) ، وقد أنكر أبو بكر الأنباري ذلك ، يقول : « وقال بعض أهل اللغة : (رجوت) : حرف من الأضداد . يكون بمعنى (الشك والطمع) ويكون بمعنى (اليقين) ، فأما معنى (الشك والطمع) فكثير لا يحاط به ، ومنه قول كعب بن زهير :

أرجو وأمل أن تدنو موذئها وما إخال لدينا منك تنويل
.. وأما معنى (العلم) فقلوه عزوجل « فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا » ^(١٧) معناه : فَمَنْ كَانَ يَعْلَمُ لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا .
وقولهم عندي غير صحيح . لِأَنَّ (الرجاء) لا يخرج أبداً من معنى (الشك) .
أنشدنا أبو العباس :

فَوَاخِرُنِي مَا أَشْبَهَ الْيَأْسَ بِالرَّجَا وَإِنْ لَمْ يَكُنَا عِنْدَنَا بِسَوَاءٍ
والآية التي احتجوا بها لاجئة فيها . لِأَنَّ معناها : فمن كان يرجو لقاء ثواب رَبِّهِ . أي : يطمع في ذلك ولا يتيقنه » . ^(١٨)

(١٥) سورة الفرقان ، الآية ٤٠ .
(١٦) الكشف ، ج ٢ ، ص ٩٢ ، وينظر : ص ٥١٠ - ٥١١ في تفسير قوله تعالى « كُلُّ الَّذِينَ آمَنُوا يَفْعَلُونَ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ » .
(١٧) سورة الكهف ، الآية ١١٠ .
(١٨) الأضداد في اللغة ، ص ١٣ - ١٤ .

فحقيقة (الترجي) أنه يقوم على (الشك وعدم اليقين) ، يقول المبرد :
 «و(لعل) : حرف جاء لمعنى مُشَبَّه بالفعل ، كأنَّ معناه : التوقُّع لمحبوب أو مكروه ..
 فإذا قُلْتُ : (لعلَّ زيداً يأتينا بخير) و (لعلَّ عمراً يزورنا) فإنما مجازُ هذا الكلام
 من القائل أنه لا يأمن أن يكون هذا كذا » . (١٩)

ولمَّا كان (الرجاء) من مواضع (الشك وغير الثبات) ، استعملت معه (أن) المُخَفَّفَة لِأَنَّهَا لا تفيد توكيداً ، ولم تستعمل مَعَهُ المُشَدَّدَة إِلَّا للدلالة على قوَّة الرجاء .
 يتول الجرجاني : « اعْلَمْ أَنَّ (الْعِلْمَ) من مواضع التقرير والتحقيق ، و (الطَّمَعُ) و(الرجاء) من مواضع الشَّكِّ وغير الثبات . و (أَنَّ) المُشَدَّدَة تفيد التوكيد .
 والمُخَفَّفَة لاثنيده ، وإذا كان كذلك وَجِبَ أَنْ تُقَرْنَ المُشَدَّدَة بِمَا كان تقريراً .
 والمُخَفَّفَة بما كان شكاً . يُقال : (عِلِمْتُ أَنَّكَ تقومُ) و (علمتُ أَنَّ زيداً يخرجُ) .
 و (أرجو أن يخرجَ زيدٌ) و (أطمعُ أن يعطيني) . ولو قيل : (عِلِمْتُ أن يخرجَ
 زيدٌ) و (أرجو أن زيداً يخرجُ) لَكَانَ قَلْباً للعادة . مِنْ حَيْثُ يُقَرَّنُ ما هو عِلْمٌ
 التوكيد بِمَا لا تقرير فيه . وما هو عارٍ من التوكيد بما هو تقرير ... فَإِنْ قيل :
 (أرجو أَنَّكَ تعطيني) فَلَجَلِ الدلالة على قوَّة الرجاء . وعلى هذا يُقال : (أخشى أَنَّهُ
 يفعلُ) إذا حَقَّقَت الخشية » . (٢٠)

ومن شواهد الترجي التي قوي الرجاء فيها . قوله تعالى « إِذْ قَالَ مُوسَى لِأَهْلِهِ :
 إِنِّي آنَسْتُ نَاراً . سَأَتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ آتِيكُمْ بِشَهَابٍ مِّنْ سَمَاءٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ » : (٢١)
 يقول الزمخشري في تفسيره : « فَإِنْ قُلْتُ : (سَأَتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ) و (لَعَلِّي آتِيكُمْ
 مِنْهَا بِخَبَرٍ) كالمُتَدَافِعِينَ . لِأَنَّ أَحَدَهُمَا تَرَجَّحُ وَالْآخَرُ تَيَقَّنُ . قُلْتُ : قد يقول الرَّاغِبِي
 إذا قوي رجاءه : (سافعلُ كذا) و (سيكونُ كذا) مع تجويزه الخيبة » . (٢٢)

والنحاة يرون أَنَّ الْأَدَاتَيْنِ (لعلَّ) و (عسى) تستعملان في معنى ارتقاب الشيء
 المحبوب والطمع فيه - وهو معنى (الترجي) - أو في معنى ارتقاب الشيء المكروه
 والخوف منه - وهو معنى (الاشفاق) - . يقول سيبويه : (لعلَّ) و (عسى) :
 طمع واشفاق » . (٢٣) ويقول في قولهم (لعلَّ هذا زيد ذاهباً) : إذا قلت (لعلَّ)

(١٩) المقتضب ، ج ٢ ص ٧٢ .

(٢٠) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ .

(٢١) سورة النمل : الآية ٧ .

(٢٢) الكشاف ، ج ٢ ص ١٣٧ .

(٢٣) الكتاب ، ج ٤ ص ٢٢٢ .

فَأَنْتَ تَرْجُوهُ أَوْ تَخَافُهُ فِي حَالِ ذَهَابٍ « . (٢١) ويقول المبرد : إِنْ مَعْنَى (لَعْلٌ) :
« التَّوَقُّعُ لِمُحِبِّبٍ أَوْ مُكْرَهُ » . (٢٢) أَوْ : « التَّوَقُّعُ لِمَرْجُوٍّ أَوْ مُخَوَّفٍ ، نَحْوُ : (لَعْلٌ
زَيْدًا يَأْتِينِي) وَ (لَعْلٌ الْعَدُوَّ يَدْرِكُنَا) » . (٢٣)

ويرى بعض النحاة أَنَّ (لَعْلٌ) تكون للتَّوَقُّعِ إِنْ كَانَتْ مُسْتَعْمَلَةً فِي الْمَحْذُورِ ،
وَتَكُونُ لِلتَّرْجِيِ إِنْ كَانَتْ مُسْتَعْمَلَةً فِي الْمُحِبِّبِ ، يَقُولُ أَبُو حَيَّانَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
« لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ » : (٢٤) « تَرْجِيَةٌ لِهَدَايَتِهِمْ .. وَفِي لَفْظِ ابْنِ عَطِيَّةٍ فِي « لَعْلٌ » هُنَا وَفِي
قَوْلِهِ قَبْلَ « لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » (٢٥) : أَنَّهُ تَوَقُّعٌ . وَالَّذِي تَقَرَّرَ فِي (النُّحُو) ، أَنَّهُ إِنْ كَانَ
مُتَعَلِّقٌ (لَعْلٌ) مُحِبِّبًا كَانَتْ لِلتَّرْجِيِ ، فَإِنْ كَانَ مُحْذُورًا كَانَتْ لِلتَّوَقُّعِ كَقَوْلِكَ :
(لَعْلُ الْعَدُوِّ يَقْدَمُ) . وَ (الشُّكْرُ) وَ (الْهَدَايَةُ) مِنَ الْمُحِبِّبَاتِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُعْبَرُ
عَنْ مَعْنَى (لَعْلٌ) هُنَا إِلَّا بِالتَّرْجِيِ » (٢٦) .

وَوَاضِحٌ أَنَّ دَلَالََةَ (لَعْلٌ) عَلَى (الطَّلَبِ) أَوْ (الطَّمَعِ فِي حَصُولِ الشَّيْءِ) أَنَّمَا
يُرْتَبِطُ بِاسْتِعْمَالِهَا فِي مَعْنَى (التَّرْجِيِ) ، وَلَا تَدُلُّ عَلَى (الطَّلَبِ) قَطْعًا إِنْ كَانَتْ
مُسْتَعْمَلَةً فِي مَعْنَى (الْإِشْفَاقِ) ، يَقُولُ الْهَرَوِيُّ فِي (لَعْلٌ) : « تَكُونُ لِلتَّوَقُّعِ لِأَمْرٍ
تَرْجُوهُ أَوْ تَخَافُهُ ، كَقَوْلِكَ : (لَعْلُ زَيْدًا يَأْتِينَا) ، وَ (لَعْلُ الْعَدُوِّ يَدْرِكُنَا) ، وَلَا تَدُلُّ
عَلَى قَطْعِ أَنَّهُ يَكُونُ أَوْ لَا يَكُونُ ، وَأَنَّمَا هِيَ طَمَعٌ أَنْ يَكُونَ وَاشْفَاقٌ إِلَّا
يَكُونُ » (٢٧) .

وَلَكِنَّا نَجِدُ الْإِسْتِرَابَادِيَّ يَحْدُ (التَّرْجِيِ) حَدًّا يَشْمَلُ (الطَّمَعِ) فِي الشَّيْءِ
(وَالْإِشْفَاقِ) مِنْهُ ، يَقُولُ : « (التَّرْجِيِ) : (ارْتِقَابُ شَيْءٍ لَا وَثُوقَ بِحَصُولِهِ) .. فَيَدْخُلُ
فِي (الْارْتِقَابِ) : (الطَّمَعِ) وَ (الْإِشْفَاقِ) ، فَ (الطَّمَعِ) : (ارْتِقَابُ شَيْءٍ

(٢٤) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ١٤٨ .

(٢٥) المقتضب ، ج ٢ ص ٧٢ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ج ٤ ص ١٠٨ ، وَيَنْظُرُ : الْأَصُولُ فِي النُّحُو ، ج ١ ص ٢٧٨ ، وَالْمَفْصَلُ ، ص ٢٠٢ .

وَالْكَشَافُ ، ج ١ ص ٢٢٩ .

(٢٧) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : الْآيَةُ ٥٢ .

(٢٨) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : الْآيَةُ ٥٢ .

(٢٩) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ، ج ١ ص ٢٠٢ .

(٣٠) الْأَزْهِيَّةُ ، ص ٢٢٦ .

محبوب) نحو : (لعلك تعطينا) ، و (الاشفاق) : (ارتقاب المكروه) نحو :
(لعلك تموت الساعة) « (٣) » .

والصحيح في (الترجي) أنه من أقسام (الطلب) (٣) ، لأنه يفيد معنى (طلب
حصول شيء محبوب) ، وعلى هذا لا يدخل في (الترجي) معنى (الاشفاق) ، لأن
العاقل لا يطلب ما يكرهه ، ولذلك نجد أكثر النحاة يفرقون بين (الترجي)
و (الاشفاق) ، ويجعلون استعمال (لعل) فيهما من (المشترك) ، يقول ابن
هشام : « (لعل) : للترجي - وهو : طلب المحبوب المستقر حصوله - كقولك :
(لعل الله يرحمني) ، أو للاشفاق - وهو : توقع المكروه - كقولك : (لعل زيدا
هالك) » (٣) . وجعل آخرون استعمال (لعل) في (الاشفاق) من (المجاز) ،
يقول السيوطي : « ومن أقسام (الانشاء) : (الترجي) . نقل القرافي (٣) في
« الفروق » الاجماع على أنه انشاء . وفرق بينه وبين (التمني) : بأنه في الممكن .
والتمني فيه وفي المستحيل . وبأن الترجي في القريب ، والتمني في البعيد . وبأن
الترجي في المتوقع ، والتمني في غيره . وبأن التمني في المعشوق للنفس ، والترجي
في غيره ..

وحروف (الترجي) : (لعل) و (عسى) . وقد ترد مجازا لتوقع محذور -
ويسمى : (الاشفاق) - نحو : « لعل الساعة قريب » (٣) « (٣) » . بدليل قوله تعالى
« والذين آمنوا مشفقون منها » (٣) .

(٣١) شرح الكافية ، ج٢ ص ٢٤٦ ، وينظر : التعريفات ، ص ٥٨ ، وكشاف اصطلاحات الفنون
ج٢ ص ٨٥ .

- (٣٢) ينظر : رصف المباني ، ص ٢٧٤ ، ومفني اللبيب ، ج١ ص ٢٨٧ .
(٣٣) شرح قطر الندى ، ص ١٤٩ ، وينظر : رصف المباني ، ص ٢٧٢ ، والجنى الداني ، ص ٤٩٥ ،
ومفني اللبيب ، ج١ ص ٢٨٧ ، والبرهان ، ج٤ ص ٣٩٢ ، وفتح الهوامع ، ج١ ص ١٣٤ .
(٣٤) (القرافي) هو : احمد بن ادريس بن عبد الرحمن (ت ٦٨٤ هـ) صاحب كتاب « انوار
البروق في انوار الفروق »
(٣٥) سورة الشورى ، الآية ١٧ .
(٣٦) معترك الاقران ، ج١ ص ٤٤٦ ، وينظر : الالتقان ، ج٢ ص ٨٢ ، ورصف المباني ، ص ٣٧٤ .
(٣٧) سورة الشورى ، الآية ١٨ ، وينظر : الكشاف ، ج٢ ص ٢٦٠ .

أما البلاغيون فقد أسقطوا (الترجي) من بين أقسام الانشاء الطلبي^(٣٨)، وقد نص بعضهم على أنه ليس بطلب، يقول الدسوقي: «(الترجي): ليس من أقسام الطلب على التحقيق»^(٣٩). وحجّتهم في ذلك أنّ (الترجي) يستعمل في ارتقاب الشيء المكروه كما يستعمل في ارتقاب الشيء المحبوب، فلا يصح عندهم لذلك أن يكون طلبا، لأنّ المكروه لا يطلب، يقول المغربي: «(الترجي): هو ارتقاب الشيء، وهو يشمل: (المحبوب) و (المكروه). فليس هذا من أنواع الطلب في الحقيقة، لأنّ المكروه لا يطلب»^(٤٠)، ويقول الدسوقي: «(الترجي): هو ترقب حصول الشيء، سواء كان محبوبا - ويقال له: (طمع) - نحو: (لعلّك تعطينا)، أو مكروها - ويقال له: (اشفاق) - نحو: (لعلّي أموت الساعة). فليس (الترجي) من أنواع (الطلب) في الحقيقة، لأنّ المكروه لا يطلب»^(٤١).

والمفهوم من كلام السبكي أنّه يعدّ (الترجي) من أقسام الطلب، لأنّ استعمال (لعلّ) في (الاشفاق) لا يقضي على معنى الطلب فيها اذا استعملت في معنى (الترجي)، يقول معترضا على القزويني لعدم ذكره (الترجي) بين أقسام الطلب: «اقتصر المصنف من (الانشاء الطلبي) على ما ذكره، وبقي عليه (الترجي) نحو: (لعلّ الله ياتينا بخير)، ونقل القرافي الاجماع على أنّه انشاء، واذا كان (الترجي) انشاء فهو طلب ك (التمني). وما قيل من أنّه «قد يكون (لعلّ) اشفاقا لتوقع محذور كقوله تعالى «لعلّ الساعة قريب»»، إن سلم لا يقضي على غيره ممّا فيه طلب. ولا يقال: «استغنى بذكر (التمني) عن ذكر (الترجي)»، لأنهما بابان مختلفان»^(٤٢).

أدوات الترجي

تؤدي معنى (الترجي) في اللغة العربية الأدوات الآتية:

-
- (٣٨) ينظر: مفتاح العلوم، ص ١٤٥ - ١٥٦، والايضاح، ج ١، ص ١٢٠ - ١٤٧.
(٣٩) حاشية الدسوقي - شروح التلخيص، ج ٢، ص ٢٢٩.
(٤٠) مواهب الفتاح - شروح التلخيص، ج ٢، ص ٢٤٥.
(٤١) حاشية الدسوقي - شروح التلخيص، ج ٢، ص ٢٤٥، وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، ج ٢، ص ٨٥.
(٤٢) عروس الافراح - شروح التلخيص، ج ٢، ص ٢٢٧.

١ - (لَعَلَّ)

يجمع أكثر النحاة على أنها حرف من أخوات (إِنَّ) تختص بالدخول على الجملة الاسمية فتتصب الاسم وترفع الخبر^(١٣). وقال بعض أصحاب الفراء : وقد تنصبهما ، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب ، وحكى : « لعلَّ أباك منطلقاً » . وتأول الكسائي ذلك على اضمار (يكون) وتأوله ابن هشام على اضمار (يوجد)^(١٤).

والعقيليون يخفضون بها المبتدأ ، مفتوحة (اللام) الأخيرة ومكسورتها ، ومن ذلك قوله^(١٥) :

فقلت : ادع أخرى وارفع الصوت جهرة
لعلَّ أبى المغوار منك قريب

وهي لغة قليلة^(١٦) ، شاذة لا يُقاس عليها^(١٧) ، خارجة عن القياس واستعمال الفصحاء^(١٨) . ومجرور (لَعَلَّ) عند ابن هشام في محل رفع بالابتداء ، لتنزيل (لَعَلَّ) منزلة حرف الجر الزائد ، نحو : (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ) ، بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل ، وبديل ارتفاع « قريب » على الخبرية ، ومثله : (رَبُّ رَجُلٍ يقول ذلك)^(١٩).

وقد تَلَعَّبَتِ العربُ بهذا الحرف كثيراً ، وذلك لكثرة في كلامهم ، لأنَّ معناه الطمع ولا يخلو انسان من ذلك ، فقالوا : (لَعَلَّ) و (غَلَّ) و (لَعَنَّ) و (غَنَّ)

(٤٣) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ١٤٨ ، والمرتلج ، ص ١٦٩ ، وشرح المفصل ، ج ٨ ص ٨٥ ، والجنى الداني ، ص ٤٩٥ .

(٤٤) ينظر : مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٨٦ .

(٤٥) البيت لكعب بن سعد الفزوي ، وهو من الطويل ، وقد ورد في : مفني اللبيب ، ص ٢٨٦ ،

٤٤١ ، ومعجم الهوامع ، ج ٢ ص ٣٣ ، ١٠٨ ، وشرح الاشموني ، ج ١ ص ١٢٤ ، ج ٢ ص ٢٥٥ ،

والاصمعيات ، ص ٩٦ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٣٦١ ، وشرح شواهد المفني ، ج ٢ ص ٦٩١ .

(معجم شواهد العربية ، ج ١ ص ٤٠)

(٤٦) ينظر : توجيه إعراب أبيات ملفزة الإعراب ، ص ٥٠ - ٥١ ، ووصف المباني ، ص ٣٧٤ -

٣٧٥ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ١٥٥ ، ٢٨٦ .

(٤٧) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٣٦١ .

(٤٨) ينظر : اللآمات ، ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٤٩) ينظر : مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٨٦ - ٢٨٧ ، ج ٢ ص ٤٤٠ - ٤٤١ .

و (لَعَنَّ) و (لَأَنَّ) و (أَنَّ) و (رَعَنَّ) و (رَعَنَّ) و (لَأَنَّ) و (لَعَاء) -
بالمدة (٥٠) -

وفي قولهم (لَعَنَّ) كأنهم أبدلوا من (اللام) الآخرة (نونا) ، لأن النون أخف من اللام ، وهي أقرب الى حروف (المدة واللين) واللام أبعد (٥١) . وفي هذه اللغة تغير مخرج الهواء عند النطق بالصوت ، ففي (لَعَنَّ) لامين ، وهما من الفم ، والحروف إذا تماثلت مخرجها كانت أثقل ، فاتجه المجرى الى (النون) الأنفية للمخالفة بين الصوتين (٥٢) .

وفي قولهم (لَعَنَّ) كأنهم أبدلوا (العين) : (عيناً) لأنها تقرب منها في الحلق ، ليس بينهما إلا الحاء ، وهي أخف من العين ، لأن العين أدخل في الحلق ، ولذلك كانت أثقل (٥٣) .

وفي قولهم (لَأَنَّ) كأنهم أبدلوا من (العين) : (همزة) ، كما أبدلوا من (الهمزة) : (عيناً) وقالوا : (أشهد عن محمد رسول الله) ، ولا يفعلون ذلك إلا في الهمزة المفتوحة دون المكسورة ، فلا يقولون : (عن زيداً قائم) في (إن زيداً قائم) (٥٤) .

وقد اختلفوا في أصله ، فذهب المبرد وجماعة من البصريين الى أن الأصل : (عَلَّ) ، و (اللام) الأولى في (لَعَنَّ) زيادة ، وهي لام الابتداء ، يقول المبرد في (لَعَنَّ) : « أصله : (عَلَّ) ، و (اللام) : زائدة » (٥٥) ، ويقول الجرجاني : « إن الأصل : (عَلَّ) ، و (اللام) داخله عليه ، ولذلك يأتي في الشعر كثيراً عارياً من (اللام) ، كقوله :

(٥٠) ينظر : المفضل ، ص ٣٠٣ ، والانصاف ، ج ١ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ، وشرح المفضل ، ج ٨ ص ٨٧ - ٨٨ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٣٦١ ، وجمع الهوامع ، ج ١ ص ١٢٤ ، وشرح شواهد المفني ، ج ٢ ص ٩٦٠ ، والألمات ، ص ١٤٧ ، واللسان ، ج ١٧ ص ٤٣ ، ١٦٨ ، ٢٧٥ ، ومجاز القرآن ، ج ١ ص ٥٥ ، والأشباه والنظائر ، ج ٢ ص ١٣ .

(٥١) ينظر : شرح المفضل ، ج ٨ ص ٨٨ .

(٥٢) ينظر : اللهجات العربية في التراث ، ج ١ ص ٢٥١ .

(٥٣) ينظر : شرح المفضل ، ج ٨ ص ٨٨ .

(٥٤) ينظر : المصدر نفسه ، الموضع نفسه .

(٥٥) المقتضب ، ج ٢ ص ٧٣ ، وينظر : وصف المباني ، ص ٢٤٨ - ٢٥٠ ، ٣٧٢ ، ومفني اللبيب ،

ج ١ ص ١٥٥ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ١٢٨ ، والمفضل ، ص ٣٠٣ .

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ ذَوْلَاتِهَا يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

وكقول الآخر : * يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ *^(٥٦) . وذكر الزجاجي أَنَّ البصريين قد أجمعوا على هذا الرأي : « أجمع النحويون على أَنَّ أصل (لَعْلٌ) : (عَلٌّ) ، وَأَنَّ (اللَّام) في أوله مزيدة . واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

* يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ *

قالوا : فلو كانت أصلية في أوله لم يجز حذفها . لأنَّ المعنى بها كان يكملُ »^(٥٧) . فالبصريون نظروا إلى كثرة التصرف فيها والتلعب بها^(٥٨) .

وذهب الكوفيون إلى أَنَّ هذه (اللام) أصلية . وَأَنَّ (لَعْلٌ) و (عَلٌّ) لغتان . وَأَنَّ الذي يقول (لَعْلٌ) غير الذي يقول (عَلٌّ) . وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ الحروف لا يدخلها شيء من حروف الزيادة . فحروف المعاني كلها أصلية الحروف . لِأَنَّ الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة . إذ مبناهما على الخفَّة . وقد عقد أبو البركات في « الانصاف » مسألة لخلاف البصريين والكوفيين في لام (لَعْلٌ) الأولى . وقد رَجَّحَ مذهب الكوفيين في أصالة (اللَّام)^(٥٩) . وتابعه في ذلك آخرون من متأخري البصريين^(٦٠) .

ولم يأت في التنزيل من لغاتها إلا (لَعْلٌ) و (أُنَّ) و (عَلٌّ)^(٦١) . ففي قراءة قوله تعالى « وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون »^(٦٢) - بفتح همزة « أنها »^(٦٣) - يحتمل ان تكون (أُنَّ) مستعملة في معنى (لَعْلٌ) . يقول سيبويه في هذه القراءة : « وأهل المدينة يقولون : « أنها » . فقال الخليل : هي بمنزلة قول العرب : « انتِ السَّوقُ أَنْتِ تشتري لنا شيئا » أي : كَعَلَّكَ . فكأنَّه قال : كَعَلَّهَا إذا

(٥٦) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ٤٤٢ - ٤٤٤ .

(٥٧) اللامات ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٥٨) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٦١ .

(٥٩) ينظر : الانصاف ، ج ١ ص ٢١٨ - ٢٢٧ .

(٦٠) ينظر : شرح المفصل ، ج ٨ ص ٨٨ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٣٦١ ، والجنى الداني ، ص ٤٩٥ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ١٥٥ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٣٤ .

(٦١) ينظر : شرح المفصل ، ج ٨ ص ٨٨ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج ٢ ص ٥٩٦ .

(٦٢) سورة الانعام ، الآية ١٠٩ .

(٦٣) ينظر : الكشف ، ج ٢ ص ٤٣ - ٤٤ ، والبحر المحيط ، ج ٤ ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

جاءت لا يؤمنون» (٦١). ويقول الزمخشري : « قيل : أنها بمعنى : (لَعَلَّها) ، من قول العرب : « ائت السوق أنك تشتري لحما » ، وقال امرؤ القيس (٦٥) :

عوجا على الطلل المحيل لأننا نبكي الديار كما بكى ابن خدام
وتقوئها قراءة أبي : « لَعَلَّها اذا جاءت لا يؤمنون » (٦٦) . ويقول أبو حيان :
« جعل بعض المفسرين « أن » هنا بمعنى : (لَعَلَّ) ، .. و (لَعَلَّ) تأتي كثيرا في
مثل هذا الموضع ، قال تعالى : « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّه يَزَكِّي » (٦٧) . « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ
الساعة قريب » (٦٨) ، وفي مصحف أبي : « وما أدراك لَعَلَّها اذا جاءت لا يؤمنون » .
وضَعَفَ أبو علي هذا القول بأن التوقع الذي يدل عليه (لَعَلَّ) لا يناسب قراءة
الكسر ، لأنها تدل على حكمه تعالى عليهم بأنهم لا يؤمنون ، لكنه لم يجعل « أنها »
معمولة لـ « يشعركم » ، بل جعلها علة على حذف لامها ، والتقدير عنده : (قل أنما
الآيات عند الله لأنها اذا جاءت لا يؤمنون ، فهو لا يأتي بها لاصرارهم على
كفرهم) ، فيكون نظير « وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها
الأولون » (٦٩) أي : بالآيات المقترحة - انتهى . ويكون « وما يشعركم » اعتراضا
بين المعلول وعلمته ، اذ صار المعنى : قل أنما الآيات عند الله - أي : المقترحة -
لا يأتي بها لانتفاء إيمانهم واصرارهم على ضلالهم » (٧٠) .

ويقول الزمخشري في قوله تعالى « وَلَئِنْ قُلْتَ : إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ
الموتِ » (٧١) : « وَقَرِءْ » وَلَئِنْ قُلْتَ أَنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ » - بفتح الهمزة - ، ووجه أن

(٦٤) الكتاب ، ج٢ ص ١٢٢ ، وينظر : معاني القرآن ، ج١ ص ٢٥٠ ، وأعراب القرآن ، لأبي جعفر
أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (ت ٢٣٨ هـ) ، تحقيق : الدكتور زهير غازي زاهد ،
بغداد ١٩٧٧ ، ج١ ص ٥٧٣ - ٥٧٤ ، والصاحبي ، ص ١٠٢ ، ومشكل أعراب القرآن ، ج١
ص ٢٨٢ ، وشرح المفصل ، ج٨ ص ٧٨ - ٧٩ ، ومفني اللبيب ، ج١ ص ٤٠ ، وجمع الهوامع ،
ج١ ص ١٣٤ .

(٦٥) البيت من الكامل ، وقد ورد كذلك في : شرح المفصل ، ج٨ ص ٧٩ ، وجمع الهوامع ، ج١
ص ١٣٤ ، وديوانه ، ص ١١٤ . ويروى أيضا : « ابن خدام » و (ابن حمام) .

(مجمع شواهد العربية ، ج١ ص ٢٧٥) .

(٦٦) الكشف ، ج٢ ص ٤٤ ، وينظر : خزانة الأدب ، ج٤ ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٦٧) سورة عبس : الآية ٢ .

(٦٨) سورة الفوري : الآية ١٧ .

(٦٩) سورة الاسراء : الآية ٥٩ .

(٧٠) البحر المحيط ، ج٤ ص ٢٠٢ .

(٧١) سورة هود : الآية ٧ .

يكون من قولهم (ائْتِ السُّوقَ غَنِّكَ تَشْتَرِي لَنَا لَحْمًا ، وَأَنْتَ تَشْتَرِي) بمعنى : (غَلِّكَ) ، أي : (وَلَئِنْ قُلْتَ لَهُمْ لَعَلَّكُمْ مَبْعُوثُونَ) بمعنى : تَوَقَّعُوا بَعْثُكُمْ وَظَنُّوهُ وَلَا تَبْتُؤُوا الْقَوْلَ بِإِنْكَارِهِ « (٣) » .

ويقول في قوله تعالى « قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا » (٣) ، « قرأ محمد بن السميع : « فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ » يعني : (فَلَعَلَّهُ) أي : فَلَعَلَّ الْفَاعِلُ كَبِيرُهُمْ » (٧١) .

ويرى الزجاجي أَنَّ استعمال (أَنْ) بمعنى (لَعَلَّ) لغة مشهورة معروفة ، يقول : « وَأَمَّا مَجِيءُ (أَنْ) (مفتوحة مُشَدَّدةٌ بمعنى (لَعَلَّ) فلغة مشهورة معروفة قد جاءت في كتاب الله تعالى وكلام الفُحَصَاءِ مِنَ الْعَرَبِ » (٧٠) .

وذهب أبو حيان الى أَنَّ (لَعَلَّ) هي أفصح اللغات فيها ، يقول : « وفيها لغات لم يأتِ منها في القرآن إِلَّا الفصحى » (٧٢) .

وجمهور البصريين يجمعون على أَنَّ (لَعَلَّ) لا تفيد إِلَّا معنى (الترجي) في المحبوب أو (الاشفاق) في المكروه . ولكن بعض المفسرين والنحويين ، ولأسيما الكوفيون ، يرون أَنَّ (لَعَلَّ) في القرآن الكريم لا يمكن حملها على هذين المعنيين ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى (الترجي) أو (الاشفاق) ، ولذلك قالوا : إنها تفيد في القرآن الكريم تحقيق مضمون الجملة التي بعدها ، أو تفيد ما تفيده (كي) من معنى (التعليل) ، أو ما تفيده (هل) من معنى (الاستفهام) ، يقول الاسترابادي : « وقد اضطرب كلامهم في (لَعَلَّ) الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة تَرْقُبَ غير الموثوق بحصوله عليه تعالى ، فقال قطرب وأبو علي : معناها : (التعليل) ، فمعنى (افعلوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) (٧٣) أي : لُتُرْحَمُوا ، ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى : « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ » إِذْ لَا مَعْنَى فِيهِ لِلتَّعْلِيلِ . وقال بعضهم : هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ، وَلَا

(٧٢) الكشاف ، ج ٢ ص ٢٦٠ ، وينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج ١ ص ٥٠١ - ٥٠٢ .

(٧٣) سورة الأنبياء ، الآية ٦٢ .

(٧٤) الكشاف ، ج ٢ ص ٥٧٧ .

(٧٥) اللآمات ، ص ١٤٨ .

(٧٦) البحر المحيط ، ج ١ ص ٩٢ .

(٧٧) مثل هذه العبارة قوله تعالى : « وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ » سورة آل عمران :

الآية ١٣٢ .

يَطْرُدُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى » (٧٨) اذ لم يحصل من فرعون التذكر . وأما قوله « آمَنْتُ بِالَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ » (٧٩) فتوبة يَأْسُ لَا مَعْنَى تَحْتَهَا ، وَلَوْ كَانَ تَذَكُّرًا حَقِيقِيًّا لَقَبِلَ مِنْهُ « (٨٠) .

وَالظَّاهِرُ مِنَ الْمَفْسَّرِينَ الَّذِينَ حَمَلُوا (لَعَلَّ) فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى مَعْنَى (التَّعْلِيلِ) . يَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ » (٨١) : « فَإِنْ قَالَ لَنَا قَائِلٌ : فَكَيْفَ قَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : « لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ » . أَوَلَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ أَمْرُهُمْ إِذَا هُمْ عَبْدُوهُ وَأَطَاعُوهُ ، حَتَّى قَالَ لَهُمْ : لِعَلَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ أَنْ تَتَّقُوا ، فَأَخْرَجَ الْخَبَرَ عَنْ عَاقِبَةِ عِبَادَتِهِمْ إِثَاءَ مَخْرَجِ الشَّكِّ ؟ ، قِيلَ لَهُ : ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ الْمَعْنَى الَّتِي تَوْهَّمْتَ . وَإِنَّمَا مَعْنَى ذَلِكَ : اْعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لِيَتَّقُوهُ بِطَاعَتِهِ وَتَوْحِيدِهِ وَإِفْرَادِهِ بِالرَّبُوبِيَّةِ وَالْعِبَادَةِ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

وَقُلْتُمْ لَنَا كُفُّوا الْخُرُوبَ لَعَلَّنَا نَكْفُ وَوُثِّقَتْ لَنَا كُلُّ مَوْثِقٍ
فَلَمَّا كَفَفْنَا الْحَرْبَ كَانَتْ عَهْدُكُمْ كَلْمَحٍ سَرَابٍ فِي الْفَلَاحِ مُتَالِقٍ

يُرِيدُ بِذَلِكَ : قُلْتُمْ لَنَا كُفُّوا لِنَكْفُ . وَذَلِكَ لِأَنَّ (لَعَلَّ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَوْ كَانَ شَكًّا لَمْ يَكُونُوا وَثَقُوا لَهُمْ كُلُّ مَوْثِقٍ « (٨٢) .

وَالْبَصْرِيُّونَ قَدْ رَجَعُوا عَنْ هَذِهِ الْمَعَانِي كُلِّهَا إِلَى (التَّرْجِي) وَ (الْإِشْفَاقِ) . يَقُولُ الْمُرَادِيُّ : « (لَعَلَّ) لَهَا مَعَانٍ . (الْأَوَّلُ) : (التَّرْجِي) وَهُوَ الْأَشْهَرُ وَالْأَكْثَرُ .. (الثَّانِي) : (الْإِشْفَاقِ) .. (الثَّالِثُ) : (التَّعْلِيلِ) هَذَا مَعْنَى أَثْبَتَهُ الْكَسَائِيُّ

(٧٨) سورة طه ، الآية ٤٤ .

(٧٩) سورة يونس ، الآية ٩٠ .

(٨٠) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٤٦ ، وينظر : مجاز القرآن ، ج ٢ ص ٦٩ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص ١٨٨ ، والصاحبي ، ص ١٤١ ، والأزهية ، ص ٢٣٦ - ٢٢٧ ، وشرح المفصل ، ج ٨ ص ٨٥ - ٨٦ ، ولسان العرب ، (لَعَلَّ) ، والبرهانه ، ج ٤ ص ٢٩٢ - ٢٩٥ ، والاتقان ، ج ١ ص ١٧٢ ، وممترك القرآن ، ج ٢ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ ، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، ص ٣٠٧ .

(٨١) سورة البقرة ، الآية ٢١ .

(٨٢) جامع البيان ، ج ١ ص ١٦١ .

والأخفش ، وحملنا على ذلك ما في القرآن من نحو : « لعلكم تشكرون »^(٨١) ، « لعلكم تهتدون »^(٨٢) أي : لتشكروا ولتهتدوا .. ومذهب سيبويه والمحققين أنها في ذلك كله للترجي .. (الرابع) : (الاستفهام) وهو معنى قال به الكوفيون وتبعهم ابن مالك^(٨٣) وجعل منه : « وما يدريك لعله يزكى » وقول النبي (ص) لبعض الأنصار وقد خرج إليه مستعجلاً : « لعلنا أعجلناك »^(٨٤) . وهذا عند البصريين خطأ ، والآية عندهم ترج ، والحديث اشفاق^(٨٥) ، ويقول أبو حيان : « (لعل) : حرف ترج في المحبوبات ، وتوقع في المحذورات ، ولا تستعمل إلا في الممكن ، لا يقال : (لعل الشباب يعود) ، ولا تكون بمعنى (كي) خلافاً لقطرب وابن كيسان ، ولا استفهاماً خلافاً للكوفيين »^(٨٦) . ويقول السيوطي : « (لعل) : للترجي في المحبوب ، وللأشفاق في المكروه .. وزاد الأخفش والكسائي في معانيها : (التعليل) وخرج عليه « لعله يتذكر أو يخش » . وزاد الكوفيون في معانيها : (الاستفهام) وخرج عليه « وما يدريك لعله يزكى » وحديث « لعلنا أعجلناك » . وزاد الطوال^(٨٧) في معانيها وأكثر الكوفيين : (الشك) . والبصريون رجعوا عن هذه المعاني كلها إلى (الترجي) و (الأشفاق) »^(٨٨) .

لقد حمل سيبويه (لعل) المستعملة في القرآن على معنى (الترجي) أو (الأشفاق) وصرفه إلى مخاطبين ، يقول : « وأما قوله تعالى جده : « وَيَلْ يَوْمئذٍ

(٨١) ورد هذا الشاهد في (١٤) آية ، ومن ذلك : الآية ٥٢ من سورة البقرة .

(ينظر : المجمع المفهرس ، ص ٢٨٥ - ٢٨٦)

(٨٢) ورد هذا الشاهد في (٦) آيات ، ومن ذلك : الآية ٥٣ من سورة البقرة .

(ينظر : المجمع المفهرس ، ص ٧٢٢)

(٨٣) يقول ابن مالك : « (لعل) : للترجي ، وللأشفاق ، والتعليل ، والاستفهام » .

(تسهيل الفوائد ، ص ٦١ ، وينظر : شرح الأشموني ، ج ١ ص ١٣٦)

(٨٤) ورد هذا الحديث النبوي الشريف في : صحيح البخاري ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل

البخاري (ت ٢٥٦ هـ) ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، ج ١ ص ٤٥ - ٤٦ .

(٨٥) الجنى الداني ، ص ٤٩٥ - ٤٩٦ ، وينظر : مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٨٦) البحر المحيط ، ج ١ ص ٩٢ .

(٨٧) وهو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي ، من أهل الكوفة ، أحد أصحاب الكسائي ،

توفي ٢٤٢ هـ (بغية الوعاة ، ج ١ ص ٥٠) .

(٨٨) همع الهوامع ، ج ١ ص ١٣٤ .

للمكذِبِينَ» . (٨٩) و «وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ» (٩٠) فَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ : «إِنَّهُ (دعاء) ههنا» ، لِأَنَّ الْكَلَامَ بِذَلِكَ قَبِيحٌ ، وَاللَّفْظُ بِهِ قَبِيحٌ ، وَلَكِنَّ الْعِبَادَ إِنَّمَا كَلِمُوا بِكَلَامِهِمْ ، وَجَاءَ الْقُرْآنُ عَلَى لُغَتِهِمْ وَعَلَى مَا يَعْنُونَ ، فَكَأَنَّهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قِيلَ لَهُمْ : «وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ» و «وَيْلٌ يَوْمئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ» . أَي : هَؤُلَاءِ مِمَّنْ وَجِبَ هَذَا الْقَوْلُ لَهُمْ ، لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ إِنَّمَا يُقَالُ لِصَاحِبِ الشَّرِّ وَالْهَلَكَةِ ، فَقِيلَ : هَؤُلَاءِ مِمَّنْ دَخَلَ فِي الشَّرِّ وَالْهَلَكَةِ وَوَجِبَ لَهُمْ هَذَا .

ومثل ذلك قوله تعالى : «فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى» . (٩١) فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم ، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما .

ومثله : «قاتلهم الله» . (٩٢) فَإِنَّمَا أُجْرِيَ هَذَا عَلَى كَلَامِ الْعِبَادِ وَبِهِ أُنْزِلَ الْقُرْآنُ . (٩٣)

وقد تَمَسَّكَ البصريون برأي سيبويه ، وساروا على نهجه في صرف معاني (الدعاء) و (الرجاء) و (التعجب) إلى الْمُخَاطَبِينَ ، وَذَلِكَ لِمَا كَانَ يُمَثِّلُهُ مِنْ فِهْمٍ دَقِيقٍ لِأَسْلُوبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، يَقُولُ الْمَبْرَدُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ» . (٩٤) «لَا يُقَالُ لِلَّهِ - عَزَّوَجَلَّ - : (تَعْجَب) ، وَلَكِنَّهُ خَرَجَ عَلَى كَلَامِ الْعِبَادِ ، أَي هَؤُلَاءِ مِمَّنْ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ : مَا أَسْمَعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ .

ومثل هذا قوله : «فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى» . و «لَعَلَّ» إِنَّمَا هِيَ لِلتَّرَجُّيِ ، وَلَا يُقَالُ ذَلِكَ لِلَّهِ ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : اذهبا أنتما على رجائكما ، وقولا القول الذي ترجوان به ، ويرجو به المخلوقون تذكراً من طالبوه . (٩٥) ويقول الزمخشري : «(لَعَلَّ) : هِيَ لِتَوَقُّعِ مَرْجُوٍّ أَوْ مَخَوْفٍ . وَقَوْلُهُ

(٨٩) سورة المرسلات ، الآيات ١٥ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ، وسورة

المطففين ، الآية ١٠ .

(٩٠) سورة المطففين ، الآية ١ .

(٩١) سورة طه ، الآية ٤٤ .

(٩٢) سورة التوبة ، الآية ٢٠ ، وسورة المنافقون ، الآية ٤ .

(٩٣) الكتاب ، ج ١ ص ٣٣١ - ٣٣٢ .

(٩٤) سورة مريم ، الآية ٢٨ ، وينظر ، الكشاف ، ج ٢ ص ٥٠٩ .

(٩٥) المقتضب ، ج ٤ ص ١٨٣ .

عَزَّوَجَلَّ « لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ » و « لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ » تَرْجُّ لِلْعِبَادِ . (٩١) وكذلك قوله « لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى » معناه : اذهبا أنتما على رجائكما ذلك من فرعون . (٩٢) ويقول الاسترأبادي : « وقد اضطرب كلامهم في (لعل) الواقعة في كلامه تعالى ، لاستحالة تَرْقُبَ غير الموثوق بحصوله عليه تعالى .. والحق ما قاله سيبويه ، وهو أن (الرجاء) أو (الاشفاق) يتعلّق بالمُخَاطَبِينَ ، وأنما ذلك لِأَنَّ الْأَصْلَ أن لا تخرج عن معناها بالكليّة . ف (لعل) منه تعالى حمل لنا على أن نرجو أو نشفق . كما أن (أو) المفيد للشك اذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك تعالى الله عنه . » (٩٣)

كما تمسك برأي سيبويه بعض المفسرين . يقول الزمخشري في قوله تعالى « لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى » : « الترجي لهما . أي : اذهبا على رجائكما وطمعكما وباشرا الأمر مباشرة مَنْ يرجو ويطمع أن يثمر عمله ولا يخيب سعيه فهو يجتهد بطوقه ويحتشد بأقصى وسعه . وجدوى ارسالهما اليه مع العلم بأنه لن يؤمن الزام الحجة وقطع المَعذرة » (٩٤) . ويقول في قوله تعالى « خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَأَذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ » (٩٥) : « لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ » : رجاء منكم أن تكونوا متقين » (٩٦) .

ويقول في قوله تعالى « وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ » (٩٧) : « كان أبو حنيفة - رحمه الله - يقول : هي أَخَوْفُ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ . حيث أوعد الله المؤمنين بالنار المعدة للكافرين إن لم يتقوه في اجتناب محارمه . وقد أمد ذلك بما أتبعه من تعليق رجاء المؤمنين لرحمته بتوفرهم على طاعته وطاعة رسوله . وَمَنْ تَأْمَلْ هَذِهِ الْآيَةَ وَأَمْثَالَهَا لَمْ يُحْدِثْ نَفْسَهُ بِالْأَطْمَاعِ

(٩٦) وردت هذه الكلمة في كتاب « المفضل » : « للمعبدة » ، والسياق يقتضي أن تكون ، (للمباد) ، وهكذا وردت في كتاب « شرح المفضل » ج ٨ ص ٨٥ .

(٩٧) المفضل ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٩٨) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٣٤٦ ، وينظر ، الجنى الداني ، ص ٤٩٥ - ٤٩٦ .

(٩٩) الكشف ، ج ٢ ص ٥٣٨ ، وينظر ، ما قاله الزمخشري في تفسير قوله تعالى « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ » (سورة البقرة ، الآية ٢١) ، الكشف ، ج ١ ص ٢٢٩ - ٢٣١ .

(١٠٠) سورة البقرة ، الآية ٦٢ .

(١٠١) الكشف ، ج ١ ص ٢٨٦ ، وينظر ، ص ٢٣٢ ، ٢٢٤ .

(١٠٢) سورة آل عمران ، الآية ١٣١ - ١٣٢ .

الفارغة والتمنّي على الله تعالى . وفي ذكره تعالى (لعل) و (عسى) في نحو هذه المواضع - وإن قال الناس ما قالوا - ما لا يخفى على العارف الفطن من دقة مسلك التقوى ، وصعوبة إصابة رضا الله ، وعزّة التوصل الى رحمته وثوابه « (١٠٣) » .

ويقول في قوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » (١٠٤) : « لعلكم تفلحون » أي : افعلوا هذا كلّهُ وأنتم راجون للفلاح ، طامعون فيه ، غير مستيقنين ، ولا تتكلوا على أعمالكم « (١٠٥) » .

ويقول في قوله تعالى « لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ » (١٠٦) : « لعل » : للإشفاق ، يعني : أشفق على نفسك أن تقتلها حسرةً على ما فاتك من إسلام قومك « (١٠٧) » .

ويقول أبو حيان في قوله تعالى « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ » : « ليست (لعل) هنا بمعنى (كي) لأنه قول مرغوب عنه ، ولكنها للترجي والاطمئاع ، وهو بالنسبة الى المُخَاطَبِينَ ، لِأَن التَّرجي لا يقع من الله تعالى اذ هو عالم الغيب والشهادة ، وهي متعلقة بقوله « اعبدوا ربكم » . فكأنّه قال : اذا عبدتم ربكم رجوتم التقوى وهي التي تحصل بها الوقاية من النار والفوز بالجنة « (١٠٨) » . ويقول في قوله تعالى « اذهب الى فرعون انه طغى فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى » : « التَّرجي بالنسبة لهما اذ هو مستحيل وقوعه من الله تعالى ، أي : (اذهب الى رجائكما وطمعكما وباشرا الأمر مباشرة من يرجو ويطمع أن يثمر عمله ولا يخيب سعيه) .. وقال الفراء : « لعل » هنا بمعنى (كي) ، أي : (كي يتذكر أو يخشى) ، كما تقول : (اعمل لعلك تأخذ أجرك) أي : كي تأخذ

(١٠٣) الكشاف ، ج١ ص ٤٦٣ ، وينظر : ج٢ ص ٢١ في تفسير قوله تعالى « وأُنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُخْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ » ، و ص ٨٦ في تفسير « أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم على رجل منكم لينذركم ولتتقوا ولعلكم ترحمون » ، و ص ٢١ في تفسير « لعلهم آتاكم منها بقبسٍ أو أجذ على النار هدى » .

(١٠٤) سورة الحج : الآية ٧٧ .

(١٠٥) الكشاف ، ج٢ ص ٢٢ .

(١٠٦) سورة الشعراء : الآية ٢ .

(١٠٧) الكشاف ، ج٢ ص ١٠٤ ، وينظر : ص ٥٦ في تفسير « واتقوا الله لعلكم ترحمون » .

(١٠٨) البحر المحيط ، ج١ ص ٩٥ .

أَجْرُك (١٠٩). وقيل : « لعل » هنا استفهام ، أي : (هل يتذكر أو يخشى ؟) .
والصحيح أنها على بابها من (الترجي) ، وذلك بالنسبة الى البشر (١١٠) .

ويقول ناصر الدين المالكي في قوله تعالى « ثم عفونا عنكم من بعد ذلك لعلكم
تشكرون » (١١١) : « التفسير الصحيح في « لعل » هو الذي حرره سيبويه - رحمه
الله - في قوله « لعله يتذكر أو يخشى » ، قال سيبويه : « الرجاء منصرف الى
المُخاطَب ، كأنه قال : كونا على رجائكما في تذكره وخشيته » ، وكذلك هذه الآية
معناها : لتكونوا على رجاء الشكر لله عزوجل ونعمه ، فينصرف الرجاء إليهم وينزه
الله تعالى (١١٢) .

ولكننا نجد الزمخشري في مواضع من تفسيره يحمل (لعل) على معنى
(التعليل) . يقول في قوله تعالى « وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا
بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ » (١١٣) : « لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ » : ليتضرعوا ويتذللوا
ويحطوا أودية الكبر والعزة (١١٤) .

كما حملها في مواضع أخرى من تفسيره على معنى (الإرادة) . يقول في قوله
تعالى « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَى بِصَافِرَاتٍ لِلنَّاسِ
وَهَدَى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ » (١١٥) : « لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ » : إرادة أن يتذكروا ،
شَبَّهَت الإرادة بالترجي فاستعير لها . ويجوز أن يراد به ترجي موسى - عليه

(١٠٩) لم يطرأ الفراء في كتابه « معاني القرآن » للمعنى الذي تفيد (لعل) المستعملة في
القرآن الكريم ، سوى قوله في قول الله تعالى « وَتَتَخَذُونَ مِصَانِعَ لَكُمْ تَخْلُدُونَ »
(الشعراء : ١٢٩) : « معناه : كيما تخلصوا » (معاني القرآن ، ج ٢ ص ٢٨١) .

(١١٠) البحر المحيط ، ج ٦ ص ٢٤٥ - ٢٤٦ ، وينظر : ص ٤٠٨ ، ج ٧ ص ٣٢ .

(١١١) سورة البقرة : الآية ٥٢ .

(١١٢) الانصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، للامام ناصر الدين احمد بن محمد
المالكي ، مطبوع مع كتاب « الكشاف » ، دار المعرفة - بيروت ، ج ١ ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

(١١٣) سورة الأعراف : الآية ٩٤ .

(١١٤) الكشاف ، ج ٢ ص ٩٧ ، وينظر : ص ٥٥٤ في تفسير قوله تعالى « وكذلك أنزلناه قرآنا
عربياً وصرفنا فيه من الوعيد لعلهم يتقون أو يحدث لهم ذكراً » .

(١١٥) سورة القصص : الآية ٤٢ .

السلام - لتذكركم» (١١٦) . ويقول في قوله تعالى « وترى الفلّك فيه مَواخِرَ لِّتَبْتَغُوا مِنْ فضله وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » (١١٧) ، « حرف (الرجاء) مستعار لمعنى (الإرادة) ، ألا ترى كيف سلك به مسلك (التعليل) ، كأنما قل : لتبتغوا ولتشكروا » (١١٨) . ويقول في قوله تعالى « إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ » (١١٩) : « لَعَلَّ » : مستعار لمعنى (الإرادة) ، لتلاحظ معناها ومعنى (الترجي) ، أي : خلقناه عربياً غير أعجمي إرادة أن تعقله العرب » (١٢٠) .

أوجه استعمالها :

تستعمل (لَعَلَّ) على الأوجه الآتية :

(الأول) :

أن يكون خبرها اسماً مفرداً ، كقوله تعالى « وما يدريك لَعَلَّ الساعةَ قريبٌ » (١٢١) ، شأنها في ذلك شأن (إِنَّ) (١٢٢) .

(الثاني) :

أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً ، والأحسن فيه أن يتجرد من (أن) ، يقول المبرّد : « إذا ذَكَرْتَ الفَعْلَ فهو بغير (أن) أحسنُ ، لأنه خبر ابتداء ، قال الله عزوجل : « لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا » (١٢٣) ، وقال : « فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْنًا لَعَلَّهُ

(١١٦) الكشاف ، ج ٢ ص ١٨١ ، وينظر : ص ١٨٤ في تفسير قوله تعالى « ولقد وُضِعْنَا لِمَنْ يَقُولُ لَهِمْ يَتَذَكَّرُونَ » ، و ص ١٨٩ في تفسير « ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكروا » ، و ص ٢٤٠ - ٢٤١ في تفسير « لَهِمْ يَهْتَدُونَ » ، و ص ٢٤٥ في تفسير « لَهِمْ يَرْجَمُونَ » .

(١١٧) سورة فاطر : الآية ١٢ .

(١١٨) الكشاف ، ج ٢ ص ٢٠٤ .

(١١٩) سورة الزخرف : الآية ٣ .

(١٢٠) الكشاف ، ج ٢ ص ٤٧٧ ، وينظر : ص ٤٩١ في تفسير « وأخذناهم بالمذابح لَهِمْ يَرْجَمُونَ » ، و ص ٥٠٨ في تفسير « فإِذَا يَسُزْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَهِمْ يَتَذَكَّرُونَ » .

(١٢١) سورة الشورى : الآية ١٧ .

(١٢٢) ينظر : المقتضب ، ج ٢ ص ٧٢ .

(١٢٣) سورة الطلاق : الآية ١ .

يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى» (١٣٤). فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ فِي الشَّعْرِ : (لَعَلَّ زَيْدًا أَنْ يَقُومَ) جاز ، لأنَّ المصدر يدلُّ على الفعل ، فمجاز المصدر ههنا كمجاز الفعل في باب (عسى) ، قال الشاعر :

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُنَلِّمَ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُغْنَكَ أَجْدَعًا» (١٣٥).

فأجاز النحاة في لغة الشعر أن يجيء خبر (لَعَلَّ) فعلاً مضارعاً مقترناً بـ (أن) ، قياساً على (عسى) ، يقول سيبويه : « وقد يجوز في الشعر أيضاً : (لَعَلِّي أَنْ أَفْعَلَ) بمنزلة (عَسَيْتُ أَنْ أَفْعَلَ) » (١٣٦). ويرى الاستربادي أنَّ هذا الاستعمال كثير في الشعر قليل في النثر (١٣٧). وقال ابن هشام : « ويقترن خبرها بـ (أن) كثيراً حملاً على (عسى) » (١٣٨). فأطلق حكمه بكثرة الاستعمال ، ولم يخصه بالشعر ، وهذا ما نَبَّه عليه البغدادي (١٣٩).

(الثالث) :

أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مقترناً بحرف التنفيس ، كقوله :

فَقُولَا لَهَا قَوْلًا رَقِيقًا لَعَلَّهَا سَتَرَحْمَنِي مِنْ زَفْرَةٍ وَعَوِيلٍ
وهي لغة قليلة في رأي ابن هشام (١٤٠).

(الرابع) :

أن يكون خبرها فعلاً ماضياً . ومنع الحريري هذا الوجه ، وشبهة المنع عنده أنَّ (لَعَلَّ) للاستقبال ، فلا تدخل على الماضي . ولا يمتنع هذا عند ابن هشام ، خلافاً للحريري ، ففي الحديث : « وَمَا يُذَرِّيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَذْرِ فَقَالَ : اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ » ، وقال الشاعر :

(١٢٤) سورة طه ، الآية ٤٤ .

(١٢٥) المقتضب ، ج ٢ ص ٧٤ .

(١٢٦) الكتاب ، ج ٢ ص ١٦٠ ، وينظر : المفصل ، ص ٣٠٢ ، وشرح المفصل ، ج ٨ ص ٨٦ - ٨٧ .

(١٢٧) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٠ .

(١٢٨) مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٨٨ .

(١٢٩) ينظر : خزانة الأدب ، ج ٥ ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(١٣٠) ينظر : مفني اللبيب ، ج ١ ص ٢٨٨ .

وَبَدَّلْتُ قَرْحاً دَائِماً بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلَّ مَنَايَا تَحُولُنَّ أَبْوَساً

ومِمَّا يوضح بطلان قوله عند ابن هشام ، ثبوت ذلك في خبر (ليت) ، وهي بمنزلة (لعل) ، نحو : « ياليتني متُّ قَبْلَ هذا وَكُنْتُ نَسِياً مُنْسِياً » (١٣١) ، « ياليتني كُنْتُ تَرَاباً » (١٣٢) ، « ياليتني قَدُمْتُ لِحَيَاتِي » (١٣٣) ، « ياليتني كُنْتُ مَعَهُم » (١٣٤) .

(الخامس) :

تتصل (ما) الحرفية بـ (لعل) فتكفها عن العمل ، لزوال اختصاصها حينئذ ، بدليل قوله :

أَعِدْ نَظْراً يَاعْبِدْ قَيْسَ لَعَلَّما أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيِّداً

وَجَوَزَ قَوْمٌ إِعْمَالَهَا حِينَئِذٍ حَمَلاً عَلَى (ليت) ، لاشتراكهما في أنَّهما يُغَيَّرَانِ معنى الابتداء ، ولأشْدَّية التشابه بينهما لِأَنَّهما لِلإِنْشَاءِ (١٣٥) . لكنَّ الإلغاء أَوَّلَى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب (ما) ، وسيبويه يمنع الإعمال في غير (ليتما) ، للسماع المشهور فيه دون غيره (١٣٦) .

(السادس) :

أَنْ تَقَعَ (أَنْ) المفتوحة بعدها ، قياساً على (ليت) فتقول : (لَعَلَّ أَنْ زِيداً قَائِمٌ) ، وهذا ما أجازهُ الْأَخْفَشُ (١٣٧) ، ولم يثبت في الاستعمال (١٣٨) ، وقال فيه ابن يعيش : « لا يحسن وقوع (أَنْ) المشددة بعد (لَعَلَّ) ، إذ كانت (لَعَلَّ) طمعاً وإشفاقاً ، وذلك أمر مشكوك في وقوعه ، و (أَنْ) المشددة للتحقيق واليقين فلا تقع

(١٣١) سورة مريم ، الآية ٢٢ .

(١٣٢) سورة النبأ : الآية ٤٠ .

(١٣٣) سورة الفجر : الآية ٢٤ .

(١٣٤) سورة النساء ، الآية ٧٢ ، وينظر : مغني اللبيب ، ج ١ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(١٣٥) ينظر : مغني اللبيب ، ج ١ ص ٢٨٧ .

(١٣٦) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٤٨ .

(١٣٧) ينظر : المفصل ، ص ٢٠٣ .

(١٣٨) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٤٧ .

إلا بعد (العلم) و (اليقين) نحو : (علمت أن زيدا قائم) و (تيقنت أن الأمير عادل) « (١٣٩) .

٢ - (عسى) :

تفيد (عسى) ما تفيد (لعل) من معنى (الترجي) في المحبوب و (الاشفاق) في المكروه . يقول سيبويه : « (لعل) و (عسى) : طمع واشفاق » (١٤٠) . ويقول ابن الخشاب : « فأما (عسى) فمعناها : (الطمع) و (الاشفاق) كما أن معنى (لعل) ذلك » (١٤١) . ويقول ابن هشام في (عسى) : « معناه : (الترجي) في المحبوب و (الاشفاق) في المكروه . وقد اجتمعا في قوله تعالى « وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم » (١٤٢) « (١٤٣) .

وهناك من أثبت لها معنى ثالثا هو (التوقع) . يقول الزمخشري في قوله تعالى « فَهَلْ عَسَيْتُمْ - إِنْ تَوَلَّيْتُمْ - أَنْ تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ » (١٤٤) : « فإن قلت : ما معنى « فَهَلْ عَسَيْتُمْ .. أَنْ تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ » ؟ قلت : معناه : هل يتوقع منكم الإفساد ؟ . فإن قلت : فكيف يصح هذا في كلام الله - عزّ وجلّ - وهو عالم بما كان وما يكون ؟ قلت : معناه : إنكم لما عهد منكم أحقاء بأن يقول لكم كل من ذاقكم وعرف تمريضكم ورخاوة عقدكم في الإيمان : ياهؤلاء ما ترون هل يتوقع منكم إن توليتم أمور الناس وتأمرتُم عليهم . لما تبين منكم من الشواهد ولأخ من المخايل . أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم تناحرا على الملك وتهالكوا على الدنيا ؟ » (١٤٥) .

وجمهور النحاة يجمعون على أن (عسى) فعل جامد من أفعال المقاربة . يقول المبرد في « باب الأفعال التي تسمى (أفعال المقاربة) » : « فمن تلك الأفعال :

(١٣٩) شرح المفصل ، ج ٨ ، ص ٨٦ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ١ ، ص ٤٨٢ - ٤٨٣ .

(١٤٠) الكتاب ، ج ٤ ، ص ٢٢٢ .

(١٤١) المرتجل ، ص ١٢٨ ، وينظر : تسهيل الفوائد ، ص ٥٩ .

(١٤٢) سورة البقرة ، الآية ٢١٦ .

(١٤٣) مفني اللبيب ، ج ١ ، ص ١٥١ .

(١٤٤) سورة محمد ، الآية ٢٢ .

(١٤٥) الكشاف ، ج ٢ ، ص ٥٣٦ .

(عسى) وهي لمقاربة الفعل .. قولك : (عسى زيد أن ينطلق) و (عسيت أن أقوم) أي : دنوت من ذلك وقاربته بالنية « (١٤٦) ، ويقول أبو البركات الأنباري : « إن قال قائل : ما (عسى) من الكلام ؟ قيل : فعل ماض من (أفعال المقاربة) لا يتصرف » (١٤٧) .

ويرى جمهور النحاة أن علة جمود (عسى) : « أنه أشبه الحرف ، لأنه لما كان فيه معنى الطمع أشبه (لعل) ، و (لعل) حرف لا يتصرف ، فكذلك ما أشبهه » (١٤٨) ، ويرى ابن الخشاب أن الأجود من ذلك أن يقال : « إنها جمدت لأنها تدل على الاستقبال ولفظها لفظ الماضي ، فاستغني عن أن يتكلف لها بناء المضارع منها ، ولهذه العلة لزم خبرها (أن) فلم يجوز تعريه منها في الاختيار وحال السعة » (١٤٩) .

وألف (عسى) منقلبة من ياء ، يقول المبرد : « فأما (عسى) فإمالتها جيدة ، لأنها فعل ، وألفها منقلبة من ياء ، تقول : (عَسَيْتُ) كما تقول : (رَمَيْتُ) و (رَمَيْتُ) » (١٥٠) .

وذهب الجرجاني إلى أن لِعَسَى مصدرًا متروكًا ، يقول : « وأما (عسى) و (نِعَمْ) و (بئس) فإن لها مصادر متروكة .. وجاء في الشذور : (عسى - يَعْسى - عَسَى) .. ف (عسى) وما أشبهه مشتق من مصدر ، ك (ضَرَبَ) ، وإن لم يستعمل مصدره كما استعمل مصدر (ضَرَبَ) » (١٥١) .

ولا شك في أن هناك تناقضا بين معنى (الترجي) أو (الاشفاق) الذي تؤدّيه (عسى) وبين عدّها من (أفعال المقاربة) ، وذلك لأن (الترجي) إنما هو طمع في

(١٤٦) المقتضب ، ج ٢ ص ٦٨ ، وينظر : الصاحبي ، ص ١٥٧ .

(١٤٧) أصرار العربية ، ص ١٢٦ ، وينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ١٥٧ ، والصاحبي ، ص ١٢٧ ، والمرتبجل ، ص ١٢٨ - ١٣٠ ، والمفصل ، ص ٢٦٩ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١١٩ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ١٥١ ، وشرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(١٤٨) أصرار العربية ، ص ١٢٦ ، وينظر : الخصال ، ج ١ ص ٣١١ - ٣١٢ ، والمرتبجل ، ص ١٢٨ - ١٢٩ ، وشرح المفصل ، ج ٧ ص ١١٦ ، ١٢٠ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٠٢ ، والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٤٢ .

(١٤٩) المرتبجل ، ص ١٢٩ .

(١٥٠) المقتضب ، ج ٢ ص ٥٢ .

(١٥١) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ١١٢ .

حصول شيء لست على ثقة من حصوله ، فكيف تحكم بدنؤ ما لا يوثق بحصوله ومقاربتة ؟ .

وقد وَقَعَ الزمخشري في هذا التناقض عند تفسيره لقوله تعالى « قال : هل عَسَيْتُمْ - إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ - أَنْ لَا تُقَاتِلُوا »^(١٥٢) ، حيث يقول : « خبر عَسَيْتُمْ » : « أَنْ لَا تُقَاتِلُوا » ، والشرط فاصل بينهما ، والمعنى : هل قاربتم أَنْ لَا تُقَاتِلُوا ؟ ، يعني : هل الأمر كما أَتَوَقَّعُهُ أَنْكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ ؟ ، أراد أَنْ يَقُولَ : (عَسَيْتُمْ أَنْ لَا تُقَاتِلُوا) بمعنى : أَتَوَقَّعُ جِئَكُمْ عَنِ الْقِتَالِ ، فَأَدْخَلَ (هَل) مُسْتَفْهَمًا عَمَّا هُوَ مَتَوَقَّعٌ عِنْدَهُ وَمُظَنُّونَ ، وَأَرَادَ بِالْإِسْتِفْهَامِ : التَّحْقِيرَ وَتَثْبِيتَ أَنَّ الْمَتَوَقَّعَ كَائِنْ وَآثَهُ صَائِبٌ فِي تَوَقُّعِهِ »^(١٥٣) . فالزمخشري قد جعل « عَسَيْتُمْ » مشتركاً بين معنى (قاربتم) ومعنى (أَتَوَقَّعُ) . والمعنى الواضح فيها هو : هل أَشْفَقْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَنْ لَا تُقَاتِلُوا ؟

وقد حاول بعض النحاة حلَّ هذا التناقض بقولهم : إِنْ (عسى) تفيد معنى (الرجاء والطمع في دنؤ الشيء) ، يقول الزمخشري : « إِنْ (عسى) لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع ، تقول : (عسى الله أَنْ يَشْفِي مريضِي) تريد : أَنْ قَرُبَ شِفَائُهُ مَرَجُو مِنْ عِنْدَ اللَّهِ مَطْمَوعٌ فِيهِ »^(١٥٤) .

ولم يقنع آخرون بهذا التعليل ، وأنكروا أَنْ تكون (عسى) مِنْ (أفعال المقاربة) - وهذا هو الصحيح - وذلك بسبب التناقض بينهما في المعنى ، يقول الاسترابادي : « الذي أرى أَنْ (عسى) ليس مِنْ (أفعال المقاربة) ، إِذْ هُوَ طَمَعٌ فِي حَقِّ غَيْرِهِ تَعَالَى ، وَأَمَّا يَكُونُ الطَّمَعُ فِيمَا لَيْسَ الطَّامِعُ عَلَى وَثُوقٍ مِنْ حَصُولِهِ ، فَكَيْفَ يَحْكُمُ بَدْنُو مَا لَا يَوْثُقُ بِحَصُولِهِ ؟ ! » ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : « إِنْ مَعْنَاهُ : رَجَاءٌ دَنْؤُ الْخَبَرِ » - كما هُوَ مَفْهُومٌ مِنْ كَلَامِ الْجَزُولِيِّ وَالْمَصْنَفِ - أَي : أَنْ الطَّامِعُ يَطْمَعُ فِي دَنْؤِ مَضْمُونِ خَبَرِهِ ، فَقَوْلُكَ : (عسى الله أَنْ يَشْفِي مريضِي) أَي : أَنِّي أَرْجُو قَرَبَ شِفَائِهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ (عسى) لَيْسَ مُتَعَيِّنًا بِالْوَضْعِ لِلطَّمَعِ فِي دَنْؤِ مَضْمُونِ خَبَرِهِ ، بَلْ لَطَمَعٌ حَصُولَ مَضْمُونِهِ مُطْلَقًا سِوَا تَرْجَى حَصُولِهِ عَنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ مَدَّةً

(١٥٢) سورة البقرة ، الآية ٢٤٦ .

(١٥٣) الكشاف ، ج١ ص ٣٧٨ .

(١٥٤) المفصل ، ص ٢٧١ ، وينظر : شرح المفصل ، ج ٧ ص ١١٥ .

مديدة ، تقول : (عسى الله أن يدخلني الجنة) و (عسى النبي عليه السلام أن يشفع لي) . فإذا قلت : (عسى زيد أن يخرج) فهو بمعنى : (لعله يخرج) ، ولا دنو في (لعل) اتفاقاً ... لم يثبت في (عسى) معنى (المقاربة) لاوضعاً ولا استعمالاً . (١٥٥)

وذهب الكوفيون الى أن (عسى) حرف مطلقاً وليس فعلاً ، وتبعهم في ذلك ابن السراج ، وذلك لما رأوا من عدم تصرفه ، وكونه بمعنى (لعل) . (١٥٦) وقد أنكر جمهور البصريين ذلك ، يقول أبو البركات الأنباري : « إن قال قائل : ما (عسى) من الكلام ؟ قيل : فعل ماض من (أفعال المقاربة) لايتصرف . وقد حكى عن ابن السراج أنه حرف ، وهو قول شاذ لايعرج عليه ، والصحيح أنه فعل ، والدليل على ذلك أنه يتصل به تاء الضمير ، وألفه ، وواوه ، نحو : (عسيت) و (عسياً) و (عسوا) ، قال الله تعالى : « فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ » (١٥٧) ، فلما دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل ، نحو : (قمت) و (قاما) و (قاموا) و (قمتن) ، دل على أنه فعل ، وكذلك أيضاً تلحقه تاء التانيث الساكنة التي تختص بالفعل ، نحو : (عست المرأة) كما تقول : (قامت) و (قعدت) ، فدل على أنه فعل . (١٥٨)

وذهب سيبويه الى أن (عسى) تكون بمنزلة (لعل) ، وعاملةً عملها . وذلك في حالة اتصالها بضمائر النصب ، يقول : « وأما قولهم : (عساك) ف (الكاف) منصوبة . قال الراجز - وهو رؤبة - : (١٥٩)

* يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ *

-
- (١٥٥) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٠١ - ٢٠٢ ، وينظر : شرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٢٧٧ .
 (١٥٦) ينظر : اسرار العربية ، ص ١٢٦ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٠٢ ، وشرح قطر الندى ، ص ٢٨ ، وشرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٢٧٦ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ١٥١ .
 (١٥٧) سورة محمد ، الآية ٢٢ .
 (١٥٨) أسرار العربية ، ص ١٢٦ ، وينظر : المرتجل ، ص ١٢٨ ، وشرح المفصل ، ج ٧ ص ١١٦ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٠٢ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ١٥١ ، والاتقان ، ج ١ ص ١٦٤ ، ومعتزلة الاقران ، ج ٢ ص ٦٧٢ ، وشرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .
 (١٥٩) ورد هذا الرجز في : الكتاب ، ج ١ ص ٢٨٨ ، ج ٢ ص ٩٩ برواية « عساكن » ، والمقتضب ، ج ٢ ص ٧١ ، والخصائص ، ج ٢ ص ٩٦ ، والمحتسب ، ج ٢ ص ٢١٢ ، والانصاف ، ص ٢٢٢ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٢ ، ج ٢ ص ١٢٠ ، ج ٧ ص ١٢٢ ، ومفني اللبيب ، ص ١٥١ ، ١٥٢ ، ٢٤٦ ، ٦٩٩ ، وجمع الهوامع ، ج ١ ص ١٣٢ ، وملحقات ديوانه ، ص ١٨١ .
 (مجمع شواهد العربية ، ج ٢ ص ٥١٢) .

والدليل على أنها منصوبة أنك اذا عنيت نفسك كانت علامتك : (ني) . قال
عمران بن حطان : (١٦٠)

ولي نفس أقول لها اذا ما تنازعني لعلي أو عساني
فلو كانت (الكاف) مجرورة لقال : (عساي) ، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل)
في هذا الموضع « (١٦١) .

فسيبويه يرى أن (عسى) في هذه الحالة مُعَيَّرَةٌ عن أصلها . قد خرجت عن
عمل (كان) . وعملت عمل (لعل) لشبهها بها في الطمع . فالضمير منصوب على
أنه اسمها . (١٦٢) واستدل على كون الضمير منصوباً بلحوق نون الوقاية في
(عساني) . لأن هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل إلا اذا كانت منصوبة . (١٦٣)

وقد انكر جمهور النحاة ذلك . وتأولوا الشواهد التي اتصلت فيها (عسى)
بضمائر النصب تأولاً يحفظ لـ (عسى) كونها فعلاً . يقول المبرد : « (عسى) :
فعل .. فأما قول سيبويه : « إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر
فتقول : (عساك) و (عساني) » فهو غلط منه . لأن الافعال لاتعمل في المضمر إلا
كما تعمل في المظهر . فأما قوله :

تقول بنتي : قد أنى أناكا ياأبتي علك أو عساكا
وقال آخر :
ولي نفس أقول لها اذا ما تخالفني : لعلي أو عساني

-
- (١٦٠) البيت من الوافر . وقد ورد كذلك في : المقتضب ، ج ٢ ص ٧٢ ، والفصائل ، ج ٢ ص ٢٥٥ ،
وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٠ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ٢٢٢ ، ج ٧ ص ١٢٢ ، والمقرب ، ص ١٨ .
9 مجمع شواهد العربية ، ج ١ ص ٤٠٦)
(١٦١) الكتاب ، ج ٢ ص ٣٧٤ - ٣٧٥ ، وينظر : شرح المفصل ، ج ٢ ص ١٢٢ ، ج ٧ ص ١٢٢ ،
والمقرب ، ج ١ ص ١٠١ ، ومغني اللبيب ، ج ١ ص ١٥٢ ، والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ١٧٤ ،
وخزانة الأدب ، ج ٢ ص ٢٣٦ - ٢٤٤ .
(١٦٢) ينظر : الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٧٩ ، ١٧٤ .
(١٦٣) ينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٠ - ٢١ ، وخزانة الأدب ، ج ٢ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ ، وشرح
المفصل ، ج ٧ ص ١٢٢ .

فأما تقديره عندنا : أَنَّ المفعول مقدّم ، والفاعل مضمّر ، كأنّه قال : (عساك الخير أو الشر) ، وكذلك : (عساني الحديث) ، ولكنّه حذف لعلم المخاطب به ، وجعل الخبر اسماً على قولهم : « عسى الغويّرُ أبوساً » (١٦٤) « (١٦٥) .

وقال الأخفش : إِنَّ (عسى) على أصلها وبابها مِنْ عملها عملَ (كان) ، والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسماً لـ (عسى) ، فيكون ضمير النصب المتصل بعدها مُستعاراً للرفع . (١٦٦)

وأنكر المبرّد رأي الأخفش . (١٦٧) وانتصر ابن النحاس لرأي سيبويه ، وقال : الوجه ما ذكره سيبويه . لِأَنَّ التجوّز في الفعل أو الحرف أحسن من التجوّز في الضمير ، لِأَنَّ المضمّرات تردُّ الأشياء إلى أصولها . فَلَا أَقْلَّ مِنْ أَنْ لاتخرج هي عن أصلها وموضعها . (١٦٨)

وفي رأي ابن يعيش يكوّن لعسى في الاضمار حال ليست لها مع الظاهر . كما كانت لـ (لولا) في قولهم (لولاي) و(لولاك) حال ليست لها مع الظاهر (١٦٩) . فعملها مع المضمّر النصب ، وعملها مع الظاهر الرفع . (١٧٠)

ويرى بعض النحاة أَنَّ القول بحرفية (عسى) يخلّص من الإشكال في بعض أوجه استعمال (عسى) ، جاء في « خزنة الأدب » : « ومما يحتاج إلى النظر قول القائل : (عسى زيدٌ أن يقومَ) ، فَإِنَّكَ إِنْ قَدَرْتَ (عسى) فيه فعلاً انشائياً - كما قاله النحويين - أَشْكَلُ ، اذ لايسند فعل الانشاء إِلَّا إلى منشئه - وهو المتكلم -

(١٦٤) هذا المثل في أصله من قول الزباء .

(ينظر ، مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري المعروف بالميداني (ت ٥١٨ هـ) ، مصر ١٢٥٢ ، ج ١ ص ٤٧٧) .

(١٦٥) المقتضب ، ج ٢ ص ٧٠ - ٧٢ ، وينظر ، المفصل ، ص ١٢٥ - ١٢٨ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١٢٠ - ١٢٢ ، ج ٧ ص ١٢٢ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ١٥١ ، ١٥٢ ، والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٢٤ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٢١ - ١٢٢ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢١ .

(١٦٦) ينظر ، شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢١ ، وخزنة الأدب ، ج ٢ ص ٢٢٩ ، والأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٧٩ ، وشرح المفصل ، ج ٧ ص ١٢٢ .

(١٦٧) ينظر ، المقتضب ، ج ٢ ص ٧٢ .

(١٦٨) ينظر ، الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٧٩ .

(١٦٩) ينظر ، شرح المفصل ، ج ٧ ص ١٢٢ .

(١٧٠) ينظر ، الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٠٧ .

١٤ (ك) (بعت) و (اشتريت) و (أقسمت) و (حررتك) ، وأيضاً فمن المعلوم أن (زيداً) لم يترج ، وإنما المترجى المتكلم ، وإن قدرته خبراً .. فليس المعنى على الإخبار ولهذا لا يصح تصديق قائله ولا تكذيبه ، .. وإنما الذي يخلص من الإشكال أن يدعى أنها هنا حرف بمنزلة (لعل) ، كما قال سيبويه والسيرافي بجرفيتها في نحو : (عساي) و (عساك) و (عساه) ، وقد ذهب أبو بكر وجماعة الى أنها حرف دائماً ، وإذا حملناه على الحرفية زال الإشكال ، اذ الجملة الانشائية حينئذ اسمية لافعلية ، كما نقول : (لعل زيداً يقوم) « (١٣) » .

ذهب بعض النحاة الى أن (عسى) تكون فعلاً خبرياً لا انشائياً اذا وقعت بعد أداة استفهام ، أو اذا وقعت خبراً لـ (إن) ، يقول أبو حيان في قوله تعالى « قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال أن لاتقاتلوا » (١٣) : « دخول » هل « على » عسيتم « دليل على أن (عسى) فعل خبري لا انشائي ، والمشهور أن (عسى) انشاء ، لأنه ترج ، فهي نظيرة (لعل) ، ولذلك لا يجوز أن يقع صلة للموصول ، لا يجوز أن تقول : (جاءني الذي عسى أن يحسن اليّ) ، وقد خالف في هذه المسألة هشام فأجاز وصل الموصول بها .

١٥ ووقعها خبراً لـ (إن) دليل على أنها فعل خبري ، وهو جائز ، قال الراجز : (١٣)

* لاتلحني أني عسيت صائماً *

إلا إن قيل : إن ذلك على اضمار القول .. لأن (إن) واخواتها لا يجوز أن تقع خبراً لها من الجمل إلا الجمل الخبرية - وهي التي تحتل الصدق والكذب - هذا على الصحيح ، وفي ذلك خلاف ضعيف .. (١٣١)

(١٧١) خزافة الادب ، ج ٤ ص ٧٨ .

(١٧٢) سورة البقرة ، الآية ٢٤٦ .

(١٧٣) رجز لرؤبة ، ورد في ، الخصائص ، ج ١ ص ٩٨ ، والمقرب ، ص ١٧ ، ومفني اللبيب ، ص ١٥٢ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٢٠ ، وشرح الاشموني ، ج ١ ص ٢٥٩ ، ومعلقات ديوانه ، ص ١٨٥ .

(معجم شواهد العربية ، ج ٢ ص ٥٢٣)

(١٧٤) البحر المحيط ، ج ٢ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

وجاء في « خزنة الأدب » في قول الراجز « إني عسيت صائماً » : « أن « عسى » هنا فعل تام خبري لافعل ناقص انشائي ، يدلّك على أنّه خبري وقوعه خبراً ل(أن) ، ولا يجوز بالاتفاق : (إنّ زيداً هل قام ؟) ، وأنّ هذا الكلام يقبل التصديق والتكذيب ، وعلى هذا فالمعنى : إني رجوت أن أكون صائماً .

.. ومن وقوع (عسى) فعلاً خبرياً قوله تعالى : « قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا » ، ألا ترى أنّ الاستفهام طلب فلا يدخل على الجملة الانشائية ، وإنّ المعنى : قد طمعتم أن لاتقاتلوا إن كتب عليكم القتال » . (١٧٥) .

وكما اختلف المفسرون والنحاة في معنى (لعل) المستعملة في القرآن الكريم ، اختلفوا في (عسى) المستعملة في القرآن من حيث دلالتها على (الشك) أو (الوجوب) ، يقول أبو عبيدة : « هي إيجاب من الله ، وهي في القرآن كلّها واجبة ، فجاءت على إحدى لغتي العرب ، لأنّ (عسى) في كلامهم : (رجاء) و(يقين) » ، (١٧٦) ويقول أبو بكر الأنباري : « (عسى) لها معنيان متضادان ، (أحدهما) : الشك والطمع ، (والآخر) : اليقين .

.. قال بعض المفسرين : (عسى) في جميع كتاب الله - عز وجل - واجبة . وقال غيره : (عسى) في القرآن واجبة إلا في موضعين : في سورة بني اسرائيل : « عسى ربكم أن يرحمكم » (١٧٧) يعني : بني النضير ، فما رحمهم ربهم بل قاتلهم رسول الله (ص) وأوقع العقوبة بهم ، وفي سورة التحريم : « عسى ربّه إن طلقك أن يبدله أزواجا خيرا منك » (١٧٨) ، فما أبدله الله بهن أزواجا ، ولا بن منه حتى قبض عليه السلام » (١٧٩) . ويقول الجوهري : « (عسى) من الله واجبة في جميع القرآن ، إلا في قوله : « عسى ربّه إن طلقك أن يبدله » . وقال أبو عبيدة :

(١٧٥) خزنة الادب ، ج٤ ص٧٨ ، وينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، ج٢ ص٤٨٨ .

(١٧٦) مجاز القرآن ، ج١ ص١٢٤ ، وينظر : ص٢٢٥ ، ٢٥٤ .

(١٧٧) سورة الاسراء ، الآية ٨ .

(١٧٨) سورة التحريم ، الآية ٥ .

(١٧٩) الاضداد في اللغة ، ص١٨ ، وينظر : الاضداد في كلام العرب ، لابي الطيب عبد الواحد بن

علي اللغوي (ت ٢٥١ هـ) ، تحقيق : الدكتور عزة حسن ، دمشق ١٩٦٢ ، ج٢ ص٤٨٦ -

٤٨٨ ، وشرح المفصل ، ج٧ ص١٢٠ ، وشرح الكافية ، ج٢ ص٢٠٢ ، والبرهان ، ج٤

ص٢٨٨ - ٢٨٩ ، والاتقان ، ج١ ص١٦٤ - ١٦٥ ، ومعتزك الاقربان ، ج٢ ص٦٧٢ - ٦٧٥ .

(عسى) من الله ايجاب ، فجاءت على احدى لغتي العرب ، لأن (عسى) في كلامهم : (رجاء) و (يقين) . « (١٨٠)

والذي حملهم على ذلك هو أن (الترجي) يدل على (الشك) لا (الوجوب) ، ولما كان (الشك) إنما يعرض للخلق لا للخالق سبحانه ، قالوا : إن (عسى) من الله واجبة ، يقول الزركشي : « (عسى) و (لعل) من الله واجبتان ، وإن كانتا رجاء وطمعاً في كلام المخلوقين ، لأن الخلق هم الذين يعرض لهم الشكوك والظنون ، والبارئ منزّه عن ذلك » . (١٨١)

والصحيح في (عسى) المستعملة في القرآن الكريم أنها على بابها من افادة معنى (الطمع) في المحبوب و (الاشفاق) من المكروه ، وهو متعلق بالمخاطبيين ، فـ (عسى) منه تعالى حمل لنا على أن نرجو أو نشفق ، كما هو الحال في (لعل) ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار » (١٨٢) : « إطماع من الله لعباده ، وفيه وجهان : (أحدهما) : أن يكون على ما جرت به عبادة الجبارة من الاجابة بـ (عسى) و (لعل) ، ووقوع ذلك منهم موقع القطع والبت . (والثاني) : أن يجيء به تعليماً للعباد وجوب الترجيح بين الخوف والرجاء » . (١٨٣)

ويقول في قوله تعالى « إِنَّمَا يَغْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ

وَأَتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ . فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ » (١٨٤) ، « فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ » : تبعيد للمشركين عن مواقف الاهتداء وحسم لأطماعهم من الانتفاع بأعمالهم التي استعظموها وافتخروا بها وأملوا عاقبتها ، بأن الذين آمنوا وضموا الى إيمانهم العمل بالشرائع مع استشعار الخشية

(١٨٠) الضحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، لأبي نصر اسماعيل ابن حماد الجوهري (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الفتور عطار ، دار الكتاب العربي بمصر ، ج ٦ ص ٢٤٦٦ .

(١٨١) البرهان ، ج ٤ ص ١٥٨ .

(١٨٢) سورة التعميم : الآية ٨ .

(١٨٣) الكشاف ، ج ٤ ص ١٢٠ ، وينظر : شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٠١ - ٢٠٢ ، والكشاف ، ج ٤ ص ٩١ في تفسير قوله تعالى « عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مؤذة » .

(١٨٤) سورة التوبة : الآية ١٨ .

(١٨٥) الكشاف ، ج ٢ ص ١٨٠ .

والتقوى اهتداؤهم دائر بين (عسى) و (لعل) ، فما بال المشركين يقطعون أنهم مهتدون وناثلون عند الله الحسنى ؟ ، وفي هذا الكلام ونحوه لطف للمؤمنين في ترجيح الخشية على الرجاء ورفض الاعتراض بالله تعالى . (١٨٥)

ويرى الزمخشري أن استعمال (عسى) قد يفيد الى جنب (الرجاء) أو (الاشفاق) معنى (التواضع) مع (الحكم على النفس بالتقصير) ، يقول في قوله تعالى على لسان ابراهيم « وَأَعْتَزِلْكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَى أَكُونَ بِدَعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا » : (١٨٦) « عَرْضُ بِشَقَاوَتِهِمْ بِدَعَاءِ آلِهَتِهِمْ فِي قَوْلِهِ «عَسَى أَنْ لَا أَكُونَ بِدَعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا» ، مع التواضع لِلَّهِ بِكَلِمَةِ (عسى) وما فيه من هضم النفس » . (١٨٧)

ولكن الزمخشري قد حمل (عسى) و (لعل) في مواضع من تفسيره على معنى (الوجوب) و (التحقيق) ، يقول في قوله تعالى « قُلْ : عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفٌ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ » (١٨٨) : « (عسى) و (لعل) و (سوف) في وعد الملوك ووعدهم يدل على صدق الأمر وجده ولامجال للشك بعده ، وإنما يعنون بذلك إظهار وقارهم وأنهم لا يعجلون بالانتقام لإدلالهم بقهرهم وغلبتهم ووثوقهم أن عدوهم لا يفوتهم وأن الرزمة الى الأغراض كافية من جهتهم ، فعلى ذلك جرى وعد الله ووعيده » . (١٨٩) ويقول في قوله تعالى « فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ » (١٩٠) : « (عسى) من الكرام (تحقيق) . ويجوز أن يُراد تَرْجِيهِ التائب وطمعه ، كأنه قال : فليطمع أن يفلح » . (١٩١)

إذا اتصل بـ (عسى) ضمير متكلم أو مخاطب أو نون النسوة ، فاللغة المشهورة فيها بفتح السين ، تقول : (عَسَيْتَ) و (عَسَيْتِ) و (عَسَيْنَ) كما تقول :

(١٨٥) الكشاف ، ج ٢ ص ١٨٠ .

(١٨٦) سورة مريم : الآية ٤٨ .

(١٨٧) الكشاف ، ج ٢ ص ٥١٢ .

(١٨٨) سورة النمل : الآية ٧٢ .

(١٨٩) الكشاف ، ج ٢ ص ١٥٨ .

(١٩٠) سورة القصص : الآية ٦٧ .

(١٩١) الكشاف ج ٢ ص ١٨٨ .

(رَمِيتُ) و (رَمَيْتُ) . وكسر (السين) فيها لغة ضعيفة . وقد قرئ بها قوله تعالى « فهل عسيتم إن توليتم » (١٩٢) - بكسر السين - . (١٩٣)

أوجه استعمالها

تستعمل (عسى) على الأوجه الآتية :

(الأول) :

أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مقترناً بـ (أن) ، نحو قوله تعالى : « فعسى الله أن يأتي بالفتح » . (١٩٤) وهذا هو الأجود والأفصح (١٩٥) والأكثر فيها (١٩٦) . ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرّد خبرها من (أن) إلا في الشعر ، ولم يرد في القرآن إلا مقترناً بها . (١٩٧) ، وذلك لأن (عسى) لمّا كانت لتقريب المستقبل لزمنها (أن) التي هي علم الاستقبال ، يقول الجرجاني في ذلك : « اعلم أن (عسى) من أفعال المقاربة . فإذا قلت : (عسى زيد أن يخرج) ، كان (زيد) فاعلاً ، وكان (أن) يخرج) في موضع نصب ، لأن المعنى : قارب أن يخرج ، إلا أنهم يلتزمون (أن) هنا ، فلا يقولون (عسى زيد الخروج) كما تقول (قارب زيد الخروج) ، وذلك لأجل أن (أن) إذا دخل على (يفعل) لم يصلح إلا للاستقبال ، فلمّا كان غرضهم في (عسى) تقريب المستقبل لم يفارقوا (أن) الذي هو علم الاستقبال ، ويوضح ذلك أنك إذا قلت : (قارب زيد الخروج) لم يكن في اللفظ دليل على أنك تريد خروجاً فيما يُستقبل ، ألا ترى أنك لو قلت : (قارب زيد أمس الخروج) كان جائزاً . فلو قلت على هذا : (عسى زيد الخروج) لم تتضح الدلالة على أنك تقرب المستقبل » . (١٩٨)

(١٩٢) سورة محمد : الآية ٢٢ .

(١٩٣) ينظر : الكشاف ، ج ١ ص ٢٧٨ ، ج ٢ ص ٥٣٦ ، والمرتعيل ، ص ١٢٨ ، وشرح المفصل ، ج ٢

ص ١١٩ ، ج ٧ ص ١١٦ ، والمقرب ، ج ١ ص ١٠٠ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٠٢ ، وشرح

الاشموني ، ج ١ ص ١٣٤ . وكتاب الأفعال ، ج ٢ ص ٤١٠ ، وشرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٢٩٤ .

(١٩٤) سورة المائدة : الآية ٥٢ .

(١٩٥) ينظر : الصاحبي ، ص ١٢٧ ، والكامل ، ج ١ ص ١٩٦ .

(١٩٦) ينظر : شرح شذور الذهب ، ص ٢٦٩ ، وشرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٢٨٠ .

(١٩٧) ينظر : شرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٢٨٠ .

(١٩٨) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ١ ص ٢٥٦ - ٢٥٧ ، وينظر : المقتضب ، ج ٢

ص ٦٨ - ٦٩ .

ويقول ابن يعيش في تعليل ذلك : « فان قيل : فلم لزم أن يكون الخبر (أن والفعل) ؟ ، قيل : أمّا لزوم الفعل فَلِأَنَّهُ لَمَّا مُنِعَ لفظ المضارع واجتزأ عنه بلفظ الماضي عَوُضَ المضارع في الخبر ، وأيضاً فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَتْ (عسى) طمعاً - وذلك لا يكون إلا فيما يستقبل من الزمان - جعلوا الخبر مثلاً يفيد الاستقبال ، اذ لفظ المصدر لا يدل على زمان مخصوص . وأمّا لزوم (أن) الخبر فلما أريد من الدلالة على الاستقبال وصرف الكلام اليه ، لِأَنَّ الفعل المجرد من (أن) يصلح للحال والاستقبال ، و (أن) تخلّصه للاستقبال ، والذي يؤيد ذلك أَنَّ الغرض بـ (أن) : الدلالة على الاستقبال لا غير » . (١٩٩)

وبالباغيون قد وافقوا النحويين في أَنَّ الأصل في (عسى) أن يقترن خبرها بـ (أن) ، يقول السكاكي : « و لَمَّا كَانَ (عسى) لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء .. جعلنا ثبوت (أن) أصلاً مع (عسى) » (٢٠٠)

ومنع النحاة استعمال المصدر الصريح في موضع (أن تفعل) خبراً لـ (عسى) ، وعلة ذلك عندهم أَنَّ المصدر الصريح لا دلالة فيه على الزمن ، يقول المبرد : « قولك : (عسى زيد أن ينطلق) و (عسى أن أقوم) أي : دنوت من ذلك وقاربته بالنية ، و (أن أقوم) في معنى (القيام) ، ولا تغفل : (عسى القيام) ، وأنما ذلك لِأَنَّ (القيام) مصدر لا دليل فيه يخص وقتاً من وقت ، و (أن أقوم) مصدر لقيام لم يقع ، فمن ثم لم يقع (القيام) بعدها ، ووقع المستقبل ، قال الله - عز وجل - : « فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ » وقال : « فَعَسَى أَوْلَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ » (٢٠١) (٢٠٢) ، ويقول ابن الخشاب : « ولا يكون خبرها إلا مصدراً مقدراً غير مصرح بلفظه ، وذلك المصدر هو (أن والفعل) ، وعلة ذلك أَنَّهُمْ حَقَّقُوا لخبرها الاستقبال بـ (أن) ، لِأَنَّهَا لا تقتضي غير ذلك اذا وقع بعدها المضارع ، فلو جأؤوا مكانها بالمصدر الصريح الذي هي في معناه لم يتحقق فيه معنى الاستقبال ، لِأَنَّ زمن المصدر مبهم غير معين » (٢٠٣)

(١٩٩) شرح المفصل ، ج ٧ ص ١١٨ ، وينظر : ص ١٢١ ، وأسرار الصربية ، ص ١٢٧ ، والمقرب ، ج ١ ص ٩٩ .

(٢٠٠) مفتاح العلوم ، ص ٤٧ .

(٢٠١) سورة التوبة : الآية ١٨ .

(٢٠٢) المقتضب ، ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ ، وينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(٢٠٣) المرتجل ، ص ١٢٩ .

ويجمع جمهور البصريين على أنَّ (عسى) في قولك (عسى زيد أن يقوم) تعمل عمل (كان) : ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ف (زيد) : اسمها ، و (أن يقوم) : مصدر مؤوَّل في محل نصب خبرها ، استدلالاً بالمثل النادر من قول الزبَّاء : « عسى الغويرُ أبؤساً » ، وقول الراجز :

* لاتلحني إني عسيت صائماً * (٢٠١)

يقول الجرجاني في ذلك : « واسْتَدِلَّ بقولهم « عسى الغويرُ أبؤساً » على أنَّ (أنْ) مع صلتها (في قولك (عسى زيد أن يخرج) منصوبة الموضع ، وذلك أنَّهم رجعوا في هذا المثل إلى الأصل ، وأجروا (عسى) مجرى (قارب) ، حتى كأنه قيل : قارب الغويرُ أبؤساً ، و (أبؤس) جمع (بؤس) أو (بؤس) ، فكأنها لما تخيلت آثار الشرِّ من ذلك الغار قالت : قارب الغويرُ الشدة والشرِّ . وقال صاحب الكتاب : إنَّه بمنزلة قولك (كان الغويرُ أبؤساً) ، وكان الغرض فيه أنَّهم جعلوا لِـ (عسى) مرفوعاً ومنصوباً كما يكون ذلك لِـ (كان) » . (٢٠٥)

ولكن أشكل عليهم كون الخبر (أن يقوم) في تأويل المصدر ، والمخبر عنه (زيد) ذات ، ولا يكون الحدث خبراً عن الذات . وأجيب بأمر : (أحدهما) : أنَّه على تقدير مضاف قبل الاسم ، أي : (عسى أمر زيد القيام) ، أو على تقدير مضاف قبل الخبر ، أي : (عسى زيد صاحب القيام) . وقال الاسترابادي في هذا الرأي : « وفي هذا العذر تكلف ، إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبداً لا في الاسم ولا في الخبر » . (٢٠٦) (الثاني) : أنَّه من باب (زيد عدل ، وصوم) . (الثالث) : أنَّ (أن) زائدة لامصدرية ، جيء بها لتدلَّ على أنَّ في الفعل تراخياً . وقال الاسترابادي في هذا الرأي : « وفيه أيضاً نظر ، لأنَّ الزائد لا يلزم إلا مع بعض

(٢٠٤) ينظر : الجمل ، للجرجاني ، ص ١٢ ، والمرتل ، ص ١٢٩ - ١٣٠ ، واسرار العربية ، ص ١٢٧ - ١٢٨ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١١٩ ، ج ٧ ص ١١٦ - ١١٧ ، والمقرب ، ج ١ ص ٩٨ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٠٢ ، ومغني اللبيب ، ج ١ ص ١٥١ ، والبرهان ، ج ٤ ص ١٦٠ ، والاتقان ، ج ١ ص ١٦٥ ، وممتلک الاقراں ، ج ٢ ص ٦٧٥ ، وجمع الهوامع ، ج ١ ص ١٣٠ .

(٢٠٥) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ٢٥٧ .

(٢٠٦) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٠٢ .

الكلم .. ولزومه مطرداً في موضع معيّن مع أي كلمة كانت بعيد ، (٢٠٧) كما وصفه ابن هشام بأنه : « ليس بشيء ، لأنها قد نصبت ، ولأنّها لاتسقط إلّا قليلاً » . (٢٠٨)

وينسب الى سيويه والمبرد القول : إنّ (أن يفعل) مشبه بالمفعول وليس بخبر كخبر (كان) حتى يلزم كون الحدث خبراً عن الذات ، وذلك لأنّ المعنى الأصلي لقولك (عسى زيد أن يقوم) : (قارب زيد أن يقوم) أي : (القيام) . ثمّ تغير معنى الكلام عن ذلك الأصل بافادة (عسى) لإنشاء الطمع . وأصل معنى (عسى أن يقوم زيد) : (قرب أن يقوم زيد) أي : (قيام زيد) ، فهي في الاستعمال الأوّل كالفعل المتعدي ، وفي الثاني كاللازم . (٢٠٩) وقال الاسترابادي في هذا الرأي : « وفيه أيضاً نظر ، اذ لم يثبت في (عسى) معنى (المقاربة) لا وضعاً ولا استعمالاً كما مرّ قبل » . (٢١٠)

ومذهب الكوفيين أنّ (عسى) : فعل لازم بمنزلة (قرب) ، و (أن يفعل) : بدل اشتمال من فاعلها . وقد استحسّن الاسترابادي رأيهم بقوله : « والذي أرى أنّ هذا الوجه قريب ، فيكون في نحو : (يازيدون عسى أن تقوموا) قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل مكان الفاعل . والمعنى أيضاً يساعد ما ذهبوا اليه . لأنّ (عسى) بمعنى : (يُتَوَقَّع) ، فمعنى (عسى زيد أن يقوم) أي : (يُتَوَقَّع ويُرجى قيامه) . وأنما غلب فيه بدل الاشتمال لأنّ فيه اجمالاً ثمّ تفصيلاً .. وفي ابهام الشيء ثمّ تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس » (٢١١) . وردّ ابن هشام رأي الكوفيين بقوله : « ويردّه أنّه حينئذ يكون بدلاً لازماً تتوقف عليه فائدة الكلام . وليس هذا شأن البدل » (٢١٢) .

(٢٠٧) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٠٢ .

(٢٠٨) مغني اللبيب ، ج ١ ص ١٥١ .

(٢٠٩) ينظر ، شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ ، ومغني اللبيب ، ج ١ ص ١٥١ ، والاتقان ، ج ١ ص ١٦٥ ، وممترك الاقارن ، ج ٢ ص ٦٧٥ ، وجمع الهوامع ، ج ١ ص ١٢٠ .

يقول سيويه : « وتقول : (عسيت أن تفعل) ، هـ (أن) ههنا بمنزلتها في قولك :

(قاربت أن تفعل) أي : قاربت ذلك ، وبمنزلة : (دنوت أن تفعل) . »

(الكتاب ، ج ٢ ص ١٥٧ ، وينظر : المقتضب ، ج ٢ ص ٦٨) .

(٢١٠) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٠٢ .

(٢١١) المصدر نفسه ، الموضع نفسه .

(٢١٢) مغني اللبيب ، ج ١ ص ١٥٢ .

(الثاني) :

أن يكون خبرها فعلا مضارعاً مجرداً من (أن) ، فيقولون : (عسى زيد يقوم) ، يشبهونها بـ (كاد) في قولهم : (كادَ زيدُ يقومُ) ، يقول سيبويه : « واعلم أن من العرب من يقول : (عسى يفعل) ، يشبهها بـ (كادَ يفعل) ، فـ (يفعل) حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله : « عسى الغويرُ أبوساً » ، فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان) . قال هديبة (٣٣) .

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب (٣٤)

ولا يكون ذلك في حال الاختيار ، بل في لغة الشعر ، وإنما الاختيار في (عسى) أن يذكّر معها (أن) لتراخيها عن الحال ، والاختيار في (كاد) أن لا يستعمل معها (أن) ، لأنها لتقريب الشيء من الحال ، يقول الجرجاني في ذلك : « اعلم أن (كاد) مجانس لـ (عسى) في إفادة المقاربة ، إلا أن (كاد) أتت به لإفراط تقريب الشيء من الحال ، و (عسى) أذهب في الاستقبال من (كاد) ، فلما كانا كذلك خُصَّ (عسى) بـ (أن) الذي هو عَلمُ الاستقبال ولم يدخل (أن) على الفعل الذي يُقَرَّبُ (كاد) ، فقليل : (عسى زيد أن يخرج) و (كاد زيد يخرج) ، لأجل أنه إذا قُصِدَ بـ (كاد) التقريب من الحال جداً لم يلق به (أن) الذي هو دليل الاستقبال ، فإذا قُلْتُ : (كاد زيد يخرج) فقد قُرِئْتُ الخروج أشدَّ تقريباً ، ألا ترى أنك لا تقول : (كاد زيد يخرج بعد سنة) ، وتقول : (عسى الله أن يدخلني الجنة) ، فتوقع (عسى) على ما ليس بشديد القرب من الحال ، إلا أنهم يحذفون في الشعر (أن) من (عسى) تشبيهاً له بـ (كاد) ، كالبيت الذي أنشده :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

كأنه قال : كاد ذلك يكون ، ويشبه (كاد) بـ (عسى) فيقال : (كاد زيد أن يخرج) ، ولا يكون ذلك في حال الاختيار (٣٥) .

(٢١٢) البيت لهدية بن الحارث الصوري ، وهو من الوافر ، وقد ورد كذلك في : المقتضب ، ج ٢ ص ٧٠ ، وشرح المفصل ، ج ٢ ص ١١٧ ، ١٢١ ، والمغرب ، ص ١٧ ، ومفني اللبيب ، ص ٢٢٥ ، ٥٧٩ ، وفتح الهوامع ، ج ١ ص ١٢٠ ، وشرح الأشموني ، ج ١ ص ٢٦٠ ، ٢٦٤ .

(معجم شواهد العربية ، ج ١ ص ٤٨) .

(٢١٤) الكتاب ، ج ٢ ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(٢١٥) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج ١ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

فالأصل في (عسى) أن يكون في خبرها (أن) ، لِمَا فيه من (الطمع) و (الاشفاق) ، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال ، و (أن) مؤذنة بالاستقبال . يقول ابن يعيش في ذلك : « إِنَّ الأصل في (عسى) أن يكون في خبرها (أن) لِمَا فيه من (الطمع) و (الاشفاق) ، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال ، و (أن) مؤذنة بالاستقبال . وأصل (كاد) أن لا يكون في خبرها (أن) ، لِأَنَّ المراد بها قرب حصول الفعل في الحال . إِلَّا أَنَّهُ قد تشبَّه (عسى) بـ (كاد) فينزع من خبرها (أن) .. وقد تشبَّه (كاد) بـ (عسى) فيشفع خبرها بـ (أن) فيقال : (كاد زيد أن يقوم) .. فحملوا كُلَّ واحد من الفعلين على الآخر لِتقارب معنييهما ، وطريق الحمل والمقاربة : أَنَّ (عسى) معناها (الاستقبال) ، وقد يكون بعض المستقبل أَقربَ الى الحال من بعض ، فاذا قال : (عسى زيدٌ يقومُ) فكأنه قَرَّبَ حتى أشبه قُرْبَ (كاد) ، واذا أدخلوا (أن) في خبر (كاد) فكأنه بَعُدَ عن الحال حتى أشبه (عسى) » (٣٦) .

وذهب ابن السِّدِّ الى القول : حُذِفَت (أن) مع (عسى) تشبيهاً بـ (لَعَلَّ) ، لِأَنَّ كُلًّا منهما (رجاء) ، وكما حملوا (لَعَلَّ) على (عسى) فأدخلوا في خبرها (أن) في نحو :

* لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تِلْمَ مُلِمَّةٌ *

وَعَلَّقَ ابن الصائغ على هذا الرأي بقوله : هذا الذي قاله ممكن ، ولكنَّ تشبيه الفعل بالفعل أولى من تشبيهه بالحرف (٣٧) .

ومذهب جمهور النحاة أَنَّ حذف (أن) من خبر (عسى) إنما هو لغة ليست جيدة (٣٨) ، قليلة (٣٩) جائزة في ضرورة الشعر (٤٠) و (عسى) فيها فعل ناقص عامل

(٢١٦) شرح المفصل ، ج ٧ ص ١٢١ - ١٢٢ ، وينظر : أسرار العربية ، ص ١٢٨ - ١٢٩ ، والمقتضب ، ج ٢ ص ٦٩ .

(٢١٧) ينظر : الأشباه والنظائر ، ج ١ ص ٢٦٨ .

(٢١٨) ينظر : الكامل ، ج ١ ص ١٦٩ .

(٢١٩) ينظر : الصاحبي ، ص ١٢٧ ، ومفني اللبيب ، ج ١ ص ١٥٢ ، وشرح الاشموني ، ج ١ ص ١٢٨ - ١٢٩ ، وشرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٢٨٠ .

(٢٢٠) ينظر : المقتضب ، ج ٢ ص ٦٩ ، والمرتجل ، ص ١٣٠ ، وأسرار العربية ، ص ١٢٨ ، والمقرب ، ج ١ ص ٩٨ ، وشرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٢٨٠ .

عمل (كان) (٣٣١) يقول ابن يعيش : « وَمَنْ قَالَ : (عسى زيدٌ يفعلُ) فقد أجرى (عسى) مجرى (كان) ، ويجعل الفعل في موضع الخبر ، كأنه قال : (عسى زيدٌ فاعلاً » (٣٣٢) ، ولا إشكال في ذلك (٣٣٣) ولا خلاف فيه (٣٣٤) .

(الثالث) :

أن يكون خبرها اسماً مفرداً منصوباً ، فتقول : (عسى زيدٌ قائماً) . وعدوا ذلك هو الأصل المتروك فيها ، ولكنه ضعيف في الاستعمال ، شاذ ، ونادر ، يقول ابن جنبي : « ومِمَّا يَقْوَى فِي الْقِيَاسِ ، وَيُضَعَّفُ فِي الِاسْتِعْمَالِ : مَفْعُولُ (عسى) اسماً صريحاً ، نحو قولك : (عسى زيدٌ قائماً ، أو قياماً) ، هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بحظره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ، وذلك قولهم : (عسى زيدٌ أن يقومَ) ، و « عسى الله أن يأتي بالفتح » . وقد جاء عنهم شيء من الأول ، أنشدنا أبو علي :

أَكْثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تَعْذَلًا إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

ومنه المثل السائر : « عسى الغويُّ أبوسا » (٣٣٥) ، ويقول ابن الخشاب : « ولا يكون خبرها إلا مصدرًا مقدراً غير مصَّح بلفظه ، وذلك المصدر هو (أن والفعل) .. وقد جاء على جهة الشذوذ والندور والتنبه على الأصل خبرها مصدرًا مصَّحاً به ، وذلك في قولهم في المثل : « عسى الغويُّ أبوسا » (٣٣٦) .

وإنما ضعف في الاستعمال أن يقع خبرها اسماً ، لِأَنَّ دَلَالَةَ (عسى) على (الترجي) وما يفيد من (الاستقبال) و (التوقع) و (الشك) ، لَا يُؤَدِّيهِ الْخَبَرُ إِلَّا إِذَا كَانَ فِعْلًا ، يقول ابن عصفور : « وَلَا تَقَعُ الْأَسْمَاءُ مَوْقِعَ أَخْبَارِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَإِنْ

(٢٢١) ينظر : الكتاب ، ج ٢ ص ١٥٨ .

(٢٢٢) شرح المفصل ، ج ٧ ص ١٢٢ .

(٢٢٣) ينظر : مفتي اللبيب ، ج ١ ص ١٥٢ - ١٥٣ .

(٢٢٤) ينظر : همع الهوامع ، ج ١ ص ١٣٠ .

(٢٢٥) الفصائل ، ج ١ ص ٩٧ - ٩٨ .

(٢٢٦) المرتجل ، ص ١٢٩ ، وينظر : أسرار العربية ، ص ١٢٧ - ١٢٨ ، وشرح الكافية ، ج ٢

ص ٢٠٣ ، ومفتي اللبيب ، ج ١ ص ١٥٢ ، وهمع الهوامع ، ج ١ ص ١٢٠ ، وشرح ابن عقيل ،

ج ١ ص ٢٧٧ - ٢٧٩ .

كان ذلك هو الأصل في كلام نحو قولهم : « عسى الغويّر أبؤسا » ، أو في ضرورة نحو قوله :

أَكْثَرَتْ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنِي إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

وإيئسا رُفِضَ هنا الاسمُ وإن كان الأصل لِأَنَّ المناسبة التي قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لا تتصوّر في الأسماء « (٢٣٧) » .

يرى بعض النحاة أَنَّ الاسم المنصوب في قولهم « عسى الغويّر أبؤسا » و « إِنِّي عسيت صائما » : خبر منصوب بـ (عسى) نفسها ، لِأَنَّهَا في هذا الاستعمال فعل ناقص عامل عمل (كان) ، يقول سيبويه : « واعلم أَنَّ مِنَ العرب مَنْ يقول : (عسى يفعلُ) ، يشبّهُهَا بـ (كادَ يفعلُ) ، فـ (يفعلُ) حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله : « عسى الغويّر أبؤسا » ، فهذا مَثَلٌ مِنْ أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان) » (٢٣٨) ، ويقول : « جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم : « عسى الغويّر أبؤسا » » (٢٣٩) .

ويقدر آخرون لها خبرا مصدرا مؤوّلا ، يقول المبرد : « وأمّا قولهم في المَثَل : « عسى الغويّر أبؤسا » فإنما كان التقدير : (عسى الغويّر أن يكونَ أبؤسا) ، لِأَنَّ (عسى) إنّما خبرها الفعل مع (أن) أو الفعل مجرّدا ، ولكن كَمَا وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقّه نصب ، لِأَنَّ (عسى) فعل ، واسمها فاعلها ، وخبرها مفعولها ، ألا ترى أَنَّكَ تقول : (كانَ زيدٌ ينطلقُ) فموضعه نصب ، فإن قلت : (منطلقًا) لم يكن إلّا نصبا » (٢٤٠) .

ومنهم مَنْ يقدر الخبرَ جملةً فعلية ، يقول ابنُ هشام في الشاهدين السابقين : « الصوابُ أَنَّهُمَا مِمَّا حُذِفَ فِيهِ الخبر ، أي : (يكونُ أبؤسا) و (أكونُ صائما) ، لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِبْقَاءَ لَهَا عَلَى الاستعمال الأصلي ، ولِأَنَّ المرجو كونه صائما ، لا نفس الصائم » (٢٤١) .

(٢٣٧) المقرب ، ج١ ص ٩٩ - ١٠٠ ، وينظر : شرح المفصل ، ج٧ ص ١١٨ .

(٢٣٨) الكتاب ، ج٢ ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(٢٣٩) المصدر نفسه ، ج١ ص ٥١ ، وينظر : ١٥٩ ، وأسرار العربية ، ص ١٢٧ - ١٢٨ ، وشرح الكافية ، ج٢ ص ٢٠٣ ، وفصل المقال ، ص ٤٢٤ .

(٢٤٠) المقتضب ، ج٢ ص ٧٠ ، وينظر ، المرتجل ، ص ١٢٠ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج١ ص ٢٥٩ .

(٢٤١) مفتي اللبيب ، ج١ ص ١٥٢ .

(الرابع) :

أن يكون خبرها اسماً مفرداً مرفوعاً ، فتقول : (عسى زيد قائم) ، وهو نادر^(١٣٣) ، ويخرجه ابن هشام على أن (عسى) : ناقصة ، واسمها : ضمير الشأن ، وخبرها : الجملة الاسمية (زيد قائم)^(١٣٣) .

(الخامس) :

أن تُسندَ إلى (أن والفعل) فتقول : (عسى أن يقوم زيد) . ويرى جمهور النحاة أن (عسى) في هذا الاستعمال : فعل تام ، و (أن يقوم) : في محل رفع فاعله . وتشبه في هذا الاستعمال بـ (كان) التامة ، وذلك لاستقلالها بمرفوعها ، وإنما استقلت به لتضمنه معنى الحدث الذي كان في الخبر^(١٣٤) ، وفي ذلك يقول الجرجاني : « ولم يُحتج هنا إلى خبر كما احتج إلى ذلك في قولك : (عسى زيد أن يخرج) ، وذلك أن الغرض تقريب (الخروج) لا تقريب (زيد) ، فإذا قيل (عسى زيد) وَجَبَ أن يُؤتى بـ (أن يخرج) ليفيد ويجري مجرى (قارب زيد أن يخرج) . فأما إذا ذُكِرَ (أن) أولاً ، وجرى ذكر (زيد) في صلته ، كقولك (عسى أن يخرج زيد) ، فلا التماس بعد ذلك ، إذ الغرض تقريب الخروج وقد حصل ، فيجري مجرى قولك : (قَرَبَ أن يخرج زيد) »^(١٣٥) .

وإذا أُسندت (عسى) إلى (أن والفعل) فإن أهل الحجاز يلحقونها الضمائر فيقولون : (عسيت أن تفعل) و (عسيتم أن تفعلوا) ، وأما بنو تميم فيقولون : (عسى أن تفعل) و (عسى أن تفعلوا) ، ولا يلحقون الضمائر^(١٣٦) . فتكون في لغة الحجاز ناقصة ، وفي لغة تميم تامة ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءِ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ »^(١٣٧) : « وفي قراءة عبدالله : « عَسُوا أَنْ يَكُونُوا .. وَعَسِينَ أَنْ

(٢٢٢) ينظر : همع الهوامع ، ج١ ص ١٢٠ .

(٢٢٣) ينظر : مغني اللبيب ، ج١ ص ١٥٣ .

(٢٢٤) ينظر : المقتضب ، ج٢ ص ٧٠ ، والجمل ، للجرجاني ، ص ١٣ - ١٤ ، والمرتجل ، ص ١٣٠ ، وأسرار العربية ، ص ١٣٠ ، وتسهيل الفوائد ، ص ٦٠ ، والبرهان ، ج١ ص ١٦١ .

(٢٢٥) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج١ ص ٣٥٨ .

(٢٢٦) ينظر : الكشاف ، ج٢ ص ٥٣٦ في تفسير قوله تعالى « فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ » .

(٢٢٧) سورة الحجرات ، الآية ١١ .

يَكُنْ ، ف (عسى) على هذه القراءة هي ذات الخبر ، كالتي في قوله تعالى « فَهَلْ عَسَيْتُمْ ، وعلى الأولى التي لا خبر لها ، كقوله تعالى « وعسى أن تكرهوا شيئاً » (٢٣٨) .

ووافقهم البلاغيون في أن (عسى) في هذا الاستعمال فعل تام ، يقول السكاكي : « وكثيراً ما يُجعل (أن) مع الفعل المضارع فاعلها ، فتستغني أذاك عن التصريف ، وتتم به كلاماً » (٢٣٩) .

وذهب بعض النحاة الى جواز أن تكون (عسى) ناقصة في هذا الموضع أيضاً ، و (أن يقوم) : خبرها متقدم على اسمها (زيد) (٢٤٠) ، أوسدت (أن) وصلتها مسد الجزأين (٢٤١) .

(السادس) :

أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مقترناً بالسين ، بَدَلُ أن يقترن ب (أن) ، ومع أن هذا قد جاء قليلاً وعلى غير وجه الاستعمال ، إلا أنه ليس بقبیح ، لأن الغرض الأعظم في (عسى) الدلالة على الاستقبال ، و (السين) مثل (أن) في الدلالة على الاستقبال ، لذلك وُضعت موضعها ، يقول الجرجاني في ذلك : « ومما جاء في (عسى) على غير وجه الاستعمال قول الشاعر :

عسى طيِّءٌ مِنْ طيِّئٍ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِئُ غَلَاتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِحِ

وذلك أنه أتى بالفعل المخض في خبرها ، ألا ترى أن (أن) لا يجوز تقديرها مع (السين) ، لأنها لا يجتمعان ، إذ لا يقول أحد : (أرجو أن ستخرج) ، غير أنه لما رأى (السين) مثل (أن) في الدلالة على الاستقبال وَضَعَهُ موضعه وإن كان قد خالفه من حيث أن الفعل لا يكون مفعلاً في تأويل المصدر ، ألا ترى أنك لا تقول :

(٢٣٨) الكشاف ، ج ٢ ص ٥٦٦ .

(٢٣٩) مفتاح العلوم ، ص ٤٦ .

(٢٤٠) ينظر ، شرح المفصل ، ج ٧ ص ١١٨ ، وشرح الكافية ، ج ٢ ص ٢٠٢ ، وشرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٢٩٢ .

(٢٤١) ينظر ، مغني اللبيب ، ج ١ ص ١٥٢ ، وجمع الهوامع ، ج ١ ص ١٣١ ، والاتقان ، ج ١ ص ١٦٥ ، ومعتزك الاقران ، ج ٢ ص ٦٧٥ .

(يُعْجِبُنِي سَيُخْرِجُ زَيْدٌ) بمعنى (خُرُوجُ زَيْدٍ) ، كَمَا تَقُولُ : (يُعْجِبُنِي أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ) . وَلَيْسَ هَذَا بِقَبِيحٍ ، وَإِنْ كَانَ يَقْلُ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، لِأَنَّ الْغَرَضَ الْأَعْظَمَ فِي (عَسَى) الدَّلَالَةُ عَلَى الْإِسْتِقْبَالِ ، وَ (السَّيْنُ) دَلِيلُهُ « (٢١٢) » .

وفي القرآن الكريم جاء استعمال (عسى) على وجهين « (٢١٣) » :

(الأول) : أَنْ تَرْفَعَ اسْمًا صَرِيحًا ، بَعْدَهُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَقْرُونٌ بِ (أَنْ) ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَمَعْسَى اللَّهِ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ » « (٢١٤) » ، وَقَدْ اسْتَعْمَلْتَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فِي (أَرْبَعَةَ عَشَرَ) مَوْضَعًا « (٢١٥) » .

(الثاني) : أَنْ تَسْنِدَ إِلَى (أَنْ وَالْفِعْلِ) ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا » « (٢١٦) » ، وَقَوْلُهُ : « وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ » « (٢١٧) » . وَقَدْ اسْتَعْمَلْتَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فِي (سِتَّةَ عَشَرَ) مَوْضَعًا « (٢١٨) » .

وَذَهَبَ الْكَسَائِيُّ إِلَى أَنْ : « كُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ (عَسَى) عَلَى وَجْهِ (الْخَبَرِ) فَهُوَ مُؤَخَّدٌ : « عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ » « (٢١٩) » وَ (عَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا » « (٢٢٠) » . وَخَذَ عَلَى : عَسَى الْأَمْرُ أَنْ يَكُونَ كَذَا ، وَمَا كَانَ عَلَى (الْإِسْتِفْهَامِ) فَإِنَّهُ يُجْمَعُ ، كَقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ : « فَهَلْ عَسَيْتُمْ ؟ » « (٢٢١) » . قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي « هَلْ عَسَيْتُمْ ؟ » : هَلْ غَدَوْتُمْ ذَاكَ ؟ هَلْ جَزْتُمُوهُ ؟ « (٢٢٢) » .

(٢٤٢) كتاب المقتصد في شرح الأيضاح ، ج ١ ص ٢٥٧ ، وينظر : المفصل ، ص ٢١٨ ، وشرح المفصل ، ج ٧ ص ١١٨ ، ج ٨ ص ١٤٨ ، وخزانة الأدب ، ج ٤ ص ٨٧ .

(٢٤٣) ينظر : البرهان ، ج ٤ ص ١٦٠ - ١٦١ ، والاتقان ، ج ١ ص ١٦٥ ، ومعتزلة الاقربان ، ج ٢ ص ٦٧٥ .

(٢٤٤) سورة المائدة : الآية ٥٢ .

(٢٤٥) ينظر : المعجم المفهرس ، ص ٤٦١ - ٤٦٢ .

(٢٤٦) سورة الأسراء : الآية ٧٩ .

(٢٤٧) سورة البقرة : الآية ٢١٦ .

(٢٤٨) ينظر : المعجم المفهرس ، ص ٤٦١ - ٤٦٢ .

(٢٤٩) سورة الحجرات : الآية ١١ .

(٢٥٠) سورة البقرة : الآية ٢١٦ .

(٢٥١) سورة محمد : الآية ٢٢ .

(٢٥٢) الصاحبي ، ص ١٥٧ .

وما ذهب اليه الكسائي صحيح ، فقد وردت (عسى) على وجه (الخبر) في (٢٨) موضعاً من القرآن الكريم ولم تلحقها الضمائر ، ووردت على وجه (الاستفهام) في موضعين وقد لحقتها الضمائر . (٢٥٣)

٣ - (حرى) :

٤ - (اخلولق) :

عَدَّ النحاة من (أفعال المقاربة) التي تدلّ على (الرجاء) أيضاً : (حرى) (اخلولق) (٢٥٤) .

وهما من النوادر اللغوية (٢٥٥) والواضح من الأمثلة التي ساقها النحاة على استعمال هذين الفعلين ، أن لا دلالةَ فيهما على (الرجاء) ، يقول الاسترابادي : « وقد يُستعملُ (حَرِيَّ زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ) - كذا بكسر الراء - و (اخلولقَ عمروٌ أَنْ يَقُومَ) استعمالَ (عسى) بلفظ الماضي فقط ، ومعناها : (صار حرياً ، وحرى) أي : جديراً ، و (صار خليقاً) » (٢٥٦) .

-
- (٢٥٣) ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، ص ٤٦١ - ٤٦٢ .
 (٢٥٤) ينظر : تسهيل الفوائد ، ص ٥٩ ، وشرح شذور الذهب ، ص ١٨٩ ، ٢٦٧ - ٢٦٨ ، وشرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٢٧٧ ، ٢٨٤ ، وشرح الاشموني ، ج ١ ص ١٢٨ - ١٣٢ .
 (٢٥٥) ينظر : شرح شذور الذهب ، ص ٢٦٨ ، وشرح ابن عقيل ، ج ١ ص ٢٨٤ ، والنحو العربي - نقد وبناء ، ص ٨٥ .
 (٢٥٦) شرح الكافية ، ج ٢ ص ٣٠٤ ، وينظر : في النحو العربي - نقد وتوجيه ، ص ١٨٦ .

الغائمة

لقد توصل هذا البحث الى جملة نتائج ، كان الباعث على أكثرها الحرص على تيسير النحو وتخليص قواعده من بعض اشكالاتها ، وفيما يأتي أهمها :

١ - ان علم النحو قد نشأ وهو على صلة وثيقة بالمعاني ، فكانت للنحاة الأوائل عنايتهم بدراسة نظم الكلام ، وتدقيق نصوصه ، وتحليلها ، والوقوف على أسباب الحسن أو القبح فيها ، وكان لذلك كله أثره في أن يكون النحو مادة حيّة وقادرة على خلق القدرة في دارسيها على فهم أساليب الكلام والإفهام بمثلها . ولكن إخضاع الدرس النحوي فيما بعد لمناهج الفلسفة والمنطق هو الذي أفقده سبيله وغايته ، وجعله صناعةً منطقية معقّدة يصعب على الدارسين تناولها وهضمها والانتفاع بها . وقد شهد تاريخ الدرس النحوي محاولة عظيمة للامام عبد القاهر الجرجاني لتأكيد ارتباط النحو بالمعاني والعودة به الى العناية بنظم الكلام وصوغ العبارة . ولكن هذه المحاولة قد أجهضت على يد السكاكي حين فصل (المعاني) عن (النحو) ، وجعل وظيفة النحوي في دراسة أساليب الكلام النظر الى اللفظ ، ووظيفة البياني النظر الى المعنى . واذا أردنا للنحو أن يخرج من ضيق معناه لدى المتأخرين الى سعة معناه لدى الأوائل ، فلا بُدّ لمباحث علم المعاني من أن تعود ثانية - وكما أراد لها الجرجاني - لتتمازج منهج الدرس النحوي ، حتى تكون رُوحه ، وذوقه ، وعينه الفاحصة ، فنتجاوز بالنحو مجرد العناية بأواخر الكلمات وعلامات الاعراب ، الى العناية بالنظم ، ليعود ثانية منهجاً للنقد اللغوي زاخراً بالحياة .

٢ - ان تقسيم البلاغيين وبعض النحويين لصيغة الطلب الى أنواع متعددة ، كالأمر ، والدعاء ، والالتماس ، وغيرها ، لامتني له سوى الحرص على التنوع في الاصطلاح ، والآ فإن (الأمر) في حقيقته صيغة واحدة ، سواء أكان من الأعلى الى الأدنى ، أم من المثل الى المثل ، أم من الأدنى الى الأعلى . فليس صحيحاً أن تقول بأن (الدعاء) و (الالتماس) تستعمل لهما صيغة (افعل) أو (ليفعل) حقيقة ، وأنما الصحيح أن يعدّا ممّا خرجت فيه صيغة الأمر عن حقيقته .

٣ - أن القول بأن صيغة الأمر موضوعة حقيقة للوجوب ، وأن استعمالها في معاني (الندب) و (الإباحة) وغيرهما إنما هو مما خرجت فيه الصيغة عن حقيقتها ، هو الصحيح ، لأنه يقود الى المحافظة على وحدة تسمية الصيغة . وعلى العكس من ذلك القول بأن الصيغة مشتركة بين (الوجوب) و (الندب) و (الإباحة) ، فإنه يقود الى تجزئة الصيغة الى تسميات متعددة .

٤ - أن صيغة (افعل) في حقيقتها ليست فعلاً ، لأنها لاتدل على زمن يتلبس فيه الفاعل بالفعل ، وإنما هي مجرد صيغة يُطلب بها الفعل من المخاطب .

٥ - أن صيغة الأمر (لِتَفْعَلْ) ليست أصلاً متروكة لصيغة (افعل) - كما ذهب اليه جمهور النحاة - ، وإنما هي صيغة ثانية في أمر المخاطب ، تختلف عن صيغة (افعل) في كونها تفيد تأكيد الأمر . ومن الضروري أن يطلق سراح هذه الصيغة في استعمالنا اللغوي اذا ما تأكد لنا فصاحتها وإفادتها تأكيد الأمر .

٦ - أن نصب الأسماء على (التحذير والاغراء) هو الصحيح فيها ، لأنه أدل على معنى (الأمر) ، وذلك لأن (باب التحذير والإغراء) إنما هو من الأمر ، والأمر في أصله سياق فعلي لا يكون إلا بفعل ، فنصب هذه الأسماء على إضمار فعل أمر ناصب أصح وأدل على معنى الأمر من رفعها على أنها بقية جملة خبرية فيها معنى الأمر .

٧ - أن القول بأن صيغة (أفعل) - في مثل قوله تعالى « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ » - مستعملة على الأصل في خطاب الاثنين ، هو الصحيح ، لأن القول بأنها مستعملة في خطاب المفرد يقود الى الإشكال . وذلك لأن الخروج عن ظاهر اللفظ في الكلام . يقود الى انفلات الضوابط والقوانين في استخدام الصيغ . كما أنه يقود الى إعمال الظن والتأويل لأجل فهم المعنى الباطن الذي استخدمت فيه الصيغة . وإذا كان لنا أن نُسَلِّمَ بأن هذه الصيغة مستعملة في خطاب المفرد ، فإن اختلاف النحويين والمفسرين وحيرتهم فيها . يدلان دلالة قاطعة على أنها لم تكن صيغة معروفة أو شائعة في استخدامهم اللغوي . أي أنها كانت صيغة مهجورة .

٨ - أن الجزم في صيغة (لِتَفْعَلْ) ليس حالة اعرايية يسببها العامل - كما زعم النحاة - وإنما هو قد التزم فيها علامة على الأمر فجعلت صيغة (لِتَفْعَلْ) مثل صيغة (افعل) ساكنة الآخر وذلك لأنها تلتقي معها في الدلالة على الأمر .

٩- أن الفعل المضارع اذا وقع مبنياً أو ساكن الحركة فليس على إضمار لام الأمر، وإنما يلتزم فيه البناء أو السكون اذا كان مستعملاً بمعنى الأمر، فيلتزم فيه البناء كما يلتزم في صيغة الأمر (أفعل) و (كيفعل) لأنها تلتقي جميعاً في الدلالة على الطلب .

١٠- أن المضارع الواقع بعد الطلب، يُجزم بالطلب نفسه اذا كان جواباً وجزاء له .

١١- أنني وجدت من خلال دراستي لموضوع (أسماء الأفعال) في كتب النحو قديمها وحديثها، أن هذه التسمية لا تنطبق حقيقة على ما تحتها من مواد وأبنية، وأن أغلب هذه الأبنية لا تخرج في حقيقتها واستعمالها عن الأقسام الثلاثة المعروفة للكلام، ولما كانت أكثر هذه الأبنية مستعملة في أسلوب الأمر، أرى أن يُلغى (باب أسماء الأفعال) في دراستنا المعاصرة للنحو، وأن تُصنّف مادته وتُدّرَس في أسلوب الأمر. وأما ما كان منها في حقيقته فعلاً قديماً جامداً دالاً على المضي أو الحال فيمكننا دراسته مع الأفعال الماضية أو المضارعة الجامدة .

١٢- أن صيغة (فَعَل) في الأمر ليست مساويةً لصيغة (أفعل) في المعنى والدلالة، وإنما هي تزيد عليها في إفادة معنى حثّ المُخاطَب على الفعل .

١٣- أن (الرفع) هو الأصل في حركة المنادى، وأن (المنادى) محمول في رفعه على عمدة الكلام، لأنه يستقلُّ به مع أداة النداء كلام تام يؤدي معنى طلب إقبال المُخاطَب. أما المنادى المنصوب فقد ترك فيه (الرفع) لأن الكلام قد طال فيه - طال في (المضاف) بالمضاف إليه، وفي (الشبيه بالمضاف) بما اتصل به من مفعول، وفي (النكرة غير المقصودة) بالتثوين - فجنحوا فيه الى (النصب) لأنه أخفّ .

١٤- أنه ليس هناك ما يمنع في أداة الاستفهام (هل) من أن يدلّ الفعل المضارع الواقع بعدها على الحال، شأنها في ذلك شأن (الهمزة) .

١٥- أن (الجزم) أو (الإسكان) في صيغة النهي (لا تفعل) ليس نتيجة عمل (لا) الناهية - كما زعم النحاة - وإنما هو قد التزم فيها كما التزم في صيغة الأمر (افعل) و (لتفعل) علامة على التشديد في الطلب .

١٦ - اَنَّ أدوات (العَرَض والتَحْضِيض) لم تجزِمْ الفعلَ المضارعَ الواقعَ بعَدها ، لا لِأَنَّهَا أدوات غير عاملة - كما زعم النحاة - بل لِأَنَّهَا لا تدُلُّ على معنى الأمر الجازم الذي تدلُّ عليه صيغتا (إِفْعَلْ) و (لِيَفْعَلْ) ، فهي تفيد معنى الإغراء بالفعل والحثِّ عليه . وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ (الجَزْمَ) أو (الإسْكَانَ) وما يدلُّ عليه من معنى (البَتِّ) و (التَّشْدِيدِ) لا يناسب معنى (العَرَض والتَحْضِيض) .

وختاماً أرجو أن يكون هذا البحث اسهاماً في خدمة لغة العروبة والقرآن .
والحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المصادر والمراجع

- ١ - ابن الشجري ومنهجه في النحو ، للدكتور عبدالمنعم أحمد التكريتي ، بغداد ١٩٧٥ م .
- ٢ - أبو حيان النحوي ، للدكتورة خديجة الحديثي ، الطبعة الأولى ، بغداد ١٩٦٦ م .
- ٣ - الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطي ، الطبعة الثالثة ، مصر ١٩٥١ م .
- ٤ - أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ، للدكتور عبدالعال سالم مكرم ، الطبعة الثانية ، الكويت ١٩٧٨ م .
- ٥ - أثر النحاة في البحث البلاغي ، للدكتور عبدالقادر حسين ، القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٦ - الإحكام في أصول الأحكام ، لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي ، بيروت ١٩٨٣ م .
- ٧ - إحياء النحو ، لأبراهيم مصطفى ، القاهرة ١٩٥٩ م .
- ٨ - أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ، تحقيق : طه محمد زيني ومحمد عبدالمنعم خفاجي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٥ م .
- ٩ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان النحوي ، تحقيق : مصطفى النحاس ، رسالة دكتوراه مخطوطة ، مكتبة جامعة القاهرة (رقم ١٩١٤) / ومخطوطة معهد احياء المخطوطات في جامعة الدول العربية سنة ١٣١٧ هـ (نسخة مصورة) .
- ١٠ - الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، دمشق ١٩٧١ م .
- ١١ - أساس البلاغة ، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : عبدالرحيم محمود ، بيروت ١٩٧٩ م .
- ١٢ - الأساليب الانشائية في النحو العربي ، لعبدالسلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، مصر ١٩٧٩ م .
- ١٣ - أسرار البلاغة ، لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق : هـ . ريتز ، استانبول ١٩٥٤ م .

- ١٤ - أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، دمشق ١٩٥٧ م .
- ١٥ - الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد ، القاهرة ١٩٧٥ م / وطبعة دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ ، تحقيق : الدكتور فايز ترحيني .
- ١٦ - الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج ، تحقيق : الدكتور عبدالحسين القتلي ، النجف ١٩٧٣ م .
- ١٧ - الأضداد في كلام العرب ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق : الدكتور عزة حسن ، دمشق ١٩٦٣ م .
- ١٨ - الأضداد في اللغة ، لأبي بكر الأنباري ، مصر ١٣٢٥ هـ .
- ١٩ - إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : الدكتور زهير غازي زاهد ، بغداد ١٩٧٧ م .
- ٢٠ - إعراب القرآن ، المنسوب الى الزجاج ، تحقيق : ابراهيم الأبياري ، مصر ١٩٦٤ م .
- ٢١ - أعلام في النحو العربي ، للدكتور مهدي المخزومي ، بغداد ١٩٨٠ م .
- ٢٢ - الإمتاع والمؤانسة ، لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين ، مكتبة الحياة - بيروت .
- ٢٣ - إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، مصر ١٩٥٥ م .
- ٢٤ - الإنتصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال ، لناصر الدين المالكي ، مطبوع في هامش كتاب « الكشف » ، دار المعرفة - بيروت .
- ٢٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٦١ م .
- ٢٦ - الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، القاهرة ١٩٥٩ م .
- ٢٧ - الإيضاح في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني ، تحقيق : لجنة من الأساتذة ، مكتبة المثنى - بغداد .

- ٢٨ - البحث النحوي عند الأصوليين ، للدكتور مصطفى جمال الدين ، بغداد ١٩٨٠ م .
- ٢٩ - البحر المحيط ، لأبي حيان النحوي ، الطبعة الأولى ، مصر ١٣٢٨ هـ .
- ٣٠ - البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين الزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الاولى ، مصر ١٩٥٧ م .
- ٣١ - البصائر والذخائر ، لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق : الدكتور ابراهيم الكيلاني ، مطبعة الانشاء ١٩٦٤ م .
- ٣٢ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الأولى ، مصر ١٩٦٥ م .
- ٣٣ - البلاغة تطور وتاريخ ، للدكتور شوقي ضيف ، مصر ١٩٦٥ م .
- ٣٤ - البلاغة عند السكاكي ، للدكتور أحمد مطلوب ، الطبعة الأولى ، بغداد ١٩٦٤ م .
- ٣٥ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، لمحمد بن يعقوب الفيروزابادي ، تحقيق : محمد المصري ، دمشق ١٩٧٢ م .
- ٣٦ - البيان العربي ، للدكتور بدوي طبانة ، الطبعة الخامسة ، بيروت ١٩٧٢ م .
- ٣٧ - تاريخ الفلسفة في الاسلام ، لـ (ت . ج . دي . بور) ، ترجمة : الدكتور محمد عبدالهادي أبو ريده ، الطبعة الرابعة ، مصر ١٩٥٧ م .
- ٣٨ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، مصر ١٩٦٧ م .
- ٣٩ - التسهيل لعلوم التنزيل ، لمحمد بن احمد الكلبي ، الطبعة الأولى ، مصر ١٣٥٥ هـ .
- ٤٠ - التطور النحوي للغة العربية ، لبرجشتراسر ، القاهرة ١٩٢٩ م .
- ٤١ - التعريفات ، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني ، بيروت ١٩٦٩ م .
- ٤٢ - تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد عبدالله مسلم بن قتيبة ، شرحه ونشره : السيد أحمد صقر ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٣ م .
- ٤٣ - تفسير غريب القرآن ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، بيروت ١٩٧٨ م .
- ٤٤ - تقويم الفكر النحوي ، للدكتور علي أبو المكارم ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٥ م .

- ٤٥ - توجيه إعراب أبيات ملفزة الإعراب ، لعلي بن عيسى الرماني ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دمشق ١٩٥٨ م .
- ٤٦ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، بيروت ١٩٨٤ م
- ٤٧ - الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، لجلال الدين السيوطي ، الطبعة الرابعة ، مصر ١٩٥٤ م .
- ٤٨ - الجامع الكبير في صناعة المنظوم . من الكلام والمنثور ، لضياء الدين ابن الأثير الجزري ، تحقيق : الدكتور مصطفى جواد والدكتور جميل سعيد ، بغداد ١٩٥٦ م .
- ٤٩ - الجمل ، لأبي بكر عبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢ م .
- ٥٠ - الجمل ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : ابن أبي شنب ، الطبعة الثانية ، باريس ١٩٥٧ م .
- ٥١ - الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن عبدالله المرادي ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، الطبعة الأولى ، حلب ١٩٧٣ م .
- ٥٢ - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، لمصطفى محمد عرفة الدسوقي ، القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- ٥٣ - حاشية السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد زين الدين أبي الحسن الحسيني الجرجاني ، مطبوعة مع كتاب « الكشف » .
- ٥٤ - الحجة في القراءات السبع ، لأبي عبدالله بن خالويه ، تحقيق : الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٧٧ م .
- ٥٥ - حسن التوصل الى صناعة الترسل ، لشهاب الدين محمود الحلبي ، بغداد ١٩٨٠ م .
- ٥٦ - الحياة الأدبية في البصرة الى نهاية القرن الثاني الهجري ، للدكتور أحمد كمال زكي ، القاهرة ١٩٧١ م .
- ٥٧ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، الطبعة الأولى ، المطبعة الميرية - بولاق / وطبعة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون .

- ٥٨ - الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الثانية ، دار الهدى - بيروت .
- ٥٩ - خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ، للدكتور عفيف دمشقية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٠ م .
- ٦٠ - دائرة معارف القرن العشرين ، لمحمد فريد وجدي ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٩٧١ م .
- ٦١ - دراسات في الفرق والعقائد الاسلامية ، للدكتور عرفان عبدالحميد ، الطبعة الأولى ، بغداد ١٩٦٧ م .
- ٦٢ - دراسات في النحو ، للدكتور طه عبدالحميد طه ، القاهرة ١٩٧١ م .
- ٦٣ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، لمحمد عبدالخالق عزيمة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٧٢ م .
- ٦٤ - الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، بغداد ١٩٧١ م .
- ٦٥ - الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، الطبعة الأولى ، مصر ١٣٢٨ هـ .
- ٦٦ - دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، تعليق وشرح : محمد عبدالمنعم خفاجي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٩ م .
- ٦٧ - ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، مصر ١٩٦٩ م .
- ٦٨ - ديوان المتنبي ، شرح ناصيف اليازجي ، بيروت ١٣٥٥ هـ .
- ٦٩ - الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٤٧ م .
- ٧٠ - رسائل في النحو واللغة ، وهي ثلاث رسائل : كتاب تمام فصيح الكلام لابن فارس ، كتاب الحدود في النحو للزّمانى ، وكتاب منازل الحروف للزّمانى ، تحقيق : الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني ، بغداد ١٩٦٩ م .
- ٧١ - رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبدالنور المالقي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، دمشق ١٩٧٥ م .
- ٧٢ - الزّمانى النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، للدكتور مازن المبارك ، بيروت ١٩٧٤ م .
- ٧٣ - الزاهر في معاني كلمات الناس ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق : الدكتور حاتم صالح الضامن ، بغداد ١٩٧٩ م .

- ٧٤ - سيبويه إمام النحاة ، لعلي النجدي ناصف ، مكتبة نهضة مصر .
- ٧٥ - الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، للدكتورة خديجة الحديشي ، الكويت ١٩٧٤ م .
- ٧٦ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة عشرة ، القاهرة ١٩٦٢ م .
- ٧٧ - شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، الطبعة الأولى ، النجف ١٩٧٤ م .
- ٧٨ - شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، تحقيق : الدكتور محمد علي الرزيح هاشم ، القاهرة ١٩٧٤ م .
- ٧٩ - شرح الأزهرية في علم العربية ، لخالد بن عبدالله الأزهرى ، الطبعة الثانية ، مصر ١٩٥٥ م .
- ٨٠ - شرح الأشعار الستة الجاهلية ، لأبي بكر عاصم البطليوسي ، تحقيق : ناصيف سليمان عواد ، بغداد ١٩٧٩ م .
- ٨١ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى « منهج السالك الى ألفية ابن مالك » ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، مصر ١٩٥٥ م .
- ٨٢ - شرح التكملة ، لعبد القاهر الجرجاني ، مخطوط في المكتبة الظاهرية بدمشق (رقم ٣٥٤) / نقلا عن : منهج البحث النحوي عند الجرجاني ، لمحمد كاظم البكاء ، رسالة ماجستير مخطوطة في مكتبة الدراسات العليا - كلية الآداب / جامعة بغداد (رقم ١٣٣٤) .
- ٨٣ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .
- ٨٤ - شرح شواهد المغني ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تصحيح وتعليق : الشنقيطي ، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .
- ٨٥ - شرح القصائد التسع المشهورات ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : احمد خطاب ، بغداد ١٩٧٣ م .
- ٨٦ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مصر ١٩٦٩ م .

- ٨٧ - شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الحادية عشرة ، القاهرة ١٩٦٣ م .
- ٨٨ - شرح الكافية في النحو لابن الحاجب ، لرضي الدين الاسترابادي ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٨٩ - شرح كتاب سيويه ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرمانى ، نسخة مصورة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة (رقم ١٨٣) / نقلاً عن : كتاب « الرمانى النحوي » .
- ٩٠ - شرح المعلقات السبع ، لأبي عبد الله الحسين الزوزنى ، مصر ١٩٧١ م .
- ٩١ - شرح المفصل للزمخشري ، لموفق الدين بن يعيش ، عالم الكتب - بيروت .
- ٩٢ - شروح التلخيص ، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ، ويتضمن :
 أ - مختصر سعد الدين التفتازاني .
 ب - مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي .
 ج - عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي .
 د - الإيضاح للقزويني .
 هـ - حاشية الدسوقي على شرح السعد .
- ٩٣ - الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لأحمد ابن فارس ، القاهرة ١٩١٠ م / وطبعة بيروت ١٩٦٤ م ، تحقيق : مصطفى الشويمي .
- ٩٤ - الضحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، لأبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار الكتاب العربي - مصر .
- ٩٥ - صحيح البخاري ، لأبي عبد الله محمد البخاري ، دار احياء الكتب العربية .
- ٩٦ - صحيح مسلم ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ١٩٥٤ م .
- ٩٧ - ضحى الاسلام ، لأحمد أمين ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٩٥٦ م .
- ٩٨ - الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النائر ، لمحمود شكري الألوسي ، دار البيان - بغداد .
- ٩٩ - طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي ، قرأه وشرحه : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني - القاهرة .

- ١٠٠ - طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي الأندلسي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مصر ١٩٧٣ م .
- ١٠١ - الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، ليحيى بن حمزة العلوي ، مصر ١٩١٤ م .
- ١٠٢ - ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، لفتححي عبد الفتاح الدجني ، الطبعة الأولى ، الكويت ١٩٧٤ م .
- ١٠٣ - عبدالقاهر الجرجاني - بلاغته ونقده ، للدكتور أحمد مطلوب ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٣ م .
- ١٠٤ - عبدالقاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية ، للدكتور احمد احمد بدوي ، مكتبة مصر - القاهرة .
- ١٠٥ - علم المعاني ، للدكتور عبدالعزيز عتيق ، بيروت ١٩٧١ م .
- ١٠٦ - العين ، لأبي عبدالرحمن الخليل بن احمد الفرايدي ، تحقيق : الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي ، الجمهورية العراقية ١٩٨١ م .
- ١٠٧ - الفائق في غريب الحديث ، لجارالله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الثانية ، القاهرة .
- ١٠٨ - فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق : الدكتور احسان عباس والدكتور عبدالمجيد عابدين ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٩٨٣ م .
- ١٠٩ - الفصول الخمسون ، لأبي الحسين يحيى بن عبدالمعطي ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، القاهرة ١٩٧٧ م .
- ١١٠ - الفعل - زمانه وأبنيته ، للدكتور ابراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٦٦ م .
- ١١١ - فقه اللغة المقارن ، للدكتور ابراهيم السامرائي ، بيروت ١٩٦٨ م .
- ١١٢ - فواتح الرحموت ، لعبدالعلي محمد الأنصاري ، مطبوع في هامش كتاب « المستصفى » ، مصر ١٣٢٤ هـ .
- ١١٣ - في النحو العربي - قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، للدكتور مهدي المخزومي ، الطبعة الأولى ، مصر ١٩٦٦ م .
- ١١٤ - في النحو العربي - نقد وتوجيه ، للدكتور مهدي المخزومي ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٦٤ م .

- ١١٥ - القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، دار الكتاب العربي .
- ١١٦ - القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، لعبد العال سالم مكرم ، مصر ١٩٦٨ م .
- ١١٧ - الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته ، مطبعة نهضة مصر - القاهرة .
- ١١٨ - الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مصر ١٩٦٦ - ١٩٧٧ م .
- ١١٩ - كتاب الأفعال ، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٣ م .
- ١٢٠ - كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، لعبد الرحمن بن خلدون المغربي ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٩٦٧ م .
- ١٢١ - كتاب اللامات ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، دمشق ١٩٦٩ م .
- ١٢٢ - كشاف اصطلاحات الفنون ، لمحمد علي الفاروقي التهانوي ، تحقيق : الدكتور لطفي عبد البديع ، مصر ١٩٦٣ - ١٩٧٧ م .
- ١٢٣ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم القرآن في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، دار الفكر - بيروت .
- ١٢٤ - لسان العرب ، لابن منظور ، بيروت ١٩٥٦ م .
- ١٢٥ - اللغة العربية - معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ، مصر ١٩٧٣ م .
- ١٢٦ - اللغة والنحو بين القديم والحديث ، لعباس حسن ، الطبعة الثانية ، مصر ١٩٧١ م .
- ١٢٧ - اللهجات العربية في التراث ، للدكتور أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب (ليبيا - تونس) ١٩٧٨ م .
- ١٢٨ - المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية ، للدكتور مصطفى جواد ، الطبعة الثانية ، بغداد ١٩٦٥ م .
- ١٢٩ - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لضياء الدين بن الأثير ، تحقيق : الدكتور أحمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة ، مصر ١٩٦٠ - ١٩٦٣ م .

- ١٣٠ - مجالس العلماء ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الكويت ١٩٦٢ م .
- ١٣١ - مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨١ م .
- ١٣٢ - مجمع الأمثال ، لأبي الفضل الميداني ، مصر ١٣٥٢ هـ .
- ١٣٣ - الْمُخْتَسَب في تبیین وجوه شواذ القراءات والایضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٦٩ م .
- ١٣٤ - مختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر الرازي ، القاهرة ١٩٥٠ م .
- ١٣٥ - المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، الطبعة الرابعة ، مصر ١٩٧٩ م .
- ١٣٦ - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، للدكتور مهدي المخزومي ، القاهرة ١٩٥٨ م .
- ١٣٧ - مذهب الكسائي في النحو ، لجعفر هادي الكريم ، رسالة ماجستير مخطوطة ، مكتبة الدراسات العليا - كلية الآداب / جامعة بغداد (رقم ٣٠٢) .
- ١٣٨ - مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة نهضة مصر - القاهرة .
- ١٣٩ - المرتجل ، لأبي محمد بن الخشاب ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢ م .
- ١٤٠ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد احمد جادالله وعلي محمد البجاوي ومحمد ابو الفضل ابراهيم ، دار احياء الكتب العربية .
- ١٤١ - مسائل خلافية في النحو ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : محمد خير الحلواني .
- ١٤٢ - المستقصى من علم الأصول ، لأبي حامد الغزالي ، الطبعة الأولى ، مصر ١٣٢٤ هـ .
- ١٤٣ - مشكل اعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : ياسين محمد السوأس ، دمشق ١٩٧٤ م .
- ١٤٤ - معالم الدين ، لحسن بن زين الدين العاملي ، مطبعة الآداب - النجف / نقلاً عن : كتاب « البحث النحوي عند الأصوليين » .

- ١٤٥ - معاني الحروف ، لأبي الحسن الرماني ، تحقيق : الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، القاهرة ١٩٧٣ م .
- ١٤٦ - معاني القرآن ، لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء ، ج١ تحقيق : احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، مصر ١٩٥٥ م ، ج٢ تحقيق : محمد علي النجار ، مصر ١٩٦٦ م ، ج٣ تحقيق : الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي وعلي النجدي ناصف ، مصر ١٩٧٣ م .
- ١٤٧ - مع البلاغة العربية في تاريخها ، للدكتور محمد علي سلطاني ، الطبعة الأولى ، دمشق ١٩٧٩ م .
- ١٤٨ - معترك الأقران في اعجاز القرآن ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الفكر العربي ١٩٧٠ م .
- ١٤٩ - معجم الأدباء ، لأبي عبدالله ياقوت الحموي ، مكتبة عيسى البابي الحلبي - مصر .
- ١٥٠ - معجم شواهد العربية ، لعبد السلام محمد هارون ، الطبعة الأولى ، مصر ١٩٧٢ م .
- ١٥١ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه : محمد فؤاد عبد الباقي ، مصر ١٣٧٨ هـ .
- ١٥٢ - مغني اللبيب عن كتب الأعاب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، سبعة المدني - القاهرة .
- ١٥٣ - مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ١٩٣٧ م / وطبعة المطبعة الأدبية ، الطبعة الأولى ، مصر ١٣١٧ هـ .
- ١٥٤ - المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الجيل - بيروت .
- ١٥٥ - كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام - الجمهورية العراقية ١٩٨٢ م .
- ١٥٦ - المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ١٣٨٦ هـ .

- ١٥٧ - مقدمة في النحو، لخلف بن حيان الأحمر البصري، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦١ م.
- ١٥٨ - المقرَّب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، بغداد ١٩٧١ - ١٩٧٢ م.
- ١٥٩ - الملل والنحل، لأبي الفتح محمد الشهرستاني، مطبوع بهامش كتاب «الفصل في الملل والأهواء والنحل» الطبعة الأولى، مصر ١٣٢٠ هـ.
- ١٦٠ - الملل والنحل، لأبي منصور عبد القاهر البغدادي، تحقيق: الدكتور ألبير نصري نادر، بيروت ١٩٧٠ م.
- ١٦١ - المنحول من تعليقات الأصول، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: محمد حسن هيتو.
- ١٦٢ - منهج البحث النحوي عند الجرجاني، لمحمد كاظم البكاء، رسالة ماجستير مخطوطة، مكتبة الدراسات العليا - كلية الآداب / جامعة بغداد (رقم ١٣٣٣٤).
- ١٦٣ - موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، للدكتورة خديجة الحديثي، الجمهورية العراقية ١٩٨١ م.
- ١٦٤ - نحو التيسير، للدكتور أحمد عبد الستار الجواري، بغداد ١٩٦٢ م.
- ١٦٥ - النحو العربي - نقد وبناء، للدكتور ابراهيم السامرائي، دار الصادق - بيروت.
- ١٦٦ - نحو الفعل، للدكتور أحمد عبد الستار الجواري، بغداد ١٩٧٤ م.
- ١٦٧ - نحو القرآن، للدكتور أحمد عبد الستار الجواري، بغداد ١٩٧٤ م.

- ١٦٨ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : الدكتور
ابراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٥٩ م .
- ١٦٩ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، لجلال الدين السيوطي .
دار المعرفة - بيروت .
- ١٧٠ - يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، لأبي منصور عبد الملك الثعالبي ،
تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٦ م .

The fifth chapter deals with other "Command methods", such as "Prohibition", "Display and Specification", "Desiring" and "Request". The meanings of all these Styles in language among Grammarians and Rhetoricians are also discussed here.

I have ended this research with a conclusion and the final results.

Qais Ismail Al- Awsi
Arabic Dept., college of Arts,
university of Baghdad.
1- 6- 1982

ABSTRACT

Despite the fact that Grammar books do not dedicate special for "Styles of command", yet they contain— particularly those of early grammarians— many sporadic remarks. These remarks are about their nature, their methods, the specific meaning in which each is used and the tense it refers to. They also show the ways in which they are used together with the reason of why they are considered bad or good as well as their additional meaning.

However, some philologists tried to dedicate independent chapters for them. An example of these is Ibn Fāris in his book "Al- Sahībi fī fiqh al- Lughā wa Sunan al- Arab fī Kalāmihā". In his chapter about the meaning of speech, he speaks about the method of "Irrogative", "Command", "Prohibition", "Invocation and Command", "Display and specification and desiring". He defined the technical meanings of these styles spoke about some of their problems and forms as well as the metaphoric meanings in which they are used.

When Rhetoric became independent of Grammar, special chapters are dedicated to the "Styles of command" in Rhetoric books.

This research, in fact, is a study of "Styles of command" from Grammarians and Rhetoricians Points of view. Moreover, it is an attempt towards a better understanding of their secrets and rules.

I have applied the Grammarians rule, which indicates that the syntactical signs are connected with the functional of the parts of the sentence.

This study is divided into five chapters. The first deals with the relation between grammar and Rhetoric, as well as the strength and weakness of this relation.

The "Style of Command" is discussed in the second chapter. Its meaning among Grammarians and Rhetoricians in Arabic Lexicons, in addition to its forms in Arabic Language.

The third chapter is concerned with the "Style of call", where its meaning in language and among Grammarians and Rhetoricians is discussed.

As for the fourth chapter it is about "Irrogative" Style in language and among Grammarians and Rhetoricians.

'THE COMMAND'S STYLES OF THE GRAMMARIANS AND RHETORICIANS''

by

Qais Isma'il al- Awsi

**A Thesis submitted to the Council of the College of Arts, University of
Baghdad in a partial fulfilment of the requirement of the degree of doctor
of philosophy in Arabic language and Literature**

Sha'ban 1402

June 1982

**THE COMMAND'S
STYLES OF THE
GRAMMARIANS
AND
RHETORICIANS**

BY

DR. QAIS ISMA'IL AL-AWSI

